الكشح

الحقيقة الغائبة



د. وليم ويصا

إهـــداء

إلى شهداء الكشح

الكشح

الحقيقة الغائبة

بقلم الدكتور وليم ويصا

شـــكـــر

لا يسعنى فى مستهل هذا الكتاب سوى أن أتقدم بالشكر الكبير للمحامى الشاب الأستاذ ميشيل بسادة المحامى الذي كان عونا لى فى فهم جوانب قضايا الكشح المعقدة.

وأتقدم أيضا بشكر خاص للأستاذ عادل جندى الذى لم يتوانى لحظة عن تشجيعى طوال فترة إعداد هذا الكتاب، كما لم يبخل عليّ بالنصيحة الصادقة والوقت والجهد فى مراجعة فصوله.

وأتقدم بالشكر أيضا إلي كل من قدم لى المساعدة فى الكشح والبلينا والقاهرة.

مقدمة الطبعة الثالثة

عندما ذهبت للقاهرة لطبع هذا الكتاب داخل مصر، وقد كان ذلك هو همى الأول، كنت أتصور أن إمكانيات طبعه ضئيلة للغاية. وبالفعل رفضت عدد من دور النشر طبعه.

وفى أول محاولة قال لى محدثى "إن هذا الكتاب تصادمى ولن ينشره لك أحد"، وطلب منى الذهاب إلى مسئول لدار نشر اخرى، توصف بأنها جريئة، لعل وعسى. ولكن هذا المسئول طلب منى مبلغاً كبيراً من المال على غيرة عادة الناشرين. وبعد أن تظاهرت بالموافقة حتى أعرف شروطه الاخرى، طلب منى تغيير عنوان الكتاب، قائلاً "وعند هذا الحد آثرت مغادرة مكتبه بعد تسع دقائق من جلوسى معه، ولم أشا عرض النسخة الأصلية عليه، حيث تصورت موقفه لو كان قد إطلع على العناوين الفرعية وفهرست الكتاب، وتركته شاكراً.

ولعل الذى اثار دهشتى هو ان إحدى دور النشر المعارضة رفضت ذلك، بل ان المسئول الأول عنها، حاول ان يثنينى عن نشر الكتاب بشتى الطرق، وقال لى بالحرف الواحد "إنه من المستحيل نشر هذا الكتاب فى مصر، وبلاش سذاجة، وسوف تتعرض للأذى".

وبينما الدهشة والغضب ما يزال يعترينى وانا اغادر مكتبه، أصبح إصرارى على طبع هذا الكتاب، وفى دار نشر مصرية ذات صبغة غير دينية، بلا جدو، لأننى أردت لهذا الكتاب أن يكون محاولة صادقة لعرض حقيقة ما حدث فى الكشح، ورسالة فى نفس الوقت إلى شركائى فى الوطن أيا ما كانت عقيدتهم.

وعلى الرغم من هذه الصعوبات، وجدت فى النهاية من يتحلى بالشجاعة ويقوم بنشر هذا الكتاب داخل مصر، فى طبعة أولى ثم ثانية.

ورغم تقديرى لشجاعته إلا أننا لم نستطيع مواصلة العمل معاً لأسباب لايتسع المقام لذكرها هنا، واتفقنا بشكل ودى على إنهاء تعاقدنا، ولجات إلى دار لوجوس للنشر والطباعة.

ولعل الذى أدهشنى اكثر هو نفاذ الطبعة الأولى التى صدرت آخر يناير٢٠٠٤، مع نهاية فبراير، وصدرت الطبعة الثانية فى منتصف مارس.

وها هى الطبعة الثالثة تجد طريقها للقراء فى شهر مايو ٢٠٠٤، على رغم من ان الكثيرين قالوا لى ان الناس لم تعد تقرأ فى مصر. وصدور طبعة ثالثة يؤكد ان هناك عطش للقراءة، وان القارئ يقدم على شراء الكتاب إذا ما وجد ما يصلح للقراءة.

وأود هنا ان اعبر عن سعادتى بوجود مساحة لحرية نشر الكتب فى مصر لا بأس بها، ولا يستغلها الكثيرون، سمحت بصدور ثلاث طبعات من هذا الكتاب داخل مصر.

وإذا كانت الطبعة الأولى والثانية لم تجدا صدى لهما فى أجهزة الإعلام، فإن ذلك يعود أيضاً إلى عدم جسارة الكثيرين من الصحفيين والكتاب الذين يواصلون العمل فى إطار"المنظومة" الإعلامية الحالية.

الناشر

مقدمة

فى قرية الكشح التى تقع بمحافظة سوهاج فى صعيد مصر، قتل واحد وعشرون قبطيا فى الثانى من يناير ٢٠٠٠، ولم يرتكب هذه الجريمة المنظمات أو الجماعات الإرهابية التى استحلت دماء الاقباط وممتلكاتهم فى مصر على مدى عقود مضت ابتداء من السبعينيات، ولكن مواطنون عاديون من بين جيرانهم المسلمين.

وبعد أيام قليلة من هذه المذبحة اكتشفت أنني لم أكن أعلم، مثل الأغلبية الساحقة داخل مصر وخارجها، شيئا كثيرا عن أحداث الكشح الأولى التى وقعت قبل هذه المذبحة بحوالي ستة عشرة شهرا، والتي جرى فيها تعذيب عدد كبير من أبناء هذه القرية، حتى وقعت عيناى مصادفة على تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان حول هذه الأحداث فى مكتب أحد رؤساء التحرير المصريين السابقين.

ولم يكن السؤال الأول الذى ألح على بشدة فى البداية هو لماذا حدث هذا فى مصر فى مستهل الألفية الثالثة، حيث يعرف الكثيرون الأسباب التى قادت مصر إلى هذا الواقع الأليم، ولكن كيف حدث ما حدث؟، بعد أن بدأ ينتابنى الشعور بأن هذه القرية تعرضت لمأساة رهيبة اختفت معالمها تحت وطأة "منظومة إعلامية" اعتادت على التعمية وتشويه الحقائق.

وهكذا قررت فى مواجهة جهلي بهذه الأحداث الذهاب للكشح للمرة الأولى بعد ثلاثة أسابيع فقط من وقوع المذبحة بحثا عن إجابة للسؤال الأول الذى دار بخلدى. ولم يكن هدفى هو محاولة للتنظير الفكري لأسباب ما حدث، ولكن فى المقام الأول البحث عن حقيقة ما حدث.

وكلما كنت اقترب من الحقيقة، كان إحساسى بحجم المأساة التى تعرض لها الاقباط في هذه القرية لا يعادله سوى إصرارى على ضرورة تسليط الضوء على سلوك الأخطبوط السياسى والإعلامى والقضائى الذى أحاط بهذه القضية مثلما يحيط بالملف القبطى، بل وكل مشاكل المصريين، وكان هذا الكتاب.

وينقسم إلى خمسة أجزاء وقسم للوثائق.

الجزء الأول يعنى بأحداث الكشح الأولى التي وقعت فى منتصف أغسطس ١٩٩٨ بعد مقتل شابين مسيحيين في هذه القرية وكيف أدى سلوك الشرطة، التي أصبح التعذيب أولى وسائلها للبحث عن الحقيقة أو فرض الحقيقة التي تريدها، إلى تحويل جريمة قتل عادية إلى جريمة طائفية، بعد أن سعت للبحث عن قاتل مسيحي بعد ٢٤ ساعة من علمها بوقوع الجريمة، وشنت حملة إحتجاز عشوائية واسعة النطاق لعدة مئات من أقباط الكشح استمرت عدة أسابيع، وقامت بتعذيبهم فى محاولة لانتزاع اعتراف زائف منهم بأن القاتل مسيحي.

وعندما تجاسر عدد من الذين تعرضوا للتعذيب بتقديم شكوى ضد الضباط المتهمين، دخل الأمن فى مواجهة سافرة مع رجال الدين المسيحيين فى المنطقة الذين تجرأوا وكسروا حاجز الصمت. وتم حفظ شكوي التعذيب لأن الدولة فى مصر تعانى من مرض خطير وهى أنها دولة معصومة من الخطأ، لا ترتكب أية أخطاء ولا تعترف بها حتى عندما يرتكبها مسئولون صغار. وسعت السلطة

للتستر علي أخطاء قيادات أمنيــة محلية وحمايتها والتغطية عليها. بل وقــامت بمكافأة الضباط المتهمين بالتعذيب بعد أن تناولت صحف أجنبية هذه القضية.

ونتلمس معــا المناخ الغريب الذى دارت فيــه محاكمــة القاتل المزعوم وكيف رفـضت المحكمة ضم شكوى التعذيب ولم تحاول التحـقيق فيها أو حتى فى اتهامات عائلتي القتـيلين ضد أشخاص معينين، وذلك وسط انتهاكات صارخـة لأبسط قواعد القانون من قبل جهاز قضائي تثيـر بعض أجنحته الكثير من علامات الاستفهام.

وفى الجزء الثــاني الخاص بالمذبحة التى وقعـت بعد ذلك بحوالي ستــة عشرة شهـرا، نتوقف عند واقع أليم يتسم بالخلل الشديد، انحازت فيه السلطات التنفيذية والتـشريعية المحلية التى تعشش فيها الطائفية، إلى مصالح قسم من أبناء هذه القرية ضد مصالح قسم آخر فيما عرف بقضية الأكشاك.

ونستعرض كـيف أدى إطلاق إشاعات مغرضة حول قيـام المسيحيين بتسميم الميـاه وإحراق المعهد الأزهري وقتل المـسلمين، إلى قتل وذبح وحـرق واحد وعشـرين قبطيــا فى ساعــات قليلة فى الكشح، وتدمير وحرق وإتلاف محلات ومنازل المسيحيين فيــها وفى عدة قرى مجاورة لها وخاصة مدينة دار السلام. وكـيف كانت تصـرفات القـتلة وهم يرتكبـون جريمتهم الـبشعـة تعكس رؤية خطيـرة للآخر ووحشية منقطعة النظير مليئـة بالعديد من الدلالات الخطيرة التي تسلط الضوء على أبشع ما يمكن أن يقدم عليـه إنسان عندمـا يتملكه الحقـد والتعصب، ويرفض أن يكون الآخـر مختـلفا عنه فى العقـيدة والرأي، وعندما يتملكه الوهم بأنه هو دون سواه يمتلك الحقيقة كاملة.

وتدو ر وقــائع هذه الجرائم تحت سـمع وبصـر رجال الشـرطة الذين تم اسـتدعـائهم بالآلاف من المحافظات المجاورة قـبل أكثر من ٢٤ساعـة من وقوع المذبحة، وانسحبـوا من القرية عند بدء إطلاق النار ولم يعودوا بمركباتهم المصفـحة إلا بعد انتهاء المذبحة، كما حدث قـبل ذلك بأكثر من ثلاثين عاما فى الزاوية الحمراء فــى القاهرة، حيث تدخلت الشرطة بعـد ثلاثة أيام كاملة قتل خلالهـا العشرات من الاقباط.

ولعل قول أحد البسطاء من قرية الكشح عندما رفضت الشرطة الذهاب للحقل الذي قتل فيه سبعة من الاقباط "أن الحكومة خـافت تروح هناك" هو أكثر دلالة من تحليلات الكثير مـن المثقفين والكتاب والمنظرين، والذين جـاء عليهم وقت كـانوا فيـه، ولعلهم مازالوا، خـائفين من تيارات واتجـاهات تركت بصماتها القـاتلة على وجدان الكثيرين فى هذه القرى، وأسهم خوفـهم وصمتهم، ولا شك، فى توحش هؤلاء القتلة.

ونكتشف فى أسلوب التحقيقات بعد كل ذلك مهزلة طمس الحقائق والأدلة، وتفصيل التحريات على مقاس أهواء الأجهـزة، وتدخل الدولة المباشر وغير المباشـر فى سير المحاكمة التي صـدر فيها الحكم بتبرئة قـتلة واحد وعشرين مسـيحيا، كمــا لو كان قد قاموا بعـملية انتحار جـماعي، ووجدت السلطة نفسـها بعد ردود فعـل الاقباط، في الداخل والخارج وردود أفـعال دولية، فى مـوقف حرج اضطرت معــه، فى إطار حالة رهيبة من التخـبط القضائـي، إلى نقض الحكم مرتين بعد أن شـابه "الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى تسبيب الحيثيات والفساد فى الاستدلال" وفقاً لمحكمة النقض.

أما الجزء الثالث فنتوقف فيه عند سلوك الدولة وأجهزتها فى مواجهة أحداث الكشح الأولى والثانية نستعرض فيها كيف اهتزت الدولة أمام تقرير فى جريدة أجنبية، وراحت تشن حملة هيسترية فى كل الاتجاهات بعد أن وجدت نفسها فى موضع المتهم على الساحة السياسية الدولية. واتجهت للتحرك بالطريقة المعتادة: نفي ما حدث وتبرير الأخطاء والاستناد لنظرية المؤامرة.

ونقدم تحليلاً لسلوك السلطة من القاع إلى القمة، ابتداء من أدنى السلم المتمثل فى الغفير وتقاريره غير الدقيقة فى أحسن الأحوال، والكاذبة في معظم الأحوال لأسباب عصبية وقبلية، مرورا بتحريات الضباط التى جاءت مفصلة على الرواية الرسمية لما حدث، ونستعرض سلوك كبار المسئولين على المستوى المحلى والمركزى، والذين إنصب همهم علي التضليل مع سبق الإصرار وإخفاء حقيقة ما حدث، فيما يشكل إهانة خطيرة للعقل المصري فضلا عن كونه نتاج لقصور خطير فى الفهم وغياب الشفافية بل ويحمل شبهة التواطؤ.

ونتوقف بعد ذلك عند سلوك السلطة التشريعية، الممثلة في مجلس الشعب المصري الذي لم يقم، على الرغم من بشاعة الأحداث التى تعرض لها مواطنون مصريون، باستجواب الحكومة بشأنها، ولم يطالب بتشكيل لجنة لتقصى الحقائق. وترك الساحة خالية أمام مجالس نيابية أجنبية تحاول أن تتقصى بدلاً عنه، أو تتدخل لدى الحكومة المصرية تدافع، بدلاً منه، عن مواطنيه المصريين الذين حملوه شرف تمثيله. وانصب دوره، بعد صمته الرهيب، على تكذيب كل ما ورد فى تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان بعد نشر تقرير فى صحيفة أجنبية عن التعذيب، وانتفض للرد علي محاولات نواب أجانب. ولم يختلف موقف المعارضة فيه عن موقف الأغلبية، حيث لم نسمع لها صوتاً لإدانة أحداث الكشح الأولى والثانية أو للمطالبة بلجنة لتقصى الحقائق.

ونختم هذا القسم بتسليط الضوء على موقف الدولة من المنظمة المصرية لحقوق الإنسان وأمينها العام حافظ أبو سعدة، ومركز ابن خلدون ومديره الدكتور سعد الدين إبراهيم، نظرا لصلتهما المباشرة بأحداث الكشح بشكل خاص والأقليات بشكل عام. وإذا كانت أحد أسباب محاكمة الأخير اهتمامه بالأقليات، فإن القبض على الأول جاء بعد نشر المنظمة لتقريرها الأول عن التعذيب في أحداث الكشح الأولى. وعندما أوشكت علي نشر تقريرها الثاني حول المذبحة، تعرضت لضغوط أدت إلي عدولها عن نشر هذا التقرير، ونشرت بدلا منه موجزا لا يمت لحقيقة ما حدث بصلة باعتراف أمينها العام، ونقوم نحن بنشر التقرير الأصلي، الذي لم ينشر من قبل، كاملا فى وثائق هذا الكتاب.

وفى الجزء الرابع نستقرىء معا سلوك الصحافة المصرية فى مواجهة أحداث الكشح الأولى والثانية من منظور مهنى قياساً على قواعد العمل الصحفى الأمين. وسوف نكتشف أنها، مع استثناءات نادرة، قد انتهكت جميع قواعد العمل الصحفي النزيه وتبنت سلوكاً لا تستحق أن تحمل معه بجدارة لقب صاحبة الجلالة، لانها أحنت هامتها أمام جلالة السلطة. ولم تلعب دورها كسلطة رابعة وكانت أداة من أدوات الدعاية السياسة لموقف الأجهزة التي تعاملت مع هذه الأحداث الخطيرة.

كما نقوم بتحليل لمضمون ما نشر، لتسليط الضوء على الأفكار والمقولات التقليدية والراسخة التى تخرج بشكل تلقائى فى مواجهة الإعتداءات الطائفية، والتى ارتكزت عليها الدولة فى مواجهة أحداث

الكشح الأولى والثانية، وقامت بتوظيف الجهاز الإعـلامي لترديدها، كما يحدث عادة عند طرح مشاكل الأقباط بشكل عـام. وسنجد أن هذه المقولات تتكرر على مدى أكثر من ثلاثين عـاما، وتكشف عن حالة من التفاهة الفكرية والعقائدية والسياسية منقطعة النظير.

أما القـسم الخامس فنستـعرض فيـه ردود فعل الأقبـاط فى داخل مصر وخـارجها تجـاه أحداث الكشح الأولى والثانية والتى تباينت وفقاً لمواقعهم وإمكانياتهم وهامش الحرية المتاح لهم.

وذهبت ردود أفعال الأقباط فى الخارج بشـأن الكشح فى عدة اتجاهات تمثلت فى إصدار البيانات ونشر الإعلانات والاتصال بالفعـاليات السياسية فى الدول التى يعيشون فـيها بالإضافة إلى التظاهر. ونتوقف أيضـا سريعا عند مـحاولات بعضـهم إقامة حـوار مع السلطة فى مصر، ولكن هذه التـوجه يصطدم بأسلوب تعامل السلطة مع أقبـاط الخارج، ربما لأنها ترى أن الدخول فى حوار حقـيقي معهم هو انتقاص من سـيادتها، وهو الأمر الذى يعكس عدم رغـبة أو قدرة الدولة على التعاطي بمسـئولية مع الملف القبطي وتشخيص الداء وتقديم الدواء.

ونتوقف سريعـا عند ردود فعل الكنيسة بعد ٣٠ عـاما من المواجهة بين قيادتهـا وقيادة الدولة بين قداسة البـابا شنودة الثالث والرئيس أنور السادات. وعند مـوقف نوعية جديدة من رجال الـكنيسة لم تعد تقبل الأمر الواقع وسلوكيات رجال الإدارة والأمن بعد أن فاض الكيل وطفح بما يفوق قدرة البشر على الاحتمال، وبدأت هذه النوعـية الجديدة تواجه رجال السلطة باستخدام الطرق السـلمية للاعتراض على العديد من سلوكياتهـا وتصرفاتها. ويشكل ذلك ظاهرة جديدة سوف تترك بصمـاتها النوعية، مع الوقت، على سلوك الدولة وقيـامها بأخذ مطالبهم فى الاعـتبار والتحسب عن صـدور أي من قراراتها الخاصة بالأقباط.

ونستعرض فى النهاية عددا من إرهاصات قليلة بدأت تصدر من الدولة فى شكل مؤشرات صغيرة فى اتجاه الأقباط على فترات متباعدة، بعد أن بدأت قـمة السلطة بعد أحداث الكشح الثانية تشعر، فيما يبـدو، بوجود مـشكلة حـقـيقـيـة بعد المذبحـة التي تعـرض لهـا الأقبـاط فى هذه القـرية. ولكن هذه الإرهاصات لا تعدو، فى حقيقـتها، عن كونها استخدام للإسبرين فى مـواجهة مرض خطير ينهش فى جسم الوطن. وهى ليست سوى مؤشرات واهية تأتى مـتأخرة جدا بعد أن استشرى المرض اللعين فى جسد الأمة.

ونختم هذا الجـزء بسؤال جـوهرى وهو كيف لا تتكرر هذه المأسـاة مرة ثانيـة؟. وهو الأمر الذى اقتضى منا وقفة سريعة عند واقع يعيشه الأقبـاط فى وطنهم، لا يتمتعون فيه بحقوق المواطنة كاملة أسوة بأشقائهم وشـركائهم فى الوطن فى كافة مناحي الحياة، ابتداء من حقـهم فى ضرورة المشاركة الحقيـقية فى الحيـاة السياسية بـكافة أشكالها التشـريعية والتنفيـذية والقضائية، وحتى حـريتهم فى ممارسة عقيدتهم بحـرية كاملة دون أية قيود يفرضها عرف سائد أو قـانون بائد. وننتهي سريعا إلى المحاولات التي شـهدتها السنوات الأخيـرة من قبل بعض أقباط الخـارج لتقنين المواقف والمطالب فى معرض تقديم اقتراحات للدولة لحل مشاكل الأقباط.

وفى الجزء الخاص بالوثائق نقـدم أربعة وثلاثين وثيقة تؤكد وقائع ما حـدث في الكشح، جمعناها

علي مـدي أربع سنوات أمـضيناها بحـثـا عن إجابة للـسؤال الأول. وهي تضم العـديد من مـحاضـر التحريات ومـحاضر الشرطة وتحـقيقات النيابة ومـرافعتهـا والمحاكمات التى جرت وتقـارير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ووثائق أخري.

وتبقى هناك عدة ملاحظات:

أن منطلقى فى التعامل مع وقائع هذا الكتاب هو منطلق غير طائفى. وإذا كنت أستخدم مصطلحات مثل مـسلم ومسيـحى فهذا أمـر ثقيل على نفسي، ولكن طبـيعة الموضـوع والمادة التى تعاملت معـها فرضت على ذلك فى معـرض تناول جوانب هذه الكارثة التى ألمت بنا جميعـا. واستند في هذه المقارنة إلى حق الإنسان فى أن يعيش معززا مكرماً فى وطنه، يتمـتع بحرية الضمير دون أن يأتي أحد قضاة التفتيش فى الضمائر والمسلح بالجهل ويصدر عليه أحكاما قـاطعة، تصادر حريته فى التفكير والتعبير والسلوك.

ونحن لا ندعى هنا تقديم الحقيقة كـاملة، ليس فقط بسبب كثرة الأطراف في أحداث الكشح الأولي والثـانية وتعـقد قـضاياها، ولكن أيضـا لأن هناك ظلالا لأطراف مجـهولة يبـدو أنها لعـبت دوراً فى الأحداث واشتعالهـا، وأطراف أخري تفرض عليها طبيعة عملهـا أن تكون فى الظل رغم أنها فى مقدمة المتعاملين مع هذه الأحداث. وهذا الكتاب هو إذا محاولة للاقتراب من الحقيقة بأكبر قدر تتيحه الطبيعة البشـرية، وكما أتيح لي مـعرفتـها. ولعل القليل منهـا كاف لأن يهز ضـمائرنا جمـيعاً حـتى ولو كان التوفيق قد جانبني، دون أن أدري، فى بعض التفاصيل.

وقد يقـول قائل أن وجهـة نظر الدولة ممثلة في بعض فعـالياتها ضـباط الأمن ومحـافظ سوهاج والوزراء الذين تعاملوا مع هذه الأحـداث غائبة. والرد علي ذلك هو أن وجهة نظر الدولة مـعروفة فى بياناتها وسلوكياتها وما فعلته أو لم تفعله فى مواجهة هذه الأحداث.

واختياري لما حدث فى الكشح موضوعا لهذا الكتاب لا يـستهدف فقط تسليط الضوء على الحقيقة الغائبة فيما حدث، ولكن أيضا تسليط الضوء بطريقة غير مباشرة على الواقع الذى يعيشه الأقباط فى مصر. ذلك أن مـا حدث في الكشح ليس سوى نموذجاً مكثفـاً لما يحدث لأقباط مصـر وصل إلى قمة بشاعـته فى هذه القرية. ولأن هذه الإعـتداءات حدثت من قبل فـى أماكن أخرى فى مصـر من أسوان حتى الإسكندرية، فى الزاوية الحمراء وأبو قرقاص وبنى والمس وجرزا، وسوف تحدث في الغالب في أماكن أخري لأن أحداً لا يستوعب هذه التجارب الأليمة.

ولعل طرح السؤال الأول: كيف حدث ما حدث؟ يقودنا بطريقة غير مباشرة إلي سؤال آخر هام، لا يتسع المجال للإجابة عليه هنا، هو كيف إنحدرنا إلي هذا الواقع الأليم؟، وذلك على أمل أن يقودنا ذلك إلي تحسس مواطـن القصور والخلل، وإلي أن ندرك ونتدارك مـعاً الهوة السحـيقة التي أسقطنا فـيها هؤلاء الذين استعـدونا على شخصيتنا وهويتنا، بل وعلى عـقيدتنا، في هجمة شـرسة أدت إلي تشويه وجدان قطاعات شاسـعة من النسيج الوطني المصري، وأفرزت هذه التشوهات الآنيـة فى وجه مصر، وقادتنا إلى هذه الأحـداث وغيرها، حتى أضـحي الأقباط، الذين حـصلوا علي الكثير من حقـوقهم فى الفترة الليبرالية إبان حكم أسرة محمد علي، لا يعيشون الآن في وطنهم كمواطنين من الدرجة الأولي.

والأمر المثير للذهول في كل هذا هو أننا نعيش فى زمن أصبح فيه انتهاك حقوق الأقباط أمراً معتاداً أمام الكثيرين، حتى أنه عندما يشير الإنسان في رفق شديد أمام البعض إلي ما حدث فى الكشح أو إلي خطف البنات المسيحيات مثلا، أجد نفسي أمام أحد موقفين: إما أن لا يصدق الشخص حقيقة ما حدث ويتصور أننى أهذي أو أنني لا أدرك حقيقة الأوضاع في مصر، وإما أن يجيبني علي الفور بأن هذا يحدث أيضا مع المسلمين. وإذا كان التعذيب قد طال بالفعل الكثير من المسلمين قبل أشقائهم الأقباط، وهو أمر نرفضه أيضاً ولا يصلح في حد ذاته أن يكون تبريراً لهذه الإعتداءات الطائفية، إلا أن هذه الاعتداءات لم تنل سوي الأقباط فى مصر.

ويؤكد ذلك أن الفريضة الغائبة فى هذا الوطن هي الصدق فى التعامل مع المشاكل، والإخلاص فى السعي لحلها فى زمن يستشري فيه الفساد فى الهواء الذى نستنشقه جميعا، دون قدرة على الحراك وفى حالة من الشلل العقلي والأخلاقي لم تشهدها مصر مثيلاً لها فى تاريخها.

وهكذا فإن ما حدث في الكشح في مستهل الألفية الميلادية الثالثة ليس سوي نتيجة تراكمات ونتاج لأوضاع سياسية وإعلامية وأمنية وقضائية سادت في مصر علي مدي العقود الأخيرة، وتفجرت في وجوهنا جميعاً في هذه البقعة من أرض مصر وما زالت تتفجر في مواطن أخري، بعد أن اختفت الوداعة التي كانت تنساب في حياتنا، مثل مياه النيل في واديه، من قلوب كثيرة توحشت إلى هذا الحد.

ويعود ذلك أيضا إلي تخاذل أنظمة متعاقبة علي مدي الثلاثين عاما الماضية أمام هذه المعاول الوافدة علينا من صحراء عقائدية وفكرية قاحلة أرادت أن تفرض علينا رؤيتها لدين ودنيا، وأدى ذلك إلي فك تلاحم النسيج الوطني في بعض مواضعه، والمساس بلحمة مكونات هذا الوطن التي ارتكزت علي ثورة ١٩١٩.

وأعرف مسبقاً أن هناك من قد لا يعجبه الخوض فى مثل هذه المسائل من أمثال " الوطنجية " الذين احترفوا التخوين، أو هؤلاء الذين اعتادوا على حدوث الانتهاكات والإعتداءات، ضد الأقباط وغيرهم من أبناء هذا الوطن، والتزموا فضيلة الصمت أمامها، أو هؤلاء الذين سقطوا في هوة التبرير لها. ولكن صرخات الشهداء وأنينهم داخل قبورهم، بعد أن قتلهم الإعلام الزائف وتبرئة قاتليهم مرة ثانية، يطن في أذني ويعلو فوق " جعجعة الوطنجية " وأغانيهم الكئيبة.

وإذا كان البعض قد أشار عليّ بنشر هذا الكتاب خارج مصر، فإن حرصي على نشره فى داخل مصر ينبع أولاً من إصراري علي وضع الحقيقة كما بدت لي أمام الغالبية الساحقة من أشقائي وشركائي في هذا الوطن مهما كان الثمن، وأنا علي يقين أن الكثيرين منهم يرفضون هذه الجرائم وهذا الواقع.

ودافعي في النهاية هو أنني أخشى من يوم قادم يخيم فيه كابوس مزعج علي نسيج هذا الوطن أكثر من ذلك. فإذا كانت نهاية السبعينيات قد شهدت مواجهة بين قداسة البابا شنودة والرئيس أنور السادات بسبب موقف الدولة من الإعتداءات الطائفية، وإذا كان منتصف ١٩٩٨ قد شهد مواجهة حادة بين القيادة الدينية المحلية والقيادات الأمنية المحلية بسبب التعذيب، أعقبتها منبحة لواحد وعشرين

قبطياً. فإنني أخشي ما لا يحمد عقباه لو استمر الحال علي ما هو عليه.

ذلك أن الأقباط إذا كانوا قد اعتادوا أيضا على مدي عقود مضت علي الواقع الذي يعيشونه، فإن السنوات الأخيرة شهدت حالة شديدة من الاحتقان بينهم بدت فى المظاهرات التى حدثت لأول مرة منذ مئات السنين فى القاهرة داخل وأمام الكاتدرائية مساء الأحد ١٧ يونيو ٢٠٠١ واستمرت لثلاثة أيام بعد سقطة جريدة النبأ في إهانة مقدساتهم، وبعد أن فقدوا الثقة فى جدية السلطة فى حمايتهم وفى حياد الشرطة، بل وفى عدالة القضاء.

والتساؤل الآن يدعونا ونحن نضع أيدينا على قلوبنا، هل يأخذ هذا الغضب القبطي أشكالا أخرى لا نعرفها الآن إذا ما واصلت الدولة تقصيرها فى الدفاع عنهم، وعن حقوقهم؟، هل يتحول غضب الأقباط إلي ثورة تأخذ أشكالاً لم نعهدها منهم من قبل، ويتحول هذا الوطن إلى ساحة من المواجهات والمذابح كما حدث فى دول أخرى؟. إن هذا الكتاب هو صرخة حتى لا يتحقق هذا الكابوس المشئوم.

ويبقى أن نقول فى النهاية أننا فى حاجة إلي سعد زغلول آخر يعيد تلاحمنا إلى ما كان عليه، نحتاج إلى ثورة فى التعامل مع هذه القضايا وغيرها، بعيدا عن التسكين والعجز الفكري والشعوري والسلوكي. نحتاج إلى ثورة فى العقول وإلى وجوه جديدة تعمل من أجل هذا الوطن حتى تدب الحياة من جديد في هذا الجسد المتهرئ المريض.

عندما زرت الكشح للمرة الأولى بعد ثلاثة أسابيع تقريبا من المذبحة، وبعد أن بدأت ملامح المأساة ترتسم أمام عيني، لفت انتباهي بشدة العلاقة الحميمة بين حنا الذى كان قد اصطحبني إلى المعدية التى تنقل الذاهبين إلى البر الآخر وصاحبها محمد، حيث رفض محمد أن يأخذ الأجرة من حنا، الذى حاول دفعها بدلا عني، بعد أن رأى أن معه ضيفا وأراد إكرامه.

ولهذا فإن هذا الكتاب هو رسالة لأشقائى فى الوطن، وهو من أجل محمد وحنا اللذين يمثلان الوجه الحقيقي لمصر الذي يجب إنقاذه من براثن هذا المرض اللعين. وهو أيضا من أجل هؤلاء الذين لا يعرفون، وهؤلاء الذين يعرفون وضللوا، أو صمتوا أو برروا حتى يدركون فداحة الأخطاء التي وقعوا فيها. وهو أيضا محاولة لإسماع صرخات الشهداء المكتومة التي تنطلق من قبور الشهداء ومن صدور العديد من الأقباط أمام ضمير هذا الوطن.

ودافعي في النهاية هو أمل أن يأتي هذا الكتاب كإسهام متواضع مع محاولات الكثيرين من أبناء هذا الوطن المخلصين له، حتى يعود وجه مصر إلى الإشراق من جديد وحتى يأتي يوم لا يعذب فيه مصري ولا تتستر فيه حكومة على جريمة ولا يقدم فيه محقق على إهدار أدلة أو قاضي على إطلاق سراح قتلة أو أجهزة إعلام علي اغتيال الحقيقة.

د. وليم ويصا
ديسمبر ٢٠٠٢
e.mail : williamweessa@aol.com

الجزء الأول:

أحداث الكشح الأولى : التعذيب

١- تل أبيب .. فى صعيد مصر

قبل أن نتعرض لـلأحداث التي شهدتها الكشح ابتداء من النصف الثـاني لأغسطس عام ١٩٨٨، لابد وأن نتعرف فى البداية على المنظر العام الذي وقعت فيـه هذه الجريمة، والأوضاع الجغرافية والسكانية والاقتـصادية والسياسـية المحلية، التي تشكـل مكونات هذا المنظر العام. وسوف يقـودنا ذلك إلى فهم الأبعاد والدوافع والعوامل التي أدت إلى هذه الكارثة.

تتبع قـرية الكشح إداريا مركز دار السلام بمحـافظة سوهاج وتقع على بعد ٦٥ كيلـومترا من دار السلام، وتعد آخر الحدود الجغرافية المتاخمة لمحافظة قنا من الجنوب، وعلى بعد ٤٥٠ كيلومترا جنوب القاهرة.

يرجع تاريخ الكشح إلى نحو ألف عـام، عندما قام البـعض بالهجرة من قنا إلى أديرة أخميم، حيث عثروا فى الطريق على آثار كنيسـة الملاك التي أقامتها الملكة هيلانة أم الملك قسطنطين. وكانت الكنيسة مطمورة تحت الرمـال، فقاموا بكشحها حـتى ظهرت، وطلبوا من راعى دير أخـميم أن يعيشـوا بجوار الكنيسة المكتشفة، فاستجاب لطلبهم، وسميت من ذلك الحين الكشح. ولهذا يعود اسم الكشح، إلى كشح الرمال والتراب الذي كان يحيط بمنطقة كنيسة الملاك، وكان لابد من كشحه بطريقة مستمرة لكي تظهر الكنيسة التى كانت تغمرها الأتربة والرمال بإستمرار[1].

والدخول إلى الكشح يكون عبر الطريق الصحراوي لمصر أسوان عن طريق مدخلين:

الأول : المدخل البحري وهو طريق إسفلـتي فى اتجاه قرية النغاميش بمسافة حـوالي ٥ كيلومترات ثم إلى اليسار حيث شارع بورسعيد .

والثاني : المدخل القبلي عن طريق مـصر أسوان مبـاشرة لشارع صليبت بشـيت والذي ينتهي إلى شارع بورسعيد.

ويحيط بقـرية الكشح إلى الشمـال قرية العقولـه وتبعد حوالـي ١ كم ، وعزبة الشيخ بطيخ وتبـعد حوالي ١ كم ، وقرية أولاد طوق غرب وتبعد حـوالى ٣ كم ، وقرية الزرازرة وتبعد ٥ كم ، والنصيرات وتبعد حوالى ١٥ كم ، وقـرية أولاد سالم وتبعد حوالى ١٢ كم ويحيط بهـا من الجنوب قرية البلابيش قبلي وتبعد ١٢ كم ، والبلابيش المستجدة وتبعد ٧ كم والبلابيش بحري وتبعد ٢ كم .

يبلغ عدد سكان الكشح طـبقاً لتقـدير المجلس المحلى لعام ١٩٩٩، (٢٤٦١٨) نسمـة (وحوالي٣٥ ألف نسمة طبقا للتـقديرات الشعبية) يدين أكثر من ٧٠ بالمائة منهم بالديانة المسـيحية، وحوالي ثلاثين بالمائة يدينون بالديانة الإسلامية.

وتتكون الكشح من أكـثـر من ٢٧ عائلة مـسيحـية رئيسـية هي الجـبلي، والصـقاروة، والميـرة، والقمامصة، والبراهمة، وأولاد عبده، والمقسين، والغرابلية، والبراهمة، والمخايلة، والملاخين، والنخالوه، والبخايته، والصلاييه، وأولاد عوض، والبـريصات، واللواكع، والحزينات، والعونه، والبنايده، والصياغ،

١- أنظر الوثيقة رقم٢٦ "مـوجز عن نتائج بعثة المنظمـة المصرية لحقوق الإنسان لتقـصى الحقائق بشأن أحداث الكشح" بتـاريخ١٥ فبراير٢٠٠٠ والجدير بالذكر أن المنظمة لم تستطع نشر التقرير الكامل وإكتفت بنتشر هذا الموجز لأسباب سنتعرض لها فى موضع آخر

والفتيان، والفراهيد، والغندقليه، والدفوفه، والسرايين، والحمر. وأيضا من ٤ عائلات مسلمة رئيسية هي الكراشوة، وأولاد زيد، والسباقات، والعواصي.

وطبقاً للروايات الشعبية تعتبر عائلة القمامصة والتي منها القمص جبرائيل عبد المسيح راعى كنيسة الملاك ميخائيل، أول من سكن الكشح من الأقباط، وعائلة الكراشوة أول من سكنها من المسلمين ولكن بعد ذلك بوقت طويل.

وبالقرية خمس كنائس هي كنيسة الملاك ميخائيل، وكنيسة العذراء مريم، وكنيسة أبو سيفين، وكنيسة الأنبا شنودة، وكنيسة مارجرجس. وبها ٤ مساجد وزاوية صغيرة هي مسجد آل بكر، ومسجد الكراشوة، ومسجد آل سباق، ومسجد عمرو بن العاص، وزاوية الشيخ فتح.

الأوضاع الاقتصادية:

يمتلك المواطنين المسيحيون حوالى نصف المساحة المزروعة. وتتركز ملكية الأراضي الزراعية فى عائلات أولاد عوض والسقاروه و شكر الله وغيرهم. ويمتلك المواطنون المسلمون باقي المساحة المزروعة وتتركز عند عائلات الكراشوه والسباقات، والباقى موزع بمساحات ربع ونصف وواحد فدان.

تعتبر قرية الكشح ذات طبيعة فريدة، مختلفة عن باقي قرى الريف المصري. حيث يعمل المواطنون المسيحيون فى الأنشطة التجارية والمهنية والصناعية والحرفية. ويمتلكون معظم المحال التجارية، إضافة لامتلاك نصف الأراضي الزراعية، فيما يعمل المواطنون المسلمون فى القطاع الزراعى التقليدى.

عند وقوع الأحداث، كان بالقرية ٥٣٢ محلا يملك المسيحيون منها ٥١٧ محلاً والمسلمون ١٥ محلاً إضافة لبعض الأكشاك، وهى موزعة كالتالي[٢]:

- شارع بورسعيد وبه ١٩٨ محلاً يمتلكها مواطنون مسيحيون و٤ محلات لمسلمين.
- شارع صليبت بشيت وبه ١٠٧ محلاً يمتلكها مسيحيون، ومحل واحد يملكه مسلم.
- شارع مكتب البريد وبه ١٥ محلاً يمتلكها مسيحيون.
- شارع البوسطة القديمة وبه ٢٠ محلاً يمتلكها مسيحيون، ومحل واحد يملكه مسلم.
- شارع طريق ترعة الخيام وبه ٣٥محلاً يمتلكها مسيحيون و٨ محلات لمسلمين.

وتعيش الكشح واقعا جغرافيا وسكانيا لا تعرفه أية قرية من قرى مصر على الإطلاق. فمن الاختلاف فى الأنشطة والأعمال، إلى الاختلاف فى أماكن السكنى، حيث يقيم المواطنون المسيحيون ويعملون فى النواحى البحرية والشرقية والقبلية فى شكل محيط وكتلة سكنية واحدة بداخلها محالهم التجارية. ويقيم المواطنون المسلمين فى الناحية الغربية بجوار أراضيهم الزراعية.

وتختلف أسماء الشوارع داخل كل كتلة سكنية، وفقا للهوية الدينية، ففي الجانب المسيحى نجد أسماء القديسين، مثل شارع صليبت بشيت، وشارع الأمير تادرس، وشارع الملاك ميخائيل، وشارع الأنبا باخوم، وشارع البابا كيرلس، وشارع الملاك غبريال، وشارع الشهيدة دميانة، وشارع بين الكنائس . . . الخ.

٢-أنظر الوثيقة رقم٢٦

وفى المنطقة التى يسكنها المسلمون نجد أسماء الشوارع إسلامية مثل شارع عمر بن الخطاب، وشارع الإمام حسن، وشارع الشيخ الشعراوى . . . الخ.

كانت الكشح حتى عهد قريب، منطقة جذب سكاني نظرا لارتفاع معدلات الاستثمار التجاري، حيث تجذب الكشح المواطنين من القرى والمراكز المحيطة بها، لشراء المواد التجارية المتوفرة بها، حيث يعمل تجار الكشح فى تجارة المواد الغذائية والأقمشة ومواد البناء مثل الحديد والأسمنت والحبوب، وهى أيضا قرية مهنية تنتشر بها ورش الخراطة واللحام والسمكرة والميكانيكا، وتوجد بها محال للسباكين والنجارين والكهربائية. كما تجذبهم أيضا للعمل والإقامة بها، حيث ينضم السكان الجدد إلي الكتلة السكانية بالقرية.

الخلل الإداري .. بداية المأساة:

يقول موجز نتائج بعثة المنظمة المصرية لحقوق الإنسان "إن طابع المدينة أو البندر يغلب على الكشح" [3]. ويبدو ذلك واضحا فى النشاط التجاري الذي تمارسه القرية فهي تعد مركزا اقتصاديا وتجارياً للقرى والمراكز المجاورة فى المحافظة.

وهذا التعدد فى الأنشطة يعد مصدراً لجذب سكاني لممارسة الأنشطة التجارية والاستقرار فيها على خلاف الطابع الغالب لمحافظة سوهاج وهو أنها " طاردة للسكان بحثاً عن العمل".

ويرى الكثير من زوار الكشح ومنهم صحفيون أنها قرية بها العديد من مظاهر المدنية مثل بعثة جريدة الأخبار التى قالت فى مستهل تقرير لها " لقد لاحظنا عند دخولنا للقرية أنها فعلا قرية غير عادية، فرغم أنها تبعد ٦٥ كيلومترا من الجنوب الشرقى لمحافظة سوهاج وتتبع إداريا مركز دار السلام إلا أن مظاهر المدنية بها لا تقل عن أية مدينة، العمارات ارتفاعاتها شاهقة والأبنية على أحدث مستوى، أجهزة التكييف فى عدد كبير من المنازل، المحلات على مستوى عال" [4].

بل أن الكشح كانت تسمى فى بداية الستينات بندر الكشح، وكلمة بندر مرادف لكلمة مدينة. وهناك خرائط مساحية توجد عليها الكشح بهذا التوصيف. ولا يعرف أحد لماذا، وكيف تغير وضع بندر الكشح، وكيف تغيرت تسميته إلي قرية الكشح.

وإذا كانت الكشح تحظى بهذا النشاط التجاري الذي تحظى به البنادر والمدن، إلا أنها عانت من حالة خطيرة فى التفرقة من الناحية الإدارية، كانت بمثابة طريق البداية إلى المأساة التى عاشتها بعد ذلك، وهذه المأساة بدأت فى تبعيتها لمركز دارالسلام، ولعب هذا الخلل الإداري دورا خطيرا فى الأزمة التى تعانى منها الكشح كما سنرى.

والوحدة المحلية للكشح أو مجلس قروي الكشح يضم مجموعة قرى وهى بلابيش بحرى، وبلابيش قبلى، وبلابيش المستجدة، والصابحة. والكشح هي القرية الأم أيضا حيث تتبعها قرى أخرى وهى عزبة بطيخ وعرب الصالحة ونجع أحمد رضوان.

٣- المصدر السابق.

٤- جريدة الأخبار ٦ يناير ١٩٩٨

ويعنى ذلك أن عـدد سكان الكشح وتوابعهـا يزيد على ٧٠ ألف نسمـة، وهو ما يتيح لـهـا أن تكون مركـزا مثل دار السلام التى تتبـعها الكشح، لأن الكشح ذات كـثافة سكانيـة عالية أكبـر من مدينة دار السلام.

ويقول القمص جـبرائيل عبد المسيح راعى كـنيسة الملاك بالكشح "إن بعض أعضاء حـركة الإخوان المسلمين فى السـتينات كـانوا يسـمون الكشح فى ذلـك الوقت (تل أبيب) وذلك من فـرط كراهـيتـهم الشديدة لها بسبب غالبيتها وكثافتها السكانية المسيحية".

وهكذا كان من المفـروض أن تكون قرية الكشح مـركزا بدلا من أو مثل دار السـلام، بل كانت هناك محاولة فى السـتينات، لكي تتحول إلى مركـز، ولكنها أجهضت حيث رفض المسـئولون المحليون ذلك، رغم كل مؤهلاتها السكانيـة والاقتصادية، وعلى الرغم من الكثافة السكانيـة، والنشاط التجاري المتنوع والكبير، وذلك بسبب كثافتها السكانية المسيحية.

وكانت دار السلام مجـرد قرية أقل أهمية من النواحي السكانية والاقـتصادية وتسمى "أولاد طوق شرق". ولكنهـا كانت حسنة الحظ، حـيث وصل واحد من أبنائها إلى أعلى المراتب فى الدولة، هو عـبد الحميد رضوان الذى تولى منصب وزير الثقـافة ووكيل مجلس الشعب. ومنذ ذلك الحين بدأ نجم أولاد طوق شرق يعلو على حساب (تل أبيب) الصعيد.

وتقول جريدة الوفد "(...)، نعم إنها قرية كـان المفترض أن تكون مركزاً ولكن لإن قرية أولاد طوق التى تبعـد عنها حوالى خـمس كيلومترات، خـرج من بين أبنائها وزير فى الحكومـة، وهو عبد الحـميد رضوان وزير الثقافة، فقد أصبح لأولاد طوق نفوذ أكبر، وقد دعا عبد الحميد رضوان الرئيس السادات لزيارة أولاد طوق فى نهاية السبعينات، وقدمـوا له الفطير المشلتت على "صوانى من الفضة"، تحولت أولاد طوق بعدها إلي مركز أطلق عليه "دار السلام". وحصلت دار السلام على كل الإمتيازات وأهملت قرية الكشح ... أهملتها الحكومـة تماماً. وللحقيقة تذكرتها الحكومة مـؤخراً عن طريق مشروع شروق. فدخلت المياه النقـية القرية منذ حوالى ثلاث سنوات ولكن مـا زالت القرية مهملة تعـانى نقص الخدمات والمرافق"[٥].

ومنذ ذلك الحين بدأت رحلة المعاناة فى الكشح، من خـلال سيطرة عائلة رضوان، بطريقة مـباشرة، وغير مبـاشرة على مقدرات الأمور فى المنطقة. وبدأ اسـتبعاد الكشح من عملية التنمـية والخدمات التى تقدمهـا الدولة. ولأن دار السلام هي المركز، أصبحت مـقرا لكل المرافق الرسمية، مـثل البوليس والنيابة والمدارس والمستشـفى، واستفادت من كل مـشاريع البنية الأساسيـة. وهكذا أنتخب فيهـا رضوان عدة مرات لعضوية مجلس الشعب.

وهناك سبـب آخر فى استـبعاد الـكشح من عملية الـتنمية التى كـان يشرف على مـقدراتهـا حسن رضوان بإعـتباره وزيرا ونائبا، يعـود إلى أنه كان يحمل ضغـينة لمسيحـيى الكشح لأسباب إنتخـابية. وتعود هذه الضـغينة كـما يقول الأب جـبرائيل عبـد المسيح على وجـه الخصوص " إلي عـزوفهم عن انتخـابه فى الانتخابات التـشريعـية وخاصة فـى انتخابات عـام ١٩٩٥، حيث ساند مـسيحـيو الكشح

٥- جريدة الوفد تحت عنوان "الكشح تحت الميكرسكوب" بتاريخ٢١/١/٢٠٠٠

سـ... عز الدين عـبد الشافى عمدة البلابيش، وأعطوه أصواتهم نظراً للروح الطيـبة التى أظهرها تجاه المسيحيين. وكان المسـيحيون يلجأون إليه عندما كانوا يعانون من بعض المشاكل، وكـان يتعاطف معهم مما جعل حسن رضوان يزداد كرها وحقدا للمسيحيين".

ومما ... حرمـان الكشح، والتي كانت توصف بأنهـا تل أبيب، من الخدمات منذ السـتينات، وازداد حرمانها أكثر بعد الضغينة الحادة التى شعر بها الأقباط منه تجاههم بعد إنتخابات ١٩٩٥ .

ولكن يمكن أن نتفهم حـصول دار السلام على كثير من الخدمـات، مثل العديد من المدن التى يخرج منها مسـئولون كـبار، لو أن ذلك لم يمنع وصـول الخدمـات إلى مناطق أخرى، ولأسـباب تعـود إلى العصبية والتعصب والتمييز.

ويتسـاءل المحامى السيـد عبد القـادر وهو من أولاد طوق عن الدور السيـاسي للقيادات الحـزبية المحلية قـائلا " تدعونا الأحـداث ـ كشبـاب فى أولاد طوق ـ لأن نتسـاءل هل يعقل أن تحـتكر أسرة واحدة مقاعـد البرلمان لأكثر من خمسين عـاما ومنذ ايام الملكية وحتى الألفية الثـالثة؟!. لا شئ إلا لأنها ... وأبداً تقـدم وحدها مـرشـحي الحكومـة! وأياً كـانت تلك الحكومـة وما أدراك مـا الحكومـة فى الصعيد".(...) بل أن مـركز أولاد طوق شـرق ظل بلا رئيس مـدينة، ورئيس المدينة الحالي هو قـائم بأعمال رئيس المدينة نديا!!"[٦].

ويشير تقرير لجمعية المساعدة القانونية لحقوق الإنسان حول أحداث الكشح إلى ذلك بشكل ضمني رغم قيام الشـرطة بمنعها من أداء مهامهـا على أكمل وجه، حيث أفاد التقـرير " بأن عائلة آل رضوان تسيطر على كل المناصب الهامة فـى محافظة سوهاج ومركز دار السلام، وتبعـية الكشح للمركز تجلب عليها المشاكل أثناء وبعد إجراء أية انتـخابات. (...)، " أين حقوق المواطنة إذن؟" وتساءل المواطنون هل يعقل أن تكون قريـة الكشح بهذه الكـثافـة السكانيـة والمدرسة الوحـيـدة بها مـبنيـة من ألواح وقطع خشبية؟"[٧].

الحيز العمراني:

لعل أهم المشـاكل التى تعانى منهـا الكشح أيضا، هو عـدم اعتـماد حيـز عمـرانى لهـا، حـتى وقوع الأحداث. وكـان من المفروض أن يتم إعادة تحديـد كردون القرية، لإعطاء فرصـة للتوسعـة فى المباني. وهذا الأمر يضع سكانها تحت طائلة القانون بشكل تلقائي رغما عنهم تحت ضغط التوسع العمراني، إذ يضطرون للبناء فى مناطق زراعية، حيث هناك مبانـى تقع بينها أراضى زراعية لم تعد تصلح للزراعة، ورغم ذلك لا يسمح بالبناء عليها. ويؤدى غياب هذا الحيز العمراني إلى وقوعهم فى هذا الفخ القانوني، كما حدث مع مدرسة الألواح الخشبية التى واجهت خطر الإزالة بسبب ذلك كما سنرى فيما بعد.

وقد أدى هذا الوضع أيضا إلى زيادة المشاكل التى يعانى منها السكان، مثل ارتفاع أسعار الأراضي الزراعية والمباني، وأدى ذلك إلي ارتفاع أسعار تأجير الشقق وسعر المتر التجارى.

ولأن السلطات اكتـشفت خطورة هذه الأوضاع بعد أيام من المذبحـة، سارع محمد إبراهيـم سليمان

٦- جريدة الأهالى مقال للسيد عبد القادر تحت عنوان "فتنة سياسية... لا طائفية" ٢٠٠٠/١/٢٦

٧- "الكشح محنة وطن" فى الكشح ديسمبر الدامى : سيادة القانون ، حقوق المواطنة. الامن : فرائض غائبة" صدر فى ١٢يناير٢٠٠٠

وزير الإسكان، إلى التصريح بأنه سيتم اعتماد الحيز العمراني الجديد لدار السلام والكشح من المحافظ، وذلك أثناء زيارته للكشح مع اللواء مصطفى عبد القادر وزير التنمية [8]. وهو الأمر الذى يعنى أنه كان هناك تقصير متعمد من السلطات المحلية التي تعي هذا الوضع، وخاصة من المحافظين الذين توالوا على المحافظة، فى التوصل إلى حل لهذه المشكلة.

بل أن الكشح لم يكن بها وقت وقوع الأحداث قسم شرطة، وكان يوجد بها فقط نقطة شرطة. والفارق بين القسم والنقطة كبير للغاية, لأن وجود القسم يعنى وجود سجل مدني، وشهر عقارى، ودائرة إنتخابية، وخدمات أكثر. والدليل على هذا التمييز المتعمد هو أن قرية العسيرات وهى أقل عددا فى السكان من الكشح بها قسم شرطة.

وكان يكفى الأمر حتى تتحول الكشح إلى قسم شرطة، أن يصدر قرار من وزير الداخلية لتغيير التسمية من نقطة إلى قسم حتى تتمتع الكشح بهذه المميزات، وهو مالم يحدث حتى كتابة هذه السطور.

ولا يتوقف الغبن الذي عانت وتعانى منه الكشح عند هذا الحد، حيث نجد أن رئيس قرية الكشح ذات الأغلبية المسيحية الساحقة، هو محمد يوسف. ويحق لنا هنا أن نتساءل، دون أن نتهم بالطائفية، كيف يمكن لوزارة الداخلية أن تختار لواحدة من القرى النادرة فى مصر ذات الغالبية الكبيرة من المسيحيين)أكثر من ٧٠ فى المائة(، أن تختار رئيساً للقرية على خلاف الأعراف السائدة فى الوزارة، من خارج الأغلبية التى تسكنها؟. وإذا كان المعيار غير طائفي ويستند على الكفاءة، ألم تجد وزارة الداخلية مواطنا مسيحياً كفأ من أبناء هذه القرية لإدارتها؟.

فيما يتعلق بالتمثيل داخل المجلس المحلى، كان المجلس يتكون عند وقوع الأحداث من ٢١عضوا، يمثلون قري الكشح والبلابيش المستجدة، والبلابيش القبلى، والبلابيش بحرى، وعزبة بطيخ. وكان يمثل الكشح ٦ أعضاء (٣مسلمون و٣ أقباط). أي أن الأقلية يمثلها ثلاثة والأغلبية يمثلها ثلاثة أيضا.

وبعد الأحداث سارعت السلطات المحلية فى دار السلام، إلى مطالبة راعى كنيسة الملاك بالكشح إلى اختيار أحد أبناء القرية من المسيحيين لتمثيلها فى مجلس دار السلام.

ورغم كل ما قيل أثناء الهرولة السياسية التى تجلت بعد الأحداث، من أجل التوصل إلى حلول لمشاكل هذه القرية، فإن وضعها باق على ما هو عليه مع تحسينات طفيفة فقط. وذلك على الرغم من أن لجنة الاقتراحات والشكاوى بمجلس الشعب برئاسة المستشار محمد جميلي قد أوصت [9] بعد أسابيع من أحداث الكشح بتحويلها إلي مدينة وإمدادها بجميع الخدمات. كما أن وكيل وزارة التنمية المحلية أشار، بعد وقوع المذبحة، إلى وجود عدة ضوابط لتحويل القرية إلى مدينة أهمها عدد السكان [10].

ولكن لم ينفذ أحد حتى الآن توصية لجنة الاقتراحات والشكاوى بمجلس الشعب، ولم يستلهم أحد الضوابط التى تحدث عنها وكيل وزارة التنمية المحلية لتحويل الكشح إلى مدينة، وجرى الإكتفاء فقط بالموافقة على تعديل اسم قرية الكشح إلي قرية السلام!! وذلك بناء على اقتراح من خارج المجلس [11].

٨- جريدة الجمهورية١٨/١/٢٠٠٠

٩- أمام اجتماع للجنة الإقتراحات والشكاوى بمجلس الشعب فى ٢٥ يناير ٢٠٠٠

١٠- جريدة الوفد تصريحات لراغب سعدواى وكيل الوزارة ٢٦يناير ٢٠٠٠

١١- بناء على إقتراح لسعيد عبد الخالق رئيس تحرير الوفد فى مقال له بالوفد ٢٣يناير ٢٠٠٠

يتضح من ذلك مدى الغبن الذي وقع وما يزال على هذه القرية منذ عقود طويلة، وأسبابه التى حالت دون تحويلها إلي مدينة، ومنها أن غالبيتها من المسيحيين، كما يقول بعض سكان القرية من المسيحيين.

تلك هي المفاتيح الحقيقية، التى بدأت منها كافة مشاكل الكشح، والتي كان يمكن لها أن تعانى فقط من بعض أنواع المعاناة مثل باقي قرى مصر من نقص الخدمات، ولكن الوضع فيها كان صارخا، ومشينا لطبيعة الأسباب التى أدت إليه.

ونستعرض الآن معا الواقع الذى عاشته الكشح وما تزال، فيما يتعلق بالخدمات الأساسية التى يجب أن تقدمها الدولة. ونقتصر هنا على أوضاع التعليم والصحة والمواصلات قبل وقوع الأحداث مباشرة. وسوف نكتشف من واقع ما ذكره السكان وبعض ما نشر فى الصحف وتصريحات عدد من المسئولين أنها محرومة من كافة الخدمات، وأن الوضع بها سيئٌ للغاية، وأكثر سوءاً من الواقع المعاش فى قرى أخرى.

التعليم:

تعانى القرية (المدينة!) من قصور شديد فى الخدمات التعليمية، وتحديدا فى المبانى التعليمية. فالقرية ليس بها سوى مدرسة واحدة إعدادية ومدرستين ابتدائيتين. إحداهما تعمل على فترتين. وكثافة الفصل تتراوح فيها ما بين ستين وثمانين تلميذاً. والثانية من طراز خاص، فهي المدرسة الوحيدة والأولى من نوعها التى أقيمت على شكل أكشاك خشبية من الخشب الحبيبى، بها ٢٣ فصلاً من الخشب يلتحق بها ١١٥٠تلميذاً. ناظر المدرسة يجلس داخل كشك، والفصول أكشاك. "والأمر المحزن هو أن التلاميذ والمدرسين، بل والمدرسات، والناظر، كانوا يضطرون إلى قضاء حاجتهم فى العراء، وسط الغيطان، بسبب عدم وجود دورة للمياه!!"[١٣].

وأقيمت مدرسة الأكشاك هذه على قطعة أرض تبرع بها الأقباط. وكانت هناك محاولة لإزالة الألواح الخشبية، أي المدرسة الابتدائية الوحيدة، بحجة أنها مقامة على أراض زراعية، لكن القمص جبرائيل عبد المسيح سارع بمقابلة المحافظ لوقف التنفيذ حتى لا يصبح التلاميذ فى الشوارع.

وعلى الرغم من أن الأنبا ويصا، أسقف البلينا التى تتبعها الكشح، كان قد تبرع بقطعة الارض هذه، ومساحتها ١٤ قيراطا لإقامة مدرسة ثانوية للبنات فى الكشح، قبل خمس سنوات من وقوع أحداث الكشح الأولى، لهيئة الأبنية التعليمية بالمحافظة، إلا أن الإدارة التعليمية بدار السلام، وهيئة الأبنية التعليمية بالمحافظة، لم تحرك ساكنا، ولم تتخذ الإدارة التعليمية أي إجراء نحو التنفيذ بحجة عدم البناء على الأراضي الزراعية. وأقيمت عليها مدرسة الأكشاك، ومرت سنوات ولم يتم بناؤها إلا بعد أحداث الكشح الأخيرة.

وإذا ما قارنا وضع الكشح فى المجال التعليمي قياسا على القرى الأخرى القريبة منها، سنجد أن بعض القرى الصغيرة التى يتراوح عدد سكانها بين خمسة وستة آلاف فقط، أى خمس عدد سكان

[illegible] ٢٠ [illegible] ٢٠٠٢

[illegible] حبيب وديد المحامى ١٨ يناير ٢٠٠٠

الكشح، توجد فيها عدة مدارس. ففي أولاد يحيى مثلا وهى قرية تصغر كثيرا فى عدد سكانها عن الكشح، بها مدرسة ثانوية عامة وثانوية صناعية.

وبالمقارنة مع المناطق الأخرى، وقياسا على عدد السكان، كان لابد من أن يوجد بالكشح ثلاث مدارس ابتدائية، وثلاث مدارس إعدادية. هذا فى الوقت الذى يوجد فيها معهد أزهري يرتفع مبناه عدة طوابق عند مدخل القرية بجوار الجسر، أعيد بناؤه مع بناء مدرسة الأكشاك بعد الأحداث...

والقرية ينقصها مدرسة إعدادية وابتدائية وثانوي تجارى بنات وعام، حيث أن أقرب مدرسة ثانوي تبعد عن القرية ١٠ كيلومترات، رغم أن هناك أكثر من ٣٠٠ طالبة من أبناء القرية يذهبن يومياً إلي مدرسة دار السلام، ويتكبدن أكبر المشاق فى ظل غياب المواصلات العامة أيضا.

ولكن هؤلاء الذين رفضوا فى هيئة الأبنية التعليمية إتخاذ أى إجراء على مدى خمس سنوات، بحجة أنها أرض زراعية، لم يقوموا بتخصيص قطعة أرض فى منطقة غير زراعية لبناء مدرسة لأولاد دافعى الضرائب فى هذه القرية رغم حاجة القرية إلى مدارس. ولكنهم وافقوا بعد المذبحة، على قبول تبرع الاقباط بالأرض، وتسلمت شركة المقاولات المصرية ١٤قيراطاً بعد موافقة وزارة الزراعة على إنشاء مدرسة التحرير الابتدائية بالقرية بدلاً من الثماني والعشرين فصلا خشبياً. كما أن مدير فرع هيئة الأبنية التعليمية أعلن عن بدء العمل فى توسعة المدرسة الإعدادية بإنشاء جناح جديد يضم ١٥ فصلا دراسياً[١٤] وذلك بدلا من إنشاء مدرسة إعدادية جديدة. وبدأ العام الدراسى الأول فى مدرسة التحرير فى سبتمبر ٢٠٠٢ .

الصحة:

أما الأحوال الصحية بهذه القرية فهي تختلف كثيرا عن مثيلاتها فى مصر، بل عن كثير من قرى قريبة منها أقل كثافة فى عدد السكان. إذ حتى بعد عامين من وقوع الأحداث، لم يكن يوجد بها أي مستشفى لخدمة أكثر من ٣٥ ألف مواطن، ولا يوجد بها سوى وحدة صحية قديمة، بنيت فى بداية عهد الثورة، صغيرة وفقيرة ليس بها أبسط الأدوية، وبها طبيب واحد، ولا تكفى لعلاج سكان القرية. فى حين أنه توجد هناك مستشفيات فى قرى أقل من الكشح عددا وكثافة سكانية. ويضطر أهالي القرية للذهاب إلي مدينة دار السلام أو الذهاب إلي مدينة سوهاج التى تبعد ٦٥ كيلو متراً لتلقي العلاج. وتم البدء فقط فى إنشاء أساسات لمستشفى بعد شهور من المذبحة.

أما فيما يتعلق بمياه الشرب والصرف الصحى، فإذا كان وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية قد أعلن " أن ما صرف على مياه الشرب والصرف الصحى بسوهاج بلغ ملياراً ونصف المليار جنيه"[١٥] فإننا لا ندرى كم كان نصيب الكشح منها. وإذا كانت إحدى الجرائد قد أشارت إلى " أن الحكومة تذكرتها مؤخراً عن طريق مشروع شروق، فدخلت المياه النقية القرية منذ حوالي ثلاث سنوات ولكن ما زالت القرية مهملة تعانى نقص الخدمات والمرافق"[١٦]، فإن ذلك يأتي كاعتراف واضح بأن دخول

١٤- جريدة الجمهورية تحت "عنوان تنفيذ المخطط العمرانى" ٢٥ يناير ٢٠٠٠.

١٥- جريدة الجمهورية ١٨ يناير ٢٠٠٠

١٦- جريدة الوفد ٢١ يناير ٢٠٠٠

مياه الشرب لهذه القرية (المدينة) قد تأخر كثيرا. ومع ذلـك تبقى الحقيقة بالنسبة للكشح مغايرة تماما. فنسبة المنجنيز والحديد فى مياه الشرب فى الكشح مرتفعة، ويوجد بها نـسبة من العطونة، كما أكدت مديرية الصحة بالمحافظة، ووفقا لما ذكره بعض سكان الكشح.

وكانت هناك اقتراحات لإقامة محطة تحكم فى قرى مجاورة مثل أولاد خلف. أما الكشح فقد أقترح لها بعد الأحداث إقامة بئر ارتوازي جديد وكان جاريا تنفيذه فى فبراير ٢٠٠٢ .

وعلى الرغم من أن رئيس المدينة قد أعلن أنه " تقـرر بالفعل إنشاء محطة مـياه جديدة بالكشح إلي جانب المحطة القديمة والتوسع فى شبكات المياه بهـا"[17] .إلا أننا لا ندرى أسباب عدم تنفيذ إقامة المحطة والاكتفاء فقط بإقامـة بئر جـديدة. هذا مع العلم أن الميـاه لا تصل للأدوار العليـا فى منازل القـرية التى لا تصل للدور الثانى فقط فى المساء.

كما تعانى الكشح أيضا من مشكلة الصـرف الصحى فقد أدت "الطرنشات " إلـى ارتفاع منسوب المياه الجوفية وبالتالى إلى ارتفاع نسبة الأملاح فى التربة التى تهدد أساسات المنازل وبالتالى إنهيارها.[18] إضافة إلى أنه لا يوجد بالكشح صرف صحي كما هو الحال بالنسبة لمناطق أخرى مجاورة، وكما هو الحال فى باقى أنحـاء محافظة سوهاج والتى تم فـيها صرف مليار ونصف علـى الصرف الصحى .

وبعد مذبحة عام ٢٠٠٠ تم إقـرار إقامـة صرف صحى بهـا، ولكن تم إلغاء ذلك فيـما بعـد لسبب غير معروف. التصريحات التى توالت عن تعمير الكشح بعد المذبحة، وذلك على الرغم من توفر كافة العناصر اللازمة مثل الاعتماد المالى الذى كان موجودا فى الخطة، والجبل لتدوير النفايات، والشوارع الواسعة والمنتظمة، والتي لا يوجد بها ميول أو عوائق.

وهكذا فإن تصريحات وزير الإسكان والمرافـق والمجتمـعات العمـرانية عـقب الأحداث بأنه سـيتم إعداد الحيز العمرانى الجديد لدار السلام والكشح من المحافظ والإرتـقاء بشبكة المياه وتوفـير كوب مياه نظيف لكل مواطن، وإقامـة مشروع صـرف صحى بهـا، ذهبت كالمعـتاد أدراج الرياح، مـثل كل التصريحات التى تصدر بشكل فورى فى أعقاب كل أزمة، ولا يجرى تنفيذها بعد أن ينسى الجميع.

المواصلات:

أما بالنسبة للمواصلات، فالكشح مـحرومة من كافـة أنواعها، ولا يوجد بها حـتى محطة أوتوبيس مما يضطر بعض العائلات إلى اللجوء إلى وسـائل غيـر ملائمة لنقل أولادهم وبنـاتهم فى عربات نصف نقل إلى المدارس خارج الكشح.

وفيما يتعلق بالتليفونات فـالسنترال الموجود بـالقرية التى يقطنها ٣٥ ألـف نسمة قـديم، وتركيب التليفونات كان متوقفا عند إندلاع الأحداث منذ عام ١٩٨٨ . ثم أصبح السنترال نصف آلى عام ١٩٩٨، ثم آلى حاليا فقط بسعة ٢٠٠٠ خط فقط لخدمة الكشح وعدة قرى وعزب أخرى مجاورة لها.

ويقول أحد سكان القرية حول مشكلة الاتصال بخـارجها " أن الكشح تعانى من مشكلة التليفونات،

---

[17] جريدة الجمهورية تصريحات لجمال مكاوى ٩ يناير ٢٠٠٠

[18] جريدة الوفد "تحقيق من داخل الكشح" ٢١يناير٢٠٠٠

بسبب وجود سنترال بدائى فى القرية، فإذا أردت أن أتصل بأسرتى من خارج القرية أظل حوالى ساعتين. كما أن الاتصال من القرية إلي خارجها مسألة صعبة للغاية، وتركيب سنترال جديد بالقرية له أهمية كبيرة لسرعة استدعاء سيارات المطافئ فى حالة حدوث الحرائق، مثلما حدث منذ حوالي عامين عندما أشتعلت النيران فى أحد المنازل وقبل أن تأتى المطافى من مركز دار السلام كانت النيران قد التهمت حوالي ١٥منزلاً "[١٩].

ويقول آخر لجريدة أخرى " لا توجد مطافئ فى القرية، وقد احترق ٤٥ منزلاً فى العام الماضى .. ولم تأتى المطافئ من مدينة دار السلام إلا بعد أن التهمت النيران المنازل كلها، كما نريد سيارة إسعاف بالقرية لنقل المرضى والمصابين فى حالة وقوع الحوادث "[٢٠].

الإدارة:

أما فيما يتعلق بالتعامل مع الإدارة، يسود شكل غريب من أشكال التفرقة كما يقول بعض سكان الكشح من المسيحيين، حيث لا توجد مساواة حتى فى التعسف فى تطبيق القانون، إن صح التعبير، بين المسلمين والمسيحيين فى الكشح. إذ يتواجد مأمورو الضرائب، وموظفو مكتب العمل، والأمن الصناعي، والتموين بصفة مستمرة فى المناطق المسيحية من الكشح، ويقومون بتقدير الضرائب بشكل جزافى ومبالغ فيه، مما يؤدى إلى إغلاق بعض المحلات. وقد يقول البعض أن التقدير الجزافى يحدث فى أماكن عديدة فى مصر، ولكن هذا التعسف لا يطول مناطق أخرى داخل الكشح. ففى شهر يناير٢٠٠٢ مثلا حرر حوالي ٤٠ محضر مخالفة ترخيص (إدارة عمل بدون ترخيص) لمسيحيين، وهو تطبيق صحيح للقانون، ولكن ليس هناك بينها محضر مخالفة واحد ضد مسلم.

هذا هو المنظر العام قبل وقوع الأحداث. ويمكننا أن نقول هنا أن الأسباب التي خلقته هى نفسها التى ساعدت على وقوع المذبحة كما سنرى.

١٩- المصدر السابق.

٢٠- جريدة الجمهورية "تحقيق من داخل الكشح" بتاريخ ١٨ يناير ٢٠٠٠

٢- جريمة قتل عادية

قبـيل أحداث الكشح الأولى، وتحـديدا فى أغسطس عـام ١٩٩٨، توفى المدعو حـارس نسوقى من عائلة الكراشـوة. ولأنه كان يتعـاطى الخمر الذي اعـتاد على شرائه من كـرم تامر أرسل، ظن أهله أنه مات مسموما. وأشاعوا فى القـرية أن كرم هو الذي وضـع له السم فى الخمر وأن ذلك هو سبب موته، على الرغم من أنه لم يتم عرضه على الطب الشرعي، أو أن يكون هناك ما يفيد ذلك.

ولم يتم إبلاغ أي قسم شرطة بالواقعة. وتم دفن الجثة فى ميعاد الجنازة العادى وبإكرام شديد من المسيحيين والمسلمين.

فى الخامس عشر من أغسطس ١٩٩٨، عثر على جثتى كرم تامر أرسل، وسمير عويضه حكيم، فى الثامنة صباحا بجوار سور مدرسة الكشح الابتدائيـة، واحدة منهما أمام باب المدرسة مباشرة، بحيث إذا ما فتح الباب لابد من الاصطدام بالجثة.

تمت معاينة الجثتين فورا بمعرفة النيابة، وعثر بجوارهما على ١٤٢ جنيها، وساعة يد وعلبة سجائر وولاعة وكوتشينة. ولم تكن هناك آثار دماء فى المكان، كما عثر على الجثتين حافيتا القدمين.

أمرت النيابة فى نـفس اليوم بإجراء تحريات. وعلى الرغم من أنه لا يوجـد شهود عيان مـعروفون للحادث، إلا أن المسيحيين يقولون بأن شخصاً مسيحيا، صاحب عربة كارو يدعى حربى البرديسى كان قد أُجبر فى الفجر على نقل الجثتين، من مكان مجهول إلى المكان الملاصق للمدرسة.

الأمن يلجأ للكنيسة بحثا عن قاتل

وفى الحادية عـشرة مسـاء يوم ١٥ أغسطس، ذهب اثنان من ضبـاط مباحث أمن الدولة أحـدهما يدعى النقيب أحمد سمير، إلى الأب جبـرائيل عبد المسيح راعى كنيسة الملاك بالكشح بمنزله لسؤاله عن معلوماته حول حادث القتل.

فقال لهما " : أنا ما أعرفش حاجة أنتم الأمن والحكومة ".

فقالا له " : إحنا جايين نشترى ما نبيعش ".

فقال لهما": أنا ما عنديش حاجة تتباع ".

فردا عليـه" : طب يعنى يا أبونا علشان إنت مـا تتعبش ومـا تتعبـناش والمسيحـيين ما يتعـبوش، الموضوع عنديكم ".

فقال لهما" : إيه معنى الكلام ده ؟ ".

فقالا له " : الموضوع عنديكم، يعنى عنديكم يا مسيحيين ".

فقال لهما " : الأيام بيننا..."

فرد عليه أحمد سمير " : كلها ساعات مش أيام وتبان الأمور "

فقال لهما: «وأنا منتظر هذه الساعات»[٢١].

٢١- وفقا لما ذكره لنا القمص جبرائيل عبد المسيح راعى كنيسة الملاك ميخائيل بالكشح.

ولكن بعد ذهاب الضابطين ثارت العديد من التساؤلات فى ذهن القمص جبرائيل حول هذا السلوك الغريب للأمن، والذى أتى على الفور يبحث عن قاتل مسيحى.

والغريب فى ذلك هو ذهابهما إلى المؤسسة الدينية بحثا عن القاتل، يريدان منها أن تقترح لهما طوعا كبش الفداء. وكان من البديهى أن يذهبا للقبض عليه مباشرة إذا كانت لديهما معلومات مؤكدة بالفعل وفقا لهذه الأقوال وهذا السلوك الغريب.

ولكن إذا أردنا أن نفهم هذه المحاولة الغريبة من قبل الأمن، لابد وأن نقول أنها جاءت بعد وقت قصير من جريمة قتل ٥٨ سائحا أجنبيا فى مدينة الأقصر على يد إرهابيين. ويتضح هنا على الفور أن هذه الجريمة التي تشكل جريمة قتل من جرائم الثأر، التى يمتلأ بها الريف المصرى، قد أحدثت ذعرا كبيرا لدى رجال الأمن المحليين. ويتضح أيضا من هذا الحوار الذي تم بين ضابطى الأمن والقمص جبرائيل، أن الأمن سعى للبحث عن قاتل مسيحى، حتى لا تحمل هذه الجريمة العادية، شبهة تورط يد إرهابية، فى وقت كانت وزارة الداخلية تؤكد فيه، إنتهاء العمليات الإرهابية، وخشية من تفسيرها محليا ودوليا، من وجهة نظره الضيقة والعقيمة، على أنها جريمة طائفية.

وكان هذا السلوك والتفكير هو بداية الكارثة الكبرى فى هذه القرية الوديعة والآمنة، والتى كان أهلها، مسيحيون ومسلمون، يعيشون فى محبة ووئام، ويقوم الكبار فيهم بحل المشاكل، وفقا لتقاليد راسخة فى الريف المصرى.

٣- البحث عن قاتل مسيحى

شنت أجهزة الأمن فى أعقاب رفض السلطات الدينية المسيحية المحلية محاولتها الخطيرة لإلصاق التهمة بشخص مسيحي من أهالي الكشح، حملة احتجاز عشوائية واسعة النطاق لعدة مئات من أهالي الكشح، استمرت عدة أسابيع، فى محاولة لانتزاع اعتراف زائف منهم بأن القاتل مسيحي. وذلك دون أية محاولة جادة للبحث عن القاتل الحقيقي أيا ما كانت هويته، كما هو واجب فى مثل هذه الأحوال. ومارست الشرطة وجهاز الأمن أبشع أنواع التعذيب، بما فيها العقاب الجماعي وترويع السكان واحتجاز الرهائن، لتحقيق هذا الهدف، وفقا لما ورد فى تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، لأنهم رفضوا الانصياع لمخططها الذى لا مثيل له فى تاريخ هذه القرية الوادعة. ورصدت المنظمة شيوع نمط الاحتجاز والتعذيب العائلي، حيث تم احتجاز أسر بأكملها. وشملت قوائم الاحتجاز والتعذيب أطفالا وصبية وأمهات وعجائز وفتيات. ولم تتورع عن تهديد بعضهن بالاغتصاب، ضاربة عرض الحائط كالمعتاد، بكافة التقاليد والقوانين وأحكام الدستور.

يقول تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان التى أرسلت بعثة لتقصى الحقائق " إنه مع بزوغ فجر ١٥ أغسطس ١٩٩٨ تغيرت معالم الشخوص والأشياء داخل قرية الكشح، وسادت حالة من الرعب والهلع بين الأهالى مع بداية الحملة الأمنية الموسعة التى شنتها أجهزة الأمن، بحثا عن الجناة المتورطين فى جريمة مقتل سمير عويضة وكرم تامر. وتأسف المنظمة المصرية لحقوق الإنسان لأن تعلن للرأى العام، أن سلوك وتصرفات رجال الشرطة قد شكلت مخالفة صارخة لأحكام الدستور المصرى وقانون الإجراءات الجنائية، وانتهاكا جسيما لحقوق المواطنين وحرياتهم وكرامتهم الإنسانية. (...) ولقد خلصت نتائج بعثة تقصى الحقائق التى أوفدتها المنظمة المصرية لحقوق الإنسان إلى قرية الكشح، إلى أن رجال شرطة دار السلام ومديرية أمن محافظة سوهاج، قد توسعوا فى ممارسة العقاب الجماعي ضد أهالي قرية الكشح فى أعقاب مقتل المواطنين المذكورين. وشملت الممارسات، الاحتجاز العشوائي لعدة مئات من المواطنين، وترويع السكان واحتجاز الرهائن، وممارسة التعذيب ضد المحتجزين والرهائن، لإجبارهم على الإدلاء باعترافات ومعلومات حول مرتكبي الحادث. كما شملت قوائم المحتجزين أسرا بأكملها، وضمت أمهات وعجائز وفتيات وأطفالا، كما كانت قوات الشرطة التى تذهب للقبض على الأهالى، والمشتبه فيهم من منازلهم، تقوم بإهانة وترويع جميع أفراد الأسرة"[٢٢].

والسؤال المشروع والذي لم نعثر له على إجابة له حتى الآن، هو هل كان هذا التوجه، لإلصاق التهمة بشخص مسيحى، قد تم بناء على مبادرة من الأمن المحلى أم أن التعليمات قد جاءت له بذلك من مستوى أعلى؟. والذى يدعونا إلى طرح هذا السؤال هو الإصرار الغريب من السلطات المركزية، على عدم محاكمة الضباط الذين قاموا بتعذيب أكثر من ألف مسيحى، لانتزاع اعتراف زائف ضد أى شخص من المسيحيين، على جرائم التعذيب التى ارتكبوها فى حق الأقباط فى هذه القرية، بل أن بعضهم رقى وتلقى مكافآت، كما سنرى فيما بعد.

٢٢- انظر الوثيقة رقم ١ تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان عن أحداث الكشح الأولى الصادر بتاريخ ٢٨ سبتمبر١٩٩٨ بعنوان " الكشح عقاب جماعى للمواطنين : إحتجاز عشوائى وتعذيب وإمتهان الكرامة الإنسانية للمواطنين "

ويقول تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان "إنه طبقا لما رصدته المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، فإن ضباط الشرطة باعتبارهم من مأموري الضبط القضائى، لم يراعوا - عند قيامهم باحتجاز المئات من أهالى قرية الكشح - ما نصت عليه المادة [٣٥] إجراءات، من ضرورة توافر "الدلائل الكافية " على اتهام الأشخاص كمبرر لاحتجازهم حجزاً تحفظياً بدون الحصول على إذن من النيابة العامة بالقبض عليهم. حيث أكدت الشهادات التى وثقتها بعثة المنظمة، قيام أجهزة الأمن بمجرد علمها بوقوع الحادث، بالقبض على عدد قدرته بعض المصادر ب ١٢٠٠، شخص دون أن تتوافر دلائل كافية على ارتكابهم هذه الجرائم، بل إن احتجاز هذا العدد الكبير من الاهالى، يعنى فى حد ذاته عدم توفر أية دلائل كافية لدى أجهزة الأمن حول اتهام شخص ما بارتكاب هذه الجريمة. وهو ما يعد انتهاكا جسيما لنص المادة [٤١] من الدستور والمادتين [٣٤، ٣٥] من قانون الإجراءات الجنائية، ومخالفة صارخة لما استقر عليه قضاء محكمة النقض المصرية من أن " مجرد العلم أو التبليغ بالجريمة لا يكفى للقبض على المتهم وتفتيشه، بل يجب أن يقوم البوليس بعمل تحريات عما اشتمل عليه البلاغ ، فإذا أسفرت هذه التحريات عن توافر دلائل قوية على صحة ما ورد فعندئذ يسوغ القبض على المتهم".[٢٣]

ولنتوقف هنا عند بعض تفاصيل سلوك الأمن وهو يسعى للعثور على قاتل مسيحى.

يقول الأنبا ويصا أسقف البلينا منذ عام ١٩٧٦ والذي تقع الكشح في إطار أبرشيته فى تقرير قدمه للمجمع المقدس وبناء على الشهادات التى أدلى بها الذين جرى تعذيبهم "بدأت قوات الشرطة تجري تحرياتها فقامت بالقبض على مئات المسيحيين - يبلغ عددهم ما يزيد عن ألف شخص - وتعرضوا للضرب والتعذيب والشتم وسب الديانة وقد استبعدت الشرطة جميع المسلمين عن دائرة الاشتباه وانحصر هدفها في إلصاق الإتهام بأى شخص مسيحي لإبعاد أى شبهة فتنة طائفية أو إرهاب فى الموضوع (...) وكانت الشرطة تعذب المسيحيين المقبوض عليهم لكي تجبرهم علي الإدلاء بأية معلومات وللشهادة الزور علي أي شخص مسيحي. وقد حضر إلي مقر المطرانية مئات من المسيحيين للشكوى مما حدث"[٢٤]

ومن بين وسائل التعذيب التي استخدمها رجال البوليس، وفقا للشهادات التي أدلى بها عدد من المسيحيين للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان، توجيه تيار كهربائي إلي العضو الذكرى، وإطفاء أعقاب السجائر في أماكن من الجسد. وكانت هناك وسائل غريبة بالنسبة للأطفال الصغار، حيث كان يجرى تعليقهم بالمروحة بحبل من تحت أكتافهم وتظل تلف بهم أمام أولياء أمورهم للضغط عليهم.

وقامت الشرطة بالقبض على عائلات بأكملها، الأب والأم والأولاد، لانتزاع الاعتراف من أي منهم على أنه هو القاتل، أو حتى أبوه أو أباها هو القاتل.

وسوف أكتفى هنا بتفاصيل حالتين للتعذيب العائلي لمحاولة انتزاع اعتراف زائف، وتوجيه تهمة القتل إلى رب العائلة، استطاع الأنبا ويصا أن يفسد المحاولة الأولى منهما، وكان على قاب قوسين من

٢٣- الوثيقة رقم ١

٢٤- الوثيقة رقم٩ "تقرير موجز عن أحداث الكشح سنة١٩٩٨ للمجمع المقدس"، أعده الأنبا ويصا بدون تاريخ. ومن الواضح من قرائته أن الأنبا ويصا أرسله إلي المجمع بعد ١٠أكتوبر١٩٩٨

إفساد الثانية، وأدى ذلك، كما سنرى فيما بعد، إلى استدعائه والتحقيق معه وتوجيه اتهامات باطلة له ولاثنين من الكهنة.

الحالة الأولى .. بقطر أبو اليمين وعائلته:

كانت أولى المحاولات الصارخة لإيجاد قاتل مسيحى قسرا، هى محاولة إلصاق تهمة القتل بالمدعو بقطر أبو اليمين، بدعوى أنه قتلهما لوجود علاقة مزعومة بين أحدهما، وبين ابنته هنية التى كانت تبلغ من العمر ١٥ عاما فقط فى ذلك الحين، بعد أن وجد البوليس عند تفتيش منزله، ملابس نسائية داخلية بها آثار دماء. ويقول هنا القمص جبرائيل عبد المسيح " إنه عندما كنا فى مكتب مدير الأمن اللواء حبيب مخوف، ورأيناه يوجه الاتهام إلى بقطر أبو اليمين وابنه أيمن قلنا له " من قال أنهما القاتلين؟ " فرد قائلا " إننا أمسكنا بالطريق الذى أوصلنا إلى هذا، وهو أن هنية بقطر أبو اليمين، كانت على علاقة سيئة بأحد القتيلين. وتم إجهاضها وعند تفتيش منزلها أمسكنا القماش الذى تم فيه الإجهاض وهو ملوث بالدماء ومن أجل هذا قتل أبوها الاثنين".

وهكذا ذهبت محاولة البوليس الأولى فى هذا الاتجاه. وقام الأمن بالقبض على بقطر وولديه وعلى ست الصغيرة، التى تعرضت للضرب والصفع على الوجه، والشتم بأفظع الألفاظ التى تخدش الحياء، وخوفوها بأنهم سيعرضونها على الطبيب الشرعى، لإثبات علاقتها السيئة المزعومة. وظلت سجينة بالمركز يومين، ثم أطلقوا سراحها، وجرى استدعاؤها مرة أخرى، وسجنت يومين آخرين تحت التعذيب والإهانة أيضا. وعندما رفضت هددوها بالاغتصاب – كما هددوا أخريات مثل مرزوقة خليل ملك– رغم أنها ذكرت لهم أن هذه الدماء هي نتاج دورتها الشهرية.

وبدأ هذا الكابوس ضد أسرة بقطر أبو اليمين فى نفس يوم اكتشاف جثة القتيلين. حيث ألقى القبض يوم ٩ أغسطس على رب الأسرة، وظل رهن الاحتجاز غير القانوني لمدة ٣٤ يوما. ولنترك بقطر أبو اليمين يروى ما حدث، وفقا لما جاء فى تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان" : تم القبض علىّ يوم ٩/٨/١٩٩٨ الساعة الثامنة صباحا وأنا فى الشارع، واصطحبوني إلى المركز وأدخلوني غرفة أحد الضباط وأنا معصوب العينين ومكبل بالحديد، وبمجرد دخولي الغرفة، تحولت إلى قطعة من جهنم، ولا أظن أن هناك طريقة فى التعذيب لم يستعملوها معي لإجباري على الاعتراف بأني قتلت المذكورين. صعق بالكهرباء فى أماكن حساسة، تهديد بإحضار زوجتي وبناتي واغتصابهن، تعليق على باب غرفة الحمام، ضرب بالعصي والأيدي، وقد استمر تعذيبي لمدة ٢٠ يوما. ولم يخففوا جرعات التعذيب إلا بعد أن تقيأت دما. وفى يوم ١٦/٩/١٩٩٨ (أى بعد شهر) قام الضابط محمد قطب بعرضى على النيابة بتهمة حيازة سلاح محلى الصنع، ولكنى أثبت للنيابة أن التهمة ملفقة لأني محتجز فى المركز منذ٣٤ يوما فأخلت النيابة سبيلى"[25].

وبعد ثلاثة أيام من بدء إحتجاز الأب، تم القبض أيضاً على ابنته هنية، وبدأ الضباط فى تعذيبها لإجبارها على الاعتراف منها بأن والدها أو أخيها هو القاتل، ولنترك هنية تروى بنفسها ما حدث لها، ووفقاً لما جاء فى تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان تحت عنوان "حتى نساء الأسرة لم يسلمن من التعذيب

"، أفادت هنية بقطر أبو اليمين(١٥سنة): «يوم ١٨أغسطس حضر الضابط هانى جمال إلى المنزل وسألني عن حادث الكشح، وهل أعرف القتيلين، ولما أجبته بالنفي اصطحبني بالقوة أنا وأخواي الصغيرين إلي نقطة الكشح. وهناك اعتدوا على بالضرب ثم رحلوني إلى مركز دار السلام، واحتجزوني في غرفة بمفردي، وعذبوني لأعترف، بأن أخي أو أبى هو القاتل. و قاموا بتقييد يدي وقدمي بشريط قماش، وتعليقي فى وضع الشواية، كما ربطوا سلكين كهربائيين فى أصابع قدمى أوصلوهما بمصدر كهربائي. وعندما فقدت الوعي أفاقوني برش مياه مثلجة على وجهي. وقد استمر ذلك حتى الساعة الحادية عشرة مساء، حيث قاموا بتقييد يدي، وتعصيب عيني، ووضعي فى غرفة الحجز مع آخرين. وحوالي التاسعة من صباح اليوم التالي استدعوني مرة أخرى إلى غرفة التحقيق، وسألني الضابط إسلام بيه عن علاقتي بأحد القتيلين، وصفعنى على وجهى. وقد تكرر نفس الأمر فى المساء بواسطة الضابطين إسلام بيه وهانى جمال، وحاولا إجبارى على الاعتراف بأن أخى قام بقتل المذكورين عندما علم بعلاقتي مع أحدهما. وقد خرجت من المركز فى الساعة ١٢ مساء يوم١٩ أغسطس، وذهبت إلى نقطة الكشح، حيث أوصلني أحد المخبرين إلى المنزل. وتم استدعائى بعد ذلك بثلاثة أيام إلى نقطة الكشح، وحجزوني فى غرفة، وحضر الضابط محمد قطب وحاول إجباري على الاعتراف, لكنى رفضت، وأخلوا سبيلى الساعة ١٢ مساء وقد تكرر السيناريو عدة مرات »[٢٦].

وقامت الشرطة بنفس عمليات التعذيب ضد شقيقتها أمورة البالغة من العمر ثلاثة عشرة عاما، وكذلك أخيها رومانى، البالغ من العمر ١١ عاما، وأيضا أخيها أيمن. ويقول أيمن لمنظمة حقوق الإنسان المصرية، " إن الضباط الذين قاموا بتعذيبه هم هانى جمال، وأبو الفضل ثابت وإسلام بيه ". ويضيف معلومة لها دلالة كبيرة فى سياق الأحداث كما سنرى فيما بعد " فى إحدى المرات أدخلوني غرفة كان فيها مجند يدعى عبده ميخائيل، رأيته فى حالة صعبة من التعذيب كان معلقا على شباك الغرفة وتوسل إلى أن أعترف على غير الحقيقة بأني اشتريت منه فرد سلاح ولكنى رفضت ."

روماني بقطر أبو اليمين الطفل ذو الأحد عشرة عاما لم يسلم هو الآخر من التعذيب الرهيب فى وضع الشواية أو التعليق فى المروحة، وكذلك شقيقه الأمير بقطر الذين حاولوا إجباره على أن القاتل هو أبوه، أو أخوه، حتى فقد الوعي.

ويقول مندوب المنظمة المصرية لحقوق الإنسان فى تقريره " إنه لاحظ آثار إصابات واضحة على جسد المواطن الأمير بقطر عبارة عن إصابات تقيحية بقطر ٥ سنتيمتر فى اليد اليمنى وإصابة أخرى بها صديد فى اليد اليسرى، كما يوجد إصابات طولية ٤ سم بالقدمين اليمنى واليسرى ، كما يعانى المذكور من صعوبة تحريك اليد اليمنى".

وأمام هذا الوضع اليائس، قرر الأنبا ويصا أن يفوت فرصة هذا التلفيق على الأمن بطريقته الخاصة، ولعل ذلك كان بداية المواجهة الحقيقية غير المتكافئة بين الجانبين.

يقول "فى يوم ٢ سبتمبر ١٩٩٨ توجهت إلى الكشح للصلاة على المتنيح[٢٧] القمص تادرس فلتاؤوس. وبعد انتهاء الصلاة طلبت إحضار هنية وأرسلتها مع أحد الآباء الكهنة إلى طبيب نساء وتوليد للكشف

٢٦- الوثيقة رقم ١

٢٧- لفظ يستخدم بدلا من كلمة "الراحل" عندما يتوفي أحد رجال الدين المسيحى ويعنى المستريح من أتعاب الحياة.

عليها والتأكد من زعم الإجهاض. وكتب الطبيب شهادة يقول فيها " بأنها بكر وأن غشائها من النوع الرقيق جدا وأن أي احتكاك به يمكن أن يودي به". ورأيت أن لعبتهم خائبة فوضعتها فى إحدى عرباتنا وأتيت بها إلى المطرانية التى ظلت بها ٢١ يوما لم تخرج منها ".

وقد فعل الأنبا ويصا ذلك لأنهم هددوا الفتاة بالاغتصاب عدة مرات، وخوفا من أن يلجأوا إلى ذلك فى النهاية فى سعيهم المجنون للعثور على دليل ولو زائف.

ووصل الأمر بالشرطة إلى حد تعذيب أقارب القتيلين حتى يعترفوا بأن بقطر أبو اليمين ونجله هم القتلة. وحدث ذلك مع أسرة سمير وليم سعد وهو ابن عم أحد المقتولين، حيث قامت الشرطة بالقبض عليه هو وزوجته وثلاثة من أولاده.

بل إن الشرطة لم تتورع عن احتجاز طفل صغير عمره عام ونصف مع أمه كرهينة، حتى يعترف والده موريس شكر الله، وذلك فى نفس يوم اكتشاف الجثتين، وفى نفس يوم القبض على بقطر أبو اليمين ١٥ أغسطس ١٩٩٨، كما ورد فى تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، مما يؤكد حالة الحمى التى انتابت الأمن وهو يسعى لإلصاق التهمة بأي شخص مسيحي، واعتدوا على زوجته وطفله بالضرب أمامه، حتى يضعف ويعترف، واستمر احتجازه لمدة ١٩ يوما، دون أن يرضخ لمحاولات التعذيب البشعة هذه.

والأمر الطريف أن شخصا واحدا من المقبوض عليهم، هو عادل تامر أرسل، وهو شقيق القتيل كرم تامر أرسل، لم يعذب. ويعود ذلك إلى أنه مصاب بالقلب، وهو شخص حساس جدا، حيث تم القبض عليه مرتين. وفي كل مرة يحتجز ساعة أو ساعتين ثم يعيدونه بسيارة الشرطة لمنزله لأنه بمجرد وصوله إلى المركز، وسماعه أصوات التعذيب، ورؤيته للمسيحيين أثناء ضربهم كان يتوقع أن الدور سيحل عليه، فكان يتوتر جدا، ويغمي عليه من الخوف، ويسقط علي الأرض مغشيا عليه، فكان الضباط يخافون أن يموت لديهم في مركز الشرطة، فيقوموا بإفاقته سريعا وإعادته لمنزله. وتكررت هذه الواقعة مرتين، وقد أكد هذه الواقعة المحامى ميشيل بسادة وبعدها لم يعودوا للقبض عليه.

الحالة الثانية .. شيبوب وليم أرسل:

بعد أن كانت محاولة التلفيق الأولى الخائبة تدور حول القتل ثأرا بسبب الشرف، اتجهت الثانية إلى أن القتل يعود إلى خلاف أثناء لعب القمار. وبعد أن قام الأنبا ويصا بإفساد خطة الأمن فيما يتعلق ببقطر أبو اليمين، استقر الأمن فى النهاية على " تلبيس" التهمة لشيبوب وليم أرسل، والذي كان مقبوضا عليه منذ اكتشاف الجثتين أيضا. حيث جرى تعذيبه قبل توجيه الاتهام إليه حتى يشهد ضد بقطر أبو اليمين على أنه القاتل، أو ضد أي شخص آخر أو حتى يعترف بأنه هو القاتل، ولكنه رفض فى إصرار.

وفى هذه المرة أمسكوا بابنه الطفل عماد، الذي يبلغ من العمر عشر سنوات وهو تلميذ فى الصف الرابع الابتدائي، فى محاولة أخرى لانتزاع اعتراف منه ضد والده بأنه هو القاتل .

ويبكى عماد وهو يقول " أخذني الزغبي بيه ومعه أربعة مخبرين إلى الجبل وهناك فى الجبل

سحبوا على السلاح وهددونى بالقتل بطبنجة"[28].

وطبقـا لما ذكره المحامـى ميشـيل بسادة قالوا للطـفل "حناخدك للديب ياكلك" وأخـذوه فى عربه وأنزلوه منها فـى ظلام الليل وتركوه فى الجبل، وهم يـنتظرون بعيدا بحـيث لا يراهم، وظل هذا الطفل يصرخ فى هذا الخواء الدامس "ما تسيبونيش ... مـا تسيبونيش". وعادوا له بعد فترة ولكن دون أن يستطيـعوا انتزاع شىء منه، لأن المسألة ببـساطة خارج قدرته الطفـولية على الإدراك. وظل هذا الطفل يفزع من نومـه فى منتصف الليل لمدة ثمانـية أشهر بعـد ذلك وهو يصرخ " إلحجـونى الديب جاى ".

حتى والدة القتيل كـرم، وتدعى دميانة، لم تسلم من التعذيب. وتقول " "فتـشوا منزلي واستولوا على مبلغ ١٥ جنيها وشتمونى وخنقونى لأعترف أن شيبوب وليم ابن عم ابنى القتيل، هو القاتل"[29].

ولكن الأمن استطاع فى النهاية أن يحـقق مأربه وأن يجبر اثنين من المقبوض عليـهم على الاعتراف زوراً ضد أحد المسيحيين وهما المجندان عبده ميـخائيل ملك، وياسر شهيد علام. وكان الأمن قد قبض عليهما أيضا منذ بداية الأحداث بين المئات الذين قـبض عليهم. بل إنه قام أيضا بالقبض على أفراد عائلة المجند عبده ميـخائيل، وقام بتعذيبهم جميـعا سعيا للحصول على أى شهـادة، سواء ضد بقطر أو ضد شيـبوب أو حتى ضد آخـرين، كما ورد فى شهـاداتهم للمنظمة المصـرية لحقوق الإنسان. حـيث التقى مندوب المنظمة بجـميع أفراد عائلة المجند عبـده ميخائيل، وفى مـقدمتهم الأب ميـخائيل وكذلك أولاده الثلاثة وهم المجند عـبده)الشاهد المكره(، ومـرزوقة ونصرة. وقد تعـرضوا جميـعا، كما يقـول تقرير المنظمة، لتعذيب بشع بمعرفة ضباط المركز فى محاولة منهم لنزع اعترافات بأن شيبوب هو القاتل.

ويروى الوالد ميخـائيل لمندوب المنظمة " "أنه ألقى القبض عليه)أي الوالد(بمعـرفة الضابط هانى جمال حيث تم اقتياده إلى نقطة شرطـة الكشح، وهناك تعرض المذكور للإهانة، وسوء المعاملة والتعذيب بالإضافـة إلى سبه بأقـذع الشتائم. وقام الـضابط المذكور بضربه بـالحذاء وتقييـده وتعصيب عـينيه، وضرب رأسه بعنف. وكل ذلك لإجباره على أن شـيبوب هو القاتل، وظل على هذه الحال لمدة ثلاثة أيام متواصلة، قبل أن يخلى سبيله فى اليوم الرابع".

ويقول الوالد ميـخائيل لجريدة الأهالى " إن التعذيب اشـتد على ابني وقالوا له اعترف أن شـيبوب وليم هو القاتل وليتخلص ابني من العذاب اعترف ظلما أن شيبوب هو القاتل"[30].

وتواصل الأهالي قولهـا " إنهم حتى يجبروا عبـده ميخائيل على الاعـتراف الباطل، أحضـروا أخته مرزوقة مـن الحقل حيث كانت تقـوم بتقطيع الذرة الشاميـة، إلى مركز دار السـلام مباشرة، وكـشفوا الغمامة من فوق عينيه ليرى أخته وقـالوا له: لو لـم تعترف سنحضر عسكرى ليمارس الجنس مع أختك أمامك ".

ويضيف تقرير المنظمة بأنه " ألقى القبض على المواطن عبده ميخائيل (...) بعد أن تم استدعاؤه من وحدته، حيث أنه مـجند بالجيش، واحتجـز بنقطة الكشح لمدة ١٨ يوما متواصلة، تم صلبـه خلالها على شباك إحدى الغرف، وكـان أفراد الشرطة يوسعونه ضربا طوال هذه الفتـرة لكى يعترف بأن القاتل هو

٢٨- جريدة الأهالى ٢٣ سبتمبر ١٩٩٨

٢٩- جريدة الأهالى ٢٩ سبتمبر ١٩٩٨

٣٠- جريدة الأهالى ٢٣ سبتمبر ١٩٩٨

شيبوب. ويروى المذكور أنه لم يكن يسمح له بالطعام أو الشراب أو قضاء حاجته، فكان يتبول ويتبرز وهو مصلوب، ووصل به الأمر أن يمتص ملابسه المبتلة ببوله من شدة العطش. ولم يعترف إلا بعد أن هددوه بإغتصاب أمه أو شقيقته وقال ذلك فى أقوال النيابة ".

كما سجل مندوب المنظمة شهادات كل من مرزوقة ونصرة شقيقتي عبده. وجاء فيها أنه تم استدعاؤهما لنقطة شرطة الكشح بعد الحادث بخمسة أيام، وكان أخوهما محتجزاً فى هذه الأثناء. وأفادت (مرزوقة)[31] "بأنه بعد ضربها وصفعها، هددها الضابط هانى جمال والزغبي إبراهيم ومحمد قطب باغتصابها وقاموا بتعليقها كالنبيحة وصعقها فى أماكن حساسة من جسمها، كل هذا على مرأى ومسمع من أخيها المحتجز، وطالبوها بالاعتراف بأن القاتل هو شيبوب. وتقول ناصرة بأنها تعرضت للتهديد بالاغتصاب إن لم تعترف على شيبوب، مثلما حدث لأختها مرزوقة (...) صعقوها بالكهرباء فى أماكن حساسة من جسمها أمام أخيها ".

ولعلنا نتذكر هنا ما قاله الطفل أيمن بقطر أبو اليمين للمنظمة حقوق الإنسان المصرية من "أنه فى إحدى المرات أدخلوني غرفة كان فيها مجند يدعى عبده ميخائيل، رأيته فى حالة صعبة من التعذيب كان معلقا على شباك الغرفة وتوسل إلى أن أعترف على غير الحقيقة بأني اشتريت منه فرد سلاح ولكنى رفضت."

وهكذا فى النهاية إذا كان الأمن قد فشل فى الحصول على اعتراف كاذب ضد شيبوب، من المئات الذين قام بتعذيبهم، على مدى عدة أسابيع، فأنه نجح فى النهاية فى إجبار إثنين فقط، وبشكل مؤقت، على تقديم شهادة كاذبة وغير حقيقية، مؤداها أن شيبوب هو الذى قتل سمير وكرم، وذلك حتى يتخلص الاثنان من عذابهما. ورفض ثالث ورد اسمه فى تحريات زائفة، هو أيوب الدرخ، الموافقة على تقديم شهادة كاذبة.

ونرى من هاتين الحالتين أن الأمن قد حاول اختراع عدة قصص مزورة فى نفس الوقت، لعل واحدة منها تنجح وقد نجحت واحدة منها بالفعل، ولكن لأيام قليلة على خلاف توقعاته.

ولكن لماذا شيبوب دون غيره هذه المرة؟ يقول الأنبا ويصا "إنهم ركزوا عليه لأنه له ١٤ سابقة. وكلها سوابق لبيع الخمور" (!).

وهكذا أسدل الستار على الفصل الأول من هذه الدراما التى شهدتها هذه القرية التى لم تعرف هذا النوع من العنف من قبل، وكانت تعيش فى وداعة ومودة تامة بين المسيحيين والمسلمين بشهادة المسيحيين الذين التقيت بهم. ولكن أجهزة الشرطة والأمن لم تكن تدرى أن الستار قد أسدل على الفصل الأول فقط.

---

[31] ـ ـيس مذكورا من التى أفادت وإن كان مفهوما من سياق الحديث أن الشهادة لمرزوقة

٤- اتصالات الأنبا ويصا

بعد بدء القبض على العشرات من المسيحيين من مواطني الكشح وتعذيبهم أبشع أنواع التعذيب، توافد الكثيرون منهم على مطرانية البلينا، للشكوى وطلب النجدة. واتجهوا تحديدا إلى الأنبا ويصا، بوصفه السلطة الدينية الأعلى فى المنطقة، استنجادا به، بعد أن استقالت الدولة بأجهزتها السياسية والتنفيذية والشعبية أمامهم، ولم تحاول القيام بأي جهد لوقف عمليات التعذيب التى قام بها الأمن والشرطة على نطاق واسع وفى شراسة كبيرة.

وبعد أن رفع الأمر إلى قيادته الدينية فى البداية، ذهب الأنبا ويصا فى عدة اتجاهات. حيث أجرى اتصالات عديدة ومكثفة مع جميع الجهات لإنهاء عمليات التعذيب، ابتداء من القيادات الأمنية المحلية وحتى أعلى السلطات السياسية فى القاهرة. وأرسل العديد من المذكرات إلى الوزراء المعنيين والمسئولين السياسيين فى الدولة، لمحاولة شرح الأمر والمطالبة بوقف التعذيب ضد المسيحيين من أبناء القرية.

ففى١٨ أغسطس ١٩٩٨، أي بعد ثلاثة أيام من بدء حملة القبض العشوائية والمكثفة ضد المسيحيين، توجه الأنبا ويصا أولا إلى اللواء سعيد أبو المعالى مفتش مباحث أمن الدولة فى المنطقة، نظرا لوجود مدير الأمن فى إجازة. وكان بصحبته ثلاثة من الكهنة هم القمص جبرائيل عبد المسيح والقمص لوقا الجبلى والقمص بولا فؤاد نخلة.

وكان هذا اللقاء الأول بين الأسقف واللواء، لقاءاً سيئاً للغاية. حيث قال سعيد أبو المعالى للأنبا ويصا فى مستهل اللقاء ببرودة وهو ينظر له بطرف عينه " أيوه .. نعم ". فرد عليه الأنبا ويصا متحدثا عن عمليات القبض والتعذيب، وطالبه بضرورة وضع حد، لما أسماه الأنبا ويصا فى هذا اللقاء بالتجاوزات. ورد أبو المعالى بأن القاتل هو بقطر أبو اليمين. فأجابه الأنبا ويصا " ليكن، ولو كان القاتل واحداً من الكهنة، اقبضوا عليه، وحققوا معه، ولكن لابد من وقف هذه الإعتداءات الجماعية على المواطنين ".

وظل الأسقف يروى له على مدى ساعة ونصف شكاوى الناس من التعذيب، وحالة الرعب التى يعيش فيها الجميع، بسبب تهديد المخبرين لهم بالإبلاغ عنهم للحصول على إتاوات منهم، حتى لا يجرى القبض عليهم وتعذيبهم. وأبلغه بأسماء المخبرين والخفر الذين يمارسون ذلك. وقال له أبو المعالى فى نهاية اللقاء "خلاص مش حتحصل تجاوزات". وهو الأمر الذى يعد إقرارا صريحا بالتعذيب الذى أسمى تجاوزا، " تجاوزات".

وفي مساء نفس اليوم طلب العميد مصطفي سليم، رئيس شعبة البحث الجنائي لسوهاج، مقابلة القمص جبرائيل عبد المسيح كاهن كنيسة رئيس الملائكة ميخائيل بالكشح والقمص لوقا الجبلى. وتم هذا اللقاء في مكتب مامور مركز شرطة دار السلام. وشكي له الاثنان مما يحدث. وكان صراخ المسيحيين، من المقبوض عليهم ويجرى تعذيبهم والمحتجزين بمركز شرطة دار السلام، يصل إليهما مراً وعنيفاً أثناء جلوسهما بمكتب المأمور. وتوسل القمص جبرائيل للعميد مصطفي قائلا " أهه يا باشا قدامك، أديك سامع الصراخ من التعذيب والضرب، دي يرضيك يا باشا، يا باشا ده ما يرضيش ربنا

وأنت سامع بنفسك ". فكان العميد يرد بهدوء "يا أبونا ما انتوا مش متعاونين، لو حد يعترف أو يقول مين القاتل، يريحنا وترتاحوا". ولم يأمر مرءوسيه، مع ذلك، بوقف التعذيب ولا إخلاء سبيل المسيحيين المحتجزين بمركز الشرطة، أثناء هذا اللقاء على الأقل.

وبعد أسبوع من هذين اللقاءين، وفى الخامس والعشرين من أغسطس، كلف الأسقف القمص صرابامون والقمص لوقا بالذهاب لمقابلة مدير أمن سوهاج الأمن اللواء خليل مخلوف بصحبة الأنبا باخوم أسقف بيارشية سوهاج، نظرا لأن علاقته بالأمن جيدة جدا، ولأن القبض والتعذيب لم يتوقفا، وذلك لتقديم شكوى حول ما يحدث بالقرية. وأثناء اللقاء كان اللواء خليل مخلوف ثائراً وغاضبا من مقابلة الأنبا ويصا للواء سعيد أبو المعالى مفتش أمن الدولة، لأنه اعتبر ذلك بمثابة تعدي علي اختصاصه، وشكوى ضده وضد الأمن العام إلى جهاز مباحث أمن الدولة.

وعلى الرغم من أنهم أفهموه أنه (أي اللواء مخلوف) كان فى إجازة، وأن سوء معاملة الناس هو الذي اضطرهم لهذه المقابلة العاجلة، إلا إنه لم يصدقهم، وقال لهم عبارته الشهيرة وبالحرف الواحد "لسه الكشح ما شافتش حاجة".

وقال الثلاثة له ردا على حدته " إنه إذا كان يتوعد القرية أمامهم هكذا، فلا داعي لاستمرار المقابلة وهبوا واقفين للخروج من غرفته، فما كان منه إلا أن صاح فيهم طالبا منهم عدم مغادرة الغرفة. وبدأ حديثه يأخذ طابع اللين والاعتذار. ثم كرر القصة الملفقة التى اخترعها الأمن فى البداية قائلا " إن بقطر هو قاتل الاثنين، نظرا لوجود علاقة بين أحدهما وابنته ". ولكن الثلاثة قالوا له إن ذلك غير صحيح وأن هنية ما تزال بكرا.

وكان الحديث بينهم مثل حوار الطرشان، حيث قال لهم فى إصرار، ومعتبرا أنه يقدم خدمة جليلة لهم " بقطر وولديه هيشيلوا القضية، وأنا خدمة ليكم، هاخليكم تقابلوهم وتقنعوهم إن حد منهم يشيلها إما بقطر أو واحد من ولاده، ونسيب الباقين " علي حد تعبيره. ورفض كهنة الكشح هذا العرض. قائلين له " كيف نحاول إقناع أشخاص أبرياء، بأن يعترف أحدهم علي نفسه أو على أولاده أو على أبوهم، زورا بجريمة لم يرتكبها ؟. وإزاء هذه الرد، قال لهم المدير " إذن ماذا تطلبون ؟ "، فقالوا له " إنهاء تعذيب المسيحيين وإخلاء سبيل المقبوض والبحث عن القاتل الحقيقي ". فوعدهم ببحث هذا الأمر، وخرجوا من مكتبه. ولكن مدير الأمن لم يتدخل لإنهاء التعذيب ولا للإفراج عن المسيحيين المحتجزين.

ولعدم استجابة الأمن المحلى ومباحث أمن الدولة لهذه الطلبات والتوسلات، أرسل الأنبا ويصا، مذكرة بالموضوع مع القمص انطونيوس وكيل المطرانية للمحامى العام لنيابات سوهاج المستشار أسامة الرشيدى فى الثالث عشر من سبتمبر[٣٢]، أي بعد حوالي شهر من بدء عمليات التعذيب، سلمها له أيضا وكيل مطرانية البلينا. وكان قد تسلم منصبه قبل ذلك بعدة أيام. ووعد المحامي العام بسرعة التصرف فيها وأبدى عدم رضائه عن التعذيب والقبض العشوائي. وقام بالتأشير علي الشكوى بعد ثلاثة أيام، فى ١٦ سبتمبر ١٩٩٨، بإرسالها إلي مدير نيابة دار السلام للتصرف فيها، والذي قام بدوره بالتأشير عليها فى اليوم التالي ١٧ سبتمبر، بإرفاقها بأوراق قضية قتل الشابين المسيحيين بدون أن يحقق فيما

[٣٢] - انظر الوثيقة رقم ٢ شكوى الأنبا ويصا إلى المحامى العام لنيابات سوهاج المستشار أسامة الرشيدى بتاريخ ١٢ سبتمبر١٩٩٨

ورد بها رغم أن هذه الشكوى تضمنت:

- اتهام ضباط مباحث الأمن بالإسم ومن بينهم المقدم أبو الفضل ثابت بتعذيب المسيحيين والقبض عليهم، واتهامه بتلفيق الاتهام للمسيحيين.

- الإشارة إلى ما يتواتر فى القرية بشأن أفراد محددين بالإسم من عائلة الكراشوة على أنهم قاموا بالقتل وهم عبد الله السوقي حسن، وحسن السوقي حسن وممدوح فاروق إسماعيل، وعادل عبد النظير صديق، وبهاء سيد كحول، وهاني أحمد ماحي، وأيضا إلي سائق مسيحي يدعي عيسوي بلامون من المرجح أن يكون قد شاهد جريمة القتل.

- الإبلاغ عن اسم شخص مسيحي يدعى حربي البرديسي تم إجباره علي نقل جثتي المسيحيين إلي الموقع الذي تم العثور عليهما فيه.

- اتهام مخبرين محددين بالاسم وهم عمر حمدي عثمان، ومحمد عبد الرحمن والتايه علي وكامل عبادي، بابتزاز المسيحيين وفرض إتاوات عليهم حتى لا يشوا بأسمائهم للضباط للقبض عليهم.

وأرفق الأسقف بالشكوى عينة من أسماء المسيحيين المقبوض عليهم وبعض ممن جرى تعذيبهم، تضمنت ٣٢ شخصا، من بينهم إسم المجند عبده ميخائيل ملك الذي أجبره الأمن على الشهادة زوراً فيما بعد، وكذلك اسم والده وشقيقته. ولكن نيابة دار السلام أدخلت هذه الشكوى في ثلاجة الأوراق، وامتنعت عن تحقيق أي واقعة جاءت بها وكأن شيئا لم يحدث.

كما أرسل نفس المذكرة للواء المحافظ محمد عبد العزيز بكر محافظ سوهاج، الذى وعد بتشكيل لجنة على أعلى مستوى لتقصى الحقائق ولكن لم يتم تشكيل هذه اللجنة .

ومن سخرية الأقدار، حول المحافظ والمحامى العام شكوى الأسقف إلى مدير أمن سوهاج الذي تضرر منه الأسقف فيها بسبب سوء مقابلته للكهنة الذين كان قد أرسلهم إليه، وبسبب تعذيب ضباطه لمسيحيي الكشح دون مبرر أو مسوغ قانوني.

ويقول الأنبا ويصا " معنى ذلك أن الخصم، أصبح هو الحكم. ولنا أن نتخيل ماذا سيكون الرد وماذا ستكون النتيجة وبعد أن طرقت كل الأبواب لرفع هذا الأذى دون جدوى. وباءت كل المحاولات بالفشل بل ازدادت الإهانة والتعذيب."

ولم ييأس الأنبا ويصا أمام هذا الواقع الأليم، وأرسل شكاوي عديدة لرئيس الجمهورية ووزير الداخلية حبيب العادلى، ولعدد كبير من المسئولين فى القاهرة.

ويقول بأنه اضطر بعد ذلك للاتصال بالمنظمة المصرية لحقوق الإنسان بالقاهرة، فأوفدت مندوبين شابين أحدهما المحامى مصطفي زيدان، توجها للكشح على الفور للوقوف علي حقيقة الأحداث. وتقابلا مع عدد كبير من المسيحيين الذين قبض عليهم وأخلي سبيلهم، وقاموا بسؤالهم وتسجيل كل ما تعرضوا له كتابة. وقاموا بتصوير آثار التعذيب في أجسادهم. وعادوا للقاهرة وأصدرت المنظمة بعد ذلك تقريرها عن أحداث الكشح باللغتين العربية والإنجليزية، وأرسلت هذه المذكرة إلي جميع المسئولين فى مصر، وجميع منظمات حقوق الانسان بالعالم، حيث أن المنظمة المصرية عضو فى الفيدرالية العالمية لحقوق الانسان.

ويبدو أن تحركات الأنبا ويصا واتصالاته قد أدت إلى قيام أحد كبار المسئولين)وتشير الدلائل إلى

له حبيب العادلى(، بتكليف اللواء عبد الوهاب أبو زيد مساعد وزير الداخلية ببحث هذه القضية. حيث له بعد إرسال الشكوى إلى المحامى العام بثلاثة أيام، وتحديدا فى ١٦ سبتمبر، اتصل اللواء عبد الوهاب أبو زيد مساعد وزير الداخلية لمنطقة الجنوب)أسيوط وسوهاج وقنا وأسوان(بالأنبا ويصا، وطلب مقابلته بمديرية الأمن بسوهاج فى اليوم التالي قائلا له " إحنا مش عايزين نخسر حد". ورد عليه الأنبا ويصا " وأنا جاى أمد إيدي". واتفقا على اللقاء فى اليوم التالي وكان يوم خميس فى مديرية الأمن حيث لم يكن مدير الأمن اللواء خليل مخلوف موجودا.

وقال له الأنبا ويصا " لو كان مدير الأمن موجودا ما كنت قد جئت، لأنه قال للآباء : الكشح لسه ما شفتش حاجة ". ورد عليه اللواء أبازيد " أنا كمان عارف إنه مش موجود، ولو كان موجوداً أنا كنت رحت لك البلينا".

يقول الأنبا ويصا " إن المقابلة تمت ظهر يوم الخميس ١٧ سبتمبر وطلبت منه التوجه معي إلي الكشح لمقابلة الأهالي، حتى يرى ويتحقق بنفسه مما حدث، وحتى لا أطيل الشرح عليه. فوافق الرجل مشكوراً على اصطحابي إلى كنيسة الكشح، ومقابلة الكثير ممن تعرضوا للتعذيب، والذين امتلأت بهم قاعة كنيسة رئيس الملائكة ميخائيل، واستمع اللواء منهم فرداً فرداً إلى قصص وأهوال التعذيب. وحين وصل الدور علي فتاة صغيرة عمرها إحدى عشر عاما بكت كثيرا وهي تحكي ما تعرضت له وكيف عذبتها الشرطة وكيف سلطوا الكهرباء علي صدرها، تأثر اللواء كثيراً من هذا الموقف ".

وخرج اللواء أبازيد مسرعاً إلي مركز شرطة دار السلام، وأصدر أمراً للضباط بإخلاء سبيل أي مسيحي يكون ما زال مقبوض عليه بمركز الشرطة أو إحدى نقاطها. وأمر فى الحال بإخلاء سبيل بقطر أبو اليمين وولديه.

غير أن بقطر وهو تاجر سلاح " خفاف " كما يقولون فى الصعيد، لفقت له تهمة إحراز سلاح دون ترخيص وجد بالشونة التى خارج منزله، وأفرجت عنه النيابة. وتوقف سيل القبض والتعذيب، من تلك الوقت. ولكن لم يجر الإفراج عن شيبوب وليم أرسل.

٥- حفظ شكوى التعذيب

بعد رحلة العذاب التى لاقى فيها الأقباط شتى صنوف التعذيب، تولد لدي الأنبا ويصا الإصرار على عدم التنازل عن حقوق الأشخاص الذين جرى تعذيبهم، وضرورة مساءلة الضباط المسئولين عن ذلك، بعد أن وجد كل الأبواب موصدة أمام نداءاته، وكل الآذان صماء أمام صرخاته على كافة المستويات. ولهذا قرر فى حالة من اليأس التام التوجه للقضاء، لأن ضميره ومعاناته وطبيعة شخصيته لم تسمح له بالاستكانة.

ومن المؤكد أن هذا الإصرار تولد لديه قبل اللقاء الحاسم مع اللواء أبا زيد مساعد وزير الداخلية والذي تم بعده مباشرة الإفراج عن جميع المسيحيين المعتقلين، ماعدا شيبوب. ولهذا عندما قال للواء أبا زيد، الذي استمع بنفسه إلى شكاوى المسيحيين فى كنيسة الملاك ميخائيل فى الكشح، "إن هؤلاء المضارين لهم حق مدني وحق جنائي"، كان يعنى ما يقول. وأعتبر رد مساعد وزير الداخلية "القضاء يأخذ مجراه" بمثابة ضوء أخضر انتزعه منه، دون أن يدرى هذا الأخير فى الغالب بنوايا الأنبا ويصا بالذهاب فى هذا الاتجاه مهما كان الثمن.

فى اليوم التالي للإفراج، مساء الجمعة الثامن عشر من سبتمبر، توجه القمص جبرائيل عبد المسيح راعى كنيسة الملاك بالكشح، إلي النيابة ومعه ١٤ شخصا لتقديم شكوى ضد الضباط الذين قاموا بالتعذيب.

ويبدو أن ذلك قد أثار بعض القلق لدى مفتش مباحث أمن الدولة اللواء سعيد أبو المعالى، الذي كلف مساعده بالاتصال تليفونياً بالأنبا ويصا يطلب منه العدول عن هذا التحرك وعودة الشاكين إلى منازلهم. ولكن الأنبا ويصا قال له "ما الذنب وما الخطأ فى هذا؟ تضربوا الناس ولا تريدون أن يشتكوا؟". فرد عليه مساعد المفتش بقوله "إن الأمر تم تصعيده، وحضر طرفكم السيد مساعد الوزير وأخذتم حقكم". فقال له الأنبا ويصا "إذا كنت أخذت حقي (ولا نعرف أي حق أخذه الأنبا ويصا)، فأين حق هؤلاء المصابين والذين ذاقوا كل ألوان العذاب، إذا بقى هؤلاء الضباط فى أماكنهم؟ سيكون هذا أقل إعتبار لتهدئة هؤلاء المتألمين".

فقال له مساعد المفتش غدا السبت الثانية عشرة ظهرا (١٩ سبتمبر) ستقابل السيد المفتش أبو المعالى، وتتفاهم معه فيما تريد.

ولكن يبدو أن موقف الأنبا ويصا لم يرض اللواء أبو المعالى، فقام الأخير بالاتصال شخصياً بالأنبا باخوم أسقف سوهاج، يرجوه التدخل لدى الأنبا ويصا لدفع هؤلاء للعدول عن شكواهم.

ويقول الأنبا ويصا "اتصل بي نيافة الأنبا باخوم أسقف سوهاج فى الثانية عشرة بعد منتصف ليل الجمعة، يبلغني تضرر مفتش أمن الدولة من توجه الكهنة إلى النيابة، وأنه طلب منه التوسط لديه، حتى يجرى سحب هذه الشكوى من النيابة. فقلت له وماذا قدم السيد المفتش حتى يمكنني الرد على أولادي المتضررين؟ هل تم إبعاد الضباط الذين قاموا بالتعذيب كأقل ترضية لهم؟. وأفهمت نيافته أن الوقت متأخر، ولا يمكن الاتصال بهم للعودة عما ذهبوا إليه، وعلمت من نيافته أن السيد المفتش طلب منه أن يكون معنا فى لقاء الغد".

وقال له الأنبا باخوم "إن المفتش أبلغه بأن شكواهم لن تؤثر فى شئ. ولكن فقط امتدادا لجلسة الأمس (مع اللواء أبا زيد)، وإثباتاً لحسن النية يجب العدول عن ذلك". فقلت له "إننا لم نذهب للقضاء إلا بعد الاستئذان من السيد مساعد الوزير لينال هؤلاء المتضررين حقهم، وكذلك تم تحويلهم للطب الشرعي لإثبات الإصابات والأضرار التى وقعت عليهم. وتنازلهم الآن معناه إزعاج للسلطات، ومادامت القضية لن تؤثر فى شئ حسب رؤية السيد المفتش، فماذا يضيره من استمرار الدعوى؟ وكررت طلبي إن كان السيد المفتش يريد التنازل عن القضية فليبدأ بإبعاد الجلادين من سوهاج كأقل ترضية".

ويضيف الأنبا ويصا " توجهت إلى مطرانية سوهاج فى الموعد المحدد صباح اليوم التالي (السبت ٩ سبتمبر) وبصحبتي القمص جبرائيل عبد المسيح والقمص بولا فؤاد، واتصلنا تليفونياً بالسيد مساعد الوزير أبا زيد بأسيوط. وطلب منى بمودة أن لا أخسر أحداً، ووجدت فى نصيحته حكمة. وتوجهنا إلى السيد المفتش لمقابلته".

وهكذا كان اللقاء الثاني مع أبو المعالى أى بعد حوالى شهر من اللقاء الأول لقاءاً طيباً للغاية، على خلاف اللقاء الأول. حيث لمس الجميع تطوراً شكلياً فى موقف اللواء أبو المعالى. ونقول شكلياً، لأن الأحداث بعد ذلك أثبتت أنه لم يحدث أي تطور فى جوهر موقفه.

ويصف الأنبا ويصا هذه المقابلة "بأنها كانت طيبة للغاية على خلاف المقابلة الأولى، وطلب السيد المفتش خلالها أن تنتهى تصاعدات الأحداث، وأن تأخذ العدالة مجراها. وعتب على الآباء حضور صحفي أجنبي (هولندي مقيم فى مصر منذ أكثر من عشرين سنة)، وكذلك توجههم إلى النيابة، ولكننا مررنا على الأمر سريعا لننهى الحديث ولا ندخل فى مشاحنات، وإنتهت الزيارة بمودة خالصة، ووعدناهم بإحتواء الأمر وتهدئة نفوس أولادنا ".

ولكن هذا اللقاء لم يثن الأنبا ويصا عن عزمه فى تقديم شكوى للقضاء ضد الضباط الذين قاموا بالتعذيب، وسوف تثبت الأحداث التي وقعت بعد ذلك بأكثر من ستة عشرة شهراً فى الكشح، والتي استشهد فيها واحد وعشرون قبطيا، أنه كان على حق فى هذا التوجه.

التواطؤ بين النيابة والطب الشرعى:

قام خمس عشرة مسيحياً، وفى تحرك غير معهود، فى يوم ١٧ سبتمبر ١٩٩٨، (تسعة عمال وفلاح وصاحب ورشة وطالب وثلاثة سائقين) اصطحبهم القمص جبرائيل عبد المسيح، بتقديم شكوى إلى مدير نيابة دار السلام معتز البربرى، ضد أربعة ضباط وخفير أمن، يتهمونهم فيها بالتعذيب والإهانة والضرب والاحتجاز لفترات متفاوتة بالمركز دون وجه حق، وقيدت الشكوى برقم/١٩٩٨ ٢٠٢٦ إداري دار السلام ضد كل من :

أشرف عبد القادر	ضابط.
أبوالفضل ثابت	مقدم .
هانى جمال	مقدم .
إسلام البدرى	رائد .
الطاهر على إسماعيل	خفير (شهرته التايه).

ولكن جهاز الأمن بالطبع استخدم كل الوسائل والإمكانيات التى فى حوزته لإفشال هذا التحرك. وأدى ذلك إلى حفظ المحضر لعدم كفاية الأدلة للأسباب الآتية التى جاءت فى محضر حفظ التحقيق:

١- أن تقرير الطب الشرعي لم يثبت ثمة إصابات بالمجني عليهم وعددهم فقط خمسة عشر. (هذا على الرغم من أن النيابة العامة أثبتت أثناء التحقيق مع المجني عليهم كل الإصابات، والتى تم بناءاً عليها تحويلهم للطب الشرعى).

٢- أحضر المقدم أبو الفضل ثابت شهادة تفيد قيامه بأجازة من ١٩٩٨/٨/١٧ إلى ١٩٩٨/٩/١ (أى خلال الأسبوعين الأولين من عمليات التعذيب علماً بأنه أثبت فى التحقيقات أنه تم تكليفه رسمياً بإجراء تحريات المباحث عن الواقعة ومرتكبيها وكيفية إرتكابها يوم ١٩٩٨/٨/١٦، وقدم هذه التحريات يوم ١٩٩٨/٩/١٤ وأثبت فيها أنه أجرى تحرياته خلال هذه الفترة بنفسه. وحين سئل أمام نيابة دار السلام يوم ١٩٩٨/٩/١٦ عن تحرياته قرر مرة ثانية أنه أجراها بنفسه طوال الفترة من ١٩٩٨/٨/ ١٦ تاريخ تكليفه حتى ١٩٩٨/٩/١٤ تاريخ تقديمه لها. وهذا يؤكد أن أبو الفضل ثابت أصطنع هذه الشهادة بنفسه وبموافقة رؤسائه لتقديمها للنيابة للتنصل من اتهامه بالتعذيب).

٣- شهادة من مركز شرطة دار السلام تفيد قيام الرائد إسلام البدرى بأجازة من ١٩٩٨/٩/١٣ إلى ١٩٩٨/٩/٢١ .

٤- عدم تقديم دليل من المجني عليهم يفيد صحة أقوالهم، ومن ثم أصبح الدليل غير كاف للإدانة.

ويجرى حفظ التحقيق على الرغم من أن السيد وكيل النيابة أثبت إصابات كل المتضررين، وأثبت فترات الاحتجاز بدون مسوغ قانونى لفترات متفاوتة لكل واحد من المجنى عليهم، حيث استمع إلى أقوال الشاكين الخمسة عشر، وأثبت إصاباتهم تفصيلاً فى محضر التحقيق الذى استمر من الحادية عشرة مساء وانتهي فى الثامنة صباح اليوم التالي، وأورد وكيل النيابة تقريراً منفصلاً لكل شاكى، أثبت فيه ما وجده من كدمات أو جروح أو احمرار وتغيير فى لون الجلد أو علامات إصابية أخرى.

وقد جاء فى حيثيات قرار حفظ التحقيق أيضاً أن الشاكين تضاربت أقوالهم. ولا ندرى ضرورة المقارنة بين أقوالهم إذا كان كل منهم يتحدث عن ما حدث له.

ومن الحيثيات أيضاً أن ضابطين كانا فى أجازة، استناداً إلى الشهادات التى تم إعدادها بأثر رجعى لاثنين من الضباط، على الرغم من أن كثيراً من الذين عذبوا ذكروا أسماء الضباط الذين قاموا بتعذيبهم. ومن الثابت أيضا أن النيابة تلكأت فى تحويل المجني عليهم للطب الشرعي كسبا للوقت وحتى تضيع معالم الإصابات، حيث قامت بتحويلهم بعد ثلاثة أيام من تحرير المحضر. وتم تحويل ستة منهم للطب الشرعي بسوهاج، الذى قام بتحويل اثنين منهم إلي الإدارة العليا بأسيوط.

هذا مع ملاحظة أن تعذيب الكثيرين منهم قد حدث قبل الإفراج عنهم، وإلى أن بعض الضباط كانوا يحاولون علاج آثار بعض الجروح، ليس حبا فيمن قاموا بتعذيبهم، ولكن لمحاولة إخفاء آثار جريمتهم. ومعنى ذلك أن الإصابات كانت فى طريقها إلى الزوال. غير أن تقرير منظمة حقوق الإنسان المصرية قد أثبت آثار التعذيب.

والأكثر غرابة أن البعض لم تكن به إصابات فقط، بل عاهات، فكيف للطب الشرعى أن لا يثبت ذلك؟. ويعود هذا فى الغالب إلى أن تقارير الطب الشرعي لا تثبت أية إصابات، طالما أن الجاني أحد رجال الشرطة، إلا فى أحوال نادرة.

هذا فضلاً عن أنه أثناء الكشف الطبي على المتضررين، كان الرجل الثاني بمباحث أمن الدولة العقيد خالد حنفي ... متواجداً بمبنى الطب الشرعى. كما أن رئيس الطب الشرعي شوهد بمباحث أمن الدولة، وهذا ما أكده المحامى ميشيل بسادة محامى الدفاع الذي يقول " إن رئيس مصلحة الطب الشرعي بسوهاج الدكتور عبد الكريم بيومى، شوهد أكثر من مرة فى مقر مباحث أمن الدولة، ويفهم من ذلك أن أمن الدولة على علاقة وثيقة للغاية بالدكتور عبد الكريم بيومي، وهو ما يمتنع فى الأصل قانونا، إذ أن رجال الطب الشرعي مثل القضاة، يجب أن يكونوا منعزلين تماما عن غيرهم فى عملهم، ولا شأن لهم بجهات الشرطة".

ويضيف ميشيل بسادة "أن الدكتور بيومى أودع تقريراً انتهى فيه إلى كذب إدعاءات المسيحيين بوجود تعذيب بالتيار الكهربائي نظراً لعدم وجود آثار للصعق الكهربائي، وأنهم لو كانوا صادقين وتعرضوا للتعذيب بالكهرباء لنجم عن ذلك آثار فى أجسادهم ". بينما يختلف موقف الطب الشرعي فى تقريره هذا حول تعذيب الأقباط مع تقرير آخر قدمه بشأن شخص جرى تعذيبه بطريقة مشابهة. ويقول المحامى ميشيل "لقد قدمت صورة من تقرير آخر صادر من الطب الشرعي بسوهاج من ذات الدكتور عبد الكريم بيومى وبخط يده، كان مقدماً بخصوص شكوى أخرى سبق أن تقدم بها شخص يدعى عبد الشافى محمود سليمان من قرية "عرابة أبيدوس"، اشتكى فيها أحد ضباط مباحث مركز البلينا يتهمه فيها بتعذيبه بالكهرباء، لإجباره على إخلاء أطيان زراعية يستأجرها. وقدم شكايته يوم ١٩/١٠/١٩٩٧ بأنه تعرض في ذلك اليوم لتعذيب الضباط بالكهرباء. فعرض علي الدكتور عبد الكريم بيومي رئيس الطب الشرعي فى اليوم التالى ٢٠/١٠/١٩٩٧، فقرر بالحرف الواحد: "لم نتبين وقت الكشف اليوم ٢٠/١٠/١٩٩٧ على المجني عليه عبد الشافي محمود السمان بمكتبنا، ثمة علامات إصابية واضحة به. هذا ومن المعروف علمياً أن التيار الكهربائي المستمر ذات الفولت البسيط الأقل من ٢٢ فولت يحدث ألماً شديداً دون أن يترك أثراً يدل عليه. لذا يجوز حدوث الواقعة وفق التصوير الوارد بمذكرة النيابة علي لسانه".

ويقول المحامى ميشيل بسادة فى مرافعته فى قضية شيبوب (التى سنتعرض لها فيما بعد) حول هذه النقطة "أنه رغم قيامه بالكشف على المسيحيين الذين تم تعذيبهم بعد ١٥ يوماً بسبب الألاعيب الأمنية والإجرائية، قرر الدكتور عبد الكريم أن إتهامهم للضباط بالتعذيب كاذب لعدم وجود آثار صعق كهربائي وتقريره هذا كاذب تماماً ومخزي ومخيف لأنه حجب معلومات علمية عن جهات التحقيق. يعني الدكتور عبد الكريم لم يجد آثار صعق كهربائي رغم أنه قد كشف علي الشاكي عبد الشافي محمود في اليوم التالي مباشرة لواقعة الصعق، بينما الشاكين تم توقيع الكشف عليهم بعد أكثر من أسبوعين من تاريخ تعرضهم للصعق. ولكنه نفي عن المبلغين جواز حدوثه لانعدام الأثر. وأجاز لعبد الشافي محمود حدوثه رغم إنعدام الأثر أيضاً، طيب ليه الكيل بمكيالين، وأصله لما يتقال كده يبقي

المبلغين كذابين، والضباط أبرياء. إنه لا يليق بالطب الشرعي أن تكون أراءه في الواقعة الواحدة والاتهام الواحد والرواية الواحدة رأيين مختلفين يصدران من طبيب واحد؟".

ويشير المحامى فى مرافعته إلى واقعة الديب سليم توفيق سعد الذي أحدث به التعذيب ثقبا بالأذن من أثر الكهرباء. فيقول إن "الطب الشرعي بسوهاج قرر يوم ١٩٩٨/٩/٢٣ عرضه علي استشاري أمراض الأذن والحنجرة بأسيوط، فتم عرضه يوم ١٠/٥ ١٩٩٨/ علي الإستشاري الذي قرر بأنه لكي يتأكد مما إذا كانت إصابة الشاكي في الأذن إصابية أم مرضية، يلزم إعادة فحصه بعد شهر. ولكن لم يتم عرضه في الميعاد، ويجرى تقديم تقرير الطب الشرعي بأسيوط يوم ١٩٩٨/١١/٩، بدون عرضه على الاستشاري. ويفيد الطب الشرعي بأن إصابته مرضية وليست إصابية، وهكذا يبدو الشاكى كاذبا، ليه حقوق الناس تؤخذ باستهتار (...)، ليه يتم لوي الحقيقة لكي يظهر المبلغين بأنهم كاذبين، وتحفظ النيابة الشكوى، أصله ده موضوع يمس أمن الدولة مش أنا اللي باقول كده، ده المقدم أبو الفضل ثابت هو اللي قال كده".

وأشار ميشيل بسادة إلى أنه فى إحدى صفحات تحقيقات هذه القضية، أثبت أبو الفضل ثابت بالحرف الواحد "أنه أجرى تحرياته بالاشتراك والتنسيق مع مباحث أمن الدولة". ومن المقرر فى القانون المصري أن مباحث أمن الدولة لا تشترك فى تحريات أية جرائم عادية، ولكن العادة جرت على أنها تتدخل فقط فى الجرائم السياسية. واستنتج المحامى من ذلك أن الدولة كانت تنظر إلى قضية شيبوب على أنها قضية سياسية وليست جنائية. ويبدو أن عبارة أبو الفضل ثابت كانت زلة لسان ولكنها كشفت بصدق عن توجهات الدولة فى هذه القضية.

ويضيف الدفاع فى مرافعته أنه "إذا كانت هذه الشكوى قد حفظت لضعف الدليل، فإن ذلك لا يعني أن مبلغيها لم يعذبوا، فلا مصلحة لهم في اتهام ضباط شرطة كبار بجنايات تعذيب، ولو لم يكن قد عذبوا لما غامروا باستعداء ضباط الشرطة عليهم، ده الشخص العادي فى هذه القرى النائية الذي لا يملك سلطة ولا حصانة، لو معه مشكلة مع مخبر مش بينام الليل، ده حفظ الشكوى بالطريق دى بناء علي التقارير المشكوك فيها دى، معناه أن التعذيب كان حقيقة واقعة، خشي أصحابها مساءلتهم، فكانت هذه التقارير ".

وهكذا على الرغم من أن بعض الشاكين أصيبوا بعاهات من التعذيب بالكهرباء فى الأذن أفقدت السمع وعصب العينين، وعلى الرغم من أن الضرب على الرأس أضعف البصر، ورغم ثبوت الإصابات فى تقرير النيابة، وفى تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، ورغم والاحتجاز دون مسوغ قانوني، رغم كل ذلك، حفظ محضر التحقيق فى شكوى التعذيب.

مكافأة الجلادين:

وبعد حفظ التحقيق بهذه الطريقة، تنشر إحدى الجرائد خبرا فى أخبار الحوادث تشير فيه إلى " أن تقارير الطب الشرعى تؤكد عدم وجود اصابات بالأقباط فى الكشح، وأن نيابة سوهاج تواصل تحقيقاتها بإشراف المستشار أسامة الرشيدى المحامى العام لنيابات سوهاج فى الإتهامات المنسوبة

للأنبا ويصا أسقف البلينا ودار السلام و٢ من القساوسة، من بينها إثارة الفتنة الطائفية والتجاوز فى الخطب الكنائسية وتحريض شهود حادث مقتل الشابين المسيحيين لتغيير شهادتهما أماالنيابة"[٣٣].

لم يقتصر الأمر على ذلك، بل وصل، كما يقول الأستاذ يوسف سيدهم رئيس تحرير جريدة وطني، إلى محاولة تبرئة هؤلاء الضباط فى شكل سيناريو مدبر لا يخفى على أحد. إذ فور صدور قرار النيابة بتبرئة الضباط، طالب الأستاذ سمير رجب رئيس تحرير جريدة الجمهورية وزير الداخلية حبيب العادلى بمكافأة ورد اعتبار للضباط. وكتب يقول " أبو الفضل ثابت، هانى جمال، أشرف قدرى وإسلام محمد (...) كانوا عرضة لهجوم ظالم وشرس ومثاراً لاتهامات عديدة، (...) واضطر اللواء حبيب العادلى إلى نقلهم من مواقعهم إلى ديوان عام الوزارة، بعد أن زعمت بعض المنظمات التى تطلق على نفسها مجازاً صفة حامية حقوق الإنسان، بأنهم قاموا بعمليات تعذيب جماعية فى قرية الكشح، وبعد أن ملأ بعض المتطرفين المسيحيين فى الخارج الدنيا صياحا .. مرددين نفس الأكاذيب"[٣٤].

ويستمر سمير رجب فى مقاله قائلا "ولأن مصر دولة مؤسسات (...)، فإن النيابة العامة تولت التحقيق فور إبعاد ضباط الشرطة

"المتهمين"، حيث عهد للطب الشرعي التأكد من حدوث عمليات تعذيب أم لا (...)، وأول أمس ظهر دليل براءة أجهزة الأمن (...)، لقد قررت النيابة العامة حفظ القضية بعد أن اطمأنت إلى عدم وجود أية وقائع تعذيب، (...) أنني أطالب اللواء حبيب العادلى وزير الداخلية بمكافأة ضباط الشرطة الأربعة الذين عانوا الظلم على مدى ثلاثة أشهر، مكافأة مجزية تعيد لهم سمعتهم وكرامتهم وثقتهم بأنفسهم وذلك أضعف الإيمان".

ولكن الذي لا يعرفه الأستاذ سمير رجب هو أن هؤلاء الضباط لم ينقلوا من مواقعهم إلى ديوان عام الوزارة كما أبلغوه بذلك، بل أن أبو الفضل ثابت ما يزال موجوداً فى المنطقة حتى كتابة هذه السطور وأن الذي حدث هو تحريك لضباط فى المنطقة، بعضهم لا علاقة لهم بعملية التعذيب كما يلي:

– الرائد إسلام البدرى، رئيس مباحث دار السلام، نقل إلى إدارة البحث الجنائي بسوهاج وهى فى حقيقتها مكافأة وليست عقوبة.

– الرائد أشرف قدرى، وكيل فرع الكوثر نقل إلى وكيل اشتباه بإدارة البحث بسوهاج (لم يتهم بالتعذيب). ويلاحظ هنا أن مقال الأستاذ سمير رجب قد تضمن اسمه الذي لم يرد فى شكوى التعذيب. والهدف من ذلك بالطبع هو إسقاط دعوى التعذيب.

– الرائد هانى جمال تم ترقيته من البحث الجنائي بسوهاج إلى رئيس مباحث قسم ثان بسوهاج (أحد أبطال التعذيب كما يقولون فى الكشح).

أما أبطال التعذيب، الرائد أبو الفضل ثابت والرائد الزغبى أبو عقرب، لم يجر تحريك أو نقل أحد منهما. ومن ناحية أخرى تم نقل ضابطين لا علاقة لهما بأحداث التعذيب هما النقيب محمد منصور، ضابط مباحث الكشح نقل الى فرع الشمال بطما، والرائد ايهاب أبو زيد رئيس مباحث قسم ثان سوهاج نقل الى رئيس مباحث لدار السلام.

٣٣- جريدة الأهرام ١٨ نوفمبر ١٩٩٨

٣٤- جريدة الجمهورية " خطوط فاصلة " بقلم سمير رجب ١٠ مايو ١٩٩٩

وبعد يوم واحد فقط من مقال الأستاذ سمير رجب، أصدر وزير الداخلية حبيب العادلى قراراً بالموافقة على هذا الطلب، ومنح مكافأة ألف جنيه لكل واحد من الضباط المتهمين بالتعذيب، وهو الأمر الذي أثار استنكاراً كبيراً فى أوساط الأقباط فى الداخل والخارج.

وبعد ذلك بثلاثة أسابيع، وفى تمام العاشرة والنصف مساء الثلاثاء أول يونيو ١٩٩٩، تلقى الأنبا ويصا مكالمة تليفونية من الدكتور أسامة الباز مدير مكتب رئيس الجمهورية للشئون السياسية، طلب منه فيها الهدوء من أجل مصر وسمعتها، فقال له الأنبا ويصا "إننا فى هدوئنا نفاجأ بالجرائد القومية تطالعنا بحفظ التحقيق فى قضية الضباط الذين قاموا بالتعذيب. والمفاجأة الأكثر استفزازاً صدرت فى اليوم التالي مباشرة حيث أعلن وزير الداخلية عن مكافأة الضباط بمبلغ ١٠٠٠ ألف جنيه لكل واحد منهم".

ويقول الأنبا ويصا "إن الدكتور الباز صمم أن سمعة بلدنا فوق كل اعتبار، وبالطبع هذا لا يختلف فيه اثنان، ولكن لماذا تقوم الصحافة بتأليب الرأى العام ضد مظلومين، وتجرى تبرئة الجلادين الجناة ؟. وتطرق الحديث أيضا إلى وحدتنا الوطنية، فشرحت لسيادته أن محافظة سوهاج بكاملها لا يوجد بها إرهابيون، والجميع يأكلون فى طبق واحد، وأنا شخصياً يستضيفني المسلمون فى قرية الكشح، ولكن الذي يهدد الوحدة هو الشرطة. فلماذا تصر على أن الجاني لابد أن يكون مسيحياً؟. وإذا كانت تعجز عن معرفة الجاني من الممكن قيد الحادث ضد مجهول، بدلاً من هذا التلفيق".

وإذا كان الأستاذ حافظ أبو سعده الأمين العام للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان يرى "أنه من غير المفهوم أن تضحى دولة بسمعتها الدولية لحماية أربعة أو خمسة ضباط بجريمة ضد المواطنين"[٣٥]، فإننى أتذكر هنا ما قاله لنا الدكتور أسامة الباز مستشار رئيس الجمهورية للشئون السياسية، في لقاء مع عدد من الأقباط عندما سئل عن عدم محاسبة الأمن عن التهاون والتقصير في الكشح، قال "إننا لا نريد الضغط على الشرطة لاننا ما زلنا نخشى من عودة العمليات الإرهابية، ولا نريد أن تهبط معنويات رجالها حتى ولو ارتكبوا بعض الأخطاء، فقد سبق وقتل منهم الكثيرون. وبالإضافة إلى ذلك، يعيش ضباط الشرطة بمناطق كثيرة في أوضاع صعبة للغاية (فالكشح مثلا لم تدخلها المياه سوى منذ بضعة أسابيع)، ولا بد من مراعاة ظروفهم". وعندما سئل عن أسباب عدم نقل الضباط الاربعة الذين مارسوا التعذيب ذكر نفس الأسباب، وأضاف "أن هناك قناعة خاطئة لدى كثير من الأقباط بأن الشرطة تأخذ موقفاً ضدهم . وهذا غير صحيح، لأنكم لا تقتلون رجال الشرطة، بينما قتل منهم الآخرون كثيرين ومنهم رتب كبيرة". وقال "إن الشرطة حساسة من الاتهام بالتعذيب، ولديها عقدة العثور على الدليل الصحيح منذ أيام العمليات الإرهابية. وعندما قيل له أن التعذيب يمارس بالفعل، وقد مورس ضد أقباط الكشح، وضد غيرهم، بتأكيد بيان منظمة حقوق الإنسان المصرية، أجاب بانه يجوز أن يكون ذلك قد حدث بالفعل."[٣٦]

ويكشف الحديث الدائم للسلطة عن كون "سمعة مصر فوق كل اعتبار"، أن الهاجس الاول لها هو

---

٣٥ أزمة "الكشح" بين حرمة الوطن وكرامة المواطن القاهرة مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان. ١٩٩٩. سلسلة كراسات ابن رشد- ٥ تقديم وتحرير عصام الدين حسن ومشاركة جورج عجايبى، حافظ ابو سعده، حسام عيسى ، حسين عبد الرازق ، ويحيى الرفاعى. ص ١٧

٣٦- فى لقاء في مكتب السفير المصري على ماهر في باريس فى ٢٨ إبريل ٢٠٠٠ بحضور القنصل العام السفيرة نيفين سميكة.

صورتها أمام الرأي العام العالمي، حيث كانت تحظى بقدر من الاحترام على الساحة الدولية بسبب دورها الذى لعبته فى أزمة الشرق الأوسط فى التسعينيات. وهذا الحديث عن سمعة مصر، كما سنرى فى وقت لاحق، هو القاسم المشترك الأعظم فى حديث المسئولين المصريين، ولم يكن الدكتور أسامة الباز هو الوحيد الذي تحدث عن ذلك مع الأنبا ويصا، ولكن جميع المسئولين الذين اتصلوا به. ولا تدرى السمعة أن سلوكها فى مواجهة انتهاكات حقوق الإنسان، هو الذي أصاب سمعة مصر فى الخارج بأكبر الضرر، وفى حقيقة الأمر هي لا تتحدث فى النهاية عن سمعة مصر ولكن عن سمعة الطبقة الحاكمة وسياستها.

وهكذا فإن أزمة الكشح (...) تطرح بقوة على بساط البحث مشكلات الثقافة السياسية السائدة وما تتضمنه من جوانب تتعارض مع قيم حقوق الإنسان وتقود بأقسام يعتد بها داخل النخبة السياسية إلي المشاركة فى التعتيم على انتهاكات حقوق الانسان، قد تصل إلي حد التورط فى مواقف معاديه لحق المواطن والرأى العام فى المعرفه وتدفق المعلومات والوقوف على الحقيقة، والمشاركة فى الحملات الإعلامية التى تستهدف التشهير بحركة حقوق الإنسان، بدعوى النيل من سمعة مصر وتهديد مصالح الوطن.

والمسألة لا تتعلق فقط بالتستر على هؤلاء الضباط الذين قاموا بتعذيب المسيحيين فى الكشح، حيث تسترت الدولة فى العديد من القضايا على عمليات التعذيب التى تعرض لها مواطنون مصريون مسلمون أيضا. د. حسام عيسى "أنني اذكر أن زكى بدر(وزير الداخلية الأسبق) أعلن فى اجتماع ضم أعلى سلطة شرعية أن الضباط المتهمين فى جرائم التعذيب فى قضية الجهاد سيبرؤون، وأنه لن يحكم على واحد منهم ويسجن هذا الحديث"[٣٨]. ويرى الأستاذ بهى الدين فى ذلك دليلا على اختراق أجنحة فى القضاء المصري.

ويخبر المستشار يحيى الرفاعى الرئيس الفخري لنادى القضاة والنائب السابق لرئيس محكمة النقض إلي ما حدث بالنسبة لقضية اتهام ٤٠ ضابطا بالتعذيب فى قضية الجهاد حيث " قام (...) المستشار عبد الغفار محمد عندما نظر قضية الجهاد وحكم فيها، وسجل فيها التعذيب (...) والإصابات، مضطرة الحكومة إلي التحقيق، واضطر النائب العام وقتها إلي إجراء التحقيق. وقرأنا أن غرفة النائب العام الموجودة فى دار القضاء العالي والتى تحوى التحقيقات قد كسرت وتم العبث بمحتوياتها والتحقيق ثم قدمت القضية إلي محكمة الجنايات ونظرت فى مناخ غريب جدا, وكان الشعار المرفوع منه أنه عندما يقدم نظام الحكم أربعين ضابط شرطة إلي المحاكمة، لن يستطيع السيطرة على مقاليد الأمور فى الدولة و كان هذا سؤالا لكبار رجال القضاء, كيف يجرؤ هذا النائب العام على تقديم ٤٠ من كبار ضباط الشرطة للمحاكمة فى جناية تعذيب. ثم تنظر القضية ويتبين أثناء المحاكمة أن هناك شرائط تسجيل تتداول فى قفص الاتهام. وكان النائب العام قد سبق له الاتصال بمباحث أمن الدولة حتى التى بضبط الشرطة ليدافع عن نفسه وعن تقديمه الضباط إلي المحاكمة. ولعل البعض استمع إلي هذا التسجيل ورأى الصورة المهينة التى وصلنا إليها. ورأت المحكمة أن تتجاهل هذه الواقعة

---

[٣٨] مصدر سبق ذكره: أزمة " الكشح" بين حرمة الوطن وكرامة المواطن. ص ٧

[٣٩] مصدر سابق ص ٢٤

وتتجاهل هذا الشريط بعد أن استلمته فى نفس الجلسة ثم قضت ببراءة جميع المتهمين. ولقد كانت قضية تنظيم الجهاد مثالاً واضحاً على ثبوت التعذيب بحكم جنائي له حجية قوية، ثم ثبت فى حكم البراءة أنه لا يوجد مسئول عن التعذيب"[٣٩].

ومع ذلك يبقى أن هناك قضاة لم يأبهوا بأية ضغوط وأصدروا أحكاما فى قضايا التعذيب، مثل المستشار وحيد محمد إبراهيم رئيس محكمة استئناف القاهرة والذي أشار فى حيثيات حكم له فى أغسطس عام ١٩٩٣إلى "أن التقارير الطبية أكدت تعرض المتهمين لأبشع أنواع التعذيب من ضرب بالسياط وتوصيل شحنات كهربائية إلي أجسامهم ومواطن العفة منهم وتعليقهم وهم معصوبو الأعين". وكذلك المستشار سعيد العشماوى الذي أقر فى حكم له عام ١٩٩٨ "بأن يقين المحكمة ليفزع، وضميرها يجزع، وهى ترى متهماً قد تعرض للتعذيب المادي والنفسي والعقلي. ويزداد الفزع ويتضاعف الجزع وقد حدث التعذيب بصورةوحشية منظمة"[٤٠].

وكما يقول الأستاذ حسين عبد الرازق رئيس تحرير مجلة اليسار " إن استمرار جرائم التعذيب بهذه الصورة المنهجية هى مسئولية نظام الحكم فقد تعاقب على وزارة الداخلية سبعة وزراء داخلية مورس التعذيب فى عهدهم جميعاً ـ بإستثناء عهد اللواء أحمد رشدى ـ وتعاقب على رئاسة مجلس الوزراء خلال هذه الفترة خمسة من قيادات الحكم. وهى مسئولية النيابة العامة التى واصلت علناً نفى وجود ظاهرة التعذيب فى مصر، وتجاهلت بلاغات التعذيب. وهى مسئولية النخبة المصرية، خاصة الكتاب والصحفيين وأعضاء مجلس الشعب وقيادات الاحزاب، فأغلبهم يلتزم "فضيلة" الصمت وبعضهم يتورط فى النفى والتبرير"[٤١].

كل ذلك يكشف عن الثقافة السياسة السائدة لدى الطبقة الحاكمة فى مصر فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان، هذه الطبقة التى تعشش فيها أفكار وتتخذ مواقف تتعارض بشكل تام مع مقتضيات حقوق الإنسان. ولعل سماحها بإنشاء المنظمة المصرية لحقوق الإنسان دون السماح بإشهارها رسميا يعكس أنها أرادت فى مواجهة المجتمع الدولي تقديم الشكل دون الاهتمام بالمضمون. ويقول عصام الدين حسن "لم تتعامل السلطات المصرية بالجدية الواجبة مع التقرير الذي أصدرته المنظمة المصرية لحقوق الإنسان فى أكتوبر ١٩٩٨ موثقا لكافة الجرائم التى ارتكبتها الشرطة داخل قرية الكشح، على الرغم من أن المنظمة قد اتبعت التقاليد المرعية لحركة حقوق الانسان وآثرت عدم نشر تقريرها قبل إعطاء مهلة كافية لتلقى أية إيضاحات من جانب السلطات سواء من خلال وزارة الداخلية أو مكتب النائب العام"[٤٢].

وهكذا فإن حفظ شكوى التعذيب فى قضية الكشح أتى فى إطار مسلسل مستمر تمتهن فيه كرامة المواطن المصري، قبل سمعة وطنه مصر.

٣٩- المصدر السابق ص ٣٥

٤٠- من مقال للأستاذ حسين عبد الرازق تحت عنوان " الجلادون: نماذج من أحكام القضاء ضد التعذيب " مجلة العربى بتاريخ ١٤ ديسمبر ١٩٩٨

٤١- المصدر السابق

٤٢- مصدر سابق أزمة "الكشح" بين حرمة الوطن وكرامة المواطن ص٥

٦- العدول عن شهادة الزور

الشهادة تحت الإكراه:

إذا كان الأمن قد فشل فى الحصول على اعتراف كاذب من الاقباط الذين قام بتعذيبهم على مدى عدة أسابيع، إلا أنه نجح فى النهاية، كما رأينا، فى الحصول على شهادة زائفة من المجندين عبده ميخائيل ملك وياسر شهيد علام.

وهكذا وحتى يتخلص عبده ميخائيل من عذابه، والتعذيب الذى تعرضت له عائلته بأكملها، بما فى ذلك أختاه ووالدته اللاتي تم تهديدهن بالاغتصاب أمام عينيه، وافق تحت ضغط هذا الإكراه، هو والمجند الآخر ياسر شهيد علام، على تقديم شهادة كاذبة وغير حقيقية أملاها عليهما الأمن ومؤداها أن شيبوب هو قاتل سمير وكرم.

واعتمد الأمن فى سعيه المحموم للحصول على هذه الشهادة الزور على الطب الشرعى فى المنطقة للحصول منه على تقرير يتفق مع هذه الرواية الجديدة الزائفة التى استقر عليها أمره. حيث شوهد رجال الأمن فى مقر الطب الشرعي، كما شوهد أيضا رئيس مصلحة الطب الشرعي فى مقر الأمن كما ذكرنا فى موضع سابق.

وفى يوم واحد هو ١٤ سبتمبر ١٩٩٨ تمت ثلاثة أمور دفعة واحدة بعد موافقة الشاهدين على الشهادة زورا:

الأول هو وصول تقرير الطبيب الشرعي الخاص بمقتل سمير وكرم فى الساعة التاسعة صباحاً، أي بعد اكتشاف القتل بحوالي شهر وليس بعد أيام من قيام الطب الشرعى بفحصهما. وهو أمر غير مألوف بالنسبة لتشريح الجثث فى مثل هذه الجرائم. وانتهي التقرير "إلى أنه توجد بجثتيهما كدمات تحدث من مثل التماسك والتجاذب والتضارب"، وإلى "أنه من الجائز حدوث القتل فى تاريخ معاصر لتاريخ العثور على الجثث".

والثاني مثول الشاهدين ياسر وعبده أمام نيابة دار السلام وسماع أقوالهما بحضور المقدم أبو الفضل ثابت.

والثالث هو قيام المقدم أبو الفضل ثابت رئيس شعبة البحث الجنائي بتقديم تحرياته حول مقتل سمير وكرم لنيابة دار السلام فى الساعة الحادية عشرة مساء، قام فيها بخلق قصة وهمية نسج ملابساتها بما يتفق وما ورد فى تقرير الطب الشرعى. ولم يقدم تحرياته هذه قبل ورود تقرير الطب الشرعي خوفاً من أن يرد فى التقرير ما قد يتعارض مع تحرياته، كما ذكر دفاع شيبوب، وحتى تتواءم التحريات مع تقرير الطبيب الشرعي فتعطى إيحاءاً لقارئها بصدقها.

وانتهي فى تحرياته بشأن مقتل سمير وكرم إلى "أن شخصاً يدعى شيبوب وليم أرسل هو القاتل وأن القتل قد تم بسبب رغبة القتيل سمير عويضه حكيم فى الانسحاب من لعب القمار الذي كان يدور بين سمير وشيبوب وبين القتيل الثانى كرم تامر أرسل وشخص رابع يدعى أيوب الدرخ . وأن سمير قد أراد الانسحاب بعدما حقق مكسباً مالياً من شيبوب فى لعب القمار".

وأضافت التحريات "أن شيبوب قد اعترض على رغبة سمير فى الانسحاب من اللعب فتماسكا وتضاربا وتدخل كرم لفض مشاجرتهما فاحتدم الخلاف فأخرج شيبوب سلاحا ناريا "طبنجه" وأطلق عياراً قاصداً قتل سمير فأصاب كرم. فأطلق عياراً آخراً أصاب سمير وأرداه قتيلا. وأن تلك الوقائع قد شاهدها شخصان كانا جالسين فى مجلس اللهو هذا، هما ياسر شهيد علام وعبده خليل وكذلك المدعو أيوب الدرخ والثلاثة مسيحيون"[٤٣].

وهكذا ورد تقرير الطبيب الشرعي بعد شهر من وقوع الجريمة، وحرر محضر التحريات وفتح محضر الشهادة الزور فى نفس اليوم.

والأمر الطريف، والمثير للأسى فى نفس الوقت، هو أن أحد الشاهدين وهو ياسر شهيد علام عندما أدلى بشهادته قال أمام النيابة "يابيه الظابط ما فَهّمنيش كده". وقد وردت هذه العبارة بالحرف الواحد فى الصفحة الأخيرة من تحقيق نيابة دار السلام مع الشاهد. مما يعنى أنه، وهو مجند بالأمن، تم تلقينه وتحفيظه بما يجب عليه أن يدلى به بعد أن ذاق كل أصناف العذاب.

أما الشاهد الثالث أيوب الدرخ فقد ذكر فى أقواله أنه قد تم تعذيبه ليشهد زورا ضد شيبوب، ولكنه لم ير شيئا ولا يعرف شيئا عن الجريمة، ولم يغير موقفه رغم التعذيب.

ويلاحظ أن الدافع الباعث على ارتكاب القتل كما أدعته تحريات المباحث لا يؤدى فى الحياة العادية وطبقاً لطبيعة الأمور إلى ارتكاب مثل هذا الحادث البشع كما يقول الأستاذ ميشيل بسادة محامى الدفاع. فأين ذلك الإنسان الذي ينفعل لخسارة بعض المال فى لعبة قمار، والمتوقع فيها الخسارة والمكسب، فيطلق النار على إنسان قاصداً قتله وإزهاق روحه، وأين الإنسان الذي يطلق النار قاصداً قتل شخص ما، فيصيب آخر ويقتله، ومع ذلك يظل رابط الجاش هادئ النفس لا يجزع ولا يخاف ولا يضطرب، ويعاود إطلاق النار ليقتل آخر؟. أين العقل الذي يصدق مثل هذى الرواية عن الدافع الباعث للقتل، وهى تتسم بسذاجة الأفلام المصرية التى تعجز عن ربط الأحداث بما يقنع المشاهد، حيث يلجأ البطل إلى الحصول على تقرير الطبيب الشرعى، وكتابة تحريات المباحث، وتحرير محضر الشهادة فى نفس اليوم.

ولعل السذاجة الكبرى فيما سطره كاتب التحريات تكشف عن نفسها عندما وضع على لسان القتيل قوله وهو يحتضر "بقى هاموت وأسيب الشلة الحلوة دى". أليس ذلك استخفافاً بالعقول ودليلا إضافياً على التلفيق؟.

ولعله من المفيد أن نشير هنا إلى ملاحظة هامة، وهى أن الأنبا ويصا قد أورد إسم عبده ميخائيل ملك بين الأشخاص الذين تم تعذيبهم، فى الشكوى التى أرسلها إلى المحامى العام فى ١٣/ ٩/ ١٩٩٨ أى قبل يوم واحد من اصطحاب أبو الفضل ثابت له إلى النيابة العامة لتحرير محضر الشهادة الزور. ولم يذكر الأنبا ويصا اسمه فقط، ولكن ذكر أيضا شقيقته ووالده ووالدته بين أسماء عدد من المسيحيين المحتجزين لدى الشرطة ويتم تعذيبهم للموافقة على تلفيق تهمة القتل والشهادة زورا ضد أحد المسيحيين. ولم يكن الأنبا ويصا بالطبع على دراية بما سيحدث فى اليوم التالي، ولكننا نذكر ذلك كدليل آخر على صحة وقوع التعذيب والتلفيق. أي أن الحديث عن تعرض الشهود للتعذيب بدأ في

٤٣- الوثيقة رقم ٧ محضر تحريات المقدم أبو الفضل ثابت بتاريخ ١٤ سبتمبر ١٩٩٤

[illegible] علي إدلائهم بالشهادة المكرهة، ولم يكن الحديث عن تعذيب الشهود لاحقاً لإدلائهما بهذه الشهادة مما يؤكد صدق الحديث عن التعذيب.

العدول عن الشهادة الزور:

ولكن الأمر لم يدم طويلا بهذه الشهادة الزور، حيث توجه المدعو ميخائيل ملك والد الشاهد عبده إلى الأنبا ويصا في أواخر سبتمبر ١٩٩٨، وقرر له أن شهادة ابنه وكذلك شهادة ياسر شهيد علام الشاهد الثاني، وكلاهما مجندان فى قوات أمن المنيا، هى شهادة زور ولم تكن وليدة إرادة حرة، وإنما جاءت تحت ضغط وإكراه من الشرطة للإدلاء بها. وطلب معونته فى حصول ابنه على أجازة لكي يعدل عن الشهادة الزور التى أجبرته الشرطة على الإدلاء بها وحتى يستريح ضميره ، فوعده الأسقف بالمعاونة في المستطاع.

وحدث بعد ذلك أن القمص شنودة عبد المسيح من مدينة ساقلته (شرق سوهاج)، جاء لمعاودة الأنبا ويصا والاطمئنان عليه بعد أن كان قد أصيب فى قدمه بسبب حادث سيارة. ونظرا لأن القمص شنوده له علاقات مع بعض المسئولين والضباط، حيث سبق له ترشيح نفسه لانتخابات مجلس الشعب (دون أن ينجح بالطبع) أخبره الأنبا ويصا بأمر والد الشاهد عبده وبرغبته فى الحصول على أجازة لابنه للعدول عن أقواله. فوعده الكاهن بمحاولة المعاونة، وطلب من الأسقف أن يرسل له أحد الكهنة للذهاب معه إلى معسكر قوات الأمن بالمنيا لمحاولة الحصول على أجازة للشاهدين المجندين.

ولأن القمص شنودة لا يعرف أحداً فى معسكر الأمن المركزي الذي يوجد به المجندان، ذهب أولاً إلى مباحث أمن الدولة فى المنيا للحصول على توصية من أحد معارفه من الضباط للمسئولين عن معسكر الأمن المركزى للحصول أجازة للمجندين. وتحدث كثيرا فى مباحث أمن الدولة عن السبب الذي يقف وراء سعيه للحصول على إجازة للمجندين وأنه من الممكن أن يعدم أحدالأشخاص (شيبوب) بسبب الشهادة الزور التى أدليا بها. واستطاع بالفعل أن يحصل على أجازة للشاهدين لمدة خمسة أيام اعتباراً من ٥ أكتوبر ١٩٩٨ وعاد بهما إلى سوهاج حيث التقي مع القمص أنطونيوس فؤاد وكيل مطرانية [illegible]

وكان الجميع بالطبع تحت مراقبة الأمن الذي ارتاب فى مقدم الكاهنين، خاصة بعد أن تحدث القمص شنودة بإسهاب أمام أكثر من ضابط فى مباحث أمن الدولة فى المنيا بحقيقة الأمور التى تجرى فى الكشح وكان الأمن يعلم علم اليقين أن الشاهدين كانا مكرهين على الإدلاء بشهادتهما يوم١٤/٩ أمام نيابة دار السلام، وفى ضوء حديث القمص شنودة عن هدف مجيئه للحصول على أجازة للشاهدين ساورته الشكوك فى أنهما فى سبيلهما للعدول عن شهادتهما الزور. فما كان من العقيد نبيل الهجرسي سوى إعداد مذكرة تحريات حملت تاريخ اليوم التالي لحصولهما على الأجازة وهو ٦ أكتوبر ضمنها اتهامات للأنبا ويصا بأنه نجح هو ومعاونيه فى إقناع الشاهدين بالعدول عن شهادتهما، وقال فيها إن الشاهدين "يعتزمان التوجه إلـي النيابة للإدلاء بما أملى عليهما من أقوال وفقاً للمخطط السابق الإشارة إليه".

انظر الوثيقة رقم ٨ محضر النيابة التحقيق مع الأنبا ويصا

وتقدم الشاهدان فى١٠/٧ بصحبة المحامى وديع نصحى الجزيرى لنيابة سوهاج. بطلب إلي المستشار أسامة الرشيدى المحامى العام لسماع أقوالهما بشأن رغبتهما فى العدول عما أجبرا على الإدلاء به. فتم تحويلهما إلى نيابة دار السلام إذ أنها جهة الاختصاص. وما إن وصلا إلى هناك حتى صدرت تعليمات بعودتهم إلى نيابة سوهاج. وهناك قررا أمام رئيس النيابة أن شهادتهما يوم ١٤ /٩ أمام نيابة دار السلام تمت تحت تأثير ضغط وإكراه من الأمن، وأنهما لم يشاهدا واقعة مقتل سمير وكرم، ولا يعلمان من القاتل، وأنهما لم يشاهدا شيبوب يقوم بقتلهما، وليست لديهما أية معلومات عن القتل.

وفوجئ الشاهدان والمحامى الذى كان فى صحبتهما فى نهاية محضر العدول عن الشهادة الزور بأن المحقق لم يسمح لهما بالإنصراف. بل قام بفتح محضر جديد وجه لهما فيه "تهمة الشهادة الزور لصالح المتهم شيبوب والتزوير فى محرر رسمي (...) وهو تحقيق النيابة اليوم بتاريخ ٧أكتوبر كما هو ثابت وطبقا لمحضر التحريات" . وقرر حجزهما والعرض فى اليوم التالى (٨أكتوبر) حيث وجه لهما" الاتهام بإخفاء أدلة الجناية رقم٦٢٥٧ (شيبوب) وتقديم معلومات تتعلق بها ويعلمان بعدم صحتها وهو تعديل أقوالهما بمحضر الجناية سالفة الذكر"

ويبدو قرار الحجز وتوجيه الاتهام فى نفس يوم ذهاب الشاهدين للعدول عن شهادة الزور واضحاً فى سؤال المحقق لياسر شهيد علام قائلا "ما قولك وقد صدق ما أدلى بالتحقيقات العقيد نبيل جوده الهابط وحضوركم اليوم للعدول عن الشهادة"[٤٥].

وقال لهما المحقق إنهما محرضان من الأنبا ويصا للإدلاء بهذه الشهادة، فأقرا بأنهما ليسا محرضين من أحد، ولم يتقابلا مع الأنبا ويصا. وذكر أحدهما أنه لا يعرف الأنبا ويصا نهائياً. وفى نفس المحضر السابق (توجيه الاتهام للشاهدين) قرر المحقق أيضا استدعاء الأنبا ويصا والكاهنين للتحقيق معهم فى ١٠ أكتوبر.

وحضر مع الشاهدين بعد ذلك المحامى ميشيل بساده بعد تجديد حبسهما لمدة ١٤ يوما أمام قاضى المعارضات الذي أمر بإخلاء سبيلهما. ويقول المحامي أن هذا القاضي النزيه، الذي كان منقولا من القاهرة للعمل بسوهاج، طلب منه أن يوضح ماذا حدث فى الكشح وأسباب هذه الضجة الإعلامية المثارة عنها، فشرح له بالتفصيل كل ما حدث، وقدم له تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان الذى يشير إلى إصابات المسيحيين فى أجسادهم الناجمة عن التعذيب، وأقوالهم وطرق تعذيبهم وأشخاص من عذبوهم. وسأل قاضى المعارضات ياسر شهيد وعبده ميخائيل المتهمين بالشهادة الزور عما إذا كانا قد تعرضا للتعذيب فأكدا له ذلك، وقال عبده ميخائيل أن المقدم أبو الفضل ثابت لم يكتف بضربه وتعليقه من قدميه كالنبيحة وتعذيبه بالكهرباء، بل قبض على أمه وشقيقته البكر وهدده باغتصابهما أمام عينيه إذا لم يرضخ لطلب الضابط للإدلاء بالشهادة الزور.

٤٥- أنظر الوثيقة رقم ٨ محضر النيابة التحقيق مع المجندين عبده ميخائيل وياسر شهيد علام بعد عدولهما عن الشهادة الزور وتوجيه الإتهام لهما

٧- المواجهة بين الأسقف واللواء

بعد قيام خمسة عشر مسيحيا بتقديم شكوى تعذيب ضد الضباط، وبعد عدول الشاهدين عن شهادتي الزور، قرر الأمن الدخول فى مواجهة سافرة ومباشرة مع الأنبا ويصا ورجال الدين المسيحيين فى المنطقة، بكل ما تحمل هذه المواجهة من أبعاد، وخاصة بعد أن تجرأ وكسر حاجز الصمت بتصريحاته لأجهزة الإعلام واتصالاته بمنظمات حقوق الإنسان إزاء عدم استجابة المسئولين على أعلى مستوى فى سوهاج والقاهرة لصرخاته.

هكذا وبعد أكثر من أسبوعين من شكوى التعذيب، وفى اليوم التالي لحصول الشاهدين على الاجازة، وقناعة الأمن بأنهما سوف يتوجهان للعدول عنها، قام العقيد نبيل جودة الهابط من مباحث أمن الدولة بتقديم مذكرة تحريات ضد الأنبا ويصا والكاهنين بتاريخ ١٩٩٨/١٠/٦ [٤٦] (وهو يوم أجازة رسمية) بعد أن بيتت النية لتوجيه الاتهام للشاهدين إذا ما تقدما للعدول عن الشهادة الزور (٧أكتوبر).

ولا يعنى تقارب هذه التواريخ أن الحقيقة قد تكشفت فجأة أمام هؤلاء الضباط ، ولكنه يعنى أن قرار المواجهة مع الأنبا ويصا، الذى سعى دائما لإفشال خططهم، قد اتخذ عقب ذلك مباشرة وعلى مستوى عال.

ووهكذا أيضا وفى ٧أكتوبر قبيل تحرير محضر العدول عن الشهادة، وتوجيه الاتهام لهما "بإخفاء أدلة الجناية رقم٦٢٥٧ (شيبوب) وتقديم معلومات تتعلق بها ويعلمان بعدم صحتها "قبيل حبسهما، شهد سراي نيابة سوهاج واحدة من المسرحيات السانجة. حيث استدعى رئيس النيابة عبد العزيز فاروق، العقيد نبيل جودة الهابط محرر المذكرة التى تحمل تاريخ اليوم السابق، وفتح محضر تحقيق لأخذ أقواله حول الاتهامات الموجهة التى أوردها فى مذكرته ضد الأنبا ويصا والقمصين. وذلك تمهيدا لاستدعائهم والتحقيق معهم فيما نسبه إليهم العقيد وفقا "لمصادره السرية".

وبعد أن حلف العقيد الهابط اليمين القانونية فى محضر يوم١٩٩٨/١٠/٧ بعد الخامسة مساء بقليل دار الإستجواب التالى:

" س: ما هو موضوع المحضر المقدم منك؟

ج: (...) توافرت معلومات من خلال مصادرنا السرية وأكدتها التحريات السرية الدقيقة تفيد الأتى:

أن بعض رجال الدين المسيحي بمحافظة سوهاج عرف منهم الأنبا ويصا أسقف البلينا للأقباط الأرثوذكس يخططون لاستغلال الحادث المشار إليه فى إثارة أبناء الطائفة المسيحية بالمحافظة وذلك من خلال الترويج لإدعاءات مغرضة بأن هناك تجاوزات قد اتخذت من جانب أجهزة الأمن أثناء إجراءات البحث عن مرتكب الواقعة وذلك على خلاف الحقيقة، (...) تتضمن أن أجهزة الأمن قامت بتلفيق الاتهام للمتهم شيبوب وليم أرسل وأن ما أدلى به كلا شهود الحادث عبده ميخائيل ملك وياسر شهيد علام من أقوال بتحقيقات النيابة مخالف للحقيقة وتحت ضغط أجهزة الأمن وأنهما أكرها على ذلك بهدف إلصاق التهمة لمواطن مسيحي والتستر على المتهم الحقيقي "على حسب إدعاءاتهم الكاذبة" من المسلمين (...)

٤٦- نظر الوثيقة رقم ٨ محضر النيابة أقوال العقيد نبيل جودة الهابط بشأن تحرياته ضد الأنبا ويصا والقمصين.

وقد أكدت المعلومات والتحريات أن الأنبا ويصا ومعاونيه فى إطار سعيهم لتنفيذ ذلك قاموا بالآتي:

الاتصال بأهلية الشاهدين والضغط عليهم وإقناعهم بضرورة عدول أبنائهم عن أقوالهم السابقة أن أدلى بها فى القضية.

(...) وأضافت المعلومات والتحريات أن الأنبا ويصا ومعاونيه السابق ذكرهم قد نجحوا فى إقناع شاهدي الحادث فى تنفيذ ذلك بعد تدخل أهليتهم وممارسة ضغوط عنيفة عليهما وأنهما يعتزمان[47] التوجه إلي النيابة للإدلاء بما أملى عليهما من أقوال وفقاً للمخطط السالف الإشارة إليه.

كما أشارت المعلومات والتحريات أن الأنبا ويصا ومساعديه من رجال الكنيسة يخططون لتصعيد تحركهم الإثاري فى أعقاب إدلاء المجندين المذكورين بالأقوال الجديدة أمام النيابة ويهدفون من ورائه إلي الإسقاط على أجهزة الأمن والإدعاء بتعرض أبناء الطائفة المسيحية للاضطهاد والاتصال ببعض الهيئات والمنظمات الأجنبية بالداخل والخارج والترويج لهذه الإدعاءات المغرضة.

س: وهل أجريتم تحريات عما أدليت به من أقوال؟.

ج: نعم أجريت تحريات أسفرت عما تردد من أقوال بمحضر التحقيق الآن.

س: وهل شاركك أحد فى إجراء تلك التحريات؟.

ج: التحريات أجريتها بنفسي بالاستعانة ببعض المصادر السرية التي لا أستطيع البوح بها حفاظاً على الأمن العام"[48].

وعلى إثر مذكرة التحريات الملفقة وهذا المحضر المسرحي، تم توجيه استدعاء للأنبا ويصا والقمص أنطونيوس فؤاد حنا والقمص شنودة القمص عبد المسيح بتاريخ اليوم التالى٨/١٠/١٩٩٨، للمثول أمام النيابة بعد ثلاثة أيام لسماع أقوالهم فى نفس المحضر الذى ظل مفتوحا وتوالت فيه استجوابات ثلاث بعد استجواب الشاهدين عبده وياسر.

ولنر مقتطفات من محضر تحقيق نيابة سوهاج الكلية الذي تم فى يوم١٠/١٠ (والذى كان قد بدأ مع الشاهدين فى تاريخ٧/١٠ الساعة الثانية عشرة ونصف صباحاً) بسراى النيابة بمعرفة السيد عبد العزيز فاروق رئيس النيابة مع الأنبا ويصا:

" س: ما قولك وقد جاء بمحضر التحريات بأن التحريات توصلت إلي أن بعض رجال الدين المسيحي بمحافظة سوهاج عرف منهم الأنبا ويصا أسقف البلينا للأقباط الارثوذكس يخططون لاستغلال حادث مقتل كرم تامر أرسل وسمير عويضه حكيم بدار السلام والمتهم فيها شيبوب وليم أرسل أحد أبناء الطائفة المسيحية بالمحافظة؟.

ج: هذا الكلام جانبه الصواب تماماً لان محافظة سوهاج مقسمة إلي ست أسقفيات وأنا ليس لي سلطة إلا فى حدود أسقفيتي فقط وبمجرد سماعي انتهاكات الشرطة لحقوق الأبرياء حاولت الاتصال بالسيد مدير الأمن فكان فى أجازة فتوجهت إلي السيد اللواء سعيد أبو المعالى يوم الثلاثاء١٨/٨/١٩٩٨ وعلى مدى ساعة ونصف شرحت له الموقف والتضرر من التجاوزات التى تنتهجها الشرطة مع

٤٧- أنظر الوثيقة رقم ٨ محضر النيابة أقوال العقيد نبيل جودة الهابط نلاحظ هنا القول "أنهما يعتزمان التوجه إلى النيابة للإدلاء بما أملى عليهما من أقوال"

٤٨- الوثيقة رقم ٨

الشريف واحتجازهم بدون داعي فوعدني خيراً ولم يحدث شئ واستمر مسلسل الضغط والتعذيب وذكرت له أيضاً أن الخفر يستغلون الموقف ويبتزون البسطاء ويأخذون منهم مبالغ من المال. وفى مساء نفس اليوم ١٩٩٨/٨/١٨ الساعة ١٠ مساء التقي اثنان من كهنة الكشح مع السيد العميد مصطفى سليم وأيضاً شرحوا له الموقف ولم يحدث أي تغيير وفى يوم الثلاثاء١٩٩٨/٨/٢٥ طلبت أحد الأساقفة ليلتقي مع السيد اللواء خليل مخلوف مدير الأمن وهو الأنبا باخوم وكانت مقابلة سيئة صعبة وذكر بالحرف الواحد أن الكشح لسه ماشفتش حاجة. (...) إنني أسير فى النهار ولا أعمل فى الخفاء ولم أثير أي فتنة وهذا ما حدث منى كرجل من رجال الدين.

س: ما قولك وقد أثبت بمحضره أنك اعتمدت فى تنفيذ هذا المخطط بترويج الإدعاءات المغرضة بتجاوزات من جهة الأمن على خلاف الحقيقة ولكلا من القمص انطونيوس فؤاد حنا والقمص شنودة القمص عبد المسيح؟

ج: أنا كما ذكرت كل خطواتي كانت شرعية متمثلة فى لقاءات مع مسئولي الأمن بالمحافظة وذكرت لهم ما يدور فى قرية الكشح كما أنني أرسلت مذكرة إلي السيد المحافظ والنيابة العامة بمعنى أن كل خطواتي ومحاولاتى كانت واضحة، وبأوراق لدى الجهات التى ذكرتها أما القمص شنودة فهو عندي بمثابة الصداقة أما بالنسبة للقمص انطونيوس فهو وكيل المطرانية ويتبعني وباقي الكهنة أما التحريض على باقي المحافظة فكما ذكرت أنني ليس لي السلطة على باقي المحافظة.

(...)

س: ما قولك وقد أضاف أنك ومساعديك من رجال الكنيسة تخططون لتصعيد تحرككم الإثاري فى لقاءات هؤلاء المجندين بالأقوال الجديدة وتهدفون من ورائه إلي الإسقاط على أجهزة الأمن وتعرض أبناء الطائفة المسيحية للاضطهاد والاتصال ببعض الهيئات والمنظمات الأجنبية بالداخل والخارج والترويج لهذه الادعاءات المغرضة؟

ج: هذا الكلام كله خطأ ومغرض وله أسبابه، أن منظمة حقوق الإنسان قد توجهت إلي قرية الكشح ورأت ما رأت وسطرت هذا فى تقرير يتداول مع الجميع.

(...)

س: أنت متهم بترويج أقوال من شأنها الإضرار بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي.

ج: محصلش وأنا رجل دين ملتزم وفى لقاءاتي مع المسئولين ومذكراتي التى سطرتها يتضح منها أنني لا يمكن أن استغل مركزى فى هذه الإدعاءات الباطلة.

س: أنت متهم باستغلال الدين فى ترويج أفكار متطرفة بقصد إثارة الفتنة والإضرار بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي.

ج: ما هي هذه الأفكار التى قمت بترويجها وما الدليل على ذلك؟

(...)

س: كما وأنت متهم بالاشتراك مع آخرين بإعانة المتهم فى جناية وذلك بإخفاء أدلة الجريمة وتقديم معلومات تتعلق بالجريمة وأنت تعلم بعدم صحتها.

ج: ليس هذا من عملي وليس لي دخل بتحريات الشرطة ولست متضرراً من واقعة القتل لأنها مجرد جريمة يحدث مثلها عشرات الجرائم يومياً ولكن تضرري فقط من تجاوزات الشرطة وهو نابع من الرسالات الدينية وصرخات الأبناء من تجاوزات الشرطة.

(...)

س: هل لديك أقوال أخرى.

ج: نعم أنا أجد فى هذه التحريات تضليل كامل وتعمية للحقيقة وتضليل للعدالة أيضا، فأنا لست متضرر نهائياً من حادث القتل، كما ذكرت ذلك لكل الأجهزة، ولكن تضرري من التجاوزات الصارخة للشرطة وقيامهم باحتجاز وتعذيب الأبرياء دون مصوغ قانوني، هذه التحريات لتكملة التغطية بأن الشرطة لم تحدث فقط إصابات بل عاهات والنيابة حولت المتضررين إلي الطب الشرعي، وللأسف فإن الطب الشرعي أيضاً بتحريض من الشرطة لم يثبت هذه العاهات ولذلك المتضررين فى طريقهم إلي إثبات هذه العاهات بأطباء واستشاريين، ثم أنني رجل دين ورسالتي أن أضع الحق فى نصابه وأعلم الفضيلة فهذه التحريات والاتهامات ليس لها أدنى أساس وأرى أن التجاوز الحقيقي للشرطة هو الذي يجب أن يسائل"[49].

وبنفس الطريقة تم استجواب القمصين والذين وجهت لهما نفس الأسئلة ونفس الاتهامات.

وكانت هذه الاتهامات الخطيرة مثل التعامل مع جهات أجنبية مما يحمل شبهة الخيانة والتى تصل فيها العقوبة إلى الإعدام، وخاصة فى جو يسوده الخوف ويسيطر فيه الرعب بين أقباط هذه القرية بعد تعذيب ١٠١٤ منهم، قد أدت إلي حدوث قدر من التناقض فى أقوال الكاهنين، حيث حاولا التنصل من أي علاقة لهما بالشاهدين أو واقعة اصطحابهما لهما، بعد أن اعتقدا أن اصطحابهما للشاهدين فيه مسئولية جنائية خطيرة، وأن إنكار ذلك والتنصل من أي علاقة بهما، سوف يجنبهما الوقوع تحت طائلة القانون، وسوف يصل بهما إلى إبراء ساحتهما من هذه الاتهامات الخطيرة. ولهذا تضاربت أقوال الكاهنين، الذين قرر أحدهما أنه لم يصطحب الشاهدين، وقرر الآخر أنه أوصلهما إلى سوهاج وتركهما. وتضاربت أقوال الشاهدين بشأن اصطحاب الكاهنين لهما وتدبيرهما مكانا للمبيت لهما، حيث قرر أحدهما أن الكاهنين قد إصطحباهما ودبرا لهما مكانا للمبيت حتى وصولهما إلي مقر النيابة بينما نفى الآخر، الذى وجد نفسه يتحول من شاهد إلى متهم، إصطحاب الكاهنين لهما. ولكن لم يتناقض حديث الإثنين بشأن إكراه الأمن لهما على الشهادة الزور.

هذا فضلا عن أن فاروق عبد العزيز رئيس النيابة الذي وجه لهما هذه الاتهامات هو بذاته الذى كان يرأس فريق التحقيق فى شكوى التعذيب بصفته رئيس النيابة الكلية. وبالإضافة إلى ذلك كانت وسائل الإعلام تشن فى تلك الفترة حملة تشهير ضد الأنبا ويصا تتحدث فيها عن تآمره مع أقباط المهجر لإثارة القلاقل فى مصر، كل ذلك جعل الهواء الذى يستنشقه الكاهنان مليئاً بالخوف والحذر والرعب.

كما اختلف حديث الكاهنين عن حديث الشهود فى بعض المواضع، وفى شذرات متناقضة لا تعنى إطلاقا أن الكهنة أثرا على الشهود، بل كان حديث الشاهدين فى هذا المجال حاسماً فى أنه لم يجر

٤٩- الوثيقة رقم ٨ محضر النيابة التحقيق مع الأنبا ويصا

شخصين عليهما، وأنهما تعرضا حقيقة لتعذيب أليم وإكراه من المقدم أبو الفضل ثابت للشهادة ضد شعوب، وأنهما عدلا عن هذه الشهادة الإجبارية برغبتهما.

وفى نهاية هذا التحقيق وجهت للأسقف والكاهنين خمسة اتهامات بأنهم يقومون بأنشطة معادية للدولة ويستغلون المنابر الكنسية فى الإساءة للحكومة وأجهزة الأمن، وأنهم أدلوا بمعلومات لجهات أجنبية تتضمن الإساءة للدولة والحكومة، وأنهم حرضوا الشاهدين ومارسوا عليهما ضغوطا لما لهم من سلطات دينية للعدول عن شهادتهما والتي سبق وأن أدليا بها فى١٤/٩/١٩٩٨ . وانتهت المذكرة إلى اتهام المجندين أيضا بأن شهادتهما تعد شهادة زور.

وتفصيل هذه الاتهامات كالتالي:

مادة ٨٦ مكرر عقوبات : متهم بالترويج بالقول إضرارا بالوحدة الوطنية والسلام الإجتماعي.

مادة ٩٨ عقوبات: استغلال الدين فى الترويج والتعبير بالقول لأفكار متطرفة، إثارة الفتنة والإضرار بالوحدة الوطنية والسلام الإجتماعي.

المادتين ١٧١ ، ١٨٧ عقوبات: محاولة ذكر أمور من شأنها التأثير فى القضاة الذين يناط بهم الفصل فى دعوي مطروحة أمام أية جهة فى البلاد أو رجال القضاء والنيابة أوغيرهم من الموظفين المكلفين بالتحقيق وكذا فى الشهود والمكلفين بشهادة فى هذه الدعوى من شأنها منع الإدلاء بمعلومات لأولى الأمر أو الرأي العام لمصلحة طرف فى الدعوى أو التحقيق ضده.

المادة ٢٠١ عقوبات: أيا من رجال الدين ألقى فى أحد أماكن العبادة أو فى المحافل الدينية أثناء تأدية وظيفته قدحا أو ذما فى عمل من أعمال جهات الإدارة.

المادة ١٤٥ عقوبات: الاشتراك على إخفاء أدلة الجريمة وذلك بتقديم معلومات تتعلق بالجريمة وهو يعلم عدما صحتها. وهى تهم تصل عقوبتها إلى السجن خمسة عشر عاما بالأشغال الشاقة. وتردد أنه كان هناك توجه لمحاكمة الأنبا ويصا بالفعل بتهمة الخيانة العظمى.

وتم الإفراج عن كل منهم بكفالة ١٠٠ جنيه.

وبعد هذا التحقيق بأسبوع أرسل اللورد البريطاني ألتون خطابا إلى الرئيس حسنى مبارك بتاريخ ١٣ اكتوبر ١٩٩٨، ثم إلى المحافظ بتاريخ ١٤ أكتوبر يقول فيه إن القبض على الأنبا ويصا وإثنين من القساوسة هو ترهيب ويعنى أن الحكومة تقوم بالتفرقة[٥٠]

وبعد حوالي سنة من هذا المحضر، وتحديدا فى١٩/٩/١٩٩٩ أصدر مكتب النائب العام مذكرة بتوقيع المستشار كمال قرنى، أسقط فيها التهم الموجهة للأنبا ويصا والكاهنين غير معتد بما ورد فى تحريات العقيد الهابط، ما عدا ما أسماه بتهمة التلاعب المزعومة فى أدلة الجريمة، وقال فيها بالحرف الواحد:

" وحيث أنه عما أسندته النيابة العامة للمتهمين الثلاثة من رجال الدين المسيحى، من الترويج بالقول للاضرار بالوحدة الوطنية والسلام الإجتماعى واستغلال الدين فى الترويج لأفكار متطرفة بقصد إثارة

٥٠- أنظر الوثيقة رقم ١١ خطابات متبادلة بين اللورد ألتون والمسئولين المصريين. سوف نتعرض لذلك بالتفصيل فى الفصل الخاص بسلوك أعضاء مجلس الشعب المصرى تجاه أحداث الكشح

الفتنة والاضرار بالوحدة الوطنية والسلام الإجتماعى، وقيامهم بإلقاء مقالة فى محفل دينى يتضمن قدحاً فى عمل من أعمال جهات الإدارة، فان الأوراق خالية من ثمة دليل على تلك الاتهامات سوى ما أثبته العقيد نبيل الهابط بمحضره وما قرره بالتحقيقات، ولما كانت التحريات لا تعد دليلاً لإسناد الاتهام دائماً، فهي قرينة تعزز بأدلة أخرى وهو ما افتقدته الأوراق، الأمر الذى يتعين معه استبعاد ما نسب إلي رجال الدين المسيحي بشأن الاتهامات سالفة البيان، لخلو الأوراق من ثمة دليل عليها سوى تحريات الشرطة "[٥١]

ولكن مكتب النائب العام الذى لم يأخذ فى إعتباره بتحريات العقيد الهابط ومصادره السرية، بالنسبة لمعظم التهم الموجهة للأنبا ويصا والكاهنين، إستند إلى نفس هذه التحريات عندما أبقى على التهمة المزعومة ضدهم بالتلاعب فى أدلة الجريمة والمتعلقة بالتأثير على الشاهدين، لحين الفصل فى قضية شيبوب. ومن الواضح أن ذلك كان من أجل أمرين: الأول حتى تبقى هذه التهمة كسيف مسلط على رؤوس الثلاثة، والثاني حتى يمكن مواصلة محاكمة شيبوب كما يتضح من الفقرات التالية فى نهاية المذكرة:

" وحيث أنه على هدى ما تقدم، يكون الثابت فى الأوراق وفى حق المتهمين جميعاً الجريمة المؤثمة بالمادة ١٤٥ بفقرتيها الأولى والثانية من قانون العقوبات وهى ثابتة فى حق المتهمين الأول عبده ميخائيل ملك وياسر شهيد علام، إذ أن الثابت أنهما علما بوقوع جناية عقوبتها الإعدام وحاولا إعانة الجاني على الفرار من وجه القضاء بتقديم معلومات تتعلق بالجريمة ويعلما جيداً بعدم صحته، وذلك عندما ذهبا إلي النيابة العامة صباح يوم٧/١٠/١٩٩٨ للإدلاء بشهادتهما المخالفة للحقيقة وفقاً لما سلف بيانه ".

" وكذلك فإن الاتهام ثابت فى حق باقي المتهمين من رجال الدين المسيحي وذلك بطريق الاتفاق والتحريض للمتهمين الأول والثاني وذلك للعدول عن أقوالهما بالتحقيقات لمساعدة الجاني على الفرار من وجه القضاء وثابت ذلك بما قرره العقيد نبيل الهابط بالتحقيقات قبل قيام المتهمين بالإدلاء بالشهادة وفقاً لما قرره المتهم الأول وما قرره القمص شنوده باصطحابهما وأخذا بما قرره بالتحقيقات المتهم الأنبا ويصا من حضور والد الشاهد الأول طالباً منه أن نجله يشعر بوخز الضمير وطلبه العدول عن شهادته وهو ما نفاه والد المتهم الأول بالتحقيقات".

"لذلك فإن الأدلة توافرت فى حق المتهمين جميعاً".

" وحيث أن النيابة ترى وهى الأمينة على الدعوى الجنائية ولاعتبارات الملائمة فى إقامة الدعوى إرجاء البت والتصرف فى الإتهام المسند إلي المتهمين جميعاً لحين صدور حكم فى الجناية رقم٦٢٥٧ لسنة ٩٨ج دار السلام مع إرفاق الأوراق بالجناية سالفة البيان وإعادتها للتصرف بعد الفصل فيها.

لذلك نرى لدى الموافقة:

أولاً: فى الجناية رقم ٦٢٥٧ لسنة ٩٨ جنايات دار السلام

تقديم المتهم/ شيبوب وليم أرسل للمحاكمة الجنائية وفقاً للقيد والوصف المنطبقين.

٥١- أنظر الوثيقة رقم ١٠ مذكرة النائب العام بشأن إسقاط التهم عن الأنبا ويصا والقمصين ما عدا تهمة واحدة وإحالة شيبوب للمحاكمة

استبعاد ما نسب للضابط أبو الفضل ثابت أحمد وإسلام إسماعيل البدرى وهانى جمال

ثانياً: فى القضية رقم ١٥٦٤ لسنة ٩٨ إداري قسم ثان سوهاج استبعاد شبهة جنايتي التزوير فى محرر رسمى والإشتراك بطريق الإتفاق والتحريض فى التزوير فى محرر رسمى من الأوراق مع ارجاء البت فى التصرف بشأن ما نسب للمتهمين جميعاً لحين الفصل فى الجناية سالفة البيان وإرفاقها بها وإعادتها عقب الفصل فيها للنظر".

ووقع النائب العام على هذه المذكرة بالنظر فى٢٤/٩/١٩٩٨

وإذا كان محرر هذه المذكرة قد قرر استبعاد بعض التهم عندما أقر "أن الأوراق خالية من ثمة دليل على تلك الإتهامات سوى ما أثبته العقيد نبيل الهابط بمحضره وما قرره بالتحقيقات"، إلا أننا لا نعرف المعايير التى إستند إليها للإبقاء على التهمة الأخرى الخاصة بالتلاعب فى أدلة الجريمة، رغم أنه ليس ثمة دليل عليها أيضا سوى ما أثبته العقيد الهابط بمحضره وما قرره بالتحقيقات.

إذ أن جميع الاتهامات تستند فقط إلى تحريات المباحث. لذلك كان غريبا من النائب العام أن يستبعد التحريات ولا يطمئن إليها بالنسبة لبعض الاتهامات مثل الترويج بالقول إضرارا بالوحدة الوطنية، وذكر أمور من شأنها التأثير على القضاء وإلقاء ذم فى عمل من أعمال الإدارة فى أحد أماكن العبادة، وفى نفس الوقت يطمئن لنفس التحريات فيما يتعلق بالتأثير على شهود، ولذلك كان قرار النيابة العامة متناقضاً مع نفسه حيث أخذ بجزء من تحريات المباحث وأبطل جزءاً آخر، واحترمها فى جزء وكذبها فى آخر. كل ذلك يعطى لقراره طعماً سياسياً أكثر منه عملاً قضائياً مبنى على أسس قانونية.

ونود هنا أن نشير إلى ملاحظة فى غاية الأهمية وهو أنه إذا كانت جميع الصحف قد نشرت الأنباء الخاصة بالتحقيقات مع الأنبا ويصا والإتهامات الموجهة له فى مواضع بارزة فى صفحاتها، فإن أحداً منها لم يشر ولو فى سطر غير بارز فى أي صفحة إلى إسقاط جميع التهم ضده ما عدا تهمة واحدة.

٨- شكوى التعذيب .. من الكونجرس إلى الحفظ نهائياً

خلال الزيـارة التى قام بها الـرئيس حسنى مـبارك للولايات المتـحدة فى أواخر يونـيو ١٩٩٩ أثار بعض أعضاء الكونجرس الأمريكي موضوع التعذيب فى أحداث الكشح الأولى.

وتم تسليم ملف كامل للوفد الذى ضم الدكـتور فتحى سرور رئيس مجلس الشعب، والسـيد عمرو موسى وزير الخارجـية، والدكتور أسامـة الباز مدير مكتب الرئيس للشئـون الخارجية، والسيـد جمال مبارك. وقد سببت هذه المفاجأة حرجاً بالغاً للجمـيع. ولكن جمال مبارك كان هو فيما يبدو الذى أنقذهم من هذا المأزق وقال " لنفتح التحقيق فى هذا الموضوع".

وبعد عـودة الرئيس قامت النيابة العـامة بفتح التـحقيق بالنسـبة لـ١٠١٤ الذين تم تعذيبـهم. حيث فوجئ الأهالي فى شـهر أغسطس ١٩٩٩ بنيابة سوهاج الكـلية تستدعيـهم للمثول أمامهـا لسؤالهم عن شكواهم فى التعـذيب الذين تعرضوا له. وحـضر إلى مركز دار السـلام مساعد مـدير أمن سوهاج فى صبـاح الأربعاء الموافق ٤أغسطس ١٩٩٩ واسـتدعى عدداً من الـشخصـيات المعروفـة من قرية الكشح مسلمين ومسـيحيين، وكلفهم بتوزيع طلبات حـضور لأهالي القرية من المسيحـيين فقط الذين تضرروا مما أسماه بتجاوزات الشرطة فى حادث مقتل سمير عويضة حكيم وكرم تامر أرسل.

وقد طلب من المشايخ مخاطبة كل شخص من المتضرريـن باسمه للحضور أمام نيابة سوهاج الكلية، حسب أمـر السيد المحامى العـام صباح السبت١٩٩٩/٨/٧ ، عـلى أن تظل هذه التحقيـقات مستـمرة حوالى خمسـة عشرة يوما، وأن يجرى إستـدعاء سبعين شخصـاً يومياً، وأن تتم التحقيـقات يومياً فى أربعة مواعـيد: المجموعـة الأولى فى العاشرة صبـاحا، والثانية فى الحـادية عشرة والنصف صـباحا، والثالـثة فى الواحدة ظهـراً، والرابعة والأخـيرة فى الثـالثة بعـد الظهر. وبعـد فتح التـحقيق مـن جديد استمعت النيابة يومي السبت والأحد ٧ و ٨ أغسطس إلى ١٢٩ مسيحياً.

وقد فوجئت الشـرطة بحضور هذا العدد الكبير من الأهالي الذين تم تعـذيبهم، وهو أمر لم يكن فى الحسبان، خاصـة وأنهم اعتادوا على عدم جرأة الأهالى، وفوجئوا أيضا بـإصرارهم على إيضاح حقائق التعذيب وذكر أسماء الضباط الذين قاموا به.

وكانت الـنيابة تسـأل الشاكي عـما إذا كان يـستطيع التـعرف على الضـباط، وكـان الرد يجيئهم بالإيجاب. ولم تجد الشرطة والنيابة مخرجاً من هذا المأزق سوى الإدعاء بأن هؤلاء ملقنين من الكنيسة. وخلصت النيابـة فى قرارها إلى عدم جـدية الشاكين فى شكواهم وإلى التلقين من مـصدر مجـهول فى إشارة واضـحة إلى الأنـبا ويصـا. ثم صدر قـرار النيابة بإغـلاق التحـقيق وقـامت بالتنبيـه على باقي الشاكين بعدم الحضور لأخذ أقوالهم. وتم اتهـام الشاكين بأنهم ملقنين وأن الكنيسة هي التى تحرضـهم على ذلك بعد أن قامت بتوصيلهم بالأتوبيس الخاص بها من قرية الكشح إلى مقر النيابة.

والمعروف أن قـرية الكشح ليس بها مـواصلات عـامة، كمـا رأينا سابقاً، هذا فـضلا عن أن جـهات التحقيق استدعت ٧٠ شاكياً، ومن بينهم سـيدات وأطفال ومسنين فى يوم واحد ولم يكن من المستغرب أن تضع الكنيـسة تحت تصرفـهم الأتوبيس الخاص بهـا مثلما يحـدث فى العديد من المناسـبات. ويرى

المدافع أن أسلوب التحقيق هو السبب فى تشابه الأقوال وتم بصورة مخالفة للقانون وبعيداً عن القواعد القانونية المرعية فى مثل هذه الأمور.

ويقول الأستاذ ميشيل بسادة "إن رئيس النيابة كان يحقق بشكل غريب، فعندما كان الشاكى يدخل إليه يهم بسؤاله قائلا "أنت طبعاً قبضوا عليك وعنبوك وكهربوك وضربوك بالكرباج .. فيه حاجة تانى؟"، وبالطبع كان الشاكين وأغلبيتهم الساحقة من البسطاء، ولديهم خشية وهيبة شديدة من النيابة العامة، خاصة وأن التحقيق كان يتم فى ظروف نفسية عصيبة وفى وجود حراسة خارج الغرفة ومخبرين من أمن الدولة، لهذا كان الشاكون يجيبون "بنعم" وبالموافقة على حديث رئيس النيابة، الذى كان يسايره فى هذا المسلك وكلاء النيابة الآخرون. هذا فضلاً عن أن الشاكين كانوا يستشعرون بالرضاء فى حالة الإجابة بما يوافق هذا السؤال الإيحائي" .

ومن النلحية القانونية لا يعتبر هذا السؤال استنتاجاً بقدر ما هو إيحاء للشاهد، بالحديث عن أمر معين، وإجابة بوقائع معينة يرغب المحقق فى إثباتها. ولهذا كان الشكل العام لبعض أقوال الشاكين مكرراً ونمطياً.

وهكذا لم يرجع هذا التشابه إلى أن الشاكين كانوا ملقنين من مصدر واحد، بقدر ما يرجع إلى فلسفة من حقق مع هؤلاء الشاكين ووجه لهم أسئلة إيحائية، فجاءت الإجابات نمطية متفقة مع الإيحاء المسبق للشاهد، هذا فضلا عن أن أساليب التعذيب كانت واحدة ومتشابهة.

وكثيرا ما لفت المحامى ميشيل بسادة والمحامون العاملون فى مكتبه نظر المحقق إلى أن هذا السؤال إيحائي ومخالف للقانون، خاصة وأن وكيل النيابة المحقق حين كان يلقى بهذا السؤال، كان يلقيه بطريقة توحي للشاكي بأنه متعاطف معه وأنه يعدد أوجه التعذيب، وكان البعض من الشاكين يعتبره معونة وتعاطفاً معه من النيابة.

ويقول المحامى ميشيل بسادة "إن ذلك حدث أمامه من أحد المحققين ويدعى علاء غانم وكان يشغل منصب مدير نيابة دارالسلام، وتم استدعاؤه للإشتراك مع فريق التحقيق فى الشكوى، واعترضت أمامه أكثر من مرة على هذا الأسلوب، وحدثت بيني وبينه أكثر من مشادة. وفى إحدى المرات انسحبت من التحقيق إعتراضا على امتناعه عن إثبات واقعة أدلى بها شاكى وهو طفل صغير يدعى جرجس وعمره ١١ سنة، وقمت منسحباً من الغرفة فما كان من السيد المحقق إلا أن تراجع وأثبت ما قرره الشاكى".

ومع ذلك كان هناك أحد وكلاء النيابة استمع باهتمام شديد إلى إحدى السيدات الشاكيات، ويقول ميشيل بسادة "لا أنسى أنه فى أحد الأيام أنني كنت حاضراً مع إحدى السيدات أمام أحد وكلاء نيابة سوهاج للتحقيق فى شكايتها من أحد الضباط الذى كان قد ألقى القبض عليها بين المئات، عندما كان [illegible] يبحث عن قاتل مسيحي. وطلب منها وكيل النيابة أن تحكى كل ما تعرضت له بصراحة، فأجهشت فى بكاء حاد، فأخذ يهدئ منها وطلب منها مرة أخرى أن تتحدث بصراحة عما جرى لها، [illegible] وتدخلت محاولاً إقناعها أن الشكوى بصراحة هي وسيلتها فى الحصول على حقها وأننا [illegible] لها. فتمالكت نفسها وقالت إن زوجها مصاب بالكبد الوبائي، وحين تم القبض عليها [illegible] المخبرون للسيد الضابط، سألها عن معلوماتها عن واقعة قتل كرم وسمير، فنفت علمها بأى

شيء. فبدأ يسألها عن أسرتها وزوجها، فأبلغه المخبرون أن زوجها طريح الفراش لإصابته بمرض الكبد الوبائي. وأضافت أن الضابط قال لها "يعني ما بينامش معاكى ؟ وما بيبسطكيش ؟". وأجهشت السيدة بالبكاء وقالت إنه قال ذلك بطريقة فاضحة وألفاظ نابية وجارحة وليس كما ذكرت. وأصر المحامى ميشيل على أن تذكر ما قاله لها الضابط بالطريقة التى قالها بها، حيث قال لهذه السيدة الريفية البسيطة "يعنى مش بـ...... ؟ إمال بتكيفى إزاى؟" وأضافت أن كلماته كانت مصحوبة بإشارات قذرة.

وقالت "إن الضابط الذى قال لها هذا الكلام النابي صفعها بالاقلام أيضاً وقام بحجزها بعد هذه المهانة. وقد تأثر وكيل النيابة من ذلك وأثبت هذه الواقعة فى التحقيق".

وبعد فتح التحقيق بيومين وتحديدا ظهر الاثنين ٩ أغسطس ١٩٩٩، اتصل الدكتور أسامة الباز تليفونيا بالأنبا ويصا ودار بينهما الحوار السريع الآتى :

- نيافتك مش هتيجي مصر قريب؟

- لا صدقني أنا مرتبط بامتحانات الكلية الإكليريكية وستنتهى قريباً وأستطيع الحضور لمقابلة سعادتكم.

- أنا قداسة البابا فوض لي مهمة المقابلة معكم لإنهاء الأمر الذى يعنينا ويعنيكم.

- نعم يعنينا ذلك جميعا سألتقي بسعادتكم فى أقرب وقت.

وللمرة الثانية أعطى الباز رقم تليفونه فى القاهرة للأنبا ويصا للاتصال به ومقابلته.

وبعد هذه المكالمة، بحوالي ثمانية أيام وتحديدا فى ١٧أغسطس١٩٩٩ تم لقاء بين الأنبا ويصا وبصحبته القمص جبرائيل والقمص بولا مع الدكتور أسامة الباز فى مكتبه بالقاهرة.

ويقول الأنبا ويصا "إن هذا اللقاء فى قسمه الأول كان بمثابة محاضرة فى الوحدة الوطنية من قبل الدكتور الباز والذي تحدث عن أن الدولة لا يعنيها الأصوات الخارجية، التى تعلو سواء من أولادنا الأقباط فى الخارج، أو من المسئولين الخارجيين. أما القسم الآخر فشرحنا فيه بكل التفصيل والدقة كل المعاناة التى عانيناها. وتم إثارة كل التفاصيل الخاصة بالتعذيب ومواقف الشرطة والنيابة ومكافأة الضباط رغم الجرائم التى ارتكبوها، وقدمت له أسماء الذين ارتكبوا جرائم التعذيب وأسماء القتلة الحقيقيين لسمير وكرم".

وسأله الأنبا ويصا عن سبب وقف التحقيقات والتي كانت قد بدأت واستمرت ليومين فقط؟، فأشار الدكتور الباز إلى التشابه فى الأقوال، وحاول الإيحاء بأن الكنيسة لها دور فى هذا. وأثار مسألة قيام الكنيسة بتوفير أتوبيس للشاكين لتوصيلهم إلى سوهاج. فرد عليه الأنبا ويصا بأن التشابه فى الأقوال يعود إلى التشابه فى الأفعال. أما بخصوص توفير أتوبيس لهم فلأن بهم شيوخ وأطفال وسيدات ومعظمهم من البسطاء ولا يعرفون مكان النيابة.

ويقول القمص جبرائيل عبد المسيح "إن الدكتور الباز تفهم الأمور تماما وقام بالاتصال مرتين بالرئاسة بعد أن تركنا لعدة دقائق، حيث كان اللقاء بمكتبه بالخارجية. وفى نهاية الجلسة وعدنا بإصلاح كل الأمور وصرح لنا بأن التحقيقات سوف تتواصل".

ولكنهم علموا بعد هذا اللقاء بقليل أن قرارا قد صدر بالفعل بحفظ التحقيقات.

وكان الواضح أن الهدف من هذا اللقاء، كما يقول القمص جبرائيل، ليس التعرف على حقيقة ما حدث وتقديم الحلول الجذرية له ولكن محاولة إضافية للإحتواء.

وحين قام المحامى ميشيل بسادة بالاستفسار من المحامى العام أسامة الرشيدى عن سبب وقف التحقيقات؟، قرر له حرفياً فى مكتبه بسوهاج بأنه جارى تقييم التحقيق الذى أجرى فى اليومين الماضيين وأنه جارى إرسال هذا التقييم للنائب العام، وبعد ذلك سيتم اتخاذ قرار عما إذا كان سيتم استمرار التحقيق من عدمه.

ويقول المحامى ميشيل بسادة إن النيابة العامة لم تصدر قراراً فى الشكوى لا بالحفظ ولا بالتحقيق وظلت معلقة إلى أن تم الإعلان عن حفظ هذه الشكوى فى عدة سطور قليلة فى جريدة واحدة،[٥٢] ولم يكن الأنبا ويصا ومرافقوه قد أطلعوا عليه قبل لقائهم مع الباز. فما كان من القمص جبرائيل عبد المسيح إلا أن قام بالاتصال بعد ذلك بالدكتور الباز قائلاً "كيف تخدر فينا وأنت عارف أن التحقيق قد حفظ؟". فأجابه بأنه سيعاد فتح التحقيقات قريباً.

ويضيف المحامى ميشيل بسادة أنه قبل نشر هذا الخبر ذكر له أكثر من موظف فى نيابة سوهاج أنه تم حفظ الشكوى الجماعية. ولكن فى اليوم التالي لنشر الخبر سارع النائب العام ماهر عبد الواحد بتكذيب هذا الخبر.

ومرة ثالثة بدأت نيابة سوهاج فى طلب الشاكين ولكن بواقع اثنين كل يوم، مما يعنى أنه لو إستمر التحقيق على هذا المنوال فإنه سوف يستغرق عاما ونصف.

وبعد إندلاع أحداث الكشح الثانية، لم ترسل النيابة فى طلب باقي الشاكين، إلى أن هدأت الأمور وفتحت التحقيقات مرة أخرى ولكن بواقع اثنين كل يوم وعلى فترات متباعدة إلى أن توقفت بعد ذلك تماماً.

ويجدر بنا أن نشير فى النهاية إلى تصريحات للنائب العام رجاء العربى[٥٣] بعد أن سأله مستشار قضائي فى لقاء له مع أعضاء ليونز القاهرة حول أحداث الكشح وحول تلفيق المحاضر ضد الأبرياء فقال "إن ما حدث فى الكشح ليس تجاوزات عامة ولكنه خطأ فردى من ضابط صغير، أما التلفيق فى محاضر الشرطة فهو وارد، ولكن المتهم يفرح بحصوله على البراءة وينسى تقديم بلاغ حول التلفيق".

وفى حدود علمنا فإن أحداث الكشح لم يكن وراءها ضابط صغير، فضلاً عن أن الضباط قد تلقوا مكافأة بقرار من وزير الداخلية، كما لم ينس الذين عذبوا تقديم بلاغات.

وهكذا تحققت مخاوف المنظمة المصرية لحقوق الإنسان والتي وردت فى تقريرها حول أحداث الكشح الأولى عندما لاحظت "أن النيابة العامة عادة ما تقوم بحفظ التحقيق فى أغلب حالات التعذيب التى تعرض عليها رغم مناظرتها لآثار التعذيب على أجسام الضحايا من المحتجزين أثناء التحقق معهم، ورغم وجود تقارير طبية صادرة من مصلحة الطب الشرعي أو إحدى المستشفيات العامة تثبت آثار التعذيب على أجساد المحتجزين. وتخشى المنظمة أن يكون مصير التحقيقات التي أجرتها النيابة العامة فى وقائع تعذيب المواطنين بقرية الكشح مثل اغلب التحقيقات التى أجرتها النيابة وهو "الحفظ".

٥٢- جريدة الأهرام ١٥ أغسطس ١٩٩٩

٥٣- جريدة الأهالى ٢٥ نوفمبر ١٩٩٨

٩- المحكمة بعيدا عن غرفة المداولة

بعد أن أسقط النائب العام التهم الموجهة للأنبا ويصا والكاهنين بالإضرار بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي واستغلال الدين فى الترويج لأفكار متطرفة، حيث لا يقوم عليها دليل سوى ما سطره العقيد نبيل الهابط فى تحرياته، وأبقى على تهمة واحدة أسماها بتهمة التلاعب فى أدلة الجريمة، وهى المتعلقة بالتأثير المزعوم على الشاهدين ياسر وعبده، رغم أنه أيضا ليس هناك ثمة دليل عليها سوى ما أثبته الهابط أيضا، قرر على هذا الأساس فى ١٩أبريل١٩٩٩ تقديم شيبوب وليم أرسل للمحاكمة الجنائية، رغم أنه ليس هناك أيضا ثمة دليل على قيامه بالقتل سوى محضر التحريات الذى أعده ضابط آخر هو أبوالفضل ثابت، ورفض الأخذ بعدول الشاهدين عن شهادتهما التى أكرها عليها، لأن البديل هو إدانة كل تصرفات أجهزة الأمن والشرطة والنيابة فى كل ما حدث فى الكشح على مدى عدة أسابيع ابتداء من منتصف أغسطس ١٩٩٨

بدأت محاكمة شيبوب أمام محكمة جنايات سوهاج فى شهر سبتمبر١٩٩٩، ثم تأجلت لشهر أكتوبر، حيث نظرت أمام دائرة مشكلة من صفاء النفوس محمد الخطيب رئيس المحكمة وعضوية مدحت الحكيم وفواز إبراهيم وحضور أسامة إبراهيم كممثل النيابة سلطة الإتهام.

وعلى الرغم من أن المحكمة رفضت الاخذ بعدول ياسر وعبده عن شهادة الزور رغم إصرارهما على العدول عنها، فإن القضية دارت أساسا حول هذين الشاهدين. حيث استدعتهما المحكمة واستجوبتهما، هي والدفاع، استجواباً دقيقاً بعد أن أقسما اليمين أمامها. فقررا بأنهما لم يتواجدا علي مسرح واقعة قتل سمير وكرم، ولم يشاهدا شيبوب ولا غيره يقوم بالقتل، وأنه ليس لديهم ثمة معلومات تتعلق بالجريمة.

وأضافا أن شهادتهما التي أدليا بها في نيابة دار السلام يوم١٤/ ٩/ ١٩٩٨ قد أجبرهما المقدم أبو الفضل ثابت علي الإدلاء بها تحت تأثير الضرب والتعذيب.

ووجه الدفاع)ميشيل بسادة(إلي الشاهد عبده سؤالا عما إذا كانت شقيقته قد قبض عليها البوليس واحتجزها من عدمه؟، قاصدا إثبات أن إحدى وسائل الضغط علي الشاهد كانت هى تهديده بهتك عرض شقيقته ووالدته، ولكن المحكمة رفضت توجيه هذا السؤال رغم جوهريته.

وسألتهما المحكمة عما إذا كان هناك آخرون قد ضغطوا أو أثروا عليهما للعدول عن شهادتهما التي أدليا بها فى ٩/١٤، في تلميح إلي الأنبا ويصا، فنفي الشاهدان ذلك بشدة، وقررا أنهما عدلا عن هذه الشهادة دون أي تأثير من أي شخص وبرغبتهما، لأنهما في الحقيقة لم يشاهدا الجريمة ولا علم لهما بها من قريب أو بعيد.

وقد لوحظ أن الشاهدين قد حضرا وأدليا بتلك المعلومات في قاعة الجلسة وهما يرتديان ملابس قوات الأمن المركزي وفي حراسة، تنفيذاً لأمر كان قد صدر من المحكمة في الجلسة السابقة بضبطهما وإحضارهما لسماع شهادتهما.

واستمعت المحكمة إلي أقوال المقدم أبو الفضل ثابت الذي أجري التحريات والذي كان معتداً بنفسه و مستفزاً علي حسب وصف الدفاع له، وصمم علي كل ما جاء في تحرياته. وقال إنه لا يتذكر التفصيلات وإن معلوماته عن القضية مدونة في أوراقها. وعندما سأله الأستاذ ممدوح رمزي المحامي عن السر في اختلاف الاسم المدون علي السلاح الذي نسب لشيبوب ارتكاب القتل به حسبما قام المقدم أبو الفضل بكتابته فى تحرياته، وبين الاسم الذي قرر معمل الأدلة الجنائية أنه مدون علي هذا السلاح، فقال له إنه لا يعرف سر

الاختلاف. ونفى تعذيبه للمسيحيين عندما سئل عن ذلك وكان هذا أمراً متوقعاً.

رئيس النيابة: "مرافعة حلوة لكن كدب"

ثم ترافع ممثل النيابة الأستاذ أسامة إبراهيم موضحاً أدلة اتهام شيبوب وفقا لدوره كممثل للإدعاء في مرافعة بليغة هنأه عليها البعض ومنهم محام في هيئة الدفاع.

ويقول المحامى "لأنه كان رجلاً صادقاً مع نفسه، رد على مهنئيه بقوله "هي فعلاً مرافعة حلوة ولكن كدب" وأفضي في مجالسه الخاصة برأيه الشخصي بأنه غير مقتنع إطلاقاً بأدلة الاتهام، وأنه يري أن شيبوب برئ، وأن هذا ليس هو رأيه وحده بل رأي العديد من المستشارين اللذين قرأوا ملف القضية بعد الضجة الإعلامية التي أثيرت حولها والتي دفعت العديد من دوائر محكمة الجنايات بسوهاج لأن تقرأ أوراقها، وأجمعوا علي أن أدلتها واهية ولا تكفى لإدانة المتهم شيبوب.

وقال (أ. إ.) أحد رؤساء النيابة الكلية لأحد أعضاء هيئة الدفاع إن المستشار (أ. أ. ع.) رئيس إحدى دوائر محكمة الجنايات بسوهاج قرأ القضية وقال بالحرف الواحد علي لسانه "لو كانت القضية قدامي أعطي فيها براءة غيابي". كما نسب نفس رئيس النيابة الكلية إلى المستشار (ع. ا. ب.)، وهو أيضا أحد رؤساء دائرة من دائرة محكمة الجنايات بسوهاج اتفاقه معه في هذا الرأي.

والجدير بالذكر أن العمل في النيابة قد جرى على أنه لا يمكن لرئيس النيابة الذي يكلف من النائب العام بمرافعة في قضية، وتمثيل النيابة أمام المحكمة كسلطة إتهام، أن يتنحى عن القيام بهذا العمل، حتي ولو كان الاتهام في ذاته يتعارض مع قناعاته الشخصية. كذلك لا يوجد نص في القانون المصري يعطي لعضو النيابة العامة حق التنحي، عند عدم الاقتناع بصحة الاتهام، لأن المقرر فى قانون الإجراءات الجنائية المصري أن النيابة العامة كل لا يتجزأ، وممثل النيابة فى المحاكمة ملتزم قانونا بما جاء فى قرار الاتهام وما ورد فى قائمة أدلة الثبوت. فليس له أن يطلب البراءة أو تأجيل الدعوة لأجل غير مسمى أو حتى تعديل وصف الاتهام إلا بناء على قرار يصدر له من رئيس مختص وهو فى الجنايات المحامى العام أو النائب العام.

الدفاع:

ترافع عن شيبوب فى هذه القضية وعلي مدار جلساتها عدد من كبار المحامين منهم الأستاذ رجائي عطية الذي كان مرشحا نقيباً للمحامين، والأستاذ سامح عاشور وكان نقيباً للمحامين. كما استمعت أيضا لمرافعة الأساتذة ممدوح رمزى وميلاد صاروفيم ووديع نصحي وميشيل بسادة ووجيه جاد وموريس صادق وأرمنيوس عطا.

وكانت المحكمة قد ضمت دفاتر قوات أمن المنيا المجند بها عبده وياسر وذلك للوقوف علي ما إذا كانا متغيبين عن وحدتهما في تاريخ سابق على ١٤/٩/١٩٩٨ من عدمه. وقد تصور الدفاع من ذلك أن المحكمة ربما أرادت أن تتأكد من واقعة التعذيب من خلال الإطلاع علي دفاتر معسكر تجنيدهما، وذلك لمعرفة ما إذا كان هناك بلاغ عن غيابهما في تاريخ سابق علي١٤/٩ حسبما قررا أمام المحكمة، مما يستقيم مع حديث التعذيب الصادر منهما، أم أنهما كانا متواجدين بوحدتهما حتى١٤/٩

وقد ثبت من الإطلاع علي الدفاتر أنهما كانا في حالة غياب قبل يوم١٤/٩ ، وتم تحرير مذكرة بغيابهما من هذا الموعد وهو الأمر الذي اعتبره الدفاع تأكيداً وإثباتاً لصحة أقوال عبده وياسر من أنهما كانا متغيبين عن وحدتهما قبل يوم١٤/٩ لأنهما كانا محتجزين لدي المباحث بقرية الكشح، وهو ما يعد قرينة علي صحة

أقوالهما وعلى تعرضهما للتعذيب لإجبارهما علي الشهادة زوراً ضد شيبوب. بالإضافة للقرائن الأخرى المقدمة حول حدوث هذا التعذيب.

وارتكز دفاع الأستاذ ميشيل بسادة المحامى على أنه على فرض أن شهادة ياسر وعبده وليدة إرادة حرة وليست وليدة إكراه، فإنها لا تصلح لإدانة شيبوب لأنها مليئة بالتناقضات ولا تستقيم مع العقل ويستحيل أن يصدقها المنطق، هذا بالإضافة إلى عدد من القرائن ذكرها فى مرافعته فى جلسة ٦ مارس ٢٠٠٠ كما يلي:

أولا: إستحالة وقوع الجريمة في المكان الذي عثر فيه علي الجثتين:

- الدماء:

نظرا لعدم وجود دماء أسفل جثة كرم، إذ بالرجوع إلي معاينة العقيد محمد ناجي لمسرح وجود الجثتين، نجد أنه نفي وجود دماء أو آثار دماء تحت جثة كرم (ص٢٠٧) فيما جثة سمير أسفلها آثار دماء.

في حين أن تقرير الطبيب الشرعي يقول (ص٢٥١) أنه توفي من تهتك بالأوعية الدموية بيسار العنق وتهتك بالرئة اليسرى وتهتك بالأوعية الدموية الرئيسية بالصدر المتوسط وما نشأ عنها من نزيف دموي حاد. وهو الأمر الذى يعنى أن كرم نزف كمية ضخمة من الدماء نتيجة تهتكات بالأوعية الدموية في العنق والصدر. علماً بان الأوعية الدموية التي في العنق والصدر، هي التى تحتوى علي أكبر قدر ممكن من الدماء. لأن أوعية العنق تضخ الدم للمخ وأوعية الصدر تضخ الدم للقلب. ونفى وكيل النيابة وجود دماء لأنه لم تكن هناك دماء أسفل جثتيهما. ولم يثبت العقيد محمد ناجي في معاينته ذلك أيضا، وهو ما يعنى أن جثة كرم نزفت في مكان آخر بعيداً ومجهولاً، ثم تم نقل جثته منه إلي هذا المكان بعد أن نزفت إلي جوار المدرسة. وهذا يقطع بأن الشهادة كاذبة وأن الشاهدين لم يشاهدا شيئا وأن روايتهما ملفقة وغير صادقة، وبالتالي لا يمكن الاطمئنان إليها ويستحيل أن يقوم عليها الاتهام.

- "الشباشب":

وجدت جثة كرم حافية القدمين (ص٢٠٨ من معاينة النيابة)، كما وجدت جثة سمير حافية القدمين أيضا (ص١ معاينة العقيد محمد ناجي). ولا يعقل أن يكونا قد سارا حافيين خاصة وأنهما، كما هو ثابت بالأوراق، يعملان أحدهما سائق والثاني (صبي تباع). وهم عادة ما يرتدون في الصيف أي في وقت الجريمة "شباشب". وعندما قتلا في مكان بعيد ونقلا فى أثناء حالة التوتر الخاصة بإخفاء الجريمة سقطت (شباشبهم) وهو التصور الأقرب للعقل والمنطق.

وإذا كانت معاينة العقيد محمد ناجي قد أثبتت وجود مبلغ ٢٤٩جنيه وولاعة وساعة وعلبة سجاير مارلبورو، فإنه ليس من المعقول أن يقوم سارق بسرقة (شباشبهم) فقط ويترك٢٤٩جنيه وساعة وولاعة وعلبة سجاير مارلبورو؟. وهكذا سقط ما كانا يرتديانه بأرجلهم أثناء نقلهما على عجل من مكان مقتلهما إلي مكان العثور عليهما، وهو ما يؤكد أنهما لم يقتلا فى موقع العثور على جثتيهما، وأن القتل تم فى مكان آخر مجهول، وهو الأمر الذى يؤكد أيضا كذب الشهادة التى أجبر ضابط المباحث ياسر وعبده على الإدلاء بها.

- الرصاص:

عدم وجود باقي فوارغ الطلقات الخمس أو الست التي جاءت في أقوال التعذيب والإكراه، لأن ياسر وعبده اتفقا علي أن شيبوب ضرب في البداية كرم طلقة واحدة وبعد ذلك أطلق على سمير أربع طلقات أو خمس طلقات، وهو ما يعني أنه أطلق علي كلا الاثنين خمس طلقات أو ست. ولكن معاينة الشرطة والنيابة لم تثبت سوي وجود فارغين فقط، ولا يوجد ثمة أثر للثلاثة أو الأربعة فوارغ الأخرى التي كان يجب أن تكون

موجودة علي مسرح الواقعة إذا كان القتل قد تم فيه. وهذا معناه أن القتل لم يتم في هذا المكان وأن الجثث تم نقلها من مكان آخر، وأن والقاتل وضع فارغين ليوهم العدالة أن القتل تم في هذا المكان.

- ***الخفير:***

المكان الذي تم فيه العثور علي الجثتين بجوار المدرسة يوجد بها حراسة. ولو كان حارسها قد سمع طلقات لخرج لاستطلاع الأمر في حينه أو بعدها بفترة. ولكن لا يوجد ثمة حديث عن مثل هذا الحارس وأمره مغيب تماماً، رغم أنه كانت هناك امتحانات دور ثاني في المدرسة ويشترط حتماً وجود حارس. وقد طلب المحامي ميشيل بسادة عدة طلبات جوهرية لم تستجب لها المحكمة، منها طلب الاستعلام من الإدارة التعليمية بالكشح عن اسم الخفير الذي كان معيناً لحراسة مدرسة الكشح الابتدائية التى عثر في مواجهة بابها على المجني عليهما سمير وكرم مساء يوم١٤/٨/١٩٩٨ وصباح يوم١٥/٨، وصولاً لاستجوابه عما إذا كان قد شاهد واقعة القتل حسبما صورها ضابط المباحث والشاهدين اللذين أجبرتهما الشرطة علي تأكيد تحريات المباحث. وما إذا كان قد سمع صوت إطلاق أعيرة نارية في المكان المواجه لباب المدرسة من عدمه؟. إذ لو سئل مثل هذا الخفير إما أن يقر بانه لم يسمع أصوات إطلاق أعيرة نارية وأصوات تشاجر، مع ملاحظة أن التشاجر يشغل حيزاً هاماً من تحريات المباحث والتي ادعت وجوده لتواءم تحرياتها مع تقرير الطب الشرعي، أو أنه قد سمع أصوات مشاجرة وإطلاق أعيرة نارية؟. وفي هذه الحالة يسأل عما شاهده وعما سمعه وهل تدخل أم لا وأطراف المشاجرة؟، وهل كان عبده وياسر متواجدين من عدمه؟، ومن القاتل وتوقيت القتل ولماذا لم يبلغ بكل ذلك؟. كل هذه المسائل الجوهرية سوف تتضح من الاستعلام عن اسم الخفير واستجوابه، ولكن العجيب أن المحكمة رفضت هذا الطلب بدون أسباب.

ثانيا: عدم معقولية مسلك الشاهدين وتعارضهما مع العقل والمنطق:

إذ أن الشهادة التى أجبر ضابط المباحث ياسر وعبده على الإدلاء بها تقول أنهما كانا يشاهدان لعب قمار بين شيبوب والقتيلين ومن يدعى أيوب الدرخ، وأنهما أى الشاهدين غادرا مجلس اللعب بعد حوالى ساعتين من بدء اللعب وعاد كل منهما إلى منزله. ثم بعد نصف ساعة شعر كل منهما بالضيق من الجلوس فى المنزل، فقرر كل منهما فى ذات التوقيت مغادرة منزله وتقابلا صدفة فى الشارع وعادا لمجلس اللعب مرة ثانية، فوجدا شيبوب قد خسر أمام سمير الذى أراد أن ينصرف ولكن شيبوب رفض وطلب من سمير أن يستمر فى اللعب، فاغتاظ شيبوب ودب شجار بينه وبين سمير فتضاربا وتجانبا فأخرج شيبوب مسدسه .. إلى آخر الشهادة الكاذبة.

فإذا كان ياسر وعبده قد غادرا المكان أثناء اللعب وذهبا لمنزلهما، فإنه ليس من المعقول أن يصاب كل منهما على انفراد بنفس الضيق فى الرابعة صباحاً، ويعودان فى نفس الزمان إلى نفس المكان ويرددان نفس العبارات حول إصابتهما بالضيق (ص٤٠،٥٩) كل ذلك يقطع بأنها شهادة ملقنة من مصدر واحد، قام بتحفيظهما هذه العبارات، فادلوا بها كما هي. مما يعنى أنها شهادة زور تتفق مع التحفيظ وليس مع العقل والمنطق.

والأغرب من ذلك أن كليهما لا يقوم بأي دور. ويقول العقل والمنطق أنه لو كان عبده وياسر متواجدين لتدخلا لفض مشاجرة سمير وشيبوب المزعومة، ولو كانا متواجدين لتدخلا لإسعاف كرم وسمير بعد إصابتهما أوعلي الأقل إبلاغ الإسعاف لإنقاذهما.

ثالثا-: عدم معقولية مسلك المجني عليهما في رواية الشاهدين.

إذ لا يعقل أن يقول كرم كما جاء فى التحريات بعد أن أصيب بطلق ناري فى مقتل "هموت واتحرم من الشلة الحلوة ديه". هل يعقل أن إنسانا يشعر بدنو أجله ويطلق عليه عيار ناري أن لا يتذكر قبل وفاته أمراً سوي البكاء علي أصدقائه الذين قتله أحدهم؟ ألم يكن من المعقول أن يطلب كرم بعد إطلاق الرصاص عليه إحضار الإسعاف؟. ثم إنه أصيب فى رأسه مباشرة، هل كان يقوي علي الكلام؟ وإذا كان يقوي علي الكلام هل يتحسر علي الشلة التي قتل بسببها؟ هل هذا منطق؟.

كل هذه التناقضات والتصورات تثبت أن أقوال الشاهدين إن لم تكن وليدة إكراه فهي بذاتها وعلي علاتها لا تصلح لحمل الاتهام وإسناده للمتهم. وإلا يجب أن نلغي عقولنا تماماً.

وهكذا كما يقول ميشيل بسادة عندما نربط بين كل ما تقدم فيما يتعلق بالقرائن الخاصة بعدم وجود دماء تحت الجثث فى مكان إكتشافها، وعدم وجود نعالهم وفوارغ الرصاص، بالإضافة إلى عدم معقولية أقوال القتيل بعد أن تلقى طلقة فى رأسه، وعدم معقولية مسلك الشاهدين اللذين عدلا عن شهادتهما المكرهة، عندما نربط بين كل ذلك :

– وبين تصميم الشاهدين يوم٧/١٠/١٩٩٨ أمام رئيس النيابة الكلية بسوهاج علي تعرضهما لقبض وتعذيب وتهديد بهتك عرض نسائهم، وتكرار هذا التصميم أمام المحكمة في جلسة٤/١١/١٩٩٩

– مع شكوى الأسقف يوم١٣/٩ للمحامى العام لنيابات سوهاج أسامة الرشيدى يوم١٣/٩ في تاريخ سابق علي محضر الشهادة الزور فى١٤/٩/١٩٩٨ بأن هناك المئات يتعرضون لتعذيب ومن بينهم الشاهد الثاني، وأن وشقيقة الشاهد ووالدته مقبوض عليهما.

– مع امتناع النيابة العامة عن التحقيق فى وقائع هذه الشكوى والتي ورد بها أن القتيلين قد قتلا فى مكان بعيد عن موقع العثور على جثتيهما وأنهما نقلا على عربة "كارو" مملوكة لشخص يدعى حربى البرديسى، وطلب التحقيق مع هذا الشخص عن تلك الواقعة. كما أبلغ بشبهات تدور حول أفراد من عائلة الكراشوة بشأن ارتكاب القتل نظراً لوجود اعتقاد لديها بأن القتيلين سبق وأن سمما أحد أفراد هذه العائلة، وأن قتل سمير وكرم أتى ثأرا لمقتل ابنهما.

– مع ما هو وارد في تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان علي لسان أيمن بقطر (ص٣١٠) من أنه في إحدى المرات أدخلوه غرفة كان فيها مجند يدعي عبده ميخائيل رأيته في حالة صعبة من التعذيب كان متعلق علي شباك الغرفة وتوسل إلي أن اعترف علي غير الحقيقة بأنني اشتريت منه فرد سلاح لكن رفضت.

– مع الأكاذيب الواردة فى تقارير الطب الشرعي في المحضر الإداري ٢٠٦٣ لسنة ١٩٩٨ إداري دار السلام التي صدر بناء عليها قرار الحفظ.

كل هذه الشواهد تقطع بأنه كان هناك تعذيب، وأن التعذيب والإكراه كان حقيقة واقعة حاول رجال المباحث إخفائها حتى لا تتم مساءلتهم بشأنها، فعبثوا بالأدلة لتشويهها وإضعافها، وكان ذلك بذاته دليلا علي وقوع التعذيب.

كما رفضت المحكمة طلب المحامى ميشيل ضم تحقيقات شكوى التعذيب المقدمة من ١٠١٤ مسيحي، وهى بيت القصيد، وصولاً لإثبات أن هناك تعذيب وقبض جماعي كان يحدث في القرية بسبب جريمة القتل، مما يؤكد صحة تعرض الشاهدين للتعذيب لإجبارهما علي الإدلاء بالشهادة الزور ضد شيبوب لتاكيد صحة تحريات المباحث ضده. وفي بداية الأمر قالت المحكمة أين هذه الشكوى؟ ما هو رقمها وما هو الدليل عليها؟.

وقرر المحامي أن النيابة رفضت إعطاءه رقم هذه الشكوى رغم تكرار طلبه، والتمس سؤال رئيس النيابة

أسامة إبراهيم الذى كان موجوداً بالجلسة عما إذا كانت هناك شكوى تعذيب مقدمة من ١٠١٤ يتم التحقيق فيها حاليا أمام نيابة سوهاج من عدمه؟.

فقام رئيس المحكمة بتوجيه السؤال لرئيس النيابة عما إذا كان هناك شكاوي تعذيب من عدمه؟ فأجاب: نعم يوجد شكوى تعذيب ما زال التحقيق فيها ساريا. فرد رئيس المحكمة : أنا لا أستطيع أن أضم شكوى ما زال التحقيق فيها ساريا. فقال المحامى بأنه يطلب في هذه الحالة التصريح له باستخراج صورة من التحقيقات فأجابه القاضى "ده شيء معروف إنه ممنوع". ثم سأله "هو الأستاذ منين ؟" في محاولة للتهكم عليه فرد عليه "أنا من جرجا بس ده ما يمنعش أنى أفهم القانون كويس، ولا يوجد نص في القانون يمنع المحكمة من إعطائي التصريح لي باستخراج نسخة من التحقيقات. وإذا كان هناك نص فلترشدني عنه المحكمة ونحن نطعن عليه بعدم الدستورية فيه لأننا بصدد محاكمة إنسان عن جرائم قتل قد يعاقب عليها بالإعدام وليس من العدل أن يحرم من تقديم الدليل علي صحة دفاعه لوجود نص مزعوم بذلك. وعلي فرض وجود فإنه يتعارض مع الدستور في المادة السابعة التي تكفل المحاكمات العادلة".

وهكذا رفضت المحكمة ضم شكوى التعذيب، ولم تمكن النيابة أحد من الإطلاع ولا من الحصول علي نسخة من التحقيقات الخاصة بها، ولم تصرح له المحكمة بذلك، وهو ما يعد سابقة لم يرى كافة العاملين فى حقل القانون والقضاء مثيلاً لها من قبل.

هذا بالإضافة إلى أنها أخطأت خطأ جسيماً فى إعمال القانون إذ أطلعت على أدلة خلال حجز الدعوة للحكم فى غيبة المتهمين دون أن تمكنهم من التعليق عليها مما يعد أيضا إخلالاً بحق الدفاع.

ويشير بعض أعضاء هيئة الدفاع إلى أمر غريب كان يحدث قبل كل جلسة من جلسات محاكمة شيبوب. حيث إن هيئة المحكمة التى تنظر قضية شيبوب، والمُشكّلة من ثلاثة مستشارين برئاسة صفاء النفوس محمد الخطيب. عقب كل جلسة وبعد أن ينطق رئيس المحكمة بكلمة "القرار بعد المداولة"، تغادر غرفة المداولة وهو محرابها المفروض أن تتم فيه المداولة بين أعضائها، وتصعد بأكملها إلى مكتب المستشار المساعد لوزير العدل والذي يشغل منصب الرئيس الإداري لمحكمة سوهاج الابتدائية. ويمكثون بمكتبه عقب رفع الجلسة وبعد فترة يعودون لغرفة المداولة ويرتدى كل منهم وشاحه ثم يخرجون إلى المنصة لينطقوا بقرار المحكمة فى كل جلسة.

وكان رئيس محكمة سوهاج الابتدائية يحضر من القاهرة قبل الجلسة بيوم أو بيومين ويغادر سوهاج إلى القاهرة عقب الجلسة بيوم. ويعرف العاملون فى الحقل القضائي أنه من غير اللائق للمحكمة بعد رفع الجلسة أن تذهب بعيدا عن غرفة المداولة. وأن ذهاب المحكمة، أى محكمة، لمكتب المستشار الرئيس الإدارى للمحكمة وهو ممثل لوزير العدل أى الحكومة، يفسره العاملون فى الحقل القانونى، بأن الغرض منه هو أخذ الرأى والمشورة وكيفية التصرف من ممثل الحكومة. وهو أمر يثير الشبهة حول أن مداولة هيئة المحكمة، كانت تتم فى غرفة الرئيس الإداري لمحكمة سوهاج وباشتراك منه وهو ما يشكل جريمة إفشاء سر المداولة. حيث أن المداولة تتم سراً بين أعضاء المحكمة فقط دون أن يشارك فيها آخر مهما كانت صفته. وقد كان هذا التصرف مثار تعجب من الجميع بما فيهم ممثل النيابة أسامة إبراهيم.

ولعل الأمر الأكثر خطورة من كل ما تقدم فى هذه القضية، هو أن عائلتي القتيلين قررتا صراحة أمام المحكمة الحديث فى جلسة٦/١٢/١٩٩٩ بأنهما تتهمان أشخاصا آخرين من عائلة الكراشوة، وأن شيبوب ليس هو القاتل.وأن القاتل الحقيقى هم أشخاص آخرون. بل أن والد المجني عليه الأول عويضة حبيب قال أمام المحكمة إنه يتهم أشخاصا بذواتهم بقتل ابنه من عائلة االكراشوة وهم حسن نسوقى

وعبدالله دسوقى وطاهر محمد عبدالله وعبدالهادى السمان وصابر على زايد. وقال إنهم قاتلو ابني وطلب التحقيق معهم. ورغم هذا الاتهام وخلافا لكل الأعراف القضائية لم يتم إجراء أي تحقيق فى هذا الاتهام ويؤكد هذا أن أجهزة الدولة قد عمدت أن يكون الجاني مسيحياً حتى لا يقال أن هناك اضطهاد أو فتنة أو أنها من فعل الجماعات الإرهابية. وكأنها قصدت بذلك إلى دفن رأسها فى الرمال كالنعامة.

ورغم كل هذه القرائن والشواهد وبعد هذه الانتهاكات الصارخة لأبسط قواعد القانون، أصدرت المحكمة حكماً ضد شيبوب بالسجن ١٥ عاما بالأشغال الشاقة فى٢٠٠٠/٦/٥ ومصادرة السلاح النارى والزمته بالمصروفات الجنائية.

وقد خرج شيبوب بعد النطق بالحكم وهو يقول "والله العظيم مظلوم والله العظيم مظلوم" .

ويتساءل هنا المحامى ميشيل بسادة أنه إذا كان قد ثبت لوجدان القاضي بأن شيبوب هو القاتل، لماذا لم يحكم عليه بالإعدام وفقاً لقواعد القانون المصرى، وهو فى نظره قاتل اثنين؟. أي أنه مرتكب لجناية قتل عمد مقترنة بجناية قتل أخرى وقعت فى ذات الزمان والمكان، الأمر الذى ينطبق عليه المادة ٢٣٤ فقرة ٢، والتي تجعل العقوبة هي الإعدام؟. هل يفهم من ذلك أن محكمة الجنايات قد استعملت الرأفة مع المتهم؟، وما هي مبررات الرأفة فى مثل هذه الجريمة؟ أم يفهم من ذلك أن المحكمة لم يثبت فى يقينها أن شيبوب هو فاعل الجريمة فثقل على ضميرها أن تقضى بالإعدام؟. وإن كان قد ساور المحكمة الشك فى نسبة الاتهام للفاعل فكيف قضت بالإدانة ولم تقضى بالبراءة أخذاً بقاعدة أن الشك يفسر لمصلحة المتهم؟.

وقد طعن محامي شيبوب بالنقض علي هذا الحكم. وقد وصل إلي علمه أن نيابة النقض قد أودعت مذكرة برأيها في الطعن بقبوله وبنقض حكم الإدانة الصادر ضد شيبوب وإعادة محاكمته أمام دائرة أخري ولم تنظر محكمة النقض حتى كتابة هذه السطور فى مذكرة النيابة.

والغريب أن محكمة النقض لم تفصل فى هذا الطعن، رغم أن الطاعن منفذ عليه الحكم بالأشغال الشاقة وفصلت فى الطعن الصادر بالبراءة فى قضية الكشح الثانية بشكل عاجل. مما يؤكد أن قرار الطعن فى قضية الكشح الثانية كان أيضا سياسياً بعد أن أدركت الدولة حجم الظلم الرهيب الواقع على الأقباط فى هذه القرية الجريحة.

وذلك كله بالمخالفة لما جري عليه العمل بمحكمة النقض بأن قضايا الإدانة المقضي فيها بعقوبة الأشغال الشاقة أو السجن أو الحبس والجاري تنفيذها تنظر قبل القضايا المقضي فيها بالبراءة علي الأخص، وعلي الأخص إن كان الطعن بالنقض في القضايا الأولي قد تضمن طلباً مستعجلاً بوقف تنفيذ العقوبة حتى يفصل في الطعن بالنقض، كما هو حاصل في قضية شيبوب.

إن العقل يقف عاجزاً عن استيعاب هذه الأمور المستغربة .

سلبيات القضية:

يقول المحامى ميشيل "إنه نظراً لضخامة أعداد المسيحيين الذين عذبوا فإن الحديث عن حقوقهم وما تعرضوا له كان يحتاج لفريق عمل ضخم من المحامين مسيحيين ومسلمين مقتنعين بعدالة قضيتهم، خاصة وأن جهات الشرطة والتحقيق لم تيسر للشاكين الوسيلة الملائمة والمنظمة لسماع شكواهم وصراخهم، ولهذا كان توصيل صوت التعذيب إلى النيابة العامة ضعيفاً وفاتراً فى أحوال كثيرة .

ومن جانب آخر لم تكن النيابة حريصة على الاستماع لأنين المسيحيين، ولم تبادر وهى ممثلة للمجتمع إلى سماع شكواهم وصراخهم، بل كانت أدوات التحقيق تتحرك بالأمر من النائب العام، ولا يقوى أحد أعضاء النيابة على الإمساك بقلم ما لم يؤمر بذلك. وحين يؤمر كان الجو العام فى الشارع المصري الذى

يعيش فيه أعضاء النيابة قد ملأ آذان الجميع بأن تعذيب المسيحيين فى الكشح قصة ملفقة اخترعتها المنظمة المصرية لحقوق الإنسان بالاشتراك مع أسقف المسيحيين " ويصا "، وجهات أجنبية خارجية بغرض زعزعة استقرار الدولة. وهو المناخ الذى يجعل عضو النيابة يميل إلي عدم تصديق حديث التعذيب، بل ويعتبر نفسه من فرسان العدالة إذا استطاع أن يهدر هذه القضية ".

وهناك أيضا عدم الالتجاء إلي النيابة العامة من أول لحظة لإثبات التعذيب الذى تعرض له هؤلاء المواطنون المصريون فى هذه القرية الوادعة. مع ملاحظة أن اتصال المحامين بالأوراق والقضية لم يبدأ إلا فى مراحل متأخرة بعد عدول ياسر وعبده عن شهادتهما أمام نيابة سوهاج يوم١٩٩٨/١٠/٧ ، وقبل هذا التاريخ وعلى مدى حوالي شهرين كانت الأوراق والأحداث تسير دون الاسترشاد أو الاستئناس برأي محامين. ونلاحظ هنا أن المتهم بالقتل شيبوب وليم أرسل حين قبضت عليه النيابة ووجهت له تهمة القتل لم يحضر معه أي محامى حيث خلا محضر التحقيق معه من وجود محامى برفقته. وهناك أيضا غياب الوعي القانوني لدى القيادات الكنسية المحلية خاصة وأن تلك هي المرة الأولى آلتي أقحمت فيها الكنيسة والمسيحيين بحثاً عن قاتل من بينهم كطرف أساسى فى قضية قتل.

بالإضافة إلى عدم جرأة الكاهنين اللذين تم التحقيق معهما بعد الاتهامات المخيفة المذكورة بالأوراق، على الرغم من هذه الاتهامات جميعها جوفاء. ولهذا حفظت جميعها – ماعدا واحدة – من قبل النائب العام . ولكن النظر العام ومسمياتها الضخمة كان من ضمن عوامل إرهاب الكاهنين وتخويفهما وإحساسهما بأنهما معرضان لخطر شديد الجسامة لا حل له إلا بالإنكار.

وبغض النظر عن سلبيات هذه القضية، لا يخفى على الكافة أيضا أن وسائل الإعلام فى مصر درجت على تناول القضايا المعروضة أمام المحاكم ومناقشتها وإبداء الرأى فيها، بل وسؤال المتصلين بها وهى فى مرحلة التحقيق والمحاكمة، فيتكون رأى عام يتأثر به المحقق أو القاضي حتما وبالضرورة باعتباره أحد أفراد المجتمع رغم اختصاصه القضائي.

وبالإضافة لكل ما سبق هناك ما يعرفه الكثيرون من وجود اختراقات داخل النيابة والشرطة والقضاء من التيار المتطرف.

ويبقي أن نقول في نهاية هذا الجزء أن الكشح أصبحت بعد هذه الأحداث واحدة من أشهر القرى في العالم بعد أن ادت عمليات التعذيب إلى قيام جهات أجنبية ونواب من مجلس اللوردات البريطاني والكونجرس الأمريكي بتوجيه خطابات للمسئولين المصريين ابتداء من السفير المصري في لندن والسفير المصري في واشنطون حتى الرئيس حسنى مبارك مروراً بمحافظ سوهاج، تطالبهم جميعا بالإفراج عن المقبوض عليهم والتوقف عن التحرش برجال الدين المسيحي في المنطقة بل والإفراج عن شيبوب وليم أرسل وتقديم محاكمة عادلة وكان من أبرز هؤلاء اللورد البريطاني آلتون وعدد من مجلس الشيوخ الأمريكي وفى مقدمتهم السناتور وولف والسناتور بيتس، وسوف نتاول ذلك بالتفصيل في موضع آخر.

الجزء الثاني:

أحداث الكشح الثانية : المذبحة

١٠- الأكشاك - المحافظ يوقف قرار الإزالة

قبل أن نستعرض أحداث الكشح الثانية، لابد وأن نتوقف سريعاً عند واقع يتسم بالخلل الشديد، كان بمثابة "الديكور" الخلفي والأرضية التي انطلقت منها الأحداث، وكان سبباً للتوتر الدائم الذي كانت تعيشه هذه القرية منذ سنوات عديدة وهو ما يسمى بقضية الأكشاك.

هذا الخلل وذلك التوتر كان يتخذ من شارع بورسعيد، الشارع التجاري الرئيسي في الكشح، موقعاً له. حيث أقيمت هذه الأكشاك بطريقة عشوائية أمام محلات المسيحيين. وهى ليست أكشاكاً بالمعنى المتعارف عليه، ولكنها كيان غير منتظم، أي أن يأتي صاحبها بأربعة ألواح من الخشب وعروق خشبية، ويقوم بعمل "تنصيبة" أمام هذه المحلات، ضارباً عرض الحائط بكل الأعراف القانونية والتجارية في مثل هذه الأحوال. وكان الواحد يأتي تلو الآخر، حتى أصبحت هذه الأكشاك، تعيق الحركة التجارية إلى محلات المسيحيين.

ويقول موجز نتائج بعثة المنظمة المصرية لحقوق الإنسان حول أحداث الكشح الثانية إنه "فى شارع بورسعيد، وهو الشارع التجاري الرئيسي بالقرية، ثمة أكشاك خشبية يمتلكها مواطنون مسلمون مقامة أمام محلات تجارية يمتلكها مواطنون مسيحيون. ففي مواجهة المحلات التي يمتلكها المواطنون المسيحيون تجار الجملة والقطاعي للمواد الغذائية والاقمشة والورش الحرفية وقطع الغيار..الخ، وعلى بعد مسافة تتراوح من ٢ إلي ٣ متر، توجد الأكشاك الخشبية التي يمتلكها المواطنون المسلمون (نشاطها بيع الخضاروالفاكهة والأطعمة).

وفى حقيقة الأمر تعتبر الأكشاك نموذجاً شائعاً في مصر كأماكن للبيع والشراء، وتقع فى أدنى سلم النشاط التجاري، فحيث يوجد سوق شعبي توجد أكشاك خشبية وباعة متجولون، وآخرون يفترشون الأرض ببضاعتهم وجميعهم يتواجدون في نهر الطريق وعلى الأرصفة، مجاورين للمحلات التجارية حيث يتنافس الجميع على اجتذاب الزبائن بأسعار أدنى وبضائع أجود. وتجمعهم أعراف وتقاليد تنظم التنافس التجاري وتلزم الجميع بشروط التواجد بالسوق، أهمها أن يشق الزبائن طريقهم إلى المحلات التجارية بسهولة ويسر، ويشاهدون عن قرب ومن بعد البضائع في واجهة المحلات، وأي إخلال بهذين الشرطين يمثل إعتداء ومحاربة فى الرزق. وهذا ما حدث فى الأكشاك الخشبية بقرية الكشح حيث اعتبر وجودها "محاربة فى الرزق" وبدلاً من تنظيمها كان التفكير فى إلغاء وجودها .

ويفسر هذا لماذا كانت الأكشاك جزءاً من الأحداث بل أهم عامل فيها، وذلك عندما انتقلت مشاجرة الجمعة١٩٩٩/١٢/٣١من شارع أحمد عرابي إلى موقع الأكشاك بشارع بورسعيد الذي لا يوجد فيها أي من أطراف المشاجرة!!. (...) وقد تأكد للبعثة أن هناك قرار إزالة سبق إصداره من رئيس الوحدة المحلية لقرية الكشح لإزالة تلك الأكشاك المخالفة. فيما أوقف تنفيذه محافظ سوهاج بتاريخ/١٩٩٨ ٢١/٣بناءً على طلب عضو مجلس الشعب حسن رضوان. ولم يتأكد للبعثة الأسباب التى دفعت رئيس الوحدة المحلية بالكشح ومحافظ سوهاج لاتخاذ القرار السالفة"[٥٤].

٥٤- أنظر الوثيقة رقم ٢٦ .

كما أكد تقرير جمعية المساعدة القانونية، حول أحداث الكشح الثانية، بعد أن أوفدت عدداً من القانونيين، أن موضوع الأكشاك وأسلوب تعامل السلطات المحلية معه كان الخلفية التي انطلقت منها الأحداث.

وينسب التقرير لعدد من مسيحيي الكشح قولهم لبعثة الجمعية "إننا لم نستطيع إزالة الأكشاك الخشبية المملوكة للمسلمين أمام محلاتنا التجارية التي كلفتنا أموالاً طائلة رغم أننا لجأنا للقضاء، ولكن بمجرد تأشيرة يتوقف تنفيذ الإزالة" أين حقوق المواطنة إذن؟".[55]

هذه الأكشاك، كانت إذن من أسباب التوتر الدائم بين المسلمين والمسيحيين فى الكشح، لأنها تحجب الرؤية عن المحلات، وتعيق دخول الزبائن إليها. ولم يكن يمر أسبوع واحد دون أن تكون هناك مشكلة بسبب هذه الأكشاك بين الطرفين.

وقد لجأ أصحاب المحلات إلى الطريق القانوني فى مواجهة هذه المشكلة، حيث اشتكوا إلى نقطة الشرطة وإلى الوحدة المحلية التى حررت ٥٨ محضر "إشغال طريق" للأكشاك عام ١٩٩٦، أى قبل أحداث الكشح الأولى بعامين وقبل المذبحة بأربعة أعوام.

ومنها محضرين أو ثلاثة فقط ضد مسيحيين. وصدرت قرارات بالإزالة النهائية والغرامة سنة ١٩٩٧ وسنة ١٩٩٨ من رئيس الوحدة المحلية لقرية الكشح لإزالة تلك الأكشاك المخالفة، ولكن محافظ سوهاج أوقف تنفيذها بتاريخ٢١/٣/١٩٩٨ ، أي قبل أحداث الكشح الأولى بعدة أشهر.

وكان يمكن التوصل إلى حل حكيم لهذه القضية، وتنظيمها بطريقة ترضى الجميع وتفي باحتياجاتهم فى نفس الوقت، وهى تفادى المحاربة فى الرزق من ناحية، والوفاء بحاجة أصحاب هذه الأكشاك فى الارتزاق من ناحية أخرى، وذلك بنقل الأكشاك أو بنائها على بعد حوالي مائتي أو ثلاثمائة متر من المواقع المقامة عليها بالقرب من الجسر مثلا. ولكن بدلا من ذلك تم اللجوء إلى حلول قسرية وتقنين الأمر الواقع إلي جرمته قرارات الوحدة المحلية، بقرار من المحافظ.

حيث تبنى حسن رضوان عضو مجلس الشعب الراحل هذه القضية بطريقة ضرب فيها عرض الحائط بالقانون، وتبنى احتياجات طرف ضد احتياجات الطرف الآخر، وساند جانباً ضد الآخر قسراً بالإستعانة بسلطة الدولة الممثلة فى المحافظ، ونجح فى وقف تنفيذ قرارات الإزالة العديدة التي أصدرتها الوحدة المحلية فى هذه القضية، بعد أن قدم طلباً للمحافظ عبد العزيز أبو بكر لوقف التنفيذ، ووافق الأخير على هذا الطلب فوراً وفقاً للخطاب التالي:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الفاضل اللواء الوزير المحافظ

تحية طيبة وبعد

نتشرف بأن نعرض على سيادتكم مشكلة مواطني الكشح الذين يتضررون من قرار السيد رئيس الوحدة المحلية لقرية الكشح والذي يصر على إزالة الأكشاك الخاصة بهم حيث سبق وأن تم بمعرفة السيد رئيس الوحدة المحلية لمركز دار

٥٥- تقرير جمعية المساعدة القانونية بعنوان "الكشح محنة وطن: في الكشح ديسمبر الدامى ١٩٩٩ . سيادة القانون، حقوق المواطنة، الأمن.. فرائض غائبة "١٢ يناير ٢٠٠٠ .

السلام تشكيل لجنة من الإدارة الهندسية لمعاينة الوضع على الطبيعة وأفادت بالتعديل ثم أرسلت بعد التعديل أن عرض الشارع خمسون متراً وأرسلت إلى الوحدة المحلية لقرية الكشح تفيد أن يتم بعد المعاينة التي تمت بأسماء المواطنين الملتزمين بالقرار الصادر بالتعديل وتم سداد تسعون جنيها من كل مواطن إلى الوحدة المحلية رسوم إشغالات ثم فوجئنا بأن السيد رئيس الوحدة المحلية للقرية يقوم حالياً بإصدار قرار إزالة.

رجاء التكرم بالتنبيه بوقف قرارات الإزالة والالتزام بما جاء بمذكرة الإدارة الهندسية المرسلة إلى الوحدة المحلية لقرية الكشح.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

حسن رضوان عضو مجلس الشعب

الطلب لا يحمل تاريخ.

تأشيرة المحافظ بتاريخ ١٩٩٨/٣/٢١ :

يوقف القرار مؤقتا

السيد السكرتير العام للدراسة والعرض

تأشيرة السكرتير العام للمحافظة بتاريخ ١٩٩٨/٣/٢١ :

سكرتارية ويخطر السيد رئيس (مدينة) دار السلام بذلك للتنفيذ ووقف الإزالة مؤقتا ويعرض للمناقشة على سيادته.

ويبدو من التواريخ المذكورة فى الطلب أن السيد حسن رضوان قد حصل على كل هذه التأشيرات والقرار المرفق فى نفس اليوم.

ويلاحظ أن الطلب أشار إلى "أن المواطنين المتضررين من قرار الإزالة قاموا بدفع تسعون جنيها رسوم إشغالات"، وهو ما يمتنع فى الأصل لأنه ليس للمخالف أن يدفع رسوماً ولكن غرامة، هذا فضلاً عن أن الإدارة المحلية ليس لها أن تقبل رسوماً من مخالفين.

والغريب أنه بعد صدور أحكام بالغرامة تتراوح بين سبعة وثمانية آلاف جنيه ضد كل صاحب كشك، قام رئيس قرية الكشح فى يناير ٢٠٠٢، بالتصالح مع المخالفين مقابل مائة أو مائة وخمسين جنيها، وذلك أيضاً بالمخالفة لكل القوانين.

وقد ظهر هذا الصراع بين من يريدون تنفيذ القانون وهؤلاء الذين يريدون الإبقاء على الوضع السابق على الأحداث داخل لجنة المصالحة التي تكونت بعد المذبحة بيومين، كما سنرى فى موضع لاحق، وانتصر أيضاً الطرف الأخير.

إن بعد تدمير محال المسيحيين فى شارع بورسعيد وتدمير الأكشاك، وتحت وطأة المذبحة التي وقعت. والتي سوف نتعرض لها فى الفصول القادمة، أدرك البعض أن قضية الأكشاك كانت قضية خطيرة جداً لم ينتبه إليها أحد. وشهدت لجنة المصالحة اتجاهاً للتعامل مع هذه القضية بجدية أشارت لها جريدة الجمهورية عندما قالت "إن اللجنة بدأت هذه المرة في مواجهة الأمور بجدية أكثر وتأكد لها ضرورة الحل الجذري لكافة المشكلات المتعلقة بين الطرفين بالقرية. ولعل أهمها على الإطلاق مشكلة الأكشاك والمحلات التجارية بشارع بورسعيد أهم شوارع القرية. وتسعى اللجنة إلي إيجاد مكان

مناسب لتجميع هؤلاء التجار لإرضاء كل الأطراف حيث يتمسك أصحاب الأكشاك بالبقاء فى مواقعهم الحالية بينما يصر الطرف الآخر على النقل. وتحاول اللجنة توفيق وجهات النظر بين الطرفين باختيار مكان مناسب وحيوي بالقرب من الشارع الرئيسى".[٥٦]

ويقول عطية البربرى عضو مجلس الشعب عن دار السلام وعضو لجنة المصالحة فى نفس التقرير "إن اللجنة يجب أن تنفذ توصياتها على الجميع خاصة فيما يتعلق باختيار موقع السوق الجديد وأكد النائب أن عدم الفصل فى هذه المشكلة يمكن أن يثير مشاكل فى المستقبل إن لم تتفق كل الأطراف على المكان!!".[٥٧]

ومع ذلك فإن هذا التوجه لم يصمد طويلاً، إذ أبقى الحل الذي تم تنفيذه بعد المنبحة على الوضع السابق من حيث الجوهر، وضرب عرض الحائط باتفاق حكيم لحل المشكلة توصل إليه الجميع فى جلسة بمكتب الأنبا ويصا بمطرانية البلينا مساء يوم الثلاثاء٤ يناير ٢٠٠٠ بعد دفن الشهداء، وبعد الاتفاق على تكوين لجنة مصالحة بناء على اقتراح من اللواء مصطفى عبد القادر وزير التنمية، وحضرها أيضا المحافظ عبد العزيز أبو بكر ووزير الإسكان محمد إبراهيم سليمان وأعضاء مجلس الشعب ومساعد وزير الداخلية ومجموعة من رجال أمن الدولة، فى أول زيارة جاء فيها الوزراء الذين أوفدهم الرئيس حسنى مبارك لحل ومتابعة القضية.

وتحدث القمص جبرائيل فى هذه الجلسة عن الأكشاك وأوضح أنها كانت سبباً رئيسياً فى المشاكل بين المسلمين والمسيحيين طوال سنوات مضت، فرد عليه المحافظ الذى كان قد أصدر قراراً بوقف تنفيذ أحكام إزالة هذه الأكشاك أمام الجميع "إنني لم أصدر قراراً بترخيص هذه الأكشاك، وهى معموله غلط، بل إن هناك أحكام قضائية بإزالتها". وبعد نقاش طويل حول هذه النقطة اتفق جميع الحاضرين وفى مقدمهم وزيرا الإسكان والتجمعات العمرانية والتنمية المحلية وكل القيادات الموجودة، على عدم إقامة الأكشاك فى نصف الشارع فى مكان الأكشاك القديمة، وإقامتها فى موضع آخر قريب جداً بالقرب من الجسر وعلى بعد حوالي أربعمائة متراً.

وعلى الرغم من هذا الاتفاق مع الوزراء وكبار المسئولين ومنهم المحافظ، بدأت محاولات من قبل القيادات المحلية والشعبية فى التنصل منه بإصدار تصريحات صحفية ظاهرها حق ولكن يراد بها باطل. إذ أطلق جمال مكاوى رئيس مجلس مدينة ومركز دار السلام الذى تتبعه الكشح تصريحا بعد الاتفاق بحوالي أسبوع يكشف عن حقيقة نوايا السلطات المحلية تجاه هذا الاتفاق قال فيه "إنه سيتم عرض مقترح على المحافظ بالتصور الأخير لوضع الأكشاك التى تضررت من جراء الأحداث ودراسته دراسة جيدة. سيتم مراعاة البعد الاقتصادي فيها وكذلك البعدين الاجتماعي والأمني بما يحقق الهدف المطلوب تجاه مواطني الكشح من المسيحيين والمسلمين على السواء"، وقال "إنه تم تكليف المهندس محمد يوسف رئيس مجلس قروي الكشح بتحديد المكان المناسب من أملاك الدولة لتخصيصه لإنشاء سوق جديد للقرية".[٥٨]

٥٦- جريدة الجمهورية "لماذا تكررت أحداث الكشح" ٢٠ يناير٢٠٠٠".

٥٧- المصدر السابق.

٥٨- جريدة الجمهورية تصريح لجمال مكاوى رئيس مجلس مدينة ومركز دار السلام ١٠ يناير٢٠٠٠ .

ونلاحظ هنا حديثه عن "التصور الأخير" والذى يعنى إسقاط الإتفاق الذى تم مع الوزراء فى مكتب الأنبا ويصا. واختار السيد محمد يوسف رئيس قرية الكشح إقامة الأكشاك فى نفس الأماكن القديمة التي حررت بشأنها محاضر إشغال طريق، ضاربا عرض الحائط بالإتفاق الذي تم مع الأقباط، فى إطار محاولة للمصالحة وفى حضور السلطة المركزية القادمة من القاهرة.

ولكن هذه التمثيلية التي استهدفت إلغاء الاتفاق لم تخف على صحيفة الأهالي التي كتبت محذرة تقول "تدخل أعضاء مجلس الشعب والقيادات المحلية بمركز دار السلام بمحافظة سوهاج لإلغاء الاتفاق الخاص بإزالة الأكشاك الخشبية بشارع بورسعيد بالكشح. أقيمت الأكشاك بالإعتداء على أراضى الدولة أمام محلات الأقباط بالشارع الرئيسي. وكانت لجنة المصالحة والتي عقدت عدة اجتماعات قد وافقت على إزالة الأكشاك وبناء محلات جديدة لأصحاب الأكشاك فى منطقة فضاء ملاصقة لشارع بورسعيد. حاولت جهات أمنية إلغاء قرار لجنة المصالحة، وطلبت من محافظ سوهاج إعادة بناء الأكشاك فى مكانها نفسه. ولم يتم حسم وتحديد أماكن الأكشاك لحين زيارة الدكتور محمد إبراهيم سليمان وزير الإسكان بالقرية ومعاينة الأماكن على الطبيعة. وسألت الأهالي اللواء أحمد عبد العزيز بكر محافظ سوهاج صباح يوم زيارة وزير الإسكان وقبل حضوره الأسبوع الماضي عن موقع الأكشاك وهل سيتم بناء محلات جديدة بديلة للمضارين أم ستظل مكانها؟ وأجاب المحافظ بأن هذا الموضوع لم يتم حسمه بعد وننتظر زيارة وزير الإسكان لمعاينة الموقع المقترح ومدى صلاحيته لبناء المحلات الجديدة. وشهد وزير الإسكان ووزير التنمية المحلية الموقع المقترح (وهو الموقع القديم الذى كان موضع نزاع، وصدرت ضده أحكام المحاكم) لبناء المحلات الجديدة بدلاً من الأكشاك، وقال وزير الإسكان خلال تجوله بشوارع القرية إن الموقع المقترح ممتاز وعشرة على عشرة، فى وجود محافظ سوهاج. وقبل مرور ٤٨ ساعة على زيارة الوزيرين والاتفاق على بناء المحلات فى الموقع الجديد، فوجئ أهالي الكشح الاربعاء الماضي بحضور عبدالعاطى غزالى السكرتير العام المساعد لمحافظة سوهاج يصاحبه القيادات المحلية وأعضاء مجلس الشعب والمجالس الشعبية المحلية ويعلنون أنه تقرر هدم الأكشاك الخشبية وإعادة بناء محلات جديدة بدلاً منها، ولكن ليست فى الموقع المتفق عليه وإنما فى وسط شارع بورسعيد الرئيسي !! وعلى الفور سارع أصحاب الأكشاك فى هدمها وقام المهندسون بتخطيط مواقع ومساحات المحلات الجديدة فى قلب الشارع الرئيسى"[٤٩]

ويعنى ذلك أحد أمرين: أن تكون القيادات المحلية قد أخذت الوزيرين فى مناورتها الجديدة إلى الموقع القديم موضع النزاع دون أن يدرى كلاهما فى الغالب أبعاد هذه المناورة المحلية، ودون أن يميزا فى الغالب بين الموقع القديم والموقع الجديد الذى تم الاتفاق بشأنه بالقرب من الجسر، وبذلك لم يكونا على دراية بهذه المناورة. أو أنهما عدلا عن الاتفاق بعد أن صورت لهما القيادات المحلية أن الأمر سوف يؤدى إلى إخلال بالأمن، وإذا صح ذلك فإن مسئوليتهما تكون جسيمة.

ويضعنا ذلك من جديد أمام مسئولية أعضاء مجلس الشعب وخاصة حسن رضوان الذى سعى فى وقت سابق إلى منع تنفيذ القرارات الصادرة لإزالة هذه الأكشاك ونجح فى ذلك، وأمام مسئولية القيادات المحلية وإصرارها على الخطأ بعد الإتفاق الذى تم مع وزيرى الإسكان والتنمية الإدارية،

٤٩- جريدة الأهالى تحت عنوان "التراجع عن إتفاق الأكشاك يهدد بعودة الإنفجار إلى الكشح" ٢٦ يناير ٢٠٠٠ .

وكذلك أمـام مسئـولية الجـهات الأمنية التي أسـهمت فى تغـيير هذا الاتفـاق. والأخطر من كل ذلك هو رضوخ القيادة السياسية المركزية ممثلة فى الوزيرين لإصرار القيادات المحلية على الحفاظ على وضع سابق خاطئ إن كانت على درايـة بكل هذه التفاصيل. ماذا يعنى كل ذلك أيضا؟. هل هو الحـقد والرغبة فى كسر شـوكة الاقباط وعدم تنـفيذ أي اتفاق يتم معـهم؟ أم هو الخوف من الباعة الجـائلين أصحاب الأكشاك المخالفة بدعوى الحفاظ على الأمن؟ أم هو الإثنين معا؟.

وقد وصل الكذب إلى مداه فى تصريحات المسـئولين المحليين عندما حاولوا تصوير مناورتهم، التي تمثلت فى فـرض الأمر الواقع المخالف للقـانون وللاتفاق أمـام الرأي العام، على أنهـا إستجـابة لمطلب الأقباط وتنـازل من قبل المسلمين عندما صرح أحـدهم "بدأت أمس بقرية الكشح عمليـة إزالة الأكشاك الخشبية المستخدمة كمحلات وكـانت تمثل احتكاكاً يومياً بين التجار المسلمين والمسيحيين. الإزالة كانت أحد المطـالب الرئيسـية للأقبـاط لمنع الاحتكـاك بين الطرفين. قام بالإزالة أصـحاب الأكـشاك بأنفـسهم وأغلبهم مسلمون بعد مداولات استـمرت يومين بينهم وبين أعضاء لجنة المصالحة والإتفاق مع المهندس محمد إبراهيم سليمان ووزير الإسكان والتعمير واللواء أحمد عبد العزيز بكر محافظ سوهاج على إقامة محـلات بديلة لهم فى نفس المنطقـة حتى لا تضـار مصـالحهم. وفـور تحديد المواقع الجـديدة للـتجار بشارع بورسـعيد وبدء العمـل فعلا من جانب شـركة المقاولون العـرب، سارع التجار بإزالة الأكـشاك كأول بادرة لتهيئة جو المصالحة بين أبناء القرية، وأكدوا أن المحلات الجديدة فرصة للاستقرار والأمان حيث كانت الأكـشاك عرضة للحرائق المسـتمرة. (...) أعلن د : أحمد عـبد العال الدردير رئيس المجلس الشعـبي المحلى بسوهاج ورئـيس لجنة المصالحـة (...) أننا توصلنا إلي اتفاق مع أصـحاب الأكـشاك ومعظمهم من المسلمين عن طريق اللقاءات المستمرة والزيارات المنزلية، وقد تجاوب الجميع وأقدموا على إزالة الأكشـاك بأنفسـهم.(...) قال المحاسب جـمال مكاوى رئيس مـدينة ومركـز دار السلام إن إزالة الأكشاك خطوة كبيرة لتهدئة الجو فى الكشح أو لتطوير القرية على المدى البعيد".[٦٠] إن هذه التصريحات التي تتحـدث عن استجابة مـزعومة لمطلب الأقـباط من أصحاب الأكـشاك بعد مـداولات بينهم وبين ما يسمى بلجنة المصـالحة، تعد استخفافاً بالعقول وتدفعنا إلي طرح عدة ملاحظات:

أولها الكذب الواضح فى هذه التـصريحات، ذلك أن هذه الإزالة ليـست إزالة الأكشـاك من مكانها، ولكن إزالة بقاياها لبناء الأكشاك الجديدة مكانها على خلاف الاتفاق الذى تم بعد دفن الشهداء.

ثانيها أن تصوير ذلك على أنه يأتي اسـتجابة لمطلب الأقباط، وبعـد لقاءات مستمـرة مع أصحاب الأكشـاك الذين وافقوا عـلى إزالة الأكشاك بأنفـسهم، هو كذب فى كـذب لان مطلب أصـحـاب المحلات الأقباط والمحاضر التي حررت والأحكام التى صدرت تطالب بإزالتها نهائياً من مكانها باعتبارها أشغال طرق، وإقامتها فى مكان جديد تم الاتفاق عليه.

ثالثها، وهذا دليل على هذا الكذب المفضوح، أن هذه الأكشاك أزيلت بناء على أمر الوزير حتى تقوم شـركة المـقاولات ببناء أكـشـاك لهم فى نفس المكان وعـلى حسـاب الدولة وليس تنازلاً مـن أصحـاب الأكشاك إرضـاء للمسيـحيين، وبعد أن "قرر دكتور محمد إبراهيم سليمـان وزير الإسكان والمجتمعات العمـرانية تكليف شركـات المقاولات بالبدء فوراً فـى تعمير قـرية الكشح ومركز دار السـلام بمحافظة

٦٠- جريدة الجمهورية تحت عنوان "التجار المسلمون بادروا بحسن النية وأزالوا الأكشاك بأنفسهم" ٢١ يناير ٢٠٠٠ .

سوهاج على أن تنتهي الأعمال الأساسية خلال ٣ شهور. أصدر وزير الإسكان توجيهاته خلال جولته بقرية الكشح التي استمرت أكثر من ٣ ساعات يرافقه خلالها وزير التنمية ومحافظ سوهاج بإزالة الأكشاك التجارية التى تهدمت واحترقت فى الأحداث الأخيرة والمقاومة على أرض ملك الدولة وعددها ٣٦ كشكاً وإنشاء محلات تجارية بدلاً منها على أحدث مستوى وتسليمها للمضارين. كما أعطى توجيهاته بإزالة مبنى مديرية الشئون الاجتماعية القديم وإقامة مجمع للخدمات الجماهيرية بدلاً منه وإقامة مركز للشباب نموذجي بدلاً من المركز القديم وإنشاء معهد ديني أزهري بدلاً من المعهد القديم، وضرورة تجميل وتطوير الشوارع والإرتقاء بمستوى الخدمات والمرافق مثل مياه الشرب والصرف الصحى"![٦١]

هذا فضلاً عن أن هذه التصريحات التي تتحدث عن محاولات إقناع طرف انتهك القانون تطرح تساؤلاً خطيراً، وهو كيف يتسنى التفاوض مع أصحاب هذه الأكشاك والتي صدرت قرارت بإزالتها قبل ذلك بعدة شهور؟، وكيف يمكن للأجهزة التنفيذية المكلفة بتنفيذ القانون أن تتفاوض مع الذين قاموا بانتهاكه ثم الرضوخ فى النهاية لهم ولمطالبهم؟ وفوق كل ذلك كيف يقوم النواب بالدفاع قسراً عن مصالح فئة ضد فئة من الشعب الذين من المفترض أنهم يمثلونه بكافة فئاته؟

وهكذا فوجئ المسيحيون بأن الاتفاق الذى تم التوصل إليه فى مكتب الأنبا ويصا قبل عدة أيام فى حضور الوزراء والقيادات المحلية ومعهم، لم يجر احترامه، ولجأ المعاندون إلى فرض وتقنين الوضع السابق. ويقول القمص جبرائيل "إن هذا التغيير حدث بسبب تدخل النائب حسن رضوان والأستاذ جمال مكاوى رئيس مجلس مدينة دار السلام، والمهندس محمد يوسف رئيس قرية الكشح، وهى مجموعة ضد المسيحيين، أي أنهم غيروا قرار الوزيرين والمحافظ ولجنة المصالحة. وتم عمل الأكشاك فى نهر الشارع فى نفس الأماكن التي كانت موضع نزاع. وبدلاً من الأكشاك الخشبية أقيمت أكشاك مباني وقسموها على ٣ أجزاء، وبرروا موقفهم بأنهم لا يريدون عزل الناس عن بعضهم البعض. ولم تكن أمامنا أي فرصة للاعتراض حيث بدأ البناء فى يوم وليلة على غير المعتاد".

وإذا كنا ضد تخصيص أماكن لكل مجموعة على أساس ديني، وضد أي توزيع جغرافي على هذا الأساس "وضد عزل الناس عن بعضهم" لأن ذلك يختلف عن الواقع المعاش والمأمول فى كل أنحاء مصر، فإن هذا التعايش لا يجب أن يقوم على القهر وانتهاك القوانين.

ذلك أن إقامة الأكشاك فى نهر الشارع بين المحلات، تقنيناً للوضع السابق الذى انطلقت منه الأحداث، يعنى أشياء كثيرة، أقلها أن أحداً لم يستخلص أية دروس مما حدث ويزيد من حدته أن ذلك هو أمر غير مألوف تجارياً ومعمارياً. ويكفى للتدليل على ذلك أن الوحدة المحلية كانت قد حررت ٥٨ محضر إشغال طريق لهذه الأكشاك.

وفضلاً عن تشويه أكبر شارع في القرية المدينة وإعاقة حركة المرور فيه، فإنه يعنى أيضاً إذا ما استبعدنا دوافع التمييز والتعصب، أن هناك إصراراً من الأجهزة على عدم الدخول فى مواجهة مع الطرف المخطئ والوضع الخاطئ. بل يعنى إرضاء أصحاب هذه الأكشاك على حساب أصحاب الحق الذين صدرت قرارات الإدارة المحلية لصالحهم.

٦١- جريدة الجمهورية ١٨ يناير ٢٠٠٠.

وعندما بنيت الأكشاك الجديدة فى وسط شارع بورسعيد كانت هناك محاولة لسد الشارع المتفرع الذى توجد به كنيسة أبى سيفين. واحتج القمص جبرائيل على هذا الوضع لدى ضابط المخابرات الذي كان متواجداً مع عدد من القيادات الأمنية، واسمه محمد حامد، وقد تعاطف معه الضابط ونادى على ضباط أمن الدولة وقال لهم إن هذا الوضع غير سليم، فرد عليه عبد العاطى غزال سكرتير مساعد فى المحافظة قائلاً "إن ذلك تم الاتفاق عليه مع وزير الإسكان إبراهيم سليمان". ورد عليه ضابط المخابرات قائلاً "لو رسا الأمر على أن تعود إلى الوزير والمحافظ فلتفعل، لأنه ليس معقولاً أن تسدوا شارع الكنيسة". وتراجعوا أمام موقف ضابط المخابرات وأبعدت المباني قليلاً عن مدخل شارع الكنيسة وتم قطع امتداد الأكشاك.

ويقول الأب جبرائيل أنهم عند تخصيص الأكشاك وضعوا أسماءً لم تكن لها علاقة بشارع بور سعيد من قبل للانتفاع بهذه المحلات، ولكننا استطعنا الحصول على ٢٢ محلاً من مجموع ٦٥ لصالح عائلات القتلى. وتم تخصيص عشرة محلات للوحدة المحلية اثنين منها للمياه والكهرباء، وثمانية لجمعية استهلاكية.

وعندما وجه البعض "الاتهام للقيادات الشعبية والتنفيذية المحلية بالمعالجة السطحية للأزمة"[٦٢] فإن الأمر لا يقتصر على المعالجة السطحية، لأن ذلك يتضمن حسن النوايا وخلوها من التعصب والتمييز والتفرقة على أساس الدين.

٦٢- مصدر سابق، الجمهورية "لماذا تكررت أحداث الكشح" ٢٠ يناير ٢٠٠٠.

١١- كيف اندلعت الشرارة ؟

كانت الكشح بعد جرائم التعذيب وكل ما تلاها من سلوك جهازي الشرطة والأمن والسلطة التنفيذية والشعبية المحليـة، تعيش حالة من الإحتقان الشديد بسبب هذا الظلم الـذي وقع ضد مواطنين مصريين مسيحـيين بسطاء، لم يجدوا أمام إستقالة الدولة بكل أجهـزتها من واجباتها ومسئوليـاتها سوى اللجوء إلى الكنيسة.

وفى المقابل لم تكن هذه الأجـهزة تنظر بعين الإرتياح إلى الأصـداء العالمية التى ترتبت على عـمليات التعذيب بعـد قيام المنظمة المصرية لحـقوق الإنسان بإصدار تقريرهـا عن أحداث الكشح الأولى وقامت، كما سنرى فى وقت لاحق، بشن حملة إعـلامية عنيفة ضد القيادات الـكنسية المحلية فى الكشح، تركت آثارها لدى رجل الشـارع وخـاصة فى محافظة سوهاج، وأوغـرت صدور الجميع ليس فـقط ضد الأنبا ويصا ولكن ضد اقباط الكشح بصفة عامة.

ولهذا لم يكن من الغريب أن يؤدى شجار وصفته الدولة فى بيـاناتها الرسمية بأنه شجار عادى بين اثنين من المواطنين، إلى انفـجار الغليـان الذى كان يفـور تحت السطح ضد "تل أبيب الصـعيـد"، وبعد إطلاق إشاعـات مغرضة حـول قيام المسيـحيين بتسمـيم المياه وإحراق المعهـد الازهري وقتل المسلمين، والتي تطرح الكثير من علامات الاسـتفهام حول مصدرها، حتى تبدأ المنبـحة، حيث تم فى ساعات قليلة قتل ونبح وحـرق واحد وعشـرين قبطياً فى هذه الـقرية الجريحـة، وتدمير وحـرق وإتلاف العديد من محلات ومنازل المـسيحيين فيـها وفى عدة قرى مـجاورة لها وخاصة فى مـدينة دار السلام فى نفس الوقت.

وهكذا لم يكن الجاني الأول هو فايز عوض حسين وأشقاؤه الذين اعتدوا بالضرب على راشد فهيم، ولا هؤلاء الذين قتلوا ومثلوا بالجثث وأحـرقوا بعضها، ونهبوا وأتلفوا وأحرقـوا ممتلكات المسيحيين فى الكشح ودار السلام، وإنما هو الدولة بكل أجهزتها؛ ويأتي بعد ذلك صـغار المجرمين الذين قتلوا ونهبوا وأحرقوا ولم يكن هناك رادع لهم.

ومرة أخرى نرى نفس السيناريو الخطيـر الذي كتبه الإرتجال والتلفيق والتعـمد، وسطره التعصب والبطش وغـيـاب البـصيـرة، ونفـذته فـعـاليـات الدولة وأجـهـزتـهـا فـى أحـداث الكشح الأولى فى أغسطس١٩٩٨، يجرى تنفيذه مرة ثانية بعد أكثر من ١٦ شهراً ويتكرر فى مستهل الألفية الثالثة، دون أية محاولة حقيقية لإستيعاب الدروس أو رغبة جادة فى مواجهة المشاكل المزمنة.

ويؤكد القمص جبرائيل عبد المسيح راعى كنيسة الملاك ميخائيل في الكشح حالة الإحـتقان الرهيبة هذه التي كـانت تعيشـهـا الكشح في التـحـقيق الذي تم مـعه أمـام نيابة أمـن الدولة العليا قـائلاً "إن معلوماتي وكما سمعت هو أنه منذ أحداث الكـشح الأولى ١٩٩٨، أصبحت هناك حساسيات فى النفوس فيما بين بعض المسيحيين والمسلمين في القرية. المشكلة وقتهـا لم يتم حلها أو علاجها بطريقة صحيحة. وفى الفـتـرة الأخـيرة لاحظت أن هـناك عدم إرتيـاح بينـهم، وده لما رأيتـه من حدوث إعـتداءات ومشـاجـرات بين الطرفين لم تكن موجودة من قبل، لدرجـة أنى كنت أتدخل شخصيـاً فى النزاعات التى

تحدث ومعي كبار المسلمين والمسيحيين بالبلد، وكان يشاركني في ذلك زملائي الكهنة"[63]

ولعل السؤال الهام الذى يطرح نفسه الآن هو كيف اندلعت الأحداث؟

سنحاول فى معرض سعينا لتقديم إجابة لهذا السؤال، والذي ترددت بشأنه العديد من الروايات والأكاذيب والإشاعات، أن نقدم إجابة له، نأمل فى أن تكون الأقرب لما حدث، وذلك إستناداً إلى عدة مصادر. ليس فقط إلى ما يقوله الضحايا، مسيحيو هذه القرية، الذين تحدث الكثيرون باسمهم ولم يصل صوتهم للرأي العام بسبب حالة التعتيم الشديدة فى أجهزة الإعلام والكذب فى تصريحات المسئولين المحليين والقادمين من القاهرة، ولكن أيضا إستناداً إلى المحاضر والتحقيقات التى أجرتها الشرطة والنيابة فور إندلاع الأحداث، ومن واقع الشهادات التي سجلتها المنظمة المصرية لحقوق الإنسان بعد انتهاء المذبحة مباشرة، وكذلك فى ضوء التحقيقات التي أجرتها نيابة أمن الدولة العليا مع الأسقفين اللذين أوفدهما قداسة البابا بناء على طلبهما كشهود بعد الكارثة.

وفد الكنيسة بصحبة الأمن :

بعد حوالي ساعتين فقط من بدء المذبحة يوم الأحد ٢ يناير ٢٠٠٠، اتصل اللواء صلاح سلامة رئيس مباحث أمن الدولة بقداسة البابا طالباً منه إيفاد بعض الأساقفة "لتهدئة الأمور". وكان الأنبا ويصا قد اتصل أيضا بقداسته وأبلغه بالمعلومات التي وردت له من الكشح. وقرر قداسة البابا في حوالي الساعة الثانية عشرة ظهراً إيفاد الأنبا صرابامون رئيس دير الأنبا بيشوى والأنبا مرقص أسقف شبرا الخيمة إلى الكشح للوقوف على حجم الأحداث وطبيعتها وأسبابها والعمل على تهدئة النفوس بقدر الإمكان وإعداد تقرير حول الأحداث.

وفوجئ الأنبا مرقص أيضا باللواء صلاح سلامة رئيس جهاز مباحث أمن الدولة، الذى كان قد عرف من قداسة البابا أنه قرر إيفاده، يتصل به مرتين ويطلب منه الذهاب للكشح على عجل فى نفس اليوم لتهدئة المسيحيين والمسلمين وعمل إفطار رمضاني لهما.[64]

ويبدو أن الصورة لم تكن كاملة لدى اللواء صلاح سلامة فى هذه الساعات المبكرة بعد نشوب المذبحة – كما يقول الأنبا مرقص – لأن المعلومات التي كانت لديه تشير إلى قتل خمسة مسيحيين فقط، حيث لم يكن يعلم بأعداد القتلى في الحقول والبيوت رغم البلاغات التي وردت على قسم الشرطة تطلب النجدة.

واستقل الأسقفان بصحبة عدد من قيادات الأمن من القاهرة، ومنهم اللواء مصطفى حسيب والعميد عاطف أبو شادي، الطائرة نفس يوم الأحد ٢ يناير ٢٠٠٠ الساعة الخامسة والاربعين دقيقة عصرا، ووصلوا إلى الأقصر ثم توجهوا إلى مركز شرطة دار السلام في عربات مصفحة بصحبة اللواء مصطفى إسماعيل مدير الأمن ووصلوها في العاشرة مساء .

وفى قسم الشرطة تقابل الجميع مع قيادات الأمن والشرطة المحلية، وخاصة اللواء سعيد أبو المعالى مفتش مباحث أمن الدولة، الذي أخذ يروى الأحداث وكيف بدأت من وجهة نظره، ولحق بهم بعد

---

٦٣ انظر الوثيقة رقم ٢٥ محضر نيابة أمن الدولة العليا التحقيق مع القمص جبرائيل عبد المسيح بمعرفة رئيس النيابة سامح سيف فى القاهرة بتاريخ ٦ فبراير ٢٠٠٠ بعد أكثر من شهر من المذبحة.

٦٤– الأنبا مرقص فى لقاء معه بمكتبه بمقر أبرشية شبرا الخيمة فى ٣أغسطس ٢٠٠١.

تلك محافظ سوهاج في وقت متأخر.

أبو المعالى:

ونقدم هنا رواية أبو المعالى للأحداث إستناداً إلى ما ذكره أمام وفد الكنيسة الذى أرسله البابا والقيادات الأمنية فور وصولهم إلى مركز دار السلام من القاهرة. وقد وردت هذه الرواية في التحقيق الذي أجراه هشام بدوى رئيس نيابة أمن الدولة فى القاهرة في ٢٤يناير مع الأنبا صرابامون.

وتعود أسباب هذه الحوادث، وفقاً لما نسب إلى اللواء سعيد أبو المعالى، "إلى أن بياع طماطم كان واقف قصاد محل قماش مملوك لمسيحي اسمه راشد، قال لبياع الطماطم خليك بعيد عن المحل، فرد عليه وقال له أنا واقف فى شارع ربنا، وحدثت مشادة بينهم وتجمع الناس ولجأ صاحب محل القماش إلى الأمن وتم تهدئة الأمور، والكلام حصل بعد تكسير بعض المحلات فى القرية وهدأت المواضيع دى. وقال اللواء سعيد أبو المعالى كمان إن يوم الجمعة٣١/١٢/١٩٩٩ حصل تكسير فى محلات المسيحيين وكشاك المسلمين واستمر الكلام ليوم السبت، وقال إن عملية التكسير يوم السبت كانت شديدة، وقال إن برضه الكهنة والشعب المسيحى اشتكوا إن المحلات تم تكسيرها، وقال إن فيه تكسير حصل فى كشاك المسلمين، (...) وقال اللواء أبو المعالى إن يوم الاحد الساعة ١١ صباحاً دقت أجراس الكنيسة فى القرية أجراس حزن وكانها إشارة لشئ معين، لأنه بعد الأجراس ما دقت ابتدأ المسيحيين يطلقون الرصاص على المسلمين، وقال كمان إنه في الوقت ده شوهد أحد المسيحيين يطلق النار على المسلمين من أعلى منارة الكنيسة الموجودة فى القرية وبعد كده الأمور كبرت وفقد الامن السيطرة على الموقف"[٦٥]

وأثناء سرد أبو المعالى لروايته حاول الأنبا مرقص أن يستشف منه عدد القتلى والجرحى وحجم الخسائر والتلفيات، ولكنه لم يقدم له إجابات شافية.

وساورت الأنبا صرابامون بعض الشكوك حول رواية اللواء سعيد أبو المعالى، وخاصة حول إقراره بأن المسيحيين هم الذين بدءوا بإطلاق الرصاص على المسلمين، وفى وقت لم تسقط فيه ضحايا بين المسلمين، ولهذا طلب إحضار كهنة الكشح للإستماع إلى روايتهم، حتى يقف منهم على مدى صحة رواية أبو المعالي.

وقام أحد الضباط الموجودين بطلب القمص جبرائيل عبد المسيح والقمص بولا فؤاد هاتفياً، وطلب منهما أن يحضرا لمركز الشرطة، فأجابا بعدم استطاعتهما مغادرة المنزل خشية من التعرض لأذى بسبب استمرار الإعتداءات، وطلبا إرسال قوة من الشرطة لحمايتهما. وبالفعل استجابت قيادات الأمن وأرسلت قوة لإحضار القمص جبرائيل والقمص بولا والقمص باخوم والقمص لوقا الجبلي.

وعند وصولهم كان الكهنة منفعلين للغاية، البعض منهم يبكى والبعض الآخر ثائر جدا، لدرجة أن القمص جبرائيل طلب خروج اللواء أبو المعالى من هذه الجلسة وسط ذهول الجميع، حيث حمله المسئولية الأولى فى كل ما حدث فى الكشح منذ الأحداث الأولى فى أغسطس ١٩٩٨، وبعد توليه مهامه كمفتش أمن الدولة بشهور قليلة. واتهم الكهنة الأمن صراحة وخاصة اللواء سعيد أبو المعالى بالتواطؤ في الأحداث. وقالوا "إنه لو كانت الأمور إتعالجت بطريقة صحيحة، فى بداية الأحداث يوم الجمعة،

---

[٦٥] [illegible] لوثيقة رقم ٢٤ محضر نيابة أمن الدولة العليا التحقيق مع الأنبا صرابامون رئيس دير الأنبا بيشوى فى ٢٤ يناير ٢٠٠٠ بناء على [illegible]

ماكانتش الامور وصلت للحد الذى وصلت ليه"[٦٦]. وقال الأنبـا صرابامون "إن الكهنة قالوا لو كانت فيه قوات أمن كافية (داخل القرية) بعد اللى حصل يـوم الجمعة ويوم السبت، ما كانش اللى حصل ده يوم الأحد، حصل (...)، وأنهم قالوا هذا الكلام أمام اللواء أبو المعـالى ولم يعلق، وإن الكهنة اعتبروا قلة عدد قوات الأمن المتواجدة فى القرية نوع من التواطؤ"[٦٧].

وطلب الأسقـفان والكهنة معاينة نتـائج الأحداث على الطبيـعة للوقوف على حجم المذبـحة والخراب الذي لحق بالمسيحيين فى القرية فى الأرواح والممتلكات.

وعلى خلاف ما ذكـره اللواء سعيد أبو المعـالى للأنبا صرابامون من أنه كانـت توجد قوات أمن منذ يوم الجمـعة والسبـت، استطاعت السيطرة علـى الموقف بعد المشاجـرة، إلا أن الأسقفين لـم يشاهدا أية قوات أمن داخل قرية الكشح عند وصولهما مع القـيادات الامنية فى الساعات الأولى من صباح الإثنين بعد وقوع المذبحة ما عدا القوة المصاحبة لهم.

هذه هي الرواية التي نسبت لـلرجل الذى لعب دوراً خطيراً فى أحداث الكشح الأولى، كـما رأينا فى وقت سابق، من واقع التحـقيق الذى أجرى مع رئيس دير الأنبا بيشوى، وهـى رواية حـاول من خلالها فيما يبـدو تبرير الأخطاء التى وقعت فيها الشـرطة والأمن. وحاول فيها أيضا كالمعـتاد إلقاء اللوم على المسيحيين، عندما قـال إن أجراس الكنيسة دقت وكأنها إشـارة لشـيء معين، "لأنه بعـدها بدأ المسيحيون يطلقون الرصـاص على المسلمـين . بينما فى الحقيقة أن دقـات جرس الكنيسة هي دقات حزن طقسـية، للصلاة عـلى أحد المتوفـيين فى هذا الصبـاح قبل إندلاع المذبحـة، وهو الكسان ملوك، ولـيس إشـارة أو دعوة لتجمع المسيحيين، كما حاول إيهام الحاضرين.

ولكن أبو المعالي كان صـائباً فى قوله عندما أشار إلى أن الأمن فـقد السيطرة على الموقف، هذا مع إفتراض حسن النوايا.

رواية الضباط كما وردت فى التحقيقات :

حرر ضـباط نقطة شرطة الكشح، مـحضراً فـور وقوع الأحداث السـابقة لعمليـات القتل مباشرة، ضـمنوه مشـاهداتهم للأحـداث وأقـوال أطراف النزاع والشـهود. وهذه الروايـة هي الأقرب لما حـدث وتتناقض وتختلف تماماً مع رواية اللواء سـعيد أبو المعالي مفتش مباحث أمن الدولة أمـام وفد الكنيسة والقيـادات الأمنية التى جـاءت معه من القـاهرة. وقد أودعت رواية الضـباط هذه فى المحـضر رقم٢ أحوال الكشح بتـاريخ٣١/١٢/١٩٩٩ ، وكرروا تأكيـدها فى اليوم التالي فى مـحضر ثان أمـام وكيل نيابة دار السلام يوم١/١/٢٠٠٠ .

فى هذا المحضـر قرر الرائد خالد عبـد الحميد رئيس نقطـة شرطة الكشح أنه كان متـواجداً بنقطة الكشح وفوجئ بمخبـر يدعى أحمد عبد ربه يخبـره بأن هناك مشاجرة بين مسيـحي ومسلم فى شـارع أحمد عرابى المتفرع من بورسعيـد، فانتقل وضابطان على رأس قوة من المخبرين والجنود. وتبين لهم أن هناك عشرين شخصاً مسيحيا استقبلوهم بالصياح والتقوا حول سيارته وقاموا بالطرق على مؤخرة

٦٦- المصدر السابق.

٦٧- المصدر السابق.

السيارة، فترجل هو والضابطين والقوة والجنود من العربة (ربع نقل)، وأخبره المتواجدون أن سبب المشاجرة هو وقوع مشادة كلامية بين راشد فهيم وفايز عوض حسين يوم الاربعاء ٢٩ ديسمبر١٩٩٩ حين طلب فايز شراء قماش من راشد بالتقسيط فرفض راشد، فعاد إليه فايز وأشقاؤه يوم الجمعة ١٩٩٩/١٢/٣١فحدثت بينهما مشاجرة قام على إثرها فايز وأشقاؤه بضرب راشد.

وأضاف الضابط أن عدد المسيحيين قد بدأ فى التزايد وحضر قمص يدعى بسادة غبريال عبد المسيح راعى بكنيسة الملاك ميخائيل بالكشح، فطلب منه الضابط التدخل لتهدئة الموجودين وصرفهم، فرد عليه بالحرف الواحد "صدقني ما قدرش أمشيهم"، فقام كل من كوكو عياد بطرس وجمال عزيز منصور ورومانى منير بالصياح والهتاف مرددين عبارات عدائية قائلين "يا حكومة يا وسخة يا معرصه إحنا عايزين كلينتون"، وسبوا الدين الإسلامي. واستجاب لهم بعض المتواجدين فى ترديد هذه الهتافات وبدأ بعضهم فى إلقاء حجارة على أكشاك المسلمين.

وعندئذ قام الضابط بإخطار شرطة دار السلام لتعزيز القوة، ثم بدأ تجمع المسلمين فى الناحية الغربية فى أحد الشوارع المتفرعة من شارع بورسعيد، وهو شارع البوسطة القديم، وبدأ التراشق بالحجارة بين الطرفين، وأخذ المسيحيون يحطمون الاكشاك ويتلفونها ويتلفون الفرش الموجود بمنطقة السوق، وتلي ذلك سماع أعيرة نارية تعذر تحديد مصدرها، أصيب على إثرها ثلاثة من المسيحيين بأعيرة نارية.

وأضاف الضابط خالد فى المحضر أنه بسؤال الطرف المسلم وهو فايز عوض حسين وإخوته عن سبب مشاجرتهم مع المسيحيين، قرروا أن راشد فهيم منصور طلب من فايز عوض حسين أن يبتعد بعربة اليد الخاصة به من أمام محله، فحدثت بينهما مشادة كلامية تطورت إلى مشاجرة وأن هذا هو سبب هياج المسلمين.

وسئل فى هذا المحضر راشد فهيم، فأقر بالرواية السابق ذكرها على لسان المسيحيين بشأن رفضه البيع بالتقسيط. وسئل كذلك فايز عوض حسين وأشقاؤه الذين قرروا أن سبب المشاجرة هو طلب راشد من فايز مغادرة المكان والانصراف بعربة اليد الخاصة به من أمام محله. وتضمن المحضر سؤال ضابط مبلحث آخر هو النقيب أشرف عمارة وابن راشد فهيم.

هذا المحضر الذى حرر فور وقوع الأحداث الأولى يوم ٣١ ديسمبر١٩٩٩ وتضمن وجهة نظر جميع الأطراف لم يشر فيه المسلمون أو المسيحيون أو ضابط الشرطة خالد عبد الحميد أو ضابط المباحث أشرف عمارة فى أقوالهم فى هذا المحضر، أو فى أقوالهم التي كرروا تأكيدها فى اليوم التالي أمام وكيل نيابة دار السلام يوم ٢يناير٢٠٠٠، ثمة إشارة أو حديث من قريب أو بعيد إلى واقعة ما سمى فيما بعد بأنه "سب الدين الإسلامي" من شخص يدعى سوريال جيد إسحاق لسيدة تدعى علية الديب عبد اللطيف.

ومن المهم أن نذكر هنا أن الصحف وأجهزة الإعلام أوقعت الرأي العام، واستناداً إلى تصريحات لمسئولين مجهولة المصدر (وهى فى الغالب تصريحات للأمن والشرطة) فى خلط شديد بين الأحداث السابقة وبين قيام سوريال جيد إسحاق بسب الدين لهذه السيدة فى وجود ابنها. وهى الواقعة التي قدمها الأمن لتبرير قيام المسلمين بقتل المسيحيين وإتلاف ممتلكاتهم وتدميرها فى الكشح ودار السلام

وقرى أخرى فى المنطقة فى نفس الوقت، والتي سوف نتعرض لها وللابساتها فى موضع آخر.

رواية من داخل الكشح :

بعد الرواية التي نسبت للواء أبو المعالى أمام القيادات المركزية والمحلية والأسقفين، وبعد رواية كل الأطراف الواردة فى محضر الشرطة ومحضر النيابة فى اليوم التالي، تنقصنا الإشارة إلي أحداث هامة ضاعت فى السياق العام، ولم يتوقف عندها الكثيرون وكانت بمثابة عود الثقاب الذى أشعل الفتيل المشبع بالوقود.

يقول المحامى ميشيل بسادة "إنه فى يوم الاربعاء ٢٩ ديسمبر١٩٩٩ توجه شخص يدعى فايز عوض حسين، ويعمل تاجر خضار وفاكهة متجول ويمتلك عربة يد، إلي متجر لبيع الاقمشة لشخص يدعى راشد فهيم منصور، والإثنان من الكشح.. وطلب فايز من راشد شراء أقمشة له ولأسرته بالتقسيط، فرفض راشد أن يبيع له بالتقسيط، فحدثت مشادة بين فايز وراشد فتوعده فايز قائلا "طيب براحتك يا خواجه". فرد عليه راشد "أنت ما تقدرش تعمل حاجة".

وإذا كانت كلمة "خواجة" تطلق فى الصعيد على الاقباط وخاصة وجهائهم، إلا أنها فى الأصل مرادفة لكلمة أجنبى أو دخيل خاصة لدى العامة والسوقة. ومن الواضح أن تعبير "براحتك يا خواجة" يحمل فى طياته التوعد والوعيد.

ويبدو أن النية قد توفرت لدى فايز عوض حسين للانتقام من راشد بشكل خاص، ولدي البعض للإنتقام من المسيحيين فى الكشح بشكل عام بسبب إصرارهم القانونى على إزالة الأكشاك منذ سنوات باللجوء للبوليس والقضاء. كما سنرى من حدثين الأول أشار له الجميع، والثاني لم ينتبه له الكثيرون.

إذ جاء فايز بعد يومين هو وأشقاؤه فوزى وعبد الناصر يوم الجمعة ٣١ ديسمبر١٩٩٩ فى حوالي الرابعة ظهراً، ودخلوا إلى محل راشد وقاموا بالتعدي عليه وعلى ابنه أيمن بالضرب وبتكسير المحل. فتجمهر الكثيرون فى ذلك اليوم وكان يوم سوق، وبدءوا في تهدئة راشد بالعبارات المعتادة فى تلك المواقف "معلهش يا عم راشد كل سنة وأنت طيب والمسامح كريم وأيام أعياد"، فرفض راشد السكوت وصمم على تقديم شكوى رسمية.

وغادر راشد محله متوجهاً إلي نقطة الشرطة التي تبعد عن المحل بحوالي ٥٠٠ متر، وقبل أن يصل إلى النقطة وعلى مقربة منها تتبعه أيضا فايز وأشقاؤه وتعدوا عليه بالضرب مرة أخرى، وهذه المرة أمام ضباط نقطة الكشح الذين كانوا قد خرجوا منها لتبين الأمر.

وفى هذه الأثناء تدخل مخبر يدعى أحمد عبد ربه حيث قام بتخليص راشد من فايز وأشقائه واصطحابه، ولكنه لم يقم بالقبض عليهم رغم أنه مسلح ولديه سلاحه الميرى. ومن المعروف أن المخبر من أمثاله له سطوة ونفوذ فى مثل هذه الأماكن.

وأبلغ راشد مع رئيس النقطة الرائد خالد عبد الحميد بما حدث. وكذلك قام المخبر أحمد عبد ربه بإبلاغ الضابط بما رآه وما حدث فى المرة الثانية عندما قاموا بضربه.

والأمر الذى لم يلتفت له الكثيرون، أنه فى نفس وقت إندلاع الأحداث حضر إلى القرية غرباء مسلحون بأسلحة آلية أخذوا يدمرون فى محلات المسيحيين. ولنترك جريدة الأهالي تقدم التفاصيل

تحت عنوان "١٥ غريباً عن القرية أطلقوا النار من السلاح الآلي وهربوا". تقول "المفاجأة المذهلة فى أحداث الكشح والتي قد تؤدى إلي كشف خيوط أخرى مريبة كثيرة هي أن مجموعة مسلحة بالسلاح الآلى من غير أبناء الكشح هاجموا القرية وأشعلوا الحريق، ثم هربوا قبل أن تصل قوات الشرطة. وفى الخفاء واصلوا مد لهيب الفتنة إلى باقي القرى بشائعات كاذبة عن هجوم مسيحي عام على المصلين فى الجوامع بالكشح ليصبح الشعار بعدها "وإسلاماه". جرجس نبيل وكيل مكتب بريد أولاد طوق التقط أول الخيط: فى الساعة الخامسة إلا ربع كنت فى محل إكسسوار يملكه أحد أصدقائي سمعت ضرب نار شديداً والناس تسارع بإغلاق محلاتها شعرت بفزع شديد، وكأن القيامة قد قامت والمسيحيون يحذر بعضهم من عملية تدمير محلات النصارى. خرجت وأخذت ساتراً، ودققت النظر محاولاً البحث عن الحقيقة والكشف عن المجرم الأثم. وجدت حوالي ١٥ شخصاً معهم سلاح آلي، وكانوا جميعاً غرباء عن البلد، وعندما لمحوا من بعد سيارات الأمن فروا هاربين. الغريب أنني لاحظت بعدها بعض العساكر والخفر يدمرون فرش الخضراوات والفاكهة لأخوة وأصدقاء من المسلمين".[٦٨]

وفى نفس الوقت قامت هذه العناصر بإغلاق مداخل القرية كلها، فى أسلوب يدل على النية المبيتة لمنع الأمن من التدخل أو تعطيل تدخله إن فكر فى ذلك. إذ تضيف الأهالي "هل يمكن لغير عناصر تملك قدرات التدبير الإجرامي أن تسيطر على مداخل القرية الخمس .. المدخل الجنوبي والشرقي عند قرية إمبادر .. ومدخل أولاد طوق من الغرب ... ومدخلي أولاد سالم بحري وقبلي بأوامر محددة لقتل أى مسيحى يدخل أويخرج من القرية فى مشهد معاد لقيام جماعات الإرهاب بقطع الطريق فى ملوى على سيارة الأجرة والأتوبيسات وقتل رجال الشرطة دون غيرهم .. فيما تتولى مجموعة الهجوم على مناطق كنائس القرية (الملاك ـ والغرباء وأبو سيفين وأبو شنودة ومارى جرجس بعزبة سعد)".[٦٩]

ويقول الضبع ميخائيل حبيب ٣٩ سنة وهو تاجر قطع غيار آلات زراعية مقيم بالكشح بجوار مكتب الشئون الاجتماعية على الترعة واستشهد ابنه فى المذبحة للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان إنه "يوم الجمعة٣١/١٢/١٩٩٩ حسيت بقلق فى البلد وناس بتجرى مسلمين ومسيحيين قفلت دكاني ورجعت البيت، ودخلت بيت والدتي وكنت أنظر من الشباك ومعي والدتي وجدت مجموعة من ٢٠ فرد مسلحين بالآلي دخلين البلد وضربوا فى إتجاهنا بعض الطلقات ولم أتمكن من الإبلاغ يوم الجمعة. يوم الجمعة الساعة ٦ مساء سيطر الأمن على البلد سيطرة كاملة وضربت قنابل مسيلة للدموع وانتهى كل شيء".[٧٠]

وفى تلك الأثناء تجمهر المسيحيون والمسلمون فى القرية فى شارع بورسعيد. وبينما كان راشد يروى ما حدث للضابط – وعلى حد رواية الضابط فى المحضر الذى أعده بعد نشوب الأحداث مباشرة – كان هناك عدد من المخبرين يحضرون مهرولين ويقولون للضابط "إن البلد مجلوبة وفيه ضرب شغال".

وذكر أحد أفراد الشرطة للأهالي "أنه كان يمكن السيطرة على الأحداث فى بدايتها، خصوصاً أن

٦٨- جريدة الأهالى تحت عنوان "١٥غريبا عن القرية أطلقوا النار من السلاح الآلى وهربوا" ١٢ يناير٢٠٠٠ .

٦٩- المصدر السابق.

٧٠- أنظر الوثيقة رقم ٢٧ تقرير أولى لبعثة تقصى الحقائق للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان، "شهود عيان". والجدير بالذكر أن هذا التقرير لم يصدر بسبب ضغوط ضد المنظمة وننشره فى الوثائق.

بداية النزاع بين راشد فهيم وفايز حسين بدأت على بعد ١٠٠ متر من نقطة الشرطة. وأفاد المصدر أن ضابط النقطة هم بالتدخل ولكن وكيل شيخ الخفر ويدعى ماهر على نصح الضابط بالابتعاد حتى لا يقتلوة مثلما فعلوا مع سلفه".[٧١]

ولم تكن جريدة الأهالي هي التي أشارت فقط إلى هذه الواقعة حيث صرحت قيادة شعبية لجريدة الجمهورية " رأينا المدافع الرشاشة والبنادق الآلية وغير الآلية و"الاريجيهات" تشعل سماء الكشح حتى أن أجهزة الأمن لم تتمكن من دخول الكشح إلا بعد ثلاثة أيام كاملة!! ".[٧٢]

وأمام هذه التطورات، وكما يقول ميشيل بسادة، خشي راشد على حياته فرفض الخروج من النقطة، رغم أنه مجني عليه، بعد أن سمع من المخبرين أن المسيحيين والمسلمين متجمهرين. وهذا هو ما قرره راشد فى محضر رسمي برقم ٢ أحوال الكشح بتاريخ١٢/٣١ وكان الضابط خالد عبد الحميد قد توجه ومجموعة من الضباط والمخبرين والجنود إلى شارع بورسعيد موقع الأحداث، وكان المسيحيون يشكون ما حدث لهم، وطلبوا من الضابط خالد التدخل فرفض.

فى هذه الأثناء سمعت طلقات نارية مجهولة المصدر أصابت ثلاثة من المسيحيين هم: مرقص شنوده جرجس وأشرف حليم إسطفانوس وكردى رزق إسحاق.

وفى الغالب فإن مصدر إطلاق الرصاص على المسيحيين الثلاثة سالفي الذكر هو إما هؤلاء الغرباء، أو بعض المسلمين الذين تجمهروا، لأن الجرحى لم يكونوا من بينهم، حيث كان المسيحيون فى جانب والمسلمون فى الجانب الأخر، وإما من قبل الشرطة التى وجدت نفسها أمام هذا التجمهر الكبير.

وهكذا، كما يقول المحامى ميشيل بسادة، شاهد المسيحيون فايز عوض وإخوته وهم يضربون راشد ويكسرون فى محله، وشاهدوا راشد وهو يهرول لنقطة البوليس، وشاهدوا فايز واخوته وهم يتعقبونه عند الجسر على مقربة من نقطة البوليس ويضربونه مرة ثانية، وأن هذا الضرب كان فى وجود عدد كبير من المخبرين، من بينهم المخبر أحمد عبد ربه، وأن المسيحيين طلبوا من المخبرين القبض على فايز عوض وإخوته ولكنهم رفضوا. وفوجئوا بمجموعة من المسلمين المسلحين بالأسلحة الآلية يدمرون محلاتهم وفتريناتهم فيما بين الرابعة والنصف والخامسة مساءاً قبل الإفطار، وأن الضباط خالد وأشرف عمارة وعلاء فراج والمخبرين لا يتدخلون وهم فى ذهول مما يحدث لدرجة أن الضابط خالد عبد الحميد أخرج سيجارة وقام بتدخينها قبل مدفع الإفطار. كما طالبوا المخبرين بالتدخل لمنع المسلمين من إتلاف محلاتهم فرفضوا ذلك أيضاً.

وأثارت كل هذه الأحداث المتوالية دون تدخل الشرطة حفيظة المسيحيين وسخطهم، لدرجة أن أحدهم قام بالطرق بيده على خلفية عربة الشرطة التى كان يستقلها خالد عبد الحميد والضباط. وخرجت من بعض منهم كلمات حادة مثل "أنتوا عايزين تموتوا النصارى، أنتوا مش عايزين فى الكشح نصارى". وقال أحدهم "إحنا عايزين كلينتون أصل الحكومة دى حكومة وسخة والظباط دول بيعرصوا".

وطلب الضباط من المسيحيين الهدوء ومغادرة المكان قائلين لهم "إحنا شفنا التكسير والإتلاف

٧١- المصدر السابق.

٧٢- جريدة الجمهورية ٥ يناير ٢٠٠٠.

بعنينا وإتأكدنا إنهم ضربوا راشد، إحنا حنتصرف ونجيب حقكم بالكامل". واتصل أمامهم بمديرية الأمن باللاسلكي طالباً قوات إضافية.

وهكذا وبعد أن فوجئ التجار المسيحيون بقيام المسلمين بتكسير محلاتهم والإعتداء عليهم، وبعد سلبية الأمن فى مواجهة ضرب راشد، وعلى خلفية قيام المحافظ بوقف تنفيذ أحكام الإزالة الأكشاك إستجابة لطلب من عضو مجلس الشعب، قام بعض المسيحيين بتكسير بعض هذه الأكشاك التى أقيمت بالمخالفة للقانون على مسافة تتراوح ما بين مترين إلي ثلاثة من محلاتهم.

وبينما كانوا يكسرون جاء الضابط خالد ولم يتدخل لمنعهم، بل أنه حين حاول أحد الضباط المرافقين له التدخل صرخ فيه الضابط عبد الحميد قائلا "سيبهم براحتهم خالص ما حدش يكلمهم". وبعد أن رأى هؤلاء المسيحيين أن الضباط لا يتدخلون لمنعهم ارتابوا فى الأمر وكفوا عن التكسير.

وقد روت إحدى السيدات التي تقطن شارع بورسعيد للقمص جبرائيل أنه فى حوالي الساعة١١ مساء نفس اليوم٣١/١٢ ، خرجت مجموعة من المسلمين فى وجود قوات الأمن التي توافدت بأعداد كبيرة على هذه القرية وقاموا أمام سمعهم وبصرهم بالهجوم على محلات أخرى للمسيحيين وتكسيرها وسلبوا منها البضائع وبدءوا فى حرق بعضها، بل أن بعض رجال الأمن شوهدوا وهم يشاركون في النهب وتكسير بعض الأكشاك الخشبية المملوكة للمسلمين، نعم للمسلمين.

وكما ذكرنا من قبل، نسبت جريدة الأهالي لساكن آخر من سكان الكشح قوله "الغريب إنني لاحظت بعدها بعض العساكر والخفر يدمرون فرش الخضراوات والفاكهة لأخوة وأصدقاء من المسلمين".[٧٣]

وحضر بعد ذلك اللواء عاطف ربيع نائب مدير أمن سوهاج إلى كنيسة الملاك ميخائيل ومعه مجموعة من قيادات الشرطة وطلبوا من القمص جبرائيل وباقي الآباء ألا يتواجد أحد من المسيحيين فى الشوارع، وفعلاً قام الآباء بصرف كل الناس إلى منازلهم.

ومع الثامنة مساء يوم الجمعة ٣١ ديسمبر، خلت طرقات القرية من المواطنين المسيحيين بعد حضور قوات تعزيز من الشرطة من سوهاج. وكان محظوراً على المسيحيين فى مساء الجمعة هذا الخروج من بيوتهم التي تحتل الجانب الشرقي من الكشح بأكمله، والتجول فى طرقات القرية بعد أن سيطرت عليها قوات الشرطة. بينما خرج عدد من المسلمين وتجولوا في شارع بورسعيد وحرقوا وسلبوا ونهبوا بعضاً من محلات المسيحيين في الفترة من الحادية عشرة مساء حتى الساعات الأولى من صباح السبت أول يناير٢٠٠٠، رغم حظر التجول ورغم وجود قوات أمن ضخمة فى جميع أنحاء القرية.

وفى يوم السبت قامت نيابة دار السلام بمعاينة موقع الأحداث وسؤال المسيحيين الثلاثة المصابين بالطلقات النارية ومعاينة مواقع الإتلاف والحرق لمحلات المسيحيين والمسلمين. وسيطرت جحافل ضخمة من قوات الأمن المركزي وأمن الدولة اللذين وصل عددهم إلى عدة آلاف جندي وضابط، تم استدعاؤهم من محافظات أسيوط وقنا والمنيا، على القرية ابتداءً من هذا اليوم. وحضر مدير الأمن اللواء مصطفى إسماعيل ومفتش مباحث أمن الدولة سعيد أبو المعالى وبصحبتهم قيادات الأمن المركزي والبحث الجنائي وجميع قيادات أمن المحافظة.

٧٣- جريدة الأهالي ١٢ يناير٢٠٠٠

وبعد وصول هذه القيادات الأمنية إلى المنطقة، توجه رجال الدين المسيحي بالكشح صباح السبت لمقابلتهم، ودار نقاش حاد جداً حول الإعتداءات التي تمت مساء يوم الجمعة. ويقول القمص جبرائيل "سألناهم كيف تحدث هذه الإعتداءات الخطيرة من سلب وتكسير وحرق للمحلات فى وجود هذاالكم الهائل من قوات الأمن؟، وكانت إجابة مفتش أمن الدولة سعيد أبو المعالى فى صوت يتسم بالإستفزاز "وإيه يعنى". وأشتد النقاش بسبب هذه الإجابة المؤسفة، وأدى ذلك إلى إحتكاك أحد الآباء معه. وتدخل اللواء مصطفى إسماعيل مدير الأمن لتهدئة الموقف، وصممنا على أن تخرج هذه القيادات معنا لمشاهدة التخريب على الطبيعة، وشاهدوا بأعينهم آثار هذه الإعتداءات. ووعد المفتش سعيد أبو المعالي بأعلى صوته فى شارع بورسعيد "بأنه من اليوم لن يحدث شئ آخر ومش حتحصل حاجة تانى على مسئوليتي وانصرفنا".

كان هذا الحديث ظهر السبت، ولكن فى مساء نفس اليوم، وبناء على رواية شائعة بين الاقباط، تم اجتماع مع عدد من مشايخ البلد والعمد من عدد من القرى كان له وقع الكارثة على القرية. حيث نُسب لأبو المعالى فى هذا الاجتماع كلام خطير يصعب تصديقه وهو قوله للحاضرين "إزاى تسيبوا إخواتكم المسلمين تتكسر أكشاكهم، وتسكتوا على حاجة زي كده؟". ويقال أن هذا الكلام أثار مخاوف الحاضرين من قرية البلابيش، الذين ليست لهم علاقات طيبة مع أهالي الكشح المسلمين، خوفاً من الدخول فى دوامة الثأر والثأر المضاد. فآثروا الانسحاب من الجلسة وكان عددهم ثمانية عشرة شخصا، متخوفين من عاقبة الأمور. وسوف نعود إلى هذا الأمر بالتفصيل فى موضع آخر.

وبعد اجتماع مساء السبت هذا بساعات قليلة، وبعد إطلاق النار من "الأربجيهات"، والأسلحة النارية فى اليوم السابق، بدأ إطلاق الشائعات لحث الجماهير على إتمام المذبحة، حيث طافت سيارة مجهولة بالقرى تطلق شائعات غير صحيحة ضد الاقباط مؤداها أنهم سمموا المياه وأحرقوا المعهد الأزهري وقتلوا المسلمين فى الجوامع، وتحاول إثارة السكان ضدهم.

ويقول القمص جبرائيل وفقاً لرواية استند فيها إلى شهود عيان "إن أشخاصاً من الكشح ومنهم مخبر اسمه عبد الفتاح بطيخ، وشخص آخر يدعى يسرى عبد النظير صديق وشهرته "بسبوس"، استقلوا إحدى العربات وهم يرتدون ملابس ممزقة، إلى القرى المجاورة وهم يصرخون "المسيحيون حرقوا المعهد الازهري وحرقوا المسجد ومزقوا القرآن".. "ألحقوا...المسيحيين موتوا المسلمين".

والأخطر من ذلك أن نفس هذه الشائعات أطلقت من ميكروفونات مساجد فى الكشح ودار السلام صيحات "المسيحيين سمموا المياه، ما تشربوش يا مسلمين". وفى نفس الوقت، كانت سيارات أخرى تجوب بالميكروفونات أنحاء قرى أخرى مجاورة هي البلابيش والنغاميش ونجع الدير ونجع موسى وأولاد طوق شرق وأولاد طوق غرب في ذات اليوم والأيام التالية و تردد نفس الشائعات.

وأكدت جريدة الأهرام ذلك بقولها إن "تقارير من موقع الأحداث كشفت عن أن إطلاق عدة شائعات عن مقتل عدد من المسلمين فى قرية الكشح، أدى إلي تدافع أعداد كبيرة من الأشخاص وسط المواطنين للعمل على تصعيد ردود الأفعال، (...) وفوجئ المواطنون فى الثانية إلا ربعا من الليلة نفسها بسيارة مجهولة تطوف قرى الخيام وأولاد خلف والكشح ومدينة دار السلام تحذر المواطنين عبر الميكرفون بعدم الشرب من مياه الحنفيات لأن بها مادة سامة، وبينما لاذت السيارة بالفرار بدأ المواطنون فى

ـينة والقرى يرددون عبر الميكرفونات أن المياه مسمـومة ويطلبون من الأهالي عدم استعمالها، وتمكن حرس المحـافظ من ضبط شخص فى أثناء ترديده هـذه العبارة وأرشد عن شـخص آخر. وقام جـمال مكاوى رئيس مركز دار السلام بضـبط شخص ثالث بقرية الخيام يردد الكلمات نفسهـا عبر الميكرفون وتم تسليمهم للشرطة للتحقيق والوصول إلي مروج هذه الشائعة الخطيرة".[٧٤]

وكـذلك أيضا المحـافظ اللواء أحمد عبـد العزيز بكر عندما وصل فى الثالـثة من فجر يوم الاثنين بعد صبيحة لحضور اللقاء الذي تم مع القيادات الأمـنية التي أوفدها صلاح سلامـة رئيس مباحث أمن الدولة والتي وصلت بصحبـة الأنبا مرقص والأنبا صرابامـون، حيث ذكر أمامهم جـميعاً أنه وهو فى طريقه إلى هذا الاجتماع سمع عبر مـيكروفون لأحد المساجد أحد الأفراد ينادى على الأهالي "يا مسلمين الحقوا .. المسيحيين سـمموا ميـاه الشرب"، فأمر القـوة المرافقة له بإحضـاره وقام بتوبيخـه وضربه بالأقلام" ونهـره لما قام به ثم تركه. وقـد ذكر المحافظ ذلك في أكثـر من لقاء مع مسئولين وأهالي وصحفيين، كما ورد أيضـا فى التحقـيق الذي تم في نيابة أمن الدولة العليا مع الأنبـا مرقص فى٢٤ يناير ٢٠٠٠.

والأمـر المثير للـذهول هو أن السيـد المحـافظ الذي يمثل كل سلـطات الدولة، لم يقـبض على هذا الشخص ولكنه اكـتفي بتوبيـخه وأخلى سبيله ولم يتـخذ معـه أي إجراء، ولم يحاول معـرفة من يقف وراءه أو لعله كان يعرف ولم يشأ الدخول فى صدام مع من يقف ورائه.

ولم تتخذ الشـرطة أو النيابة أيضا أية إجراءات قـانونية مع من أطلقوا هذه الشائعـات التى لها كان لها أثر في إندلاع المذبحـة وحـرق وتدمـير ممتلـكات المسيـحـيين فى الكشح ودار السـلام والقـرى المجاورة لها فى نفس الوقت.

وهكذا كان الجو مهيئاً تماماً لوقوع المذبحة تحت سمع وبصر السلطات والقيادات الأمنية والتنفيذية المحلية.

كيف إندلعت شرارة المذبحة؟:

توجه المسيحيـون للصلاة كالمعتاد صباح يوم الأحد ٢ يناير٢٠٠٠ فـحاولت الشرطة منعهم ولكنهم صمموا على التوجه إلى الكنيسـة للصلاة، واستجابت الشـرطة لمطلبهم. وعقب خروجـهم من الكنيسة سمع فى القرية أصـوات إطلاق أعيـرة نارية. فى هذا الجو المشـحون والذي يسـوده التوتر والغلـيان ارتكبت القيادات الأمنية والإدارية المحليـة خطأين قاتلين كان الأول بمثابة إلقاء عود ثقـاب مشتعل فى أرض مشبعة بالبنزين، والثانى هروباً من مواجهة الموقف بعد بدء إشتعاله:

الأول هو حضور القيـادات الأمنية والمحلية يوم الأحد لمحاولة إصلاح الأكشـاك بعد محاولة صلح فاشلة جرت يوم السبت لم يوافق فيهـا المسيحيون عـلى إصلاح هذه الأكشاك التى كـانت قد صدرت قرارات بإزالتها من الإدارة المحلية.

ويقول جوزيف عزيز قزمان ٣٠ سنة تاجر أجهزة كهربائية وصاحب محل للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان "إنه يوم السبت١/١/٢٠٠٠ عـاد الهدوء النسبي إلي القرية ولكن فـرض حظر تجول تلقائي

٧٤- جريدة الأهرام ٤ يناير٢٠٠٠ .

ودون أن يمر أحد إلي منازل المسلمين من المسيحيين ولا من المسلمين إلي منازل المسيحيين وعلى ذلك انقسمت القرية إلي قسمين يفصل بينهما شارع بورسعيد وتواجد أمنى مكثف ومنعت الأهالي من التواجد بشارع بورسعيد أو الشوارع العامة والالتزام بالمنازل خلال ذلك اليوم وحضر الأستاذ حسن توفيق عضو مجلس الشعب ومعه شيوخ المسلمين في محاولة للصلح بالمركز بمدينة دار السلام ولكن لم يتم".[٧٥]

ويضيف قزمان أنه فى "يوم الأحد٢/١/٢٠٠٠ فى حوالى الساعة العاشرة صباحاً بعد خروج الأهالي من الكنيسة فوجئوا باشتعال الموقف بين المسلمين والمسيحيين وبدأت الأهالي فى إطلاق الأعيرة النارية من جميع الجهات "وقد حضر المسلمين من أهالي القرية قبل ذلك بقليل بصحبة أ/ جمال مكاوى نائب رئيس مجلس المدينة وأ/ محمد يوسف رئيس مجلس القرية وآخرين وذلك لإعادة بناء الأكشاك المحطمة وتم تخفيف الأمن وإبعاده عن شارع بورسعيد وبإعتراض الأهالي المسيحيين لعدم انتهاء الموضوع بدأت الأحداث" وقامت الشرطة بإلقاء القنابل المسيلة للدموع على الأهالي لتفرقهم .. وأطلقت الشرطة النيران لتخويف الأهالي فالتزم الأهالي منازلهم وتطورت الأحداث فى شكل سلب ونهب وقتل للمسيحيين ومنازلهم وممتلكاتهم ولم تتدخل الشرطة فى تلك الأحداث التي وقعت فى الناحية البحرية من البلدة "كرم الغرابلية" والناحية القبلية "نجع احمد رضوان" والطريق المؤدى إلي خارج الكشح "طريق الخيام أي فى المناطق المجاورة لمنازل المسلمين".

ويبلغ شمشون مترى عطية ٣٨ سنة، مقيم الكشح ويعمل موجهاً بالتربية والتعليم بإدارة دار السلام التعليمية المنظمة بأنه "يوم الأحد حتى الساعة ٩ صباحا لم يكن هناك مشاكل حتى حضرت الشرطة مع أصحاب الأكشاك وثارت مشاكل حول مكانها وسمعت إن أصحاب الأكشاك المسلمين بيسبوا المسيحيين وطبعاً كان ممكن ينتظروا رفع أنقاض الأكشاك يومين أو ثلاثة حتى يتم إصلاحها"

ويقول القمص جبرائيل عبد المسيح راعى كنيسة الملاك ميخائيل حول هذه النقطة "إنه بعد انتهاء الصلاة في حوالي الساعة التاسعة صباحاً، ذهبت مع أبونا لوقا إلى المطرانية في البلينا لمقابلة الأنبا ويصا. وفى هذا الوقت ذهب اللواء أحمد حرب مساعد مدير أمن سوهاج والأستاذ جمال مكاوي رئيس مدينة دار السلام، والأستاذ محمد يوسف رئيس قرية الكشح ومعهم الضابط خالد عبد الحميد إلى الكشح، وأحضروا معهم بعض المسلمين لتصليح الأكشاك ويطلبون من كلا منهم إصلاح الكشك الخاص به، وهو أمر كان فى منتهى الخطورة فى مناخ الغليان السائد، خاصة بعد أحداث التدمير وإطلاق الرصاص ضد ثلاثة من المسيحيين. وبدأت فى وجودهم مشادات كلامية بين المسلمين والمسيحيين، تحولت إلى شتائم وبدأت الشرارة تنطلق فى وجودهم وبدأ ضرب النار يشتعل فى وجود هذه القيادات".

ويضيف القمص جبرائيل "أنه من المؤكد أن مصدر النيران هنا كان من المسلمين لانه لم يكن هناك قتلى بينهم، وانسحبت هذه القيادات والشرطة المصاحبة لها إلى نقطة الكشح، فى الوقت الذى أقاموا فيه "كردوناً" على المناطق المسيحية، ولكن عندما اشتد ضرب النار انسحبت هذه القوات تماما".

٧٥- الوثيقة ٢٧ "شهود عيان".

٧٦- المصدر السابق.

ويؤكد ياسر حارس محمد عبد الرحمن وهو مزارع ٢٤ سنة وصاحب كشك بشارع بورسعيد هذه الرواية فى شهادة للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان بقوله إنه "يوم الأحد٢/١/٢٠٠٠ الساعة١٠ صباحاً كان هناك عدد من رجال الأمن وقالوا يا جماعة كل واحد له كشك يجيب نجار يصلحه أو يبنيه وبدأنا جمع الأخشاب فوجئنا بتجمع عدد كبير من المسيحيين حوالي ٢٠٠ خارجين من شارع أبو سيفين ومعهم عصى ومواسير جريت وقبل ما أوصل البيت سمعت ضرب النار اشتغل...".[٧٧]

ويؤكد هذه الرواية أيضا الديب احمد عبد العال، مقيم بالكشح حيث يقول للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان "يوم الأحد٢/١/٢٠٠٠ الساعة ٩,٣٠ صباحاً المسلمين راحوا يصلحون الأكشاك والشرطة كانت موجودة والمسئولين الشعبيين والتنفيذين...".[٧٨]

والخطأ الثاني هو إصدار الأوامر لقوات الأمن بالانسحاب عند بدء إطلاق النار. حيث كانت هناك قوات مكثفة بالقرية حتى الصباح الباكر ليوم الأحد يوم حدوث المنبحة، وعندما بدأ الإحتكاك بين المسلمين والمسيحيين بسبب محاولة إعادة تصليح الأكشاك فى هذا الجو الملتهب، بدأت الشرطة فى إطلاق عدد من القنابل المسيلة للدموع، ويشير إلى ذلك يوثانت ظريف فارس ٢٨ سنة حاصل على بكالوريوس تجارة مقيم بالكشح فى شهادة للمنظمة بقوله إنه فى "يوم الأحد٢/١/٢٠٠٠ الساعة٨ صباحاً ذهبت للصلاة فى كنيسة أبو سيفين وسط البلد بشارع بورسعيد وكان الجو هادئ وفيه شرطة كثير ولا يوجد اعتراض لأي شخص أثناء سيره وبعد الصلاة الساعة ١٠ص توجهت مع صديقي إلي منزله لمدة نصف ساعة وصلتنا أخبار إن المسلمين تعدوا على بيوت المسيحيين وتجمع عدد كبير من المسيحيين ناحية الشرق والمسلمين ناحية الغرب والأمن عامل فاصل بيننا وأطلق ٢ قنبلة مسيلة".[٧٩]

ويؤكد ذلك أيضا عدلى ميخائيل شهيد ٢٥ سنة وهو عامل زراعي مقيم بجوار جامع أبو بكر للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان بقوله إنه "(...) يوم الأحد٢/١/٢٠٠٠ الساعة ١٠ صباحاً سمعنا إن فيه ضرب نار علينا قرب جامع أبو بكر، وأنا رايح أشوف فيه إيه الشرطة ضربت قنابل مسيلة للدموع حوالى ٤ قنابل ورجعت عرفت إن فيه ناس ماتت وهم أولاد عمى حليم".[٨٠]

ولكن إطلاق القنابل المسيلة للدموع لم يكن فيما يبدو كافياً للسيطرة على الموقف، ومع بدء إطلاق الرصاص صدرت لهذه القوات الأوامر بالإنسحاب من شوارع الكشح بدلاً من القيام بواجبها الذى تحتمه عليها مهمتها فى هذا الموقف الخطير.

ويقول مترى يوحنا مجلع ٥٢ سنة، موظف بمكتب عمل دار السلام للمنظمة إنه "(...) يوم الأحد حوالي الساعة ١١ بدأ إطلاق الرصاص من المسلمين (...) وكان الأمن إنسحب إلي النقطة ودخلت البيت ولم أخرج والشرطة أطلقت القنابل المسيلة للدموع قبل إنسحابها للنقطة".[٨١]

ويقول القس مرقص عبد المسيح ٣٤ سنة كاهن بكنيسة الأنبا شنودة بالكشح للمنظمة "كنت فى القاهرة وصلت يوم السبت١/١/٢٠٠٠ ليلاً الساعة الواحدة فجراً كان فيه حراسة عند مدخل البلد من

ناحية المدرسة الإعدادي وعند مدافن الأقباط وتوجهت لمنزلي دون مشاكل. يوم الأحد٢/١/٢٠٠٠ بعد انتهاء القداس الساعة حوالي ١٠ ص رجعت البيت فحضر رئيس المدينة جمال مكاوى ومعهم رجال الأمن وبدءوا فى تنظيف الشارع من الألواح الخشبية وبدأت توجيه إهانات من المسلمين لمسيحيين من منازلهم أو الموجودين أمامها بنية الإحتكاك. وأنا أمام المنزل حضر اللواء احمد أبو حرب "مفتش منطقة الجنوب" أخذني إلي منطقة وسط البلد وقال لي "يا أبونا من فضلك خلى الناس اللي فوق الكنيسة بتاعة أبو سيفين يبطلوا ضرب نار وينزلوا" رديت عليه – البيوت تغطى مبنى الكنيسة وما عليها وكل ما يشاهد هي المنارة" فى هذا الوقت كان الضرب يأتي من اتجاه المسلمين وطلبت منه منع ضرب النار رفض لانه كان يريد إثبات إن المسيحيين يطلقون النار من فوق الكنيسة فقام اللواء بأمر قوة الشرطة بالإنسحاب إلي نقطة الكشح ورجعت المنزل بسرعة...."[٨٢].

المذبحة:

وهكذا بدأت فى صباح هذا اليوم الدامي على خلفية هذه التطورات والشائعات وأخطاء القيادات الأمنية والمحلية والتوتر السائد، عمليات القتل ضد المسيحيين عقب قداس الأحد في الساعة العاشرة صبلحاً، واستمرت إلى ما قبل الإفطار في الخامسة مساءً. وكانت تدور من منزل إلى منزل، والبعض منها وقع فى قلب الأرض الزراعية. وقامت بذلك مجموعات كانت تقتل بنهم شديد وبدون تمييز بين طفل أو رجل أو امرأة. وقد عثر على بعض الجثث كاملة، والبعض الآخر مقطع الأوصال أو محترق، والبعض الآخر لم يعثر له على جثة كاملة بل على بقايا رماد.

وتوازى مع وقوع عمليات القتل فى الكشح، نهبٌ وحرق وسلب لمحلات وممتلكات ومنازل المسيحيين في الكشح وفى قرى مركز دار السلام، وهى أولاد طوق شرق، وجزيرة النصيرات، ونجع موسى، فى نفس اليوم والأيام التالية، مما يوحى بأن هناك عقل واحد مدبر وراءها. وإذا كان هناك عقل مدبر فإنها كارثة، وإن لم يكن هناك عقل مدبر وراءها فإنها تعتبر عدة كوارث فى نفس الوقت، لان ذلك يعنى أن وجدان الإنسان المصري المقيم فى هذه القرى وفى أعماق الصعيد قد لحقت به تشوهات خطيرة على مدى العقود الماضية، أفرزت هذا السلوك وهذا التعطش المكبوت نحو إيذاء المسيحيين في هذه القرية والقرى المجاورة لها، وقتلهم والإستيلاء على ممتلكاتهم وإتلافها وحرقها.

وتمت المذبحة رغم احتشاد الآلاف من القوات والعشرات من العربات المدرعة، وسيارات الأمن عند حافة القرية وفى المنطقة منذ مساء الجمعة السابق على يوم الأحد الدامي. وكانت عمليات القتل تتم وإطلاق الأعيرة النارية يسمع فى وضوح شديدين، ولكن الشرطة امتنعت عن التدخل لحماية المسيحيين وإنقاذهم من هجوم جيرانهم المسلحين عليهم. ولهذا لم يضبط قاتل واحد أثناء ارتكاب أية جريمة قتل ولا بعدها، ولم تضبط بندقية واحدة أو سلاح استخدم في ارتكاب أي جريمة قتل. بل كان بعض الكهنة والأهالي المسيحيين يذهبون مرتاعين إلي نقطة الشرطة والى العربات المدرعة طالبين سرعة نجدتهم، ولكن الشرطة كانت تمتنع عن الإستجابة لهم أو الذهاب معهم إلى أماكن القتل والتخريب، بل وكانت تمتنع عن اصطحاب المصابين للمستشفيات فوراً، وكان يتم نقل المصابين بعد الإبلاغ عن إصابتهم

٨٢- المصدر السابق.

بساعات طويلة.

وبعد استماع الأسقفين والقيادات الأمنية والمحافظ مساء نفس اليوم، لكهنة الكشح فى قسم شرطة دار السلام، طلب الأسقفان بينما ضوء الفجر قد بدأ يسطع على نواحي هذه القرية الدامية أن يذهب الجميع لمعاينة آثار الكارثة التي لحقت بسكان هذه القرية.

واستجابت القيادات الأمنية لهذا المطلب، وفى حوالي الخامسة صباحا من فجر يوم الاثنين ٣ يناير ٢٠٠٠ ، انتقلت العديد من العربات المصفحة تحت حماية قوة أمنية كبيرة تقل الجميع إلى قرية الكشح المنكوبة.

ويقول الأنباء مرقص "عندما وصلنا وجدنا الوضع فى غاية السوء، وقد لخصت ذلك فى كلمتين فى التقرير الذي قدمناه إلى قداسة البابا فور عودتنا من الكشح " لقد وجدنا المسيحيين مرعوبين ومذلولين".[٨٣]

وفوجئ الأسقفان أنه لا توجد أية قوات في الشارع الذي حدثت به بعض عمليات القتل، وطلب الأنبا مرقص إحضار قوات تم توفيرها بالفعل. ولكن صرفت بمجرد ترك المكان، وقام الأنبا مرقص بلفت نظر القيادات الأمنية لهذه المسألة فقاموا بإعادة نشر القوات مرة أخرى، ويؤكد ذلك ما قيل عن إنسحاب القوات فور إندلاع الأحداث.

وكان المحافظ قد ذكر أثناء التجوال أن هناك خمسة قتلى بالمستشفى فى دار السلام. وعندما سأله الأنبا مرقص عن عدد القتلى من المسلمين رد بأنه لم يصل إلى المستشفى أي قتيل مسلم.

وقام الأسقفان والقيادات الأمنية بزيارة المنازل التي كان بها ثمانية من جثث الضحايا، لم تكن جميعها مقتولة بإطلاق الرصاص حيث كان بعضها محروقا، وكانت الجثث ما تزال فى أماكنها بعضها نزف دماء كثيرة أسفلها ولم يلق الرعاية لإسعافه. وتم إخراج القتلى من منازلهم إلى عربات الإسعاف التي جاءت مع القيادات الأمنية والأسقفين.

ويقول الأنبا صراباموون فى شهادته أمام نيابة أمن الدولة "إن المنظر كان صعباً للغاية لأن القتلى كانوا مرميين على الأرض"، (...) وقمنا بتسليم الشرطة أظرف الطلقات الفارغة التي تم العثور عليها فى هذه المنازل".

ويضيف الأنبا صراباموون "أن أول بيت دخلته (مع الأنبا مرقص والقيادات الأمنية)، كان بيت واحد قتيل وبنته ولكن لم نعثر على جثتيهما، وخلينا وإحنا واقفين بعض العساكر يطلعوا سطح البيت علشان يشوفوا الجثث دى موجودة وإلا .. لا، وجبنا سلم خشبي طلعوا عليه فوق السطح وقالوا إن فيه فعلاً جثة راجل وجثة ست وطلبنا إن ينزلوهم، وسمعنا وإحنا موجودين فى البيت ده، إن الجناة دخلوا عليهم البيت وطاردوهم وطلعوا وراهم السلالم لغاية ما طلعوا فوق سطح البيت وقتلوهم بالأسلحة النارية، (...) وحكى هذه الواقعة شقيق الراجل المقتول وقال إنه كان موجود معاهم فى البيت وقدر يستخبى فى دورة المياه وما حدش من الجناة خد باله منه، وأنهم من المسلمين اللى ساكنين بجواره فى المسكن. (...) وفى منزل آخر وجدنا قتيل محروق وحاطين عليه نشارة خشب، (...) ودخلنا بيت تانى لقينا ست مقتولة ودى عمة أبونا جبرائيل، (...) وزوج المجنى عليها قال لى إن القتلة حرقوا له ثلاثة مخازن

---

[٨٣] - أنظر الوثيقة رقم ١٩ التقرير الذى قدمه الأنبا صراباموون والأنبا مرقص إلى البابا فور عودتهما من الكشح.

للغلال بجوار مسكنه، عن طريق وضع البوص المشتعل داخل تلك المنازل، الأمر الذى أدى إلى إحراقها تماما، (...) ودخلنا بيت رابع لقينا فيه إتنين مقتولين".[٨٤]

ويقول لنا الأنبا مرقص "إنه عندما ذهبنا إلى أحد الحقول كان المنظر مروعا ومذهلا، ثمانية جثث ملقاة فوق أرض الحقل وقد جفت الدماء النازفة بجوارها، ومن فرط بشاعة المنظر جلس العميد عاطف أبو شادى فوق أرض الحقل بعد أن وضع وجهه بين كفيه، ولا أدرى إن كان باكيا أو متأثراً، ثم أخذ عربة وذهب إلى المركز لأنه فى الغالب لم يتحمل رؤية أشياء أخرى، أو لإبلاغ المسئولين بما رآه وبقى معنا صغار الضباط".

ويقدم الأنبا صرابامون تفصيلات أكثر فى التحقيق حول مشاهداته للقتلى فى هذه الأرض الزراعية، نقدمها كما ذكرها فى التحقيق معه أمام نيابة أمن الدولة العليا "توجهنا بعد ذلك إلى منطقة زراعية قريبة من البيوت، وتقابلنا مع ست كبيرة فى السن فقالت إن ابنها قتل فى هذا المكان، وأن من قام بقتله، يدعى أولاد سيد عرنوط وآخرون كان معاهم سكاكين وأنهم قعدوا "يغزغزوه" يطعنوا فيه لغاية لما موتوه، وأنا سألتها جثته فين، فقالت كانت موجودة فى الحته دى، وبحثنا عن الجثة دى فترة طويلة ولم نعثر لها على أثر، بعد كده إبتدينا ندخل فى الزراعات مسافة كبيرة وكان معنا عدد كبير من قوات الأمن لغاية ما وصلنا منطقة فيها ثمانى جثث منها خمسة متجاورة، والمنظر كان شديد وصعب، ومن بين الثمانية جثة بنت صغيرة شوهوا وجهها، وكان عمرها سبع سنين، وأخوها شماس فى الكنيسة، كان بيصلى فى اليوم ده، وخرج بعد الصلاة علشان يجيب أخته من الزراعات فأصيب وقتل بجوارها وكان موجود جنبها وكان منظر الشاب ده صعب لأن مخه كان طالع بره وكان موجود مكانه قش ودول كانوا أقرباء بعضهم، وكان بجوار المكان ده خص زى أوضة صغيرة معمولة بالبوص وجدنا فيها مصاب (من الثمانية) عايش لسه، وكان ينزف من النصف السفلي من جسمه وكان عليه بطانية، فسألناه عن اسمه فقال مرقص رشدى جندى، فأنا سألته والمجموعة اللى كانت معانا مين اللى ضرب عليك النار، فقال اتنين واحد اسمه خلف أبو القاسم وواحد تانى اسمه خليفة، فأنا طلبت من العميد أبوشادى إن يجيب طيارة لإنقاذ هذا المصاب وقلت له إنه فى إمكانك تجيب أى حاجه تنقذه بيها وفعلاً إستجاب ولقيت عربيات الإسعاف دخلت عندنا فى الزراعات، وأخذوه وأخذوا الجثث التانية. وإحنا ماشيين فى الزراعات سمعنا ناس بتهتف (فى هذا الصباح الباكر) من قرية مجاورة لبيوت الأهالي اسمها كفر البطيخ وبيقولوا الله أكبر وسمعنا كمان فى الوقت ده صوت أعيرة نارية وبرضه رجال الأمن اللى كانوا معانا سمعوه".[٨٥]

وبعد قيام عربات الإسعاف بنقل الجثث التي كانت موجودة فى الزراعات، وجد الأسقفان ورجال الأمن مرة ثانية السيدة العجوز التي لم تجد جثة ابنها، وكانت تبكى ملحة عليهم فى العثور على جثته.

ويشير الأنبا مرقص إلى قدوم رجل طاعن فى السن إلى الأرض الزراعية وهو يبكى طالباً النجدة والإمساك بأشخاص يحرقون كومة البوص أمام منزله، على مرمى البصر ويقول "إلحقونى فيه ناس بتحرق الحطب أمام البيت، وأنهم يستخدمون الحطب الذى يمتلكه ويخشى أن يمتد الحريق إلى منزله"[٨٦]

٨٤- الوثيقة رقم ٢٤ .

٨٥- المصدر السابق.

٨٦- انظر الوثيقة رقم ٢٣ تحقيق نيابة أمن الدولة العليا مع الأنبا مرقص أسقف شبرا الخيمة بناء على طلبه كشاهد.

وقد شاهد الأسقفان ومن بقى معهم من القيادات الأمنية والقوات أشخاصاً على مقربة من كومة الحطب المشتعلة وآخرين خلف كومة مرتفعة.

وطلب الأنبا مرقص من العقيد محمود صقر رئيس فرع مباحث أمن الدولة بجرجا أن يتصرف فرد عليه "قوللى أعمل إيه" فقال له الأسقف "أنا اتعلمت الصلاة ولم أتعلم الأمن". وتحركت قوات الأمن دون أن تتخذ أى إجراء ضد هؤلاء، وتركت الرجل مستمراً فى صراخه ولم تقبض على هؤلاء الأشخاص.

ولم يكن يدرى الجميع أن كومة البوص والحطب التي تشتعل لم تكن تشعل من أجل إحراق زراعة هذا الرجل الطاعن فى السن، أو من أجل التدفئة فى هذا الصباح البارد، بل كانت تخفى جثة ابن السيدة العجوز التى كانت تطلب مساعدتهم فى العثور عليها وقد قام المجرمون بإحراقها بعد قتله وتحولت إلى رماد، ولم تتعرف عليه فيما بعد إلا من كف يده التي لم تحترق. وكانوا يكملون جريمتهم أثناء وجود الأسقفين ورجال الأمن ولم يحرك أحد ساكناً للقبض عليهم أيضاً.

والأمر المحزن هو أنه عندما أراد شابان صغيران ومعهم بعض الصبية إبلاغ الشرطة التي كانت بصحبة الأسقفين والكهنة بأنهم رأوا جثة محروقة فى الحقول، أمسك على التو أحد رجال الأمن بأحد الشابين بطريقة أخافته وقال له أنت تعطل العمل إذا كان بلاغك كاذباً، وأمر ضابط آخر جندياً فأمسكه ليركبه عربة البوليس، وارتعب الشاب وندم على أنه قال ذلك، أي أنهم لم يحاولوا القبض على القتلة الذين كانوا يكبرون حول الجثة التي كانت تشتعل فيها النيران، وحاولوا القبض على الشاهد الذى أراد أن يدلهم على موضع ضحية أخرى. فانتزع القمص جبرائيل هذا الشاب من يد الضابط وخاطب رجال الأمن قائلاً "دعوا هذا الشاب، سوف لا يبلغ بشيء وخذوا منى هذا البلاغ : تناقل إلى مسامعي أن هناك جثة لمقتول فى الحقل ولست أعرف مدى صدق الخبر فماذا أنتم فاعلون؟" فتركوا الشاب وأجابوا سنذهب إلى هناك. وعندما ذهب الجميع وجدوا الجثة تحت كومة من البوص المحترق ولم يتبقى منها سوى الكف بحيث لم يتمكن أحد من التعرف على صاحب هذه الجثة حيث ظلت مجهولة الهوية لمدة عشرين يومًا.

وبينما كان الجميع يتجولون بالقرية مع قوات الأمن، سمع إطلاق نار ولم تحرك الشرطة ساكناً لمحاولة التعرف على مصدر النيران.

وأثناء السير فى الموكب الأمني خرج بعض الرجال كما ذكر الأنبا مرقص فى التحقيق وذكروا أنهم تلقوا بعض التليفونات التي كان فيها عبارات التهديد بالقتل إذا ما أسلموش".[٨٧]

وبعد مشاهدة آثار هذه المأساة توجه الأسقفان إلى منزل القمص جبرائيل مع قيادات الأمن الموجودة، وتحدثوا بشأن التصرف فى القتلى وأداء طقوس الصلاة والدفن.

وكان من المقرر كما تم الاتفاق مع المحافظ أن تعقد فى اليوم التالي جلسة صلح، ولكن بعد رؤية معالم الكارثة طلب الأسقفان العودة للقاهرة، ولم تتجاسر القيادات الأمنية أن تلح من أجل عقد هذه التمثيلية التقليدية بينما دماء الشهداء لم تجف بعد.

وبعد عودة الأسقفين للقاهرة، تم تسليم تقرير مقتضب للغاية فى صفحتين ونصف بسبب ضيق

---

٨٧ - المصدر السابق

الوقت إلى قداسة البابا.

وفى يوم الثلاثاء تم اجتماع بمكتب البابا حضره الدكتور أسامة الباز واللواء صلاح سلامة وتم فيه تسليم التقرير وبحث جوانب هذه المأساة وتقديم عدد من الطلبات بشأن حماية المسيحيين فى هذه القرية.

وقد وجه الأنبا مرقص فى التحقيق الذي تم معه اتهاماً شديداً لقوات الشرطة بالإهمال والتهاون واللامبالاة أثناء تجوالها معهما فى القرية لتفقد آثار الكارثة وخاصة عند مشاهدتها لهؤلاء الأشخاص الذين كانوا يحرقون ابن السيدة التي جاءت تستغيث بهم، والذين كان بإمكانهم القبض عليهم. وقال إن هذا الإهمال لا ينسب لشخص معين ولكن لجهاز الأمن والأجهزة التنفيذية والشعبية والدينية بالمنطقة والتي لم تأخذ من الإجراءات ما يحول دون وقوع تلك الكارثة.

كل هذه الأخطاء لعبت دوراً خطيراً كما سنرى فيما بعد فى إفساد هذه القضية أثناء المحاكمة.

وطلب الأسقفان التحقيق معهما بوصفهما شاهدين لآثار هذه الجريمة، وقدم الأنبا مرقص لرئيس النيابة الذي كان يحقق معه تقريراً بالخسائر وحرق الممتلكات ونهبها أعده كهنة كنائس الكشح.

وفى ختام التحقيق مع الأنبا مرقص والأنبا صرابامون، قرر السيد حسام هلال رئيس النيابة ما يلي فى نهاية التحقيق الذى استغرق ١٩ صفحة: "صرف الحاضر من سراي النيابة وتعرض الأوراق". ولكن الأمر المثير للذهول هو أن القاضي محمد عفيفى رفض ضم شهادتي الأسقفين إلى ملف القضية.

وأرسل الرئيس حسنى مبارك إلى الكشح عقب وقوع الأحداث اللواء مصطفى عبد القادر وزير التنمية المحلية، والمهندس إبراهيم سلام وزير الإسكان، والدكتور إسماعيل سلام وزير الصحة الذى ذهب إلى مستشفى دار السلام.

١٢- من اللحظات الأخيرة قبل الاستشهاد

لا يكفى القول بأن منبحة الكشح راح ضحيتها واحد وعشرون شهيداً، لأن الرقم فى حد ذاته لا يعنى شيئاً كثيراً مثل العديد من الأرقام الكبيرة للضحايا في أي حادث كبير. ولأن الأمر ليس مجرد حدث، ولأن تصرفات القتلة وهم يرتكبون جريمتهم البشعة تعكس رؤية خطيرة للآخر ووحشية منقطعة النظير، كان لابد من التوقف عند تفاصيل عمليات القتل بالرصاص والنبح والحرق التى شهدتها قرية الكشح لأنها مليئة بالعديد من الدلالات الخطيرة. وهى تسلط الضوء على أبشع ما يمكن أن يقدم عليه إنسان عندما يتملكه الحقد والتعصب، ويرفض أن يكون الآخر مختلفا عنه فى العقيدة والرأي، عندما يتملكه الوهم بأنه هو دون سواه يمتلك الحقيقة كاملة. عندئذ يتحول إلى وحش مفترس يقتل ويفرح لرؤية الدماء معتقدا أنه ينفذ إرادة الله. ولا يختلف فى هذا شبه مثقف عن جاهل، فما أخطر أشباه المثقفين الذين انسحقت ضمائرهم وغاب وعيهم أمام دولارات النفط، فذهبوا ينظرون على مدى عقود مضت لتيارات وافدة أفرزت هذه الوحوش الكاسرة.

ولا ندعى هنا القدرة على تقديم كافة التفاصيل الرهيبة لهذه الإعتداءات البشعة، ولكننا نقدم بعضاً منها فقط، حيث لا يمكن لقلم مهما أوتى من قدرة على التعبير أن يصور حالات الهلع والجزع والفزع التى عاشها الأطفال والنساء بل والرجال فى اللحظات الأخيرة بينما الوحوش يقدمون على استئصال أرواحهم التي أودعها فيهم الخالق. نقدم هنا فقط بعضاً من هذه اللحظات ونحن نعلم أن الكلمات تختزل المشاعر والمواقف. ونستعرض هذا القليل من كثير، لأنه على قلته يكشف بشاعة هذا الجرم الذى شارك فيه الكثيرون بوعى وبدون وعي، وحتى لا يمر استشهاد هؤلاء بلا دروس نستخلصها، على أمل وهو في أن لا يتكرر ما حدث، رغم أن الشواهد تشير إلى أننا قادمون على مواجهة نفس المأساة ولكن على نطاق أوسع بسبب تكاتف الجميع على إخفاء حقيقة ما حدث.

ونستعرض تفاصيل بعض ما حدث أثناء ارتكاب هذه الجرائم استنادا إلي:

- العديد من شهادات الأحياء الذين رأوا ذويهم وهم يقتلون أمام أعينهم.
- ما ورد فى تحقيقات النيابة.
- والتقرير التفصيلي الذى أعدته المنظمة المصرية لحقوق الإنسان المصرية، التي أوفدت فى الأيام الأولى بعد وقوع عمليات القتل، خمسة من خيرة كوادرها (وجميعهم من المسلمين). ولم ينشر هذا التقرير تحت ضغوط من قبل السلطات الأمنية، وبعد أن واجه الأمين العام للمنظمة خطر المحاكمة وهو ما سنتعرض له فيما موضع لاحق .
- وقبل كل ذلك استناداً إلى مرافعة النيابة البليغة التي قام بها أشرف هلال وكيل نيابة أمن الدولة العليا والتي أبكت الكثيرين من الحاضرين فى المحكمة والتى تمثل النقطة الوحيدة المضيئة فى هذه المحاكمة.

وسوف نقدم أيضا تفاصيل عملية القتل التي ذهب ضحيتها القتيل المسلم الوحيد الذي قتل بطريقة عشوائية بنيران الرعاع الذين كانوا يتعقبون المسيحيين.

تقول النيابة فى مرافعتها وهي توجه حديثها إلى رئيس المحكمة "(...) سيدي الرئيس.. إننا بصدد

مسلسل درامي مثير .. تتساوق مشاهده وتتدافع واحداً تلو الآخر من خلال أفعال وجرائم على كل شكل ولون... ولكن بينها قاسماً مشتركاً هو الوحشية... وشهوة الانتقام... وكان مسرح هذه الأحداث يأخذ بتلابيبنا إلى الوراء... حيث الغابة التي لا يحكمها قانون... وإنما تسودها الفوضوية... فهذا يتحين الفرصة للانقضاض علي ذاك أو لسرقته وإلحاق الأذى به.. ولكن الجرائم البشرية في هذه الوقائع سيدي الرئيس تأتي جماعية... ولا يدع أبطالها فرصة لفرائسهم في الذود عن أنفسهم وحماية ممتلكاتهم.. إنما يكرهونهم إكراها... ويشلون حركتهم بعد أن بثوا في نفوسهم الرعب.. بالقتل الشنيع والإحراق والسرقة بالإكراه".[٨٨]

وتشير النيابة فى موضع آخر من مرافعتها إلى كيف قام هؤلاء الوحوش بقطع الطريق والبحث عن أي مسيحي للفتك به وتقول "وهكذا اجتمع هؤلاء المتهمين على أن ينتهكوا حرمات الطريق العام.. وأن يعيثوا في الأرض فساداً ويثيروا الفوضى والقلاقل بين المارة والعابرين.. دون أن يأمن أحد جانبهم.. فقد حزموا أمرهم على الفتك بكل مسيحي يمر آخذين حابلهم بنابلهم.. وصغيرهم بكبيرهم دون أدني جريرة سوي أنه لم يأت على الوزن الذي اجتمعت إرادتهم على الكيل به.."[٨٩].

بدأت عمليات قتل المسيحيين عقب قداس الأحد فى حوالي العاشرة صباحاً، واستمرت إلى ما قبل الإفطار في الخامسة مساءً. حيث قتل البعض فى منزله، ومنهم من قتل وهو فى حجرة نومه. والبعض الأخر فى الحقول. وقد عثر على بعض الجثث كاملة والبعض مقطع الأوصال، والبعض الآخر محترق لم يعثر له على جسده كاملاً بل على بقايا رماد. وكان من يستطيع الفرار إلى سطح منزله يتعقبه الرعاع، أو يجد من يطلق النار عليه من سطح منزل مجاور وكأنه قد استجار من الرمضاء بالنار. ومنهم من نزف حتى الموت دون أية محاولة من الشرطة للتدخل لنقل المصابين إلى المستشفيات.

وعندما رفض رئيس نقطة دار السلام المساعدة فى نقل المصابين، وضع أحد الآباء جثة ابنه الهامدة فوق عربة يد محاولا الذهاب إلى أقرب مستشفى على بعد أكثر من عشرة كيلومترات، على أمل أن يكون مازال حياً.

ومع ذلك لم يخل الأمر من شهامة ضابطين وبعض الجنود الذين نقلوا ثلاثة من الجرحى، وكانوا يحملون كل واحد منهم وهم سائرين للخلف فى تشكيل دفاعي بظهورهم إلى عربة مصفحة وكأنهم يقومون بعملية عسكرية، بعد أن أطلقت النار عليهم وهم ينقلون أحد الجرحى الذى كان فى حمايتهم، وسنتعرض لذلك بالتفصيل فى حينه.

وفيما يلي قليل جداً من كثير مما حدث وتعجز الكلمات عن وصفه:

الشهيدة يونا القمص جبرائيل:

هي عمة القمص جبرائيل عبد المسيح راعى كنيسة الملاك ميخائيل بالكشح وتبلغ من العمر خمسين عاما. لها أربعة بنات وولدان وهى ربة منزل. قتلت داخل منزلها الكائن بشارع متفرع من شارع بور سعيد عند المدخل البحري فى مواجهة بنك القرية.

سمعت أثناء تواجدها فى غرفة نومها مع ابنتيها مريم، وشهرتها هالة، وصباح وابنها مينا وزوجها

٨٨- أنظر الوثيقة رقم ٢٨ مرافعة أشرف هلال وكيل نيابة أمن الدولة فى قضية الكشح الثانية المقيدة برقم ١١ لسنة ٢٠٠٠ حصر أمن الدولة العليا نقلا عن كتاب "آداب مرافعة الإدعاء (أصول وممارسات) تأليف سمير ناجى وأشرف هلال، القاهرة، المطبعة الذهبية٢٠٠٢ .

٨٩- المصدر السابق.

قسطنطين شنودة صوت إطلاق أعيرة نارية فى الشارع، حيث كان يطلق المتهمون صابر على عبد العال وشهرته إبراهيم ولطفى أحمد حسن وحسن أحمد حسن وأيمن السنوسى صديق والخفير النظامي محمود أمين من قوة شرطة نقطة الكشح، وفقا لما ذكرته هالة،[٩٠] أعيرة نارية عشوائياً بالشارع. وعندها أغلقوا باب المسكن ثم استشعروا هؤلاء وهم يطلقون النار على باب المنزل، فر بعضهم إلى الطابق الثاني وبعض منهم إلى الطابق الثالث.

اقتحم المتهمون المنزل ثم حجرة نوم الشهيدة وأطلقوا عليها أعيرة نارية أصابتها فى الصدر والرقبة ماتت بسببها، ثم أشعلوا النار فى المنزل مما أسفر عن احتراق محل تموين مملوك لزوج القتيلة وحرق إحدى الغرف الكبيرة بالمنزل. وقبيل استشهادها طلبت من ابنتها مريم أن ترفعها وبينما كانت تهم بذلك، قالت لهم مريم "حرام عليكم ماذا فعلت والدتي بكم لتضربوها"، فأطلقوا عليها هي الأخرى طلقة نارية أصابت النخاع الشوكي فى العمود الفقري أحدثت بها عاهة مستديمة وهيَ مصابة الآن بشلل نصفي.

ويقول زوجها للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان "إنني خلال ذلك كنت مختبئ تحت السرير بالدور الثاني، ونظرت من الشباك كانت عناصر الشرطة لا تفعل شيئاً، وبعد ما ضربوا نار حرقوا غرفة النوم واستولوا على بعض الأجهزة الكهربائية".[٩١]

٢- الشهيد وائل الضبع ميخائيل حبيب:

يبلغ من العمر ١٧ عاما، بكر أبيه وله ثلاث أخوات من البنات. كان طالباً فى السنة النهائية من الثانوي التعليم الصناعي، وكانت أمنيته أن يدخل كلية الهندسة.

يقول المحامى ميشيل بسادة "إن وائل كان برفقة خالته وتدعى سلوى جوارجيوس بباوى يوم٢ يناير. توجه والده الضبع ميخائيل إلى منزل جد القتيل وائل، وأثناء تواجده به سمع أصوات إطلاق أعيرة نارية. وعندما حاول استطلاع الأمر شاهد ياسر شرف الدين ونجم الدين يوسف عبد الرحيم وشمس عبد المعبود زهران وطارق شرف الدين يوسف وعصام نصر الدين يوسف ومحمد جاد السيد زهران يقومون بإطلاق أعيرة نارية في اتجاه منزله ومنزل والده المتجاورين في نفس الشارع، وشاهد تصاعد ألسنة النيران من منزله ورأى شقيقة زوجته تبلغه بأن نجله وائل في الطريق إليه بعد أن صمم على الذهاب لوالده رغم تحذيرها له بعدم مغادرة المنزل، ولكنه خاف من النيران التي شبت فى المنزل المتواجد فيه مع خالته وأعتقد أنه سيجد الأمان إذا ما هرب من هذا المنزل متوجهاً إلى مكان إقامة والده الضبع ميخائيل. وعقب ذلك سمع الضبع طرقات على باب منزل والده وإذ توجه على الفور هو وزوجته إلى الباب لفتحه متوقعين قدوم الصبي، وجدوه قتيلا ملقى أمامه، بعد أن سمعوا صوت أعيرة نارية صوب الباب".

يقول والده الضبع ميخائيل حبيب – الشهير بشمشون – ويعمل تاجر قطع غيار لجرارات وماكينات الري، للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان إنه "يوم الأحد٢/١/٢٠٠٠ الساعة ١٢ ظهراً كانت في مجموعة مسلحة تأتى ناحية منزلى من الجهة الغربية ودخلوا منزل والدتي وكان ابنى وائل وزوجة شقيقي فى منزلي، وهو يبعد حوالي ١٢٠ م عن منزل والدتي، ودخل هؤلاء وأشعلوا النار. خرج وائل

٩٠- وفقا لما ذكرته هالة فى التحقيقات أمام النيابة وأمام محكمة جنايات سوهاج جلسات يناير ٢٠٠٠ .

٩١- الوثيقة رقم٢٧ "شهود عيان".

من بيتنا فى طريقه إلي بيت والدتي، وهو بيرن الجرس أطلقوا عليه النيران ومات على عتبة المنزل. وكنت أشاهدهم من فوق سطح المنزل وابني كان غرقان في دمه وكان بينزف باستمرار. حاولت الاتصال بالسنترال دون جدوى، وطلبت رقم ٨٣٠٠٠٤ مركز شرطة دار السلام ولم يرد على أحد. وظل ينزف وضرب النار شغال لمدة نصف ساعة على الأقل ثم توفى. حاولت الذهاب لنقطة الشرطة فأدخلته للمنزل حتى هدأ ضرب النار الساعة الخامسة بعد الظهر، حاولت رفع وائل ولم أستطيع فقمت بوضعه على سيارة يد صغيرة "سيارة حديقة" أخذته وباقي الأسرة وتوجهنا لنقطة الشرطة فوجدت هناك مدرعات مصفحات وسيارات أمن مركزي وعدداً لا يقل عن ألفين جندي وضابط ولواءات شرطة وسيارات إسعاف. فقلت لهم "حرام كل الشرطة هنا وإحنا بنموت هناك، ورد على ضابط برتبة عميد وقال كنت عاوز نعملك إيه؟، فدخلت السيدات وابني المتوفى عند منزل خالي بجوار النقطة، ورجعت لهم وقلت لسه فيه أطفال بالبيت اعملوا معروف نروح نخرجهم فاستجاب رئيس النقطة وهو الضابط خالد وأخذ مدرعة وتوجهنا للمنزل أخرجنا منه أسرتين يتكونان من ١٥ فرد أطفال وسيدات، والساعة ٩,٣٠ مساء ركبنا فى سيارة لوري واخدنا وائل مستشفى دار السلام وكان توفى متأثراً بإصابته بطلق ناري فى الكتف أثناء وجوده بمنزله على الطريق ترعة الخيام".[٩٢]

الشهيد وهيب جرجس حنا:

كان يبلغ من العمر ٤١ عاما، ويعول أسرة كبيرة العدد تتكون من والدته المسنة وزوجته وأولاده العشرة، سبع بنات وثلاثة أولاد. عند بدء عمليات القتل كان داخل منزله بالناحية البحرية للكشح فى مواجهة أراضى زراعية (كرم الغرابلية). توفى لإصابته بطلقات نارية فى كتفه وساقيه وأصيب ابنه عنتر.

في حوالي الساعة الثانية عشرة يوم ٢ يناير سمع وهيب جرجس حنا وأسرته المكونة من زوجته وبناته السبع وابنه عنتر إطلاق أعيرة نارية. فصعدوا إلى سطح المنزل لتبين الأمر وشاهد الأب وابنه مجموعات تطلق النار وتقتحم منازل المسيحيين تباعاً، فطلب الابن من والده الهرب من المنزل فرفض الأب قائلاً "إنه لا يوجد سوى طريقين للهروب: الأول هو المرور على القتلة، وبذلك سيسلمون لهم أنفسهم، والطريق الثاني المعاكس يتضمن المرور على أسطح منازل بعض المسلمين الذين قد يقتلوه – كما قال– خاصة وأنه معه زوجته وبناته السبع، وقد يلحق بهم ضرر أكبر من الموت، كأن يتم اغتصاب زوجته أو بناته. وأضاف قائلاً لابنه من الأفضل أن نقتل فى منزلنا وإخوتك البنات معنا فهذا أكرم لنا"[٩٣]

هبط الأب وابنه إلى أسفل منزله وأدخل زوجته وبناته السبع إحدى الحجرات، وأغلق عليهم الباب. وكان معهم شخص أخر وهو الضبع سند شاكر كان متواجداً للإحتماء بوهيب، ولكنه هرب عن طريق السطح إلى منزل مجاور.

ثم قام عدة أشخاص، لا يُعرف منهم سوى شخص يدعى معلاوى فهمي معلاوى (يعمل خفيراً نظامياً بنقطة شرطة الكشح)، وحددت المباحث فيما بعد شخصيات الآخرين بأنهم صابر عسران محمد وأحمد صابر عسران، بإقتحام المنزل وأطلقوا عياراً نارياً على الإبن فقام الأب باحتضانه، وكان يعرف المدعو معلاوى معرفة جيدة ولا توجد بينهم أية خلافات، فأخذ يلومه قائلاً "أنت بتجتل ولدى ليه؟

٩٢- المصدر السابق.

٩٣- وفقا لما ذكره عنتر للمحامى ميشيل بسادة فى مكتبه.

ولدى عملك إيه؟"، فقال له ، معتقداً أن عنتر مات، "وأنت كمان حتحصل ولدك" وأطلق عدة أعيرة على وهيب الأب، الذي مات متأثراً بجراحه بعد بضعة ساعات. وبعد ذلك أشعلوا النيران فى فناء المنزل وخرجت الأم والبنات السبع فوجدوا الزوج قتيلاً والابن جريحاً.

وقالت السيدة نعم رياض سعد زوجة وهيب للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان إنه "يوم الأحد ٢/١/٢٠٠٠الساعة ١٢ ظهراً إشتغل ضرب النار في البلد. وبعدين الضرب قرب من البيت فأخذت البنات السبعة ودخلت غرفة آخر البيت، وأغلقت علينا الباب وحطينا خلف الباب متاريس بقطع خشب علشان محدش يدخل، وبعد كده لقينا ضرب النار على الباب، والباب انكسر وبدأ ضرب النار فى البيت وطلقة جت لعنتر فى ذراعه الأيمن وسمعت وهيب بيقول كده برضه تضرب الواد يا معلاوى، هو ولدى عملك إيه علشان تجتله، رد عليه صوت معرفش هو مين .. وأنت كمان هتحصله يا نصرانى الكلب وسمعت ضرب نار بعدها ٣ أو ٤ طلقات واحدة جت فى كتفه، والباقى فى ساقه، وهما ماشين لفوا من ورا البيت وعلى حوش المنزل رموا كرة نار، وهيب فضل ينزف دم لغاية الساعة٤ عصراً لما جت الإسعاف ومات أول ما وصل مستشفى سوهاج التعليمي وعنتر لسه فى المستشفى حتى الآن".[٩٤]

ويقول عنتر وهيب جرجس، الابن الذي كان يرقد للعلاج بمستشفى سوهاج التعليمي للمنظمة "أنا كنت فى الجامعة أؤدي الامتحانات حتى يوم السبت، وصلت إلي القرية في حوالي الساعة ٢ الظهر يوم السبت٢/١/٢٠٠٠ وعلمت بمشكلة المسلمين والمسيحيين ولعدم وجود سلاح عندنا ووالدي رجل كبير لم أشعر بخوف من المشكلة بسبب عدم تدخلنا فى أية مشاكل. فى يوم الأحد الساعة ١١ الصبح سمعت صوت أعيرة نارية بشكل كبير وظل الصوت يزيد حتى أنني شعرت أننا فى حرب وبعد كده صعدت أنا ووالدي إلي الدور الثاني بالمنزل لمشاهدة ما يحدث، فرأيت ناس كتير بتجرى ومعاهم بنادق ورشاشات، وحاولت الخروج لإحضار شقيقتي الصغيرة نجفة حيث كانت فى المدرسة تؤدى الامتحان (إعدادية)، ووجدتها قادمة من الشارع فأخذتها ودخلت إلي المنزل. وبعد كده بحوالي ساعة حضر شخصين إلي منزلنا وكسروا الباب الرئيسي وأطلقوا عياراً نارياً نحوى ولكنه لم يصيبني وعندما حاولت التحدث معهم أخبروني بإحضار كيروسين أو بنزين أو أنبوبة بوتاجاز ولعدم وجود كيروسين أو بنزين رفضت إحضار الأنبوبة، فأطلق أحدهم رصاصة نحوى أصابتني في ذراعي الأيمن وعندما اقترب والدي نحوى وقال حرام عليكم موت ابني، قال واحد وأنت كمان هتموت وأطلق عليه عياراً نارياً أصابه فى ذراعه وطلقتين في الفخذ الأيمن وتم نقلنا إلي مستشفى دار السلام العام للعلاج. ولكن توفى والدى لعدم احتمال الإصابة، وكانت حوالي الساعة السادسة مساء، وبعد كده أجروا جراحة في ذراعي، وتم تحويلي إلي مستشفى سوهاج التعليمي، لإجراء جراحة أخرى وسوف يتم عمل جراحة أخرى الأسبوع القادم".[٩٥]

ويروى القمص جبرائيل عبد المسيح راعى كنيسة الملاك ميخائيل بالكشح كيف حاول عنتر إنقاذ أبيه المصاب بالرصاص فى المنزل قائلا "لقد جاء صارخاً وهو ينزف دماً من ذراعه المصاب إلى بيتى [illegible] أنقذوا أبى قبل أن يموت، وحاول عنتر أن يوقف أية سيارة شرطة لإنقاذ والده ونفسه فلم يتمكن

[illegible] شهود عيان". ويضيف تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان الكامل حول هذه الشهادة "لم نستطع معاينة المنزل لأن قوات الأمن [illegible]

[illegible] المصدر السابق

من ذلك، وتصادف مرور سيارة مصفحة أمام منزلي وكان معي القمص بولا فاستوقفناها وذهبنا بها إلى نقطة الكشح، وهناك رفض الضباط خروج أي سيارة لإنقاذ المصابين. وبعد مشادة كلامية بين الضابط واللواء عاطف ربيع، تقدم أحد ضباط القوة الخاصة لا أذكر اسمه وهو برتبة عقيد مملوء شهامة ورجولة وقال وهو متأثر أنا سأذهب معكما. واصطحب معه ضابط برتبة نقيب لا أذكر اسمه أيضا لكن أذكر أنه هو الآخر قد تأثر بالفعل لهذا الموقف وأربعة جنود مسلحين من قوات الأمن المركزي. وذهبنا بعربة مصفحة أمام منزلنا وأخذنا عنتر المصاب ابن وهيب، ثم ذهبنا تجاه الطريق المؤدى إلى مجلس القرية وأخذنا المصاب نبيل سامى سيف الذى تم الاعتداء عليه وهو ممسك باللواء أحمد أبو حرب مساعد مدير أمن سوهاج، ثم توجهنا إلى منطقة كرم الغرابلية حيث يسكن المصاب وهيب جرجس والد عنتر، وأثناء السير على الأقدام ومعنا النقيب والجنود الأربعة فوجئنا بمجموعة من المجرمين أطلقت علينا أعيرة نارية مما جعل هذا الضابط والجنود يتبادلون معهم إطلاق النار. وفتح أحد المسيحيين منزله ودخلنا فيه وأحضر النقيب والجنود الأربعة المصاب وهيب جرجس حنا وقد وضعوه على بطانية وحمله اثنان من الجنود، واحد من الأمام وواحد من الخلف بينما الاثنان الآخران يسيران للخلف وهم في وضع الاستعداد للرد على إطلاق الرصاص ولحمايتنا حتى ركبنا جميعا السيارة المدرعة، ثم توجهنا مرة أخرى إلى الطريق المؤدى إلى مجلس قروي الكشح، وهناك أحضروا المصابة هالة قسطنطين شنودة وكانت غير قادرة على الحركة بعد الإصابة وكانت معها أختها أم وتوجهنا إلى مستشفى دار السلام المركزي".

ويتابع القمص جبرائيل عبد المسيح حديثه قائلا "فى أثناء السير على الطريق من الكشح إلى دار السلام رأينا بعيوننا ما أذهلنا، مجموعات من الإخوة المسلمين منتشرين على طول الطريق مسلحين بأسلحة نارية وبيضاء مختلفة الأشكال واضعين أحجاراً ضخمة على الطريق تعترض مرور السيارات لتفتيشها وإنزال المسيحيين والإعتداء عليهم مما استدعى توقف العربة المصفحة أكثر من مرة على الطريق لإزالة هذه الأحجار لكي نمر. وكان العقيد الذى يقود هذه القوة المرافقة لنا من نوعية فريدة حيث اتصل بالقيادات من الأجهزة التي بالسيارة يشرح فيها الوضع السيئ على الطريق طالباً من القيادات إرسال قوات لمطاردة هذه المجموعات، التي تعترض الطريق والمسيحيين، ولم يستجب له أحد لأننا لم نرى أية قوات أو تغيير في الأوضاع بعد أن أوصلنا المصابين للمستشفى ونحن فى طريق العودة من دار السلام للكشح".

ويضيف القمص جبرائيل " أنزلنا المصابين فى المستشفى وكانت المفاجأة أن هناك تعليمات للنقيب قائد العربة المصفحة بعدم العودة إلى الكشح، لوجود أعمال شغب في دار السلام، فأراد النقيب أن يتركنا فى مستشفى دار السلام، فرفضنا وتمسكنا بأن نبقى معه في العربة المصفحة، وذهبنا معه إلى موقع الشغب في دار السلام ورأينا الحرائق في محلات المسيحيين، ورأينا أعداداً غفيرة من المعتدين وهم يسرقون ويسلبون فى محلات وبيوت المسيحيين. ورأينا كما هائلاً من عربات الأمن المركزي ممتلئة بالجنود في موقع الأحداث دون أن تفعل شيئاً. ورأينا اللواء مصطفى إسماعيل مدير أمن سوهاج واللواء أبو المعالى يسيران بسرعة على قدمهما في موقع الأحداث. وتلقى منهما النقيب قائد المصفحة تعليمات بالتوجه إلى مبنى مركز الشرطة بدار السلام، وتركنا فى السيارة المصفحة وص

بعضاً من الوقت في المركز وبعدها أعادنا إلى الكشح".

ويتناول أشرف هلال وكيل نيابة أمن الدولة هذه الجريمة في مرافعته قائلا "... اقتحم جمع من الأشخاص مسكنهم وأطلق أحدهم عليه عياراً نارياً قاصداً قتله.. فأصابه في ذراعه.. ثم أطلق عدة أعيرة نارية على والده فأرداه قتيلاً. ورغم أنه قد ذكر أوصافاً محددة بالتحقيق تنطبق على الخفير.. الذي لم يكن يعرف اسمه.. فإن النيابة توصلت وإجلاء للحقيقة.. وتوخيا للدقة في إسناد الجرائم إلى مرتكبيها.. قامت بعرض خمسة أشخاص بينهم الخفير على المجني عليه في سراي النيابة.. فلم يتردد لحظة وهو يتعرف عليه مقرراً أنه هو الذي اقتحم مسكنهم.. وكان منه ما كان...

... وأيضاً شهادة زوجة المجني عليه.. التي عاشت مع بناتها السبع في هذا اليوم الحزين نكبة دهمت بيتها في حالة من الخوف والهلع ثم الحزن النحيب على زوجها القتيل..

فشهدت بأن (.....) الذي سمعت زوجها يعاتبه على إصابته لابنه وهو يتساقط أمام عينيه قد رد عليه قائلاً.. "وأنت كمان هتحصله!!" فهي لم تتعرف على شخص القاتل.. ورفاقه فحسب.. وإنما راحت تسجل لنا الحوار الأخير الذي دار بين المجني عليه والخفير.." وينظر وكيل النيابة إلى المتهم الخفير ويقول له "فهل ثمة إدعاء يستقيم لك بعد أن أكدت هذه الشهادة أنك الفاعل مع رفيقي سوئك؟! أظن الإجابة واضحة؟"!

ويواصل أشرف هلال مرافعته قائلا ".. شهادة أخرى من موقع الأحداث أدلت بها أكبر البنات اللاتي ارتعدت فرائصهن في هذا اليوم أيما إرتعاد.. وانهمرت الدموع من أعينهن أنهاراً.. وهن يرين دم أبيهن يسيل أمام أعينهن .. وأخاهن راقداً يئن من جراحه... وقد أكدت في أقوالها ما جاء في مضمون شهادة أمها السابقة.(...) وقد أكد مضمون الواقعة كذلك، تحريات المقدم/...... الذي أكد في شهادته ضلوع هؤلاء المتهمين الثلاثة بجنايتي قتل الأب والشروع في قتل ابنه..."

ويضيف "... وهو ما يجعلنا نستخلص من جملة هذه الدلائل مجتمعة ما يؤكد توافر الركن المادي لجريمة قتل المجني عليه...... عمداً والشروع في قتل ابنه........

وقد ساقتنا شهادة الابن المصاب إلى تأكيد توافر الركن المعنوي لهذه الجريمة أيضاً.

فلدي سؤاله عن القصد الذي أطلق من أجله المتهمون أعيرتهم النارية صوبه (الصحيفة ٨) رد قائلاً:

"هو كان عاوز يموتني".

"وعاوز يموتني" هذه تؤكد لعدالتكم توافر النية والعزم على تنفيذ هذا الجرم.. وكيف تبينت هذا القصد؟ رد قائلاً:

"لأنه كان بيضرب النار في اتجاهي وفي اتجاه والدي... وفعلاً والدي مات لكن أنا الطلقة جت في ذراعي اليمين وكانت ممكن تيجي في صدري أو في دماغي وتموتني".

س: ولماذا لم يتوال إطلاق النار عليك؟

ج": علشان أنا وقعت على الارض لما خدت الطلقة في ذراعي وهو فكر إن أنا مت ضرب والدي بعد كده".

ويواصل ".. فإذا كان مداد هذه الأقوال يحمل لنا في هذه الشهادة إجلاء للحقيقة وتوضيحاً جوانبها ... فما بالنا والنبع الذي استقي منه هذا المداد... قد مزج بأحاسيس حزينة.. لم تندمل جراحها

وقت التحقيقات بعد... وهذا أدعي إلى توافر الصدق القلبي بعد أن توافر لها الصدق الواقعي... بتتابع الأحداث وانسجام الأدلة وتساوقها دليلاً عن دليل.

وجماعها يؤكد توافر نية إزهاق روح المجني عليهما.. فتعمد اقتحام المنزل والتجهز بأسلحة نارية وتصويبها إلى المجني عليهما وإصاباتهما بالفعل وظروف الحادث وملابساته وموضع الإصابة وجسامتها... لتكشف عن قصدهم وغرضهم الذي كانوا يرمون إليه.

أما عن ظرف سبق الإصرار فهو يتأكد من عقد المتهمين العزم على الثأر من أي مسيحي يقطن قرية الكشح بسبب اختلاط الأمر عليهم من جراء شائعة مغرضة ظن مروجوها أنها سوف تشعل الموقف بين عنصري الأمة في هذه القرية الوادعة...

كما تأكد إصرارهم بقتل الأب بعد أن شرعوا في قتل ابنه... وهو ما يحقق في شأنهم الظرف المشدد الذي يرتب تضامناً في المسئولية الجنائية باعتبارهم فاعلين أصليين بقصد مشترك طبقاً لما نصت عليه المادة ٣٩ من قانون العقوبات.

وهذا ما يؤكده أيضا تعمدهم وضع النار في الحظيرة الملحقة بالمسكن... لإلحاق أشد الضرر بأهله بعد أن قتلوا عائله وشرعوا في القضاء على ابنه... ولولا أن الام وبناتها قد تدافعن حسبما جاء بشهادة الأم وابنتها الكبيرة..... لإطفاء هذا الحريق.. لالتهم البيت كله. (...) وقد شهد المقدم/.... أن تحرياته قد أكدت قيام المتهمين الثلاثة أنفسهم بوضع النار عمداً في مسكن المجني عليه".[٩٦]

الشهيد عمدان ظريف قديس وشهرته عماد

كان شاباً يبلغ من العمر ٢٢ عاما، يعمل موظفاً بالوحدة الصحية في دار السلام، ويعول أسرته المكونة من تسعة أفراد، وكان مصابا بالشلل فى إحدى قدميه.

وكان الطريق الرئيسي سوهاج – قنا والمؤدى إلى الغردقة مقطوعاً كما أعلنت وزارة الداخلية في بيان رسمي لها، حيث كان الرعاع يعترضون ويوقفون السيارات والاتوبيسات التي تمر بالقرى ويأمرون سائقيها بإخراج المسيحيين ويفتشون بين الركاب ويرون البطاقات كما هو وارد بالتحقيق، في إطار غياب رهيب لسلطة الدولة على الرغم من تواجد عدة آلاف من قوات الشرطة بالمنطقة خلال هذه الأيام التعيسة.

وفى يوم الأحد الدامي سلك عمدان ظريف قديس هذا الطريق قادماً من أولاد طوق ومتوجهاً إلى الكشح برفقة عاطف الضبع أرسل، حيث أوقف الرعاع سيارة الأجرة التي كانا يستقلانها وأبلغوهما بأن الطريق مغلق، وما أن هبطا من السيارة حتى قام الرعاع بالعدو خلفهما بقصد الإعتداء عليهما، وقد تمكن عاطف الضبع من الهرب أما عمدان ظريف قديس فلم يتمكن من الهرب لأنه مصاب بشلل أطفال قديم وكان يعرج وغير قادر على الجري. ضربوه بالعصي على رأسه وجسمه حتى لفظ أنفاسه الأخيرة دون رحمة أو شفقة ثم أحرقوا جثته. وارتكبوا نفس الجريمة بنفس الوحشية على الطرق العام مع أثنين آخرين هما الشهيد عاطف عزت زكى الذى كان يسير مع أمه الضعيفة المسنة، والشهيد معوض شنوده معوض.

ويقول عاطف الضبَع الذى كان بصحبته للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان "إنه عندما أحاط بهما

٩٦- الوثيقة رقم ٢٨ مرافعة أشرف هلال وكيل نيابة أمن الدولة.

المجرمون، طلب عمدان مني أن أهرب قائلا أهرب أنت وأنا لى رب"[97]

ويقول شقيقه فايز ظريف للمنظمة إنه فى "يوم الأحد٢/١/٢٠٠٠ الساعة حوالي ١٠,٣٠ أو١١ الصبح، عماد كان رايح أولاد طوق يسلم أوراق خاصة بعمله بالمستشفى وأثناء عودته عند عزبة بطيخ فى مدخل الكشح البحري، الناس قالوا كان فيه ضرب كتير. أخويا فى اليوم ده لم يعود للبيت، وبحثنا عنه كثيراً ولم نجده. ويوم الأربعاء٥/١/٢٠٠٠ جاءت إشارة من المركز علشان الناس تتعرف على جثة هناك. ذهبت وكان أخي عمدان، وإصابته كان زى ما يكون مضروب بعصي أو جريد غليظ على رأسه من الخلف".[98]

ويترافع وكيل نيابة أمن الدولة عن جريمة قتل وحرق عمدان فيقول ".. أحداث هذا المشهد في المسلسل الإجرامي تصل بنا إلى ذروة العمل الدامي.. حيث تربص هؤلاء المتهمون بالطريق العام المؤدي من عزبة بطيخ إلي قرية الكشح.. لإصطياد كل من يتحقق لهم أنه مسيحي من بين المارين ويفتكون به فتكاً... دون أن تأخذهم بأحدهم شفقة أو رحمة..

حتى أن المجني عليه.. كان مصاباً بمرض شلل الأطفال.. ولم تحرك إعاقته في نفوسهم ساكناً... فانهالوا عليه ضرباً بالعصي على رأسه حتى عمدوا إلى قتله.

... وأكدتها شهادة (.....) الذي كان يصحبه في طريق الموت وكتبت له النجاة إثر لواذه بالفرار تاركاً صاحبه الأشل يواجه الموت وحده بعد أن أحالت الإعاقة دون أن ينجو هو أيضاً بنفسه... يقول ... "عنده شلل أطفال جامد برجله الشمال.. ومشيه بطئ جداً.. حتى هو بيركب عجلة جوه البلد علشان رجله والشلل اللي فيها.. مقدرش يجري بسرعة أو يداري.. لان الطريق كان مكشوف أمام الناس اللي جاية ورانا".

س: وما سبب فرارك؟ رد قائلاً : (الصحيفة١٠)

"الناس كانت جاية رافعة شوم فوق وواضح أنهم جايين يضربونا".

وقد جاءت شهادة العقيد (......) لتؤكد تحرياته أن المتهمين من ٨٠ إلى ٨٤ هم مرتكبوا الواقعة التي نحن بصددها... وأن أسلحتهم فيها كانت عصي وشوم.. وغرضهم منها قتل المارة من المسيحيين... بل إنه راح يحدد في شهادته دور كل منهم في قتل... حيث ذكر أن المتهمين ٨٤-٨٠ قد أنهالا على المجني عليه ضرباً بالعصي الشوم حتى أوديا بحياته... بينما ظل باقي المتهمين يشدون من أزرهم.

ولدي سؤاله: (الصحيفة٨)

س : وفي أي موضع من جسد المجني عليه كان إعتداؤهم؟

رد قائلاً" : "في رأسه وأنحاء متفرقة من جسده"

وهو عين ما أكده تقرير الطب الشرعي بعد ذلك... حيث راح يفصل ذاكراً أن إصابة المجني عليه كانت رضية إحتكاكية حديثة نشأت من المصادمة بجسم صلب راض زي سطح خشن.. وأن وفاته تعزي لإصابته الرضية بيمين الرأس وما صاحب ذلك من نزيف دماغي أدي إلي هبوط حاد بالمراكز الحيوية المخية...

وهكذا يتطابق هذا الدليل الفني مع الدليل القولي الذي سبق... لدي تناول شهادة (......) وتحريات

٩٦- الوثيقة رقم٢٧ "شهود عيان".

٩٨ - المصدر السابق.

العقيد (......) مما لا يدع مجالاً للشك في أن هؤلاء المتهمين الخمسة قد أقدموا على هذا الفعل الإجرامي برجل أثبت الطبيب الشرعي كذلك أنه كان يعاني من ضمور ملحوظ في طرفه الأيسر رجح إصابته بشلل الأطفال... دون أن يصادف عجزه في قلوبهم رحمة به أو شفقة".[99]

الشهيد عاطف عزت زكي:

يبلغ من العمر ٢٤ عاما، عامل زراعي، كان يعول إخوته الخمسة نظراً لوفاة والده. وتزوج قبل قتله بشهرين. وهو من أسرة فقيرة تستأجر قراريط قليلة كان يقوم بزراعتها. توفى والده وهو فى العاشرة من عمره. وكان يعطى كل دخله لوالدته حتى تقوم هى بالصرف على البيت، وحتى يُشعِر أشقاءه الثلاثة بأن أمه هي التي تعولهم.

في حوالي الثانية عشرة ظهر يوم ٢ يناير ٢٠٠٠، كان متواجداً هو ووالدته سمحية حافظ السائح في أرض مؤجرة لهم وفوجئوا، وفقاً لما ذكره المحامى ميشيل بسادة إستناداً إلى تحقيقات النيابة، بقدوم المتهمين رياض السيد محمد عرنوط والجرو السيد محمد عرنوط ومحسن أحمد حسين، وهم يعرفون سمحية وعاطف حق المعرفة ليس فقط لأن منازلهم متجاورة ولكن لانهم يؤجرون لهم أيضا القراريط القليلة التي يزرعونها، هذا فضلاً عن أن المتهمين يملكون جراراً سبق وأن استأجرته سمحية عدة مرات لرى الأرض.

وقاموا بالتعدي عليهما بالضرب المبرح بطريقة جنونية، فهرعت سمحية مذعورة إلى القرية وهى تصرخ تطلب النجدة وإسعاف ابنها، فلم يستجب لها أحد وامتنعت الشرطة عن مصاحبتها إلى مكان الجريمة وإسعاف ابنها، وعندما عادت لم يعد لابنها وجود.

ظلت هذه السيدة تبحث عن ابنها ساعات طويلة، حتى التقت فجر اليوم التالي مع الأسقفين، اللذان ذهبا مع القيادات الأمنية إلى الكشح لتبين آثار هذه المذبحة البشعة، أي أنها ظلت تبحث عنه طوال اليوم وحتى فجر اليوم التالي حتى التقت معهم وأبلغتهم أن القتلة هم أولاد سيد عرنوط وآخرون كان معاهم سكاكين وأنهم قعدوا "يغزغزوه لغاية لما موتوه". وشاهد الجميع أشخاصا يحرقون كومة من البوص على مرمى البصر. ولم يكن يدرى أحد أن كومة البوص والحطب التي تشتعل كانت تخفى جثة ابن السيدة التى أحرقوها بعد قتله، و تحولت إلى رماد.

وعندما علم حما القتيل، الذى كان قد صاهره قبل شهرين فقط، بذلك أصيب بلوثة عقلية وظل يجوب الشوارع هائماً على وجهه ينادى باسمه حتى أودعوه مستشفى الأمراض العقلية، ومكث به خمسة أشهر وبعد خروجه من المستشفى عاد من جديد هائماً على وجهه وهو يناديه "فينك يا عاطف".

وأفادت سميحة حافظ السائح والدة القتيل للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان "كنت قاعدة فى الغيط فى الناحية البحرية للكشح وأمامنا أراضى زراعية وده كان يوم الأحد٢/١/٢٠٠٠ الساعة١١ صبلحا وعاطف كان في الكنيسة أول ما سمع ضرب النارجه جرى علينا علشان يشوف إيه الحكاية، عاطف حضر لينا وحاول أخد المواشي ويرجعها البيت. وهو بيحل الجاموسة جه حوالى ٨ أو٩ أشخاص معاهم عصى وشوم وجريد نخيل وقعدوا يضربوا فينا وقعدوا يضربوا عاطف على رأسه وجسمه كله. جريت أنا أصرخ وأصوت علشان حد ينقذنا لم أجد أحد. رجعت تانى أشوف عاطف

٩٩- الوثيقة رقم ٢٨ مرافعة أشرف هلال وكيل نيابة أمن الدولة.

لقيتهم موتوه. ويوم الاثنين الحكومة "الشرطة" أخدتني أتعرف على الجثث لم ألقى ابني فيهم. رجعت تاني أدور في الغيطان على ابني يوم الثلاثاء وجدته محروق ولقيته فى كوم قش وبوص وجثته متفحم تماماً، بلغت الحكومة نقلوه المستشفى في دار السلام والحكومة لغاية دوقتي رافضه تسلمه لينا، وبيقولوا الجثة لواحد عند ٧٤ سنة ومرة تاني يقولوا دي لواحد عنده ٥٠ سنة وأنا بقول ده ابني من شكل سنانه، هو ابني وقلبي حاسس إنه هو"[١٠٠]

ويقول أشرف هلال فى مرافعته "(.....) لم يرحموا إستغاثة أم ضعيفة... وهي تسير جنباً إلى جنب ابنها... ولم يخطر ببالها أن تنعدم في قلوبهم مشاعر الشفقة والرحمة إلي هذا الحد... فانهالوا عليها وهي المرأة الضعيفة.. ضرباً حتى أصابوها وسرقوا دابتيها.. أما ابنها المسكين الذي لم يستطع أن ينجو بأمه من براثنهم.. فقد كان قرباناً أفرغوا فيه انتقامهم وشهوة سفك الدماء لديهم... فانهالوا جميعاً بعصيهم ضرباً عليه... ولم يكتفوا بذلك بل راحوا يصدمون النفس الإنسانية في مشاعرها دون نفوس هؤلاء التي تجردت من كل رحمة أو شفقة.. وأشعلوا النيران في المجني عليه".[١٠١]

ويضيف حول أدلة الجريمة "يأتي على رأس أدلتها شهادة أمه التي أثكلها هؤلاء المتهمون ولدها أثناء اصطحابه لها.. حيث شهدت بأنها أثناء سيرها مع ولدها ..... يوم٢/١/٢٠٠٠ فوجئت بعدة أشخاص يحملون عصياً وحددت من بينهم أولاد (......) وقاموا بالتعدي عليها وعلى ابنها بالعصي... حتى استطاعت أن تنفد بجلدها تاركة ابنها يواجه مصيره المحتوم على أيديهم.. ولدي سؤالها:

س: وهل استطلعت حال ابنك حينما تم الإعتداء عليه بالعصي؟ (الصحيفة٥)

فأجابت:

"لا ما لحقتش لأني سبته وهمه باركين عليه بالعصيان"

س: ما دور أولاد (......) في واقعة الاعتداء عليك وعلى ابنك؟

فردت قائلة: (الصحيفة١٠)

ولدي سؤالها عن دور باقي الأشخاص قالت في: (الصحيفة٨)

"همه كانوا ملمومين معاهم واشتركوا معاهم في الضرب والسرقة".

وقد أكد العقيد (........) في شهادته أن مرتكبي هذه الواقعة هم المتهمون من ٨٠ إلي ٨٤ وأضاف أنهم عقب قتلهم لـ...... اجتازوا الكوبري المعد للعبور على ترعتي البطيخ والمرة حيث التقوا بـ...... ووالدته وكان من أمرهم معهما ما كان..

ولدي سؤاله عن دور المتهمين الخمسة في هذه الواقعة؟

رد قائلاً:

"(.....)و(.....) هما اللذان قاموا بضرب المجني عليهما بالعصي وبعد فرار ..... قام أحد المتهمين الثلاثة الآخرين بإشعال النار في المجني عليه (......)"

س: ومن أين أتي المتهمون بمادة الاشتعال؟

ج: "المنطقة بها أكوام من البوص وهي منطقة سكنهم ومن السهل وضع النار فيها".

س: وما قصدهم من إشعال النار في المجني عليه؟

١٠٠- الوثيقة رقم٢٧ "شهود عيان".

١٠١- الوثيقة رقم ٢٨ مرافعة أشرف هلال وكيل نيابة أمن الدولة.

ج: "قصدهم الإجهاز علي المجني عليه والتأكد من وفاته".

ومما يدل علي وحشية وقسوة قلوب هؤلاء المتهمين..... أنهم لم يتركوا الجثة إلا بعد أن تأكدوا أنها تفحمت وأن ما تبقي من أشلائها أصبح مشوها... وبعضها وصل إلى درجة الرماد.

وقد شهد النقيب........ رئيس وحدة مباحث مركز دار السلام أنه بتاريخ٥/١/٢٠٠٠ وفي إطار تفقده لمواقع القتل بالقرية بحثاً عما بها من أدلة.. عثر بمنطقة الزراعات الكائنة بعزبة بطيخ على أجزاء محترقة في حالة تفحم نسبي لعظام يرجح أنها آدمية.

وقد ثبت للنيابة من خلال معاينتها أن هذه العظام كتل سوداء اللون مختلفة الأحجام ومختلطة بالرماد أسفل نخلتين محترقتين حتى أعلاهما.

... ولنا أن نشارك في هذا الموقف بمشاعرنا التي فاض بها الكيل من شدة وفظاعة ما ارتكبته هذه الأيدي الآثمة.. فهل كان يتصور هذا الشاب المزارع.. الذي كان يخرج من بيته مبكراً ليصادق الأرض ويستخرج أثقالها.. ويساعد بعرقه وكده في إطعام الأفواه من خيرها الذي تفئ به حتى على هؤلاء المتهمين أنفسهم.. ويساعد أمه وأسرته فيما يقيم لها أودها..

هل كان يتصور أن يصبح التراب الذي طالما رواه بعرقه وغرس فيه بذور صبره وكفاحه في الحياة.. رماداً من أشلاء جثته.. وأن يتحول عاطف الذي يدب على التراب دبيباً إلى عاطف الذي تدب الأقدام عليه دبيباً... بعد أن تفحمت جثته واختلطت بالرماد.. ولكن هذه الجثة التي أصبحت أرضا يدب عليها الناس ستظل شاهداً يحكي جرماً فظيعاً ارتكبه هؤلاء القساة.. غلاظ القلوب.. الذين انعدمت فيهم مشاعر الرحمة والرأفة بخلق الله...

وياله من مشهد أليم... أصاب مشاعر كل من في هذه القاعة ولا أحسبه أصاب قلوب غلفاً.. تحجرت حتى تمادت في غيها لتفعل بإنسان مثلما فعلته بهذا العاطف..الذي لم تكن له من جريرة سوي أنه صاحب أمه في طريقها خوفاً عليها من أن يصيبها مكره.. فوقع فداء وضحية وقرباناً للمكره نفسه.. الذي جسدته أيادي هؤلاء المتهمين".

والأمر المحزن أن النيابة عندما عرضت أولاد عرنوط على السيدة سمحية وطلبت منها التعرف عليهم، قررت أنها لا تعرفهم ولم يسبق لها رؤيتهم أو التعامل معهم، رغم أن المنازل متلاصقة ويؤجرون لها الأرض والجرار ورغم آلامها التي لا حد لها، وكان ذلك وليد إكراه أوقعه عليها المتهمون وأهلهم كما جاء فى مرافعة النيابة يوم٣و٤/١٢/٢٠٠٠ أمام محكمة الجنايات .

وبعد زوال الإكراه مباشرة قررت سميحة بتعرضها لهذا الإكراه، ولكنها لم تقدم بلاغاً آخر خوفاً من المستقبل على نفسها وعلى أولادها فى عالمها البسيط الذى يتسم بالقهر الشديد.

الشهيد معوض شنوده معوض وشهرته صبرى:

كان يعمل تاجر بقالة ويناهز عمره التسعة والأربعين عاما. كان يقيم بشارع احمد عرابي المتفرع من شارع بورسعيد، وهو متزوج من مايزة جرجس صادق وله ولدان وبنتان، سهير دبلوم تجارة وإميل يعمل نجاراً وسحر طالبة بالتعليم الثانوي وعماد طالب إعدادي.

ذهب يوم الأحد ٢ يناير إلى دار السلام لشراء بضاعة لبقالته، وقام الرعاع بإتباع نفس الطريقة

١٠٢- المصدر السابق.

الوحشية فى القتل ثم الحرق. إذ كان عائدا من دار السلام إلى الكشح وهم يترصدون المسيحيين فى الطريق، فقتلوه عند عزبة بطيخ وأحرقوا جثته. ولم تعرف أسرته شيئاً عنه إلى أن سمعت زوجته أن هناك جثة محترقة مجهولة فى أحد المستشفيات، وتعرفت عليه من خاتم في يده وطقم أسنان الذى سقط فى فمه بعد أن لحترق وجهه.

وكانت جثة هذا الشهيد هي الثالثة التي لحرقها الرعاع. ولعلنا نتذكر هنا أنه بينما الأساقفة يمرون مع المسئولين على بيوت الشهداء، أبلغهم شابان أنهم رأوا جثة محروقة فى الحقول. وهناك وجدوا جثة محترقة تماماً تحت كومة من البوص المحترق لم يكن من الممكن التعرف بعد أن امتهن الأشرار حرمتها وأحرقوها فطمست كل معالمها. وظلت هذه الجثة مجهولة الهوية لأحد عشر يومًا حتى تعرفت عليها زوجته.

وتقول زوجته مايزه جرجس صادق آلتي تبلغ من العمر٤١ عاما للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان " صبرى راح أولاد طوق يوم الأحد٢/١/٢٠٠٠ الصبح، كان رايح يحضر طلبات لمحل البقالة بتاعه راح ولم يرجع، سئلت عليه كثيراً محدش عارف هو راح فين. كان عندي أمل ألاقيه مختبئ فى مكان. يوم الخميس١٣/١/٢٠٠٠ سمعت إن فيه جثة محروقة فى المستشفى، الشرطة بعتت لي، ذهبت للمستشفى وأتعرفت عليه كان فيه فى إيده خاتم ذهب وهو كمان كان عنده السكر ومركب طقم أسنان، والجثة كانت محروقة على الأخر ولا يوجد بها معالم بس عرفته من الطقم والخاتم، الشرطة قالت لي أمشى دلوقتي وفضلت منتظرة لغاية ما جابوا الجثة ودفناها يوم١٨/١/٢٠٠٠ "[١٠٣]

وسألت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان زوجته مرة ثانية فقالت ".. رحت تانى فى نفس اليوم بالليل طلعوا الجثة تانى لقيت الخاتم وكان مركب طقم اسنان وقع فى فمه بعد حريق الجثة، أخذنا الأسنان ورحنا للطبيب الشرعي الذي قام بتركيبها فقال هي اللي ركبيتها. وتاكدت الحكومة من أن اسمه سجل عند الطبيب المعالج على الكمبيوتر. وسبب تأخر دفن الجثة إلي يوم١٨/١/٢٠٠٠ عدم تعرفنا عليها، وعندما وجدتها الحكومة كانت الجثة متفحمة ووضعناها فى غلق "مقطف" وغطينا عليها بحشائش".

ويقول شقيقه للمنظمة إنه "يوم الأحد٢/١/٢٠٠٠ كان متوجهاً إلى سوق دار السلام (أولاد طوق) يشترى بضاعة بقالة ولم يعود، قلنا احتمال يكون راح عند أقاربنا أو مقبوض عليه، بعد ٥ أيام بلغت فى نقطة الكشح وبدأ البحث عنه لقوا جثة بالأراضي الزراعية ونقلوها لمستشفى درا السلام، وأرسلوا إلي علشان أتعرف عليه وكانت الجثة محروقة زى حتة الفحم ولونها اسود وليس لها ملامح ولم أتعرف عليه فى الأول".[١٠٤]

ويتناول أشرف هلال فى مرافعته هذه الجريمة فيقول ".. لقد استخدموا الوحشية نفسها.. وتجردوا عن مشاعر الرحمة.. وفتكوا بـ...... بالكيفية نفسها التي سفكوا بها دم...... وقد دلت شهادة كل من زوجة المجني عليه وشقيقه علي أن الجثة التي تفحمت هي جثته...... وذلك بعد ما عرض عليهما الخاتم الذي عثر عليه بالجثة المحترقة... فتبين لهما أنه له..

... وقد أكدت شهادة العقيد (........) أن هؤلاء المتهمين الخمسة الذين تجردت أنفسهم من إنسانيتها

١٠٣- الوثيقة رقم٢٧ "شهود عيان".

١٠٤- المصدر السابق.

هم مرتكبو هذه الواقعة بالكيفية نفسها التي قتلوا بها.......

يقول العقيد (.......)(الصفحة١٩)

"المتهمون الخمسة قاموا بالتعدي عليه بالشوم أثناء مروره بذات الطريق وعقب ذلك أشعلوا النار في جثته"

ثم راح يحدد دورهم قائلاً الخمسة المتهمون "كانوا حاملين جميعاً لعصي شوم واشتركوا معاً في الاعتداء عليه بالضرب بواسطتها وأشعلوا فيه النار مشتركين مع بعض في ذلك"..

س: وما قصد المتهمين من الإعتداء عليه؟

رد قائلاً: (الصفحة٢٠) "قصدهم موته"

س : ولكن كيف استبان لك أيها العقيد ذلك؟

رد قائلاً ": "لقيامهم عقب الاعتداء عليه بإشعال النار في جثته...... ليجهزوا عليه ويتأكدوا من وفاته".

ويضيف "فهل تبقت بعد ذلك حاجة بنا بعد ما لمسناه في هذه الأدلة المتدافعة نحو إثبات الجرم بهم إلى تأكيد توافر القصد الخاص المتمثل في اتجاه إرادتهم إلى إزهاق روح المجني عليهم في جرائم قتل ...... و...... و....... عمداً؟!".[١٠٥]

الشهيدان عبد المسيح محروس إسكندر وابنته سامية:

كان عبد المسيح يبلغ من العمر٥٢ سنة ويعمل حدادا، أما ابنته سامية الشهيرة بثومه فكانت فى ريعان شبابها وتبلغ من العمر ٢١ سنة وحاصلة على دبلوم تجارة. وكان عبد المسيح يعول زوجته وابنتيه وولده ويرعى أمه أيضا.

قتل الاثنان على سطح منزلهما الكائن بشارع متفرع من شارع مكتب البريد بالناحية الغربية لقرية الكشح.

كان عبد المسيح وابنته سامية وزوجته كاملة سيدهم عوض قد سمعوا فى ظهر يوم الأحد٢/١ ٢٠٠٠، أثناء تواجدهم فى منزلهم أصوات أعيرة نارية، فأغلقوا باب المنزل. وبعد فترة وجيزة سمعوا طرقا شديداً على باب منزلهم، وأصوات نداء تطالبهم بفتح الباب وإلا سيتم كسره، فهربوا مرتاعين إلى سطح المنزل على سلم خشبي، ففوجئوا بطلقات الرصاص كانت تأتى من البيوت المجاورة.

أصيب عبد المسيح بطلق ناري فى صدره فلقي مصرعة على الفور، فيما أصيبت سامية بطلق ناري في الرقبة أدي إلى مقتلها وكشف عن قصبتها الهوائية. وشوهد المدعو ممدوح سعد الدين يوسف واقفاً بسطح مسكنه القريب هو ومجموعة من الأشخاص يمسكون بأسلحة نارية.

والغريب أن تقرير الطب الشرعي برئاسة الدكتور عبد الكريم بيومي أشار إلى أن سامية لم تقتل من إطلاق أعيرة نارية، ولكنها قتلت نبحا بآلة حادة. وقامت النيابة بإستجوابه فى هذا الشأن فصمم على تقريره، وأعادت إستجواب الشهود فصمموا على شهادتهم من إنها قتلت أمامهم بإطلاق عيار ناري وليس نبحاً بآلة حادة. ولكن جاء فى مرافعة النيابة حول هذه النقطة أن الطبيب قام بعمل جرح استكشافي ولكنه نفى ذلك خشية من تعرضه للإتهام بأن ذلك كان سبب وفاتها.

١٠٥- الوثيقة رقم ٢٨ مرافعة أشرف هلال وكيل نيابة أمن الدولة.

ويقول سامى عبد المسيح ابن الشهيد ويبلغ من العمر ٢٠ سنة ويعمل سائقا إنه "يوم الأحد/٢٠٠٠/٢/١ الساعة ١١,٣٠ ظهراً سمعنا ضرب نار وصراخ بالخارج وطرقات قوية على الباب، ووضعنا خلف الباب متاريس عبارة عن سوست سيارات حديد كان أبى يضعها بالمنزل. والدي قال أحسن حاجة نصعد فوق السطح يا أولاد، صعدنا فوق السطح برده لقينا ضرب نار من على الأسطح المجاورة، في الوقت ده ضرب النار كان موجه لينا، أبويا قال نحتمي بمنزل جارنا فكيه مفيد، وإحنا بنعدى على بيت فكيه أختي أصيبت فى رقبتها وأبى فى صدره، أبى وقع على وبعدين حاولنا أنا وأمي نشيل سامية ونعدى إلي بيت فكيه، وبعد ما عدينا وقعت سامية ميتة. ذهبت للنقطة علشان أجيب الإسعاف قاموا حتجزوني في النقطة حتى الساعة العاشرة ليلاً. عمى كان معي ذهبنا إلي البيت أخذنا أختي الثانية وأمي ورحنا اختبأنا في بيت ظريف شاكر. يوم الاثنين حضرت الحكومة "الشرطة" وأخذوا أبى وأختى".[١٠٦]

مذبحة الحقل:

عندما ذهبت القيادات الأمنية مع وفد قداسة البابا إلى أحد الحقول كان المنظر مروعا ومذهلا، ثمانية جثث ملقاة فوق أرض الحقل وقد جفت الدماء النازفة بجوارها، ومن فرط بشاعة المنظر جلس العميد عاطف أبو شادي فوق أرض الحقل بعد أن وضع وجهه بين كفيه، ثم غادر المكان لأنه في الغالب لم يتحمل رؤية هذه المناظر الدامية البشعة.

ثمانية أشخاص من عائلتين، الأولى قتل منها الأب وأولاده الثلاثة، وأبناء عمومتهم عادل وشقيقته ميسون وهى طفلة صغيرة، والثانية قتل منها رفعت زغلول جابر وجده جابر سدراك.

قتلوا جميعاً أثناء وجودهم بالزراعات بمنطقة حوض عفيفى بالناحية البحرية بالكشح، كل من خليفة رفعى صادق، وممدوح ماهر عبد الله، وخلف محمود العك، وذلك وفقاً لما ذكره الشخص الجريح والنجى الوحيد من هذه المذبحة ويدعى مرقس رشدي جندي كما سنرى وهم:

الشهيدان عادل عياد فهمي. وشقيقته ميسون عياد فهمى:

الشهيد عادل عياد فهمي كان فى الثالثة والعشرين من عمره. أنهى دراسته فى معهد للكمبيوتر، أما أخته الصغيرة ميسون كانت طالبة فى الصف الأول الإعدادي في مدرسة الكشح الإعدادية.

ذهبت ميسون من الكنيسة إلى الحقل وهى لا تزال صائمة لم تفطر بعد تناولها، واستشهدت بطلق ناري بالرأس من الجهة اليسرى أعلى الأذن، بعد أن أطلق القتلة الرصاص على رأسها، وظلت تترنح تحاول العودة، ولكنها سقطت فى حضن أخيها عادل الذى هرول إلى الحقل بحثاً عنها بعد إندلاع عمليات القتل فعاجله القتلة بإطلاق الرصاص عليه هو الآخر.

تقول والدتهما كمالة اندراوس -٤٧ سنة- ربة منزل، للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان "يوم الأحد الساعة ١١ ص كانوا عند المواشي فى الغيط، فى حوض عفيفى بحري البلد، وجت بنت صغيرة اسمها [illegible] وقالت أبويا وأولاد عمى ماتوا، ولم أستطيع الذهاب للغيط، ورحت النقطة صرخت هناك وقابلني [illegible] لا أعرفه، بلغتهم أنهم ماتوا فى الغيط وفضلوا هناك حتى حضر وفد البابا بعد ٢٤ ساعة، وبعدين نقلوهم لمستشفى دار السلام. يخلص ربنا حقي وحق أولادي، عمرنا ما روحنا نقطة ولا

---

١٠٦ - الوثيقة رقم٢٧ "شهود عيان".

مركز".[107]

وظلت جثث الشهداء الثمانية وهذا الجريح حتى فجر اليوم التالي فى العراء حتى قدوم الأسقفين والقيادات الأمنية. وذلك على الرغم من أن السيدة كمالة كانت قد ذهبت إلى نقطة الشرطة، قبل٢٤ ساعة تبلغهم بالقتل وبوجود الجثث فى الحقول.

وتفيد إيمان حليم مقار وتبلغ من العمر عشر سنوات وكانت فى الحقل مع أقاربها وحاولوا قتلها أيضا، وأصيبت بطلق ناري بالرأس أعلى الأذن ولكنها نجت من الموت بمعجزة وكانت الأولى الى أبلغت العائلة بالمذبحة، أنه "يوم الاحد٢/١/٢٠٠٠ الساعة ١٠أو ١١ صباحا كنت في الغيط مع والدي وإخوتي الأمير وأشرف وزكريا وأولاد عمى عادل غطاس ورفعت زغلول وميسون غطاس وعمى مرقس سمعنا ضرب نار فى البلد، وإحنا بناخد المواشي علشان نرجع البلد لقينا ثلاثة حضروا نلحيتنا، ومع كل واحد بندقية كبيرة وضربوا بالرصاص فى إخواتي أمير وأشرف وزكريا وأولاد عمى عادل وميسون ورفعت، وأخذني أبويا وجرى إلي بيت عمى جابر سدراك حوالى ٢٠٠ م ولم ندخل البيت، لحقونا الثلاثة وقالوا هات البنت وتعالى خذ المواشي فقلنا حاضر، وتشاورا مع بعض بسرعة وقالوا لعمى جابر أخرج معاهم، ومشينا فضربوا علينا النار وأنا وأبويا حلمى أضربنا الأول وبعدين عمى جابر أغمى على ورجعت البيت بعدها بساعتين".[108]

الشهداء حليم فهمى مقار وأولاده الثلاثة الأمير وأشرف وزكريا:

فى هذه المذبحة أيضا قتل الآب حليم فهمى مقار وهو رجل مسن يبلغ من العمر ستين عاما وأولاده الثلاثة الأمير ويبلغ من العمر أربعة عشرة عاما وأشرف ويبلغ من العمر واحد وعشرين عاما، وزكريا ويبلغ من العمر ثمانية وعشرين عاما.

عندما سمع صوت الأعيرة النارية، خشي حليم على ماشيته مصدر رزقه فخرج مع أولاده الثلاثة إلى الحقول لمحاولة استعادتها خوفاً من سرقتها أو موتها، وخرج معهم أيضاً مرقص رشدي جندي وهو فلاح يبلغ من العمر ٤٧ عاما لنفس الغرض.

ويقول لي مرقس رشدي جندي "إنه ما أن شاهدهم القتلة بينما كانوا يجمعون ماشيتهم حتى قالوا لهم اتركوا الماشية، وقالوا لهم بالحرف الواحد "ديروا وشكم جبلى"، وأطلقوا عليهم الرصاص فى ظهورهم فى حالة من الجنون، وأصيب في ساقه وسقط فى بركة صغيرة بعد أن أصيب بطلق ناري أعلى الركبة بالقدم اليسرى وكسر بالقدم اليمنى وشظايا طلق ناري بها وسرقوا مواشيهم بعد ذلك".[109]

ويقول مرقس رشدي جندي للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان إنه "في يوم الاحد٢/١/٢٠٠٠ كنت مع أولاد عمى حليم فهمى وأولاده – زكريا وأشرف والأمير وعادل وميسون ورفعت وجابر – عند المواشي بالارض الزراعية في الناحية البحرية، وعندما سمعنا ضرب النار– فكرنا نأخذ المواشي ونرجعها بسرعة للقرية، وكان ذلك الساعة ١١ ص وقبل ما نسحب المواشي. طلع علينا، وقالوا ممنوع حد يسحب أي بهيمة، ودور وشك ناحية قبلي، وبدأ ضرب النار كل أقاربي ماتوا فى لحظة ولما ضربوني وقعت فى مصب ماكينة مياه الري، ولم أدرى بنفسي إلا الساعة ١٢ م أو يوم الاثنين

١٠٧– المصدر السابق.

١٠٨– المصدر السابق.

١٠٩– فى لقاء معه بالكشح.

الصبح".[110]

ويلاحظ هنا أن القتلة أعتقدوا إنه مات فتركوه، وكـان هو أحد شهود عملية القتل هذه. كما شاهدت السيدة جنة سلامة مـيخائيل المتهمين، وهم يطاردون حليم فـهمى مـقار فى الحقل حين كـان يحاول الهرب منهم.

وقالت السيدة بهـجة زكى بشاى زوجة حليم ووالدة كل من زكريا وأشرف والأمـير للمنظمة "إنهم كانوا فى الزراعات عند الماشـية زى كل يوم، جت إيمان يوم الأحـد٢/١/٢٠٠٠ وقالت أبويا وإخـوتي ماتوا وأخذوا المواشي وحمارتين. ولم أذهب إلي هناك وليس عندي مصدر رزق ومفيش حد موجود غير ربنا. من يوم ما ربنا خلقنا لا نعرف مشاكل مع أحد من البيت للغيط".[111]

الشهيد رفعت زغلول جابر:

وفى مذبحة الحقل أيضا اغتال القـتلة رفعت زغلول جابر وهو عامل زراعي أعزب يبلغ من العمر٢٧ سنة وهو أكبر الأبناء لأبيه المتوفى، والعـائل الوحيد لأمه وأخيه وأخته. كان يعمل فى الأرض التي كان يمتلكها وأيضا فى أعمال البناء. وكان بصحبة عائلة حليم فهمي. وتوفى متأثر بإصابته بطلقات نارية.

ويقـول شقـيـقه جـرجس زغلول جـابر ويبلغ من العـمر ١٨ سنة وهو فـلاح أيضـا إنه "في يوم الأحد٢/١/٢٠٠٠ السـاعة ١١ صبـاحا سمـعت ضرب في البلد جـريت أنا ورفعت على الغـيط علشان نجيب البهايم من الغيط فى منطقة عفيفى فى الناحية البحرية للبلد المجاورة لعزبة بطيخ. كنا في الغيط أنا وأخويا رفعت وكـان معانا عائلة حلمى أبو فـهمى اللى مات هو وعياله، أول مـا وصلنا الزرع لقينا ناس بيجـروا ورانا، قالوا لينا دوروا وجـهكم مِقبِّـل، وبعدين اشـتـغل ضرب النار أنا رمـيت نفسي في التعلب 'مسقي أو مـجرى مائي"، وافتكروني مت ومحدش ضربني، وفـضلت نايم في التعلب وقعدت حوالي ساعة وهم قعدوا يضربوا نار فى حلمى أبو فهمى وأولاده وعادل غطاس وميسون غطاس أولاد عمهم وضرب النار اشتـغل حوالي ١٠ دقائق. بعـد ما انتهى الضــرب فضلت نايم فى التـعلب، بعدين روحت البـيـت، وذهبت بلغت فى النقطـة والجـثث فـضلت فى الزرع لغـاية يوم الاثـنين جت الحكومـة وشالتها".[112]

ويقول شنودة عبد الشهيد إسحاق خال الشهيد ويبلغ من العمر٣٧ عاما وهو أيضا عامل زراعي إن "أختي فـوزية عبد الشهـيد جاتنى بتقـول أولادي الاثنين اضربوا، أخنتهـا وجريت وشلتها على كـتفي علشان لم تسـتطيع المشي، رحنا النقطة نبلغ، وأول ما رحنا الـنقطة محدش رضى يأخـذ مننا بلاغات. ورجعونا وقعدت أترجي فيهم علشان يروحوا الزرع جايز يكون فيه حد عايش أو لسه صاحي، رفضوا يجوا معنا، أخذت أختي على كتفي ورجعت البيت تانى، وخفت أروح عند الجثث احتمال يكون فيه حد يضربنا هناك والحكومـة برضـه خـافت تروح هناك، وحـتى الآن لم يسمـع أحد أقـوالنا في الشـرطة أو النيابة".[113]

ويلاحظ هنا أن الشرطة رفضت تسجيل البلاغات، بل إنها رفضت أن تذهب إلى مواقع الجثث لإنقاذ من يمكن إنقـاذه. ولعل التعبـير الذى ورد على لسـان هذا الإنسان البـسيط وهو "أن الحكومـة برضه

١١٠- المصدر السابق.

١١١- المصدر السابق.

١١٢- المصدر السابق.

١١٣- المصدر السابق.

خافت تروح هناك" هو تعبير أكثر دلالة من تحليلات جميع المثقفين والكتاب والمنظرين، والذين جاء عليهم وقت أيضا كانوا، ولعلهم ما يزالوا، خائفين من تيارات وإتجاهات تركت بصماتها القاتلة على وجدان الإنسان المصري فى هذه القرى، وأسهم خوفهم وصمتهم ولا شك فى توحش هؤلاء القتلة. ولعلنا نتذكر هنا أن أحد المخبرين نصح رئيس نقطة الكشح عندما شاهد تكسير محلات المسيحيين فى مستهل الأحداث أن لا يتدخل " حتى لا يقتلوه كما قتلوا زميله الذى سبقه". وإذا كان الخوف هو الدافع وراء عدم ذهاب " الحكومة " إلى موقع المذبحة، فإن رفض " الحكومة " أخذ أقواله لا علاقة له بالخوف، ولكنه يحمل شبهة التواطؤ.

الشهيد جابر سدراك سعد:

هو جد الشهيد رفعت زغلول جابر، وهو فلاح مسن يناهز الثمانين من عمره. وكان يعيش مع زوجته حنة سلامة ميخائيل فى منزل منفصل عن القرية منذ عشرين عاما فى أراضى زراعية بالناحية البحرية للكشح أمام عزبة بطيخ، وكان مسالماً مع جيرانه.

ذهب إلى الحقل لإحضار برسيم لمواشيه، وهناك التقى مع حفيديه رفعت الذي استشهد وجرجس الذي رمى نفسه فى المجرى المائي وتصور القتلة أنه مات.

وللأسف لم تتوفر معلومات كافية عنه، حيث تقول المنظمة المصرية لحقوق الإنسان فى تقريرها "إن زوجته مسنة ولم تستطيع الكلام".

الشهيدان تادرس لاوندى تادرس، وابنه ناصر:

كان الشهيد تادرس لاوندى تادرس أيضا رجلا مسنا يبلغ من العمر ٧٦ عاما ويعمل فلاحاً، أنجب خمسة أولاد وبنات منهم ابنه ناصر الذى يبلغ من العمر ٢٢ عاما والحاصل عل دبلوم التجارة. كان يمتلك حديقة بها نخيل اعتاد ألا يبيع منها شيئاً بل يوزع كل إنتاجها على الفقراء، بعد أن يأخذ مها قسطاً لعائلته.

بعد العودة من القداس يوم الأحد إلى منزلهم الكائن بمنطقة كرم الغرابلية، فوجئت هذه الأسرة في البداية بإلقاء كرة من القماش المشتعل داخل منزلها وبدأت النيران تشتعل فى المنزل. غير أنهم استطاعوا إطفاءها. وتحصنوا داخل البيت ولكنهم فوجئوا بطلقات النيران تخترق بيتهم الهادئ والأبواب تُكسر ويقتحم القتلة منزلهم بعد أن قاموا بتحطيم الباب.

وقام أحد الغوغاء بإطلاق الرصاص فورا على "ناصر"، الذي وجده أمامه، فى اتجاه قلبه. وصرخ ناصر بأعلى صوته، "قلبى .. قلبى.."، وجرى والده نحوه وهو يتساءل عن سبب كل ذلك، فرد عليه أحد القتلة وقال له "وأنت أيضا سنقتلك"، ثم أطلق عليه الرصاص هو الآخر وسقط مضرجاً فى دمائه.

وبعد أن قتلوا الاثنين نهبوا وسرقوا كل ما في البيت من معدات كان قد اشتراها ابناه اللذان يعملان بالكويت.

وتقول ابنته سامية تادرس لاوندى "إحنا كنا في الكنيسة يوم الأحد٢/١/٢٠٠٠ رحت عند أبويا فى البيت البحري فوجئنا بكورة قماش والعة في البيت، أخويا وأبويا طفوا النار اللي مسكت فى البوص والخشب، وده كان الساعة ١٠ ص. طفينا النار وحطينا متاريس خشب وراء الباب وقعدنا وراه، لقينا بعد كده ضرب نار وفوجئنا بتحطيم الباب. كانوا حوالي عشرين راجل هجموا على البيت

واخذوا كل حاجة فى البيت، والمواشي معهم. أبويا اضّرب فى رأسه ومخه طلع بره ومات على طول، وناصر لخويا اضّرب في صدره ورقبته. وبعد ما اخويا وأبويا ماتوا قالوا لينا إحنا مش هانضربكوا إحنا هنسيبكوا للعذاب، وراحوا ماشين. طلعت بره أصرخ وأصوت علشان حد يشيل الجثث بتاعة أخويا وأبويا. الجثث فضلت في البيت لغاية تانى يوم الساعة ٩,٣٠ ص لغاية ما الحكومة حضرت".[١١٤]

أما أشرف هلال فإنه يصور فى مرافعته حالة الرعب والشقاء الذى تعرضت له هذه الأسرة قائلا "لا يمكن لقلم مهما أوتي من بلاغة التصوير أن يجسد مشاعر هذه الأسرة التعيسة التي دهمها القتل فجاة فأخذ عائلها: الأب والابن على أيدي هؤلاء المتهمين الذين دفعهم ما جبلت عليه أنفسهم من شر إلى ارتكاب فعلتهم الشنيعة".

... وتتعدد الأدلة على ثبوت هذه الجريمة:

القتل عمداً مع سبق الإصرار. مقترناً بسرقة المجني عليهما بالإكراه الواقع على زوجة وابنة...... في حق المتهمين من الرابع والستين إلى الثالث والسبعين:

ولعل أبرز هذه الأدلة ما شهدت به أذن سمعت وعين رأت في موقع الجريمة أخاها وأباها يقتلان أمامها.. وجاءت شهادتها من واقع الأحداث يؤيدها صدق ما عاينته بنفسها وتجرعت به مرارة الفقد والحرمان.. وكانت الساعة الثانية ظهر يوم٢/١/٢٠٠٠ موعدها مع التعاسة والحزن والشقاء...

حيث شهدت بأنها رأت بعينها المتهمين من الرابع والستين حتى الواحد والسبعين وهم يرتكبون جريمتهم الوحشية...

شاهدت شقيقها ووالدها في مشهد مأساوي يقتلان أمام عينيها وفي حضور أمها الضريرة.

فسألتها النيابة في (الصحيفة٢٠):

س : هل كنت تدققين النظر في المتهمين لحظة إطلاق الأعيرة النارية؟!

فردت قائلة:

" أيوه أنا شفتهم كويس ".

ثم راحت تذكر أوصاف كل منهم في التحقيقات. وقد انطبقت هذه الأوصاف تماماً على هؤلاء المتهمين.

كما أنها أكدت أنهم هم الفاعلون الأصليون لجريمة قتل والدها وشقيقها.. وأنهم عمدوا إلى إطلاق الأعيرة النارية عليهما من الأسلحة التي كانت بحوزتهم. وبذلك تقوم العلاقة السببية بين الاعتداء على حياة الابن وأبيه، ووفاتهما التي أدى إليها هذا الاعتداء.. ويتوافر ركن الجريمة المادي بعناصره الثلاثة.

ويؤيد ذلك أيضا ما شهدت به الأم الضريرة التي لم يكن لها في الموقف حول ولا طول.. حيث رأي قلبها الفجيع ما لم تره عيناها الضريرتان.. وشهدت حواس الأمومة فيها فلذة كبدها وهو يقتل بين يديها.. وفجعت في زوجها وهي تسمع استغاثته.

وهي إن لم تر عيناها ما يدور حولها.. فإن غريزة الأمومة فيها وتتابع الأحداث وأصوات الأعيرة النارية حولها جعلتها تدرك أن مصاباً عظيماً فادحاً قد ألم بها.. ويا لهول ما سمعت:

ابنها قتل وزوجها أزهقت روحه..

[illegible]

فصرخت صرخات استغاثة علها تصادف رحمة في نفوس المتهمين.. ولكنها لم تجد سوي قلوب غلف.. لم تعرف الشفقة على أم ضريرة إليها سبيلاً.

ولم ترحم نداء أم تحن على وليدها.. فراحت تتمادى في بغيها وتهدد الأم وتوعدها وتغلق أذنيها دون توسلاتها وترحماتها.. وأصابها الذعر والهلع.

تقول الأم الضريرة... (فى الصحيفة٢):

"لما سمعت بنتي بتصرخ صرخت.. وما قدرتش أتحرك من مكاني لأني كنت خايفة قوى".

ولنا أن نشارك هذه الأم فجيعتها: أنها لا ترى، وتسمع صرخات ابنتها، ثم تعلم بعد ذلك أن ابنها وزوجها قد قتلا، أليس لها أن تخاف؟!.

فالإجابة سيدي الرئيس.. تسوقنا إليها سوقاً شواهد الأحداث:

فقد بيتوا النية وعقدوا العزم على الفتك بالمجني عليهما فتكاً.. واقتحموا المسكن.. وما أن ظفروا بهما في فنائه حتى هشموا رأس الأب بجسام صلبة.. وانهال المتهمون الرابع والستون والخامس والستون والثاني والسبعون على الابن بالأعيرة النارية.. من كل صوب وحدب حتى أردوهما قتيلين في أنهر من الدم.. وصرخات لهفي من الأم الضريرة وابنتها.. لم تجد صدى لدي قلوب لا تمتلئ إلا بالقسوة والوحشية.. التي أصروا على أن ينفذوا بها فعلتهم الشنيعة.

كما يؤكد توافر ظرف سبق الإصرار لديهم أنهم عقدوا العزم منذ اللحظة الأولى التي استباحوا لأنفسهم فيها الإعتداء على الأشخاص والأموال.. وإعدادهم من أجل ذلك أسلحة نارية وآلات حديدية وعصيا من شأنها إحداث الموت إذا استعملت بصفة أسلحة.. ثم مجيئهم إلى مسكن المجني عليهما واقتحامه والدلوف في فنائه حتى كان لهم ما أرادوا وأصروا عليه من إزهاق بشع لروح المجني عليهما... مندفعين في ذلك بشهوة الانتقام التي رسختها في دواخلهم إشاعة مغرضة انتشرت كالنار في الهشيم تزعم بأن مسيحيي القرية قد أشعلوا النار في المعهد الديني وخربوا أحد المساجد...

ولتأذن لنا عدالة المحكمة في أن ندع الشاهدة التي عاينت بنفسها ما ألم بها وبأسرتها وهي تؤكد لنا في أقوالها التي شهدت به أمام النيابة ارتكاب هؤلاء المتهمين من الرابع والستين حتى الثالث والسبعين جناية السرقة أيضاً وتوافر الإكراه فيها باقتحامهم المسكن شاهرين أسلحتهم ومعتمدين قتل كل من بتصدي لهم... وهو ما فعلوه عندما أردوا رب الأسرة وابنة قتيلين... وهددوا وأوعدوا السيدتين وشلوا حركتهما تماماً حتى يتمكنوا من السرقة دون أدنى مقاومة...

تروى لنا...... تفاصيل ما حدث أمام عينها قائلة في (الصحيفة ١٠).

"بعد قتل أبويا وأخويا دخلوا على البيت كسروه كله وأخذوا البهايم والغلال وشنطة فيها ثلاثين ألف جنيه كان أخويا رفعت باعتها لأخويا ناصر علشان يشتري دكان وأخذوا مراوح وغسالات وفيديو وتليفزيونات ملونة".

... يعنى باختصار سيدي الرئيس.. لم يكتفوا باستحلال دم هذه الأسرة المسكينة بقتل عائلها وابنها.. ولكنهم أيضاً آلو على أنفسهم أن يتركوا المسكن دون أن يجردوا من تبقى من أهله من متاعه وأثاثه...

... وهو ما أكدته أيضاً شهادة العقيد..... بتحقيقات النيابة على هؤلاء المتهمين أنفسهم وضلوعهم

بجنايتي القتل مع العمل مع سبق الإصرار المقترن بسرقة الإكراه.

ولئن كان القتيلان في الجريمة... أبا وابنه فإنها لمفارقة مؤسية أن يكون القاتلان في هذه الجريمة أب وابناً له أيضاً.....

ومن دواعي الأسف أن يكون الابن حدثاً لم يشب عن الطوق بعد... زرع أبوه في قلبه الحقد والانتقام. وبدلاً من أن ينأى بابنه الذي أمره الله بأن يحسن ربايته وتأديبه وزجره عن شنائع الفعال... فإذا به يحثه ويؤازره على أن يحمل سلاحاً ويشهره في وجه البشر...

فبئست تنشئة الفتي.. وبئس ما كان عوده أبوه...

ولكن المفارقة تكتمل سيدي الرئيس حين نعلم أن ثالثهما المدعو..... يعمل خفيراً نظامياً بنقطة الكشح فهو لم يحفظ لنفسه خفارتها ولم يحافظ على النظام الذي وسد إليه العمل على تحقيقه.

فلم يصن بسوء ما فعل شرف الانتماء إلى هذه الرسالة النبيلة، حفظ الأمن بين المواطنين... لأنه ويا للأسف لم يكن خفيراً على نفسه ولم يكن بين الناس نظامياً.. فماذا جنت أيدي هؤلاء الثلاثة؟!

إن جنايتهم سيدي الرئيس لا تقل في بشاعتها ووحشيتها عن سابقتها لأنهم انتهكوا حرمة مسكن وروعوا أسرته المكونة من عشرة أفراد.. ثمانية منهم من النساء.. وعندما شاهدوا الابن...... أطلقوا أعيرة نارية عليه أمام ناظري أبيه... فلما ملأ التحسر قلب أبيه الفجيع... عاتب كبير القتلة قائلاً والدموع تذرف من عينيه على أبنه الذي تساقط أمامه أثر أصابته:

"كده برضه يا........"

وبدلاً من أن تحرك هذه الكلمات على ما فيها من عتاب ممزوج بالأسى.. على الابن المردي ساكناً .. في قلب... ورفيقيه القاتلين... فإذا بهم يفترسون الرجل بأعيرتهم النارية افتراساً... حتى سقط على الأرض مضرجاً في دمائه... والأسرة المسكينة يسيطر عليها الرعب والفزع... ويستولي على البنات السبعة وأمهن إحساس رهيب بالخوف والتوجس والحزن. إن أباهن يسقط بين أيديهن صريعاً. وهن لا حول لهن ولا إشفاق عليهن... وظللن داخل إحدى غرف البيت خائفات متوجسات لسفاكي الدماء الذين نهم القتل منزلهم بهم.

فما كان من هؤلاء إلا أن أتوا محتويات الحظيرة بالمسكن وعمدوا إلى وضع النار بها.. وتركوها تأكل ما يقع في محيطها الذي أرادوا له أن يتسع ليلتهم كل من وما في المسكن وقد غلب عليهم لحظتئذ نهم الاجتراء على حرمه النفس والبيت والانتقام البشع من هذه الأسرة المنكوبة.

فأي قلوب كانت في صدورهم يقتلون ويهددون ويحرقون أسرة وادعة ثمانيتها من النساء اللاتي لا حول لهن ولا طول!!.

وأي أب قاتل هذا.... الذي يسوق ابنه بيديه ليشاركه قتل أب أمام أسرته وتساقط ابن مصاب بين يدي أمه وإخوته!!. ألم يشعر لحظة أن هذا الأب مسئول عن ابن وسبع بنات... كما يسأل هو عن أسرته وبنيه؟!.

كيف يتجرد من مشاعر الأبوة والرأفة والرحمة مسيطراً إلى هذا الحد الذي إنعدمت فيه معاني الإنسانية حتى أدت إلى كل هذا الفجر والتجرؤ في انتهاك حرمة النفس والأهل؟!

يبدو أننا سيدي الرئيس موعودون في هذه القضية بنفوس متحجرة غليظة.. قد صمت آذانها

وأغلقت قلوبها دون مشاعر الرفق واللين في التعامل مع بني الإنسان!!.[115]

الشهيد ممدوح نصحى صادق:

يبلغ من العمر ثلاثين عاما ويعمل تاجر بقالة. قتل بمنزله الكائن طريق ترعة الخيام الذى يقع بالقرب من الزراعات بالناحية الغربية لقرية الكشح.

فى يوم الأحد الموافق٢/١/٢٠٠٠ أطلقوا النيران على بيته وكسروا الأبواب اقتحموا البيت ينهبون أمتعته. وتجمعت الأسرة فى حجرة واحدة، حيث كانت تظن انهم سيكتفون بالنهب والسرقة. ولكن زوجته خرجت من الحجرة فأمسكها الجناة، مما دفع زوجها ممدوح إلى الخروج هو الآخر ليتركوا زوجته فأمسكه، كما يقول المحامى ميشيل بسادة إستناداً إلى تحقيقات النيابة، محيى الدين عبد الرحيم وضربه على رأسه بمؤخرة البندقية ضربة عنيفة أفقدته الوعي ثم جرجروه على السلم بينما كان يلفظ أنفاسه الأخيرة. وأطلقوا عليه أعيرة ناريةً سقط على إثرها على الارض قتيلاً بعد إصابته بطلقات نارية فى أنحاء متفرقة من جسمه.

ولم يكتفوا بذلك بل أشعلوا النيران فى البيت بعد أن سرقوا محتوياته، واحترق الجزء الأسفل من جسمه مع محتويات المنزل.

وتقول زوجته منال ظريف تادرس للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان إنه "يوم الأحد٢/١/٢٠٠٠ حوالي الساعة ١٢ ظهراً حضر لمنزلنا ناس كتير كسروا الباب بعد إطلاق النيران عليه. فاختبأنا في حجرة مظلمة تحت السرير أنا وزوجي وأولادي. وكنا سامعين ناس بتاخد حاجات من البيت" تلفزيون ١٦ بوصة ألوان و٢ تسجيل كاسيت وعدة تليفون وأنبوبة " ثم أشعلوا النيران فى السرير بحجرة النوم الأساسية بالدور الثاني، ثم أشعلوا النيران في السطوح وكسروا عداد الكهرباء وكسروا فشارة لصنع الفشار ثم تركوا المنزل ورجعوا قبل العصر. وكنا خرجنا من تحت السرير وأطفانا الحريق، ولما رجعوا عدنا لتحت السرير. المرة دى كانوا كتير شباب وأطفال وكبار وكسروا المرة دى بعض الأثاث بحجرة الاستقبال بالدور الأرضي بالمنزل وأخذوا ٢٠ ألف جنيه كان هيشترى بيهم عربية، ودهب فى حدود ٤ آلاف جنيه. ثم دخلوا الحجرة اللي كنا موجودين بها، ثم لمحنى واحد منهم طلعت وقلت لهم حرام عليكم، فخاف علىّ زوجي وخرج من تحت السرير وصرخ، ونزلوا تحت ونزل زوجي وراهم ونزلت وراه أنا والأولاد. وفى أخر السلم من تحت ضربه واحد بدبشك البندقية على رأسه. وبعد كده أخرجوني للشارع وفيه واحد اسمه عصام أبو الفضل "مسلم" أخذني معاه وقالهم اللي هايقتلها اقتله؛ أخذني أبوه في حمايته لغاية بيت أسرتي وبعدها عرفت من الشرطة إن جوزي مات".[116]

ونشير هنا، وفقاً لما ذكره المحامى ميشيل بسادة استناداً إلى تحقيقات النيابة، إلى أنه في فجر اليوم التالي الإثنين خرجت منال من بيت أسرة والد زوجها وتوجهت إلى منزلها للإطمئنان على زوجها الذي لم تكن تعرف أنه قتل فصادفها شخصان أحدهم يدعى صابر على عبد العال وشهرته إبراهيم أبو راس واقتاداها إلى أحد المنازل وأجبراها على التوقيع على شيك بخمسين ألف جنيه تحت ضغط السلاح، وأطلقا عليها عياراً نارياً أصابها في كتفها.

وجاءت عقب هذه الواقعة مباشرة إلى حيث كان الأساقفة ورجال الأمن يتفقدون مواقع جثث

١١٥- الوثيقة رقم ٢٨ مرافعة أشرف هلال وكيل نيابة أمن الدولة

١١٦- الوثيقة رقم٢٧ "شهود عيان".

الشهداء فى كرم الغرابلية ونقلت فى سيارة إسعاف إلى مستشفى دار السلام حيث كانت ما تزال تنزف دما.

ويتعرض وكيل نيابة أمن الدولة لحوادث القتل والحرق ثم اختطاف زوجة المجني عليه قائلا "لتسمح لنا عدالة المحكمة في أن نختتم هذه المشاهد بمشهد أخير كنا نتمنى أن يكون كما هو معتاد انتصاراً لجانب من جوانب الخير على الشر الذي طغي حتى بلغ سيله الزبي في هذه الأحداث.. ولكن إرادة المتهمين شاءت أن يكون تتويجاً لجرائمهم الشنيعة.. وذروة لافعالهم المتعاظمة في قبحها. فجاء في السياق نفسه..

شروعاً في قتل، وخطفاً، وإكراهاً على إمضاء، وإحرازاً لسلاح دون ترخيص وكلها جرائم ارتكبت يوم الاثنين الموافق٢٠٠٠/١/٣ وهي نهاية مفجعة لهذه المأساة الإنسانية التي شهدتها قرية الكشح هذه.. وأبطال هذا المشهد متهمان هما الثاني والخمسون والسادس والتسعون:

أما الضحية سيدي الرئيس، فهي امرأة لم يكن ثمة حول لها ولا طول.. وهي تجابه سوء أفعال هذين المتهمين.. وإنزالهما الشر بها، فقد شهدت بالتحقيقات أنها أثناء توجهها إلى مسكنها اعترضها متهمان الماثلان.. وكان ثانيهما وهو .... يحمل سلاحاً نارياً (فرد خرطوش).. واقتادها إلى أحد منزل بعد تهديها تحت وطأة السلاح لشل مقاومتها وإكراهاً على الإنصياع لهما.. في توقيع شيك بمبلغ خمسين ألف جنيه..

ثم اصطحبها...... إلى طريق مجاور للزراعات حيث أطلق عليها عياراً نارياً من الخلف قاصداً قتلها.. بعد أن خططا منذ اختطافها أن يتخلصا منها وبيتا النية وعقدا العزم على ذلك.. ولكنها أصيبت فقط بالكتف الايمن فسقطت أرضاً.. ففر عنها وهو يظن أن روحها قد فارقتها.. وخاب أثر جريمتهما لسبب لا دخل لإرادتهما فيه وهو مداركه المجني عليها بالعلاج..

ورغم أن المجني عليها قد ذكرت أوصافاً محددة بالتحقيق تنطبق على المتهمين الذين لم تكن تعرف اسميهما... فإن النيابة إجلاء للحقيقة ووصولاً للعدالة.. وتوخيا للدقة في إسناد الجرائم إلى مرتكبيها قامت بعرض عشرة أشخاص بينهم المتهمان...... و...... في سراي النيابة.. فلم تتردد المجني عليها لحظة وهي تتعرف على المتهم (٥٢) قائلة: "إنه هو الشخص الذي قام بإكراهها على الشيك" وأشارت على المتهم (٩٦) قائلة: "إنه هو الشخص الذي طلق عليها عياراً نارياً من فرد خرطوش كان بحوزته قاصداً من ذلك قتلها"..

كل هذا سيدي الرئيس يحدث بامرأة ضعيفة من رجلين تجردا من مشاعر الرحمة والرفق بامرأة لم تضمد جراحها بعد مقتل زوجها....... في اليوم السابق مباشرة.. وتجرعت بفقده مشاعر الحرمان والحزن والألم حتى جاء هذان وأجهزا علي ما تبقى لديها..

ولكن هذين المتهمين لم يقدرا لها ذلك.. ولم يشفقا علي مشاعرها.. وأرادا أن يلحقاها بزوجها في جريمة غدر وخسة اجتمعا عليها دون أن يتورع أحدهما عن شهر السلاح في وجه امرأة عزلاء تعاني مشاعر الحزن والفقد والمسكنة..

وقد أكد العقيد/........ في شهادته أن مرتكبي هذه الجرائم البشعة بالمجني عليها .... هما المتهمان (٥٢) و(٩٦).. وأضاف أن السلاح الذي كان بحوزة .... عبارة عن فرد روسي..

ولعل في هذا التطابق بين الدليل الفني (تقرير الطبيب الشرعي) وما سبق من أقوال المجني عليها... وتحريات المباحث ما يجعلنا نطمئن إلى ثبوت هذه الجرائم في حق هذين المتهمين..وإلا، فما الذي يجعل امرأة قتل زوجها بالأمس.. ولم تضمد جراحها بعد.. أن تتهم مجهولين وتذكر أوصافهما ثم تتعرف عليهما بعد ذلك في عرض قانوني أجرته النيابة.. ألم يكن من الأحرى لو أنها تتجنى أن تتهم قاتلي زوجها الذين رأتهم رأي العين يقتحمون المسكن ويعتدون على زوجها بالضرب.. حتى سالت دماؤه أنهاراً.. وسقط بين يديها صريعاً؟!.. ولكن قواها التي خارت من هول ما رأت.. كانت على موعد مع هذين المتهمين ليستكملا معها المشاهد الدامية التي خبأتها لها الايام.. ودبرتها هذه الأنفس الباغية دون رحمة أو شفقة بامرأة في مثل حالتها ومشاعرها.." .[١١٧]

الشهيد مهران لبيب شنودة وشهرته فهران:

كان يبلغ من العمر ٣٥ عاما ويعمل سائقاً ويعول خمسة أبناء. يقع منزله بالناحية البحرية عند مدخل قرية الكشح بجوار مدرسة الكشح الابتدائية. توفى بإصابته بطلقات نارية بالبطن وإشتعال النيران في جسده. بعد أن دوت طلقات الرصاص هرول إلى المدرسة لإحضار أولاده، ثم أراد بعد ذلك أن يطمئن على أخيه الذي يسكن بجواره، فصعد إلى سطح منزله، وكان أخوه قد فعل نفس الشيء، وفوجئ الإثنان بكرات مشتعلة من النار بداخلها أحجار حتى تكون ثقيلة تلقى داخل المنزل، وكان الاثنان يحاولان إعادة إلقاء هذه الكرات المشتعلة إلي الحقل المجاور. ومع ذلك لم تنجح جهودهما فى وقف تقدم النار. ولم يكتفي الرعاع بذلك بل أطلقوا عليهما الرصاص، فأصيب مهران وسقط واحترق نصفه الأسفل.

ويقول شقيقه صفوت لبيب ٤٧ سنة ويعمل سائق وشهرته ثروت للمنظمة إنه "يوم الأحد/٢٠٠٠ ١/٢ الساعة ١١,٣٠ صباحاً كنت عائد من سوهاج وسمعت ضرب نار في البلد، نزلت أجرى من العربية ودخلت بيتي وأغلقت الباب وعديت من على السطح لبيت أخي مهران، وفوجئنا بمن يلقى علينا بالنار فى شكل كرة قماش مشتعلة بداخلها طوب علشان تكون تقيلة وتصل إلينا، قعدت أنا وأخي مهران نحاول إطفاء النار وحاولنا الإمساك بكور النار ورميها فى الزراعات المجاورة بالمنزل. بعد ذلك دخل اتنين من على سطح المنزل المجاور لينا وضربونا من بنادق آلية معهم. أخي مهران أصيب ووقع على الأرض وأنا أصبت فى ساقي اليسرى بالفخذ وإصابات أخري بالظهر. بعد كده النار مسكت فى البيت كله وحضرت المطافئ اللى نزلتنى بسلم متحرك عن طريق بلكونة المنزل ونقلوني إلي المستشفى فى حالة غيبوبة من ضرب النار والرعب اللي أنا شفته، وخرجت يوم الأربعاء وعرفت بعد كده إن أخي مهران مات من ضرب النار، وكمان النار أكلته علشان هو لما أصيب لم يستطيع النجاة من النيران".

وتقول السيدة سعاد موريس محارب ٣٥ سنة زوجة فهران للمنظمة إنه "يوم الأحد٢/١/٢٠٠٠ كان يوم امتحان الإعدادية. العيال راحت الامتحان، وبعدين حصل ضرب النار الساعة حوالى١١,٣٠ أو ١٢ ظهراً. كنا منتظرين العيال وضرب النار وصل لغاية البيت بتاعنا، جوزي فهران قفل الباب. وفى الوقت ده حضر سلفى "شقيق زوجها" ثروت وطلعنا كلنا فوق السطح لما ضرب النار وصل لغاية الباب طلعنا فوق السطح، فوجئنا بكور النار على السطح وبدأت تنزل جوه البيت فى المنور، بعد كده

١١٧- الوثيقة رقم ٢٨ مرافعة أشرف هلال وكيل نيابة أمن الدولة.

النار مسكت في البيت كله السطح ومن جوه، فهران وهو بيبعد النار جت له رصاصه وقعته على الأرض. وبعدين أصيب ثروت سلفى، وهو كمان جت له رصاصه، وبعد كده جت الحكومة ومعاها المطافئ، ونزلتنى أنا وثروت من البلكونة على السلم المتحرك وفهران مات وأكلته النيران".[118]

ونشير هنا إلى واقعة أكثر خطورة حيث يقول المحامى ميشيل بسادة " إنه كان يوجد بالمنزل أشخاص آخرون من بينهم (ع. ب.) وابنته وفتاة أخرى هي مريم صابر فؤاد. وكان (ع. ب) قد ذهب إلى المدرسة واصطحب ابنته خوفاً عليها من الاحداث، ولكنه لم يستطع إكمال طريق العودة لمنزله فاحتمى فى منزل مهران لبيب شنودة، وظل الجميع ساكنين فى حالة رعب يسمعون إطلاق الأعيرة النارية فى أماكن قريبة ولا يقوون على الحركة. وفجأة استمعوا إلى صوت شقيق مهران صارخاً فوق سطح المنزل حيث يقيم فى منزل ملاصق وأراد أن يمكث مع شقيقه ليحتموا جميعاً من نيران الدهماء. ولكن هؤلاء شاهدوا شقيق مهران على سطح المنزل فأطلقوا عليه أعيرة نارية أصابته، فصعد مهران للسطح على صوت صراخ شقيقه محاولا حمله لأسفل، فأطلقوا عليه عدة رصاصات أردته قتيلا. وبدأ الرعاع يلقون لفافات من القماش مشبعة بغاز الكيروسين ومشتعلة على سطح المنزل وأحاطوا به من أسفل وبدأ أحدهم يصيح فى ميكرفون صغير "يا أم صليب (قاصدا زوجة مهران) أسلمي تسلمي، ولابد من تلاوة الشهادتين وإلا فمصيركم القتل، فردت عليه أم صليب وهى ترى فى نفس الوقت أن زوجها قد قتل قائلة "موتونا يا خليفة، إحنا مسيحيين وهنموتوا نصارى"، فما كان من خليفة ومن معه سوى كيل السباب لها وتوعدها بالقتل، وبدءوا فى محاولة كسر بوابة المنزل الحديدية الضخمة، وواصلوا إلقاء اللفافات المشتعلة هذه المرة من فتحات الباب الخارجي العليا. وبدأ (ع. ب) يصرخ من داخل المنزل "يا خليفة أنا ها أسلم أنقذني أنا وبنتى وزميلة بنتى وبدأ يتلو الشهادتين، وطلب منه خليفة أن يفتح باب الشرفة ففعل كما أراد، وقال له ما دمت قد أسلمت فأنت فى حمايتى أنت وبنتك وزميلة بنتك. وأحضروا لهم سلماً خشبياً طويلا نزل عليه هو وابنته وزميلة ابنته. وكانت تلك لحظات عصيبة على زوجة مهران وأبنائه لأن خليفة ومن معه هددوا بالصعود على السلم، ولكن فى هذه اللحظة دوت صفارات عربة المطافئ فتفرق الرعاع وقامت بإطفاء النيران، واصطحبت زوجة مهران وأبنائه وأنقذت حياتهم. وبعد مغادرتهم للمنزل دخلوا إليه ونهبوا كل ما فيه. وقد وردت هذه الواقعة رسمياً فى تحقيقات النيابة وأقر بها أصحابها، واتهموا خليفة رفاعى بالقتل. وقد تضاربت أقوال المتهم أمام وكيل النيابة الذى واجهه بالتناقض الكاذب فيها، ولكنه لم يقدم أي تبرير لتناقضه".

الشهيد رفعت فايز عوض فهمى وشهرته شنوده:

كان يبلغ من العمر أحد عشرة عاما، طالب بالصف الثاني الإعدادي بمدرسة دير النغاميش بالناحية القبلية الغربية لقرية الكشح. توفى لإصابته بكسر وجرح نافذ بالرأس من الخلف وجرح بالكتف والظهر إثر تعرضه للضرب بعصي جريد نخيل أثناء قيادته لدراجته الجديدة على الطريق بين قرية النغاميش وقرية الكشح. وفقاً لما جاء فى تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان.

يقول لي والده رفعت الشهير بعم حافظ والحسرة تأكل قلبه فوق "الدكة الخشبية التى كنا نجلس عليها فى داره إنه لو كانت هذه الدكة تتحدث لوصفت لك النار (اللي جايدة فى جلبى) من حزنى

118- الوثيقة رقم٢٧ "شهود عيان".

عليه. لقد خرج ابني فى صباح يوم الأحد ليلعب بالعجلة الجديدة التي كان شقيقه قد اشتراها له من الكويت. وفجأة جاء لي سُمعه جاد عبد الغنى يقول لي الحق الأولاد "حلّقوا" على رفعت، وماسكينه اثنين لا أعلم أسمائهم، وذهبت مهرولاً، فوجدت عربة الإسعاف قادمة من الشرق، أحسست أن ابني داخل العربة فذهبت وراءها. وقال لي طبيب المستشفى أنه مات فى حادث سيارة ورفضوا أن أراه".[119]

ويضيف عم حافظ أن سُمعه قال للبوليس فى دار السلام "إن اثنين مسكوه وضربوه بالعصي على رأسه". وعندما رحت المستشفى رفضوا أن يستمعوا لي ورفضوا أن يكشف عليه الطبيب الشرعي. وظللت ٣ أيام علشان أسحب ولدى وما حدش عايز يطلعه لي ولا يجيب لي عربة لنقله، وأنا دايخ السبع دوخات وأجرى كمان وراء ابني الآخر المصاب بالفشل الكلوي ويغسل كل ٣ أيام".

ويقول عم حافظ والدموع تترقق فى عينيه وهو ينظر إلى صورة ابنه المتشحة بالسواد والمعلقة فوق الحائط فى هذا المنزل الريفي المتواضع "إن اثنين من أولادي عندما كانا عائدين من المستشفى لتجهيز الصندوق لأخيهم القتيل أصيبا بالرصاص، واحد في ذراعه والثاني فى رأسه وظلا بالمستشفى أربعة أيام ولم يعرفا حتى الآن من ضربهما. وأمام كل ذلك وأنا محاط باليأس والقهر وكل هذه الظروف قلت لهم أنى موافق على أنه مات فى حادث حتى أستعيد جثته، فأعطوه لي ورأيته فى الثلاجة مضروب ضربة قوية فوق رأسه. قتلوه وتركوا السيارات فيما يبدو تمشى عليه".

ويضيف عم حافظ " كنا عايشين مع بعض من وقت ما اتخلقنا، ولو تعارك اثنان كان الآخرين يتدخلوا لفض المشاجرة بالمحبة والمودة، ولكن فى هذا اليوم المشئوم حتى أولادهم بدءوا يتعاركون مع أولادنا... وإحنا لو جبنا "سيوكة" (سلاح صغير) يأخذه البوليس ولكن هم يحصلون على كل ما يريدون ولا يصادر البوليس أسلحتهم".

وهكذا بعد موافقة عم حافظ الممزوجة بالقهر ورغبته في استلام جثة ابنه حتى يقوم بدفنها اعتبرت النيابة أن ابن عم حافظ مات في حادثة، وقيد الحادث على أن الشهيد رفعت سقط من الدراجة أمام إحدى السيارات وتوفى. واستكتبوه إقراراً بذلك رغم أنفه، ولم يأخذ عم حافظ التعويض الهزيل المقرر ولم يحصل على كشك من الأكشاك الجديدة التي أقيمت بدلاً من الأكشاك القديمة مثل عائلات الضحايا.

ويقول عم حافظ للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان إنه "فى يوم الأحد٢/١/٢٠٠٠ كان رايح بظروفها الكشح ومعاه دراجة ومعاه واد من البلد اسمه سُمعه وعند أول طريق نقنق عند المفارق على الطريق الخارجي قطع عليهم الطريق ناس، الواد سُمعه عرف يهرب وشنودة مسكوه وضربوه لغاية لما مات. وأنا فى الساعة ١٢,٣٠ حضرت من البلد وقالوا فيه ضرب وشنودة اتضرب معاهم، ولقيت عربية إسعاف ماشية شعرت إن شنوده فيها جريت وراها لغاية مستشفى دار السلام فى المستشفى عرفت أدخل بعد شوية وفتحت الثلاجة لقيت شنوده فيها".

وقال سُمعه الذى كان بصحبة شنودة قبل أن يقتل، للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان "كنت ماشى مع شنودة رايحين الكشح وفى الطريق لقينا ثلاثة رجال ملثمين وقالوا أنتوا منين قلنا إحنا من الدير (دير النغاميش)، وكانوا معاهم جريد وعصيان، وبدأ الضرب أنا جريت بسرعة وشنوده وقع وهو بيجرى نزلوا فيه ضرب وأخذوا العجلة اللي معانا، وده كان عند مطب نقنق قبل الكشح".[120]

١١٩- فى لقاء بمنزله بالكشح.

١٢٠- الوثيقة رقم٢٧ "شهود عيان"

الشهيد أيمن حشمت حمدى:

شاب يبلغ من العمر ٢٣ سنة لا يعمل حاصل على دبلوم صنايع. هو القتيل المسلم الوحيد فى هذه الأحداث، ولم يقتله الأقباط وذلك وفقاً لروايات الشهود من المسلمين ولكن قتل بأيدي الرعاع الذين تجمهروا بالطريق السريع المواجه لقرية البلابيش المستجدة، لإستيقاف السيارات وإنزال المسيحيين منها لقتلهم أو لسلبهم والتعدى عليهم بالضرب. وعندما حاولوا استيقاف سيارة نصف نقل حمراء ظناً منهم أن مستقليها من المسيحيين، لم تتوقف وفرت هارية. فانطلقت في إثرها سيارة نصف نقل بيضاء اللون بقيادة شخص من المتجمهرين الواقفين يدعى محمد فوزي شبيب ويعتلى صندوقها شخص يدعى مايز أمين عبد الرحيم ممسكاً بسلاح ناري آلي، وبينما كان يطلق منه أعيرة نارية صوب تلك السيارة فقد توازنه وأصابت الرصاصات كل من أيمن حشمت حمدى وراتب أحمد على وعادل صابر عبد المجيد وعزت إبراهيم على الذين كانوا واقفين ضمن الأهالي المتجمهرين في الطريق. وقد تم إسعافهم ما عدا أيمن حشمت حمدي الذي توفى متأثراً بجراحه.

وشهد بذلك عمدة القرية عثمان عبد الشكور عثمان الذى قرر أن المتهم مايز أمين عبد الرحيم، قد اعترف له بارتكاب الواقعة وكذلك ماهر محمود وفارس ثابت عبد الرحيم جاد وأكدوا هذه الواقعة أمام النيابة.

وقال والد أيمن حشمت حمدى أن ابنه "قتل إثر أصابته بطلق ناري أسفل الفم واخترق الوجه وخرج من اسفل الفك الأيسر يوم الأحد٢/١/٢٠٠٠ الساعة ٤,٣٠ مساء. أنا كنت فى المنزل يوم الحادث وكنت عارف إن ابني عند الكوبري وعلمت بأحداث قرية الكشح المجاورة لقريتنا. وحوالي الساعة الرابعة والنصف عصراً حضر أحد أهالي القرية وأخبروني أن ابني أصيب برصاص على الكوبري. فخرجت مسرعاً إلي الكوبري فوجدت الأهالي متجمعة بعدد كبير ووجدت أيمن ابني تم نقله إلي مستشفى دار السلام، وبعض الأشخاص الآخرين الذين أصيبوا معه. وعند وصولي المستشفى علمت أنه توفى على إثر طلق ناري فى اسفل الفم واخترق الوجه وخرج من اسفل الفك الأيسر. ودخلت إلي المشرحة ومعي أقاربي ورأيته وخرج من المستشفى وتم دفنه يوم الاثنين فى المساء ولا أعرف من قلم بذلك ولا اعرف تفاصيل أحداث الكشح".[121]

ويقول عثمان عبد الشكور عثمان عمدة البلابيش المستجدة للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان "إن البلابيش المستجدة لم يحدث فيها وقائع سوى حالة واحدة وهى حالة إطلاق أعيرة نارية من سيارة مسرعة على الطريق على بعض الأهالي مما أدى إلي وفاة شخص وإصابة ثلاثة آخرين. يوم الأحد الساعة ٤,٣٠ عصراً تواجد تجمع من الأهالي على الكوبري المؤدى إلي البلابيش المستجدة، وخلال ذلك أطلقت إحدى السيارات نقل صغيرة عدة أعيرة نارية على الأهالي أدت إلي إصابة شخص يدعى أيمن حشمت حمدي الذي توفى بعد ذلك وآخر يدعى عادل جابر عبد المجيد بطلق نار فى الفخذ الأيسر وآخر يدعى راتب احمد على حفنى بطلق ناري فى الفخذ الأيسر وآخر يدعى عزت إبراهيم على أحمد بطلق ناري في الصدر أسفل القفص الصدري ولم تحدث ثمة أحداث غير ذلك".[122]

والجدير بالذكر أن المحكمة أصدرت حكماً بمعاقبة مايز عبد الرحيم ومحمد فوزي سباق بالحبس

---

١٢١ - مصدر سبق

١٢٢ - المصدر السابق

مع الشغل لمدة سنتين عن تهمتي القتل والاصابة الخطأ لحشمت حمدى، وعاقبت مايز عبد الرحيم بالسجن لمدة عشرة سنوات عن تهمتي إحراز السلاح الناري والنخيرة بدون ترخيص. ونلاحظ غرابة هذا الحكم الذى تزيد فيه عقوبة حيازة السلاح على عقوبة "القتل الخطأ" لإنسان.

ويتناول أشرف هلال وكيل نيابة أمن الدولة هذه الواقعة فى مرافعته أمام المحكمة فيقول "مسرح الواقعة سيدي الرئيس هو قرية البلابيش بمركز دار السلام.. حيث نمي إلى علم أهلها أن ثمة أحداثاً تجري وشائعات تطير بجناحين عما يحدث في قرية الكشح.. فاشترك المتهمان مع جمهرة منهم بالطريق السريع للقرية.. وراحوا يتربصون لكل مسيحي يمر.. وما أن شاهدوا سيارة نصف نقل حمراء تخترق جموعهم حتى حاولوا استيقافها معتقدين أن مستقليها مسيحيون.. ولكن السيارة بمن فيها فرت هاربة.. كأنما فرت من قسورة فتابعها المتهمان(٩٤) و(٩٥) بسيارة أخري نصف نقل بيضاء وحاولا مطاردتها اعتلي أولهما صندوقها وأطلق أعيرة نارية على مستقليها قاصداً قتلهما.. وفي هذه اللحظة أختل توازنه وأصاب...... فأرداه قتيلاً.. كما أصابت الأعيرة النارية كلاً من .... و....... و...... .

__وتتعدد الأدلة على ثبوت هذه التهمة في حق هذين المتهمين... لكننا نبدؤها سيدي بأدلة ثبوت التجمهر..__

وهي جريمة اشترط القانون فيها أن يكون التجمهر مؤلفا من أكثر من خمسة أشخاص وأن يكون الغرض منه ارتكاب جرائم وهو في واقعتنا الإعتداء على المسيحيين باستعمال القوة والعنف.

ويدل على ذلك ما شهد به والد القتيل ...... من خروج بعض أهالي قرية البلابيش على الطريق السريع في حالة تجمهر..... ومن بينهم المتهمان (٩٤) و(٩٥) ولدي سؤاله عن سبب ذلك؟ رد قائلاً: (الصحيفة٦).

"همه لما عرفوا إن فيه معركة بين المسيحيين والمسلمين في قرية الكشح.. خرجوا إلى الطريق الزراعي وبدأوا في استيقاف السيارات والاستعلام من راكبيها عما إذا كانوا مسلمين أو مسيحيين".

ولدي سؤاله عن عدد المتجمهرين، قال في (الصحيفة٧): "أكثر من مائتي شخص".

أما عمدة قرية البلابيش......... فقد أكد في مضمون شهادته ثبوت جريمة التجمهر.. واشترك المتهمين فيها... وذكر أن أهالي القرية فور علميهم بانفجار الأحداث في قرية الكشح المجاورة يوم ٢٠٠٠/١/٢ اشتركوا في تجمهر وقطعوا الطريق علي السيارات المارة وكان بعضهم يحملون أسلحة..

وهو عين ما أكده .... و....... و........ الذي أضاف أن الغرض من تجمهر أهل القرية هو ارتكاب جرائم الإعتداء على المسيحيين.. وأن ثمة أحداثا قد جرت أثناء هذه التجمهر حيث استوقفت عدة سيارات وتعدي بعضهم بالضرب على مستقليها من المسيحيين.. وهذا ما يؤكد أن هذا التجمهر كان بغرض الإعتداء وارتكاب الجرائم..

بل إن لنا في اعتراف المتهم (٩٥) نفسه أبلغ دليل على حدوث هذا التجمهر غير المشروع.. فنراه في (الصحيفة١٢) من تحقيقات النيابة يقول:

"يوم الأحد٢٠٠٠/١/٢ لقيت الأهالي واقفة على الطريق كانوا بيوقفوا السيارات المارة وكانوا عايزين يروحوا على طريق الكشح علشان يعرفوا إيه اللي بيحصل هناك".

وفي هذا الاعتراف.. دليل ناصع على قيام التجمهر في هذه القرية..

وقد أكد المقدم/......... في شهادته ثبوت هذه الواقعة.. كما أكدت تحرياته تجمع أهالي قرية البلابيش عقب أحداث الكشح.. وبعد أن ذكر أن هذا التجمع كان غرضه الإعتداء على مسيحيي القرية.. سألته النيابة عما يراه سببا لذلك؟

فرد قائلاً: (الصحيفة٨)

"سرت شائعات يوم٢/١/٢٠٠٠ في الصباح الباكر من أهالي قرية الكشح والقرى المحيطة بها أن المسيحيين اقتحموا المساجد والمعهد الديني الأزهري وقاموا بحرقه.. واعتدوا على من فيه من المسلمين.. وقد بدأت تلك الشائعات تسري في القرى المحيطة مما أدي إلى اندلاع تجمهر من الأهالي من المسلمين والمسيحيين بالقرى المحيطة ومنها البلابيش المستجدة".

ولدي سؤاله : وهل وقفت على أشخاص من قاموا بهذا التجمهر وعددهم؟!

رد قائلاً: (الصحيفة٨)

"همه تجمعوا بأعداد كبيرة تزيد على مائتي شخص أو أكثر وعرف منهم المتهمان .... و.........".

وهل توصلت تحرياتك إلى كيفية قيام المتجمهرين بتحقيق غرضهم من التجمهر" رد قائلاً :

"الإعتداء على أي من المسيحيين الذين يمرون بالطريق وقتلهم أثر سريان الإشاعات التي سرت بقرية الكشح".

فهل ثمة حاجة بعد كل هذه الأدلة المتتابعة والتي يسلم كل منها للآخر على تأكيد حدوث هذا التجمهر؟! أظن أن تدافع الأدلة جعلنا نعاين هذا التجمهر كأننا نراه.. وقد تأكد من خلالها أيضا ثبوت هذه الجريمة في حق هذين المتهمين وآخرين مجهولين.. بغرض ارتكاب جرائم الإعتداء على المسيحيين وكان ذلك باستخدام القوة والعنف.. وتنفيذاً لهذا الغرض المقصود من التجمهر وقعت جريمة قتل....... عمداً.. والشروع في قتل المجني عليهم .... و....... و....... وحيازة المتهم....... بندقية آلية بغير ترخيص ونخائر مما تستعمل عليها..

وقد تعددت الأدلة سيدي الرئيس في هذه التهمة التي تنوعت مشاهد الإجرام فيها.. بيد أننا نجد بين هذه الأدلة دليلاً جديداً ينضاف لأول مرة إلى النهج الذي ترسمنا خطاه.. منذ بدء إثبات التهم المتعددة في هذه القضية.. ذلكم هو الاعتراف حيث ظن المتهمون أن التفافهم بعباءة الإنكار أثناء التحقيقات سوف يخلي ساحتهم من اقتراف جرائم تساندت الأدلة وتنوعت على إثباتها في حقهم.. ولكن هذه العباءة التي تدثروا بها كانت واهية شفافة فكشفت الأدلة القوية الواضحة ما تخبئة تحتها من سوء طوية وتشبث به لم يجد إلا هباء منثوراً.. وهذا هو حالهم مع الإنكار الذي تمسكوا به.. ولفحوا علانه.. فألهبتهم نار الأدلة الأخرى التي لا تقل في تساندها وتطابقها وتساوقها قوة تدمغ أفعالهم.. وتصور قبح ما اقترفته أيديهم...

وإن كان هذا هو الشأن في الوقائع التي لم يكن بها ثمة اعتراف.. فإننا في هذه الواقعة أمام اعتراف لم يملك المتهمون التنصل كعادتهم مما جره عليهم من قولة حق نطقت بها ألسنتهم.. وإن لم تكن على غير ما تهوي أفئدتهم..

فهاك سيدي الرئيس اعترافات المتهم الخامس والتسعين... التي اتسمت بالوضوح والصراحة.. وجاءت تلقائية وطبيعية لا تعرف ابتساراً أو تقصيراً لتشكل واحدة من أدلة الثبوت القوية في هذه

الواقعة..

فقد اعترف على وجه القطع واليقين بأن المتهم (٩٤) قد طلب منه قيادة سيارته نصف النقل لمطاردة السيارة التي كانا يعتقدان أن مستقليها من المسيحيين.. وأنه كان يقود بسرعة لإيقاف هذه السيارة الهاربة.. وأنه شاهد مع .... سلاحاً آلياً أطلق منه عدة أعيرة نارية صوب السيارة المطاردة.. إلا أن الزمام قد أفلت منه فأصاب .... في مقتل وأحدث إصابات بـ....... و....... و....... .

ولدي سؤاله: وهل كنت تعلم حال مطاردتكما تلك السيارة أن من بها مسيحيو الديانة؟: (الصحيفة١٨)

رد قائلاً بالفم المليان: "أيوه".

س : وما الوجهة التي صوب عليها المتهم (٩٤) أعيرته النارية؟

رد قائلاً ومؤكداً: (الصحيفة١٩)

"هو كان بيطلق النار على السيارة النصف نقل الحمراء".

س: وما قصده من ذلك؟ قالت:

"هو كان عارف إن الناس اللي فيها مسيحيين وكان عايز يحدث إصابة من فيها علشان كان في معركة قائمة بين المسلمين والمسيحيين في ذلك الوقت".[١٢٣]

وكان هناك شروع في قتل كل من :

مريم قسطنطين شنودة، ومنال ظريف فارس، وصفوت لبيب شنودة، وسعاد موريس محارب، ورفعت الضبع عزيز، ونان جودة عبد المسيح، والأمير مهران لبيب، وماجدة مهران لبيب، وعاطف غزالي بلامون، ومريم صابر فؤاد، وعنتر وهيب جرجس، وإيمان حليم فهمي، ومرقص رشدى جندى.[١٢٤]

١٢٣- الوثيقة رقم ٢٨ مرافعة أشرف هلال وكيل نيابة أمن الدولة.

١٢٤- الوثيقة رقم٢٧ "شهود عيان".

١٣- " سا الخير يا عم جيد "

في وقت معاصر لما حدث في الكشح كانت الصورة في مركز دار السلام مرعبة. جماهير الرعاع والغوغاء تندفع في مجموعات كبيرة في الشوارع وتقتحم منازل ومحال المسيحيين كأنها في حملة غزوٍ أو فتح، تقوم بكسر أبوابها ودخولها عنوه والاستيلاء على كل ما يجدونه فيها من أثاث وأجهزه كهربائية وبضائع وأدوية وأجهزه طبية ومعدات تصوير وقطع غيار للسيارات. يسرقون وينهبون وكأنهم في حرب مقدسة يستولون فيها على غنائم مملوكةً لكفار.

كان المسيحيون جميعهم مرتاعين؛ اختبئوا، البعض فوق أسطح المنازل والبعض لدى جيرانه المسلمين الطيبين والبعض الآخر كان يسمح "للفاتحين" أن ينهبوا كل ما يريدون في مقابل عدم الإعتداء على صاحب المنزل وأسرته.

وهذا المنظر المرعب تتوالى أحداثُه تحت سمع وبصر رجال الشرطة في جميع شوارع وطرقات دار السلام. بل حدث ذلك في عقارات ملاصقة لمبنى النيابة العامة ولمركز الشرطة وفي مواجهة إستراحة للسادة الضباط. والأخطر من ذلك كله، كما سنرى فيما بعد، أن بعض جنود قوات الأمن كانوا يشتركون مع الأهالي في النهب باعتبار أن المال المسروق غنيمة لكل من يمد يده.

وقد أشارت جريدة الوفد إلى ذلك بطريقة مخففة تحت عنوان "انتقال العنف إلي القرى المجاورة واحتراق المنازل ونهب المتاجر" وقالت "كانت أحداث العنف قد انتقلت من قرية الكشح إلي قرى أولاد خلف وأولاد طوق غرب ودير النغاميش ونجع موسى والنصيرات وقرية برامارا ومدينة دار السلام. وقام بعض محترفي البلطجة بالسطو على المنازل وعيادات الأطباء والمحامين واستوديوهات التصوير. كما قاموا بإشعال النيران في المحلات والاعتداء بالضرب على أصحابها مما أثار الرعب والفزع بين المواطنين. وفرضت أجهزة الأمن حظر التجول وقامت بوضع حراسة مشددة على دور العبادة"[١٢٥].

ولم تذكر أية صحيفة أن هذه الأحداث جميعها كانت تتم ضد المسيحيين. ولم يكن الأمر هنا يتعلق ببعض محترفي البلطجة لأن الجناة كانوا يستهدفون فقط المسيحيين وممتلكاتهم في هذه القرى. هذا فضلاً عن أن عمليات النهب كانت يصحبها في معظم الأحوال حرق الأماكن المنهوبة أي أن المسألة لا تتعلق بالفقر والحاجة والبلطجة ويكشف عن دلالات خطيرة تتمثل في الحقد والكراهية والرغبة في الإنتقام قبل أي شئ آخر.

ويروى المحامي ميشيل بسادة مأساة رجل يدعى "عم جيد" يسكن في دار السلام في الدور الثاني من أحد المباني ولم يكن موجوداً في شقته عند إندلاع الأحداث. وعندما أخبروه "إلحق ياعم جيد بينهبوا شقتك"، توجه الرجل على الفور إلى شقته فوجد الباب مكسوراً وبعض المتعلقات مبعثرة على الأرض ولا يوجد أثاث بالشقة. ودخل إحدى الغرف فوجدها فارغة تماماً وحال خروجه منها فوجئ بجاره الذي يسكن في طابق علوى يحمل مرتبة سرير من شقته فوق رأسه، وفوجئ الجار أيضاً بعم جيد أمامه فرفع يده بحركة لاإرادية وقال له هو يبتسم في خجل "سا الخير يا عم جيد"، واستمر في خروجه بالمرتبة وسط ذهول عم جيد الذي لم يكن قادراً على فهم هذا الموقف السريالي.

١٢٥- جريدة الوفد ٤ يناير ٢٠٠٠ .

وتعرضت محـلات ومتاجر وعيـادات وصيدليات المسـيحيين في دار السلام إما للـنهب وإما للحرق وإما للإتلاف أو لكـل ذلك معا، وذلك ابتـداء من يوم الأحد الذي إندلعت فـيه المنبحة فى الـكشح وحتى يوم الأربعاء بعـد انتهاء عـمليات القتل في الكـشح. حدث ذلك وقوات الأمن مكدسـة بالآلاف والطرقات مقطوعة بأوامر رسـمية وممنوع السير فيها. وكان الطريق الرئيـسي سوهاج – قنا المؤدى إلى الغردقة مقطوعاً، كـما أعلنت وزارة الداخلية في بيان رسـمي لها. ومع ذلك كان بعض أهالي المنطقة يعـترضون ويوقفون السـيارات والأتوبيسات التي تمر بالقرى ويؤمر سـائقوها بإخراج المسيحيين، ويـفتشون بين الركاب ويرون البطاقات كما هو وارد بالتحقيقات.

ويؤكد مجدى حسن سليم ٣٧ سنة مقيم بقرية النغـاميش عملية قطع الطرق بهدف إنزال المسيحيين من السيارات لقتلهم والإعتداء عليهم بالضرب وذلك فى شـهادة للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان حيث يقول "الـلى حصل انى كنت مـركب بعض الأشخـاص وطالع على النغامـيش يوم الاثنين٣/١/٢٠٠٠ الساعة ٤ عصراً وعلى طريق الكشح العمومي ورايح على النغاميش فوجئت ببعض الأشخاص وعددهم حوالي ١٢ شـخص أو أكثر وضعين حـجارة على الطريق وأوقفـوا السيارة وكان مـعي ٤ أفراد ومنهم واحد مسـيحي من النغاميش وحاولوا أخذ الشـخص المسيحي وأنا رفضت وأخبـرتهم أنه من النغاميش ومحـدش يكلمه فخبطوا الـسيارة من الأمام وكـسروا الفانوس والزجاج ونـزل المسلمين اللى كانوا فى السيارة ومشيوا ومحدش كلمهم وتركت السـيارة وأخذت الشخص المسيحي معى ووصلته حتى منزله وبعد كده رجعت إلي السيارة فوجدتهـا خاوية من الأنابيب التي كانت بها والكاسيت والكاوتش الإستبن فأخذت السيارة وذهبت إلي منزلى بالنغاميش ومعملتش محضر بذلك".[١٢٦]

ومعنى ذلـك أن الرعاع والغوغـاء كانوا، مع إمـتناع الشرطة عن التـدخل ورغم إغلاق الطرق وفـقاً لبيـان وزارة الداخلية، يسيطرون على تلك القـرى، يقتلون المسيحـيين وينهبون ويحـرقون منازلهم. بل ويعطلون العـمل في دواوين الحكومة والمحـاكم و المدارس. ولهذا قـرر وزير التربيـة والتعليم تـأجيل الامتحـانات، وإعادة امتحانات الدور الأول لجميع المدارس من الابتدائي حتى أولى ثانوي.

ويروى المحامى مـيشيل بساده، قـصة لأحد الأشخـاص في دار السلام اسمـه سيفين جاد سـيفين والشهير بلقب "القط"، وهو تاجـر أدوات منزلية، ويمارس تجارته فى منزل مكون من ثلاثة طوابق، لا يشاركه فيه أحـد، ويسكن فى أحد طوابقه أما باقي المنزل فهو مخصص للتـخزين والبيع. وعندما بدأت الأحداث أرسل زوجته وباقي أفراد أسرته إلى نجع حمادى خوفا عليهم من الإعتداء أو تعرضهم لمكروه. واستمر بمفرده في المنزل بعد أن أغلق جمـيع أبوابه وشبابيكه كأنه لا يوجد به أحد. ولكن ذلك لم ينطو على المخربين الذين قاموا بالطرق على أبواب المنزل صائحين "إحنا عارفين انك موجود ياقط .. إفتح أحسن لك"، ويكيلون له نفس الوقت أبشع أنواع السباب ولكنه لم يرد حتى يوهمهم بعدم وجوده.

فقـام البعض منهم بإحـضار "فلق" نخـيل طوله حوالي ٦ أمـتار وأمسك به حـوالي عشـرة أفراد بطريقة أفقية واندفـعوا به عدة مرات فى صوب أبواب محلاته فى الدور الارضي، فحطمـوها واقتحموا هذه المحلات، وقاموا بنهبها والإستيلاء على البضائع الموجودة بها فثارت أعصابه وهو يرى ماله ينهب أمامه وصعد بسرعة إلى السطح ممسكاً ببقايا أحجار وطوب ملقياً بها على الدهماء والرعاع واللصوص

١٢٦– الوثيقة رقم٢٧ "شهود عيان".

متصوراً أنهم لن يتمكنوا من كسر بوابة المنزل وهـى من الحديد الضخم. ولكنهم بعد أن تلقوا الحجارة والطوب صاحوا متوعدين بقتله وبدءوا في كسـر باب الطابق الأرضي بنفس الطريقة، فارتاع مستشعراً أنهم سـيقـتلونه لو أمسكوا به، فـقام بالهـرب عن طريق سطح المنزل إلى أحـد الجيـران المسلمين الذي استضافه لديه وخبأه في غرفه تطل على أحد الشوارع.

وقد قام المخربون باقـتحام بوابة المنزل وكل الطوابق والشقق والصعـود للسطح بحثا عن القط، بل قاموا بالسؤال عنـه لدى الجيران الذين يخبئونه فأنـكروا وجوده لديهم. وظل لدى الجار المسلم الطيب لمدة يوم ونصف أحسن فيها هذا الجار معاملته.

وفى أثناء الليل، ولم يكن هناك نوم يداعب جفونه من هول ما تعـرض له، سمع أصواتا أسفل شباك الغرفـة فنظر بين فتـحات الشبـاك باختلاس وشـاهد على ضوء مصـابيح الشارع ضابطـا يلتف حوله مجمـوعه من الشبان والأهالي وهم يقومـون بتكوير خرقات بالية في شكل كرات ثم إلقـائها بعد سكب بنزين عليها على أحد منازل المسيحيين، وسمع الضابط يقـول لهم بالحرف الواحد "متكبوش غاز كثير لحسن النار تزيد وتمسك فى البيت اللى جنبه ده لانه بتاع واحد مسلم".

ويقول المحامى ميشيل بسادة إنه "بعد تمكن القط من الخروج من مخبأه تقدم بشكواه وأدلى بكل ذلك في محضر تحـقيق رسمي أمام نيابة سوهاج الكلية يـوم٢٠٠٠/١/٤ وقد رفض وكيل النيابة في البداية إثبـات الواقعة الخاصـة بالضابط فقمت بـالإحتجاج والشـروع في الإنسحاب من التحـقيق ومن الغرفة ومن الشكوى. فارتبك السيد وكيل النيابة وطلب منى الانتظار خارج غرفة التحقيق لدقائق، عدنا بعدها بقليل وأخبرنا انه سيثبت واقعة الضابط وتم إثباتها وقام بسؤال القط :

- كيف عرفت أنه ضابط؟
- "من الرتب الموجودة على كتفه".
- وما هو اسمه؟
- "لا أعرف، لكنى تبينت شكله جيداً ومستعد للإرشاد عنه إذا ما عرض على."

ويضيف المحامى ميشيل بسادة "أنه للأسف لم يجر التحقيق في هذه الواقعة ولم يعرض ضباط أو صور ضبـاط على القط رغم سهولة ذلك، لانه من اليسيـر معرفة اسم الضابط الذي كـان معيناً في الخدمة في هذا الشارع ذلك اليوم".

ولم يكن ذلك هو المثل الوحـيـد للتحـريض الذى قـامت به بعض عناصر الـشرطة للرعـاع الذين لا يحتاجون لتحـريض، حيث يروى أحد أطباء مستشفى دار السلام أن ضـابط شرطة برتبة رائد كان قد وصل إلى المستـشفى بعد إصابته بضـربة عصا بذراعه الأيسـر فقام باسـتـقباله وعمل الأشـعة اللازمة وعرضه على طبيب العظام. وفى أثناء خروجه من باب المسـتشفى فى حوالي الساعة الواحدة والنصف ظهر يوم الاثنين كـان يوجد بفناء المستشـفى تجمعات غـفيرة من البشـر قام بالصياح فيـهم قائلا "يا ولاد الكلب .. المسيحيين قتلوا مسلمين الكشح مفيش دين ولا إسلام؟".

وعقب ذلك توجهت هذه التجمعات الموجودة بالمستشفى وخارجه للتخريب بمركز دار السلام لبيوت ومحلات المسيحيين.

واستمع نفس هذا الطبيب إلى مـيكروفون فى سيارة تنادى "بأن مياه الحنفيات مـسمومة يا أهالي

دار السلام الكرام لا تشربوا من المياه لأن بها سم ناقع"، ونظر من شرفة المستشفى وأصيب بالذهول وهو يرى أن تلك السيارة هى سيارة الإسعاف "البيجو" الخاصة بالمستشفى. ويقول "طلبت رئيس مجلس المدينة وأبلغته بذلك وطلبت مدير المستشفى وأبلغته بذلك أيضاً طالباً منه إعادة السيارة باللاسلكي فوراً ولكنه لم يفعل". وعلم هذا الطبيب من المرضى اللذين ارتادوا عيادة المستشفى أن السيارة مرت على غالبية القرى.

ويقول الطبيب أنه بعد عشر دقائق من خروج الضابط من المستشفى إذا بميكرفون الجامع ينادى بأعلى صوت "فإن قاتلوكم فاقتلوهم" ويكرر كلمة فاقتلوهم.

وقد أشارت جريدة الوفد إلى هذه الأحداث وخاصة أسلوب إلقاء الكرات المشتعلة تحت عنوان: "التقارير تؤكد استخدام مواد مشتعلة بأحداث الشغب في دار السلام"، وقالت "تلقت النيابة بإشراف المستشار أسامة الرشيدى المحامى العام ٢٠ تقريراً من المعمل الجنائي حول معاينات الحرائق بالمنشئات المضارة. أكدت التقارير قيام الجناة باستخدام مواد معجلة للإشعال. وقررت النيابة استعجال باقي تقارير المعمل الجنائي والإدارة الهندسية".[١٢٧]

وعلى الرغم من هذه الصورة السوداء القاتمة التي كان أبطالها من الغالبية التى أصاب عقلها وقلبها ووجدانها التشويه على مدى عقود خلت، إلا أن بعض المسلمين فى هذه المناطق قدموا صورة منيرة لما يجب أن يكون عليه الذين ينتمون لهذا الوطن. ولم يكن القط هو الوحيد الذى نجى بنفسه من الموت المحقق بسبب حماية جيرانه المسلمين، حيث يقول السيد عبد الوهاب محمد المحامى ولديه مكتب بشارع مجلس المدينة الجديدة، ومقيم بقرية أولاد يحيى فى شهادة للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان" (....) فى يوم الأحد٢/١/٢٠٠٠ حوالى الساعة الواحدة ظهراً تجمع عدد كبير من الأهالي على أثر إشاعة بوضع المسيحيين مادة سامة داخل مياه الشرب مما أدى إلي قيام الأهالي بالإحتكاك ببعضهم وعلى ذلك حدثت عمليات الحريق فى المحلات والصيدليات والشقق السكنية. وقد حضر بعض الأشخاص للتعدى على شخص مسيحي يدعى عطا الله وحيث أنه يسكن بنفس العقار الذى أقيم فيه فقمت بالدفاع عن المسيحي وعن الأستديو الخاص به ومنعتهم بحجة أنه شريكي وكان عدد الأشخاص الذين يقومون بذلك حوالى ٢٠٠ شخص أو أكثر ومنذ بداية الأحداث ترك الأخوة المسيحيين منازلهم ومحلاتهم وتوجهوا إلي القرى المجاورة".[١٢٨]

أيضاً قام الأستاذ إسماعيل على إسماعيل المحامى بإيواء أشرف لطفى عبد الشهيد شنودة وهو أخصائي أشعة بمستشفى دار السلام العام الذي يقول "يوم الأحد٢/١/٢٠٠٠ الساعة ٢,٣٠ ظهراً أنا كنت ماشى في شارع عبد الخالق رضوان ورأيت الناس وعددهم كبير بتحرق الدكاكين وشوية منهم ضربوني فتوجهت إلي منزل الأستاذ إسماعيل على إسماعيل المحامى وأغلق الباب الرئيسي للمنزل وبقيت لديه حتى الصباح وأوصلني إلي المستشفى فى حوالى الساعة ٩ صباحا وبقيت داخل المستشفى "محل عملي" حتى يوم الجمعه تقريباً. وسمعت إشاعة عن أن المسيحيين لحرقوا مسجد والمعهد الديني الأزهري بالكشح مما أدى إلي ازدياد الأحداث وكان الأشخاص كثيرون جداً ويحملون العصى والشوم

١٢٧- جريدة الوفد ٢٣ يناير٢٠٠٠ .

١٢٨- الوثيقة رقم٢٧ "شهود عيان".

والسلاح والجركن الممتلئ بالبنزين أو الكيروسين ويسكبونه داخل المحل ويشعلون فيه النار وينهبون بعض محتويات المحلات".[١٢٩]

أديب أدريس جرجس، وهو فلاح مقيم بقرية نقنق التي تبعد عن الكشح بحوالي ٢ كم، احتمى لدى الشيخ عبد السلام أبو الوفا كما يقول في شهادة للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان "في يوم الأحد في حوالي الساعة ٣ تقريباً تجمع عدد كبير من الشباب وكانوا جايين ناحيتنا ومعهم طوب وحاولوا يضربونا بالطوب وقبل مجيئهم حضر الشيخ عبد السلام وعم خيري ساكنين هنا في البلد ومنعوا الناس إن تضربنا أو تكسر علينا البيوت وطبعاً خوفنا وإحنا سمعنا طلقات نار من الكشح وطبعاً في نفس اليوم لم يتركنا الشيخ عبد السلام أبو الوفا، وقرب المغرب سمعنا في الميكرفونات إن المسيحيين سمموا الميه يمكن ده علشان عامل المحطة مسيحي من دير النغاميش ومن بعيد قام الشباب بإلقاء الحجارة على البيت بتاعنا وكسروا الشبابيك فقط وكان ممكن يموتونا لولا الشيخ عبد السلام كان موجود عندنا – ولم نخرج احنا وأبناءنا إلا يوم الاثنين آخر النهار بعد ما هديت الأحوال".[١٣٠]

كما سارع الأستاذ محمد حسين السيد بالتنبيه على جاره جمال راغب مجلع المحامي والمقيم بالمساكن الشعبية – عمارة ١٥ بشارع دار السلام حيث يقول جمال للمنظمة إنه "يوم الأحد حوالي الساعة ٦ بعد المغرب٢/١/٢٠٠٠ دق على الباب الأستاذ محمد حسين السيد جاري في الدور العلوي وقال لي أنت جالس هنا والناس جاية علشان تحرق شقتك وتموتك، فذهبت معه أنا وبناتي وزوجتي، شاهدت من عنده الناس أسفل العمارة حوالي ٣٠٠ شخص دخلت على العمارة غير الناس الكثيرة الموجودة في الشارع حوالي ١٠٠٠ أو ٢٠٠٠ شخص نزلت الشقة حوالي الساعة ٢ ليلاً بعد أن ذهبوا وجدتهم قاموا بتكسير الباب الرئيسي واستولوا على الأثاث وقمت بالمبيت عند الأستاذ محمد تلك الليلة – ويوم الاثنين هربت إلي منزل أختي القريب منا واتصلت حوالي الساعة ٤ عصراً بالشرطة ولم يأتي أحد وقلت لهم أنهم ممكن يهددوني مرة أخرى ولم يأتى أحد إلا في اليوم التالي للأحداث".[١٣١]

ويروى محمد حسين السيد بالمساكن الشعبية عمارة رقم ١٥ الدور الرابع بدار السلام بنفسه تفصيل ذلك وكيف أنه كاد أن يتعرض للإعتداء لأنه أنقذ جاره المحامي المسيحي قائلاً "اللى حصل يوم الأحد٢/١/٢٠٠٠ ليلاً جاءت ناس في الشارع ما يقرب من حوالي ١٠٠٠ شخص وظلوا يشتموا في جمال راغب المسيحي اللى ساكن في الدور الثاني نزلت أقول لهم عيب وأمشيهم فلم يرضخوا لي أحد ما طلعت إلي جمال وأخذته هو وأسرته وزوجته وعنده بنتين أطفال سن ٣ سنوات و٥ سنوات ونزلت علشان أقفل شقة جمال وجدت الناس فيها حوالي ٢٠٠ واحد وكانوا بيشيلوا الأثاث اللى في ... حاولت أغلق غرفة النوم بتاعته كسروها وأخذوا ما ينفع منها والباقى قاموا بتكسيره وبعدها كسروا الباب وأخذوا يكسروا في الشقة وبعدها من تحت ظلوا يشتموا فيا علشان أنا أخذت جمال عندي وهددوني بتكسير شقتى وفى حوالي الساعة ٢ ليلاً سمعت ميكروفون على سيارة شاهدتها من ... كانت السيارة بيضاء ملاكى – وقالت أن لا أحد يشرب المياه لأن المسيحيين سمموها".[١٣٢]

ويقول الكاهن سوريال راعى كنيسة مارجرجس بأولاد طوق غرب إنه "يوم٢/١/٢٠٠٠ الساعة العاشرة ص تجمع حول منزلي في منطقة فضاء أشخاص كثيرون ووقت الفطار إشتعلت النيران فى منزلي من أوله لأخره وأنا كنت هنا فى البيت وكانوا يقولوا لى أنزل يا قسيس لازم تموت وأنا علاقتي بالمسلمين جيدة ... وأنا الوحيد أمشى الساعة ٢ ليلاً من الكنيسة حتى منزلي وسط الزراعات دون خوف. وبعد حريق المنزل حضرت المطافئ وسيطرت على الحريق واستمر ذلك لمدة ساعتين. والحقيقة إن جيراني المسلمين وقفوا جنبي وفضلوا ٥ أيام يأتوا لنا بالطعام والشراب ويعلم الله ان أوانى الطعام والخبز إتسرقت كلها".[١٣٣]

وكان من الممكن أن يتضاعف عدد القتلى عدة مرات إذ لم ينجُ فكرى حشمت توفيق ناظر مدرسة أولاد سالم بحري الإعدادية المشتركة والمقيم بالمنزل رقم ٢٠ المطل على الطريق العمومي المؤدى إلي قرية الكشح بحياته هو و٣٠ فردا من عائلته من القتل إلا بعد إختبائهم عند أحد جيرانه المسلمين ويدعى عبد اللاه عزوز وبعد أن قام الشيخ مصطفى السيد السلامى وبعض أقاربه بحراستهم لعدة أيام حتى حضور الامن بعد ثلاثة أيام. ولم يسلم منزله بالطبع من التدمير والحرق والسرقة.[١٣٤]

ومن الوقائع الغريبة التي تطرح علامات استفهام ضخمة وتستحق دراسة مستفيضة من جميع النواحي الأمنية والقانونية والنفسية والاجتماعية، تلك الإعتداءات التي تعرضت لها الدكتورة هالة عزمي والدكتور نبيل ميخائيل، كما رويا لي.

حيث يستأجران بيتاً باكمله فى دار السلام يتكون من دورين، خصص الدور الارضي لعيادة الدكتور نبيل، وهو أخصائي جراحة المسالك البولية، ولعيادة الدكتورة هالة لأمراض النساء والولادة، وكذلك للصيدلية التي يمتلكانها. كما خصص الدور الثاني للسكن. وللمنزل بوابة حديدية ضخمة.

وهذان الطبيبان كانا يقومان بالكشف دون مقابل فى أحيان كثيرة على زوجات وأقارب الضباط المقيمين فى مبنى إستراحة الضباط المواجه لمنزلهما وعيادتيهما، بل ويقدمان لهم العلاج مجانا. ورغم ذلك تنكر لهما الجميع عندما تجمعت أسفل المنزل أعدادا هائلة من الجماهير الغفيرة وهو تهتف "لا إله إلا الله .. النصارى أعداء الله".

وفوجئت الدكتورة هالة بينما كان زوجها فى عمله بمستشفى دار السلام، والعيادتين الصيدلية مغلقة، بالعشرات يتجمعون أمام المنزل ويرددون هذه الهتافات. وبينما كانت تراقبهم من خلف فتحات نافذة خشبية تطل على الشارع، فوجئت أيضا بهؤلاء الرعاع يحاولون كسر باب المنزل وباب الصيدلية. وقد نصحهم أحد العساكر المعينين لحراسة استراحة ضباط الشرطة المواجهة لمنزلها بأن يستخدموا فلق نخيل لكسر باب الصيدلية ونفذوا فكرته. وفى تلك الأثناء كانت الدكتورة هالة تتصل بزوجها وبمباحث أمن الدولة ومديرية الأمن بسوهاج تطلب سرعة نجدتها وكان ردهم "طيب حنبعت لك حد يشوف إيه الحكاية ".

وكان المهاجمون قد استطاعوا كسر باب الصيدلية وبدأوا فى نهب محتوياتها وفى نصف ساعة أتوا عليها، فخرجت إلى إحدى الشرفات وبدأت تصرخ فيهم "حرام عليكم، إحنا عملنالكم إيه دى فلوس بنوك وده شقا عمرنا"، ولكن لا من سميع أو من مجيب، وفوجئت الدكتورة هالة باثنين من ضباط

١٣٣- المصدر السابق.

١٣٤- المصدر السابق.

الشرطة المقيمين فى استراحة الضباط المواجهة لمنزلها يقفان فى إحدى شرفات شقق الاستراحة يشربان الشاي ويراقبان المنظر فى غير مبالاة، فأخذت تصرخ مستغيثة بهما "يا فلان بيه .. أغيثوني .. أنجدوني .. مش شايفيين اللى بيحصل قدامكم"، ولكنهما لم يجيباها بكلمة فاعتقدت أنهما لا يسمعانها من كثرة الضجيج، فصرخت بأعلى صوتها، فما كانا منهما إلا أن نظرا إليها فى عدم اكتراث ودخلا إلى الشقة.

واستطاع زوجها فى هذه الأثناء أن يصل إلى المنزل قفزا عبر أسطح المنازل الملاصقة من الخلف وخرج للأهالي من الشرفة صارخا فيهم بينما كانوا يحاولون كسر الباب الحديدي الضخم للمنزل وظل يصرخ فيهم وهو يرى أن من بينهم سكان نفس الشارع الذى يقيم فيه والشوارع المجاورة والذين كانوا يكشف عليهم فى العيادة دون مقابل فى بعض الأحيان ويعطيهم الأدوية مجانية، ولم يشفع لهما ذلك أمام الهتافات "لا الله إلا الله .. النصارى أعداء الله"، وبدأ بعض الأهالي يشعلون النار فى الصيدلية وبدأوا فى كسر باب المنزل، فعاود الاتصال وهو يبكى متوسلا برئيس مباحث المركز قائلا "إلحقنى ياباشا هيدخلوا بيتى وأنا مهدد أنا وزوجتى وإبنتاى وذنبى فى رقبتك"، فأخبره أنه سيرسل له أحد الضباط.

هذا فى الوقت الذى بدأت فيه ألسنة النيران ترتفع من الصيدلية وبدأ الباب الحديدي يضعف أمام الضربات المتوالية لفلق النخيل الضخم، فتفتق ذهن الدكتور نبيل عن فكرة أنقذت حياته حيث أخرج أنبوبة بوتاجاز ورفعها على سور الشرفة مهدداً الرعاع بإلقائها عليهم مشعلاً النار فيهم وفى البيت بأكمله إذا ما كسروا باب المنزل. وقد جعل ذلك الرعاع يبتعدون عن الباب وإن كانوا قد استمروا فى إلقاء الحجارة والطوب عليه وهم يهددونه بالقتل.

وفى هذه الأثناء وصلت عربة شرطة بها ضابط واحد وعدة جنود. ولم ينزل الضابط من السيارة وسأل الأهالي عما يحدث فقالوا له: إنه يريد أن يلقى علينا أنبوبة البوتاجاز، ولكن الضابط لم يفعل شيئا سوى سؤال الدكتور نبيل: "هل فعلا تريد إلقاء أنبوبة البوتاجاز عليهم"، فأجابه: "إنني أدافع عن نفسي وأرجوك أنقذني". فلم يرد الضابط بشيء وأمر سائق السيارة بمغادرة المكان. وكان الدكتور نبيل ما يزال ممسكا بأنبوبة البوتاجاز ويستخدمها كدرع لصد الطوب والحجارة ومرت عشر دقائق كأنها عشر سنوات حتى حضرت ثلاث سيارات شرطة بها المأمور ورئيس المباحث وسيارة إطفاء قامت بإطفاء النيران المشتعلة في الصيدلية. ويقول الدكتور نبيل "أخبرنا رئيس قوة المطافئ وهو مقدم واسمه نبيل بضرورة خروجنا من المنزل حفاظاً على أرواحنا فحاولنا الخروج فوجدنا كالون الباب قد تلف وأصبح مغلقاً تماماً ولا يستطيع أحد فتحه. فحاول هو ورجال الشرطة كسر الباب ولم يفلح. ورفع سلم السيارة للدور الثاني ونزلت أنا وزوجتى وأطفالي فى حراسة الشرطة. ثم أخذتنا سيارة الشرطة إلي مركز الشرطة، ووجدت حول المركز عدداً ضخماً من العساكر جالسين على الأرض لا يعملون شيئاً "يتشمسون" فقط. وأخذت سيارتي الخاصة من المستشفى وسافرت مع عائلتى إلي بلدى أسيوط للنجاة من هذه الأحداث المأساوية".

ولم يتورع الرعاع عن محاولة عزل "النصارى" العاملين بالوحدة المحلية بالكشح والموجودين داخلها للانفراد بهم بعد ذلك. ولم ينج هؤلاء إلا بعد أن أدعى زملاؤهم المسلمون بأنهم غادروا المكان.

ويروى هذه الواقعة للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان اثنان من المسيحيين، فيقول ميخائيل بشارة إبراهيم رئيس مكتب تموين الكشح " يوم الأحد٢/١/٢٠٠٠ الساعة ١٠ص سمعت ضرب نار وكنا فى المكتب فى الوحدة المحلية حضرت جماعة وقالوا أعزلوا النصارى عن المسلمين، رد واحد زميلنا من فوق وقال لهم النصارى مشيوا، وإحنا طلعنا فوق فى المكاتب وقفلنا الأبواب وفضلنا لغاية الساعة واحدة بالليل حضرت مدرعة أخنتنا لمركز دار السلام وفضلنا فى المركز لغاية الساعة ٦ صباح الاثنين"[١٣٥]

ويقول بخيت رزق نجيب ٣٧ سنة وهو أيضا موظف بالوحدة المحلية بالكشح للمنظمة "يوم الأحد٢/١/٢٠٠٠ الساعة ١١ ظهراً كنت في شغلى فى الوحدة المحلية وحضر واحد من تحت وبعدين سمعت ضرب النار والراجل الذى حضر كان معاه بندقية آلية وقال أعزلوا المسلمين عن النصارى ولاد الكلب على جنب، رد واحد من زملائنا وقال مفيش نصارى هربوا ومشيوا، بعد كده إختبأنا جميعاً فى غرفة المكتب فوق، مشيوا شوية وبعدين رجعوا كسروا الباب وقعدوا يدوروا على حد جوه الوحدة وبعدين مشيوا، وإحنا فضلنا قاعدين فى المكتب لغاية الساعة١,٣٠ من صباح يوم الاثنين جت مدرعة وذهبت بنا للمركز"[١٣٦]

وكانت هناك ظاهرة غريبة فى عمليات النهب تتمثل ليس فقط فى سرقة محتويات وموجودات المنازل والمحلات وحرقها ولكن فى إنتزاع وسرقة بعض مكوناتها مثل الأبواب والشبابيك وعدادات الكهرباء والمياه ومراوح السقف، بل وريش المراوح إن لم يستطيعوا نزعها من السقف، طبقاً لروايات العديد من الشهود للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان. كما حدث فى معرض للموبيليات ومحلات وشقة الوحش خليفة جندي بشارع الشهر العقاري، وكما حدث لشقة روحية بشرى الضبع بشارع الشهر العقاري، وكذلك فى منزل فكرى حشمت توفيق ناظر مدرسة أولاد سالم بحري الإعدادية المشتركة مقيم بالمنزل رقم ٢٠ المطل على الطريق العمومي المؤدى إلي قرية الكشح بالإضافة إلى حرق وسرقة وتحطيم محتويات المنزل، وكما حدث لمكتب المحامى فكرى راغب مجلع المحامى بشارع الشهر العقاري بدار السلام وانتزاع أقفال الأبواب حتى الداخلية وتكسير محابس الكهرباء ومحابس المياه، وانتزاع وسرقة عددات المياه والكهرباء كما حدث لمحل مرزوق باسيلى وشهرته روحى صاحب محل ملابس جاهزة بشارع رعاية الطفل متفرع من المحل الجيد، وكما حدث لناجى جندى صاحب مخزن قطن حيث لم يتبقى سوى اللوحة الخشبية للعداد وغيرهم وهذه مجرد أمثلة قليلة حيث هناك المئات الذين فقدوا كل ما يملكون فى هذه الاعتداءات الإجرامية.

ووصل الأمر في عمليات الإتلاف إلي حد تكسير الحنفيات بدورة مياه وتخليع البلاط كما حدث فى شقة محامى يدعى جمال راغب وشقة محاسب يدعى باسيلى ناشد شكر الله.

وعندما يكتشف الرعاع أن الأشياء التي فى أيديهم قد لا تفيدهم أو لا يعرفون بيعها أو استخدامها فإنهم يحطمونها فى نهم شديد كما حدث لأستوديو ماهر فايق توفيق وشهرته سميرصاحب أستوديو سمير وملحق به معمل تحميض، بشارع السوق بدار السلام حيث تم سرقة محتوياته من أفلام وكاميرات وبعض الأثاث وتم تحطيم جميع المرايا والزجاج والأخشاب، ووجدت الأفلام ونيجاتيف

١٣٥- المصدر السابق.

١٣٦- المصدر السابق.

وصور شخصية ممزقة فوق الأرض.

وأيضا كما حدث لاستديو صبحي فوكيه زكرى بشارع مجلس المدينة القديم بدار السلام، حيث تفحمت جميع محتويات المكان عن آخرها مما يدل على اشتعال النيران به مدة طويلة داخل المحل.

وحدث نفس النهب والسرقة لاستديو جمال راغب رمسيس صاحب استديو إيهاب للتصوير بشارع مجلس المدينة القديم بدار السلام، حيث قام الرعاع بخلع الجزء الحديدي المثبت في الأرض وفتحوا باب المحل وسرقوا ما به وحطموا كل ما تبقي. وتدخل بعض الأهالي ومنعوهم من إشعال النيران فيه بعد أن وسرقوا أجهزة الاستديو من كاميرات وأجهزة شحن ومطبعة تصوير وأجهزة خاصة بالتحميض.

أما المصور عطا الله فؤاد عطا الله ٣٤ سنة والمقيم بشارع عبد الخالق رضوان بدار السلام، لم ينج بنفسه إلا بعد تدخل محام مسلم أدعى أنه شريكه لإنقاذ استوديو التصوير الخاص به، ومع ذلك قاموا بتحطيم الفاترينتين الخارجيتين وأخذوا ما بهما من كاميرات تصوير، واحتمي بمنزل المحامى هو وأسرته حتى انتهت الأحداث. ولم تسلم شقته من النهب والتدمير حيث تم تكسير مفاتيح الكهرباء ونزع مروحة السقف، وسرقة تليفزيون وبوتاجاز وثلاجة وأفلام تصوير جديدة، وتكسير الصور الدينية.[137]

وفى القرى المجاورة لم يكتفوا بسرقة محتويات المنزل والمواشي وأجولة القمح والذرة والسمسم مثلما حدث لنصيف حكيم إسحاق المقيم بقرية النصيرات التي تبعد عن الكشح حوالي ٧ كم، بل راحوا ينزعون الأبواب ويقومون بتمزيق أسلاك كهربائية وبخلع رافعة مياه حديدية وبحرق المكان بعد ذلك.[138]

وهبة حليم عطية بقطر ترزي فى قرية أخرى هى قرية أولاد خلف تعرض لنفس الإعتداءات مساء يوم الأحد تم إلقاء زجاجات بها بنزين مشتعل على سطح منزله وبه شقتين وتم سرقة بعض المواشي الموجودة بالمنزل وكسر باب دكانه الملحق بالمنزل والدخول إلي المنزل منه بعد سرقة كل ما به من أقمشة وماكينة خياطة ومروحة سقف.

كما قام الرعاع أيضا بحرق وسرقة كنيستين بالإكراه مع ثبوت تهديد القمص سوريال سيفين حنا راعى كنيسة مارجرجس بأولاد طوق غرب وإطلاق أعيرة نارية عليه بعد قيام المجرمين بإقتحام الكنيسة، وفقاً لما ورد فى الجناية رقم ٣ لسنة ٢٠٠٠ جنايات دار السلام المقيدة برقم ٦٣ لسنة ٢٠٠٠ جنايات كلى سوهاج.

ومن الطريف أن النائب العام ماهر عبد الواحد حين جاء من القاهرة على عجل لرؤية الأحداث وقام بالمرور في الشارع التجاري في مركز دار السلام قال بالحرف الواحد وبعد أن شاهد آثار النهب والحرائق "إيه ده ؟ .. ده ولا حرب السويس"![139]

وقد أشار التقرير الفني لخبراء المعمل الجنائي الخاص بأحداث دار السلام بأن "جميع الحوادث وقعت بطريقة عشوائية وليس بينها أي عمل مخطط أو منظم، وأستبعد أن تكون الأحداث التي شهدتها قرية الكشح نتيجة لعمل مدبر أو مخطط. وكشفت التقارير التي انتهى الخبراء من إعدادها وعرضها على جهات التحقيق عن أن إحراق المحال التجارية أو إتلافها وتعرضها للنهب لم يجر بأسلوب واحد وإنما اختلفت طرق تنفيذها مما يشير إلى عدم وجود تخطيط منظم لإرتكاب هذه الحوادث فى توقيت

١٣٧- [illegible]

١٣٨- [illegible]

١٣٩- ذكر ذلك أحد مرافقيه مدير النيابة أسامة إبراهيم للمحامى ميشيل بسادة.

واحد.(....)، وارتكز التقرير الفني الذي تسلمته النيابة على عدة حقائق:

- أن عمليات القتل تمت بطريقة عشوائية.

- أن أسلوب إحراق المحال التجارية والمنازل جرى بشكل غير متلائم مما ينفى تهمة التخطيط المسبق لوقوع تلك الأحداث أو التدبير لها.

وأوضح التقرير أن الحرائق التي نشبت كانت حرائق عمدية لكن اختلفت الطرق المستخدمة فيها. وأسفرت المعاينات الفنية التي جرت للمواقع كاملة عن استخدام القش وقطع القماش في إشعال النيران داخل المتاجر والمنازل وكذلك المواد البترولية "كيروسين" في إحراق عدد من تلك المواقع"[١٤٠]

والملاحظ أن تقرير المعمل الجنائي التابع للدولة قد أراد من وراء كل ذلك استبعاد أن تكون الجماعات الإرهابية ضالعة فى هذه الجرائم، وقد يبدو هذا بالفعل صحيحاً. ولكن معنى ذلك أنه يوجه التهمة بطريقة فاضحة إلى جماهير الرعاع التي ارتكبت هذه الجرائم، وإلى الشرطة التي وقع كل ذلك تحت بصرها، وإلى هؤلاء الذين تركوا وجدان هذه الجماهير تتشوه إلى هذا الحد الرهيب على مدى عدة عقود.

والأغرب من ذلك أن النيابة عاينت هذه المحلات وأثبتت التلفيات فى ١٥١ موقعاً، وعلى الرغم من ذلك لم تسأل أصحابها عمن أتلف محلاتهم وممتلكاتهم. هذا فى الوقت الذى كانت فيه جميع الجرائد تنشر أخباراً عن تعويض جميع المضارين فى أحداث الكشح، وهو ما لم يحدث حيث قدم تعويض هزيل لعائلات القتلى وعدد قليل من المصابين فقط. ويقول المحامى ميشيل بسادة "إنه تم استخدام هذه الأخبار لاغتيال حق المضارين الذين كانوا يتوجهون للشرطة لتقديم بلاغات حول إتلاف وحرق ونهب محلاتهم ومنازلهم وعياداتهم ومكاتبهم، حيث كان الضباط يقولون لهم "مفيش داعى تتهموا حد علشان الامور ما تكبرش ومتتعقدش، وكده كده الحكومة سوف تصرف لكم تعويضات على جميع التلفيات. وكانوا يطلبون من الناس أن يذكروا فقط مقدار التلفيات والخسائر فى محلاتهم ولا يتحدثون عن أشخاص مرتكبيها ولا كيفية وزمان ولا وسائل ارتكابها".

وأصدرت محكمة جنايات سوهاج برئاسة المستشار صفاء النفوس محمد الخطيب الحكم فى قضية جناية دار لسلام فى ٥ سبتمبر ٢٠٠٠ :

أولاً: بمعاقبة كل من: طالب وحيد عباس وأبو زيد صالح أحمد مصطفى وبهيج عبد الحارس عبد الوهاب وأبو السعود محروس عبد الوهاب بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات عما أسند إليه وألزمته بالمصاريف الجنائية.

ثانياً: بمعاقبة كل من: يوسف حمدى عثمان وعصام راشد السيد رستم ومعتز عبد الرؤوف أحمد على وعلى منازع سليمان بالحبس مع الشغل لمدة سنتين عما أسند إليه وألزمته بالمصاريف الجنائية.

ثالثاً: بمعاقبة كل من:علاء جاد عبد العظيم عمر وعبد العال فريد نور الدين والسيد جلال العاصى حسن وأحمد هاشم أحمد محمد والفاوى العتريس الفاوى وأحمد محمد على سليمان ونور الدين فريد عبد العال وعلاء عبد الشافى محمود وعبده حمدى عثمان السمان وسهرى حسين عبداللاه وفريد عكاشة أحمد محمود بالحبس مع الشغل لسنة واحدة عما أسند إليه وألزمته بالمصاريف الجنائية.

١٤٠- الاهرام تحت عنوان "جميع الحوادث وقعت بطريقة عشوائية وليس بينها أى عمل مخطط أو منظم" ١٢يناير٢٠٠٠ .

رابعا: بمعاقبة على عبد الرؤوف حمدى بالحبس مع الشغل لسنة واحدة عما أسند إليه ومصادرة السلاح والذخائر المضبوطين وألزمته بالمصاريف الجنائية.

خامسا: بمعاقبة فصاد أبو المجد السيد بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر وتغريمه مبلغ مائة جنيه عما أسند إليه ومصادرة السلاح والذخائر المضبوطين وألزمته بالمصاريف الجنائية.

سادساً: ببراءة كل من : رجب عنتر فرج الله بخيت ومصطفى عبد الحميد محمد وفريد الحاوى محمود عبد الباقى ومحمود أحمد محمد على وعبده نور الدين محمد وعلاء محمد أحمد وإسماعيل إبراهيم طنطاوى وكليب عبد العزيز على وشعبان على إبراهيم بخيت والصدام مصطفى عبد البارى ومحمد أبو الوفا زيان الحمد والسيد عبد الحليم حمدى وعبد الخالق رشاد أحمد محمد وإبراهيم أحمد على وعبيد عبد الغنى خليفة وكمال كامل على وفاروق محمد على وعلاء فاروق محمد على مما نسب إليهم.

وطعن المتهمون الغائبون علي ذلك الحكم بالمعارضة التي نظرت أمام دائرة المستشار محمد عفيفي، فأصدر حكما ببراءة جميع المتهمين وإلغاء حكم صفاء النفوس محمد الخطيب السابق، ولم تطعن النيابة العامة على حكم البراءة هذا. والمستشار محمد عفيفي هو نفس القاضي الذى نظر فى قضية الكشح الثانية وأصدر أيضا حكما ببراءة جميع المتهمين بما فيهم هؤلاء المتهمين بقتل واحد وعشرين قبطيا، ما عدا هؤلاء الذين قتلوا حشمت حمدى القتيل المسلم الوحيد فى الأحداث كما سنرى فيما بعد.

١٤- خطف الأنبا يوأنس قبل الصلاة على الشهداء

بعد وقوع المذبحة وقيام الأنبا صرابامـون والأنبا مرقص بمعاينة جثث القتلى فى الزراعات والمنازل بصحبة القيادات الامنية، ذهب الجميع إلى منزل القمص جبرائيل فى هذا الصباح الدموى الحزين، ومنهم اللواء محمد شعراوى مدير الأمن العام على مستوى الجمهورية واللواء مصطفى عبد الحسيب مساعد رئيس جهاز مباحث أمن الدولة في القاهرة والعميد عاطف أبو شادى واللواء سعيد أبو المعالى مفتش مباحث أمن الدولة، واللواء مصطفى إسماعيل مدير الأمن والمحافظ ومجموعة كبيرة من المسئولين. وقام الأنبا صرابامون والأنبا مرقس بالاتصال بقداسة البابا لإبلاغه بتفاصيل ما شاهداه وطلب منهم قداسته العودة للقاهرة سريعا.

وعلى الرغم من المصاب الفادح والحزن الكبير حاول الأمن في هذه الجلسة الاتفاق على إقامة حفل إفطار في مساء نفس اليوم، واقترح أن يحضره الأنبا مرقص والأنبا صرابامون وفى وقت لم تكن فيه الجثث قد دفنت بعد، والجراح ما تزال دامية في النفوس والأبدان. ولكنهما اعتذرا عن ذلك حيث كانت السيارة جاهزة للذهاب بهما إلى مطار الاقصر للعودة بهما على عجل إلى القاهرة، لحضور اجتماع مع قداسة البابا وعدد من المسئولين من بينهم اللواء صلاح سلامة رئيس مباحث أمن الدولة والدكتور أسامة الباز في مكتب قداسته بالكاتدرائية.

وحاولت السلطات بعد ذلك دفن الجثث بأسرع وقت ممكن وتحديداً مساء نفس يوم الإثنين، وأرسلوا عربة مصفحة لاصطحاب القمص جبرائيل عبد المسيح راعى كنيسة الملاك بالكشح للتفاهم معه في هذا الموضوع. وعندما قال لهم أنه لابد من الصلاة عليها كان رد القيادات الأمنية التي جاءت من القاهرة ومنهم بينهم أيضا اللواء مصطفى حسيب والعميد عاطف أبو شادى من أمن الدولة بأنه يمكن الصلاة عليها في المستشفى. فرد القمص جبرائيل بأنه لابد له من الرجوع إلى القيادات الدينية، فطلبوا منه الاتصال للتو بهذه القيادات من تليفون المركز. وبالفعل اتصل القمص جبرائيل بالأنبا ويصا الذي أخبره بأنه لابد من إستشارة قداسة البابا.

وكان اللواء حسيب يبلغ اللواء صلاح سلامة رئيس جهاز مباحث أمن الدولة بهذه الاتصالات أولاً بأول. وتلقى القمص جبرائيل رداً يفيد بأن قداسة البابا طلب أن تجرى الصلاة عليهم بالكنيسة في العاشرة من صباح اليوم التالي الثلاثاء وأنه سوف يوفد نيافة الأنبا يوأنس لحضور الصلاة نيابة عنه.

وبعد ذلك حدثت مشادة عنيفة بين القمص جبرائيل واللواء حسيب حول الطريق الذي سوف تسلكه الجثث من المستشفى وحتى الكنيسة وذلك في حضور الأنبا يوأنس في منطقة كرم الغرابلية التي حدثت فيها الكثير من عمليات القتل وغير الآمنة. ويبدو أن الأمن حاول تجنب مرور الجثث عبر المناطق المسيحية منعاً لإثارة المشاعر، في إطار المناخ الرهيب المهيمن بعد عمليات القتل، ولكن هذا الخيار لم يراعى الظرف النفسي والحساسية الشديدة لدى المسيحيين والتقاليد المرعية فى مثل هذه الظروف. ولنترك القمص جبرائيل يروى بنفسه ما حدث.

يقول "بالنسبة لنقل الجثث، كنت أتصور أنه سوف يجرى نقلها عبر طريق معروف هو الطريق الرئيسي للكشح واسمه طريق صليبت بشيت وهو أقرب مكان للكنائس وللمدافن ويمر في وسط بيوتنا. وعندما سألت مصطفى بيه عبد الحسيب هتجيبوا الصناديق منين، وكان ذلك في وجود الأنبا يوأنس، قال لي من طريق آخر وهو طريق يمر على عزبة بطيخ والزرازرة ومجموعة بلاد أخرى، وهنا

أحسست وكأنهم عايزين "ينشرونا" ويفرجوا علينا الناس. فقلت له طب ليه نلفلف من السكك اللي فيها كام بلد دى، ما إحنا ننزل على طول من الطريق الرئيسي على الكشح، ولكنه رفض. فحصلت مشادة عنيفة جداً بيني وبينه قدام الأنبا يوأنس. وقلت لهم إما نعدى من السكة بتاعتنا وننزل الناس على طريقنا أو لا نستلم الجثث دى ومش عاوزينهم. وقلت له أنا بقول الكلام ده هنا قبل ما أروح أتكلم مع سيدنا الأنبا ويصا. وحاول الأنبا يوأنس أن يتدخل في الموضوع فقلت له لا مافيش أي تراجع عن هذا الموضوع. فأخذ مصطفى عبد الحسيب يزعق ويقول إنت بتديني أوامر ومن الصبح عمال تتكلم معانا بالطريقة دى، فقلت له أنا بقول كلام صح ولا أعطى أوامر وبقول الحق بتاعى وما يصحش إن إنتو تنشرونا، الناس مموتينهم وتلفلفوهم على بيوتهم (المسلمين) وفي شوارعهم؟. وفضلنا نتاكف مناكفة شديدة خالص خالص، علت فيها أصواتنا وما كنتش قابل فيها ولا كلمة. وطبعاً لما ملقيوش استجابة منى أبداً حاول الأنبا يوأنس أن يتدخل ولم أعطى له فرصة، وانتهى الأمر أخيراً أنهم قالوا إحنا مأمنين المنطقة المحددة من إمبارح قلت لهم إحنا مش عاوزين ولا عسكري ولا ضابط، إحنا عاوزين نجيب الجثث بتاعتنا وخلاص. واستجابوا للمطلب ده بالعافية. وكان عبد الحسيب بيه يقول لي أنا خايف من مشاعر الناس قلت له يا أخي مستحرم علي الناس تبكى وتطلع دمعة على قتلاهم، وفضلت أزعق بصوتي كله، يعنى مش هاين عليه يعدى صناديق الميتين دى في وسط بيوتهم علشان الناس ما تبكيش، ويقولك خايف من مشاعر الناس. المهم إن إحنا عدينا جثث الناس بتوعنا من وسط الشارع صليبت بشيت حتى كنيسة الملاك".

وعندما أبلغ القمص جبرائيل بأن عدداً من مشايخ المسلمين يريدون القدوم لتأدية الواجب خشي من حدوث ما لا يحمد عقباه لأن مشاعر الأقباط كانت ملتهبة ومتألمة مما حدث، ويقول "أننى خشيت أن يحدث إحتكاك معهم ويقال بعد ذلك أن المسيحيين لم يحترموا المسلمين الذين جاءوا لمجاملتهم وتقديم العزاء ولم أستشر الأنبا ويصا في الموضوع، ولكنى استشرت الأنبا يوأنس ثم رجوت القيادات ضرورة إلغاء هذه المسألة على أن يجرى تقبل العزاء في وقت آخر. وحضر الصلاة على القتلى مسئولون الذين جاءوا من القاهرة ومنهم اللواء محمد شعراوى مدير الأمن العام واللواء عبد اللطيف خضر مساعد الوزير.

الأنبا يؤانس والكاميرا:

وبينما كانت سيارة الأنبا يوأنس الذي أنابه قداسة البابا للصلاة على الشهداء يوم الثلاثاء ٤ يناير تقترب من إحدى القرى القريبة من الكشح فى هذا الصباح تعرض الأنبا يوأنس ومرافقوه لحادث خطير من الدلالات، ويكشف عن نتائج بالغة الخطورة على الرأي العام بسبب سياسة التعمية وتشويه الحقائق التي تنتهجها الدولة وجهازها الإعلامي.

يقول الأنبا يوأنس "أوفدني سيدنا للصلاة على شهدائنا في الكشح وقمنا بإبلاغ الأمن على أعلى مستوى بأني سوف أغادر القاهرة السادسة صباحاً، وأن الوصول للأقصر بالطائرة سوف يكون السابعة صباحاً ومنها إلى الكشح. وأبلغت من الأمن أن أحد اللواءات سوف يكون بانتظاري على الطريق الزراعي الذي يربط بين الأقصر وسوهاج. ولكنى لم أراه ولم يراني لأنه لم يأخذ أرقام السيارة التي كانت في انتظاري عند وصولي إلى المطار.

وكان في انتظاري بالمطار القس ويصا الشنودى وكيل دير الأنبا شنودة بسوهاج وبرفقتي أحد الأخوة وكان فى حوزته كاميرا تصوير فيديو. وصلنا إلى مدخل الكشح حوالي الساعة التاسعة والثلث صباحاً فوجدناه مغلقاً بالشرطة ولم أرى اللواء الذي كان في انتظاري.

وأخبرني العسكري الذي كان يقف عند مدخل الكشح بأنه هناك طريق جانبي يمكن استخدامه، وسرنا في هذا الطريق حوالي ٢ كيلومترا إلى أن وصلنا إلى قرية إسمها البلابيش. وأوقف أحد الخفراء السيارة على الطريق المؤدى للكشح. وعندما عرف وجهتنا طلب منا النزول من السيارة وفى ثوان وجدنا أنفسنا محاطين بحوالي خمسة عشرة رجلا من أهالي القرية الذين فتحوا أبواب السيارة وطلبوا منى أيضا النزول.

ونزلنا جميعا وقام أحدهم على الفور بخطف الكاميرا من الاخ الذي كان يرافقنا ظناً منه أنها سلاح وقاموا بتفتيشنا وأخرجوا كل ما في جيوبنا، ثم فتشوا السيارة ظانين أن بها سلاحاً.

وقال أحدهم وصلتنا معلومات أن المسيحيين هم الذين قتلوا المسلمين. وكان أحدهم مسلحاً وطلبوا منا أن نركب السيارة بعد أن أبعدوا سائقنا، وركب أحدهم بدلاً منه واقتادونا إلى مكان مجهول في القرية وأدخلونا أحد المنازل ومعنا ١٢ شخصاً.

قالوا "إن النصارى قتلوا إخوتنا المسلمين"، فقلت لهم في هدوء بل إن العكس هو الذي حدث. فسألوا: "كيف نتأكد من صحة كلامك؟".

فقلت لهم "إنني لا أقول لكم أن فلاناً ضرب فلاناً بالقلم، ولكن هناك ٢٠ جثة تنتظر الصلاة وموعد الجنازة الآن وأدعوكم لمرافقتي لتعرفون صحة ما أقول".

فبدأوا يهدؤون وواصلت حديثي قائلاً "نحن في الصعيد نعرف أنه إذا تشابك اثنان يوقفهم كبيرهم ويبدأ بتهدئتهم". فقال أحدهم "نعم أنت على حق وهدأت الامور".

وبدأ غفير يتصل بالبوليس وجاء اثنان من الضباط وعند خروجنا من المنزل وجدنا حوالى خمسين شخصاً يحملون العصي وكانوا أيضا مضللين كالسابقين، وقال أحدهم دون أن يدرى ما دار فى الداخل "العفو عند المقدرة". وأخذني البوليس إلى قرية الكشح وقمت بصلاة الجناز مع الآباء الأساقفة الحاضرين وأعاد لنا البوليس الكاميرا"![141]

وفى يوم الجنازة كانت شرفات القرية ولأول مرة في تاريخها متشحة بالسواد حيث وضع المسيحيون في جميع منازل القرية فوق شرفاتهم وفى الشوارع اللافتات السوداء تعبيرا عن حزنهم وألمهم الجماعي.

ويقول القمص جبرائيل أنه بعد الدفن جلس معنا في مضيفة الكنيسة اللواء مصطفى عبد الحسيب والعميد عاطف أبو شادى وكذلك الأنبا يوأنس والأنبا ويصا وأبونا انطونيوس. وقال اللواء والعميد لسيدنا الأنبا ويصا "إن أبونا (جبرائيل) ما يروحش النيابة لان سيصدر قرار من الوزير بإعفائه من التهم المنسوبة إليه". وعلى الرغم من الدلالات الخطيرة لهذا القول فيما يتعلق بالفصل بين السلطات، إلا أنه لم يجرى تنفيذ هذا الوعد كما سنرى بعد ذلك.

١٤١- في لقاء معه بالكاتدرائية.

١٥- سوريال وقضية سب الدين

رأينا في فصل سابق كيف إندلعت الشرارة الأولى للأحداث بسبب شجار تم بين راشد وفايز عوض حسين حول شراء أقمشة بعد أن رفض الأول أن يبيع للثاني بالتقسيط. واستندنا في ذلك إلى محضر ضابط خالد عبد الحميد الذي حرره في نفس اليوم بعد سؤال جميع الأطراف، وأكدته النيابة في محضر الذي حرر في اليوم التالي للأحداث، وأخيرا كما ورد فى تصريحات المسئولين التى نشرتها الصحف فى الأيام الأولى بعد اندلاع الأحداث، كما سنرى في فصل لاحق، هذا بالإضافة إلى أقوال اللواء سعيد أبو المعالى أمام الوفد الذي أرسله قداسة البابا والقيادات الأمنية التي حضرت من القاهرة.

ولكن يبدو أن بشاعة الجريمة التي تعرض لها الاقباط، دفعت البعض للبحث عن حجة لتبرير وقوع المذبحة. وهى الإدعاء بقيام المدعو سوريال جيد إسحاق بسب الدين لسيدة مسلمة في وجود ابنها. وهذه الواقعة قدمها الأمن لتبرير قيام المسلمين بقتل المسيحيين وإتلاف ممتلكاتهم وتدميرها فى الكشح ودار السلام وقرى أخرى فى المنطقة.

وأوقعت الصحف وأجهزة الإعلام الرأي العام، كما هو معتاد أيضا، واستناداً إلى تصريحات غير صحيحة مجهولة المصدر، في خلط شديد بشأن ما حدث في الكشح.

وهكذا طلبت النيابة العامة من المباحث إجراء تحريات عن كل الأحداث التي وقعت. وفى ٤ مارس ٢٠٠٠، أي بعد أكثر من شهرين من وقوعها قدمت المباحث تحرياتها وقالت عجباً لا علاقة له بالمحضر الذي حرر في فجر الأحداث والذى أخذت فيه أقوال جميع الأطراف، أو محضر النيابة في اليوم التالي، أو رواية اللواء أبو المعالى، أو بالمشاجرة بين راشد وفايز عوض حسين وقيام الأخير هو وأشقائه بالإعتداء على الأول والتي وردت في كل المحاضر والشهادات السابقة.

ويقول المحامى ميشيل بسادة "إن المباحث اخترعت قصة من نسج خيالها مفادها بأن القتل والنهب والسلب والإتلاف والحرق الذي تعرض له المسيحيون وممتلكاتهم، كان عقب مشاجرة حدثت في يوم ١٩٩٩/١٢/٣١ ، بين رجل مسيحي يدعى سوريال جيد إسحاق من الكشح وسيدة مسلمة تدعى علية الديب عبد اللطيف كانت بصحبة ابنها أحمد عبد الغفار وهو طالب في كلية أصول الدين الأزهرية،حول شراء حذاء من متجره، وأنهما اختلفا في سعر الحذاء، فاحتد عليها المسيحي فطلبت منه أن يكون حليماً معها نظراً لصيام شهر رمضان، فقال لها "ينعل دينك ودين رمضان ودين الإسلام"، فتدخل شخص يدعى عوض حسين وطلب من سوريال أن لا يسب الدين للسيدة، فقام سوريال بالتعدي على عوض حسين، فحدثت المشاجرة في شارع السوق في الكشح وهو شارع بورسعيد.

وبهذا السبب قام المسيحيون بهدم أكشاك المسلمين وحين تصدى لهم خالد عبد الحميد ضابط نقطة الكشح قاموا بالهتاف ضده، وقاموا بالسب ضد الحكومة، وقالوا "إحنا عاوزين كلينتون"، وأنه على أثر ذلك توالت باقي الأحداث من المسلمين مدفوعين بالحمية والغيرة على دينهم".

وبناءً على هذه التحريات أمرت النيابة باستدعاء السيدة علية الديب وابنها أحمد عبد الغفار. وسوف نرى من الاستجواب التالي كيف سخرت الشرطة هذه السيدة في تلك المسرحية.

- حين سئلت السيدة علية في محضر التحقيق " هل تعلمين اسم المسيحي الذي سب لك الدين

وكيف علمت انه مسيحي؟" قالت " لو عرض على أستطيع التعرف عليه ". فأمرت النيابة بعرض سوريال ومجموعة من الأشخاص على السيدة. ويا للمفاجأة لم تسطع السيدة التعرف على سوريال، ولم تتمكن من إخراجه من ضمن الأشخاص المعروضين عليها كما هو ثابت في تحقيقات قضية سوريال. ولكن يبدو أن ابنها كان اكثر حنكة منها حيث أشار إلي سوريال حين عرض عليه هو وآخرين وأخرجه من الأشخاص الذين تم عرضوا عليه.

ويقول الأستاذ ميشيل بسادة دفاع سوريال "إنه يبدو أن السيدة لم تلقن تلقيناً جيداً فلم تستطع إخراج سوريال، بينما ابنها الشاب البالغ من العمر ٢٣ عاماً قد حفظ التلقين جيداً".

وقد أمرت النيابة أيضاً باستجواب فايز عوض حسين وسألته سؤالاً إيحائياً عن رأيه فيما ورد في التحريات وهذا نصه "أن النيابة انتهت إلي أن سبب الأحداث هو أن مسيحياً من الكشح قام بسب الدين لسيدة مسلمة أمامك، فتدخلت أنت لنجدتها، فحدثت بينكما مشادة تبلورت إلي الأحداث المؤسفة أليس كذلك؟".

وهذا سؤال إيحائي لأنه يتضمن الإيعاز له بما يتعين عليه أن يقوله. ومن المقرر في القانون المصري أن مثل هذا السؤال يستوجب مساءلة المحقق الذى وجهه، لانه يعد تلقيناً وإيحاءٍ بإجابة يرغب المحقق في إثباتها وفقاً لهواه. وبالطبع وجد فايز في تلك التحريات مخرجاً رائعاً يضفي عليه وصف البطولة بوصفه رجلاً شهماً مدافعاً عن عزة الدين الإسلامي حين حاول مسيحي سبه، وأكد ما جاء بالتحريات. وسأله المحقق عن اسم هذا الشخص المسيحي فقال "إنه راشد فهيم منصور".

وهنا كانت المفاجأة كبرى أمام السيد وكيل النيابة حسبما قال الدفاع، حيث فوجئ بهذا الرد، لأنه كان يتوقع أن يجيبه أن اسم هذا الشخص هو سوريال المتهم فى هذه القضية. وكان معنى هذه الإجابة تكذيب كل ما ورد بالتحريات التي قدمت بعد شهرين من وقوع الأحداث، لتقديم مبرر زائف لأسباب وقوعها. فوجه له وكيل النيابة سؤالا آخرً "كيف وقفت على ذلك؟" فأجاب فايز بالحرف الواحد "أنا الكلام ده شوفته بعيني وسمعته بودنى لما راشد سب الدين للست". وهكذا لم يشر إلى سوريال موضع الاتهام مرة ثانية في هذا الاستجواب.

ولهذا وبعد عدة أيام أمرت نيابة أمن الدولة بإعادة استجواب فايز لمواجهته بقيام أحمد عبد الغفار ابن السيدة علية بالتعرف على سوريال، فتم إعادة سؤاله، فأجاب "لا .. أنا كان قصدي سوريال".

وبناء على هذه المسرحية الهزلية تم تقديم سوريال في هذه الجنحة "جنح دار السلام"، بتهمة التعدي على الدين الإسلامي بالقول جهراً وعلناً.

وتمسك الدفاع بأن الشرطة "لفقت الاتهام لسوريال، لتبرئ ساحتها من التقصير والتواطؤ، وأنها لم تستطع حماية المسيحيين لأنها كانت أمام ثورة شعبية من المسلمين اللذين هبوا دفاعاً عن دينهم ".

ويقول المحامى ميشيل بسادة "إن هناك دليلاً صارخاً على أن قصة سب الدين ملفقة تماماً ولا وجود لها في الحقيقة، وهذا الدليل هو محضر الشرطة رقم ٢ أحوال نقطة الكشح المحرر بتاريخ/١٢ /٣١ ١٩٩٩ بمعرفة النقيب خالد عبد الحميد والذى رصد الأحداث في مهدها البكر والذي حرر في ذات يوم١٩٩٨/١٢/٣١ وجاء فيه بالحرف الواحد"أنه قد أبلغ لرئيس نقطة الكشح بحدوث مشاجرة بين المسيحيين والمسلمين بشارع بورسعيد، انتقل على أثرها فوراً رئيس النقطة وجميع الضباط

مخبرين، وأنهم شاهدوا طرفي المشاجرة عبر الطريق، فقام رئيس النقطة بسؤال كل طرف عن سبب المشاجرة فقرر له المسيحيون "أن سبب المشاجرة هو قيام فايز عوض وأشقائه فوزي وعبد الناصر بضرب راشد لامتناعه عن بيع قماش لهم بالتقسيط". وأثبت رئيس النقطة بالحرف الواحد "أنه توجه للطرف المسلم وسأله عن سبب المشاجرة فقرر له المسلمون أن سبب مشاجرتهم، أن راشد طلب من فايز أن يغادر الموقع الذي يبيع فيه خضرواته على عربة اليد المملوكة له من أمام متجر راشد"، ولم يشر المسلمون من بعيد أو قريب في هذا المحضر إلي واقعة ما يسمى بسب الدين الإسلامي".

ليس ذلك فحسب بل أضاف الدفاع الأستاذ ميشيل بأن السيد الضابط حرر محضراً رسمياً قام فيه بسؤال أطراف المشاجرة بأسئلة تفصيلية بوقائع ما حدث، فأعادوا تكرار ما سلف ذكره ولم يشيروا من قريب أو بعيد إلى رواية سب الدين. بل أنه في صباح اليوم التالي ١/١/٢٠٠٠ قامت نيابة دار السلام بالانتقال لقرية الكشح لمعاينة موقع الأحداث وأعادت سؤال جميع الأطراف، فقرر كل طرف بوجهة نظره سالفة الذكر. ولم يشر المسلمون من قريب أو بعيد لما أسمته المباحث "واقعة سب الدين الإسلامي". وكل ذلك يقطع بأنه لم يكن لها ثمة وجود.

وليس ذلك فحسب، بل إن مسلمي الكشح اللذين اتهموا المسيحيين بإتلاف الاكشاك، لم يشيروا إلى واقعة سب الدين الإسلامي. وهكذا لم يشر أحد إلى هذه الواقعة سوي المباحث.

والأكثر من ذلك أنه لا يوجد بلاغ عن واقعة سب الدين حتى تاريخ إجراء هذه التحريات بعد شهرين، إذ لم تتقدم السيدة علية الديب ببلاغ عن قصة سب الدين المختلقة. ولا يعقل أن كل الأطراف المسيحيين والمسلمين والشرطة والنيابة يتفقون على إخفاء واقعة سب الدين يومي ٣١/١٢/١٩٩٩ و١/١/٢٠٠٠ بل كان الأجدر لو كانت هذه الواقعة حدثت حقيقة أن يشير إليها خالد عبد الحميد في محضره ٣١/١٢/١٩٩٩، كمبرر مقبول لانفلات زمام الامور من تحت يده. وكيف لا يذكرها وهو رئيس نقطة قرية الكشح الملتهبة بالأحداث منذ ١٩٩٨؟.

ولو كانت هذه الواقعة حقيقة لقال بها فايز ذات يوم حدوثها كمبرر لتعديه بالضرب على راشد، لأنه في يوم ٣١/١٢/١٩٩٩ وجهت له الشرطة الإتهام بضرب راشد. وفى يوم ١/١/٢٠٠٠ وجهت له النيابة أيضاً الاتهام بضرب راشد. ولهذا لو كانت واقعة سب الدين قد حدثت حقيقة لكان فايز أول من تحدث عنها كمبرر يمكن أن يكون مقبولا "لانه يعد بمثابة دفاع شرعي يحترمه القانون"، لقيامه بضرب راشد لمنعه من الاستمرار في التعدي على الدين الإسلامي.

وكذلك الأمر بالنسبة لشقيقيه فوزي وعبد الناصر وقد وجهت لهما الشرطة والنيابة يوم ٣١/١٢/١٩٩٩ ويوم ١/١/٢٠٠٠، الاتهام بضرب راشد وابنه، وكلاهما لم يشر إلى واقعة سب الدين. وكان الأقرب للعقل لو كانت قد حدثت حقيقة، لتمسكا بها كعذر يبرر ضربهما لراشد وابنه. كل تلك القرائن تمسك بها دفاع المتهم سوريال، ورغم ذلك عاقبته محكمة جنح دار السلام بالحبس مع الشغل ثلاث سنوات بدون كفالة لعدم التنفيذ، وللتنفيذ الفوري دون انتظار الإستئناف. ولم ترد المحكمة على أية نقطة في دفاع المتهم وأعطته أقصى العقوبة في هذه الحالة والتي تتراوح من الحبس يوما واحدا حتى ثلاث سنوات.

وتم استئناف هذا الحكم أمام محكمة الاستئناف التي كانت مكونة من ثلاثة قضاة عضو اليسار

منهم كان مسيحياً، وقام الدفاع بتكرار نفس أوجه الدفاع السالفة وقدم مذكرة مكتوبة بدفاعه. وتكرر أيضاً من محكمة الاستئناف ذات ما فعلته محكمة أولى درجة بعدم الرد على دفاع سوريال وعدم مناقشته والالتفات عنه. بل أن محكمة الاستئناف لم تكتب أي أسباب لحكمها، سوى تأييد حكم أول درجة لأسبابه مع تخفيض العقوبة من ثلاث سنوات إلي سنة واحدة كان سوريال قد قضاها بالفعل وخرج من السجن.

وعندما ذهب المحامى ميشيل إلى المحكمة ليكشف عن أسباب الحكم بعد صدوره في ٢٧ مارس ٢٠٠١، وجد أنها لم تكتب أسباب الحكم وهو أمر غير معهود.

ونقول في النهاية بعد كل ذلك أنه حتى ولو كانت واقعة سب الدين صحيحة هل يمكن أن تكون مبرراً لقتل واحد وعشرين شخصاً لم يشاركوا في هذه الواقعة المزعومة؟ وهل يحتاج الأمر إلي البحث عن مبرر مختلق لتبرير هذه المذبحة أمام الرأي العام؟، وهل يوجد دين أو عقيدة أو قانون يبرر قتل إنسان بسبب سبه؟.

وقد تعرض محامى الدفاع في هذه القضية المحامى ميشيل بسادة للعديد من التهديدات، بعضها ضمنى وبعضها الآخر صريح بالتعرض لسيارته فى الطريق وقتله، واضطر في أحيان عديدة عند ذهابه لمقر الشرطة أو المحكمة إلى ترك عربته والذهاب إلى دار السلام عبر طريق آخر هو طريق نجع جمادى وهو طريق أكثر طولا بحوالي خمسين كيلومترا من الطريق العادي، كما وصلته تهديدات بعدم الحديث عن ضباط أمن الدولة أو ضباط الشرطة.

ويروى ميشيل قصة في منتهى الدلالة دفعته إلى إتخاذ قرار خطير في حياته بعد أن نهبت أرضه، ويقول "إنه كان متواجداً في مكتب اللواء مصطفى إسماعيل مدير أمن سوهاج السابق أثناء أحداث الكشح الأولى مع القمص بولا للشكوى من ابتزاز المجرمين الذين اغتصبوا أرضى ويطلبون منى خمسين ألف جنيه لإعادتها. ولكنه رفض إجراء تحقيق ورفض اتخاذ إجراء وطلب منى إنهاء الموضوع ودياً بدفع ذلك المبلغ قائلاً "اللي ييجي في الفلوس ساهل وده أحسن من المحاضر والتحقيقات ووجع الدماغ. ويعنى أنتو يأبونا بولا لو قالوا لكم إنكم تدفعوا مليون جنيه وموضوع الكشح ما يحصلش وما يتقتلش ٢١ مش كنتوا دفعتوا". ويقول ميشيل أصابني ذلك بإحباط شديد وأفقدني أي إحساس بالأمان في المجتمع ".

وقد قمت بزيارته في بيته في مدينة جرجا وهو منزل والده من عدة طوابق وروى لي كيف أنه يلقى المضايقات من بعض الأهالى، واصطحبني وأراني أرضه التي اغتصبت منه وكانت محاطة بسور.

ولم يستطع بعد كل ما لاقاه من معاناة في كل قضايا الكشح التي شارك في الدفاع فيها متطوعا سوى الهجرة من وطنه الأم الذي يعشقه إلى استراليا بعد أن كان له مكتبان أحدهما في جرجا والثاني في البلينا يعمل بهما أربعة محامين ووكيلين وستة من الكتبة.

١٦- الشرطة وطمس معالم الجريمة

يتضح من استقراء الاعتداءات الطائفية التي تعرض لها الأقباط خلال العقود الأربعة الماضية والتي وقعت وحررت عنها محاضر شرطة وتحقيقات نيابة ومحاكمات، أن قوات الشرطة المنوط بها حفظ الأمن والحيلولة دون وقوع الحوادث، لا تنتقل عادة إلى مكان الأحداث إلا بعد أن يكون المعتدون ضد الأقباط قد نفذوا مخططهم كاملا سواء قتلا أو إتلافاً أو حرقاً للكنائس والممتلكات.

حدث ذلك في الزاوية الحمراء حيث لم تتدخل الشرطة إلا بعد ثلاثة أيام قتل خلالها العشرات من الأقباط، وحدث أيضا فى أماكن أخرى عديدة.

فقط بعد أن تقع الجريمة كاملة يظهر رجال الشرطة مهما كان موقعهم من مكان الحدث قرباً أو بعداً، مما يعطى الإنطباع بأن الشرطة قد تصبح فى هذه الأحوال فى خدمة "الشغب". فهي لا تظهر لمنع الجريمة أو لوقفها، وإنما لتوثيق آثارها في محاضر، ثم تقوم بعد ذلك بتحرير محاضر تحريات تتضمن معلومات مغلوطة ومضللة، كما رأينا في أحداث الكشح الأولى، تقيد بها النيابة العامة وسلطات التحقيق القضائي والمحاكمة (هذا إذا افترضنا بالطبع عدم اختراق بعض أجنحتها). ذلك أن الجميع يعولون على المحاضر الابتدائية التي تسمى قضائيا "محاضر افتتاح الدعوى" أو الصورة المبدئية للأحداث. وهو الأمر الذي تضيع معه معالم الجريمة والأدلة الجنائية الموجودة بمكان الحادث، فيضيع العدل والحق ويهرب الجناة من العقاب.

وهكذا كان التحقيق في أحداث الكشح الثانية استمراراً للأسلوب الذي طبق على أحداث الكشح الأولى، وفى العديد من الإعتداءات التي تعرض لها الأقباط. حيث جاءت التحقيقات انعكاساً لمواقف سياسية وأمنية ضيقة الرؤية لم تسع إلى معرفة الحقيقة وإظهارها. بل كانت على العكس تسعى لطمسها، انطلاقاً من تعصب وتمييز مقيت واستناداً إلى شبكة من العلاقات العشائرية. ولم يكن فساد الاستدلال الذي حكمت به محكمة النقض على أسلوب المحاكمة نفسه بغريب عن سير التحقيقات.

وقد شاب التحقيق في جرائم الكشح الثانية أيضا منذ البداية رؤية سياسية تحاول طمس معالم الجريمة، ولم تسعَ للبحث عن القرائن أو الأسلحة المستخدمة بجدية كما يجب أن تكون التحقيقات النزيهة التى لا هم لها سوى البحث عن الجاني وتقديمه للعدالة.

ويقول المحامى ميشيل بسادة أن النائب العام المستشار ماهر عبد الواحد سلك في البداية مسلكاً غريباً تجاه أحداث الكشح الثانية، حيث قسَّم الوقائع المرتبطة ارتباطاً وثيقاً، والتي تزامنت وحركتها دوافع واحدة، إلى قسمين:

"جنائياً" وأسماها أحداث مركز دار السلام وقراها، وقيد تلك الأحداث بقضية مستقلة برقم٣ لسنة ٢٠٠٠ جناية دار السلام، وبرقم٦٣ لسنة ٢٠٠٠ جنايات كلى سوهاج، وقام بتقديم المتهمين فيها إلى محكمة جنايات سوهاج. وشملت اتهامات السرقة بالإكراه والإتلاف والتجمهر والنهب والسلب والضرب وحيازة أسلحة نارية.

"أمن دولة" و قصرها على أحداث قرية الكشح فقط وقيدها برقم آخر مغاير هو ١لسنة٢٠٠٠

جنايات دار السلام، وبرقم ٢٣٦ لسنة ٢٠٠٠ جنايات كلي سوهاج. وتم تقديمها إلى محكمة جنايات أمن الدولة العليا على خلاف قضية دار السلام.

وانعكس جو القضية بوصفها قضية طائفية على قيد ووصف الاتهام حيث جاء وصف النيابة للمتهمين مقسما وفقا لديانتهم، رغم تشابه بعض الاتهامات المنسوبة لبعض المتهمين من الجانبين. وهكذا في توصيف التهم جاء ذكر المتهم من ١ إلى ٣٨ مسيحيين، ثم المتهم من ٣٩ إلى ٩٨ مسلمين.

وكان الغريب في الوصف والقيد أن النيابة أوردت أسماء المتهمين المسيحيين في بدايتهما القيد وأسهبت في وصف اتهامات هزيلة منسوبة لهم، مثل إتلاف عربة يد محملة بخضراوات قيمتها خمسون جنيها، ولم تنتهج ذات النهج حين تناولت الأفعال الإجرامية التى ارتكبها القتلة من المسلمين، رغم أنها على درجة عالية من العنف والوحشية وأسفرت عن قتل ٢١ مسيحي. ومن الواضح أن قرار الإحالة تضمن، ربما بدافع إحداث "توازن" سياسى وإعلامي، اتهامات لمتهمين مسيحيين بالشغب ومحاولة التكسير، ومعظمها لا يرقى إلى أكثر من "جنح". وهو أمر أشار له الدفاع في مرافعته لأنها تقدم دلالة واضحة على أن هناك يداً سياسية اقتحمت التحقيقات وتعمدت ذكر المسيحيين على النحو السالف وإعطاء إنطباع لدى العامة بأن مسيحيي الكشح قد قاموا بأعمال إجرامية شأنهم شأن المسلمين، وهو الامر الذي يرجح شبهة إحداث هذا التوازن في قرار الإحالة بين ما ارتكبه المسيحيون وما ارتكبه المسلمون.

ويقول يوسف سيدهم رئيس تحرير جريدة وطني "إنه سبق قرار الإحالة صدور بيان له صبغة سياسية وليس قانونية وتخالف لغته كل ما نشر من وقائع عن الأحداث وقت وقوعها، مثل أنه تبين من التحقيقات أنه لم تحدث اعتداءات من خارج قرية الكشح، وذلك يناقض الواقع، ومثل أن المسلمين أصابوا المسلمين، وأن المسيحيين أصابوا المسيحيين. وأنه لم يتبين دليل على اشتراك رجال الدين في التحريض أو الشحن. وكان ذلك هو أسلوب النيابة في مقايضة تبرئة شيوخ المساجد المحيطة بالكشح في مقابل تبرئة رجال الدين المسيحي الأبرياء أصلاً".

وتم القبض على ٣٨ مسيحياً اتهموا بإحراز أسلحة بدون ترخيص والتجمهر، ومقاومة السلطات والسرقة بالإكراه وإتلاف أكشاك خشبية لباعة خضار واتهامات أخرى معظمها ملفق واضح فيها الكذب. ومع ذلك أمرت النيابة بحبسهم، البعض من بداية شهر يناير والبعض الأخر من ١٤مارس وحتى ٧ديسمبر ٢٠٠٠، على الرغم من أن هذه الاتهامات لا تستوجب الحبس الاحتياطي ولا يوجد أصلا دليل على صحتها.

والأمر المثير للعجب هو أن الشكاوى التي قدمت ضد المسيحيين لم تتم بعد وقوع الأحداث مباشرة في٣١/١٢/١٩٩٩، وهو اليوم الذي شهد تحطيم الأكشاك، حيث مضى ما يقرب من أسبوعين قبل أن تنهال الشكاوى ضدهم إبتداء من الاسبوع الثاني من يناير وحتى ٢٨ فبراير٢٠٠٠، مما يوحي بأنه كانت هناك يد مجهولة تحرك الشاكين المسلمين وتدفعهم إلى تقديم الشكاوى.

وقد تضمنت هذه الشكاوى أيضا اتهاماً لجميع كهنة الكشح بلا استثناء، بمعنى أن يتقدم الشخص بشكوى، يتهم فيها عشرة أو أكثر من المسيحيين، يكون من بينهم كاهن أو أثنين أو ثلاثة أو أربعة.

ويدعى أن الكهنة قاموا بالتكسير مع الشباب. وتلاحقت على هذا المنوال في هذه الفترة أكثر من٣٠٠ شكوى غالبيتها الساحقة ملفقة ضد المسيحيين، كان الهدف منها في الغالب محاولة إقامة توازن صوري مع المتهمين المسلمين بقتل المسيحيين.

ولسبب مجهول حققت النيابة فقط مع ٣٨، بمعنى أنه إذا اتهم شخص حوالي عشرة أفراد، كانت النيابة تستدعى فقط أثنين منهم بشكل عشوائي، ولا تستدعى الباقين. وهو ما يعنى كما يقول المحامى ميشيل بسادة " أن النيابة نفسها لم تكن مقتنعة بجدية هذه الشكاوى، وربما كانت ترى أنها كيدية وملفقة، ذلك أنه إذا كانت هذه الشكاوى جدية، فإن النيابة تكون نفسها متهمة بالإهمال الجسيم، لأنها لم تستدعى هؤلاء الأشخاص للتحقيق معهم بجدية. هذا فضلا عن أن الأدلة التي كان يستند إليها الشاكون المسلمون كانت واهية ومتضاربة ومرسلة، كأن يقول أحدهم "أنا كان عندى فرش خضار، وجانى فلان وفلان وكانوا مسكين بعصى"، أو يقول ثانى عن نفس الأشخاص أنهم كانوا ماسكين حديد، أو يقول ثالث عنهم أنهم كانوا ماسكين مواسير، أو أن يقول رابع أنهم كانوا ماسكين طبنجات. وبالطبع دون أن يكون هناك أي شهود أو أية قرائن".

ويضيف "أنه يبدو أنه كان هناك فكر إجرامي ينصح الناس ويفكر لها ويحرضها ويتعمد أن تكون الشكاوى بهذا الشكل، حتى تشمل أكبر قد ممكن من المسيحيين".

وقد يقول قائل أن النيابة قد فعلت حسناً إذ لم تقدم المئات الذين قدمت ضدهم شكاوى إلى محكمة الجنايات وأن ذلك يعتبر عدلاً، وكان يمكن أن نقبل بهذا الرأي لو أنها ظلت حتى النهاية على موقفها هذا ولم تقدم الثمانية والثلاثين الآخرين. ولكن يبدو أن من يحرك الأمور من وراء الستار قد اكتفي بهذا القدر، لأنه لو قدم ثلاثمائة متهم مسيحي وفى وقت سقط فيه ٢١ قبطياً ضحية لهذه المذبحة، فإن الأمر كان سيكون مفضوحاً جداً.

ويبدو أن القبض على مسيحيين، وهم المجني عليهم، كان هدفه مجرد إحداث توازن سياسى وقضائي وإعلامي لجأ إليه طرف يهمه إحداث هذا التوازن أمام الرأي العام الذي أخفيت عنه الحقيقة منذ بداية الأحداث.

وبسبب هذا التوازن المطلوب بدأ المسيحيون المجني عليهم في الكشح يواجهون متاعب جديدة. إذ كان المخبرون يأتون كل يوم، ابتداء من يوم ١٣ يناير ٢٠٠٠، يصطحبون عددا من المسيحيين لا يعودون إلى منازلهم. وبالسؤال عنهم تجيب الشرطة بأنهم في أمن الدولة ليتم التحقيق معهم في سوهاج.

وكانت النيابة تحبس مسيحيين تقدم ضدهم شكاوى مهما بلغت تفاهة التهمة المنسوب إليهم، لدرجة أن البعض كان متهما بإتلاف خضراوات قيمتها خمسون جنيها وفقا لما ورد في التحقيقات.

ولسبب مجهول أيضا تم نقل المسيحيين المحبوسين إلى سجن ليمان طرة بالقرب من القاهرة، بينما سجن المسلمون في سجني سوهاج وأسيوط على مقربة من ذويهم. واستمر السجناء الاقباط في سجن طرة حتى شهر يوليو حين عادوا إلى سجن سوهاج وظلوا به حتى أخلى القاضي محمد عفيفى سبيلهم في ديسمبر٢٠٠٠ في قرار البراءة الشهير، الذي أخلى فيه أيضاً سراح القتلة.

ونقدم هنا مثلا صارخا لهذا الأسلوب العشوائي والتلفيقي في توجيه الاتهامات، بهدف أساسي هو إحداث توازن أمام الرأي العام بالمساواة في توزيع الاتهامات بين الضحايا والجناة، وهو ما حدث مع القمص جبرائيل عبد المسيح. يقول "حققوا معايا في ١١ محضر، خمسة منهم يتهمونى أنى ضربتهم بالرصاص ومصابين، والستة تكسير محلات وسرقة ونهب شوية قوطة. والمحضر رقم ١٢ اللى كان عامله اللواء أحمد أبو حرب مساعد مدير للمنطقة الجنوبية، نسب فيه إليّ بين أشياء أخرى أن ضرب النار بدأ من كنيسة أبو سيفين."

ويتبين عدم صدق هذه الشكاوى من أن القمص جبرائيل راعى كنيسة الملاك ميخائيل، لم يكن أصلا في الكشح، حيث كان في زيارة للأنبا ويصا في البلينا عند إندلاع الأحداث، وعند بدء عمليات القتل توجه من البلينا إلى قيادات الشرطة فى سوهاج مباشرة، وظل مع هذه القيادات طوال النهار داخل عربة مصفحة، وعاد إلى الكشح مع هذه القيادات داخل هذه العربة المصفحة.

ولأن القمص جبرائيل لا يتمتع بخاصية التواجد في عدة أماكن في نفس الوقت، فقد كان من السهل عليه أثناء التحقيق معه تكذيب هذه الشكاوى بالاستناد إلى شهادات الضباط الذين كانوا معه، هذا بالإضافة إلى شهادة مدير الأمن. ولم يستطع النائب العام سوى إسقاط التهم عنه ولم يشمله قرار الاتهام.

والجدير بالذكر أنه عندما حضر المستشار هشام سرايا، محامى عام نيابات أمن الدولة العليا، إلى الكشح يوم الاربعاء ٥ يناير ٢٠٠٠ وكان معه مجموعة كبيرة من وكلاء النيابة والمحققين وقيادات الشرطة لمعاينة أماكن الأحداث، التقي بالقمص جبرائيل الذي كان قد أصدر أمراً بضبطه وإحضاره فور وقوع الأحداث، وطلب من القمص أن يصحبه لأماكن المعاينات ولم يقبض عليه، رغم أنه تم القبض أثناء هذه المعاينات على مجموعة من المطلوبين للنيابة والمشتبه فيهم.

ويقول القمص جبرائيل "إنه على الرغم من أنه كان قد أصدر قرارا بضبطي وإحضاري، إلا أنه قضى معي ساعات طويلة نتجول فيها للمعاينة. وأحسست أن نظرته قد تغيرت في هذه المصاحبة، حتى أنه كان يسألني عن أمور كثيرة عن هذه الأحداث، ولاحظ فينا الصراحة والأمانة في الكلام لدرجة أنه لم يقبض على مثل باقي المطلوبين، بل طلب من قيادات الشرطة المرافقة له توصيلنا إلى منازلنا عقب مغادرته الكشح".

ويقول القمص جبرائيل "إن ذلك يشير إلى أن ضمير النيابة لم يسترح لمثل هذه الاتهامات الملفقة، وأدى ذلك إلى إسقاط الاتهامات عنى بعد أن قدمت ما يثبت براءتى أمام النيابة، لأننى ببساطة كنت فى صحبة قيادات الشرطة طيلة فترة الأحداث، ويؤسفنى أن تلفق مثل هذه التهم ضد رجل دين لم ولن يحمل سلاحا في حياته مما يعنى أن هناك يد خفية أرادت أن تطولنى كذبا وبهتانا".

ولعلنا نتذكر أن اللواء مصطفى عبد الحسيب والعميد عاطف أبو شادى أبلغا الأنبا ويصا عقب دفن الشهداء "بأن أبونا (جبرائيل) ما يروحش النيابة لانه سيصدر قرار من الوزير بإعفائه من التهم المنسوبة إليه".

ويقول القمص جبرائيل "إنه من الغريب أنه عندما عاد عاطف أبو شادى إلى القاهرة، قال إن

القمص جبرائيل كان بيضرب في الناس وهو ماعندوش خبرة في ضرب النار وموت الناس دى كلها".

"وعندما طلبتني النيابة قال لهم الأنبا ويصا أنه يوم الثلاثاء ٤ يناير، أبلغه اللواء مصطفى عبد الحسيب والعميد عاطف أبو شادى بأنه سيصدر قرار من وزير الداخلية بإعفائه من التهم الموجهة إليه، فردوا عليه قائلين "لا مافيش حاجة زى كده وأبونا مطلوب ولازم نحقق معاه، وفعلاً رحت وأتحقق معايا في ٦ فبراير ٢٠٠٠، يعنى بعدها بحوالي شهر في نيابة أمن الدولة العليا في القاهرة، حيث بدأ التحقيق في الساعة ٨,٣٠ مساء واستمر حتى السابعة والنصف صباحا خرجت بعده بكفالة ألف جنيه".

والطريف أن القمص جبرائيل قد داعب وكيل النيابة عندما وجه له تهمة إطلاق النار بالقول " أنها أول مرة الواحد يعرف نفسه خايب، ولا طلقة تيجى صح ؟ كل اللى نضربوه يجى في دراعه أو في رجله ؟".

كما تهكم أيضاً الأنبا مرقص حول هذه المسألة عند التحقيق معه قائلا "إذا كان أبونا قد أصاب بعض الأشخاص، فليجرى تقديمهم، وإن لم يصب أحداً فمعنى ذلك أنه أعمى وهذا غير صحيح ".

وبعد أن تحدث القمص جبرائيل عن القرائن التي في حوزته وطلب شهادات الضباط الذين كانوا في صحبته، أسقط النائب العام بعد ذلك التهم الموجهة إليه ولم يشمله قرار الاتهام.

وفى الوقت الذي كانت تكال فيه التهم للمسيحيين بأي شكل، لاحظت القيادات الكنسية المحلية أنه كانت هناك محاولات من القيادات الأمنية والتنفيذية المحلية لإبعاد أنظار نيابة أمن الدولة العليا التي قدمت من القاهرة للمعاينة فى إطار التحقيقات عن مناطق فى الكشح، وقعت بها بعض الجرائم ضد المسيحيين. ويقول القمص جبرائيل حول سلوك هذه القيادات المحلية في هذا الصدد " إنه أثناء زيارة النائب العام ماهر عبد الواحد إلى الكشح، لم تهتم قيادات الأمن المحلية بأن يزور منطقة هامة جدا في إظهار الحقيقة، وهى منطقة كرم الغرابلية وحوض عفيفى ومنطقة المعهد الديني الأزهري، التي شهدت عمليات القتل والحرق والسلب والنهب، وتم التركيز على شارع بورسعيد ومنطقة الأكشاك التي ستحوذت على انتباه أكبر من عمليات القتل وهو تركيز خبيث الغرض منه كسب تعاطف النائب العام بإظهار الأكشاك المتلفة في أحداث الشغب، وتعمد عدم اصطحابه لمواقع القتل والحرق الذي تعرض له المسيحيون".

كذلك فإن المعاينات التي تمت بعد زيارة المستشار ماهر عبد الواحد من النيابة والشرطة للمحلات التجارية والمنازل، لم تعكس الحجم الحقيقي للتلفيات والخسائر وحجم الكارثة التي حلت بالاقباط.

ويقول القمص جبرائيل "أنه في "دردشة" عابرة مع النقيب جمال نشأت معاون مباحث مركز دار السلام الذي رافق النيابة في المعاينات، عاتبته حول ما تم تسجيله من خسائر المسيحيين، فألقى باللوم على النيابة قائلا "أنا ماليش دعوة .. النيابة هي التي فعلت ذلك". وهكذا كانت التعويضات التي قدمت للمتضررين من المسيحيين هزيلة جدا، وعندما استفسرنا من لجان التعويضات بالمحافظة والمركز، تحججوا بأن هذه التقديرات تمت وفقاً لمحاضر النيابة، مما جعلني أرفع مذكرة إلى السيد الرئيس حسنى مبارك بتاريخ ١ فبراير ٢٠٠١ بعد أكثر من عام على الأحداث، أوضحت فيها مدى الغبن الذي وقع علينا وأن التعويضات كانت لا تتناسب مع حجم الخسائر".

وعلى الرغم من أن "نيابة أمن الدولة العليا تحفظت على كميات كبيرة من الأسلحة النارية والبيضاء التي استخدمها أهالي القرية"[١٤٢]، إلا أن هذه المحاكمة عانت من غياب الأدلة وأدوات الجريمة ومن فساد الاستدلال. إذ على الرغم من أن غالبية تقارير الصفة التشريحية للقتلى الواحد والعشرين أثبتت أن معظم الوفيات كانت نتيجة إطلاق أعيرة نارية من أسلحة مختلفة النوعيات، وعلى الرغم من مرافعة النيابة إلا أن ضمير المحكمة برئاسة المستشار محمد عفيفى سمح لها بإصدار الحكم الشهير ببراءة القتلة كما سنرى في الفصل التالي

١٤٢- الصحف الصادرة فى ٥ يناير ٢٠٠٠ ومنها الوفد.

١٧- المحكمة وفساد الاستدلال

نظرت قضية الكشح الثانية أمام ذات الدائرة التى أصدرت الحكم فى قضية الكشح الأولى ضد شيبوب وليم أرسل وبرئاسة نفس القاضي المستشار محمد صفاء النفوس. وقد ظل يؤجل فى القضية حتى شهر أكتوبر ٢٠٠٠، إلى أن تم إسنادها إلى دائرة أخرى برئاسة المستشار محمد عفيفى الذى كان قد حكم فى٥/٩/٢٠٠٠ ببراءة جميع المتهمين فى جرائم الاعتداء وسرقة ونهب ممتلكات المسيحيين في قضية دار السلام.

أظهر المستشار محمد عفيفى منذ الجلسة الأولى رغبته فى الفصل فى هذه القضية فى أسرع وقت ممكن، فحدد ستة أيام متتالية من دور شهر ديسمبر ٢٠٠٠ لسماع شهود الإثبات والنفي، ثم ستة أيام متتالية فى شهر يناير ٢٠٠١ لسماع مرافعات الدفاع، أى إثنتى عشرة يوما فقط رغم ضخامة ملف هذه القضية.

ويتحدث المحامى ميشيل بسادة عن أسلوب القاضي محمد عفيفى فى إدارة هذه المحاكمة فيقول "إنه كان يرفض مجرد إثبات طلبات الدفاع، حيث طلبت منه التصريح بإستخراج صورة لشريط فيديو لبرنامج أخبارى اسمه "أخبار الناس" للتلفزيونية رولا خرساء، كان قد أذيع على القناة الأولى فى٧ أو٨/١/٢٠٠٠، وجاءت فى البرنامج لقطات لشارع بورسعيد تم تصويرها يوم٣/١/٢٠٠٠ أي فى اليوم التالي للمذبحة، وتوضح منظر الأكشاك اللي تم تكسيرها فى شارع بورسعيد.. وقلنا أمام محكمة الجنايات إن هذا الشريط هام جداً، لأن هناك أكثر من مائة شكوى مقدمة ضد متهم يدعى سمير لمعى، وهو تاجر حديد وأسمنت يمتلك "كلارك" أي رافعه لرفع البضاعة فى الموانئ. وتدعى هذه الشكاوى أنه عندما وقعت الأحداث، إستخدم سمير لمعى هذه الرافعة فى تحطيم جميع الأكشاك. وهذا الشريط التلفزيونى يثبت أن صورة الإتهام ملفقة وكاذبة لأنه يوضح أن التكسير الموجود فى الأكشاك تم بإستخدام الأيدى، ويستحيل حدوثه بإستخدام هذه الرافعة. لكن المحكمة لم توافق على إصدار أمر للتليفزيون بتقديم نسخة من هذا الشريط وإرساله للمحكمة، ولم توافق لنا باستخراج نسخة من الشريط، ولم توافق على عرض الشريط الذى قمت بتقديمه للمحكمة بدون تقديم أية أسباب".

واستمع لجميع الشهود، بما فيهم شهود النفي الذين تمسك بهم الدفاع عن المتهمين المسيحيين وعددهم ٥٤ من سكان الكشح وسوهاج ومن بينهم مسلمون، فى يوم ونصف فقط. وكان يستمع لأقوالهم وكأن الأمر تحصيل حاصل.

وارتكزت التهم *الموجهة للمسيحيين* كما يري الدفاع علي أربعة دعامات:

الأولي: تحريات المباحث لوقائع يومي الجمعة٣١/١٢/١٩٩٩ والأحد٢/١/٢٠٠٠

الثانية: محضر ٣١ ديسمبر ١٩٩٩، المحرر بمعرفة الرائد خالد عبد الحميد بالنسبة لوقائع وإتهامات هذا اليوم.

الثالثة: أقوال الشاكين وشهود الإثبات لوقائع هذا اليوم٣١/١٢/١٩٩٩

الرابعة: أقوال المجني عليهم الشاكين في محضر وقائع ٢يناير٢٠٠٠ .

وقد تعرض الدفاع لهذه النقاط وصولا منه لتبرئة المتهمين فى جلسة٦/١٢/٢٠٠٠، وقدم المحامى ميشيل بسادة عدة دفوع نوجزها فيما يلى:

أولا:- الدفع ببطلان تحريات المباحث المقدمة بخصوص المتهمين لعدم جديتها ومخالفتها الثابتة بالأوراق وافتئاتها علي الحقيقة، ولوجود خلافات بين واضعيها (وهم الضباط المتهمين بالتعذيب فى وقائع الكشح الأولى)، والمتهمين وأهليتهم.

ثانياً:- عدم صلاحية محضر الرائد خالد عبد الحميد المؤرخ٣١/١٢/١٩٩٩ رقم ٢ أحوال نقطة الكشح كدليل علي الاتهام لأي من المتهمين. وقد قام المحامى باستجوابه أمام المحكمة، فأقر بأنه كان هناك حق ضائع للأقباط منذ بداية الأحداث. ولكنه فى المحضر الذى حرره بتاريخ نفس اليوم حجب فيه الحقيقة كما يقول الدفاع، ولم يوضح فيه أنه كان للمسيحيين حقا ضائعا، ولم يوضح ماهية هذا الحق وكيفية ضياعه، وما الذى فعله كرجل أمن للحفاظ على حق المسيحيين، أو لعودة حقهم المسلوب الذى أعترف به أمام محكمة الجنايات بوجوده وثبوته فى ذلك الوقت.

ثالثاً:- كذب وتلفيق وعدم معقولية وتناقض أقوال شهود الإثبات والشاكين لوقائع٣١/١٢/١٩٩٩ ووقائع٢/١/٢٠٠٠ .

وكان ممثلا النيابة وهما الأستاذ سامح سيف رئيس نيابة أمن الدولة العليا والأستاذ أشرف هلال وكيل نيابة أمن الدولة قد أبدعا فى مرافعتهما وقدما صورة حية لما حدث فى جرائم القتل وبشاعتها، وخاصة أشرف هلال الذى قدم تفصيلات جرائم القتل واحدة بواحدة، مما أثر فى نفوس الجميع بما فيهم المتهمين ودفاعهم وأبكى العديد من الحاضرين عندما تحدث عن جريمة قتل وحرق عاطف قائلا " هل كان يتصور أن يصبح التراب الذي طالما رواه بعرقه وغرس فيه بذور صبره وكفاحه في الحياة.. رماداً من أشلاء جثته.. وأن يتحول عاطف الذي يدب على التراب دبيباً إلى عاطف الذي تدب الأقدام عليه دبيباً... بعد أن تفحمت جثته واختلطت بالرماد.. ولكن هذه الجثة التي أصبحت أرضا يدب عليها الناس ستظل شاهداً يحكي جرماً فظيعاً ارتكبه هؤلاء القساة.. غلاظ القلوب.. الذين انعدمت فيهم مشاعر الرحمة والرأفة بخلق الله..."، غير أن هذه المرافعات لم تصل إلى وجدان المحكمة.

ووجهت النيابة فى هذه القضية تهم القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد، واقتران ذلك بجرائم الحريق العمد والشروع فى القتل والسرقة بالإكراه، والإتلاف للمال الخاص والنهب وحيازة الأسلحة والذخيرة بدون ترخيص. وطالبت بتوقيع أقصى عقوبة على المتهمين، ما بين الإعدام لحوالي ٣٨ متهما والأشغال الشاقة المؤبدة والسجن للباقين.

ولم يحترم القاضي المهلة التى حددها هو بنفسه للاستماع إلى شهود النفي والإثبات خلال دور ديسمبر. حيث استمع إلى شهود الإثبات والنفي عن الثمانية والتسعين متهما، وطلب من المحامين المرافعة وأنهى المرافعة خلال خمسة أيام فقط بدلا من إثنتى عشرة يوما كان قد حددها فى مستهل المحاكمة، وفى اليوم السادس أصدر قراره بإخلاء سبيل جميع المتهمين قبل صدور الحكم.

ويدل هذا الأمر دلالة قاطعة على أنه كوّن رأيا فى الدعوة، وانتهى فى باطنه إلى عدم إدانتهم وبذلك يكون قد أصبح غير صالح للفصل فيها، حيث أبدى رأيه قبل صدور الحكم عندما أخلى سبيل المتهمين.

ذلك أنه إن لم يكن قد كـون رأيه بعدم إدانة المتهمين، فلمـاذا أخلى سبيلهم مع خشيـة هروبهم فى حالة القضاء بالإدانة؟، وما الضرر الذى يصيب مـتهما محبوساً احتياطياً على ذمة قضية بهذه الخطورة إذا استمر حبسه الاحتياطي حتى يصدر الحكم بعد أيام قليلة وهو ما حدث فعلا؟.

ولا يغير من هذا مـحاولة القاضي تبرير قـراره هذا وتغطيته بتمـثيلية للوحدة الوطنيـة، عندما قام بدعوة أكبرالاعضاء سناً من المسلمين ومن المسـيحيين، وطلب منهـما أن يقبلا بعـضهما قبـيل إصداره لقرار إخلاء سـبيل جميع المتهـمين، وخاصة هؤلاء الذين تلوثت أياديهم بدماء القـتلى. هذا فضلاً عن أن هذا الموقف يعد موقفاً عاطفياً لا يتـفق مع ضرورة الحياد والنزاهة من قبل القاضي. ناهيك عن أن قوله "هذه هي مصر الوحـدة الوطنية" يعتبر إفصـاحاً عن وجهة نظره فى تبرئة الفـريقين، وهو ما يخالف القانون المصري الذى يمنع القاضي من إبداء أي رأى مسبق أو وجهة نظر قبل المداولة وصدور الحكم.

وأثار الإفراج عن جمـيع المتهمين وخاصـة المتهمين بالقتل حـالة من الإستياء الشـديد ليس فقط فى أوساط جميع المـسيحيين وفى مقدمـتهم قداسة البابا، ولكن أيضاً لدى وزير العـدل الذى كان فى غاية الاستياء من تصرف القاضي. وتم تقديم الوعد للكنيسة، بأن النيابة سوف تقوم بالطعن فى الحكم إذا ما صدرت أحكام بالبراءة.

كما وعد وزير العدل بمحاولة فتح باب المرافعة مرة أخرى لعرض شريط الفيديو الذى كان المحامى ميشـيل بسادة قد إستـطاع الحصول عليه لبـرنامج "أخبار الناس"، وأن ذلك سيكون فـرصة لرد هذا القاضي.

واستطاع وزير العدل وفى مـحاولة للخروج من هذا المأزق الذى وضع فيه القـاضي الجميع، إقناع أحد أعـضاء المحكمة بالانسـحاب من المحكمة، وهو الأمـر الذى يترتب عليـه إعادة النظر فى القضـية وإعادة الترافع، كما كان سيسمح للدفاع أيضا برد هذا القاضى.

وقام هذا العضـو فعلا بالذهاب إلى أسيوط وقـدم طلبا بانسحابه من المحكمة إلى المسـتشار (م. س.) رئيس محكمة الاستئناف، التي تتـبعها إداريا محكمة جنايات سوهاج، وهو مسيـحي قام بالتأشير عليه بالموافقة.

وعندما علم القاضي محمد عفيـفى بذلك غضب من هذا العضو، واستطاع بدوره إقناعه بالعدول عن موقـفه الأخيـر، بل قام بإصطحابه إلى رئيس الدائـرة، وطلب منه سحب إستـقالته من المحكمـة. وكان بإمكان رئيس الدائرة رفض إعـادة الطلب إلية باعتـباره سندا رسميـا سـاري المفعـول، ولكنه خشي من تهمه بالتحيز لكونه مسيحيا وأعاده إليه، واستطاع القاضي المضي قدما فى خطته.

وتعجب الوزير من موقف المستشار رئيس محكمة الجنايات والذي يعد عين الوزير فى منطقته، لأنه لم يبلغه بتصرفات وأطوار هذا القاضي، فرد عليه بما مـعناه أنه مسيحي وعليه العين، ولو كان قد فعل ذلك لكان الوزير أول من اتهمه بالتعصب...

ويقول الدكـتور رفعت السعـيد أمين حزب التجـمع أنه "بعد أن أفرج القاضي عن كل المتـهمين في ديسمبـر ٢٠٠٠، انزعج البابا جداً واتصل به طالبـاً منه الاتصـال بالرئيس. وأنه (أي السعـيد) قـال لقداسته "لماذا لا تتصلون به قداستكم مباشرة؟". فرفض قداسته. فقال له السعيد إن الرئيس قد يفهم أن قداسته لا يريد الاتصال به.. فقـال له البابا "إذا سألك الرئيس لمـاذا لم اتصل به، قل له لأنه يعرف

أنه إذا طلب منه التدخل في الأمر، سيرد بأنه لا يتدخل في شئون القضاء"!. وبالفعل، قام د. رفعت بالاتصال بالرئيس الذي سأله لماذا لا يريد البابا أن يتصل به مباشرة؟. ولما أبلغه السعيد برد البابا المسبق ضحك مبارك بشدة ثم قال للسعيد أن يتصل بوزير العدل ليعرف ماذا سيحدث في الأمر. فاتصل السعيد بالفعل بالوزير الذي أبلغه أن الرئيس مبارك قد ناقش الأمر معه، وتقرر ترك القاضي يصدر الحكم الذي يريده (البراءة!) وبعدها سننقض الحكم".[١٤٣]

وطلب وزير العدل من وزير الداخلية بعد صدور حكم البراءة إصدار قرار بمنع المتهمين من السفر خاصة وأن بعضهم بدأ فى استخراج جوازات سفر للهرب، واستجاب وزير الداخلية لذلك، كما طلب وزير العدل منه أيضا اعتقال كبار المتهمين لتهدئة النفوس ولكنه لم يفعل ذلك.

واستطاع القاضي الذهاب حتى النهاية فى تنفيذ ما يريد وأصدرت المحكمة أحكامها كما يلى:

أولاً: بمعاقبة مايز أمين عبدالرحيم بالسجن لمدة عشرة سنوات عن تهمتي إحراز السلاح الناري والذخيرة بدون ترخيص.

ثانياً: بمعاقبته ومحمد فوزي سباق بالحبس مع الشغل لمدة سنتين عن تهمتي القتل والإصابة الخطأ.

ثالثاً: إلزام المحكوم ضدهما بالمصاريف الجنائية.

رابعاً: براءة سالفي الذكر من تهمة الاشتراك في التجمهر.

خامساً: بمعاقبة كل من أبو العلا احمد عبدالعال والفنجري عبده شاكر معلاوي بالحبس مع الشغل لمدة سنة عن تهمة اتلاف السيارة رقم ٥١٢٤٩ نقل سوهاج ومقطورتها رقم٥٠٠٣٨ سوهاج وبالزامهم بالمصاريف الجنائية.

سادساً: ببراءة كل من سالفي الذكر من تهمتي إتلاف السيارة رقم ٤٢٠٢٦ نقل القاهرة ومقطورتها رقم ٥٩٠٥ والاشتراك في التجمهر والجرائم التي حدثت خلاله عن يوم٢/١/٢٠٠٠ .

سابعاً: ببراءة كل من كوكو عياد بطرس وبيبو عياد بطرس وروماني منير شلبي وبهيج محب وعادل بطرس وسمير لمعي ومتي شكري وباسليوس كامل وسمير كامل وسمعان مفيد وصموئيل مرير ومخائيل بقطر وعاطف غبريال وفايز سليم وجبرائيل عدلي والفولي جيد وجمال عياد وجرجس عوض وفوزي حكيم وفيكتور لبيب ورفعت الديب ورأفت اديب وجلال رسمي ورمسيس بخيت وسامي شاكر وسعيد سوريال ورفعت أديب ودميان وليم وفوميل سدراك وباسيلوس عبدالملاك وايوب ولسن وناجح بطرس والنسر ملموص وجمال مفيد ويوسف فوزي وعاطف فوزي ونور فوزي وجمال عزير وفايز عوض وفوزي عوض وعبدالناصر عوض وجمال عبدالمبدي وخالد عبدالمبدي والضبع عبدالكريم وياسر شرف الدين ونجم الدين يوسف وشمس الدين عبدالمعبود وطارق شرف الدين وعصام نصر الدين ومحمد جاد ومحيي الدين يوسف وصابر علي ولطفي احمد وحسن احمد حسن وايمن السنوسي وممدوح سعد وممدوح ماهر وسعد خلف وفصاد حفني واحمد فصاد ومحمد فصاد ومحمد عجور وخليفة رفاعي وصابر عسران وصابر

١٤٣- فى لقاء معه فى باريس فى ٣ سبتمبر ٢٠٠١ بحضور المهندس عادل جندى.

عبدالغني وجابر عبدالغني وخيري موسي واحمد صابر وفتوح كمال وجبريل محمد وعلاء جاد الرب و محمد طاهر وعبود موسي ومعلاوي فهمي وعز الديـن يوسف ومحمد أمين ومحمود محمد وعلي احمد ماحي وخلف محـمود وراضي السيد والجـرو السيد ومحـمود السيد وجلال عـبدالغني ومحمـد احمد وعنتر مدني واسعد أبو ألوفا واشرف حسيب وشريف حـسيب وإبراهيم محسن وعبيد نظير وأبوالحمد نظير وصلاح محمد مما نسب إليهم.

كل هذا ذلك رغم قتل ٢١ مـسيحياً ورغم كافة الأدلة التى قدمـتها النيابة، كـما لو كانوا قـد قاموا بعملية إنتحار جماعى.

والخطير فى هذا الحكم أيضا أنه اعتبر أن حيازة سـلاح ناري أشد جسامة من قتل إنسان (حشمت حمـدي)، حيث اعـتبـر أن القتل كـان بطريق الخطأ لأن المتـهمين لم يقـصدوا قتـل حمدى وإنما كـانوا يقصدون قتل مسيحيين...

ورغم أن بديهيات القانون تقول أن الخطأ فى شخصـية المجني عليه، لا يغير من السلوك الإجرامي وطبيعته، بمعنى أنه لو أراد قاتل بسلاح أن يقتل "زيد" فأصاب "عبيد"، فإنه يعتبر قتلا عمديا، (كما سنرى فى مذكرة نقض الحكم)، رغم عـدم وجود علاقة بينه وبين عبيـد. ذلك أن القانون ينصرف إلى نية القتل وأن الأشخاص متساوون كلهم أمام القانون. ومعنى ذلك أيضا، وهو الأمر الأشد جسامة، فى أحكام هذا القاضي،أن نية قتل مسيحيين كانت أقل أهمية بالنسبة له من حيازة السلاح الناري.

وعلى الرغم من أن النيـابة قد أسقـطت التهم الموجهـة للقمص جـبرائيل عـبد المسيـح لأنه كان فى صـحبـة الأمن عند اندلاع الأحـداث كـما رأينا فى وقت سـابق، إلا أن القـاضي لم يتـورع عن التطوع بمهاجمة رجال الدين المسيحي فى المنطقة فى حيثيات الحكم رغم أنهم غير مقدمين للمحاكمة.

وقال فى حيثيـات الحكم "إن رجال الدين المسيحي وهم القس بسادة غبريال وجبـرائيل عبدالمسيح وسحق، رعاة كنـائس، تقاعسوا في تهـدئة الأمور وأشارت التحـقيقات إلي أنهم كانوا مـحرضين علي إثارة المشاعر والغضب ولم يكونوا متعاونين مع رجال الشرطة في تهدئة المتجمهرين والمحكمة تحملهم المسئولية الأدبية لتصعيد الأحـداث علي نحو بشع يدمي القلوب ويدمع العيون". وقد استدعي ذلك رداً من القمص جبرائيل عبد المسيح لم تنشره سوى صحيفة الأهالي فند رأيه وموقفه.

وبعد أن أصدر القاضي حكمه هذا، طلب وزير العدل من المحامى العام استئناف الحكم أمام محكمة النقض وفى دائرة وصفت بأنه جيدة.

وتقرر أن ينظر الطعن فى الحكم أمـام محكمة النقض فى ٢١ مايو التـالي لصدور الحكم ثم تأجل الحجز للحكم إلى ٣٠ يوليو. ويعد ذلك أمرا استـثنائيا، حيث عادة ما ينظر فى النقض بعد عدة سنوات، بل أن قضية شيبـوب الذى يقضى خمسة عشرة عاما بالسجن فى قضـية الكشح الأولى وتم استئنافها أمام محكمـة النقض، لم تصدر محكمة النقض أى قـرار بشأنها حتى الإنتهـاء من إعداد هذا الكتاب في ديسمبر ٢٠٠٣ .

ومعـنى ذلك أن محكمـة النقض، نقضت الحكـم الصادر فى قـضيـة الكشح الثانيـة، ولم تنظر فى النقض المقـدم والخاص بقـضية الـكشح الأولى، وهو الأمر الذى يعنى أن الدولة بعـد كل هذا التـخبط القضائي تجد نفسها الآن فى حرج شديد.

وعندما التقى قداسة البـابا بالرئيس مبارك بعد سقطة جريدة النبأ، روى له البـابا بالتفصيل أحداث الكشح وقام الرئيس مبارك بالاتصال بوزير العدل بشأن قضية الكشح الثانية...

وأكدت النيابة العـامة فى طلب الطعن ***"أن الحكم الصادر من محكمة جنايات سوهاج قد شابه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى تسبيب الحيثيات والفساد فى الاستدلال".***

وفيما يتعلق بمقتل حشمت حمدى، والذي صدر ضد قاتليه حكم مخفف، أوضحت النيابة "أن القتل فى أحـداث الكشح لم يكن خطأ، بل هو قـتل عمـد مع سبق الإصـرار والترصـد، وأن الحكم قد شـابه قصور يتمثل فى عدم مناقشة المحكمة جميع الأدلة ولم تربط بينها، بل أنها أغفلت تلك الأدلة نهائيا".

وجاء فى مـذكرة الطعن التى وافق عليـها المستـشار مـاهر عبد الواحـد، النائب العام، وتقـدمت بها النيابة والتـى أودعها لمحكمـة النقض المستشـار هشام بدوى المحامى الـعام أن الحكم السابق "فـسر الواقع وأنزل عليه القـانون بصورة صحيـحة فى جانب منه، إلا أنه شابه الخطأ فى تطبـيق القانون، بل صور ما قام به المتهم الرابع والتسعين والخامس والتسعين (قـتلة حشمت حمدى)، محمد فوزى شبيب، ومايز أمين إبراهيم، بأنه قتل خطأ، والصحيح أنه قتل عمد مع سبق الإصرار والترصد".

وأوضحت المذكرة "أنه رغم ما جاء فى الحكم أن المتهمين لم يتخـذا الحيطة اللازمة والمستقر عليها قضاءا أثناء ارتـكابهما فعلتهـما، إلا أن النيابة العامـة تؤكد أن نية القتل لديهـما متوافـرة، فإذا ما أخطأ الجانى وأصاب الغير، فـإنه ليس خطأ بل عمدا، لأن النية كانت مبيتة لـديه للقتل، كما أكدت ذلك أحكام محكمة النقض السابقة".

وأكدت مذكـرة الطعن أن حكم المحكمة شابه الفساد فـى الاستدلال، وفندته قانونيا فـقالت "استند الحكم المطعون فيه من بين أسبـابه التى اعتمد عليها فيمن قضـى ببـراءتهم إلى عدم الاطمئنان لتحريات الشـرطة بمقولة أنهـا مجـهولـة المصدر، وبالتـالي لم تتعـرف المحكمـة على سلامـة نية هذا المصـدر وموضوعيته التى أدلى بهـا. وهذا غير صحيح لأنه لا يشترط كما هو مستـقر عليه أن تتعرف المحكمة على مصدر التـحريات التى استقى منها المعلومـات حتى تطمئن إليه، وهذا لا يعيب التـحريات ولا يبرر عدم الاطمئنان كما هو مستقر عليه فى أحكام محكمة النقض السابقة".

"والمحكمة أيضاً عندمـا قضت بالبراءة لم تبين فى أسبـاب حكمها إحاطتهـا الكاملة لظروف الدعوة وأدلة الثبـوت عن بصر وبصيرة، فـكان أن يلزمها أن تبين ماهيـة الأسباب ومـضمونها، وأن يتـضمن الحكم ما يدل على تشككها، فإذا ذكرت أسباب تشككها فإنها تخضع للرقابة القانونية".

وأضافت المذكـرة "وعندما قضت المحكمـة ببراءة بعض المتهمـين من تهمة الإتلاف لبعض أكـشاك الكشح لعدم اطمئنانها، واستندت فى أسباب البراءة على أن المجني عليهم تأخروا فى الإبلاغ. وقد ثبت أن بعض هؤلاء المجني عليهم لا يمتلكون أكشاكا بالفعل، بالإضـافة إلى مبالغة بعض المجني عليهم فى قيمة تلفياتهم للحصول على أكبر تعويضات".

"والنيابة العامة رأت أن ما ساقته المحكمة من أسباب مفصلة عن واقعتي الإتلاف والنهب، لا يؤدى إلى ما انتهت إليه من قضاء. وعن التأخر فى الإبلاغ مثلا فقد انتقلت النيابة العامة على إثر الأحداث إلى موقع الجريمة وأثبتت مـلاك الأكشاك المضارة فعليا، واستدعـت بعض هؤلاء الملاك لسؤالهم، فإذا مثلوا

أمام النيابة بعد الأحداث وتم سؤالهم من بعد ذلك لا يعد تأخيرا فى الإبلاغ".

"وبالنسبة لواقعة أن بعضهم ثبت عدم امتلاكهم لأكشاك، فالمحكمة ساوت ومن هذا المنطلق، وبين البعض الذى ثبت ملكيته فعلا, وبالتالي ساوت المحكمة بين شهادات الذى لا يمتلك والبعض الآخر الذى يمتلك. أما مبالغة بعض أصحاب الأكشاك فى تقدير خسائرهم، فإن النيابة العامة ترى أن هذا التقدير ليس له أثر على ثبوت الاتهام قبل المتهمين وإيقانهم للجريمة".

وعن القصور فى تسبيب الحكم بصفة عامة قالت مذكرة النيابة "إن المحكمة كانت ملزمة وفقا للقانون بمناقشة جميع الأدلة المطروحة أمامها وإحداث الرابط بينها حتى تنتهي إلى قضاء سائغ. ولقد شاب الحكم قصورا فى التسبيب يتمثل فى عدم مناقشة المحكمة جميع الأدلة ولم تربط بينها، بل إنها أغفلت بعض تلك الأدلة على الإطلاق، مثل مناقشة التقارير الفنية لمصلحتي الأدلة الجنائية والطب الشرعى لبعض الوقائع، رغم أهميتها فى القضية مما أدى إلى فسادها فى الاستدلال للحكم فى هذه القضية".

ولقد شارك فى إعداد مذكرة الطعن هذه *سامح سيف وأشرف هلال* واللذان مثلا النيابة أثناء المحاكمة.

وأعيدت المحاكمة وعقدت أول جلسة٣/١١/٢٠٠١، وفى الجلسات التى جرت فى شهري يناير وفبراير ٢٠٠٢ استمعت هيئة المحكمة إلى عدد كبير من شهود الإثبات من المسيحيين الذين قدموا للمحكمة تفاصيل عمليات القتل الإعتداءآت.

ومنهم أيضا سامية تادرس لواندى روت تفاصيل مقتل والدها وأخوها التى شاهدتها بالمنزل وعندما سألها القاضي حول ما إذا كانت تعرف المتهمين قالت نعم لانهم جيراني وأنا مستعدة لإخراجهم من قفص الاتهام .

وكذلك منال ظريف فارس التى اصطحبت أطفالها الثلاثة إلى قاعة المحكمة وقالت للقاضي "حقي وحق أولادي الثلاثة عندك"، ثم روت كيفية مقتل زوجها ممدوح نصحى وحرق المنزل ومعه زوجها وروت أيضاً الإعتداء عليها مما جعل دفاع المتهمين المسلمين إلى مناقشتها فرفضت المحكمة لانها استمعت إلى تفاصيل التفاصيل.

وأيضا هالة قسطنطين شنودة التى هزت مشاعر الكل بما فيهم هيئة المحكمة عندما دخلت إلى قاعة المحكمة وهى لا تستطيع المشي بسبب العاهة المستديمة التى أصيبت بها. وروت فى جرأة تامة كل ما حدث بالتفصيل فى قتل والدتها بونة القمص جبرائيل وإصابتها وحرق منزلهم، وصممت فى أقوالها أنها رأت ضمن المشتركين فى القتل الخفير النظامي محمود أمين الذى أبعدته النيابة من قرار الاتهام بعد أن قدمت الشرطة دلائل زائفة لإخراجه من القضية. والجدير بالذكر أنها كانت هذه هي المرة الأولى التى تقدم فيها شهادتها حيث لم تحضر المحاكمة السابقة قبل النقض. وقد أدت شهادتها الحقيقية إلى عدم حضور المتهمين الذين أشارت لهم فى شهادتها بأنهم مرتكبي جريمة قتل أمها وإصابتها وحرق منزلهم فى اليوم التالي للمحاكمة، وقد أحالتها المحكمة إلى الطب الشرعي لإثبات نسبة العجز.

ومع كل ذلك صدر حكم محكمة الاستئناف فى ٢٧ فبراير ٢٠٠٣ بالبراءة مرة أخرى. ونوهت المحكمة في حيثياتها إلي "عدم ضبط أي من مرتكبي هذه الجرائم متلبسا

وعدم ضبط أي أسلحة أو أدوات أو مسروقات رغم ما حفلت به الأوراق من وقائع قتل وحريق وسرقات مما ينبئ عن أن حالة من الارتباك قد سيطرت على الجميع وأنتاب المجني عليهم وذويهم حالة من الهلع والفزع وهالهم جسامة ما لحق به من خسائر مادية وفقدهم لذويهم بأيد غاشمة مجهولة (...) وأنه في ظل ذلك أهتز الدليل في الدعوى وأضحى غير قادر على حمل حكم بالإدانة"[١٤٤]

وأشار الحكم إلي "استبعاد النيابة العامة لكثير من الوقائع المبلغ بها وعدم إسناد الاتهام فيها لأشخاص معنيين رغم اتهامهم من ذوى الشأن. وكذلك التأخير في الإبلاغ عن الواقعات والسرقات رغم عدم وجود مبرر لهذا التأخير لثبوت تواجد قوات الأمن بمنطقة الأحداث وفريق التحقيقات من أعضاء النيابة العامة الذين باشروا التحقيق منذ تفجر الأحداث في ١٩٩٩/١٢/٣١م"[١٤٥]

وأشارت حيثيات المحكمة علي وجه الخصوص إلي أن تحريات الشرطة "شاب معظمها قصور وتناقض يبعث على الشك وعدم الاطمئنان إليها (...) وجانب معظمها الدقة والصواب والتناقض مع بعضها البعض. (...) وجاءت التحريات في كثير من الواقعات قاصرة عن ذكر كيفية وقوع الجرائم التي أدلت بدلوها فيها. (...) وتجهيلها لكيفية وقوعها ومن ثم فان المحكمة لا تعول عليها وتعتبرها مجرد رأى لمجريها"[١٤٦]

وصدر حكم البراءة كذلك لتناقض الدليل وعدم توافر دليل كاف لحمل الاتهام وتناقض الأدلة الموجودة.

وهذا التناقض يعود كما يقول المحامى ميشيل بسادة للآتي:

عندما جرى استدعاء أهل القتلى للإدلاء بأقوالهم أمام النيابة تم ذلك فى جو مرعب ومخيف حيث كان لكل منهم قريب أو أب قتيل، وكانت تاتى عربة شرطة وتقتادوهم إلى مقر النيابة وهم لا يعرفون السبب، وما إذا كانوا مقبوض عليهم أو لاي شئ آخر، وذلك بنفس الطريقة التى جرى بها اقتياد المتهمين المسيحيين. وهكذا وجدوا نفسهم أمام النيابة وهم أناس بسطاء فى جو من التوتر وهكذا جاءت أقوالهم ليست بالوضوح الكافي ولم تتسم بالقدرة على تذكر كل شئ.

ولكن كانت هناك قضايا توفرت لها أدلة كافية مثل قضية منال لمعى ظريف التى قتل زوجها وجرى اختطافها. حيث تناقضت أقوال المتهم أمام النيابة، وقال له وكيل النيابة أن كلامه متناقض كما هو وارد فى التحقيق.

هناك متهمون قدموا شهادات مزورة بأنهم كانوا متواجدين فى أماكن أخرى أثناء وقوع عمليات القتل.

وهناك واقعة عنتر وهيب الذى تعرف ابنه على الجناة ثلاثة مرات.

ولكن الرعب والخوف وعدم الأمان تولد لدى عائلات القتلى بعد أن رأوا الأهوال فى قتل أقاربهم وذويهم ومنازلهم تحرق فى وجود الشرطة، والذين كانوا مثل ريشة فى مهب الريح. ونوه لبعضهم بشكل خفي على ضرورة الابتعاد عن المشاكل، ولهذا فضل بعضهم عدم توجيه الاتهامات. بل إن هناك

١٤٤- انظر الوثيقة رقم ٣٢ حكم محكمة جنايات سوهاج الصادر في ٢٧ فبراير٢٠٠٣ .

١٤٥- المصدر السابق.

١٤٦- المصدر السابق.

من لم يحتاج إلى هذا التنويه وكان الرعب وحده كفيلا بمنعه من توجيه الاتهامات منذ البداية، والمثال على ذلك السيدة المسنة الوحيدة سمحية حافظ السائح والدة القتيل عاطف عزت زكى الذى أحرقوه بعد قتله، وكانت تسير معه فى الطريق وفقاً لما ذكرته النيابة ووفقا للتحريات، حيث فوجئنا بقدوم المتهمين رياض السيد محمد عرنوط، والجرو السيد محمد عرنوط ومحسن أحمد حسين، وهم يعرفون سمحية وعاطف حق المعرفة، ليس فقط لأن منازلهم متجاورة، ولكن لأنهم يؤجرون لهما أيضا القراريط القليلة التى يزرعونها. هذا فضلاً عن أن المتهمين يملكون جراراً سبق وأن استأجرته سمحية عدة مرات لري الأرض. وعندما عرضت النيابة أولاد عرنوط على السيدة سمحية وطالبت منها التعرف عليهم قررت أنها لا تعرفهم لأنهم سبق وأن اعتدوا عليها بضرب مبرح وقتلوا ابنها أمامها وأصبحت وحيدة لا حول لها ولا قوة. وقالت أنه لم يسبق لها رؤيتهم أو التعامل معهم رغم أن المنازل متلاصقة ويؤجرون لها الأرض والجرار، وكان ذلك وليد إكراه أوقعه عليها المتهمون وأهلهم، كما جاء فى مرافعة النيابة الشفهية يوم٣ و٤/١٢/٢٠٠٠ أمام محكمة الجنايات .

ويقول ميشيل بسادة إن هذه البراءة تعتبر محاكمة للنظام القضائي والنيابة والشرطة فى مصر، لأن الشرطة والنيابة هما المكلفتان بتقصي الحقيقة، وهما مخولتان بسلطة البحث عن مرتكبي الجريمة، ويمتنع عن أي شخص آخر التحري بنفسه على خلاف بعض الأنظمة الأوربية التى يسمح فيها باللجوء إلى مخبر خاص أو محقق خاص للبحث على الأدلة والعثور عليها.

هذا بالإضافة إلى أن القضية أجلت ثلاث مرات لعدم حضور أسامة عاشور نقيب المحامين، الذى كان البابا قد وكّله بوصفه وباسمه الشهير، ولم يحضر رغم وعوده للبابا. كما وكّل البابا مأمون سلامة، عميد كلية الحقوق وهو أستاذ قانون جنائي يبلغ من العمر ٨٥ عاما، وترافع لمدة ١٢ دقيقة فقط، وتحدث فى العموميات ولم يدخل فى صلب الموضوع. وهكذا نظر النقض فى إطار ظروف أقل ما توصف أنه لا علاقة لها بالعدل.

وبعد صدور حكم محكمة الاستئناف فى ٢٧ فبراير ٢٠٠٣، صدرت مجلة الكرازة بتاريخ ٧ مارس ٢٠٠٣ بافتتاحية غير موقعة هى فى الغالب لقداسة البابا شنودة الثالث تحت عنوان "نستأنف الحكم إلى الله وحده" جاء فيه :

"إن الله الذى قال لقايين القاتل الأول: "صوت أخيك صارخ إلى من الأرض" (تك٤:١٠) .. تصرخ إلى عدله الإلهي دماء عشرين قبطياً سالت على أرض الكشح فى مصر.

وتصرخ معهم دماء أخوة لهم سالت فى (أبو قرقاص، وفى الدير المحرق، وفى ديروط وصنبو، وفى التوفيقية بسمالوط، وفى منشأة دملو)، وفى غير ذلك تصرخ كلها إلى عدله الإلهي..

كان الحكم الذى صدر فى قضية الكشح مصدر إحباط للأقباط كلهم، وترك فى نفوسهم جرحاً عميقاً، وأثراً لا يمحى من ذاكرتهم على مر الزمن.

لذلك هم يتجهون إلى الله الذى لم ينس مطلقاً دماء هابيل الصديق.

فهو يقيم العدل، ويعطى العزاء."

وفوجئ الجميع بعد ذلك بأسبوعين بقيام المستشار ماهر عبد الواحد النائب العام فى ١٣ مارس ٢٠٠٣ بالموافقة على تقديم الطعن للمرة الثانية فى حكم محكمة سوهاج الأخير. وجاء فى أسباب الطعن

بالنقض على الحكم، الخطأ فى تطبيق القانون والفساد فى الاستدلال والقصور فى التسبيب. وهى نفس أسباب النقض الأول لحكم محكمة سوهاج الصادر فى ٥ فبراير ٢٠٠١.

وبالطبع فإن هذا الطعن يعكس حالة من الحرج الشديد الذى تعانى منه الدوائر القضائية العليا فى مصر أمام هذا النوع من الأحكام فى مواجهة مذبحة بشعة تعرض لها الأقباط فى قرية الكشح ولا قصاص فيها ضد القتلة.

ومجرد قيام النائب العام بالطعن للمرة الثانية، فإن ذلك يعد دليلاً قاطعاً فى حد ذاته حول ما قيل عن الأسلوب الذى تم به التحقيق فى هذه القضية، ويثير علامات استفهام خطيرة حول العدالة وبعض أجنحة القضاء فى مصر، والذى يمكن أن يفتح أبواباً كثيرة خارج مصر بشأن هذه القضية، بعد أن طالب بعض أقباط الخارج على شبكة الإنترنت بضرورة إثارة القضية أمام هيئات قضائية خارج مصر.

الجزء الثالث:

سلوك الدولة تجاه أحداث الكشح الأولى والثانية

١٨- اهتزاز الدولة بعد تقرير الصنداى تليجراف

بعد أحداث الكشح الأولى لم تستجب الأجهزة المحلية والمركزية فى الدولة كما رأينا للمحاولات التى بذلتها القيادات القبطية المحلية فى معرض سعيها للشكوى من عمليات التعذيب، ولم تتخذ أي إجراء عقابي ضد الضباط الضالعين فى هذه الجريمة.

وعلى الرغم من قيام صحيفة الأهالي في ٢٣ سبتمبر١٩٩٨ بنشر تحقيق مطول تحت عنوان "حفنة ضباط حولت مركز شرطة بسوهاج لسلخانة "، "التعذيب شمل السيدات والفتيات والأطفال"، "تعليق الضحايا كالذبائح وصعقهم بالكهرباء"، قدم تفاصيل مذهلة لعمليات التعذيب والقبض العشوائي التي تعرض لها الأقباط، على الرغم من كل ذلك لم يتحرك أحد للتحقيق أو محاولة إنصاف الضحايا الذين تعرضوا لأبشع أنواع الإهانات للكرامة البشرية.

ولكن فجأة وبعد شهرين ونصف، وتحديدا بعد نشر تقرير للصحيفة البريطانية الصنداى تليجراف عن الموضوع فى الخامس والعشرين من أكتوبر ١٩٩٨، بدا من الواضح أن السلطة فى مصر تعرضت لهزة شديدة لم تكن تتوقعها على الإطلاق. ودفعتها إلى القيام بحملة سياسية وصحفية اتسمت بهستيرية شديدة لم تشهد لها مصر مثيلاً من قبل.

ويأتي ذلك أيضا بعد العديد من الخطابات التي كان قد وجهها اللورد ديفيد ألتون عضو مجلس اللوردات البريطاني عن مقاطعة ليفربول إلى الرئيس حسنى مبارك ووزير الداخلية حبيب العادلى ومحافظ سوهاج والسفير المصري في لندن، والتي لم يعلن منها سوى الخطاب الذي وجهه إلى المحافظ والذي أثار حملة كبيرة في الصحف المصرية، سوف نتحدث عنها فيما بعد.

ولابد من الإشارة هنا إلى أن التقرير الذي نشرته الصحفية البريطانية كريستينا لامب[١٤٧] قد احتوى على بعض المغالطات والمبالغات، مثل الحديث عن اغتصاب فتيات صغيرات. والصحيح هو أن بعض الفتيات الصغيرات الذين تم القبض عليهن في إطار عمليات التعذيب لانتزاع اعترافات منهن، قد جرى تهديدهن بالاغتصاب إذا لم يقمن بالاعتراف بأن أحد المسيحيين هو قاتل سمير وكرم، فى إطار محاولة الأمن للبحث عن قاتل مسيحي.

أما بالنسبة لاستخدام كلمة "الصلب" في موضوع كريستينا لامب فقد يرى البعض أن هناك مبالغة فى استخدامها وقد يرى البعض الأخر غير ذلك. إذ أنه طبقا لتقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان قد تم ربط بعض المسيحيين الذين عنبوا على شباك غرفة التعذيب بطريقة تشبه الصلب بعد أن تم ربط اليدين كل واحدة في ناحية، مما يتوافق فى رأى البعض مع استخدام الصحيفة لهذا التعبير الذى ورد فى الترجمة الإنجليزية لتقرير المنظمة. وغنى عن الذكر أن هذا الوضع، وضع الصلب، له حساسية ومكانة خاصة فى الوجدان المسيحي.

ولابد وأن نشير هنا أيضاً إلى مسألة هامة وهى أن الأنبا ويصا لم يستخدم مثل هذه التعبيرات عندما استضافته إذاعة "البى بى سى" مع محمد عبد المنعم رئيس مجلس إدارة ورئيس تحرير

١٤٧-انظر الوثيقة رقم ٣ تقرير الصنداى تليجراف بتاريخ ٢٥ أكتوبر ١٩٨٨

روزاليوسف، والدكتور حلمى جرجس رئيس الهيئة القبطية البريطانية.

وما عدا ما ذكر زعماً عن اغتصاب فتيات صغيرات والمبالغة في عدد من "صلبوا"، فإن ما ورد في هذا التقرير كان صحيحاً.

وفى مقال له بجريدة الشعب[١٤٨] اتهم حافظ أبو سعدة الأمين العام للمنظمة لحقوق الإنسان، بيت الحرية "Freedom House" بانه أمد كاتبة التقرير بمعلومات زائفة، وذلك بعد الحملة التى تعرضت لها المنظمة من الأجهزة السياسية والإعلامية فى مصر والتى أدت فى النهاية إلى القبض على أبو سعدة.

ورد "بيت الحرية" بأن كريستينا لامب كانت قد اتصلت بمركز الحرية الدينية في واشنطون بعد نشر مقالها لطلب "إيضاحات حول الملابسات المحيطة بما حدث في الكشح"، وأنه أرسل لها تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، كما أكد لها أن ما ورد فى مقالها (حول الاغتصاب والصلب) غير صحيح، وأنه احتج على ما نشرته الصنداى تليجراف من مزاعم سخيفة تتعلق بصلب المسيحيين وتعرض النساء للاغتصاب.

ويبدو أن ما فشلت فيه الاتصالات المبدئية مع الأجهزة الأمنية والسياسية والتنفيذية فى مصر لمحاولة دفعها للاهتمام بهذه القضية قد نجح فيه هذا المقال ولكن بطريقة سلبية، إذ بدلا من أن تتجه الدولة لحل المشاكل من خلال رؤية سياسية ناضجة، وجدت نفسها فى موضع المتهم على الساحة السياسية الدولية. واتجهت للتحرك بالطريقة المعتادة، طريقة رد الفعل والنفي وتبرير الأخطاء استنادا لنظرية المؤامرة، وشنت حملة كبيرة لتبرئة نفسها.

وعلى مدى الأيام القليلة التى أعقبت نشر تقرير الصنداى تليجراف ذهب المسئولون في الدولة، فى إطار هذه الحملة، فى عدة اتجاهات على المستوى الداخلي والخارجي لتبرئة ساحتهم، وفى إطار تسلسل زمنى سريع الإيقاع، وكأن هناك من يحرك الجميع من وراء الستار. ونتوقف هنا عند معالم هذا التحرك وهذه الحملة فى محاولة لاستقراء سلوك الدولة فى هذا الصدد.

أولا : التكذيب الرسمي لكل ما حدث:

اعتادت السلطات في مصر عندما تجد نفسها في موضع المتهم أو فى مواجهة أزمة خطيرة تسلط الضوء على الأخطاء التي وقعت فيها أو ارتكبتها أجهزتها، أن تنفى وتكذِّب كل ما حدث.

وكان من الممكن أن نفهم هذا التصرف لو أنها اكتفت بنفي المغالطات والمبالغات التي وردت في مقال لامب، ولكنها نفت كل ما ورد فيه بما في ذلك التعذيب والمشاكل التي عانى منها الاقباط فى هذه القرية أثناء حملة التعذيب.

وبدأت في إطار هذا التوجه حملة رسمية وإعلامية وظفت فيها الغالبية الساحقة من أجهزة الإعلام المصرية لتكذيب كل ما حدث. وسنتوقف هنا عند تكذيب المسئولين ونتعرض فى موضع لاحق للحملة الصحفية فى هذا المجال.

فى مساء نفس يوم نشر تقرير جريدة الصنداى تليجراف (١٩٩٨/١٠/٢٥)، أصدر صفوت

١٤٨- جريدة الشعب ١٦ نوفمبر ١٩٩٨

الشريف وزير الإعلام تعليماته بإعداد رد فوري على ما نشر. وتضمن الرد احتجاجا قوياً على ما وصفه بالافتراءات والمزاعم التي وردت في التقرير، وطالب بضرورة نشر الرد في مكان بارز. وأعطى تعليماته بنشر الرد المصري على الصحيفة البريطانية على شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت".

وأرسل صفوت الشريف احتجاجا إلى هيئة الإذاعة البريطانية، ووجه إنذاراً لمكتبها بالقاهرة يتضمن رفض مصر لإصرار المسئولين بالقسم العربي على إذاعة ملخص للتقرير حول تعذيب الأقباط. ونسبت إحدى الصحف له قوله "إن رئيس القسم العربي أجرى تحقيقا حول ما حدث، وقرر إيقاف المسئول عن تكرار إذاعة تقرير الصحيفة البريطانية".[149] ولا ندرى كيف يمكن إيقاف صحفي في إذاعة يمارس فيها الصحفيون عملهم فى حرية تامة.

واستجابت الإذاعة البريطانية لطلب وزارة الإعلام المصرية وأجرت حواراً مع نبيل عثمان رئيس هيئة الاستعلامات أذيع ثلاث مرات بدون حذف. أشار فيه نبيل عثمان "إلي أن قيام إذاعة لندن بتكرار بث تقرير صحيفة الصنداى تليجراف، يثير علامات استفهام حول موضوعية وحياد الإذاعة البريطانية". ووصف التقرير "بأنه مشبوه وحافل بالمبالغات والأخطاء وبعيد تماماً عن الموضوعية وعن الحقيقة". وتساءل نبيل عثمان عن "أسباب عدم قيام الصحيفة البريطانية ومكتب هيئة الإذاعة البريطانية بالقاهرة باستكشاف الحقيقة بدلاً من الاعتماد على مصادر معلومات مشبوهة ومغرضة تريد تشويه صورة مصر".

كما أرسل نبيل عثمان خطاباً شديد اللهجة إلي دومينيك لوسون رئيس تحرير صحيفة الصنداى تيجراف البريطانية رداً على "المزاعم التي نشرتها عن اضطهاد وتعذيب الأقباط فى مصر". نشرته الصحف فى مصر ومنها الوفد، قبل نشره فى الصنداى تليجراف فى أول نوفمبر ١٩٩٨ . مع إضافة فقرة لم يتضمنها الرد الذي نشر فى الصحيفة البريطانية.[150]

وفى اليوم التالي لنشر التقرير، وصف الرئيس حسنى مبارك ما جاء فيه خلال لقاء مع قادة ضباط البحرية بأنه "مهاترات".[151]

وبعد ثلاثة أيام من نشر التقرير لم يكتفِ المسئول التنفيذي الأول في المنطقة، وهو المحافظ، فقط بنفي المغالطات التى وردت فى تقرير لامب، ولكنه نفى كل ما حدث فى قرية الكشح من تعذيب. بل أنه ذكر أن المتهم قد اعترف، وهو ما لم يحدث. ونشرت الصحف له تصريحاته كما يلي: "نفى أحمد عبد الغفور بكر محافظ سوهاج ما تناولته وسائل الإعلام الأجنبية بشأن حادثة قرية الكشح مركز دار السلام وأشار إلي أن هذه الواقعة جنائية بحتة وتم ضبط المتهم فيها وإحالته إلي جهات التحقيق التى باشرت أعمالها. وأصبحت الواقعة فى حوزة القضاء وهو سلطة مستقلة مشهود لها بالحيدة والنزاهة. وأضاف أنه لا صحة لما تردد حول اضطهاد بعض أبناء القرية وتعذيب المشتبه فى ارتكابهم حادث مصرع شابين من الاقباط، حيث أن المتهم فيها "قبطي" وهو ابن عم أحد المجني عليهما، واعترف بارتكاب الجريمة".[152]

---

[149] جريدة الوفد بتاريخ ٢٥ اكتوبر ١٩٨٨
[150] انظر الوثيقة رقم ٤ رد الهيئة العامة للإستعلامات على الصنداى تليجراف
[151] برقية وكالة الانباء الفرنسية من القاهرة بتاريخ ٢٧ أكتوبر ١٩٩٨ نشرتها الصحف المصرية وجريدة الحياة بتاريخ ٢٨ أكتوبر ١٩٩٨
[152] جريدة الاهرام ٢٩ اكتوبر١٩٩٨

وفضلاً عن المغالطات فى هذا التصريح فإنه يتضمن كذباً حول ما أسماه باعتراف المتهم بارتكاب الجريمة، حيث لم يعترف أي من الذين جرى تعذيبهم، كما أن المتهم شيبوب لم يعترف أبداً، بل أنه قدم نقضاً للحكم الصادر ضده.

وعلى الرغم من أن القيادة الدينية المحلية المتمثلة في الأنبا ويصا قد أرسلت عدة شكاوى للمحافظ والمسئولين الأمنيين والقضائيين ولقيادات مركزية عليا منها وزير الداخلية، على مدى شهرين ولم يجر الاستجابة لها، إلا أن المحافظ ينعى الشكوى لجهات أجنبية عندما قال فى تصريحاته "إن مصر دولة مستقلة ذات سيادة عندما يكون بها شخص مظلوم فهو يلجأ بالشكوى لجميع الأجهزة التنفيذية، ولكن لا يشكو إلي جهة أجنبية، فهذا نرفضه تماماً، أما لو فرض جدلاً أن هناك تجاوزاً وقع من بعض ضباط الشرطة أثناء البحث عن الجناة فى حادث مقتل شابين مسيحيين، فكان يجب تقديم الشكوى إلي النائب العام أو رئيس الوزراء أو وزير الداخلية، وهذا لم يحدث إطلاقاً، أما الشكاوى التي وصلتنا عن التجاوزات فقد تم فحصها والتحري للتأكد منها وثبت عدم صحتها، وكانت هناك دعوى ظالمة بأن هناك ١٥ شخص مسيحياً تعرضوا للضرب داخل قسم شرطة دار السلام، وقد أرسلوا للطب الشرعي بسوهاج، وثبت عدم وجود أية إصابات أو آثار تعذيب أو ضرب. وقد أوفد وزير الداخلية اللواء حبيب العادلى مساعده عن منطقة جنوب الصعيد اللواء عبد الوهاب أبو زيد لتقصى الحقيقة ولقاء الأنبا ويصا .. وأفرج عن المحتجزين بقسم الشرطة وعددهم قليل".[١٥٣]

ونرى فى تصريحات المحافظ عدة أكاذيب وخاصة عندما قال " أنه كان يجب تقديم الشكوى إلي النائب العام أو رئيس الوزراء أو وزير الداخلية"، وهو يعلم أن القيادة الدينية المحلية الممثلة فى الأنبا ويصا قد أرسلت عدة شكاوى لهؤلاء جميعا وللمحافظ نفسه ولغيرهم ولم يجرى الاستجابة لأي منها. أما وصفه لشكوى الضحايا بأنها ظالمة فإنه أمر لا يستحق التعليق.

ويصل الأمر بالسلطات المصرية فى رد فعلها الذى اتسم بالمبالغة إلي إثارة الأمر مع مجموعة من رؤساء تحرير صحف إقليمية فرنسية، كانوا فى زيارة لمصر، بشأن هذا المقال. وقالت إحدى الصحف أنه "فى المرة الثانية فى غضون أسبوع يرد الرئيس حسنى مبارك بنفسه على حملات الترويج الكاذب، لفتنة مختلقة بين المسلمين والاقباط من أبناء مصر. لقد أكد الرئيس فى تصريحاته أمس لرؤساء تحرير الصحف الإقليمية الفرنسية أن هذه الحملات، تأتى نتيجة لعملية تحريك متعمدة لوسائل الإعلام الأجنبية للإساءة إلي الشعب المصري، وإثارة الفرقة بين المسلمين والاقباط، ووصف ما تناقلته وسائل الاعلام تلك بأنه كذب واختلاق ومناورة مكشوفة الأبعاد".[١٥٤]

وإذا ألقينا نظرة على موقف وزارة الداخلية بعد أحداث الكشح الأولى سنجد أن السيد وزير الداخلية حبيب العادلى قد لجأ أيضا إلى نفى ما حدث، وإلقاء التبعة على "المخطط الخارجى والقلة التي تحاول تشويه سمعة مصر"، حيث أكد في اجتماع مع القيادات الأمنية للوزارة في الثامن من نوفمبر يمتمتمتي تج أن أحداث قرية الكشح أوضحت أن هناك نوعا من أنواع المخططات لضرب الاستقرار في مصر. وأنه منذ أول يوم الحادث وتداعياته وما أثير من ادعاءات ومراسلات واتصالات تجرى بين قلة

١٥٣- جريدة الوفد ٢٩ أكتوبر ١٩٩٨

١٥٤- جريدة الأهرام تحت عنوان "متى تعتذر صحيفة صنداى تليجراف" ٢ نوفمبر ١٩٩٨م

الداخل والخارج من أجهزة أعلام غير محايدة، تؤكد أن التصعيد كان واضحاً وليس مرتبطاً بقضية الكشح. وأنه لو لم تكن الكشح لكان غيرها.(.....) إن التصعيد وتوقيته مقصود في حد ذاته، وأن محاولة تفسير ما يحدث وربطه بتجاوزات الشرطة يستوجب التنبه الوطني للتعامل معه بوعي كامل، مشيراً إلي مبادرة الأقباط أنفسهم وقياداتهم الدينية بالرد على الادعاءات التى أثارتها القلة من المتعصبين".[155]

ونحن لا نعرف على وجه التحديد ماذا يعنى الوزير "بمسألة التوقيت المقصود"، التي تخرج علينا بعد كل حدث أو خطأ يؤدى إلى إدانة سلوك الدولة. وهل يأتي قيام البعض بقتل واحد وعشرين من المسيحيين فى صعيد مصر في إطار مخطط خارجي وفى توقيت معين ؟ وهل الشكوى والتظلم من التعذيب، فى إطار غياب القصاص من المجرمين، تأتى فى إطار مخطط خارجي؟.

وإذا كان هناك بالفعل مخطط خارجي وقلة متعصبة تقف وراء تصعيد حملات الإساءة إلي مصر، فلماذا أعلن الوزير أنه قام "بنقل الضباط الاربعة"[156] الذين وجهت لهم تهمة التعذيب بعد أيام من نشر تقرير لامب. وكان بإمكانه أن يفعل ذلك قبل شهرين ونصف عند حدوثها؟.

وهكذا وفى إطار محاولات إخفاء الحقيقة هذه، وجدت وزارة الداخلية نفسها مرغمة على تقديم تفسير لما حدث لم يخرج عن التفسير السقيم والممل والمتكرر، إذ تعيد السبب تارة إلى قلة فى الداخل تقف وراء هذه الأحداث وتحاول تزكيتها، والمقصود بالقلة هنا الأنبا ويصا والذي اتهمته الدولة بالاتصال بالخارج. وتلقى بالتبعة تارة أخرى على عناصر خارجية تحاول ابتزاز مصر، في إشارة واضحة إلي أقباط الخارج. أي أن سبب الأحداث في الكشح الاولى، هم تارة أقباط الداخل وهم الضحية، وتارة أخرى أقباط الخارج الذين يحاولون بطريقتهم رفع صوتهم ضد هذا الغبن الذي وقع ويقع ضد مواطنين مصريين هم أشقاؤهم فى الداخل.

وعلى نفس المنوال يعلن الدكتور أسامة الباز المستشار السياسي لرئيس الجمهورية "أن هناك عناصر أجنبية تحاول ابتزاز مصر"،[157] وذلك بعد حوالي أكثر من شهرين ونصف من معرفته بحقيقة الأحداث، وبعد لقاءاته واتصالاته مع الأنبا ويصا الذي روى له بالتفصيل كل ما حدث هاتفياً، ثم في لقاء فى مكتبه بعد ذلك. ولهذا يصعب فهم سر هذا التوجه للتعمية والتغطية عند قمة السلطة فى مصر.

وأمام محاولات التكذيب المنتظمة هذه لا يسعنا هنا سوى أن نشير إلى رسالة موقعة من ٦٠ شاباً من شباب الكشح إلى جريدة الأهالي تحت عنوان "شباب الكشح يشكرون الأهالي ويأسفون لبيان وزير الداخلية"،[158] أعربوا فيها عن امتنانهم للمعالجة الموضوعية والنزيهة التى حظيت بها قضية تعذيب مواطني القرية فى قسم الشرطة من قبل الجريدة، كما عبروا عن انزعاجهم من البيان الذى أعلنه وزير الداخلية حبيب العادلى بشأن هذه الأحداث حيث وصفها بأنها مدبرة وملفقة من الخارج. وأبدت الرسالة دهشتها من قول الوزير "بأنه إذا ثبت وقوع تجاوزات من قبل الضباط فسوف يعاقبون على ذلك وهو ما يوحي بأن الوزير يشكك فى وقائع التعذيب وهم شهود عليها". وأوضحت الرسالة أن نقل الضباط

- معظم صحف ٩ نوفمبر ١٩٩٨ وخاصة الأحرار

- كما سنرى فى موضع لاحق فى هذا الفصل

- جريدة الجمهورية ٤ نوفمبر١٩٩٨

- جريدة الأهالى ١١ نوفمبر ١٩٩٨

الذين ارتكبوا التجاوزات فى قسم الشرطة جاء بمثابة ترقية لهم لأنهم نقلوا إلي أماكن أفضل مما كانوا فيها. وتقول الأهالي إنه لو تمت معالجة تلك التجاوزات داخل قسم الشرط بالسرعة والشفافية والحزم اللازم لما شعر شباب القرية بهذا القدر من المرارة الذى يقطر من رسالتهم.

ثانيا : إصدار بيان "الألفين" باسم الأقباط:

وفى إطار تحرك السلطة فى مصر لمواجهة آثار تقرير الصنداى تليجراف وبعد قيام أقباط الولايات المتحدة بنشر إعلان فى "الواشنطن بوست" حول نفس الموضوع، تم إصدار بيان باسم الأقباط بتاريخ ٥ نوفمبر ١٩٩٨ نفى كل ما ورد في مقال الجريدة البريطانية. ونشر هذا البيان في شكل إعلانات مدفوعة الأجر فى وقت واحد فى جريدة الصنداى تليجراف نفسها والجريدتين الأمريكيتين النيويورك تايمز والواشنطن بوست، وجريدة الهيرالد تريبيون الدولية، والجريدتين الكنديتين جلوب آند ميل وجلوبال اكسبريس، وجريدة لوموند الفرنسية.

ويروى رجل الأعمال المصري والنائب السابق رامى لكح دوره فى نشر بيان "الألفين" فى شكل إعلانات في هذه الصحف العالمية فيقول "إنه بعد مقال كريستينا لامب فى الصنداى تليجراف كان لابد وأن يحدث تحرك لأن تصعيد الموقف فى ذلك الوقت لم يكن فى مصلحة أحد، لا المسيحيين ولا مصر. اتصلت تليفونياً فى اليوم التالي لنشر مقال لامب مع نجيب ساويرس لدراسة ماذا نفعل. وجاءت فكرة عمل بيان حول الموضوع. وقد نشر البيان فى شكل إعلان في عدة صحف وتكلف ذلك ما بين ٣٠٠ و٤٠٠ ألف دولار تحمل غالبيتها أنا ونجيب ساويرس ورؤوف غبور ومحمد أبو العينين".

والغريب أن فكرة إصدار هذا البيان الذى يحمل عنوان " رسالة من المسيحيين فى مصر"، لم تأت من الأقباط أنفسهم ولكنها جاءت، كما يقول رامى لكح، من عادل حمودة الذى قام بصياغته أيضا.

ونشرت هذه الصحف فى ٨ نوفمبر ١٩٩٨ ما سمى ببيان "الألفين" فى شكل إعلان بعنوان " رسالة من المسيحيين فى مصر". وحمل الإعلان المنشور أسماء عشرين فقط لشخصيات قبطية مصرية وليس ألفين، وهم القس نبيل صموئيل ابادير من الكنيسة الإنجيلية، واللواء إميل اسعد وماجد عطية نائب رئيس تحرير مجلة المصور والممثل المنتصر بالله والمخرج خيري بشارة وأمين فهيم رئيس جمعية الصعيد (السابق) ورجل الأعمال رؤوف غبور وتاجر المجوهرات رؤوف شفيق غالى والأب رفيق جريش من الكنيسة الكاثوليكية، ورجل الأعمال نصيف قزمان، ورجل الأعمال رامى لكح والجراح شريف فؤاد نجيب ونصر أ. نصر من وزارة التعليم وعادل يوسف رياض الأستاذ بجامعة عين شمس ومكرم رياض المستشار الطبي لمحافظة الجيزة ورجل الأعمال سامى سعد والقس أديب سلامة من الكنيسة الإنجيلية ورجل الأعمال نجيب ساويرس والممثلة هالة صدقى والمحامى ثروت عبد الشهيد. ويبدو أن عدداً قليلاً من هؤلاء وقع بالفعل على البيان.

ونشر نص هذا الإعلان بالطبع بإسهاب شديد فى جميع الصحف المصرية بلا استثناء وبشكل كامل، فى حين أن هذه الصحف لم تقم بنشر التقرير الذي أعدته المنظمة المصرية لحقوق الإنسان حول أحداث الكشح الأولى الذى يجئ هذا البيان رداً عليه، على الرغم من إرساله إلي جميع رؤساء تحرير الصحف والعديد من الصحفيين قبل ذلك بشهرين.

ونشرته إحدي الصحف تحت عنوان: "٢٠٠٠من الشخصيات القبطية المصرية البارزة يدينون المزاعم الكاذبة عن إضطهاد الاقباط فى مصر "جاء فيه" إستنكر أكثر من ٢٠٠٠ من الشخصيات المسيحية المصرية البارزة المحاولات المستمرة لقوى الظلام المعادية لمصر، التي تلعب على وتر المشاعر الدينية للمجتمعات الأجنبية بنشر مزاعم كاذبة عن اضطهاد الاقباط فى مصر. كما استنكرت الشخصيات المسيحية قيام دخلاء بإثارة قضية زائفة باسمهم واسم المسيحيون فى مصر لتشويه صورة الشعب والحكومة المصرية أمام المجتمع الدولي. أكدوا فى بيان أصدروه أمس أن أقباط مصر يمارسون شعائرهم الدينية ويشيدون كنائسهم بحرية، وأن الاقباط والمسلمين يتبادلون مشاعر الود، ويتكاملون مع بعضهم بعضاً اجتماعياً. وأشاروا إلي أن وجود مؤسسات ومجموعات تجارية ضخمة ومهمة يمتلكها أقباط وشخصيات قبطية من أبرز الشخصيات فى المجتمع المصري يعد دليلاً واضحاً على ذلك. وأضح البيان أنه إذا كان هناك قضايا ثانوية تتعلق بمعاملة الأقباط فى مصر فإنها تخص أفراد بعينهم، ولا يمكن أن تنسب إلي سياسة الحكومة، بل أن الحكومة على النقيض تتدخل لمصلحة الأقباط فى العديد من تلك القضايا".[١٥٩]

ونشرته صحيفة أخرى فى شكل رسالة من واشنطون تحت عنوان: "الاقباط يمارسون شعائر دينهم بكل حرية فى بلادنا" جاء فيها: "تحرك أقباط مصر للرد على حملات الافتراء المسعورة ضد مصر. نشر ألفا قبطي مصري بياناً موقعاً منهم فى صحيفة واشنطن بوست الأمريكية الصادرة أمس تحت عنوان " رسالة من مسيحي مصر". أكدت الرسالة رفض الاقباط للمحاولات المتكررة من جانب قوى الظلام المعادية لمصر والتي تسعى إلي اللعب بالمشاعر الدينية للمجتمعات الأجنبية خارج مصر. كما أكدت أن هذه المحاولات تهدف إلي نشر إدعاءات كاذبة حول اضطهاد الأقباط فى مصر، بينما يمارس الاقباط فى الواقع شعائر دينهم بحرية فى مصر . أشار البيان إلي أواصر الصداقة والمحبة التي تربط بين الاقباط والمسلمين فى مصر. كما أشار إلي امتلاك الاقباط للعديد من المشروعات. أكد البيان رفض أقباط مصر استغلال الخارج لاسمهم للحديث حول قضية كاذبة من أجل تشويه صورة شعب مصر وحكومتها أمام المجتمع الدولي. اضطر الموقعون إلي نشر الرسالة التي احتلت صفحة كاملة فى صورة إعلان مدفوع الأجر".[١٦٠]

ونلاحظ أن هذا البيان استوحى كل "الاغنيات السياسية" التي ترددها الحكومة وفى مقدمتها الحديث عن بناء الكنائس فى حرية تامة، وهو ما يتناقض مع الواقع ، ونلاحظ أيضاً الاستكانة إلى نظرية المؤامرة وقوى الظلام التى تقف دائماً متربصة بنا.

وإذا سلمنا بأنه لا توجد سياسة حكومية منتظمة لممارسة الاضطهاد ضد الأقباط فى مصر وأن الأقباط يمارسون شعائرهم الدينية بحرية فيها، فإن ذلك لا ينفى وجود مشاكل يعانى منها الأقباط بعضها خطير جداً يمس مبدأ حرية العبادة الوارد فى الدستور بسبب القيود المفروضة علي حرية بناء الكنائس. وسنعود لذلك فى وقت لاحق.

---

[١٥٩] جريدة الأهرام بتاريخ ٦ نوفمبر ٩٩‏١٨

[١٦٠] جريدة الوفد رسالة من واشنطون من توماس جورجسيان ٤ نوفمبر ١٩٩٨

ثالثا توظيف بعض الشخصيات القبطية:

اعتادت الدولة عندما تشتد سخونة الملف القبطي اللجوء إلى توظيف بعض الشخصيات العامة القبطية وهى تحاول نفى الاتهامات التى توجه لها فيما يتعلق بهذا الملف. وهناك من الشخصيات القبطية وكتاب المقالات المسيحيين، من لا تحتاج الدولة إلى توظيفهم فى هذا المجال، حيث يتبرع بعضهم للكتابة فى الصحف في اتجاه السياق العام وعلى هوى الدولة، وتتسم كتاباتهم بالنفاق ولوى الحقائق، في إطار الأوركسترا الإعلامية العامة التي تعزف كنبا ونشازا دون أية محاولة لمعرفة الحقيقة.

ويعود ذلك فى الغالب إلى عدة أسباب مثل المشاعر الوطنية الصادقة التي ترفض أي تدخل أجنبي، أو إلى الرغبة فى التواجد العام، أو الحفاظ على مصلحة معينة.

وهناك سبب آخر أدهشني كثيرا وأنا أقوم بإعداد هذا الكتاب، وهو أن الكثير من الاقباط في الداخل، ومن بينهم عدد من الشخصيات البارزة، لم يكن يعلم بحقيقة ما حدث فى الكشح، وتفاصيل التعذيب الذي تعرض له أقباط الكشح بعد مقتل سمير وكرم فى منتصف أغسطس عام ١٩٩٨، وكذلك التفاصيل الخاصة باستشهاد ٢١ قبطيا، بسبب حالة التعتيم الإعلامي والتكتم الرسمي. وباستثناء القيادات الكنسية، لم يكن الاقباط بشكل عام، يعلمون بحقيقة ما حدث. بل أن الكثيرين منهم رددوا، بقصد أو بغير قصد، الكثير من الاكاذيب التي ساقها الجهاز الإعلامي بعد أن طفت هذه القضية على السطح بشكل مشوه، في إطار الهوجة الإعلامية التي أعقبت نشر تقرير الصنداى تليجراف.

وكان فى مقدمة من تصدر لنفى ما حدث وللرد على تحركات الأقباط فى الخارج، أعضاء مجلسي الشعب والشورى المعينين من الاقباط، لترديد وتأكيد الأغاني المستهلكة ورواية الأمن حول ما حدث، بل والمشاركة فى الحملة ضد كبش الفداء المستهدف الأنبا ويصا وأقباط المهجر.

ففي تحقيق لجريدة كبرى تقول الدكتورة هناء سمير جبرة عضوة مجلس الشعب "إن ما حدث في سوهاج إنما هو حادث فردى بين ثلاثة مسيحيين لخلاف بينهم، ومن يقول غير ذلك لا يريد سلام لمصر، وليس هناك ما يقال على أنه فتنة طائفية". وتتحدث الدكتورة عما تسميه "أكذوبة جديدة تستهدف النيل هذه المرة من الشرطة المصرية التى قدمت من أبنائها فداءاً واستشهاداً".[١٦١]

وفى نفس التحقيق تساءل الدكتور جورج فيليب جرجس عضو مجلس الشعب قائلا "لو كانت هناك فتنة طائفية ما كنت هنا الآن فى مجلس الشعب، ولما بقيت نائباً فى البرلمان المصري أمثل الشعب كله". واستطرد قائلاً "دعونا نفصل الأحداث فنحن كعلميين، علينا أن لا نقبل الكلمات أو الروايات ثم نرددها ببلاهة، هل يعقل أن تقبض الشرطة على ١٠٠٠ شخص مرة واحدة؟. وتساءل أيضا أين هو هذا القسم الذى يستطيع أن يحوى هذه الأعداد الهائلة، لقد عفي الزمان على من يسير بالطبلة والحاوي الذي يدور بالتوت والمزمار لترديد حكايات الجهالة".

وتدلى السيدة يسرية سمير لوزة عضوة مجلس الشعب بشهاداتها قائلة "هذه شهادة أقولها أمام الله لا توجد فتنة طائفية فى مصر، وليس هناك تفرقة بين مسلم ومسيحي في مصر فى المعاملة، (...) ولابد أن نكون واعين بحملة التربص بنا من تلك الدول واستخدامها لإعلامها الموجه، فهو إعلام موجه بالنسبة لهم وأما بالنسبة لنا فهو إعلام أعمى يقصد التشهير بنا بعد ضرب السياحة واستيعاب أجهزة

١٦١- جريدة الأهرام تحقيق تحت عنوان "الحقيقة على السنتهم .. أكذوبة اسمها الفتنة الطائفية" ٣١اكتوبر١٩٩٨

لأمن لها". وعن أجـهزة وزارة الداخلية تقول السـيدة عضو مـجلس الشعب "إنهم أخيـراً يعملون فى صمت ليـس لديهم الوقت للدعاية والنتـيجـة واضحة دون استـعـراضات هم يعملـون وإلا لما كان هذا الاستقرار".

وبعد ذلك بأسبوع استكملت تصريحات لأعضاء مجلس الشعب والشورى من الأقباط الآخرين الذين لم تتسع المساحة لذكرهم في الجزء الأول من هذا التحقيق.

وبعد أن يـقول الدكتـور إدوار غالي الدهبى عـضو مـجلس الشعب أنه ليس هنـاك ما يسمى بفـتنة طائفية، (....) وإنما حـوادث فردية ليست تعبيراً عـن مشاعر جماعـية على الإطلاق، وأن ذلك يعود إلى الأمية الدينية، يلقى بظلال الشك حول عدول الشاهـدين عن شهادة الزور التى أكرها عليها ويقول "إنه إذا كانت الشرطة قد استطاعت أن تثبت وجودها أمام (...) ظاهرة الإرهاب، فإنها بالتأكيد أيضا للأسف عليها العبء كله فى مـواجهة العناصر الضعـيفة لدورها فى إثارة ما يسمى بالفـتنة الطائفية وعلى أي حال – هي لا تسـتحق ترديد أكاذيب حولهـا حتى لا تأخذ أكثـر من حجمهـا الصغير جـدا، وأنا كرجل قانون لا أستطيع أن أتهم أشـخاصا إلا بعد ثبوت دلـيل إدانة ضدهم..وحين يثبت وجود عناصر مـثيرة للشغب والفتنة، فإنني أخاطب المسيحيين منـهم .. وأقول لهم: أذكركم بقول "لا تكذبوا" كما نص عليها الإنجيل فالكذب عند تغيير الشهادة إنما هو " رذيلة مذمومة".[١٦٢]

ويقول فهـمى ناشد عضو مجـلس الشـورى "إن من يتصور وجود مـا يسمى بالفتنة الطائفيـة فهو جاهل بمصر ونـسيجها القـومي لأن النسيج الواحد والوطن الواحد كـلها عناصر ثابتة عـمادها الالتزام الديني صاحب الخصوصيـة العالية دائماً. (....) أما الدكتور سينوت حنا عضو مـجلس الشورى فيركز على قضية الوحدة الوطنية فى مصر وموقف الأقليات في العالم فيقول (...) إننا في مصر بكل صراحة حاصلون على كل حقوقنا ولكن هناك نقاط لابد أن تراعى تلافياً لنشوب أي خلافات لاحقة وهى مراعاة مستمرة وهى : كيف للأغلبية أن تقبل الأقلية وكيف للأقلية أن تنسجم مع الأغلبية وهذا هو سبب نجاح نسيج الوحدة فى مصر، (...) وكلما استقرت أحوال مصر وبدأت السير قدماً فى اتجاه مستقبل أفضل كانت المحاولات لضرب تلك المسيرة، فلنكن على يقظة لتضييع الفرص أمام المتربصين لمصر للنيل منها وأن نحاور عدواً خبـيثاً يعرف كيف يستـغل الفرص، وبأسوأ صور الاستغلال حـين يحاول التعريض بجهاز الشرطة الذى يعكس هيبة الدولة فى محاولة يائسـة لفقدها الثقة بينها وبين الشعب لقطع صلات المشاركة والترابط وضرب التواصل بين الضباط والمواطنين التى توافرت فى الآونة الأخيرة بكل وضوح وهذا الضرب يستهدف ضرب أمن مصر لزعزعة نظامها ثم اقتصادها".[١٦٣]

ويذهب إدوارد غالـى الدهبى في نفس السيـاق ويقول "إن ما رددته هذه الصـحف عملية مفـتعلة ومدفـوعة الأجر من أعداء مـصر اللذين يسوئهم الدور الريادي الذي تنـفرد به مصر فى المنطقـة سواء فيما يتـعلق بمشروعاتها التنموية العمـلاقة أو فيما يتعلق بعمليـة السلام. (...) وإنه يكفى للتدليل على ذلك أن كاتبـة هذا المقال المفـضوح فى جريدة الصنداى تليـجراف لم تزر مـصر إطلاقا وأن مـا كتبـته مدفوعة من أعداء مصر".[١٦٤]

---

[١٦٢] - جريدة الأهرام الجزء التالي من التحقيق السابق تحت عنوان "الداء والدواء في مزاعم الفتنة الطائفية" ٧نوفمبر١٩٩٨

[١٦٣] - المصدر السابق

[١٦٤] - جريدة الأهرام تحقيق آخر تحت عنوان "النواب يستنكرون لماذا كل هذا الحقد؟" ٤نوفمبر١٩٩٨

ونلاحظ فى الأسئلة المطروحة على تلك الشخصيات المسيحية من خلال الإجابات التي قدموها أنها أسئلة خارج الموضوع، ذلك أن الأمر لا يتعلق بالفعل بفتنة طائفية، ولكن بانتهاك لحقوق الإنسان. وعندما يُسأل أي منهم عن وجود فتنة طائفية من عدمه، فانه من الطبيعي أن يقوم بنفي وجود فتنة.

ولكن الأمر الخطير الذى لا يفطن له هؤلاء أن هذا النفي لوجود فتنة طائفية يستخدم وبشكل ضمني وعن طريق الإسقاط لنفى حقيقة ما حدث فى الكشح، وهو أن هناك معتدى وهناك ضحية، وأن المعتدى هو الشرطة وأن الضحية هم مواطنون مصريون. وتأتى هذه التصريحات بعد ذلك فتستخدم لتبرئة الشرطة والدفاع عنها أو لتبرير ما حدث.

هذا فضلا عن أن أغنية "الشأن الداخلي"، لم تعد مقبولة فى العالم الذى نعيش فيه ويسعى لاحترام حقوق الإنسان، وبعد أن أصبح الدفاع عن حقوق الإنسان ظاهرة عالمية وبات جزء لا يتجزأ من السياسة الدولية. وكثيرا ما تلجأ المنظمات الدولية العاملة فى هذا المجال إلى إدانة دول غربية قطعت شوطا بعيدا فى لاحترام حقوق الإنسان. ولهذا فإن الدفاع عن أنفسنا لن يكون بالقول أن هذا شأنا داخليا أو بمحاولة رؤية ذلك على أنه حملة أجنبية تحاول زعزعة الاستقرار فى مصر، ولكن بوصفه توجها عالميا يأتي في إطار حق التدخل المباشر الذى بدأ المجتمع الدولي يسنته لمواجهة المجاعات وانتهاك حقوق الإنسان وكافة أنواع التمييز والاضطهاد. ولم يعد هناك أمامنا سوى حل واحد ووحيد لا بديل له، هو احترام حقوق الإنسان ودون أية محاولة للمراوغة.

رابعا إعلان وزير الداخلية نقل الضباط المتهمين بالتعذيب:

أمام الضغط الكبير الذى تعرضت له وزارة الداخلية بعد نشر هذا التقرير، اضطر السيد حبيب العادلى إلي الإعلان عن نقل الضباط الاربعة الذين اتهموا بالتعذيب، بدعوى الحرص على حياد التحقيق.

حيث قال أمام اجتماع القيادات الأمنية فى وزارة الداخلية رداً على سؤال حول ما أثير عن تجاوزات الشرطة "إن وزارة الداخلية لا تتستر على أي تجاوز، مشيراً إلي أن تحريك أربع ضباط بسوهاج إلي مواقع أخرى داخل مديرية الأمن، جاء لضمان الحيدة فى التحقيقات. وأوضح انه إذا ثبت من التحقيقات حدوث تجاوزات سيتم التصدي لمرتكبيها بكل حسم وحزم".[١٦٥]

ولكن السيد وزير الداخلية لا بد وأنه كان يعلم بشكوى التعذيب ضد الضباط الاربعة وأحد خفراء أمن الدولة، والتي قدمت في ١٩سبتمبر١٩٩٨، أي قبل تصريحه بحوالي شهر وعشرين يوما على وجه التحديد. وقيدت الشكوى برقم٢٠٦٢/١٩٩٨ إداري دار السلام. ولكنها حفظت بعد ذلك بعدة أيام بزعم عدم كفاية الأدلة رغم أن وكيل النيابة أثبت الإصابات فى المحضر الخاص بها لأنه لم يقتنع بأقوال طبيب الصحة، وقام بتحويلهم للطب الشرعي.

ولعل السؤال الذى يطرح نفسه بإلحاح هو لماذا لم يقم السيد وزير الداخلية بتحريك هؤلاء الضباط قبل نشر موضوع الصنداى تليجراف وقبل الحملة التي أعقبته؟، بل والأكثر من ذلك لماذا لم يجر التحقيق بجدية في شكوى التعذيب المقدمة من المسيحيين قبل ذلك؟. وكان لديه من الوقت ومن الإمكانيات ما يسمح له بالتعرف على ما إذا كان هؤلاء الضباط قد ارتكبوا هذه الانتهاكات أم لا،

١٦٥- اجتماع تم مع قيادات الشرطة دون مناسبة فى وزارة الداخلية في ٨ نوفمبر ١٩٩٨ أشارت له جميع الصحف بإسهاب في اليوم التالي

وتجنبينا ما نشر في الصنداي تليجراف.

ولعل هذا التأخير، إن صح وصفه بالتأخير، قد دعي سبع منظمات مصرية لحقوق الإنسان إلى توجيه رسالة للرئيس حسنى مبارك تطالبه بالتحقيق مع الضباط المتهمين بالتعذيب وتطالب وزير الداخلية بشرح تأخره عن "إجراء تحقيق داخل وزارته مع الضباط المسئولين عن أحداث قرية الكشح رغم مرور ٣ أشهر على ارتكاب هذه الجرائم. واتهمت المنظمات السبع وزارة الداخلية بالتقصير فى القيام بواجبها، مؤكدة أن النيابة العامة حققت فى وقائع التعذيب وأثبتت بعضها في محاضرها. إلا أن وزير الداخلية وبعد ١٢ أسبوعا، اكتفي بنقل بعض الضباط لعدم التأثير على التحقيقات. وأعربت منظمات حقوق الإنسان عن ذهولها من الهزة العصبية التي انتابت أجهزة الدولة في مصر بسبب ما نشر فى صحيفة أجنبية، بينما لم يختلج لها وتر إزاء الجرائم الفعلية البربرية التي ارتكبت ضد مواطنيها فى هذه القرية. وبدلا من أن تشرع فى القيام بالقصاص القانوني الذى يحتمه الدستور ومواثيق حقوق الإنسان، وجهت جل طاقتها لتنظيم الحملات الإعلامية داخل مصر وخارجها لمواجهة خطر مفتعل على الوطن"[١٦٦]

وحقيقة تحريك هؤلاء الضباط، كما ذكرنا في موضع سابق، أنه تحريك لمن لا علاقة لهم بالتعذيب، وترقية بعض المتهمين بالتعذيب، بل والإبقاء على المتهمين الرئيسيين. وفى النهاية منح مكافأة لهم فى سيناريو مقيت، يصر على نفى هذا التعذيب. ولعل السبب في ذلك يعود، كما ذكر لنا الدكتور أسامة الباز أيضاً، إلى عدم الرغبة فى "الضغط على الشرطة لأننا ما زلنا نخشى من عودة العمليات الإرهابية، ولا نريد أن تهبط معنويات رجالها حتى ولو ارتكبوا بعض الأخطاء، فقد سبق وقتل منهم الكثيرون ومنهم رتب كبيرة (.....)، وإلى أن الشرطة حساسة من الاتهام بالتعذيب ولديها عقدة العثور على الدليل الصحيح منذ أيام العمليات الإرهابية".[١٦٧]

ولعل الأمر الذي يؤكد هذا التوجه هو الإصرار على تبرئة الضباط، بعد مناورة النقل "حفاظاً على نزاهة التحقيق".

أضف إلي ذلك أنه فى نفس يوم إعلان الوزير عن نقل الضباط الاربعة، يجرى الإعلان عن أن "تقارير الطب الشرعي تؤكد عدم وجود إصابات بالأقباط في الكشح، وأن نيابة سوهاج تواصل تحقيقاتها بإشراف المستشار أسامة الرشيدي المحامى العام لنيابات سوهاج في الاتهامات المنسوبة للأنبا ويصا أسقف البلينا ودار السلام و٢ من القساوسة من بينها إثارة الفتنة الطائفية والتجاوز في الخطب الكنائسية وتحريض شهود حادث مقتل الشابين المسيحيين لتغيير شهادتهما أمام النيابة".[١٦٨]

ويعكس هذا النشر المكرر للاتهامات حالة من التخبط الشديد فى موقف الدولة، ففي الوقت الذي تحاول فيه التستر على الضباط والظهور كمن يحاول التحقيق معهم والإعلان عن نقلهم " لضمان نزاهة التحقيق "، يجرى إعادة نشر الاتهام للضحايا للتنصل من الضغوط الناجمة عن نشر تقرير لامب.

١٦٦- جريدة القدس العربي اللندنية، رسالة من سبع منظمات مصرية لحقوق الإنسان أرسلت للرئيس حسنى مبارك فى ٩ نوفمبر ١٩٩٨ تطالبه بمحاكمة الضباط المتهمين، فى ١٠ نوفمبر ١٩٩٨

١٦٧- لقاء فى مكتب السفير المصري السابق في باريس على ماهر فى ٢٨أبريل ٢٠٠٠مع مجموعة من المصريين الاقباط بفرنسا

١٦٨- الاهرام تحت عنوان "تقارير الطب الشرعي تؤكد عدم وجود إصابات بالأقباط بالكشح" ٨نوفمبر١٩٩٨

خامسا وزير الداخلية يطالب البابا بإصدار بيان:

بعد نشر تقرير لامب، طلب السيد حبيب العادلى وزير الداخلية من قداسة البابا شنودة الثالث إصدار بيان يقر فيه بأن الأوضاع طبيعية. ورغم الإلحاح الشديد للوزير خلال مكالمة استغرقت فترة طويلة، رفض قداسته إصدار بيان ما لم يجرى أولا معاقبة الضباط المسئولين عن تعذيب الاقباط أو على الاقل نقلهم من الكشح. ووعده الوزير وكبار قيادات الامن فى مباحث أمن الدولة بذلك وبخاصة نقل اللواء سعيد أبو المعالي.

وبعد ما أشيع عن نقل الضباط، أصدر البابا تنفيذا لوعده لوزير الداخلية، بيانا فى ٥ نوفمبر١٩٩٨ كتبه بخط يده كالمعتاد، وأرسله إلى الصحف المصرية وإلى وكالة أنباء الشرق الأوسط، تحدث فيه عن قيام وزير الداخلية باتخاذ إجراءات حاسمة ضد بعض رجال الشرطة الذين حدثت منهم تجاوزات، وأن ما نشر فى وسائل الإعلام الأجنبية كان مبالغا فيه جدا، ويسئ إلى سمعة مصر، الأمر الذى لا نقبله.[١٦٩]

سادسا تنظيم مسيرة شعبية فى الكشح وسوهاج:

بعد نشر التقرير بأيام قليلة، تم "بمبادرة" من جمعية الكتاب والأدباء والفنانين بمصر، تنظيم مسيرة شعبية من ديوان عام محافظة سوهاج حتى إستاد جامعة سوهاج، عقد فى نهايتها مهرجان ألقيت فيها الخطب والأحاديث المعتادة التى لا تقدم ولا تؤخر عن الوحدة الوطنية، حضرتها بالطبع القيادات الشعبية والأمنية والتنفيذية وفى مقدمتها محافظ سوهاج.

وقامت جمعية الكتاب والأدباء بتقديم احتفال شاهدته القيادات الشعبية والتنفيذية وقيادات الدين الإسلامي والمسيحي بسوهاج دون الأنبا ويصا بالطبع، قدم الفنانون فيها عدداً من الفقرات الفنية التي "تجسد وحدة مصر الوطنية"، وألقى الشعراء قصائد فى نفس الاتجاه. ووقع المشاركون فى المؤتمر فى نهايته على وثيقة إدانة للحملة المغرضة ضد مصر أكدوا فيها على "وحدة الصف والتماسك".

وفى كلمته أشار رئيس جمعية أدباء وكتاب مصر أمام المؤتمر الجماهيري إلى أن "المقصود من هذه الحملة ليس الإسلام أو المسيحية وإنما شباب هذا البلد للنيل من أمنها لكننا نقول لهؤلاء : سنفوت عليكم الفرصة وموتوا بغيظكم .. فمصر منتصرة إلي يوم الدين".

وأمام هذا الجمع وبعد شهرين ونصف من وقوع التعذيب، ينفى محافظ سوهاج مرة أخرى حدوثه وعاد لترديد نفس الأكاذيب قائلاً "إن وظيفة الشرطة هي ضبط الجناة، لقد بدأت تحرياتها بغض النظر عن الدين، وانتهى دورها بمجرد القبض على المتهم وإحالته للنيابة وإن الاستدعاء إجراء قانوني للوصول إلي الحقيقة وأن الشرطة لا تحابى أحداً".[١٧٠]

وفى هذا المؤتمر كشف المحافظ وللمرة الأولى عن تلقيه خطاب من اللورد ديفيد ألتون عضو مجلس اللوردات البريطاني هدد فيه بأنه إذا لم يتم الإفراج عن شيبوب وليم أرسل المتهم في جريمة الكشح، ستكون هناك حملة ضد السياحة المصرية.

١٦٩- انظر الوثيقة رقم ٥ بيان قداسة البابا شنودة الثالث حول أحداث الكشح الأولي بتاريخ ٥ نوفمبر ١٩٩٨

١٧٠- جريدة الأهرام ٥ نوفمبر ١٩٩٨

وتحدى اللواء خليل مخلوف مدير الأمن "أن يكون هناك اضطهاد من جانب أفراد الشرطة للمسيحيين بقرية الكشح كما زعمت صحيفة الصنداى تليجراف. وأوضح أن عدد من تم القبض عليهم فى الأحداث بلغ ٥٥ منهم ٢٠ مسلماً و٣٥ مسيحياً، وتم اتخاذ الإجراءات كما يقضى القانون وتقديم المتهم للمحاكمة. وأضاف أن جمعية حقوق الإنسان التى نشرت تقريرها لم تتحر الدقة ولم تزر القرية أو تلتقى بالمسئولين للوقوف على الحقيقة، وأكد أننا حريصون على أمن مصر ولن نبيعه".[١٧١]

ونلاحظ هنا أنه كانت هي المرة الأولى التى يجرى فيها الحديث علنا عن خطابات تأتى من الخارج حول ما حدث فى الكشح، ونلاحظ أيضا الإدعاء بأن منظمة حقوق الإنسان المصرية لم تزر القرية.

وتحدث الأنبا باخوم أسقف سوهاج والمنشأة والمراغة أمام هذا المهرجان فقال "إن ما رددته الصنداى تليجراف افتراءات وإدعاءات سياسية كاذبة وراءها اليهود، إنها محاولة دنيئة للوقيعة بين أبناء مصر. وأقول لهم لقد ضللتم الطريق، نحن نقطف الورد معاً ونخرج من الشوك معاً، لا فرق بين مسيحي ومسلم، فالوحدة الوطنية راسخة. (.....) ونفى الأنبا باخوم وجود أي مظهر من مظاهر اضطهاد الأقباط في مصر، مشيراً إلي ما كان يعانيه الأقباط من اضطهاد الرومان لهم، وكم كانت فرحة الأقباط عندما سمعوا الأذان يردد الله أكبر. وأكد أن مؤتمر موسعاً سيقام فى الكشح يفند فيه رجال الدين المسيحي والإسلامي، إدعاءات وأكاذيب بعض وسائل الأعلام الأجنبية وسنكرم خلاله الشيخ عبد الرحيم سمين".[١٧٢]

ونحن بالطبع نتحفظ فى أن تكون الجريدة قد نقلت ما قاله الأنبا باخوم بدقة، حيث أعلن فيما بعد أن تصريحاته قد شوهت من جانب الإعلام...

وقد واجهت صحيفة الجمهورية بعد جولتها في القرية، المحافظ ببعض مما هو مطروح، فقال "لابد وأن نضع الأحداث في حجمها الطبيعي كما حدث، ولا زلت أكرر مجرد حادث قتل عادى، وإجراءات الشرطة عادية في مثل هذه الحوادث، وتوسيع دائرة الاشتباه مطلوبة أحياناً للقبض على الجناة، وخاصة أن بعض الاخوة المسيحيين أنكروا الجريمة فى البداية، واختفى القاتل فى ظروف غامضة، وتم القبض عليه وأعترف ثم عاد وأنكر بسرعة، وأكد (المحافظ) أن المستندات الرسمية تؤكد أنه تم القبض على ٥٥ متهم منهم ٢٠ مسلمين، والجميع يعرف بقطر وسوابقه فهو تاجر سلاح معروف بالمنطقة".[١٧٣]

وإذا كان المحافظ يتحدث فى استحياء عن التعذيب من قبيل الفرض والجدل، وعن ضرورة توسيع دائرة الاشتباه، فإننا لا ندرى أية مستندات رسمية استند عليها فى توجيه الاتهام إلى بقطر؟. وكانت هذه سقطة منه، حيث كان لا يدرى أن الشرطة أفرجت عن بقطر بعد تدخل أبا زيد مساعد وزير الداخلية، بعد أن روى له سكان الكشح فى كنيسة الملاك ميخائيل تفاصيل التعذيب الذين تعرضوا له بالفعل. هذا فضلاً عن أن الحكم لم يصدر ضد بقطر ولكن ضد شيبوب وليم أرسل، الذى ما زال يقضى عقوبة بالسجن ١٥ عاما.

ثم عقدت جمعية الكتاب والأدباء والفنانين فى اليوم التالي لقاءا بالكشح، كان مناسبة لأن يتعرف هذا الوفد على صورة مغايرة تماماً لما عرفه، حيث تحدث القمص جبرائيل بصراحة عن كل ما حدث

١٧١- جريدة الجمهورية ٤ نوفمبر ١٩٩٨

١٧٢- المصدر السابق

١٧٣- جريدة الجمهورية ٦ نوفمبر ١٩٩٨

ووجه اتهامات محددة للقيادات الأمنية والشعبية ومنها عضو مجلس الشعب حسن رضوان الذى كان متواجداً، سوف نتعرض لها فى وقت لاحق عند الحديث عن موقف مجلس الشعب.

سابعاً التمهيد لضرب المنظمة المصرية لحقوق الإنسان:

بعد نشر تقرير الصنداى تليجراف بأيام قليلة اتجهت السلطة إلي ضرب المنظمة المصرية لحقوق الإنسان من الداخل وسط حملة صحفية شرسة امتلأت بالأكاذيب، لأن كريستينا لامب استعانت ببعض ما ورد فى التقرير الذى أصدرته المنظمة حول أحداث الكشح الأولى. فقد فوجئ الجميع باستقالة ستة من أعضاء المنظمة فى٤/١١/١٩٩٨ ، أصدره ما سُمّي "بفرع المنظمة الإقليمية لحقوق الإنسان فى سوهاج"، لحتجاجاً على ما وصفوه "بالدور المشبوه التى تقوم به اللجنة بالقاهرة وكتابة تقارير كاذبة لحقوق الإنسان فى مصر لجهات أجنبية تستخدم فى الإساءة لأجهزة الدولة الرسمية". وأبرزت جميع الصحف القومية الكبرى والصغرى هذه الاستقالة.

وعلى الرغم من أن المنظمة أرسلت بياناً لجميع الصحف فى اليوم التالي ٥ نوفمبر ١٩٩٨ يؤكد على أنه لا يوجد فروع للمنظمة بمحافظة سوهاج، إلا أن أيا من الصحف لم ينشره.

وسوف نتعرض لهذه القضية تفصيلا فى الفصل الخاص بالتحقيق مع أبو سعدة بسبب التقرير الذى أصدرته المنظمة المصرية لحقوق الإنسان حول التعذيب فى الكشح، وفى الفصل الخاص بسلوك الصحافة..

وكان ذلك تمهيداً للقبض على حافظ أبو سعدة الأمين العام للمنظمة وسط حملة شنتها الصحف المصرية تتهم المنظمة بالخيانة والعمالة.

وهكذا في قراءة بسيطة للتواريخ الخاصة بهذه التحركات المتسارعة نجد أن صفوت الشريف قد كذب ما جاء فى تقرير الصنداى تليجراف في مساء يوم نشره (٢٥أكتوبر١٩٩٨) ثم تم تنظيم المسيرة فى٤ نوفمبر، ونشر بيان الألفين فى ٥ نوفمبر، وصدر بيان قداسة البابا فى ٦ نوفمبر، وتصريح العادلى بنقل الضباط فى ٨ نوفمبر ١٩٩٨، ثم بعد ذلك بأسبوع الاستقالة الجماعية لما يسمى بفرع منظمة حقوق الإنسان فى سوهاج، ثم القبض على الأمين العام للمنظمة وحبسه على ذمة التحقيق بعد ذلك بأسبوع.

ويكشف ذلك عن أمرين:

الأول: هو أنه كان هناك فيما يبدو مَن يقف وراء الستار ينظم هذه التحركات ويتابعها على مدى أيام قليلة متلاحقة بعد نشر التقرير حتى تحدث أثرها. ويمكننا فى هذا السياق أن نفهم تصريح وزير الداخلية فى نهاية مطاف هذه التحركات عندما أشار "إلى مبادرة الأقباط وقيادتهم الدينية بالرد على الإدعاءات التى أثارتها القلة المتعصبة".[١٧٤]

والثاني: يكشف عن أن أسلوب الحكومة في إدارة الأزمات يقوم على رد الفعل الفوري تحت ضغط الأحداث، ويتسم بغياب الرؤية السياسية الناضجة، وغياب الرغبة فى التعامل بجدية مع الأزمات بشكل عام والملف القبطي بشكل خاص.

١٧٤- الأحرار ٩ نوفمبر ١٩٩٨

وفى الدول المتقدمـة، بل وفى بعض الدول غير المتقدمـة،عندما تقع أزمة كبيـرة يجرى تشكيل خلية أزمة من المختـصين الذين يحاولون التعامل مـعها على الفور بهدوء، وطرح حلول زمـنية على مراحل متـتالية، تستـهدف علاج التبـعات اللحظية، والسريـعة، ثم طرح حلول جذرية لمعالجـة الأزمة على المدى البعيد.

١٩- السلطة من القاع إلى القمة

عندما قام الإرهاب بقتل ٥٨ من السائحين الأجانب الأبرياء في الأقصر عام ١٩٩٧، انتقل الرئيس مبارك على الفور إلى المدينة بعد ساعات قليلة في نفس اليوم، وقام باتخاذ إجراءات غير معهودة، حيث أقال وزير الداخلية في ذلك الوقت اللواء حسن الألفي وكبار القيادات الأمنية، فيما يبدو وكأنه رسالة موجهة إلى العالم في مواجهة بشاعة هذه الجريمة.

ولكن فى المقابل، وعلى الرغم من قتل واحد وعشرين مواطناً مصريا، فى أبشع وأخطر إعتداء طائفي شهدته مصر في عهده، لم ينتقل الرئيس مبارك إلى هذه القرية حتى يخفف من معاناة الأقباط أو لمواساتهم، أو على الأقل حتى ليعرف بنفسه تفاصيل ما حدث، وما إذا كانت التقارير المرفوعة إليه صحيحة أو غير صحيحة. ذلك أن قراءة سريعة لسلوك الوزراء الثلاثة الذين أرسلهم وخاصة اللواء مصطفى عبد القادر وزير التنمية والإدارة المحلية تدعونا للشك الكبير فى أن الصورة كانت واضحة أمامه.

وسوف نكتشف أن الدولة فى مصر تعانى من مرض خطير وهى أنها دولة معصومة من الخطأ، لا ترتكب أية أخطاء ولا تعترف بها حتى عندما يرتكبها مسئولون صغار. بل تسعى الدولة إلى حمايتهم والتغطية عليهم والكذب أمام الرأي العام الداخلي والخارجي. وذلك على عكس الوضع فى الدول المتقدمة، بل والنامية، والتي تعترف الدولة فيها بما يسمى بالمسئولية السياسية، التي يتحملها كبار المسئولين حتى لو كان الخطأ قد ارتكب من صغارهم.

وهكذا أعلنت الدولة فى فرنسا مثلاً على لسان وزيرة الصحة كاترين ديفوا بعد اكتشاف قضية الدم الملوث بفيروس الإيدز قولها الشهير أمام المحكمة التي حاكمتها في هذه القضية، "أنها مسئولة وليست مذنبة"، وكانت تقصد بذلك أن المسئول الحقيقي هو رئيس المعمل الذي لم يتخذ الاحتياطات الواجبة ولكنها مسئولة سياسياً بحكم أنها الوزيرة المسئولة التى يقع هذا المعمل فى نطاق وزارتها.

وقد يقول البعض أن المقارنة مجحفة وأن مصر ليست فرنسا، والرد على ذلك أن دولة مثل السنغال وهى دولة إفريقية نامية، اعترف رئيس الجمهورية فيها الرئيس عبد الله واد بمسئولية الدولة عندما غرقت الباخرة جولا على ساحل السنغال وراح ضحية الحادث حوالي ألف مواطن بسبب ارتكاب بعض الأجهزة الفنية التابعة للدولة عدداً من الأخطاء في صيانة الباخرة. ولا يعنى ذلك أن الرئيس واد كان مسئولاً عن غرق الباخرة ولكنها المسئولية السياسية للدولة.

ولكن الأمر المحزن في مصر هو أن السلطات المركزية عندما تكتشف أخطاء القيادات المحلية، ناهيك عن القيادات المركزية، لا تكتفي بعدم معاقبتها فقط بل تسعى للتستر عليها، مثلما حدث فى قضية التعذيب فى أحداث الكشح الأولى عندما تسترت على الضباط المتهمين بل وقامت بمكافآتهم.

وحتي عندما تريد معاقبتهم فإنها تفعل ذلك بعد مرور وقت طويل وبشكل غير علني مثل نقل اللواء سعيد أبو المعالي بعد عام ونصف من أحداث الكشح الأولى، وعدم التمديد للمحافظ عند صدور التشكيلات الجديدة، هذا إذا كان هذا النقل وعدم التمديد لمحافظ سوهاج عقوبة. بينما رأينا في المقابل وبعد مذبحة الأقصر كيف تم إقصاء وزير الداخلية والقيادات الأمنية المسئولة عن المنطقة فى نفس اليوم

وعلى الفور عندما تعلق الأمر بسائحين أجانب وبالرأي العام العالمي.

وإذا حاولنا استقراء سلوك مجلس الوزراء ثم وزارة الداخلية والقيادات المركزية التي وفدت من القاهرة إلى الكشح، وخاصة اللواء مصطفى عبد القادر وزير التنمية المحلية والقيادات المحلية وفى مقدمتها المحافظ اللواء عبد العزيز بكر، سنكتشف أن مواقفهم وتصريحاتهم ومحاولاتهم المتواصلة لإخفاء الحقيقة، كانت بمثابة إهانة لعقل كل مصري وقدرته على الفهم، وقبل كل ذلك إعتداء إضافيا على الضحايا.

وإذا كنا فى فصل سابق قد تعرضنا لسلوك الدولة فى مواجهة مقال نشرته صحيفة أجنبية، فإننا فى هذا الفصل سوف نتعرض لسلوك الدولة تجاه أحداث الكشح الأولى والثانية، ابتداء من أدنى السلم المتمثل فى الغفير وحتى قمة السلطة المركزية، مروراً بالسلطة التنفيذية المحلية الممثلة فى المحافظ والأجهزة التابعة له والوزارات المعنية.

الأمن:

عندما كان الجهاز السياسي للدولة هو صاحب القرار فيما يمكن أن نسميه بالملف القبطي، لم تشهد مصر فى عهد عبد الناصر هذا النوع من الإعتداءآت البشعة، ولا هذا الاحتقان الرهيب. ولكن بعد مجيء السادات والمواجهة التى تمت بينه وبين البابا، أصبح الأمن يلعب الدور الرئيسي في هذا الملف الخطير الذي يحتاج لرؤية إستراتيجية لا تتوفر لديه، قياسا على ممارساته في هذا المجال. إذ أن نظرته لهذه القضية الخطيرة تنطلق من رؤية أمنية ضيقة، أدت إلى العديد من الكوارث فى هذا الملف الساخن وغيره.

وفى مواجهة هذا الأسلوب الذي يتمثل فى تخويل الأمن دائما مهمة التعامل مع هذه القضية الخطيرة، جاء وقت سادت فيه مشاعر الضجر لدى قيادة الكنيسة لدرجة أن قداسة البابا كثيرا ما كان يكلف سكرتيره الأنبا يوأنس بالرد على المسئولين الأمنيين الذين يتصلون بالكنيسة فى إطار هذه القضية.

ولا يمكن الحديث عن دور الأمن بشكل عام دون التحدث عن دور المخبر في الريف المصري والذي تحكمه صلة القرابة ويتحكم فيه الفقر والجهل وما يقترن بهما من تعصب.

ويقدم خالد الدخيل توصيفا حقيقيا لدور ووضع المخبر والضابط في هذه الأماكن وكيف أنه يختزل دور الدولة بكامل أجهزتها ويؤدى ذلك إلى تآكل الدولة وتراجعها.. ويقول لقد "تم اختزال الدولة في صورة "مخبر" يرتدى الجلباب ويعرفه كل الأهالي. هو وحده المتحكم في مصائر العباد، وكلمة منه يمكن أن تضيع مستقبل بنى آدم. الضابط في مركز الشرطة لا يعرف سواه والأهالي لا يعرفون عن رموز السلطة سواه، وهو يعانى من مشاكل مادية لا حصر لها. والبسطاء دائماً يمنحون الكثير للمخبر من أجل مستقبل أولادهم وأراضيهم وخوفاً من البقاء ليلة واحدة في الحجز. كيف إذاً نحلل ما حدث فى الكشح والدولة غير موجودة في الأصل هناك؟(.....) شائعة واحدة كفيلة بإحراق كل شئ ليتعلق الغضب من الصدور غضب من المخبر ومعاون المباحث وبتوع تنفيذ الأحكام وموظفي الجمعية الزراعية، ويصبح الغضب وحده هو المتحكم فى كل الأمور وليس سواه. والغضب انفجر

وأنتهي بحرائق وقتلى وكوارث وصراخ وفقد، وبقى على الناس الآن تسديد ثمن هذا الغضب وسيحدث ".[١٧٥]

هنا نجد مكمن الداء المتمثل في التقارير غير الصحيحة أو غير الدقيقة في أحسن الأحوال، والكاذبة في معظم الأحوال لأسباب عصبية وقبلية، ناهيك عن التعصب المقيت. هذا دون الحديث عن الإتاوات التي فرضها المخبرون في أحداث الكشح الأولي على الأقباط عندما تملكهم الذعر من عمليات التعذيب. وقد وردت هذه الظاهرة في شكوى عدد من أهالي الكشح ضد الضباط الذين مارسوا التعذيب وذكروا أسماء المخبرين الذين فرضوا الإتاوات على المسيحيين الذين انتاب معظمهم الرعب حتى لا يشي هؤلاء بأسمائهم إلى الضباط ويتعرضون بالتالي للتعذيب.

وأشار إلى هذه الظاهرة أيضا الأنبا ويصا فى لقاءاته مع المسئولين فى المنطقة ومنهم اللواء سعيد أبو المعالي مفتش أمن الدولة بسوهاج واللواء مصطفى سليم رئيس المباحث الجنائية واللواء خليل مخلوف مدير الأمن. وحدد أسماء المخبرين السريين والخفر ومنهم الطاهر على إسماعيل وشهرته التايه ومحمد عبد الرحمن وكامل عبادي ومخبر أمن الدولة الذي يعمل فى قرية الكشح ويدعى عمر حمدي عتمان وهو من عائلة الكراشوة التى اتهمتها عائلتا القتيلين سمير وكرم بقتلهما.

ويقول الأنبا ويصا إنه "ذكر هذه الأسماء تحديداً للمسئولين وتحققوا من أفعالهم، ولكن لم تجرِ مساءلتهم. ورغم أن السيد مدير الأمن أمر (شفاها) بنقلهم فوراً إلا أن ذلك لم يحدث. وقد ذكرت لمفتش أمن الدولة اللواء سعيد أبو المعالي أن تصرفات هؤلاء الخفر تسيئه شخصيا، ولكن لم يجرِ اتخاذ أي إجراء ضد هؤلاء، ولم يتم أي تحقيق أو معاقبة لهؤلاء على هذا السلوك المشين الذي يقترب من أسلوب المافيا ويتسم بالإجرام".

ولعل صلة القرابة التي أدت إلى التستر على هؤلاء الذين ارتكبوا هذه الجرائم كان لها أكبر الدور في هذه المأساة كما ترى فريدة النقاش التى كتبت تقول " كشفت مأساة الكشح أن شبكة من محافظة واحدة وعائلة واحدة "الهوارة" تسيطر على كل مواقع السلطة في المحافظة, بينهم مفتش مباحث أمن الدولة ووكيل فرع أمن الدولة ورئيس شعبة البحث الجنائي والمحامى العام بالمحافظة. وقد ساهم في تفجير الأحداث في قرية الكشح مساندة كلا منهم لقريبه الآخر مما ساهم في طمس الحقائق وعدم الكشف عن المتهمين الحقيقيين وراء الأحداث ومحاسبة المسئولين عنها. كما لعبت المصالح الانتخابية والتجارية دوراً آخرَ في التحريض على اندلاع هذه الكارثة بعد أن رفضت السلطات المحلية تنفيذ حكم قضائي بإزالة الأكشاك التجارية التي تمت إقامتها أمام متاجر بعض المواطنين الأقباط، مما يجعل بقاء ممثلي السلطات المحلية أمراً محفوفاً بالمخاطر".[١٧٦]

كذلك فإن الحديث عن التقصير الأمني في أحداث الكشح الثانية كان من المسلمات التي أقر بها الكثيرون ووردت فى تعليقات الكتاب الشرفاء الذين لم يسمح لهم ضميرهم بالتغطية على هذه الجرائم.

وعندما يعود التقصير الأمني أحيانا إلى تجاوز الأحداث لقدرة رجال الأمن على اتخاذ القرار

١٧٥- جريدة الأسبوع خالد الدخيل، تحت عنوان "قراءة أخرى لمأساة الكشح" ١٠يناير٢٠٠٠

١٧٦- جريدة الأهالي فريدة النقاش مقال تحت عنوان "من المسئول عن أحداث الكشح؟، القيادات المحلية والمصالح التجارية تتحمل مسئولية انفجا رالموقف؟" ١٢يناير٢٠٠٠

...ـب فإن ذلك يصبح أمراً في نـطاق الخطأ الإنساني غير المتعمد، ولكن أحـداث الكشح شهدت أنواعا من القصـور تدخل في نطاق الجريمة التي ترتكب مع سـبق الإصرار والتـعمد عندمـا يعزف الأمن عن التدخل، إما بسبب الخوف أو بسبب التواطؤ.

وفيما يتعلق بالخـوف لعلنا نتذكر ما قـاله أحد أفراد الشـرطة لجريدة الأهالي في تحقـيق لها من الكشح حول تطورات الأحـداث فى الساعات الأولى من "أنه كان من الممكن السـيطرة على الأحداث في بدايتها، خصـوصـا أن بداية النزاع بين راشد فهيم وفايز عوض حـسين بدأ على بعد ١٠٠ متر من نقطة الشرطة وأن الضابط هم بـالتدخل، ولكن وكيل شيخ الخفـر ويدعى ماهر على نصحه بالابتـعاد حتى لا يقتلوه مثلما فعلوا مع سلفه"[١٧٧] وإذا كان ذلك صحيحا فإنه يثير الكثير من علامات الاستفهام.

أما السلوك الذي يرقى إلى مستوى التواطؤ، فإنه يتمثل في ترك كـميات كبيرة من أسلحة لم يعتاد الريف المصري عليها في أيدي الكثيرين، حيث وجهت قيادة شعبية الاتهام بشكل مباشر إلي جهاز الأمن وقالت "أين دور أجهزة الأمن وأين حـملاتها التفتيشـية لضبط الأسلحة غير المرخصـة التي فاجأتنا بها أحداث أوائل الأسـبوع ؟! ويسـتطرد المسـئول رأينا المدافع الرشـاشـة والبنادق الآليـة وغيـر الآليـة والآربجيهات" تشعل سماء الكشح حتى أن أجهزة الأمن لم تتمكن من دخول الكشح إلا بعد ثلاثة أيام كاملة !!. و للمرة الثانية تشـير أصابع الاتهام إلي أيدي بعينها تثير الفـتنة وتحرك مجريات الأحداث إلا أن شيئاً أو إجراءً واحداً لم يتخذ حيال هؤلاء الأشـخاص، والجميع فى سوهاج يهمسون بهذه الأسماء – حتى رجال الأمن– إلا أن أحداً لم يجرؤ على اتخاذ قرار بشأنها!!"[١٧٨]

ومعنى ذلك أن هذه القيادة الشعبية توجه الاتهام بشكل واضح للأمن المحلى الذي ترك الأسلحة في أيدي هؤلاء من معارفه وأفراد عشيرته.

ولكن الأخطر من ذلك هو هذا السلوك الذي يرقى إلى مرتبة التحريض على ارتكاب الجريمة من قبل شخصيـة أمنية رفيعة المستوى بشكل يتعـارض مع مهامها الملقاة على عاتقـها وهى الحفاظ على الأمن، إن صح مـا نسب للواء أبو المعـالى في اجـتمـاع المسـاء السابق علـى اندلاع المذبحة، بدعـوى التـرتيب للمصالحـة قبيل الأحداث، وحضره جـمع من ممثلي كبار العائلات المسلمة والعـمد والمشايخ في الكشح والقرى المجاورة .

يقـول الأنبا ويصـا أنه نما إلى علمـه من صديق مـسلم إنه في مـساء يوم السـبت أول يناير دعت قيادات الأمن، المفتش سـعيد أبو المعـالي ومدير الأمن مصـطفى إسماعـيل، كبار عـائلات المسلمين إلي اجتماع للتـحاور في شأن هذه الأمـور، قال فيـه اللواء مصطفى إسـماعـيل "أنا مش عارف إزاى ده يحصل؟" (قـاصداً في الغالـب عمليات حـرق وتدمير مـحلات المسيـحيين). لكن اللواء أبو المعـالي قال إزاى تسيبوا أخواتكم المسلمين تتكسر أكشـاكهم، وتسكتوا على حاجة زي كده؟... ". وأثار هذا الكلام من قبل أبو المعالي امتعاض الحاضرين من قرية البلابيش.

ويؤكد القمص جـبرائيل "أنه على خلاف ما كان يتـوقع أبو المعالي اعترض مسلمـو قرية البلابيش الحاضرين على هذا الكلام، وكان عـددهم ثمانية عشرة شخصاً، وقـالوا له لقد حضرنا من أجل الصلح وليس من أجل هذا الكلام... فاستشاط أبو المعالي غضباً، فآثروا الانسحاب من الجلسة".

---

[١٧٧] - مصدر سابق، جريدة الأهالى تحت عنوان "١٥غريباً عن القرية.. أطلقوا النار من السلاح الآلي وهربوا" ٢١يناير٢٠٠٠

[١٧٨] جريدة الجمهورية ٥ يناير ٢٠٠٠

وحول أين عقد هذا الإجماع، ومن دعا إليه؟ يقول القمص جبرائيل "حسب ما علمنا فقد عقد فى مركز دار السلام ودعي إليه اللواء مصطفى إسماعيل مدير الأمن واللواء سعيد أبو المعالي مفتش أمن الدولة وكان هو المتحدث الأساسي، ولم يكن مصطفى إسماعيل هو الذي يتحدث".

وقد أشارت روزاليوسف إلى اجتماع العمد والمشايخ والعائلات المسلمة هذا في أعقاب أحداث خناقة يوم الجمعة، في مسعى إلى حل لمشكلة المحال والأكشاك تمهيداً لاجتماع آخر مع الجانب المسيحي فى اليوم التالي. وجاء فى هذا التحقيق تصريح لحسن رضوان أشار فيه إلى" ضرورة أن يندم من دعي إلى هذا الإجماع،(.....) لأن هذا التصرف غير المسئول كان أحد عوامل ترسب أسباب الضغينة الذي استقبل وهو مغمض العينين شائعات "تسميم المياه" و"إعلان الجهاد" و "شفرة دق الأجراس" التي تاهت بينها نقطة بداية الأحداث"[١٧٩].

ولم يذكر حسن رضوان أو روزاليوسف أسباب هذا الندم الذي طالب به، والذي يعطى فى نفس الوقت قدراً من المصداقية لما نما إلى علم الانبا ويصا. فالسؤال هنا لماذا يندم من دعي إلى هذا الاجتماع إلا إذا كانت هذه المعلومات التي لا يمكن تصديقها تحمل قدرا من الصدق؟ ولماذا كان هذا التصرف غير مسئول؟، وهل يدعونا ذلك إلى تصديق ما لا يمكن تصديقه حول موقف اللواء أبو المعالي فى هذا الاجتماع؟. أسئلة رهيبة وعلامات استفهام خطيرة تسلط الضوء مجدداً على طبيعة الممارسات التى أدت إلى المنبحة التي شهدتها الكشح فى مستهل الالفية الثالثة، ومن قبلها الممارسات الخطيرة من قبل بعض القيادات الأمنية فى أحداث الكشح الاولى كما رأينا.

ولعل السؤال الخطير يدور حول مدى مصداقية هذه الرواية. يرد القمص جبرائيل عليه بالقول "هذا كلام رواه أحد الحاضرين لواحد مسيحي صديق له. ونحن لا نستطيع أن نقر بصدق هذه الرواية بنسبة مائة فى المائة، لانه لم يحضر أحد منا. ولكن الذي يثبت أن هذا الاجتماع لم يكن طيباً، هو ما حدث يوم الأحد. هذا الاجتماع كان يوم السبت مساءً، ويوم الأحد وقعت جرائم القتل والسلب والنهب والحرق. ولو كان هذا الاجتماع أمراً طيباً جيداً هل كانت نتائجه ستكون سيئة إلى هذا الحد فى قرية الكشح فقط وغالبية قرى المركز ومدينة دار السلام؟ ".

وإذا حق للبعض منا التشكك فى هذه الرواية، إلا أن هناك ما يدعو الكثيرين من الاقباط إلى الاعتقاد بأن جهاز الأمن مخترق من العناصر الإسلامية المتطرفة...

وزارة الداخلية:

لعلنا نتذكر أن وزير الداخلية السيد حبيب العادلى، قد لجأ بعد أحداث الكشح الأولى إلى نفى ما حدث وإلقاء التبعة تارة على قلة فى الداخل، وتارة أخرى على عناصر خارجية تحاول تشويه سمعة مصر. وبنفس الطريقة تم التعامل مع أحداث الكشح الثانية حيث تكرر نفس هذا السلوك دون أية محاولة حقيقية لاستخلاص الدروس. وكشفت محاولات تبرير وتفسير ما حدث عن موقف هو فى حقيقته نتاج لقصور فى الفهم وغياب الشفافية إن لم يكم أكثر من ذلك. إذ فى يوم٢/١ وبعد ساعات من المنبحة أصدرت وزارة الداخلية بيانها الأول الذي ذكر معلومات منقوصة عندما أعلن "عن مقتل

١٧٩- مجلة روز اليوسف. تقرير لعبد الله كمال العدد٣٧٣٧، ٢٢-٢٨يناير٢٠٠٠

اثنين وجرح ثمانية فى تبادل إطلاق النار على سطوح منازل فى القرية من بعض الأهالي طرفي المشاجرة".

والأخطر من ذلك أن مصادر مصرية أكدت "أن تكرار الأحداث فى الكشح كان صدفة بحتة، واستبعدت وجود مؤامرة للوقيعة بين المسلمين والأقباط فى القرية، وأوضحت أن خلافاً وقع بين تاجر الفاكهة فايز عوض أحمد حسين (مسلم)، وتاجر الأقمشة راشد فهيم منصور (قبطي) بشأن شراء قطعة قماش، (....) لكن الأحداث اندلعت مجدداً على إثر عتاب وقع بين الاثنين وتطور إلي مشاجرة ثم معركة استخدمت فيها الأسلحة الآلية والمسدسات بعدما تدخل أقارب الاثنين".[180]

وهكذا حمل البيان الأول لوزارة الداخلية معلومات خاطئة حول عدد القتلى حيث أشار إلى مقتل اثنين وجرح ثمانية فقط. وليس هناك لذلك سوى تفسيرين:

إما أن تكون وزارة الداخلية قد حاولت إخفاء الحقائق فى مواجهة حجم الكارثة الذى فوجئت به رغم توالي مكالمات المسيحيين على نقطة شرطة الكشح تبلغها بجرائم القتل والاعتداءات وتطلب النجدة كما ذكرت عائلات الشهداء.

أو أنها لم تكن تدرى فى هذه الساعات بحقيقة الموقف رغم الاحتشاد الأمني الخطير فى المنطقة وتواجد العشرات من الرتب الكبيرة قبل اندلاع عمليات القتل. وهو الأمر الذى يكشف عن دلالات خطيرة فيما يتعلق بقدرة هؤلاء على التعرف على أبعاد أية أزمة فى الساعات الأولى واستيعابها ثم تصعيد المعلومات الدقيقة إلى وزارة الداخلية.

ونتذكر أن السيد صلاح سلامة رئيس مباحث أمن الدولة، وهو جهاز يتبع وزير الداخلية، كان يعلم على الأقل بوقوع خمسة قتلى بعد ساعتين من بدء المذبحة عندما طلب من الأنبا مرقص الذهاب على عجل إلى الكشح، وقبل عدة ساعات من صدور بيان الداخلية، وهو الأمر الذى يثير علامات الاستفهام حول سرعة تبادل المعلومات بين أجهزة الوزارة.

هذا بالطبع إذا ما أغفلنا الحديث عن تصريحات المصدر الأمني الذى تحدث عن "أن تكرار الأحداث فى الكشح كان صدفة بحتة" وعن "تدخل أقارب الاثنين".

ونذكر هنا أن جميع قيادات الأمن التى اجتمعت مع الأنبا صرابامون والأنبا مرقس فى الساعات الأولى من فجر يوم الاثنين٣/١/٢٠٠٠ فى مقر نقطة دار السلام وبحضور جميع القيادات الأمنية القادمة من القاهرة، كانت على دراية بالعدد الكلى وهو ٢٠ قتيلاً ، بعد قيامهم بزيارة المنازل والزراعات واكتشاف الجثث الثمانية الباقية.

وبعد أن بدأت وكالات الأنباء العالمية تتحدث عن العدد الصحيح للقتلى اضطرت وزارة الداخلية إلى إصدار بيانها الثاني فى اليوم التالي، الاثنين ٣ يناير ٢٠٠٠ وأعلنت فيه عن ٢٠ قتيلاً وإصابة٣٣ جريحاً وفسر مصدر أمنى "زيادة عدد القتلى بقيام الأهالي باصطحاب المصابين إلي المنازل دون الإبلاغ عنهم والعثور على بعضهم متوفياً داخل الزراعات"![181]

والأمر المذهل أن بيان وزارة الداخلية لم يشر إلي كون القتلى العشرين هم من الأقباط، بينما أشارت وكالات الأنبا العالمية وصحف عربية مثل جريدة الحياة وجريدة القدس العربي فى مانشيتات

---

[180] [illegible] صحفية ٣ يناير ٢٠٠٠

[181] [illegible] يناير ٢٠٠٠

كبيرة إلى "مقتل ٢٠ قبطياً" نظراً لدلالات الحدث وخطورته. وسوف نتعرض لذلك فيما بعد.

ومع ذلك أدعي بيان وزارة الداخلية بعد ٤٨ ساعة من انتهاء عمليات القتل "أن الموقف أقل بكثير مما تناقلته الإذاعات الأجنبية وأن أجهزة الإعلام بالداخلية حريصة على توضيح الحقيقة أولا بأول وأن تحرك القيادات الشعبية والتنفيذية ورجال الدين الإسلامي والمسيحي مع القيادات الأمنية كان له أكبر الأثر فى القضاء على الفتنة".[١٨٢]

ونتساءل هنا عن السبب فى التقليل من خطورة وجسامة ما حدث فى واحدة من أخطر المذابح التي تعرض لها الأقباط؟ ثم كيف يمكن اتهام الإذاعات ووكالات الأنباء الأجنبية أن تبالغ فى تصوير الموقف وهى التي تعمل عادة فى إطار لحترام القواعد المهنية.

وهكذا شابت بيانات وزارة الداخلية وتصريحات المصادر الأمنية حالة من التخبط الشديد، تعكس كالمعتاد محاولات غير مجدية لإخفاء الحقيقة.

فبعد أن ذكرت مصادر أمنية مصرية لصحيفة عربية دولية (الحياة) فى البداية "أن تكرار الأحداث فى الكشح يعود إلى "صدفة بحتة"، واستبعدت وجود مؤامرة للوقيعة بين المسلمين والاقباط فى القرية، وأن الأمر يعود إلى خلاف وقع بين تاجر الفاكهة فايز عوض أحمد حسين وتاجر الاقمشة راشد فهيم منصور بشأن شراء قطعة قماش"، أعلن مصدر أمني آخر "أن سبب الخلاف يعود إلي أن بعض العناصر الإجرامية عمدت إلي إشعال فتيل الخلاف بين عدد من المسلمين والمسيحيين نتيجة معاملات تجارية بينهم"[١٨٣] ثم نجد بعد ذلك "مصادر أمنية مسئولة" تعيد فى اليوم التالي أسباب تجدد الأحداث إلي "العناصر التى أرادت تعكير حالة الهدوء الأمني فى هذه الفترة وإفساد المناخ الأمني بعد الاحتفال بالالفية الثالثة فى منطقة الأهرام وذلك لخدمة بعض الجهات التي أرادت تشويه صورة مصر والإساءة بين العلاقة بين المسلمين والأقباط".[١٨٤]

ونجد أن هذه التفسيرات من قبيل "سمك، لبن، تمر هندي". فهي من ناحية ترجع أسباب المنبحة إلي عناصر داخلية فى إشارة ضمنية إلى التيار الإسلامي الرافض للاحتفال بالألفية الميلادية الثالثة، وأن هذه العناصر قد قامت بذلك لخدمة بعض الجهات التى أرادت تشويه صورة مصر فى الخارج والمقصود هنا كالمعتاد أقباط الخارج. وترجمة هذه الهلوسة تعنى أن عناصر التيار الإسلامي قد قامت بذلك لخدمة أقباط الخارج. والأمر هنا لم يعد يحتاج إلى تعليق.

وبين الصدفة البحتة والعناصر الإجرامية ومحاولة إفساد الألفية الثالثة وتشويه صورة مصر فى الخارج، نجد أنفسنا مرة أخرى أمام غياب البصيرة والقصور فى فهم ما حدث، ومحاولة التعمية والتغطية على المسئولين الحقيقيين الذين انتهكوا حقوق مواطنين مصريين فى أحداث الكشح الأولى، قبل ستة عشراً شهراً من هذه الأحداث الثانية، وهؤلاء الذين وقعت المنبحة فى حضورهم وتخلفوا عن أداء واجبهم المهني.

ويأتي ذلك بالطبع على شاكلة موقف الوزير الذي يصر على إخفاء الحقيقة. حيث أشار الدكتور رفعت السعيد أمين عام حزب التجمع الوطني ورئيس مجلس إدارة الأهالي إلى "إصرار أحد الوزراء

١٨٢- جريدة المساء ٥ يناير ٢٠٠٠

١٨٣- جريدة الجمهورية ٣ يناير ٢٠٠٠

١٨٤- جريدة الأهرام تحت عنوان "لماذا تجددت الأحداث" ٤يناير ٢٠٠٠

في لقاء مع رؤساء تحرير الصحف على الإدلاء بتصريحات بائسة فى اجتماع مهم، وكأنه يحاول أن يعطي اتجاهاً محدداً ويصمم ـ فى ذات الوقت ـ على حماية المخطئين من رجاله الذين تشير أصابع الاتهام إليهم إن لم يكن بالإهمال والتبرير، فبالتواطؤ والتدبير".[185]

وزارة الإعلام:

بعد هذا التخبط من قِبَل الداخلية وفى ٤يناير ٢٠٠٠ اجتمع مجلس الوزراء برئاسة الدكتور عاطف عبيد وأصدر قراراً بتكليف وزير الداخلية بإعلان الحقائق أولاً بأول ليعرف المواطنون الحقيقة، كما لو كان إعلان الحقيقة يحتاج بالفعل إلي تكليف من الحكومة بأكملها لوزير الداخلية، وهو أمر بالغ الدلالة في حد ذاته!.

ومع ذلك يخرج علينا السيد صفوت الشريف وزير الإعلام بعد اجتماع مجلس الوزراء وتكليفه الشهير لوزير الداخلية بإعلان الحقيقة، بتصريحات لا تمت للحقيقة بصلة. فبعد أن يعلن أن مجلس الوزراء استمع إلى تقرير حول الأحداث، وأنها بدأت نتيجة للخلاف حول معاملات مالية بين مواطنين، أحدهما مسلم والآخر مسيحي، نجد السيد وزير الإعلام يلقى باللوم في تصريحه على الجانبين، بما فيهم المجني عليهم، والذين سقط منهم عشرون شهيدا، قائلاً "أن رؤوس الإثارة والفتنة وعناصر التطرف من الجانبين استغلوا واستثمروا الخلاف لتعكير صفو العلاقة التي تربط بين أبناء القرية الواحدة".[186]

ولم يبتدع صفوت الشريف فى تصريحه هذا جديداً، ذلك أن كل المسئولين فى الدولة على مدى عشرين عاما الماضية رددوا هذه الأغنية التي تتحدث عن "المتطرفين من الجانبين". ونحن لا نعرف أين هم متطرفون الاقباط فى عمليات التعذيب التي تمت في أحداث الكشح الأولى، اللهم إذا اعتبرنا أن شكواهم التى لم يتم التحقيق فيها بجدية، هي شكل من أشكال التطرف. وسوف نعود إلى مقولة "متطرفين الجانبين" فى موضع لاحق.

وتأتي هذه التصريحات أيضا فى نفس اليوم الذى قدم فيه رئيس الوزراء الدكتور عاطف عبيد تعزيه تليفونياً للأنبا ويصا في مقتل واحد وعشرين مسيحياً، وذلك في حضور اللواء مصطفى عبد القادر وزير التنمية في مكتب الأنبا ويصا بعد أن ذهب إلى مطرانية البلينا لتطييب الخواطر ومحاولة تهدئة النفوس، وبعد أن قام هو بنفسه ومن مكتب الأنبا ويصا، بطلب رئيس الوزراء ليبلغه، كالمعتاد، بأن كل شئ على ما يرام.

كما واصل السيد وزير الإعلام، الذي تشدق بالشفافية وإعلان الحقيقة، عملية تضليل الرأي العام فأعلن أمام نادى الليونز بعد ذلك بعدة أسابيع "أن أحداث الكشح (.....) نعالجها بكل الشفافية والحق والعدل من خلال التحقيقات الدائرة الآن والتي تشمل كل مسلم ومسيحي لأن الكل "سواسية أمام القانون". وأشار الشريف "إلي أنه إذا كان البعض فى الخارج يريد تشويه الصورة فإنني أقول لهم ابقوا حيثكم في الخارج ونحن هنا في الداخل يهمنا حق المصريين في المعرفة، وسوف يظل المصريون

---

185 جريدة الأهالي تحت عنوان "الكشح المأساة والحل" ٢٦يناير٢٠٠٠

186 جريدة الوفد ٥ يناير ٢٠٠٠

نسيجاً واحداً لا يعرفون إلا مصريتهم وأن الدين لله والوطن للجميع".[187] وباختصار شديد هو لا يريد قول الحقيقة ولا يريد لغيره قولها.

وزير التنمية والمحافظ:

لم يختلف سلوك الرجل الذى أرسله الرئيس حسنى مبارك إلى موقع الأحداث عن زميليه وزيري الإعلام والداخلية، ومسئوليته هنا مضاعفة لأنه التقى بكافة الأطراف وعرف أكبر قدر ممكن من الحقيقة ولكنه لم يفعل شيئا سوى التضليل مع سبق الإصرار. وشاركه فى نفس السلوك المحافظ، الذي من المفترض أنه على دراية بكل صغيرة وكبيرة فى محافظته، أو على الأقل في الكشح التي تدور أحداثها منذ أكثر من عام ونصف ويتردد أسمها على الساحة الدولية بسبب ما حدث عام ١٩٩٨

وقراءة لسلوك هذين الرجلين تجعلنا نكتشف أن الاثنين قد اتبعا "تكتيكاً" في غاية الخطورة وذهبا لتنفيذه في ثلاثة اتجاهات:

الأول هو طمأنة القيادة فى القاهرة بأي شكل من الاشكال ومهما كان الثمن. وفى إطار هذا التوجه لم يكلا عن الحديث عن المصالحة، وهو أمر طيب إن كانت صادقة واقترنت بحل حقيقي، ولكنها كانت، كما سنرى، زائفة.

والثاني هو موقف ازدواجي خطير تجاه الأنبا ويصا، ففي الوقت الذي يذهبان إليه لتطييب الخاطر وتقديم واجب العزاء له فى قتل واحد وعشرين قبطياً ويعقدان معه "اتفاقات" ويقدمان له الوعود بحل المشاكل، يقومان بشن حملة شرسة ضده، يوجه له فيها أبشع الاتهامات في معرض البحث عن كبش فداء يجرى التضحية به على منبح الكذب والتغطية على المسئولين الحقيقيين.

والثالث هو الدخول فى سباق تصريحات حول تعمير الكشح وتحويلها إلى قرية نمونجية. وقد تبارى فى ذلك الوزير والمحافظ وصغار كبار موظفي محافظة سوهاج، حتى أن ذلك أثار حفيظة سكان القرى المجاورة كما سنرى.

* التكتيك الأول: الشكر على مقتل الضحايا، والمصالحة الفورية المزعومة:

فى إطار حملة نفاق رسمي واسعة النطاق لم يكن هناك هم للواء مصطفى عبد القادر وزير التنمية الإدارية سوى التأكيد على أن أبناء الكشح يلهجون بالشكر للرئيس مبارك، وذلك حتى تبدو مهمته ناجحة أمام الرئيس الذي أوفده وأمام الرأي العام مهما كان الثمن الفادح الذي يمكن أن يدفعه هذا الوطن وأبنائه فى هذه القرية من جرار تكرار الأحداث بسبب غياب المعالجة والكذب والتضليل.

ويصرح وزير التنمية الإدارية في هذا الإطار "بان أهالي الضحايا أشادوا بإنسانية ورعاية الرئيس مبارك لكل فئات المجتمع".[188] وإذا كان الرئيس الذي أوفده لا يحتاج إلى ذلك، فإنه من الصعب أن نتصور هؤلاء الذين عاشوا أحداث الكشح الاولى ثم فقدوا واحد وعشرين شهيداً وهم يشيدون برعاية أي رئيس، ودماء الضحايا لم تجف بعد، مهما كانت درجة تقديرهم له.

وعندما يكتب الأستاذ سمير رجب رئيس تحرير ورئيس مجلس إدارة دار التحرير "أن أهالي

١٨٧- جريدة الجمهورية ٢٥ يناير ٢٠٠٠

١٨٨- جريدة الجمهورية ٦ يناير ٢٠٠٠

الكشح تلهج ألسنتهم بالشكر للرئيس مبارك الذي كان وسيظل معهم بقلبه وعقله وجهده، إنهم يقدرون متابعته المستمرة للأحداث وتوجيهاته لمختلف القيادات بضرورة احتواء الموقف"، لا يعود ذلك إلى أن سمير رجب ذهب إلي الكشح واستمع إلي أهالي الضحايا، ولكن لأن ناقل هذا الكلام هو اللواء مصطفى عبد القادر وزير التنمية المحلية. حيث بدء سمير رجب مقاله بالقول "طمأنني اللواء مصطفى عبد القادر على أحوال الكشح فور عودته منها بلحظات".[189]

وإذا كان رئيس الجمهورية لم يرسله من أجل هذا النفاق ولكن من أجل حل المشكلة وتضميد الجراح، فإن تصريحات وزير التنمية لم تتفق مع الواقع الذي وصفه صحفي بقوله "إنه بعد دخولنا إلي القرية شعرنا بمرارة الحزن والخوف تملأ العيون آثار الدمار في شارع بورسعيد التجاري الذي يتوسط القرية تبدو واضحة المنازل مغلقة ومصفحات وسيارات الشرطة تسيطر على الشوارع":[190]

ولم يكن هذا النوع من التصريحات للسيد وزير التنمية الإدارية يتفق مع واقع المشاعر التي كانت تسيطر على المسيحيين والذين قاموا لتوهم بدفن قتلاهم والذين وصل الأمر بواحد منهم كما ورد فى تحقيقات إلي أن يقول "دى حكومة وسخة ومعرصة وعايزين نجيب كلينتون". ومع إدانتنا لهذا القول، إلا أنه يعكس حالة من اليأس الكامل من الحكومة وكافة السلطات، وأن مسيحيي الكشح فقدوا الثقة فى جميع القيادات وجميع الأجهزة الأمنية والتنفيذية والشعبية، كيف إذن "تلهج قلوبهم بالشكر؟".

ونشير هنا فى مجال حرص السيد وزير التنمية على ضرورة إعلان الشكر للرئيس والإشادة بحكمته إلى واقعة في منتهى الدلالة. ففي خلال لقائه الأول بالأنبا ويصا فى الرابع من يناير طلب منه أن يأتي لزيارته فى بالقاهرة. وتم هذا اللقاء بالفعل بعد اللقاء الأول بحوالي ٢٦يوماً وتحديداً فى٣٠ يناير فى مكتبه فى القاهرة. وجلس مع الأنبا ويصا حوالي ساعتين طلب منه خلالها ما أسماه بالتعقل والحكمة وإصدار بيان بثلاث لغات، بالإنجليزية والفرنسية إلى جانب العربية، يعلن فيه أنه يثق في حكمة الرئيس حسنى مبارك وأن يمدح فيه وأن الأمور هادئة ومستقرة، ويطلب أيضاً ضرورة عدم الاتصال بالخارج. وفى وسط الحديث كان يلقى بعبارات غريبة لا يجب أن تأتى من مسئول كبير، مثلاً حول الاستفزاز الذى يحدث عندما تكون أبراج الكنائس أعلى من منارات الجوامع، وحول دقات جرس إحدى الكنائس صبيحة الأحد ٢ يناير (الذي كان للصلاة على أحد المتوفين الذي توفى كما ذكرنا).

وخرج الأنبا ويصا من هذا الاجتماع وهو يشعر بالغليان ووجه له خطاباً[191] في اليوم التالي يشكره على اللقاء ويشرح له فيه كيف يمكن أن يكون التعقل.

وبشأن المصالحة الفورية المزعومة التي حدثت ودم القتلى لم يجف بعد، فحدث ولا حرج. ففي مساء الرابع من يناير٢٠٠٠، وبعد دفن الجثث بساعات وصل الوزير اللواء مصطفى عبد القادر وزير التنمية المحلية إلى مقر المطرانية في البلينا في الساعة التاسعة مساء واجتمع مع الأنبا ويصا وقال له إنه موفد من رئيس الجمهورية لتقديم العزاء، وروى له الأنبا ويصا كل شئ واتفقا

- جريدة الجمهورية ٧يناير٢٠٠٠ سمير رجب "خطوط فاصلة".
- جريدة الأخبار تحت عنوان "الكشح قرية دمرتها الشائعات" ٦يناير٢٠٠٠
- انظر الوثيقة رقم ٢١ خطاب الأنبا ويصا لمصطفي عبد القادر وزير التنمية المحلية

على ثلاث نقاط:

- تعويض كل العائلات التى أضيرت بالقتل أو التدمير أو النهب.
- تشكيل لجنة للمصالحة كالمعتاد، من ثلاثة من الكهنة واثنين من الشيوخ وأعضاء مجلس الشعب والشورى عن المنطقة والمحافظة والأمن ومن ترغب اللجنة فى دعوته. وقد اقترح الوزير على الأنبا ويصا عمل جلسة عامة للمصالحة، ولكن الأنبا ويصا الذي عانى من تمثيليات جلسات المصالحة، التي تستهدف فقط التقاط الصور ولا تقوم بأي جهد حقيقي من أجل المصالحة، فضل أن تكون الجلسة غير علنية فى البداية. وعقدت هذه اللجنة اجتماعا بعد هذا اللقاء وفى الواحدة صباحا. وتم فى إحدى الجلسات النهائية توزيع المحلات التى بني بعضها فى نهر الشارع الرئيسي بدلا من الأكشاك الخشبية التي كانت سببا فى اشتعال الأحداث .
- سير العدالة فى مجرى طبيعي لينال كل واحد حقه. وكان ذلك هو مطلب الأنبا ويصا الأول.

وتم تشكيل لجنة للمصالحة برئاسة د. أحمد عبد العال الدردير رئيس المجلس الشعبي المحلى للمحافظة، وبدأ فى حل المشاكل على مستوى التصريحات فقط وليس على أرض الواقع. وسارع اللواء الوزير بالتحدث عن نجاح المصالحة فور تشكيل اللجنة فى تصريحات قال فيها: "إن هذه اللجان ستقوم بعمل جلسات خاصة بين المتنازعين كلٍ على حدة لتصفية النفوس ومحاولة إزالة رواسب آثار النزاع الدامي بعد بين الطرفين بعد أن نجحت جهود هذه اللجان خلال اليومين الماضيين في تحقيق المصالحة"[١٩٢]

ورغم حديثه عن "نجاح جهود هذه اللجان خلال اليومين الماضيين في تحقيق المصالحة"، فإن الواقع وبعض تعليقات الصحف الصادقة النادرة حول هذا الموضوع كذّبت هذه التصريحات، التي حاول الوزير فيها وفى عجالة أن يغير من الأمر الواقع على هواه عندما قالت إحداها "إن العشرات من جلسات الصلح التي قامت بها الأجهزة الشعبية والأمنية كانت كما يؤكد الجميع مجرد "دهان على وبر" وجلسات شكلية لم تبحث أسباب المشكلة وتعمل على حلها جذرياً، فبقيت النار مشتعلة تحت الرماد".[١٩٣] ومثل الوزير اللواء مصطفى عبد القادر، تحدث المحافظ اللواء أبو بكر عن المصالحة المزعومة وقال "إنه انتهى من وضع صيغة نهائية لإجراء مفاوضات الصلح بين أطراف النزاع".[١٩٤]

ولا يسعنا سوى أن نتساءل كيف يمكن إجراء مفاوضات صلح بين مواطنين مصريين، بعضهم معتدى والآخر معتدى عليه؟، وهل تصلح هذه العبارات المطاطة والفارغة من المحتوى لحل مشكلة داخل قرية مصرية كما لو كان الأمر يتعلق بنزاع الشرق الأوسط؟. وهل كان يريد المحافظ أن تحل صيغته النهائية المزعومة هذه المشكلة بدلاً من تحقيقات النيابة وقصاص المحكمة التي من المفترض أن تعاقب الجاني؟. إن تصفية الرواسب لا تحتاج إلى صيغة " نهائية " للمفاوضات، ولكن إلى تنفيذ القرارات التى أوقف المحافظ تنفيذها فيما يتعلق بالأكشاك، وعقاب المخطئ والقصاص من المجرم، وإحقاق الحق، وعدم التواطؤ. وعلى نقيض الزفة العامة حول المصالحة والصلح فى الكشح تشير إحدى الصحف إلى "عجز المشاركين للتوصل إلي صيغة محددة للمصالحة واحتواء الأزمة واكتفوا بترديد

١٩٢- جريدة الأحرار ٧ يناير ٢٠٠٠

١٩٣- جريدة الجمهورية ٥ يناير ٢٠٠٠

١٩٤- جريدة الوفد ٧ يناير ٢٠٠٠

الشعارات"[195]

وحتى بعد عشرين يوماً من الحديث عن هذه المصالحة المزعومة وعودة الحياة إلى طبيعتها فى الكشح يكتب مبعوث جريدة الوفد تحت عنوان: "هل أعلن تجار الكشح الاضراب العام ؟" قائلاً "عندما تجولت فى القرية فوجئت بأن كل المحال التجارية التي يمتلكها الاقباط ما زالت مغلقة وخاصة في شارع صليب بشيت أهم الشوارع التجارية بالقرية، وشارع بورسعيد وهو الشارع التجاري الذي انفجرت منه الأحداث الأخيرة. وعندما سألت أهل القرية لم أجد تفسيراً واضحاً أو مبرراً لذلك. ولكن أثناء تجولي فى شارع صليب بشيت فوجئت بشخص يسرع بغلق دكانه، وكان هذا المحل هو الوحيد الذي يفتح أبوابه بهذا الشارع الحيوي، وعندما سألته لماذا تغلق المحل قال: لن أفتحه إلا بعد أن ترحل أنت وزميلك المصور!!".[196]

وهكذا بعد حوالي ٢٠ يوماً تكتب الوفد مشيرةً لواقع إغلاق المسيحيين لمحلاتهم واستمرارهم فى إعلان الحداد بل ومطالبة الصحفي وزميله المصور بالرحيل. لينفى ما ذكره الوزير والمحافظ عن نجاح المصالحة.

ويضطر أحمد عبد العال الدردير رئيس المجلس المحلى بمحافظة سوهاج ورئيس لجنة المصالحة إلى إعلان فشلها بطريقة ضمنية بسبب "صعوبة عمل اللجنة باعتباره عملاً مادياً يخضع لمجموعة حسابات في ظروف تلك المنطقة التي تربط عائلاتها العصبية القبلية والتي يجب التعامل معها بحساب (...). أكد أن الأوضاع تغيرت تماماً وهدأت النفوس وظهرت الروح الطيبة من الجانبين، وأوضح أن أي صلح لابد أن يكون فيه تنازل من الجانبين".[197]

على الرغم من التناقض الواضح فى هذا الكلام بين "صعوبة عمل اللجنة"، وأن "الأوضاع تغيرت تماما وأن النفوس هدأت"، وعلى الرغم من تناقضه مع كل ما قيل حول إتمام المصالحة بعد أيام من وقوع المذبحة، يحق لنا أن نتساءل أي صلح هذا الذي يسعى إليه هؤلاء ويكون فيه تنازل من "الجانبين"، أي من جانب الضحية أيضا؟ وعن ماذا يمكن أن يتنازل الجانب الذي فقد واحداً وعشرين من أبنائه؟.

* التكتيك الثاني : ازدواجية الموقف تجاه الأنبا ويصا :

بعد زيارة اللواء مصطفى عبد القادر والمحافظ وكل القيادات المحلية للأنبا ويصا في مكتبه بالبلينا لتقديم العزاء والاتفاق معه على النقاط الثلاث المشار إليها، اتصل مصطفى عبد القادر من مكتب الأنبا ويصا برئيس الوزراء الدكتور عاطف عبيد وأبلغه بما تم الاتفاق عليه وأن كل شئ على ما يرام. وأعطى الهاتف للأنبا ويصا ليتحدث مع رئيس الوزراء الذي قدم له العزاء، وشكره الأنبا ويصا وقال له "إنه طالما الأمور في أيديكم فإنني مطمئن".

وطلب الوزير من الأنبا ويصا إعداد مذكرة بما تم الاتفاق عليه وأعد له الأنبا ويصا مذكرة تناولت الأحداث منذ أغسطس ١٩٩٨ وتوجه الأنبا ويصا فى اليوم التالي يصحبه الأستاذ ميشيل بسادة محمى لتسليم المذكرة للوزير الذي كان فى انتظاره على باب المحافظة بسوهاج. وأثناء صعودهم

- جريدة الوفد ٧يناير ٢٠٠٠

- جريدة الوفد ، في تحقيق للسيد عبد المعطى تحت عنوان "هل أعلن تجار الكشح الإضراب العام؟" ٢٠يناير٢٠٠٠

- جريدة الجمهورية ٢١ يناير ٢٠٠٠

بادر الوزير بمصالحته مع المحافظ عبد العزيز أبو بكر حيث كانت العلاقات متوترة بينهما، لأن الأنبا ويصا يرى أنه لم يقم بدوره كسلطة محلية أثناء الأحداث أو قبلها. وقام الأنبا ويصا بتسليم المذكرة للوزير، وانتهى اللقاء فى جو ودي. وعند الانصراف قال الأنبا ويصا للمحافظ "أنا مش هاجي أعيد عليك لأني عندي حداد ولازم أكون بالكشح، فاعتبر زيارتي الآن هي المعايدة"، فابتسم المحافظ وانصرف الأنبا ويصا.

وتصور الأنبا ويصا بعد هذه اللقاءات وتلك الوعود على أعلى مستوى أن الأمور سوف تتجه إلى منحى آخر خاصة بعد حديثه مع رئيس الوزراء واستقباله موفد الرئيس. ولكن الأمور وللأسف سارت على نفس المنوال السابق الذي رأيناه في أحداث الكشح الأولى؛ منوال الموقف المزدوج تجاه الأنبا ويصا. فبعد محاولات الصلح التي تحدثوا عنها معه وبعد لجنة المصالحة التي اتفقوا معه على تشكيلها وبعد مبادئ عمل هذه اللجنة التي اتفقوا عليها معه والحديث هاتفيا مع رئيس الوزراء وبعد الحديث عن الوحدة الوطنية فى مطرانية البلينا بعيداً عن أعين الرأي العام والصحافة، بعد كل ذلك يقومون بمهاجمته علانية وأمام أجهزة الإعلام بمجرد مغادرتهم لمكتبه.

وأعتقد أنه كان من الممكن أن تنحى الأمور منحى آخر لو أن الروح التي سادت داخل المكاتب كانت قد ظهرت في أجهزة الإعلام. وكان ذلك سيثلج صدور المسيحيين الذين عاشوا صدمتين، الثانية أخطر من الأولى، على مدى عام ونصف، ويوضح لهم أن الدولة والمسئولين جادين هذه المرة.

وفى إطار هذه الازدواجية، وأمام الصورة السيئة للأنبا ويصا التى كانت قد تكونت أمام الرأي العام منذ أحداث الكشح الأولى بفعل الحملة الشديدة التى تعرض لها، لم يكن من الممكن تسليط الضوء على هذه الزيارات واللقاءات والاتصالات معه، وتقديم صورة حقيقية لما يدور فيها والحديث عن الوعود التى قدمت له. حيث كان كل ذلك يتم في تعتيم شديد ودون أية إشارة له فى أجهزة الإعلام بالصورة التى تمت به.

وعندما كانت تجرى الإشارة للقاء مع الأنبا ويصا فإن ذلك كان يتم من خلال الهجوم عليه أو توجيه الاتهام له بشكل مباشر أو غير مباشر.

إحدى الصحف تقول بعد أن قدم الوزير واجب العزاء للأنبا ويصا أنه "عندما وصل وزير التنمية المحلية إلي سوهاج وقت انطلاق مدفع الإفطار آثر على نفسه تناول إفطاره فى ديوان عام المحافظة وسط القيادات الشعبية والتنفيذية التي كانت في انتظاره. ثم توجه مباشرة إلي مطرانية الأقباط الأرثوذكس بمدينة البلينا التي تبعد حوالي ٥٠ كيلو متراً من مدينة سوهاج عاصمة المحافظة. هناك التقى بالأنبا ويصا مطران البلينا ودار السلام لما لهذا الرجل من دور فعال فى الأزمة".[١٩٨]

ونلاحظ هنا تعبير "لما لهذا الرجل من دور فعال فى الأزمة"، ونتساءل من الذي أوحى للصحفيين بذلك؟. ولكن يبدو أن وزير التنمية الذى ذهب لتطييب خاطر الأنبا ويصا، أراد أن لا يظهر ذلك واضحاً أمام الرأي العام وأوحى بهذا الغمز واللمز للصحفيين القادمين من القاهرة، لانهم لا يعرفون الأنبا ويصا ولم يتصلوا به قبل. ولكن يبدو أيضا أن أحدا منهم لم يسأل نفسه عن "الدور الفعال الذى نسبوه للأنبا ويصا فى الأزمة".

١٩٨- جريدة الجمهورية ٧ يناير ٢٠٠٠

وقد نحتل خبر اللقاء مع الأنبا ويصا عدة سطور في تحقيق للجمهورية، وعدة سطور في جريدة الأخبار[*] وعلى عمود واحد فقط . بينما لم تورد الصحف الأخرى أي شئ عنه على الإطلاق.

أما فيما يتعلق بموقف المحافظ من الأنبا ويصا لعلنا نتذكر أن علاقته به منذ أحداث الكشح الأولى لم تكن على ما يرام، لأنه لم يعتاد هو وكافة القيادات الامنية المحلية على قيام الضحية بالمطالبة بحقها والاتصال بمنظمات حقوق الإنسان، بل ومحاولة ملاحقة هؤلاء الذين انتهكوا القانون.

وفى أحداث الكشح الثانية لم يكن سلوك المحافظ منذ الساعات الأولى مختلفا عن موقفه في أحداث الكشح التي وقعت قبل أكثر من ستة عشرة شهرا. حيث شارك في حملة توجيه الاتهامات للأنبا ويصا بنفس الطريقة التي حدثت من قبل، بينما رنين حديثه عن المصالحة والوحدة الوطنية داخل المكاتب قبل ساعات لم يختف بعد من الآذان، وعلى نفس الخط والتوجه الذى سلك فيه اللواء مصطفى عبد القادر وزير التنمية المحلية في إلقاء تبعات ما حدث أي المنبحة على الأنبا ويصا.

وهكذا فى نفس الوقت الذى يتحدث فيه المحافظ عن "صيغة نهائية في لمفاوضات الصلح"، نجده يتهم الأنبا ويصا بالمبالغة والإثارة حيث تقول إحدى الجرائد "طلب اللواء أحمد بكر محافظ سوهاج من الأنبا ويصا مطران البلينا الالتزام بالموضوعية والأمانة فى عرض الأحداث وعدم المبالغة والإثارة فى تصريحته لوسائل الإعلام الغربية. وقال المحافظ إن هناك عناصر مأجورة وغير مسئولة تثير الفتنة لتحقيق أغراض شخصية".[**]

ويحق لنا هنا أن نتساءل هنا من الذي أثار الفتنة؟ ألم يكن هو المحافظ الذي أمر بوقف تنفيذ قرارات إزالة الاكشاك التى كانت سبباً للتوتر المزمن بين المسلمين والمسيحيين فى الكشح؟. بل يكفى أن نشير هنا إلى ما ذكره الدكتور رفعت السعيد عندما تحدث عن موضوع الاكشاك وعن دور المسئولين المحليين الذي كان سببا فى المأساة. يقول "وكان المسئولين المحليين صمموا على بقائها (الاكشاك) جهلا وعنادا أو غباءً. أو كل ذلك معاً ، (...) وكأنه جعل محافظاً ليحافظ على ما يخالف القانون ومصالح الوطن وما يهدر أحكام القضاء. ولعل من حقنا أن نسأله الآن : تحافظ على ماذا؟ ولماذا؟ ولأي مصلحة؟"[***]

ولا ننسى هنا أيضا كيف أطلق السيد المحافظ سراح من كان يطلق الشائعات ولم يقبض عليه واكتفى بتوبيخه. وكانت هناك فرصة ثمينة أمام أجهزة الدولة للتعرف على من يقف وراء هذه الشائعات إن لم تكن تعرف، لاتخاذ الإجراءات القانونية الواجبة مع من أطلقوها. هذه الشائعات التي كان لها الأثر الحاسم فى انطلاق عمليات القتل فى الكشح والنهب والحرق والسرقة والاعتداءات فى دار السلام وفى القرى المجاورة لها في نفس الوقت. ولم يتخذ معه أي إجراء ولم يحاول معرفة من وراءه أو لعله يعرف وتغاضى عن ملاحقته، أو أنه لم يشأ الدخول فى صدام مع من يقف وراءه.

وبعد ذلك يعلن المحافظ أنه "أرسل تقريراً مفصلاً للدكتور عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء يضمن نتائج التحقيقات وأسباب اندلاع الأحداث ومن يقف ورائها. وأوضح أن الاخوة الأقباط انساقوا وراء الشائعات التي أطلقها مطران البلينا ودار السلام مستخدماً وسائل الإعلام الغربية المغرضة فى ترويج

---

[*] جريدة الأخبار ٥ يناير ٢٠٠٠

[**] جريدة الوفد ٤ يناير ٢٠٠٠

[***] تعليق على مقال للدكتور رفعت السعيد تحت عنوان " الكشح المأساة والحل "، ٢٦ يناير٢٠٠٠

الأكاذيب والإشاعات"[٢٠٢]، يمكننا أن نتصور مدى سلامـة تقديرات مجلس الوزراء للموقف، ومدى سلامة القرارات التي يتخذها المجلس فى مواجهة ملف خطير مثل هذا.

ويحق لنا أن نتساءل هنا كيف يمكن لمجلس الوزراء أن يتخـذ قراراً سليماً، حتى لو أراد، فى ضوء معلومـات كاذبة يرفعـها إليه المسـئول التنفيـذي الأول فى المنطقة وهو المحـافظ، والذي يبدو أن هناك تواطؤاً بينه وبين الأمن والقيادات الشعـبية الأخرى المحلية على إخفاء الحقائق وتلـفيق الاتهامات للأنبا ويصا للتغطية على الأخطاء الكوارث التي ارتكبوها.

* التكتيك الثالث: أكذوبة تعمير الكشح:

ونأتي هنا إلى التكتـيك الثالـث والذي اتبعـه الوزير اللواء والمحافظ اللواء وكـبار صـغار مـوظفي محـافظة سوهاج، وهو أكـذوبة تحويل الكشح إلى قـرية نموذجيـة. فبعـد أن وقعت المأسـاة توافد على الكشح العديد من اللجـان بهدف تعميرها وتطـويرها، ومنهم أعضاء الجهاز المركـزي للتعميـر بأسيوط وبعض أساتذة التخطيط العمراني بإقليم جنوب الصعيد والهـيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي وكافة المسـئولين المحليين، بصحبة وزيري الإسكان والتنمـية والمحافظ. واكتشف الكثـيرون من خارج المنطقة واقـعاً رهيبـاً تعانى منه القـرية (المدينة). ولكن على الرغم من النقص المزري فى الخدمـات فإن معظم المسـئولين سواء على المستـوى المركزي مثل الوزراء الذين تم إيفادهم، أو على المسـتوى المحلي، والذين يتحملون مـسئولية هذه الأوضـاع، لم يتورعوا عن إصدار تصريحـات متناقضة. فتـارة يتحدث البـعض منهم عن نقص الخدمـات، وتارة يتحـدث البعض الآخـر ودون حيـاء عن حصـول الكشح على نصيب الأسد من ميزانية المحافظة.

وبالطبع فإن كل الوزراء المعنيين بالكشح وخاصة وزير التنمية المحلية ظلوا لأيام عديدة بعد المأساة يتحدثون عـن تعمير الكشح وتحويـلها إلى قرية نموذجيـة، وهو اعتراف ضمني، رغم كل التـصريحات الكاذبة من القيادات المحلية حول حصولها على نصيب.

وهكذا بعد أيام قليلـة لا تتجاوز أصابع اليـد الواحدة من وقوع المجـزرة يؤكد اللواء مصطفى عـبد القادر "أنه تم وضـع المحافظة والقرية ضمن قائمة جولات الوزراء خاصة الوزارات الخدمية، بعد إجازة عيد الفـطر لمناقشة المشاكل الخـاصة بها ووضع الحلول المناسبـة لها. كما تقـرر وضع أبناء القرية من الشباب العـاطلين ضمن التعيينات الجديدة التى قـررتها الحكومة والتي سيتم الإعلان عنـها عقب أجازة عيد الفطر".[٢٠٣]

ولا تمضى ثلاثة أسابيع حتى يصدر الوزير اللواء تصريحات مخالفـة لهذا التوجه حاول فيها إشاعة أن الكشح تحصل على خـدمات كبيرة حيـث أعلن "أنه سيتم الانتهاء من تطوير قـرية الكشح بسوهاج خـلال الثلاث الشـهور القـادمة ضـمن خطة الوزارة لتطوير قـرى جـميع المحـافظات، وقال إن جـملة المشروعـات الخدميـة الجاري إقـامتهـا بالقرية بلغت ٢٠٧٤ مـشروعاً، منهـا ٤٩ مشـروعاً اقتـصادياً باستثمارات تصل إلي ٢ مليون ١٦٣ ألف جنيه".[٢٠٤]

٢٠٢- جريدة الجمهورية ٦ يناير ٢٠٠٠

٢٠٣- جريدة الأحرار ٧ يناير ٢٠٠٠

٢٠٤- جريدة المساء ٢١ يناير ٢٠٠٠

ومع ذلك فإن الكشح لم تحصل على نصيب الأسد كمـا قال أحد المسئولين فى المحافظة، إذ يتضح من الجدول المرفق مع حديث الوزير أن الكشح، وهى القرية الكبيـرة العدد، قد حصلت على خدمات أقل من قرى أخرى أصـغر منها مجاورة لهـا وفقا للإحصائيات التي ذكرها. فإذا كان قـد تم تنفيذ٢٠٧٤ مشروعاً خدمياً و٨٩ مشروعاً اقتصاديا بقيمة ٢ مليـون ١٦٣ ألف جنيه فى وحدة الكشح، فإن وحدة الخيام وهى أصغر منها بكثيـر تم فيها تنفيذ ٤٦٧٦ مشروعاً خدمياً ٣١٣ مشروعـاً اقتصاديا وبقيمة٤ مليون و ٩٨٩ ألف جـنيه، وفى وحدة أولاد يحـيى تم تنفيـذ ٢٣٢٠ مشروعـاً خدميـاً ١١٠ مشـروعاً اقتصاديا بإجمالي ٢ مليون ٤١٠ ألف جنيه. ويعنى ذلك أن قرى أصغر من الكشح حجماً وعدداً تم فيها تنفيذ عددا اكبر من المشروعات وفقاً لتصريحات السيد الوزير.

ولا يسعنا أمام هذه الآلاف من المشروعات سـوى أن نتساءل عن طبيعتها ومدى نوعيتـها وحجمها. ولو كانـت هذه المشروعـات تحمل بجـدية هذا المصطلح، لاصبـحت الكشح منتجـعا سـياحـيا يقـصده المصريون والأجانب للراحة.

وإذا كنا نرى ضرورة أن تصل الخدمـات إلي جميع قرى مـصر دون تفرقة، فإن هذه التـصريحات من قبل رؤساء الأجـهزة المحلية، تضـع أصابعنا على أصل الداء. فإذا كـانت الكشح تحـصل على نصيب الأسـد بالفعل هل يمكن أن نعـتبر المدرسة التي أقيمت بألواح خشـبية، وبعد أن تبرع المسيـحيون بقطعة الأرض المقامـة عليها لـتعليم أبنائهم، نصيـبا للأسـد ؟!. إنها بالطبع دعوة لمواصلة الـوضع السابق فى تجاهل الكشح وخاصة فيما يتعلق بالخدمات الأساسية .

ولعله من المفيد أن نتـوقف عند تصريحات المسئـولين المحليين المزمنين فى الكشح، ابتداء من رئيس بيت الكشح وحـتى المحافظ، مـرورا برئيس مدينة دار السلام، بعـد أيام من المنبحة، لانهـا تحمل في طياتها شكلا من أشكال الدفاع الضمني ضد الاتهامات التي ترددت حول حرمان الكشح من الخدمات:

جمال مكاوى رئيس مدينة دار السلام والذي كان عضوا فى لجنة المصالحة التى شكلت بعد المنبحة خلال "إن الكشح تحصل على ثلث اعتمادات الخطة الاستثمارية سنوياً بدار السلام، والدليل المشروعات المقامة فيها حـالياً، لكن هذا لا يمنع أنها تحتاج مثلاً مثل أي قرية لخدمـات أخرى ضرورية تساعد على تنمية المجـتمع الذي حـرم لسنوات من الخدمـات"[205]. ولعل التناقض واضح بين "حـصولهـا على ثلث اعتمادات الخطة" وبين "الحرمان لسنوات طويلة من الخدمات".

بعدها بأكـثر من أسبـوعين يعود جمـال مكاوي وتحت وطأة الأحداث ليقـول "إن الكشح تحصل على نصيب الأسد في اعتمادات الخطة الاستثمـارية للمركز وضرب عدة أمثلة لأعضاء اللجنة (لجنة من مستوى وتنمية القرية) حول المشروعات التى يجرى تنفيذها حالياً ومنها ٢٥٠ ألف جنيه لإقامة مبنى ممشى وملاعـب مفتـوحة للـشبـاب و١٦٠ ألف جنيه لإنارة الشـوارع بجانب ٧٥٠ ألف جنيـه لرصف طريق نجع الفخار الكشح والكشح عزبة سعد بطول ٣ كيلو مترات"[206].

ولأمر المحزن حقا أن هذا النوع من التـصريحات غير الصحيحة، يثيـر حفيظة الكثيرين من سكان منطقة من خارج الكشح، حيث تساءل بعض السكان في شكل احتجاج حول "لماذا يجرى تطوير الكشح

---

[205] [illegible] الجمهورية تحت عنوان "الأسبوعي يحقق على الطبيعة لماذا تكررت أحداث الكشح؟" ٢يناير٢٠٠٠

[206] الجمهورية ١٧ يناير ٢٠٠٠

بعد بالفتنة ؟". واحتجوا على ما أسموه "بتنمية الكشح فقط" على الرغم من الواقع المخالف لذلك. وتقول الجمهورية "هنا في دارالسلام فرضت أحداث الكشح نفسها على الأجهزة الشعبية بشكل يختلف هذه المرة، حيث طالب الجميع بألا تقتصر النظرة على الكشح وحدها لأنها تحصل على نصيب كبير من الخدمات دون غيرها من القرى المجاورة بدار السلام، لذلك لابد من أن يعم التطور أغلب هذه القرى التي ظلت منسية لسنوات طويلة. وطرح هذا التصور بل فرض نفسه بقوة خلال المناقشات التي دارت بين الأجهزة الشعبية والتنفيذيين، وعلى رأسهم المحافظ اللواء أحمد عبد العزيز والدكتور أحمد عبد العزيز والدكتور إبراهيم محرم رئيس جهاز بناء وتنمية القرية".[٢٠٧]

وهؤلاء المعترضون هم بالطبع فريسة، ليس فقط للتعمية والكذب الذي تعاملت به جميع الأجهزة، ولكن أيضا لحالة مزمنة من الجهل والتعصب الذي لا يريد الخير لغيره.

والأكثر حزناً أن السيد وزير التنمية الإدارية بدلاً من أن يتحدث عن نقص الخدمات في الكشح قياساً على مثيلاتها من القرى المجاورة، فإنه أمام هذه الاعتراضات وتلك الاحتجاجات، برر ذلك بأنه كان مقررا قبل الأحداث، أي أنه بدلاً من أن يقوم بالتوعية ويقر بأن الكشح حرمت من الخدمات، يتهرب أمام هذا الضغط الجماهيري المتخلف ويقدم تفسيراً، هو قبل كل ذلك اعترافاً بنقص الخدمات بها قبل الأحداث.

وهكذا عندما سئل حول ما إذا كانت هناك علاقة بين إحداث الفتنة فى الكشح والخطوات التي تتخذها الحكومة لتطويرها؟، أجاب مصطفى عبد القادر بأن "تطوير قرية الكشح يتم في إطار إعادة تخطيط ١٢ قرية نموذجية اختيرت كمرحلة أولى من محافظات مختلفة، في إطار سياسة تهدف إلي اختيار قرية نموذجية من كل محافظة وإعادة تخطيطها بحيث تخضع هذه القرى لخطوات التنظيم، ويتم مواجهة العشوائيات والمحافظة على قوانين البيئة وإقامة الأسواق الدائمة بها وتوفير قاعدة بيانات قائمة بها وتوفير قاعدة بيانات ميدانية لدعم أوجه التنمية ودعم الاستثمار وتحسين الخدمات. وقد تحدد إقامة ٢٠٧٤ مشروعاً خدمياً و٨٩ مشروعاً إنتاجياً فى قرية الكشح خلال الفترة ٩٥ حتى عام ٢٠٠٠ وبذلك يتضح أنه لا علاقة بين الأحداث الأخيرة فى الكشح وتطويرها"[٢٠٨] وبغض النظر عن هذا "الهجص" المزمن وأسلوب حل المشاكل على مستوى التصريحات فإن الكذب واضح هنا، حيث لم يجر اختيار "تل أبيب" الصعيد لتكون قرية نموذجية، إلا إذا كانت كلمة نموذجية هنا تعنى أنها كانت نموذجية في نقص الخدمات.

ولعلنا نتذكر فى النهاية تصريحات للدكتور محمد إبراهيم سليمان وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة بعد الأحداث والتي قال فيها حول الكشح "بانه سيتم اعتماد الحيز العمراني الجديد لدار السلام والكشح من المحافظ والارتقاء بشبكة المياه وتوفير كوب مياه نظيف لكل مواطن، كما ستوضع دار السلام في خطة العام القادم في إقامة مشروع صرف صحى بها"[٢٠٩] وهذا يؤكد ما ذكرناه أنه لم يكن بالكشح عند وقوع الأحداث كوب ماء نظيف، مع الإقرار بأن عدم اعتماد

٢٠٧- جريدة الجمهورية ١٨ يناير ٢٠٠٠

٢٠٨-جريدة الجمهورية حديث أدلى به مصطفى عبد القادر وزير التنمية المحلية تحت عنوان "الناس يسألون لماذا تعمير الكشح بعد الفتنة ٢٧يناير٢٠٠٠

٢٠٩- جريدة الجمهورية ١٨ يناير٢٠٠٠

حيز العمراني كان يسبب مشكلة حقيقة لهذه القرية المدينة.

هذه هي رؤية وتوجهات وسلوك المسئولين الكبار الذين أرسلهم رئيس الجمهورية لاحتواء وعلاج ـتـائج المنبحة.

رئيس الوزراء:

ونرى نفس هذا التوجه والسلوك فى موقف رئيس الوزراء، حيث يقترح الدكتور عاطف عبيد، فى تصريح له بعد أسبوعين من وقوع الأحداث "عقد لقاء فكرى يجمع رجال الدين المسيحي والإسلامي فى مصر لبحث مختلف التطورات الراهنة والتأكيد على الوحدة الوطنية (.....) وأن يضم هذا اللقاء خبراء فى العلوم الاجتماعية وذلك لدراسة الأوضاع الحالية وتأثير ما يحدث فى بعض المناطق فى العالم على الأوضاع فى مصر. وقال لا يمكن التغاضي عما يحدث فى دول عديدة وتأثيرها على مصر، (....) وأن الاقتراح الفكري المقترح بين رجال الدين الإسلامي والمسيحي من شأنه تحديد المسئوليات وعدم التورط في استعداء أطراف خارجية".[210]

وإذا كان هذا الاقتراح من النوع الذي لا ينفع ولا يضر في مثل هذه الظروف، إلا أن الخطير فيه هو أنه لا يأتي من أجل حل صادق، ولكن في النهاية من أجل "عدم التورط فى استعداء أطراف خارجية". وهى إشارة ضمنية أخرى تعكس حالة من الهوس لدى كافة المسئولين وعلى كافة المستويات، تحاول إلقاء مسئولية ما حدث على من يكشفون الحقائق وليس على من تسببوا فيه.

ويشير عبد العال الباقورى إلى أن الدكتور عاطف عبيد أكد فى لقاء له مع رؤساء تحرير الصحف القومية والمعارضة و" الفردية "، على عدد من المبادئ، التي قال أنها تحكم موقف الحكومة من أحداث الكشح، وهى مبادئ تدور حول حتمية وجود الدولة كمانع ورادع لأي معتدى على القانون وعدم السماح بأية مخالفة للشرعية مهما يكن مرتكبها سواء كان يرتدى ملابس الكهنوت أو العمامة والتأكيد على مبدأ "المواطنة".

وكما يقول كاتب المقال "كلام جميل قد لا يكون حوله كبير خلاف بشرط أن يتحول من كلام إلي عمل، ومن مبادئ إلي تطبيق وقواعد سارية في الحياة اليومية، وفى كافة الميادين والمجالات حتى يكون المصريون جميعاً مواطنين سواسية كأسنان المشط لا فضل لأحد منهم على الآخر إلا بالعمل والكفاءة والإنتاج والقدرة على العطاء".[211]

ولا يسعنا أمام هذه المواقف وتلك التصريحات سوى أن نقول إن مجلس وزراء دولة مثل مصر،عندما يسلك وزير داخليته على هذا النحو، وعندما يتحدث وزير إعلامه عن "المتطرفين من الجانبين" في وقت سقط فيه ٢١ قتيلاً من المسيحيين، وهو على دراية بما حدث ويستخدم هذا النوع من اللغة والمواقف، وعندما يتبع الوزير الذى أوفده رئيس الدولة لمواجهة المشكلة هذا السلوك، وعندما يتحدث رئيس وزرائه عن ضرورة عدم استعداء أطراف خارجية، وهو يقدم اقتراحا للحل، فإن كل ذلك يدعونا إلى التساؤل حول قدرة أمثال هذا المجلس على إدارة شئون هذا الوطن وتنفيذ مهامه بجدارة.

رئيس الجمهورية:

قبل أن نتحدث عن موقف الرئيس حسنى مبارك من أحداث الكشح لابد وأن نشير هنا إلى منطلق

[210] - جريدة أخبار اليوم ١٥ يناير ٢٠٠٠

[211] - جريدة الجمهورية عبد العال الباقورى، عمود "خواطر عربية" بعنوان "الدولة المصرية وأبنائها فى الكشح" ٢٧يناير٢٠٠٠

هام فى موقفه النظري يختلف تماما عن موقف الرئيس أنور السادات الذى كان قد أطلق العنان للجماعات الإسلامية، وأعلن فى خطابه الأخير قبيل اغتياله وتحديد إقامة البابا "أنه رئيس مسلم لدولة مسلمة". ولعب بهذا التصريح على الوجدان الديني لغالبية الشعب المصري وقدم فى نفس الوقت استقالته أمام الأقباط.

ولكن الرئيس حسنى مبارك قام، وخاصة بعد أحداث الكشح الأولى، بتصحيح هذه السقطة الرئاسية فى مواجهة قطاع من الشعب المصري عندما أعلن "أنا رئيس لكل المصريين".[٢١٢]

ومع ذلك فإن هناك الكثير من الاقباط يعتبون عليه أنه لم يذهب إلى الكشح بعد المذبحة، ولو كان قد فعل لذهبت مصر كلها معه لتضميد جراح الأقباط جميعا. وكان سيلمس بنفسه، وعن قرب، حجم الكارثة بعيدا عن التزييف الذي عانت منه عند كل مستويات السلطة.

وإذا كنا هنا لسنا بصدد تقديم تحليل لسياسته تجاه الملف القبطي بشكل عام، حيث هناك الكثير الذى يمكن قوله وليس هذا موضعه، فإن رؤية رئيس الجمهورية وموقفه من أحداث الكشح، قد تأثرت بعدة أمور:

فى مقدمتها، وفى ضوء كل ما سبق، لا يمكن أن نتصور بأي حال من الأحوال في إطار سياسية التعتيم والكذب على كافة المستويات، أنه كان على دراية كاملة، وبصورة صحيحة، بكل ما وقع فى أحداث الكشح الأولى والثانية. ولهذا نجد أن موقفه من هذه الأحداث ورؤيته لها، استناداً إلى تصريحاته، تسيطر عليه المعلومات المغلوطة التى رفعت إليه عن الأحداث .

كذلك تأتى المعلومات التى صعدت له عن موقف وتحركات الأنبا ويصا والكثير منها مغلوط لتترك بصماتها على رؤيته. ويبدو ذلك واضحا التصريحات القليلة له حول أحداث الكشح الأولى، عندما يقول ردا على سؤال من أحد أعضاء الهيئة البرلمانية للحزب الحاكم حول أحداث الكشح الأولى "إن مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي نشر على شبكة إنترنت نشرة تناولت الموضوع.(...)، وإذا كانت هناك دوائر تختلق خلافاً بين الأقباط والمسلمين فى مصر وتستهدف من وراء ذلك إخضاع القرار المصري أو التأثير عليه فنحن لن نقبل ذلك ونرفضه ولن نهتم به مبدئياً"، وأبدى أسفه لأن هناك "عناصر قليلة للغاية داخل مصر تذكى هذا الموضوع ومنهم من يطلب مقابلة الرئيس". وقال "أنا رئيس لكل المصريين، وأقابلهم كمواطنين مصريين بعيدا عن الطائفية. نحن جميعاً نعمل تحت علم مصر والدستور يكفل لكل المواطنين الحقوق والواجبات دون تفرقة وبغض النظر عن معتقداتهم".[٢١٣]

وهكذا يربط بين "عناصر قليلة بالداخل تذكى هذا الموضوع" وبين محاولة إسرائيل استغلال ما حدث.

ولا يكفى فى النهاية الاحتماء بنص الدستور فى مواجهة المشاكل وترديد مقولة أن " الدستور يكفل لكل المواطنين الحقوق والواجبات دون تفرقة وبغض النظر عن معتقداتهم." لأن الواقع المعاش يختلف عن نص الدستور الذى يجب تطبيقه.

والمسألة ليست " فى وجود دوائر تفتعل خلافات بين الاقباط والمسلمين فى مصر وتستهدف من

٢١٢- تصريح للرئيس حسنى مبارك فى ١٠ نوفمبر ١٩٩٨

٢١٣- تصريح للرئيس حسنى مبارك فى ١٠ نوفمبر ١٩٩٨

وراء ذلك إخضاع القرار المصري أو التأثير عليه"، إذ سنكون أول من يرفض ذلك، ولكن المشكلة تكمن فى أن هذه " الدوائر التي تفتعل المشاكل بين الأقباط والمسلمين " موجودة داخل مصر ولا تريد حل هذه المشاكل.

وتأتى تحركات أقباط الخارج الموجعة للدولة من ناحية أخرى لتترك بصماتها على رؤيته، ويبدو ذلك واضحا من تصريح له فى لقائه السنوي بالمفكرين فى معرض الكتاب حين قال "إن البعض فى الخارج انتهز فرصة الخلاف لإثارة القضية على إنها خلاف بين المسلمين والمسيحيين. (...) وهى "عملية سخيفة" أعطت الفرصة لهؤلاء المدافعين فى الخارج. ولا يصح أن يقبض "شخص ما قرشين" للإدعاء بأن هناك خلافاً بين المسلمين والمسيحيين فى مصر رغم أن الحادث جنائى".[٢١٤]

وعندما سئل فى نفس اللقاء حول ما إذا كانت هذه الأحداث قد وقعت نتيجة فراغ سياسي طالب الرئيس مبارك "المؤسسات والأحزاب السياسية بأن تمارس دورها (...) وحول المجموعات التى تعمل فى الخارج للمساس بأمن مصر، أشار الرئيس مبارك خلال اللقاء إلي أن هؤلاء الذين تحركهم الدوافع المادية والذين يستغلون من قبل جهات أجنبية واهمون ومغرضون ومرفضون".[٢١٥]

ويكشف ذلك رؤية السلطة فى مصر لتحركات أقباط بكل ما يترتب عليها من سلوكيات أفرزت أحداث الكشح.

وهكذا عندما عقد الرئيس حسنى مبارك اجتماعاً[٢١٦] وزارياً حضره الدكتور عاطف عبيد رئيس الوزراء وصفوت الشريف وزير الإعلام والمستشار فاروق سيف النصر وزير العدل وحبيب العادلى وزير الداخلية والدكتور زكريا عزمى أمين عام ديوان رئيس الجمهورية، لبحث قضية الكشح، نعتقد أن الواقع الذى كانت تعيشه الكشح لم يكن مطروحا فى هذا الاجتماع، حيث صرح بعده صفوت الشريف بأن "الرئيس استعرض الإجراءات التى تقوم بها الحكومة من أجل دفع تعويضات الأضرار التى وقعت نتيجة لإحداث الكشح وكل ما يتعلق بتعميرها وإزالة أسباب التوتر بشكل نهائي،(.....) وأن وزير الداخلية نوه إلي عوامل الاستقرار فى الكشح".[٢١٧] ونشك فى ضوء كل ما تقدم فى أن الصورة كانت واضحة أمامه. ويحق لنا هنا أن نتساءل هل كان بإمكانه أن يتخذ فى إطار هذا الوضع قرارات سليمة وتتعامل مع هذه القضية كما يجب أن تتعامل معها؟.

ومن ناحية أخرى، يبدو أن الرئيس مبارك يدرك "عدم دقة" المعلومات التى تصله من أجهزة معينة، ففي حديث مع الدكتور رفعت سعيد أمين عام حزب التجمع خلال لقاء معه فى باريس قال "إن الرئيس لا يثق فى تقارير جهاز مباحث أمن الدولة وأنه يعتمد الآن على جهاز المخابرات فى الحصول على المعلومات وأنه ليس أمامه حل آخر للحصول على المعلومات".

وهكذا عندما توفر للرئيس حسنى مبارك قدر صحيح من المعلومات بعد أن شاهد فيلم "فيديو" لما حدث فى "بنى ولمس" مثلاً من حرق لكنيستها والمساكن المجاورة لها والإعتداء على المسيحيين أثناء الصلاة، أدرك قدراً من فداحة الكارثة. وقد بدأ مؤخراً فى إرسال بعض المؤشرات والرسائل إلى مواطنيه

٢١٤- جريدة الوفد ٢٧ يناير ٢٠٠٠

٢١٥- الصحف المصرية وخاصة الاحرار بتاريخ ٢٧ يناير ٢٠٠٠

٢١٦- اجتماع وزارى برئاسة الرئيس حسنى مبارك حضره رئيس الوزراء ووزيرى الداخلية والإعلام والعدل لمناقشة موضوع الكشح ١٧يناير ٢٠٠٠

٢١٧- انظر صحف ١٨يناير ٢٠٠٠

من الأقباط. وهـى على الرغم من تأخرها وعدم كفـايتها، إلا أنها أحـدثت أثراً طيباً، وخاصـة بعد قراره باعتبار عيد الميلاد عيداً رسمياً لكل المصريين، ومبادرته بإرسال طائرتين لنقل جثث الضحايا من الأقباط في حـادث مروري فى سـيناء فى ١٨ يناير ٢٠٠٣، ومؤشـرات أخرى سـوف نتعـرض لها فى فـصل لاحق.

٢٠- الكونجرس ومجلس اللوردات يلعبان دور مجلس الشعب

بعد أن تعرضنا فى فصول سابقة لموقف السلطة القضائية ثم السلطة التنفيذية، نتعرض فى هذا الفصل لموقف السلطة التشريعية من هذه الأحداث. وسوف نتوقف أولا عند موقف أعضاء مجلس الشعب عن دائرة دار السلام التي تتبعها الكشح، وأخيرا نستعرض موقف، أو لا موقف، مجلسي الشعب الشورى بشكل عام تجاه أحداث الكشح الأولى والثانية .

وعلى الرغم من بشاعة الأحداث التى تعرض لها مواطنون مصريون لم نجد أحدا من أعضاء مجلس الشعب يقوم باستجواب الحكومة حول هذه الأحداث الخطيرة، أو حتى طالب بتشكيل لجنة لتقصى الحقائق. وذلك على الرغم من قيام المنظمة المصرية لحقوق الإنسان فور علمها بما وقع بإرسال مندوبيها لتقصى الحقائق، ثم إبلاغ مجلس الشعب بنتيجة هذا التحقيق فى تقرير أرسلته إلى جميع أعضاء مجلسي الشعب والشورى.

ويمكن القول فى البداية أنه باستثناء المحاولة اليتيمة التى قام بها مجلس الشعب تجاه الإعتداء الذي وقع ضد الأقباط في الخانكة عام ١٩٧٢، والتي انتهت إلى صياغة التقرير الشهير، الذي يحمل اسم الدكتور جمال العطيفى، فإن مجلس الشعب المصري لم يقم بأي دور في مساءلة الحكومة أو تقصى الحقائق بشأن الاعتداءات التي وقعت ضد الأقباط خلال الثلاثين عاما الأخيرة. ولم يكتف المجلس فقط بالغياب عن القيام بدوره ولكنه شارك في محاولة نفى ما حدث وترك الساحة خالية أمام أعضاء مجالس نيابية أجنبية حاولوا الاستقصاء بدلا منه في هذه الأحداث بكل ما تبعه ذلك من مساس بالسيادة والكرامة الوطنية، التي حاول " الوطنجية " الدفاع عنها ظاهريا أمام هذه المحاولات الأجنبية.

المحاولة اليتيمة:

ولعله من المفيد هنا أن نشير إلى تلك المحاولة اليتيمة التي قام بها مجلس الشعب تجاه الاعتداءات ضد الأقباط والتي أصطلح على تسميتها تجاوزا بالأحداث الطائفية، وحول إعتداء كان أقل جسامة من التعذيب في أحداث الكشح الأولى، ومن القتل والنبح والحرق والنهب في أحداث الكشح الثانية.

فقد حاول مجلس الشعب منذ ثلاثين عاما القيام بدور، حتى ولو كان بمبادرة من خارجه، تمثلت في تشكيل لجنة لتقصى الحقائق برئاسة الدكتور جمال العطيفى وكيل مجلس الشعب في ذلك الحين حول أحداث الخانكة، إنتهت إلى صياغة التقرير الشهير الذي يحمل اسمه والذي تضمن توصيات لو كانت قد نفذت على مدى العقود الثلاثة الماضية ما كانت أحداث الكشح، أو أية أحداث طائفية أخرى، قد تكررت بعد أحداث الخانكة.

إذ بعد إحراق كنيسة الخانكة قام رجال الدين المسيحي بمسيرة إلى الخانكة للصلاة في الكنيسة المحترقة احتجاجاً على عدم قيام الدولة باتخاذ إجراء جذري، ولكن ذلك أحدث هياجاً لدى الرئيس أنور السادات.

يقول الكاتب الصحفي الكبير محمد حسنين هيكل "إن الرئيس السادات اتصل به وكان هائجاً من اللحظة الأولى يقول لي إنه لم يعد يطيق صبراً على "شنودة" يقصد البابا شنودة. فهو في رأيه

يتصرف وكأن الدولة غير موجودة، أو كأنه يريد أن يصبح فوق الدولة، وهو بذلك سوف يقود البلد إلى فتنة طائفية، وقد قرر هو (السادات) أن يتحمل مسئوليته وأن يضع "شنودة" في حجمه الطبيعي، ولذلك سوف يذهب أول الأسبوع القادم إلى مجلس الشعب ويفجر "الموضوع الطائفي" ويطلب من المجلس أن يتحمل مسئولياته وأن يتخذ من الإجراءات ما يكفل وضع الأمور فى نصابها".[218]

ويشرح هيكل كيف استطاع إقناع السادات بأنه بدلاً من أن يقوم هو بإلقاء خطاب وتفجير الموضوع، يمكنه أن يبعث إلى المجلس بخطاب يطلب فيه منه أن يقوم بتقصي الحقيقة حول أحداث الخانكة. وفى اليوم التالي دعي الأستاذ هيكل الدكتور جمال العطيفى المستشار القانوني للأهرام والذي كان وكيلاً لمجلس الشعب في نفس الوقت، وأبلغه بالاتفاق مع السادات. وسأله الدكتور العطيفى دون تردد حول ما إذا كان "هيكل" يرى أن يكون هو المسئول عن هذه اللجنة باعتباره وكيلا لمجلس الشعب؟. ورد هيكل عليه بأن ذلك ترتيباً مثالياً لو أمكن تدبيره. فرد عليه العطيفى بأن يساعده في "الترتيب" بالاتصال مع السيد حافظ بدوى رئيس مجلس الشعب بعد أن يكون هو قد تولى شرح التفاصيل له فور أن يتلقى مكتبه رسالة من الرئيس السادات"[219]

وتشكلت اللجنة برئاسة الدكتور جمال العطيفى وعضوية السادة محمد فؤاد أبوهميلة وعبد المنصف حزين وكمال الشاذلي وألبرت برسوم والدكتور رشدى سعيد ومحب إستينو.

ويذكر هيكل فى مقاله "أن العطيفى جاءني بعد أسبوع، (...) وكان حائراً في كيفية كتابة تقرير اللجنة رداً على إحالة الرئيس، ولم يكن هناك حل إلا إعادة الأمر إلى رئاسة الدولة باعتبار أن الرئيس يسهر على حماية الوحدة الوطنية."

وصدر تقرير لجنة العطيفى ولكن أحدا لم يكلف نفسه محاولة تنفيذ التوصيات الواردة فيه، لأن المبادرة لم تكن مخلصة، ولأن النوايا لم تكن جادة في التعامل بصدق مع مشاكل الأقباط. ورغم أن توصياته يمكن أن تكون منطلقا لا بأس به فى حل مشاكل الأقباط إلا انه ما يزال حبيس الأدراج وتجاوزته الأحداث بمراحل كبيرة.

الشاذلى عضواً في لجنة العطيفى:

والمثير للدهشة أن كمال الشاذلي وزير شئون مجلس الشعب أثناء أحداث الكشح الأولى والثانية، كان عضواً في لجنة العطيفى لتقصى الحقائق حول أحداث الخانكة، ولم نر منه أي تحرك داخل المجلس من أجل تقصى الحقيقة حول أحداث الكشح الأولى أو الثانية، ولم يستفد من تجربته البرلمانية فى لجنة العطيفى قبل ثلاثين عاما.

ويقول لي أحد أعضاء الهيئة البرلمانية "للحزن الوطني" الشهير بالحزب الوطني أنه عندما اجتمعت لبحث ما حدث فى الكشح فى مستهل الألفية الثالثة، قال كمال الشاذلي لنترك الأمر للرئيس حتى يكون ذلك (credit) له. أي لنترك المبادرة للرئيس لعمل شئ ما وحتى يستفيد منه الرئيس جماهيرياً، كما لو أن الرئيس بحاجة للاستفادة جماهيرياً من ذلك.

وكانت هناك فيما يبدو محاولة أخرى لطرح الموضوع أجهضها الدكتور فتحي سرور الرئيس المزمن

٢١٨- مجلة وجهات نظر، مقالة بقلم محمد حسنين هيكل تحت عنوان "الأقباط والمسلمون بمصر"عدد فبراير٢٠٠١
٢١٩- المصدر السابق

المجلس. ففي حديث جانبي على حفل عشاء دعتني إليه السفيرة نيفين سميكة قنصل عام مصر فى باريس على شرف وفد مجلس الشعب برئاسة الدكتور محمد عبدالله رئيس لجنة الشئون الخارجية بمجلس الشعب السابق، والذي كان قد حضر اجتماعا برلمانيا في مرسيليا عام ٢٠٠٠، قالت لي شخصية بارزة فى هذا الوفد البرلماني عندما عاتبتها على عدم قيام مجلس الشعب بواجبه تجاه هذه المأساة، أنه كانت هناك محاولة ولكن الدكتور فتحي سرور رئيس المجلس أجهضها.

وهكذا كان سلوك مجلس الشعب تجاه أحداث الكشح الأولى وفقاً للتعبير الشهير "لا أسمع، لا أرى، لا أتكلم".

ولكن بعد نشر تقرير الصنداى تليجراف وفى إطار الحملة التى شنتها السلطة فى مصر في كافة الاتجاهات ضد تقرير الصحيفة البريطانية، قدم نواب مجلس الشعب عن محافظة سوهاج "طلب إحاطة عاجل" للدكتور فتحي سرور رئيس مجلس الشعب. ولم يكن الطلب " للإحاطة " بما حدث في الكشح، ولكن للرد الفوري على أحد خطابات اللورد البريطاني ديفيد ألتون، والتي كان قد أرسلها للمسئولين فى مصر ومنهم رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ومحافظ سوهاج وهدد فيه للأسف بشن حملة ضد السياحة في مصر إذا لم يجر إطلاق سراح شيبوب وليم أرسل.

وطالب السيد الشريف عضو مجلس الشعب نيابة عن نواب محافظة سوهاج في طلب "إحاطته العاجل" هذا، والذي أرسله لرئيس المجلس بالفاكس صباح٣/١١/١٩٩٨، من عمرو موسى وزير الخارجية فى ذلك الحين "الرد السريع على اللورد البريطاني ومطالبة الحكومة البريطانية بتقديم الاعتذار الرسمي عن هذا التصرف الأحمق ومطالبة مجلس اللوردات البريطاني بتقديم اللورد ألتون للمحاكمة". وقال "نحن على أتم استعداد لكشف كل أوراقنا فور الحصول على الضوء الأخضر من قياداتنا لأننا بكل صراحة لم نقم بأي خطأ".[٢٢٠] ونسى عضو مجلس الشعب المصري أن اللورد ألتون لم يحصل على ضوء أخضر أو أصفر أو أحمر من قيادته حتى يقول رأيه ويعلن موقفه، وأن مجلس اللوردات لن يحاكمه حتى ولو كان أعرب عن رأى خاطئ أو موقف يختلف فيه مع الحكومة البريطانية.

وكان هذا هو رد السلطات البريطانية عندما اتصل دبلوماسيون مصريون مع وزارة الخارجية البريطانية والسفير البريطاني في القاهرة ديفيد بلازرديك. حيث أوضحت الردود البريطانية "أن اللورد ألتون يعبر عن وجهة نظره، (...) وأن عضو مجلس اللوردات يتمتع بحصانة وله الحق فى التعبير عن وجهة نظره، وأنه لا يعبر عن موقف الحكومة البريطانية"[٢٢١]، وكأن الدبلوماسيين المصريين الذين اتصلوا بالخارجية البريطانية في حاجة إلى هذا الرد البديهي، ولكنهم فى الغالب قاموا بذلك بناء على تعليمات تجهل طبيعة الديمقراطيات.

وعندما قرأت فى عنوان إحدى الجرائد أن "أعضاء مجلسي الشعب والشورى يطلبون محاكمة المتورطين فى أحداث قرية الكشح"[٢٢٢]، استبشرت خيراً وتصورت أنه يطالب بمحاكمة المتورطين في التعذيب، ولكن سرعان ما أحسست بالحزن واليأس لأنني اكتشفت أن أعضاء مجلسي الشعب والشورى عن سوهاج يطالبون بمحاكمة هؤلاء الذين اشتكوا من الظلم الذي وقع ضدهم، أي أنهم

٢٢٠- جريدة الأخبار؛ نوفمبر ١٩٩٨

٢٢١- جريدة الحياة ٥ نوفمبر١٩٩٨

٢٢٢- جريدة الوفد ٥ نوفمبر١٩٩٨

يطالبون بمحاكمة من يشكو من هذا الظلم. ومعنى ذلك أن هؤلاء اللذين يفترض فيهم أن يكونوا أول الباحثين عن الحقيقة كانوا أول العازفين عن البحث عنها، لأنهم طالبوا بمحاكمة من تصوروا أنهم "أساءوا لسمعة مصر".

ويصل الأمر بهؤلاء الذين يطالبون بمحاكمة الضحايا إلي اتهامهم بالتخابر، والمقصود بالطبع هنا الأنبا ويصا أسقف البلينا، حيث " طالب أعضاء مجلسي الشعب والشورى فى سوهاج بإحالة المتورطين فى إرسال منشورات وبيانات للخارج حول حادث الكشح للنيابة العامة للتحقيق معهم بتهمة الإساءة لسمعة مصر وإثارة الفتنة الطائفية، خاصة أنه تم تحديد الأشخاص الذين قاموا بإرسال هذه المنشورات والتحفظ على صور من هذه البيانات بتوقيع أصحابها، لمنع تكرار هذا التصرف مستقبلاً، جاء ذلك خلال لقاء أعضاء مجلسي الشعب والشورى مساء أمس الأول مع وفد من جمعية الكتاب والأدباء والشعراء والفنانين بالقاهرة بالصالة المغطاة بالإستاد الرياضي، وأكد الأعضاء أن هذه الحملة الشرسة ضد مصر تستهدف إحراج الحكومة المصرية، وأن المتطرفين الذين قاموا بالاتصال بالخارج والتخابر ضد مصر وتصوير الحادث بأنه اضطهاد ديني يهدفون من وراء ذلك إلي تحقيق مكاسب مادية ومعنوية".[٢٢٣]

كما تقدم النائب حسن رضوان بطلب إحاطة عاجل للدكتور فتحي سرور بعد نشر تقرير الصحيفة البريطانية وليس قبله، لكى تقوم الحكومة بإصدار بيان شامل يتضمن أبعاد الحادث وتحقيقات النيابة. ولكن هذا الطلب الذي "يطالب" بإعلان الحقيقة في ظاهره، كان من أجل "اتخاذ موقف صارم ضد المتربصين بأمن مصر لمنع قيام ضعاف النفوس باستغلال هذه الحوادث مستقبلاً وتشويه صورة مصر، وأن مركز دار السلام لم تقع به حادثة تعكر صفو العلاقة بين المسلمين والمسيحيين. وأضاف أننا نفاجأ بقيام مراسلين أجانب بزيارة القرية وأخذ الكلام من طرف واحد ويقوم بالترجمة لهم أشخاص غير معروفين لدينا وهم مأجورين ضد مصر وقال إن جميع المنشورات التى تم إرسالها للخارج تم التوصل إليها، ويجب أن يكون هناك موقف حكومي ضد هؤلاء الذين اتصلوا بوسائل الإعلام الأجنبية دون إتباع القنوات الشرعية، وأشار إلي أنه منذ ثلاثة سنوات وقفنا ضد تجاوزات صغار الضباط ضد المواطنين، وطالبنا من خلال بيان عاجل بالمجلس بمحاكمتهم واليوم بدأت علاقة الشرطة تتحسن مع المواطنين ونفاجأ بتوجيه اتهامات كاذبة لهم، وتساءل ماذا يحدث لو أن الشرطة لم تتوصل للمتهم فى قضية الكشح".[٢٢٤]

ونكتشف هنا رؤية السيد عضو مجلس الشعب بشأن حرية التعبير عندما يطالب بأن تكون هناك قنوات شرعية للاتصال بأجهزة الإعلام الأجنبية، وعندما "يطالب باتخاذ موقف حكومى ضد هؤلاء الذين اتصلوا بوسائل الإعلام الأجنبية دون إتباع القنوات الشرعية". وبالإضافة لذلك يقول "إنه منذ ثلاث سنوات وقفنا ضد تجاوزات صغار الضباط ضد المواطنين"، وإذا علمنا أن أحداث الكشح الأولى كانت قبل ذلك بعد أسابيع يمكننا أن نستنتج استنتاجا خطيرا، وهو أن السيد عضو مجلس الشعب لم يتحرك عندما تعرض سكان الكشح المسيحيين للتعذيب.

٢٢٣- جريدة الوفد ٥ نوفمبر ١٩٩٨

٢٢٤- المصدر السابق

والغريب أن حسن رضوان نصح الذين وجه لهم الإتهام "بانه كان يجب عليهم أن يتقدموا بشكاوى لجهات الشرعية ضد الشرطة، لإثبات إن كان هناك تجاوز من عدمه"، وهو يعلم بكل الاتصالات وشكاوى المسيحيين التي أرسلت لكافة المسئولين وهو واحد منهم ولكن دون جدوى.

غير أن موقف حسن رضوان، رحمه الله، يستحق وقفة خاصة، ذلك أن "طلب إحاطته" هذا، رافقه نفى لكل ما حدث، بل وصل به الأمر للإشادة بدور الشرطة فى المنطقة. حين أعلن "أن ما رددته بعض الصحف والإذاعات الأجنبية عن تعرض سكان قرية الكشح من اضطهاد ومعاملة غير آدمية من قبل الأجهزة التنفيذية أمر غريب لا يتفق مع العقل أو المنطق السليم. (...) إن ما حدث لا يستهدف غير الإضرار بمصر وشعبها ويؤكد أن هناك من يريد أن يشوه سمعة مصر بعدما أصبحت أكثر تأثيراً فى منطقة وجودها الإقليمية والدولية. وبصفتي نائباً عن تلك القرية في البرلمان فإنني لم أجد يوماً ما يخالف تلك الحقيقة حيث يمارس أهلها أعمال التجارة مع أخوتهم المسلمين دون أدنى حساسية أو مجرد التفكير فى اختلاف عقيدة المسلمين عن المسيحيين" وأضاف حسن رضوان "إنه يرفض بشدة مثل هذه الإدعاءات المغرضة والكاذبة التى استهدفت إحدى قرى دائرته الانتخابية مطالباً بأن تكون هناك قائمة سوداء يدرج بها كل من يسيء إلي مصر وشعبها".[225]

والغريب فى هذا الكورال الذي يؤكد أن كل شئ على ما يرام أنه يطالب "بقائمة سوداء"، لتكميم أفواه هؤلاء الذين يشكون الظلم والقهر تحت زعم "الإساءة لمصر وشعبها".

ويصل الأمر بعضو مجلس الشعب الراحل عن المنطقة، والذي يتحمل مسئولية كبيرة فيما حدث، إلى توجيه الشكر لأجهزة الأمن المتهمة بالتعذيب، وذلك فى إطار الحملة التى قامت بها السلطات بعد نشر تقرير لامب، وهو الأمر الذى يدعم اتهامات بعض الأقباط الذين أكدوا رؤيتهم له في قسم الشرطة وهو يحاور الضباط المتورطين فى التعذيب. حيث أعلن "أن أبناء الدائرة والقرية فى ذهول مما تردده هذه الوسائل من كذب وافتراء وأنهم حملوني رسالة استغراب لأجهزة الاعلام يتساءلون فيها: هل تقبلون أن يعود إلينا أجنبي يتدخل في الشئون الداخلية لبلادنا رغم أنه لا توجد أية مظاهر غير طبيعية لكل ما تبثه وسائل الإعلام الغربية على أرض الواقع، هل هذه فتنة جديدة بعملاء جدد وبأساليب جديدة؟ إن الحوادث العادية التي تقع في مجتمع به ٦٠ مليون مواطن أمر طبيعي ولابد أن نوجه الشكر لأجهزة الأمن حتى هذه اللحظة".[226]

وبعد إشادته بالأمن فى أحداث الكشح الأولى، نجده يشيد به مرة ثانية بعد حوالى عام ونصف بعد المذبحة التى وقعت أثناء تواجد قواته فى المنطقة فى تصريحات أخرى قال فيها "إن رجال الأمن بذلوا ما يفوق طاقة البشر أثناء الأحداث ولولا تدخلهم السريع والحاسم لتفاقمت الأمور وازداد عدد الضحايا أكثر من ذلك من الطرفين، وإن أهالي الكشح حالياً متعاونون مع جميع الأجهزة الأمنية حفاظاً على مصر. وأضاف إنها سوف تعمل بمنتهى الإخلاص لتمر هذه الأزمة الطارئة بسلام".[227]

ولم يختلف موقف أعضاء مجلس الشعب الآخرين عن المنطقة فى ذلك الحين عن هذا الكورال.

ولكن من الممكن أن نفهم موقف حسن رضوان بأن "الأمور تسير بشكل طبيعي، وأن التلاحم

---

[225] جريدة الأهرام تحت عنوان "النواب يستنكرون لماذا كل هذا الحقد؟" ٤ نوفمبر ١٩٩٨.
[226] جريدة الجمهورية ٤ نوفمبر ١٩٩٨.
[227] جريدة الأخبار ٦ يناير ٢٠٠٠

واضح ... إلخ" ، لو أن السيد النائب أقر بوجود تعذيب وحدوث انتهاكات، ولكن عندما يوجه الشكر إلى البوليس فإن المسئولية ترقى إلى مرتبة التواطؤ بالتستر عليها، على أقل الاحتمالات.

هذا هو موقف أعضاء مجلس الشعب عن الدائرة والمنطقة حول ما حدث، وهو لا يعدو أن يكون إفرازا طبيعيا لهذا النوع من المجالس التي لا تقوم بواجبها الذي أوكلته إليه الأمة.

وإذا كان ذلك هو موقف أعضاء مجلس الشعب عن المنطقة، فإن موقف مجلس الشعب كهيئة نيابية تمثل جميع فئات الشعب المصري لم يكن مختلفا. فبعد صمته الرهيب إزاء تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان حول التعذيب فى الكشح، انبرى لتكذيب كل ما ورد فى التقرير الذي نشرته صحيفة الصنداى تليجراف عن أحداث الكشح الأولى والذي شابته بعض المبالغات، وتركز موقفه على إصدار بيان يندد بهذه المبالغات، دون أدنى محاولة لذكر حقيقة ما حدث، كما انتفض للرد على خطابات اللورد ألتون التى وجهها إلى المسئولين المصريين بشأن أحداث الكشح، وانصب دوره على التكذيب وترديد الأغاني الكئيبة الخاصة بالوحدة الوطنية.

أما مجلس الشوري، والذي لا نعرف مدى فعالية الدور الذى يقوم به، فلم يخرج دوره حيال أحداث الكشح عن هذ المنوال. غير أن لجنة الشئون العربية والخارجية والأمن القومي بمجلس الشورى انبرت بدورها لإصدار بيان استنكر "المزاعم والافتراءات التى نشرتها الصنداى تليجراف".[٢٢٨] جاء فيه أنه لا يوجد في مصر تعذيب أو اضطهاد لأي من مواطنيها ولا توجد اعتقالات خارج القانون، وأن كل ما نشر هو مجرد مزاعم، وأن العالم أصبح قرية صغيرة، وأن كل ما يحدث فيها يعرفه الجميع على الفور. ويبدوا أن اللجنة بعد أن أصبح العالم قرية صغيرة أصرت على نفى كل ما يعرفه سكان هذه القرية الصغيرة.

وكان في مقدمة من لجأت إليهم الحكومة لنفى ما حدث والرد على تحركات الاقباط فى الخارج، أعضاء مجلس الشعب المعينين من الاقباط لترديد وتأكيد الأغانى المستهلكة، ورواية الأمن حول ما حدث، بل والمشاركة فى الحملة ضد كبش الفداء المستهدف الأنبا ويصا وأقباط المهجر، وتعرضنا لذلك فى الفصل الخاص بردود أفعال الدولة بعد مقالة الصنداى تليجراف.

وفى حالات نادرة جاء اتهام التخوين من قبل بعض الأقباط، ففي أثناء اجتماع لمجلس الشورى قال نبيل لوقا بباوى أحد أعضاء المجلس من الاقباط "إن أقباط المهجر خونة ولا بد من سحب الجنسية منهم فلا يمكنهم التحدث كمصريين ، فطلب الدكتور رفعت السعيد شطب العبارة من مضبطة الجلسة قائلاً يجب التعامل معهم بطريقة أخرى".[٢٢٩]

وهكذا نظراً للتدهور الشديد فى أسلوب عمل مجلس الشعب، الذي كانت عضويته بالنسبة لبعض الفاسدين مثل تجار المخدرات ونواب القروض مجرد محاولة للحصول على حصانة برلمانية للهروب من العدالة، و"يستوى فيه حضور أعضائه مع غيابهم"[٢٣٠] والمتخصص فى سلق القوانين تحت شعار "موافقون ..موافقة"[٢٣١]، لم يقم بأي دور تجاه أحداث الكشح الأولى والثانية، والتي تعرض فيه مواطنون

٢٢٨- بيان مجلس الشورى ٢٨ أكتوبر ١٩٩٨

٢٢٩- لقاء مع الدكتور رفعت السعيد فى باريس فى ٣ سبتمبر ٢٠٠١

٢٣٠- مجلة آخر ساعة، محسن محمد عدد ٢٩ مايو ٢٠٠٢

٢٣١-جريدة الأخبار ٢٨ مايو٢٠٠٢

مصريون للتعذيب والقتل.

المعارضة واللورد:

والأمر الملفت للنظر هو أن موقف المعارضة داخل المجلس، إن كانت هناك معارضة حقيقية مؤثرة بالمعنى السائد فى الديمقراطيات الحقيقية أو حتى النسبية، لم يختلف كثيرا عن موقف الأغلبية، حيث لم نسمع لها صوتا لإدانة أحداث الكشح الأولى والثانية أو للمطالبة بلجنة لتقصى الحقائق. ومع ذلك فإن موقف النائب المعارض عن حزب الوفد الدكتور أيمن نور نائب زعيم المعارضة البرلمانية فى ذلك الحين يستحق وقفة، نظرا للدلالات الخطيرة التى يكشف عنها.

سعى أيمن نور إلى لقاء اللورد ألتون فى مجلس اللوردات البريطانى، والذى كان قد هدد للأسف فى خطابات أرسلها للرئيس حسنى مبارك والسفير المصرى فى لندن ومحافظ سوهاج ووزير الداخلية، بالدعوة لمقاطعة السياحة فى مصر. وذلك بدعوى تصحيح معلوماته عن الكشح والحصول على اعتذار منه. وقد حاول أيمن نور ذلك أولا فى رسالة بعث بها إلى اللورد ألتون، وفى مقال له بجريدة الوفد.

وإذا كانت محاولة إبراز الحقيقة هي أمر محمود إلا أنها لا يجب أن تكون انتقائية، حيث أورد النائب المعارض فى ردوده وخطابه الذى أرسله للورد ألتون مغالطات فيما يتعلق بأحداث الكشح الأولى.

وإذا افترضنا أن محاولة أيمن نور قد جاءت من منطلق شخصي وليس فى إطار الكورال العام الذى أشرنا له فى معرض قراءتنا لسلوك الدولة تجاه تقرير لامب، فإن نفى ما وقع فى الكشح أو محاولة التقليل هو أمر يتناقض مع واجبه النيابي ومع ما حدث بالفعل.

وإذا كان الحزب الوطني، حزب الغالبية، قد تستر كما هو معتاد على المشاكل القائمة، فهو كنائب معارض كان من الأجدر به أن يعارض الحكومة فى عملية التعتيم التى فرضتها على الكشح، خاصة وأنه عضو فى المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ويعلم بالتقرير الذى أعدته عن أحداث الكشح. وإذا كانت لديه شكوك حول جدية هذا التقرير وما ورد فيه كان من الأجدر به أن يطالب الحكومة بتشكيل لجنة لتقصى الحقائق.

ولا يسعنا هنا سوى أن نلاحظ أن تحركه قد تزامن مع الكورال الذى تحدثنا عنه فى فصل سابق وتلاحق فى الأسبوع الأول من شهر نوفمبر، حيث وجه رسالته إلى اللورد ألتون فى ٤ نوفمبر ١٩٩٨,

يعنف النائب المعارض أيمن نور اللورد ألتون فى هذه الرسالة لكونه انحدر في مواقفه وتصريحاته حول الشئون الداخلية لدولة أجنبية مستقياً معلوماته من مصادر صحفية كاذبة، وأضاف قائلاً "إن لديه صورة مغلوطة عن وضع حقوق الإنسان للأقليات فى مصر، (...) ولكوني أصغر عضو فى المعارضة ولكوني عضواً منتخباً فى المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، والتي لا تعترف بها الحكومة المصرية، أود أن أبلغك رداً على ما نشرته جريدة الصنداى تليجراف، وما أثير عن بعض السكان فى محافظة سوهاج، أنني زرت بنفسي قرية الكشح فى سوهاج مع أعضاء آخرين من منظمات حقوق الإنسان، ووجدنا بعض انتهاكات من ضابط واحد لحقوق واحد من المواطنين الذين يشك فى مشاركتهم فى جريمة قتل فى هذه القرية، هذه الانتهاكات تحدث بعض الأحيان من ضباط البوليس عند التحقيق فى بعض الجرائم الحرجة".[٢٣٢]

٢٣٢- انظر الوثيقة رقم ١٢ رسالة الدكتور أيمن نور للورد ألتون فى ٤ نوفمبر ١٩٨٨ ورد اللورد عليه

وكـان من المذهل أن يقول النائب المـعارض فى خطابه "وجـدنا بعض انتـهاكـات من ضـابط واحـد لحقوق مواطن واحد"، وهو عضو فى مجلس أمناء المنظمة المصرية لحقوق الإنسان الذى كان قد عرض عليه تقريرها بشأن الكشح الأولى فى جلستين بتاريخ ٨ نوفمبر و٢٩ نوفمـبر ١٩٩٨ ووجده "تقرير محـايداً وموضوعيـاً"[٢٣٣] فإن ذلك يعنى أنه تعمـد عدم ذكر الحـقيقة كـاملة، والتقليل من شأن التـعذيب "الجـماعي" الذى تعـرض له السكان، كمـا ورد فى هذا التـقرير الذى يشـير عنوانه فى وضـوح إلى "احتجـاز عشوائي وتعذيب وإمـتهان الكرامة الإنسانـية للمواطنين ورجال الشرطة المـسئولون عن ذلك بمنأى عن المحاسبة والعقاب".[٢٣٤]

وجاء فى صلب التـقرير الذى قرأه النائب المعارض على هواه "خلصت نـتائج بعثة تقصـى الحقائق التى أوفدتها المنـظمة المصرية لحقوق الإنسـان إلي قرية الكشح إلي أن رجال شرطة مـركز دار السلام ومديرية أمن محافظة سـوهاج قد توسعوا فى ممارسة "العقاب الجـماعى" ضد أهالي قرية الكشح فى أعقاب مـقتل سميـر عويضة وكرم تامر. وشـملت هذه الممارسات الاحتـجاز العشوائي لعـدة مئات من المواطنين وترويع السكان واحتـجاز الرهائن وممارسة التـعذيب ضد المحتجزين لإجبـارهم على الإدلاء باعترافات ومعلومات حـول مرتكبي الحادث. كما شملت قوائم المحتجزين أسـر بأكملها وضمت أمهات وعجائز وفتـيات وأطفال، كما كانت قـوات الشرطة التى ذهبت للقبض على الأهالي والمشتبـه فيهم من منازلهم تقوم بإهانة وترويع جمـيع أفراد الأسرة. (...) ورصدت بعثة المنظمة المصـرية لحقوق الإنسان شيوع ممارسـة رجال الشرطة لنمط "الاحتجـاز" والتعذيب العائلي، فقـد قامت باحتجاز أسـر بأكملها بصورة غير قانونية وشملت قوائم المحتجزين وضحايا التعذيب أمهات وعجائز وفتيات وأطفال".[٢٣٥]

ويقول النائـب المعارض فى رسالتـه إلي اللورد ألتون "وفى مطبـوعاتنا السـابقة للمنظمـة المصرية لحقوق الإنسـان ومكاتباتنا للجهـاز الأمني حذرناهم من هذه الانتهاكـات وكان الجهاز فى كل مـناسبة إيجابياً فى تعامله مع الموقف لإيقافها".

"ومع ذلك لم نجد أثراً لأي سبب ديني أو سـياسة لهذه الانتهاكـات وأؤكد لك أن أي شخص يدعى أنه كان هـناك سبب سـياسى أو ديني لما حـدث فى سوهاج يمكن وصـفه أنه كـاذب ومزور للحـقيـقة والواقع".

والملفت للنظر هنا أن الأمر الذى كان يهم النائب هو نفى سبب التعذيب على أنه ديني، ومع افتراض أنه لم يكن هناك دافع ديني وراء عمليات التعذيب، يحق لنا أن نسأل النائب المعارض بوصفة عضوا فى المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، هل هناك سبب يمكن أن يبرر أي انتهاك لحقوق الإنسان؟، وفضلا عن ذلك نسأله عن السبب فى نفيه لمسألة العقاب الجماعي الذى تعرض له أشقاؤه فى الوطن؟.

ويقول الدكتـور أيمن للورد ألتـون "أريد أن أبلغكم ومجلس اللوردات بكوني عـضواً فى المعـارضة المصريـة فى البرلمان الذى يعـارض الحكومة المصـرية، أنني أرفض تحليلكم لأوضـاع حقوق الإنـسان الخاصـة بالأقلية، وأرفض تدخلكم لمسألة داخليـة تتعلق باستـجوابات وتحقيـقات مرتبطة بجـريمة قتل مواطن مـصرى مسيـحي، قام بها مواطنون مـصريون مسيـحيون آخرون، يمثلون الآن أمـام المحكمة

٢٣٣- انظر إستجواب النيابة للأمين العام للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان فى الملاحق

٢٣٤- انظر الوثيقة رقم ١ تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان حول التعذيب فى الكشح عام ١٩٩٨

٢٣٥- الوثيقة رقم١

ويواجهون الاتهامات أمام العدالة المصرية وفقا للقانون المصري".

وهكذا نصب النائب الدكتور المعارض نفسه محققاً ووكيل نيابة وقاضى محكمة، وأصدر حكمه على المتهمين بصيغة الجمع عندما يقول "جريمة قتل قام بها مواطنون مصريون مسيحيون آخرون"، فى خطابه قبل أكثر من عام ونصف من صدور حكم المحكمة ضد شيبوب، الذى قدم نقضاً ضد هذا الحكم فى الخامس من يونيو ٢٠٠٠، وما زال حتى كتابة هذه السطور ينتظر حكم محكمة النقض، وذلك ضرباً بعرض الحائط بالمبدأ القانوني الشهير بأن المتهم برئ حتى تثبت إدانته. وهو ما يعنى أيضا أن الدكتور النائب المعارض قد تبنى رواية الشرطة وتحرياتها قبل صدور الحكم أيضا.

هذه الرسالة أرسلها أيمن نور إلي اللورد ألتون قبل نشره لمقالة فى الوفد بتاريخ ١٣ نوفمبر١٩٩٨

وفى ١٧ نوفمبر ١٩٩٨ رد اللورد ألتون على خطاب نور، ودون أن يعرف فى الغالب بمقالته فى جريدة الوفد والتى قال فيها أنه إلتقى مع اللورد وهو أمر نفاه الأخير. وقال ألتون فى رسالته إلى نور "لقد تابعت بنفسي وعن قرب ما يحدث للمسيحيين المصريين، وأنا على يقين تام بأن "تكتيكات" حكومتكم تتضمن الضغط على المسيحيين المصريين، حتى ينكروا وجود إضطهاد ضدهم. (...) وإذا قامت الحكومة المصرية فوراً بإطلاق سراح المحتجزين المسيحيين فى حادثة قرية الكشح، وفى نفس الوقت معاقبة ضابط البوليس المسئول وكذلك تعويض السكان المسيحيين المضارين من البوليس، فإن حكومتكم سوف تكون قادرة على إقناع العالم أنها اتخذت إجراءات لتطبيق العدالة وأنها ضد احتجاز وتعذيب الاقباط. وبدلاً من ذلك ماذا تفعل السلطات المصرية ؟

(...) إنك تدّعى فى خطابك أنك كشفت عن بعض الانتهاكات من واحد من ضباط البوليس ضد حق أحد المواطنين متهم بجريمة قتل فى القرية، وذلك لا يتعارض فقط مع تقارير المصادر المحلية وما تتضمنه أقوال القرويين الذين تم تعذيبهم، ولكن ذلك يتعارض أيضاً مع تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، والتي قامت بتوثيق تعذيب عدد من المسيحيين، بما فى ذلك بعض الأطفال الأقباط الذين تم تعذيبهم بالتيار الكهربائي، وليس فقط واحداً كما ذكرت، ذلك أنه يوجد أيضاً ٣٦ صورة فوتوغرافية متداولة فى المملكة المتحدة تشمل صور للإصابات التى أصيب بها الأقباط فى الكشح نتيجة للتعذيب.

وإذا ما كانت الحكومة المصرية مهتمة بأمر الأقباط، وإذا لم تكن هناك خلفية دينية، لماذا حاولت إخفاء ما حدث بدلا من تحقيق العدل للأقباط الذين أسيئت معاملتهم، ومازال بعضهم رهن الحجز؟. ولماذا تم توجيه الاتهام للأنبا ويصا واثنين من الكهنة بدلا من معاقبة ضباط البوليس الضالعين فى سوء المعاملة؟ ولم يجرى سجن أو تعذيب مسلم واحد، وفى المقابل جرى اعتقال وتعذيب عدد كبير من المسيحيين بما فى ذلك الأطفال. وفى مواجهة الزعم بأن الدين لا علاقة له بذلك، هل هي مجرد مصادفة أن يكون جميع هؤلاء الذين عانوا من الاضطهاد فى الكشح من بين المسيحيين فقط؟.

(...) أنت تقول أنك عضو فى المعارضة، (...) إنني آمل أن تستخدم وضعك لمساءلة الحكومة المصرية بشأن تجاهلها لمشاكل الأقباط، وأن تثير المسائل التى ذكرتها عاليه. وعلى وجه التأكيد أنا لست البرلماني الوحيد الذى يقلق على وضع الأقباط فى مصر. وأنا أعلم أن عددا من رجال الكونجرس الأمريكى والبرلمانيين البريطانيين قد أعربوا عن قلقهم بشأن ما حدث فى الكشح. هذا فضلاً عن أن الاضطهاد والتمييز ضد المسيحيين فى مصر من قبل السلطات، قد قامت بتوثيقه منظمات حقوق

الإنسان مثل هيومان رايت واتش، وكريستيان سوليدارتى إنترناشيونال، وفريدوم هوس، وجوبيلى كومبان، والجمعيات القبطية فى الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا وإستراليا، وأنت تحاول أن تقنعنى بأن معلومات هذه المنظمات والمجموعات كلها خاطئة".[٢٣٦]

وكان الدكتور أيمن نور قد ذكر فى مقالة له بالوفد "بصفتي مصرياً أولاً، ونائباً غير حكومي وعضواً منتخباً فى المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، حملت أوراقي وتوجهت إلي بيت البرلمان، الذى يجمع مجلسي العموم واللوردات، والتقيت اللورد ألتون وسلمته بياناً شخصياً نعرض لتفاصيله غداً".[٢٣٧] ولكن النائب لم يعرض تفاصيل لقائه فى مقاله فى اليوم التالي. وإنما أشاد باللورد ألتون قائلاً "أن صحفيين أصدقاء له صححوا معلوماته عن هذا اللورد" وقال فى مقالته فى اليوم التالي إنه "فى المكتب الصحفي فى بيت اللوردات التقيت عقب لقاء اللورد مجموعة من ممثلي الصحف البريطانية ووكالات الأنباء، الذين سلمتهم صورة من البيان الذى تسلمه اللورد التون عقب نهاية لقائى".[٢٣٨]

ولكن الأمر المثير للدهشة أن هذه "العنترية البرلمانية"، و"الحقوق إنسانية" للنائب المعارض حرصاً على سمعة مصر، وهو أمر محمود فى حد ذاته، لم تتم فيما يبدو كما أراد وبالصورة التي يدعيها لأن اللورد ألتون رفض إستقباله كما ذكر فى خطاب إلى محام مصري يدعى أمين فهيم كان يشغل منصب رئيس جمعية الصعيد فى ذلك الحين. وكان أمين فهيم قد طلب من السفير البريطاني فى القاهرة أن يعد له لقاءا مع اللورد ألتون. وتم اللقاء فى حضور حلمى جرجس رئيس جمعية أقباط المملكة المتحدة.

وعندما سأل اللورد ألتون أمين فهيم: "أليس هناك اضطهاد فى مصر؟"، رد أمين فهيم: "بالتأكيد هناك تفرقة ومواقف نحاول التعامل معها داخل مصر".

وبعد أن عاد أمين فهيم إلى القاهرة نُشر خبر على عمود واحد وفى سطور قليلة تحت عنوان "رئيس جمعية الصعيد يصحح معلومات اللورد ألتون".[٢٣٩]

ويبدو أن هذا الخبر قد نما إلى علم اللورد ألتون، فأرسل خطاباً إلي أمين فهيم بتاريخ ١٦ديسمبر١٩٩٨ (رداً على خطاب كان قد أرسله له أمين فهيم بتاريخ ٢٨نوفمبر١٩٩٨)، يعبر فيه عن إستيائه لما ورد فى هذا الخبر، ويقول "إنه يجرى لوي الحقائق عندما تقول انك صححت معلوماتي". ويضيف ألتون فى هذا الخطاب "إنني تلقيت طلبات من الدكتور أيمن نور عضو البرلمان المصري، ولكنى رفضت لقاءه بسبب القصة الزائفة التى نشرها فى الوفد حول لقائنا".[٢٤٠]

ويضيف اللورد ألتون "أن هناك حملة منظمة تدور الآن وتحاول تغيير وجهة نظري حول اضطهاد الاقباط، وتحاول النيل من مصداقية ما قلت عن الاقباط. إن هذه التكتيكات لن يكون لها فائدة، ولكنها تقنعني أكثر أن هناك ظلم يقع فى مصر، (...) وأن الحكومة المصرية تواصل عجزها فى اتخاذ أي عمل إيجابي بشأن حادثة سوهاج".

ونلاحظ أيضا فارقاً طفيفاً ولكنه ذا مغزى كبير، ذلك أنه فى الترجمة التى نشرت فى إحدى الجرائد

٢٣٦- انظر الوثيقة رقم ١٢ رد اللورد ألتون على د. أيمن نور

٢٣٧- انظر الوثيقة رقم١٣ جريدة الوفد "يوميات نائب وفدى بلندن البحث عن جزيرة الكلاب .. لقاء كريستينا وألتون" ١٣نوفمبر١٩٩٨

٢٣٨- جريدة الوفد ١٤ نوفمبر ١٩٩٨

٢٣٩- جريدة الأخبار تحت عنوان "رئيس جمعية الصعيد يصحح معلومات اللورد ألتون" ٢٦نوفمبر١٩٩٨

٢٤٠- أنظر الوثيقة رقم ١٤خطاب اللورد ألتون إلى أمين فهيم

٢٤١- جريدة الأسبوع بتاريخ ٢٣ نوفمبر١٩٩٨

... اللورد ألتون إلى الدكتور أيمن نور جاء فى بدايتها "أكتب إليك رداً على خطابك الذى تسلمته ... فى ٤ نوفمبر..الخ"، والصحيح أن اللورد ألتون لم يستخدم تعبير "الذى تسلمته منك" (الذى قد يوحي بأنه تسلمه منه أثناء لقاء) ولكنه قال "أكتب رداً على خطابك بتاريخ ٤ نوفمبر..الخ".

ورغم كل ذلك يقول النائب المعارض فى ختام مقالته "انتهت رحلتي إلي لندن وشعرت أنى أديت بعضاً من واجبي كمصري وكنائب وفدى معارض. وتبقى هناك العديد من علامات الاستفهام حول ... كثيرة غابت - وما زالت - أو حضرت ببعض وعيها ونصف قلبها فكان غيابها هو الأفضل".

ولا ندرى بالطبع غياب مَن كان الأفضل، ومن الذى حضر بأقل من نصف وعى وأقل من ربع قلب. ... أن النائب المعارض لم ينجح فى مهمته المعلنة، وهى الحصول على اعتذار اللورد ألتون، أو حتى فى الحصول على موعد معه فى "جزيرة الكلاب" وفقاً لعنوان مقاله الذى يقوم فيه بترجمة (لا تخلو من الإيحاء) لاسم المنطقة التى يوجد فيها من سعى إلى لقائهم ودافعوا عن أشقائه فى الوطن بدلاً منه فى هذه القضية، ولو بطريقة شابها سوء التقدير فيما يتعلق بتهديد السياحة فى مصر.

ونحن لا نعلم من الذى صحح معلومات من فى قضية الكشح؟، ويكفى أن أصدقاءه قد صححوا معلوماته عن اللورد الذى مقره فى "جزيرة الكلاب".

والأمر المؤكد هو أن اللورد البريطاني قد تكونت لديه فكرة صحيحة عن طبيعة المعارضة فى مجلس الشعب المصري، من خلال هذه التجربة.

وإذا كانت الأغلبية الساحقة من المجلس قد تبنت هذا الدور المتخاذل، فقد تكون هناك قلة نادرة من النواب الشرفاء الذين لم يرضهم ذلك، ولكن مواقفهم ومحاولاتهم كانت خافتة أو ماتت فى المهد أمام هذا المد الرهيب.

ولم يكن البرلمان البريطاني هو الوحيد الذي كان له رد فعل لأحداث الكشح، ففى فرنسا أصدرت كريستين بوتان عضو الجمعية الوطنية الفرنسية بيانا فى ٦ يناير ٢٠٠٠ أى بعد خمسة أيام من المذبحة جاء فيه "أن فرنسا لا يمكنها تجاهل هذه الفضيحة، وأننا نطالب هيوبرت فيدرين وزير الخارجية بإعلان إدانة فرنسا لهذه الأحداث، وبالتدخل لدى الهيئات الدولية لإستعادة وإحترام السلام المدنى والحرية الدينية".

ووجهت النائبة بوتان خطابا إلى وزير الخارجية فيدرين تطالبه فيه بإبلاغها بالتحركات التى يعتزم القيام بها فى هذا الصدد.

وأعلن فرانسوا ريفاسو المتحدث الرسمى بإسم الخارجية الفرنسية فى مؤتمر صحفى بأن فرنسا تتبع عن كثب هذه الأحداث وتدخلت لدى السلطات المصرية بشأنها.

الكونجرس...

ولم يكن اللورد ألتون، على خلاف أعضاء مجلس الشعب المصري، هو الوحيد الذى تحرك فقط لدى السلطات المصرية بشأن قضية الكشح، حيث اهتم السيناتور الأمريكي الشهير فرانك وولف بهذا الأمر أيضا. وأعرب للسفير المصري فى واشنطون أحمد ماهر فى خطاب وجهه له فى ٢٢سبتمبر١٩٩٨ "عن قلقه حول ما يبدو أنه ترهيب من السلطات ضد سكان الكشح، وأن ذلك يضيف إلى اعتقاد البعض بأن

هناك اضطهاد ديني فى مصر".

وفى نفس اليوم أرسل السيناتور وولف خطابا إلى السفير الأمريكي فى القاهرة دانيل كورتزر يطلب فيه منه التدخل لدى السلطات المصرية على أعلى مستوى حول هذا الأمر واستقصاء الأمر فى سوهاج حول ما حدث، والتأكد من أن شيبوب يحصل على محاكمة عادلة، والتأكيد لدى الحكومة المصرية على أن فشلها فى التعامل بحزم مع هذه الادعاءات سوف يخدم الانطباع الموجود فى الغرب بأن هناك اضطهاد ديني فى مصر.

ورد السفير الأمريكي فى القاهرة فى ٥ أكتوبر ١٩٩٨ على خطاب عضو الكونجرس وولف برسالة يشرح فيها الموقف داخل الكشح ويقول أنهم اتصلوا بالانبا ويصا فى ١٤سبتمبر ١٩٩٨ وأنه أبلغهم أن البوليس أوقف حملة الاعتقالات وقام بإطلاق سراح المقبوض عليهم. وتضيف الرسالة "أن السفير تحدث مع محافظ سوهاج بالتليفون يوم ١٦ ديسمبر ١٩٩٨، وأن المحافظ أبلغ السفير بما حدث وبما لم يحدث، وأن المحافظ قدم تأكيدات بأن البوليس لم يرتكب أشياء خاطئة وأنه أصدر تعليماته بإرسال مساعد وزير الداخلية يوم ١٧ سبتمبر ١٩٩٨، وأنه عندما ذهب اللواء عبد الوهاب أبا زيد إلي الأنبا ويصا أصدر أمره للبوليس بإطلاق سراح أسرة بقطر".[٢٤٢]

وقال السفير "قمت أيضاً بإثارة الموضوع فى ٢٧ سبتمبر ١٩٩٨ مع الدكتور الباز، وأبلغنا قلقنا بهذا الشأن لإدارة حقوق الانسان فى وزارة الخارجية المصرية. كما تم الاتصال أيضاً بمكتب المدعى العام مع المسئول عن التحقيق مع ضباط البوليس اللذين أساءوا معاملة سكان القرية، وأكد لنا هذا المكتب أن الحكومة المصرية بدأت التحقيق فى هذا الموضوع، واتصلنا أيضاً بالمنظمة المصرية لحقوق الإنسان التى كانت قد أرسلت فريقا إلي الكشح لاستقصاء الحقائق."

"وما يزال ينقصنا شرح رسمى لدوافع وتصرفات البوليس أثناء التحقيق فى مقتل الاثنين المسيحيين من قرية الكشح فى ١٤أغسطس١٩٩٨".

"ولمعلوماتك نرسل لك صورة ترجمة لتقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان الصادر بتاريخ ٢٨سبتمبر١٩٩٨ هذا التقرير يؤكد أن البوليس استخدم التعذيب ووسائل أخرى وسوء المعاملة مع عدد كبير من سكان الكشح. والسؤال الذى لا إجابة له يدور حول ما إذا كان الدين عاملاً فى تصرفات البوليس لأن الضحيتين المقتولين مسيحيتان وأن غالبية السكان من المسيحيين"

وقال السفير "إن موضوع انتهاكات البوليس هو فى مقدمة أولوياتنا فى الحوار الثنائي، ونتحادث بشأن هذه المشكلة بشكل منتظم مع وزيري الداخلية والعدل، كما نعمل مع وكالات فى واشنطون لتأمين جمع التمويل من أجل تدريب البوليس".

وفى أول أكتوبر ١٩٩٨ طالب السيناتور جوزيف آر. بيتس والسيناتور تونى ب. هول عضوا الكونجرس من زملائهم التوقيع على خطاب احتجاج موجه للرئيس حسنى مبارك جاء فيه "أنه لأمر مثير للاضطراب أنه فى هذه القرية التى يعيش فيها المسيحيون والمسلمون فى سلام، تحدث فيها انتهاكات رهيبة لحقوق الإنسان قامت بها السلطات المكلفة بحمايتهم". وأشار خطاب الاحتجاج إلى غلق كنيسة المعادى فى يوليو ١٩٩٨ بعد أن قامت سبع عربات بوليس أقلت العديد من رجال البوليس

٢٤٢-أنظر الوثيقة رقم ١٥ خطابات متبادلة بين أعضاء من الكونجرس والسفير المصري فى واشنطون والسفير الأمريكي فى القاهرة. وهذه الرسائل متداولة لدي نشطاء من أقباط الولايات المتحدة وأوروبا

والضباط، ومنهم رتب على مستوى عال. وأضاف خطاب الاحتجاج أنه كانت تجرى إقامة الصلوات فى سلام منذ أربع سنوات فى هذه الكنيسة. ويطلبون منه التدخل واتخاذ إجراءات تعكس التزام مصر بالقانون الدولي وحقوق الإنسان وإعادة فتح كنيسة العذراء بالمعادى.

ورد السفير المصري فى واشنطون أحمد ماهر بخطاب فى ٨أكتوبر ١٩٩٨، موجه للسيناتور بيتس والسيناتور هول بناء على معلومات وردت له من القاهرة مؤداها "أن المعلومات التى وصلتهما حول الكشح غير صحيحة، وأن الجماعات الإسلامية لا تقف وراء قتل سمير وتامر، وأن الأنبا ويصا المعروف بتطرف آرائه الدينية، والذي قام فى وقت سابق بإحداث فتنة طائفية يحاول تصعيد الموقف ودفع ١٤ من السكان لتقديم شكوى ضد رجال البوليس، وأن هدف هذه الحملة هو الضغط على رجال البوليس لوقف استقصائهم ولإخفاء قتل قبطي من قبل آخر لأسباب شخصية".[٢٤٣]

وأضاف السفير أن سبب الإغلاق حول كنيسة المعادى يعود إلى أنها بنيت مخالفة للإجراءات القانونية.

وبعد أسبوع من هذه الرسالة، وفى ١٥ أكتوبر ١٩٩٨، وجه السفير أحمد ماهر رسالة أخرى إلى السيناتور بيتس يبلغه فيها بتدخل الرئيس حسنى مبارك شخصيا للسماح للمصلين بالصلاة فيها لحين إتخاذ الإجراءات القانونية.

ويوجه السيناتور وولف رسالة أخرى للسفير الأمريكي فى القاهرة بتاريخ ٣٠ نوفمبر ١٩٩٨ يقول فيها "إنه هناك ما يبدو على أنه محاولة من الحكومة المصرية للتغطية على المزاعم الخاصة بالعنف البوليسي ومحاولة النيل من مصداقية هؤلاء الذين أعربوا عن قلقهم بشأن القبض والتعذيب، (...) إن موقف الحكومة المصرية يثير الاضطراب (مثل) المحاولات التى تسعى للنيل أيضا من مصداقية المصريين الذين تحدثوا عن التعذيب، كالأنبا ويصا الذى يوصف على أنه طائفي ومتطرف من قبل الحكومة،(...) هذا فضلاً عن أن الحكومة لم تفعل الكثير للتحقيق فى مزاعم التعذيب، (...) ويجب تشجيع الحكومة المصرية على التعامل مع هذه المسألة بمسئولية وعدل، وسوف أقدر قيامكم بمواصلة الاحتجاج على أعلى مستوى وأن تبلغنى بما تم مع رجال البوليس (المسئولين عن التعذيب)".[٢٤٤]

وفى السابع والعشرين من يناير يرسل السفير أحمد ماهر خطابا آخر إلى السيناتور بيتس يحاول فيها "توضيح الحقائق"، ويكرر فيها رواية لعب القمار والقتل "وأن الأنبا ويصا له تاريخ قديم فى التطرف والطائفية، وأنه بدأ حملة للضغط على قوات الأمن، تستهدف دفعها إلى التخلي عن متابعة المتهم [illegible] من كنيسة الأنبا ويصا، وهو يسعى بكل قوة إلى فرض وجهة نظره واتهام شخص مسلم".

ويشير السفير فى خطابه إلى بيتس إلى مقال الصنداى تليجراف وإلى "أن أشقاءنا المصريين، مسيحيين ومسلمين، يرفضون هذه المزاعم، وكذلك قداسة البابا شنودة الذى يؤكد أنه لا يوجد إضطهاد ديني فى الكشح"، كما يشير إلى "بيان الألفين الذى نشر فى عدة صحف أمريكية".

ويشير السفير فى خطابه إلى السيناتور الأمريكى أيضا إلى أن القبض على حافظ أبو سعدة يعود إلى تهمه بأنه تلقى أموالا أجنبية فى مقابل التقرير الذى أعدته المنظمة وأوردت فيه "مزاعم زائفة" عن الكشح.

---

[٢٤٣] [illegible] رقم ١٥

[٢٤٤] [illegible] رقم ١٥

ونحن لا نريد أن نتصور ما دار فى خيال عضو الكونجرس الأمريكي عندما تلقى هذا الخطاب بعد القبض والتحقيق مع أمين المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، وهو أمر لا يمكن أن يحدث فى أية ديموقراطية ولو نسبية، ولكن للسفير كل العذر حيث لا يملك سوى إبلاغ السيناتور بالمعلومات الواردة له من القاهرة.

ويبدو أن السفير كان فى وضع حرج وهو يكتب هذا الخطاب حيث إضطر إلى تبرير ما أسماه بعنف البوليس بأنه "يحدث فى دول عديدة فى العالم ومنها الولايات المتحدة ومصر". ولكنه يعرف أيضا أنه إذا وقع ذلك فى الولايات المتحدة فإن تحقيقاً جدياً سيتم وسيلقى رجل البوليس جزاءه دون أن تحاول الحكومة الدفاع عنه أو التغطية على جرائمه.

ولم يتوقف الأمر عند تبادل الرسائل أو اتصالات السفارة الأمريكية والبريطانية، حيث اجتمع حوالي ٢٥ من أعضاء الكونجرس ومن هيئة "بيت الحرية الامريكي" (**Freedom House**)، قطعوا الآلاف من الكيلومترات بعد أحداث الكشح الأولى، مع السيد حبيب العادلى وزير الداخلية للإستفسار منه عما حدث، على النقيض من أعضاء مجلس الشعب المصري.

ويبدو أن السيد وزير الداخلية قد أعطى لهم صورة حول الأنبا ويصا على إنه "إرهابى ومتطرف"، حيث قالوا للأنبا ويصا فى لقاء معه بعد ذلك بأنهم "لو كنا قد استجبنا لكلامه عنك أو صدقناه، ما كنا قد جئنا لمقابلتك".

كما قام أعضاء لجنة الحريات بمجلس الشيوخ الامريكي ببحث هذا الأمر مع الدكتور أسامة الباز وغيره من الشخصيات البارزة فى الدوائر السياسية والدينية والإعلامية فى مصر.

ومن المؤكد أن السلطة التى حاولت نفى التعذيب فى أحداث الكشح الأولى، لم يكن بإمكانها نفى المذبحة التى تعرض لها أقباط الكشح بعد ذلك. وإذا كانت قد نجحت فى البداية فى التعتيم على ما حدث أمام الرأي العام الداخلي، فإنه لم يكن بالإمكان هذه المرة أن تسوق نفس الحجج والحملات التى ساقتها ضد اللورد ألتون، ولم يكن بإمكانها أن ترفض أية محاولات أجنبية للاستفسار حول ما حدث.

وهكذا استقبل أيضا الدكتور عاطف عبيد رئيس الوزراء بعد أحداث الكشح الثانية وفدا أمريكيا يتكون من خبراء ومستشارى الكونجرس الامريكى برئاسة كينج كاى. وأكد رئيس الوزراء أن أحداث الكشح وقعت بسبب خلاف بين شخصين مثلما يحدث فى أي دولة أو فى الولايات المتحدة نفسها.

والطريف أن الوفد الأمريكي (والعهدة على جريدة الوفد) "قدم الشكر إلي الدكتور عاطف عبيد رئيس الوزراء علي دور الدولة لعودة الامور إلي نصابها فى قرية الكشح، وضمان إشراف القضاء على التحقيق فى أحداث العنف التى شهدتها القرية".[٢٤٥]

وعلى الرغم من أن جريدة الوفد لم تقدم تفصيلات لقاء هذا الوفد الأمريكي مع رئيس الوزراء، وعلى الرغم من غرابة الخبر، حيث كيف يتسنى لوفد أجنبي أن يشكر حكومة بلد على عودة الأوضاع الطبيعية فى قرية بداخلها، نتساءل لماذا لم يوفر علينا مجلس الشعب المصري هذه المهانة الدولية، ويشكل لجنة لتقصى الحقائق فى الكشح، ولماذا لم يقم باستجواب رئيس الحكومة ووزير الداخلية إعمالاً لدوره الذى كلفه به الشعب؟

٢٤٥- جريدة الوفد ، تحت عنوان "وفد أمريكى يؤكد عودة الأوضاع إلى طبيعتها فى قرية الكشح" بتاريخ٢٠يناير٢٠٠٠

ويقول الدكتور أسامة الباز إن "سيناتور" من بنسيلفانيا، كان يعرفه منذ أيام عمله بالولايات المتحدة، حاول مع آخرين إصدار قانون توضع فيه مصر على قائمة تضم ١٦ دولة تمارس الاضطهاد الديني ضد المسيحيين، فسأله الباز: كيف تتحدث عن اضطهاد المسيحيين فقط؟، وماذا عن فئات أخرى مثل البهائيين في إيران أو المسلمين في البوسنة)؟، ثم كيف تتدخل في شئوننا الداخلية؟ ومع ذلك طلب منه أن يزور مصر ليرى على الطبيعة أنه ليس هناك اضطهاد للمسيحيين. ثم طلب من البابا أن يستقبله، فرد البابا قائلا "كيف استقبل شخصية أجنبية للتحدث عن شئون مصرية ؟ "هو له إيه عندي ؟" ثم عرض أسماء ثلاثة من الأقباط يمكنهم لقاء هذا السيناتور.[٢٤٦]

وإذا كانت الحكومة المصرية قد رفضت السماح لوفد الكونجرس بالتحقيق فى أسباب أحداث قرية الكشح الثانية، إلا أنها فى ضوء اتصالات من الإدارة الأمريكية وتحت ضغوط من أعضاء الكونجرس الأمريكى الذين كانوا قد تحركوا فى أحداث الكشح الأولى "تعهدت بإبلاغ الإدارة الأمريكية بكافة الإجابات على الأسئلة الأمريكية وتوفير التقارير المطلوبة عبر البيانات الرسمية، والتي سيتم إرسالها عبر القنوات الدبلوماسية الشرعية. أكدت المصادر إجراء اتصالات مكثفة حالياً بين مصر والولايات المتحدة للاتفاق على قيام وفد مصري رسمي يضم رجال الدين إسلاميين ومسيحيين ودبلوماسيين بزيارة الولايات المتحدة خلال الأسابيع القادمة تهدف الزيارة إلي طمأنة المسئولين الأمريكيين على سلامة الإجراءات التى تتخذها مصر لمنع حدوث أي أعمال عنف طائفية والرد على مزاعم اضطهاد الأقباط، لمنع حدوث أزمات بين القاهرة وواشنطن. تأتى زيارة الوفد المصري فى إطار الترتيبات اللازمة للإعداد لزيارة الرئيس حسنى مبارك إلي واشنطن خلال شهر مارس القادم ولقاء القمة بينه وبين الرئيس الأمريكي بيل كلينتون".[٢٤٧]

البرلمان الأوربي:

ولم تقتصر التحركات على مجلس اللوردات البريطاني أو الكونجرس الأمريكى، حيث تحرك البرلمان الأوربى وللمرة الأولى رغم علاقات مصر الممتازة مع الاتحاد الأوربى لبحث موضوع الكشح. وإذا كنا مثل النعامة نخفى رؤوسنا فى الرمال، فإن العالم كله كان يدرى بما حدث، وفوجئ الجميع داخل مصر بأن أحزاباً أوروبية كانت على دراية بتفاصيل ما حدث فى الكشح، وتقدم مشروعا لإدانة مصر بسبب عدم اتخاذها للإجراءات الواجبة تجاه هذه المسألة.

واضطر الدكتور أحمد فتحى سرور رئيس مجلس الشعب للهرولة أمام البرلمان الأوربي ومحاولة احتواء توجه البرلمان الأوربي لإصدار قرار يدين مصر. وسارع بالاتصال بالسيدة نيكول فونتين رئيسة البرلمان الأوربي ورؤساء برلمانات أوربية أخرى، كما اتصل سفراء مصر فى باريس ولندن وبروكسل على عجل مع البرلمان الأوربي للحيلولة دون ذلك.

ويقول الدكتور فتحى سرور "عندما علمت أن هناك مشروع قرار مقدم أمام البرلمان الأوربي حول مشكلة الكشح وكيف أن ذلك سيلحق ضررا بسمعة مصر، لكون المشكلة أخذت حجما أكبر من واقعها فى الخارج، كان لابد من التصدي لذلك كله، فأرسلت برسالة عاجلة للسيدة نيكول فونتان رئيسة

---

٢٤٦ - فى لقاء مع عدد من الأقباط فى مكتب السفير المصرى فى ذلك الحين على ماهر فى ٢٨ابريل ٢٠٠٠

٢٤٧ - جريدة الوفد تحت عنوان "مصر ترفض استغلال أمريكا لأحداث الكشح" ٢١يناير٢٠٠٠

البرلمان الأوربى. ونحمد الله سبحانه وتعالى أنها أخذت بوجهة نظر مجلس الشعب المصري، وتحول القرار بالإدانة إلى قرار يمتدح فيه كافة إجراءات الحل فى مصر على كافة المستويات مع الإشادة بأن الدستور المصري يكفل المساواة المطلقة بين الجميع فى الحقوق والواجبات.. كما يكفل حق ممارسة شعائر كل دين دون تمييز.. وكذلك احترام مصر لجميع الاتفاقيات الدولية التى وقعت عليها بشأن حقوق الإنسان"[٢٤٨].

واضطر فتحى سرور الذى رفض أن يناقش موضوع الكشح داخل البرلمان المصري لان "يعرب عن عميق احترامه لحق زملائه أعضاء البرلمان الأوربي الراسخ فى عرض مشروع حول الكشح أمام البرلمان الأوربي"، فى رسالته إلى رئيسة البرلمان. وذكر أسباباً لما وقع فى الكشح لا علاقة لها بما حدث. حيث أشار فيها إلى "الثأر والخارجين عن القانون واللصوص الذين استغلوا هذا الحادث وقاموا بالسلب والنهب، وارتكبوا عمداً منبحة شنعاء"[٢٤٩].

وكانت هذه هي المرة الأولى التى يستخدم فيها مسئول مصري تعبير "منبحة شنعاء" وهو يخاطب محفلاً دولياً ولم يستخدم أي مسئول مصرى، بما فى ذلك سرور نفسه، هذا التعبير داخل مصر. وتناسى أن الذى ارتكب هذه المنبحة الشنعاء فى مستهل الالفية الثالثة هم قرويون مصريون وجيران للقتلى.

ورغم أن موضوع الكشح لا علاقة له بالإرهاب التقليدي بشكل مباشر، إلا أن سفراء مصر لعبوا جميعا على هذا الوتر الحساس لدى الأوربيين فى اتصالاتهم داخل البرلمان، وتحدثوا عن الإرهاب وكيف أن مصر ضحية للإرهاب مثلكم ولا يجب إدانتها.

وأدت هذه التحركات بالفعل إلى قيام البرلمان الأوربي بإصدار قرار لم يشد بموقف مصر فى محاربة الإرهاب كما ذكرت الصحف، ولكنه "يأخذ علما بالجهود التى تبذلها الحكومة المصرية فى مواجهة الأصولية وكل صيغ التطرف، ويدعو الدولة المصرية فى هذا الصدد إلى مواصلة توعية الرأى العام بالتسامح الدينى، وإحترام حقوق الإنسان، وحريات الاقليات والقيام بحملة ضد الحقد والعنف الطائفى، وأن تقوم بمبادرات فى إتجاه إلغاء عقوبة الإعدام". ودعي البرلمان الأوربى "المجلس (مجلس وزراء الاتحاد) للتطلع إلى القيام بأعمال لزيادة التوعية بالديموقراطية وحقوق الإنسان والتسامح الدينى"[٢٥٠].

وكان هذا القرار هو أسرع قرار يتخذه البرلمان الأوربي وتم التصويت عليه بأغلبية ساحقة وبرفع الأيادي. ولكن الجميع فى مصر اعتبروه إشادة صافية ونقية بالحكومة المصرية. ولم تنشر أية صحيفة مصرية النص الكامل لهذا القرار.

وأشاد نواب مجلس الشعب الغائب عن أحداث الكشح، بما فى ذلك بعض نواب المعارضة "بالبلاء الحسن" الذى أبداه سرور. ووصل الأمر بالنائب الوفدي المعارض د أيمن نور إلى أن يصرح "بان هذا الموقف السريع من دكتور سرور يجب أن يكون درساً للأجيال القادمة من البرلمانيين وغير البرلمانيين

٢٤٨- انظر الوثيقة رقم ٢٢ رسالة الدكتور فتحى سرور رئيس مجلس الشعب إلى رئيسة البرلمان الأوربي مجلة آخر ساعة ٩ فبراير ٢٠٠٠

٢٤٩- المصدر السابق

٢٥٠- الوثيقة رقم ٢٢ ملخص القرار الصادر من البرلمان الأوربى حول أحداث الكشح الثانية فى ٢١يناير ٢٠٠٠ وفى إطار بند حقوق الإنسان

الحكمة فى مثل هذه المواقف".[251]

ويقول النائب المعارض البدرى فرغلى (تجمع) "إن الدكتور أحمد فتحى سرور دائماً يضرب المثل بالحكمة وها هو بمجرد أن نما إلي علمه أن البرلمان الأوربي سوف يصدر قراراً بشأن أحداث الكشح سارع بإرسال خطاب شديد اللهجة إلي رئيسة البرلمان الأوربي موضحاً فيه جميع الحقائق حول هذه القضية"[252] ولا ندرى بالطبع أين اللهجة الشديدة التى وجدها نائب حزب التجمع فى خطاب سرور.

وإن كان لا يسعدنا قيام أي محفل دولي بإدانة مصر، إلا أننا وللأسف نشهد هنا اتفاقاً من المعارضة مع الأغلبية على إخفاء الحقائق مرة أخرى، ونشهد هزة عنيفة كما هو معتاد تجاه أي توجه من الخارج لإدانة مصر، دون أي محاولة فى الداخل لتجنب الإدانة. ومعنى ذلك خطير وهو أن السلطة فى مصر تخاف من الرأي العام الدولي ، ولكنها لا تخاف من الرأي العام المصري، وتخاف على سمعتها ولا تأبه بسمعة وكرامة المواطن المصري.

ولكن آثار هذه الهرولة لم تدم وقتاً طويلاً حيث أدان الاتحاد الأوربي مصر بسبب انتهاكات حقوق الإنسان فى قرار أصدره فى ١٠أبريل٢٠٠٣ .

ولم يُجدِ بالطبع ما وصفته الصحف المصرية "برد قوى من رئيس مجلس الشعب على اتهامات البرلمان الأوروبى".[253] إذ على النقيض من هذا الموقف العلني للمسئولين المصريين، تشهد القاعات المغلقة لدى الاتحاد الأوربي تقديم تعهدات من المسئولين المصريين بتنفيذ كافة بنود الشراكة بما فى ذلك احترام حقوق الإنسان.

وفى شهر سبتمبر ٢٠٠٣ رفضت القاهرة طلباً[254] من الاتحاد الأوروبي لإرسال وفد من لجنة حقوق الإنسان التابعة للاتحاد الأوروبي لتقصى الحقائق حول أوضاع الأقباط فى مصر ميدانياً. وتعللت القاهرة بأن ذلك "يعد تدخلاً فى الشئون الداخلية ترفضه مصر بشكل قاطع". وأشارت مصر فى رفضها إلى ما وصفته "بالحملات الدورية التى تنظمها هيئات وجمعيات مشبوهة لدى الكونجرس الأمريكي بهدف تشويه سمعة مصر". وقالت القاهرة "إن استجابة القاهرة لهذه الحملات تنظر إليه القاهرة بوصفه أمراً طارئاً فى طبيعة العلاقات بين المصرية الأوربية ينبغي عدم التوقف عنده طويلاً".

ويحق لنا أن نتساءل بعد كل ذلك: من الذى يهين سمعة مصر أمام المحافل الدولية، هل هم هؤلاء الذين يطالبون داخل مصر بتحقيقات جادة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان؟ أم هؤلاء الذين يهرولون بعد ما حدث، ويكررون هذه السلوك فى استجداء مهين للكرامة الوطنية أمام المحافل الدولية التى تشك فى مصداقية هذا السلوك؟. وألم يكن من الأفضل أن يهرول مجلس الشعب ورئيسه إلى الكشح لمعرفة الحقيقة وتقصى الحقائق بدلا من محاولات لجنة الحريات فى الكونجرس الأمريكي ولجنة حقوق الإنسان فى الاتحاد الأوروبي؟. ولكن يبدو أن سمعة مصر فوق كرامة المواطن بل فوق العدل ولا بأس من الظلم والكذب والتعتيم من أجل الحفاظ علي سمعة مصر فى الخارج.

ولا يفوتنا أن ننهى الحديث عن دور المجلس دون أن نشير إلى الحل السحري والجذري الذى تفتق

---

[251] جريدة الأخبار و جريدة الأهرام المسائى ٢٤ يناير ٢٠٠٠

[252] - جريدة الأهرام المسائى ٢٤ يناير ٢٠٠٠

[253] - جريدة أخبار اليوم " رد قوى من رئيس مجلس الشعب على إتهامات البرلمان الأوروبى" ١٩أبريل٢٠٠٣

[254] إيلاف جريدة عربية على شبكة الإنترنت، تحت عنوان "بعد رفضها وفد لتقصى الحقائق عن أوضاع الأقباط: مصر بين سندان تطلعها لأوربا ومطرقة اللجان الحقوقية" ٢٨سبتمبر٢٠٠٣

عنه ذهن نواب الموافقة الدائمة لحل مشكلة الكشح، فى بادرة تعكس الحالة التى وصل إليها نوابنا فى تشخيص الداء والدواء. إذ درست لجنة الاقتراحات والشكاوى بمجلس الشعب أربعة اقتراحات لتغيير اسم قرية الكشح، واختارت فى النهاية تحويل اسمها إلي قرية المحبة. وقام المجلس فى الخامس والعشرين من يناير ٢٠٠٠ باتخاذ قرار خطير هو تغيير اسم قرية الكشح إلى قرية المحبة. والطريف أنه حتى هذا الاقتراح، جاء من خارج المجلس وورد فى مقال لأحد الصحفيين.[٢٥٥]

ويحق لنا هنا أن نتساءل فى النهاية أيهم أقرب للمواطنين المصريين الذين تم اغتيالهم، هل هم أعضاء مجلس الكونجرس الأمريكي وأعضاء مجلس اللوردات البريطانى الذين حاولوا التدخل والتحقيق فى هذه الأحداث أيا ما كانت الدوافع؟، أم أعضاء مجلس الشعب المصري شركاؤهم فى الوطن الذى صنع وجدانهم المشترك ؟. أيهم أقرب، اللورد ألتون عضو مجلس اللوردات البريطاني عن مدينة ليفربول والسيناتور الأمريكي وولف، أم حسن رضوان عن دائرة دار السلام والدكتور أيمن نور عضو المعارضة فى مجلس الشعب المصرى؟. وأيهما أكثر أهمية فى النهاية، هل هو تصحيح بعض المعلومات الخاطئة لصحفية أجنبية والرد على أحد اللوردات، أم ضرورة البحث عن الحقيقة والدفاع عن مواطنين مصريين انطلاقا من المهمة التى أوكلها لهم المواطنون فى إطار شرف هذا التكليف.

إنني أشعر بعد هذه المواقف وخاصة موقف النائب المعارض الذى حمل رحاله إلى "جزيرة الكلاب"، وبعد تلك المواقف من مجلس شعب كهذا، بأنني جريح فى شعوري بالمواطنة، وجريح فى وجداني المشترك مع النائب المعارض ونواب الموافقة الدائمة، حيث كنت أتمنى أن تكون الصورة معكوسة وأن يلعب النائب المعارض الدور الذى لعبه اللورد ألتون فى الدفاع عن مواطنيه من ضحايا التعذيب داخل مجلس الشعب حتى لا نسمح للورد أو عضو فى الكونجرس الأمريكي أن يعطونا ونوابنا دروسا فى الدفاع عن حقوق مواطنيهم، وحتي لا نسمح لأحد بالتدخل في شئوننا الداخلية.

٢٥٥- جريدة الوفد، إقتراح للكاتب الصحفى سعيد عبد الخالق ٢٣ يناير ٢٠٠٠

٢١- القبض على حافظ أبو سعدة

بعد الهزة التى تعرضت لها أجهزة الدولة عقب نشر تقرير كريستينا لامب، والذى استعانت فيه بمعلومات وردت فى تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، اتجهت النوايا بعد التخبط الذى شاب ردود الفعل تجاه تقرير الصنداى تليجراف، إلى ضرب المنظمة المصرية لحقوق الإنسان وأمينها العام.

وكانت الدولة قد تركت المنظمة تعمل على مدى أكثر من ثمانى سنوات كمنظمة تحت التأسيس دون الاعتراف بها رسميا بإصدار ترخيص رسمى لها بالعمل. وتحملت على مدى هذه السنوات مواقفها وبياناتها بشأن انتهاكات حقوق الإنسان فى مصر فى إطار تعتيم إعلامي على بياناتها ومنشوراتها.

وقبل تقريرها عن الكشح أصدرت المنظمة عدة تقارير عن التعذيب (قبل الكشح)، مثل التقرير الذى أصدرته فى يناير ١٩٩١ كما أصدرت تقريراً فى نهاية شهر أغسطس١٩٩٨ حول الاختفاء القسري فى مصر وتناول ٣٢ حالة اختفاء لمواطنين بعد القبض عليهم واختفائهم فى ظروف غير معروفة. وأصدرت تقريراً آخر فى أول سبتمبر١٩٩٨ يتناول وقائع قبض عشوائي وتعذيب فى خمسة مناطق أخرى فى مصر هى الحامول وبلقاس ونبروة والفواخير والقرتة، وكذلك تقرير حول أوضاع السجناء والسجون. وأرسلت كل هذه التقارير إلي الجهات الرسمية مثل النائب العام ووزير الداخلية ولم تتلق المنظمة ردوداً عليها، ولم تتعرض هي أو أمينها لأية ملاحقات.

ولكن عندما بدأت المنظمة تتحدث عن انتهاكات حقوق الإنسان بشأن الاقباط كان ذلك بمثابة القشة التى قصمت ظهر البعير، وأقدمت الدولة على ضرب المنظمة من الداخل، وعلى خطوة خطيرة هى حبس أمينها العام. وكان ذلك هو أيضاً موقف الدولة تجاه مركز ابن خلدون ورئيسه الدكتور سعد الدين إبراهيم أستاذ علم الاجتماع بالجامعة الأمريكية بالقاهرة الذى وضع حقوق الأقليات وخاصة الاقباط فى مصر نصب عينيه، كما سنرى في الفصل التالي.

وهكذا كان موقف الدولة تجاه حافظ أبو سعده والدكتور سعد الدين إبراهيم ، أمراً ذا دلالات كبيرة. فالاثنان هما من القلة النادرة من مثقفي مصر الذين اهتموا بشكل جدي بأوضاع الأقباط، فى إطار اهتمامهما العام بحقوق الإنسان والديموقراطية. وقد واجها بسبب ذلك الاتهامات الباطلة والمحاكمة غير العادلة والتخبط فى توصيف الاتهامات.

عندما بدأت جريدة وطني فى نشر تقارير صحفية عن التعذيب الذى يتعرض له المسيحيون فى الكشح وسط إظلام تام من أجهزة الإعلام المصرية لفت ذلك أنظار المنظمة المصرية لحقوق الإنسان.

ويقول المحامى الشاب مصطفى زيدان الذى أوفدته المنظمة للتحقيق فى هذه الأحداث "لقد علمنا بموضوع الكشح فى البداية من جريدة وطني وكنت وقتها محامياً فى قسم العمل الميداني بالمنظمة، ورأى الأستاذ محمود قنديل رئيس القسم، وهو من الناس الأكفاء، ضرورة رصد هذه الواقعة. وقمت بعد الاتصال هاتفياً بالأب بولا والأب أرسانيوس والأب أنطونيوس وكيل مطرانية البلينا، وطلبت منه ولم أشأ الحديث عن الموضوع فى التليفون. وقمت أيضا بعد ذلك بالاتصال بالأنبا ويصا وأبلغته بنيتي فى المجيء إلى البلينا والذهاب للكشح فوافق. وأنتهز هذه المناسبة وأقول أن الأنبا ويصا هو رجل محترم ومستنير ولديه شجاعة ويستطيع أن يواجه نفسه ومن حوله. ولا يجب وصفه بالتشدد

أو التطرف لأنه يتمسكً بحقه. وهو من أفضل الشخصيات الكنسية التى قابلتها ومثال لما يجب أن يكون عليه الإنسان المصرى الذى لا يصمت عن حقه، حيث تعاملت من قبل مع بعض المطارنة وقيادات كنسية مثل الأنبا (.....) ووجدت منه موقفاً جباناً فى موضوع إغلاق كنيسة(.....)"[٢٥٦]

ويقول مصطفى زيدان "ذهبت وقابلت الأنبا ويصا وقلت له أنا أريد أن أقابل الناس. وذهبت بنفسي وناقشتهم وقمت بتصوير الإصابات. ومن بين آثار تعذيب التى أذكرها الآن آثار تعذيب على جسم طفل عمره أربعة شهور تم تعذيبه أمام والدته وذلك حتى يعترف أبوه أو أن تعترف أمه على أبوه بأنه أرتكب جريمة القتل، وكان هذا الطفل حالة ثقيلة لأن آثار التعذيب كانت باينه عليه قوى" .

ويواصل مصطفى زيدان حديثه قائلا "عدت بهذه الشهادات إلي القاهرة وعرضتها على الأستاذ محمود قنديل رئيس الوحدة فأعجب بالمجهود وعرضها على الأستاذ حافظ الذى أعجبه التقرير كثيرا كما أعجبته الصور ولكن للأسف لم ينشر هذه الصور. وسافرت مرة أخرى قبل طبع التقرير بثلاثة أيام لاستكمال معلومات، وما أن وضعت قدمي فى سوهاج حتى أوقفنا كمين أمام مدخل البلينا، حيث قابلني اثنان من الضباط كانوا لطيفين جداً، وقاموا بتوصيلنا لغاية مطرانية البلينا، ثم أخذنا الأب بولا بعربته للكشح أنا وصحفي كان معي، وقابلت الناس فى الكشح عند أبونا جبرائيل عبد المسيح. وكانت المعلومات التى حصلنا عليها أكثر من المرة الأولى بمراحل وتأكدت من الأوضاع بنفسي. وفى طريقنا من الكشح إلي سوهاج وجدت الكمين مرة أخرى، حيث قابلني مقدم شرطة وقال "اتفضلوا معانا" وعندما حاولت الرفض، قال لى "أمامك حل من أثنين، أما أن تأتى معنا أو تمشى من هنا" فقلت له "لا.. مش هامشى"، وعندما وجدت أنه سيكون هناك قدر كبير من البلبلة، قلت له "لنرى أولاً مواعيد القطارات"، فوافق على رؤية مواعيد القطارات وقال "إن لم نجد قطارات ستسافر بالأتوبيس"، فقلت له "لا أستطيع السفر ثمانى ساعات بأتوبيس غير مكيف حتى القاهرة"، فقال لى "هى دى تلكيكتك يا أستاذ مصطفى؟ هنلاقى لها حل". وطلب لنا من هيئة النقل العام بالمنطقة أتوبيس مكيف من أتوبيسات الوجه القبلى، وسارت وراءنا عربة شرطة حتى غادر الأتوبيس حدود محافظة سوهاج".

ويقول الأستاذ زيدان: "يشهد على ذلك صحفي أمريكي اسمه نيكولا كان بصحبتي ويعمل فى جريدة تصدر فى القاهرة بالإنجليزية وتسمى "كايرو تايمز" وهى جريدة أسبوعية. وهكذا تم ترحيلي فى مساء هذا اليوم إلي القاهرة بعد خروجي من كنيسة الكشح فى الساعة الخامسة مساءً. وأضفت المعلومات الجديدة التى حصلت عليها هذه المرة إلي التقرير".

وقبل صدور التقرير تم إرساله إلى وزارة الداخلية حتى ترد على الاتهامات الواردة فيه وحتى يتضمنها التقرير كما قال لى الأستاذ حافظ أبو سعدة الأمين العام للمنظمة. ولكن وزارة الداخلية لم ترد. فقامت المنظمة بإصدار هذا التقرير وأرسلته للصحف المصرية وجميع أعضاء مجلسي الشعب والشورى ورؤساء تحرير الصحف، ولكن أحدا لم ينشر منه حرفا واحدا، كما أن أعضاء مجلسى الشعب والشورى لم يحركوا ساكنا كما رأينا.

ويقول الأستاذ زيدان إنه عندما نشر فى "الصنداى تليجراف" معلومات مأخوذة بصورة محرفة من هذا التقرير، "علمنا قبل أن تصل استدعاءات التحقيق بأربعة أيام أنه سيجرى التحقيق معي لـ

٢٥٦- لقاء فى مكتبه فى ٤ أغسطس ٢٠٠١ الساعة الثامنة مساء

والأستاذ حافظ ".

ومع تصاعد الحملة ضد المنظمة فى أجهزة الإعلام المصرية أصدرت بعض المنظمات العربية والدولية والمصرية العاملة في مجال حقوق الإنسان بيانات تعرب فيها تحسبا لأي احتمال، عن "مخاوفها العميقة إزاء تصاعد الحملة التى تستهدف تلويث سمعة حركة حقوق الإنسان والطعن فى نزاهة ووطنية القائمين عليها بغية عزلها تمهيداً لتطويقها وإحكام الخناق عليها".[٢٥٧]

ونظراً لان مصر تعيش فى حالة الطوارئ منذ عام ١٩٨١، تتجدد بانتظام منذ ذلك التاريخ، يحظر قانون الطوارئ جمع أو تلقى التبرعات دون موافقة مسبقة من السلطات. وتنص المادة ٢ منه على عقوبة السجن لمدة لا تقل عن سبع سنوات لكل من يخالف أحكام هذا المرسوم.

وتحققت مخاوف المنظمات المصرية العاملة فى مجال حقوق الإنسان بعد بيانها بثلاثة أيام حيث قررت السلطات تطبيق المرسوم العسكرى رقم٤/١٩٩٢ طوارئ على المنظمة على الرغم من أنها كانت تتلقى التبرعات والتمويل من الخارج منذ ثمانى سنوات بل ومنذ نشأتها. ولكن عندما تعرضت لموضوع الأقباط لجأت الدولة إلى استخدام هذا السيف المسلط على رقبتها وخاصة ضد حافظ أبو سعدة أمين عام المنظمة والمحامى الشاب مصطفى زيدان الذى قام بإعداد التقرير.

ولعله أمر بالغ الدلالة أن السلطات لم تقبض على أبو سعدة بعد صدور تقرير المنظمة حول الكشح وبعد إرساله لوزارة الداخلية للرد عليه، بل ألقت القبض عليه بعد أسابيع من التداعيات الناجمة عن تقرير الصنداى تيلجراف، وبعد شهرين من صدور التقرير نفسه. ولكن يكفى أن نلقى نظرة عابرة على البيانات والنداءات التى صدرت على المستوى المحلى وعلى الساحة الدولية والتي كشفت عن العلاقة الوثيقة بين القبض على أبو سعدة وصدور التقرير عن الكشح. ولنتوقف أولاً عند التقارير والنداءات والبيانات التى صدرت على المستوى المحلى داخل مصر.

يقول موجز عن نتائج بعثة المنظمة المصرية لحقوق الإنسان لتقصي الحقائق بشأن أحداث الكشح الثانية إنه "من أبرز تداعيات أحداث الكشح١٩٩٨ حبس الأمين العام للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان حافظ أبو سعدة فى ديسمبر١٩٩٨ بسبب التقرير الذى أصدرته المنظمة عن تعذيب المواطنين فى قرية الكشح . فقد تعرض للسجن خمسة أيام على ذمة التحقيقات فى القضية رقم٥٩٦لسنة١٩٩٨ حصر أمن دولة عليا فى ديسمبر عام١٩٩٨".[٢٥٨]

وكان النداء الذى وجهته المنظمة إلى رئيس الجمهورية عقب القبض على أمينها العام أكثر وضوحا عندما أشار إلى السبب الحقيقي للقبض على أبو سعدة عندما قال "إننا نعتقد أن تسليط الإتهام بشكل خاص فى مواجهة المنظمة وأمينها العام، دون مؤسسات أخرى يمكن أن يطولها هذا الاتهام، إنما يعكس رغبة بعض الأجهزة فى إسكات صوت المدافعين عن حقوق الإنسان وكبرى منظماتهم، وخاصة أن هذا الاتهام لم يتم تحريكه إلا فى أعقاب صدور تقرير المنظمة الذى رصد تجاوزات خطيرة لأجهزة الأمن حق المواطنين فى قرية الكشح فى أغسطس ١٩٩٨، وأن هذه الأجهزة لم تجد بداً من الاستناد للأمر العسكري عندما عجزت عن الربط بين تقرير الكشح والدعم المالي الذى تلقته المنظمة".

---

[٢٥٧]- نشرة الوعي الديموقراطي للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان عدد ديسمبر ١٩٩٨

[٢٥٨]- انظر الوثيقة رقم٢٦ "موجز عن نتائج بعثة المنظمة المصرية لحقوق الإنسان لتقصي الحقائق بشأن أحداث الكشح الثانية" الصادر فى فبراير٢٠٠٠

ويقول لي حافظ أبو سعدة "إن التقرير الذى أصدرناه عن الكشح يدين رجال الشرطة بجريمة تعذيب للمواطنين، وكان المطلوب هو نفى التهمة عن الشرطة وإلقائها على المنظمة واتهامها بأنها هى التى تثير الرأى العام الدولى. وكان المطلوب أيضا هو التغطية على جريمة التعذيب التى تمت ضد مواطنين مصريين. وخذ بالك من الأحداث ساعتها .. إن الضباط الخمسة أو الستة أبرياء، ثم يحصل كل واحد منهم على مكافأة ألف جنيه، وهذا كان معناه أن قضية نفى التهمة عن هؤلاء هى الأمر المهم عندهم. ومن هنا كان البحث عن كبش فداء وكان كبش الفداء هذا هو المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، وهذا معناه أيضاً اتهام مباشر لى شخصياً بأنى تلقيت أموالاً، ومعناه أيضاً أن كل ما ورد بالتقرير غير صحيح، وهنا يأتى موضوع تشويه سمعة البلاد".[259]

ويضيف حافظ "تلقيت خطاباً من الضحايا فى الكشح يبلغونني فيه باستعدادهم للمجيء معي إلى المحكمة للشهادة بأن كل ما ورد فى التحقيق حدث لهم. وقلت لوكيل النيابة الذى كان يحقق معي "إن الناس موجودة ومستعدة تشهد معايا. لانني كاتب أسماء ناس علشان نثبت أن هذا التقرير صحيح أم لا، هاتوا الناس دول كلهم واسألوهم هل أعطيتم هذه المعلومات للمنظمة المصرية أم لا؟ نحن لم نفعل سوى الانتقال والاستماع للناس، وحصلنا على شهاداتهم وأخذنا صور بحالات التعذيب ونشرناها فى المجلة."

والمسألة بالطبع – كما ورد فى البيانات التى أصدرتها منظمات حقوق الإنسان المصرية والدولية – ليست مسألة أموال تلقاها رئيس المنظمة فهي لم تكن لحسابه وإنما أودعت فى حساب المنظمة. وهى على أي حال ليست قصة تمويل، فالعشرات بل المئات من الجمعيات فى مصر تتلقى تمويلا من الخارج. وقد شُنت حملة صحفية ضد سعدة بسبب شيك بمبلغ ٢٥ ألف دولار من لجنة حقوق الإنسان فى مجلس العموم البريطانى لصالح دعم برنامج المساعدة القانونية للنساء والمعاقين. وهو جزء من عقد وقع قبل عدة سنوات من تولى حافظ أبو سعدة أمانة المنظمة. هذا فضلا عن أن المنظمة المصرية لحقوق الإنسان كانت قد قبلت منذ عام ١٩٩٣ مشاركة الهيئات الدولية المانحة فى دعم الأنشطة والبرامج التى تضعها المنظمة وتتسق مع أهدافها، كما أن مصادر تمويلها معروفة للكافة بما فى ذلك الحكومة وأجهزتها الأمنية.

ويقول حافظ أبو سعدة " إنه عند القبض عليّ قال لي وكيل النيابة "معلش يا أستاذ حافظ هتفضل معانا ١٥ يوم. فقلت له وأنا أمزح لي طلبان، أن أحتفظ بتليفوني المحمول مثل (وذكر اسم إحدى الممثلات) للاتصال بأهلي، وأن أعرف فى أي سجن، فرفض وسجنت فى سجن طرة وحلقوا لى شعرى فى اليوم الأول".

وعند التحقيق مع أبو سعدة، كانت الكشح والتقرير الذى أصدرته المنظمة عن تعذيب المسيحيين فيه هي الموضوع الرئيسى لأسئلة رئيس نيابة أمن الدولة العليا[260] فى التحقيق الذى دام ٤ساعات ونصف إبتداء من الثانية عشرة ظهراً، وهذه بعض منها:

س: هل قامت المنظمة بإصدار تقرير يتعلق بقرية الكشح بمحافظة سوهاج؟

٢٥٩– فى لقاء مع حافظ أبو سعدة فى مكتبه بالمنظمة المصرية لحقوق الإنسان فى ٢٢ يوليو ٢٠٠١

٢٦٠– الوثيقة رقم ١٦ محضر تحقيق نيابة نيابة أمن الدولة العليا فى أول ديسمبر رقم٦٩٥/٩٨ حصر تحقيقات نيابة أمن دولة عليا، ملف صحفى (٣مكرر) إصدار المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، إعداد محمد حجى، بدون تاريخ ويفهم من قرائته أنه صادر فى فبراير ١٩٩٩

ج: نعم.

س: وما ظروف إصدار هذا التقرير؟

ج: إحنا تلقينا شكوى فى المنظمة من أحد الأشخاص بسوهاج وأعتقد أن اسمه جبرائيل عبد المسيح (يقصد القمص جبرائيل عبد المسيح راعى كنيسة الملاك ميخائيل بالكشح)، بأن هناك تعذيب وقبض على عدد من المواطنين هناك، كما نشرت صحيفة الأهالى صفحة كاملة عن القبض والتعذيب بالكشح، وذكرت عدداً من الحالات التى تعرضت للتعذيب، فتم التحرك بعد نشر هذا الموضوع بإرسال محامى المنظمة إلي الكشح وهو مصطفى زيدان، لتحقيق الوقائع المنشورة بجريدة الأهالي، وتم إعطاؤه خطابين أحدهما لمدير أمن سوهاج والآخر لمأمور مركز البلينا للمساعدة فى تحقيق الشكوى، ثم جاء بالمعلومات من خلال المواطنين الذين قابلهم والمحامين وحضور تحقيقات النيابة تفيد أن عددا من المواطنين تعرضوا للتعذيب، فتم عمل بلاغ للسيد النائب العام فى٢٠/٩ ١٩٩٨/ وبلاغ لوزير الداخلية أيضاً فى نفس التاريخ وجرى اتصال تليفوني بيني وأحد ضباط مباحث أمن الدولة اسمه (......) وأخبرته بما حدث وضرورة أن يكون هناك تحرك للإفراج عن المحتجزين واتخاذ إجراءات ضد الضباط الذين قاموا بالتعذيب، كما تم إرسال خطاب رسمي له أيضاً يتضمن نفس المعنى وتم عمل تقرير يتضمن ما انتهى إليه الأستاذ مصطفى زيدان .

س: وما الغرض من إعداد هذا التقرير؟

ج: التقرير يعد لإعلانه للرأي العام ولتحرك الجهات الرسمية فى مصر لتحقيق الوقائع الواردة فيه.

س: هل تم إرسال نسخة من هذا التقرير لجهات التحقيق المعنية؟

ج: أعتقد أنه تم إرساله إلي النائب العام ووزير الداخلية.

س: هل تم إرسال هذا التقرير إلي أي جهة خارج البلاد؟

ج: خارج البلاد لا، نحن نبعث للصحف الموجودة فى مصر ووكالات الانباء التى لها مكاتب فى مصر.

س: وما الهدف من ذلك؟

ج: ذلك مرتبط بآلية عمل المنظمة التى تقوم على إخطار السلطات المختصة بوجود انتهاكات، ثم ننتظر فترة من ٨ إلي ١٥ يوم لتلقى ردود تفيد تحرك الجهات الرسمية للتحقيق، فإن لم يحدث نلجأ إلي الرأى العام ممثلاً فى الصحافة ووكالات الأنباء.

س: وما هو دورك فى إصدار هذا التقرير؟

ج: أنا المشرف تماماً عن كل ما ورد فى هذا التقرير والذى قمت بمراجعته.

(....)

س: هل تأكدت من صحة الوقائع التى تضمنها هذا التقرير؟

ج: نحن نرصد بالتقرير شهادات المواطنين والوقائع التى يراها محامى المنظمة ونصيغها جميعها فى صيغة الادعاءات والمزاعم ونرسلها لجهات التحقيق، لأن الذى يتأكد من صحة هذه الوقائع قد تمت أم لا هى جهات التحقيق.

س: ومتى تم نشر هذا التقرير؟

ج: فى٢٨/٩/١٩٩٨

س: هل تلقت المنظمة المصرية أية مبالغ مالية من دول أجنبية فى الفترة السابقة واللاحقة لنشر هذا التقرير.

ج: لا لم يحدث إلا من لجنة حقوق الإنسان بالبرلمان البريطاني وهو خاص بمشروع المساعدة القانونية للنساء والمعاقين.

وأصدر المحقق فى نهاية هذا التحقيق قرارا بحبس أبو سعدة ١٥يوماً على ذمة التحقيق. وسجن حافظ كمجرم عادى بين الأول والسادس من ديسمبر ١٩٩٨ فى زنزانة مساحتها متران فى مترين، وألبس ملابس السجن بعد أن وجهت له نيابة أمن الدولة الإتهام بانه "قبل نقوداً من دولة أجنبية بقصد عمل ضار بمصلحة مصر، وإشاعة أخبار ونشر دعايات كاذبة بالخارج من شأنها الإضرار بالمصالح القومية العليا للبلاد، فضلاً عن تلقى تبرعات دون الحصول على ترخيص بذلك من الجهات الرسمية". والمقصود بالطبع هنا بمسألة إشاعة أخبار ونشر دعايات كاذبة بالخارج هو التقرير الذى أصدرته المنظمة عن أحداث الكشح الأولى.

ومنذ اليوم الاول لسجن أبو سعدة انهالت ردود الفعل المحلية والدولية من قبل منظمات حقوق الإنسان تدين هذا الإجراء وتطالب بالإفراج عنه.

وتصاعدت ردود الفعل المحلية إذ دعي حزب التجمع إلي إطلاق سراح أبو سعدة، وأعربت المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن قلقها من هذه الإجراءات، وأكدت فى بيان أصدرته "أن أبو سعدة سجين رأى بسبب دفاعه عن حقوق الإنسان".[٢٦١] وطالبت منظمة العفو الدولية بإطلاق سراح أبو سعدة فوراً ودون قيداً أو شرط.[٢٦٢]

وفى إطار ردود الأفعال الدولية احتجت هيئة "فريدم هوس" فى رسالة بعثتها إلي الرئيس حسنى مباركَ على اعتقال أبو سعدة قالت فيها "إن اللقاءات المباشرة التى أجرتها مع شهود عيان، أيدت صحة ما جاء فى تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان حول الأسلوب الوحشي الذى تعاملت فيه الشرطة المصرية مع أقباط قرية الكشح".[٢٦٣]

كما طالبت أيضاً منظمة "هيومان رايتس ووانش" الامريكية المدافعة عن حقوق الإنسان فى رسالة وجهتها الى الرئيس حسنى مبارك "بالإفراج عن حافظ أبو سعدة فوراً ووضع حداً للتنكيل والترهيب الذى تمارسه الحكومة المصرية ضد منظمات حقوق الإنسان". ووصف هانى مجلى المدير التنفيذي للشرق الأوسط فى المنظمة فى نفس يوم توجيه الرسالة إلي الرئيس حسنى مبارك "اعتقال أبو سعدة بأنه سابقة بالغة الخطورة. لقد صدمنا لهذا التطور (....) وأنه كان الأحرى بالحكومة أن تحقق فى أعمال التعذيب التى ترتكبها الشرطة وأجهزة الامن وتعاقب المسئولين عنها لا أن ترسل نشطاء حقوق الإنسان إلي السجن".[٢٦٤]

٢٦١- بيان للمظمة العربية لحقوق الإنسان فى ٣ ديسمبر ١٩٩٨

٢٦٢- بيان لمنظمة العفو الدولية فى ٣ ديسمبر ١٩٩٨ يطالب بالإفراج على حافظ أبو سعدة

٢٦٣- رسالة إحتجاج على القبض على حافظ أبو سعدة أرسلتها هيئة فريدوم هاوس الامريكية إلى الرئيس حسنى مبارك فى ٢ ديسمبر ١٩٩٨، جريدة القدس العربى اللندنية فى ٤ ديسمبر ١٩٩٨

٢٦٤- رسالة وجهتها منظمة "هيومان رايت واتش" للرئيس حسنى مبارك فى وأصدرت بيانا حول إعتقال أبو سعدة، جريدة الشرق الأوسط اللندنية فى ٥ ديسمبر ١٩٩٨

كما أعربت اللجنة الدولية للقانونين عن قلقها العميق فى بيان صدر بجنيف بشأن اعتقال أبو سعدة الذى وصفته "بأنه مدافع بارز عن حقوق الإنسان، (....) وأن هذه الخطوة تستهدف على ما يبدوا إسكات المنظمة".[265]

وقال مسئول أمريكي بوزارة الخارجية الأمريكية طلب عدم نشر اسمه "إن هذا الاعتقال أثار قلق واشنطن وأننا نؤمن بأهمية عمل المنظمات المستقلة المدافعة عن حقوق الإنسان من أجل تنمية المجتمع، وندعو الحكومة لان تمكنها من أداء عملها دون تحرش".[266] وأضاف المسئول قوله "أن السفارة الأمريكية فى العاصمة المصرية القاهرة على اتصال مع الحكومة المصرية وتعمل على التأكد من الحقائق مضيفاً أن مصر تعهدت بالتحقيق فى مزاعم عن وحشية الشرطة فى قرية الكشح"، وأضاف المسئول قوله "أطلعنا على التقرير من البداية ونواصل حث الحكومة المصرية على إجراء تحقيق كامل وتقديم المسئولين عن وحشية الشرطة للعدالة".[267]

وقال متحدث باسم سفارة بريطانيا بالقاهرة "إن بريطانيا تتابع قضية أبو سعدة عن كثب وأنها على اتصال بأعضاء آخرين بالاتحاد الأوربى يقدمون تبرعات للمنظمات غير الحكومية فى مصر".[268]

كما وجهت ٢٠ منظمة حقوقية عربية وأجنبية نداءً إلي الرئيس حسنى مبارك لاستخدام الصلاحيات والسلطات الممنوحة له لإطلاق سراح أبو سعدة. فى الوقت الذى وصلت فيه إلي القاهرة بعثة دولية لتقصى الحقائق حول القضية.

وطالبت المنظمات العشرين فى بيان لها "برفع يد الحكومة المصرية عن حركة حقوق الإنسان وعدم المساس بأى من نشطائها والتحقيق فى بلاغات التعذيب الذى يتعرض له المواطنون".[269]

وأفاد نائب رئيس المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ياسر حسن "بأن بعثة الفيدرالية الأوربية وهى منظمة عالمية مقرها باريس تضم ممثلي ثمانين دولة وصلت إلي القاهرة وبحث فى ملابسات إعتقال أبو سعدة. وتنوى البعثة لقاء وزراء الداخلية والخارجية والنائب العام والمطالبة بزيارة أبو سعدة فى سجنه".[270]

ويحق لنا هنا أن نتساءل بعد ردود الفعل هذه من قبل منظمات حقوق الإنسان المحلية والإقليمية والدولية من الذى أساء إلي سمعة مصر هل هو أبو سعدة، أم هؤلاء الذين أرادوا ضرب المنظمة؟.

ويبدو أن الضغوط والاحتجاجات من منظمات حقوق الإنسان المصرية والدولية قد دفعت الدولة إلي التوجه لإخلاء سبيل حافظ أبو سعدة حيث قام رئيس النيابة باستدعائه من سجنه لهذا الغرض بعد اليوم السادس وليس فى نهاية الخمسة عشرة يوما المقررة. وعندما سأله المحقق السؤال الأول رفض حافظ أن يجيب على أسئلته وقال له "أنا حاسس إن القضية لها بعد سياسى وعاوز أمثل أمام قاضى التحقيق وأرفض الإجابة على أية سؤال".

وأصدر المحقق قراراً بإخلاء سبيل أبو سعدة بضمان مالي قدره خمسمائة جنيه، وسرعة وضبط

٢٦٥- جريدة الشرق الأوسط اللندنية بتاريخ ٥ ديسمبر ١٩٩٨

٢٦٦- المصدر السابق

٢٦٧- جريدة القدس العربى فى ٤ ديسمبر ١٩٩٨

٢٦٨- جريدة القدس العربى فى ٦ ديسمبر ١٩٩٨

٢٦٩- جريدة الحياة فى ٦ ديسمبر ١٩٩٨

٢٧٠- وصلت هذه البعثة فى ٤ ديسمبر١٩٩٨

وإحضار المحامى الشاب مصطفى زيدان الذى قام بالذهاب إلى الكشح ورصد ظاهرة التعذيب.

وإذا كانت الدولة قد حاولت تطبيق قانون الطوارئ ضد الأمين العام للمنظمة بصفته وبسبب حصول المنظمة على تمويل خارجي وفقا للتوصيف الرسمي للاتهام، فإن مصطفى زيدان وبهذا المنطق لم يحصل على أى تمويل خارجى وبالتالى لا ينطبق عليه الاتهام الرسمى، ولكن ذلك لم يمنع من استدعائه والتحقيق معه، وهذا دليل إضافي على أن هذا القبض والتحقيق يرتبط بشكل مباشر بالتقرير الذى أعده عن الكشح.

وقد أكد ذلك مصدر أمنى عندما صرح "بأن الشرطة تلاحق المحامى مصطفى زيدان عضو المنظمة الذى أصدرت نيابة أمن الدولة قراراً بتوقيفه بتهمة إعداد تقرير عن أحداث الكشح أصدرته المنظمة وأستندت اليه وسائل إعلام غربية لنشر تحقيقات عن إضطهاد الشرطة المصرية للأقباط فى قرية الكشح"![٢٧١]

و قدم مصطفى زيدان نفسه بعد الإفراج عن حافظ أبو سعدة بعشرة أيام من إستدعائه من قبل نيابة أمن الدولة العليا، بناء على طلب المستشار المحامى العام الأول، لإستجوابه فى القضية رقم٩٤٥ لسنة ١٩٩٨

وتركزت أسئلة المحقق أيضا على تقرير الكشح وهذه بعض منها:

س: ما هي معلوماتك عن الوقائع التى أثيرت بشأن قرية الكشح؟

ج: جاء للمنظمة شكاوى من شخص يدعى جبرائيل وآخر يدعى بولا تفيد بوجود انتهاكات للمواطنين أثناء التحقيق فى جريمة قتل. وتلك الشكاوى جاءت إلي الأمين العام، فقام بإيفادي إلي القرية لعمل الإجراءات القانونية اللازمة. وبالفعل توجهت إلي مدير أمن سوهاج بخطاب من المنظمة تسلمه منى المقدم ...... من شعبة المباحث الجنائية بمديرية أمن سوهاج. كما قام الأهالي ببث ونقل شكواهم إلي وبالفعل تقدمت بعدة بلاغات للنائب العام ووزير الداخلية والنيابة العامة.

(.....)

س: وما الإجراءات التى اتخذتها فى هذا الصدد؟

ج: الإجراءات هي أولاً توجهت إلي مامور مركز البلينا لأن الشاكين جاء عنوانهم على البلينا، ثم قمت بمقابلة الشاكين، ثم قمت بالتوجه لمديرية أمن سوهاج ولم أستطيع مقابلة مدير الأمن لعدم وجوده، وقابلت المقدم ...... واستلم منى خطابات المنظمة. وعندما حضرت قمت بتقديم شكاوى ملخصة عما حدث على لسان الأهالي للنائب العام ووزير الداخلية.

(.....)

س: وهل تابعت تلك التحقيقات؟

ج: جاء بعد ذلك تحقيق نيابة سوهاج الكلية مع الأنبا ويصا، وإثنين من القساوسة ذكروا فيه أنه تم إعتداء من قبل الضباط على أهالى قرية الكشح بتفصيلات دقيقة. وأنا حضرت هذا التحقيق بصفتي ممثلاً للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان، وجاء فى التحقيق تفصيلات الشكوى المقدمة للمنظمة على لسان الأنبا ويصا والقسيسين.

٢٧١- جريدة الحياة اللندنية ٤ ديسمبر ١٩٩٨

س: وما الذى خلصت إليه بعد التحقيق؟

ج: أن هناك شكوى جاءت على سبيل الإدعاءات والمزاعم بحصول الإعتداءات، والتى حققتها النيابة وبحدوث إعتداء وتعذيب لأهالى قرية الكشح عن طريق بعض الضباط والذين ذكروا أسمائهم فى التحقيق.

(....)

س: وهل قدمت للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان التى تتبعها أي مدونات أو تقارير فى هذا الخصوص؟

ج: نعم قدمت شكاوى الأهالي التى استمعت إليها وكتبوها لي كما قدمت ما ورد فى تحقيقات النيابة أثناء حضورى.

واكتفى المحقق بإخلاء سبيله بكفالة قدرها مائتي جنيه وبعد أن وجه له الاتهام "بارتكاب عمل ضار بالمصلحة القومية للبلاد، والإدلاء بشائعات كاذبة بالخارج من شأنها الإضرار بالمصلحة القومية للبلاد".

ولأنه كان قد تم الإفراج عن حافظ أبو سعدة قبل ذلك بعدة أيام بعد الضغوط المحلية والدولية، لم يكن من الممكن إصدار أمر بحبس مصطفى زيدان.

ومن الواضح أن هذه الحملة قد أرهبت المنظمة رغم سلامة موقفها، ورغم أن هذا التمويل قائم بنفس المشروع منذ عام ١٩٩٥ ولم يتحرك أحد أو لم يجرِ تحريك أحد لتقديم بلاغ إلي النائب العام وتسريب صور للمستندات المالية الخاصة بهذه المساعدة قبل صدور تقرير الكشح الصادر فى٢٨ سبتمبر ١٩٩٨، وقبل التداعيات المترتبة على نشر تقرير لامب.

وعندما وقعت أحداث الكشح الثانية أرسلت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان بعثة أخرى لتقصى الحقائق ضمت أربعة من أفضل عناصرها للكشح هم المحامون محمود قنديل وسيد الطوخى ورضا عبد العزيز وجمال ببركات. وكان الأمين العام للمنظمة حافظ أبو سعدة علي رأس هذه البعثة ولكنه تخلف في اللحظة الأخيرة عن مصاحبتها بعد أن نصحته شخصية هامة بالمنظمة بعدم الذهاب لأنه ليس من عادة المنظمة أن ترسل أمينها العام في مثل هذه الأحوال وعاد أبو سعدة من محطة القطار بعد اتصال تليفوني من هذه الشخصية أصرت فيه علي عدم ذهابه.

ويقول الأستاذ مصطفى زيدان "أن البعثة أعدت تقريراً تفصيلياً تم فيه رصد كيف اندلعت الأحداث وأسبابها وأعداد القتلى والمصابين وتفاصيل التلفيات التى تعرضت لها منازل ومحال المسيحيين. ولكن لم تصدر المنظمة التقرير الأصلي التفصيلي".

وعندما بدا أمام السلطة أن المنظمة المصرية لحقوق الإنسان تعتزم نشر تقريرها الثاني عن المذبحة تقرر إحالة حافظ أبو سعدة للمحاكمة أمام محكمة أمن الدولة العليا (طوارئ) بتهمة تلقي أموال من جهات خارجية دون الحصول علي موافقة السلطات المختصة وهي التهمة التي سبق وأن وجهت له بعد احتجازه علي ذمة التحقيق في أعقاب صدور تقرير المنظمة حول الانتهاكات التي شهدتها قرية الكشح في أغسطس عام ١٩٨٨

ويبدو أن الأمين العام للمنظمة استشعر قدرا من الخطر بعد ذلك وسافر إلي باريس في مستهل

ويشير بيان أصدرته تسع مراكز مصرية عاملة فى مجال الدفاع عن حقوق الإنسان وحقوق المرأة واستقلال القضاء والمحاماة وتنمية الديمقراطية بعد القبض على أبو سعدة بعنوان "حاكموا الجلادين بدلا من محاكمة صوت الضحايا" إلى نفس السبب عندما أكد "أن إستدعاء الأمر العسكري وإشهاره فى وجه المنظمة، جاء فى أعقاب إقدام المنظمة على إصدار تقريرها الشهير الموثق لجرائم التعذيب وممارسات العقاب الجماعي التى طالت مئات المواطنين فى قرية الكشح فى أغسطس ١٩٩٨، ليقطع بأن المحاكمة التى جرى التدبير لها منذ ذلك الوقت، إنما تستهدف التنكيل بالمنظمة المصرية التى تجاسرت على كشف وتوثيق هذه الجرائم التى لم يفلت مرتكبوها من العقاب وحسب بل تمت مكافأتهم بعد ذلك".

وعلى المستوى الدولي أيضا كان السبب فى تحويل أبو سعدة للمحاكمة أمام محكمة أمن الدولة واضحا للجميع. ففي بيان مشترك أصدرته سبع منظمات عالمية عاملة فى مجال الدفاع عن حقوق الإنسان فى مقدمتها منظمة العفو الدولية والإتحاد الدولى لحقوق الإنسان، أشارت هذه المنظمات إلى "أن التهم المنسوبة إلى أبو سعدة متصلة فيما يبدو بالتقارير التى أصدرتها المنظمة المصرية لحقوق الإنسان بشأن حالات انتهاكات حقوق الإنسان فى مصر. (...) إن التحقيقات الأولية جرت فى هذه الحالة بعد أسابيع قليلة من نشر المنظمة المذكورة تقريرا بالغ الحساسية عن انتهاكات حقوق الإنسان التى وقعت فى صيف عام ١٩٩٨ فى قرية الكشح فى صعيد مصر التي تقطنها أغلبية مسيحية"![٢٧٢]

أما البيان الذي أصدرته نهاد أبو القمصان زوجة حافظ أبو سعدة بعنوان "حافظ فى خطر" بعد تحويل زوجها للمحاكمة أمام محكمة أمن الدولة العليا فقد ذهب إلى أبعد من ذلك حيث طرحت فى وضوح سؤالين: لماذا حافظ أبو سعدة ؟ ولماذا الآن ؟

تقول نهاد فى ردها على السؤال الأول "عندما تولى حافظ الأمانة العامة للمنظمة فى يونيو ١٩٨٨، أي قبل شهرين تقريباً من أحداث الكشح ١٩٨٨، أحدث طفرة فى نشاط الرصد والمراقبة لأوضاع حقوق الإنسان وصدر عن المنظمة عدة تقارير تدين التعذيب والإنتهاك، وأبرزها تقرير قرية الكشح ذات الاغلبية المسيحية فى نهاية ١٩٩٨، والذي أكد بشدة على عدم وجود شبهة طائفية، ولكن على أثره وجهت الحكومة له التهم المذكورة كمحاولة لإبعاد تهمة التعذيب عن الضباط ومحاولة وصف المنظمة بالخيانة والعمالة".

وفى إجابتها على السؤال الثاني "لماذا الآن ؟ تقول أبو القمصان فى نفس النداء" إن المنظمة كانت تستعد لحدثين:

إصدار تقرير أحداث قرية الكشح الثانية ١٩٩٩ والذي يرصد بدقة وقائع العنف داخل القرية وتعامل السلطات معها![٢٧٣]

إعداد أوراق المنظمة للتسجيل طبقا للقانون١٥٣/١٩٩٩ المنظم لعمل الجمعيات.

وتضيف زوجة أبو سعدة "أن السلطات حاولت إرهاب المنظمة حتى لا تصدر هذا التقرير وأيضا

٢٧٢- بيان مشترك لسبع منظمات عالمية صادر فى ١٥ فبراير ٢٠٠٠

٢٧٣- نذكر هنا بأن المذبحة التي وقعت في يناير ٢٠٠٠ سبقتها الخلافات في ٢٩ ديسمبر ثم الإعتداء علي راشد في ٣١ ديسمبر ١٩٩٩ ولهذا تشير أبو القمصان إلي أحداث الكشح الثانية علي أنها أحداث ١٩٩٩

إتهام الأمين العام بجناية تتيح لوزارة الشئون الاجتماعية الإعتراض على اسمه فى قوائم المؤسسين لتضمن بذلك إبعاده عن المنظمة حتى يسهل السيطرة عليها".

وكانت هذه هي المرة الأولى التى يجرى فيها الإشارة علناً إلى أن المنظمة كانت تعتزم نشر تقريرها الكامل عن المنبحة والتي بدأت أحداثها فى ٢٩ ديسمبر ١٩٩٩ ولكنها لم تصدر هذا التقرير بعد القبض على أبو سعدة وتوجيه اتهامات له وهو التقرير الذى ننشره هنا فى ملاحق هذا الكتاب للمرة الأولى.

وبعد أن سافر أبو سعدة إلى باريس روجت إشاعة بأنه سوف يطلب حق اللجوء السياسي من فرنسا. وكان يمكن أن نتصور حجم الفضيحة السياسية لمصر لو أن الأمين العام للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان طلب اللجوء السياسي من بلد صديق لها مثل فرنسا، خاصة بعد الضجة المحلية والدولية التى صاحبت القبض عليه. وقد أحدثت هذه الإشاعة أثرها فيما يبدو لدى السلطة التى قامت بالاتصال به وإقناعه بالعدول عن ذلك، فيما يبدو وكأنه صفقة بين الطرفين تتمثل فى عدم محاكمته فى مقابل عودته لمصر وعدم نشر التقرير الأصلي الخاص بالمنبحة التى تعرض لها عدد من سكان الكشح.

ويقول لي حافظ حول قصة طلب اللجوء السياسى هذه "لقد سألنى صحفيون من (الأهرام إبدو) حول وجود معلومات تتعلق بقيامى بطلب اللجوء السياسى، فقلت لهم أنا لم أطلب اللجوء السياسى، وكل ما أطلبه هو أن أحاكم أمام محكمة عادية وليس محكمة طوارئ، وقلت لهم أنا لا أحتاج لطلب اللجوء السياسي من فرنسا لأن معي تأشيرة صالحة لمدة سنة، وإقامة فى الولايات المتحدة لمدة خمسة سنوات، وفى الحالتين لا أحتاج للجوء".

ويضيف "أنني كنت قد ذهبت لباريس لحضور مؤتمر عن الاختفاء القسري فى العالم العربي، عقدته الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان فى باريس". ويقول "إنه بعد أن انتهى المؤتمر، أصدر النائب العام قرارا بإحالة القضية، التى تم التحقيق فيها معي بعد صدور تقرير المنظمة عن التعذيب فى أحداث الكشح الأولى، إلي محكمة أمن الدولة، وكنت قد فكرت فى العودة إلي مصر فى اليوم التالى، ولكن اتصل بي من القاهرة أصدقائي المحامين فى المنظمة وطلبوا منى عدم العودة والانتظار قليلا لأن هناك احتمال بصدور قرار بمنعي من السفر ولهذا قررت الانتظار قليلاً".

قلت له: هناك ما يشير إلي أن عودتك إلى مصر بعد ذلك، تمت فى إطار صفقة بينك وبين الحكومة فى مقابل عدم قيامك بطلب اللجوء السياسي من فرنسا، وذلك فى ضوء اللقاء الذى تم بينك وبين الدكتور زكريا عزمى أمين عام رئاسة الجمهورية فى فندق ماريوت فى باريس؟.

فقال "كان هناك وفد من مجلس الشعب يضم الدكتور زكريا عزمى وكمال الشاذلى وأحمد فتحى سرور وآخرين يقومون فى ذلك الوقت بزيارة للجزائر وباريس، واتصل بى الدكتور زكريا بعد وصوله إلى باريس وقال لى "أنا عاوز أشوفك"، فالتقينا فى فندق ماريوت فى الشانزلزيه فى نهاية فبراير ٢٠٠٠، لمدة نصف ساعة أو ثلاثة أرباع الساعة.

وقال لي إزيك وعامل إيه وأخبارك وإيه بقى حكاية اللجوء السياسي دى؟

فقلت له هذا غير صحيح أنا راجع مصر بعد سبعة أو عشرة أيام. فقال لي هل هذه هي مجرد إشاعة؟

قلت له إشاعة لا أعرف عنها شئ. ثم أريد أن أسالك سؤالاً هل تصدق أننى أخذت فلوس وعملت

تقرير عن الكشح؟.
قال أنت ما أخنتش فلوس.
قلت له القضية تقول أنني أخذت فلوس مقابل تقرير الكشح؟
قال لا ، أنت ما أخنتش فلوس وإحنا عارفين أنك ما أخنتش فلوس مقابل التقرير.
قلت له نحن فى المنظمة نعترض على هذا القانون الذى يجرى تطبيقه عليها.
فقال تقاريركم شديدة قوى.
فقلت له يا دكتور إنها صحيحة.
وبينما كنا جالسين جاء الأستاذ كمال الشاذلى إلى بهو الفندق، وتناقشنا فى بعض الأمور. ولما تأكدا أنني لن أطلب اللجوء السياسي، قالا لي خلاص ترجع مصر ونشوفك فى مصر بإذن الله
وقال لي د. عزمى أنت خايف من العودة لمصر؟.
قلت له أنا اتحاكمت قبل كدة أكثر من مرة ولكن حاكمونى أمام محكمة جنائية.
قال خلاص ترجع إنشاء الله.
ويقول حافظ أبو سعدة "إنه بعد هذا اللقاء وعندما كنت موجوداً فى باريس كان هناك لقاءً بين وفد مجلس الشعب برئاسة أحمد فتحى سرور يصحبه د. زكريا عزمى وكمال الشاذلى وآخرون، مع بعض أعضاء الجمعية الوطنية. وسأل نائب اشتراكي فرنسي د.سرور عن "أحوال حافظ" فقال له فتحى سرور الذى لم يكن يعلم بالإتصال الذى تم بينى ود. زكريا عزمى"إنه سوف يحاكم فى تهمة جنائية".
فرد عليه النائب مندهشاً "أسيحاكم بتهمة جنائية؟ "
فأجابه سرور ليس معنى ذلك أنه سوف يعاقب حتماً.
وبعد ذلك فى اتصال بين حافظ أبو سعدة ومسئولين فرنسيين من الخارجية الفرنسية أبلغه الفرنسيون أن المسألة الخاصة به قد حلت. وفى ضوء ذلك ألغى موعد كان مقرراً بين حافظ أبو سعدة وأحد مستشاري الرئيس الفرنسي جاك شيراك.
ويقول حافظ "إنه من ناحية أخرى سأل رئيس قسم الشرق الأوسط فى منظمة هيومان رايتس واتش السفير المصري فى واشنطن نبيل فهمى عن موضوعي فرد السفير بأنه تم التوصل إلى حل للموضوع".
ويضيف "أنه بعد أن عدت إلي القاهرة فوجئت بأن النائب العام يعلن فى تصريحات صحفية له "بأنه لم يعلن إحالة القضية للمحكمة ولم يصدر قراراً بذلك، وأن هذا لم يحدث". ويضحك حافظ كثيراً بعد هذه العبارة.
ويقول حافظ "أنا لا أعرف هل هذه الإشاعة صدرت للتأثير على مسألة إصدار التقرير الثانى عن الكشح ؟ لقد أعلنا عن قرب صدور التقرير الثانى عن الكشح. هل المقصود أن يتم التأثير على المنظمة حتى لا تصدر التقرير؟".
قلت له: بل إن الهدف من هذه الإشاعة هو الضغط على الحكومة حتى لا يجرى التحقيق معك. وليس لمنعك من إصدار تقرير الكشح، لأنه من الواضح فى ضوء اللقاء الذى تم فى باريس، أنه هناك

شكل من أشكال التفاهم بينك وبين الدولة حول عودتك وعدم محاكمتك فى مقابل عدم صدور التقرير الكامل عن أحداث الكشح الثانية. وقد نفيت هذه الإشاعة فى لقاء باريس على حد قولك، فوعدوك بأنه لن تحدث لك مشكلة وعدت إلى القاهرة ولم يصدر التقرير الثاني الخاص بمنبحة الكشح.

ويرد حافظ: "إنهم لم يقدموا لي وعود أو ضمانات محددة، ولكن دلالة هذا اللقاء بالنسبة لي هو أنه ليس من الممكن أن تلتقي شخصية بهذه الأهمية مع شخص سيحاكم بعد يومين. ده اللى أنا وصلني فى الحقيقة، وأعطاني اطمئنان علي وعلى المنظمة، وأنى ممكن ارجع وتستمر المنظمة بصرف النظر عن الأمر العسكري، لأن كل الاتهامات غير صحيحة ".

فقلت له: إن ونتيجة كل ذلك أيضا هي عدم صدور التقرير الثاني عن الكشح، هذا فضلا عن أن التقرير الثاني المختصر الذى أصدرتموه عن أحداث الكشح الثانية يعكس محاولة لإقامة توازن يتسم بالخلل الشديد بين الضحايا من الاقباط والمعتدين.

قال: "أنا لم أكن راضياً عن التقرير الموجز الذى صدر وهو لا يعكس وجهة نظر المنظمة بالكامل، والتقرير الكامل الذى لم يصدر هو الذى يعكس وجهة نظر المنظمة. وإحنا بنحاول ما نخبطش جامد فى الدولة علشان ما تعاندش معانا جامد وتواجه المنظمة الموت، لاننا لا نعرف ماذا ستفعل معنا الحكومة بعد أن قدمنا طلب تسجيل المنظمة. وبعد ما كانوا موافقين رفضوا بناء على طلب أجهزة الامن، وكان ذلك أغرب قرار أتخذ وهو رفض التسجيل بناء على طلب أجهزة الأمن".

ومعنى كل ذلك أن عدم إصدار التقرير الثاني عن الكشح كان جزءا من هذه الصفقة.

ويقول الأستاذ مصطفى زيدان "إن هذا التقرير أعده خمسة من أفضل محامى المنظمة بعد تكليفهم، ومنهم الأستاذ محمود قنديل وهو من أكفأ الناس فى المنظمة، والأستاذ رضا عبد العزيز وهو من المحامين الأفاضل فى المنظمة وقد قرأت مسودته وكانت أفضل من رائعة، ولكن هذا التقرير لم يصدر. وبعد كتابته على الكمبيوتر تم حرق المسودة الخاصة به، ولكن "الديسكات" موجودة بالمنظمة. ورفض الأستاذ حافظ أبو سعده إصداره".

ويقول الأستاذ مصطفى زيدان "أنا أدعى أن التقرير لم يصدر بناء على أوامر من أمن الدولة للأمين العام للأستاذ حافظ أبو سعده".

قلت له "إن التقرير غير الكامل الذى أصدرته المنظمة عن أحداث الكشح الثانية تقرير هزيل ويضع الطرفين، الجناة والضحايا، فى نفس المستوى؟

قال "إن التقرير الموجز الذى أصدرته المنظمة لا يمت للتقرير الأصلي بصلة، ولا تتجاوز عدد صفحاته ١٤ صفحة، فى حين أن التقرير الأصلي تقرير صادق راصد للأزمة ولاسبابها، من أين بدأت ودور الشرطة فى إشعال الأزمة، ومحدد فيه من هو المسئول عن إشعال أزمة الكشح الثانية بشكل صريح، كما أشار إلي أسماء الضباط الذين رفضوا التدخل ودور الشرطة فى إشعال الأزمة وذلك حتى نكون صريحين" .

ويقول مصطفى زيدان " إنه بعد أن سافر حافظ باريس وقابل هناك مسئولين وعدوه بحل الأزمة، عقد مؤتمرا صحفياً بعد أسبوع تقريباً من هذا اللقاء بالمنظمة حضره عدد من الصحفيين وأفشى سر الزيارة، لانه يبدو أن الصفقة لم تكن قد نضجت بعد وأنه كان خائفاً لانه عندما يقول أنه قابل زكريا

عزمى أو آخرين من الحكومة أو الأمن فأنه يؤمن ظهره وحتى يدفع الحكومة إلي احترام كلمتها".

وهكذا لم يعد أحد بعد ذلك يسمع شيئا عن القضية الخاصة بالاتهامات الموجهة للأمين العام للمنظمة.

ولكن السلطات فى مصر لم تكتفِ بعدم صدور التقرير التفصيلي عن أحداث الكشح الثانية وعدول حافظ أبو سعدة عن طلب حق اللجوء السياسى لفرنسا حيث قررت ضرب المنظمة من الداخل حتى تتحول إلى مجرد "يافطة" لا تقوم بأى دور حقيقى.

ولعل تصريح حافظ أبو سعدة بعد الإفراج ومغادرته سجن طره فى جنوب القاهرة فى اتصال مع وكالة الأنباء الفرنسية كان ينبئ عن هذا الاستعداد عندما قال "إن هناك ترتيبات تجرى من أجل بدء حوار مع الحكومة بهدف الحفاظ على وجود المنظمة فى المرحلة المقبلة، فالخطورة ما زالت قائمة على وجود المنظمة".

٢٢-د. سعد الدين إبراهيم .. تخصص أقليَّات

كان موقف الدولة من الدكتور سعد الدين إبراهيم أستاذ علم الاجتماع ورئيس مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية مشابهاً إلى حد كبير لموقفها من حافظ أبو سعدة الأمين العام للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان بعد صدور التقرير الخاص بأحداث الكشح الأولى. وبفارق شهور قليلة تكرر نفس سلوك الدولة تجاه شخصية مصرية وطنية تناضل من أجل الديموقراطية وتَقدم هذا الوطن، بسبب موقفه من الأقليات بشكل عام والأقباط بشكل خاص، وكان ذلك أحد الأسباب الرئيسية فى محنة محاكمته وسجنه. ونحن لا نستهدف هنا استعراض كافة جوانب قضية د. سعد الدين إبراهيم أو الرد على كافة الاتهامات التى تعرض لها، ولكن فقط الكشف عن أن أحد أسباب المحنة الرهيبة التى تعرض لها، كان إثارته لمشاكل الأقباط.

بدأت متاعب الدكتور سعد الدين إبراهيم مع السلطات المصرية عندما حاول عقد مؤتمر حول الأقليات في العالم العربي عام ١٩٩٤ ومنعت الحكومة عقده فى مصر. وثارت ضده زوبعة إعلامية شديدة وهستيريا غوغائية شككت فى وطنيته واضطرته إلى عقد هذا المؤتمر فى قبرص فى نفس العام. ويعنى ذلك أنه ليس من حق أحد أن يناقش سوى الموضوعات التى ترضى عنها السلطة أو أبواقها فى أجهزة الإعلام. وفيما عدا ذلك يكون الإنسان خائنا وخارجا عما يسمى بالإجماع الوطني. هذا الإجماع هو فى حقيقته، على هذا المنوال، شكل من أشكال الإرهاب الفكري لكل من يخرج عليه. ولم ترهب هذه الحملات والضغوط د. إبراهيم أو مركز ابن خلدون الذى استمر يعقد هذا المؤتمر كل عام. وجاء هذا التحدي من قبل الدكتور إبراهيم سافرا فى مقدمة التقرير السنوي السابع للملل والنحل والأعراق حيث كتب يقول "لم يرهب مركز ابن خلدون المناخ الغوغائى الذى أحاط بنشاطه البحثى فى مجال مشكلة الأقليات، بل ظل يسير على هذا النهج، وبات يعقد مؤتمراً سنوياً استنه المركز حتى تظل هموم الأقليات قيد الدراسة والبحث، والتعرف على التطورات التى تطرأ عليها".[٢٧٤]

وأمام" ثقافة التستر" التى أرادت الدولة فرضها فى مواجهة "ثقافة الشفافية"، والتعبير هنا للدكتور سعد الدين إبراهيم، أطلق المركز مبادرة جديدة فى مجال نشر ثقافة التسامح والمواطنة وقبول الآخر فى مجال التعليم تحت اسم "جعل التعليم أكثر حساسية لهموم الأقليات" تتمثل فى إعداد مقررات دراسية تنشر ثقافة التسامح من خلال التعريف بالآخر الديني (القبطى) والتعرف على تاريخه وإسهامه الحضاري والوطني فى تاريخ مصر".[٢٧٥]

وعلى الرغم من أن الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التربية والتعليم قد حضر الندوة الخاصة بمناقشة هذه المقررات فى أواخر ديسمبر عام ١٩٩٨ وأثنى على جهد المركز ووعد بتشكيل لجنة لدراسة المقررات الدراسية المقدمة وسبل الإستفادة منها، إلا أن ذلك لم يُرضِ على وجه التأكيد قطاعات أخرى فى السلطة وخارجها.

والأمر المثير هو أن د. إبراهيم كان قد طُلب منه تقديم برنامج تلفزيوني – بعيداً عن الأضواء – ظل يقدمه على شاشة التلفزيون المصرى لعدة سنوات، حيث يقول "لقد طلبت منى الدولة على لسان أكبر

٢٧٤- الملل والنحل والأعراق التقرير السابع ٢٠٠٠، إصدار مركز ابن خلدون ص ١٠

٢٧٥- المصدر السابق ص ٢٢

مسئول فى الإعلام (السيد صفوت الشريف) أن أقدم برنامج تليفزيوني .. وحينما طلب منى هذا الطلب كان يعبر – كما قال لي – عن رغبة أعلى قيادة سياسية فى هذا البلد. وقبلت أربع سنوات وربما شاءت الصدفة أن يرى بعضكم هذا البرنامج – بعيدا عن الأضواء الذى كان يبشر بممارسة المجتمع وسلوكيات المجتمع المدنى كبديل للإرهاب والتطرف. وكان هذا البرنامج منذ عام ١٩٩٢ إلي أواخر عام ١٩٩٥ فى قمة المرحلة التى كانت تواجه فيها مصر أخطر التحديات الداخلية – تحدى الإرهاب. هذا المتهم الاول الذى وثقت فيه الدولة والذى كان يخاطب عشرين مليون كل اسبوع، كل يوم جمعة مساءاً بعد الأخبار"[٢٧٦]. ولكن هذا التحالف المؤقت ضد الإرهاب لم يشفع للدكتور إبراهيم حيث انقلبت عليه الدولة عندما اقترب من "المحاذير أو من الامور المسكوت عنها" وفقاً لتعبيره الخاص.

ولعل أهم ما ضايق السلطات فى مصر هو قيام مركز ابن خلدون بإعداد حصر للإعتداءات التى تعرض لها الاقباط خلال السنوات الثلاثين الأخيرة بعد حوالي ستة أسابيع من مجزرة الكشح، وبعنوان "طريق الأشواك من الخانكة(١٩٧٢) إلى الكشح(٢٠٠٠)"[٢٧٧] ثم قيامه مع آخرين بإصدار "نداء إلى الأمة" قدم فيه عشر وصايا للوحدة الوطنية "لو تم تنفيذها سوف يشرق من جديد وجه مصر السمح. وتناول البيان بوضوح شديد الأسباب التى أدت إلى هذه المجزرة. فبعد أن ذكر الكثير من الإعتداءات التى تعرض لها الاقباط خلال العقود الثلاثة الأخيرة، أشار إلي "أن ما وقع فى الكشح ليس تبيراً خارجياً ولا هو من صنع أيد خفية، إنه فى الأساس نتاج لتعليم قاصر وإعلام مشوه وممارسات سياسية مضطربة وإجراءات أمنية معيبة".

وجاءت محاولته لمراقبة الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٠ بالنسبة لثلاثة فئات هى الأقباط والمرأة والتيار الإسلامى لتكون بمثابة القشة التى قصمت ظهر البعير الذى لا يفهم حتمية التطور الديموقراطى، فتم إلقاء القبض عليه.

وإذا كانت هناك أسباب أخرى وراء القبض على الدكتور سعد الدين إبراهيم، وخاصة موقفه من وراثة الحكم الجمهوري وتعبيره الشهير "الجملكية" أي الجمهورية الملكية، أو قيامه بتقديم تقرير إلى المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان فى جنيف ٢٠٠٠ حول إنتهاكات حقوق الإنسان فى مصر، إلا أن موقفه من الأقليات وخاصة الأقباط كان هو الخلفية التى نضجت عليها محاولة توجيه ضربة له ولمركز ابن خلدون. ويكفى أن نقرأ عريضة الاتهامات الموجهة له ولمركز ابن خلدون، وفى مقدمتها تشويه سمعة مصر والحصول على أموال من الخارج من الاتحاد الأوربي.

ولكن الإتهام الذى يعنينا هنا ليس هو الحصول على أموال من الخارج، حيث لم يكن ذلك سوى ذريعة للاتهام الرئيسي وهو تشويه سمعة مصر، بل الإتهام بانه "أذاع عمداً فى الخارج بيانات كاذبة وإشاعات مغرضة تتعلق ببعض الأوضاع الداخلية للبلاد ومن شأنها إضعاف هيبة الدولة واعتبارها. بأن أذاع بالخارج بيانات عديدة تفيد تزوير أي انتخابات تجرى بالبلاد وكذا وجود اضطهاد ديني بها على النحو المبين تفصيلاً بالتحقيقات".

ونجد هنا تطابقا تاما مع التهم التى وجهت لحافظ أبو سعدة وهى تلقى أموال من جهات أجنبية والإضرار بسمعة مصر بسبب التقرير الذى أصدرته المنظمة المصرية لحقوق الإنسان حول التعذيب فى

٢٧٦- مقتطف من رد لدكتور سعد الدين إبراهيم عندما سأله القاضي فى جلسة ٢١ مايو ٢٠٠١ فى نهاية مرافعة الدفاع حول ما يقصد بالعصب –

٢٧٧- جريدة وطنى عدد ١٣ فبراير ٢٠٠٠

أحداث الكشح الأولى.

وكالمعتاد واجه الدكتور حملة صحفية تواكبت مع القبض عليه والتحقيق معه وحبسه على ذمة التحقيق، لم تعنِ على الإطلاق بتقصي الحقيقة، وكان هدفها هو اغتياله معنويا والتمثيل بكرامته وانتمائه الوطني ومبادئه وأفكاره أمام الرأى العام. وقد أحدث ذلك أثرا بالغا ليس فقط لدى رجل الشارع ولكن أيضا أمام العديد من المثقفين.

إذ بينما كنت أحضر أمسية للشعر الخليجي فى معهد العالم العربي فى باريس شعرت بالذهول عندما قالت لى شاعرة خليجية فى معرض التعليق على الحكم الذى صدر ضد د. سعد الدين إبراهيم "إنهم يقولون أن المستشار الثقافى للسفارة الإسرائيلية فى القاهرة نايم واكل شارب فى بيت سعد الدين"، وأدركت على الفور أن محاولة اغتيال هذا الرجل معنويا وسياسيا قد جاوزت كل الحدود، وسألتها هل تصدقين هذا الكلام بالفعل؟ وقلت لها رأيي فى هذه المسألة.

ولم يكن الأمر مجرد شائعات، حيث تكشف حالة التخبط الشديد فى توصيف وتوجيه الاتهامات للدكتور سعد الدين إبراهيم محاولة التلفيق بأي شكل من الأشكال، وخاصة بعد ما تردد حول توجيه تهمة التخابر له ثم عدول السلطة عن ذلك بعد ضغوط دولية.

إذ نشرت بعض الصحف المصرية والعربية أن النيابة حققت معه بتهمة التخابر مع دولة أجنبية جاء فيها "أنه بعد ما وجهت إليه نيابة أمن الدولة العليا تهمة التخابر مع دولة أجنبية هي الولايات المتحدة بقصد الإضرار بمصلحة مصر العسكرية والسياسية والاقتصادية، خضع إبراهيم لجلسة تحقيق جديدة استمرت حتى فجر أمس واجهته فيها النيابة بمعلومات جديدة عن علاقته بجهاز الاستخبارات الأمريكي "سى . آي. إيه." وقدم المحامى فريد الديب إلي المحققين نسخة من كتاب جمعت فيه أبحاث وكلمات ألقيت فى مؤتمر عقد فى نيسان "أبريل" عام ١٩٩٤ ونظمته " كلية الدفاع الوطنى" التابعة لوزارة الدفاع الأمريكية حضره موكله مع عدد آخر من السياسيين والاكاديميين المصريين. واستندت تهمة "التخابر" التى وجهت إلي إبراهيم إلي عبارات قالها أثناء المؤتمر تتعلق بأمور عسكرية مصرية وأوضح الديب أن الكتاب نشر بعد المؤتمر مباشرة وحوى كل التفاصيل لما جرى فيه".[٢٧٨]

وأشارت جريدة أخرى إلى توجيه الاتهام بالتخابر مع الولايات المتحدة بشكل واضح وقالت "من المتوقع أن يمثل د/ سعد الدين إبراهيم رئيس مجلس أمناء مركز ابن خلدون والأستاذ بالجامعة الأمريكية أمام المدعى العسكرى لإستكمال التحقيقات التى كانت قد بدأتها نيابة أمن الدولة العليا فى تهمتي التخابر مع دولة أجنبية هي أمريكا، والرشوة الدولية بتقاضيه أموالاً من دول ومنظمات أجنبية دون إخطار السلطات المختصة وبالمخالفة لقرار الحاكم العسكري. علمت "الأهالي" أن المستشار ماهر عبد الواحد النائب العام أصدر أمراً بنسخ القضية مع تأشيرة تقول "ترسل إلي الجهة المختصة للتحقيق فى تهمتي التخابر والرشوة الدولية". وأوضح سمير الباجورى المحامى عن المتهم الرابع فى القضية أن الجهة المختصة هي إدارة القضاء العسكري. المعروف أن محاكمة د.سعد الدين إبراهيم و٢٧ من أعوانه والعاملين معه قد بدأت السبت الماضي أمام محكمة أمن الدولة العليا برئاسة المستشار محمد عبد المجيد شلبى ، ولم يشمل قرار الاتهام تهمتي التخابر والرشوة الدولية. وعقب خروجه من قفص

٢٧٨- جريدة الحياة اللندنية "النيابة المصرية تواجه إبراهيم بمعلومات عن علاقته بالإستخبارات الأمريكية" ٨أغسطس٢٠٠٠

الاتهام ، يوم السبت الماضي ، قال : د. سعد الدين إبراهيم "للأهالي: "فوجئت بتوقع إحالتي للتحقيق مرة أخرى أمام القضاء العسكري فى هاتين التهمتين ولا أعلم لماذا؟، لكنني كمصري وطنى أثق فى نزاهة القضاء المصرى مهما كانت الاتهامات. وأشارت مصادر هيئة الدفاع عن د. سعد الدين إبراهيم أن المحققين واجهوه بوجود "تحريات" تشير إلي أنه تحدث فى موضوعات تتجاوز الورقة التى تقدم بها إلي المؤتمر، وما تضمنته من معلومات وآراء، وتلقى مقابل ذلك مبلغاً مالياً كبيراً. وكان د. سعد الدين إبراهيم أقر فى التحقيقات مشاركته فى الندوة التى حضرها حسب قوله" السفير المصري فى أمريكا وطاقم من أعضاء السفارة وعدد كبير من الباحثين والمفكرين المصريين منهم د. أسامة الغزالى حرب، واللواء أحمد فخر، واللواء احمد عبد الحليم من مركز دراسات الشرق الأوسط والدبلوماسي تحسين بشير وغيرهم".[279]

ولكن يبدو أن هذا التوجه لدى السلطات المصرية فى شأن محاكمة د. إبراهيم بتهمة التخابر قد أثار الولايات المتحدة لأنه يحمل أيضا الجنسية الأمريكية. ويبدو أن السيدة مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية الأمريكية اتصلت على الفور بالسيد عمرو موسى وزير الخارجية وأبدت دهشتها الشديدة متسائلة "هل يعقل أن توجهوا له تهمة التخابر معنا؟" وهددت بسحب السفير الأمريكى إذا لم يجر تحديد الإتهامات الموجهة له خاصة وأنه فى الحبس منذ ٤٥ يوما.

وقال ريتشارد باوتشر المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية "إن ممثلين للسفارة الأمريكية فى القاهرة إجتمعوا مع مسؤولين مصريين كبار بمجرد أن علمت السفارة بالنبأ، وأنهم أبلغونا أن الحكومة المصرية لم توجه أى تهم ضد الدكتور إبراهيم" ، وقال باوتشر "نحن سعداء أن نجد تلك التقارير غير صحيحة لكننا مازلنا نشعر بقلق عميق بسبب استمرار احتجازه دون تهم". وأضاف قائلاً "لا نفهم قرار إطالة احتجازه وندعو الحكومة المصرية إلي توضيح التهم الرسمية ضده أو الإفراج عنه وهو الأفضل"، وأوضح أن مسؤولين فى سفارة أمريكا التقوا مسؤولين مصريين أكدوا لهم أن أى اتهام رسمى لم يوجه بعد إلي رئيس مركز ابن خلدون. كما التقي السفير الأمريكي فى القاهرة دانيال كيرتزر أول من أمس رئيس الوزراء المصري الدكتور عاطف عبيد للمرة الثانية منذ توجيه تهمة التخابر لإبراهيم قبل ثلاثة أيام، ورغم أن أحداً لم يصرح بشيء عن مضمون اللقاءين إلا أن المراقبين اعتبروا أن كيرتزر بحث مع عبيد موضوع إبراهيم باعتباره يحمل الجنسية الأمريكية إضافة إلي جنسيته المصرية".[280]

وفى اليوم التالي مباشرة للإعلان فى الصحف عن توجيه الاتهام بالتخابر وبعد هذه الاتصالات الأمريكية العاجلة، سارع النائب العام ماهر عبد الواحد بعقد مؤتمر صحفي دعيت له أجهزة الإعلام المصرية والعربية والعالمية نفى توجيه تهمة التخابر ضد سعد الدين إبراهيم. وقال "إنه لا يمكن بث تهم بعينها قبل أن تتوافر الأدلة عليها، (....) وأن النيابة لم تنته بعد من تحقيقاتها ولم تتصرف فيه وأشار إلى عدم منطقية ما نشر فى صحف الأمس بشأن اتهام د. سعد الدين بالتخابر".[281]

ولكن إذا ما قرأنا محضر التحقيقات مع د. إبراهيم نجد المحقق يوجه له السؤال التالي

س: ما قولك فيما هو منسوب إليك من اتهامك بالتخابر مع دول أجنبية ومؤسسات تعمل لمصلحة

٢٧٩- جريدة الأهالى تحت عنوان "مفاجأة إحالة سعد الدين إبراهيم للقضاء العسكرى بتهمتى التخابر والرشوة الدولية" ٩أغسطس٢٠٠٠

٢٨٠- جريدة الحياة اللندنية تحت عنوان "النائب العام يفجر مفاجأة وينفى إتهام سعد الدين بالتخابر مع أمريكا" ٩أغسطس٢٠٠٠

٢٨١- جريدة الأهرام ٩ أغسطس ٢٠٠٠

دول أجنبية بقصد الإضرار بمركز مصر الحربى والسياسى والإقتصادى وأخذك مبالغ مالية من تلك الجهات بقصد ارتكاب عمل ضار بمصلحة قومية؟

ج: أولاً: قبل الإجابة على هذا السؤال لابد أن أسجل احتجاجي على الطريقة التى استدعيت بها اليومين الأخيرين وعلى وسيلة نقلى من سجن الاستقبال إلي مبنى نيابة أمن الدولة. فقد تم استدعائي فى مساء يوم الجمعة بغير استعداد وبغير إخبار لبقية هيئة الدفاع لحضور التحقيق. ونقلت فى وسيلة نقل مثلت تهديداً على حياتي فقد كانت أرضية الشاحنة التى نقلت فيها مغطاة بما لا يقل عن ا سم بالكيروسين، وكان جندى الحراسة يدخن كل الوقت ولولا رجائى وتنبيهى بأن يلقى طرف السيجارة المشتعل خارج نافذة الشاحنة لاحترقنا جميعاً من جراء حريق محتمل. أما اليوم فقد تم استدعائي بعد أن ذهبت إلي الفراش ورجوت المسئولين فى سجن الاستقبال بأن يبلغوا النيابة أنني قد ذهبت للنوم وإرجاء هذا الاستدعاء إلي الغد، ولكنهم أدعوا انه لا وسيلة لديهم للاتصال بنيابة أمن الدولة، وزيادة فى المهانة والتعسف طلب منى ركوب شاحنة لا تليق بنقل الحيوانات فقد كان أرضيتها مليئة بالمخلفات الآدمية وغير الآدمية، وأرجو من النيابة بأن تعاين وسيلة النقل هذه وهى موجودة أمام المبنى، فلم تكن القذارة هي العامل المهين الوحيد ولكن أيضا عدم وجود أي مقابض أو مماسك للامساك بها حتى لا أقع على أرض السيارة.(....) أما عن السؤال فهو إدعاء باطل كلياً وتماماً فبدون تحديد ما هي هذه الدول وما هي هذه الجهات وما هو طبيعة التخابر وأي أسرار يعنيها السؤال أو أي أضرار ترتبت على مثل هذا التخابر أو يمكن أن تترتب، فانا أدعى أننى لم أتصل بأى دول ليست لها علاقات وثيقة بالدولة المصرية وأدعى أن كل الجهات التى تعامل معها مركز ابن خلدون هى جهات تتعامل معها الدولة المصرية ويوجد بعضها فى مصر بمقتضى إتفاقات تنظم العلاقة بين هذه الجهات والدولة المصرية بما فى ذلك بنود من الاتفاقات التى تعطى هذه الجهات حق عقد اتفاقات مع جهات غير حكومية مثل شركة ابن خلدون للدراسات الانمائية وفى ضوء هذه الخلفية لم نقم إلا بأعمال بحثية مشروعة ومنشورة وليس فيها ما يضير مصر من قريب أو من بعيد"![282]

واحتجت ست منظمات مصرية عاملة فى مجال حقوق الإنسان على "الحملة الإعلامية المنظمة التى صاحبت المحاكمة والتي لم يسبق لها مثيل وجرت فى مناخ من الكراهية استهدفت الاغتيال المعنوي لشخصية الدكتور سعد الدين إبراهيم داعية المجتمع المدني، الأمر الذى لا يمكن استبعاد تأثيره على مجريات المحاكمة، وبينما أجرت النيابة تحقيقا مع مؤلف كتاب يدافع عن الدكتور سعد الدين إبراهيم، نجدها لم تحرك ساكنا أمام اتهامات بالخيانة والجاسوسية على شاشات التلفزيون المصرى".[283]

وإذا كان اهتمامه بالأقليات والملف القبطي بشكل خاص هو أحد الأسباب الرئيسية للقبض عليه، فقد ظهر ذلك واضحاً أيضاً فى رده عندما وجه له المحقق سؤالاً آخرَ حول الاتهام بالتخابر. فبعد أن تحدث عن "الامور المسكوت عنها" والتي لا تستطيع النيابة أن تحقق فيها مثل تزوير الانتخابات فى عدة مراكز قال "ربما كان هناك مسكوت عنه آخر فى هذه القضية وهو ملف المسألة القبطية التى تصدى المركز فى السنوات الخمس الأخيرة بعد أن تزايدت الأحداث الطائفية الدامية من صنبو إلي كفر

٢٨٢- انظر الوثيقة رقم ٣٣ مقتطفات من محضر تحقيق نيابة أمن الدولة العليا مع الدكتور سعد الدين إبراهيم

٢٨٣- هى ست منظمات مصرية هى: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ومركز هشام مبارك للقانون، ومركز حقوق الإنسان لمساعدة السجناء، والجمعية المصرية لحقوق الإنسان، والمركز العربى لإستقلال القضاء، ومركز النديم لتأهيل ضحايا العنف فى ٢٣ مايو٢٠٠١

دميـان إلي عزبة الأقبـاط إلي الكشح١ والكشح٢ . لقد كـان مركزنا ومـراكز شقـيقة تنـبه وتنذر وكنا نطالب احترام حقـوق المواطنة كاملاً لأقباط مصـر قولاً وعملاً، وكان احترام هذا الحـق عملاً يتأتى بأن يشارك أقـباط مصـر مشاركـة كاملة محـسوسة وملمـوسة فى السلطة وخاصـة التشريعـية، لم يكن اجتهادنا فى هذا الصدد على هدى الأجهزة الأمنية لأنها كانت قد درجت على نفس الاسطوانة المشروخة مع كل حادث فـتنة طائفية باتهـام دوائر خارجيـة عن كل ما يحدث فى الداخـل المصري ولم تكلف هذه الأجهزة نفـسـها أن تلاحظ أن الحزب الوطني الحاكم لم يرشح قـبطياً واحداً فى ٢٢٢ دائرة التى تتكون منهـا مصـر المحروسـة، لا فى انتخـابات١٩٩٥ أو١٩٩٠ ولم تكلف هذه الأجـهزة خـاطرها لتفـحص محتـويات التعليم والإعلام المصريين، ومـا يقال أو لا يقال عن أقباط مـصر، هذا المسكوت عنه فى هذه القضية، فى اعتقادي من الأسباب الحقيقية للنزعة التلفيقية الانتقامية لدى هذه الأجهزة".[٢٨٤]

كذلك لم يفارق الملف القبطي الدكتور سعد الدين إبراهيم حتى وهو داخل السجن بمزرعة طرة، حيث أرسل رسالة من داخل السـجن إلى أحد الكتاب الصحـفـيين يقول فيهـا "إنه فى مصر الليبـرالية، سواء كان الوفـد فى الحكم أو خارجـه، ما كـان لهذه التشنجـات الطائفيـة أن تطفو على السطح بهـذا الشكل القبـيح – كما أصبحنا نراها دورياً منذ حادث الخـانكة ١٩٧٢ وانتهاءً بـالكشح ٢٠٠٠ والنبأ ٢٠٠١ . وبين الأول والأخير٦٠ (سـتين) حادثاً طائفياً، كل منها أكـثر احتقاناً من سـابقيه. وفى رأيي، وأظن أنك وآخرين لمحوا لذلك، طالما استمر ملف الأقـباط فى حوزة وزارة الداخلية، وطالما ظل يعالج أمنياً، وليس سياسياً، فستظل الفتنة تطل علينا دورياً، مثل انفجار الألغام الارضية... السجين : سعد الدين إبراهيم"[٢٨٥]

وفى غضون ذلك أرسل كريس باتن، المفوض الأوربي للشئون الخارجية، رسالة إلى الرئيس حسنى مبارك يطلب منه فيها الإفراج عن سعد الدين إبراهيم، ويقـول فيها أن مفوضية الاتحاد لم تر أي إخلال من قبل سعد الدين بالاتفاق الذى وقع معها. وأصدرت المفـوضية الأوربية بيانا قالت فيه "إن مشروعي "مركز ابن خلدون" و"هيئة دعم الناخـبات" قد خضعا لمراجعة خارجيـة أثناء التنفيذ، ولم تشر تقارير المراجع الخـارجي إلى ما يمكن أن يثير أي تساؤل مالي أو مضموني. أما التقريران النهائيان اللذان حان موعـدهما فسيـخضعان أيضـا لنفس الإجراءات المعتـادة ومطالبتنا بهذه التـقارير النهائية لا عـلاقة له بالاتهامات الموجهـة للدكتور سعد الدين إبراهيم وزملائه، كمـا لا تنطوي على أي هاجس لدى المفوضية الأوربية حيال إدارة هذين المشروعين".[٢٨٦]

وبعد أسابيـع من احتجازه طلبت السلطات الامـريكية الإفراج عنه خلال ٤٨ سـاعة، وهو الأمر الذي حدث بالفـعل بعد ذلك بحوالي ٤٨ سـاعة. ونسب إلى محـاميه السـابق فتحى الديـب، قوله فى برنامج " رئيس تحرير" الذي يقـدمه حمدى قنديل، أن الرئيس مـبارك كان قد قـبل استعطافاً من سـعد الدين إبراهيم. كما نسب فيما بعد إلى الدكتـور إبراهيم قوله بأن رسالة من الرئاسة عن طريق الدكتور أسامة الباز لمحاميه طالبته بأن يتوقف عن توجيـه الانتقادات وأنه سوف يجرى حفظ القـضية إذا ما تم ذلك، وتم الإفراج عنه بالفعل من السجن.

غيـر أن المحامى فريد الديب نفى ذلـك فى مقال له تحت عنوان "عـيب يا دكتور سـعد" قال فـيه

٢٨٤- الوثيقة رقم ٣٣

٢٨٥- جريدة الوفد، رسالة للدكتور سعد الدين إبراهيم إلى الأستاذ مجدى مهنا، نشرها فى عموده "فى الممنوع" فى ٢٧يونيو ٢٠٠١

٢٨٦- بيان المفوضية الأوربية حول محاكمة داعية الديموقراطية الدكتور سعد الدين إبراهيم، بروكسيل ١٣ ديسمبر ٢٠٠٠

'نني إبان قيامي بالدفاع عنه فى مرحلة التحقيقات لم أقل له أبدا – كما قال فى حديثه المشار إليه – ن مسئولاً كبيراً أو حتى صغيراً، طلب منى أن يصمت حتى تحفظ القضية ولم أقل مثل هذا الكلام فى برنامج حوار صريح جداً كما يقول، وكل ما حدث هو أنني نصحته عقب إفراج نيابة أمن الدولة عنه فى عاشر من أغسطس ٢٠٠٠ بأن يتوقف تماماً عن جميع الأفعال التى استتبعت تعقب أجهزة الأمن له وتقديمه للنيابة العامة"[٢٨٧].

غير أن د. إبراهيم راح يتهكم على الأمن وما تعرض له داخل السجن فى محاضرة له بالجامعة لأمريكية تحت "كيف قضيت أجازة الصيف".. ويبدو أن السلطات فى مصر لم تغفر له ذلك وأضمرت إعادته للسجن.

وفى الجلسة النهائية للمحاكمة، ألقى د. إبراهيم كلمة تحدث فيها عن كيف أنه قرر وهو فى سن لخامسة والثلاثين وبعد أن وصل إلى مرتبة الأستاذية فى واحدة من أكبر جامعات العالم العودة إلى مصر وأن يعيش مع أهله فى بلده بحلوه ومره، ولكنه لم يتصور أبدا أنه سيصل إلى ما وصل إليه فى صيف ٢٠٠٠ وأصدر القاضي حكماً مفاجئاً فى نفس الجلسة، وبعد ساعتين فقط من مرافعة الدفاع، بحبسه سبع سنوات، وهو الأمر الذى أثار استنكار الكثيرين ومنهم ست منظمات مصرية عاملة فى مجال حقوق الإنسان التى أصدرت بيانا تحت عنوان "الحكم بسجن سعد الدين وزملائه.. تهديد لمؤسسات المجتمع المدني وحرية الرأي والتعبير فى مصر"[٢٨٨].

وظل د. إبراهيم فى السجن انتظارًا لحكم محكمة النقض. وفى ١٨ مارس ٢٠٠٣ أصدرت محكمة النقض حكماً بالبراءة هو فى حقيقته إدانة للتوجهات التى حاولت تكميم المجتمع المدني وللحملة الصحفية التى حاولت النيل من انتمائه الوطني.

وحول الاتهام "بأنه أذاع عمداً فى الخارج بيانات كاذبة وإشاعات مغرضة تتعلق ببعض الأوضاع الداخلية للبلاد ومن شأنها إضعاف هيبة الدولة واعتبارها، بأن أذاع بالخارج بيانات عديدة تفيد تزوير لانتخابات تجرى بالبلاد وكذا وجود اضطهاد ديني بها على النحو المبين تفصيلاً بالتحقيقات". قالت محكمة "إن الدكتور سعد الدين إبراهيم وهو من العلماء فى مجال تخصصه .. لم يتخل عن انتمائه الأول مصر وأنه فى نطاق ما كفله الدستور من أن حرية الرأي مكفولة ولكل إنسان التعبير عن رأيه ونشره بالقول والكتابة أو التصوير(...)، قام بتوظيف عمله فى دراسة سلبيات المجتمع المدني المصري فى تحوله الديموقراطي، وبعد أن أوردها وأحصاها تاريخيا ومن واقع ما نشر عنها وأثبت مصدرها بغير تزييف أو تزوير، عمد هو إلى تحليلها ووضع الحلول لها ساعيا للقضاء على هذه السلبيات مستعينا فى ذلك بالإسهامات والعقود التى تسمح بها الاتفاقات الدولية التى انضمت إليها مصر، ولا يعدو ما أورده فى تقاريره أو أبحاثه عن تزوير الانتخابات وهموم الأقليات أن يكون رجع صدى لما نشر عنها فى مؤلف أو تناولته الصحف أو تردد فى دعوى قضائية مما لا يستعصى مع ثورة الاتصالات أن يصل العلم به لمن يطلبه من خارج البلاد، ومن ثم فإن إرسال المتهم لشئ من هذه المعلومات أو الأبحاث إلى جهة معينة فى الخارج بمناسبة اقتراح المتهم على هذه الجهة مشروعا يتصل

٢٨٧- أخبار اليوم بتاريخ ١٤ ديسمبر ٢٠٠٢

٢٨٨- بيان لست منظمات مصرية هى: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ومركز هشام مبارك للقانون، ومركز حقوق الإنسان لمساعدة السجناء، والمنظمة المصرية لحقوق الإنسان، والمركز العربى لإستقلال القضاء، ومركز النديم لتأهيل ضحايا العنف بتاريخ ٢٣ مايو٢٠٠١

بتنمية المجتمع تتعاقدان عليه سويا لرغبتهما فى بلوغ أهدافه، فإنه ليس فى هذا الإرسال على ما سلف ذكره ما يتضمن أخبارا كاذبة ولا لإشاعة مغرضة بالخارج.(....) ومن نافلة القول أن مناقشة هموم الأقباط لا زالت بعض الصحف المصرية تتناوله إذ نشر فى مجلة أكتوبر بعددها رقم ١٣٦٥ الصادر فى ٢٢ ديسمبر ٢٠٠٢ تحت عنوان "مشاكل الأقباط فى مصر على طريق نحو الحل" حديثاً تضمن تعرض الأقباط فى مصر على يد الرومان المسيحيين للتمييز وأن الحكم العثماني حرم المسيحيين من الوقوف على قدم المساواة مع المسلمين فى السير الطرقات وإرتداء أنواع معينة من الملابس وركوب الخيل وحمل السلاح – وكيف انتهى أثر ذلك وأن الأقباط حالياً تطالب بإذاعة قداس الأحد من إحدى الكنائس مثل ما يحدث فى صلاة الجمعة وتطالب بتمثيلهم فى المناصب القيادية والسياسية والإدارية والتنفيذية والقضائية بنسبة عددهم إلى عدد السكان كما تطالب بإتمام إجراءات إعادة الأوقاف القبطية مع عدم تجاهل التعليم لتاريخ الأقباط مع تنقية الخطاب الديني الإسلامي والمسيحي من التعصب وهو ما لا يخرج عما سبق وتعرض له سعد الدين إبراهيم".

وأشارت المحكمة إلى نزاهة الدكتور سعد الدين إبراهيم ومكانته العلمية استناداً لآراء عدد من كبار المثقفين المصريين مثل فريدة النقاش وسلامة أحمد سلامة وميلاد حنا والدكتور إبراهيم دسوقى أباظة والدكتور محمد السيد سعيد والدكتور سعيد النجار، وإلى أقوال شهود النفي مثل الدكتور أحمد كمال أبو المجد والدكتور عبد المنعم سعيد والدكتور محمد إبراهيم شاكر ومنير فخرى عبد النور ومحمد محمود الجوهرى وأحمد محمود عبد العليم.

واستعانت المحكمة فى حيثيات حكمها الذى برأت فيه د. إبراهيم بعدد من الكتب والأبحاث مثل كتاب "النظام السياسي المصري نحو انتخابات مبكرة" الصادر عن مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية للأهرام والذى يتضمن حدوث أخطاء وتجاوزات فى إنتخابات عام ١٩٩٥ مثل البلطجة والتزوير، وأن هموم الأقباط ومشكلاتهم ترتبط بقيود مفروضة على الحقوق السياسية للمصريين جميعا، وأن ما حدث عقب جريمة قرية الكشح سنة ١٩٩٨ لم يكن جديدا على المصريين مسلمين ومسيحيين كالاتهامات التى ترتكبها الشرطة أو قطاع واسع منها معروفة وتتم ممارستها بانتظام، والأسوأ أنها صارت أمرا عاديا وجزءا من طبائع السلوك ومما يعود إليه ذلك من ضعف كفاءة كثير من العاملين فى جهاز الشرطة ولذلك يصير إلقاء القبض على أعداد كبيرة من المشتبه فيهم بل وحتى أقارب المشتبه فيهم عقب كثير من الجرائم العادية تعويضا عن تدنى قدرات البحث الجنائي ويصبح الضرب والتعذيب والتنكيل والتعذيب للحصول على اعترافات تعويضا عن ضعف القدرة على الوصول إلى الحقيقة عبر الطرق والأساليب المشروعة وأن ضيق الهامش الديموقراطي لا يتيح حتى الآن رقابة على أداء أى جهاز رسمي وليس فقط جهاز الشرطة ولا إمكانية لمساءلة ومحاسبة على التجاوزات التى تنطوي على جرائم حقيقية، وعلى انتهاك الدستور نفسه وأن مشكلات الأقباط مثل المسلمين تحد الديموقراطية لا الجموح الطائفي، وأن القضيتين اللتين حظيتا بأكبر جدل حول مشكلات الأقباط تتعلق بنسبتهم فى المناصب العامة والمجالس النيابية من ناحية وإجراءات بناء وتجديد الكنائس من ناحية أخرى، وأن السعي لتكريس الديموقراطية وليس تكريس تزوير الانتخابات هو الذى يحل مشكلة التمثيل القبطي فى المجالس النيابية".

وعندما سئل الدكتور سعد الدين إبراهيم بعد الإفراج عنه فى المرة الأولى وقبل عودته للسجن بعد صدور الحكم ضده بسبع سنوات "لماذا يحدث لك هذا؟" أجاب "هناك العديد من النظريات. أحدها أن ... يعد انتقاما من موقفي بشأن ما حدث فى الكشح فى يناير ٢٠٠٠ إذ يبدو أن البيان الذى أصدرته، والمحاضرات التى ألقيتها، والبيانات التى وقعتها، قد أثارت الغضب لدى أمن الدولة. والنظرية الثانية حول الانتخابات القادمة وخططنا لمراقبتها. ويبدو أن الاستعداد لذلك والفيلم الذى أنتجناه، والذي لم يعرض إطلاقا هو قلب هذة الإتهامات، والذى نقول فيه للناس أن الإنتخابات الأخيرة زيفت، وأنهم إذا أرادوا عدم تزييفها لابد من مشاركتهم. ذلك أنه تبين لنا فى أبحاثنا ومن خلال خبرتنا، أنه عندما تكون نسبة المشاركة عالية يقل التزييف. هذه هي رسالتنا وبسببها نحن متهمون بالإضرار بسمعة مصر. والنظرية الثالثة تعود ليس إلى المركز ولكن إلى كتاباتي حول "الجمهوريات الملكية"، على الرغم من أننى لم أذكر مصر بالاسم. حيث قلت أن هناك ظاهرة جديدة هي الجمهوريات التى يجرى وراثتها بالخلافة ولهذا هي تقترب من الملكيات. وتقول هذه النظريات أنه فهم بأن ذلك هو إسقاط على مصر".[٢٨٩]

٢٨٩- "منبحة القرن" كتيب إصدار مركز الحرية الدينية باللغة الإنجليزية واشنطون ٢٠٠١ص١٠٩

الجزء الرابع:

الصحافة : سلوك مهني وتحليل المضمون

٢٢-أجهزة الإعلام تنتهك قواعد المهنة

فى هذا الفصل سوف نحاول قراءة السلوك المهني للصحافة والصحفيين تجاه أحداث الكشح من منظور مهنى، قياساً على قواعد العمل الصحفى الأمين، لنرى مدى احترامها لهذه القواعد المهنية التى لا تخفى عن أحد من العاملين في الحقل الصحفي. وذلك فيما يتعلق بالتغطية الإخبارية والتحقيقات الصحفية والمقالات.

وسوف نقدم فى فصل لاحق تحليلاً للمقولات التقليدية التى ساقتها الصحافة فى مواجهة أحداث الكشح بشكل خاص والملف الطائفى بشكل عام، وذلك فى إطار تحليل لمضمون هذه المقولات الراسخة التى تخرج بشكل تلقائى فى مواجهة ما يسمى بالأحداث الطائفية.

وسوف نجد أن أجهزة الإعلام المصري وخاصة الإذاعة والتلفزيون، كانت أداة من أدوات الدعاية السياسة لموقف الأجهزة التي تعاملت مع هذه الأزمة الخطيرة. وسوف نقصر حديثنا هنا على الصحافة المكتوبة بشكل خاص. وسنجد أنها، مع استثناءات نادرة للغاية، انتهكت جميع قواعد العمل الصحفي الأمين وهى تتعامل مع أحداث الكشح. وتبنت سلوكا لا تستحق أن تحمل معه بجدارة لقب صاحبة الجلالة، لأنها أحنت هامتها أمام جلالة السلطة. ولم تلعب دورها كسلطة رابعة، هذا الدور الذي تمارسه الصحافة عادة في الديموقراطيات الحقيقية. وسنرى أيضا أنها، وفيما يتعلق بالكشح لم يتوقف الأمر فقط على إخفاء الحقيقة أو حتى عدم السعي للبحث عنها، بل وصل الأمر بدورية أو اثنتين إلى التحريض على محاكمة هؤلاء الذين سعوا لإعلان الحقيقة أو البحث عنها.

وإذا كان انتهاك قواعد العمل الصحفي قد برز واضحا فى التغطية الإخبارية، وابتعد العديد من كتاب المقالات والاعمدة عن الحقيقة في فيما كتبوا بقصد أو بجهل، فإن ذلك لا ينفى أن هناك قلة نادرة من كتّاب المقالات والأعمدة الصحفية حاولوا من خلال أعمدتهم إنقاذ شرف الصحافة المصرية في مواجهة هذا الحدث.

وكان هناك أيضا عدد قليل من المقالات التي حاولت عرض الحقيقة بشكل منقوص مع تبنى الروايات الرسمية، فيما يمكن أن نعتبره انفصاماً في الرؤية، أو محاولة لتمرير بعض من الحقيقة دون الوقوع فى المحاذير.

أما فيما يتعلق بالتحقيقات الصحفية، فقد اتسمت الغالبية منها بالبعد تماماً عن الحقيقة، وإن كانت هناك محاولات وإرهاصات بسيطة من قبل بعض الصحفيين ولكنها للأسف كانت محاولات غير مكتملة ومشوهة لأسباب تتعلق بهم أو خارجة عن إرادتهم.

ولعله من المفيد أن نشير على الفور منذ البداية أنه إلى جانب جريدة وطني، نشرت صحيفة الاهالي تحقيقاً مطولاً تحت عنوان "حفنة ضباط حولت مركز شرطة بسوهاج لسلخانة"[٢٩٠]، "التعذيب شمل السيدات والفتيات والأطفال"، "تعليق الضحايا كالنبائح وصعقهم بالكهرباء"، ذكرت فيه قدراً كبيراً من الحقيقة، وقدمت تفصيلات مذهلة لعمليات التعذيب والقبض العشوائي التي تعرض لها الاقباط فى أحداث الكشح الأولى. وما عدا تلك الجريدتين، كانت، هنا أو هناك، شذرات تحاول الإشارة إلى تفاصيل

٢٩٠- جريدة الأهالي عدد ٢٣ سبتمبر ١٩٩٨

صادقة ولكنها كانت تضيع في زحام الأكاذيب.

وسوف نتوقف بالتفصيل عند معالم المعالجة الصحفية لأحداث الكشح الأولى والثانية.

الغياب عن الحدث:

إذا كانت أول أبجديات العمل الصحفي هي الذهاب إلى مكان الحدث سعياً وراء الحقيقة، فإننا قد شاهدنا غياباً كاملاً للصحافة وللصحفيين المصريين عن أحداث الكشح الأولى والثانية، هذا في الوقت الذي لم يتوقف فيه ذهاب الصحفيين الأجانب من كافة وسائل الإعلام الأجنبية إلى قرية الكشح للإلتقاء بأهالي الضحايا، ولمقر مطرانية البلينا لمقابلة الأنبا ويصا لمعرفة حقيقة ما حدث.

وقد تم ذلك فى ظروف صعبة للغاية بسبب التواجد الأمني المكثف في المنطقة والذي كان يمثل حاجزاً أمام قيام الصحافة الأجنبية بعملها بحرية تامة. هذا فضلاً عن أن الصحفيين الأجانب الذين كانوا يحصلون على تصريح رسمي، كانوا يذهبون إلى الكشح بصحبة مرافق من المركز الصحفي التابع للهيئة العامة للاستعلامات، بكل ما يحمل ذلك من معوقات بحثاً عن الحقيقة، وخاصة بالنسبة للشهود الذين يمكن أن يتحرجوا من قول الحقيقة أمام المرافق الصحفي خشية من المتابعة لاحقاً.

وعلى الرغم من كل هذه المعوقات لم تفلح السلطة في حجب الحقيقة عن أجهزة الإعلام الأجنبية، حيث عرف العالم حقيقة ما حدث فى أدق تفاصيله، ويعود ذلك إلى سبب بسيط للغاية وهى أن الصحفي المحترف والذي يحترم قواعد المهنة يعرف كيف يصل إلي الحقيقة مهما كانت المعوقات.

وأذكر في المرة الأولى التي ذهبت فيها للكشح بعد حوالي ثلاثة أسابيع من أحداث الكشح الثانية، وجدت طاقماً من أحد التلفزيونات الألمانية عند القمص جبرائيل عبد المسيح راعى كنيسة الملاك بالكشح، وكان هذا الطاقم يريد رؤية بعض العائلات المسيحية، وأرسل القمص جبرائيل أحد الصبية مع الفريق لإرشاده، ولكن هذا الصبي عاد بعد دقائق قليلة وأفاد بأن أحد الضباط نهره وطلب منه الابتعاد، ثم أخذ معه الطاقم التلفزيوني....

ويقول لي الأب جبرائيل أنها ليست هذه هي المرة الأولى التى يحدث فيها ذلك، حيث تبين لنا أنه عادة ما يصطحب الضباط أي فريق تلفزيوني لا يكون بصحبة مرافق صحفي من الهيئة العامة للاستعلامات إلى أماكن تجمع الأخوة المسلمين حيث تبدأ بعض النسوة في النحيب والبكاء والصراخ والحديث عن إعتداءات الاقباط عليهم.

فقلت للأب جبرائيل لا تخشى من شئ ذلك لأن الصحفيين المحترفين يعرفون تبين الحقيقة من الزيف ولديهم طرق في الاستقصاء تسمح لهم بتجاوز أية رقابة أو تزييف وسيعرفون كيف يصلون للحقيقة.

ولهذا السبب إذا كان الإعلام المصري قد حاول حجب الحقيقة عن الرأي العام الداخلي رغم قربه فإنه لم يستطع حجبها عن الإعلام الخارجي رغم بعده في زمن الأقمار الصناعية والإنترنت.

وإذا كان الأستاذ سمير رجب رئيس مجلس إدارة دار التحرير ورئيس تحرير الجمهورية يعيب ومعه كل الحق، على كريستينا لامب الكتابة حول أحداث الكشح عن بعد، فإننا نجد أن الصحافة المصرية فى مجملها قد وقعت فى نفس الخطأ.

حيث كتب يقول "هل يتصور أحد أن كاتبة تنشر تحقيقاً إخبارياً .. دون أن تزور موقع الحدث ولا تلتقي بأي طرف من أطرافه وبغير أن تقوم بالتقاط صورة واحدة؟؟. إن هذا – ولا شك– لا يمت لأصول المهنة من قريب أو بعيد .. بل يمكن وصفه بأنه كلام فارغ!"[٢٩١] ونتساءل بدورنا كم من الصحفيين المصريين ذهبوا إلى الكشح بحثا عن الحقيقة بعد أن أرسلت المنظمة المصرية تقريرها عن أحداث الكشح الأولى لرؤساء التحرير وللعديد من الصحفيين؟. وذلك على الرغم من قصر المسافة بين القاهرة والكشح، عنها بين لندن والكشح. وما هو عذر هؤلاء اللذين كتبوا وعلقوا على الكشح عن بعد من القاهرة، أو هؤلاء الذين زاروها واكتفوا بالتصريحات الكاذبة للمحافظ وبعض الوزراء والقيادات المحلية وأعضاء مجلس الشعب عن هذه الدائرة؟.

وأين مسئولية هؤلاء الذين لم ينشروا برقيات وكالات الأنباء حول ما حدث فى الكشح والتي حوت قدراً كبيراً من الحقيقة منذ الساعات الأولى، بينما ينشرون برقياتها كل يوم في تغطية جميع الأحداث التي تقع بالخارج وخاصة عندما يتعلق الأمر الأمر بأقليات مسلمة فى دول غير مسلمة؟.

وإذا كان البعض يري أن المشكلة تعود إلى "كسل إعلامي هو المسئول عن خلق هذا الفراغ الذي ملأته تلك الرواية المفبركة التى نشرتها الصنداى تليجراف ورددتها صحف وإذاعات أجنبية كثيرة"،[٢٩٢] فإن المسألة فى يقيني هي أخطر من كسل إعلامي ولكنها تتعلق بنظام إعلامي لا يتمتع فيه الصحفيون بحرية كاملة فى مواجهة بعض القضايا الحساسة، وبأسلوب عمل "المنظومة الإعلامية" كما يعشق السيد صفوت الشريف تسميتها حينما يتحدث عن إنجازاته.

ترديد الرواية الرسمية فقط:

وإذا كانت الصحافة هي مهنة يكرس فيها الصحفي قلمه وضميره، بل وحياته لمحاولة تقديم صورة أمينة للحدث، والاستماع لكافة الأطراف وعرض المعلومات التى تتوفر له بأكبر قدر من الموضوعية يمكن أن تتيحه الطبيعة البشرية، حتى ولو كانت تختلف عن قناعاته وتوجهاته الشخصية، إلا أننا شاهدنا محاولات منتظمة ومتعمدة لإخفاء حقيقة ما حدث فى الكشح. فبعد أن انفجرت الحقيقة في وجوهنا فى تقرير لصحيفة أجنبية، بشكل مبالغ فيه، بدأت رحلة ترديد الرواية الرسمية فقط. وأرسلت الصحف القومية وصحف المعارضة عددا من الصحفيين لتغطية ما سمى بمسيرة الأدباء والفنانين. وذهب هؤلاء إلى الكشح والبلينا مزودين بالرواية الرسمية، التي قدمها الأمن وبالأغاني المعتادة، وقامت بترديدها كالببغاء، مع إستثناءات نادرة، دون رغبة في التعرف على حقيقة ما حدث، أو على الأقل محاولة عرضها بقدر من الأمانة. وهم فى سعيهم هذا لم يقدموا حقيقة ما حدث كما عايشها الأقباط وتجاهلوا شهاداتهم ووجهة نظرهم ومواقفهم. وإن كان بعضا منهم قد حاول فإن محاولاته ضاعت فى زحام زفة الوحدة الوطنية والتصريحات الكاذبة.

وفيما يتعلق بالأنبا ويصا الذي سعى البعض لمقابلته، فإنهم لم ينشروا تصريحاته بدقة وأمانة، ولم يقوموا بعرض وجهة نظره كما هي. وعندما توقف لهذا السبب عن مقابلة الصحفيين المصريين، بدأ البعض في توجيه الاتهام له بأنه يرفض الإدلاء بأحاديث للصحافة الوطنية وأنه يفضل الصحفيين

---

[٢٩١] جريدة الجمهورية تحت عنوان "أبداً لن نستسلم لأية صحافة صفراء في الداخل أو فى الخارج" ٥نوفمبر١٩٩٨

[٢٩٢] جريدة لجمهورية عمود "بالعربي" سعد هجرس تحت عنوان 'الصنداى تيليجراف كاذبة ونحن كسالى" ٥نوفمبر١٩٩٨

الأجانب. وقد رفض بالفعل العديد من الطلبات الصحفية لأن النشر كان يأتي مخالفا تماماً لما قاله وما قدمه من معلومات، ما عدا واحدة أو اثنتين من صحف المعارضة، وخاصة صحيفة الأهالي التى حاولت تقديم الحقيقة بشكل منتظم، وكذلك صحيفتي الوفد والأحرار بطريقة غير منتظمة، فى الوقت الذي شاركتا فيه أيضا في الحملة العامة ضده .

ونقدم هنا روايتين للتدليل على سلوك الغالبية الساحقة من الصحفيين المصريين الذين ذهبوا للكشح من القاهرة أو بصفتهم مراسلين محليين.

في إحدى المرات كان الأستاذ ميشيل بسادة المحامي متواجداً في حضور صحفيين من "الأهرام أبدو" في مكتب الانبا ويصا. وصمم هؤلاء على الحصول على حديث مطول يتناولون فيه الأحداث منذ بدايتها، وصمم محاميه على أن يثبت هذا الحديث كتابةً وأن يوقع الصحفيون وأسقف البلينا على ما ورد فيه منعاً من نشر أحاديث غير صحيحة على لسانة، كما حدث فى العديد من المرات السابقة. فوافق الصحفيون وتم تحرير الحديث كتابة، لكن لم يتم نشر هذا الحديث، وإنما نشرت تصريحات وأخبار لا تمت بصلة لما حدث ولا لتصريحات الأنبا ويصا لهم.

ويقدم الأستاذ ميشيل بسادة المحامى رواية أخرى. إذ حدث عندما كان متواجداً في غرفة المحامين فى إحدى جلسات محاكمة شيبوب بعد أسابيع قليلة من المذبحة، أنه لاحظ وجود صحفي من مجلة المصور كان يتحدث بصوت عال مع صحفين آخرين من القاهرة، وكان يقول "المسيحيين عملوا حاجة مش لطيفة، لم يأخذوا عزاء وما نصبوش للعشرين قتيل، وأنا كنت عند المحافظ عبد العزيز بكر وقال لي إن الحركة دى مش حلوة، وأن المسيحيين لازم ينصبوا ويتقبلوا العزاء علشان المسلمين ما يفهموش أن المسيحيين هيضربوهم مرة تانية وبالتالي سيقومون بضرب المسيحيين".

ويقول الأستاذ بسادة أن هذا الكلام كان مستفزاً ومثيراً للأعصاب لذلك أقحم نفسه قائلا للصحفي "ما هذا الهزل، هو ما فيش صحفي، ولا حد فى المجال الصحفي عنده ضمير ويراعى ربنا؟. انتو بتقلبوا الأبيض أسود والأسود أحمر ليه؟، بقى سيادتك مش مستلطف إن المسيحيين ما ينصبوش لناسهم المقتولين، هو ده اللي لفت نظرك في أحداث الكشح ونسيت اللي عمله المسلمين وما قلتش كلمة ولا شرحت هما عملوا إيه ؟".

فرد قائلاً : "دى خناقة عادية".

فقلت له: "إما أنك عارف الحقيقة وبتضلل أو أنك لا تعرفها ودى مصيبة أعظم".

فقال لي: "إيه الحقيقة من وجهة نظرك؟".

فشرحت له كل ما حدث وكان كلامي قاسياً وبعبارات صريحة.

قال لي: "هل أنت مستعد لتحمل مسئولية نشر هذا الكلام".

فقلت له: "أنا متحمل أي مسئولية ومستعد للتوقيع على ما يفيد ذلك ولكنني متأكد أنك لن تنشر أى كلمة مما قلته لك".

ويضيف ميشيل ولم يتم نشر أي شئ بالفعل، بل نشر بالمجلة موضوع لا يعرض الحقيقة ولا أي جزء منها.

وهكذا قد أتيح للصحفي أن يعرف الحقيقة أو قدراً منها، أو حتى وجهة نظر الطرف الآخر وهو

الضحية، ولكنه لم يفعل شيئاً لنقلها كما هي، وربما يعود ذلك إلى قناعاته الشخصية أو إلى معوقات خارجة عن إرادته، تتمثل في الرقابة الذاتية أو حتى تلك الناجمة عن مسئولية التحرير، أو إلى الخضوع للتعليمات حول كيفية النشر حول هذا الأحداث.

والشيء المؤكد هو أنه لو كان هذا الصحفي صادقاً مع نفسه ومع ضميره، ويحترم قواعد المهنة، لاستمات من أجل نشر الحقيقة أو المعلومات التى عرفها. وقد يقول البعض أنه لا يستطيع أن يفعل ذلك بمفرده؛ لكن لو أصر الجميع ما تحولت الصحافة المصرية مع استثناءات قليلة إلى آلة للدعاية السياسية فى مواجهة مثل هذه الأحداث.

وهكذا تبنت الأغلبية الساحقة من الصحفيين المصريين الذين ذهبوا للكشح رواية البوليس والشرطة والمحافظ.

وقد اقترن ترديد الرواية الرسمية بالتقليل من حجم الحدث وخطورته. حيث جاء في تحقيق بعنوان "تمثيلية اضطهاد الأقباط في الكشح" لإحدى المجلات: "أن ما جرى فى الكشح فى ١٥ أغسطس الماضي بمعايير أي صحافة حتى ولو كانت صفراء لم يكن يستحق سوى خبر من ١٠ سطور على عمود في صفحة الحوادث في أي صحيفة محلية ولكن فجأة صارت حديث العالم. (...) ومن المفهوم فى إطار ضغوط المهنة وأمام غرابة الجريمة "أن تستدعى" الشرطة عددا كبيرا من الناس لتسألهم. (...) هذه العملية المركبة أدت بسرعة إلي إماطة اللثام عن غموض الجريمة. (...) فالقتيلان كانا يلعبان القمار بالكوتشينة معهما ومع القاتل "شيبوب وليم أرسل". وأوردت المجلة رواية الشرطة بحذافيرها، وحتى تلصق التهمة بالمدعى عليه، استعرضت ما أسمته "بالتاريخ الإجرامي الطويل لشيبوب"، وذكرت كل أنواع الجنح التى سجلت ضده وتقول "إن القاتل ليس غريباً عن دنيا الإجرام اذ قبل القبض عليه كما تقول المحاضر استدعى ملفه من السجلات الجنائية حيث اتضح أن عليه ١٣ سابقة كاملة"[٢٩٣]

ونلاحظ هنا أن المجلة استخدمت تعبير "القاتل"، وقامت بدور الإدعاء دون أى تحسب بشأن هذه الرواية، أو أى إحتراس تفرضه قواعد العمل المهني مثل "المتهم" بدلا من تعبير القاتل. هذا فضلاً عن إن إرتكاب الإنسان لبعض الجنح لا يعنى بالضرورة أنه قاتل. وهناك بالطبع العشرات من التحقيقات التى كتبت عن الكشح والتي ذهبت فى هذا المنحى، سوف يضيق المجال لو أردنا نشرها كلها.

النشر السلبي:

ومن الأساليب التى لجأت إليها الصحافة المصرية فى مواجهة أحداث الكشح الأولى والثانية على المستوى المهني، هو ما أسميه بالنشر السلبي. وأعنى بذلك أنها عندما تعجز عن نشر الحقيقة الموجعة للسلطة تقوم بنشر نفى لما لم تنشره. وبمعنى آخر أنها تكتفي بالإشارة إلى المعلومة أو الموقف غير المرغوب نشره، من خلال الرد عليه وليس نشره كاملا ثم الرد عليه.

ولدينا هنا مثلان صارخان:

الأول يتعلق بالتقرير الذي أصدرته المنظمة المصرية لحقوق الإنسان حيث لم يجر نشر التقرير الذي أرسلته إلي جميع رؤساء تحرير الصحف والعديد من الصحفيين قبل ذلك بشهرين، ولكنها أشارت إلى شذرات منه للرد على بعض ما ورد فيه فى إطار الحملة ضد المنظمة.

٢٩٣- مجلة روز اليوسف تحت عنوان "تمثيلية اضطهاد الأقباط في الكشح" ٢نوفمبر١٩٩٨

والثاني يتعلق بتقرير الصنداى تليجراف، حيث نشر "بيان الألفين" الذى ينفى كل ما جاء فيه بإسهاب شديد فى جميع الصحف المصرية بلا استثناء وبشكل كامل، ودون أن تستعرض الصحف ما جاء فيه فى معرض الرد عليه.

النشر الانتقائي فى "شهد شاهد من أهلها":

لجأت العديد من الصحف المصرية، بعد الغياب وعدم ذكر الحقيقة وتبنى رواية السلطة، إلى أسلوب خطير، في إطار حملة التكذيب الكاذبة، وهو أسلوب "شهد شاهد من أهلها". أي استصراح الشخصيات العامة المسيحية وأعضاء مجلسي الشعب والشورى من المسيحيين وبعض رجال الدين المسيحي من داخل وخارج الكشح ومطرانية البلينا.

وهكذا عندما استصرحت بعض الكهنة فإن ما نشرته كان انتقائيا. حيث كانت تختار من تصريحات "أهلها" هذه، ما يتوافق مع الزفة العامة، مع إسقاط باقي التصريحات التي تذهب ضد التيار العام، مثلما حدث مع الأنبا ويصا وكهنة الكشح. فإذا كان هؤلاء الكهنة قد تحدثوا بصدق عن أن العلاقات كانت على ما يرام مع إخوانهم المسلمين قبل أحداث الكشح الاولى، وتحدثوا عن متاعبهم مع الأمن وشكواهم منه، فإن العديد من الصحفيين كانوا يستعرضون أقوالهم على غرار "ولا تقربوا الصلاة" فقط. أي يأخذون من تصريحاتهم ما يشير إلى علاقات المودة التى كانت سائدة مع إخوانهم المسلمين ويجرى إبرازه فى العناوين الرئيسية ثم المقدمات والعناوين الفرعية ويجرى التركيز عليها بشكل أساسي فى النص، ثم يسقطون شكواهم من تصرفات الأمن والشرطة وانتقاداتهم للقيادات الشعبية والتنفيذية المحلية. وهكذا يختفي الجزء المتعلق بذكر الأسباب التى أدت إلى هذه الأحداث من هذه التغطية الصحفية التى لا تستحق هذه التسمية.

وحتى فى الحالات القليلة النادرة التي كان يحاول فيها صحفي الإشارة لجانب من هذه التصريحات المتعلقة بالأمن، فإنها كانت تأتى مبتسرة وغير مفهومة أو في سطر عابر وتضيع فى ضوضاء الأوركسترا العامة.

ويأتي ذلك مع استثناء نادر ووحيد في صحيفة قومية كبرى جاء على لسان القمص بسادة تحدث فيه عن "تعرض أهالي القرية أقباط ومسلمين لعمليات ضبط عشوائى"[٢٩٤]، ولكنها لم تبرز ذلكّ فى العناوين الرئيسية كما أبرزته صحيفة الأهالي مثلا.

وهكذا فإن معظم الصحف والتي أفردت مساحات كبيرة للمظاهرة المنظمة التي تمت فى سوهاج والتي أسميت بمسيرة الكتاب والأدباء والفنانين، لم تشر عند استعراضها للقاء الذي تم فى كنيسة الملاك ميخائيل فى الكشح، إلي قيام القمص جبرائيل عبد المسيح راعى بهجوم شديد ضد النائب حسن رضوان الذى جاء مع وفد من الكتاب والأدباء والفنانين إلي الكنيسة، واتهامه له بأنه أحد أسباب ما حدث، وذلك باستثناء جريدة واحدة[٢٩٥] نشرت فقرة أو فقرتين من هذه الاتهامات، وتبرير حسن رضوان رداً عليها "أنكم لم ترسلوا إليّ أحد"، بينما أغفلت الصحف الأخرى هذه الانتقادات فيما نشر عن القمص جبرائيل.

٢٩٤- جريدة الأهرام تصريحات للقمص بسادة من كنيسة الملاك ميخائيل بالكشح ٨نوفمبر ١٩٩٨

٢٩٥- جريدة الجمهورية ٦ نوفمبر ١٩٩٨

وهكذا بعد أن عاش أهالي قـرية محنة كبيرة فى إطار حـملة الاستجواب والتعـذيب للبحث عن قاتل مسيحي فى أحـداث الكشح الأولى، فإن الصحافة فى مصر لم تعكس هذه المعاناة، بل والأكثر من ذلك ذهبت إلى حد تزوير الحالة النفسية والواقعية التي عاشها المسيحيون، وذهبت فى الاتجاه المعاكس حيث كـتـبت إحـدى الصـحـف تحت عنوان "أهالي قـرية الكـشح بسـوهاج: لا نعـرف الاضطهـاد ونرفض محـاولات التدخل في شـئوننا". وقالت الصـحيـفة "أكد أهالي قـرية الكشح بسوهاج إدانتـهم الكاملة لمحاولـة الوقيعـة التى تقـوم بها بعض وسـائل الإعلام الغـربية بهـدف النيل من الوحدة الوطنيـة بين المسلمين والأقبـاط. أكد الأهالي خلال مظاهراتهم الغاضـبة أن مصر لا تعرف الاضطهـاد الديني وخرج كل أهالي القرية مـسلمين وأقباط فـى مظاهرة ومسيـرة احتجاج تـندد بتلك المحاولات الرخيـصة التي يقوم بها أعداء مصر"[٢٩٦]

وكثـيرا ما كـان الصحفيـون الذين تحملوا مشـقة الذهاب للكشح لتـغطية مسيرة الأبناء والفنانين يتعمدون توجيه أسئلة يعرفون إجاباتها مقدماً. وعلى هذا المنوال كان السؤال الذي يمثل القاسم المشترك الأعظم للصحفـيين الموجه لرجال الدين المسيحي "هل هناك فتنة طائفـية؟"، ويجئ الرد المعروف والممل بأنه ليست هناك فتنة طائفيـة. ويستخدم هذا كله بعد ذلك للإسقاط بأن ما حـدث وقيل عن التعذيب هو أكاذيب وتضليل وغير صحيح.

وكنمـوذج صارخ لأسلوب "شـهد شـاهد من أهلهـا" كان الأنبـا باخوم أسـقف سوهاج والمنشـأة والمراغة (وهذا لا يعني أن البلـينا والكشح تتبعـانه دينيا)، محط أنظار جـميع أجهزة الإعـلام المصرية، تستصدر منه بسهولة غريبة تصريحـات، إما لنفى ما حدث فى الكشح، أو لمهاجمـة الأنبا ويصا. ويدل ذلك على أن جهة ما كانت تقـوم بتوجيه أجهزة الإعلام من صحافة وإذاعـة وتليفزيون إلي الأنبا باخوم للحصـول على تصريحات منه فى هذه الاتجـاه. وقام الأنبا باخـوم بترديد ما ردده الكثـيرون، من أنه ليس هناك مذابح للأقباط، وليس هناك فتنة طائفية، وأن العلاقة بين المسلمين والأقباط تقوم على الإخاء والمودة. واستغلت أجهـزة الإعلام هذه التصريحات بطريقة مـباشرة وغير مباشـرة، في محاولة نفى ما تعرض له الأقـباط. وهكذا كـان الأنبا باخـوم هو نجم النفي في جمـيع الصحف المصرية الـتي نشرت تصريحـاته فى مانشيـتات كبيـرة وبارزة، بعد أن كان وزير الداخليـة قد فشل في الحـصول على نفى صريح من قداسة البابا.

ونراه هنا مثل الكثيرين يلقي تـبعة ما حدث على مؤامرة خارجـية حيث نسب له تحت عنوان "الأنبا باخوم يكشف نوايا اليـهود"، قوله "أرادوها حـرباً طائفية فى الكشح ولكننا نـقول لهم أخطأتم الطريق فنحن أخوة وأحباب وأصحاب مصلحة واحدة"[٢٩٧]

وإذا كـان من المحمـود نشـر رسالة الحب والمودة بين أبناء الـوطن الواحـد، كـمـا بدا فى بعض تصريحاته وخاصة أحاديثه المتكررة عن المودة السائدة بين المسلمين والمسيحيين فى سوهاج، إلا أن ذلك لم يكن هو الواقع فى قـرية الكشح. ونلاحظ هنا أن الأنبا باخوم قـد أرجع بدوره ما حدث إلي اليـهود واللوبي الصهيوني في الخارج، على خلاف بيـان قداسة البابا شنودة الثالث حول الكشح الأولى والذي صدر بعد إلحاح من وزير الداخلية، والذي جاء متوازناً "بين رفض التدخل الأجنبي، والحديث عن إجراء

٢٩٦- جريدة الأخبار فى تغطية مسيرة ما سمى بمسيرة الكتاب والأدباء والفنانين ٤نوفمبر ١٩٩٨

٢٩٧- جريدة الجمهورية تحت عنوان "الأنبا باخوم يكشف نوايا اليهود" ٢٧نوفمبر١٩٩٨

حازم ضد بعض ضباط الشرطة، ووجود مشاكل يجرى حلها مع المسئولين فى بلادنا". وجاء بيانه موجزاً يضع بعض النقاط على الحروف ويقرر واقعاً، وهو أن ما نشر كان مبالغاً فيه ويسيء إلي سمعة مصر.

وهكذا فى المؤتمر الجماهيري الذى عقد فى إستاد سوهاج، والذي لم يدعى إليه الأنبا ويصا الأسقف الذي تتبعه الكشح، كررالأنبا باخوم ما قاله فى مناسبة أخرى وهو "إن ما رددته الصنداى تليجراف افتراءات وادعاءات سياسية كاذبة وراءها اليهود، إنها محاولة دنيئة للوقيعة بين أبناء مصر وأقول لهم لقد ضللتم الطريق. نحن نقطف الورد معاً ونخرج من الشوك معاً، لا فرق بين مسيحي ومسلم، فالوحدة الوطنية راسخة (...) ونفى وجود أي مظهر من مظاهر اضطهاد الأقباط فى مصر مشيراً إلي ما كان يعانيه الأقباط من اضطهاد الرومان لهم وكم كانت فرحة الأقباط عندما سمعوا الأذان يردد الله أكبر وأكد أن مؤتمراً موسعاً سيقام فى الكشح يفند فيه رجال الدين المسيحى والإسلامى إدعاءات وأكاذيب بعض وسائل الأعلام الأجنبية وسنكرم خلاله الشيخ عبد الرحيم سمين"[٢٩٨]

وفى تصريحات أخرى نسبت للأنبا باخوم بعد المنبحة، نجده يضع المسيحيين والمسلمين فى القرية على نفس مستوى المسئولية بشكل ضمني عندما يقول "إن الجهل هو أساس المشكلة لأن الجاهل سهل أن يتعصب وأن تعمى عيناه فلا يرى الحقيقة، وأضاف إن الكنيسة حزينة جداً للحالة السيئة التي وصل إليها المسيحيون والمسلمون فى قرية الكشح ورغم أنهم نسيج واحد يشكل وجدان هذه القرية"[٢٩٩]

وعلى الرغم من الأنبا باخوم قد أعلن أنه لم يصرح بتصريح أدان فيه بوضوح الأنبا ويصا إلا أن علامات الاستفهام تثور حول موقفه. ومع ذلك نقول أنه يمكن أن تكون تصريحاته قد تم تلوينها واختيار أجزاء منها وإسقاط أخرى، ولكنه يبدو وكأنه سقط في هذا الفخ الإعلامي والسياسي بسهولة، وإلا لكان قد امتنع عن الإدلاء بمثل هذا النوع من التصريحات، كما فعل الأنبا ويصا بعد أن لاحظ السلوك المهني للصحافة المصرية.

الهوية الدينية للضحايا:

لابد أن نتوقف هنا عند ظاهرة خطيرة لمسناها في المعالجة الإخبارية الخاصة بالتحقيق القضائي بعد المنبحة، تكشفت فى الأسلوب الذي تعاملت به الصحف مع الهوية الدينية للقتلى ثم المتهمين.

ولا تنطلق هذه الوقفة من مفهوم طائفي ولكن بقاعدة هامة من قواعد العمل الصحفي وهى الأمانة والدقة في التعامل مع الأخبار. ذلك أن الهوية الدينية للقتلى في مثل هذا النوع من الأحداث تكتسب أهمية خاصة لأنها تشير على الفور إلى طبيعة الحدث لكون جميع القتلى من الأقباط من ناحية، وتلعب دوراً فى توعية الرأي العام به من حيث خطورته وجسامته من ناحية أخرى. حيث رأينا كيف أن التعمية الكاملة قد أدت إلى خلق رأى عام ضد الأقباط. ولعلنا نتذكر هنا قيام بعض القرويين بخطف الأنبا يوأنس وهو في طريقه للصلاة على القتلى، وكانوا يجهلون حقيقة ما حدث، رغم أنهم من قرية مجاورة للكشح، وكانوا يتصورون أن الأقباط هم الذين قتلوا المسلمين. وكما لمست أنا فى ردود فعل بعض الأصدقاء والزملاء المسلمين بعد عدة أسابيع من المجزرة.

٢٩٨- جريدة الجمهورية ٤ نوفمبر ١٩٩٨

٢٩٩- جريدة الأخبار ٦ يناير ٢٠٠٠

ففي الوقت الذي بدأت فيه أجهزة الإعلام الأجنبية والعربية فى نشر بعض من الحقيقة حول ما حدث، لم نجد في أي صحيفة مصرية فى الأيام الأولى التي أعقبت المنبحة أي انعكاس لحقيقة ما حدث، وأي ذكر لقتل عشرين قبطياً. واكتفت الصحف في البداية بالإشارة إلي بيان وزارة الداخلية الأول الذي صدر فى مساء نفس يوم حدوث المنبحة، والذي أورد معلومات خاطئة عندما تحدث عن "مقتل أثنين وجرح ثمانية فى تبادل إطلاق النار على سطوح منازل فى القرية من بعض الأهالي طرفي المشاجرة". ثم البيان الثاني الذي تحدث عن عدد القتلى فقط. وهذا لا يعفى أجهزة الإعلام المصرية من المسئولية، ذلك أن جميع وكالات الأنبا قد ذكرت تفاصيل ما حدث منذ الساعات الأولى. وإذا كان يحق لمسئولي الديسك الأخباري بوسائل الإعلام الإشارة إلى هذه البيانات الصادرة عن وزارة الداخلية، فإن قواعد العمل السليم التي يعرفونها جيدا كانت تفرض عليهم أن يذكروا أيضا المعلومات الواردة من مصادر أخرى مثل وكالات الأنباء التي تحدثت جميعها عن هوية القتلى من الأقباط منذ الساعات الأولى بعد بدء الأحداث، بل وقبل صدور بيانات الداخلية. وهذا ما يحدث عند التعامل مع أخبار أخرى فى معظم الأحيان، وكما يحدث مثلاً مع الأخبار الخاصة بحوادث العنف الطائفي بين المسلمين والسيخ، حيث تشير الصحف المصرية وغيرها إلى الهوية الدينية للقتلى من السيخ والمسلمين، ودون أن يعنى ذلك توجهاً طائفياً من هذه الصحف، لأن ذلك يعد جزءاً من المكونات الخبرية للحدث.

وبعد ٤٨ ساعة من وقوع المنبحة وعندما تضطر الإذاعة والتلفزيون والصحف داخل مصر للإشارة إلى عدد القتلى، لا نعرف على الفور طبيعة الحدث عندما تشير في العنوان إلي "مصرع عشرين مواطناً فى الكشح". ولكن عندما تقول صحيفة دولية عربية مثل جريدة الحياة اللندنية في مانشيت الصفحة الأولى "مصرع عشرون مواطناً قبطياً فى أحداث طائفية" أو "مصر: الفتنة الطائفية فى مصر تحصد عشرين قبطياً وتذكر بأحداث الزاوية الحمراء"[٣٠٠]، نعرف على الفور طبيعة الحدث بكل ما يترتب على ذلك من نتائج على عمل الأجهزة المعنية والرأي العام، وعلى دور الكتاب والمثقفين وقادة الرأي في المجتمع.

وهكذا لم تصدر جريدة واحدة في الأيام الأولى تشير إلى هوية القتلى ما عدا جريدة وطني، واكتفت جميعها في مرحلة أولى بنشر البيان الخاطئ للداخلية، ثم البيان التالي الذي ذكر عدد القتلى الصحيح، بعد الأحداث بـ٤٨ ساعة، دون إشارة إلى هوية القتلى مع إغفال برقيات وكالات الأنباء التى حددت هويتهم.

ولنستعرض معا كيف تعاملت الصحف المصرية بعد المنبحة بيوم واحد، ثم بعد يومين، ثم بعد ثلاثة أيام.

بعد يوم واحد:

الجمهورية: (علي عمودين) مصدر أمنى يعلن:

"الحالة هادئة فى الكشح بعد مصادمات بين المسلمين والمسيحيين بسبب خلافات مالية".

وتشير الصحيفة إلى "مصرع ثمانية وإصابة ١٠آخرين"[٣٠١] وتذكر الصحيفة (بناء على تصريحات المصدر الامني) أن المصابين عشرة، سبعة من المسلمين وثلاثة من المسيحيين. وهو الأمر الذي يعنى

[٣٠٠]- جريدة الحياة اللندنية ٤يناير ٢٠٠٠

[٣٠١]- جريدة الجمهورية ٣يناير ٢٠٠٠

افتراضاً وضمناً أمام القارئ الذي لا يعرف الحقيقة، ويرى ارتفاع عدد المصابين المسلمين قياساً على عددهم من المسيحيين، أن المسيحيين هم المعتدون. بينما المعلومات المتوفرة لدى الجميع من خلال برقيات وكالات الأنباء، تشير إلى أن القتلى عشرون وأنهم مسيحيون، بالإضافة إلى أن عدد الجرحى من المسيحيين كان أكبر وفقاً للحالات الواردة للمستشفيات.

الوفد: "تجدد الخلافات بالكشح .. مصرع٢ وإصابة٨ مواطنين"

وتشير الصحيفة فى صلب الخبر إلى "تبادل" المواطنين الرصاص من فوق أسطح المنازل بسبب خلافات مالية، وأن عبد المسيح محروس وابنته سامية لقيا مصرعهما. ولعلنا نلاحظ هنا مسألة "تبادل" الرصاص، والحقيقة أن القتلة كسروا الباب واقتحموا المنزل، وعندما هرب الاثنان إلى السطح صعدوا وراءهما وأطلقوا عليهما الرصاص.

بعد يومين:

صدرت بعض الصحف وهى تشير إلى العدد الحقيقي للقتلى ولكن دون أن تشير إلي أنهم من الاقباط كما يلي:

الأخبار: "مصرع ٢٠مواطناً وإصابة ٣٣ فى أحداث الكشح".[٣٠٢]

الأهرام: عنوان صغير:

"ارتفاع عدد القتلى في أحداث الكشح إلى ٢٠شخصاً وإصابة ٣٣ ".[٣٠٣]

عنوان كبير:

"إحراق وإتلاف ٧٨محلاً تجارياً مملوكاً للمواطنين فى الكشح ودار السلام".[٣٠٤]

الأحرار: "السيطرة على أحداث الكشح".[٣٠٥]

"رجال الدين الإسلامي والمسيحي نجحوا في إحتواء الموقف والصلح بين الطرفين المتنازعين".

الوفد: "تصعيد خطير فى أحداث الكشح"

"انتقال العنف إلي القرى المجاورة واحتراق المنازل ونهب المتاجر"

"احتراق عشرات المنازل والصيدليات وعيادات الأطباء ومكاتب المحامين إصابة ٣٧مواطناً وتضارب الأرقام حول الوفيات".[٣٠٦]

ونلاحظ هنا في هذه العناوين أن جريدة أشارت إلي مقتل عشرين مواطناً، ولخرى إلى مصرع عشرين مواطناً، كما لو كان ذلك نتيجة لحادث تصادم أو غرق أوتوبيس فى ترعة أو انهيار أحد المنازل. بينما أغفلت جميع الصحف الأخرى الإشارة إلي عدد القتلى رغم البيان الرسمي الثاني لوزارة الداخلية.

ولننظر الآن إلى صلب التغطية الإخبارية.

جريدة الوفد كانت هي الوحيدة وبعد ٤٨ ساعة من أحداث القتل التي أشارت إلى أسماء أعداد كبيرة من القتلى والجرحى المسيحيين فى صلب الخبر، ولكنها أشارت فى نهاية التقرير الإخباري إلي شائعة غير صحيحة كسبب لاندلاع الأحداث وقالت "إن الأحداث بدأت يوم الجمعة الماضي بين بعض الأهالي بسبب خلافات مالية وتصاعدت عقب قيام بعض المواطنين بعمل أكمنة من فوق أسطح المنازل ودور

٣٠٢- جريدة الأخبار ٤يناير ٢٠٠٠

٣٠٣- جريدة الأهرام ٤يناير ٢٠٠٠

٣٠٤- جريدة الأهرام ٤يناير ٢٠٠٠

٣٠٥- جريدة الأحرار٤يناير ٢٠٠٠

٣٠٦- جريدة الوفد ٤يناير ٢٠٠٠

العبادة وإطلاق الأعيرة النارية بشكل عشوائي مما أدى إلي إصابة الرائد أسامة سعد الدين برصاصة بساعده الأيسر، وأيضاً قيامهم بإشعال النيران بالمعهد الديني والمسجد الكبير بقرية الكشح وتم الاستعانة بقوات إضافية من قوات الأمن بمديريتي أسيوط وقنا لتكثيف التواجد الأمني بمركز دار السلام والسيطرة على الأحداث"[307] ونلاحظ هنا أن تعبير دور العبادة يعنى الكنائس وأن ترديد شائعة "إشعال النيران بالمعهد الديني والمسجد الكبير" يتضمن اتهاماً ضمنياً للمسيحيين.

بعد ثلاثة أيام من المذبحة:

الأخبار: عناوين:

"الحياة تعود إلي طبيعتها في قرية الكشح".

د. عبيد "سنضرب بشدة كل محاولة لإثارة الفتنة".

"تكليف وزير الداخلية بإعلان كل الحقائق والملابسات فى أحداث الكشح"

وللمرة الأولى تشير جريدة قومية (الأخبار) فى صلب الخبر وليس في العناوين إلي أن "القتلى عشرون من بينهم ١٨ مسيحياً وشخص مسلم وآخر غير محدد المعالم والهوية"[308] وذكرت أسماء القتلى المسيحيين والقتيل المسلم. وكانت الوحيدة التى ذكرت ذلك بين الصحف القومية.

الأهرام: عناوين:

"عودة الحياة الطبيعية إلي قرية الكشح وملاحقة المشتبه فيهم وضبط الأسلحة".[309]

"حبس ٢٨ متهماً ودفن ١٨ قتيلاً فى جنازة جماعية ومؤتمرات شعبية لاحتواء الموقف".

واكتفت جريدة الأهرام فى هذا الخبر بذكر أن مدينة دار السلام شهدت جنازة جماعية مهيبة لـ ١٩ قتيلاً خرجت من مستشفى دار السلام إلي مقابر قرية الكشح ولكنها لم تتحدث عن هوية القتلى الدينية.

الجمهورية: عناوين:

"الفتنة خمدت .. الوضع تحت السيطرة .. الإعداد لجلسة الصلح"

"الكشح مرة ثانية لماذا .. ؟؟"

"الخلافات بين الأهالي عادية جداً تحدث كل يوم فى مناطق عديدة ولكن"

"منظمات أجنبية خبيثة تتعمد إثارة الفتنة"

وتحاول الجمهورية أن تقدم ترتيباً لتوالى الأحداث، فتقول بعد ثلاثة أيام من وقوع المجزرة "إن الشرارة الأولى انطلقت بسبب مشاجرة عادية بين تاجرين من أبناء القرية أحدهما مسيحي والآخر مسلم على بيع صفقة أقمشة بالتقسيط تطورت إلي إطلاق أعيرة نارية أصيب على أسرها ثلاثة مسيحيين. صباح اليوم التالي اختلفت سيدة مسلمة مع تاجر أحذية مسيحي على ثمن حذاء حريمي . تطور الأمر لمشادة كلامية وانطلقت شائعة بتعدي التاجر المسيحي على الزبونة المسلمة بالضرب بعدها انطلقت الرصاصات وأصيب خمسة من الطرفين. في عصر نفس اليوم تدخلت أطراف لها مآرب الفتنة فى إطلاق الشائعات وكانت النتيجة تدمير ٣٣ محلاً تجارياً يمتلكها المسلمين. فى مساء نفس اليوم تنقلت الأجهزة الأمنية، مدير الأمن ومفتشي مباحث أمن الدولة ومعهما حسن توفيق رضوان عضو

٣٠٧- جريدة الوفد ٤ يناير ٢٠٠٠

٣٠٨- جريدة الأخبار ٥ يناير ٢٠٠٠

٣٠٩- جريدة الأهرام ٥ يناير ٢٠٠٠

مجلس الشعب واتفق الجميع على تعويض أصحاب المحلات وتهدئة الأوضاع. صباح الأحد الماضي انطلقت شائعة احتجاز طلاب المعهد الديني ومعها انطلقت الرصاصات واشتعلت الفتنة التي انطلقت للقرى المجاورة"[٣١٠]. وتشير جريدة الجمهورية إلى رفض الأنبا ويصا التحدث معها تحت عنوان "لا للإعلام الوطني".

ولنا عدة ملاحظات على ما نشرته جريدة الجمهورية حيث أشارت إلي أن اندلاع الشرارة يعود إلي إطلاق شائعة بتعدي التاجر المسيحي على الزبونة المسلمة ثم شائعة أخرى حول احتجاز طلاب المعهد الديني صباح الأحد، ومنها انطلقت الرصاصات.

وعندما تشير جريدة الجمهورية إلي أنه عصر اليوم التالي تم تدمير ٢٣ محلاً تجارياً يمتلكها المسلمون فإن ذلك يجافى الحقيقة، حيث جاء تدمير أكشاك المسلمين مساء الجمعة بعد تدمير وإحراق محال للمسيحيين في شارع بورسعيد وأماكن أخرى.

ونلاحظ هنا أن جريدة الجمهورية التى لم تشر مثل كل أجهزة الإعلام إلى هوية القتلى المسيحيين فى اليومين الأولين، تحدثت عن الهوية الدينية فى معرض إلقاء المسئولية بشكل ضمني على الطرف المسيحي عندما أشارت إلى شائعة تعدى تاجر مسيحي على زبونة مسلمة. وهو الأمر الذي يعنى أيضا توجيه الاتهام بشكل صارخ إلى المسيحيين أثناء عرض الحدث رغم حديثها عن " شائعة ".

بعد ستة أيام من وقوع المجزرة أشارت الجمهورية إلى الهوية الدينية للمصابين المسلمين فقط. حيث نشرت خبرا تحت عنوان "عدسة الجمهورية تسجل ما دار فى الكواليس"، وبعد أن تحدثت عن متانة وحدة مصر داخل مستشفى دار السلام، تقول أنه "تم نقل ٢٢ مصاباً للعلاج بينهم ستة مسلمين"[٣١١]. لم تتحدث الصحيفة عن هوية الستة عشرة الآخرين، وهل هم مسيحيون أم بوذيون أم جاءوا من فوق سطح القمر؟ ونتساءل أيضاً لماذا اكتفت بنشر الهوية الدينية للستة المسلمين فقط؟ وهى تتحدث عن "الوحدة الوطنية"، وكيف أن الطبيب مجدى موريس عالج أحمد، والطبيب محمد المصري عالج عزت فهمي عوض. أي أن محرر الخبر يتحدث عن الوحدة الوطنية فى سطحية شديدة وهو يسقط مثل غيره في هوة تجهيل المصابين المسيحيين، فى الوقت الذى ينوه فيه إلي الهوية الدينية للمصابين المسلمين.

وبعد ستة أيام من المنبحة وفى الوقت الذي أشارت فيه جريدة الوفد إلى "القبض على أبو الفضل أبو القاسم وخليفة عبد المبدي، المتهمين بقتل ثمانية أقباط. وإلقاء أجهزة الأمن القبض على كل من الجديو السيد محمد ومحمود السيد محمد المتهمين بقتل مواطن مسيحى"[٣١٢]، أشارت الأهرام فى نفس اليوم "إلي أن أجهزة الأمن تمكنت من ضبط ١٣ شخصاً من المتهمين بارتكاب بعض حوادث القتل التي شهدتها القرية"[٣١٣]، دون أن تشير إلي الهوية الدينية للمقتولين.

وأذكر فى لقاء لي فى استراحة أحد الأصدقاء المسلمين، وهو بمثابة شقيق لي، مع عدد آخر من أصدقائه وأقربائه بعد شهر من الأحداث، أنه كان فى حديثهم تساؤل مشوب بالعتاب حول كيف يقوم

٣١٠- جريدة الجمهورية ٥يناير ٢٠٠٠

٣١١- جريدة الجمهورية ٧يناير ٢٠٠٠

٣١٢- جريدة الوفد ٧يناير ٢٠٠٠

٣١٣- جريدة الأهرام ٧يناير ٢٠٠٠

الأقباط في الصعيد بقتل المسلمين هكذا، ولكن بعد أن ذكرت لهم أنني قادم للتو من الكشح، وعندما رويت أمامهم ما حدث كانوا فى حالة ذهول وحزن وإدانة منقطعة النظير للحالة التي وصلنا إليها. وهكذا تصور الرأي العام في مصر أن المسيحيين هم المعتدون. وسنرى ذلك جلياً من أسلوب النشر الخاص بالتحقيقات بعد أن تحدثنا عن الجانب الإخباري.

توجيه الاتهام للمجني عليهم بعد المذبحة:

ولم يقتصر الأمر على هذا التجاهل والتجهيل المتعمد والخطير لأحد العناصر الأساسية لمكونات الحدث التي تكشف عن طبيعته، بل وصل أسلوب النشر إلى حد إلى إلقاء التهمة بشكل مباشر وغير مباشر علي مسيحيي الكشح بشكل عام. ووجدت فى شخص القمص جبرائيل عبد المسيح، بعد الأنبا ويصا، كبش فداء آخر، وذلك مع إدراك الكثيرين بعد أيام عديدة من المذبحة داخل أجهزة الإعلام المصرية وسلطات التحقيق بأن جميع القتلى من المسيحيين. هذا فضلاً عن أن الأمن والشرطة يعرفان أن القمص جبرائيل عبد المسيح كان أثناء اندلاع عمليات القتل على بعد حوالي ٦٠ كيلومترا من الكشح في البلينا عند الأنبا ويصا. وفور علمه بالأحداث توجه إلى نقطة الشرطة مباشرة، وكان بصحبة الأمن في عربة مصفحة للشرطة طوال الوقت بعد أن رفض دخول الكشح خوفا على حياته. ومع ذلك تنشر الصحف واستناداً إلى قرارات النيابة عجباً.

حيث كتبت الأهرام تحت عنوان "نيابة أمن الدولة العليا تأمر بالقبض على ٩٢ متهماً" تقول "أمر المستشار هشام سرايا المحامى العام الأول لنيابة أمن الدولة العليا بسرعة القبض على ٢٩ متهماً من بين الذين شاركوا فى الأحداث التى شهدتها قرية الكشح بسوهاج يوم الجمعة الماضي. وقد شمل القرار الذى أصدره المحامى العام عدداً من الأشخاص منهم القمص جبرائيل راعى كنيسة الكشح الذي أكدت أقوال المصابين والشهود فى الحادث قيامه بإطلاق الرصاص من سلاح آلي من أعلى كوبري القرية مما أدى إلي إصابة عدد من المواطنين، ومن المتوقع أن يرتفع عدد المتهمين في الأحداث بعد الانتهاء من سماع باقي أقوال الشهود والمصابين والذين سيجرى استجوابهم بمقر نيابة أمن الدولة العليا فى القاهرة".[314]

جريدة المساء بعد أن تحدثت عن "هدوء الأوضاع وأن المصالحة تمت في القرية وعودة الهدوء والسلام وتبادل التهاني بعيد الفطر وعيد الميلاد" أشارت إلى أن "أجهزة الأمن تواصل البحث عن شخص يدعى "كوكى" قام باستخدام بلدوزر زراعي في هدم وإزالة أكشاك الباعة فى الكشح مما زاد فى اشتعال الأحداث".[315]

جريدة الأسبوع تنشر بعد ثمانية أيام من المذبحة، تحت عنوان "تحقيقات النيابة تكشف أسباباً جديدة فجرت أحداث الكشح "، معلومات مغلوطة قالت فيها "أكد الشهود أن بداية الأحداث تعود إلى يوم الأربعاء ٢٩ديسمبر الماضي، حينما اعترض تاجر مسلم -يمت بصلة قرابة لعضو بالمجلس المحلى دار السلام- على ارتفاع برج كنيسة الملاك ميخائيل بالقرية عن الدرجة المسموح بها، فقام عدد من الأقباط في القرية بإطلاق النار عليه، مما أدى إلى إصابته وتدخلت الشرطة للسيطرة على الأحداث. بعد

٣١٤- جريدة الأهرام ٧يناير ٢٠٠٠

٣١٥- جريدة المساء ٧يناير ٢٠٠٠

ذلك بيومين حدث خلاف بين اثنين من التجار أحدهما قبطي والآخر مسلم، وأثناء الاشتباكات بينهما أطلق أحد الخفراء أعيرة نارية أصابت ثلاثة أقباط بطريق الخطأ، وبينما كان يتم نقلهم للعلاج سرت إشاعة بأنهم توفوا، مما أدى إلى توتر الأوضاع وقامت عائلة التاجر المسلم باستدعاء أقاربها في القرى المجاورة خوفاً من حدوث اشتباكات أخرى بين الطرفين. وعندما علم الأنبا ويصا أسقف البلينا ودار السلام أصدر تعليمات بدق أجراس كنيسة الملاك ميخائيل بالكشح والكنائس المجاورة دقات تنذر بالخطر، ومع تصاعد التوتر فوجئ تجار القرية بلدوزر يهدم أكشاك الفاكهة التى يملكها التجار المسلمون".[316]

وفيما يتعلق باعتراض أحد المسلمين على أن "منارة الكنيسة تعلو عن الدرجة المسموح بها"، وبغض النظر حول ما إذا كانت هناك درجة مسموح بها لإرتفاع منارات الكنائس ومدى أحقية هذا الشخص في الإعتراض، لم تذكر أي من المحاضر التي حررت في هذا اليوم واليوم الذي تلاه هذه المعلومات. والأمر الخطير هنا الزعم بأن الأقباط أطلقوا النار علي هذا الشخص وهو أمر لم تذكره المحاضر أيضا، بالإضافة إلى الإشارة بأن عائلة التاجر المسلم استدعت أقاربها خوفاً من حدوث اشتباكات، ثم فى النهاية ترديد كنبة الأمن المعروفة حول إصدار تعليمات من قبل الأنبا ويصا لدق الأجراس بطريقة تنذر بالخطر. والمعروف أن جرس الكنيسة يدق إيذانا بالصلاة، أو دقات فرح بمناسبة إحدى الزيجات أو دقات حزن عند الصلاة على أحد الموتى. وفى النهاية فإن كل هذه التقولات تلقى المسئولية بشكل مباشر على أقباط الكشح فى كل ما حدث.

وبعد خمسة عشر يوما من المذبحة تنشر جريدة المساء عنواناً مثيراً يحمل دلالات الاتهام بشكل واضح للأقباط جاء فيه:

"٦تهم لـ"كوكو" و"بيبو" و ميخائيل.. في أحداث الكشح":

تقول فيه "أمر المستشار هشام سرايا المحامى العام لنيابات أمن الدولة العليا بحبس كل من كوكو عياد بطرس وشقيقه بيبو، ومظهر يونس ميخائيل ١٥ يوماً على ذمة التحقيقات فى أحداث قرية الكشح وجهت النيابة للمتهمين ٦ تهم هي: حمل سلاح بدون ترخيص، والشروع فى القتل، والإضرار بالمال العام، وإحداث فتنة وترويع المواطنين والإساءة إلي نظام الأمن والسلام الاجتماعي. (...) أشارت التقارير المعملية والفنية للطب الشرعي، إلي أن الأسلحة المستخدمة فى الأحداث يصل عددها إلي ٤٠ قطعة سلاح مختلفة الأنواع. (....) وتبذل أجهزة الأمن جهودها لضبط القس جبرائيل راعى كنيسة الملاك وإحالته للنيابة بعد أن صدر ضده قرار بالضبط والإحضار باعتباره متهماً فى أحداث الكشح الأخيرة".[317]

ولا يتورع محرر الخبر بجريدة الجمهورية فى نفس اليوم عن استخدام عنوان صارخ يختلف عما جاء في صلب الخبر ذكر فيه بالحرف الواحد "ضبط وإحضار القمص جبرائيل .. و٣٤متهماً"[318] حيث أسقطت من العنوان كلمة "الامر بضبط" التي أشار إليها فى صلب الخبر.

وقد يقول قائل أن ذلك أسلوب من أساليب العمل الصحفي وضرورة أن يأتي العنوان مختصراً

٣١٦-جريدة الاسبوع ١٠يناير ٢٠٠٠

٣١٧- جريدة المساء ١٧يناير ٢٠٠٠

٣١٨- جريدة الجمهورية ١٧يناير ٢٠٠٠

ولكن الرد على ذلك ينبع من قاعدة أخرى أكثر أهمية، وهى ضرورة أن يكون العنوان انعكاساً حقيقياً لصلب الخبر، وبالذات فى مثل هذا النوع من الأحداث التى تتعلق بالقضاء والتحقيقات والعدالة. ثم ماذا سيكون العنوان لو كان قد تم القبض عليه وتم ضبطه وإحضاره بالفعل. وقد يقول آخر أنه تم هنا إسقاط كلمة "الامر" وأن القارئ سوف يفهم ذلك عند قراءة الخبر. ولكن هذا الإسقاط خطير للغاية، فهو من ناحية يعكس موقفا من محرر الخبر تجاه المادة الإخبارية التى يتعامل معها، ومن ناحية يترك أثراً على العامة أو على هؤلاء الذين لم يسمح لهم وقتهم بغير قراءة العنوان كما يحدث فى أحيان كثيرة. ثم ما القول عندما نعرف أنه لم يجر القبض على القمص جبرائيل عندما كان بصحبة المستشار هشام سرايا محامى عام نيابات أمن الدولة العليا عندما حضر للكشح يوم الأربعاء ٥يناير ٢٠٠٠، أي قبل نشر هذا الخبر بـ١٢يوماً، ولم يقبض عليه رغم الأمر الذي كان قد أصدره بضبطه وإحضاره، بل أمر بإيصاله إلى منزله بالسيارة الرسمية التي جاء بها إلى الكشح.

وكتبت الجمهورية تقول فى صلب الخبر "أصدرت نيابة أمن الدولة العليا قراراً بضبط وإحضار القمص جبرائيل قس كنيسة الملاك بقرية الكشح الذي اتهمه عدد من المجني عليهم من أبناء القرية بإشعال الفتنة وإطلاق الرصاص عشوائياً من بندقية آلية واشتراكه فـي تحطيم أكشاك السوق بالقرية، وضبط وإحضار ٣٤ آخرين شاركوا فى الأحداث. من ناحية أخرى تنظر النيابة غداً قرار تجديد حبس ٣١ متهماً من بينهم الشقيقان كوكو وبيبو عياد بطرس المتهمان الرئيسان فى اندلاع الأحداث لاشتراكهما في تحطيم أكشاك ومحلات السوق وإصابة عدد من أبناء القرية بالرصاص".

وتشير طريقة النشر هذه بطريقة ضمنية إلي أن المتضررين هم من المسلمين فى حين أنهم كانوا جميعاً ودون استثناء من المسيحيين. ذلك أن تجديد الحبس لواحد وثلاثين متهماً لم يقتصر على المسيحيين فقط، ومع ذلك تكتفي الجريدة أو من أبلغها بذكر أسماء مسيحية فقط.

و تتحدث الجريدة فى نفس التقرير عن تلقى النيابة لـ٦٠تقريراً من الإدارة الهندسية لمدينة دار السلام حول حجم الخسائر بكل محل تضرر في الأحداث ولم تذكر أن الغالبية الساحقة المتضررين كانوا من المسيحيين.

وفى اليوم التالي تنشر المساء فى إصرار غريب تحت عنوان: "**تحقيقات النيابة أدانت القس جبرائيل فى أحداث الكشح**" خبراً كتبه أربعة من صحفييها يقول "كشفت تحقيقات نيابة أمن الدولة العليا بعد سماع أقوال المصابين فى أحداث الكشح وأقوال قوات الأمن، أن القس جبرائيل راعى كنيسة الملاك بالقرية قام بإطلاق الأعيرة النارية على طلاب المعهد الأزهري والإعدادي فأصاب٢٠ طالباً. كما أصاب الرائد أسامة سعد الدين من قوات مباحث شرق سوهاج الذي حضر إلي موقع الحادث. أكدت التحقيقات أيضاً أن القس قام بعمل وقيعة حيث أوهم قوات الامن بوجود منبحة داخل المنبحة ضد المسيحيين، فقامت الأجهزة الأمنية على الفور بالإنتشار فى المزارع ففوجئوا بقيام أنصاره بإطلاق النار على قوات الأمن. بعد الحادث فر القس هارباً إلي داخل الكنيسة فقامت نيابة أمن الدولة بإصدار قرار بضبطه وإحضاره، وسماع أقواله في التهم المنسوبة إليه. صرح مصدر أمنى مسئول بأن أجهزة الأمن تتعامل مع القس جبرائيل في مسألة ضبطه وإحضاره بطرق شرعية وقانونية حتى يقوم بتسليم نفسه أو البابا شنودة الثالث بابا الإسكندرية لتسليمه للعدالة فى التهمة المنسوبة إليه".[٣١٩]

---

[٣١٩] ... المساء، فى ١١يناير ٢٠٠٠

وفضـلاً عن الجهل بأبسط القواعـد القضائيـة فى هذا العنوان، وهو أن النيابة توجه الاتهـامات وأن المحكمة وليـست النيابة هي التي تدين، يتضمن صلب الخـبر العديد من الأكاذيب. ومنـها أن القس قام بإطلاق الأعـيرة النارية عـلى طلبة المعـهـد الأزهري وأصاب عـشرين طالـباً، وأصـاب رائداً وهو غير صحـيح، وأنه أوهم قوات الأمـن بوجود منبحـة في المزارع، وهذا ليس وهمـاً ولكنه الواقع الأليم الذى عاينته قيادات مباحث أمن الدولة المحلية والقادمة من القاهرة عندما زارت الكشح الحقول بصحبة الأنبا مرقص والأنبـا صرابامون فى ساعـات الصباح البـاكر من يوم ٣يناير ٢٠٠٠ وبشأن "قيـام أنصاره بإطلاق النار على قـوات الأمن التى كانت بصـحبة هـذه القيادات"، فـإن الصحـيح هو أن شبـاباً كانوا "يكَبِرون"، وهم يحيطـون بالكومة التي كانوا يحرقون تحـتها جثة عـاطف زكى، هم الذين أطلقوا النار بينما كـانت هذه القيادات تعاين الجـثث فى المزارع بصحبة القـمص جبرائيل والأسقـفين. وعندما طلب منهم أحد الأساقفة محاولة القبض على هؤلاء لم يحـرك أحد من الضباط أو قوات الشرطة ساكناً. كيف يمكن إذاً إبلاغ الصحافة بكل هذه الأكاذيب بعد ستة عشرة يوماً من المنبحة؟.

ولعلنا نتذكر أن العقيد عاطف أبو شادي من مباحث أمن الدولة بالقاهرة قد جلس القرفصاء ووضع كفيـه على وجهه وهو فى حالة ذهول مما رأى. هذا فـضلاً عن أن القمص جبـرائيل لم يهرب بل ذهبت جمـيع القيـادات الأمنية المحلـية والمركزيـة القادمة مـن القاهرة إلى منزله، وتناولت طعـام الإفطار فى ضيافته. وفى نفس اليوم أبلغ اللواء مصطفى عبد الحـسيب مساعد رئيس جهاز مباحث أمن الدولة فى القـاهرة والعمـيـد عاطف أبو شـادي من مـباحث أمن الدولة بـالقاهرة أيضـا، الأنبـا ويصا والقـمص أنطونيوس والقـمص جبرائيل "بأن أبونا (جـبرائيل) ما يروحش النيـابة لأن سيصـدر قرار من الوزير بإعفائه من التهم المنسوبة إليه".[٣٢٠]

ونجد أنفسنا هنا أمام مفارقة مؤلمة للغاية، ففي الوقت الذي لم تشـر فيه جميع البيانات ومانشيتات الصحف التي صدرت بعد أيـام من المجزرة إلي الهوية الدينية للضحايا، يجـرى هنا توجيه الاتهام إلي أسماء مسيحية والى رجل دين مسيحي. وسعى الإعلام ومن قبله أجهزة الدولة بالطبع للبحث علنياً عن كبش فداء مـسيحي، وكما حدث هذا فـي وقت سابق مع الأنبا ويصا، يجرى هنا البـحث عن كبش فداء آخر في شـخص القمص جبرائيل، وهؤلاء جميعا لم يقتلوا نبابة واحدة.

وفى هذا المناخ، وفى نفس اليـوم الذي صدرت فـيه الصحف تـتحدث عن ضـبط وإحضـار القمص جبرائيل وتوجه الاتهام صراحة وضمناً لأقباط الكشح، يعقد الرئيس حسنى مبارك اجتماعاً وزارياً بمقر رئاسـة الجمـهورية حـضرة الدكتـور عـاطف عـبيـد رئيس الوزراء وصفـوت الشريف وزير الإعلام والمستشار فاروق سيف النصر وزير العدل وحبيب العادلى وزير الداخلية والدكتور زكريا عزمى وزير ديوان رئيس الجمهورية. ويصـرح صفـوت الشريف عقب الاجتمـاع بأن الرئيس أكد على "أنه لا تستر أبداً على مخطئ وسـيتم التعـامل بحسم على كل من يخرج على الشـرعية أو يمس الوحـدة الوطنية، أو يحاول النيل مـن نسيج الأمة. وأن الرئيس اسـتعرض الإجـراءات التى تقوم بها الحـكومة من أجل رفع تعويضـات الأضرار التي وقعت نتيـجة لأحداث الكشح وكل مـا يتعلق بتعـميرها وإزالة أسباب التوتر بشكل نهائي، وأن الرئيس أكد على أهمـية الوجود الأمني واستمراره والشفافـية والحياد الكاملين اللذين تتسم بهما جهات التحقيق وإعلان الحـقيقة فوراً أولاً بأول. وأن وزير العدل أضاف خلال الاجتماع إلي

٣٢٠- راجع الفصل الرابع عشر

أن النيابة العامة سوف تنتهي من إجراءات التحقيق وإعلان الحقائق خلال أسبوع وأن وزير الداخلية نوه إلي عوامل الاستقرار فى الكشح"![٣٢]

وإذا كان الأمر لا يحتاج لتعليق، فإنه يحق لنا هنا أن نتساءل: أي "حقيقة" يا ترى طرحت فى هذا الاجتماع؟. وفى إطار هذا المناخ العام، الذى يجرى فيه توجيه الاتهامات صريحة للأقباط، إلى من يشير هذا الوعيد "بأنه لا تستر أبداً على مخطئ وسيتم التعامل بحسم على كل من يخرج على الشرعية أو يمس الوحدة الوطنية، أو يحاول النيل من نسيج الأمة؟"، وإلى من تتجه أنظار الرأي العام عندما تصدر النيابة أمراً "بضبط وإحضار القمص جبرائيل"، وعندما يجرى توجيه "٦تهم لـ" كوكو " و "بيبو " و ميخائيل.. في أحداث الكشح" دون الإشارة إلى أسماء قتلة الـ٢١قبطياً؟

وإذا كانت القيادات الأمنية والوزارية تعرف تفاصيل ما حدث، فإن غياب الشفافية هنا لم يكن يستهدف إخفاء الحقيقة عن قمة السلطة فقط، حتى لا تكشف تقصيرها الرهيب، ولكن أيضاً عن الرأي العام المصري والرأي العام العالمي.

ولكن ذلك لا يعفى الصحافة من مسئوليتها، فهي التى يجب عليها أن تمثل ضمير الوطن وأن تكشف عن الحقيقة، ولكنها سقطت فى هذا الامتحان بشكل ذريع عندما قامت بنشر هذه التصريحات الكاذبة دون تمحيص وتفكير، بل وهى تعلم فى كثير من الأحيان أنها كاذبة، وكذلك فى قيامها بإبراز بعض عناصر التصريحات وإسقاط أخرى، وممارستها دور المدعى العام وانحيازها إلى جانب ضد آخر من قرائها.

وقبل كل ذلك عندما أسقطت التهم عن القمص جبرائيل عبد المسيح لم تشر إلى ذلك صحيفة واحدة من الصحف التى حاكمته ووجهت له الاتهامات قبل النيابة وبعدها.

نشر الاتهام فقط دون نشر دفاع المتهم:

عتادت أجهزة الإعلام وخاصة الصحافة المكتوبة في مصر علي نشر الاتهامات فى القضايا المنظورة أمام القضاء دون تحسب أو احتراس، وبطريقة مخالفة لكافة القوانين والأعراف والمبادئ، وخاصة المبدأ الشهير أن "المتهم برئ حتى تثبت إدانته".

وتزداد خطورة هذه الظاهرة في القضايا التي تحمل شبهة سياسية مثل القضايا التي تتعلق بحقوق الإنسان والمرفوعة ضد النشطاء المعارضين للنظام، أو تلك التي تحمل طابع التصفيات السياسية بين مراكز القوى داخل السلطة. وهنا يتحول الصحفيون إلى مدعين وقضاة ويصدرون الأحكام التى تذهب في اتجاه تدعيم الخطاب الرسمي للدولة، ودون أدنى محاولة لنشر دفاع الأشخاص الذين يجرى تجريمهم قبل المحاكمة.

حدث ذلك فى القضايا الخاصة بالكشح ضد الأنبا ويصا، وضد شيبوب وليم أرسل المتهم فى قضية الكشح الأولى ومع حافظ أبو سعدة والدكتور إبراهيم سعد الدين وكثيرين غيرهم.

ولكن مع استثناء نادر في الصحف القومية، إذ نشرت جريدة الأخبار فى صفحة الرأي مقالا تحت عنوان "دفاع .. عن الأنبا ويصا" بقلم القمص مينا جاد جرس، ردًا على مقال نشرته لجمال أسعد

٣٢- اجتماع في ١٧يناير٢٠٠٠ نشرت تفاصيله جميع الصحف الصادرة في ١٨ يناير٢٠٠٠ وخاصة الأهرام والأخبار والجمهورية والوفد والعربي ٢٠٠٠

تحت عنوان "هذه هي أحداث الكشح يا أقباط المهجر"[322] قال فيه أسعد إن "الأنبا ويصا لعب دوراً فى تعقيد الأمور وليس حلها". وفى رده على هذا المقال قال القمص مينا "إن الأنبا ويصا رجل مثقف وعلاقته برجال الحكومة علاقة جيدة، ويكن لهم كل الإحترام والحب ولم تصدر منه أية أفعال يلام عليها خلال فترة أسقفيته فى الخمس والعشرين سنة الماضية وقد لمسنا تلك الروح البناءة العالية فى الأحاديث التى أدلى بها كهنته فى الكشح إلى الصحف المصرية والأخبار"[323]

ويقول الكاتب الصحفي الأستاذ سعيد سنبل حول هذه الظاهرة أنه "إذا كان من واجب الصحافة الدفاع عن الحريات والكشف عن الفساد ومطاردة المفسدين.. فإن من واجبها أيضا احترام المبادئ والدفاع عنها، والتصدي لمن يحاول هدمها أو تحطيمها. وأحد هذه المبادئ الأساسية التي يفترض أن يحترمها المجتمع وأن تحترمها الصحافة، هو المبدأ القائل "بأن كل متهم برئ.. إلى أن تثبت إدانته" .. لانه يوم يتم إهدار هذا المبدأ ويجرى اتهام الناس وإدانتهم، وبلا سند أو دليل، أو قبل توفير محاكمة عادلة لهم .. يتحول المجتمع إلى غابة يسحق فيها القوى الضعيف (...) ولم تكتف الصحف بنشر الحقائق والتحقيقات مجردة كما يفترض أن يتم النشر فى قضايا لا تزال موضع تحقيق، أو قضايا انتهى فيها التحقيق ولم تعرض على القضاء بعد.. إنما تحول البعض منها إلى سياط تجلد ظهور المتهمين وتدينهم قبل أن يقول القضاء .. صاحب الحق الوحيد فى البراءة أو الإدانة.. حكمه وكلمته"[324]

وإذا كان المستشار ماهر عبد الواحد النائب العام قد وجه نداء إلى مختلف الصحف والمجلات يناشدها التروي فى النشر، ويذكرها بمبدأ "المتهم برئ إلى تثبت إدانته" وهى مناشدة كان من المفترض أن تجئ من المجلس الأعلى للصحافة ومن نقابة الصحفيين، كما يقول الأستاذ سعيد سنبل، إلا أننا نتساءل لماذا لم يناشد النائب العام الصحافة قبل ذلك وهذا المبدأ ينتهك كل يوم؟، ولماذا لم يقم من سبقوه على مدى عقود من قبله بمواجهة هذه الظاهرة الخطيرة؟، بل لماذا يأخذ ذلك طابع المناشدة أمام جريمة ترتكبها الصحافة فى حق المتهم الذي يواجه الرأي العام ممتهن الكرامة، وتدوس الأقلام سمعته بحبر زائف؟

ولا يقتصر الأمر على انتهاك المبدأ الشهير القائل "بأن المتهم برئ إلى أن تثبت إدانته"، ولكن الصحف لا تنشر دفاعه عن نفسه أمام هذه الاتهامات . واتضح ذلك بشكل جلى فى قضية الدكتور سعد الدين إبراهيم، حيث لم تنشر الصحف دفاعه عن نفسه وتصريحاته، ومع الأنبا ويصا فى أحداث الكشح الأولى والثانية، وفى قضايا أخرى عديدة ذات طابع سياسي.

وفى قضية حافظ أبو سعدة الذى اتهم بتشويه سمعة مصر من قبل السلطة وبعد استدعائه للتحقيق معه، أدلى بتصريحات للصحف ووكالة الأنباء الفرنسية، نشرتها صحف عربية غير مصرية مثل الشرق الأوسط قال فيها إن هذا التحقيق " مقدمة ليس فقط لتصفية منظمتنا ولكن لتصفية جميع منظمات حقوق الإنسان فى مصر"[325]

ولكن بعض كتاب الرأي مثل المرحوم لطفي الخولي وسلامة أحمد سلامة كانوا أكثر شجاعة في اتخاذ مواقف واضحة ضد الحملة التي تعرضت لها المنظمة وأمينها العام فى توضيح الموقف أمام الرأى

٣٢٢- جريدة الأخبار فى ٢٧أكتوبر ١٩٩٨

٣٢٣- جريدة الأخبار فى ٩نوفمبر ١٩٩٨

٣٢٤- جريدة الأخبار "صباح الخير" عمود يومى بقلم سعيد سنبل ٨سبتمبر٢٠٠٢

٣٢٥- جريدة الشرق الأوسط اللندنية ٢٥ نوفمبر ١٩٨٨

العام حتى لا يجرى تضليله.

فبعد حبس الأمين العام للمنظمة بيومين طالب الأستاذ سلامة أحمد سلامة الأجهزة بأن ترفع أيديها عن المنظمة في هذه الحملة الظالمة التى تشارك فيها بعض الأجهزة الرسمية وشبه الرسمية للنيل من جماعات حقوق الإنسان في مصر. وقال في عموده اليومي "أنه في وقت تزداد في الانتقادات لحالة حقوق الإنسان في العالم العربي، وتستغل فيه بعض أحداث فردية وجرائم عادية لتشويه سجل مصر في مجال حقوق الإنسان، فليس من مصلحة أحد أن تنظم حملة ظالمة تشارك فيها بعض الأجهزة الرسمية وشبه الرسمية للنيل من جماعات حقوق الإنسان في مصر لتقويض بنيانها وتشويه القائمين عليها وتوجيه الاتهام لهم بالعمالة أو التبعية لجهات أجنبية".[٣٢٦]

بل أن المرحوم الأستاذ لطفي الخولى انتقد قرار النيابة فى بلاغ إلى الرأي العام المستنير، ووصف الحملة ضد المنظمة على أنها "هلضمة الوطنجية الفارغة"، ووجه انتقادات حادة لقرار المحامي العام لنيابة أمن الدولة بحبس أبو سعدة. ووصف هذا القرار بأنه متسرع وخاطئ شكلاً ومضموناً، وأضاف "لو كنت من أتباع مدرسة المؤامرة في تحليل الأحداث ، لاتهمت أهل الهلضمة الوطنجية الزاعقة بأنهم دفعوا النيابة، وهى جزء من قوام العدالة إلي اتخاذ هذا القرار المجحف في هذا الوقت بالذات الذي يحتفل به العالم بالعيد الخمسيني لشرعة حقوق الإنسان، التي شاركت مصر في صياغتها، والذي تناقش فيه الجمعية العامة للأمم المتحدة مشروع بيان لحماية نشطاء حقوق الإنسان، وكأن مصر حريصة فى هذا المناخ الدولي، أن تجاهر بعدائها لحركة حقوق الإنسان!".[٣٢٧]

وإذا كان كاتب المقال يرى أن "هلضمة الوطنية " هي التي تسببت في توريط النيابة العامة فى قرارت تضع بلادنا فى "موضع الاتهام العالمي"، إلا أننا نرى أن هؤلاء الذين يحركون الوطنجية ويصدرون التعليمات لهم لهبش المدافعين عن حقوق الإنسان، ومراكز ومنظمات المجتمع المدني هم المسئولون، لان الوطنجية هم مجرد أداة، مخلب قط يستخدم عندما يراد ضرب هؤلاء الذين يرتفع صوتهم بما لا يناسب الأجهزة.

وكما هو الحال مع حافظ أبو سعدة ومع الدكتور سعد الدين إبراهيم، وجهت الاتهامات للأنبا ويصا في حملة مستمرة ضده دون أن يستطيع الدفاع عن نفسه ودون أن تنشر الصحف تصريحاته، قبل أن يتوقف على إعطاء تصريحات للصحفيين "الحكوميين"، بل ولم تنشر إسقاط التهم عنه. ولم ينبر بعض للدفاع عنه كما حدث أبو سعدة والدكتور إبراهيم. ولم نر في معالجة الصحافة لأحداث الكشح هذا النوع من "شجاعة الرأي" الذي تبدى في حالة المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ومركز ابن خلدون.

ولهذا لم يكن غريباً أيضاً أن يهتف المتهمون وأهاليهم ضد الصحافة والصحفيين فى بعض المحاكمات.[٣٢٨]

ومع ذلك نقول أن الصحافة المصرية لعبت أدواراً عظيمة في مواقف أخرى، وجاءت أوقات وقضايا صمتت فيها أمام الانتهاكات، ولعبت دورها المنتظر منها داخل هذا المجتمع. ومن المؤكد أنه بين صفوفها صحفيون وأساتذة كبار يشجبون هذه التصرفات التى تطفو على وجه الصحافة المصرية من وقت لآخر.

[٣٢٦] - جريدة الأهرام عمود "من قريب" بقلم سلامة أحمد سلامة تحت عنوان "ارفعوا أيديكم عنها" ٣ديسمبر١٩٩٨

[٣٢٧] - جريدة الأهرام عمود "اجتهادات" بقلم لطفي الخولى ٥ديسمبر١٩٩٨

[٣٢٨] - جريدة الأخبار، قضية ازدراء الأديان ٣٠مايو ٢٠٠٢

عشوائيات صحفية .. مخلب للأمن:

وإذا كان من واجب الصحافة الكشف عن الفساد ومطالبة القضاء بالتحقيق فيه وفقا للأمانة الملقاة على عاتقها، إلا أنها عندما تتحول إلى مخلب قط لبعض مراكز السلطة فإنها تفقد شرف الانتماء إلى هذه المهنة.

وبالطبع لا نستطيع القول بأن الصحف في مصر هي مخلب قط في يد الأمن. ولكن هناك دوريات من العشوائيات الصحفية التي شهدت مصر ظهورها خلال السنوات الأخيرة، لا تحترم في عملها أبسط قواعد المهنة، وتلعب على الأوتار الدنيا من غرائز القراء. وتشير الدلائل إلى أن جهات في السلطة تقف وراء هذه العشوائيات الصفراء التي تستخدم لإحداث فرقعات إعلامية تلهى بها الرأي العام عن مشاكله الحقيقية من ناحية، وفى تصفية الحسابات بين مراكز السلطة بعضها البعض من ناحية أخرى.

ومن العجيب أن حصول هذه العشوائيات على التصريح بالصدور تم بسهولة غريبة فى وقت لم تستطع فيه مشاريع جادة الحصول على هذه التصريحات، وفى وقت عانت فيه جريدة وطني وظلت تنتظر صدور التصريح لخمس سنوات. ولولا الجهود المستميتة التي بذلها الدكتور رفعت السعيد داخل المجلس الأعلى للصحافة لتأخر الحصول على هذا التصريح لسنوات أخرى.

ويقول المستشار ملك مينا عضو المجلس الملّى أنه عندما ذهب وفد نقابة الصحفيين والمجلس الأعلى للصحافة ورجال الأمن إلى الكاتدرائية، في محاولة لاحتواء مظاهرات الشباب القبطي الغاضب بعد سقطة جريدة النبأ التي نشرت (في يونيو ٢٠٠١) موضوعا تحت عنوان "دير المحرق يتحول إلى وكر للدعارة"، قال لهم قداسة البابا لهم "عايزين تقولوا لي إن الأمر خارج من أيديكم، وأنتم تعطون الصحف الصفراء تراخيص بسرعة في حين أن وطني ظلت خمس سنوات حتى تحصل على الترخيص؟".

ولعل السؤال الخطير هو كيف سمحت الدولة بصدور هذا النوع من الصحافة في وقت رفضت فيه إعطاء تصريحات لصدور صحف جادة أخرى؟

يجيب على هذا السؤال وبوضوح شديد واحد من كبار الكتاب الصحفيين العالمين ببواطن الأمور، هو الأستاذ إبراهيم سعدة في مقال له حول سقطة النبأ شن فيه هجوماً عنيفاً على الحكومة بسبب "مسألة إصدار التراخيص للمحاسيب". وشرح فيه كيف أن الحكومة وضعت شروطاً صعبة وتعجيزية للموافقة على إصدار تراخيص للصحف حتى لا تتسلل جهات أجنبية عن طريقها، وتحدث عن كيف "أنها رفضت إعطاء تراخيص لمصريين شرفاء يملكون المال الوفير، وكيف أن الحكومة تجاهلت هذه القوانين وأصدرت موافقتها -في أقل من ٤٨ ساعة- لعدد من صغار الصحفيين لإصدار ما يشاءون من الصحف والمجلات، رغم عدم توفر شروط إصدارها، ولحفنة من المحظوظين والمقربين من سلطة إصدار القرار". ثم يكشف عن السبب وراء ذلك فيقول بالحرف الواحد "المبرر الوحيد الذي سمعناه من البعض هو أن الحكومة وافقت لفلان وعلان وترتان، على إصدار الصحف -رغم عدم أحقيتهم- لشيء.. إلا لأنها -أي الحكومة- ستستخدم هذه الصحف "المستقلة" لنشر ما يجب ألا ينشر في الصحف القومية، حتى لا يحسب على الحكومة، باعتبار أن الصحف القومية هي لسان حال السلطة

الحاكمة".[329]

هذه العشوائيات الصحفية هي بمثابة مخلب قط في يد الأجهزة وخاصة جهاز الأمن. ويعرف الكثيرون من الذي يقف وراءها ووراء سقطة النبأ وسقطات غيرها من هذه العشوائيات التى تخصصت في شن الحملات على الشرفاء والنشطاء المدافعين عن حقوق الإنسان فى هذا الوطن.

وهكذا قامت جريدة الأسبوع بشن حملة جديدة علي الأنبا ويصا بعد المنبحة، كما شنت عليه حملة بعد أحداث الكشح الأولى، وكررت نفس اتهامات اللواء مصطفى عبد القادر والأمن والمحافظ له، وكتبت تقول "كان يمكن منذ البداية احتواء ما جرى، وهو أمر طبيعي يحدث كثيراً على أرض الوطن وبين أبناء الشعب الواحد بل والأسرة الواحدة، ولكن الأنبا ويصا أسقف البلينا ودار السلام يريدها ناراً مشتعلة على أرض الوطن، يدفع المسلمون والمسيحيون ثمنها. فى عام ١٩٩٨ أشعل الأنبا ويصا الحرب ضد مصر بأسرها، اتصل بالصحف الأجنبية والمنظمات المشبوهة خارج البلاد وراح يتحدث عن الاضطهاد الذي تمارسه الشرطة ضد الأقباط، استعان بالأجانب ضد بلاده، وقدم وقائع كاذبة ومعلومات خاطئة يستخدمها الغرب أسوأ استخدام. حاول منذ البداية أن يلصق تهمة مصرع مواطنين مسيحيين بالمسلمين ليشعلها فتنة فى الكشح ومصر كلها. وعندما أدرك أن القتلة من المسيحيين أنفسهم سعى إلي منع الشهود من الإدلاء بشهادتهم، وراح يثير الزوابع هنا وهناك كي يجد مبرراً لفعلته الشنعاء واستعانته بالأجانب ضد بني وطنه. وقد أكدت الوقائع بعد ذلك أن الأنبا ويصا متورط حتى النخاع فى إثارة الفتنة بين أبناء الوطن الواحد وتحريض قوى الخارج ضد بلاده ولكن الحكومة للأسف التزمت الصمت، ولم تحاسب الأنبا ويصا على فعلته رغم فتح التحقيق الجنائي ضده بعد أن قام باحتجاز الشهود وتحريضهم".[330]

وإذا كان الأمر لا يحتاج للتعليق أو الحديث عن مصدر معلومات الكاتب واتهاماته، يكفى أن نحيله إلى مذكرة النائب العام التي أسقطت الاتهامات عن الأنبا ويصا. هذا فضلاً عن أن الجريدة لم تسأل نفسها لماذا لم يحاكم الأنبا ويصا على "فعلته"، ولماذا التزمت الحكومة الصمت؟. الإجابة واضحة وهى أنه ليست هناك تهمة يحاكم عليها، اللهم إلا إذا كانت الشكوى من الظلم وضد انتهاكات حقوق الإنسان هي تهمة يحاكم عليها الإنسان.

وقد لوحظ أن جريدة "الأسبوع" هي التي قادت أيضاً الحملات التى أدت إلي قيام الدولة بسجن نشطاء حقوق الإنسان مثل حافظ أبو سعدة وسعد الدين إبراهيم . ويعتقد البعض ومنهم أبو سعدة، أن الذي يقف وراء ذلك هو جهاز الأمن. حيث قال أبو سعد فى مؤتمر صحفي عقدته المنظمة "إنه تم تسليم الشيك من قبل أجهزة الأمن لإحدى الصحف".[331]

وأكدت ثمان منظمات مصرية لحقوق الإنسان فى بيان لها "على الصلة الوثيقة بين صحيفة الأسبوع والدوائر الأمنية المصرية، مشيرة إلي إصرار مؤسسات الدولة وأجهزة إعلامها الرسمي على التعتيم على جرائم التعذيب التى مارستها الشرطة فى قرية الكشح، وعلى إجراءات التحقيق المفترض أن تجرى بشأنه والتي اكتفي النائب العام بوصفها أنها تجاوزات فردية".[332]

---

[329] جريدة أخبار اليوم "الموقف السياسى" ٢٣يوليو٢٠٠١

[330] جريدة الأسبوع في عمود لمصطفى بكرى "بالعقل" تحت عنوان "كلمات صريحة" ١٠يناير٢٠٠٠

[331] مؤتمر صحفي لمجلس أمناء المظمة فى ٢٩نوفمبر ١٩٩٨

[332] بيان جماعي منظمات مصرية لحقوق الإنسان ٢٨نوفمبر ١٩٩٨

وأعربت المنظمات الثماني في نفس البيان "عن دهشتها أمام سرعة فتح تحقيق فى بلاغ الأسبوع في وقت تجاهل فيه النائب العام فى السنوات الأخيرة التحقيق فى مئات من البلاغات التى تقدمت بها منظمات حقوق الإنسان إزاء الانتهاكات الجسيمة التى تمارسها أجهزة الأمن والتي أدت إلي وفاة عشرات الأشخاص من جراء التعذيب فى تلك الفترة ".

ويكتب محمد العزبى في الجمهورية "لست أدرى من الذي قدم النصيحة بالبحث عن كبش فداء أو تصفية حسابات أو تعليق كل الاتهامات في رقبة المنظمة المصرية لحقوق الإنسان. فكانت قصة الشيك الذي قدمه صحفي حصل علية بطريقة ما، ثم التحقيق فى قضية رشوة واتهام بالعمالة لدولة أجنبية وخيانة .. الخ: الصحفي يشهد وسكرتير منظمة حقوق الإنسان يحبس: ثم يصدر قرار من المنظمة بتجميد نشاطها (....) ومرة أخرى نثير موضوع الحريات أمام الرأي العام الخارجي بصورة تسئ إلينا أو فى أحسن الحالات تثير الشبهات: وقد حاولت أن أعرف من هو صاحب النصيحة ولمصلحة من كانت قصة الشيك؟!"[٣٣٣]

ويقول الأستاذ حسين عبد الرازق رئيس تحرير مجلة اليسار "إن أحد دروس الأزمة (حول المنظمة المصرية لحقوق الإنسان) هو الكشف عن اختراق الدولة لبعض مؤسسات المجتمع المدني كبعض الأحزاب السياسية وبعض الصحف، وهو أمر يحتاج لوقفة للكشف عمن مع الديموقراطية ومن هو ضدها".[٣٣٤]

ويتحدث عبد الحليم قنديل في جريدة "العربي" عن هؤلاء الذين يرفعون عقيرتهم ضد التمويل الأجنبي وهو موقف صحيح فى ذاته "إلا أنهم يؤيدون انتهاكات مفزعة لحقوق الإنسان. أو يتغاضون عنها في الأقل. وليس صعباً أن تكشف النيات والطوايا. وهى على أي حال - كشفت نفسها بنفسها- فهؤلاء مع هوى أجهزة الأمن دائماً ، ومصالحهم ظاهرة وأيديهم ملوثة وتواريخهم ملتبسة وغامضة وقرارات النائب العام محجوزة لهم عند الطلب...".[٣٣٥]

وأمام هذا النوع من الصحافة، ليس غريباً أن يفقد المواطنون ثقتهم في أجهزة الإعلام ويلجئون للإذاعات ومحطات التلفزيون الأجنبية بحثاً عن الحقيقة.

ويبقى فى النهاية أن نقول أنه رغم كل ذلك هناك صحفيون مصريون يجاهدون كل يوم من أجل نشر الحقيقة وكتاب عظماء لم تنحني هاماتهم أمام هذا التيار العاتي القادم من السلطة أو من خارجها حيث لاحظنا وجود مفارقة كبيرة بين هذه التغطية الإخبارية التى انتهكت قواعد العمل الصحفي ومقالات عدد قليل من الكتاب والمعلقين لم تذهب مع الزفة العامة سوف نشير إليها فى الفصل التالي ويدعونا ذلك أيضا للتساؤل كيف يتمتع عدد قليل من كبار الكتاب بقدر كبير من الحرية فى الكتابة و[illegible] يتمتع به المسئول عن "الديسك" الإخباري فى أجهزة الإعلام هذه.

٣٣٣- جريدة الجمهورية محمد العزبى مقال بعنوان "لمصلحة من؟" ٦ديسمبر١٩٩٨

٣٣٤- جريدة الأحرار مقال لمحيى الدين سعيد تحت عنوان "أزمة حقوق الإنسان كشفت ضعف مؤسسات المجتمع فى مصر" ٢١ديسمبر١٩٩٨

٣٣٥- جريدة "العربي" عبد الحليم قنديل عمود "لوجه الوطن" تحت عنوان "حقوق التمويل" ٢١ديسمبر١٩٩٨

٢٤- أكاذيب مزمنة .. فى الملف القبطي

بعد أن قمنا بتحليل السلوك المهني الذى تبنته الصحافة المصرية بشكل عام قياسا على قواعد العمل الصحفي المهني السليم تجاه أحداث الكشح، قد يكون من المفيد وحتى تكتمل الصورة، أن نقوم بتحليل مضمون ما نشر، لتسليط الضوء على الأفكار والمقولات التى ارتكزت عليها الدولة وطرحتها فى مواجهة أحداث الكشح الأولى والثانية، وقامت بتوظيف الجهاز الإعلامي لترديدها، كما يحدث عادة عند طرح مشاكل الاقباط بشكل عام.

وسنجد أن هذه المقولات تتكرر على مدى أكثر من ثلاثين عاماً، حتى أن المحلل يشعر بالضجر الكبير، ولحسن الحظ، من عدم قدرة الدولة على اختراع أفكار ومقولات جديدة لتبرير موقفها.

وسنجد أن هذه المقولات التى اعتدنا عليها وتتردد بشكل دائم لا تخرج عن الحديث الدائم عن الفتنة الطائفية، و"هوسة تشويه سمعة مصر" فى الخارج التى تخرج علينا بشكل تلقائي كلما أرادت الدولة أن تسكت صوتاً، والحديث الدائم عن "مخطط خارجى" فى إطار نظرية "المؤامرة والاتصالات المشبوهة التى تقوم بها قلة فى الداخل والخارج للنيل من مكانة مصر". كما اعتدنا أيضاً على مقولة "المتطرفين من الجانبين" فى معرض الحديث عن الإعتداءات الطائفية. ولا يخلو الأمر بالطبع من الحديث عن "المساواة أمام الدستور" وأنه لا تفرقة بين مسلم ومسيحي. ولعل أخطر ما فى الأمر هو "تخوين" الذين يرتفع صوتهم ضد انتهاكات حقوق الإنسان، أضف إلى كل ذلك "أغنية الشأن داخلى" التى تقوم أجهزة الإعلام بترديدها بشكل تلقائى عندما لا يكون هناك أى تبرير لأخطاء الدولة أمام ضغوط خارجية.

وإن دلت هذه المقولات على شئ، فإنها لا تدل فقط على غياب الشفافية، وإنما أيضا على حالة من التفاهة الفكرية والعقائدية والسياسية منقطعة النظير.

وسوف نتوقف قليلا بالتفصيل عند بعض هذه المقولات والاغاني "الوطنية" التى تدفع الدولة أجهزة الإعلام لترديدها.

الفتنة الطائفية:

فى مقدمة المقولات التى تلجأ اليها الدولة وترددها أجهزة الإعلام مثل الببغاوات عند وقوع هذا النوع من الأحداث، هو الحديث عن "فتنة طائفية" عندما يتعرض الاقباط لإعتداءات. وتستخدم الأغلبية الساحقة من الشخصيات السياسية على اختلاف طوائفها بما فى ذلك المعارضة، وكذلك الصحفيون والعديد من الكتاب هذا المصطلح الزائف لتوصيف الإعتداءات التى يتعرض لها الأقباط منذ عدة عقود. ونعتقد أنه لو كانت هناك رغبة حقيقة ومخلصة لمواجهة هذا النوع من المشاكل التى نعاني منها لتم توصيفها، فى معرض التشخيص الصحيح لمشاكل هذا الوطن، بالإعتداءات الطائفية، ليس فقط من أجل التشخيص السليم والبحث عن العلاج الصحيح، ولكن قبل كل ذلك من أجل توعية الشعب بحقيقة الأمر. وهكذا نجد أن الدولة أسهمت بهذا التشخيص غير السليم فى إيهام الرأي العام المصري بضلوع الأقباط فيما يسمى بالفتنة الطائفية، وبالتالي فى خلق مناخ عام غير صحي يقبل هذا النوع من الاعتداءات فى إطار هذا التشخيص الزائف.

وبالطبع لسنا فى حاجة إلى تقديم نماذج لاستخدام هذه المقولة الزائفة التى يرددها الكثيرون مثل الببغاوات، هذا فضلاً عن أن ذلك سوف يحتاج إلى مجلدات ضخمة.

"أم الأكاذيب" المتطرفون من الجانبين:

تعشق الدولة والصحافة فى مصر بعد كل إعتداء على الأقباط ترديد إكذوبة مزمنة ووهم تحول من فرط ترديده إلى ما يشبه الحقيقة المسلم بها فى أذهان الكثيرين، وهى الحديث عن "المتطرفين من الجانبين".

وهذا الطرح الخاطئ الذى تكرر كثيراً خلال العقود الماضية والذي لا يمت للواقع بصلة، يفترض أن هناك أيضا متطرفين أقباط داخل مصر وهو أمر لا نعرف أساساً له.

وكان التطرف القبطي الوحيد الذى ظهر فى تاريخ الأقباط ضد قيادة الكنيسة القبطية، عندما قامت جماعة الأمة القبطية باختطاف الأنبا يوساب ووضعته فى أحد الأديرة لانها اعتبرت أنه غير قادر على إدارة شئون الكنيسة.

وما عدا ذلك لم نر جماعة قبطية تكونت وقامت بإحراق المساجد كما حدث للعديد من الكنائس وأشهرها كنيسة الخانكة فى٦/١١/١٩٧٢ وفى منطقة أبو زعبل ومدينة سمالوط وكنائس أخرى فى محافظات المنيا وأسيوط والقاهرة عام١٩٧٨ وكنيسة روض الفرج عام١٩٨٨ وكنيسة قصرية الريحان الاثرية عام١٩٧٩، والهجوم على بعض الكنائس فى الإسكندرية عام١٩٨٠، وكذلك إلقاء عبوة ناسفة على كنيسة العذراء فى عين شمس عام١٩٩٠ .

ولم يحدث أن قام أقباط بإطلاق النار على المصلين داخل الجوامع كما قامت جماعات بإطلاق النار على المصلين واغتيالهم وهم يقومون بالعبادة فى كنيسة أبوقرقاص بالمنيا فى مارس ١٩٩٧ وكما حدث فى قرية الفكرية بالمنيا عام ١٩٩٧ وأدى ذلك إلى قتل عشرة مصلين داخل الكنيسة.

ولم يقم أقباط بالإعتداء على محلات الذهب المملوكة للمسلمين كما قامت بذلك عشرات المرات جماعات إرهابية مستحلة "أموال الكفار" فى عمليات سطو إجرامية على محلات ذهب مملوكة للأقباط فى عين شمس وشبرا والزيتون فى أبريل عام ١٩٩١، واغتيال جواهري مسيحي فى أغسطس عام ١٩٩٣ والعشرات الأخرى من هذا النوع من الإعتداءات.

ولم يحدث أن قام أقباط بالإعتداء على صيدليات مملوكة لمسلمين وفرض إتاوات عليهم وحرقها إن رفض صاحبها دفع الإتاوة، كما حدث فى حرق ثلاث صيدلايات كبرى فى بنى سويف فى فبراير عام ١٩٩١، واغتيال صيدلي قبطى فى ديروط عام ١٩٩٣ وفى العديد من محافظات الصعيد.

ولم يحدث أن قام متطرفون أقباط بقتل رجال دين وشيوخ مساجد كما حدث فى قتل القمص غبريال عبد المتجلى ومعه امرأة وطفل فى التوفيقية بسمالوط فى سبتمبرعام ١٩٧٨ والقس رويس زاخر فى أبوتيج فى نوفمبر ١٩٧٨ ولا يتسع المقام هنا لذكر عدد رجال الدين المسيحي الذين راحوا ضحية لهذه الإعتداءات.

ولم يُلقي أقباط عبوة ناسفة على حفل زفاف إسلامي كما حدث فى كنيسة العذراء فى مسرة بشبرا عام١٩٨٨[٣٣٦] ولم يحدث أن قام أقباط بقتل العشرات من المسلمين فى إعتداءات متفرقة على مدى العقود الماضية فى العديد من محافظات مصر شمالاً وجنوباً، بدئاً من الزاوية الحمراء فى مارس عام١٩٨١ حيث قتل العشرات منهم فى هذا الإعتداء فقط، وحرقت العديد من محلاتهم، وحتي أحداث الكشح الثانية فى يناير عام ٢٠٠٠

ولم يحدث أن حمل أقباط السلاح ضد الدولة كما فعلت العديد من الجماعات الإسلامية، ولم يقم قبطى بإغتيال رئيس الدولة ورئيس مجلس الشعب ومفكرين مثل فرج فودة، أو بمحاولة إغتيال نجيب

٣٣٦- دراسة أعدها مركز الوثائق والمعلومات بمركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية تحت عنوان "أحداث العنف ضد الأقباط ١٩٧٢-٢٠٠٠"

محفوظ.

وقبل كل ذلك لم نر جماعات "للجهاد القبطي"، ولم نر شباباً قبطياً يغتال المسلمين لانهم مسلمين، ويخطف الفتيات لإجبارهن على التحول عن دينهن، ولم نرى شباباً قبطياً يهرب للجبال ويقوم بتصنيع السلاح، أو يتلقى الدعم من جهات أجنبية.

والغريب أننا لم نر أصواتا تعلو فى أجهزة الإعلام وخاصة الصحافة المكتوبة ضد هذه الجرائم التي تعرض لها الأقباط أو قاموا بحملات تدينها وتقف ضدها، وذلك بسبب عمليات التعمية المنتظمة والحديث المتكرر عن "المتطرفين من الجانبين" عند حدوث مثل هذه الجرائم والذي عادة ما يشار إليها، وبشكل نادر، فى سطور قليلة فى أخبار الحوادث فى الصفحات الأخيرة من الجرائد.

ولهذا فإن الحديث عن "المتطرفين من الجانبين" وهو ما يعنى وجود تطرف قبطي فى مصر هو "أم الاكاذيب" فى الملف القبطى إن صح التعبير.

ويستهدف المسئولون فى الدولة من وراء استخدام هذه المقولة منذ أكثر من ثلاثين عاما التغطية على فشل الدولة فى التعامل مع الاعتداءات الطائفية، وذلك بإحداث توازن زائف ومزعوم بين الجانبين أمام الرأى العام فى معرض تبرير هذه الإعتداءات، وإلقاء تبعتها بالتالى على كاهل ما يسمى "بالمتطرفين من الجانبين". وهذا التبرير يشكل نوعاً من التواطؤ الذى يضع الضحية فى مستوى الجاني، ويوهم الرأي العام المسلم بأن هناك متطرفين أقباط بالفعل وأن هذه الإعتداءات ضد الاقباط إنما تجئ رداً على تطرفهم المزعوم.

وهكذا أسهمت الدولة ومعها أجهزة الإعلام ليس فى إخفاء الحقيقة فقط، بل وفى خلق مناخ عام يبرر الإعتداء على الأقباط بشكل ضمني ويشجع الجهلة والرعاع على القيام بهذه الإعتداءات.

وما حدث للأنبا يوأنس عندما أوفده قداسة البابا للصلاة على شهداء الكشح فى الجنازة الجماعية يوم الثلاثاء٤ يناير٢٠٠٠، عندما قامت مجموعة من القرويين بخطفه لاعتقادهم أن المسيحيين هم الذين قتلوا المسلمين لهو أبلغ دليل على ذلك، ويكشف آثار سياسة التعمية وتشويه الحقائق، ويسلط الضوء على نتائج موقف الدولة على الرأي العام. وكاد الأنبا يوأنس أن يدفع حياته هو ومن معه، كما دفع الكثير من الأقباط قبله ثمناً لهذه التعمية.

ولعلنا نتذكر أن خاطفيه قالوا له ومن معه بالحرف الواحد "أن النصارى قتلوا أخوتنا المسلمين"، فأبلغهم أن العكس هو الذى حدث، وأن هناك ٢٠ جثة تنتظر الصلاة وموعد الجنازة الآن ودعاهم لمرافقته ليعرفون صحة ما يقول. وهدأ الموقف عندما قال لهم "نحن فى الصعيد نعرف أنه إذا تشابك اثنان يوقفهم كبيرهم ويبدأ بتهدئتهم". فقال أحدهم "نعم أنت على حق" وهدأت الأمور بفضل حكمة الأنبا يوأنس.

ويتبين من هذا الموقف الخطير أمران:

أنه بسبب التضليل الإعلامي وعدم نشر الحقائق، وعدم إعلان الحقيقة بشكل فورى كما تشدقت السلطة، بالإضافة إلى أغنية "المتطرفين من الجانبين"، كان الممكن أن يزيد عدد القتلى فى الكشح ثلاثة أو أربعة فى هذه المحنة.

أن الإنسان المصري البسيط إذا أتيحت له فرصة معرفة الحقائق لن ترضيه هذه الأحداث البشعة إذا كان وجدانه الفطري ما يزال نقيا بلا تشويه.

ولعل شهداء الكشح إذا استمعوا إلى المسئولين فى الدولة يتحدثون فى تصريحاتهم، عن المتطرفين من الجانبين بعد اغتيال ٢١ منهم لتحركوا فى قبورهم، وشعروا أن هؤلاء قد قتلوهم مرة ثانية بهذه

الأكاذيب.

وهكذا تطلع علينا أجهزة الإعلام فى كل مرة بهذه الأكذوبة المزمنة دون أية محاولة للتفكير فى مضمونها ومدى صحتها ونتائجها على تماسك النسيج الوطني، وترددها بشكل تلقائي. وهى هنا مثل الذى يكرر كذبة حتى يسلم بها فى النهاية على أنها حقيقة.

ولعلنا لا ننسى تصريح صفوت الشريف بعد اجتماع مجلس الوزراء بعد المذبحة بيومين وتكليفه الشهير لوزير الداخلية بإعلان الحقائق أولا بأول، الذى تحث فيه عن "المتطرفين من الجانبين" وقيام جميع أجهزة الإعلام فى نفس اليوم واليوم التالى[٣٣٧] بترديد هذه الأكذوبة.

وهكذا قامت معظم الجرائد بإيراد تصريحات صفوت الشريف وغيره من المسئولين والتي تتحدث عن "إجراءات حاسمة لمواجهة عناصر التطرف من كلا الجانبين"[٣٣٨] بعد ثلاثة أيام من المذبحة وعقب اجتماع مجلس الوزراء.

غير أن جريدة واحدة هي الأخبار نشرت تصريحات رئيس الوزراء ووزير الإعلام فى نفس اليوم بعد أن حذفت منها تعبير "كلا من الجانبين " حيث ذكرت تحت عنوان "سنضرب بشدة كل محاولة لإثارة الفتنة " مع حذف هذا التعبير من العنوان والنص.

وقد يقول قائل إنه لابد من نشر تصريحات المسئولين، ولكن ما العمل إذا كانت هذه التصريحات مليئة بالأكاذيب، هل يجرى الاكتفاء بنشرها كما لو كان الصحفيون مجرد أجهزة تسجيل؟ ثم ما هو دور الصحفي فى هذه الحالة؟، وأين أبجديات العمل الصحفى فى التحقق من صحة الخبر أو المعلومات المزمنة التى يدلى المسئولون عن وعى أو بغير وعى؟، ثم أين التحقيقات التى تكشف أن هناك قاتل وضحية، وأين التعليقات التى تنتقد هذا النوع من التصريحات وهذا الموقف من قبل الحكومة، ولا تضع الجناة والقتلة فى نفس مستوى الضحايا المقتولين.

وإذا كان من المعتاد أن تقوم الصحافة بالمعالجة الخبرية لتصريحات أي مسئول كبير، فإن دورها لا يجب أن يقتصر على ترديد تصريحاته بشكل أعمى دون أن تقدم الحقائق التى يمكن أن تكذب تصريحات هذا المسئول إذا كانت كاذبة، أو تلقى الضوء على مدى صدقها وجديتها، وأن تفسح المجال لتصريحات الأطراف المعنية المحلية التى عانت فى هذه المشكلة التى يمكن أن تلقى الضوء على مدى صدق تصريحات هؤلاء المسئولين.

المساواة أمام الدستور:

من الأغاني المزمنة التى ترددها الدولة أيضا بعد كل إعتداء طائفى ضد الأقباط، أنه لا فرق بين مسلم ومسيحى وأن الجميع "سواسية أمام الدستور"، ويقوم الجهاز الإعلامى بترديد هذه المقولة بشكل أعمى.

وإذا كان المواطنون المصريون متساوين نظرياً أمام الدستور، إلا أن ترديد هذه المقولة المزمنة فى مواجهة مشاكل الأقباط، لا يعنى فقط أن المسئولين فى الدولة يحتمون وراء نص الدستور فى مواجهة الواقع الذى يعشش فيه مناخ وعرف طائفى، ولكن يعنى أيضا التغاضي عن هذا الواقع الذى يعيشه الأقباط وهمومهم ومشاكلهم داخل الوطن الذى يعيشون فيه. ويعنى أيضاً تجاهل الأعراف والقوانين التى تتعارض مع الدستور، وسنتعرض لذلك فى موضع لاحق، وخاصة فيما يتعلق ببناء الكنائس.

ولعله أمراً مثيراً للسخرية أيضاً أن يتحدث البعض عن نوع آخر من المساواة بين الأقباط والمسلمين

٣٣٧- انظر العديد من الصحف المصرية فى ٥ يناير ٢٠٠٠

٣٣٨- جريدة الأهرام المسائى ٥يناير ٢٠٠٠

عندما يجرى الحديث وبشكل نادر عن تجاوزات الشرطة فى المقالات والتحقيقات والأحاديث التى نشرتها الصحف. حيث يجرى تبريرها بأنها تحدث مع كل المواطنين، وكأن ذلك يعد مبرراً كافياً لوقوع التعذيب أو للتخفيف من بشاعة هذا الجرم، وتكون المحصلة النهائية من هذه التعليقات الصحفية هي إصباغ الشرعية على سلوك الشرطة. وهكذا على الرغم من قيامه بنفي قصده فى أن يكون ما كتبه دفاعاً عن الشرطة، وعلى الرغم من قيامه بانتقاد الحكومة على الخطأ فى المعالجة قصيرة النظر من قبل بعض القيادات التى فضلت أن "تخفى على الخبر ماجور"، يكتب أحد المحللين فى جرأة يحسد عليها يقول "تعالوا إلي جولة فى مقال "الواشنطن تايمز" لنفند ما جاء فيه من أكاذيب .. تتحدث الصحيفة عن أحداث "الكشح" وعن تعذيب أكثر من ١٠٠٠ مواطن قبطي فى أعقاب جريمة القتل التى حدثت. وربما كان كل ذلك أو بعض منه صحيحاً لإنتزاع الاعتراف بالقوة من المتهمين وغير المتهمين، وهذه حقيقة لا تحتاج إلي إثبات، ولكن ذلك يحدث -إذا حدث- مع جميع المواطنين مسلمين ومسيحيين. وبعبارة أخرى فإن التجاوزات اذا حدثت مع بعض المواطنين الأقباط لم تحدث لأنهم يعتنقون المسيحية مثلما تحاول الصحيفة أن توهم القراء وإنما حدث بصفتهم مواطنين يتعاملون مع جهاز شرطة قد لا يحترم بعض رجاله حقوق الانسان، بل لعل سلوك الشرطة فى هذه التحقيقات تحديداً يتفق مع مفهوم الوحدة الوطنية لأنه لا يستثنى مسلماً أو قبطياً .. فالكل فى الهم سواء"[٣٣٩]

وكنت أفضل أن يدين كاتب المقال الانتهاكات التى يتعرض لها المسلمون أيضا دون أن ينصب همه الأساسي على نفى الطابع الديني للانتهاكات، بدلاً من التأكيد على أن سلوك الشرطة وهى ترتكب ما يسمى بالتجاوزات مع الجانبين يتفق مع مفهوم الوحدة الوطنية. ونرى أن صاحبنا الذى أجهد نفسه فى نفى الطابع الديني للتعذيب، قد أثرى أدبياتنا السياسية بمصطلح جديد لمفهوم الوحدة الوطنية وهو المساواة فى التعذيب.

هوسة تشويه سمعة مصر والمخطط الخارجي:

إذا كانت مصر تعيش حالة من الصراع السياسي بالمنطقة بسبب قضية الشرق الأوسط، وإذا كانت بالفعل هدفاً فى بعض الأحيان لضغوط خارجية، بسبب هذا الصراع ذي الأبعاد الإقليمية، يميل الكثيرون من رجال السياسة ومن ورائهم العديد من الصحفيين، إلى إرجاع العديد من مشاكلنا وخاصة تلك التى نفشل فى التعامل معها إلى مؤامرة خارجية. وتبدأ حالة من الهوس السياسي والإعلامي عند طرح هذه المشاكل وخاصة فيما يتعلق بالملف القبطي وما ترتب عليه من ردود فعل بين أقباط الخارج، ونرى عندئذ حالة الصرع العام ترى فى ذلك محاولة "لتشويه سمعة مصر" فى الخارج والنيل من مكانتها.

وعادة ما يكون وراء هذه "المؤامرة وهذا المخطط الخارجي" "أصابع خفية" أو "أيدي خفية" أو "قلة فى الداخل" أو "قلة فى الخارج".

واعتادت الكثير من أجهزة الإعلام فى مصر الاستكانة، فى راحة مَرَضية، إلى نظرية المؤامرة، دون أن تبذل جهداً حقيقياً فى التحليل والنقد كما تفرض ذلك قواعد العمل الصحفى. وهكذا عندما ألقى السيد وزير الداخلية حبيب العادلى بهذا التفسير مثل كل من سبقوه من وزراء الداخلية وكبار المسئولين، فى إطار الحملة التى انطلقت بعد تقرير الصنداى تليجراف، صدرت جميع الصحف القومية والمعارضة وما يسمى بالمستقلة فى اليوم التالى وهى تبرز هذا التفسير، وخاصة عندما قال "إن أحداث قرية الكشح أوضحت أن هناك نوع من أنواع المخططات لضرب الاستقرار فى مصر، وأنه منذ أول

[٣٣٩] - جريدة الوفد تحت عنوان "فى صحافة الغرب المغرضة" بقلم جورج فهيم ٥نوفمبر١٩٩٨

يوم الحادث وتداعياته وما أثير من إدعاءات ومراسلات واتصالات تجرى بين قلة بالداخل والخارج من أجهزة أعلام غير محايدة، تؤكد أن التصعيد كان واضحاً وليس مرتبطاً بقضية الكشح، وأنه لو لم تكن الكشح لكان غيرها. وقال إن التصعيد وتوقيته مقصود فى حد ذاته وان محاولة تفسير ما يحدث وربطه بتجاوزات الشرطة يستوجب التنبه الوطني للتعامل معه بوعي كامل، مشيراً إلي مبادرة الأقباط أنفسهم وقياداتهم الدينية بالرد على الإدعاءات التى أثارتها القلة من المتعصبين".[340]

ونحن نعرف بالطبع كيف جاءت مبادرة الأقباط أنفسهم وكيف اتصل العادلى بقداسة البابا لإصدار بيانه حول هذه الأحداث، وكيف تم تحريك عدد من الأقباط لإصدار ما سمي ببيان الألفين.

وفى اليوم التالي لتصرح العادلي لم تخلُ صحيفة واحدة من هذا التفسير، ليس فقط فى العرض الأخباري ولكن فى التحليلات والتعليقات الصحفية دون تبصر بإلقاء اللوم على "قلة فى الخارج وقلة فى الداخل"، حتى أنه يخال للمرء أن الوجدان السياسى لهؤلاء المسئولين وهذا النوع من الصحفيين يتسم بالفقر السياسي الشديد والكسل الكبير فى تفسير المشاكل واستقصاء الأسباب وتقديم الحلول، دون الاستكانة لنظرية المؤامرة المريحة.

ويكفى أن نتوقف عند بعض العناوين والتعليقات الصحفية لنلمس معالم الزفة الإعلامية الخاصة باغنية تشويه سمعة مصر، والتي تصاحب كالعادة هذا النوع من التصريحات وتستمر لعدة أيام فى هذا الإتجاه:

"العادلى: الحملة حول أحداث الكشح هدفها ضرب الاستقرار الوطني"

وبعد أن تشير الصحيفة إلى تصريحات الوزير تورد فى نفس الخبر فقرة من بيان لما يسمى "بجمعية أنصار حقوق الإنسان" جاء فيها "إن بعض وسائل الإعلام الأجنبية ومنها بعض العناصر المعادية لمصر فى الخارج تتعمد تشويه إنجازات نصر إكتوبر والدور المصرى الرائد دفاعا عن قضايا السلام والتحرر الوطنى"[341] ونحن لا ندرى هنا ما هي العلاقة بين نصر أكتوبر الذى تم عام ١٩٧٣ وأحداث الكشح الأولى التى وقعت بعد خمسة عشرة عاما، والثانية التى وقعت بعد سبعة عشرة عاما؟

"استغلال حادث الكشح مؤامرة خطط لها أعداء الوطن"

"مصر لا تعرف الأقليات .. الداخلية لا تتستر على تجاوزات". وبعد أن تورد الصحيفة تصريحات الوزير، تكتب تحت عنوان فرعى " تحية للأقلام الوطنية"، تقول "إن العادلى أشاد بموقف وسائل الإعلام المصرية فى التصدى للمؤامرة .. وقال: أحيى الأقلام الوطنية – مؤيدين ومعارضين – لتعاملهم مع الحقائق بشكل مجرد لكشف أبعاد المؤامرة التى تستهدف النيل من إستقرار الوطن"[342]

أما بالنسبة للتعليقات والتحليلات الصحفية حول أحداث الكشح فإنها تعثر فى عبقرية غير مفهومة، على روابط بين أحداث وأوضاع لا يوجد رابط بينها. حيث يرى أحدهم علاقة بين التعذيب فى الكشح الأولى وردود الفعل الناجمة عنه، وبين محاولة خلق واقع جديد فى الشرق الأوسط، ويقول "ستظل مصر هدفاً لمتربصين كثيرين يريدون بها سوءا.. طالما أنها قادرة على أن تقول "لا" وأن تفسد كل المخططات المشبوهة، التى تحاول خلق واقع جديد فى منطقة الشرق الأوسط .. ولم ينقذ مصر من هؤلاء المتربصين ومن مخططاتهم المشبوهة إلا يقظة أبنائها ووعيهم لخطورة ما يحاك ضد وطنهم من

٣٤٠- فى كلمة لوزير الداخلية أما القيادات الأمنية بوزارة الداخلية بتاريخ ٨ نوفمبر ١٩٩٨، أوردتها جميع الصحف فى اليوم التالى وخاصة الأحرار٩ نوفمبر ١٩٩٨

٣٤١- جريدة الأهرام ٩ نوفمبر ١٩٩٨

٣٤٢- جريدة الجمهورية ٩ نوفمبر

مؤامرات ولسوف يبحث هؤلاء المتربصون كل يوم عن ثغرة ينفذون منها إلي تهديد الأمن القومي لمصر، وتدمير وحدتها الوطنية".[343]

وإذا أردنا البحث، وفقاً لهذه الرؤية، عن أسباب هذه "المؤامرة" التى نفذت فى الكشح وأدت إلى قتل واحد وعشرين قبطيا نجد عجبا. إذ يرى أحدهم أن "خلق أحداث مثل الكشح من شأنه أن يشغل مصر، ويجعلها تنكب على مشاكلها الداخلية". والهدف هو "محاولة تقليص دور مصر فى القضية الفلسطينية، (...) وما سوف يستجد من مفاوضات بشأن الجولان ومن ثم القدس فيما بعد". وكتب تحت عنوان "ثقل مصر وتأثيرها ربما أفرز أحداث الكشح وآلامها" يقول "لا بأس من المحاولات عن طريق استمرار المخططات لخدمة أمريكا وحليفتها إسرائيل". ويستبعد دور الجماعات الإسلامية من الأحداث ويتحدث عن دور "البلطجية" قائلاً "إننا نعترف بأنه دور غير منكور، (...) والسؤال هنا من حرك البلطجية وغيرهم عن طريق الإثارة وإطلاق الشائعات". ويضيف أنه "مهما كانت براعتهم فى وضع الخطط ومهما كانت قوتهم فى تنفيذها فإن الله أبرع وأقوى وقد أعماهم عن حقائق وضرب بفتنتهم عرض الحائط بعيداً عن الثوابت إذ غاب عنهم أن كشف مخططهم وإثباته ليس بعسير فى ظل استبعاد كل متابع ومراقب ومناظر لدور الجماعات الإرهابية أو الاتجاهات الإسلامية أو الجماعات أو الاتجاهات المسيحية إن صح القول عن أحداث الكشح المتوالية".[344]

وإذا استبعدنا دور الجماعات الإسلامية كما يقول كاتب التعليق، وإذا صدقنا ما يقوله حول المخططات الأمريكية لضرب الوحدة الوطنية، هل معنى ذلك أن أمريكا طلبت من البلطجية بالكشح التحرك، وأن الصهيونية طلبت من فايز عوض حسين أن يقوم بضرب راشد فهيم، وأنها طلبت من القتلة أن يقتلوا المسيحيين فى الكشح؟. وإذا كان لمصر ثقل فى الموازين الدولية فإن ذلك ليس دافعا لأن يرى بعض الكتاب والصحفيون أن هذا الثقل هو سبب المشاكل الموجودة فى الكشح والأحداث التى وقعت فيها.

وعندما يقول السيد وزير الداخلية "إن التصعيد كان واضحاً وليس مرتبطاً بقضية الكشح وأنه لو لم تكن الكشح لكان غيرها". نجد بعض الصحفيين يتبنى نفس هذا التفسير ويقول بالحرف الواحد "لو لم تقع أحداث الكشح لتم اختراعها، (...) لو أنه لم تجرى هذه الأحداث الغريبة والمريبة فى الكشح لكان قد تم اختراعها ولو لم تحدث كل تلك ردود الأفعال فى الخارج .. وما تلاها فى الداخل .. لكان قد تم إختلاقها ولكانت صحيفة التلجراف قد إبتدعت أى شئ كى تتحدث عن أوهام إضطهاد الأقباط فى مصر".[345]

ومن المقولات الزائفة التى انتشرت فى التعليقات حول أحداث الكشح وتسوقها الصحافة المصرية بإصرار هو أن ما حدث فى الكشح يعود إلى أن قيام مصر باتخاذ مواقف رافضة فى قضية الشرق الأوسط لموقف الدول الكبرى المؤثرة.

وقد لجأت العديد من الصحف المصرية إلي ترديد هذه الأغنية فى الحملة الصحفية ضد الصنداى تيجراف، وأن المقال الذى نشر فيها يعود إلى موقف مصر الرافض "للسياسات الأمريكية والصهيونية". وتقول إحدى الدوريات إن "الحملة الشرسة التى تعرضت لها مصر فى الآونة الأخيرة تخفى وراءها أهدافاً عدوانية ونوايا مبيته .. فالاتهامات مشرعة وجاهزة كلما اتخذت مصر موقفا مغايراً أو رافضاً للسياسات الأمريكية والصهيونية للمنطقة .. وقد بات واضحاً أن هدف تركيع مصر

٣٤٣- جريدة المساء "عاصفة الكشح" بقلم مؤمن الهباء ٣١أكتوبر١٩٩٨

٣٤٤- جريدة الوفد تحت عنوان "ثقل مصر وتأثيرها ربما أفرزأحداث الكشح وآلامها" مدحت الهرميل ٢٦يناير٢٠٠٠

٣٤٥- روز اليوسف تحت عنوان "البريطانيون لم يأتوا إلينا بسبب سواد عيوننا" بقلم عبدالله كمال ٢٦ديسمبر١٩٩٨

يشكل أحد ملامح السياسات التى يجرى نسجها فى الخفاء لتخرج إلينا على شكل حملات صحفية وإعلامية مضللة .. تارة ترتدى ثوب "اضطهاد الأقباط وأخرى تزعم امتلاك مصر أسلحة بيولوجية وصواريخ بعيدة المدى "..." ولذا لم تكن مزاعم اضطهاد الأقباط فى مصر والتى نشرتها الصنداى تليجراف مسألة وليدة المصادفة بل جاءت فى إطار حملة مسمومة جاء التخطيط لها بدقة ضد مصر .. لعب فيها كل من اللوبى الصهيونى وما يسمى بالاتحاد القبطى الدولى الدور الأساسى والفعال".[٣٤٦]

ولعل المتابع لمعطيات الوضع فى الشرق الأوسط يجد أن مصر شاركت فى حرب الخليج وفى الائتلاف الدولي الذى تزعمته الولايات المتحدة فى إطار الأمم المتحدة، وقامت بالتنسيق الدائم مع الاتحاد الأوربي ومع الولايات المتحدة بشكل شبه دائم. وإذا كانت مصر لها بعض المواقف الرافضة لبعض السياسيات تجاه الشرق الأوسط، إلا أننا لا ندرى كيف أدت مواقف مصر الرافضة هذه إلى أحداث الكشح؟. وعادة ما تساق هذه المقولة بشكل أعمى وتلقائي ولا يدرى كاتبوها كيف يمكن أن يؤدى ما رفضته مصر إلى دفع بعض قرويون من الكشح والقرى المجاورة لها، إلى قتل واحد وعشرين قبطيا فى هذه القرية؟.

وهكذا نقرأ فى افتتاحية لصحيفة قومية بعد مقال الصنداى تليجراف تحت عنوان "حملة رخيصة وتوقيت مشبوه"، "لسنا فى حاجة للقول بأن توقيت هذه الحملة البغيضة يرتبط إلي حد كبير بمواقف مصر الصريحة والواضحة التى ترتبط بسياستها الداخلية والخارجية. (....) نحن لا نجاوز الحقيقة عندما نقول إن مصر بتحركاتها الجادة والمخلصة لدعم الموقف الفلسطيني والحقوق والمطالب العربية العادلة والمشروعة قد أثارت الأفاعي التى تحركت من أوكارها لنفث سمومها وتنفيذ مخططاتها الخبيثة لتشويه اسم مصر وسمعتها".[٣٤٧]

وفى تعليق آخر، فإن ما يسمى بالحملة ضد مصر يعود إلى رفض الرئيس حسنى مبارك تسليم الجاسوس الإسرائيلي عزام، وهكذا نجد جريدة معارضة تقول فى معرض تعليقها تحت عنوان "حملة وقحة جديدة لتشويه سمعة مصر"، "واصل أمس أعضاء اللوبي الصهيوني المنتشرون فى الدول الغربية حملة وقحة للإساءة إلي مصر بعد يومين من رفض الرئيس حسنى مبارك طلب إسرائيل تسليم الجاسوس الإسرائيلي عزام. نشرت صحيفة الصنداى تليجراف البريطانية المملوكة للمليونير اليهودي روبرت مردوخ تقريرا محشوا بالأكاذيب والافتراءات حول اضطهاد الأقباط فى مصر".[٣٤٨]

ونحن لا ندرى ما هي العلاقة بين رفض الرئيس لتسليم الجاسوس عزام لإسرائيل ونشر التقرير بعد ذلك بيومين، حيث يعرف العاملون فى مجال الصحافة أن إعداد تقرير مثل هذا يتطلب قدراً من الوقت بين إتصالات وإستفسارات. ولهذا لا يمكن أن تكون هناك علاقة بين الرفض ونشر التقرير الذى يتعلق بأحداث وقعت فى الكشح قبل هذا الرفض بشهور.

ويصل الأمر بإحدى الدوريات إلى ترديد هلوسة الأمن التى يطلع بها علينا كل فترة فى مواجهة المشاكل القبطية عندما يتحدث عن مزاعم إقامة دولة قبطية، حيث خرجت علينا هذه الدورية تحت عنوان "المخطط يستهدف إقامة كيان قبطى متميز" له برلمان خاص ووزارة لشئون الأقباط تتبع البابا".[٣٤٩]

ونعتقد أن هذا التفكير على فداحته لا يستحق التوقف عنده كثيرا، لأنه لم يرد أبداً فى ذهن الأقباط أوالكنيسة فى مصر. وقد سبق وشهدنا هذا النوع من الهذيان السياسي في وثيقة زائفة مدسوسة

٣٤٦- جريدة الأسبوع ٢نوفمبر ١٩٩٨

٣٤٧- جريدة الأهرام المسائى ٢٦أكتوبر ١٩٩٨

٣٤٨- جريدة الوفد ٢٦أكتوبر ١٩٩٨

٣٤٩- جريدة الأسبوع ٢نوفمبر ١٩٩٨

ظهرت فى الإسكندرية في مستهل السبعينيات، كان وراءها أحد رجال الدين الإسلامي، وقام قداسته بلنفي مثل هذه المزاعم بناء علي أسباب منطقية وتاريخية.

وبعد الربط بين الكشح وموقف مصر الرافض فى القضية الفلسطينية، ثم مع موقف مصر الرافض لتسليم الجاسوس عزام، نجد هناك من يحاول الربط بين صدور قانون الحرية الدينية فى الولايات المتحدة، الذى تصادف التوقيع عليه فى تلك الأيام، وبين أحداث الكشح. وكأنه قد جرى تفصيل هذا القانون على ما حدث فى هذه القرية المصرية. حيث كتبت إحدى الصحف القومية تحت عنوان "ماذا تريد أمريكا والغرب من مصر؟"، تقول "بعد نشر تقرير الصنداى تليجراف بثلاثة أيام وقع الرئيس كلينتون قانون الاضطهاد الديني الذى يتضمن فرض عقوبات أمريكية ضد الدول التى تمارس الاضطهاد الدينى. وقال المراقبون إن الحملة -كما يبدو من التوقيت- لها أهداف معينة أحدها إضعاف موقف مصر فى العالم، بعد ما تبين أن الحملة كانبة من الأساس".[350]

ونحن لا ندرى "أي مراقبين" لجأت إليهم الصحيفة للحصول على هذا السبق الصحفي. ومع التسليم بأنه يوجد داخل الكونجرس الأمريكي جماعات ضغط معادية لمصر، إلا أننا لا يمكن أن نتصور أن هذا الكونجرس يسلق قانون الحريات هذا خلال ثلاثة أيام. ولعل كاتب المقال قد تأثر بما يحدث فى مجلس الشعب المصري، إذ لا يعقل أن يكون الرئيس الأمريكي قد انتظر تقرير الصنداى تليجراف حتى يوقع على قانون الحريات الذى كان مطروحاً على الكونجرس قبل نشره بعدة أشهر للبحث والمناقشة.

ونفس هذا التفسير المريض أفرزته أقلام أخرى فى صحف أخرى، وجاء فيه أنه "لم تكن مجرد مصادفة أن تنشر صحيفة "الصنداى تليجراف" البريطانية تلك الرواية المؤذية التى أدعت فيها أن الاقباط فى إحدى قرى محافظة سوهاج تعرضوا للصلب والاغتصاب بعد أيام قليلة فقط من إقرار مجلس النواب الأمريكي مشروع قانون الاضطهاد الديني، (...) إنه من السذاجة الاعتقاد بأن تزامن نشر مقال الصنداى تليجراف مع إقرار مشروع القانون الأمريكي كان مجرد مصادفة. ففي قضايا التحولات الأساسية لا مكان للمصادفات. فالموضوع الذى نشرته الصحيفة البريطانية هو أول الغيث ليس بالنسبة لمصر وحدها إنما بالنسبة لدول عربية وإسلامية عديدة أخرى".[351]

ونلاحظ فى الحملة التى شنتها الصحف المصرية ضد تقرير الصنداى تليجراف، هجوما عنيفاً على الحكومة البريطانية، وعلى الحكومة الأمريكية. وهو الأمر الذى يعنى من وجهة نظر هذه الصحف، أن حكومة تونى بلير وأن إدارة الرئيس كلينتون تقفان وراء هذا التقرير. بينما هذه الصحف، كما هو معروف للجميع، لا تخضع لنفوذ هذه الحكومات ولا تأتمر بأوامرها ولا تتلقى منها توجيهات أو تعليمات كما يحدث فى "المنظومات الإعلامية" في بعض الدول....

وإذا أردنا أن نتحدث عن موقف إدارة كلينتون عند صدور قانون الحريات الدينية، يعرف الكثيرون فى دوائر السلطة فى مصر أن مادلين اولبرايت وزيرة خارجيتها، بذلت جهوداً مضنية حتى ترفع لجنة الكونجرس المختصة بنظر هذا القانون اسم مصر من قائمة الـ ١٦ دولة التى ستنشر مع قانون الحريات الدينية، بوصفها دولا لا تحترم الحرية الدينية بشكل كاف. والذي لا يعرفه كاتب ذلك المقال أيضاً هو أن وزيرة الخارجية الأمريكية أرسلت خطاباً إلى اللجنة المعنية فى الكونجرس تحذرها فيه من وضع اسم مصر على هذه القائمة. بل أنها طالبت أيضا برفع اسم السودان والسعودية اللتان توجدان على رأس قائمة الدول الملحقة بالقانون والتي يجرى فيها اضطهاد الأقليات. وسببت وزيرة الخارجية مطلبها هذا بأن إدراج هذه الدول سوف تكون له آثار سيئة على علاقات الولايات المتحدة الاستراتيجية

٣٥٠- جريدة الجمهورية تحت عنوان "ماذا تريد أمريكا والغرب من مصر؟" ٥نوفمبر١٩٩٨

٣٥١- جريدة الأهرام "كل أربعاء" بقلم محمدالسماك ٤نوفمبر١٩٩٨

مع هذه الدول بإعتبار أنها صديقة وحليفة للولايات المتحدة. وتم فى النهاية إسقاط هذه الدول من القانون وتم تمريره بصورته التى صدرت به.

ولعل الدليل الأكبر على عدم وجود علاقة بين صدور قانون الحريات وأحداث الكشح، هو أن الدكتور أسامة الباز والدكتور يوسف بطرس غالى قد أوعزا إلى ثلاثة من الاقباط بالذهاب إلى واشنطون فى شهر يونيو ١٩٩٨ أي قبل وقوع أحداث الكشح الأولى بحوالي شهرين، ولقاء عدد من أعضاء الكونجرس المشاركين فى إعداد قانون الحريات الدينية بعد أن تردد اسم مصر أثناء المناقشات بوصفها إحدى الدول التى لا تحترم الحريات الدينية.

والأخطر من كل ذلك نجد هناك من يدرك أن العيب فينا ولكنه يصر على إلقاء التبعة على بريطانيا والولايات المتحدة فيما نشرته الصحيفة البريطانية حول إعتداءات الكشح، كما ورد فى تقرير لإحدى الدوريات تحت عنوان "من سوهاج العظمى إلي بريطانيا الصغرى جداً"، وبعد أن أشار فى مقدمة التقرير "بأن هناك ممارسات طائفية ومتطرفة فى مصر"، يقول "إن التقرير الذى نشرته الأفاقة كريستينا لامب يأتي متزامناً فى نفس اللحظة التى تصرح فيها مادلين أولبرايت بأن صبرها نفد من موقف العرب من التطبيع وخصوصاً مصر، (....) بأي معنى تنقلب أمريكا وأوروبا من أجل الإنسان المصري .. وممن؟ من بريطانيا التى احتلته وأذاقته العذاب ٧٠ عاماً وتآمرت عليه؟، (....) ثم ما هذه الفجاجة واللجاجة فى التدخل فى الشأن الداخلي المصري؟ هل يقبل البريطانيون تحالفاً بين الكاثوليك المصريين والكاثوليك البريطانيين ضد البروتستانت؟"[٣٥٢]

ورغم هذه الاتهامات لبريطانيا والولايات المتحدة، تعترف هذه الدورية بأن هناك جو طائفي فى مصر وتقول "هناك جو طائفي فى مصر منذ أن ابتليت البلاد فى أواخر السبعينات بالجماعات المتطرفة وأنصارهم وأنصار أنصارهم .. وهو جو لم يقتصر على أولئك اللذين ركبوا الجبال وحملوا السلاح وقتلوا الأبرياء وأحرقوا الزرع والدرع، بل يمتد ليشمل المتأثرين بأفكارهم والمتواطئين عليها والصامتين خوفاً ونفاقاً. وهناك أيضاً ولا نعرف هنا أين النتيجة وأين سبب اعتمادنا على "الحل الأمني" فقط .. وهو وضع نتج عنه تضخم وتجاوزات ولكنه حقق بعض النتائج التى لا تنكر إلا أن كل ذلك يبقى منقوصاً، (....) لا نخفف من شأن الجو الطائفي البغيض الذى يسود أحياناً عقليات بعض المأفونين فى بلادنا ونقر أن أصل المشكلة داخلي وأننا نعيب زماننا والعيب فينا .. ولكن يا أحقر قوى عاشت وكبرت وسادت بامتصاص دماء الشعوب اتركينا وشأننا".

ولا يسعنا القول ونحن نرى هنا أن كاتب هذا التقرير قد شخص المرض، إلا أنه يعانى من انفصام فى الرؤية فهو كمن يدرى أن العيب فينا، ولكنه يتهم الآخرين ويسبهم أبشع الألفاظ.

ولكن يبدو أن الكثير من رجال السياسية فى مصر والعديد من الصحفيين قد ورثوا هذا التبرير الجاهز حتى أنه يخال للمرء أنه أصبح مطبوعا فى مكونات "الجينات" التى تشكل خلاياهم السياسية والصحفية، ويرددونه مثل أجهزة التسجيل التى ينطلق الصوت منها عند ضغط زر التشغيل عندما تدعو الحاجة.

التخوين:

من أقسى الاتهامات التى يمكن أن توجه إلى إنسان هى تهمة الخيانة والعمالة لقوة أجنبية ضد وطنه وهو برئ منها. وهى تهمة اعتادت أجهزة الأمن وبعض أجهزة الإعلام فى مصر إلقائها جزافاً

٣٥٢- جريدة الاسبوع "من سوهاج العظمى إلى بريطانيا الصغرى" ٢نوفمبر١٩٩٨

دون تبصر، إذا ما أرادت تدمير أي إنسان أمام الرأى العام أو إسكات صوت يرتفع ويسبح ضد التيار.

وهذا الاتهام الذى يصعب على أي قاضى نزيه إصداره، ما لم تتوفر أمامه أدلة وبراهين لا شك فيها، يلقى به فى بساطة مذهلة من قبل بعض الصحفيين المتخصصين فى التخوين والذين تقف ورائهم أجهزة معينة.

وكانت هذه المقولة هي القاسم المشترك الأعظم فى جميع الاتهامات التي وجهت إلى حافظ أبو سعدة وسعد الدين إبراهيم والأنبا ويصا وغيرهم. وكان يكفى الضغط على "الزر" حتى تنطلق الكلاب المسعورة تنهش شرف من يراد تحطيمه وتدميره.

تخوين الأنبا ويصا:

وعلى هذا المنوال وجهت تهمة الخيانة على صفحات الجرائد إلى الأنبا ويصا، بل أن الدولة هددت فى حديث مع قيادة كنسية بتقديمه للمحاكمة وأبلغته هذه القيادة الكنسية بهذا التوجه لدى السلطة، ولكنها أسقطت الاتهامات الموجهة له فى التحقيق الذى تم معه للأسباب التى تعرضنا لها فى فصل سابق.

وتعرض الأنبا ويصا لحملات تشويه واتهامات كاذبة لا حصر لها من صحفيين لا يعرفونه ولم يلتقوا به من قبل، وانحصرت كل معلوماتهم عنه فيما زودهم به جهاز الأمن أو ما وصلهم عبر آلة الدعاية الإعلامية الضخمة.

وهكذا لم تستطع جريدة الأسبوع أن تمنع نفسها كالمعتاد، وبعد المنبحة بأسبوع[٣٥٣] من مهاجمة الأنبا ويصا وتخوينه كما حدث بعد أحداث الكشح الأولى. وفى تقرير لبعثة أرسلتها إلي الكشح نقرأ فيه عجباً وتناقضات أعجب. حيث نرى كاتبي هذا التقرير وقد جاءوا إلى الكشح فى إطار التوجه العام للجريدة لفتح النار على الأنبا ويصا الذى رفض أن يتحدث معهم، ويكتبون مثل وكلاء نيابة على غير دراية بالقانون تحت عنوان "الشرارة الأولى"، "كانت بدايتنا فى مركز البلينا حيث تقع مطرانية الأقباط الارثوذكس التى يرأسها الأنبا ويصا الرجل الذى تفضل مشكوراً وأشعل شرارة الكارثة، وهو أيضاً الذى أشعل مشكلة الكشح الأولى ١٩٩٨ وهو أيضاً العائد لتوه من رحلة لأمريكا ذهب خلالها لتسليم جائزة بيت الحرية الأمريكي مقابل دوره المهم فى تذويق وتفصيل وتضبيط أحداث الكشح الأولى على مقاس الأمريكان وبعض أقباط المهجر. هذه مقدمة لابد منها عن الرجل الذى نوجه له قائمة بالاتهام أقلها أنه لم يقم بدوره المطلوب كرجل دين يدعو للتسامح والحب. تقع المطرانية فى قلب مركز البلينا وبجوارها مسجد، دخلنا كان الأنبا ويصا يقيم قداساً فى قاعة الصلاة .. لمحنا ونحن ننتظر شاباً يدون كلاماً فى أوراق أمامه، علمنا انه من أتباع مركز مشبوه يرعى حقوق الأقباط، وتوقعنا أن تكون الأوراق التى فى يده مجرد مسودة لتقرير نارى متماسك مدفوع الثمن عن إضطهاد الأقباط فى مصر!!! تجمع القساوسة حولنا ومعهم رواد الكنيسة، رددوا كلاماً غاضباً كثيراً قالوا: البعض يؤكد أن المشايخ يدعون إلي الجهاد ضد المسيحيين من فوق المنابر. قالوا أيضاً: إقتحموا علينا كنائسنا وبيوتنا وقتلوا أطفالنا وشبابنا.. شيئاً فشيئاً ارتفعت حدة الغضب، آثرنا الإنسحاب من المكان ونحن نقدر مشاعر من فقدوا ذويهم فى معركة لا ناقة لهم فيها ولا جمل.وقبل أن نغادر المكان حاولنا أن نسأل الأنبا ويصا عن الجائزة التى منحها له بيت الحرية الأمريكى منذ أسبوع واحد فقط نظير مجهوداته فى الحادث الأول لكن لم نوفق"[٣٥٤].

وهكذا عندما يلمحون شاباً يدون كلاماً فى ورقة أمامه لا يعرفون مضمونه فهو "لابد وأن يكون

٣٥٣- جريدة الأسبوع عمود "بالعقل" تحت عنوان "كلمات صريحة للأمن والمحافظ" مصطفى بكرى ١٠يناير٢٠٠٠

٣٥٤- جريدة الأسبوع تحت عنوان "السنة اللهب خمدت لكن بقيت رائحة الحريق" ١٠يناير٢٠٠٠

من أتباع مركز مشبوه يرعى حقوق الاقباط وأن تكون الأوراق التى فى يده مجرد مسودة لتقرير ناري متماسك مدفوع الثمن عن اضطهاد الاقباط فى مصر".

وتصف البعثة مع ذلك الجنازة وحالة الحزن التى تسود فى الشوارع والسواد الذى يخيم على الشوارع "والأعلام السوداء تطل من الشرفات والنوافذ وامرأة تصرخ فى الجنازة وتضرب كل شئ يقابلها.. تنفجر فى بكاء هستيري.. تتحرك مثل نجاجة نبحت لتوها، خلفها طفل لا ينطق ولا يبكى وكأن الدهشة رسمت ملامحه هكذا. (...)، قاعة الكنيسة ازدحمت بالناس.. النساء يلطمن الخدود ويصرخن بكل ما فيهن من قوة. الصرخة تطلقها امرأة عاشت الف سنة تعب وشقاء وبهدلة وفقر وقلة قيمة والمحصلة النهائية صفر حتى الحيل راح .... الصرخة تخلع القلب والألم ليس له نهاية .. شيعت مصر الدامية التى لا تملك من أمرها شيئاً أولادها "الاقباط أو المسلمين لا يهم " الصرخة واحدة والحزن لا ينتمى إلا لنفسه".

وعلى الرغم من حالة الحزن التى عايشتها البعثة التى كتبت هذا التقرير بعد المنبحة وهى مكونة من ثلاثة صحفيين ومصور، وتعرضت فى تقريرها بشكل عاجل لغضب الاقباط ووجهة نظرهم ورؤيتهم"، وعلى الرغم من "الصرخات التى تخلع القلب" كما قالوا، إلا أنهم لم يكونوا فى مستوى جلال هذا الحزن، وعادوا ليرددوا الاتهامات التى ذهبوا بها قبل زيارتهم للكشح وفى مقدمتها الاتهام بالخيانة.

ومع ذلك وبعده تقول الأسبوع "غادرنا الكشح ودار السلام ولم نطمئن حتى النهاية، فها هما "الفرانس برس والأسوشيتبرس، تؤكدان على لسان الأنبا ويصا أن جميع الضحايا من المسيحيين قتلوا فى أثناء ثورة المحتجين المسلمين الذين حطموا منازل ومتاجر الأقباط وأحرقوا كنيسة "!!" ، وها هو تقرير لمنظمة الأقباط الأمريكية بواشنطن يصدر يوم ٢ من يناير يزعم أن رجال الدين الإسلامي فى القرى المجاورة للكشح دعوا المسلمين للتجمع والذهاب للكشح لقتل المسيحيين وأن الدعوة انطلقت عبر ميكرفونات المساجد وأن قوات الشرطة لم تفعل شيئاً لتوقفهم".

لقد لمس هؤلاء الصحفيون غضب السكان وآثروا الانسحاب، ومع ذلك لم يفكر واحد منهم فى أسباب غضب هؤلاء السكان. وما كتبوه لا يكشف عن ذرة واحدة من " التقدير لمشاعر من فقدوا ذويهم فى معركة لا ناقة لهم فيها ولا جمل " كما قالوا، ولم يفكروا مرتين فى قائمة الاتهامات الزائفة التى وجهوها للأنبا ويصا وفى مقدمتها التخوين.

وعندما تقول الجريدة أنها توجه للأنبا ويصا قائمة بالاتهامات أقلها أنه لم يقم بدوره، وأنه تفضل مشكوراً وأشعل الكارثة، لسنا فى حاجة إلى تصور أكثرها عندما تقول "ذهب لتسلم جائزة بيت الحرية الأمريكي مقابل دوره المهم فى تزويق وتفصيل وتضبيط أحداث الكشح الأولى على مقاس الأمريكان"، حيث الاتهام بالخيانة واضح لكل من يستطيع قراءة هذا النوع من الصحافة. ولكننا نعتقد أن خيانة الحقيقة هي الكارثة الأولى التى أحلت بهذا الوطن، وهى التى أشعلت النار فيه عدة مرات، وسوف تشتعل إذا ما أستمر هذا النوع من الصحافة.

ويعود آخر، بعد أسبوعين من تخوينه لاقباط الخارج، ليلقى بنفس هذه الاتهامات ضد الأنبا ويصا فى إطار "الحملة القومية" ضده ويقول "كثيرون يخشون من عاقبة الهجوم على رجال الدين، ولا سيما إذا كانوا من رجال الدين المسيحى، ولا سيما إذا كان ذلك فى مواجهة واحد لا يتورع عن أن يهدد باللجوء إلي الأمريكان ليحثهم على التدخل، ولقد نفذ تهديده من قبل ونفذه من بعد، وكان أهلاً للحصول على جائزة أمريكية تحيط بها الشبهات من كل جانب. (...) والغريب أن فصائل اليسار ينحازون إلي رجل متهم بالاستعانة بالولايات المتحدة الأمريكية عدوهم التاريخي للتدخل فى شئون

بلاده، ولو أنه استعان بالاتحاد السوفيتي "رحمه الله" لقلنا أن معهم عذرهم ، لكنه استعان بالإمبريالية التى تتحرك بتعليمات من الصهيونية العالمية".[٣٥٥]

وعندما تشير صحيفة أخرى بعد يومين من المنبحة إلى رفض الأنبا ويصا "الإدلاء بأية أحداث أو تصريحات للإعلام الوطني المصري"، فهو فى حقيقة الأمر لم يقل لا للإعلام الوطني ولكن للإعلام المزيف لحقيقة ما حدث فى الكشح.

تخوين أقباط المهجر:

ولم يسلم أقباط المهجر بالطبع من هذا الإتهام منذ عدة عقود. وعادة ما يأتي مقرونا بالتآمر مع "اللوبي الصهيوني". مع استخدام وصف "القلة المأجورة" وفقاً للتعبير الممل.

وهكذا كانت جريدة الأسبوع التى اعتادت على التخوين سباقة فى تخوين أقباط المهجر أيضا، وتقول فى إحدى طلعاتها "(...) تكشف المعلومات عن أن هناك خلية تضم نحو ٢٠٠ قبطي تم تجميعهم بمعرفة المخابرات الأمريكية والإسرائيلية، تتحرك منذ نحو عام لهدف إثارة الزوابع بين المسلمين والأقباط وتفتيت الوحدة الوطنية.. وأن مكتب الموساد الإسرائيلي فى العاصمة اليونانية أثينا له دور مهم فى هذه العملية حيث عقدت تلك الخلية أحد اجتماعاتها المهمة فى أثينا فى يوليو الماضى وتم فى هذا الاجتماع الاتفاق على تأجيج الحملات الدولية ضد مصر، والضغط عليها بشأن موضوع الأقباط خاصة بعد النجاح المهم الذى حققه الأمن المصرى على المستوى الدولى وعلى مستويات الرأى العام".[٣٥٦]

وعندما تقول الجريدة "تكشف المعلومات" لا ندرى ما هي مصادرها فى هذه المعلومات؟ هل هي المخابرات الأمريكية أم الإسرائيلية أمدتها بها بعد أن قامت بتجميع ٢٠٠ قبطي كما قالت؟، أم أن جهات أخرى داخل مصر قامت بتزويدها بمثل هذه المعلومات المغلوطة؟؟.

وفى نفس العدد وفى موضوع آخر بتوقيع آخر تقول الجريدة "تحولت قلة مأجورة وجاهلة من أقباط المهجر إلي مخلب لقط سام ينبش فى جسد الوطن لصالح أعداء مصر بحجة الدفاع عن أقباطها المضطهدين. آخر حركات هذه القلة هي المظاهرة التى شارك فيها ٢٥٠ قبطي بكندا يوم السبت قبل الماضي وطالبوا فيها بالمساواة بين المسلمين والأقباط فى المظاهرة نظمتها الهيئة القبطية الكندية ومعها المنظمة المصرية لحقوق الإنسان بكندا".

"ولأنها قلة مأجورة فهي لا تكتفي بالمظاهرات السلمية ولكنها تنخرط فى جمعيات وتنظيمات مدعومة من منظمات صهيونية تتعاون مع مراكز داخل مصر وتمدها بوقائع محرفة لتنشرها تلك الجمعيات فى صحفها وفى سباق محموم للنيل من سمعة مصر فى العالم كله فى محاولة لإنزال عقوبات دولية على الشعب المصري. (...) كما تدعم المنظمات الصهيونية الاتحاد القبطي فى الولايات المتحدة مالياً وسياسياً. (...) هذا اللقاء الخبيث ما بين الحركة الصهيونية وهذه القلة المأجورة يعود إلي سنوات خلت وتحديداً إلي فترة حكم الرئيس الجمهورى رونالد ريجان".[٣٥٧]

ونفس الصحفي الذى لجأ إلى أسلوب التخوين عدة مرات، يعود بعد عامين وبعد المنبحة مستخدما نفس مقولة التخوين ضد أقباط المهجر. وهو لم يكتفِ بالتخوين فقط ولكن أضاف إليه استخفافا لا مثيل له عندما هون من اغتيال واحد وعشرين من مواطنيه، ويتساءل عن سر هذه الهوجة حول أحداث الكشح قائلا "لم يحدث شئ فى الكشح يستحق كل هذه الهَلْمَة، ويستدعى أن نقف على رجل واحدة هلعاً وفزعاً، ويستلزم أن يشد الصحفيون الرحال إليها من كل أنحاء المعمورة ويصبح اسمها على كل

٣٥٥- جريدة الاحرار "كلام فى الهوا" سليم عزوز ٢٣يناير٢٠٠٠

٣٥٦- جريدة الأسبوع ٢نوفمبر ١٩٩٨

٣٥٧- مصدر السابق تحت عنوان "هجوم أقباط المهجر على مصر قنابل دخان" ٢نوفمبر١٩٩٨

لسان ومصدراً للتقارير المغلوطة التى تخصص فيها نفر من أقباط المهجر، عرفوا بعلاقاتهم الوثيقة بأجهزة التخابر فى إسرائيل وغيرها والصهاينة وعملائهم فى أمريكا، حتى باتت أشهر قرية فى العالم فالذي حدث على بشاعته ـ حيث بلغ عدد الضحايا ٢٢ قتيلاً و ٣٥ مصاباً ـ أمر طبيعي ويحدث بشكل متكرر فى الصعيد، حيث تقوم الدنيا وتشعل الحروب، لأتفه الأسباب. (...) ولعلنا نذكر أن الحادث الأول فى هذه القرية الذى قلب الدنيا، وأقامها ولم يقعدها كان بسبب جريمة قتل ارتكبها بعض المسيحيين ضد اثنين منهم، ولا دخل للمسلمين بها، وإن كان البعض توافقت مصالحهم فى أن يحولوه إلي حادث طائفي، على أساس أن المسلمين ذبحوا الاقباط فى هذه القرية، وهؤلاء هم بعض العملاء فى الداخل وخدم الصهاينة فى الخارج والذين يسيطرون على مؤسسات اتخاذ القرار فى الولايات المتحدة الامريكية بما فى ذلك حجرة نوم الرئيس الأمريكي نفسه، ولا ننكر أننا ساعدناهم فى ذلك عندما خرج فريق منا ليؤكد على أن ما حدث وراءه بعد طائفي وأن القتلة من المسلمين والمقتولين من الاقباط لكي يلفتوا الأنظار عن التعذيب الذى وقع للمشتبه فى ارتكابهم جريمة القتل وتجاوز كل الحدود، وإن كان أمراً عادياً ويحدث مع أحسن العائلات، وقد خرجت مليشيات الإعلام من بلدنا كالثور الهائج تتحدث عن أن الحادث وإن كان طائفياً إلا أنه فردى".[٣٥٨]

ولا يمكن أن نجد تفسيراً منطقياً لموقف كاتب المقال وكان الأولى به أن يحذر من خطورة ما حدث، لأن السبب فى قتل هؤلاء، يختلف عن القتل الذى اعتاد عليه "لأتفه الأسباب فى الصعيد"، إذا كان من الممكن الاعتياد على عادة الثأر. ولا نجد هنا سوى نموذج صارخ للاستخفاف بالحقيقة وبخطورة ما حدث، واستنطاع فكرى ومهني لا مثيل له، فهو بعد أن يوجه الاتهام لأقباط المهجر بالتخابر، يشيد بالداخلية والمحافظ وأداء الأمن.

ولا تتورع إحدى الصحفيات عن القول بأنها "ليست فقط حملة شرسة وموجهة ضد مصر، ولكنها أيضاً منظمة وموقوتة فى إطار مخطط طويل المدى عملت الحركة الصهيونية العالمية على دفعه إلي حيز التنفيذ فى محاولة مكشوفة ومتعمدة للنيل من مصر والضغط عليها ، فتارة يخرج الكونجرس الأمريكي بقانون متطفل، وتارة نرى أحد اللوردات يهاجم مصر بشكل مباشر فى خطاب وقح!! وفى كل هذه المحاولات استخدمت فئة قليلة من أقباط ومسيحي المهجر المصريين لضرب الوحدة الوطنية المصرية بل ضرب وحدة الكنيسة القبطية المصرية ذاتها. غير خاف على أحد ما يجرى، ولا يكفينا رفع مقال مغرض من أحد صفحات الإنترنت الخاصة بمجلس الوزراء الإسرائيلى فهو لا يعدو أن يكون سوى واجهة رسمية بأصابع إسرائيل تركت بصماتها على كل الواجهات الأخرى ومن مختلف المواقع والعواصم. فقط نحن فى هذا التقرير نوضح حقيقة التحالف الصهيونى العالمى ونكشف خيوط اللعبة التى لن تهز المصريين وثقتهم فى رباط مقدس جمع المسلم والمسيحى على أرض الكنانة".[٣٥٩]

والسؤال إذا كان هناك مقال مغرض على صفحات الإنترنت لمجلس الوزراء الإسرائيلي، هل يعنى ذلك خيانة أقباط المهجر أم محاولة إسرائيلية لاستغلال مطالب واحتجاجات الأقباط والصيد فى الماء العكر؟. وهل يجب الصمت وقبول الانتهاكات وعدم الحديث عن هموم ومشاكل الاقباط حتى لا يرد ذلك فى موقع إنترنت إسرائيلي؟، أم أنه من الأسلم لمصر ولمواطنيها من الاقباط السعي بجدية لحل المشاكل حتى يعيش جميع المواطنين المصريين معززين مكرمين فى وطنهم؟.

و لم يرد تخوين أقباط الخارج على لسان الصحفيين وكبار المسئولين فقط، ولكنه امتد إلى رئيس الجمهورية كما رأينا فى لقائه السنوي بالمفكرين فى معرض الكتاب بعد أربعة أسابيع من المنبحة عندما

٣٥٨- جريدة الأحرار "كلام فى الهوا" سليم عزوز ٦ يناير ٢٠٠٠

٣٥٩- مجلة روز اليوسف "بزنس الإضطهاد الدينى" حنان البدرى ٩ نوفمبر ١٩٩٨

قال "إنه لا يصح أن يقبض "شخص ما قرشين" للإدعاء بأن هناك خلافاً بين المسلمين والمسيحيين فى مصر رغم أن الحادث جنائى"[٣٦٠] وعندما سئل حول "المجموعات التى تعمل فى الخارج للمساس بأمن مصر" أشار "إلي أن هؤلاء الذين تحركهم الدوافع المادية والذين يستغلون من قبل جهات أجنبية واهمون ومغرضون ومرفوضون"[٣٦١]. وبالطبع صدرت جميع الصحف وأجهزة الإعلام فى نفس اليوم واليوم التالي وهى تردد هذه المقولة.

من الواضح إن أقباط المهجر يستخدمون الوسائل المتاحة لهم فى دول ديمقراطية، مثل الاتصال بالنواب الذين يمثلونهم فى برلمانات الدول التى هاجروا إليها أو اللجوء إلى منظمات حقوق الإنسان، بعد أن يئسوا من عدم استجابة الدولة للتعامل مع الملف القبطى بجدية وليس في أي هذا شبهة خيانة لوطنهم الأصلي.

الشأن الداخلي:

هناك مقولة لن نتوقف عندها طويلا لأننا لسنا فى حاجة إلى تأكيدها وهى أغنية "الشأن الداخلى"، تقوم السلطة ومن ورائها الصحافة بترديدها بشكل تلقائى عندما نعجز عن تقديم المبررات وتفسير ما حدث. وترفع هذه الراية كوسيلة للهروب فى مواجهة أية انتقادات خارجية لا تتحملها حتى ولو كانت صادقة.

وتتمثل هذه المقولة فى ضرورة أن تحل المشاكل فيما بيننا، وهو أمر مطلوب على وجه التأكيد، ولكن ما العمل إذا ما فشلت كل المحاولات التي سعت لحل المشكلات في الإطار الوطني. هذا هو فى الغالب ما شعر ويشعر به كثير من الأقباط فى الداخل والخارج.

وكما يقول الأستاذ سعد هجرس "أنه لم يعد يكفى أن نركن إلي الخطاب القديم الذى يجد ملاذه فى التنديد بالتدخل فى الشئون الداخلية فالعالم أصبح غير العالم وما كان مُسلَّماً به بالامس لم يعد كذلك اليوم ونحن لا نعيش بمعزل عن (...) ثم إن توصيفنا لامر ما من أمورنا بأنه شأن داخلي ليس مسوغاً لأن "نركنه" أو نسكت عنه،(...) ولم يعد يكفى كلما طرأت فى ساحتها مشكلة أن نواجهها بصورة تسيس يعانق شيخاً!!، (....) وعلى سبيل المثال فإني لا أفهم لماذا يتحمل النظام القائم وزر أوضاع وتشريعات صدرت منذ عشرات السنين ولم يكن له دخل فيها مثل الخط الهمايوني الذى تجاوزه العصر ولم يعد مقبولاً أن يستمر بتعقيداته وشروطه التى تجعل إنشاء كنيسة أو ترميمها بحاجة إلي قرار جمهورى"[٣٦٢].

هذا فضلاً عن أن هذه "الاسطوانة" تدور مع ظهور أية مشكلة ثم تختفي سريعا بمجرد تسكينها وترديد الفاصل الأخير من هذه الأغنية. وهو الأمر الذى يعنى أن كل توجهات الدولة فى هذا المجال ليست سوى إرهاصات غير محسوسة تموت عندما تغيب المشكلة عن السطح، إرهاصات تتم فى الخفاء بسبب الخشية من "الرأي العام الإسلامي".

ضرورة عدم تدخل رجال الدين في السياسة:

وفى إطار المقولات التى ترددت فى مواجهة أحداث الكشح بصوت زاعق كانت هناك مقولة خفيضة

٣٦٠- جريدة الوفد فى ٢٧يناير ٢٠٠٠

٣٦١- الصحف المصرية وخاصة الأحرار ٢٧يناير ٢٠٠٠

٣٦٢- جريدة الجمهورية عمود "بالعربى" تحت عنوان الصنداى تلجراف كذابة ونحن كسالى" سعد هجرس ٥نوفمبر١٩٩٨

الصوت فى عدد قليل من المقـالات الموسمية لواحد أو إثنين من الأقباط حـول ضرورة عدم تدخل رجال الدين في السيـاسـة وفصل الدين عن الدولة. وهذا النوع من المقـالات هو حق يراد به باطل. والحق هنا هو بالفـعل ضـرورة فصل الـدين عن الدولة، والبـاطل هو المشـاركة فى الأوركسـترا الخـاصـة التى استهدفت رجال دين مسيحيين تجرأوا ورفع صوتهم بالشكوى ضد انتهاكات حقوق الإنسان.

وعادة ما ينصب حديث هؤلاء فى اتجاه واحد فقط، أي عندما يرتفع صوت قبطي ضد انتهاك حقوق أقبـاط فى الكشح. ويتناسى كتـاب هذا النوع من المقالات أن تحـرك الأنبا ويصا يأتـي من الفراغ الذى تركه غياب الدولة فى مواجـهة شكاوى الأقباط، وعزوفها عن حل مشاكلهم. وأنها عنـدما استقالت أمام مواطنيـها الأقـباط، لم يكن أمـام هؤلاء سوى اللجوء إلـي الكنيسة للـشكوى من مشاكل دنـيوية وهى ظاهرة غـير طيبـة. وبعد أن وجـدوا، وهم مواطنون بسطـاء، أن الدولة الممثلة فى الخـفراء والمخـبرين وضباط الشرطة ووكلاء النيابة والأمن لم تصن أدنى حـقوقهم. بل قامت هذه الإنكشارية بإهدارها ولم يحاول أي مسئول فى إنصافهم.

ومن المؤكد أن الأنبا ويصا أو القمص جبرائيل عبد المسيح لم يدر فى خلدهما، وليس من طموحهما، أن يلعبـا دوراً سياسـياً لأن مكانة الراعى الروحى تفـوق بكثير مكـانة ودور رجل السياسـة، وهو أمر يعرفه جيدا هؤلاء المتخصصين فى ترديد هذه المقولة فى اتجاه واحد.

ونحن إذا كنا مع فصل الدين عن السياسة، لأن ذلك هو الخلاص الأوحد لحل مشاكل مصر وجميع مواطنيـها مسلمين وأقبـاط، إلا أننا لم نسمع أيضا صـوت هؤلاء الكتاب الذين يعشـقون هذا النوع من المطالبة عندما وقعت الإعتداءات ضد الأقـباط. ونتساءل أين كان هؤلاء المطالبين بعدم تدخل رجال الدين من شكاوى المواطنين المعنبين؟ ولماذا لم يقم هؤلاء بوصـفهم قيادات رأى فى المجـتمع المدني، إذا كانوا يحملون هذه الصفة بأمانة، بدورهم فى الدفاع عنهم بدلا من رجال الدين المسيحى، وبوصفهم مواطنين مصريين يدافعون عن مواطنين مصريين.؟. ألا يعني هذا أنهم قـدموا استقالتهم من دورهم كقادة للرأي العام؟.

وبالطبع لم نر فيهم مـثل هذه الشجاعة بينما كثـير من الأئمة يتحدثون فى أمور السياسة كل يوم فوق منابر المسـاجد وعلى صفـحات الجرائد وشـاشات التلفزيون ومـوجات الإذاعة، والأمـثلة عديدة لا حصر لها.

ولم نسمع أيضا صـوتاً لهم عندما كانت عقيـرة البعض تنعق فوق شاشة التلفـزيون المصري تشوه عقائد الأقباط. ومع ذلك وحتى تستقيم دعوتهم الحميدة لفصل الدين عن السياسة، يجب أن تقوم الدولة أولاً بالحفاظ على كرامة المواطن والدفاع عنه فى مواجهة كل الإنتهاكات، والسعى لوجود حلول لمشاكله عندها لن يجد أى رجل دين موقعا فى السـاحة السياسـية. ولكن عندما تستقيل الدولة ورجال السياسة وهؤلاء وغيرهم، من مهامهم الأساسية، فإنهم يتـركون الساحة خالية أمام رجال الدين، أي دين لملئها كمـا حدث فى الدائرة الإسلامـية، ومـا يمكن أن يحث فى الدائرة المسيـحية إذا مـا برحت الأوضاع فى مكانها.

ويبقى فى النهـاية أن نقول أن هناك عدد قلـيل من الكتاب الشرفـاء الذين لم يسمح لهم ضمـيرهم بالذهاب فى اتجـاه الزفة العـامة وترديد مـقولات الدولة هذه. ويحـضرنا هنـا مقالات الـدكتور رفعت السعـيد في الأهالي والسفـير عادل الصـفتى فى الأخبـار والكاتب نبيل عـبد الفتـاح في الأهرام بشأن أحداث الكشح الأولى والثانية. وفيما يتعلق بالهجوم على المنظمة المصرية لحقوق الإنسان برزت مقالات الأستاذ سلامة أحمد سلامة والكاتب الراحل لطفي الخولى فى الأهرام، وآخرون قليلون جداً. هذا بالطبع

إلى جانب جريدة وطني وعلى رأسها الأستاذ يوسف سيدهم.

وهناك أيضا قلة نادرة من المعلقين الذين أصابوا فى رؤيتهم وتحليلهم ولم يعصف بهم هذا التيار الجامح. ويصيب جمال عبد الدايم فى قوله إن "الحكومة لم تستفد من أحداث الكشح الماضية وتركت النار تحت الرماد حتى تفجرت الأزمة من جديد ولكن بصورة مروعة فضحت أسلوب الحكومة فى معالجة الإحداث الماضية"، وتساءل "حول ما إذا كانت الحكومة ستتحرك هذه المرة بطريقة حكيمة وجادة لتقتلع جذور الفتنة التى لم تعرفها مصر من قبل".[٣٦٣]

ويشير سامح فوزى فى مقال بعنوان "المأساة الحكومية فى إدارة الأزمات الحياتية"[٣٦٤] إلى عدم تحرك أى مسئول للرد على ما نشر فى"وطنى" و"الأهالى" و"الشعب" فى مقالات وتحقيقات صحفية، وكيف أن الإدارة الحكومية حولت "حادثاً جنائياً" (في حالة الكشح الأولى)إلي "حادث طائفي" وتحدث عن عدم تصدى المسئولين للرد والإيضاح إلا عندما نشرت صحيفة البريطانية تقريراً ملغوماً عن الحادث و"تجاوزات" الشرطة.

ويؤكد طلعت جاب الله فى مقال تحت عنوان "نلوم أنفسنا قبل الآخرين فى حادثة الكشح" إلى أن "الحاجة ماسة لمراجعة أخطائنا والاعتراف بها فى التعامل مع كل حدث يقع على أرض مصر وأن يكون فى المقدمة حادثة قرية الكشح بمحافظة سوهاج والتي حصدنا منها محاولات لتشويه سمعة مصر وإثارة الفتن فيها وإطلاق الشائعات عليها والإساءة للاستقرار فيها، لأننا بكل بساطة ارتكبنا أخطاء متتالية ومتزايدة فى التعامل مع هذه الحادثة وتداعياتها فقدمنا بأنفسنا صيداً سهلاً للمتربصين لمصر من صحف وإذاعات أجنبية تسعى للإساءة للاستقرار فى مصر وتقويضها من خلال إثارة اللغط عليها، ولكن دعونا من لوم الآخرين والأفضل أن نلوم أنفسنا فيما ارتكبناه من أخطاء".[٣٦٥]

وعلى الرغم من الحملة التى قادتها جريدة الأسبوع ضد الأنبا ويصا والمغالطات الكثيرة التى أوردتها حول أحداث الكشح الأولى والثانية، كتب عزازى على عزازى على صفحاتها تحت عنوان "أخطاء معالجة البداية تحول الشجار العادى إلى فتنة"[٣٦٦] مقالاً يشير فيه إلى أخطاء فى المعالجة الأمنية وإلى أن أحداث الكشح أغسطس ١٩٩٨ هي الشرارة الحقيقية للكارثة الوطنية الكبرى التى جرت فى يناير ٢٠٠٠ .

ويتحدث الدكتور محمد الغنام (وهو عقيد ومدير البحوث القانونية والفتوى بوزارة الداخلية سابقاً) فى مقال بجريدة الأهالي تحت عنوان "لماذا حدثت "الكشح الثانية؟"[٣٦٧] عن التقصير الأمنى الجسيم، وأن تأخر وزارة الداخلية فى إتخاذ قرار التدخل الأمنى كان أحد الأسباب الرئيسية التى أدت إلي تأزم الموقف وتزايد أعداد القتلى والجرحى وتدمير وتخريب وحرق العديد من الممتلكات. وأشار إلى سياسية وزارة الداخلية وخاصة دفن الرؤوس فى الرمال، وغياب الديمقراطية عن مصر. وقد وضع الدكتور محمد الغنام يده على أصل الداء فيما يتعلق بسلوك وزارة الداخلية على وجه الخصوص، وهو بإعتباره مسئول سابق فى الوزارة يبدو على دراية بكيفية سير الأمور فيها.

ولكن للأسف فإن هذه المقالات النادرة تضيع فى زحام الحملة الجارفة العاتية والتى لا يكاد يستطيع معها أحد أن يستمع فى ضجيجها العاتى إلى صوت العقل.

٣٦٣- جريدة الوفد "أحداث الكشح مسئولية من؟" جمال عبدالدايم ٢٢يناير٢٠٠٠

٣٦٤- جريدة الأسبوع "المأساة الحكومية فى إدارة الأزمات الحياتية" سامح فوزى ٢نوفمبر١٩٩٨

٣٦٥- جريدة الوفد "نلوم أنفسنا قبل أن نلوم الآخرين" طلعت جاب الله ٢نوفمبر١٩٩٨

٣٦٦- جريدة الأسبوع "أخطاء معالجة البداية تحوا الشجار العادى إلى فتنة طائفية" عزازى على عزازى ١٠نوفمبر٢٠٠٠

٣٦٧- جريدة الأهالى "لماذا حدثت الكشح الثانية" الدكتور محمد الغنام ٢٦يناير٢٠٠٠

الجزء الخامس:

الأقباط .. ردود أفعال

٢٥- أقباط الداخل والخارج: ردود أفعال

لا يمكن أن ندعى هنا تقديم حصر كامل لردود أفعال أقباط الداخل والخارج تجاه أحداث الكشح الأولى والثانية، حيث لا يتسع المقام لذلك. ولكن سوف نكتفي بتقديم صورة عامة لردود الفعل هذه، لأنها تشكل فى بعض جوانبها منعطفاً جديداً في التعامل مع الدولة. وإذا استثنينا المواجهة التي وقعت بين قداسة البابا شنودة الثالث والرئيس أنور السادات، فإنه على خلاف ردود الفعل الإكليروس التقليدية، والتى إتسمت داخل مصر وخارجها بقبول الأمر الواقع والرضوخ له قبل أحداث الكشح، بدأت تظهر بين رجال الكنيسة نوعية جديدة لم تعد تقبل الأمر الواقع وسلوكيات رجال الإدارة والأمن بعد أن فاض الكيل وطفح بما يفوق قدرة البشر على الاحتمال، وبدأت هذه النوعية الجديدة تواجه رجال السلطة باستخدام الطرق السلمية للاعتراض على العديد من سلوكياتها وتصرفاتها. ويشكل ذلك ظاهرة جديدة سوف تترك بصماتها النوعية، مع الوقت، على سلوك الدولة وقيامها بأخذها فى الاعتبار والتحسب عن صدور أي من قراراتها الخاصة بالأقباط.

وفيما يتعلق بالمجتمع المدني القبطي داخل مصر قبل الكشح، يمكن الإقرار بغيابه عن الساحة بعد أن قامت الدولة بتهميشه ما عدا استثناءات قليلة. ومع ذلك شهدت الفترة الأخيرة ما يمكن أنه نسميه بانتفاضة للشباب القبطي والتي نتصور أنها إرهاصة لسلوك جديد مختلف عما اعتادت عليه السلطة بل والكنيسة من قبل، سوف يتعاظم مع الوقت. وهناك بعض المؤشرات ظهرت فى الفترة الأخيرة بعد سقطة جريدة "النبأ" وتظاهر الالاف من الشباب القبطي في شارع العباسية، وقيام رهبان دير الأنبا أنطونيوس بالتصدي للقوات التي أرادت هدم سور الدير، وعندما حاول رجال الأمن منع الصلاة في كنيسة أبو جورج الاثرية عند سفح أحد الجبال غرب أسيوط، وقام الآلاف من الأقباط بمحاصرة قوة الأمن التى حاصرت الكنيسة فى ١٩سبتمبر ٢٠٠٣ .

أقباط الداخل .. المجتمع المدني:

فى معرض قراءتنا لردود أفعال المجتمع المدني القبطي فى الداخل، أثارت انتباهنا ظاهرة خطيرة وإن كانت غير مستغربة، وهى جهل الغالبية الساحقة منه بما حدث، حيث لم يكن الأقباط بشكل عام، بما في ذلك الشخصيات البارزة منهم، يعلمون الكثير عن التعذيب أو سلوك الشرطة أو الأجهزة المحلية بعد مقتل سمير وكرم في منتصف أغسطس عام١٩٩٨ فى أحداث الكشح الأولى، بسبب حالة التعتيم الإعلامي والتشويه الرسمي للحقائق. بل أن الكثيرين منهم، بقصد أو بغير قصد، رددوا الكثير من الأكاذيب التي ساقها الجهاز الإعلامي بعد اندلاع القضية بشكل واسع في إطار الهوجة الإعلامية التي أعقبت نشر تقرير الصنداى تليجراف.

وإذا ما تأملنا ردود أفعال عدد من الشخصيات المسيحية التى تشارك فى العمل العام مثل أعضاء مجلس الشعب المسيحيين في ذلك الحين، وكلهم معينون، لم تخرج تصريحاتهم تحت الضغوط الإعلامية والسياسية الرهيبة في إطار هذه الهوجة، عن عزف الأوركسترا العامة التي كانت تعزف كذباً ونشازاً. هذا فضلاً عن أن بعض الكتاب المسيحيين ذهبوا في تناولهم لهذه القضية فى اتجاه السياق العام أيضا، مع استثناءات قليلة، واتسمت كتاباتهم بالنفاق ولوى الحقائق مثل غيرهم.

وهكذا لم يكن هناك رد فعل علني مؤثر داخل مصر من قبل نخبة قبطية مدنية تجاه أحداث الكشح

الأولى والثانية. بل لا يمكن التحدث أساسا عن وجود نخبة قبطية تمارس العمل العام ويكون لها تواجد ملموس على الساحة السياسية عند نشوب هذا النوع من المشاكل، وتقوم بوقفة مع السلطة أو تساعدها فى التوصل إلى حلول لها كما كان الحال قبل الثورة. حيث كانت هناك قيادات قبطية مدنية بارزة مثل فخري عبد النور ومكرم عبيد وويصا واصف وبطرس غالى، كانت بمثابة صمام أمان في إطار العمل الوطني العام. ولم يكن ذلك استنادا إلى رؤية طائفية ولكن قياساً على واقع النضال الوطني الذي تلاحم فيه الجميع فى القضايا الوطنية الخارجية والداخلية. وكان الأقباط عند حدوث مشكلة ما يرجعون أيضا إلى المجلس الملّى إذا كانت هناك مشاكل ذات طبيعة قبطية، وكان هذا المجلس بمثابة همزة وصل ومرجعا مدنيا لحل هذه المشاكل.

ويعود تقلص الدور السياسي للعلمانيين الأقباط إلى تغييبهم المتعمد من خلايا الثورة داخل الجيش ومجلس قيادة الثورة، بسبب التدخل النشط للإخوان المسلمين فى هذه المراحل الأولى كما تشير إلى ذلك العديد من المذكرات التى نشرت حول الثورة حتى الآن. ويعود هذا الغياب العلماني القبطي منذ ١٩٥٢أيضا إلى غياب الديمقراطية فى الدولة أساساً، والذي حال دون بروز أية قيادات شعبية مصرية بغض النظر عن الديانة، كما كان هو الحال أثناء وبعد ثورة ١٩١٩ .

وبالإضافة إلى تقلص النخبة العلمانية القبطية ودورها، فإن الكنيسة بشكل عام لم تشجع على قيام مثل هذه النخبة، وذلك لأسباب عديدة منها الشخصية الكاريزمية لقداسة البابا شنودة الثالث.

كما تقلص دور المجلس الملى، وخاصة بعد المواجهات التي حدثت مع الدولة أيام السادات بشأن الخانكة وقانون الردة. ويقول لنا بعض أعضاء المجلس أن قداسة البابا يرى أن أعضاء المجلس يستطيعون بوضعهم البارز ووظائفهم واتصالاتهم مع المسئولين القيام بدور هام على المستوى الشخصي والفردي، لأنه لو قام المجلس بدوره على المستوى الجماعي كمجلس، قد يفسر ذلك من الدولة على أنه موقف للبابا. هذا فضلاً عن أن لائحة المجلس الملّى تنص على أن دور المجلس الملّى هو مساعدة البابا في إدارة شئون الكنيسة. ويرى بعض أعضاء المجلس أن دور المجلس، ليس كما يجب أن يكون وأنه ليست هناك له أية فاعلية فيما يتعلق بحل مشاكل الأقباط، حيث لا تستجيب الدولة لمطالبه ومذكراته الخاصة بالمشاكل القبطية كما كان الحال من قبل. وذلك بالطبع ما عدا اثنين أو ثلاثة من أعضائه يحاولون على المستوى الفردي، استناداً إلى علاقاتهم مع المسئولين في الدولة التدخل عندما يلتهب الموقف فى إحدى المسائل.

وهكذا رأينا شخصيات قبطية مثل المستشار ملك مينا يقوم بهمزة الوصل بين قيادة الكنيسة ووزير العدل فى قضية الكشح الثانية، والمحامى فكرى حبيب مع مسئولين فى رئاسة الجمهورية، والمهندس منير فخري عبد النور، وهم يحاولون الاستفادة من علاقاتهم المهنية وصلاتهم مع شخصيات فى مواقع المسئولية، وعلاقاتهم بقيادة الكنيسة لمحاولة احتواء بعض المشاكل. ولكن دون أن يكون لهم التأثير الكافي لدى صانع القرار السياسي، مقارنة بالرعيل السياسي المدني الأول من الأقباط قبل الثورة.

ويأتى كل ذلك أيضا فى إطار من العزوف القبطي العام عن المشاركة فى العمل السياسي لأسباب تتعلق بالإنطواء على الذات لعوامل كثيرة قد لا يكون هنا مجال التعرض لها. ومع ذلك يذكر التاريخ لقداسة البابا شنودة الثالث أنه كثيراً ما حاول تشجيع الأقباط على التقدم للانتخابات وخاصة انتخابات النقابات المهنية، وطلب من العديد من الفئات المهنية المشاركة بفعالية في انتخابات نقاباتهم، على الأقل لترجيح كفة التيارالذي يعمل أكثر لمصلحة مصر.

وهكذا نظرا لغياب النخبة القبطية العلمانية ذات الدور المؤثر، وعملية التعتيم الرهيبة التي مارسها الجهاز الإعلامي، لم يكن هناك أي رد فعل للمجتمع المدني القبطي بعد أحداث الكشح الأولى. ولكن مع مرور الوقت وغياب الحل، وبعد منبحة الكشح كان الجمر يزداد اشتعالا تحت الرماد، وكانت ردود فعل الأقباط داخل مصر بعد أحداث الكشح الثانية بمثابة ثورة سلمية صامتة لا مثيل لها في تاريخ مصر الحديث، تحولت إلى زلزال في الداخل بعد الاعتداء على مقدسات الأقباط اهتزت له السلطة مع أول مظاهرات علنية لعدة آلاف من الشباب القبطي بعد سقطة جريدة النبأ، وحاولت احتوائها بشكل فوري وجندت لذلك كل الأجهزة المعنية لأول مرة.

قيادة الكنيسة... ردود أفعال:

بعد مرور حوالي سبعة وعشرين عاماً على المواجهة بين قيادة الكنيسة وقيادة الدولة؛ أى بين قداسة البابا شنودة الثالث والرئيس أنور السادات عقب أحداث الخانكة، ولأن الدولة لم تحاول استخلاص الدروس والعبر بطريقة جدية ورشيدة، تكررت نفس المواجهة على المستوى المحلى فى سوهاج، بين القيادة الدينية القبطية والسلطات المحلية الأمنية والتنفيذية في المنطقة؛ أى بين الأنبا ويصا وكهنة الكشح من ناحية، واللواء خليل مخلوف مدير الأمن واللواء سعيد أبو المعالي مساعد مفتش مباحث أمن الدولة فى١٩٩٨ وعدد من صغار كبار ضباط الشرطة ومباحث أمن الدولة من ناحية أخرى، بشأن تعرض ١٠١٤ قبطي للتعذيب في الكشح.

وبعد أكثر من ستة عشرة شهراً من أحداث الكشح الأولى واستمرار نفس السياسات، وقعت الطامة الكبرى فى مستهل عام ٢٠٠٠ في منبحة لواحد وعشرين قبطياً فى نفس القرية.

وإذا أردنا أن نتحدث عن ردود فعل الكنيسة إزاء هذه الأحداث، هناك رد فعل القيادة المتمثلة فى قداسة البابا شنودة، ثم رد فعل القيادة الدينية الإقليمية المحلية المتمثلة فى الأنبا ويصا وفى كهنة الكشح وخاصة القمص جبرائيل عبد المسيح.

كانت قيادة الكنيسة بين نارين، الأولى هي نار السلطة حيث كانت تجربة المواجهة مع السادات مريرة للغاية حاولت فيها الدولة تغيير قيادة الكنيسة. والثانية هي نار الأقباط فى الخارج والذين لم تعد ترضيهم أية محاولات لنفى ما حدث أو للتقليل من شأنه.

وحتى نفهم رد فعل قيادة الكنيسة تجاه هذه الأحداث لابد وأن نتوقف سريعا عند أوضاع العلاقة بين قيادة الدولة وقيادة الكنيسة.

إذا كان من الشائع أنه كانت هناك علاقة حميمة نشأت بين قداسة البابا كيرلس السادس والرئيس جمال عبد الناصر، فإن العلاقة بين الرئيس أنور السادات وقداسة البابا شنودة كانت تتجه حتما للمواجهة بسبب السياسية التي إتبعها الرئيس أنور السادات فى التعامل مع ما يسمى بالأحداث الطائفية. إذ تكشف العديد من مذكرات الذين عملوا معه أو بالقرب منه دوره في خلق الجماعات الإسلامية. ومن بين هؤلاء النبوي إسماعيل وزير الداخلية الأسبق الذى أكد "أن الجماعات الإسلامية المتطرفة لاقت دعماً كبيراً من الرئيس الراحل أنور السادات لضرب اليسار"[٣٦٨] وقد أدت هذه السياسة إلى تهديد أسس وحدة الجماعة الوطنية وسلامة وأمن الدولة والمواطن في مصر.

ويؤكد ذلك أيضا الأستاذ محمد حسنين هيكل بقوله "إن بداية المتاعب بين "السادات" والبابا "شنودة" هي السياسة الجديدة والتي فكر فيها وأشرف على تنفيذها المهندس "عثمان أحمد عثمان". (...) وكان مؤدى سياسة "عثمان" استعمال شباب الجماعات الإسلامية، في التصدي لجمهور الشباب القومي (وفيه الناصري) فى الجامعات. (....) وكان أن ظهرت العصي والجنازير وسكاكين قرون

٣٦٨- مجلة اخر ساعة تحت عنوان "النبوى يحكى تجربته مع الإرهاب" ١٣اكتوبر٢٠٠١

الغزال، وبالطبع فإن نزعة العنف لم تقتصر على الجامعة وإنما تسربت وسالت إلي المجتمع الواسع خارجها".[٣٦٩]

ويقول لي قداسة البابا "إن السادات اعتمد على الإخوان الذين أخرجهم من السجن باسم الحرية فى مظهر تمثيلي يمسك فيه فأساً ويهدم السجن. أخرج هؤلاء وقام بترقيتهم في وظائفهم بأثر رجعى وأعطاهم سلطة. وكان بينه وبينهم اتفاق "جنتلمان" أن يساندونه في مقابل إعطائهم حريتهم، وكان في ذلك إساءة للأقباط، ذلك أن هؤلاء الذين خرجوا من السجون لا يستطيعوا فى ضوء هذا الاتفاق، أن يصبوا غضبهم على الدولة ولكن على الأقباط، على أن تكون هذه سياسة مؤقتة إلى أن تتاح لهم الفرصة لضرب الدولة. وبدأ "الإخوان المسلمون" ينظمون أنفسهم واستطاعت هذه الجماعة أن تلد جمعيات كثيرة متطرفة كثيرة أولها "جماعة التكفير والهجرة". وبدءوا بقتل الشيخ الذهبي وهو رجل دين مسلم مشهود له، وكانهم أعلنوا بذلك أنهم يكفرون ليس من يختلف فى الدين معهم فقط، ولكن كل مسلم ليس من نفس الفكر الذى يعتنقونه"[٣٧٠]

وهكذا بدأت مصر تشهد كثافة في أعمال العنف ضد الأقباط حاولت قيادة الكنيسة أن تجد حلاً لها مع القيادة السياسية من خلال اتصالات مباشرة مع الرئيس السادات دون جدوى، حتى وقعت المواجهة الشهيرة بين الجانبين، وخاصة بعد المسيرة التي نظمتها الكنيسة احتجاجاً على حرق كنيسة الخانكة، ثم رفض تلقى التهاني في العيد وهو الذي وصفه البعض بعدم احتفال الكنيسة بالعيد.

وبعد أن تولى الرئيس مبارك الرئاسة عقب اغتيال السادات ظل قداسته فى الدير أربعين شهراً بدعوى حمايته والمحافظة على حياته.

وإذا كانت التقاليد المرعية تقتضي بأن يستقبل رئيس الجمهورية القيادات الدينية بعد توليه السلطة، ولما كان البابا شنودة فى ذلك الحين محدد الإقامة فى الدير، فإنه بعد خروجه من الدير لم يستقبله الرئيس مبارك إعمالا لهذا التقليد بأثر رجعى مثلما إستقبل كل الرموز المصرية التي كان السادات قد وضعها فى السجن قبيل اغتياله، ثم أفرج عنها بعد توليه السلطة مباشرة.

ويعزى البعض هذا الجفاء إلى أن مبارك لم ينس موقفاً للبابا الذي كان قد طلب مقابلة السادات بسبب تزايد الإعتداءات على الأقباط، ولكن السادات أشار بأن يقابله نائب الرئيس حسنى مبارك، ولكن قداسة البابا اعتذر لأنه كان يريد مقابلة السادات شخصياً"!![٣٧١]

ويقول المحامى فكرى حبيب "إن المرحوم صبحي سليمان شفيق، وكان عضواً معيناً فى مجلس الشعب آنذاك، أبلغه أنه يوم خميس العهد عام١٩٨٠، وهو اليوم الذى أعلنت فيه الكنيسة عدم استقبالها للمهنئين فى عيد القيامة احتجاجاً على الإعتداءات الطائفية أن السيد حسنى مبارك، نائب الرئيس، اتهم البابا شنودة في اجتماع الهيئة البرلمانية للحزب الوطني بلوي الذراع. ودخل السادات بعد ذلك وقال "شنودة ما يلويش ذراعنا".

بين البابا شنودة والرئيس مبارك:

كانت اللقاءات المباشرة بينهما نادرة وبعضها تم على هامش لقاءات عامة. وقبل أحداث الكشح بسنوات انتهز قداسة البابا ما سمى بلقاء "المبايعة" الأول قبل الولاية الثالثة للرئيس حسنى مبارك (سنة١٩٩٢)، واصطحب معه عشرة أساقفة فى هذا اللقاء. وأثناء اللقاء قام كل منهم بالتحدث عن

٣٦٩- مجلة وجهات نظر "المسلمون والأقباط في مصر" بقلم محمد حسنين هيكل عدد مارس ٢٠٠٠

٣٧٠- لقاء مع قداسة البابا شنودة الثالث بالكاتدرائية المرقسية فى ١٣يوليو ٢٠٠٠

٣٧١ لقاء مع المحامى حبيب فكرى فى مكتبه فى ٢٦فبراير ٢٠٠٢

المشاكل التي يتعرض لها الأقباط في أبروشيته.

وبين هذه اللقاءات النادرة، كانت الاتصالات بين الدولة والبابا تتم عن طريق جهاز أمن الدولة ورئاسته، حتى أصيب البابا بالضجر من ذلك، وقام بتصدير سكرتيره الخاص الأنبا يوأنس للرد علي من يتصل من جهاز الأمن فى معظم الأحوال.

وتم أحد هذه اللقاءات النادرة على هامش مؤتمر الإسكان عام ٢٠٠١، إذ طلب البابا من الدكتور زكريا عزمي لقاء الرئيس، وفوجئ قداسته بالدكتور عزمي يبلغه أن الرئيس سوف يستقبله في قاعة جانبية في مبنى المؤتمرات، بينما كان قداسته يستهدف لقاءً مطولا مع الرئيس ومعه عدد من الأساقفة.

ويبدو أن التطورات بعد ذلك، وخاصة بعد سقطة النبأ، دفعت البابا لطلب لقاء مع الرئيس مبارك الذي كان في استراحته بالإسكندرية أيضاً. وما إن وضعت سماعة التليفون حتى دق هاتف قداسة البابا، في مكالمة من الرئاسة تطلب منه التفضل بالحضور فوراً لمقابلة الرئيس.

وفى هذا اللقاء روى له البابا بالتفصيل أحداث الكشح وقام الرئيس مبارك بالاتصال بوزير العدل بشأن القاضي الذي سينظر في قضية الكشح الثانية...

وطلب مبارك من البابا أن يكون على اتصال مباشر به.

وإذا كانت اللقاءات المباشرة التي تمت بينهما، هي اثنين أو ثلاثة على أكثر تقدير خلال هذه السنوات الطويلة. فإن الدلائل تشير على تحسن كبير جداً فى العلاقات الآن بين قيادة الكنيسة والرئاسة.

ولكن قبل هذا التحسن كانت العلاقة بين قيادة الكنيسة وقيادة الدولة تتسم بالحساسية الشديدة. وبعد نشر تقرير الصنداى تليجراف طلبت الدولة من البابا نقل الأنبا ويصا من البلينا والأب جبرائيل عبد المسيح إلي الخارج، من خلال إتصالات قام بها الدكتور أسامة الباز الذي يبدو أن الرئيس كان قد أوكل إليه هذا الملف في ذلك الحين. ولكن قداسته أفهم الدولة أن قوانين الكنيسة لا تسمح بذلك، وأنه لا يستطيع نقل أي أسقف من أبروشيته حتى الموت، بل إنه لا يستطيع نقل أي كاهن خارج أبروشيتي القاهرة والإسكندرية اللتان تتبعانه مباشرة، وأنه بالتالي لا يستطيع الاستجابة لأي من هذين المطلبين.

وإذا كان قداسة البابا يتجاوب أحياناً مع الدولة فى محاولة تهدئة أقباط الخارج بإصدار البيانات، فإن ذلك يأتى في إطار قدر كبير من الحكمة فى إدارته للأزمات، خاصة بعد تجربته القاسية مع السادات. ولكن عندما طلب منه حبيب العادلى وزير الداخلية إصدار بيان عقب أحداث الكشح الأولى يقر فيه بأن الأوضاع طبيعية، ورغم الإلحاح الشديد للوزير واستغراق المكالمة لفترة طويلة، رفض قداسته إصدار بيان ما لم يجرى أولاً معاقبة الضباط المسئولين عن تعذيب الأقباط، أو على الأقل نقلهم من الكشح. ووعده الوزير وكبار قيادات الأمن في مباحث أمن الدولة بذلك وبخاصة نقل اللواء أبو المعالي.

وبينما كان القمص جبرائيل فى محطة القطار فى سوهاج يستعد مع القمص بولا للحاق بالأنبا ويصا فى القاهرة لمقابلة البابا، قام أحد الضباط بإبلاغ القمص بولا بأنه تم نقل الضباط، ولكن دون أن يفصح عن أسماءهم. مما أفهم القمص بولا بأنه تم نقل الضباط المتهمين بالتعذيب، وقاما بنقل تلك المعلومة (التي ثبت فيما بعد أنها زائفة) إلى قداسة البابا.

وتنفيذا لوعده مع الوزير أصدر البابا بياناً فى ٥ نوفمبر ١٩٩٨ كتبه بخط يده كالمعتاد، وأرسله إلى الصحف المصرية وإلى وكالة أنباء الشرق الأوسط تحدث فيه عن "قيام وزير الداخلية باتخاذ إجراءات حسمة ضد المتجاوزين، وأن ما نشر فى وسائل الإعلام الأجنبية كان مبالغاً فيه جداً ويسئ إلى سمعة مصر. الأمر الذى لا نقبله، (...) ونحن لا نقبل التدخل الأجنبي في شئوننا الداخلية التي نقوم بحلها في هدوء مع المسئولين فى بلادنا".

وقد إستاء البابا بعد أن علم أن الضباط المتهمين بالتعذيب لم ينقلوا وإنما جرى "تحريك" بعضهم في نطاق محافظة سوهاج مع ترقية بعضهم إلى منصب أعلى، بينما الضباط المتهمين الرئيسيين المتهمين بالتعذيب ظلوا فى الكشح.

وبعد أحداث الكشح الثانية وإيفاد البابا لاثنين من الأساقفة إلى القرية للوقوف على ما حدث بها. وبناء أيضاً على طلب اللواء صلاح سلامة رئيس مباحث أمن الدولة، عاد الأسقفان إلى القاهرة وقدما للبابا بياناً من صفحتين على عجل، واجتمع قداسة البابا بهما فى حضور عدد من الشخصيات السياسية والأمنية، من بينها الدكتور أسامة الباز. وحذر البابا المسئولين الحاضرين فى هذا الاجتماع قائلا لهم "إنهم إذا لم يتخذوا أي إجراء حاسم لن تتوقف دائرة العنف"[٣٧٢]

وكان من المقرر قبل وقوع المنبحة أن يقوم قداسة البابا بعد احتفالات عيد الميلاد عام ٢٠٠٠، أي بعد المنبحة مباشرة، بزيارة إلى الولايات المتحدة. ولكن يبدو أن التوتر الكبير الذى ساد بين أقباط الولايات المتحدة، مثل سائر أقباط الخارج، بسبب عدم قيام الدولة بواجبها إزاء الأحداث، قد دفعه إلى إلغاء هذه الزيارة.

وفى نفس الوقت كان الجميع يترقبون موقف البابا الرسمي من هذه الأحداث، وصدر العدد الأول من الكرازة لعام ٢٠٠٠ (بتاريخ ٧يناير) بدون أن يتضمن أي شئ. ومن المؤكد أن الضغوط كانت رهيبة على الكنيسة من الأقباط فى الخارج حتى تتخذ موقفاً واضحاً من هذه المأساة.

وبعد ثلاثة أسابيع من المجزرة صدر العدد التالي من مجلة الكرازة بتاريخ الجمعة ٢١يناير ٢٠٠٠وجاء المانشيت الرئيسي بعنوان "**شهداؤنا فى الكشح**" مع صورة لجانب من الجنازة الجماعية التى بدا فيها أقباط الكشح وهم يحملون العديد من صناديق الشهداء.

وكان المانشيت والصورة يعكسان جانباً من هذه المأساة الرهيبة التي تعرض لها الأقباط في الكشح، وبمثابة رسالة مزدوجة موجهة للأقباط في الداخل والخارج تطمئنهم بشأن موقف الكنيسة، ورسالة للدولة بأن ما حدث تجاوز كل الخطوط الحمراء، وأنه لم يعد من الممكن السكوت على كل ما حدث، وأن الأساليب القديمة لم تعد مجدية.

وتلقى الأقباط فى الداخل والخارج هذه الرسالة بارتياح شديد، ورأوا أن موقف الكنيسة قد اتسم بالشجاعة وأنها لن تلتزم الصمت حول ما حدث، إن لم يجر اتخاذ الإجراءات المناسبة.

وجاءت الافتتاحية (التى يفترض أن كاتبها هو البابا) تتحدث فى صراحة شديدة عن "فشل الشرطة المحلية في حفظ الأمن فى الكشح وأن الأمر انتهى إلى صورة بشعة وصفها البعض بأنها مذبحة، ووصفها البعض الآخر بأنها مجزرة".

وأضافت "كلنا نريد أن نحل مشكلة الكشح. غير أن هذه المشكلة لا يمكن أن تحل بمحاولة التغطيات، ولا بأسلوب التوازنات، ولا بتحويل المجني عليهم إلى جناة".

وعلى مساحة أربع صفحات كاملة، قدمت الكرازة قدراً لا بأس به من التفصيلات حول عمليات القتل والنهب والحرق التي تعرض لها الأقباط، وتحدثت عن مسئولية الأمن وقياداته المحلية.

وفى لقاء مع محافظ القاهرة عبد الرحيم شحاته بعد أحداث الكشح الثانية بعدة أيام، لأسباب لا تتعلق بالكشح، قال له قداسة البابا عندما أثار المحافظ هذا الموضوع "إنه ليس من الطبيعي أن يقتل ٢١شخصاً من الأقباط ويقال أن الأقباط هم اللذين اعتدوا، وأشتكى مر الشكوى من الأمن وبالتحديد من مباحث أمن الدولة فى سوهاج، وبدا على المحافظ التفهم التام".[٣٧٣]

٣٧٢- لقاء مع الأنبا مرقص في مكتبه بأبرشية شبرا الخيمة فى ١٣أغسطس ٢٠٠١

٣٧٣- لقاء رتبه النائب منير فخري عبد النور في ١٠يناير ٢٠٠٠ لمناقشة موضوع لا علاقة له بالكشح أثار قلق الكنيسة القبطية. لقاء مع منير فخري عبد النور في باريس في ٢٧ يناير ٢٠٠٢

وبعد أن أصدر القاضي قراره بالإفراج عن جميع المتهمين في قضية الكشح الثانية أثار ذلك حالة من الاستياء الشديد في أوساط جميع المسيحيين وفى مقدمتهم قداسة البابا الذي أرسل شخصية قضائية هو المستشار ملك مينا إلى وزير العدل لكي ينقل له موقف البابا والكنيسة من هذا الحكم.

وفى اللقاء السنوي الذى تم مع قداسة البابا فى معرض الكتاب[٣٧٤] بعد يوم واحد من صدور الأحكام في قضية الكشح الثانية، وعندما سألت صحفية قداسته عن مغزى ما حدث فى الكشح وسبل عدم تكراره مستقبلاً، قال قداسة البابا وهو يدق بقبضة يده على المنضدة "كل ما أريد أن أقوله فى هذا الموضوع هو أن أحداث الكشح مرفوضة، وأن الكنيسة ستلجأ إلى الطعن فيها أمام محكمة النقض بكل الطرق القانونية الممكنة". وهنا ضجت القاعة بتصفيق حاد استمر طويلاً عكس رأى الحاضرين في الأحكام. ولكن سمير سرحان رئيس هيئة الكتاب الذى كان يدير الندوة، فوجئ برد فعل من كانوا فى القاعة وعلق ضاحكا "ما أعلنه قداسة البابا يمثل قنبلة الندوة".[٣٧٥]

أما فيما يتعلق بردود فعل القيادات الدينية الإقليمية، فإن الأنبا ويصا هو نوعية فريدة من رجال الدين رغم كل ما يقال عن تشدده. وقد رفض في صلابة الرضوخ للأمر الواقع أو أن ينحني أمام ضغوط الأمن فى المنطقة أو حتى أمام الوزراء الذين قاموا بزيارته، ولم تفلح معه الوعود الكاذبة ولم تخيفه الحملة الرهيبة التى تعرض لها.

ولم يتورع عن إرسال الرسائل إلى أعلى المستويات، كالرئيس حسنى مبارك ورئيس الوزراء عاطف عبيد ووزير الداخلية بالإضافة إلي كافة القيادات الأمنية المحلية، ومطالبته فى لقاءات مباشرة بضرورة إتخاذ إجراءات حاسمة في مواجهة هذه الاعتداءات التي تعرض لها المسيحيون الذين لجأوا إليه فى أبرشيته. ولم ينحني أمام التهديدات والتي وصل بعضها إلى حد التهديد بمحاكمته بتهمة الخيانة، واستخدم كل الوسائل القانونية المتاحة في يده، وهو يعلم أنه قد لا تكون هناك نتيجة، بسبب الأخطبوط الذى يحيط بعنق القضية.

وفى التحقيق معه كان رابط الجاش، بل كان يكيل الاتهامات للشرطة والنيابة ويصر على إثباتها. كما أنه لم يهتز فى مواجهة الحملة الإعلامية الشرسة التي تعرض لها، ولم يتورع عن إفساد بعض محاولات الشرطة لتلفيق التهمة لبرئ عندما احتفظ بالفتاة هنية بالأبرشية لمدة ثلاثة أسابيع، وبعد أن أرسلها إلى طبيب نساء لإثبات بكارتها.

هذا فضلاً أنه عندما لم يجد أية استجابة من المسئولين المحليين أو على مستوى السلطة المركزية، لم يتورع عن الاتصال بمنظمة حقوق الإنسان المصرية والرد في وضوح على استفسارات المصريين فى الخارج.

أما القمص جبرائيل عبد المسيح راعى كنيسة الملاك بالكشح فهو يمثل نوعية جديدة من رجال الدين المسيحيين تثير إعجاب الكثيرين، وهو يتسم بالفكر الراجح والإيمان العميق والجرأة وعدم الخوف.

ويقول لي في السيارة التي كانت تقلنا وهو يصحبني من الكشح إلى البلينا فى إحدى زياراتي للمنطقة، وهو يتحدث عن القيادات الأمنية والتنفيذية المحلية وتلك التي جاءت من القاهرة "بعد أن استخدمنا معهم كل وسائل الأدب والاحترام وبعد أن تصرفوا كما تصرفوا، سقطت هيبتهم أمام عيني مهما كانت الرتبة والمستوى الرفيع الذي يحتلونه، ولم يعد هناك مفر من قول الحق والإصرار عليه".[٣٧٦]

٣٧٤- معرض الكتاب في ٦ فبراير ٢٠٠١

٣٧٥- جريدة الحياة تحت عنوان "البابا شنودة يرفض أحكام الكشح" بتاريخ ٨فبراير٢٠٠١

٣٧٦- لقاء مع القمص جبرائيل عبد المسيح ٧أغسطس ٢٠٠١

أقباط الخارج .. ردود أفعال:

يمكن تقسيم الأقباط فى الخارج إلى ثلاث فئات:

الأولى : يمكن وصفها بأنها فئة متشددة وناشطة، تستخدم كافة الإمكانيات المتاحة أمامها فى مجتمعات حرة وديمقراطية، مثل التظاهر والاتصال بمنظمات حقوق الإنسان وبرلمانات الدول التى يعيشون فيها والفعاليات السياسية بها، وذلك بعد أن فقدت ثقتها في إمكانية استجابة الدولة لأية مطالب لها. ومن المهم الإشارة هنا إلى وجود بضعة أفراد يمكن تجاوزا إطلاق صفة "التطرف" عليهم بسبب شطحاتهم الفكرية. وهؤلاء لا يشكلون تياراً ذا أهمية داخل هذه الفئة.

والثانية : يمكن اعتبارها بأنها معتدلة، وترى أن الحوار كفيل بالتوصل مع الزمن إلى حلول إذا ما قامت الدولة بمعالجة جدية لملف الأقباط. ولكنها على وشك الاقتناع بأن الدولة غير مهتمة بالأمر، بعد أن فشلت حتى الآن فى إجراء حوار حقيقي مع الدولة، وأصبحت ترى أنه لا مفر من استخدام آليات العمل في المجتمعات الحرة كأسلوب للضغط على الدولة. وكانت هذه الفئة هي الهدف الأساسي للاتصالات التي قام بها الدكتور أسامة الباز رئيس مكتب الشئون الخارجية برئاسة الجمهورية والدكتور رفعت السعيد أمين عام حزب التجمع وآخرون.

والثالثة: وهى التي تشكل الغالبية الساحقة، وتتمثل فى الأقباط الذين يرتادون على الكنائس للصلاة ولملاقاة الأقباط الآخرين لأسباب اجتماعية. وهذه الفئة لم تكن تتابع حتى عهد قريب، وقبل أحداث الكشح، أحوال الأقباط في الوطن بشكل دؤوب. ولكنها بدأت بعد هذه الأحداث تتابع عن كثب ما يحدث فى الداخل وتهتم بأخبار وأحوال الوطن والأقباط، ويمكنها أن تستجيب للمشاركة في المظاهرات كما حدث في الولايات المتحدة وكندا واستراليا وغيرها من بلاد المهجر، وأصبحت تشكل الجسم العريض الذى يمكن أن يستجيب لمحاولات الاحتجاج.

وتباينت ردود أفعال أقباط الخارج بشكل عام تجاه ما حدث فى الكشح وفقاً لمواقعهم، وإمكانياتهم وهامش الحرية المتاح لهم. وقبل أن نتحدث عن ردود الفعل هذه لابد من نبذة سريعة حول نشأة الحركة القبطية في الخارج.

يعود ظهور الحركة القبطية فى الخارج إلى نهاية الستينات مع هجرة الكثير من الأقباط إلى خارج مصر بعد ثورة ١٩٥٢ . حيث قام الدكتور سليم نجيب فى كندا مع آخرين بتأسيس أول هيئة قبطية فى فبراير ١٩٦٩ كان هدفها كما يقول هو "الدفاع عن الأقباط في مصر ورفع صوتهم والتعريف بهم. وكنا نصدر نشرة اسمها "الرسالة القبطية" ثلاث مرات في السنة في أعياد الميلاد والقيامة والنيروز وبعد وفاة عبد الناصر ومجيء السادات بدأنا معه دون هجوم، ولكنه أخرج الإخوان من السجن وتقرب من التيار الإسلامى".[٣٧٧]

بدأ دور هذه الحركة يظهر بوضوح بعد أحداث الخانكة وإحراق إحدى الكنائس بها عندما تكونت الهيئة القبطية الأمريكية عام ١٩٧٢ . وسجلت رسمياً عام١٩٧٤ برئاسة الراحل الدكتور شوقي كراس وتوالى بعد ذلك تكوين الهيئات والجمعيات القبطية فى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا ثم بريطانيا وفرنسا وفى أماكن أخرى من أوروبا. وتعاظم دور هذه الجمعيات وخاصة بعد الصدام بين

٣٧٧- لقاء مع الدكتور سليم نجيب في باريس في ١٦سبتمبر ٢٠٠١

قداسة البابا شنودة الثالث والرئيس أنور السادات بسبب عدم تحمل الدولة لمسئولياتها فى مواجهة الإعتداءات المتكررة ضد الأقباط. واستمر فى عهد الرئيس حسنى مبارك لإخراج قداسة البابا من الدير ومع تزايد الإعتداءات الطائفية في التسعينيات.

وللمرة الأولى بدأ رئيس الجمهورية المصرية وسفراء مصر فى الخارج يتلقون خطابات من شخصيات نيابية وسياسية أمريكية وأوروبية حول ضرورة إطلاق سراح البابا وخاصة من الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر وبعض نواب الكونجرس الأمريكي.

وكان شوقي كراس ومجموعته فى الهيئة القبطية الأمريكية، من الأقباط القلائل الذين سببوا إزعاجاً شديداً للحكومة المصرية بعد أحداث الخانكة عام ١٩٧٢ .

وفى لقاء معه في باريس وجدت لشدة دهشتي رجلاً يتحدث بلهجة صعيدية تتخللها الكثير من الكلمات الإنجليزية. يقول "إن ديكتاتورية الكهنوت أضعفت الشعب القبطي، الكنيسة قوية ولكن الشعب القبطي ضعيف. وأتذكر فى السبعينات أن أحد الأساقفة قال لنا "سيبوا المشكلة القبطية للمجمع المقدس". ولكن بعد أن وضعوهم فى السجن انتهى كل شئ وظهرت الكنيسة مهلهلة وتعاون معظم رجال الإكليروس مع الحكومة، خمسة وعشرون من أعضاء المجمع المقدس كانوا مع الحكومة ولم يقف مع البابا سوى اثنين فقط، كما استطاعوا إسكات الإكليروس في الخارج ولكنهم لم يستطيعوا إسكات الهيئات القبطية التى وقفت إلى جانب البابا حتى خرج من الدير. ولكنى لم أقابل البابا سوى مرة واحدة لمدة ٣ ساعات عام ١٩٨٩ حتى لا أسبب له المتاعب".[٣٧٨]

ويروى كراس محاولات التدخل لدى الرئيس مبارك للإفراج عن البابا قائلاً "فى ٤نوفمبر١٩٨١ اتصلنا برئيس إحدى اللجان في مجلس الشيوخ (روجرز جيبسون) وشرحنا له كل شئ. فأبدى استغرابه. وقال إنه سوف يرسل مذكرة لمبارك سيوقع عليها ٦٠ من أعضاء مجلس الشيوخ المائة، يطلبون منه فيها أن يخرج البابا من الدير في يناير١٩٨٢ حتى يحتفل بالعيد مع رعيته. وكنت قد تحدثت عن هذا المسعى فى اجتماع عام في الكنيسة، فجاء البعض بالانبا .... ، الذي كان في زيارة لشيكاجو، إلى واشنطون وقال للسناتور "إن مبارك راجل كويس وأن هذا الخطاب سيكون له أثر سيئ" فلم يرسل الخطاب".

ويقول كراس "ولكنى اتصلت مع المساعد السياسي لجيبسون وقلت له إن الانبا ..... عضو في اللجنة الخماسية "السياسية" التي اختارتها الدولة لإدارة شئون الكنيسة وهو معادى للبابا، فقام جيبسون بعد ذلك بإرسال خطاب شخصي إلى مبارك قال له فيه "أرجو أن تطلق سراحه في الوقت المناسب".

ويشير كراس "كان الرأي السائد والذي رددته الدولة وقبله بعض الأساقفة، بل وحتى فى الأوساط الكنيسة العالمية، أنه من مصلحة الكنيسة أن لا يخرج البابا خوفاً على حياته. وقال لي ذلك أيضاً مستر ريتشارد بانكر رئيس قسم الشرق الأوسط فى مجلس الكنائس أمريكا، فقلت له "دعنا إذن نضع ريجان – الرئيس الأمريكي فى ذلك الحين – في السجن حتى يكون تحت الحماية".

ويضيف كراس "لقد قام بعض الإكليروس بتهديدنا أكثر من مرة بالحرمان الكنسي بسبب ذلك، وكنت أرد عليهم هل هناك حرمان بدون محاكمة؟. وطلبت محاكمتي كنسياً لانهم وفقاً للديسقولية مقدسة (قوانين الكنيسة) التي وضعها الآباء الرسل تعاونوا مع السلطة المدنية ضد رئيس الكنيسة".

ويواصل كراس حديثه قائلاً "بعد ذلك نشرت إعلاناً حول هذا الموضوع فى النيويورك تايمز، وكنت ... ثما أضع عنواني، فاتصل بي محامى من هيوستون فى تكساس اسمه ديفيد وارين وسألني ماذا

[٣٧٨] ...قاء مع شوقى كراس فى أحد فنادق العاصمة الفرنسية فى باريس ١٦ سبتمبر ٢٠٠١ عندما زارها لحضور الأمسية القبطية فى اليونسكو

يمكنه أن يفعل للمساعدة؟ فقلت له : هل تعرف الرئيس السابق كارتر؟، قال أعرف وزير العدل فى حكومته السابقة، فقلت له "نريد خطاباً من كارتر إلى مبارك". وبالفعل أرسل كارتر خطاباً إلى الرئيس مبارك، وأرسل لي وارين صورة من هذاالخطاب. وكان كارتر يتصل بمبارك من وقت لآخر حول هذا الموضوع".

ويتابع كراس حديثه حول قصة إطلاق سراح البابا قائلا "اتصلنا بعد ذلك برئيس لجنة حقوق الإنسان فى الكونجرس وكان اسمه جراس ياترون، وهو من أصل يوناني كان يعيش فى مصر وهاجر مع والده إلى الولايات المتحدة، وأثار المشكلة مع الرئيس مبارك عام١٩٨٢ وعام١٩٨٣، وكان الرئيس مبارك يعده بالإفراج عنه، بل إنه قال له إنه بإمكان البابا إن يعود إلى القاهرة كما يريد. وفى سنة١٩٨٤ قال ياترون لمبارك أثناء زيارة إلى واشنطون أنه قد وعده عدة مرات بإطلاق سراحه، ثم أشار إلى المعونات الأمريكية لمصر".

وأضاف "ونشرت الصحف بعدها فى مصر أن الهيئة القبطية تريد إيقاف المعونة الأمريكية لمصر حتى يخرج البابا شنودة وأن البابا لا يوافق على ذلك. وفى يوم الخميس ٣يناير١٩٨٥ علمت أن كارتر قال إن الرئيس مبارك سوف يوقع اليوم على قرار بخروج البابا من الدير، وخرج البابا يوم السبت ٥يناير. ولكنه كان ممنوعاً من إقامة المحاضرات ومن السفر إلى الإسكندرية أو إصدار الكرازة، فذهبت إلى ياترون وشرحت له ذلك وقلت له إنه خرج من التحفظ فى الدير إلى التحفظ فى البطريركية، فاتصل بالسفير المصري غاضباً. فرد عليه السفير بأن كل شئ سيكون على ما يرام فى يونيو القادم. وبعد ذلك استطاع البابا السفر بالفعل إلى الإسكندرية وأصدر الكرازة ورسم الأساقفة. وكان أول أسقف رسمه هو الأنبا صرابيون كأسقف عام ليحل محل المتنيح الأنبا صموئيل وقد صرفنا الكثير على الإعلانات حتى يخرج البابا من الدير".

ويمكن القول أن ردود أفعال الأقباط فى الخارج بشأن الكشح ذهبت فى عدة اتجاهات تمثلت فى إصدار البيانات ونشر الإعلانات والاتصال بالفعاليات السياسية فى الدول التى يعيشون فيها بالإضافة إلى التظاهر.

إصدار البيانات ونشر الإعلانات والاتصالات:

بعد أحداث الكشح الأولى والثانية وفى ضوء عدم استجابة الدولة لتحركاتهم اتجه النشطاء بينهم، وخاصة فى بريطانيا والولايات المتحدة وكندا واستراليا، إلى تزويد الكونجرس ومجلس اللوردات البريطاني والبرلمان الإسترالي وجمعيات حقوق الإنسان بمعلومات حول ما حدث، وهكذا سلم بعض أعضاء الكونجرس ملفاً إلى الرئيس مبارك فى إحدى زياراته، كما أن البرلمان الأوربي تسلم ملفا كاملا حول ما حدث.

وعادة ما تؤدى هذه الاتصالات إلي إرسال لجان وشخصيات من الكونجرس، كما حدث مع لجنة الحريات الدينية التي تزور بعض البلاد التي يوجد بها توتر أو شكوك فى حدوث توتر بسبب أوضاع تمس الحريات الدينية. وزارت هذه اللجنة مصر عدة مرات وأصدرت تقريرا عن الحريات الدينية فى مصر لم يأتى إنعكاسا أمينا للواقع لأسباب عديدة منها الضغوط التى تمارس على الكنيسة حتى تهون وتقلل من المشاكل الدينية فى مصر، واستقطاب عدد من الأقباط الساعين إلى الشهرة والتواجد لكي يقلبوا الحقائق والأوضاع، بالإضافة إلى المصالح الأمريكية المصرية المشتركة.

والأمر الجديد بعد أحداث الكشح أنه لم يعد يقتصر على العلمانيين من الأقباط والجمعيات

والهيئات القبطية، حيث بدأت بعض الكنائس تتحرك فى هذا الإتجاه وترسل بيانات وشكاوى موقع عليها إلي نفس الجهات التي اعتادت الجمعيات مخاطبتها وخاصة بعد سقطة النبأ.

وبدأت هذه المعلومات والبيانات تجد طريقها أيضا في الانتشار إلى الجميع عبر الإنترنت الذى يستخدمه الاقباط بنجاح فى التبادل الفوري للمعلومات حول الإعتداءات التي يتعرض لها الأقباط والمشاكل التي يعانون منها داخل مصر، مثل موقعي أقباط الولايات المتحدة، الذي يشرف عليه مايكل منير، والهيئة القبطية الأمريكية التي أسسها د. شوقي كراس. كما ظهرت العديد من المواقع القبطية فى العديد من دول المهجر، والتي أصبح بعضها ساحة للحوار وتبادل الأفكار والمعلومات حول قضايا الاقباط، ويشارك فيها أحيانا مسلمون بطرح تساؤلات أو أفكار أو ردود أفعال على ما يطرح فيها.

كذلك يلجأ أقباط المهجر إلى نشر إعلانات مدفوعة الأجر، وهى من الأمور التي تسبب إزعاجاً شديداً للسلطات المصرية، خاصة أنها تتزامن عادة مع الزيارات الرئاسية إلى واشنطون. وتشير هذه الإعلانات إلى أوضاع الأقباط ومطالبهم، وذلك بسبب رفض السلطات المصرية التعامل مع هذه المطالب بجدية. واعتاد الأقباط نشرها فى الواشنطن تايمز لأنها رخيصة نسبياً، وثمن الصفحة بها أقل من عشرة آلاف دولار، بينما تقوم الحكومة المصرية أو من ينوب عنها من رجال الأعمال الأقباط بالنشر في الواشنطون بوست حيث يزيد سعر الصفحة سبعة أضعاف. وعندما نشر أقباط الولايات المتحدة إعلانا بها حول قضية سعد الدين إبراهيم ودفاعاً عنه في نصف صفحة، نشرت الحكومة ثلاث صفحات فى الواشنطن بوست.

وفى أغلب الزيارات التي قام بها الرئيس مبارك نشرت إعلانات من قبل الهيئات القبطية بالخارج. ففي شهر مارس ٢٠٠١ نشر إعلان حول أحكام الكشح الهزيلة قبل قيام محكمة النقض بإصدار حكمها الأخير والذى لم يكن أفضل من سابقه.

وفى ٥ مارس ٢٠٠٢ نشر إعلان على صفحة كاملة فى جريدة الواشنطون تايمز على شكل رسالة مفتوحة للرئيسين جورج دبليو بوش والرئيس مبارك، مؤداها أن الرئيس مبارك لا يحتاج لقطع مسافة نصف الكرة الأرضية حتى يفعل شيئاً فى مواجهة الإرهاب، حيث يتعرض الأقباط فى بلاده للإرهاب. وهذا الإرهاب لا يقوم به أسامة بن لادن أو القاعدة أو الجهاد الإسلامي، ولكن مواطنوهم وجيرانهم. وأشارت الرسالة إلى قتل ٢١ قبطي في الكشح وإلى إحراق كنيسة بنى والمس و١٥ منزلاً للأقباط فيها. وتشير إلى أن بذور الكراهية والتعصب قد زرعت فى مصر خلال العقود الثلاثة الأخيرة، وأن أية محاولة لاستئصال الإرهاب يجب أن تقتلعه من جذوره، ذلك أن أيمن الظواهرى ومحمد عطا هما نتاج لنظام التعليم المصرى الذى يشوه عقيدة المسيحيين وإيمانهم، بالإضافة للقواعد والممارسات القانونية غير العادلة مثل الخط الهمايوني. وتقول الرسالة فى النهاية أن أحدا لا يدرى بقضية الأقباط لأنهم لا يفجرون أنفسهم.

وقد وصل الأمر إلى حد تسلل اثنين من المتشددين الأقباط خلال زيارة مبارك لواشنطون في أبريل ٢٠٠٠ بين الصحفيين فى المؤتمر الصحفي الذى عقده مبارك مع نائب الرئيس الأمريكي فى ذلك الحين ألبرت جور، حيث يحملان كارتاً صحفياً نظراً لقيامهما بإصدار نشرة فصلية، ووجها أسئلة وأقوالاً حادة إلي آل جور ومبارك كانت سببا فى انتهاء المؤتمر بطريقة غير طبيعية.

المظاهرات:

كذلك يلجأ أقباط المهجر للتظاهر وخاصة أثناء الزيارات الرئاسية، وعادة ما يتظاهر عدة مئات أمام

البيت الأبيض أثناء دخول وخروج الرئيس المصري ويرفعون لافتات الإحتجاج. وبعد أن بدأ ذلك يأخذ شكل الظاهرة في كل مرة يزور فيها رئيس مصري واشنطون، بدأت السفارات المصرية فى تنظيم مظاهرات مضادة خلال الزيارات الأخيرة. كما تطوع ذات مرة أحد أعضاء مجلس الشورى من الأقباط بالذهاب لأمريكا على نفقته الخاصة، ورتب مظاهرة مضادة من مصريين بينهم أقباط وأحضر اللافتات والأعلام.[٣٧٩]

وبعد أحداث الكشح الثانية تم ترتيب مسيرتين أمام البيت الأبيض، الأولى فى مارس ٢٠٠٠ أثناء أول زيارة يقوم بها الرئيس مبارك إلى واشنطون بعد تلك الأحداث. وكان عدد الأقباط فى هذه المسيرة حوالي ٦٠٠ جاء معظمهم من نيوجرسى إلى واشنطون على مدى ست ساعات بالأوتوبيسات، وحصلوا على ترخيص بالوقوف في الشارع الملاصق للبيت الأبيض، وكانوا يحملون صوراً كبيرة لشهداء الكشح وهم يرتلون "يارب ارحم"، ويرددون هتافات تتلخص فى أن الدولة لا تحمى الأقباط فى مصر.

وفى نفس الوقت كانت هناك مسيرة مؤيدة للحكومة شارك فيها حوالي ١٥٠ متظاهراً، حصلوا على ترخيص للوقوف فى –لافايت بارك– بعيداً قليلاً عن البيت الأبيض ، وحاولوا التحرش بالمسيرة القبطية ولكن بوليس الخيالة أعادهم إلى مكانهم.

ويقول شوقى كراس "إنه بعد صدور الحكم الأول فى قضية الكشح الثانية والتي حكم فيها ببراءة جميع المتهمين، جاء الانبا (.....) إلى واشنطون بصحبة أحد ضباط المباحث قبل زيارة مبارك لواشنطون لتهدئة الاقباط، وكان ذلك أكبر خطأ يرتكبه، ولو كان هناك ضغط لإرساله كان عليه أن يلوذ بالصمت. وعندما حضر هو والانبا ديفيد إلى مقر الهيئة لم أقابله بسبب نصيحة الأطباء (بسبب جلطة قلبية) وقابله نائبي منير داوود، وطلبا منا أن نكون معتدلين وأن نعد يافطة للترحيب بمبارك، ولكننا طالبناهم بضرورة معاقبة مجرمي الكشح. وقام بالفعل عدد قليل برفع يافطة بهذا المعنى فقام بقية المتظاهرين بتمزيقها، ولم تكن الهتافات هذه المرة ضد مبارك ولكن ضد النظام. وكانت المسيرة أكبر مما نتوقع حيث شارك فيها حوالى ٨٠٠ شخص جاءوا من نيويورك وجرسي سيتى، إنها بركة الانبا(.....). وكنا نريد أن نأتى بصندوق للموتى ولكننا عدلنا عن الفكرة".

ولم يقتصر أسلوب التظاهر على أمريكا فقط، بل كان في كندا وأستراليا. حيث شهدت أستراليا مظاهرة بعد أحداث الكشح الثانية سار فيها حوالي ٢٠٠٠ حملوا فيها ٢١ نعشاً أسود ذهبت إلى مقر البرلمان والحكومة الاسترالية. كما سار عدة آلاف فى المظاهرة التي تمت احتجاجاً على سقطة النبأ. وإن كان الكهنة والأساقفة لم يشاركوا فى المظاهرة الخاصة بأحداث الكشح الثانية، إلا أنهم شاركوا في المظاهرة ضد ما نشرته النبأ. وبعد المسيرة التي شارك فيها أسقف سيدنى الانبا سوريال وكهنة سيدنى (حوالى ١٧فى ذلك الوقت) اصطحبوا معهم أحد أعضاء البرلمان وهو فريد نيل. وعندما حاول الانبا سوريال مقابلة قنصل مصر في سيدنى بعد المظاهرة وضع هذا الأخير لذلك ثلاثة شروط لاستقباله هي أن يأتي بدون الصحافة، وألا يكون فيها أجنبي وأن يتحدث العربية. ولذا لم يحضر النائب اللقاء بل جلس فى حجرة جانبية.

وفى اليوم الثاني كان اللقاء مع السفير فى كانبيرا سيئاً للغاية. وعند بداية الحديث قال السفير "محدش يتكلم إنجليزي"، وكان هناك أحد الآباء الكهنة من الجيل المهاجر الجديد لا يتحدث العربية فقال له "يا تتكلم عربي يا متتكلمش". وكان حديثه يتسم بالحدة والعصبية الشديدة.

وحدث بعد هذا اللقاء قطيعة بين السفارة والقنصلية من ناحية والكنيسة فى أستراليا من ناحية أخرى، ولم يحضر مسئولون قداسات العيد، وهى المناسبات التى يجرى فيها قراءة الخطاب المعتاد الذي

٣٧٩– لقاء في باريس مع رفعت السعيد بتاريخ ٣سبتمبر ٢٠٠١

يرسله رئيس الجمهورية إلى أقباط المهجر مهنئاً بالعيد. واقتصر الأمر على كروت المعايدة. ولكن بعد زيارة قداسة البابا لاستراليا فى ديسمبر ٢٠٠٢ تحسنت العلاقات بين الجانبين تمهيداً لاستقبال البابا.

وشهدت كندا أيضاً عدد من المظاهرات. وبعد أحداث الكشح الأولي قام عدد من الاقباط بمظاهرة تحمل لافتات تطالب بالعدالة وبالمساواة بين المسلمين والأقباط، ويشير بعضها إلي أن الأقباط يضطهدون فى مصر. وقد وقف المتظاهرون نحو ساعتين أمام مجلس العموم فى العاصمة الكندية أوتاوا. ثم انتقلوا بعد ذلك بسيارات الأتوبيس إلي مبنى السفارة المصرية نفسها.

وقد أشارت إحدى الصحف القومية في مصر إلى محاولة السفير المصري تفادي المظاهرة قائلة: "وقد فشلت محاولات السفير المصري فى أوتاوا الذى تحدث تليفونياً مع أكبر قادتها ووعده بإرسال جميع استفساراته إلي المسئولين بالقاهرة ثم إبلاغه بعد أيام بالرد على تلك الاستفسارات، لكنه لم يقنع بالانتظار واتصل القنصل العام فى مونتريال أيضاً بكثير من أبناء الجالية المصرية من الأقباط الذين فشلوا فى إقناع زملائهم بالعدول عن هذا العمل؟".[٣٨٠]

ومع ذلك امتنع أقباط أمريكا، عن التظاهر أثناء زيارة الرئيس مبارك إلى واشنطون فى مارس٢٠٠٢ ، ربما في بادرة حسن نية لا يستطيع المرء أن يحدد مدى آثارها وما إذا كانت تشكل توجهاً جديداً لدى الأقباط في الولايات المتحدة فى المستقبل. ويقول الدكتور رفعت السعيد "إن (.....) أرسل لي فاكس يقول فيه أنه لن تكون هناك مظاهرات عند زيارة الرئيس فى هذه المرة، ثم قال لى فى مكالمة تليفونية أنه لن تكون هناك مظاهرات بنسبة٩٠٪ فقلت له إما أن تكون النسبة١٠٠٪ أو صفر فى المائة. فاتصل بى بعد ذلك وقال لى لن تكون هناك مظاهرات بنسبة١٠٠٪".[٣٨١]

وفي خارج دول المهجر التقليدية (أمريكا وكندا وأستراليا) حيث توجد جاليات قبطية أصغر عدداً وتأثيراً، يلاحظ أن الجمعيات أو الهيئات القبطية الرئيسية توجد في بريطانيا وفرنسا. وهذه عادة لا تلجأ لأساليب المظاهرات، بل يقتصر الأمر على الاتصالات مع الفعاليات السياسية وإصدار بيانات الإدانة، كما تشارك في الإعلانات الصحفية التي تنشر في أمريكا. وإن كان المصريون الأقباط في اليونان قد تظاهروا صبيحة يوم عيد الميلاد ٧ يناير٢٠٠٠ أمام مقر السفارة المصرية فى أثينا.

وفيما يتعلق بباريس فقد قامت "جمعية أقباط فرنسا" بعمل أمسية ثقافية فنية قبطية داخل اليونسكو للمرة الأولى بمبادرة تحت رعاية السيدة نيكول فونتين رئيسة البرلمان الأوربى التى كان السيد فتحى سرور قد هرول إليها لتغيير مضمون قرار البرلمان بشأن أحداث الكشح الثانية، وأيضا تحت رعاية النائب الفرنسى باتريك بلوك رئيس جمعية الصداقة الفرنسية المصرية.

وشارك عدد من الفرق القبطية والفنانين المصريين في إحياء هذه الأمسية. وقدم الفنان هانى شنودة مقطوعات من الموسيقى القبطية التى قام بإعادة صياغتها لآلة الأورج بمصاحبة كورالية. وغنت مريم نوح، ابنة الفنان محمد نوح، أغنية باللغات العربية والقبطية والفرنسية بعنوان "كيميت"، وهو الاسم القبطي لمصر، يقول مقطعها الأول "اللي يحب مصر المصريين بيحبوه" من تلحين هانى شنودة، وأغنية باللغة الفرنسية من تلحين محمد نوح. وقدمت مغنية الأوبرا منى رفلة أغنية باللغة الفرنسية "الحب والسلام والحرية باللغة القبطية من كلمات الدكتور كمال فريد إسحاق وتلحين هانى شنودة، وألقيت قصيدة للأديب والشاعر إدوار الخراط بعنوان " كيميت ". وشارك أيضا كورال داڤيد بقيادة جورج كيرلس، وقدمت ابنته ذات الصوت الساحر مونيكا عدداً من التراتيل القبطية. وأيضاً فرقة مسرح كورال القبطى بقيادة الدكتور أسامة عشم. وعزفت الفنانة مها سفير بمعهد الكونسرفاتوار مقطوعة

٣٨٠- جريدة الأهرام رسالة من مصطفى سامى تحت عنوان "مظاهرة النصف فى المائة" ٢٨أكتوبر١٩٩٨

٣٨١- فى لقاء فى مكتبه بالقاهرة فى ٢٧ فبراير ٢٠٠٢

موسيقية على البيانو. وصاحب هذه الفرق وهؤلاء الفنانيين من القاهرة الدكتور كمال فريد إسحاق أستاذ اللغة القبطية والصحفى بيومى قنديل عاشق الحضارة المصرية والقبطية.

وقد قاطع الأمسية السفير المصري فى باريس على ماهر وسفيرة مصر لدى اليونسكو تهانى عمر ورجال السفارة المصرية، والقمص جرجس لوقا راعى كنيسة شاتنى مالابرى الباريسية الذي يحتفظ بعلاقات ممتازة مع السفارة المصرية لأن الجمعية لم تنسق معه لهذه الأمسية. ويمكن تصور أن مبادرة مثل هذه لم تحدث أبداً من قبل، قد لا تلقى الترحيب من السلطات الرسمية. بل إن الملصقات الخاصة بها داخل اليونسكو جرى انتزاعها عدة مرات مما أثار دهشة بعض العاملين فى المنظمة الدولية. ولو كانت النية خالصة لكان الدبلوماسيون المصريين قد شاركوا في أمسية كهذه بل تبنوها، على أساس أن الفن القبطي هو جزء من التراث المصري. وقد حضر هذه الأمسية وهى الأولى من نوعها عدد من أقباط الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا.

....

وبعد كل ما تقدم، لا يجب أن يسود الإنطباع بأنه ليس هناك بين الأقباط والدولة سوى هذه الموجهات عبر التظاهر ونشرالإعلانات والاتصال بالفعاليات السياسية العالمية الخ، إذ كانت هناك محاولات للحوار بين الدولة وأقباط الخارج كما سنرى في الفصل التالى.

٢٦- محاولات للحوار

سبق وأن أشرنا من قبل إلى وجود تيار بين الأقباط في الخارج يرى ضرورة إقامة حوار مع السلطة في مصر، وأن ذلك كفيل إذا خلصت النيات بالتوصل إلى حلول. ولكن هذه التوجه يصطدم بأسلوب تعامل السلطة في مصر مع أقباط الخارج، ربما لأنها ترى أن الدخول في حوار حقيقي معهم هو انتقاص من سيادتها.

وتركزت محاولات هذا التيار في لقاءات واتصالات مع الدكتور أسامة الباز ومع السفراء المصريين في عواصم دول المهجر الرئيسية، كانت تتضمن الكثير من الكلام الطيب، ولكنها لم تتعدى ذلك إلى مرحلة مناقشات جدية للمشاكل والحلول.

وبعد أحداث الكشح، وخاصة المذبحة، ترسخت قناعات بين مجموعة من هذا التيار بضرورة القيام بمعالجة الملف القبطي بصفة جذرية وكموضوع حقوق مواطنة في الأساس، وذلك من باب الحرص على مصر ذاتها وعلى مستقبلها ومكانتها قبل كل شيء.

ولعل أكثر محاولات الأقباط في الخارج جدية للحوار مع الدولة هو محاولة الاتفاق على ورقة عمل تتضمن مجموعة واضحة من المبادئ والمواقف مع تحديد للمشاكل وتقديم اقتراحات بحلول محددة، فيما أسموه "إعلان وطني مصري في الشأن القبطي الميثاق القبطي". وقد وقع على هذا الإعلان العديد من الأقباط والمسلمين، وسنتعرض لمضمونه فيما بعد.

وقام عادل جندى في باريس، بالنيابة عن المجموعة التنسيقية (والتي تضم عدداً من الأقباط في مصر وأمريكا وكندا واستراليا وأوروبا) التي تولت إعداد ذلك الإعلان، بمفاتحة الدكتور رفعت السعيد، باعتباره من أكثر المهتمين بضرورة معالجة الملف القبطي كمطلب وطني. فنصح بإرساله للدولة وخاصة لرئيس الجمهورية حتى يكونوا على علم به مباشرة ولا يُنظر إليه كعمل سرى، ويعطى المبرر في نفس الوقت للدولة لكي تفتح ملف الأقباط وتناقشه مع بعض الأقباط المعتدلين، وذلك حتى لا يأتي أحد بعد ذلك من يقول "لم نكن نعرف أن هناك معتدلين". وأبدى موافقته على إرسال الوثيقة إلى رئاسة الجمهورية مع خطاب تقديم منه للرئيس.

والتقى عادل جندى بعد ذلك بالسفير المصري في باريس على ماهر في نهاية شهر أغسطس٢٠٠١ وسلمه نسخة من الصورة النهائية للإعلان - الميثاق مع خطاب للرئيس.

ويقول د. السعيد " لقد أرسله إلى الرئيس مع خطاب تقديم. ولكني علمت فيما بعد أنه ظل مع باقي البريد غير العاجل، حتى وصل للرئاسة تقرير من السفير نبيل فهمي يقول فيه إن ...... (مسئول إحدى الهيئات القبطية بأمريكا) أبلغه بأن هناك وثيقة أرسلت للرئيس عن طريق رفعت السعيد، وأن الهيئات القبطية ترفض هذه الورقة، بل وتعتبر أن معديها مدفوعون من الدولة لتقديمها بهدف إحداث إنشقاق في وسط المجموعات القبطية".[٣٨٢]

ويضيف السعيد "أنه عند قراءة الرئيس للتقارير طلب أن يرى تلك الوثيقة. وبعد أن قرأ خطاب التقديم بدأ في تصفح الوثيقة، وما أن نظر إلى العنوان على الغلاف حتى أمر بإبعادها فوراً عنه إذ لم يعجبه تعبير "الميثاق القبطي"، وقال انه "إذا فتح الباب لميثاق قبطي سيولد فوراً ميثاق إسلامي ولا ننتهي. ولو جاء هؤلاء الناس بورقة حول تقوية الوحدة الوطنية لأمكن التعامل معها". وكان عادل جندى قد أبلغ الدكتور السعيد بأن الهدف من استخدام تعبير "الميثاق" هو للتأكيد على أنها وثيقة مصرية تتضمن التزامات من الموقعين عليها (أقباطا ومسلمين) حول عدد من المبادئ والثوابت، وأنها

٣٨٢- لقاء مع الدكتور رفعت السعيد في باريس بحضور المهندس عادل جندى ٩سبتمبر ٢٠٠١

ليست طائفية.

غير أن المشكلة الحقيقة هي أنه ليست هناك استجابة بشكل عام، حيث بحت العديد من الأصوات في السابق من أجل إقامة مجلس للحكماء أو مجلس تابع لرئاسة الجمهورية لمعالجة هذه القضايا وتوجيه المشورة بشأنها للرئيس ولمؤسسات الدولة، ولكن ليس هناك من سميع أو مجيب.

ومن ناحية أخرى، وعلى الرغم من المحاولات العلنية لتخوين أقباط الخارج، قامت الدولة بمحاولات غير علنية للاتصال بعدد من العناصر المعتدلة منهم عن طريق شخصيات سياسية مثل الدكتور الدكتور أسامة الباز. كما قامت شخصيات حزبية وفكرية مثل الدكتور رفعت السعيد أمين عام حزب التجمع بمبادرات في هذا الصدد. وحاولت بعض الشخصيات القبطية من الداخل أيضاً الاتصال بعدد من أقباط الخارج في محاولة لإجراء حوار بينهم وبين الدولة.

والدكتور رفعت السعيد هو من السياسيين والمفكرين المصريين القلائل الذين وضعوا يدهم على أصل الداء فيما يتعلق بالمسألة القبطية كما يتضح من مقالاته التى ينشرها فى جريدة الأهالي. وهو يلعب دوراً من وراء الستار بين الكنيسة والدولة في الداخل، وبين أقباط الخارج من ناحية والدولة وأجهزتها من ناحية أخرى. وظهر هذا الدور بوضوح داخل المجلس الأعلى للصحافة حيث بذل جهوداً مستميتة على مدى عدة سنوات حتى تحصل جريدة وطني على ترخيص بالصدور بعد أن تحولت إلى شركة مساهمة.

وفى الوقت الذي استهدفت فيه بعض هذه الشخصيات دفع الدولة إلى إقامة حوار حقيقي مع الأقباط، كان الهدف الأساسي في نوايا الدولة من وراء هذه الاتصالات، فيما يبدو، هو محاولة الاحتواء وليس إقامة حوار حقيقي، وذلك على الرغم من الإرادة الطيبة من قبل بعض هذه الشخصيات التي كانت مخلصة في سعيها.

والمشكلة لا تكمن فقط في عدم وجود توجهات واضحة من قبل الدولة للتعامل مع الملف القبطي، ولكن فى رؤيتها لأقباط الخارج. حيث تسيطر عليها العنجهية السياسية بل والتخوين.

ويقول الدكتور السعيد "إن الرئيس مبارك لم يكن يعرف بالضبط ماهية تكوين الهيئات القبطية وكان يظن أنها منتخبة من عموم الأقباط فى الخارج، وعندما أدرك أنها ليست منتخبة، قال "يعنى هم الذين انتخبوا أنفسهم؟!" وبدأ يوجه بعض الأسئلة بشأنهم. وفهم أنهم بضعة أفراد في كل هيئة وكون اعتقاداً، ربما بناء على معلومات من المخابرات، أن الهيئات القبطية الأمريكية حتى ولو كانت قد بدأت بحسن نية إلا أنها أصبحت ألعوبة في يد الـCIA التي تستغلها للشوشرة على مصر عندما يستلزم الأمر عند حدوث اختلافات سياسية ".

ويرى د. السعيد في هذا الصدد "أن أساليب أقباط المهجر غير مجدية كثيراً. فإذا قاموا بمظاهرة تستطيع الدولة تنظيم مظاهرة مضادة يشارك فيها أقباط أيضاً، وإن نشروا إعلاناً تقوم الدولة بنشر إعلانات مضادة بواسطة أقباط وعلى حسابهم!، وإذا هاجموا النظام هناك أقباط مستعدون للتأييد "على روحهم" (!) وقبل أن تطلب الدولة منهم ذلك. وهناك من لا يستطيعون التردد إذا طلبت الدولة أو ضغطت. وهم (أقباط المهجر) في النهاية بضعة أفراد يقومون بمقاومة دولة بكل إمكانياتها، فى عالم تراعى فيه الدول بعضها البعض وفقاً لمصالحها المتبادلة، وتوضع التوازنات السياسية فى الإعتبار بغض النظر عن المبادئ ".

ومع ذلك يعتقد د. السعيد أن الدولة تمر بمرحلة تغير بطئ في طريقة معالجتها لملف الأقباط، ولكنها لا تعرف مع من تتكلم. فالانطباع السائد لدى الدولة أن أقباط المهجر هم إما جموع صامتة أو

أقلية زاعقة و "شتامون"، وأن المنظمات القبطية هي تنظيمات "ورق" ضعيفة، ولا يشارك في كل منها سوى بضعة أفراد وأحيانا شخص واحد. وهم "يتنافسون فيما بينهم بل ويكرهون بعضهم البعض، ويقوم البعض منهم بتصرفات متشنجة لا تؤدى إلا لنتائج عكسية".

ونحن نعتقد أن هذه الرؤية لدى الدولة لأقباط الخارج تمثل تبسيطاً مخلاً لأوضاعهم وسلوكياتهم وإمكانياتهم وقدرتهم على الحركة. وهم يستطيعون إزعاج السلطات المصرية من خلال اتصالاتهم بمنظمات حقوق الإنسان وبرلمانات الدول التي يعيشون فيها والتي ترى أن مطالبهم، مع تعاظم الدعوة لحقوق الإنسان، مشروعة.

وإذا كانت عقدة السلطة في مصر هم من تطلق عليهم لقب "القلة المأجورة" في الولايات المتحدة، ماذا سيكون موقفها إذا علمت أنها لم تعد قلة، وأن الجسم العريض لأقباط المهجر يتبنى الآن هذه المطالب. بل إن الغالبية الساحقة لأقباط الداخل، أصبحوا يشعرون بقدر كبير من الإعجاب لأقباط المهجر وقدرتهم على التحرك، ومدى فعاليتهم. ويكفى أن نحلل بدقة غضب الشباب القبطي بعد سقطة النبأ وقيام الآلاف منهم داخل مصر بالتظاهر لمدة ثلاثة أيام، اهتزت خلالها أوهام كثيرة لدى الدولة ومؤسساتها حول الأقباط.

وفضلاً عن كل ذلك فإن الغالبية من الناشطين ليسوا شتامين، كما لم تعد الأغلبية صامتة. وهناك الكثير من العقلاء بينهم خاطبوا الدولة مرارا على مدى سنوات طويلة بأسلوب هادئ مثل الدكتور سليم نجيب رئيس الجمعية القبطية فى كندا، وكان من أشد المؤمنين بضرورة الحوار، ولكن دون جدوى. وقد أرسل العديد من الرسائل إلى الرئيس حسنى مبارك والدكتور أسامة الباز، وبعض الشخصيات الدينية المصرية الإسلامية وبعض رؤساء الصحف والكتاب المصريين دون كلل. وتميزت رسائله بالتهذيب، حتى أن الرئيس مبارك رد على بعض رسائله (وإن كانت دائما ردودا مجاملاتية)، وكذلك الدكتور أسامة الباز. ولكنى عندما التقيت به في باريس على هامش الأمسية القبطية التي أقيمت باليونسكو، وجدته في حالة يأس كبير من إمكانية استجابة السلطات لأسلوب الحوار.

ومنهم أيضاً عادل جندي وبعض الأقباط من باريس الذين التقوا عدة مرات بالسفير المصري في ذلك الحين في باريس على ماهر، وهو رجل يتمتع بقدرات دبلوماسية وسياسية حازت إعجاب الكثيرين من رجال السلك الدبلوماسى العربي والأجنبي فى باريس. وقاموا بتسليمه عدة خطابات للرئيس مبارك تتضمن مقترحات لحل مشاكل الأقباط. وكان السفير يتقبل هذه المبادرات بصدر رحب دون الدخول في مصادمات مع الذين اتخذوها كما رتب لقاء طويلا مع الدكتور أسامة الباز أثناء زيارة له إلى باريس في أبريل ٢٠٠٠, ولكن لم تكن هناك أية استجابة من الدولة أو أية نتيجة ملموسة لهذه الاتصالات.

ومن المحاولات المخلصة في مجال إجراء حوار بين الدولة وأقباط الخارج والتي أجهضت بسبب أسلوب الدولة، اقتراح للدكتور السعيد قبيل زيارة مبارك لأمريكا سنة ٢٠٠٠ بمقابلة الرئيس عدداً من الأقباط المعتدلين في أمريكا. ولكن السفير المصري في الولايات المتحدة في ذلك الحين اعترض قائلا أنه لا يوجد "عقلاء" كثيرون ورفض معظم الأسماء التي اقترحها الدكتور السعيد وقال إنه لا يضمن عدم قيام أحدهم بالتطاول، فعدل عن الفكرة.

وقد كانت هناك، بالذات بعد أحداث الكشح، عدة محاولات غير ناجحة لعقد لقاء بين مبارك وبعض الأقباط في واشنطن. ويقول مجدى خليل الصحفي المقيم في أمريكا إن المفكر المعروف طارق حجى أبلغه قبل مجيء الرئيس مبارك في أبريل ٢٠٠١ أنه يريد عمل لقاء بينه وبين عدد من الأقباط، وأنه طلب إعداد قائمة سوف يرسلها لأسامة للباز. وكتب حجى بالفعل مذكرة من أربع صفحات لرئاسة

الجمهورية، ولكنه اتصل بمجدي خليل بعد ذلك وقال له "إنه ليس لديهم رغبة في الحوار مع أحد".

مبادرات من أقباط الداخل:

ونتوقف هنا عند محاولة من الداخل قام بها ثلاثة من الأقباط، هم النائب منير فخري عبد النور ويوسف سيدهم رئيس تحرير وطني والمرحوم مراد محب إستينو، جاءت استجابة لمطلب من الدكتور أسامة الباز والدكتور يوسف بطرس غالى. وقبل هؤلاء القيام بها بدافع وطني من ناحية وربما على أمل مساعدة الدولة على القيام بخطوات جادة في معرض تسوية المشاكل التي تواجه الأقباط من ناحية أخرى. ولكنها أيضا انتهت كمحاولة للتهدئة وتقديم الوعود التي لا تنفذ في إطار الازدواجية المعتادة في أسلوب تعامل الدولة مع الأقباط.

وقد التقي الثلاثي قبيل سفرهم وتحديدا في ١٩ يونيو ١٩٩٨ بالدكتور أسامة الباز حيث قدم لهم الكثير من الوعود بشأن تسوية العديد من المشاكل. وذهب الثلاثة إلى واشنطون بعد أن قام مكتب أمريكي للعلاقات العامة يسمى "Baner Man" بترتيب عدد من اللقاءات لهم داخل الكونجرس وخاصة مع أعضاء اللجنة التى كانت تعد قانون الحريات ومع عدد من كبار موظفي الخارجية. كما أجروا عددا من الاتصالات المباشرة مع مجموعات من الأقباط في كندا ونيوجرسى وكاليفورنيا ونورث كارولينا عن طريق نظام Conference call. دعوة للحضور للقاهرة لمناقشة المشاكل المصرية داخل مصر، وكان رد هؤلاء أنهم يشكون في أن تكون هناك أي نتيجة من وراء ذلك لأن الحكومة غير جادة في الحوار.

وقام الثلاثة بإعداد مذكرة مع أربعة من أعضاء الاتحاد القبطي العالمي (وهو تجمع للمنظمات القبطية في شتى أنحاء العالم، وإن كان قد جمد دوره فيما بعد) فى ٢٥يونيو١٩٩٨، تضمنت بعض مطالب الأقباط.

وإذا كانت هذه الشخصيات القبطية وغير القبطية تستجيب لمثل هذه المساعي من قبل الدولة وترى فيها بوادر لاتجاه الدولة في التعامل بجدية مع المشاكل، إلا أنني أعتقد أن الكثير منها قد أصابتها أيضا خيبة الأمل مثلما حدث لأقباط الخارج والداخل.

وقد أرسل الثلاثة فى ١٩يوليو١٩٩٨ عقب عودتهم للقاهرة من رحلتهم للولايات المتحدة رسالة إلى الدكتور أسامة الباز يقولون فيها "لقد فوجئنا باستمرار المشاكل التي تعترض صدور تراخيص بناء وترميم الكنائس على نحو يخالف ما لمسناه من سيادتكم أثناء إجتماعنا بكم يوم ١٩يونيو١٩٩٨" وأشار الثلاثة في خطابهم "إلى قيام الامن بغلق كنيسة طرة بطريقة استفزت مشاعر المسلمين في المنطقة قبل المسيحيين (وهى الكنيسة التي تدخل الرئيس مبارك بعد ذلك لإعادة لفتحها بعد وصول رسائل في هذا الصدد من أعضاء في الكونجرس)، وإلى استمرار غلق كنائس مرخصة أغلقتها الأجهزة الأمنية لدواعي الأمن". وقدموا أمثلة على ذلك وعلى تعثر الموافقات على طلبات ترميم وصيانة الكنائس من قبل بعض المحافظين والجهات الأمنية، وأرفق الثلاثة بالخطاب مذكرة للمجلس الملّى العام "حول الشأن القبطي".

ويعتقد الكثيرون أن الدكتور أسامة الباز هو مثل الأسبرين تقدمه الدولة في كل لقاء له مع الأقباط في الداخل أو الخارج ويقوم بعمل تسكين مؤقت للألم أو للصداع دون أن يقضى عليه أو يتعامل مع أسبابه. ويقول أحد كبار الأقباط "إن د. أسامة يعطى وعود ولا ينفذ منها شئ، وهو فقط ناقل جيد

٣٨٣– انظر الوثيقة رقم ٣٤ خطاب الثلاثة بتاريخ ١٩يونيو ١٩٩٨ إلى الدكتور أسامة الباز مع مذكرة المجلس الملّي

ووسيط جيد ما بين الأنبا شنودة من ناحية، وأجهزة الدولة من جهة أخرى، وهو ليس صاحب قرار. وتمسك البعض به هو من قبيل الأمل ولكنه لا يحل ولا يربط"

وأذكر هنا الانطباع الذي خرجنا به من لقائنا مع الدكتور أسامة الباز بعد أربعة أشهر تقريباً من مجزرة الكشح. فبعد هذا اللقاء الذي دام ساعة ونصف وتحدث فيه الباز بصراحة رداً على بعض أسئلة الحاضرين، خرجنا في حالة ذهول من بعض إجاباته وخاصة بعد أن قال "إننا لا نريد الضغط على الشرطة لأننا ما زلنا نخشى عودة العمليات الإرهابية، ولا نريد أن تهبط معنويات رجالها حتى لو ارتكبوا بعض الأخطاء". وعندما سئل د. الباز لماذا لا تعترف الدولة بمشاكل الاقباط وتتحدث علانية عن الإعتداءات التي يتعرضون لها بوضوح أمام الرأي العام، تمهيداً لتعبئته وإعداده لاتخاذ حلول جذرية، وليس مجرد مسكنات أو معالجات سطحية. فرد قائلا "إننا لا نريد أن نقول علنا أن هناك مشاكل، ولكننا نعمل في نفس الوقت لحلها بهدوء وبالتدريج، وإننا نعمل بهدوء حتى لا نثير المسلمين المعتدلين ضد الأقباط". وعندما نوقش في مدى فائدة هذا الأسلوب قال "إننا لن نستخدم أسلوب الصدمة (مستخدما التعبير الإنجليزي Shock treatment".[٣٨٤]

وعندما سئل د. الباز عن معنى "إغلاق بعض الكنائس لأسباب أمنية، رد بأنه قد لوحظ وجود بعض البؤر الإرهابية إلى جوار بعض الكنائس، وبدلا من إعطاء الفرصة لهؤلاء للإعتداء على الاقباط (كما حدث في أبو قرقاص) نفضل إغلاقها". وقيل له إن هذا المنطق يعنى خضوع الدولة لابتزاز "back - mail" المتطرفين الذين يمكنهم بهذه الطريقة الوصول بالضبط إلى ما يريدون، فرد قائلا "إنه إجراء احتياطي، وليس هناك خضوع للمتطرفين"، ثم سئل عما هو بالضبط "المثير لمشاعر المسلمين في افتتاح كنيسة (مغلقة)؟. لم يرد وتدخل السيد السفير قائلاً "إنه يمكن إجراء بحث لمعالجة مشاكل الكنائس المغلقة لأسباب أمنية".

وهكذا أصبنا بالذهول الشديد وخيبة الأمل المريرة من هذا الإقرار وعلى أعلى مستوى من الدولة بأنها لا تريد الإعتراف بالمشاكل علنا ولا تريد إغضاب ما أسماه بالشارع الإسلامى المعتدل. ومن هذا المنطلق الخائف من الشارع الإسلامي المتطرف والمعتدل لا تقوم الدولة بأية محاولة جادة لاستنارته. وإذا ما استمر الحال على هذا الوضع لن تكون هناك فائدة وستقدم مصر في الغالب على أحداث مثل الكشح ولكن على نطاق أوسع.

ومسئولية السلطة هنا مضاعفة لان د. الباز قدم تحليلات صائبة وصحيحة حول أسباب تشويه ضمير مصر. ورد ذلك إلى غياب النخبة الثقافية والسياسية، المسيحية والمسلمة المستنيرة، وإلى التعبئة الدينية منذ أيام السادات وكيف أنه أخرج المارد من القمقم، ولم يعد قادراً على التحكم فيه. وهو يرى أن مشكلة التطرف ليست جديدة وأنها بدأت على يد الإخوان الذين نادى بعضهم كما قال "إلى الحبشة أيها الأقباط"، ثم تفاقمت المشكلة بعد ذلك بسبب الأعداد الهائلة من المصريين اللذين عملوا في السعودية وتأثروا بالمذهب الوهابى المتشدد للغاية.

ويبدو أن د. الباز قد استهدف من هذا اللقاء احتواء المعتدلين من الأقباط، دون محاولة جدية للتوصل إلى حل للمشاكل.

ولكن الدكتور رفعت السعيد الذي يعتقد بأن الدولة تمر بتغير بطئ يقول "إن الرئيس حسنى مبارك بدأ يشعر شخصيا (بعد أحداث الكشح الثانية) أن هناك مشكلة قبطية، وأنه يجب عمل شئ بخصوصها، وبدأ إخراج هذا الملف من أيدي الأمن الذي كان المسئول الوحيد عنه في الماضي، وإشراك المخابرات

٣٨٤- لقاء مع الدكتور أسامة الباز مدير مكتب الرئيس للشئون الخارجية، مع عدد من الأقباط في مكتب السفير المصرى في باريس في ذلك الحين على [illegible] س ٣٠ ابريل ٢٠٠٠

العامة فيه، وبدأ يتولاه هو شخصيا وبشكل تدريجي".[385]

وإذا كان هذا الكلام صحيحاً فإن يعني عدم توفر معلومات دقيقة وبالتالي رؤية صحيحة لدى القيادة السياسية في الماضي حول الواقع المعاش بالنسبة لقطاع عريض من الشعب المصرى، ولطبيعة العشرات من الإعتداءات التى تعرض لها الأقباط خلال العشرين سنة الماضية.

وأعطى د. السعيد بعض الأمثلة التي تشير إلى ظهور هذا الوعي الجديد حول قضايا الأقباط، مثل تدخل الرئيس السريع لإعادة بناء المبنى التابع لأبرشية شبرا الخيمة والذي هدمته محافظة القليوبية بناء على طلب من الأمن بدعوى عدم وجود ترخيص بناء، وتدخله السريع لإصلاح كنيسة بنى والمس ومنازل الأقباط التي أحرقها الغوغاء. وتحركه السريع بعد سقطة النبأ ومحاولته احتواء الموقف بطريقة ترضى الأقباط، ويمكن أن نضيف لذلك اتخاذ القرار، ولأول مرة، باعتبار عيد الميلاد إجازة رسمية لجميع المصريين.

ويؤكد المحامى فكرى حبيب هذا التوجه لدى الرئيس مبارك ويقول إنه "بعد أحداث الكشح الثانية يرغب في أن "يريح" الأقباط بعد أن ضاقت نفسه بالتصرفات ضدهم، ولكنى أتساءل حول وجود ضغوط قوية ضده قد تعرقل السير فى هذا الطريق؟".[386]

ويدعونا ذلك إلى التساؤل حول ما إذا كانت هناك إرادة حقيقية للقيام بخطوات حقيقية ومبادرات جذرية لتقديم الحلول المشاكل؟، أم سيستمر الاكتفاء فقط بإرسال مؤشرات هي أقرب للمسكنات؟. وبناء على تجربة العقود الماضية فقد انتهى عدد كبير من نشطاء أقباط المهجر قبل وقت طويل إلى القناعة التي توصل إليها أخيراً الدكتور سليم نجيب، بأنه لا فائدة من الاتصال بالسلطات المصرية. وذلك خاصة بين الرعيل الأول من المهاجرين أمثال الراحل شوق كراس وعدد من المحيطين به الذين اتجهت اتصالاتهم في وقت مبكر إلى منحى آخر تركز على الاتصال مع نواب الكونجرس الأمريكي وبعض الشخصيات السياسية والمؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأوربي وأجهزة الإعلام.

وفى اعتقادي أيضا أن الأسلوب الذي تتعامل به الدولة وردود فعلها تجاه تحركات أقباط الخارج، يتسم بعدم فهم للواقع الذي يعيشونه ويعيشه عالمنا المعاصر، والذي يعد فيه الدفاع عن حقوق الإنسان من القواعد الأساسية التي تحكمه وتحكم العلاقات بين الدول. حتى أن هذا المبدأ أصبح البند الأساسي المشترك في أي اتفاق للشراكة يعقده الاتحاد الأوربي مثلاً مع أي دولة. وسوف يتعاظم هذا التوجه خلال العقود القادمة. وإذا لم تحترم أية دولة، ومنها مصر، مهما كانت علاقاتها الطيبة مع هذه التجمعات السياسية الكبرى، ومهما كانت المصالح والتوازنات، توقيعاتها على هذه الاتفاقيات، التي تنص على ضرورة احترام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فإنها سوف تتعرض بشكل متعاظم لهذا النوع من الاتهامات وللضغوط الدولية، ولن يجدي في هذا المقام أي حديث عن السيادة الوطنية والشئون الداخلية، أو إنكار وجود هذه المشاكل أو التعلل بالإرهاب.

٣٨٥- لقاء فى باريس بتاريخ ٣سبتمبر٢٠٠١ بحضور المهندس عادل جندى

٣٨٦- لقاء مع المحامى فكرى حبيب فى مكتبه بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠٠٢

٢٧- إرهاصات غير كافية

لم تكن هناك أية محاولة جدية من قبل الدولة، كما رأينا من قبل، فى التعامل مع مشاكل الأقباط بشكل عام خلال العقود الماضية. وتجلى ذلك بشكل واضح أثناء أحداث الكشح الأولى على وجه الخصوص، حيث نفت أجهزة الدولة ما حدث، وقامت بالتغطية على الضباط المتهمين بالتعذيب. هذا السلوك الذي يتكرر منذ أكثر من ثلاثة عقود، على الرغم من الإعتداءات العديدة التي تعرض لها الأقباط في طول مصر وعرضها، يعكس عدم رغبة أو قدرة الدولة على التعاطى بمسئولية مع الملف القبطي وتشخيص الداء وتقديم الدواء.

ولكن يبدو أن قمة السلطة في الدولة بعد أحداث الكشح الثانية بدأت تشعر بوجود مشكلة حقيقية بعد المذبحة التي تعرض لها الأقباط في هذه القرية. وبدأت تلوح في الأفق، مع هذا الشعور، إرهاصات قليلة تصدر مؤشرات صغيرة في اتجاه الأقباط على فترات متباعدة.

شخصيات قبطية في مسلسلات تلفزيونية:

شهدت شاشة التلفزيون المصري عودة شخصيات قبطية إلى الظهور فى مسلسلات تلفزيونية، وذلك بعد غياب طويل إستغرق أكثر من نصف قرن. وكما يقول المخرج المصري سمير سيف "إنه لو جاء شخص من المريخ وشاهد التلفزيون المصري لمدة أسبوع ودون أن يخرج من منزله، سوف يعود إلى المريخ دون أن يدرى أن مصر فيها أقباط".[٣٨٧]

ويبدو أن الدولة بعد أحداث الكشح الثانية أرادت أن تقوم ببادرة تجاه الرأي العام القبطي في هذا المجال، وشجعت على إعداد وإخراج مسلسل "أوان الورد" الذي أذاعه التلفزيون في شهر رمضان فى نهاية عام ٢٠٠٠، حيث يقول مخرج المسلسل سمير سيف "أنه فى مناسبة الاحتفال بتوزيع جوائز الدولة سأل صفوت الشريف الكاتب وحيد حامد قائلا "بقالك مدة ما قدمتش حاجة للتلفزيون من ساعة مسلسل العائلة، فقال له لدى فكرة للكتابة في موضوع حساس له علاقة بين المسلمين والأقباط" فقال له "اكتب ومالكش دعوة".

وهكذا ظهر مسلسل "أوان الورد" على شاشة التلفزيون المصري بعد أن أوكلت مهمة إخراجه إلى المخرج المصري القبطي سمير سيف. وأثار المسلسل ضجة كبيرة في أوساط الأقباط على الرغم من أنه كانت هذه هي المرة الأولى التي يجرى فيها تقديم شخصية مسيحية، منذ عقود طويلة، تقوم بدور نسى وتصلى وترشم علامة الصليب على شاشة التلفزيون، وكان ذلك من المحرمات على مدى عقود حت. وتعود هذه الضجة إلى أنه تعرض لمسألة حساسة هي مسألة الزواج المختلط، حيث اعتبر الكثيرون من الأقباط أنه تم تقديم هذه الشخصية القبطية على حساب العقيدة.

ولكن الذين قاموا على هذا المسلسل لم يضعوا في الحسبان رد الفعل القبطي وأصيبوا بمفاجأة شديدة لم يكونوا يتوقعوها. ويقول سمير سيف الذي تعرض لحملة شديدة من الأقباط بسبب المسلسل إن الأجهزة الرسمية التي كانت تتبنى المسلسل أصيبت بدهشة شديدة من رد فعل القبطي وكانت تعتقد أنها "ستبسط الأقباط"، بل أنها كانت قلقة من ردود فعل الجهات الإسلامية المتطرفة المحتملة، والتي يمكن أن تحتج قائلة "مطلعين لنا كنائس وصلبان وصلوات مسيحية في التليفزيون في شهر رمضان". ولكن مفاجأتهم الشديدة، أن الانتقاد والثورة، جاءت من الجانب القبطي، لدرجة أن عبد

٣٨٧- لقاء مع المخرج سمير سيف فى كافيتيريا فندق هيلتون القاهرة ٢٥يوليو ٢٠٠١ .

الرحمن حافظ رئيس اتحاد الإذاعة والتليفزيون في ذلك الوقت، قال لي "إيه الجماعة بتوعكم عاملين كده ليه"، وكان على اتصال مباشر بى يوم بيوم أثناء عمل المسلسل حيث كانوا معتقدين إن إحنا بنعمل حاجة كويسة. وربما أسكتت هذه الضوضاء التي جاءت من الجانب القبطي، الجانب الأخر".

ويقول سمير سيف "أنه بعد هذه الضجة طلبت الرئاسة الحلقات التي أذيعت، لأن الرئيس مبارك أراد مشاهدتها حتى يعرف أسباب هذه الضجة، بعد أن وصلت الكثير من تلغرافات الاحتجاج إلي الرئاسة بحجم لم يحدث من قبل. وجاءتني مكالمة هاتفية من رئيس الرقابة يسألني "الحلقات اللى جايه هيكون فيها مشاكل؟، لأنه لو فيها مشاكل ما فيش داعى، لأنهم ممكن يقولوا لنا "وقفوا بقى وبلاش وجع دماغ". ويضيف سمير سيف "قبل ذلك كان هناك مسلسل "خالتي صفية والدير" للكاتب الكبير بهاء طاهر وكان به الكثير من المشاهد المسيحية حول الحياة المسيحية بالدير وفى الصعيد، ولكن رؤى أن تخفف هذه المشاهد عند بث المسلسل. ومن قبله كان هناك مسلسل "اتحدوا يا أزواج العالم" كتبه عاطف بشاى ولكنه كان كوميدياً تقوم فيها الشخصيات القبطية بالتعامل بطريقة هزلية مع بعض الآيات المسيحية، مما أثار أيضا انتقاد قطاع عريض من الأقباط. وقبلهما كان هناك مسلسلان في منتصف التسعينات "من لا يحب فاطمة " لانيس منصور من إخراج أحمد صقر وفيه تتزوج شخصية أجنبية من شخصية مصرية، فتشهر الأولى إسلامها، ومسلسل عن قصة إحسان عبد القدوس "لن أعيش في جلباب أبى" تأليف مصطفى محرم وإخراج أحمد توفيق، ونرى فيها شخصية مسلمة مصرية تتزوج شخصية مسيحية أوربية وتشهر الأخيرة إسلامها، ويجرى الاحتفاء بهما، فأدى ذلك إلى انبراء بعض الاقلام المسيحية بالنقد، ووصل الأمر لرفع بعض القضايا على التلفزيون".

ولو عدنا إلى الوراء عدة عقود، وتحديداً قبل عام ١٩٥٢، كانت التعددية الموجودة في المجتمع تنعكس في الأعمال الفنية مثل أعمال نجيب الريحانى العظيمة والذي كان يقدم الشخصية القبطية أحيانا في شكل كاريكاتورى مقبول، مثل الباشكاتب الأمين المدقق الذى يحفظ كل شئ عن ظهر قلب. وحتى بداية الستينات كان بالإمكان إنتاج فيلم بعنوان شفيقة القبطية، وتتوقف الكاميرا عند آية "من منكم بلا خطيئة فليرمها بحجر" دون أن يسبب ذلك أية حساسية لأحد. وبعد ذلك اختفت الشخصية المسيحية التي تتولى دور البطولة من المسلسلات التلفزيونية، ولم تعد موجودة سوى في شخصيات كومبارس هامشية مثل جارة يونانية أو شخصية شامية. وكان ذلك انعكاسا للمناخ العام.

وتقول الباحثة انتصار بدر في ندوة عقدت حول ملامح الشخصية القبطية فى الأفلام الروائية والتسجيلية "إنه من خلال رحلة بحث فى السينما المصرية اكتشفت أنه تم تجاهل الأقباط فى مسيرة الإنتاج السينمائى المصرى الذى يصل إلى ثلاثة آلاف فيلم يظهر منهم على استحياء ٢٣فيلما من بضوء شخصيات قبطية، على الرغم من أن أقدم فيلم عرض في عام١٩٢٣ كان اسمه "برسوم يبحث عن وظيفة"، وكانت أول بطولة لشخص قبطي، والفيلم من إخراج محمد بيومى. وكانت درجة الحرية في هذه الفترة في الإنتاج والمعالجة كبيرة. وفى عام١٩٢٨ نجد أفلاما تدور حول الزواج بين شاب مصري مسلم وأجنبية مثل "قبلة في الصحراء" و "وخز الضمير" و "الخطيب رقم١٣". وبعد غياب أكثر من عشرين عاما ظهر الأقباط مرة أخرى بأسلوب ساخر في فيلم "حسن ومرقص وكوهين" الذي جسد المسيحي الماكر. وعلى نفس الوتيرة كان فيلم "فاطمة وماريكا وراشيل" وهى أفلام لم تكن تقدم الاقباط بقدر ما كانت تقدم شخصيات نمطية جاهزة".[388]

وفى مجال الأفلام التسجيلية يتحدث الناقد مصطفى عبد الوهاب في هذه الندوة عن الأفلام التي

٣٨٨- جريدة وطنى تحت عنوان "حول ملامح الشخصية القبطية فى السينما الروائية والتسجيلية" ١٣يوليو٢٠٠٣ حول ندوة إقامتها مجلة ... بحزب التجمع "الشخصيات القبطية فى السينما الروائية"

تعاملت مع المسيحية والأقباط مثل " رحلة إلى دير درنكة " لفريد المزاوى و"المتحف القبطى" لرمضان خليفة. وحول المتحف القبطي كان هناك أيضا فيلمان لولى الدين سامح وهانى لاشين، و "الفن القبطي" لحسن بشير، و"زخارف قبطية " لعبد القادر التلمسانى، و"عيد الميرون" ليوسف شاهين، وهى أفلام لم يعرضها التلفزيون حتى فى المناسبات القبطية.

ويقول سيف "إنه يبدو من وراء كل ذلك أنه كانت هناك محاولات لتغييب الشخصية المسيحية من الأعمال التلفزيونية. ولا نعرف ما إذا كان ذلك يعود فقط إلى الابتعاد عن المشاكل، أم يعود أيضا إلى أسباب أخرى".

ومن بين هذه الأسباب أن التلفزيون المصري تركز همه على إعداد مسلسلات صالحة للتصدير إلى السعودية ومنطقة الخليج كما رأينا على مدى العقود الثلاثة الماضية لمجرد الربح المادى.

ولعل ذلك كان أيضا هو السبب في أن تقول مشاهدة سعودية في برنامج لعماد الدين أديب على قناة أوربت بعد أن شاهدت المسلسل "كيف تشاهد إبنتى ممثلة كبيرة مثل هذه على قناة أوربت، وهى ترشم علامة الصليب وتصلى؟ إن الناس سوف يقلدونها". ويعود رد فعل المشاهدة السعودية، إلى تغييب الشخصية القبطية.

وهكذا أتاح مسلسل "أوان الورد" على القناة الأولى فى التلفزيون المصرى وتلفزيونات دول الخليج فى شهر رمضان، حيث أعلى نسبة للمشاهدة، مناقشات غير مألوفة وحادة لم تحدث من قبل، فى المصالح والمكاتب بين الأقباط والمسلمين. ويرى سيف في تفاؤل شديد أنها مثل سقوط حائط برلين، لأنها أدخلت الرموز المسيحية في الحياة اليومية الاعتيادية.

ولعل ما أقلق سيف هو أن هذه الضجة سوف تخيف الكثيرين من المخرجين وقد تدفع البعض منهم إلى الإحجام عن الذهاب في هذه الإتجاه إعمالا بمبدأ "بلاش وجع دماغ". ويشير إلى رد فعل شاب قبطي جامعي عندما قال له "إننا نفضل التعتيم والإهمال على أن نخرج إلى شاشة التلفزيون بهذا الشكل".

ونعتقد أنه لو كانت أجهزة الإعلام المصرية وخاصة التلفزيون قد قدمت صورة حقيقة للواقع المصري خلال العقود الماضية وقدم الشخصية القبطية كما هى، لما شاهدنا ردوود الفعل الغاضبة هذه بعد إظهار هذه الشخصيات المسيحية على حساب العقيدة القبطية، وبعد أن تولدت لدي الأقباط حساسية من قيام التلفزيون بالسماح للكثير من الدعاة بتشويه عقيدتهم في طوال العقود الماضية.

وإذا كان هناك الآن قليل جدا من البرامج التي تهتم بالأقباط والتراث القبطي، فإنها على ضآلتها، موجهة للتصدير للخارج على قناة النيل . والنادر منها فقط موجه للداخل.

ترميم مسار العائلة المقدسة:

هناك أيضا اهتمام الدكتور ممدوح البلتاجى وزير السياحة بترميم وإحياء وتطوير مسار العائلة المقدسة بمناسبة الإحتفال بمرور ٢٠٠٠ عاما على دخول العائلة المقدسة مصر والذى تمت المرحلة الأولى منها بمساهمة بعض رجال الأعمال المصريين وفى مقدمتهم منير غبور. ولم يفكر وزراء السياحة السابقون في هذه المسألة رغم أهميتها للسياح الذين يمكن أن يقبلوا عليها وما يمكن أن يدره ذلك من دخل لمصر. حيث من المعروف أن السياحة الدينية تشكل موردا كبيرا للدول التي تهتم بها، فما بالنا بمسار العائلة المقدسة.

ولكن هذا الجهد الذي ظهر بعد أحداث الكشح الثانية توقف بعد ذلك، حيث لم يجر استكماله في

شمال مصر وجنوبها وفى وادي النطرون، ليس فقط بسبب عدم توفر الميزانية لذلك، ولكن لأن المردود الإعلامى المؤقت بعد أحداث الكشح الثانية وبعد ترميم المرحلة الأولى، قد تحقق للدولة، بالإضافة إلى أسباب أخرى بالطبع.

ولا ننسي أيضا الاحتفال الكبير الذي تم على صفحة النيل أمام كنيسة العذراء فى المعادى فى يونيو٢٠٠٠ بمناسبة مرور ٢٠٠٠عام على دخول العائلة المقدسة مصر.

وهناك أيضا الأوبرا المسيحية الأولى في التاريخ باللغة العربية في ١٠ يناير ٢٠٠٢ على المسرح الكبير بدار الأوبرا في إطار احتفالية دخول العائلة المقدسة الى أرض مصر. وتضمنت الاحتفالية عرضا لأوبرا عيد الميلاد "من مصر دعوت ابني" من إخراج دكتورة نبيلة عريان وتأليف ناجى يوسف. وتقدم أحداث ميلاد السيد المسيح كما وردت بالكتاب المقدس، وتميزت موسيقاها بنجاح مؤلفها في مزج المقامات الشرقية وإيقاعاتها مع الموسيقى الغربية.

وإذا كانت الأوبرا قد قدمت في إطار "حضور جماهيري ضئيل تأثر ببرودة الجو"[٣٨٩] ، فإن السبب الحقيقي يعود إلى برودة الاهتمام الإعلامي. ولو كانت هذه الأوبرا قد حظيت بالاهتمام الإعلامي الكافي لامتلأت القاعة عن آخرها بالمسلمين قبل المسيحيين، ولكنها الدولة التي تريد القيام ببعض البوادر على طريقة الرقص على السلم.

محاولة احتواء الأزمات سريعا:

شبرا الخيمة

وهناك أيضا محاولة الإحتواء السريعة لأحداث شبرا الخيمة بعد أن تم هدم مبنى خدمات تابع للكنيسة بأوامر من محافظ القليوبية اللواء عدلى حسين فى ٢٤فبراير٢٠٠١ بناء على تعليمات من الأمن.

وكان الأنبا مرقص أسقف شبرا الخيمة قد اشتري عام ١٩٩٨ قطعة أرض مساحتها ٤٤١ متر مربعا عليها مبنى صغير يشغل مسلحة ١٢١ متراً فقط، وطلب رخصة للبناء على المساحة الباقية لإقامة مبنى للخدمات وضمه للعقار القائم، ولكنهم رفضوا إعطائه تصريحاً، فقام بالبناء عليه مثل كل المباني المحيطة التي أقيمت بطريقة عشوائية دون ترخيص، وأدخل به الكهرباء بطريقة رسمية.

وأرسل الأنبا مرقص في ١٩فبراير٢٠٠١ إلى أمن الدولة يبلغه أن المبنى هو للخدمات، عيادة ومحو أمية وتعليم ومشغل ودروس تقوية ودروس دينية وقاعة للأفراح. إلا أنه فوجئ وهو في القدس لحضور مؤتمر حول المدينة المقدسة بعد ذلك بعدة أيام وتحديداً في يوم ٢٤فبراير٢٠٠١ ، بمن يتصل به على عجل ويبلغه بأنه يجرى هدم المبنى بالبلدوزر، وتم إجراء إتصالات بمحافظ القليوبية عدلى حسين وبالأجهزة لوقف الهدم ولكن دون جدوى.

ويقول الأنبا مرقص "إننى لا أعرف سر هذا التوقيت، واتصلت بأعضاء مجلس الشعب والشورى والمجلس المحلى والحزب الوطنى حتى نذهب جميعا لمعاينة المبنى. وذهبنا جميعاً بعد عودتي من القدس ووجدناهم قد حطموا جزءاً منه حتى الأساسات وقاموا بإجلاء أربعة منازل حوله حيث أصبح مائلاً بالإضافة إلى إصابة المبنى القديم بأضرار بالغة فى أساساته"[٣٩٠].

ويضيف الأنبا مرقص "توجهنا للمحافظ عدلى حسين ومعنا الأنبا مكسيموس والأستاذ هانى عزيز واللواء عبد الرحمن شديد عضو مجلس الشورى وأمين عام الحزب الوطني بالقليوبية وأعضاء مجلس

٣٨٩- الأخبار ١٠باب أخبار الناس يناير ٢٠٠٢

٣٩٠- لقاء مع الأنبا مرقص فى مكتبه بمقر ابرشية شبرا الخيمة فى ٢٩يوليو ٢٠٠١

الشعب الحاج محمد عودة والحاج حسن سعودى والحاج فاروق الديب ودار بينى وبينه الحوار التالي:

المحافظ : هذا المبنى الذي هُدِم كنيسة.

أنبا مرقص : لا ليس كنيسة.

المحافظ : لا بل هو كنيسة.

أنبا مرقص : وهل تهدم كنيسة؟

المحافظ : إنها بدون ترخيص.

أنبا مرقص : مثل كل المباني في المنطقة وهى عشوائية، هذا فضلاً عن توصيل الكهرباء. والشارع كله مساكن عشوائية، بالإضافة إلى أنني أرسلت خطابا إلى أمن الدولة.

المحافظ : أمن الدولة هو الذي طلب منى هدمه.

أنبا مرقص : ولو كانوا قد طلبوا منك ذلك، هل تقوم بهدمه وأنت رجل قانون؟

وبعد أن علم الرئيس مبارك بالقصة، بعد أن تم تصعيد الأمر إليه، أمر بإعادة بناء المبنى على حساب المحافظة كما كان عليه من قبل. وعندما وصلت الرسوم إلى مهندس البلدية في شبرا الخيمة، قال إن الرسومات المقدمة تعتبر رسومات كنيسة في حين أنه مبنى للخدمات، ذلك أن الرسوم قد تضمنت وجود قبة حتى يجرى تمييزه، كما يقول الأنبا مرقص، ولكن بعد إعتراض مهندس البلدية على الرسوم أزيلت القبة من الرسومات.

ويقول الأنبا مرقص "تعطل البناء بعد ذلك. وتحدد موعد مع قداسة البابا١٩/٧/٢٠٠١، بناء على اقتراح من الدكتور على السمان والدكتور طارق حجى بحضور المحافظ، ولكن المحافظ لم يذهب ولم يعتذر".

وكانت المطرانية قد عهدت إلى مكتب الاستشاري الدكتور السيد محمد حسين الحزين بتقديم تقرير عن الحالة بعد الهدم العشوائي والانتقامي أوصى فيه "بإزالة جميع الأساسات للمبنى المزال وكذلك إزالة المبنى الصغير المجاور بالكامل حتى سطح الارض بما فى ذلك أساساته ثم يتم إقامة مبنى جديد على كامل المسطح".[٣٩١]

واشتمل الرسم الهندسي الذي قدمته الكنيسة بشأن إعادة البناء، على إقامة مبنى واحد على كامل المسطح، على أن يكون السلم فى موقع المبنى القديم الذى تأثرت أساساته والذى أوصى المهندس الإستشارى "بهدمه تماما نظراً لأن عناصره الإنشائية قد تأثرت لتعرضه للهدم العشوائي".

ولأن قرار الرئيس مبارك جاء على غير هوى السلطات المحلية والأمنية، فإنها قامت بإعادة بناء المبنى الجديد الذى كانت المطرانية قد بنته دون ترخيص، ولكن بطريقة لا تسمح باستخدامه، حيث فوجئت المطرانية بتسليمها فى ١٩يناير ٢٠٠٢ مبنى دون تشطيب من ثلاثة أدوار ودون سلم يربط بين أدواره ولم يجر هدم المبنى القديم، الذي أصيب بأضرار بالغة في أساساته، وإعادة بنائه وهو الذي كان يحتوى على السلم الذي يخدم المبنى بكامله.

وكانت المطرانية قد تقدمت بطلب إلى محافظ القليوبية عدلى حسين في ٢٠نوفمبر ٢٠٠١ لاستكمال هدم الجزء المتبقي، ثم إلى مدير أمن القليوبية في ١٩يناير ٢٠٠٢ للحصول "على تصريح باستكمال هدم المبنى وإعادة البناء لإستكمال السلم الذى يخدم المبنيين معا". وحتى كتابة هذه السطور لم يجر صدور التصريح عقاباً للمطرانية على لجوئها للرئيس وضربا بقرار رئيس الجمهورية عرض الحائط.

ويعتقد البعض أن ذلك القرار السريع للرئيس الذي استهدف احتواء الأمر سريعاً وإرضاء الأقباط بعد أحداث الكشح، قد جاء أيضا قبيل زيارة للولايات المتحدة في أول لقاء له مع الرئيس الأمريكي

[٣٩١] تقرير للمهندس الإستشارى الدكتور السيد محمد حسين الحزين بتاريخ ١فبراير ٢٠٠١

الجديد جورج دبليو بوش. وكان البابا بعد قرار الرئيس قد وجه رسالة لأقباط الولايات المتحدة تدعوهم للترحيب بزيارته.

بنى والمس:

وهناك أيضا التحرك السريع للرئيس مبارك بعد حادثة إحراق كنيسة وخمسة عشرة من المنازل المحيطة بها فى قرية بنى والمس بالقرب من مغاغة.

ويشير د. رفعت السعيد إلى خلفية الأحداث قائلا "إنه بعد أن قام ٣٠٠مسيحي في بنى ولمس بتاسيس جمعية للأقباط، أغلق (م.أ) عضو مجلس الشعب عن المنطقة في بنى والمس الجمعية ووضع علي مقرها قفلاً واحتفظ بالمفتاح، وقال فليفتحوها بعد أن أموت. وهو الذي قاد الحملة الأخيرة في الإعتداء على الكنيسة".[٣٩٢]

أما كنيسة القرية التي أحرقت فهي كنيسة قديمة صدر قرار بتجديدها وتم التصريح لها بتركيب جرس. وأثناء التجديد وعلى بعد أمتار من الكنيسة أقيم جامع بالخرسانة المسلحة مع مئذنة تعلو برج الكنيسة بأمتار. كما بدأت مناوشات واعتراضات وإتلاف لمزروعات بعض الأقباط. وأخطر الأمن بكل ذلك. وأخيراً تحدد يوم ١٠فبراير٢٠٠٢ لافتتاح الكنيسة وأخطرت الشرطة ومركز مغاغة ومباحث أمن الدولة بخطاب موقع عليه من أسقف مغاغة الانبا أغاثون، وذلك بسبب المناوشات السابقة ومن أجل الحفاظ على الأمن.

وتم إقامة حفل افتتاح للمسجد المجاور للكنيسة على وجه السرعة في أول فبراير٢٠٠٢ رغم أن مبانيه لم تكن قد اكتملت بعد.

وفى الثامنة والنصف صباح يوم الأحد ١٠فبراير٢٠٠٢ وصل الأسقف وكان هناك بعض الضيوف والشعب المسيحي داخل الكنيسة، ولم يحدث أى احتفال كما ذكر في الصحافة، مثل نبح الذبائح ودق الأجراس طوال الليل، ولم يحدث أكثر من دق جرس الكنيسة المتعارف عليه لدى كافة قرى مصر عند وصول الأسقف. ولا يتصور عاقل أن يكون دق الأجراس قد استمر لمدة أربع ساعات، لأن معنى ذلك أنها بدأت تدق من الرابعة صباح الأحد وهذا غير معقول.

وما إن دخل الأسقف الكنيسة وبدأت الصلاة حتى انطلق ميكرفون مئذنة الجامع بالقول "الله اكبر حي على الجهاد .. بالطول بالعرض هنجيب الصليب الارض"، ثم توالى قذف الأحجار على الكنيسة وعبوات مشتعلة مملوءة كيروسين أدت إلى اشتعال الحريق بالكنيسة.

سارع بعض الأهالي مسيحيين ومسلمين إلي نقل الأسقف إلي بنك التنمية المجاور للحفاظ على حياته بعد أن تجمهر عدد من المسلمين أمام بنك التنمية يهتفون "هاتو كبير النصارى لنقتله".

وفيما يتعلق بالحراسة التي تقررت بعد قيام الأسقف بإخطار الأجهزة المعنية، فإنها كانت هزيلة حيث كان هناك رائد وثلاثة جنود. وظل الإعتداء وإلقاء العبوات المملوءة بالكيروسين مستمراً من الثامنة والنصف صباحاً حتى الثانية عشرة ظهراً دون أن تصل أية قوات، كما هو معتاد فى عمليات الإعتداء على الاقباط. وتمكن المعتدون في هذا الوقت من دخول الكنيسة بعد خروج الأسقف، وجمعوا الدكك الخشبية والسجاجيد وقاموا بحرقها داخل الكنيسة، وألقوا العبوات الحارقة على ١٥ منزلاً للمسيحيين مجاوراً للكنيسة.

وفى أثناء إلقاء العبوات وإشعال الحرائق، أطلق أحد المسيحيين عدة أعيرة نارية في الهواء من بندقية خرطوش مرخص له بحملها للدفاع عن النفس والمال، ولا يتصور أن تستعمل إلا في مثل هذه الحالة ولن يكون هناك إعتداء على المال والنفس أكثر مما ذكر. وأصيب ثلاثة أشخاص بإصابات سطحية.

٣٩٢- لقاء مع د. رفعت السعيد فى مكتبه فى ٢٧فبراير ٢٠٠٢

أخطرت مديرية الامن ومدير الأمن وكذلك مركز مغاغة عند بدء الأحداث ولكن لم تصل أى قوات إلا فى حوالى الثانية عشر ظهراً، أى بعد بدء الإعتداءات بحوالى أربع ساعات. وعندما وصلت سيارة مطافئ بعد عدة ساعات عند مدخل القرية منعها المعتدون من دخولها وتم قطع خراطيم المياه الخاصة بها بآلات حادة.

وعندما وصلت قوات الأمن، كانت الكنيسة قد أحرقت وتم إسقاط الصليب وجرس الكنيسة بعد أن صعد أحدهم لأعلى برج الكنيسة وقام بربطهما بالحبل، وقام المعتدون بشد الحبل حتى سقطا على الارض.

وقامت القوات بنقل الأسقف والكهنة وبعض المصلين الضيوف داخل عربات مصفحة إلي مقر المطرانية في مغاغة.

وتمثلت المفاجأة - كما يقول المستشار ملك مينا - في قيام بعض المحتفلين الذي كان يعتزم تصوير مناسبة الإفتتاح بتصوير بعض وقائع الإعتداء لمدة ٢٣ دقيقة، ظهر فيها الكثير من رجال القرية، ومن بينهم أحد رجال الدين، يشجعون الذين يلقون بالعبوات الحارقة والأحجار، وكذلك سيدات عجائز يحملن الطوب إلي المعتدين. ولم تسمع أصوات أعيرة نارية إلا أثناء الحرائق المشتعلة وهذا ثابت من الشريط . وتم القبض على ٤٩ مسلم ومسيحي واحد، هو الذي أتهم بإطلاق أعيرة للدفاع عن نفسه وماله، ومع ذلك قالت الشرطة إن ٩٠٪ من المصابين مسلمون .

وفى هذا الشريط يظهر شيخ واقفاً بعصا يقول "أنا وراكم يا رجالة"، في الوقت الذي أشارت فيه تصريحات محافظ المنيا كعادة المسئولين عند وقوع هذا النوع من الإعتداءات إلى "أنها أعمال قام بها بعض الصبية غير المسئولين ولا تمثل الواقع".

وقد وصل هذا الشريط إلى الرئيس حسنى مبارك الذي شاهده، وأيضا إلى أعلى المستويات الأمنية في مصر عن طريق المحامى فكرى حبيب الذي أعطاه للسفير ماجد عبد الفتاح سكرتير الرئيس للمعلومات"[٣٩٣]. وأصدر الرئيس مبارك أمراً بإعادة الحالة إلي ما كانت عليه. وكانت هناك مساومات ومفاوضات على مستويات عليا حتى أعيد وضع الجرس في مكانه. وطلبت الشرطة أن تحدد مواعيد دق الجرس منعاً للإثارة، ولكن المسيحيين رفضوا لأن ذلك طقس كنسى. ولعل هذا المطلب هو في حد ذاته دلالة خطيرة على تطور عقلية ووجدان ورؤية الناس في هذه المناطق لممارسة المسيحيين شعائرهم، حيث لم تكن دقات أجراس الكنائس أو ارتفاع مناراتها تثير الناس قبل عدة عقود.

وعندما أثير موضوع مغاغة بعد ذلك بأيام في حضور البابا قال "سوف يصلحون المنازل والكنيسة ولكن من سيصلح الجرح الغائر في القلوب؟"، فقال أحد كبار الشخصيات من الأقباط المتواجدين "لا بأس إذا كان هناك فقط واحد فى الألف متطرفين"، فرد البابا عليه وهو يمسك كوب في يده قائلا "إذا دخل ميكروب غير مرئي إلي هذا الكوب سوف يصيب الكوب كله".

جائزة التسامح:

ومن بين هذه الإرهاصات أيضا قيام وزارة الثقافة بتدعيم ترشيح قداسة البابا شنودة الثالث للحصول على جائزة التسامح التى تتبناها المنظمة الدولية اليونسكو عام٢٠٠١ وعلى الرغم من ذلك كانت هناك مفارقة بين موقف وزارة الثقافة وموقف الإعلام المصري بشأن هذا الحدث. إذ بعد أن قام فاروق حسنى بتدعيم الملف الخاص بترشيح قداسة البابا، وإرساله توجيهات إلى السفيرة تهانى عمر مندوبة مصر فى اليونسكو لترشيح البابا رسمياً لنوال الجائزة، وعلى الرغم من الدور الذى لعبه

[٣٩٣]- لقاء مع ملك مينا فى كنيسة مارجرجس بالمنيل فى ٢مارس ٢٠٠٢

الدكتور ناصر الأنصارى رئيس معهد العالم العربى عضو لجنة التحكيم، فإن الإعلام المصري لم يقم بتغطية هذه الحدث كما يليق به. ولم يقم أي من المراسلين المصريين بتغطية هذا الاحتفال على نقيض أجهزة الإعلام الفرنسية والأجنبية التي اهتمت به اهتماماً كبيراً. واكتفت الأهرام والأخبار بنشر الخبر في سطور قليلة فقط، وكان يمكن أن نتصور الاهتمام الشديد لو كانت هناك شخصية إسلامية قد فازت بهذه الجائزة.

وهكذا على الرغم من صدق الجهود التي بذلتها السفيرة تهانى عمر في الاحتفاء بالبابا وبنواله الجائزة ودعوتها رئيس المنظمة الدولية وجميع السفراء المعتمدين بها وكبار العاملين فيها إلى حفل استقبال كبير لقداسة البابا، لم تبد أجهزة الإعلام المصرية اهتماما بهذا الحدث. كما أن المؤتمر الصحفي الذي أعده على القاضى المستشار الصحفي لهذه المناسبة كان هزيلاً جداً رغم مشاعر الرجل الطيبة، ولكن يبدو أن التعليمات كانت مختلفة عن نواياه الحسنة مما يعنى أن الاهتمام الرسمي بهذه المسألة من قبل السلطات المصرية كان للتصدير للخارج فقط.

وهذا التصدير الإعلامي للخارج فقط لمسناه أيضاً عندما زار قداسة البابا معرض الفن القبطى فى معهد العالم العربى بعد أحداث الكشح الثانية. إذ على الرغم من الجهود التي بذلها المعهد في الاحتفاء بالبابا وفى الإعداد لمؤتمر صحفي لقداسته، لم يكن له صدى أعلامي له داخل مصر وقامت بتغطيته فقط قناة النيل الفضائية المصرية الموجهة للخارج.

ويبقى في النهاية أن نقول بأن هذه الإرهاصات التي تحدثنا عنها في هذا الفصل ليست سوى مؤشرات واهية تأتى متأخرة جداً بعد أن استشرى المرض اللعين في جسم الوطن. وهى لا تمثل تياراً راسخاً في توجهات السلطة ولكنها محاولات ترقيع وتسكين بسبب الخشية من التيار المتطرف الذي تهادنه والشارع المعتدل الذي لا تريد إثارته. ولن ينفع شئ عندما يحدث الانفجار الكبير ويتولى التيار المتطرف قيادة الشارع المعتدل.

٢٨- حتى لا تتكرر الكشح مرة أخرى

بعد هذه الرحلة الطويلة مع أحداث الكشح نجد أنفسنا أمام سؤال جوهرى وهو كيف لا تكرر هذه المأساة مرة ثانية؟.

والإجابة على هذا السؤال تقتضي منا وقفة سريعة عند واقع يعيشه الأقباط في وطنهم، لا يمتعون فيه بحقوق المواطنة كاملة أسوة بأشقائهم وشركائهم فى الوطن فى كافة مناحى الحياة، ابتداء من حقهم فى ضرورة المشاركة الحقيقية فى الحياة السياسية بكافة أشكالها التشريعية والتنفيذية والقضائية، وحتى حريتهم في ممارسة عقيدتهم بحرية كاملة دون أية قيود يفرضها عرف سائد أو قانون بائد.

ونظرة سريعة على هذا الواقع تجعلنا نلمس العديد من مواطن القصور في تمتعهم بحقوقهم في هذا الوطن الذي تعرض لهجمة شرسة في العقود الأخيرة أدت إلى تشويه وجدان قطاعات شاسعة من النسيج الوطنى المصرى أفرزت تشوهات فى وجه مصر وقادتنا إلى أحداث الكشح وغيرها.

ولا يسع أي منصف إلا أن يسلم بأن أحداث الكشح التي تعرضنا لها بالتفصيل في هذا الكتاب ما كانت لتحدث لو كان الأقباط يعيشون كمواطنين "من الدرجة الأولى" في وطنهم.

ونتوقف في هذا الفصل بشكل سريع للغاية عند هذا الواقع الذي يعيشه الأقباط والذي ترسخ مع الزمن في كافة قطاعات الحياة.

تمثيل الأقباط في مجلس الشعب:

التمثيل النيابي للأقباط في مجلس الشعب تمثيل هزيل جدا حيث لا يزيد عدد النواب الأقباط عن أصابع اليد الواحدة. ولو كان هناك تمثيل حقيقي يتناسب مع حجمهم العددي لزاد عدد النواب المسيحيين في مجلس الشعب عن أربعين عضواً.

وإذا كان الرئيس الأسبق جمال عبد الناصر قد استن تقليداً لمواجهة الغياب القبطي يتمثل في قائمة النواب العشرة الذين يقوم الرئيس بتعيينهم، وكانت غالبيتهم من الأقباط، فإن عددهم (فى العشرة) تقلص حاليا إلى اثنين، أو ثلاثة دون سبب مفهوم.

هذا فضلاً عن أن جميع القوائم الحزبية، بما في ذلك قائمة الحزب الوطني الشهير بـ"الحزن الوطني"، ما عدا حزب التجمع، كانت تخلو من وجود عدد ملموس للأقباط على قوائمها. هذا دون الحديث بالطبع عن قيام بعض مرشحي "الحزن الوطني" بدعوة المواطنين إلى عدم "انتخاب الكفار"، ورفعوا شعار "من انتخب كافرا فهو كافر" كما حدث من أحد مرشحي الحزب الوطني الذي تنافس بطريقة غير أمينة مع منير فخري عبد النور الذى نزل مرشحاً عن حزب الوفد، وسانده الإخوان المسلمين في حي الوايلى بالقاهرة بذكاء شديد لإسقاط هذا الاتهام عنهم.

ونشير هنا إلى تقليد وعرف يتعلق بعدد الأقباط، حيث تنشر الدولة أرقاما حول عددهم فى الإحصاءات التى تقوم بها، تخالف واقعهم العددى بصورة فاضحة. وربما يعود ذلك إلى الرغبة في تقليل تمثيلهم إلى أدنى حد ممكن في كافة قطاعات الدولة.

وإذا كان من الصعب نجاح عدد كبير من الأقباط في الانتخابات البرلمانية كما كان الحال قبل الثورة بسبب غياب الوعي وانتشار التعصب، فإنه يجب على الدولة لو خلصت لديها النية أن تجد الوسيلة

المناسبة للوصول إلى تمثيل حقيقي للأقباط فى مجلس الشعب، حتى تكون هناك مشاركة حقيقية لهم في إدارة شئون هذا الوطن.

الأقباط والسلطة التنفيذية:

كذلك يسعى الأقباط إلى أن يكون لهم تواجد ملموس فى مواقع السلطة التنفيذية يتلائم وحجمهم الحقيقى داخل الوطن، ونحن نقول هنا نعم هناك تمييز ضد المسيحيين يتمثل فى التقنيين الطائفى لعددهم فى الوزارة ومؤسسات الدولة، هذا دون الحديث عن الطائفية التى تعشش في الإدارة المصرية، وسيادة عرف طائفي يرتاح له الجميع، ويكفى أن نقدم أمثلة قليلة من واقع مؤلم يصيب جسد الأمة بهذا المرض اللعين.

فإذا كان الرئيس حسنى مبارك قد أعلن خلال اللقاء السنوي المفتوح مع الكتاب والمفكرين بمعرض القاهرة للكتاب "أنه لا فرق بين مسلم ومسيحي فى الاختيار للمناصب القيادية، حيث يتم إختيار المؤهلين لهذه المناصب دون النظر أو البحث عن دينهم"[٣٩٤]، فإن الواقع يشير إلى غير ذلك.

وإذا كان اختيار المسئولين للمناصب يتم بالفعل دون النظر لهويتهم الدينية لماذا الإصرار الدائم على أن لا يزيد عدد الأقباط فى الوزارة عن وزير "ونصف"؟ ولماذا لا تأتى وزارة يكون فيها مثلا أربعة أو خمسة وزراء مسيحيين، ووزارة أخرى بلا مسيحيين على الإطلاق إذا كانت المسألة لا تخضع "لتقنين طائفي" منذ تولى الجيش السلطة فى مصر عام ١٩٥٢؟ ثم لماذا لا يتولى المسيحيون الوزارات السيادية مثل الخارجية والداخلية والدفاع، ولا نقول الإعلام لأن وجود وزير للإعلام في أي وزارة يتناقض مع الديمقراطية والحرية، وهو منصب لا يوجد في الديمقراطيات المعروفة؟

وعندما عين الدكتور بطرس غالى نائباً لرئيس الوزراء للشئون الخارجية، كانت هناك مفارقة عجيبة في المنصب استنها عباقرة العرف الطائفي، حيث كان وزير دولة للشئون الخارجية وليس وزيرا للخارجية. ودون الحديث عن هذا المفارقة وهذا الغموض في المنصب، لماذا لم يتولى رئاسة الوزارة في وقت تولى فيه جده رئاسة الوزارة قبل الثورة؟. بل إن مصر عندما كبر حجمه السياسي فضلت أن تؤيد ترشيحه لمنصب دولي هو منصب الأمين العام للأمم المتحدة بعيدا عن وجع الدماغ.

وهل لا توجد شخصية قبطية يمكنها أن تتولى رئاسة الوزارة كما كان الأمر قبل الثورة؟. إن المسألة لا تتعلق إذن بالكفاءة، ولكن بعرف ساد وتقنين طائفي بعد الثورة تم فيه تقديم تنازلات خطيرة بعد الثورة للتيار الإسلامي الذى ينادى بمقولة "لا ولاية لغير مسلم على مسلم".

ولعلنا نتذكر أنه في وزارة سعد باشا التي قدمها للملك في ٢٨يناير١٩٢٤ وتتكون من عشر وزراء كان من بين أعضائها وزيران قبطيان هما واصف غالي باشا للخارجية ومرقس حنا للأشغال.

وهناك قضية غياب المسيحيين من المناصب التنفيذية العليا مثل المحافظين. وعندما عين المرحوم اللواء عزيز غالى محافظاً في سيناء قيل بعد ذلك أنه كانت لديه حساسية للمنصب. وفى حدود علمنا أن هناك الكثير من الأقباط لا يشعرون بالحساسية لأي منصب. هذا دون الحديث عن الآلاف من رؤساء المدن والأحياء والقرى الذين تعينهم وزارة الداخلية وليس من بينهم أقباط. ويكفى أن نشير هنا إلى أن رئيس قرية الكشح هو محمد يوسف رغم أغلبيتها المسيحية.

كما لا يوجد رئيس قبطي واحد لجامعة أو بين عمداء الكليات الذين يزيد عددهم على الثلاثمائة.

وأذكر أن المرحوم الدكتور خليل صابات أستاذ الصحافة الكبير المشهود له بالكفاءة والاحترام من قبل

٣٩٤- الصحف المصرية وخاصة الأحرار بتاريخ ٢٧يناير ٢٠٠٠

الجميع، تولى تلاميذه رئاسة قسم الصحافة وهو على قيد الحياة، وكذلك كان هو الحال بالنسبة للمرحوم الدكتور سامى عزيز في قسم الصحافة أيضا.

كما أن عدد السفراء المسيحيين أقل من أصابع اليد الواحدة. هذا فضلاً عن التصفية عند المنبع والتي لا تسمح بدخول عدد من الأقباط لا يزيد عن واحد في المائة فى الكليات العسكرية، وأيضا دون ذكر العرف العقيم الذى لا يسمح بتخصص الطلبة المسيحيين فى طب الولادة.

وعلى الرغم من الحديث الدائم من قبل السلطة حول المساواة أمام الدستور فإن الواقع الذي يعيشه الأقباط يمثل انتهاكاً صارخاً لمواد الدستور.

بل أن هذا الدستور الذي يجرى التشدق به يعلن انحيازه لدين دون آخر بتبنيه كدين للدولة، وبالتالي لقسم من المواطنين ضد قسم آخر كما يقول الكاتب والمفكر الدكتور سيد القمنى، حيث نجد "أن دستور الوطن (...) يفرق ويميز رسمياً وعلناً بين أبناء بلاده ويصفنهم درجات في المواطنة حسب عقائدهم وليس حسب ولائهم وجذورهم الوطنية عبر امتداد أدهم التاريخي في عمق هذا الوطن الزمني، ثم أنه دستور يعلن انحيازه السافر لبعض المواطنين دون البعض الآخر انحيازاً لعقيدة هؤلاء ضد هؤلاء، وهو أن الدولة تعلن بوضوح حمايتها ورعايتها لدين قسم من رعاياها، وتخلع مظلتها عن دين القسم الآخر بانحياز طائفي يترتب عليه بالضرورة عدم المساواة أو العدالة فى ترك كل دين يعمل ويظهر أو لا يظهر وفقاً لقواه الذاتية، كما لابد سيترتب عليه – وهذا الأخطر عدم المساواة بين الرعية فى الحقوق بعد أن سلبهم أول حقوقهم (حق الاعتقاد)، وما ترتب عليه من حرمانهم (حق المواطنة الرسمي). لأنه فى البداية وفى النهاية لن تجد تفسيراً آخر لهذه النصوص الدستورية العلنية سوى كونها قراراً رسمياً من الدولة بنفي بعض مواطني الدولة من المواطنة لأنهم لا يدينون بدين الدولة الرسمي، وأن الدولة لا تخلع عليهم رعايتها حتى يفيئوا إلى دينها الرسمى ويدينون به"[٣٩٥].

الأقباط والإعلام:

وإذا كنا ضد إفساح مساحة للدين، أى دين فى أجهزة الإعلام خارج نطاق إذاعة الشعائر الدينية، فإن المنطق الآخر الذى يسمح بإذاعة المواد الدينية على هذا النحو المبالغ فيه يتضمن تمييزاً ضد الأقباط بعدم إذاعة قداس الأحد كل يوم أحد على القنوات العامة المصرية. ويكفينا خجلاً أن قداس الأحد كان يذاع على القناة التي كانت مخصصة لإذاعة فلسطين الموجهة للاجئين الفلسطينيين في مصر. أي أن المواطنين المصريين يستمعون إلى قداس الأحد في وطنهم على موجة إذاعة موجهة للاجئين.

ناهيك عن عدم إفراد أي مساحة للمادة الدينية المسيحية في أجهزة الإعلام المصرية، على غرار الأحاديث والبرامج الدينية التى تحتل مساحة زمنية هائلة فى الإذاعة والتلفزيون، وصفحات الجمعة فى الصحف. وتطبيقاً للمنطق السائد نتساءل لماذا لا تكون هناك مساحة في الصحف القومية التي تصدر يوم الأحد تخصص لمقالات دينية مسيحية أسوة بما يحدث على صفحات الجمعة، بل والجرائد الدينية التابعة للأحزاب مثل الجريدة الدينية للحزب الوطني اللواء الإسلامي. ولماذا لا تكون هناك مادة دينية للأقباط في الإذاعة والتلفزيون أسوة بالأحاديث الدينية في هذه الأجهزة والتي يمولها المصريون المسيحيون أيضا من الضرائب التي يدفعونها.

وقد يقول البعض إن ذلك سوف يؤدى إلى إثارة أنصار التيار الإسلامي، والرد على ذلك أن هؤلاء يجب أن يتعلموا أنهم لا يعيشون بمفردهم في هذا الوطن، وأن لهم أشقاء يختلفون عنهم فى الديانة

٣٩٥- وطنى تحت عنوان "حول ضرورة إعادة النظر فى المواد الدينية بالدستور"، الحلقة الأولى بقلم الدكتور سيد القمنى بتاريخ ٢٥مايو٢٠٠٣

ومن حقهم أيضـا أن يتلقوا هذه المادة الدينية في أجهـزة الإعلام وخاصة مثل الإذاعـة والتلفزيون التي تمول من أيضـاً من الضـرائب التي يدفـعـونهـا مثلهم، وأن يـكون لهم الحق في قـراءة هذا النوع من المقالات في الصحف القومية وغيرها.

وعلى سبيل المـثال فالقناة الثانية من التـلفزيون الفرنسي وهى قناة عامـة، لأن الأولى قناة خاصة، تخصص أربعة برامج دينية للمـسلمين واليهود والبوذيين والمسيحيين صـباح الأحد فقط، رغم أن دين الغالبية هو المسيحية ودون أن يشكل ذلك حسـاسية أو اعتراض من أحد، وفى إطار مساواة بين الجميع على شاشة التلفزيون.

وفضـلاً عن ذلك فإنه حتى الصـحف القوميـة في مصـر تفرق بين قرائهـا، حيث تقدم مـادة دينية غزيرة لقسم منهم يومياً، وخاصة يوم الجمعـة، وتتجاهل قطاعاً هاماً من قراءها يوم الأحد، ومن حقهم هؤلاء أن يجدوا هذه المادة فى الصحف، التى يشترونها، أسوة بأشقائهم في هذا الوطن. وإذا كان هناك من يخشى على نفسه من قراءة هذه المادة فليمتنع عن قراءتها.

ويقتصر الأمر فقط على نشر مقـالات البابا وبعض رجال الدين المسيحي مرتين في السنة مع حلول الأعيـاد. مع استثناء واحـد ووحيد فـي جريدة الوفد التي تفـرد بابا كل يوم أحد بعنوان "لقـاء الأحد" يشرف عليه القـمص مرقص عزيز ميخائيل. وإفـراد صحيفة الجمـهورية مؤخراً المساحة لمقـال لقداسة البابا يتناول فيه موضوعات عامة في الوقت الذي يتناول فيه فضيلة شيخ الأزهر والمفتى وعدد لا بأس به من الشيوخ والمتخصصين فى الشئون الإسلامية الحديث بشكل مباشر عن المسائل الدينية البحتة.

ولعلنا نتـذكر هنا المبادرة اليـتيـمة التي أجهـضت والتي اتخذها الراحل إبراهيم نـوار رئيس تحرير جريدة الجمـهورية الأسبق عندمـا طلب من قداسة البابا أن يكتب له مـقالًا كل يوم أحد، وكانـت فرصة رائعة رحب بها الأقباط، وزادت من توزيع جريدة الجمهورية بشكل كبير. ولكن هذه المحاولة اليتيمة لم تستـمر طويلاً، حيث تعرض الأسـتاذ إبراهيم نوار لضغـوط رهيبة اضطر معـها قداسة البـابا، حتى لا يسبب حرجاً للرجل، إلى التوقف عن كتابة المقال.

وقد جاء وقـت كان فيه التلفـزيون المصري وهو الجهاز الرسـمي للدولة يزايد فيه على الجـماعات المتطرفة وخـاصة في عهد الرئيس أنـور السادات حتى يثبت للأغلبـية الساحـقة من المواطنين أن النظام أكثـر إسلاماً من هذه الجـماعـات. وتحول هذا الجـهـاز نفسه في وقت من الأوقـات إلى جهـاز متطرف يجرى فيه تشويه عقائد المسيـحيين في خطب بعض الدعاة، ودون أن يستطيع أحد الرد عليهم، وضاعت العديد من ردود المتنيح الأنبـا إغريغوريوس للرد عليـهم في مهب الصمت والتواطؤ. ثم لما نذهب بـعيداً إلى عـهد السـادات حيث لا يـزال ذلك موجـوداً على شاشـة التلفـزيون المصـري. ففي عـصر الثـلاثاء ٣١أغسطس ١٩٩٩ قامت شخصية دينية في موقع المسئولية هو الشيخ عطية صقر رئيس لجنة الفتوى بالأزهر الشريف على القـناة الثانية من التلفـزيون المصري فى برنامج "فتـاوى وأحكام" بإعطاء إجابة على سؤال تضع المسيحيين فى عداد الكافرين. حيث سأله مقدم البرنامج "هل يقبل الله توبة من أرتكب شرورا وآثاما" فـرد الشيخ رئيس لجنة الفتـوى "إن الله غفور رحيم يقـبل توبة أي إنسان يدين بدين الحق، وأما من لا يؤمن بدين الحق، فهو كافر ولا يمكن أن يقبل الله توبته". وبذلك كفر فضيلته ملايين الاقبـاط في مصر والـذين لا يدينون بالإسلام. وهو الأمر الـذي دعي بعض الشخصـيات القـبطية من الخـارج إلى توجيه رسالة للعالم الجليل السمح فضيـلة الشيخ محمد سيد طنطاوى شيخ الأزهر يطلبون منه نشر بيان رسمي برأيه فى فتوى الشيخ صقر.[٣٩٦]

٣٩٦- رسالة الاتحاد القبطي الدولى إلى فضيلة الشيخ محمد سيد طنطاوى شيخ الأزهر بتاريخ ٩أكتوبر ١٩٩٩

وقد دعي ذلك إلى قيام الدكتور رفعت السعيد إلى كتابة مقال في الأهالي بعنوان "يا وزير الإعلام رفقاً بمصر ووحدتها الوطنية" قال فيه "إنه يبقى أن يتحسس كل مسيحي رقبته، فهو "كافر" ولا يمكن أن تقبل توبته، ويبقى عليه أن يتحمل عبء سوء الظن، وسوء المعاملة من كل من يستمع للتلفزيون ويصدقه، ويبقى أن تتراكم تداعيات مثل هذه الأقوال وترسباتها في نفوس العامة لتجرح وتدمى وحدتنا الوطنية، التي نحاول جاهدين - وإن بمجرد القول - أن نوحي بأنها بخير، وهى ليست كذلك"[٣٩٧]. وطالب الدكتور السعيد التلفزيون بتقديم اعتذار، ولكن لا من سميع أو مجيب.

ويكشف ذلك إلى أن التلفزيون المصري والذين يلقون بمثل هذه الفتاوى في وجهنا جميعا، لا يعون بأن هناك ملايين الاقباط من أبناء هذا الوطن يشاهدونه كل يوم. وقد حان الوقت لضرورة تنقية المواد التي يجرى بثها في الإذاعة التلفزيون المصري من كل ما يمس عقيدة الأقباط لأن ذلك ببساطة شديدة يقع تحت طائلة القانون ويتعارض مع مبادئ حقوق الإنسان ومع بنود الإعلان العالمى لحقوق الإنسان الذى وقعت عليه مصر.

الأقباط والتعليم:

وهناك المناهج الدراسية التي تحتوى على الكثير من المعلومات التى تسئ إلى المسيحيين والمسيحية، والتى لا تسهم على الإطلاق فى تنمية سلوك احترام الآخر وترسيخ روح التسامح بين النشء والتى تحتاج إلى مراجعة شاملة طالب بها العديد من المسلمين قبل الأقباط قبل أن تطالب بها دوائر أجنبية.

وشهدت السنوات الأخيرة محاولات غير كاملة فى هذه الصدد تمخضت عن فأر صغير وما زلنا نحتاج إلى تغيير جذرى فى المناهج لأن أوضاع التعليم فى بلادنا هى أصل الداء الذى تنبع منه كافة مشاكلنا.

ولعل نجاح البعض في إجهاض المحاولة الخاصة بإنشاء قسم للدراسات والحضارة القبطية بإحدى الجامعات المصرية يكشف الرؤية السائدة بين قطاعات كبيرة للمسئولين عن التعليم. وكاد هؤلاء أن ينجحوا أيضا في إجهاض إقامة "كرسي الدراسات القبطية" بالجامعة الأمريكية.

ويقول الأستاذ يوسف سيدهم رئيس تحرير جريدة وطني "إنه كانت هناك محاولة لإقامة قسم للدراسات القبطية فى جامعة بورتلاند بناء على فكرة للدكتور جودت جبرة وهو عالم قبطيات وابن الراحل سامى جبرة مدير المتحف القبطى السابق، وتراوحت التكلفة بين ٣و١٠ مليون دولار كان لابد من جمعها في ٣سنوات. والتزمت الجامعة بأن توفر باقي المبلغ. وتكونت مجموعة من سامى جبرة وسعد شحاته وأمين فخرى عبد النور ويوسف سيدهم وأقباط آخرين. ولكن المهندس عدلي أبادير في سويسرا و. فؤاد سوريال رفضا فكرة تأسيس القسم خارج مصر، وفضلا إنشاء القسم فى مصر بتكاليف أقل ولأن هناك العديد من أقسام الدراسات القبطية فى جامعات العالم. وتمت مخاطبة وزير التعليم العالي الدكتور مفيد شهاب وأرسل له أمين فخرى عبد النور وآخرين مذكرة تطالب بإنشاء هذا القسم في إحدى الجامعات المصرية. وتمت مخاطبة عميد كلية آداب القاهرة في مراسلات معه عام ١٩٩٨، ورد أنه جارى عرض الخطة على مجلس الكلية. ثم أفاد المجلس بعد ذلك بأن الدراسات القبطية موجودة وتندرج تحت قسم الآثار اليونانية والرومانية"[٣٩٨]. وكتب يوسف سيدهم رداً على ذلك في مقال جريدة وطني أشار فيه إلى "أنه ما يزال هناك انزعاج من كلمة قبطى. ويدل ذلك على الربط بين التاريخ

٣٩٧- الاهالى "يا وزير الإعلام رفقاً بمصر ووحدتها الوطنية" بقلم الدكتور رفعت السعيد بتاريخ ١٣اكتوبر١٩٩٩

٣٩٨- لقاء مع المهندس يوسف سيدهم بمكتبه فى جريدة وطنى ٢٣يوليو٢٠٠١

والحضارة القبطية والعقيدة المسيحية، في حين أن التاريخ القبطي هو جزء من تاريخ مصر".

وبعد رفض الجامعة المصرية لإقامة قسم للدراسات القبطية، قام كمال إبراهيم وسعد شحاته وأمين فخري عبد النورود. طارق حجى بالاتصال مع الجامعة الأمريكية، بواسطة الدكتورسعد الدين إبراهيم، لإقامة هذا القسم بها، وبدأت الحملة لجمع تبرعات. وكاد هذا المشروع يجد نفس المصير لدى الجامعة المصرية بعد أن بذل البعض من خارجها فيما يبدو محاولات في هذا الاتجاه ويقول سيدهم "أنا لا أبرىء إدارة التنمية فى الجامعة الأمريكية من التعتيم الإعلامي حول الموضوع والمشاركة فى إفشاله. وطلبت من (.....) تقرير كل أسبوعين لنشره في وطني فقالت إنه طبقا للوائح لابد من العودة للمكتتبين والمساهمين للحصول على موافقتهم. وحتى هذا الحديث كانت هناك محاولة لإعادة النقود إلى من ساهموا ولكن الراحل الدكتورجون جيرهارد رئيس الجامعة الراحل ومعه عدد من المهتمين بإقامة المشروع أقباطاً ومسلمين بذلوا جهوداً خارقة لإنجاح المشروع ".

ويقول يوسف سيدهم "كنت دوماً أتطلع إلى أن تكون المبادرة بتأسيس قسم للدراسات القبطية من نصيب واحدة من جامعاتنا المصرية العريقة لما في ذلك من مدلولات مهمة تثبت أن تاريخ مصر ملك لكل المصريين، وأنه لا مجال للتنكر لذلك تحت أي مسمى أو استبعاده تحت تأثير حساسيات دينية أو تعصب مقيت، وها هي الجامعة الأمريكية تأخذ زمام المبادرة من جامعاتنا المصرية وتسبقها في تأسيس "كرسي للدراسات القبطية" لتعطى المثل في احترام تعدد الثقافات والحضارات".[٣٩٩]

الخط الهمايوني:

وإذا كنا نفضل التوسع فى بناء المدارس والمصانع والمعامل عن التوسع فى بناء دور العبادة، فإن الواقع الذى يعيشه الاقباط فى هذا المجال يمثل انتهاكاً لمبدأ هام وهو حرية العبادة. حيث لا يتمتع المواطن المصري القبطي بنفس حق شريكه المسلم في هذا الوطن. حيث يستطيع المواطن المسلم أن يبنى جامعاً في أي مكان يريد ودون الحصول على أي ترخيص من جهة كانت، بينما يلهث المواطن المسيحي للحصول على ترخيص من رئيس الجمهورية حتى عهد قريب لبناء كنيسة، وانتقل حق إصدار هذ الترخيص بعد ذلك إلى المحافظين. وبذلك يكون حقه في حرية العبادة منقوصاً وغير كامل قياساً على حق المواطن المسلم.

وتتعلل الإدارة وخاصة مباحث أمن الدولة، وهى الجهة الرئيسية التي تعرقل صدور هذه التصريحات بل وتلجأ إلى إغلاق كنائس قائمة إستناداً إلى دعاوى زائفة بالأمن، بالغائب الحاضر فى الأذهان والواقع وهو ما يسمى بالخط الهمايونى بعد أن جرى تحويله عن أهدافه التي أصدره من أجله "الباب العالي" ومنها ضمان ممارسة الأقليات الدينية لشعائر دينها في حرية.

والخط الهمايوني ليس قانوناً ولكنه خطاب أصدره السلطان العثماني عبد المجيد برقم١٢٧٢ والموشح "بالخط الهمايونى" فى١٨ فبراير١٨٥٦ وهو لا يتعلق فقط ببناء الكنائس ودور العبادة في عهد السلطان العثماني ولكنه ينظم علاقة الدولة بغير المسلمين في العديد من المجالات فيما يعد خطوة تقدمية فى عصره. وتضمن قبل تغييره من قبل أحد وكلاء الوزارات المصريين بعض الامتيازات المادية والادبية لغير المسلمين، ولعله من المفيد أن نعود إلى نص ترجمته الركيكة إلى اللغة العربية حتى نتبين ذلك:

٣٩٩- جريدة وطنى "جون جيرهارد الامريكى الذى أحبته مصر" رثاء بقلم يوسف سيدهم ٢٧ يوليو٢٠٠٣

"بما أن التأمينات التي صار الوعد بها والإحسان بها من طرفي الأشرف السلطاني لأجل أمنية النفوس والأموال وحفظ الناموس في حق جميع تبعتى الموجودين في آي دين أو مذهب كان بدون استثناء بموجب خطى الهمايوني الذى تلي فى كلخانة (...) لا ينبغى أن تقع موانع في تعمير وترميم الابنية المختصة بإجراء العبادات في المداين والقصبات والقرى التي جميع أهاليها من مذهب واحد ولا في باقي محلاتهم كالمكاتب والمستشفيات والمقابر حسب هيئتها الأصلية لكن إذا لزم تجديد محلات نظير هذه فيلزم عندما يستصوبها البطرك أو رؤساء الملة أن تعرض صورة رسمها وإنشائها مرة إلى بابنا العالي لكي تقبل تلك الصورة المعروضة ويجرى اقتضاؤها على موجب تعلق إرادتي السنية الملوكانية وتتبين الاعتراضات التي ترد في ذلك الباب بظرف مدة معينة إذا وجد في محل جماعة أهل مذهب واحد منفردين يعنى غير مختلطين بغيرهم فلا يقيدوا بنوع ما عن إجراء الخصومات المتعلقة بالعبادة في ذلك الموضع ظاهراً وعلناً أما في المدن والقصبات والقرى التي تكون أهاليها مركبة من جماعات مختلفة الأديان فتكون كل جماعة مقتدرة على تعمير وترميم كنائسها ومستشفياتها ومكاتبها ومقابرها إتباعاً للأصول السابق ذكرها في المحلة التي تسكنها على حدتها لكن متى لزمها أبنية يقتضي إنشاؤها جديداً يلزم أن تستدعى بطاركتها أو جماعة مطارنتها الرخصة اللازمة من جانب بابنا العالى لتصدر رخصتنا عندما لا توجد في ذلك موانع ملكية من طرف دولتنا العلية والمعاملات التي تتوقع من طرف الحكومة في مثل هذه الأشغال لا يؤخذ عنها شئ وينبغي أن تؤخذ التدابير اللازمة القوية لأجل تامين من كانوا أهل مذهب واحد سيما بلغ عددهم ليجروا مذهبهم بكل حرية ثم تمحى وتزال مؤبداً من المحررات الديوانية جميع الألفاظ والتعبيرات التي تتضمن تدنى صنف عن صنف آخر من صنوف تبعة سلطنتى السنية بسبب المذاهب أو اللسان أو الجنسية ويمنع قانونا استعمال كل نوع تعريف وتوصيف يوجب الشين والعار أو يمس الناموس سواء كان بين أفراد الناس أو من طرف المامورين ولما كانت قد جرت فرائض كل دين ومذهب يوجد في ممالكي المحروسة بوجه الحرية أن لا يمنع أحد أصلاً من تبعتى الشاهانية عن إجراء فرائض ديانته ولا يعاين من جراء ذلك جوراً ولا أذية ولا يجبر أحد على ترك ديانته ومذهبه أما انتخاب ونصب ماموري سلطنتى السنية وخدامها فهو منوط بإرادتي الملوكانية وبما أن جميع تبعة دولتي العلية من أية ملة كانوا سوف يقبلون في خدمة الدولة ومأمورياتها فيستخدمون في المأموريات امتثالاً إلى النظامات المرعية الإجراء في حق العموم بحسب أهليتهم وقابليتهم واللذين هم من تبعة سلطنتي السنية يقبلون جميعا عندما يفون الشرائط المقررة سواء كان من جهة السن أو الامتحانات في النظامات الموضوعة للمكاتب بدون فرق ولا تمييز في مكاتب دولتي العلية العسكرية والملكية".

ويتبين من قراءة هذا النص أنه يعطى عدداً من الإمتيازات المادية والأدبية لغير المسلمين أهمها:

- ألا توضع عراقيل أمام أي إنسان يود القيام بفرائض ديانته ولا يلقى جراء من ذلك جوراً أو أذية ولا يجبر أحد على ترك ديانته.
- المساواة في الوظائف بين المسلمين والمسيحيين.
- يقوم الأب البطريرك بتقديم طلبات بناء الكنائس للباب العالي وتصدر الترخيصات اللازمة لبنائها فى ظرف مدة معينة.

وفى مصر قام أحد وكلاء وزارة الداخلية وهو "العزبى باشا" عام١٩٣٤ بوضع عشرة شروط تنفيذية تعجيزية للسماح بصدور القرار الملكي، الجمهوري فيما بعد، لبناء كنيسة، وحول "خطاب"

الخط الهمايوني الذى أراد به "الباب العالي" التركي أن يكون لضمان حق المسيحيين في بناء كنائسهم، إلى قيود علي بنائها زادت من الأمر تعقيداً. وهذه الشروط هي كما يلي:

- هل الأرض المرغوب بناء الكنيسة عليها هى أرض فضاء أم أرض زراعية؟ وهل مملوكة للطالب؟ والطالب هنا هل هو المطران أم بطريرك الاقباط؟- مع تقديم المستندات على ثبوت الملكية وترفق هذه المستندات بالأوراق.
- ما هي مقادير أبعاد النقطة المراد بناء الكنيسة عليها من المساجد والأضرحة الموجودة بالناحية؟
- إذا كانت النقطة المذكورة من أرض الفضاء فهل هي وسط أماكن المسلمين أو المسيحيين؟.
- إذا كانت بين أماكن المسلمين فهل لا يوجد مانع من بنائها؟.
- هل يوجد للطائفة المذكورة كنيسة بهذه البلدة خلاف المطلوب بناؤها؟
- إن لم يكن بها كنائس فما مقدار المسافة بين البلد وبين أقرب كنيسة لهذه الطائفة بالبلدة المذكورة؟
- ما هو عدد أفراد الطائفة المذكورة الموجودين بهذه البلدة؟
- إذا تبين أن المكان المراد بناء الكنيسة عليه قريب من جسور النيل والترع والمنافع العامة بمصلحة الرى، فيؤخذ رأي تفتيش الري، وكذا إذا كان قريباً من خطوط السكة الحديدية ومبانيه فيؤخذ رأى المصلحة المختصة فى ذلك؟
- يعمل محضر رسمي عن هذه التحريات ويبين فيه ما يجاور النقطة المراد إنشاء الكنيسة عليها من المحلات السارية عليها لائحة المحلات العمومية. والمسافة بين تلك النقطة وكل محل من هذا القبيل ويبعث به إلى الوزارة.
- يجب على الطالب أن يقدم مع طلبه رسماً عملياً بمقياس واحد في الألف يوقع عليه الرئيس الدينى العام للطائفة ومن المهندس الذى له خبرة عن الموقع المراد بناء الكنيسة به. وعلى الجهة المنوطة بالتحريات أن تتحقق من صحتها وأن تؤشر عليها بذلك وتقدمها مع أوراق التحريات.

ومن جوانب التفرقة أيضاً والغير واردة صراحة في هذه الشروط العشرة هو عدم السماح ببناء كنيسة على مقربة من أحد الجوامع، مع السماح بالأمر فى الإتجاه العكسى أى إمكانية بناء مسجد ملاصق لأى كنيسة.

وبالطبع فإن هذه الشروط العشرة بل أن الخط الهمايوني نفسه لا يستند إلى أي مواد في الدستور أو القانون المصري، وإذا أردنا أن ننظر فيه من الناحية القانونية نسوق هنا الأدلة التي ساقها البعض للتدليل على عدم وجود قانونية للخط الهمايونى وهى:

"أن الخط الهمايوني الصادر فى ١٨٥٦ ليس قانوناً كما يدعى البعض بل هو قرار إدارى صادر من السلطان العثمانى عبد المجيد وقد إنتهى هذا القرار الإدارى بإنتهاء الخلافة العثمانية وإستقلال مصر.

أن الخط الهمايوني ليس قانوناً بل هو خطاب يصدر عن رئيس دولة ليست له صفة التشريع الملزم وذلك خلافاً للفرمان أو "الديكريتو". ويؤكد هذا المعنى أن الخط الهمايوني لم يصدر مصاغاً مثل القوانين في مواد ونصوص منضبطة كما هو الشأن في القوانين والتشريعات وإنما صدر مكتوباً بصيغة الخطاب.

أن الوقائع المصرية وهى الجريدة الرسمية المخصصة لنشر القوانين والتشريعات بدأت في الصدور في عام١٨٣٠ بينما صدر الخط الهمايوني في عام١٨٥٦ أي بعد صدور الجريدة الرسمية

بستة وعشرين عاماً، ومع ذلك لم ينشر الخط الهمايونى فى الوقائع المصرية حتى يكتسب صفة التشريع والإلزام، فعلم الكافة شرط أساسي لكي يكون التشريع ملزماً، وتأسيساً على ذلك فالخط الهمايوني ليس قانوناً ملزماً.

في ٢٨فبراير١٩٢٢ أعلنت الأستانة الحماية على مصر وفق تصريح ٢٨فبراير، وأصبحت مصر دولة مستقلة ذات سيادة في اعتبارا من ١٥مارس١٩٢٢ ومنذ ذلك التاريخ ظلت مصر تحكمها القوانين الصادرة من البرلمان المصرى فى ظل الدستور الصادر فى ١٩٢٣ والإعلان الدستورى فى١٩٢٣ ودستور١٩٥٦ ودستور١٩٥٨ ودستور١٩٦٤ ودستور ١٩٧١ الذي تم تعديله فى١٩٨٠ ولم يحدث أن طبقت مصر من خلال المحاكم الدستورية أي قانون صادر من السلطان العثماني بعد استقلال مصر.

أن جميع القرارات الجمهورية الصادرة ببناء كنائس لا تذكر في ديباجتها أنها تستند إلى الخط الهمايوني. ويعد ذلك أكبر دليل على أن الخط الهمايوني لا وجود له في نظامنا القانونى".[٤]

وإذا كان هناك البعض يرى استناداً لما تقدم أنه لا وجود للخط الهمايوني في نظامنا القانوني وأنه لا يوجد من الناحية العملية فى واقعنا المصرى، نقول إن الخط الهمايونى موجود فى مجال التطبيق العملى وأشارت له بعض مكاتبات وزارة الداخلية عند التعامل مع طلبات إنشاء بعض الكنائس في مكاتبات سرية بين إداراتها المختلفة ولدينا مستندات تثبت ذلك.

وتقول مذكرة للمجلس الملّى موجهة لرئاسة الجمهورية سلمت للدكتور أسامة الباز حول الموضوع "إن قرار العزبى باشا غير مستند فى صدوره إلى أى سند قانونى، ولو جاز القول بأنه مستند إلى ما جاء في الخط الهمايوني، إلا أنه فى واقع الأمر جاء في تفصيلاته مختلفاً عنه، بل ومتعارضاً معه، وخاصة أن ما تضمنه القرار يتعلق بإحدى الحريات التي كفلتها الدساتير المتعاقبة وهى حرية إقامة الشعائر الدينية، ومن هنا كان القرار الصادر من وكيل وزارة الداخلية حجر الزاوية في مشكلة تقلق الأقباط وتجعلهم يشعرون بالإحباط، فالقرار بحد ذاته يمثل قيداً على الحرية وخروجاً على مبادئ الدستور، وأكثر من ذلك يضيف تطبيق القرار على عسفه عسفاً أكبر وتعنتاً أشد".[٥]

وطالبت المذكرة بضرورة صدور قانون يضع الأحكام والقواعد التي تنظم بناء دور العبادة. وأشارت مذكرة المجلس إلى حكم محكمة القضاء الإداري برئاسة د. عبد الرازق السنهورى باشا بتاريخ ١٦ديسمبر١٩٥٢ والذي جاء فيه "إنه لينبغى استصدار تشريع ينظم الإجراءات اللازم مراعاتها فى إنشاء دور العبادة ويبسط الشروط الواجب توافرها حتى إذا ما أستوفيت هذه الشروط وروعيت هذه الإجراءات تعين صدور الترخيص فى مدة يعينها التشريع، فإذا لم يصدر في هذه المدة كان الطالب في حل من إقامة دار العبادة التي طلب الترخيص في إنشائها".

وقد طلب المجلس الملّى عدة مرات أن يعرض هذا الأمر على المحكمة الدستورية ولكن الدولة ترفض حتى الآن الإقدام على هذه الخطوة.

بل يصل الأمر في نهايات القرن العشرين إلى ضرورة صدور قرار من رئيس الجمهورية إذا ما دعت الحاجة إلى إصلاح دورة مياه في كنيسة، ونحيل غير المصدقين إلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٧ الصادر فى ١٦أبريل١٩٩١ ونصه "يرخص لطائفة الأقباط الأرثوذكس بتجديد دورة مياه ومخبز التابعين لكنيسة ميت بره التابعة لطائفة الأقباط الأرثوذكس مركز قويسنا محافظة المنوفية

٤- سلسلة كراسات إستراتيجية، إصدارات الأهرام "تأثير أقباط المهجر على السياسة الخارجية المصرية"، الأهرام الدولى ١٧يونيو ٢٠٠٣ د. جهاد عودة و: هويدا شوقى.

٥- مذكرة المجلس الملى ملحقة برسالة إلى الدكتور أسامة الباز فى ١٩يوليو١٩٩٨ وبتوقيع مراد محب إستينو ومنير فخرى عبد النور ويوسف سيدهم أعضاء المجلس الملى.

وذلك طبقا للرسم المرافق".[402]

ويقول السفير عادل الصفتى "إن كلمة همايوني تعنى في ضمير الشعب المصري "كلام فارغ" ومن العار أن تخطو مصر إلى القرن الواحد والعشرين وفى دفاترها الرسمية هذا الشيء الغبى والخط الهمايوني (...) يحدد شروط وقواعد بناء وترميم الكنائس، وكيف يزاد على بنائها غرفة، أو تغلق في دورة مياها نافذة،(...). والحق إنني أرى أن هذا الخط التعيس ليس قانوناً يجب إحترامه ولو وصل أمره إلى محكمتنا الدستورية الرشيدة فسوف تبطله جملة وتفصيلاً، فهو يفرق فى المعاملة بين المسلمين والأقباط بسبب الدين، فالقانون المصرى يعطى لأى مسلم الحق فى أن يبنى مسجداً دون إذن فى أى مبنى يقيمه، بل ويشجعه على ذلك إذ يعفيه من عوائد المباني ويعطيه الماء والكهرباء اللازمين للمسجد مجاناً، ويسمح العرف وتتهاون الإدارة بوضع ميكروفون عظيم القوة يصم آذان الناس (.....)".[403]

وعندما التقينا مع الدكتور أسامة الباز في باريس وسئل د.الباز عن أسباب عدم إلغاء الخط الهمايوني حتى الآن قال "إن هذا يتم بالتدريج. ففي المرحلة الأولى تم تخويل سلطة إصلاح الكنائس إلى إدارات الإسكان". ولكنه رفض الإجابة عن متى وكيف تأتى المرحلة الثانية. وأنكر أن الخط الهمايوني كان مجمداً أيام عبد الناصر قائلاً "إنه كان دائما موجوداً، وكانت هناك بسببه مشاكل في الماضي". ولم يرد عندما قيل له أنه من الملاحظ أن الامن يستغل هذا القانون في العصر الحالي لإجبار المواطنين الأقباط على المرور عبر إجراءات إذلالية. وعندما سئل لماذا لا يكون هناك – على الأقل – أسلوب براجماتى للتعامل مع الأمر في الوقت الحالي لحين صدور قانون موحد لدور العبادة، للحيلولة دون أن قيام الأمن بوضع عقبات أمام بناء الكنائس ولفحص الطلبات المعلقة منذ سنين والبت فيها بسرعة، قال "إنه يمكن أن يوجد هذا ولكن ليس بهذا الشكل المؤسسي الواضح وإنما عن طريق الاتصالات الهادئة وعند اللزوم".[404]

ويقول الدكتور رفعت السعيد "إنه عندما سأل الرئيس مبارك قداسة البابا عن مشاكله عند لقائه به بعد أحداث النبأ، تحدث البابا عن عدة مشاكل ومطالب ومن بينها الخط الهمايوني فوعد مبارك بتسهيل الأمور وليس إلغاء الهمايونى، سائلاً البابا لماذا لم يقم سعد زغلول بإلغاء الهمايوني، فأجابه أنه كان مجمداً، فرد الرئيس أنه هو أيضا سيجمده"، بمعنى التساهل في إصدار التصاريح والقرارات الجمهورية.

غير أن الرئيس محمد حسنى مبارك أصدر قراراً جمهورياً رقم١٣لسنة ١٩٩٨ بأن يكون الترخيص بترميم الكنائس من اختصاصات المحافظين بعد أن كان في الماضي بقرار جمهورى. ثم تم إلغاء القرار الجمهوري السابق وصدر قرار رئيس الجمهورية رقم٤٥٣لسنة١٩٩٩ بأن يكون ترميم جميع دور العبادة من لاختصاصات الإدارات الهندسية بالمراكز والمدن.

وإذا كان القرار هو التطور الوحيد في هذه القضية منذ شروط العزبى العشرة الشهيرة، هو أمر

٤٠٢- انظر الجريدة الرسمية، السنة الرابعة والثلاثون، العدد ١٨ بتاريخ ٢مايو ١٩٩١

٤٠٣- الأخبار "حديث عن المسلمين والمسيحيين" بقلم السفير عادل الصفتى بتاريخ ٢٧يناير ٢٠٠٠

٤٠٤- فى لقاء مع عدد من الأقباط فى باريس أشرنا له سابقاً

يراد به ولا شك تسهيل الأمور إلا أنه أحدث نتائج عكسية لأن "تفويض المحافظين فى نظر طلبات ترميم الكنائس، ليس إلا طوق يؤكد على استمرار القيد ويشدد عليه. وبعد أن كان بناء الكنائس وترميمها في مسئولية شخص واحد (رئيس الجمهورية)، أصبح في مسئولية خمسة وعشرين شخصاً (المحافظين)، وأصبحت الأمور تتوقف على مزاج المحافظ ومدى نزاهته وطبيعته وأخلاقه"[٤٠٥]. هذا فضلاً عن أن القرار النهائي في كل الأحوال ما يزال في يد الأمن.

ولعل الأسلوب المنهجي للبدء في حل مشاكل الأقباط هو الإقرار في البداية بأن هناك مشاكل للأقباط بعيداً عن أسلوب النعامة وثقافة النفي كما يقول الكاتب والمفكر طارق حجى، والإقرار علانية بذلك حتى يكون ذلك شكلاً من أشكال التوعية للرأي العام فى مصر.

ويبدأ التعامل الجدى معها أيضا بإخراج هذا الملف من مباحث أمن الدولة كما طالب قداسة البابا المسئولين فى الدولة مراراً، وخاصة الدكتور أسامة الباز فى لقاء معه يوليو١٩٩٨وقدم له تقريرا أعدته لجنة من المجلس الملى يتناول فيه المتاعب القبطية وتصوراً لعلاجها.

وقبل كل ذلك لا بد من توفر إرادة حقيقية لحل المشاكل بعيداً عن الإرهاصات الطفيفة التى لا تعكس تحولاً جذرياً فى التعامل مع مكونات الملف القبطى بشكل علنى وواضح.

وقد أثبتت الأحداث أنه عند توفر الإرادة الحقيقية تتجه الدولة لاتخاذ الإجراءات المناسبة كما حدث في التحرك السريع من قبل السلطة لاحتواء مظاهرات الشباب القبطي بعد سقطة جريدة النبأ. حيث هبت قمة السلطة من نقابة الصحفيين والمجلس الأعلى للصحافة والنقابات وأجهزة الأمن والقضاء للتحرك بأسرع وقت ممكن لاحتواء هذا الغضب القبطي الفريد من نوعه في التاريخ الحديث قبل أن تمتد هذه النار فى الهشيم. وتمت محاكمة رئيس التحرير المسئول وصدر ضده حكم بالسجن تم تنفيذه.

وكان هذا التحرك السريع والذي اتسم بالذعر من الدولة هو أمر مثير للذهول فى حد ذاته، حيث كانت هذه هى المرة الأولى التى تسمى فيها السلطة وتوابعها الأشياء بمسمياتها الحقيقية، وهو الأمر الذى لم يحدث مع كافة الإعتداءات التى تعرض لها الأقباط ابتداء من حريق كنيسة الخانكة عام ١٩٧٢، حتى أحداث الكشح الأولى والثانية. ويكشف ذلك أيضا أن الدولة عندما تريد فإنها تستطيع.

وإذا سلمنا بأنه ليس هناك سياسية حكومية منتظمة للاضطهاد الديني، ألا يعتبر كل ذلك وغيره مما لا يتسع المجال لذكره، عرفاً طائفياً وممارسات طائفية تواصل السلطة إتباعها على مر الزمن أو تغض عنها البصر ولا يستقيم معها أن نتحدث عن المساواة وأن الكل سواسية.. والى آخر مفردات هذه الأغنيات الكئيبة التي اعتدنا على سماعها.

ومع ذلك يتشدق الكثيرون بنجاح رجال الأعمال المسيحيين في بعض القطاعات ولكن يبدو أن هذا النجاح قد أثار غيرة الكثيرين وهناك فيما يبدو الآن توجه لتصفية هذا النجاح لرجال الأعمال المسيحيين.

ولكل ما تقدم عندما سئل قداسة البابا في اللقاء السنوي معه في معرض الكتاب هل يوجد اضطهاد فعلى للأقباط في مصر؟ صمت قداسته قليلاً ثم ضحك، فقال الدكتور سمير: "تمت الإجابة على السؤال. خلاص جاوب قداسة البابا. وأنا لا أستطيع مهما حاولت أن أجارى ذرة من ذكا ئه"[٤٠٦].

٤٠٥- الوفد "لقاء الأحد" بقلم القمص عزيز مرقص بتاريخ ١٦يناير٢٠٠٠

٤٠٦- ندوة معرض الكتاب اللقاء مع قداسة البابا شنودة الثالث بتاريخ ٦فبراير ٢٠٠١

محاولات جادة لتقنين مطالب الأقباط:

شهدت السنوات الأخيرة محاولات جادة من قبل بعض أقباط الخارج لتقنيين المواقف والمطالب في معرض تقديم إقترلحات للدولة لحل مشاكل الأقباط.

وجاء في مقدمة هذه المحاولات ورقة عمل تتضمن مطالبهم ومواقفهم بشكل واضح فيما أسموه "إعلان وطني مصري في الشأن القبطي الميثاق القبطي"، الذى تحدثنا عنه فى وقت سابق وكذلك الإعلان المصرى وهو "ورقة عمل قبطية من أجل مصر ديموقراطية حديثة".

ويتضمن الإعلان- الميثاق أربعة أنواع من الأهداف:

أهداف محددة لتغيير مناخ عدم قبول الآخر الموجه ضد الأقباط في مصر مثل:

- ضرورة التأكيد على تنقية المناهج التعليمية من أية إشارة تنطوي على تحقير لغير المسلمين ولدياناتهم، مع تشجيع قبول واحترام الأخر المختلف واستحداث مناهج إجبارية حول حقوق الإنسان في كافة المراحل التعليمية.
- تجريم حملات الكراهية أيا كان مصدرها، سواء من وسائل إعلام أو هيئات أو شخصيات دينية هذا مع ملاحظة أن الادبيات المنشورة والتي تنعت غير المسلمين بانهم كفّار، ليست سوى دعاوى مفتوحة لارتكاب أعمال ضدهم، بالإضافة إلى الحط من شأنهم.

أهداف محددة لتغيير واقع استبعاد وتهميش الأقباط في مصر:

- ضرورة قيام الدولة في مصر بعمل تعداد دقيق يعلن العدد الحقيقي للأقباط. فآخر تعداد رسمي لاقباط مصر (١٩٩٦) هو ٣,٦مليون (وهو تقريبا نفس العدد في الخمسينات، بينما تزيد إجمالي السكان بما يقرب من ثلاثة أضعاف في نفس الفترة)، وهذه أرقام تقل بصورة كبيرة عن كافة التقديرات المستقلة والموثوق بها.
- أن يكون للأقباط حضور تمثيليّ واقعي في كافة المجالس والهيئات المنتخبة والمعينة، فالوضع الحالي الذي يمثل فيه الأقباط بالكاد أو بصورة تقل جداً عما يجب، لهو أمر مرفوض. مع تخصيص ما لا يقل عن ١٥٪ من مقاعد كافة المجالس للأقباط من أجل استعادة التوازن السياسي والنفسي. ولسوف يكون ذلك بمثابة "فعل تأكيد إيجابي" يساعد على إقرار العدالة وضمان مشاركة الأقباط في إدارة شئون وطنهم إلى جانب شركائهم في المواطنة من المسلمين
- تعديل المقررات الدراسية لتشمل الحضارة واللغة القبطيتين، ولتغطى الفترة القبطية من تاريخ مصر.
- تخصيص مساحة مناسبة لنشر مواد تتعلق بالأقباط عبر الإعلام القومي، وهو الذي يقوم حاليا بنشر كم هائل من المطبوعات الإسلامية، ويخصص مئات الساعات أسبوعياً لبرامج إسلامية. ويجب استعمال معايير واحدة فيما يتعلق بالمساحة والوقت وحرية الكلمة بين كل المصريين.
- التأكيد على أن تكون الهوية القومية للمصريين مبنية على خصائص مصرية أصيلة، وعلى أن يصبح التفتح إزاء القيم الإنسانية الحديثة والتسامح والتفهم الديني جزءاً لا يتجزأ من الخصائص المصرية.

أهداف محددة لإزالة التفرقة ضد الأقباط في مصر:

- إلغاء كافة القوانين واللوائح والإجراءات التي تطبق فقط على غير المسلمين والتي تحدّ من حقهم في ممارسة ديانتهم بحرية. وكمثال واضح لهذا، الخط الهمايوني (الذي يرجع إلى عام١٨٥٦ في أثناء العصر العثماني) وما يتبعه من شروط إذلالية لبناء دور العبادة.
- تعديل الدستور المصري بما يؤكد الطبيعة المدنية للدولة والمساواة الكاملة بين المواطنين بغض النظر عن العقيدة، وبما يجعل الشريعة الإسلامية مصدراً من مصادر التشريع، بدلاً من كونها المصدر الرئيسي.
- إزالة مظاهر التفرقة الواضحة بين المواطنين عن طريق إلغاء خانة الديانة في الوثائق الرسمية (مثل بطاقة الهوية، والاستمارات، .....إلخ).
- الالتزام الكامل بمبادئ حرية العقيدة، وتطبيق قواعد متماثلة في مجال حرية الاعتقاد وعلى إجراءات التحول من أي دين إلى آخر.
- التأكد من أن تكون كافة التعيينات للوظائف بحسب الكفاءة المطلقة والتواجد العادل. وهذا أمر هام بالذات في حالات المناصب "الحساسة" التي يُستبعد منها الأقباط حاليا؛ مثل الوزارات السيادية والمحافظين ورؤساء المدن ورؤساء الجامعات وعمداء الكليات، والمناصب الرئيسية في الإعلام والقوات المسلحة والشرطة (بما فيها أمن الدولة). وينطبق الأمر كذلك على الانتساب للكليات العسكرية، أو القبول في مناصب التدريس بالجامعات وكليات المعلمين، أو في السلك القضائي أو السلك الديبلوماسي حيث هناك عرف سائد حاليا بتحديد سقف أعلى (هو عادة في حدود ١-٢٪) للمقبولين من الأقباط.
- القضاء على كافة ممارسات التفرقة على أساس الدين وتجريمها، مثل التي يرتكبها البعض ممن يحتلون مناصب مؤثرة في الحكومة والمؤسسات، أو في القطاع الخاص.
- إلغاء الازدواجية المبنية على أساس ديني في التعليم العام. فقد تضاعف عدد الطلاب في نظام التعليم المخصص للمسلمين فقط بنسبة ٢٥٠ مرة في العقود الثلاثة الأخيرة ليصل إلى ١,٣ مليون طالب.

أهداف محددة لوقف التحرشات ضد الأقباط في مصر:

- تطبيق القانون بحزم في القبض على ومعاقبة من يتهجمون على الأقباط، مع تعويض المتضررين بصورة عادلة. فالسلطات المحلية، وهى القادرة عادة على اتخاذ الإجراءات الحاسمة في حالة الإعتداء على المسئولين أو السائحين، لا ينبغي أن تصبح متهاونة إذا تعلق الأمر بالأقباط.
- الكف عن التحيز من جانب الشرطة والسلطات الأخرى في حالات التحول القسري (باستخدام ضغوط متنوعة) إلى الإسلام.
- وضع حدٍ لأساليب التحرش التي انتشرت في الريف المصري (تحت أعين السلطات المحلية في كثير من الأحيان) والتي تصل إلى فرض الجزية على الأقباط بواسطة جماعات متطرفة، مختلطة

بفئات من المجرمين. فإذا امتنعوا عن الدفع، أو لجأوا للشكوى، تصبح حياتهم وممتلكاتهم مهددة، مما اضطر العديد من الاقباط إلى الهروب والإقامة في عشوائيات المدن بدافع اليأس.

إعمال الموضوعية في فحص شكاوى الاقباط عند تعرضهم للامتهان والإذلال والإعتداء على حقوقهم الإنسانية، ومعاقبة المتسببين لها.

وتبع ذلك محاولة أخرى جادة صدرت في كتاب تحت عنوان "الإعلان المصري .. ورقة عمل من أجل مصر ديموقراطية حديثة"[٤٠٧] من إصدارات المنظمة المصرية الكندية لحقوق الإنسان ومنظمة أقباط الولايات المتحدة فى الذكرى السنوية العاشرة لإستشهاد الدكتور فرج فودة(٨يونيو٢٠٠٢).

وأراد القائمون على هذا الإعلان "أن يكون رؤية علمية موضوعية، وتفهم وطني عميق لمسألة الاقباط، وفى الإطار المصري العام (...) وليس مجرد عرض لمطالب قبطية خاصة، وإنما هو ورقة عمل من أجل مصر ديمقراطية حديثة، يتمتع فيها المسلمون والاقباط بل وكل المصريين، بحقوق المواطنة الكاملة، طبقا لمعايير اليوم الدولية والإنسانية، من أجل دفع مصر إلى الأمام".[٤٠٨]

ولعل أبرز ما في هذا الإعلان هو الفصل الخاص بالأهداف الإصلاحية العامة والذي حاول من خلال استعراضها تقديم حلول لمنشاكل الاقباط في إطار الحلول العامة لمشاكل مصر، وذلك من خلال تقديم مشروعين الأول هو مشروع ميثاق مصري للحريات والحقوق والواجبات، والثاني هو مشروع قانون مصري للحريات الدينية. ويطمح المشروعان في أن يمثلا "الدعائم الدستورية والقانونية لوحدة وطنية حقيقية، ولحقوق مواطنة كاملة للجميع".

ويمثل هذا الإعلان خطوة جادة وعملية من خلال بلورة نصوص دستورية وقانونية للمرة الأولى، يمكنها، لو طبقت، أن تشكل حلولاً لمشاكل مصر بشكل عام ولمشاكل الاقباط بشكل تلقائي.

٤٠٧- من إصدارات المنظمة المصرية الكندية لحقوق الإنسان ومنظمة أقباط الولايات المتحدة مونتريال/واشنطون ٢٠٠٢ تقديم نبيل عبد الملك و...

٤٠٨- المصدر السابق ص ١٨

الجزء السادس:

وثائق وصور

ملاحظات عامة

- العديد من الوثائق منسوخة بخط اليد وخاصة محاضر النيابة، ولذا قررنا نسخها بالآلة الكاتبة لتسهيل مهمة القارئ مع نشر صورة ضوئية للصفحة الأولي والأخيرة منها. مع ملاحظة أننا تركنا الأخطاء الطباعية واللغوية كما هي.
- التقرير الكامل للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان، والذي لم تنشره المنظمة ونقوم بنشره هنا كاملاً، كانت العديد من صفحاته تحتوي علي بضعة سطور فقط وفقاً لكل حالة من الحالات التي استقصت المنظمة بشأنه، وقررنا ضغطه وطبعه علي صفحات متوالية اختصاراً للمساحة.
- الخطابات المتداولة بين أعضاء من الكونجرس والسفير الأمريكي في القاهرة والسفير المصري في واشنطون والموجهة أيضاً إلي مسئولين مصريين متداولة بين عدد من الناشطين المصريين الأقباط في الخارج والذين حصلوا عليها من مصادرهم.

الوثائق الخاصة بأحداث الكشح الأولي

١- تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان عن أحداث التعذيب فى الكشح عام ١٩٨٨

الاثنين ٢٨/٩/١٩٩٨

قرية الكشح *

عقاب جماعي للمواطنين

[احتجاز عشوائي وتعذيب وامتهان للكرامة الإنسانية للمواطنين]

ورجال الشرطة المسئولون عن ذلك بمنأى عن المحاسبة والعقاب

تقرير البعثة التي أوفدتها المنظمة إلى قرية الكشح لتقصي الحقائق حول :

ممارسات العقاب الجماعي التي ارتكبتها قوات الشرطة في حق المواطنين.

* قرية الكشح ، قرية [illegible]

حتى منتصف شهر أغسطس ١٩٩٨، لم يكن لأحد يعلم شيئاً عن قرية الكشح بمحافظة سوهاج فهي مجرد قرية تتشابه فى تضاريسها وظروف سكانها وطبيعة عملهم ومستوى معيشتهم مع غيرها من قرى الصعيد ودلتا مصر. لا يميزها عن غيرها سوى أن حوالى من سكانها من المواطنين الأقباط والباقي مسلمون، ومع ذلك يعيش سكان القرية في نسيج اجتماعي واحد يسوده الود والوئام. وحسب مختلف الشهادات والروايات التي استمعت إليها بعثة المنظمة المصرية لحقوق الإنسان لم يحدث فى الماضي أي خلاف أو توتر بين سكان القرية بسبب اختلاف الهوية الدينية.

وفى مساء يوم الجمعة١٤/٨/١٩٩٨ عثر الأهالي على جثة شابين من أبناء القرية، هما سمير عويضة "٢٥سنة" وكرم تامر "٢٧سنة" وكانت ظروف وملابسات مقتلهما تشير إلي أنها جريمة قتل عادية تحدث العشرات منها كل يوم فى مدن وقرى ونجوع مصر، وبالتالى يجب على أجهزة الأمن، طبقاً لقواعد الشرطة الجنائية، أن تبدأ رحلة البحث عن الجناة وتقديمهم إلي العدالة كي ينالوا القصاص القانوني العادل. ولكن كان لضباط وجنود شرطة مركز "دار السلام" رأياً مختلفاً حيث انطلقوا "فيما يبدو" من فكرة أن الجاني لابد أن يكون مسيحياً حتى لا تحدث اضرابات وقلاقل بين سكان القرية من المسلمين والأقباط. وقد عبروا عن هذا الرأي بتصرفات شاذة وغير قانونية جعلت قرية الكشح الهادئة تحتل بلا مقدمات بؤرة الأحداث وتطرح من جديد إشكالية العلاقة بين جهاز الشرطة والمواطنين سواء داخل أقسام الشرطة أو خارجها. وفيما يلي سرد نتائج بعثة تقصى الحقائق التى أوفدتها المنظمة المصرية لحقوق الإنسان إلي قرية الكشح:

من قتل سمير عويضة وكرم تامر؟

مع بزوغ فجر السبت١٥/٨/١٩٩٨ تغيرت معالم الشخوص والأشياء داخل قرية الكشح وسادت حالة من الرعب والهلع بين الأهالى مع بداية الحملة الأمنية الموسعة التى شنتها أجهزة الأمن بحثاً عن الجناة المتورطين فى جريمة مقتل سمير عويضة وكرم تامر. وتأسف المنظمة المصرية لحقوق الإنسان

لأن تقرر للرأي العام أن سلوك وتصرفات رجال الشرطة قد شكلت مخالفة صارخة لأحكام الدستور وقانون الإجراءات الجنائية، وانتهاكاً جسيماً لحقوق المواطنين وحرياتهم وكرامتهم الإنسانية.

فمن المفترض "وفقاً لنص المادة ١٨٤ من الدستور المصري لسنة ١٩٧١" أن جهاز الشرطة:

"هيئة مدنية".. تؤدى واجباً فى خدمة الشعب وتكفل للمواطنين الطمأنينة والأمن وتسهر على حفظ الأمن والنظام العام والآداب وتتولى تنفيذ ما تفرضه عليها القوانين واللوائح من واجبات وذلك كله على الوجه المبين بالقانون"... ولكن للأسف الشديد لم يلتزم رجال الشرطة المكلفون بحفظ الأمن وخدمة المواطنين فى قرية الكشح وكفالة الطمأنينة والأمن لهم بحدود ومفترضات هذا الدور الذى تعتبر ممارسته إحدى ركائز الإستقرار الإجتماعى فى دولة سيادة القانون.

لكن خلصت نتائج بعثة تقصى الحقائق التى أوفدتها المنظمة المصرية لحقوق الإنسان إلي قرية الكشح إلي أن رجال شرطة مركز دار السلام ومديرية أمن محافظة سوهاج قد توسعوا فى ممارسة "العقاب الجماعي" ضد أهالي قرية الكشح فى أعقاب مقتل سمير عويضة وكرم تامر. وشملت هذه الممارسات الاحتجاز العشوائي لعدة مئات من المواطنين وترويع السكان واحتجاز الرهائن وممارسة التعذيب ضد المحتجزين لإجبارهم على الإدلاء باعترافات ومعلومات حول مرتكبي الحادث. كما شملت قوائم المحتجزين أسر بأكملها وضمت أمهات وعجائز وفتيات وأطفال، كما كانت قوات الشرطة التى ذهبت للقبض على الأهالي والمشتبه فيهم من منازلهم تقوم بإهانة وترويع جميع أفراد الأسرة.

وكان السؤال الرئيسي الذى حرصت بعثة تقصى الحقائق التى أوفدتها المنظمة على البحث عن إجابة له هو: هل تنطوي هذه الجريمة التى قتل فيها اثنان من المواطنين المسيحيين على دلالات أو خطورة خاصة تبرر الإجراءات غير الشرعية التى أتخذتها أجهزة الأمن وشكلت إعتداء جسيماً على حقوق وحريات أهالي الكشح وكرامتهم الإنسانية؟ وكان الهدف من وراء طرح هذا السؤال هو معرفة أبعاد هذه الجريمة وهل هي جريمة قتل عادية أم لا.. وهل هناك علاقة بين الهوية الدينية للقتيلين وارتكاب الجريمة؟

فى شهادة أنبا ويصا أسقف "البلينا" لمندوب المنظمة قال ما يلي: "قرية الكشح بل الأبرشية كلها لا يوجد بها أي خلافات بين المسلمين والمسيحيين نهائياً، وهذه القرية بالذات تعداد المسيحيين بها كبير جداً ويتعايشون فى سلم كامل مع إخوانهم المسلمين، أي أن القتل جريمة عادية وليست سياسية".

وهناك أقاويل تتردد بأن وراء الجريمة خصومة "ثارية" بين القتلى و"عائلة الكراشوة" وسبب هذه الأقاويل أن المواطن حارس السوقى من عائلة "الكراوشة" قد توفى منذ فترة قصيرة ورغم أن ظروف وفاته طبيعية فإن عائلته إتهمت سمير عويضة وكرم تامر بقتله بالسم وهو نائم فى فراشه. كما ترددت معلومات أخرى بأن القتيلين من أصحاب السمعة السيئة وأنهما من معتادى لعب القمار وشرب الخمر .. الخ. وهناك إتفاق عام ومشترك بين مختلف الشهادات التى استمعت إليها بعثة المنظمة بأن الجريمة هي محض جريمة عادية ولم يكن وراءها أية أبعاد دينية أو سياسية وأن الجانى المتورط فى ارتكابها قد يكون مسلماً أو مسيحياً.

ممارسات أجهزة الأمن

إعتداء على شرعية وحقوق الإنسان:

وفقاً لشهادة معظم المواطنين التى استمعت اليهم بعثة المنظمة المصرية لحقوق الإنسان بقرية الكشح فقد شنت أجهزة الأمن فى أعقاب العثور على جثة القتيلين حملة أحتجاز عشوائية لم تقتصر على الأشخاص المشتبه فى تورطهم فى الجريمة، بل شملت قطاعات واسعة من الأهالي. وقدرت بعض المصادر أن عدد المحتجزين بصورة غير قانونية خلال فترة البحث والاستدلال على الجناة بعدة مئات من الأشخاص. ورصدت بعثة المنظمة المصرية لحقوق الإنسان شيوع ممارسة رجال الشرطة سياسة "الاحتجاز" والتعذيب العائلي فقد قامت باحتجاز أسر بأكملها بصورة غير قانونية وشملت قوائم المحتجزين وضحايا التعذيب أمهات وعجائز وفتيات وأطفال.

والمنظمة المصرية لحقوق الإنسان تدين بشدة لجوء رجال الشرطة إلي ممارسة الاحتجاز العشوائي للمواطنين لما يمثله ذلك من إعتداء على الدستور والقانون وانتهاكاً جسيماً لحق المواطنين فى الحرية والأمان الشخصي. فمن المعلوم أن المادة "١٤" من الدستور قد أرست القاعدة الأصلية وهى أن الحرية

الشخصية حق طبيعي وأنها مضمونة لا تمس، ونصت على أنه فيما عدا حالة التلبس لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأي قيد إلا بأمر من القاضي المختص أو من النيابة. وقد أجازت المادة "٣٤" من قانون الإجراءات الجنائية لمأمور الضبط القضائي فى أحوال التلبس بالجنايات أو الجنح التى يعاقب عليها لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر، أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذى توجد دلائل كافية على اتهامه، وإذا لم يكن المتهم حاضراً يجوز لمأمور الضبط القضائي بمقتضى المادة "٣٥" من القانون أن يصدر أمراً بضبطه وإحضاره ويذكر ذلك فى المحضر. وفى غير أحوال التلبس المنصوص عليها فى المادة "٣٤" إجراءات أجازت المادة "٣٥" لمأمور الضبط القضائي .. إذا وجدت دلائل كافية على اتهام شخص بارتكاب جناية أو جنحة .. أن يتخذ الإجراءات التحفظية المناسبة، وأن يطلب فوراً من النيابة العامة أن تصدر أمراً بالقبض عليه.

وطبقاً لما رصدته المنظمة المصرية لحقوق الإنسان فأن ضباط الشرطة باعتبارهم من مأموري الضبط القضائي، لم يراعوا ـ عند قيامهم باحتجاز المئات من أهالي قرية الكشح ـ ما نصت عليه المادة "٣٥" إجراءات من ضرورة توافر "الدلائل الكافية" على اتهام الأشخاص كمبرر لاحتجازهم احتجازاً تحفظياً بدون الحصول على إذن من النيابة العامة بالقبض عليهم، حيث أكدت الشهادات التى تلقتها بعثة المنظمة قيام أجهزة الأمن بمجرد علمها بوقوع الجريمة بالقبض على عدد قدرته بعض المصادر بـ ١٢٠٠ شخص دون أن تتوفر دلائل كافية على ارتكابهم هذه الجريمة. بل أن احتجاز هذا العدد الكبير من الأهالي يعنى فى حد ذاته عدم توافر أي دلائل كافية لدى أجهزة الأمن حول اتهام شخص ما بارتكاب هذه الجريمة. وهو ما يعد انتهاكاً جسيماً لنص المادة "٤١" من الدستور والمادتين "٣٥،٣٤" من قانون الإجراءات الجنائية ، ومخالفة صارخة لما استقر عليه قضاء محكمة النقض المصرية من مجرد "العلم أو التبليغ بالجريمة لا يكفى للقبض على المتهم وتفتيشه بل يجب أن يقوم البوليس بعمل التحريات عما اشتمل عليه البلاغ ، فإذا أسفرت هذه التحريات عن توافر دلائل قوية على صحة ما ورد فعندئذ يسوغ القبض على المتهم".

وبالرغم من أن المادة "٣٦" من قانون الإجراءات الجنائية قد ألزمت ضباط الشرطة، باعتبارهم من مأموري الضبط القضائى، بأن يسمعوا أقوال المتهم المضبوط وإذا لم يأتى ما يبرئه ، يرسله فى مدى أربعة وعشرين ساعة إلي النيابة العامة المختصة .. إلا أن ما حدث فى قرية الكشح جرى على غير ذلك حيث لم يلتزم ضباط الشرطة بهذه المدة القانونية واستمر احتجاز الأهالي بصورة غير قانونية لعدة أيام بدون عرض على النيابة. وخلال فترة الاحتجاز غير القانونية تمت ممارسة التعذيب الوحشي وإساءة المعاملة ضد المحتجزين لحملهم على الاعتراف بارتكاب الجريمة أو الإدلاء بمعلومات حول هوية الجناة.

نمط جديد من الاحتجاز والتعذيب العائلي:

فى بداية مرحلة البحث عن الجناة اتجهت أنظار أجهزة الأمن إلي المواطن "بقطر أبو اليمين سيحنين" باعتباره أقوى المشتبه فيهم، وذلك بزعم أن ابنته هنية بقطر أبواليمين "١٥سنة" كانت على علاقة بأحد القتيلين، فلما علم الوالد بهذه العلاقة قام بقتل الشابين بمشاركة أحد أبنائه. ومن أجل التحقق من صحة هذا الادعاء قام رجال الشرطة باحتجاز جميع أفراد الأسرة وممارسة أبشع صور التعذيب ضدهم بهدف حملهم على الاعتراف بأن والدهم هو القاتل.

ويروى المواطن أيمن بقطر أبو اليمين عن تفاصيل ما حدث قائلاً:

"كنت متغيباً عن المنزل لمدة ٢٤ساعة وذلك للبحث عن وساطة للإفراج عن والدى بعد القبض عليه يوم ١٥أغسطس. ولما رجعت البيت لم أجد به أحد فسألت الجيران فأخبروني بأن الشرطة قبضت عليهم وهم فى المركز. وتوجهت بسرعة إلي هناك فوجدت أختي أمورة "١٣سنة" فى الطرقة الخاصة بالمباحث تبكي، وكانت أختي هنية "١٥سنة" داخل غرفة المباحث وهى مقيدة اليدين. كما رأيت والدتي فى آخر الطرقة وسمعت صوت أخي رومانى "١١سنة" وهو يتأوه من التعذيب. وقد طلبت من المخبر إبلاغ أحد الضباط بحضوري للسؤال عن سبب احتجاز أسرتي، فتم استدعائي إلي غرفة المباحث وكان بها عدة ضباط أذكر منهم هانى كمال وأبو الفضل ثابت واسلام بيه. وقاموا بسؤالي أسئلة عادية ثم بدأوا فى تعذيبي. فى الأول عصبوا عيني أجبروني على خلع ملابسي وقاموا بتوصيل سلكين كهربائيين

أحدهما بالقضيب والآخر بأصبع قدمي اليمنى واستمروا فى صعقى بالكهرباء لمدة ساعة على فترات متقطعة كانوا خلالها يعتدون على بالضرب. وبعد ساعة من التعذيب أصبت بحالة إغماء وذلك بعد أن قاموا بتعليقي كذبيحة على كرسيين بعد تقيدي وبعد ذلك وضعوني فى غرفة مظلمة وأنا مقيد لمدة ثلاثة أيام كانوا خلالها يستدعوني للتعذيب لإجباري على الاعتراف بقتل المذكورين بمشاركة والدى. وفى إحدى المرات أدخلوني غرفة كان فيها مجند يدعى عبده ميخائيل رأيته فى حالة صعبة من التعذيب كان معلقاً على شباك الغرفة وتوسل إلي أن اعترف على غير الحقيقة بأني اشتريت منه فرد سلاح ولكنى رفضت".

التعذيب بالمروحة

إن ما جرى مع أيمن بقطر من تعذيب غير انسانى يهون أمام قسوة التعذيب الذى تعرض له أخيه رومانى بقطر ميخائيل "١١سنة" ويروى رومانى مأساته قائلاً:

"يوم١٦/٨/١٩٩٨ قبضوا على أنا وأختي أمورة ووالدتى وبعد أن قاموا بتعصيب عيني وتقييد يدي وقدمي القوني على كرسي كالخروف المشوي ووضعوا سلك كهربائي فى أذنى وطلبوا منى الاعتراف بأن أبى وأخى هما القتلة. وبعد ذلك أنزلوني إلي الأرض وأمر الضابط أبو الفضل بتعليقي بالمروحة فى السقف وقاموا بإدارة المروحة على فترات، شعرت بدوار شديد وفقدت الوعي. وبعد ذلك أنزلوني ولم أشعر بنفسي إلا فى الحجز وقد استمر احتجازي لمدة ستة أيام وخرجت يوم ٢١أغسطس". والجدير بالذكر أن النيابة العامة قامت بالتحقيق فى واقعة تعذيب رومانى بقطر وأمرت بإحالته للطب الشرعي وقيد المحضر تحت رقم ٢٦٠١لسنة٩٨ إدارى دار السلام.

وبسؤال الأمير بقطر أبو اليمين الذى وجه إليه رجال الشرطة تهمة قتل المذكورين بمشاركة والده عن تفاصيل وقائع احتجازه وتعذيبه قال لمندوب المنظمة:

"يوم ١٥أغسطس قبضوا على من منزلي واصطحبوني إلي نقطة شرطة الكشح وحاول الضابط هانى كمال واسلام بيه إجباري على الاعتراف أنى قتلت المذكورين ولما رفضت قاموا بتعليقى فى وضع "الشواية" والاعتداء على بالضرب بالأيدى والكرابيج. كما قاموا بتوصيل سلك كهربائي فى قضيبي وقدمي وصعقوني بالكهرباء عدة مرات ومن شدة الألم رحت فى حالة إغماء أكثر من مرة. وفى اليوم الخامس رحلوني إلي مركز دار السلام وبدءوا فى ممارسة مسلسل التعذيب معي من جديد. وكانوا يوم بيعلقونى فى وضع الشواية ويضربونى وفى اليوم التالي اكتفوا بصعقي بالكهرباء وقد استمر هذا الوضع لمدة ١٢يوم وفى ١٦سبتمبر أخلوا سبيلى بقرار من مساعد وزير الداخلية بعد احتجازى لمدة ٣٢يوماً".

وقد لاحظ مندوب المنظمة آثار إصابات واضحة على جسد المواطن الامير بقطر عبارة عن إصابات تقيحية بقطر حوالي ٥سم فى اليد اليمنى وإصابة أخرى بها صديد فى اليد اليسرى، كما يوجد إصابات طولية ٤سم بالقدمين اليمنى واليسرى. كما يعانى المذكور من صعوبة تحريك اليد اليمنى.

حتى نساء الأسرة لم يسلمن من التعذيب

كان تصور رجال الشرطة عن مرتكبي الجريمة يرتكز فى الأساس - كما سبق القول - على وجود علاقة بين أحدى بنات المواطن بقطر أبو اليمين وأحد القتيلين، وأن والدها قام بقتلهما عندما علم بهذه العلاقة. ولإثبات صحة هذا التصور قاموا بالقبض على جميع أفراد الأسرة .. نسائها ورجالها وأطفالها ومارسوا معهم ابشع صور التعذيب لإجبارهم على الاعتراف بأن الوالد بقطر أبو اليمين هو القاتل.

وقد أفادت هنية بقطر أبو اليمين "١٥سنة" لمندوب المنظمة بما يلي:

"يوم ١٨أغسطس حضر الضابط هانى جمال إلي المنزل وسألني عن حادث الكشح وهل أعرف القتيلين ولما أجبت بالنفى اصطحبنى بالقوة أنا وأخوى الصغيرين إلي نقطة الكشح وهناك اعتدوا على بالضرب ثم رحلونى إلي مركز دار السلام واحتجزونى بغرفة بمفردى وعذبونى لاعترف بان أخي وأبى هو القاتل. قاموا بتقيد يدي وقدمي بشريط قماش وتعليقي فى وضع الشواية، كما ربطوا بسلكين كهربائيين فى أصابع قدمي أوصلوهما بمصدر كهربائي. وعندما فقدت الوعي أفاقوني برش مياه مثلجة على وجهي. وقد استمر ذلك حتى الساعة الحادية عشر مساءً حيث قاموا بتقيد يدي وتعصيب عيني

ووضعي في غرفة الحجز مع آخرين. وحوالي الساعة التاسعة من صباح اليوم التالي استدعوني مرة أخرى إلي غرفة التحقيق وسألني الضابط إسلام بيه عن علاقتى بأحد القتيلين وصفعنى على وجهى. وقد تكرر نفس الأمر فى المساء بواسطة الضابطين إسلام بيه وهانى جمال وحاولا إجباري على الاعتراف بأن أخي قام بقتل المذكورين عندما علم بعلاقتي مع أحدهما. وقد خرجت من المركز الساعة ١٢ مساء يوم ٦ أغسطس وذهبت إلي نقطة الكشح أوصلني أحد المخبرين إلي المنزل. وتم استدعائي بعد ذلك بثلاث أيام إلي نقطة الكشح وحجزوني فى غرفة وحضر الضابط محمد قطب وحاول إجباري على الإعتراف ولكنى رفضت أخلوا سبيلى الساعة ١٢ مساءً. وقد تكرر هذا السيناريو عدة مرات.

ويذكر أن النيابة العامة قد حققت أيضاً فى واقعة تعذيب المواطنة هنية وأحالتها للطب الشرعى لاثبات التعذيب الواقع عليها وقيد المحضر تحت رقم ٢٦٠٢ لسنة ٩٨ إدارى دار السلام.

وقد تكرر نفس الأمر مع أمورة بقطر ميخائيل "١٣سنة" وتم تعذيبها داخل مركز شرطة دار السلام لمدة أربعة أيام لإجبارها على الاعتراف بأن والدها هو القاتل وقد تمثل التعذيب فى توثيقها وتعليقها على طريقة الشواية وصعقها بالكهرباء والإعتداء عليها بالضرب. وتحكى الأم إلن عزيز وقائع احتجازها وتعذيبها قائلة:

"تم القبض على يوم ١٦/٨/١٩٩٨ بمعرفة الضابط هانى جمال وأبو الفضل ثابت واسلام بيه أخذونى إلي المركز وبعد فترة أدخلونى حجرة أحد الضباط واعتدو على بالضرب للاعتراف بأن زوجى أو ابنى هما اللذان قتلا المذكورين وعندما رفضت قيدوا قدمي ويدى وعلقونى فى وضع الشواية كما صعقوني بالكهرباء وضربوني بالعصا والصفع على الوجه. واستمر احتجازي لمدة أربعة أيام، كل يوم كان الضابط يستدعيني ويقومون بتعذيبي لإجباري على الاعتراف بأن زوجي هو القاتل.

احتجاز الأب لمدة ٣٤ يوماً بصورة غير قانونية

والجدير بالذكر أن رجال الشرطة وضعوا الأب بقطر أبو اليمين رهن الاحتجاز غير القانونى لمدة ٣٤ يوماً ذاق خلالها أشد أنواع التعذيب ويروى قائلاً:

تم القبض على يوم ١٥/٨/١٩٩٨ الساعة الثامنة صباحاً وأنا فى الشارع واصطحبوني إلي المركز وأدخلوني غرفة أحد الضباط وأنا معصوب العينين ومكبل بالحديد، وبمجرد دخولى الغرفة تحولت إلي قطعة من جهنم لا أظن أن هناك طريقة فى التعذيب لم يستعملوها معى لإجبارى على الاعتراف أنى قتلت المذكورين صعق بالكهرباء فى أماكن حساسة ، تهديد بإحضار زوجتي وبناتي واغتصابهن ، تعليق على باب غرفة الحجز، ضرب بالعصا والأيدي، فقد استمر تعذيبي لمدة عشرون يوماً، ولم يخففوا جرعات التعذيب إلا بعد أن تقيأت دما. ويوم ١٦/٩/١٩٩٨ قام الضابط محمد قطب بعرضي على النيابة بتهمة حيازة سلاح محلى الصنع ولكنى أثبت للنيابة أن التهمة ملفقة لانى محتجز فى المركز منذ ٣٤ يوماً فأخلت النيابة سبيلي".

تعذيب أقارب المقتولين:

كما رصدت بعثة المنظمة المصرية لحقوق الإنسان أن ممارسات رجال الشرطة لم تقتصر على احتجاز المشتبه فيهم وأسرهم وممارسة التعذيب ضدهم لإجبارهم على الاعتراف .. بل قاموا بالقبض على بعض أقارب المقتولين بصورة غير قانونية وممارسة التعذيب ضدهم لإجبارهم على الاعتراف بأن بقطر أبو اليمين ونجله هما القتلة. حدث ذلك مع أسرة سمير وليم سعد "ابن عم أحد المقتولين" حيث قام رجال الشرطة بالقبض عليه هو وزوجته وثلاثة من أبنائه وممارسة التعذيب ضدهم لإجبارهم على الإعتراف بأن بقطر أبو اليمين هو القاتل. وفى ذلك يروى علاء سمير وليم قائلاً:

"يوم ٢٨/٨/١٩٩٨ حضر إلي المنزل ضابط شرطة يدعى محمد منصور ومعه قوة من الأمن وقبضوا على أنا وأخوى ناجى ووائل ووالدتي كمالة فايز عبد المسيح اصطحبوني إلي نقطة شرطة الكشح. وقام المخبرون بتعصيب عيني وتقيدي من الخلف أدخلوني حجرة بها أحد الضباط الذى بدأ يسألني عن مكان وجودي أثناء ارتكاب الجريمة. وعذبوني حتى أعترف بأن بقطر أبو اليمين هو القاتل ابن عم والدى ولكن رفضت ذلك. وكان التعذيب عبارة عن توصيل سلك كهربائي إلي أذني من مصدر كهربائى لفترات متقطعة والإعتداء على بالضرب وكنت أسمع صراخ شقيقي وائل وناجى من التعذيب واستمر احتجازنا لمدة ١٢ يوماً". وقد أحالت النيابة العامة المواطن علاء سمير سعد وأسرته للطب

الشرعي لإثبات آثار التعذيب عليهم وقيد المحضر تحت رقم ٢٦٠٢ لسنة٩٨ دار السلام".

وعندما حضر الأب من القاهرة يوم٣٠/٨/١٩٩٨ وعلم بوجود أسرته بمركز دار السلام ذهب إلي هناك وطلب مقابلة إسلام بيه فسمح له بالدخول وبمجرد دخوله إلي الغرفة بدأ مسلسل التعذيب وهو على نحو ما سرد سمير سعد ما يلي:

"بمجرد دخولي إلي حجرة إسلام بيه أجبرني على خلع ملابسي فيما عدا الشورت وضربني الضابط بقبضة يده فى صدري فوقعت على الأرض . فطلب منى أما أن أشهد على بقطر أبو اليمين بأنه قتل ابن عمي هو وابنه ايمن أو يرميني فى الحجز ولما رفضت صعقوني بالكهرباء وألقوني فى وضع الشواية. وكلما أرفض يفقد الضابط صوابه لدرجة أنهم قاموا بالوقوف على صدري وبطني حتى أنى تبولت وتبرزت من شدة الثقل. وهددوني بتلفيق قضية مخدرات لي إذا لم أعترف. وقد استمر تعذيبي لمدة ١٢ يوماً هي فترة احتجازي".

تعذيب شاهد:

وفقاً للمعلومات التى حصلت عليها المنظمة قام رجال الشرطة بالقبض على المواطن زكريا بطرس براشة "٢٧سنة" يوم ١٩/٨/١٩٩٨ لسؤاله حول صحة أقوال ابن عمه أيمن بقطر بشأن وجوده معه فى المقهى وقت وقوع الجريمة وعندما أخبرهم زكريا بطرس بصحة هذه الأقوال قام رجال الشرطة بتعذيبه بقسوة شديدة لإجباره على تغيير أقواله والاعتراف بأن عمه هو القاتل. وقد تمثل التعذيب حسب أقوال زكريا فيما يلي:

التعليق فى وضع الشواية

الصعق بالكهرباء

الصفع على الوجه وتوجيه اللكمات إلي مناطق مختلفة من الجسم.

وقد استمر احتجاز المذكور لمدة ٢٠يوماً بصورة غير قانونية حيث تم اطلاق سراحه يوم٨/٩/١٩٩٨

محاولة ثانية للبحث عن قاتل:

لم تنحصر دائرة اشتباه الشرطة فى بقطر أبو اليمين بل شملت أيضاً أحد المواطنين ويدعى موريس شكر الله، حيث قام رجال الشرطة بالقبض على المذكور يوم١٥/٨/١٩٩٨ وإيداعه مركز دار السلام، كما قاموا باحتجاز زوجته وطفله، جمال موريس "عام ونصف" كرهائن لإجباره على الاعتراف بقتل سمير عويضه وكرم تامر.

وقد أفاد المذكور فى شهادته للمنظمة بأن رجال الشرطة قاموا بالإعتداء عليه بالضرب والصعق بالكهرباء والتعليق فى وضع الشواية كما اعتدوا على زوجته وطفله الصغير أمامه لإجباره على الإعتراف. وقد استمر احتجاز المذكور لمدة ١٩ يومٍ حيث أطلق سراحه يوم٤/٩/١٩٩٨

محاولة ثالثة تثمر عن وجود قاتل..

بعد عدة أسابيع من وقوع الجريمة أفادت المصادر الأمنية بأن أجهزة الأمن بسوهاج ألقت القبض على مرتكبي حادث مقتل سمير عويضة وكرم تامر، حيث كشفت التحريات أن القاتل يدعى شيبوب وليم ارتورى الذى كان برفقة المجني عليهما ليلة الحادث أثناء لعبهما القمار وتعاطى الخمور وقد حدث شجار بينهم حول حصيلة لعب القمار أخرج على أثرها المتهم مسدسه غير المرخص أطلق النار على المجني عليهما فقتلا فى الحال. وقد تم القبض على المذكور وعرضه على النيابة التى أمرت بحبسه على ذمة التحقيقات.

والمنظمة المصرية لحقوق الإنسان لا صلة لها بنتائج التحقيقات ومدى اقترابها من الحقيقة ولكنها تدين بشدة أساليب التعذيب والإكراه التى استخدمها رجال الشرطة خلال مراحل التحقيقات.

حيث حصلت المنظمة على معلومات بشأن قيام رجال الشرطة بممارسة الإكراه والتعذيب على بعض الأهالي الذين تم احتجازهم بصورة غير قانونية لإجبارهم على الاعتراف بأن شيبوب هو القاتل والشاهد الأول على شيبوب الذى أعترف بارتكاب الجريمة لم يسلم حسب المعلومات التى حصلت عليه المنظمة من ممارسات التعذيب والإكراه ضده وفيما يلي بعض الشهادات التى استمعت إليها المنظمة:

- ميخائيل مليك ميخائيل

التقى مندوب المنظمة مع المواطن ميخائيل مليك ميخائيل وثلاثة من أبنائه هم عبده ومرزوقة وناصرة، وجميعهم قد تعرضوا لتعذيب بشع بمعرفة ضباط المركز فى محاولة منهم لنزع اعترافات بأن القاتل هو شيبوب.

ويروى ميخائيل مليك لمندوب المنظمة أنه في يوم١٤/٨/١٩٩٨ ألقى القبض عليه بمعرفة الضابط هانى جمال، حيث تم اقتياده إلي نقطة شرطة الكشح وهناك تعرض المذكور للإهانة وسوء المعاملة والتعذيب بالإضافة إلي سبه بأفذع الشتائم قام الضابط المذكور بضربه بالحذاء وتقيده وتعصيب عينيه، وضرب رأسه بعنف. كل هذا لإجباره على الاعتراف بأن شيبوب هو القاتل، وظل على هذا الحال لمدة ثلاثة أيام متواصلة قبل أن يخلى سبيله فجر اليوم الرابع.

وفى الوقت نفسه ألقى القبض على المواطن عبده ميخائيل شاهد الإثبات بعد أن تم استدعاؤه من وحدته حيث أنه مجند بالجيش، واحتجز بنقطة شرطة الكشح لمدة ١٨يوم متواصلة تم صلبه خلالها على شباك إحدى الغرف، وكان أفراد الشرطة يوسعونه ضرباً خلال هذه الفترة لكي يعترف أن القاتل هو شيبوب ويروى المذكور أنه لم يكن يسمح له بالطعام أو الشراب أو قضاء حاجته فكان يتبول ويتبرز وهو مصلوب، ووصل به الأمر أن يمتص ملابسه المبتلة ببوله من شدة العطش. ولم يعترف إلا بعد أن هددوه باغتصاب أمه وشقيقته وقال ذلك فى أقوال النيابة، ولكن اعترافه هذا جعله الشاهد الوحيد فى القضية.

كما استمع مندوب المنظمة لشهادات كل من مرزوقة وناصرة ابنتي ميخائيل مليك أنه تم استدعاؤهما لنقطة شرطة الكشح بعد الحادث بخمسة أيام ، وكان أخوهما محتجزاً فى هذه الأثناء فادت بأنه بعد ضربها وصفعها هددها الضابط هانى جمال والزغبى إبراهيم ومحمد قطب باغتصابها وقاموا بتعليقها كالذبيحة وصعقها فى أماكن حساسة من جسمها كل هذا على مرأى ومسمع من أخيها المحتجز ، وطالبوها بالاعتراف بأن القاتل هو شيبوب. وتقول ناصرة بأنها تعرضت للتهديد بالاغتصاب إن لم تعترف على شيبوب، مثلما حدث لأختها مرزوقة حدث لها حيث صعقوها بالكهرباء فى أماكن حساسة من جسمها أمام أخيها.

- نادى عياد بطرس

وفى الوقت التى كانت أسرة ميخائيل مليك تتعرض فيه للتعذيب، استهدف ضابط الشرطة أسرة أخرى وهى أسرة نادى عياد بطرس "٣٠سنة" ويروى المذكور لمندوب المنظمة أنه فى يوم/١٩٩٨/٨/ ١٦ تم استدعاؤه هو وأسرته إلي نقطة شرطة الكشح وبعد تقييدهم وتعصيب أعينهم تم ترحيلهم إلي مركز الشرطة بدار السلام ويحكى نادى عياد قصة تعذيبه داخل المركز قائلاً: على أنه تم تكبيله بالقيود الحديدية وتعليقه كالذبيحة وصعقه بالكهرباء فى عضوه الذكرى وأذنيه، واستمر على هذا الحال ما يزيد على يوم كاملً كان يطلب منه خلالها أن يعترف بأن شيبوب هو القاتل. وأخلى سبيله يوم/١٩٩٨ /٨/٢٠ ليعاود ضباط الشرطة القبض عليه مجدداً يوم٢/٩/١٩٩٨ ومطالبته مجدداً بالاعتراف بأن شيبوب هو القاتل ولما رفض تعرض للتعذيب من جديد صباح اليوم التالي حيث أخلى سبيله.

- جلال رسمى حبشى "٢٧سنة"

وفى يوم١٩/٨/١٩٩٨ ألقت الشرطة القبض على المواطن رسمى حبشى "٧٠سنة" وحسب رواية من المذكور جلال رسمى "٢٧سنة" فإن رجال الشرطة قاموا بتعصيب عينى الأب وضرب رأسه فى الحائط بقوة مما أدى إلي أصابته بالعمى الكلى. يضيف الابن قائلاً: "أنه بعد ذلك القوا القبض على واقتادوني إلي نقطة شرطة الكشح وطلبوا منى أن أعترف بأن شيبوب هو القاتل، ولما رفضت ضربوني بشدة وكهربوني فى آذني وقدمي على مدار ساعة كاملة ثم أخلوا سبيلي بعد ذلك وفى مساء نفس اليوم حضر اثنان من الخفراء إلي منزلي وطلبوا منى أن أذهب إلي النقطة واعترف على شيبوب ولما رفضت، القوا القبض على ثانية وعذبوني مرة أخرى.

- أيوب حنا شنودة "٣٧سنة"

أثناء لقاء مندوب المنظمة مع المواطن أيوب حنا شنودة أبلغه المذكور بأنه ألقى القبض عليه

يوم١٢/٩/١٩٩٨ وترحيله إلي مركز شرطة السلام وهناك تم تعصيب عينيه وتجريده من ملابسه عدا ملابســه الداخلية أوهموه أنه هو المتـهم بالقتل وأن لديهم إثباتات قـوية على ذلك، وفى هذه الأثناء كان يتلقى ضـربات ولكمـات من أشخـاص لا يراهم بالأيدي والأرجل وأجســام صلبة، ويروى المذكـور أن الضابط قـال له "قول أن شيـبوب قتل وسوف تذهـب إلي منزلك"، ولما رفض تم صعقـه بالكهرباء فى أذنه وعضوه الذكرى وتعليقه كالذبيحة.

وبعد ذلك تم تعليقه على شباك إحدى الغـرف بحيث أن قدمه لا تطال الأرض ما يزيد على يوم كامل، كما أحضـروا زوجته وهددوه باغتصابهـا ولكنه لم يوافق على طلبهم بالاعتراف على شيـبوب فأخلوا سبيله بعد أربع أيام كاملة.

إتاوات على الأهالي:

اشتكى العديد من الأهالي ممن استمـعت اليهم البعثة من أن الخفراء وصغار مـخبرى المباحث كانوا يفرضون إتاوات على الأهالى فى مـقابل عدم الإبلاغ عنهم واحتجـازهم كمشتبـه فيهم وفى ذلك يروى المواطن غطاس سيرجيوس بولس أنه تم القـبض عليه يوم١٥/٨/١٩٩٨ أودع نقطة شرطة الكشح حيث تعرض للتعذيب الـشديد لمدة خمسة أيام قبل إطلاق سراحـه يوم١٩/٨/١٩٩٨وفى٢٢/٨ القبض عليه مرة أخرى لمدة ٣ أيام واحـتجازه داخل نقطة شرطة الكشح تعـرض خلالها للصعق بالكهرباء والتعليق فى وضع الشواية والـضرب وقد زعم المواطن المذكـور أن أحد المخبـرين حضر إلي مـنزله بعد إطلاق سراحه وطلب منه مبلغ ٢٠٠ جنيه لعدم الإبلاغ عنه.

وكذلك اشـتكى المواطن عيـاد لمعى جاد من أن قـوات الشرطة ألقت القـبض عليه يوم١٧/٨/١٩٩٨ واستمـر محتجزاً عدة أيام تـعرض خلالها للتعذيـب ولم يطلقوا سراحه ألا بعد أن تعـهد لهم بأن يعمل مرشداً للأمن.

الخلاصة والتوصيات:

جددت الأحداث المؤسفة التى شهدتها قـرية الكشح بمحافظة سوهاج المخاوف لدى المنظمة المصرية لحـقوق الإنسـان من خلق وترسيـخ حـالة من العداء بين أجـهـزة الأمن والمواطنين بسـبب التجـاوزات والإنتـهاكـات الجسيـمة الـتى دأبت الأجهـزة على ارتكابها ضـد حقـوق وحريات المواطنين وكـرامتـهم الإنسانية والتى جـاءت نتيجة سلسلة مـتواصلة من الممارسات العدوانيـة وغير القانونيـة لبعض رجال الشرطة الذين باتوا يـعتقدون، فى ظـل استمرار العـمل بقانون الطوارىء وغـياب أية رقابة فـعلية على تصرفاتهم، بأنهم بمنأى عن المحاسبة والعقاب.

كما تحذر المـنظمة من أن عدم تحمل أجهزة الدولة المخـتصة مسئوليـتها فى محاسبـة أفراد جهاز الشرطة المسئولين عن الانتهاكات الجسيمة التى طالت عدة مئات من المواطنين فى قرية الكشح من شانه أن يفتح الباب على مصـراعيه لإساءة استغلال ما حـدث وتصويره على أنه شكل من أشكال الاضطهاد والتـمييز ضد المـواطنين الاقباط بسبـب هويتهم الدينية. إن مـا حدث فى قرية الكشح من توسع جـهاز الشرطة فى ممارسة سياسـة العقاب الجماعي ضد المواطنين فى إطار بحثهـا عن الجناة فى حادثة مقتل اثنين من المواطنين الأقباط، وهى مجرد جريمة جنائية عادية ، يمكن أن يكون مرتكبها مسلماً أو مسيحياً دون أن يعنى ذلك وجود أبعاد دينية أو سياسية وراءها.

إن ما حدث يطرح من جديد إشكالية العلاقة بين جـهاز الشرطة والمواطنين فطبقاً للمعلومات الواردة للمنظمة لم يكن ما حدث فى قرية الكشح من انتهاكات جسـيمة محض تجاوزات فردية يسأل عنها فرد أو مجموعـة من أفراد جهاز الشرطة يمكن محاسـبتهم، كما انه لم يكن حادثة خـاصة أملت سمة المكان وظروفه وتركيبـة سكانه طابع القسوة والعنف واللاإنسانية التى اتسمت بهـا ممارسات رجال الشرطة ولكن ما حدث من تجاوزات يشكل النمط السائد للعلاقـة بين جهاز الشرطة والمواطنين. وترصد المنظمة فى هذا الإطار أن العنف هو الأسلوب المتـعمد لتـعامل رجال الشـرطة مع المواطنين سواء داخل أقسـام الشرطة عند استجواب المتهمين أو المشتبه فيـهم خلال المراحل الأولى للتحقيقات، أو خلال تعامل أجهزة الشرطة مع المواطنين العاديين خارج أقسام الشرطة.

فمن ناحيـة ترصد المنظمة أن التعـذيب وإساءة معاملة المواطنين صار عـملاً روتينياً متـعمداً على يد

ضباط الشرطة ومعاونيهم وتشير المعلومات التى وثقتها المنظمة خلال السنوات السبع الماضية إلي أن أغلب حالات التعذيب تتم بعد القبض علي المواطنين مباشرة بمعرفة ضباط الشرطة وقبل عرضهم على النيابة المختصة وهذا بهدف إجبارهم على الاعتراف بجرائم معينة. وتفيد المعلومات التى وثقتها المنظمة إلي أن ضباط الشرطة يقومون فور وقوع أية جريمة بحصر دائرة المشتبه فيهم من الأشخاص والقبض عليهم وتعذيبهم حتى يعترف أحداً منهم بارتكابها. ومن المفارقات الصارخة أنه حدث فى بعض الحالات أن يعترف شخص ما بارتكاب الجريمة تحت وطأة التعذيب، ثم يثبت بعد ذلك أنه ليس الفاعل لها بل قد يعترف أكثر من شخص بارتكاب نفس الجريمة التماساً "للرحمة" أو النجاة من العذاب.

حدث ذلك بالفعل مع المواطن زينهم محمد بدر الذى تم القبض عليه يوم ١٩٩٧/٧/٣٠ بتهمة اختطاف إحدى الفتيات وتدعى ايمان فيصل فرح ومورس ضده أبشع أساليب التعذيب داخل مركز شرطة كهرباء "زاوية غزال" مما حدا به إلي الاعتراف بأنه اختطف الفتاه واغتصبها وقتلها بل ودفنها فى منزله بمشاركة بعض أفراد أسرته الذين تم القبض عليهم أيضاً ومورس ضدهم صورشتى من التعذيب ليعترفوا بقتل الفتاة وبعد أيام من حبس المذكور بمعرفة النيابة بتهمة القتل العمد ظهرت الفتاة مرة أخرى فى القرية واتضح أنها كانت هارية فى الإسكندرية من قسوة أسرتها.

كما ترصد تقارير المنظمة أن التعذيب لا يمارس ضد المحتجزين من الأشخاص المشتبه فيهم أيضاً، بل تتسع دائرة التعذيب لتشمل أسر واهالى الاشخاص المشتبه فيهم أو المطلوب القبض عليهم تنفيذاً لبعض الأحكام ، فيما يعرف بسياسة "حجز الرهائن" حيث يقوم ضباط الشرطة بالقبض بدون وجه حق على والد الشخص المطلوب أو شقيقه أو ابنه أو زوجته أو كلهم كرهينة لإجباره على الاعتراف وعادة ما يمارس التعذيب ضد هؤلاء الأشخاص بهدف حملهم على الإدلاء بمعلومات حول تورط ذويهم أو أماكن اختبائهم.

ومن أمثلة ذلك قيام ضباط شرطة قسم قصر النيل يوم٦/ ٩ ١٩٩٨/ بالقبض على ١٢مواطناً من أسرة واحدة واحتجازهم وممارسة التعذيب ضدهم لإجبارهم على الاعتراف بقيام أحد أفراد الأسرة بسرقة منزل أحد المواطنات التى تتمتع بصلات قوية بضباط الشرطة.

وبقدر ما تتعدد أشكال التعذيب فإنها تشير إلي وجود خلل ما فى طبيعة عمل جهاز أفراد الشرطة وحدود صلاحياتهم وسلطاتهم أثناء التعامل مع المواطنين وخاصة المشتبه فيهم. ووجود جهل واضح بحقوق وحريات هؤلاء المواطنين فنسبة كبيرة من ضباط أقسام الشرطة من أنصار القاعدة الرومانية السائدة "الإنسان لا يتكلم إلا إذا تألم" وبدلاً من لجوءهم إلي البحث والتحرى واكتشاف الحقيقة الواقعية عند إرتكاب الجرائم يرتكن ضباط الشرطة إلي "التعذيب" كأسلوب سريع للحصول على الاعترافات والمعلومات التى يبحثون عنها.

ومن ناحية أخرى ترصد المنظمة المصرية لحقوق الإنسان أن عنف أجهزة الأمن لا ينحصر فقط داخل أقسام الشرطة بل عادة ما تلجأ أجهزة الأمن إلي ممارسة العنف بضراوة ضد التجمعات والتظاهرات السلمية للمواطنين فتبدوا وكأنها تعاقب المواطنين بشكل "جماعى" لتمردهم السلمى على حالة "التجاهل" و "القهر" التى يعانون منها.

ومن الأمثلة على ذلك ما حدث فى مدينة بلقاس حيث تعددت الشكاوى من سوء المعاملة داخل مركز شرطة بلقاس ومع ذلك لم تتحرك الأجهزة الرسمية لوقف هذه الظاهرة ومعاقبة المسؤلين فكان من الطبيعى أن يشعر ضباط الشرطة بأنهم بمنأى عن العقاب فتزايدت حدة انتهاكاتهم لحقوق المواطنين لتصل إلي حد قتل أحد المواطنين نتيجة التعذيب ، ومرة أخرى كانت جميع الأبواب موصدة أمام مطالب المواطنين بالتحقق فى الواقعة وعندما تجمعوا سلمياً للتعبير عن رفضهم لهذا التجاهل أطلقت قوات الشرطة الرصاص والقنابل على المتظاهرين وكانت النتيجة سقوط قتيل آخر وعشرات المصابين وإلقاء القبض على عشرات آخرين وتكرر نفس الأمر فى مدينة الحامول وكفر الجراية وقرية الجرنة ومنطقة الفولخيرية بمصر القديمة.

وتؤكد المنظمة المصرية لحقوق الإنسان أن شيوع ظاهرة تعذيب المواطنين داخل أقسام ومراكز الشرطة جاءت ثمرة لمجموعة متضافرة من العوامل لابد من تجاوزها وأهمها:

قصور التعريف التشريعي لجريمة التعذيب وعدم توأمه مع نص المادة الثانية من الاتفاقية الدولية

لمناهضة التعذيب التى صادقت عليها الحكومة المصرية.
حرمان ضحايا التعذيب من حق الادعاء المباشر ضد ضباط وجنود الشرطة المتورطون فى ممارسة التعذيب ضدهم.
التقاعس عن التحقيق فى شكاوى التعذيب والاحتجاز القانوني حيث ترصد المنظمة وجود حالة تقاعس من السلطات عن التحقيق فى الإنتهاكات التى ترتكب داخل أقسام الشرطة وخاصة تلك المتعلقة باحتجاز الأشخاص بدون وجه حق وتعذيبهم على أيدى ضباط الشرطة المسئولين عن احتجازهم
وتجدر الإشارة إلي أن المادتين٤٣،٤٢ من قانون الإجراءات الجنائية قد أجازت للنيابات العامة فى التفتيش على أقسام الشرطة للتأكد من عدم وجود محبوس بصفة غير قانونية والانتقال فوراً إلي أقسام الشرطة بمجرد العلم بوجود محبوس بصفة غير قانونية فيها ، وإجراء التحقيق اللازم وأن تأمر بالإفراج عن المحبوس فوراً - إلا أن المنظمة المصرية لحقوق الإنسان تلاحظ أن هذه الضمانات القانونية لم تعد كافية لوضع حد للإعتداءات التى يتعرض لها المواطنون داخل أقسام الشرطة وخاصة فى ظل محدودية عدد موظفي النيابة العامة بالمقارنة مع عدد القضايا المطروحة عليهم من ناحية وعدد أقسام ومراكز الشرطة الهائل التى يفترض أن تقوم النيابة بالتفتيش عليها من ناحية أخرى. يضاف إلي ذلك أن استمرار العمل بقانون الطوارئ للعام السابع عشر على التوالي والتعديلات الخاصة بمكافحة الإرهاب .. قد قلصت إلي حد كبير سلطات النيابة العامة وصلاحياتها فى التفتيش على أقسام ومراكز الشرطة.
والجدير بالذكر أن المادة٢٨٠ من "قانون العقوبات" تنص على أن "كل من قبض على أي شخص أو حبسه أو حجزه بدون أمر أحد الحكام المختصين بذلك وفى غير الأحوال التى تصرح فيها القوانين واللوائح بالقبض على ذوى الشبهة يعاقب بالحبس والغرامة مائتي جنيه" كما تنص المادة(٢٨٢) على معاقبة كل من قبض على شخص بدون وجه حق وهدده بالقتل أو عذب بالتعذيبات البدنية بالأشغال الشاقة المؤقتة.
وفى الوقت نفسه، تقضى المادتين(١٣،١٥) من "الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب" بوجوب التحقيق فى شكاوى التعذيب وعدم الاستشهاد أو الاعتداد بأية اعترافات يثبت الإدلاء بها تحت وطأة التعذيب. كما تنص المادة ١٢ من نفس الاتفاقية على وجوب إجراء تحقيق نزيه على وجه السرعة، كلما وجدت أسباب معقولة للاعتقاد بأن عملاً من أعمال التعذيب قد ارتكب ، حتى فى حالة عدم وجود شكوى رسمية.
ومع هذا كله لاحظت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان أن النيابة العامة عادة ما تقوم بحفظ التحقيق فى أغلب حالات التعذيب التى تعرض عليها رغم مناظرتها لآثار التعذيب على أجسام الضحايا من المحتجزين أثناء التحقق معهم، ورغم وجود تقارير طبية صادرة من مصلحة الطب الشرعي أو إحدى المستشفيات العامة تثبت آثار التعذيب على أجساد المحتجزين. وتخشى المنظمة أن يكون مصير التحقيقات التي أجرتها النيابة العامة فى وقائع تعذيب المواطنين بقرية الكشح مثل اغلب التحقيقات التى أجرتها النيابة وهو "الحفظ".
ومما يثير من قلق المنظمة أنه ما لم يتم إجراء تحقيقات مستقلة ونزيهة فى دعاوى المحتجزين المستمرة والواسعة النطاق عن تعرضهم للتعذيب وإساءة المعاملة على أيدي ضباط ورجال الشرطة، ومـ لم يتم تقديم المسئولين عن هذه الإنتهاكات إلي ساحة القضاء -وهو ما يتعين على النيابة العامة القيام به بمقتضى أحكام الدستور والقانون والتزامات مصر الدولية- فسوف يترسخ لدى ضباط الشرطة الاعتقاد بأن التعذيب والإساءة وسيلة مقبولة لانتزاع الاعترافات من المحتجزين، وهو الأمر الذى يشجعهم فى المستقبل على الاستمرار فى تعذيب المحتجزين واساءة معاملتهم.
وتنوه المنظمة إلي أنها قامت خلال السنوات الثلاث الماضية بتقديم "بلاغات متعددة" إلي النائب العام بشأن وقائع تعذيب التى يتعرض لها بعض المحتجزين داخل اقسام الشرطة، والتى وثقت بعضـ منها ضمن هذا التقرير وطالبت بإجراء تحقيقات مستقلة ونزيهة فيها، وتقديم المسئولين عنها إلي ساحة القضاء .. إلا أنها لم تحصل على أية إجابة بشأن ما تم فى هذه البلاغات من التحقيقات.

التوصيات:

سبق للمنظمة منذ صدور تقريرها فى العام ١٩٩٠، أن قدمت إلي السلطات المصرية المختصة عدداً من التوصيات الهامة من أجل اتخاذ الإجراءات والتدابير الضرورية التى تكفل وقف "مأساة" تعذيب المواطنين واساءة معاملتهم داخل أقسام الشرطة، ولا تزال هذه التوصيات بنفس القدر من الأهمية لعدم قيام السلطات بالوفاء بالتزاماتها.

ومن ثم تجدد المنظمة المصرية لحقوق الإنسان دعوتها للسلطات المصرية المختصة من أجل تنفيذ التوصيات التى قدمتها المنظمة من قبل، كما تحثها إلي الاسراع بتنفيذ التوصيات التالية:

إجراء تحقيق قضائي مستقل فى كافة وقائع التعذيب الواردة فى صلب هذا التقرير، وتقديم المسئولين عنها إلي ساحة العدالة.

إنشاء "آلية" تحقيق دائمة ومستقلة تشمل قضاء ومحامين وأطباء تقوم بفحص جميع ادعاءات التعذيب التى تحدث فى أقسام ومراكز الشرطة وتقديم المسئولين عنها للمحاكمة وعلى أن تخول السلطة اللازمة لدخول جميع مراكز الاحتجاز والوصول إلي المعلومات والبيانات التى تحتاجها، والى كل الأشخاص الذين ترغب فى الاستماع إليهم، وألا ينحصر دورها فى المسائل القانونية بل يمتد إلي الإحاطة بالإبعاد السياسية والاجتماعية والنفسية لظاهرة العنف داخل أقسام الشرطة، وتقديم الحلول اللازمة لوقف هذه الظاهرة.

إعداد دورات تثقيفية وتدريبية عاجلة لضباط الشرطة، وخاصة العاملين فى إدارات المباحث الجنائية، حول كيفية التعامل مع المحتجزين داخل أقسام ومراكز الشرطة .. بما يضمن احترام كرامة المواطن وحرياته الأساسية التى كفلتها نصوص الدستور والقانون وأحكام المواثيق الدولية المعنية لحقوق الإنسان التى التزمت بها الحكومة المصرية ، وذلك بالمواكبة مع تدريس مادة حقوق الانسان فى مناهج التعليم فى كلية واكاديمية الشرطة وكافة معاهد ومدارس التدريب التى يجرى فيها الاعداد المهنى لرجال الشرطة.

تعديل المادة(٦٣) من قانون الإجراءات الجنائية بما يكفل للمجني عليه حق الادعاء المباشر فى جرائم التعذيب التى يرتكبها ضباط ورجال الشرطة.

إصدار قانون جديد بالعمل بنظام الشرطة القضائية، على أن تتبع وزارة العدل ويعهد إليها بأعمال الضبطية القضائية وسائر المهام التى تعين على حسن سير العدالة وتنفيذ الاحكام.

إضافة "مادة" جديدة إلي قانون الإجراءات الجنائية تمنح المتهم حق الاستعانة بمحام أثناء استجوابه فى أقسام الشرطة بمعرفة مأموري الضبط القضائي.

إصدار الإعلانين المشار إليهما فى المادتين(٢١،٢٢) من الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب والذي بمقتضاها يمكن للجنة مناهضة التعذيب بالأمم المتحدة أن تبث فى الشكاوى المقدمة من دول واشخاص وتتعلق بانتهاك الحكومة المصرية لالتزاماتها المنصوص عليها فى الاتفاقية.

٢- شكوى الأنبا ويصا إلى المحامى العام لنيابات سوهاج

لاستاذ المستشار / المحامى العام بسوهاج .

تحية طيبة وبعد

فى مساء الجمعة ١٤ أغسطس ١٩٩٨ . قتل بقرية الكشح ، مركز دار السلام ، محافظة سوهاج . كل من : سمير عويضة حكيم ، كرم تامر أرسل ، وقد تم نقلهما من مكان الحادث الى موضع آخر بالقرية . بعربة كارو ملك حربى البرديسى ، وهذا الشخص صاحب العربة الكارو مسيحى .

+ قرية الكشح بل الابارشية كلها لا يوجد بها أى خلافات بين المسلمين والمسيحيين نهائيا ، وهذه القرية بالذات تعداد المسيحيين بها كبير جدا ومتعايشين فى سلم كامل مع اخوتهم المسلمين . أى أن القتل جريمة وليس سياسة ..

+ منذ فجر السبت ١٩٩٨/٨/١٥ والبوليس يقبض على الأهالى الابرياء بحجة الاشتباه فيهم ويعاملوا بأسوأ معاملة بوليسية وقد بلغ عدد الذين قبض عليهم حتى كتابة هذه السطور أكثر من ١٠٠٠ شخص من جميع الاعمار رجال وسيدات وبنات وأطفال ... ومازال مسلسل التعذيب مستمر .

+ كما قامت قوات الشرطة دون تأنى أو فحص باتهام غير عادى للمسيحيين بأنهم هم القتلة ، وتركز المباحث أنظارها على : بقطر أبو اليمين ميخائيل وابنيه أيمن والامير / وأيضا زكريا بطرس براشا . وتلفق لهم تهمة القتل بادعاء أن الفتاة هنية بقطر أبو اليمين (١٤ سنة) خطيبة زكريا بطرس / براشا كانت على علاقة سيئة باحد القتيلين / ولما اكتشفت هذه العلاقة قام والد الفتاة ونجليه بقتل هذين الشابين / . وهذا الادعاء البوليسى عار تماما من الصحة ولكن أذاقوا الفتاة المسكينة ألوان العذاب والتهديد والتخويف لتعترف بعلاقة لا تعرف عنها شئ وكان البوليس فى طريقة لعرض الفتاة على الطبيب الشرعى ولكنى استطعت أن أبقيها طرفى بالمطرانية لاحميها من تعذيب ومهاترات البوليس / وعرضتها على أحد اطباء النساء وتأكدت من سلامتها وبكوريتها / . وستزال الفتاة طرفى الى أن تنتهى هذه المهازل / . أما ما قاسته هذه المسكينة فيطول شرحه ...

+ (رغم ملازمتى للفراش لوقوع حادث لسيارتى فى ٨/٣ .. وحدوث جرح وشرخ بقدمى اليسرى) الا أننى توجهت الى سوهاج وقابلت السيد اللواء سعيد مفتش مباحث أمن الدولة وعلى مدى ساعة ونصف شرحت له الموقف وعرفته بالاسماء المشتبه فيهم وانحرافات الخفر والمخبر / ورغم وعده لى باخلاء سبيل من لم تثبت ادانته الا أن شيئا لم يحدث وسارت الأمور من سئ الى أسوأ .

+ ونظرا لظروفى الصحية طلبت من نيافة الانبا باخوم أسقف سوهاج ومعه اثنين من كهنة الكشح بمقابلة السيد اللواء مدير أمن سوهاج ، الذى أساء معاملة الكهنة جدا فى مكتبه وأفهمهم بأن اضطهاد المسيحيين بالكشح سيزداد اذ اعتبر مقابلة الانبا ويصا لمفتش أمن الدولة / شكوى ضده ورغم أنهم افهموه بأنه كان متغيبا فى الراحة / وسوء معاملة الناس اضطرهم لهذه المقابلة / ولكن دون جدوى

+ أجبر البوليس الاهالى على تسليم مسدس عيار ($8\frac{1}{2}$) ليدعوا أن هذا المسدس هو الذى استخدم فى الجريمة .. وقام الاهالى الضعفاء المغلوب على امرهم بشراء

المسدس المطلوب وتسليمه للبوليس الذى حرزه مدعيا بأنه المستخدم فى الجريمة ؟؟ وبالطبع ليس هذا المسدس الذى استخدم فعلا ولكنها خطة بوليسية ..

+ توجه كهنة الكشح أيضا لمقابلة السيد مدير مباحث سوهاج للتهدئة ولكن دون جدوى ودون أى استجابة .

+ أبلغنا المسئولين بأسماء المشتبه فيهم وهم : عبد الله الدسوقى حسن وأخيه حسن الدسوقى حسن ، وممدوح فاروق اسماعيل (ما يزال بالحجز لجرائمه الأخلاقية) ، عادل عبد النظير صديق ، بهاء سيد كحول (وهؤلاء جميعا من عائلة الكراشوة بالكشح) و هانى أحمد ماحى ، وأيضا السائق عيسوى بلامون . احتمال كبير أن شاهد الجريمة (قبض على هؤلاء بعد ابلاغنا وأفرج عنهم فى الحال دون أى ايذاء أو معاملة سيئة مثل أولادنا المسيحيين ؟؟؟) .

سبب الاشتباه فى هذه الاسماء أن شقيق عبدالله وحسن المدعو حارس الدسوقى حسن قد توفى منذ فترة قليلة ورغم أن وفاته طبيعية الا أنهم اتهموا هذين الشخصين المقتولين بقتله بالسم ولذلك قتلوهما أخذا بالثأر ـ وأعتقد أن هذا السبب الحقيقى الراجح والمنطقى لجريمة القتل ...

+ الشتائم التى يوجهها رجال الشرطة للابرياء خاصة بالدين وسب الصليب والقديسين وعلى البابا شنودة وكل رجال الدين ـ ويقولون يا كفرة يامشركين ..

+ أما التعذيب فبتسليط الكهرباء على أماكن حساسة بالاجساد خاصة البنات والسيدات لا نستطيع ذكرها وعلى الاذنين ، والضرب بالسياط (الكرباج) والتعليق فى الاسقف ، وقد تم تعليق الطفل رومانى بقطر أبو اليمين (١١ سنة) فى مروحة السقف وادراوها .. وكذلك تغمية العينين وجعل الايدى على الأرض والأرجل مستندة الى الحائط ويظل هذا الوضع طوال الليل .. كل هذا بالاضافة الى أساليب التخويف خاصة للصغار والارهاب للكبار ، وقد ذكر المقدم أبو الفضل ثابت من شعبة الكوثر بسوهاج أنه سيحرق هذه القرية (الكشح) كما فعل نيرون وقلبه ومعه الضباط بأعمال التعذيب المذكورة .

+ ويلاحظ أنه فى نفس الوقت من يقبض عليه من المسلمين يعامل بمنتهى الرقة والاحترام حتى المتهم فى قضايا أخلاقية ومايزال بالحجز يعامل برفق للآتى :

أ ـ مخبر أمن الدولة الذى يعمل فى قرية الكشح ـ يدعى عمر حمدى عثمان وهو من عائلة الكراشوة السابق ذكرها اذ المشتبه فيهم من هذه العائلة التى لها ماضى مؤسف بالكشح بل والحاضر أيضا مستغلين هذا المخبر للدفاع عنهم ، كما أن قريبه مذاكر كامل اسماعيل مقبوض عليه الآن ومودع بسجن القاهرة اذ قبض عليه فى جريمة سرقة .. ولأن الجريمة وقعت بالقاهرة لذا ينال جزاءه أما أعمال السرقة التى كان يحدثها بالكشح فلم يعاقب على أى منها ويفرج عنه سريعا بوساطة قريبه المخبر ؟؟؟ وهذا أيضا يؤكد اشتباهنا فى الاسماء التى ذكرناها من هذه العائلة حيث كلما يقبض على أحد منهم لا ينام المخبر عمر الا اذا أتم الافراج عنه .

ب ـ أقامت عائلة الكراشوة ولائم للضباط فى منزل عبد الخالق طاهر حسن أبو بكر (قريب المخبر عمر) وامتدت الولائم لأقرباء الضباط (ومعهم المقدم أبو

٢١٤

لفضل ثابت .. المتحفز لحرق القرية) وربما قدمت بعض الهدايا الرمزية وكانت نتيجة هذه الولائم التغاضى واخلاء سبيل كل من يشتبه فيه من عائلة الكراشوة.

جـ ـ تأسست تحريات الشرطة على أقوال تاجر الأسلحة بالقرية المدعو أبو فضل أبو القاسم الشهير بالشنبرى وهذا الانسان المفروض أن لا يؤخذ بأقواله بسبب عدائه ومنافسته للمتهم بقطر أبواليمين ميخائيل لأنهما يعملان بتجارة الاسلحة , ونجل هذا الشخص قبض عليه عدة مرات لأنه منضم للارهابيين و أخيرا لأن قريبه أحمد عجوز قبض عليه منذ أيام قليلة لجرائم سرقة بالاكراه وقاطع طريق .. فهل يعقل الاستناد لأقوال مثل هذا الانسان ؟

د .. يقوم الخفر محمد عبد الرحمن . والنايه على ـ وكامل عبادى .. بفرض إتاوات على الأهالى المغلوب على امرهم ويقوموا بتحصيل مبلغ ٥٠ خمسون جنيها والا يساق من لا يسدد المبلغ المطلوب يرحل الى الشرطة وتجرى عليه عمليات التعذيب ـ اما من هو قادر على التسديد فلا يرحل الى المركز وينجو من العذاب .. وقد ذكرنا أسماء هؤلاء الخفر للمسؤلين وتحققوا من أفعالهم ولم يسألوا ولو لمجرد استجواب رغم أن السيد مدير الأمن أمر (شفاها) بنقلهم فورا .. وكان الأمر مجرد تهدئة خواطر أو استخفافا بنا واحتقارا لمشاعرنا . وقد ذكرت لمفتش أمن الدولة أن تصرفات هؤلاء الخفر تسيئه شخصيا وقد فهم ما أقصد من أنه شريك يتقاسم مع الخفر هذه المبالغ ورغم ذلك مايزالوا بالقريـــة ..

هـ ختاما لا يعنينا مطلقا من القاتل مسيحى أو مسلم ويجب أن تأخذ العدالة مجراها ولكن بالعدل وبمعاملة المتهم على أنه برىء الى أن تثبت ادانته أما المعاملة الوحشية فلسنا نجد لها مبرر وكل طلبنا هو رفع الظلم عن الضعفاء الفقراء والابرياء أهالى قرية الكشح . والموضوع الذى كان مجرد جريمة قتل أصبح الآن فى صورة اضطهاد واذلال للمسيحيين ..

البلينا فى ١٢ سبتمبر ١٩٩٨ .

أنبا ويصا
أسقف البلينا
١٢ / ٩ / ١٩٩٨

مرفق مجرد عينة من أسماء الذين قبض عليهم

٣- تقرير الصنداي تليجراف[1]

Egyptian police 'crucify' and rape Christians

Thousands of Copts in Egypt have been nailed to the doors of their homes, beaten and tortured as authorities crack down on non-Muslims, reports **Christina Lamb**

EGYPTIAN Christians have been subjected to horrific crucifixion rituals, raped and tortured by the security forces during a crackdown on the ancient Coptic community, according to international human rights and Christian groups.

Hundreds of Copts have been rounded up in southern Egypt after suspected retaliatory killings involving local Muslims and Christians. Apart from the crucifixions, teenage girls have been raped and babies as young as three months savagely beaten.

Most Copts are too frightened to speak about their plight. But the local bishop and two priests are now facing the death penalty for bringing the persecution to the attention of the world. To the embarrassment of President Hosni Mubarak, whose government is attempting to win back tourists after last year's Luxor massacre by Islamic militants, 29 American Congressman have now written to him to demand an end to the torture.

The Egyptian embassy in London refused to comment last week. However, over the past month, police have reportedly detained about 1,200 Christians in Al-Kosheh, near Luxor in Upper Egypt. Seized in groups of 50 at a time, many were nailed to crosses or manacled to doors with their legs tied together, then beaten and tortured with electric shocks to their genitals, while police

١- نشر في ٢٥أكتوبر١٩٩٨ صفحة ٣٤ "أخبار عالمية" عنوان على ثلاثة أعمدة بجوار صورة تغطي بقية عرض الصفحة على خمسة أعمدة

denounced them as "infidels".

An 11-year-old boy, Romani Boctor, was hung upside down from an electric ceiling fan and tortured as the fan rotated. Young girls were raped and mothers were forced to lay their babies on the floor of police stations and watch police beat them with sticks.

Bishop Anba Wissa, the local head of the Coptic Church, said: "It was horrific — entire families were severely beaten and tortured, and some of the children will be scarred for life. When I protested to the regional police chief, he said 'you haven't seen anything yet'."

The bishop and two priests were detained last week by police and charged on five counts including "using religion for the purpose of inciting strife and damaging national unity", charges punishable by death or life imprisonment.

The Al-Kosheh crackdown followed the murders of two Christians, allegedly by Muslims seeking revenge for the poisoning of one of their brothers, although doctors had recorded his death as due to natural causes. Rather than investigate, Bishop Wissa said, police simply rounded up Christians, apparently to avoid a clash between religious communities in the town which has 35,000 Christians and 15,000 Muslims.

Although Coptic Christians make up six per cent of the population of Egypt and their numbers include the former United Nations Secretary General, Boutros Boutros Ghali, the government refuses to recognise them as an official minority and they have suffered persecution for years from Islamic extremists.

This latest incident is the first time that the police have been the perpetrators and the Coptic community fears it may be the sign of worse to come. It follows the closure in July of a Coptic church in the Maadi suburb of Cairo, which was surrounded by seven armoured vehicles as its doors and windows were sealed by security forces.

Although President Mubarak portrays himself as a moderate, human rights activists believe that the police action reflects a wider infiltration of Islamic extremists into senior official positions. "This is not an isolated incident," said Joseph Assad, a project co-

ordinator with Freedom House, the Washington-based centre for religious liberties founded by Eleanor Roosevelt. "I fear Egypt is turning by stealth into an Islamic state".

"There is this image of Egypt as a secular country which is fighting fundamentalism," said Simon Qadri, of Christian Solidarity, a human rights agency, "but it is not true at all. Islamic law is the basis of the constitution and there is no freedom of religion. If anything, Mubarak tries to appease the fundamentalists."

Copts were the ancient inhabitants of Egypt before the Arab invasions in the seventh century, but have been surrounded for centuries by a hostile Muslim majority. They now need presidential permission to open a church, their history cannot be taught in schools and people can be arrested under the National Security Act for converting to their faith.

Mustafa Shukravi, a human rights activist who converted to Christianity and was jailed for 10 months, was granted asylum in England last month. He recalled: "I was beaten with sticks and electric shocks. I was hung, blindfolded, made to stand for five days and five nights."

Despite the outcry over the Al Kosheh attack, the Mubarak government has refused to take action. A letter of protest from Freedom House to the Egyptian ambassador in Washington elicited the reply that only 25-40 Christians were arrested, adding: "Bishop Wissa is known for his extreme religious views and stirring sectarianism."

Last week the United States Senate approved the Freedom from Religious Persecution Act under which President Clinton is obliged to take some form of action



against all countries cited by the State Department as not allowing religious liberty. Egypt is prominent on this list.

The State Department is sending officials to Cairo to meet Bishop Wissa next

week. The bishop has medical reports on many of those detained, some of whom will be permanently disfigured, on addition to photographs of their injuries and hopes that these may be used to lobby for a boycott on tourism or other form of sanctions.

But the Clinton administration sees Mr Mubarak as a key player in peace negotiations between Israel and the Palestinians and seems unlikely to risk upsetting him by reducing its £1·3 billion aid package.



٤ - الرد الرسمي من الهيئة العامة للاستعلامات على الصنداى تليجراف

Arab melting pot

The report "Egyptian police 'crucify' and rape Christians" (October 25) reflected nothing but hearsay and abounded with ungrounded claims and allegations, but certainly made good material for a story bent on sensationalism; an easy and sometimes cheap approach to serious issues befitting tabloids rather than distinguished forum such as *The Sunday Telegraph.*

The writer, Christina Lamb, from a distance and without checking, let her imagination go wild, concocting atrocities and inflated figures about arrests and torture. If she was really interested in the issue, she would have been most welcome to visit Egypt and look into the matter.

Here in Cairo we cite the example of the New York Council of Churches which issued a comprehensive report (March 1998) refuting allegations of persecution of Copts in Egypt. This report was circulated widely by this council and is certainly available to your distinguished newspaper. The report said: "There was no evidence that the Egyptian Government allows religious persecution against Copts living in the country."

Ms Lamb is probably unaware that Egypt, historically, is the oldest melting pot. Here we do not speak of minorities. All Egyptians, irrespective of faith, creed, ideology or political views, are equal before the law. Both Muslims and Copts have lived in peace and amity for centuries, enjoying the same rights and obligations, a far-off goal still pursued by a number of European communities that have gone through sectarian strife and ethnic discrimination, of which some are still suffering.

We hope our right to reply will be respected and our response will be made available to your respectable readership.

Nabil Osman
Chairman
Egyptian State
Information Service
Cairo

رد على ما ورد فى رد الهيئة العامة للاستعلامات
فى ٨ نوفمبر ١٩٩٨

Egypt misleads us all

I was encouraged by your exposure of the Egyptian authorities' persecution of Christians in Sohag ("Egypt police crucify and rape Christians", October 25); and Nabil Osman's letter last week was misleading.

Persecution of Christians in Sohag is part of a bigger picture of persecution and discrimination against Egyptian Christians. This has been documented by groups such as Jubilee Campaign, Human Rights Watch, Freedom House, Minority Rights Group and the British Coptic Association. There is extensive documentation by the Egyptian Human Rights Organisation of the Sohag incident. The British Coptic Association is in possession of 36 photographs of the tortured Copts of Sohag showing their injuries.

Coptic bishops generally keep a low profile on issues of persecution because of the fear of a backlash against them if they speak out. That Bishop Anba Wissa spoke out as he did is an indication of the severity and desperation of the situation in Sohag.

The Egyptian Government is far more concerned with denying that religious persecution exists than with actually dealing the problem.

Helmy Guirguis
Chairman
British Coptic Association
Dunstable, Beds

Nabil Osman does not deny that the incident took place; he mentions only "inflated figures". I hope that this will be noted by other concerned Christians and that they will show solidarity with their persecuted brothers and sisters in Islamic lands by writing a letter of protest to the Egyptian Ambassador.

My congratulations to Christina Lamb for daring to make public that it is Christians who are being persecuted, a fact that is usually ignored by the secular press when reporting on massacres in Eastern and African countries.

M L Lauwereins
Brasschaat,
Antwerp

٥ - بيان قداسة البابا شنودة الثالث بعد نشر تقرير الصنداى تليجراف فى ٥ نوفمبر ١٩٩٨ حول أحداث الكشح الأولى

Coptic Orthodox Patriarchate

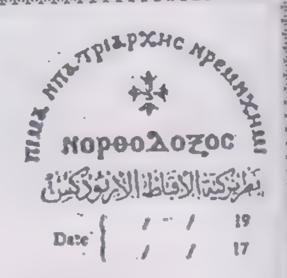
FROM H.H. POPE SHENOUDA III

Deir Anba Rueiss, Ramses Avenue, ABBASSIYA,

CAIRO 11381, EGYPT

CABLE : EL ANBA RUEISS, CAIRO.

بيان
من البابا شنوده الثالث
حول أحداث الكشح



Date / / 19
/ / 17

١- قرية الكشح قرية هادئة جداً فى أقاصى الصعيد، غالبية سكانها من الأقباط. ولم تحدث فيها أية فتنة طائفية، ولا أى خلاف طائفى بين المسلمين والمسيحيين. بل العلاقة بينهم طيبة جداً.

٢- الجريمة التى حدثت فى هذه القرية فى ١٤ أغسطس سنة ١٩٩٨، وقُتل فيها إثنان من المسيحيين، هى جريمة قتل عادية، لا علاقة لها إطلاقاً بالوحدة الوطنية.

٣- كل ما فى الأمر، أن بعض رجال الشرطة حدثت منهم تجاوزات واعتداءات أثناء التحقيق فى الجريمة. وقد أخذ وزير الداخلية اجراءً حاسماً ضد المتجاوزين فى هذا الموضوع. والنيابة تتولى التحقيق.

٤- إن ما نُشر فى وسائل الإعلام الأجنبية، كان مبالغاً فيه جداً، ويسئ الى سمعة مصر، الأمر الذى لا نقبله

٥- أرى من الحكمة أن ينتهى الموضوع عند هذا الحد. ولا نوافق على تصعيد الأمور. فاستمرار هذا التصعيد ليس من الصالح فى شئ.

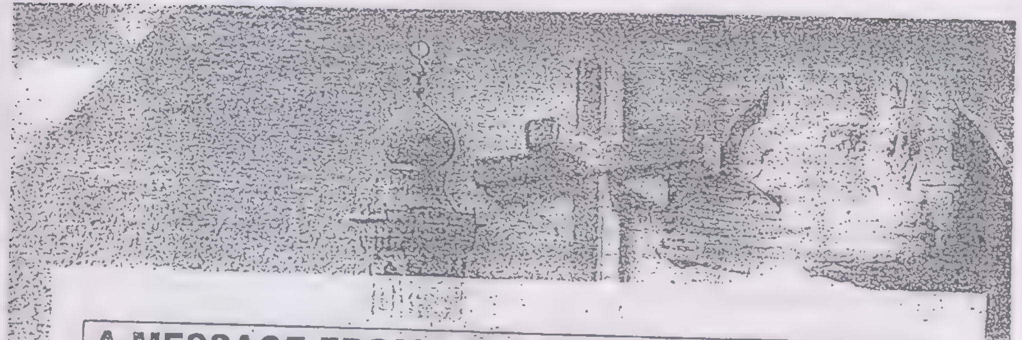
٦- ونحن لا نقبل التدخل الأجنبى فى أمورنا الداخلية التى نقوم بحلها فى حدود مع المسئولين فى بلادنا. وقد صرحت بهذا مراراً.

٧- وختاماً، ندعو الجميع الى تهدئة الأمور، لا الى إثارتها
ولتكن مصر وجميعكم بخير، وفى سلام

شنوده
٥/١١/١٩٩٨

▲ صورة البيان الذى أرسله قداسة البابا بخط يده إلى الصحف المصرية ووكالة أنباء الشرق الأوسط ▲

٦- بيان الألفين في الصنداي تليجراف وصحف أوربية وأمريكية وكندية



A MESSAGE FROM THE CHRISTIANS OF EGYPT

The Christians of Egypt denounce the continuous attempts of hostile dark forces against Egypt that play on the religious sentiments of foreign communities outside Egypt.

These attempts are targeted to spread false claims of persecution against Copts in Egypt, while in reality Copts practice their religion freely in Egypt, they build their churches in spite of the bureaucracy. Copts and Muslims are very friendly towards one another, and are completely integrated socially. The presence of outstanding Copt-owned business groups and pillars of the society is evident proof.

If there are any minor issues related to the treatment of Copts in Egypt, they are due to individuals and can not be attributed to government policy. On the contrary, the government positively interferes in many of these issues.

The Copts of Egypt resent the outsiders' manipulation of a false cause under their name to disfigure the image of the people and government of Egypt before the international community.

This statement has been signed by more than 2000 from the most prominent writers, journalists, businessmen, lawyers, physicians, entertainers, performers, etc. ... of the Christians of Egypt.

- **REV. NABIL SAMUEL ABADIR**
  General Manager of Coptic Evangelic Organization for Social Services
- **EMILE ASAAD**
  F. General (Police)
- **MAGUED ATEYA**
  Assistant Chief Editor at Mosawar Magazine
- **MONTASSER BELLAH**
  Actor
- **KHAIRY BESHARA**
  Movie Director
- **AMIN FAHIM**
  Executive President of the Association of Upper Egypt for Education and Development
  Board member of the Egyptian Association for the Promotion of National Unity
  Member of Pontifical Council of the Vatican of Laity
- **RAOUF GHABBOUR**
  Businessman
- **RAOUF CHAFIK GHALY**
  Jeweler
- **REV. RAFIK GREISH**
  President of the Episcopal Committee the Family in A.R.E. for the Catholic Church
- **NASSIF KAUZMAN**
  Businessman
- **RAMY LAKAH**
  Businessman
- **SHERIF FOUAD NAGUIB**
  Surgeon
- **NASR A. NASR**
  General Supervisor Ministry of Education
- **ADEL YOUSSEF RIAD**
  Prof. at Ain Shams Univ
- **MAKRAM RIAD**
  Medical Consultant of Guiza Govern.
  Medical Consultant of the Parlement E.
  Medical Consultant of the Shoura Council E
- **SAMY SAAD**
  Businessman
- **REV. ADIB SALAMA**
  Director of Information and Public Relation of Coptic Evangelic Organisation for Social Services
- **NAGUIB SAWERESS**
  Businessman
- **HALA SEDKI**
  Actress
- **SARWAT ABDEL SHAHID**
  Lawyer at Appeal Court

For more information please call. Tel: 202 4189626 Fax: 202 4189624
68, El Marghani St. Heliopolis - Cairo, Egypt
www.2000signatures.com

٧- محضر تحريات أبو الفضل ثابت حول أسباب قتل سمير وكرم بعد موافقة الشاهدين على الشهادة زورا ضد شيبوب

بسم الله الرحمن الرحيم

مديرية أمن سوهاج
إدارة البحث الجنائي
فرع بحث شرق سوهاج
بتاريخ ١٤/٩/١٩٩٨م
مقدم / أبو الفضل ثابت

رئيس فرع البحث
١٤-٩-١٩٩٨

بالنسبة للحادث المقيدة برقم ١٨٨٢ لسنة ٩٨ إداري مركز دار السلام والخاص بالعثور على جثتي كل من :-
١- سمير ... حكيم ٢٥ س - بائع وتباع سولودو ومقيم بجزيرة الشيخ مركز دار السلام.
٢- كرم ناصر أرسل ١٩ س - تباع سولودو ومقيم
والمصابان بأعيرة نارية برؤوسهم بالقرب من مدرسة الشيخ الابتدائية
ونظراً لخطورة الحادث وما يمثله من الإخلال الجسيم بالأمن والاستقرار في الظروف الراهنة - ومبادرة لتوجيهات السيد اللواء مساعد الوزير مدير الأمن بسرعة كشف غموض الحادث وملابساته وضبط الجاني والسلاح المستخدم. فقد تم تشكيل فريق بحث تحت إشراف السيد العميد مدير إدارة البحث الجنائي بالتنسيق مع فرعي الأمن العام وأمن الدولة بسوهاج وضم ضباط إدارة البحث الجنائي وفرع بحث الشرق ووحدة مباحث مركز دار السلام وتضمنت خطة البحث بنودها ما يلي :-

** سرعة الانتقال إلى محل الحادث لإعادة المعاينة في محاولة لوجود ثمة آثار تفيد في كشف غموض الحادث.
** فحص محل الحادث من حيث المترددين عليه والطرق الموصلة له وأصحاب الأراضي الملاصقة والمساكن المجاورة لمكان الحادث والمترددين بحكم عملهم (مدرسين - عمال المدرسة)
** محاولة وجود علاقة ربط بين المجني عليهما وخلافاتهما وعلاقاتهما في محاولة للوصول لتحديد دافع على ارتكاب الحادث.
** فحص أصل المجني عليهما وما إذا كان هناك خلافات بينهما وعائلات أخرى بالناحية قد ترقى لمستوى الدافع.
** فحص خط سير المجني عليهما منذ خروجهما من منزلهما حتى وقت العثور على جثتيهما في محاولة للوصول إلى شاهد رؤية قد شاهد الجناة برفقة المجني عليهما...
** فحص الأماكن التي يتردد عليها المجني عليهما والمترددين على تلك الأماكن وكذا أصدقاء المجني عليهما والمتعاملين معهما من حيث السلوك.

لخطورة الحادث

نحن المقدم / أبو الفضل ثابت الساعة ٦ م
رئيس فرع البحث

أثبت الأتى:

بالنسبة لحادث القضية رقم١٨٨٢/ ٩٨ إدارى دار السلام والخاص بالعثور على جثتين لكلا من :
١- سمير عويضة حكيم ٢٥ سنة سائق وتباع مولود ومقيم بقرية الكشح مركز دار السلام
٢- كرم تامر أرسل ١٩ سنة تباع مولود ومقيم بقرية الكشح مركز دار السلام
المصابان بأعيرة نارية وذلك بالقرب من مدرسة الكشح الابتدائية ونظراً لخطورة الحادث وما يمثله من الإخلال الجسيم بالأمن ولا سيما فى الظروف الراهنة وبناء على توجيهات السيد اللواء مساعد الوزير مدير الأمن بسرعة كشف غموض الحادث وملابساته وضبط الجانى والسلاح المستخدم فقد تم تشكيل فريق بحث تحت إشراف السيد العميد مدير إدارة البحث الجنائي بالتنسيق مع فرعى الأمن العام وأمن الدولة بسوهاج وضم ضباط إدارة البحث الجنائي وفرع بحث الشرق ووحدة مباحث مركز دار السلام وتضمنت خطة البحث فى بنودها ما يلي:

- سرعة الانتقال إلي محل الحادث لإعادة المعاينة فى محاولة لوجود آثار تفيد فى كشف غموض الحادث.
- فحص محل الحادث من حيث المترددين عليه والطرق الموصلة له وأصحاب الأراضي المحيطة والمساكن المجاورة لمكان الحادث والمترددين بحكم عملهم (مدرسين - عمال المدرسة).
- محاولة وجود علاقة ربط بين المجني عليهما وخلافاتهما وعلاقاتهما فى محاولة للوصول لوجود دافع على ارتكاب الحادث.
- فحص أهلية المجني عليهما وعما إذا كان هناك خلافات بينهما وعائلات أخرى بالناحية قد ترقى لمستوى الدافع.
- فحص خط سير المجني عليهما منذ خروجهما من مسكنهما حتى وقت العثور على جثتهما فى محاولة للوصول إلي شاهد رؤية قد شاهد الجناة برفقة المجنى عليهما.
- فحص الأماكن التى يتردد عليها المجني عليهما أو المترددين على الأماكن وكذا أصدقاء المجني عليهما والمخالطين لهما من سيئ السمعة.
- فحص علاقة المجني عليهما بالآخر على وجه التحديد وعما إذا كان هناك خلافات سابقة بينهما.
- فحص المفرج عنهم حديثاً من السجون والمسجلين وذوى السمعة السيئة والمشهور عنهم ارتكاب مثل هذه الحوادث.
- تجنيد المصادر السرية وتكليف الشرطة السرية بالانتشار بمحل الواقعة لجمع المعلومات التى تفيد فى كشف غموض الحادث.
- محاولة التوصل للدافع على ارتكاب الحادث وعما إذا كان بقصد الانتقام أو السرقة.
- الاستعانة بقسم المعلومات الجنائية للكشف عن سوابق واتهامات المجني عليهما عما اذا كان هذه اتهامات أو خصومات هم أطراف فيها - - - وكذا سلوكهما بالمنطقة.

فقد أسفرت جهود البحث على النتائج التالية:
- المجني عليهما سيئ السمعة والسلوك اعتادا لعب القمار والميسر وتجارة الخمور ومخالطة الأشقياء الخطرين بالمنطقة. وتبين من الكشف عليهما جنائياً أن المجني عليه كرم تامر أرسل تم ضبطه فى القضية رقم ٥٧لسنة١٩٩٤ بجلسة١٥/ ٥/ ١٩٩٤ وأعيدت قيدها برقم ٢٨ أحداث ٩٤ وحكم عليه وضع الحدث تحت الأختبار القضائى وكذا القضية ٦٤٢٨لسنة٩٧ جنح دار السلام وأعيد قيدها برقم ٩٥لسنة٩٧ جنح أحداث وحكم عليه وضع الحدث تحت الاختبار القضائي (بيع خمور).
- ومن خلال فحص المترددين على المجني عليهما بمحل الحادث وكذا أصدقائهما أمكن لفريق البحث التوصل إلي شاهدي رؤية وقت ارتكاب الحادث هما:
(١) ياسر شهيد علام ٢٣ سنة عامل أجرى مولود ومقيم بقرية الكشح وحالياً بإدارة قوات الأمن.

(٢) عبده ميخائيل ملك ٢٢ سنة عامل أجرى مولود ومقيم بقرية الكشح وحالياً بإدارة قوات أمن المنيا.

• وبمناقشة الأول أقر شفاهة بأنه مساء يوم الجمعة الموافق١٤/٨/١٩٩٨/ كان متواجد أمام محل سوبر ماركت (شرى ماركت) بقرية الكشح تقابل مع المجنى عليه كرم تامر أرسل ممسكاً بكشاف أحمر اللون على ناصية الشارع الذى يقطن به الأخير والذى قرر بأنه فى طريقه لقضاء سهرة مع بعض الأصدقاء وسلك طريقه شرقاً على الجسر العمومي ومنه إلي الطريق الوسطاني وبعدها بفترة وجيزة تقابل مع المدعو عبده ميخائيل مل أثناء خروجه من الشارع والذي يقطن به فأخبره بأن كرم سلك الطريق الوسطانى ومعه كشاف لقضاء سهرة مع بعض الأصدقاء/ وفور ذلك توجه عبده ميخائيل إلي الناحية البحرية من الجسر وتقابل مع المدعو/ شيبوب وليم أرسل وتحدثا سوياً وسلك بعد ذلك شرقاً على الجسر وجلسا أمام حنفية الخطافي واتجها إليهما واستفسر من عبده عن وجهته فقرر له الأخير بأنه والمدعو شيبوب يتجهان إلي الطريق الوسطانى لمقابلة أحد الأصدقاء فتبعهما حتى حتى وصلا إلي الأرض الفضاء الواقعة أمام المدرسة من الناحية الشرقية وعند وصوله شاهد كلا من كرم تامر وسمير عويضه المجني عليهما يلعبان القمار على ضوء الكشاف الخاص بالمجني عليه الأول فى وجود عبده ميخائيل وشيبوب وليم أرسل وبعد ذلك بفترة وجيزة حضر المدعو / أيوب حنا شنودة وشهرته أيوب الدرخ من ذات الناحية وطلب كلا من شيبوب وأيوب الانضمام إلي كلا من كرم وسمير للعب القمار معهما وقام كرم بالانسحاب من اللعب والبقاء بنفس المكان بينما ظل سمير وأيوب وشيبوب يقومون بلعب القمار وبعد ذلك بحوالي ساعة تقريباً انصرفا ومعه عبده ميخائيل من المكان حيث اتجه الأول سالكاً الطريق إلي منزله بينما اتجه هو سالكاً الطريق الوسطانى من الناحية البحرية وبعد عروجه على الجسر شاهد المدعو عبد ميخائيل أثناء عودته على الطريق الوسطانى المؤدى إلي الأرض الفضاء محل الحادث وعاد مرة أخرى وتقابل مع سالفي الذكر مرة أخرى حيث كان قد انضم إليهم كرم تامر للعب القمار وبعد قيام المجني عليه سمير عويضه بتحقيق مكسب مالي كبير أراد الانصراف إلا أن المدعو شيبوب وليم رفض ذلك لتعويض ما خسره أثناء اللعب وأصر على استمراره فى اللعب واحتدم النقاش بينهما مما أدى إلي تشابكهما بالأيدي وأثناء ذلك تدخل المجني عليه كرم تامر لفض المشاجرة بينما قام المدعو أيوب الدرج بالإمساك بالمدعو شيبوب لإبعاده بينما قام المجني عليهما بالتشاجر مع بعضهما نظراً لصلة القرابة بين كرم وشيبوب (أبناء عمومة) وقيام المجني عليه سمير أتتعدى على المجني عليه كرم بالأيدي وأثناء ذلك قام المدعو شيبوب بإخراج سلاح نارى من ملابسه عبارة عن طبنجة وأطلق عياراً نارياً تجاه المجني عليهما فأصابت المجني عليه كرم فسقط على الأرض فأسرع ومعه عبده ميخائيل تجاه المصاب قائلين له (ابن عمك مايقصدكش ودى بسيطة) فرد عليهما قائلاً (هموت واتحرم من الشلة الحلوة) وأثناء ذلك قام المدعو أيوب الدرج بالهرب من مكان الحادث سالكاً الناحية القبلية بالطريق الوسطانى كما أضاف قيام المدعو شيبوب وليم بإطلاق عدة أعيرة نارية تجاه المجني عليه سمير عويضه أثناء قيامه بتجميع النقود من على الأرض حصيلة اللعب أربته قتيلاً وشاهد وزميله عبده ميخائيل المدعو شيبوب ممسكاً الكشاف الغير مضيء والهرب من المكان إلي الجهة الشرقية للمدرسة سالكاً زراعات الذرة بينما قام وزميله بالفرار من مكان الحادث سالكين الطريق الوسطانى من الناحية البحرية حتى وصلا الجسر العمومي وانصرفا كلا منهما إلي منزله.

• وبمناقشة الثاني أقر شفاهة بأنه مساء يوم الجمعة١٤/٨/١٩٩٨ توجه إلي منزل المجني عليه كرم تامر للسؤال عنه فأبلغته والدته بأنه خرج ومعه الكشاف بعد (أن) قام بالنداء عليه أحد أصدقائه وانه تقابل مع شيبوب وليم أمام محل السوبر ماركت (شيرى ماركت) واستعلم منه عن كرم فأبلغه الأخير بأنه لا يعلم مكانه وأثناء ذلك كان متواجد ياسر شهيد علام بنفس المكان فأبلغه الأخير بأنه تقابل مع كرم وأبلغه بأنه متوجه لقضاء سهرة مع بعض الأصدقاء وانه شاهد كرم ومعه الكشاف متجهاً إلي الطريق الوسطانى وأنه قام بإبلاغ شيبوب وليم بحديث ياسر حيث توجه وبصحبته شيبوب وليم سالكين الجسر العمومي شرقاً حتى وصلا إلي حنفية المطافئ وانتظرا بعض الوقت حيث حضر إليهما ياسر شهيد واستفسر عن وجهتهما فقررا له بأنهما سوف يتجها إلي الطريق الوسطانى لزيارة أحد الأصدقاء وانصرفا سالكين ذات الطريق المتجه إلي الناحية القبلية حتى وصلا إلي الأرض الفضاء

الواقعة شرق المدرسة ووجدا كلا من سمير عويضة وكرم تامر يقوما(ن) بلعب القمار وأثناء ذلك حضر المدعو ياسر شهيد وتلاه المدعو أيوب الدرج وطلب شيبوب وأيوب اللعب فانسحب كرم واستمر فى نفس المكان كلا من سمير وشيبوب وأيوب فى اللعب وبعد حوالي ساعة تقريباً انصرف ومعه المدعو ياسر شهيد حيث سلكا الطريق المؤدى إلي الناحية الغربية الموصل إلي منزله بينما سلك الثاني الطريق الوسطانى للناحية البحرية وأضاف بانه مكث بعض الوقت بمنزله وشعر بالضيق فعاد مرة أخرى لذات المكان وتبعه ذلك ياسر شهيد حيث شاهد المجني عليه كرم قد انضم للعب مع سالفي الذكر وأثناء ذلك طلب المجني عليه سمير عويضه الانصراف بعد تحقيق مكسب مالي من جراء لعب القمار إلا أن شيبوب رفض ذلك مما أدى إلي حدوث مشاجرة بينهما تنخل على أثرها المجني عليه كرم وأيوب وأمسك كلا من سمير وكرم ببعضهما وتعدى الأول على الثاني بالضرب بالايدي وعند ذلك أخرج شيبوب سلاحاً نارياً من ملابسه وأطلق منه عياراً نارياً أصاب ابن عمه كرم الذى سقط على الارض فاسرع نحوه ومعه ياسر شهيد قائلين له (ابن عمك مايقصدكش ودى بسيطة) فرد عليهما (حموت واتحرم من الشلة الحلوة) وعقب ذلك قام أيوب الدرج بالهرب من مكان الحادث سالكاً الناحية القبلية للطريق الوسطانى وأثناء قيام المجني عليه سمير عويضه بتجميع المبالغ المالية من على الارض قام المدعو شيبوب وليم بإطلاق عدة أعيرة نارية تجاهه أردته قتيلاً وعقب ذلك شاهد وزميله المدعو شيبوب ممسكاً بالكشاف الغير مضيء يقوم بالهرب من الناحية الشرقية لمكان الحادث سالكاً زراعات الذرة بينما قام وزميله ياسر بالفرار من مكان الحادث سالكين الطريق الوسطانى للناحية البحرية حتى وصلا إلي الجسر العمومي واتجه كلاهما إلي مسكنه.

واقفل المحضر عقب ذلك فى ساعته وتاريخه عقب إثبات ما تقدم ويعرض على الأستاذ وكيل النيابة بشاهدي الرؤية وإرفاقه بالمحضر رقم ١٨٨٢لسنة٩٨ إداري دار السلام .

نظر

توقيع وكيل النيابة١٤/٩/١٩٩٨

بالهرب من مكان الحادث سالكا الناحية القبلية للطريق الوسطانى وأثناء قيام المجني عليه سمير عويضه بتجميع المبالغ المالية من على الارض قام المدعو شيبوب وليم باطلاق عدة أعيرة نارية تجاهه أردته قتيلا وعقب ذلك شاهد وزميله المدعو شيبوب ممسكا بالكشاف الغير مضيء يقوم بالهرب من الناحية الشرقية لمكان الحادث سالكا زراعات الذرة بينما قام وزميله ياسر (الشاهد) بالفرار من مكان الحادث سالكين الطريق الوسطانى للناحية البحرية حتى وصلا الى الجسر العمومي واتجه كلاهما إلى مسكنه.

واقفل المحضر عقب ذلك فى ساعته وتاريخه عقب اثبات ما تقدم ويعرض على الأستاذ وكيل النيابة بشاهدي الرؤية وإرفاقه بالمحضر رقم ١٨٨٢ لسنة ٩٨ ادارى دار السلام

١٤-٩-١٩٩٨

٨- محضر النيابة مع العقيد الهابط بشأن تحرياته ضد الأنبا ويصا والقمصين والشاهدين وعدول الشاهدين عن اشهادة الزور وتوجيه الإتهامات لهما والتحقيق مع الأنبا ويصا والقمصين

١٦٤ ن ٤٦ ٢ درسية

بسم الله الرحمن الرحيم

نيابة سوهاج الكلية

محضر تحقيق النيابة

فتح المحضر يوم ٧/١٠/١٩٩٨ الساعة ١٢ صباحاً بسراي النيابة

نحن عبد العزيز فاروق رئيس النيابة

بحضور رأفت محمد محمود سكرتير التحقيق

اليوم وأثناء تواجدنا بسراي النيابة ونفاذاً إلى انتداب السيد الأستاذ:
المستشار النائب العام للتحقيق والتصرف المحضر المحرر بتاريخ ١٦/١٠/١٩٩٨
الساعة مساءً بمعرفة العقيد نبيل عوده الهابط رئيس شعبة البحث
الجنائية بسوهاج أثبت به بالنسبة للتحقيقات التي تجريها نيابة مركز
دار السلام في القضية رقم ١٨٨٢ لسنة ٩٨ إداري مركز دار السلام وخاصة
بحادث مقتل كلا من المواطنين كريم تامر أرسل وسمير عويضه حكيم
والمتهم فيها المدعو/ شيبوب وليم أرسل فقد توافرت معلومات من خلال
المصادر السرية والتي أكدتها التحريات السرية (الدقيقة) أن الأسقف
رجال الدين المسيحي بمحافظة سوهاج يدعى الأنبا ويصا "أسقف
البلينا للأقباط الأرثوذكس" يخطط لاستغلال الحادث المشار إليه
في إثارة أبناء الطائفة المسيحية بالمحافظة وذلك من خلال
الترويج للادعاءات المغرضة بأن هناك تجاوزات قد اتخذت من
جانب أجهزة الأمن أثناء إجراءات البحث عن مرتكب الواقعة
وذلك على خلاف الحقيقة وأن الأسقف المذكور أعلاه قد سعى لتنفيذ هذا
المخطط على بعض معاونيه وهم القمص أنطونيوس فؤاد
حنا "راعي وكيل مطرانية البلينا للأقباط الأرثوذكس" والقمص
شنوده القمص عبد المسيح ميخائيل "راعي كنيسة الأنبا شنوده بنجوع
الريانية مركز ساقلته" وأن المذكورين يروجون للإشاعات
الكاذبة ويدعون على الفتنة الطائفية من خلال لقاءاتهم بأبناء
الطائفة في الكنائس وخلال الزيارات التي قاموا بها لعدد من
أبناء الطائفة تتضمن أن أجهزة الأمن قامت بتلفيق الاتهام
للمتهم شيبوب وليم أرسل وأن ما أدلى به كلا من شهود
الحادث وهم عبده نيابيل ملك وياسر ... علام من أقوال
بتحقيقات النيابة مخالفة للحقيقة وتحت ضغط أجهزة الأمن
وأيضا

بسم الله الرحمن الرحيم
نيابة سوهاج الكلية
محضر تحقيق النيابة

فتح المحضر يوم٧/١٠/٩٨ الساعة ١٢,٥ صباحاً بسراى النيابة
تحت عبد العزيز فاروق رئيس النيابة
رأفت محمد محمود سكرتير التحقيق

اليوم وأثناء تواجدنا بسراي النيابة وبناء على انتداب السيد الأستاذ المستشار المحامى العام للتحقيق والتصرف المحضر المحرر بتاريخ٦/١٠/٩٨ الساعة ١٠,٣٠ مساءً بمعرفة العقيد نبيل جودة الهابط رئيس قسم المباحث الجنائية بسوهاج أثبت به بالنسبة للتحقيقات التى تجريها نيابة مركز دار السلام فى القضية رقم ١٨٨٢ لسنة٩٨ إدارى دار السلام والخاص بحادث مقتل كل من كرم تامر أرسل وسمير عويضة حكيم والمتهم فيها المدعو شيبوب وليم أرسل فقد توافرت معلومات من خلال المصادر السرية والتي أكدتها التحريات السرية الدقيقة ١)أن بعض رجال الدين المسيحي بمحافظة سوهاج عرف منهم الأنبا ويصا أسقف البلينا للأقباط الأرثوذكس يخططون لاستغلال الحادث المشار إليه فى إثارة الطائفة المسيحية بالمحافظة وذلك من خلال الترويج والإدعاءات المغرضة بأن هناك تجاوزات قد اتخذت من جانب أجهزة الأمن أثناء إجراءات البحث عن مرتكب الواقعة وذلك على خلاف الحقيقة وان الأسقف المذكور اعتمد فى تنفيذ هذه المخطط على بعض معاونيه عرف منهم القمص انطونيوس فؤاد حنا وكيل مطرانية البلينا للأقباط الأرثوذكس والقمص شنودة القمص عبد المسيح ميخائيل راعى كنيسة الأنبا شنودة بنجوع الربابنة مركز ساقلته وأن المذكورين يروجون الإشاعات الكاذبة ودأبوا على الفتن العنصرية من خلال لقاءاتهم بأبناء الطائفة فى الكنائس وخلال الزيارات التى قاوموا بها لعدد من أبناء الطائفة تتضمن أن أجهزة الأمن قامت بتلفيق الاتهام للمتهم شيبوب وليم أرسل وأن ما أدلى به من كلا من شهد الحادث وهم عبده ميخائيل ملك وياسر شهيد علام من أقوال بتحقيقات النيابة مخالفة للحقيقة وتمت تحت ضغط أجهزة الأمن وأنهما أكرها على ذلك بهدف إلصاق التهمة لمواطن مسيحي وتستر على المتهم الحقيقي "على حسب ادعائهم الكاذبة من المسلمين" وان الأنبا ويصا ومعاونيه من رجال الدين المسيحى على اتصال دائم وتنسيق المواقف بأحد المحامين بمدينة القاهرة يدعى موريس حيث يتدارسون معه كيفية تصعيد مخططهم الإثارى والإتصال ببعض الجهات الأجنبية لنشر ادعائهم ومحاولة إفساد القضية المشار إليها حيث اتفقوا فيما بينهم على استغلالهم لنفوذهم الديني للضغط على شاهدى الحادث للعدول عن أقوالهم التى أدلى بها بتحقيقات النيابة وقد أكدت المعلومات والتحريات أن الأنبا ويصا ومعاونيه فى إطار سعيهم لتنفيذ ذلك قاموا بالعديد بالآتي:

الاتصال بأهلية الشاهدين والضغط عليهم وإقناعهم بضرورة عدول أبنائهم عن أقوالهم السابقة أن أدلى بها فى القضية

تردد القمص شنودة القمص عبد المسيح ميخائيل بتكليف من الأنبا ويصا على معسكر قوات أمن المنيا "أثبت تردده على المعسكر بدفتر الاستعلامات الخاص بالمعسكر بتاريخ٥/١٠/٩٨" حيث التقى ببعض الضباط المسئولين به والتمس منح كلا من المجندين عبده ميخائيل ملك وياسر شهيد علام شاهدي الإثبات إجازة لمدة خمسة أيام اعتبارا من٥/١٠/٩٨ حتى ١٠/١٠/٩٨وقد قام باصطحاب المجندين المذكورين برفقته إلي محافظة سوهاج - التقى الأنبا ويصا ومعاونيه بالمجندين المذكورين "شاهدي الحادث" عقب وصولهما لسوهاج حيث قاما بالضغط عليهما وإقناعهما بضرورة أن يتوجها إلي النيابة والعدول عما سبق أن أدلى به من أقوال تدين المتهم شيبوب وليم أرسل والإدعاء أمام النيابة على خلاف الحقيقة بأنهما تعرضا لضغط وإكراه من قبل ضابط المباحث للاعتراف بأن المتهم المذكور هو مرتكب الحادث -كما فرضوا على المذكورين نطاق من السرية لمنع اتصالهما بأي شخص وأضافت المعلومات والتحريات أن الأنبا ويصا ومعاونيه السابق ذكره قد نجحوا فى إقناع شاهدي الحادث فى تنفيذ ذلك بعد تدخل أهليتهم وممارسة ضغوط عنيفة عليهما وأنهما يعتزما التوجه إلي النيابة للإدلاء

ما أملى عليهما من أقوال وفقاً للمخطط السابق الإشارة إليه- كما أشارت المعلومات والتحريات أن الأنبا ويصا ومساعديه من رجال الكنيسة يخططون لتصعيد تحركهم الإثارى فى أعقاب إدلاء المجندين المذكورين بالأقوال الجديدة أمام النيابة ويهدفون من ورائه إلي الإسقاط على أجهزة الأمن والإدعاء بتعرض أبناء الطائفة المسيحية للاضطهاد والاتصال ببعض الهيئات والمنظمات الأجنبية بالداخل والخارج والترويج لهذه الإدعاءات المغرضة هذا وقد أشرنا على الأوراق منا بما يفيد النظر والإرفاق - وبمناسبة تواجد العقيد نبيل جوده الهابط رئيس مباحث الجنائية خارج غرفة التحقيق فقد دعوناه داخلها ورأينا سؤاله بالآتي أجاب :

اسمي نبيل جودة الهابط ٤٣ سنة رئيس قسم المباحث الجنائية بسوهاج وسكنى معلوم لدى جهة عملي

حلف اليمين

س:ما هو موضوع المحضر المقدم منك

ج: بتاريخ١٥/٨/٩٨ وقع حادث مقتل كلا من المواطنين كرم تامر أرسل وسمير عويضة حكيم بناحية الكشح مركز دار السلام وأتهم فيها المدعو شيبوب وليم أرسل وقد باشرت النيابة العامة التحقيق فى تلك الواقعة بنيابة مركز دار السلام وقيدت برقم ١٨٨٢لسنة٩٨ إدارى دار السلام وبالنسبة لهذا الحادث فقد توافرت معلومات من خلال مصادرنا السرية وأكدتها التحريات السرية الدقيقة تفيد الآتي:

أن بعض رجال الدين المسيحي بمحافظة سوهاج عرف منهم الانبا ويصا أسقف البلينا للأقباط الأرثوذكس يخططون لاستغلال الحادث المشار إليه فى إثارة أبناء الطائفة المسيحية بالمحافظة وذلك من خلال الترويج لإدعاءات مغرضة بأن هناك تجاوزات قد أتخذت من جانب أجهزة الامن أثناء إجراءات البحث عن مرتكب الواقعة وذلك على خلاف الحقيقة - أن الأسقف المذكور اعتمد فى تنفيذ هذا المخطط على بعض معاونيه من رجال الكنيسة عرف منهم القمص انطونيوس فؤاد حنا "وكيل مطرانية البلينا للاقباط الارثوذكس" والقمص شنودة القمص عبد المسيح ميخائيل "راعى كنيسة الأنبا شنودة بنجوع العرابنة مركز ساقلته" وأن المذكورين يروجون الإشاعات الكاذبة ودأبوا على الفتن العنصرية من خلال لقاءاتهم بأبناء الطائفة فى الكنائس وخلال الزيارات التى قاموا بها لعدد من أبناء الطائفة تتضمن أن أجهزة الأمن قامت بتلفيق الاتهام للمتهم شيبوب وليم أرسل وأن ما أدلى به كلا شهود الحادث عبده ميخائيل ملك وياسر شهيد علام من أقوال بتحقيقات النيابة مخالف للحقيقة وتحت ضغط أجهزة الأمن وأنهما أكرها على ذلك يهدف إلصاق التهمة لمواطن مسيحي والتستر على المتهم الحقيقي "على حسب ادعاءاتهم الكاذبة" من المسلمين وأن الأنبا ويصا ومعاونيه من رجال الدين المسيحي على اتصال دائم وتنسيق المواقف بأحد المحامين بمدينة القاهر يدعى موريس حيث يتدارسون معه كيفية تصعيد مخططهم الإثارى والاتصال ببعض الجهات الأجنبية لنشر ادعاءاتهم ومحاولة إفساد القضية المشار إليها حيث اتفقوا فيما بينهم على استغلالهم لنفوذهم الديني للضغط على شاهدي الحادث للعدول عن أقوالهم التى أدلى بها بتحقيقات النيابة وقد أكدت المعلومات والتحريات أن الأنبا ويصا ومعاونيه فى إطار سعيهم لتنفيذ ذلك قاموا بما يلي:

- الاتصال بأهلية الشاهدين والضغط عليهم وإقناعهم بضرورة عدول أبنائهم عن أقوالهم السابقة التى أدلى بها فى القضية - تردد القمص شنودة القمص عبد المسيح ميخائيل بتكليف من الأنبا ويصا على معسكر قوات أمن المنيا "أثبت تردده على المعسكر بدفتر الاستعلامات الخاص بالمعسكر بتاريخ٥/١٠/٩٨ حيث التقى ببعض الضباط المسئولين به والتمس منح كلا من المجندين عبده ميخائيل ملك وياسر شهيد علام شاهدي الإثبات إجازة لمدة خمسة أيام اعتبارا من٥/١٠/٩٨ حتى/٩٨/١٠/١٠ وقام باصطحاب المجندين المذكورين برفقته إلي محافظة سوهاج التقى الأنبا ويصا ومعاونيه بالمجندين المذكورين "شاهدي الحادث" عقب وصولهما لسوهاج حيث قاما بالضغط عليهما وإقناعهما بضرورة أن يتوجها إلي النيابة والعدول عما سبق أن أدلى به من أقوال تدين المتهم شيبوب وليم أرسل والادعاء أمام النيابة على خلاف الحقيقة بأنهما تعرضا لضغط وإكراه من قبل ضباط المباحث للاعتراف

بأن المتهم المذكور هو مرتكب الحادث -كما فرضوا على المذكورين نطاق من السرية لمنع اتصالهما بأي شخص وأضافت المعلومات والتحريات أن الانبا ويصا ومعاونيه السابق ذكرهم قد نجحوا فى إقناع شاهدي الحادث فى تنفيذ ذلك بعد تنخل أهليتهم وممارسة ضغوط عنيفة عليهما وأنهما يعتزما التوجه إلي النيابة للإدلاء بما أملى عليهما من أقوال وفقاً للمخطط السابق الإشارة إليه كما أشارت المعلومات والتحريات أن الانبا ويصا ومساعديه من رجال الكنيسة يخططون لتصعيد تحركهم الإثارى فى أعقاب إدلاء المجندين المذكورين بالأقوال الجديدة أمام النيابة ويهدفون من ورائه إلي الإسقاط على أجهزة الأمن والادعاء بتعرض أبناء الطائفة المسيحية للاضطهاد والاتصال ببعض الهيئات والمنظمات الاجنبية بالداخل والخارج والترويج لهذه الادعاءات المغرضة

س: وهل أجريتم تحريات عما أدليت به من أقوال

ج: نعم أجريت تحريات أسفرت عما تردد من أقوال بمحضر التحقيق الآن

س: وهل شاركك أحد فى أجراء تلك التحريات

ج: التحريات أجريها بنفسي بالاستعانة ببعض المصادر السرية التى لا أستطيع البوح بها حفاظاً على الأمن العام

س: وما المدة التى استغرقتها تلك التحريات

ج: بدأت هذه التحريات عقب الحادث بأسبوع وحتى قبل تحرير هذا المحضر

س: وما مصدر تحرياتكم

ج: مصادر سرية لا أستطيع البوح بها حرصاً على الأمن العام

س: وما الذى اسفرت عنه تلك التحريات

ج: أسفرت عن أن بعض رجال الدين المسيحي بمحافظة سوهاج عرف منهم الانبا ويصا ومساعديه القمص انطونيوس فؤاد حنا والقمص شنودة القمص عبد المسيح ميخائيل وأخرين يخططون لإستغلال الحادث المحرر عنه المحضر رقم ١٨٨٢لسنة٩٨ ادارى مركز دار السلام فى إثارة الطائفة المسيحية بترويج ادعاءات مغرضة بحدوث تجاوزات من جانب أجهزة الأمن أثناء إجراءات البحث عن مرتكب الحادث وذلك على خلاف الحقيقة وأن مرتكب الحادث شخص مسلم وليس مسيحي الديانة

س: وما موضوع المحضر ١٨٨٢لسنة٩٨ إداري مركز دار السلام

ج: تخلص واقعة المحضر ١٨٨٢لسنة٩٨ إدارة مركز دار السلام فيما تبلغ به من المواطن عادل تامر أرسل سليمان ٣٢سنة عامل ومقيم بقرية الكشح التابعة للمركز من عثوره على جثتين أمام المدرسة الإبتدائية بالقرب من منطقة الزراعات وأن الجثة الأولى لشقيقه كرم تامر أرسل ١٦سنة تباع سيارة والجثة الثانية للمدعو سمير عويضه حكيم ٢٥سنة تباع وبهما أعيرة نارية واسفرت جهود البحث على أن مرتكب الحادث المدعو شيبوب وليم أرسل وتبين من الفحص أن المجني عليهما اعتادا التردد على مكان العثور على جثتيهما للعب القمار والميسر واحتساء الخمر صحبة أصدقائهما أمام المدرسة إلي أن توصلت جهود البحث إلي وجود عدد اثنين شاهد رؤية للحادث لحظة ارتكابه وهما المدعو ياسر شهيد علام ٢٢سنة مجند بإدارة قوات الأمن بالمنيا ومقيم بناحية الكشح ٢- عبده ميخائيل ملك مجند بإدارة قوات الأمن بالمنيا ومقيم بنفس الناحية وباشرت النيابة التحقيق

س: وهل أدلى كلا من ياسر شهيد علام وعبده ميخائيل ملك بأقوالهم أمام النيابة

ج: أيوه

س: وما مضمون ما أدلى به

ج: قرر الشاهدان سالفى الذكر أنهما تواجدا صحبة المجنى عليهما كرم تامر أرسل وسمير عويضه حكيم مساء الجمعه الموافق١٤/٨/ ٩٨/ وبصحبتهما المدعو شيبوب وليم أرسل بمكان الحادث قاما المجنى عليهما بلعب القمار واثناء ذلك أراد أحدهما الإنصراف عقب فوزه وحصوله على مبلغ مالى إلا أن المدعو شيبوب وليم أرسل رفض ذلك وأصر على الاستمرار فى اللعب وتعويض خسارته فحدثت مشادة كلامية تطورت إلي مشاجرة قام على أثرها المدعو شيبوب وليم أرسل بإخراج طبنجة من طيات ملابسه أطلق منها عياراً نارياً أصاب المجني عليه كرم تامر أرسل بطريق الخطأ فأراده قتيلاً واستمر فى إطلاق الأعيرة النارية حيث أصاب المجني عليه الثاني ولقيا مصرعهما فى الحال وفر هارياً وهذه

ما أدلى به الشاهدين بمحضر تحقيق النيابة العامة بدار السلام

س: وما الذى ترتب على شهادة كلا من ياسر شهيد علام وعبده ميخائيل ملك

ج: ترتب على ذلك صدور قرار من النيابة العامة بضبط المتهم شيبوب وليم أرسل حيث تم ضبطه تنفيذاً لقرار النيابة العامة وبمواجهته بما جاء بأقوال شاهدى الحادث اعترف بأرتكابه واضاف بأنه قد تخلص من السلاح بإلقائه بالحقول الزراعية بالطريق الذى سلكه أثناء الهروب وتم ضبط السلاح والمتهم محبوس حالياً على ذمة هذه القضية

س: ألم يكن هناك شهود آخرين لواقعة مقتل المجني عليهما سالفى الذكر

ج: ما توصلت إليه التحريات تواجد الشاهدين السلف الذكر واللذان أدلى بأقوالهم أمام النيابة

س: وما هي التصرفات التي بدرت من رجال الدين المسيحي ومنهم ويصا أسقف البلينا للأقباط الارثوذكس حيال هذه القضية

ج: عقب الحادث وأثناء السير فى إجراءات البحث قاما الأنبا ويصا ومعاونيه بالتحرك بالقرية وهى قرية الكشح محل الحادث مركز دار السلام وتحريض المواطنين بعدم الإدلاء بأي معلومات تفيد فى الكشف عن غموض الحادث متسترين وراء الصفة الدينية خلاف الحقيقة وقد أدى هذا إلي إحجام المواطنين عن الإدلاء بأى معلومات لأجهزة الامن كما قاموا بإظهار إستيائهم من استدعاء المواطنين لاستجوابهم بحجة أن عدد المستجوبين المسيحيين أكثر من مثيلهم من المسلمين وترديد هذه الأقوال بين المواطنين ونقل هذه الصورة الغير صحيحة إلي كافة المواطنين المسيحيين وإشاعة اضطهاد الشرطة للمسيحيين وتركيزهم على البحث عن المتهم فى هذا الحادث فى أوساط المسيحيين دون المسلمين علماً بأن الفحص شمل ذوى السمعة السيئة ولاعبي القمار والميسر ومخالطيهم من أصدقاء المجني عليهما دون تفرقة بين مسلم ومسيحي إلا أن تم تحديد المتهم الحقيقي للحادث بناء على ما شهد به شاهدي الحادث المشار إليهما وتقديمه للنيابة العامة التى قررت حبسه فقام الأنبا ويصا ومعاونيه وعلى وجه التحديد انطونيوس فؤاد حنا والقمص شنودة القمص عبد المسيح وآخرين بالاتصال بصحف المعارضة مثل جريدتي الوفد والأهالي ونشر أقاويل تثير الفتنة الطائفية عن عمليات تعذيب وقبض عشوائي للمسيحيين دون المسلمين تنم عن إثارة وبعيدة عن حقيقة ما حدث كما قاموا بالاتصال ببعض الجهات الأجنبية ومنها منظمة حقوق الإنسان العالمية وأمدوها بمعلومات مغايرة للحقيقة عن تجاوزات لأجهزة الأمن واضطهاد لابناء الطائفة المسيحية وترتب عليها حضور العديد من الصحفيين الأجانب موفدين من قبل المنظمة لمقابلة أهالي قرية الكشح والإطلاع على ما يحدث بها كما قاموا بإرسال فاكسات لجهات خارجية ونشر معلومات مغايرة للحقيقة على شبكة المعلومات الدولية الإنترنت والتي تتيح لكل دول العالم الإطلاع على ما هو منشور لها على لسانهم بالاضطهاد للمسيحيين وتجاوزات رجال الأمن كما قاموا بإجراء العديد من اللقاءات وتجمعات للمواطنين داخل الكنائس والمطرانيات التابعة لهم وحث المواطنين المسيحيين على عدم السكوت قبل ما حدث فى القضية من حبس المتهم شيبوب وليم أرسل وإثارتهم ضد أجهزة الأمن ودفعهم إلي التقدم للنيابة العامة ببلاغات كاذبة ضد ضباط المباحث وقيامهم بتعذيب المواطنين فى واقعة تحققها النيابة العامة بدار السلام وهى محل تحقيق وأخيراً محاولة إدخال كافة القساوسة ورجال الكنيسة على مستوى محافظة سوهاج من شمالها إلي جنوبها لترديد هذه المقولات مستغلين تأثيرهم الديني على مواطنين داخل الكنائس خلافاً لدورهم الحقيقي وتصعيداً لهذه الموقف قاما الأنبا ويصا بتكليف القمص شنودة القمص عبد المسيح بالتوجه إلي قوات أمن المنيا والتماس منح المجندين شاهدي الواقعة إجازة لمدة خمسة أيام لظروف عائلية خلافاً للحقيقة حيث يمكن من الحصول على إجازة لمدة خمسة أيام لشاهدي الواقعة واصطحابهما إلي سوهاج واتصلا هو والانبا ويصا وباقي القساوسة بأهلية الشاهدين وقاموا بالضغط عليهما وذويهما مستغلين الصفة الدينية لتغيير شهادتهما والعدول عنها أمام النيابة العامة وتعرضهما لضغط وإكراه من قبل أجهزة الأمن وقد نجحوا فى إقناع الشاهدين بالعدول عن شهادتهما وفرضوا عليهما نطاق من السرية لعدم الاتصال بهما وأنهما ينون التوجه إلي النيابة العامة للإدلاء بذلك

س: وأين يتواجد الشاهدين عبده ميخائيل ملك وياسر شهيد علام

ج: هما متواجدان فى مكان كنسي[٢] يسيطر عليه الأنبا ويصا ومعاونيه وهذا ما تبين من التحريات
س: وما هي الأقوال التى شهد بها الشاهدين
ج: تم الاتفاق معهما وأهليتهما عن العدول عما شهدا به من رؤيتهما وتواجدهما أثناء واقعة مقتل تامر كرم أرسل وسمير عويضة حكيم وكذا مشاهدتهما للمتهم شيبوب لحظة أرتكابه للواقعة وأن ما قرروه بالتحقيقات سلفاً ما هو إلا نتيجة للضغوط الأمنية واكراهما على ما شهدا به
س: وهل هناك اكراه أو إجبار على شاهدى الواقعة للعدول عما شهدا به بتحقيقات النيابة
ج: نعم هناك إكراه معنوي متمثل فى السلطة الدينية لرجال الكنيسة على أبناء الطائفة وذويهم
س: وما هي سلطة الأنبا ويصا ومعاونيه من رجال الدين المسيحي على شاهدي الواقعة
ج: شاهدي الواقعة يتبعان دينياً كنيسة دار السلام التابعة للسلطة الدينية للأنبا ويصا حيث أنه مطران ابروشية المنيا ودار السلام ويعتبر الرئيس الدينى الأعلى لهما وذويهما وطاعته واجب دينى عليهما وذويهما
س: وما هي المنفعة التى ستعود على الأنبا ويصا ومعاونيه من عدول شاهدي الواقعة عن أقوالهم التى شهدا بها أمام نيابة دار السلام
ج: عدول شاهدي الواقعة يتيح له ترديد مقولة أن أبناء الطائفة المسيحية يتعرضون للاضطهاد الديني للبلاد ويتيح له الاتصال ببعض الهيئات والمنظمات الأجنبية بالداخل والخارج ويدلل على صدق مقولته بعدول شاهدى الواقعة مما يمكنه أيضاً الإسقاط على أجهزة الأمن باظهارها فى صورة الأجهزة التى تقوم باضطهاد المسيحيين بالدولة والتفرقة بينهم
س: هل لديك أقوال أخرى
ج: لا
تمت أقواله ووقع نبيل جوده الهابط

رئيس النيابة

واقفل المحضر عقب اثبات ما تقدم وقررنا الآتى:
أولاً : يصرف الحاضر من سراي النيابة
ثانياً : تطلب القضية رقم ١٨٨٢لسنة٩٨ ادارى مركز دار السلام للأطلاع عليها

رئيس النيابة

(ملحوظة من المؤلف: محضر العدول عن الشهادة الزور لعبده ميخائيل والتحقيق معه وتوجيه النيابة له تهمة التزوير فى نفس المحضر):

فتح المحضر اليوم فى تاريخه الساعة٨,٤٥ مساءً بسراى النيابة بالهيئة السابقة
حيث عرض علينا الجناية رقم ٦٢٥٧لسنة٩٨ جنايات دار السلام والتى كانت مقيدة برقم ١٨٨٢لسنة٩٨ إدارى مركز دار السلام وتم الإطلاع عليها وعلى شهادة كلا من عبده ميخائيل ملك وياسر شهيد علام وبمناسبة تواجد شاهدى الواقعة سالفى الذكر خارج غرفة التحقيق فقد دعونا الأول داخلها وسألناه بالآتي أجاب:
اسمي عبد ميخائيل ملك ٢١سنة مجند بقوات أمن المنيا مولود بقرية الكشح بمركز دار السلام ويحمل بطاقة رقم٥٥٨٧٦ سجل مدنى دار السلام
س: ما قولك فيما سطره العقيد نبيل جوده الهابط رئيس قسم المباحث الجنائية بمحضره المؤرخ١٦/١٠/٩٨ الساعة العاشرة والنصف مساءً وما قرره بالتحقيقات "تلوناه عليه"
ج: هو فعلاً القمص شنودة القمص عبد المسيح حضر إلي المعسكر بفرق أمن المنيا يوم الاثنين الموافق٥/١٠/٩٨ والتمس من قائد المعسكر إجازة لي ولزميلي ياسر شهيد علام وفعلاً تم الموافقة لنا على اجازة تبدأ من يوم٥/١٠/٩٨ حتى١٠/١٠/٩٨ واصطحبنا القمص شنودة القمص إلي مدينة

٢- الصحيح أن الشاهدين كانا متواجدين فى السجن بعد أمرت النيابة بحبسهما عندما ذهبا للعدول عن الشهادة. ويلاحظ أن تاريخ هذا المحضر وهو ١٧اكتوبر١٩٩٨ هو نفس تاريخ محضر العدول عن الشهادة وعدم إطلاق سراحهما

سوهاج بسيارته الخاصة وهى ماركة بيجو صالون وعندما وصلنا إلي مدينة سوهاج مساء يوم الاثنين بالليل توجه بنا إلي أحد المساكن بسوهاج وأقمنا بهذا المسكن الذى لا أعرف عنوانه حتى اليوم وقمنا بالتوجه صحبة الأستاذ وديع نصحى المحامى إلي سراي النيابة الكلية للعدول عن شهادتنا التى كنا قد أدلينا بها أمام نيابة دار السلام ولم يمارس على أحد الضغط أو الإكراه للعدول عن الشهادة والتي أدليت بها أمام النيابة اليوم

س: ما قولك وقد أثبت بمحضره وبالتحقيقات من أن بعض رجال الدين المسيحي ومنهم الأنبا ويصا يروجون بين أبناء الطائفة بأن أجهزة الأمن قامت بتلفيق الاتهام للمتهم شيبوب وليم أرسل

ج: أنا لا أعرف شئ عن هذا الموضوع

س: ما قول وقد أضاف أن ما أدلى به كلا من شاهدى الإثبات عبده ميخائيل ملك وياسر شهيد علام من أقوال بتحقيقات النيابة العامة مخالف للحقيقة وتحت ضغط أجهزة الأمن وانهما أكرها على ذلك بهدف إلصاق التهمة لمواطن مسيحى وهذا ما يردده رجال الدين المسيحي ومنهم ويصا

ج: أنا لا أعرف حاجة عن الكلام ده خالص

س: ما قولك وقد أضاف أن رجال الدين ومنهم الأنبا ويصا ومعاونيه قاموا بالاتصال بأهليتك والضغط عليهم وأقناعهم بضرورة عدولك عن أقوالك السابقة أن أدليت بها فى القضية

ج: لم يحدث هذا ولم يتصل أحد بأهليتي

س: ما قولك وقد أضاف بأن القمص شنودة القمص عبد المسيح بتكليف من الأنبا ويصا تردد على معسكر قوات أمن المنيا وذلك كما هو ثابت تردده بدفتر الإستعلامات بالمعسكر بتاريخ٥/١٠/٩٨

ج: ايوه حصل أن القمص شنودة القمص عبد المسيح حضر إلي المعسكر يوم الاثنين الموافق/٩٨ ١٠/٥

س: وما سبب تردده على معسكر قوات الأمن بالمنيا بذات التاريخ

ج: هو جه يأخذ لي إجازة من قوات الأمن علشان أنا لي خمسين يوم ما نزلتش

س: وما مدة الإجازة التى حصلت عليها

ج: أنا حصلت على إجازة خمسة أيام من٥/١٠/٩٨ حتى١٠/١٠/٩٨

س: وهل أصطحبك القمص شنودة عبد المسيح عقب الحصول على إجازة

ج: نعم أنا ركبت سيارة القمص بيجو صالون وعدنا إلي سوهاج

س: ومن كان برفقتكم حينئذ

ج: أنا كان معانا فى العربية ياسر شهيد علام لأنه القمص جاب له أجازه برضه

س: وما سبب توجه القمص إلي معسكر قوات أمن المنيا والحصول لكما على إجازة

ج: أنا معرفش سبب مجيئه أيه وسبب حصوله على الإجازة لينا ليه

س: ألم يدور حوار فيما بينكما والقمص شنودة القمص عبد المسيح أثناء العودة إلي مدينة سوهاج

ج: لم يحدث أي حوار فيما بيننا طول المسافة من المنيا إلي سوهاج

س: ألم تفضي له ما بداخلك للعدول عن شهادتك باعتباره أنه رجل دين

ج: ايوه هو حصل أن احنا واحنا جايين فى السكة قلت له يا أبونا أنا شهدت شهادة زور على شيبوب وليم أرسل فا إيه رأيك أعمل إيه وقال لي يا ابني روح ريح ضميرك وقدام وكيل النيابة علشان يسامحك الله

س: وهل ذكر ياسر شهيد علام ذلك للقمص شنودة القمص عبد المسيح

ج: أيوه هو قاله زى ما أنا قلت له

س: ومتى وصلتم إلي مدينة سوهاج

ج: أحنا وصلنا سوهاج يوم الاثنين بالليل حوالى الساعة ٣ صباحاً

س: والى أين توجهتم

ج: هو قعد يلف بينا بالعربية على الجماعة قرايبه لحد ما لقى لينا سكن فاضى وقعدنا فيه لغاية اليوم الأربعاء لحظة توجهنا للنيابة

س: وأين هذا السكن الذى أقمتم به

ج: أنا معرفهوش
س: ومن الذى كان يقيم معك فيه
ج: مكنش قاعد معانا غير ياسر فقط
س: ولماذا لم تتوجها إلي قرية الكشح مركز دار السلام محل اقامتكما
ج: أحنا قلنا احنا نرتاح هنا فى سوهاج لغاية يوم الاربع علشان نروح النيابة
س: وهل أفهمك القمص شنودة القمص عبد المسيح عن كيفية ما سوف تدلى به من شهادة لإراحة ضميرك
ج: أيوة هو قال لي روح قول الحقيقة ولو كانت على رقبتك وبرضه قال لزميلي ياسر هذا الكلام
س: ما قولك فيما جاء باقوال العقيد نبيل جودة الهابط بالتحقيقات أن الانبا ويصا ومعاونيه قد التقى بكما عقب وصولكما إلي مدينة سوهاج وقاما باقناعكما بضرورة التوجه إلي النيابة والعدول على ما سبق أدليت به
ج: لم يتقابل معنا لحد ومفيش ضغوط ولا حاجة
س: ما قولك وقد أضاف أن الانبا ويصا ومعاونيه نجحوا فى إقناعك وزميلك فى تنفيذ ذلك بعد تدخل أهليتكم وممارسة ضغوط عنيفة عليهما
ج: محصلش الكلام ده
س: ما قولك وقد صدق ما أدلى به بالتحقيقات العقيد نبيل جوده الهابط وحضوركم اليوم للعدول عن الشهادة
ج: أنا اللى أعرفه قلت عليه
س: وما تعليلك لما سطره بمحضره وما قرره بالتحقيقات
ج: الله اعلم وأنا معرفش حاجة عن الموضوع اللى هو قاله
س: ما قولك وقد قرر العقيد نبيل الهابط بمحضره أن رجال الدين المسيحى بمحافظة سوهاج وعقب العدول عن أقوالك يهدفون الإسقاط على أجهزة الأمن بتعرض أبناء الطائفة المسيحية للإضطهاد والإتصال ببعض الهيئات والمنظمات الأجنبية بالداخل والخارج والترويج لهذه الأدعاءات المغرضة
ج: أنا معرفش حاجة عن الكلام ده
س: أنت متهم[3] بالشهادة الزور لصالح متهم "شيبوب وليم أرسل" فى جناية
ج: محصلش وما قررته للعدول عن شهادتي هو الحقيقة
س: كما وأنك متهم بالتزوير فى محرر رسمي وهو تحقيق النيابة اليوم كما هو ثابت بمحضر تحريات المباحث فى الجناية ٦٢٥٧لسنة٩٨ دار السلام
ج: محصلش والكلام الذى ذكرته اليوم هو الحقيقة
س: هل لديك أقوال أخرى
ج: لا
رئيس النيابة
تمت أقواله وبصم

(ملحوظة من المؤلف: محضر العدول عن الشهادة الزور لياسر شهيد علام والتحقيق معه وتوجيه الاتهام له بالتزوير فى نفس المحضر)

ثم دعونا الثاني ياسر شهيد علام داخل غرفة التحقيقات بعد أن أخرجنا الأول وسألناه بالاتى أجاب:
اسمي ياسر شهيد علام ٢٢سنة مجند بقوات أمن المنيا مولود بقرية الكشح بمركز دار السلام ويحمل بطاقة رقم٥٢٣٨٤ سجل مدنى دار السلام
س: ما قولك فيما سطره العقيد نبيل جوده الهابط رئيس قسم المباحث الجنائية بمحضره المؤرخ٦/١٠/٩٨ الساعة العاشرة والنصف مساءً وما قرره بالتحقيقات "تلوناه عليه"
ج: أنا ما عرفش حاجة عن الكلام اللى اتقال فى المحضر بتاع ضابط المباحث ولم يمارس على أي

٣- يلاحظ أن الإتهام بالشهادة الزور لصالح المتهم شيبوب جاء بعد عدولهما مباشرة عن الشهادة الزور وفى نفس المحضر

ضغوط للعدول عن الشهادة أو على أهلي وأنا لم التقى بهم وبالنسبة لموضوع الإجازة فأنا توجهت لقائد فرق الأمن بالمنيا انا وزميلى عبده ميخائيل ملك وطلبنا منه إجازة لاننا لنا فترة كبيرة وطويلة بالمعسكر فسمح لنا بإجازة لمدة خمسة أيام تبدأ من يوم٥/١٠/٩٨ حتى١٠/١٠/٩٨ وطلعت أنا وزميلي عبده وجينا فى المنيا فى اليوم ده علشان إني لاحنا عارفين إن يوم الثلاثاء إجازة واحنا متفقين انى احنا أول ما ننزل سوهاج نروح النيابة وبعد كده يوم الثلاثاء ركبنا قطار من المنيا الساعة ٢صباح الأربعاء ووصلنا سوهاج اليوم حوالي الساعة ٦صباحاً وبعدين التقينا بالاستاذ وديع نصحى المحامى وحكينا له على الموضوع وجابنا وجينا على النيابة وقررنا بالتحقيقات العدول عما سبق ان أدلينا به بنيابة دار السلام.

س: ما قولك وقد أثبت بمحضر التحقيقات من أن بعض رجال الدين المسيحى ومنهم الأنبا ويصا يروجون بين أبناء الطائفة بأن أجهزة الأمن قامت بتلفيق الاتهام للمتهم شيبوب وليم أرسل

ج: أنا معرفش حاجة عن الكلام ده

س: ما قولك وقد أضاف أنهم يروجون بأن ما أدلى به كلا من شاهدى الحادث عبده ميخائيل ملك وياسر شهيد علام من أقوال مخالف للحقيقة وتحت ضغط أجهزة الأمن وانهما أكرها على ذلك بهدف إلصاق التهمة لمواطن مسيحى

ج: أنا مليش دخل بالكلام ده خالص

س: ما قولك وقد أضاف أن الأنبا ويصا ومعاونيه قاموا بالإتصال بأهليتك والضغط عليهم واقناعهم بضرورة عدولك عن أقوالك السابقة أن أدليت بها فى القضية

ج: أنا لم أتصل بأهلي حتى الآن

س: ما قولك وقد أضاف أن القمص شنودة القمص عبد المسيح بتكليف من الأنبا ويصا تردد على معسكر قوات أمن المنيا وذلك كما هو ثابت بدفتر الاستعلامات بالمعسكر بتاريخ

ج: محصلش وأنا حصلت على إجازتي العادية أنا وزميلي عبده ميخائيل ملك

س: ما قولك فيما جاء بدفتر استعلامات معسكر قوات الأمن بالمنيا

ج: أنا لم التقى بالقمص شنودة ولم أراه

س: ما قولك فيما جاء بأقوال عبده ميخائيل ملك من حضور القمص شنودة القمص المعسكر قوات أمن المنيا للحصول لكما على أجازة

ج: أنا معرفش حاجة عن الموضوع ده وكنت فى خدمة

س: ما قولك وقد أضاف أن القمص استحصل لكما على اجازة اعتباراً من٥/١٠/٩٨ حتى١٠/١٠/٩٨

ج: محصلش وأنا أخذت إجازتي العادية

س: ما قولك وقد أضاف أن القمص شنودة القمص اصطحبكما بسيارته البيجو وعدتم سوياً إلي سوهاج

ج: محصلش الكلام ده ولحنا جينا فى المنيا وتانى يوم بالليل ركبنا القطار

س: ما قولك وقد أضاف أن أثناء عودتكم رفقة القمص شنودة القمص وفى الطريق أخبرتموه برغبتكم فى العدول عن أقوالكم

ج: محصلش وأنا لم التقى بالقمص شنودة القمص

س: ما قولك وقد أضاف أنه عقب وصولكم إلي مدينه سوهاج قام القمص شنوده القمص بالبحث لكما عن مسكن لكى تبيتو فيه وقد تمكن من إيجاد مسكن لكم ولكنه لا يعرف عنوانه

ج: محصلش الكلام ده واللى قلت عليه انى احنا جينا إلي المنيا وجينا تانى يوم سوهاج

س: وما تعليلك لما جاء بأقوال عبده ميخائيل ملك

ج: أنا معرفش هو بيقول كده ليه ولكن اللى حصل بالضبط أنا قلت عليه

س: ما قولك فيما جاء بتحريات المباحث والتحقيقات من أن الأنبا ويصا ومعاونيه قد التقى بكما عقب وصولكما إلي مدينة سوهاج وقاما بأقناعكما بضرورة التوجه إلي النيابة والعدول عما سبق ان أدليتما به

ج: أنا لم أتقابل مع أحد

س: ما قولك وقد أضاف من أن الأنبا ويصا ومعاونيه نجحوا فى أقناعك وزميلك فى تنفيذ ذلك بعد تدخل أهليتكم وممارسة ضغوط عنيفة عليهما
ج: محصلش الكلام ده
س: ما قولك وقد صدق ما أدلى بالتحقيقات العقيد نبيل جوده الهابط وحضوركم اليوم للعدول عن الشهادة
ج: أحنا جينا من تلقاء أ نفسنا واللى أعرفه قلت عليه
س: وما تعليلك إذاً لما جاء بمحضر التحريات
ج: أنا معرفش حاجة عن الكلام ده وأنا اللي قررته بالتحقيقات اليوم هو الحقيقة

ملحوظة
قمنا بمواجهة كلا من ياسر شهيد علام وعبده ميخائيل ملك فيما إختلفا فيه من أقوال فأصر كلا منهما على ما أدلى به من أقوال
تمت الملحوظة رئيس النيابة
س: أنت متهم بالشهادة الزور لصالح متهم "شيبوب وليم أرسل" فى جناية
ج: محصلش
س: كما وأنك متهم بالتزوير فى محرر رسمى وهو تحقيق النيابة اليوم بتاريخ٧/١٠/٩٨ كما هو ثابت وطبقاً لمحضر التحريات فى الجناية رقم ٦٢٥٧لسنة٩٨ جنايات دار السلام
ج: محصلش
س: هل لديك أقوال أخرى
ج: لا
تمت أقواله وبصم رئيس النيابة

(ملحوظة من المؤلف: قرار النيابة بحبس الشاهدين بعد عدولهما عن الشهادة الزور واستدعاء الأنبا ويصا والقمصين)
ملحوظة
حضر الأستاذ وديع نصحى المحامى مع المتهمين الماثلين منذ بداية التحقيقات ووعد بسداد الدمغة والتمس إخلاء سبيل المتهمين الماثلين
تمت الملحوظة رئيس النيابة
واقفل المحضر عقب اثبات ما قدم وقررنا الآتى:
أولاً : حجز كلا من عبده ميخائيل ملك وياسر شهيد علام وعرضه علينا باكر
ثانياً : يطلب كلا من الأنبا ويصا أسقف البلينا وانطونيوس فؤاد حنا راعى كنيسة الأنبا شنودة والقمص شنودة القمص عبد المسيح لجلسة تحقيق السبت١٠/١٠/٩٨ باكر٨/١٠/٩٨
رئيس النيابة
فتح المحضر اليوم٨/١٠/٩٨ الساعة٢,٤٢م بسراى النيابة بالهيئة السابقة
حيث أرسل إلينا القسم كلا من عبده ميخائيل ملك وياسر شهيد علام وبمناسبة تواجدهما خارج غرفة التحقيق فقد دعونا الأول داخلها ورأينا سؤاله بالآتى أجاب
اسمي عبده ميخائيل ملك سابق سؤاله
س: أنت متهم بإخفاء أدلة الجناية ٦٢٥٧لسنة٩٨ج دار السلام وتقديم معلومات تتعلق بالجناية وتعلم بعدم صحتها وهى تعديل أقوالك بمحضر الجناية سالف الذكر
ج: أنا ذكرت الحقيقة بتحقيق النيابة أمس وأنني لم أشاهد مرتكب حادث مقتل المجني عليهما
س: هل لديك أقوال أخرى
ج: لا
تمت أقواله وبصم رئيس النيابة

ثم دعونا الثاني داخل غرفة التحقيق بعد أن أمرنا بإخراج الأول ورأينا سؤاله بالآتى أجاب
اسمي ياسر شهيد علام   سابق سؤاله
س: أنت متهم بإخفاء أدلة الجناية ٦٢٥٧لسنة٩٨ج دار السلام وتقديم معلومات تتعلق بالجناية وتعلم بعدم صحتها وهى تعديل أقوالك بمحضر الجناية سالف الذكر
ج: محصلش
س: هل لديك أقوال أخرى
ج: لا

رئيس النيابة

تمت أقواله وبصم

واقفل المحضر عقب اثبات ما تقدم وقررنا الآتى:
أولاً: يحبس كلا من المتهمين عبده ميخائيل ملك وياسر شهيد علام أربعة أيام إحتياطياً على ذمة التحقيق ويراعى التجديد فى الميعاد ويحرر لكلا متهما فيش وتشبيه وتطلب صحيفة سوابقهما
ثانياً: يطلب سجل زيارات معسكر فرق أمن المنيا عن يوم٥/ ١٠ /٩٨ يعاد طلب الأنبا ويصا والقمص أنطونيوس فؤاد حنا والقمص شنودة القمص عبد المسيح لجلسة تحقيق١٠/١٠/٩٨

رئيس النيابة

فتح المحضر اليوم١٠/١٠/٩٨ الساعة ٩,٢٠صباحاً بسراى النيابة بالهيئة السابقة
اليوم وأثناء تواجدنا بسراي النيابة حضر السيد العقيد نبيل جوده الهابط رئيس قسم المباحث الجنائية وقدم لنا المحضر رقم٧ / ٦٠ أحوال ادارة البحث الجنائى بسوهاج مؤرخ٩/١٠/٩٨ الساعة ١١مساءً بمعرفته.(؟؟؟)[4] أنه بالنسبة لقرار النيابة الكلية بسوهاج فى المحضر ١٥٦٤لسنة٩٨ إداري قسم ثان سوهاج والذي يتضمن طلب سجل زيارات معسكر فرق أمن المنيا يوم٥/١٠/٩٨ وطلب حضور كلا من الأنبا ويصا مطران البلينا والقمص انطونيوس فؤاد حنا وكيل مطرانية البلينا والقمص عبد المسيح راعى كنيسة الأنبا شنودة بساقلته وذلك لجلسة تحقيق١٠/١٠ ١٩٩٨/ وعليه فقد تم إحضار سجل زيارات معسكر إدارة قوات الأمن بالمنيا من يوم٥/١٠/٩٨ وكذا إعلان المطلوب حضورهم وكذا دفتر الأحوال الخاص بإدارة قوات أمن المنيا. وقدم لنا الحاضر سجل الزيارات ودفتر ودفتر أحوال معسكر قوات أمن المنيا وبمطالعة سجل الزيارات عن يوم الاثنين٥/١٠/٩٨ تبين أنه مدون تحت اسم خانة الزائر القمص شنودة ميعاد الدخول الساعة الواحدة مساء وتحت خانة البطاقة رقم٢٢٨٤٤ وتحت خانة سبب الزيارة ساقلته سوهاج وتحت خانة ميعاد الانصراف الساعة ١,١٥مساءا وتحت خانة التوقيع توقيع القمص شنودة أشرنا عليه بما يفيد النظر ورد لمقدمه. وبالإطلاع على دفتر الأحوال الخاص بإدارة قوات أمن المنيا تبين أنه مثبت بالصحيفة رقم٣١٥ بتاريخ٥/١٠/٩٨ الموافق يوم الإثنين الساعة الواحدة ظهرا قيام المجندين عبده ميخائيل ملط وياسر شهيد علام بإجازة دورية حتى يوم١٠/١٠/٩٨ وذلك حسب تعليمات وكيل الإدارة فأشرنا عليه منا بما يفيد النظر ورد لمقدمه وأشرنا على المحضر رقم٦/ ٧٠ أحوال إدارة البحث الجنائي بما يفيد النظر والإرفاق. وأقفل المحضر عقب إثبات ما تقدم وقررنا الآتي :
أولا يصرف الحاضر من سراى النيابة
ثانيا يستعجل تنفيذ قراراتنا السابقة

التوقيع رئيس النيابة

(ملحوظة من المؤلف : محضر التحقيق مع الأنبا ويصا)
استكمالا لمحضر تحقيق نيابة سوهاج الكلية بتاريخ٧/١٠/١٩٩٨ الساعة ١٢,٣٠صباحاً بسرايا النيابة بمعرفة عبد العزيز فاروق رئيس النيابة
رأفت محمد محمود سكرتير التحقيق
اسمي الأنبا ويصا[5] وبالميلاد بطرس يوسف تكلا ٦٠سنة أسقف البلينا ومولود ومقيم البلينا –

٤- كلمة غير مفهومة
٥- ملحوظة: تم استجواب الأنبا ويصا بعد استجواب القمص شنودة القمص ولكننا نضع محضر استجوابه فى البداية

سوهاج ويحمل بطاقة شخصية رقم ٢٢٤٦٢سجل مدنى روض الفرج القاهرة
س: ما قولك فيما هو منسوب إليك
ج: محصلش
س: ما قولك فى المحضر المحرر بمعرفة العقيد نبيل جودة الهابط رئيس قسم المباحث بتاريخ٦/١٠/١٩٩٨ عليه
ج: محصلش هذا الموضوع ولكن اللى حصل أنه فى أعقاب الحادث المشار إليه بمحضر التحريات حضر إلي بالمطرانية فى البلينا ميخائيل ملك والد الشاهد عبده ميخائيل ملك وقال لى أنا عايز الواد ينزل أجازة علشان ضميره تعبان من الشهادة التى أدلى بها أمام النيابة واتهام شيبوب وليم أرسل وذلك على خلاف الحقيقة وأنه شهد زورا / وفى زيارة للقمص شنودة القمص لي منذ فترة لا أذكرها طلبت منه لصلته العديدة بالمسئولين محاولة منح كلا من عبده ميخائيل ملك وياسر شهيد علام إجازة حتى يريحوا ضمائرهم / والتوجه إلي النيابة للعدول عن أقوالهم التى سبق وأن أدلوا بها أمام نيابة دار السلام وذلك حتى يرتاح ضميرهم ولا يزجوا ببريء إلي السجن وأخذ القمص شنودة هذا الموضوع بجد واستطاع أن يحصل للشاهدين على إجازة وعقب حصولهما على هذه الإجازة توجها إلي النيابة وأدلوا بأقوالهم الحقيقية. هذا هو الموضوع أما بالنسبة للتحريات فليس فيها شئ صدق وانهم حرروا هذا المحضر بغية التعتيم على ما حدث بقرية الكشح عقب الحادث والتجاوزات التى ارتكبوها وهذا ثابت من التحقيقات التى أجريت بمعرفة منظمة حقوق الإنسان المصرية هذا ما استطيع الرد عليه والتعليق على محضر التحريات
س: وقد حضر إليك من يدعى ميخائيل ملك بمطرانية البلينا
ج: هو حضر إلي بمطرانية البلينا عقب الحادث مباشرة أو بعد يوم أو يومين من الحادث
س: وهل تقابلت معه
ج: نعم تقابلت معه
س: وما هو مضمون الحوار الذى دار بينك وبين ميخائيل ملك
ج: هو طلب منى محاولة نزول ابنه عبده ميخائيل ملك بإجازة من معسكر فرق أمن المنيا لتغيير شهادته التى شهد بها أمام نيابة دار السلام لأن ما قرره كذب وزور وتحت ضغط وتعذيب وأن ضميره يعذبه ويريد أن يعدل عن أقواله ويقول قول الحق
س: وما الذى فعلته تجاه ما طلبه منك ميخائيل ملك
ج: أنا ذكرت له انه يستريح وسوف يحدث كل شئ على خير
س: ومتى قام القمص شنودة بزيارتك
ج: هو حضر لي فى مطرانية البلينا للزيارة ولا أتذكر التاريخ
س: وما الذى طلبته منه
ج: طلبت منه محاولة سعيه للحصول على اجازة لكلا من عبده ميخائيل ملك وياسر شهيد علام
س: وهل ذكرت له أسباب ذلك
ج: نعم ذكرت له أن أحد فلدى هذين الشابين حضر لى وطلب منى محاولة نزول ابنه فى اجازة لأنه تعبان نفسياً من الشهادة التى أدلى بها أمام النيابة بالزور على شيبوب وليم أرسل ويريد أن يعدل عن هذه الشهادة لأنها كانت وليدة ضغط وتعذيب من قبل أجهزة الأمن ليقول القول الصدق والحق
س: وهل فعل القمص شنودة ما طلبته منه
ج: نعم هو استطاع أن يحصل لهما على إجازة وعقب نزولهما بالأجازة توجها إلي النيابة وقرروا بالتحقيقات القول الحق والصدق
س: وكيف نما إلي علمك توجه الشاهدين إلي النيابة العامة والعدول عن أقوالهما
ج: اتصل بي القمص شنودة القمص عبد المسيح بمطرانية البلينا صبيحة يوم حضورهم إلي سوهاج وأخذني بأنه أحضر المجندين وانه فى طريقه لعرضهم على النيابة لإبداء الاقوال الجديدة
س: ما قولك وقد جاء بمحضر التحريات بأن التحريات توصلت إلي أن بعض رجال الدين المسيحي بمحافظة سوهاج عرف منهم الأنبا ويصا أسقف البلينا للأقباط الارثوذكس يخططون لاستغلال حادث

مقتل كرم تامر أرسل وسمير عويضه حكيم بدار السلام والمتهم فيها شيبوب وليم أرسل أحد أبناء الطائفة المسيحيين بالمحافظة

ج: هذا الكلام جانبه الصواب تماماً لأن محافظة سوهاج مقسمة إلي ست أسقفيات وانا ليس لى سلطة إلا فى حدود أسقفيتين فقط وبمجرد سماعى انتهاكات الشرطة لحقوق الأبرياء حاولت الإتصال بالسيد مدير الأمن فكان فى أجازة فتوجهت إلي السيد اللواء سعيد أبو المعالى يوم الثلاثاء/١٩٩٨/٨/١٨ وعلى مدى ساعة ونصف شرحت له الموقف والتضرر من التجاوزات التى تنتهجها الشرطة مع الأبرياء واحتجازهم بدون داعي فوعدني خيراً ولم يحدث شئ واستمر مسلسل الضغط والتعذيب وذكرت له أيضاً أن الخفر يستغلون الموقف ويبتزون البسطاء ويأخذون منهم مبالغ من المال وفى مساء نفس اليوم١٨/١٩٩٨/٨ الساعة ١٠مساء التقى اثنان من كهنة الكشح مع السيد العميد مصطفى سليم وأيضاً شرحوا له الموقف ولم يحدث أي تغيير وفى يوم الثلاثاء٢٥/١٩٩٨/٨ طلبت أحد الأساقفة ليلتقي مع السيد اللواء خليل مخلوف مدير الأمن وهو الأنبا باخوم وكانت مقابلة سيئة للغاية وذكر بالحرف الواحد أن الكشح لسة ماشفتش حاجة ولم نجد أي وسيلة شرعية نسير فيها أقصد فى ذلك أنني أسير فى النهار ولا أعمل فى خفي ولم أثير أي فتنة وهذا ما حدث منى كرجل من رجال الدين.

س: ما قولك وقد أثبت بمحضره انك اعتمدت فى تنفيذ هذا المخطط بترويج الادعاءات المغرضة بتجاوزات من جهة الأمن على خلاف الحقيقة ولكلا من القمص انطونيوس فؤاد حنا والقمص شنودة القمص عبد المسيح

ج: أنا كما ذكرت كل خطواتي كانت شرعية متمثلة فى لقاءات مع مسئولي الأمن بالمحافظة وذكرت لهم ما يدور فى قرية الكشح كما أنني أرسلت مذكرة إلي السيد المحافظ والنيابة العامة بمعنى أن كل خطواتي ومحاولاتى كانت واضحة وبأوراق لدى الجهات التى ذكرتها أما القمص شنودة فهو عندي بمناسبة الصداقة أما بالنسبة للقمص انطونيوس فهو وكيل المطرانية ويتبعني وباقي الكهنة أما التحريض على باقي المحافظة فكما ذكرت أنني ليس لي السلطة على باقي المحافظة

س: ما قولك وقد أضاف أنكم دأبتم على إثارة الفتنة العنصرية من خلال لقاءاتكم بأبناء الطائفة فى الكنائس ومن خلال الزيارات التى قمتم بها لعدد من أبناء الطائفة تتضمن أن أجهزة الأمن قامت بتلفيق الاتهام للمتهم شيبوب وليم أرسل

ج: محصلش

س: ما قولك وقد أضاف انكم ترددون أن ما شهد به شهود الحادث عبده ميخائيل ملك وياسر شهيد علام من أقوال بتحقيقات النيابة مخالف لحقيقة وتحت ضغط أجهزة الأمن وأنهما اكرها على ذلك بهدف إلصاق التهمة لمواطن مسيحى وتستر على المتهم الحقيقى وهو على حسب ادعائكم من المسلمين

ج: أنا لم أتهم أحد من المسلمين بارتكاب الواقعة وأنما ذكرت بعض أسماء المسلمين حتى يتمم جهاز الأمن تحرياته أما كون شيبوب مظلوم فأننى على يقين من ذلك وأن ما شهد به شهود الحادث كانت تحت التعذيب والإكراه

س: ما قولك وقد أضاف أنك ومعاونيك كنت على اتصال دائم وتنسيق بأحد المحامين بالقاهرة يدعى موريس تتدارسون معه كيفية تصعيد هذا المخطط الإثارى والاتصال ببعض الجهات الأجنبية لنشر هذه الادعاءات ومحاولة إفساد القضية

ج: كل معرفتي بالأستاذ موريس أنه عضو فى منظمة حقوق الإنسان وعرفني به أحد الضباط فى القاهرة وهو الذى أتصل بي للاستفسار عن هذا الموضوع وحقيقته

س: ما قولك وقد أضاف أنكم اتفقتم فيما بينكم واستغلالكم لنفوذكم الديني للضغط على شاهدي الحادث للعدول عن أقوالهما التى أدلى بها بتحقيقات النيابة

ج: أنا لا أعرف شاهدي الواقعة أو أسمائهم

س: ما قولك وقد أضاف أنكم قمتم بالاتصال بأهلية الشاهدين والضغوط عليهم وأقناعهم بضرورة عدول أبنائهم عم أقوالهم السابق ذكرها أمام النيابة

ج: هذا افتراء واضح لأن الحقيقة أن والد أحد الشاهدين كما ذكرت هو الذى حضر إلي بمقر إقامتي بمطرانية البلينا

س: ما قولك وقد أضاف بأنك قد أوفدت القمص شنودة القمص إلي معسكر قوات الأمن بـ... ليحصل على إجازة لشاهدي الواقعة

ج: أنا لا أستطيع أن أعطى أوامر أو تعليمات للقمص شنودة لأنه من مطرانية أخميم وليس ... سلطة عليه وتربطني به مجرد صداقة ويحضر لى بين الحين والآخر

س: ما قولك وقد أضاف أنك التقيت بالمجندين شاهدي الحادث بمجرد وصولهم إلي مدينة سوهـ... بعد حصولهم على إجازة من المعسكر

ج: أنا لم أتحرك من مكاني بمطرانية البلينا

س: ما قولك وقد أضاف أنك قمت بالضغط على شاهدي الواقعة كى يتوجها إلي النيابة للعدول عـ... سبق وان ادلى به من أقوال تدين المتهم شيبوب وليم أرسل وانه ما شهدا به كان نتيجة ضغط وإكر... من قبل ضابط المباحث

ج: أنا لم ألتقي بالشاهدين نهائياً فكيف ضغطت عليهم

س: ما قولك وقد أضاف أنك ومساعديك من رجال الكنيسة تخططون لتصعيد تحرككم الإثارى فى أعقاب إدلاء المجندين بالأقوال الجديدة وتهدفون من ورائه إلي الإسقاط على أجهزة الأمن وتعرض أبنـ... الطائفة المسيحيين للإضطهاد والإتصال ببعض الهيئات والمنظمات الأجنبية بالداخل والخارج والترويج لهذه الادعاءات المغرضة

ج: هذا الكلام كله خطأ ومغرض وله أسبابه أن منظمة حقوق الإنسان قد توجهت إلي قرية الكشـ... ورأت ما رأت وسطرت هذا فى تقرير يتداول مع الجميع

س: ما قولك وقد حضر شاهدي الواقعة وقاموا بالإدلاء بأقوال تغاير ما أدلى به بتحقيقات نيابة د... السلام بتاريخ١٤/٩/١٩٩٨

ج: ما ذكروه هو الحقيقة التى كانا يرغبا فى الإدلاء بها وبعيداً عن الضغوط التى لاقوها حين سمعت شهادتهم لأول مرة

س: ما قولك فيما جاء بأقوال القمص شنودة القمص عبد المسيح بالتحقيقات "تلوناها عليه"

ج: أقوالي هي التى ذكرتها بالتحقيقات

س: ما قولك وقد قرر القمص شنودة القمص أنه لم يكن يعرف سبب طلبك له لمحاولة منح الشاهدين أجازة فى حين انك قد قررت فى التحقيقات أنك ذكرت له السبب فى طلبك لنزولهم للعدو... عن الشهادة

ج: هو لم يكن يعلم تفاصيل سبب طلبي هذا

س: ما قولك وقد قرر بالتحقيقات أنه عقب وصوله إلي مدينة سوهاج وبرفقته المجندين تركهم بموقف السيارات فى حين انك قررت انه اتصل بك وابلغك بحضور المجندين وهو فى طريقه لعرضه على النيابة

ج: هو اتصل بي وأبلغني بوصولهم

س: ألم تلتقى بالمجندين سالفى الذكر قبل توجههم إلي النيابة

ج: لا

س: ألم تمارس عليهم ثمة ضغوط أو أكراه لكى يعدلوا عن أقوالهم أو على ذويهم

ج: لم يحدث هذا إطلاقاً

س: أنت متهم بترويج أقوال من شأنها الاضرار بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى

ج: محصلش وأنا رجل دين ملتزم وفى لقاءاتي مع المسئولين ومذكراتي التى سطرتها يتضح منها أننى لا يمكن أن استغل مركزى فى هذه الإدعاءات الباطلة

س: أنت متهم باستغلال الدين فى ترويج أفكار متطرفة بقصد إثارة الفتنة والإضرار بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي

ج: ما هي هذه الأفكار التى قمت بترويجها وما الدليل على ذلك

س: كما وانك متهم بذكر أمور من شأنها التأثير فى القضاة الذين يناط بهم الفصل فى دعوى مطروحة أمام النيابة والتأثير فى الشهود لاداء شهادة من شأنها منع شخص من الإفضاء بمعلومات

لأولى الأمر والتأثير فى الرأى العام لمصلحة طرف فى الدعوى

ج: ما هي مصلحتي فى ذلك إن عملي أن أقرر الحقائق وأعلم الناس الفضيلة وليس الكذب والتعتيم وسلطاني ليس سلطان مادي ولكن سلطان روحي وأعلم الناس أن يعيشوا فى سلام وفى وحدة

س: كما وانك متهم من أنك وبصفتك رجل دين ألقيت فى أماكن العبادة أقوالاً من شأنها قدح وذم فى عمل من أعمال جهات الإدارة العمومية

ج: أنا ذكرت الحقائق والوقائع الحقيقية وملابسات قضية أنا اعتبرها قضية قتل عادية وليس ذي أهمية حتى تصل ما تصل إليه الآن ولكن أنا لم استطيع شرح الواقع والتجاوزات للسيد اللواء مساعد وزير الداخلية واصطحبته إلي قرية الكشح فرأى وسمع بنفسه.

س: كما وأنك متهم بالاشتراك مع آخرين بإعانة المتهم فى جناية وذلك بإخفاء أدلة الجريمة وتقديم معلومات تتعلق بالجريمة وأنت تعلم بعدم صحتها

ج: ليس هذا من عملي وليس لي دخل بتحريات الشرطة وليس متضرر من واقعة القتل لأنها مجرد جريمة يحدث مثلها عشرات الجرائم يومياً ولكن تضرري فقط من تجاوزات الشرطة وهو نابع من الرسالات الدينية وصرخات الأبناء من تجاوزات الشرطة

س: هل لديك أقوال أخرى

ج: نعم أنا أجد فى هذه التحريات تضليل كامل وتعميه للحقيقة وتضليل للعدالة أيضاً فانا لست متضرر نهائياً من حادث القتل كما ذكرت ذلك لكل الأجهزة ولكن تضررى من التجاوزات الصارخة للشرطة وقيامهم باحتجاز وتعذيب الأبرياء دون مصوغ قانونى هذه التحريات لتكملة التغطية بأن الشرطة لم تحدث فقط إصابات بل عاهات والنيابة حولت المتضررين إلي الطب الشرعي وللأسف فأن الطب الشرعي أيضاً بتحريض من الشرطة لم يثبت هذه العاهات ولذلك المتضررين فى طريقهم إلى إثبات هذه العاهات بأطباء واستشاريين ثم إنني رجل دين ورسالتي أن أضع الحق فى نصابه وأعلم الفضيلة فهذه التحريات والاتهامات ليس لها أدنى أساس وأرى آن التجاوز الحقيقي للشرطة هو الذى يجب أن يسائل

س: هل لديك إضافات أخرى

ج: لا

تمت أقواله وتوقع منه رئيس النيابة

(ملحوظة من المؤلف: محضر التحقيق مع القمص شنودة القمص)

فتح المحضر اليوم١٠/١٠/٩٨ الساعةص٩,٢٠صباحاً بسراي النيابة بالهيئة السابقة

اليوم وأثناء تواجدنا بسراي النيابة حضر السيد العقيد نبيل جوده الهابط رئيس قسم المباحث الجنائية وقدم لنا المحضر رقم٧ /٦٠ أحوال ادارة البحث الجنائى بسوهاج مؤرخ٩/١٠/٩٨ الساعة ١١مساءً بمعرفته أثبت به أنه بالنسبة لقرار النيابة الكلية بسوهاج فى المحضر ١٥٦٤لسنة٩٨ أدارى قسم ثان سوهاج والذي يتضمن طلب سجل زيارات معسكر فرق أمن المنيا يوم٥/١٠/٩٨ وطلب حضور كلا من الأنبا ويصا مطران البلينا والقمص انطونيوس فؤاد حنا وكيل مطرانية البلينا والقمص عبد المسيح راعى كنيسة الأنبا شنودة بمركز ساقلته وذلك لجلسة تحقيق١٠/١٠/ ٩٨ وعليه فقد تم إحضار سجل زيارات معسكر إدارة الأمن بالمنيا من يوم٥/١٠/٩٨ وكذا إعلان المطلوب حضورهم وكذا دفتر الأحوال الخاص لإدارة قوات أمن المنيا وقدم لنا الحاضر سجل الزيارات ودفتر أحوال معسكر فرق أمن المنيا وبمطالعة سجل الزيارات عن يوم الاثنين٥/١٠/٩٨ تبين أنه مدون تحت اسم خانة الزائر القمص شنودة القمص ميعاد الدخول الساعة الواحدة مساء وتحت خانة البطاقة رقم٢٢٨٤ وتحت خانة سبب الزيارة ساقلتة سوهاج وتحت خانة ميعاد الانصراف الساعة ١,١٥مساء وتحت خانة توقيع القمص شنودة أشرنا عليه منا بما يفيد النظر ورد المقدمة

وبالإطلاع على دفتر الأحوال الخاص بإدارة قوات أمن المنيا تبين أنه مثبت بالصحيفة رقم٣١٥ مؤرخ٥/١٠/٩٨ الموافق يوم الاثنين الساعة الواحدة ظهراً قيام المجندين عبده ميخائيل ملك وياسر

شهيد علام بأجازة دورية حتى يوم ٩٨/١٠/١٠ وذلك حسب تعليمات وكيل الأدارة فأشرنا عليه بما يفيد النظر ورد لمقدمه وأشرنا على المحضر رقم٧/٦٠ أحوال إدارة البحث الجنائي بما يفيد النظر والإرفاق

واقفل المحضر عقب إثبات ما تقدم وقررنا الآتي:

أولاً : يصرف الحاضر من سراي النيابة

ثانياً : يستعجل تنفيذ قراراتنا السابقة

رئيس النيابة

فتح المحضر اليوم فى تاريخه الساعة واحدة مساء بسراى النيابة بالهيئة السابقة

حيث تبين تواجد القمص شنودة القمص والأنبا ويصا والقمص انطونيوس فؤاد حنا خارج غرفة التحقيق فقد دعونا الأول داخلها وسألناه بالآتى أجاب:

إسمى القمص شنودة القس عبد المسيح ميخائيل ٤٣سنة راعى كنيسة الأنبا شنودة الشرقى بساقلتة مولود ومقيم بنجوع الربابنة مركز ساقلته ويحمل بطاقة عائلية رقم٢٢٨٤٤ سجل مدنى ساقلته

س: ما قولك فيما هو منسوب إليك

ج: محصلش

س: ما قولك فيما جاء بمحضر التحريات المؤرخ٦/١٠/٩٨ بمعرفة العقيد نبيل جوده الهابط رئيس قسم المباحث الجنائية بسوهاج "تلوناه عليه"

ج: الكلام ده محصلش واللى حصل أنى من حوالي شهر كنت فى زيارة للأنبا ويصا أسقف البلينا للأقباط الارثوذكس للسؤال عنه وفى نهاية الزيارة طلب منى الأنبا ويصا التدخل لدى معسكر قوات أمن المنيا بشأن محاولة منح كلا من عبده ميخائيل ملك وياسر شهيد علام المجندين بالمعسكر بإجازة فقمت بالانتقال إلي مدينة المنيا وقمنا بزيارة السيد اللواء حكمدار أمن المنيا ورجوته بمنح المجندين عبد ميخائيل وياسر شهيد إجازة لرؤية أهاليهم فقام بالاتصال بالسيد العقيد عاطف خليفة وطلب منه هذه الأسماء فأجابوا بأنه لا توجد هذه الأسماء من ضمن المجندين بالأمن المركزي فقام بالاتصال بقوات الأمن العقيد مصطفى وطلب منه نزول المجندين إذا لم يكن عليهم أي جزاءات فأخبره بأنه لا يوجد جزاءات ومنح كل منهم خمسة أيام تبدأ من٥/١٠/٩٨ حتى١٠/١٠/٩٨ وقمت باصطحابهم معي بسيارتي الخاصة إلي مدينة سوهاج وعند وصولنا إلي مدينة سوهاج قمنا بإنزالهم من السيارة وانصرفت

س: ومن الذى طلب منك محاولة الحصول على إجازة للمجندين سالفى الذكر

ج: الذى طلب منى ذلك الأنبا ويصا

س: وما سبب طلبه لك بمحاولة منح سالفى الذكر أجازة

ج: لا أنا معرفش السبب وهى طبعاً عمل آنساني

س: وما سبب تواجدك طرف الأنبا ويصا

ج: أنا كنت فى زيارة له للسؤال عن صحته لأنه كان مريض

س: ومتى تواجدت فى المنيا

ج: أنا كنت فى مدينة المنيا يوم الاثنين الموافق٥/١٠/٩٨

س: وما تاريخ لقاءك بالأنبا ويصا

ج: من حوالي شهر

س: والى أين ذهبت أثناء تواجدك لمدينة المنيا

ج: أنا توجهت إلي مدرية أمن آلمنا

س: ومع من تقابلت

ج: تقابلت مع السيد اللواء حسن فريد

س: وما سبب زيارتك للواء حسن فريد

ج: سبب الزيارة التوسط لديه لنزول المجندين سالفى الذكر بأجازة لزيارة أهليهم

س: وهل نجحت فى ذلك
ج: نعم تم منح كلا من المجـدنـدين سالفى الذكر اجـازة دورية لمدة خمسـة أيام تبدأ من٥/١٠/٩٨ حتى١٠/١٠/٩٨
س: وما هو وقت منح هذه الإجازة للمجندين
ج: أنا استلمت المجندين سالـفى الذكر من مـعسكر قـوات أمن المنيـا من الساعـة ٥مسـاء الاثنين الموافق٥/١٠/٩٨
س: وهل كان لك صله معرفة بالمجندين
ج: ليس لي سابق معرفة بالمجندين
س: والى أين اصطحبت المجندين بعد حصولهم على تلك الاجازة
ج: بعد حصول المجندين على الإجازة قمنا باصطحابهم بسـيارتي الخاصة إلي مدينة سوهاج حيث كانت الساعة العاشرة صباح يوم الثلاثاء
س: وهل توجهت بهم إلي ثمة مكان خلال رحلة العودة
ج: نعم قمنا بالمبيت بأحد الأديرة بسمالوط
س: ولماذا لم تتركهم يعودون إلي أهليتهم عقب حصولهم على الأجازة
ج: هما قالوا أن أحنا معناش فلوس وطلبت منهم المبيت والعـودة بهم صباح اليوم الثانى إلي مدينة سوهاج
س: وهل من حديث داربينك وبين المجندين خلال مدة المبيت معك ورحلة العودة
ج: لم يحدث بيني وبينهما ثمة حوار فى أي موضوع كان
س: عند وصولك إلي مدينة سوهاج رفقة المجندين ما الذى فعلته معهما
ج: أنا أنزلتهم بموقف البلينا الكشح بمدينة سوهاج
س: هل أعطيتهم ثمة نقود أو أموال المواصلات التى تقلهم إلي بلدتهم
ج: هما طلبوا النزول وتركتهم وانصرفت
س: ما قـولك فيـما أثبت العـقيد نـبيل جوده الهـابط من أن بعض رجال الديـن المسيحى بمحـافظة سوهاج يستـغلون حادث مقتل المواطنين كرم تامـر أرسل وسمير عويضـة حكيم والمتهم فيها شـيبوب وليم أرسل فى إثارة ابناءُ الطائفة المسيحية بالمحافظة
ج: لم يحدث ذلك
س: ما قولك وقد أضاف بأنه عرف من رجال الدين المسـيحى بمحافظة سوهاج الأنبا ويصا أسقف البلينا والقمص انطونيوس فؤاد حنا وكيل مطرانية البلينا والقمص شنودة القمص عبد المسيح
ج: لم يحدث ذلك
س: وما قـولك وقد أضـاف أن هؤلاء يقوموا بتـرويج الادعاءات المغـرضة بأن هناك تجـاوزات قد تخذت من جانب أجهزة الامن أثناء اجراءات البحث عن مرتكب الواقعة على خلاف الحقيقة
ج: الحادثة وقعت فى الكشح مركز دار السلام وأنا محل إقامتي دير الأنبا شنودة بساقلته والمسافة تبعد بين هذا وذاك حوالي ستين كيلو
س: ما قـولك وقد أضاف أن المذكورين يـروجون الإشاعات الكاذبة ودأبوا علـى الفتن العنصرية من خلال لقاءاتهم بأبناء الطائفة فى الكنائس وخلال الزيارات التى قامـوا بها لعدد من أبناء الطائفة تتضمن أن أجهزة الأمن قامت بتلفيق الإتهام للمتهم شيبوب وليم أرسل
ج: محصلش وأنا فى مكان وهما فى مكان
س: ما قولك وقد أثبت أيضاً أن الأنبـا ويصا ومعاونيه يروجون بأن شهود الحادث عـبده ميخائيل ت وياسر شهيـد علام قد أدلى فى تحقيقات النيابـة بأقوال مخالفة للحقيقـة تحت ضغط أجهزة الأمن وأنهما أكرها على ذلك بهدف إلصاق التهمة لمواطن مسيحى وتستر على المتهم الحقيقي
ج: محصل ومعرف عن الحادثة حاجة خالص
س: ما قـولك وقد أضـاف أن الأنبا ويصـا ومعاونـيه من رجال الدين المسيحى على إتصال دائم وتنسيق المواقف لأحد المحـامين بمدينة القاهرة يدعى موريس يتدارسون معـه كيفية تصعـيد مخططهم

الإثارى والإتصال ببعض الجهات الأجنبية لنشر إدعاءتهم ومحاولة إفساد القضية إستغلالاً لنفوذه الدينى على شاهدي الحادث للعدول عن أقوالهم

ج: لم يحدث هذا و لا أعلم شئ عن هذه الواقعة

س: ما قولك وقد أضاف أن رجال الدين المسيحي اتصلوا بأهلية الشاهدين والضغوط عليهم وإقناعهم بضرورة عدول أبنائهم عن أقوالهم السابق أن أدلى بها فى القضية

ج: محصلش

س: ما قولك وقد أضاف أنك قمت بتكليف من الأنبا ويصا بالتردد على معسكر قوات أمن المنيا حيث التقيت ببعض الضباط المسئولين والتمست منح شاهدى الحادث أجازة لمدة خمسة أيام لظروف عائلية وقد نجحت فى ذلك

ج: بالنسبة لنزول المجندين أنا ذكرت تفصيلاً فى صدر المحضر ملابسات نزولهم وذلك لخدمة إنسانية لا أكثر ولا أقل

س: ما قولك وقد أضاف أن الأنبا ويصا ومعاونيه ذكروا للمجندين أن يقروا أمام النيابة بأن ما أدلى به فى التحقيقات لدى سؤالهم كان تحت ضغط واكراه من قبل ضباط المباحث للإعتراف بأن المتهم شيبوب وليم أرسل هو مرتكب الحادث

ج: كما ذكرت سلفاً بأن لا علم لي بهذه الواقعة على الإطلاق

س: ما قولك وقد أضاف بأنكم قمتم بفرض نطاق من السرية على الشاهدين منذ وصولهم إلي مدينة سوهاج لمنع إتصالهم بأى شخص

ج: محصلش وأنا كما ذكرت بانني تركتهم بموقف السيارات ولا أعلم عنهم شئ بعد ذلك

س: ما قولك وقد أضاف أن رجال الدين المسيحي قد نجحوا فى إقناع شاهدي الحادث فى تنفيذ ذلك بعد تدخل أهليتهم وممارسة ضغوط عليهما وأنهما يعتزما التوجه إلي النيابة للإدلاء بما أملى عليهما من أقوال وفقاً للمخطط السابق

ج: معرفش عن الموضوع ده حاجة

س: ما قولك وقد أنهى محضره بأن الأنبا ويصا ومساعديه من رجال الكنيسة يخططون لتصعيد تحركهم الاثارى فى أعقاب إدلاء المجندين المذكورين بالأقوال الجديدة أمام النيابة ويهدفون من ورائه إلي الإسقاط على أجهزة الأمن والإدعاء بتعرض الهيئات والمنظمات الأجنبية بالداخل والخارج والترويج لهذه الادعاءات المغرضة

ج: أنا معرفش حاجة عن هذا الكلام

س: وما تعليلك إذاً لما قرره العقيد نبيل جوده الهابط رئيس قسم المباحث الجنائية

ج: أنا رجل دين وليس لي صلة بما ذكر بمحضر الشرطة

س: ما قولك وقد توجه شاهدي الواقعة إلي النيابة العامة يوم الأربعاء الموافق٧/١٠/٩٨ للعدول عما أدلى به بتحقيقات النيابة بتاريخ١٤/٩/٩٨

ج: أنا معرفش حاجة من الكلام ده خالص

س: ما قولك فيما جاء بأقوال عبده ميخائيل ملك بالتحقيقات "تلوناه عليه أقواله"

ج: كل ما ذكره عبده ميخائيل صحيح فيما يتعلق بحصولي على إجازة لهم واصطحابهم معي إلي مدينة سوهاج ولكن ماذكره بشأن الشهادة فى قضية ما أو تدبير سكن لهم بمدينة سوهاج فهذا لم يحدث

س: ما قولك فيما جاء بأقوال ياسر شهيد علام بالتحقيقات "تلوناه عليه أقواله"

ج: كلام ياسر شهيد علام بالتحقيق قول مجزوم عليه حيث أنني حصلت على إجازة له واصطحبته معى بسيارتى إلي محافظة سوهاج

س: إذاً ما تعليلك لما جاء بأقوال سالفى الذكر بالتحقيقات

ج: أنا معرفش حاجة عن الموضوع ده

س: أنت متهم بالترويج بالقول وذلك إضراراً بالوحدة الوطنية والسلام الإجتماعى

ج: محصلش وأنا سبق لي الترشيح لعضوية مجلس الشعب دائرة ساقلته ولا يحدث منى هـ

اطلاقاً

س: كما وأنك متهم باستغلال الدين فى الترويج والتجنيد بالقول لأفكار متطرفة بقصد إثارة الفتنة والاضرار بالوحدة الوطنية والسلام الأجتماعى

ج: محصلش وأنا رجل دين اجتماعي وأخالط المسيحي والمسلم على السواء وأقوم بالمصالحات بين المسلمين والمسيحيين

س: كما أنك متهم بمحاولة ذكر أمور من شانها التأثير فى القضاة الذين يناط بهم الفصل فى الدعوى المطروحة أمام أي جهة من جهات القضاء فى البلاد او فى رجال القضاء أو النيابة أو غيرهم من المواطنين المكلفين بتحقيق وكذا التأثير فى الشهود اللذين قد يطلبون لإدلاء الشهادة فى تلك الدعوى أو أمور من شأنها منع شخص من الإفضاء بمعلومات لأولى الأمر أو التأثير قي الرأي العام لمصلحة طرف فى الدعوى أو التحقيق أو ضده

ج: محصلش

س: كما وانك متهم وانت من رجال الدين القيت فى أحد أماكن العبادة وفى المحافل الدينية أثناء تادية وظيفتك قدحاً وذماً فى عمل من أعمال جهات الادارة

ج: محصلش

س: كما وأنك متهم بالإشتراك مع سالفى الذكر عبده ميخائيل ملك وياسر شهيد علام بإخفاء أدلة وذلك بتقديم معلومات تتعلق بالجريمة وأنت تعلم بعدم صحتها

ج: محصلش وأنا معرفش حاجة عن الموضوع ده

س هل لديك أقوال أخرى

ج: لا

تمت أقواله وتوقع منه القمص شنودة رئيس النيابة

(ملحوظة من المؤلف: محضر التحقيق مع القمص أنطونيوس)

ثم دعونا الثالث داخل غرفة التحقيق بعد أمرنا بإخراج الثانى خارجها وسألناه بالآتى أجاب:

أسمي القمص انطونيوس فؤاد حنا وبالميلاد فرحان ٥٤سنة وكيل مطرانية البلينا ومقيم بالبلينا عمارة المطرانية ويحمل بطاقة عائلية رقم ٢٨٢٤٠سجل مدني بندر أسوان محافظة سوهاج

س: ما قولك فيما هو منسوب إليك

ج: محصلش

س: ما قولك فيما جاء بمحضر التحريات المؤرخ٦/١٠/٩٨ بمعرفة العقيد نبيل جوده الهابط رئيس قسم المباحث الجنائية "تلوناه عليه"

ج: ما ورد بمحض التحريات أقوال مرسلة عارية من الحقيقة ومحض افتراء من أجهزة الشرطة ولم يحدث شئ مما سطر فى محضر للتحريات

س: وما قولك وقد أثبت بمحضره من أن بعض رجال الدين المسيحي بمحافظة سوهاج منهم الأنبا ويصا يخططون لاستغلال الحادث الخاص بمقتل كرم تامر أرسل وسمير عويضه حكيم والمتهم فيها شيبوب وليم أرسل فى إثارة أبناء الطائفة المسيحين بالمحافظة

ج: لا يمكن أن يحدث كما صور فى بمحضر التحريات وأن رسالة الدين المسيحي رسالة خدمة والحث على الفضيلة

س: ما قولك وقد أضاف أنكم دابتم على ترويج الادعاءات المغرضة بأن هناك تجاوزات اتخذت من جانب أجهزة الأمن أثناء اجراءات البحث عن مرتكب الواقعة

ج: لا وأنا خلال فترة وقوع الحادث وما بعده وحتى١٥/٩/٩٨ لم أكن متواجد بالنيابة وكنت متولجد بالقاهرة لخطوبة نجلى وبعدها كريمتي

س: ما قولك وقد أضاف أن الأنبا ويصا اعتمد فى تنفيذ هذا المخطط على معاونين له من رجال

الكنيسة وهما القمص أنطونيوس والقمص شنودة
ج: سبق وأن ذكرت بأنني لم أكن متواجد وأن رسالتي تعتمد على الروحية ولا تتدخل فى أمر سياسى
س: ما قولك وقد أضاف بأنكم قد دأبتم على الفتنة العنصرية وذلك من خلال لقائكم بأبناء الطائفة فى الكنائس وخلال الزيارات التى قمتم بها للعديد من أبناء الطائفة تتضمن أن أجهزة الأمن قامت بتلفيق الإتهام للمتهم شيبوب وليم أرسل وأن ما أدلى به كلا من شهود الحادث مخالف للحقيقة وتحت ضغط وإكراه أجهزة الأمن بهدف إلصاق التهمة لمواطن مسيحي
ج: عملنا فى الكنائس هو إقامة الشعائر الدينية والصلوات الطقسية حسب كتب الكنائس التى تصلى بها كل الكنائس عامة وأن المنبر فى العظات لا يتعرض إطلاقاً إلا لشرح الأنجيل ولا يمكن أن تناقش عليه أمور سياسية أو عالمية أو أى شيء من هذه القبيل وفى أي لقاءات أخرى لم يحدث هذا
س: ما قولك وقد أضاف بأن ويصا ومعاونيه من رجال الدين المسيحى على إتصال بأحد المحامين بمدينة القاهرة ويدعى موريس يتدارسون معه كيفية تصعيد مخططهم الإثارى والإتصال ببعض الجهات الأجنبية لنشر إدعائهم ومحاولة إفساد القضية
ج: لم يحدث هذا ولا أعرف حتى موريس هذا ولم يسبق الاتصال به ومعرفته نهائيا ودورنا روحي فقط
س: ما قولك وقد أضاف بأنكم قمتم بالاتصال بأهلية الشاهدين والضغط عليهم وإقناعهم بضرورة عدول أبنائهم عن أقوالهم السابق أن أدلى بها
ج: لم يحدث هذا
س: ما قولك وقد أضاف تردد القمص شنودة القمص على معسكر أمن المنيا والحصول على أجازة للشاهدين
ج: لا أعرف هذا الموضوع
س: ما قولك وقد أضاف أن الأنبا ويصا تقابل مع الشاهدين عقب وصولهم لمدينة سوهاج
ج: أنا لا أعرف عن هذا الموضوع شئ
س: ما قولك وقد أضاف أن الأنبا ويصا قام بالضغط هو ومعاونيه على الشاهدين لتعديل أقوالهم
ج: نحن نعلم الناس الفضيلة
س: ما قولك وقد أضاف بأنكم قد نجحتم فى قناع شاهدى الحادث بعد تدخل أهليتهم وممارسة الضغوط العنيفة عليهم بأن عزما الشاهدين بالتوجه إلي النيابة لتغير أقوالهم
ج: كما ذكرت أنه لا دليل على ما جاء بمحضر التحريات ولم يحدث ما سطرته
س: ما قولك وقد أضاف أن الأنبا ويصا ومساعديه يخطون لتصعيد تحركهم الإثارى فى أعقاب إدلاء الشاهدين بالأقوال الجديدة بالإسقاط على أجهزة الأمن والإدعاء بتعرض أبناء الطائفة المسيحية للإضطهاد والإتصال ببعض الهيئات والمنظمات الأجنبية بالداخل والخارج والترويج لهذه الإدعاءات المغرضة
ج: الأنبا ويصا عندما شاهد تجاوزات من بعض رجال الأمن قام باتخاذ الطرق الشرعية لدرء هذه التجاوزات ولكن لم يحدث أن تثار بل نرفض انتشار كلمه الاضطهاد الديني داخل مصر والقضية ليس بين مسلمين ومسيحيين إطلاقاً
س: وما تعليلك إذاً لما جاء بمحضر التحريات
ج: هو محض افتراء ومحاولة إدخال رجال الدين فى قضية قتل عادية تحدث مئات المرات ولا دخل للدين فيها وذلك لحماية الضباط من التجاوزات التى صنعوها
س: ما قولك فيما جاء بأقوال عبده ميخائيل ملك وياسر شهيد علام "تلوناه عليه"
ج: محصلش وأنا معنديش علم بهذا الموضوع
س: ما قولك فيما جاء بأقوال القمص شنودة بالتحقيقات "تلوناه عليه"
ج: أنا ذكرت ليس لي علم بهذا الموضوع إطلاقا
س: ما قولك فيما جاء بأقوال الأنبا ويصا بالتحقيقات "تلوناه عليه"

ج: ما ذكره الأنبا ويصا بالتحقيقات فـهو صحيح حيث أن طرق القنوات الشرعية عقب شكاية أهالى الكشح

س: أنت متهم بترويج أقوال من شأنها الإضرار بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي

ج: لم أكن موجوداً ولا أعلم عن هذا الموضوع شئ

س: كمـا أنك متـهم وبصفتك رجل دين قـمت بالترويج بالقـول لأفكار متطرفـة بقصد أثـارة الفتنة والاضرار بالوحدة الوطنية والسلام الإجتماعى

ج: هذا لم يحدث إطلاقاً بل إنني أشمئز من هذه التعبيرات لأنها ضد رسالتي الروحية

س: كمـا أنك متـهم بذكر أمـور من شأنهـا التأثيـر فى القضـاة الذين يناط بهم الفصـل فى دعوى مطروحة أمام النيابة والتـأثير فى الشهود وذلك من شأنه منع شخص من الإفـضاء بمعلومات لمصلحة طرف فى الدعوى والتحقيق معه فيها

ج: محصلش وأنا معرفش حاجة خالص

س: كمـا وأنك متهم وأنت من رجـال الدين القيت فى لحـد أماكن العبـادة قدحاً وذمـاً فى عمل من أعمال جهات الأدارة العمومية

ج: أنا لا أعلم شئ عن هذا الموضوع

س: كم انك متهم بالاشتراك مع آخرين بإخفاء أدلة جريمة بتقديم معلومات تعلم بعدم صحتها

ج: محصلش وأنا ليس سلطة مختصة بهذا الأمر

س: هل لديك أقوال أخرى

ج: لا

تمت أقواله ووقع القمص انطونيوس فؤاد حنا   رئيس النيابة

٩- تقرير الأنبا ويصا إلى المجمع المقدس[٦]

تقرير موجز عن احداث الكشح سنة ١٩٩٨ مقدم للمجمع المقدس

الكشح : قرية تبعد خمسين كليو متر عن سوهاج يبلغ عدد سكانها أربعين الف شخص ويبلغ عدد المسيحين فيها اكثر من سبيعين فى المائة

ماحدث : يوم ١٤/ ٨/ ١٩٩٨ تم العثور على جثة شابين مسيحين مقتولين وهما :-

١- سمير عويضة حكم ٢- كرم تامر أرسل وكانت الشبهات تنحصر فى قيام بعض أفراد عائلة تدعى الكراشوة بالقرية بقتلهما أخذا بالثأر من وفاة أحد أفرادها ويدعى / حارس الدسوقى حسن والذى توفى قبل مقتلهما بفترة وفاة طبيعية ولكن تلك العائلة زعمت آن القتيلين قد دسا السم له .

- بدأت قوات الشرطة تجرى تحرياها فقامت بإلقاء القبض على مئات المسيحين - يبلغ عددهم مايزيد عن الف شخص - وتعرضوا للضرب والتعذيب والشتم وسب الديانة وقد استبعدت الشرطة جميع المسلمين عن دائرة الأشتباه وانحصر هدفها فى إلصاق الأهام بأى شخص مسيحى لإبعاد أى شبهة فتنة طائفية أوارهاب فى الموضوع مما قد يعرض أفرادها للوم من الجهات الرقابية وكانت الشرطة تعذب المسيحين المقبوض عليهم لكى تجبرهم على الأدلاء بأية معلومات وللشهادة الزور على أى شخص مسيحى .... وقد حضر لمقر المطرانية مئات المسيحين للشكوى مما حدث .

- بدأت الشرطة تنسج خيوطها حول شخص يدعى بقطر أبو اليمين متهماه بأنه وابنه قتلا كرم وسمير عندما علم بأنهما إغتصبا إبنته/هنية و حملت منهما و أجهضت فقمت بإستدعاء/هنية وهى تبلغ من العمر ١٤عام وكلفت أحد أطباء النساء بالكشف عليها فقرر بأنها بكر وسليمة تماما

- يوم ١٩٩٨/٨/١٨ ذهبت لسوهاج لمقابلة مدير الآمن فلم أجده فأطلعت مفتش مباحث أمن الدولة اللواء سعيد أبو المعال بما يحدث على مدى ساعة و نصف بمكتبة

- مساء يوم ١٩٩٨/٨/١٨ أرسلت القس/ جبرائيل-كاهن بالكشح- فقابل اللواء/مصطفى سليم رئيس مباحث المحافظة فى مقر مركز شرطة دار السلام و شكى لة مما يحدث و كان صراخ المسيحين يصل إليهما أثناء جلوسهما بمكتب المأمور نتيجة الضرب و التعذيب....ولم يفعل سيادتة شيئا لوقف هذة المهزلة التى وصلت لحد أن أحد الضباط كان يكرر قولة "أنا هاحرق المسيحين ذى ما نيرون حرق روما"

- نظراً لأصابتى فقد كلفت إثنين من الآباء الكهنة بالذهاب مع نيافة الأنبا باخوم أسقف سوهاج لمقابلة مدير الأمن حيث آساء مقابلتهم وقال لهم بالحرف الواحد :-

- " لسة الكشح ماشفتش حاجـــــة "

- ثم ساومهم فى التأثير على المدعو / بقطر ابو اليمين لكى يعترف على نفسه بالأهام فى مقابل إطلاق سراح [illegible]

- مخبرين القرية بدأوا فى فرض آتاوات على الأهالى فى مقابل عدم إقتيادهم لمركز شرطة تحت دائرة الأشتباه والتحرى .

٦- بدون تاريخ لكن من الواضح من قرائته أنه قدم بعد ١٠أكتوبر١٩٩٨

- يوم ١٣ / ٩ / ١٩٩٨ ارسلت مع وكيل المطرانية مذكرة للسيد المحافظ مما يحدث تفصيلاً والذى لم يتحرك وآحالها للسيد مدير الأمن الذى لم يفعل شيئا .

- أرسلت الكهنة إلى القاهرة لمقابلة وزير الداخلية دون جدوى فقدموا مذكرة بما يحدث آحالها سيادته لمدير الأمن لتحقيقها والذى لم يفعل شيئا .

- يوم ١٦/٩/ ١٩٩٨ أرسلت مذكرة للمستشار المحامى العام بسوهاج وضحنا فيها ما يحدث بالتفصيل ولم يفعل شيئاً

- ضباط الشرطة إستطاعوا إجبار مجندين مسيحين هما ١ - عبده ميخائيل ٢ - ياسر شهيد على الشهادة زوراً عن طريق التعذيب و الضرب بأنهما شاهدا شخص يدعى / شيبوب وليم أرسل وهو يقتل المجنى عليهما و قد شهدابذلك أمام نيابة دار السلام فى وجود ضابط التعذيب فى ذات غرفة التحقيق

- أرسلت شكوى إلى المنظمة المصرية لحقوق الانسان بما يحدث بالكشح والتى آرسلت مندوبين من آعضاءها إلى الكشح والتقوا بالأهالى وحصلوا منهم على آحاديث مكتوبة تفصيلية عما لاقوه من تعذيب وضرب وإهانات - بدون أى تدخل منا -

- يوم ١٦/ ٩/ ١٩٩٨ حضر لمقر المطرانية صحفى هولندى - بمعرفة الامن وبسيارة المحافظة وتقابل مع الاهالى.
.... المنظمة المصرية لحقوق الانسان آرسلت نشرات لها لجميع المنظمات التى تهتم بحقوق الانسان بدون آن نطلب أونعلم - بما حدث فى الكشح بعدما شاهد وسمع مندوبيها بآنفسهما حقيقة الأمور هناك وآرسلت هذه النشرات إلى جميع الجهات الرسمية المسئولة فى الدولة ورئاسة الجمهورية ومنها إنتشرت آخبار الكارثة فى العالم أجمع
-يوم ١٧ /٩ /١٩٩٨ إلتقيت باللواء/ عبد الوهاب ابو زيد مساعد وزير الداخلية للمنطقة الجنوبية و أطلعتة على ما يحدث و لم يكن مصدقا وطلبت إصطحابة إلى الكشح لمقابلة الاهالى فوافق مشكوراً و توجهنا على الفور إلى هناك و أحضرت لة الاهالى بالكنيسة واخذوا يشرحون لة فرداً فرداً ما حدث معهم و قد تأثر جدا من سماع أقوال طفل صغير و طفلة تبلغ ١٣ عام عن التعذيب و الضرب و الكهرباء التى تعرضوا لها و كانوا يبكون بكاءً شديداًفلم يحتمل الموقف و قال أنة لم يكن يتصور أن الامور قد وصلت إلى هذا الحد و ذهب إلى مركز الشرطة و أخلى سبيل جميع المقبوض عليهم و من يومها توقف القبض و التعذيب

- --حضر لمقر المطرانية والد الشاهد / عبده ميخائيل وقال آن إبنه قد تم إجباره عن طريق التعذيب والضرب والكهرباء على الشهادة زوراً بأنه وزميله ياسر شهيد شاهدا قيام شيبوب وليم أرسل بقتل كرم وسمير وآن إبنه يعانى من إحساس قاسى بالذنب لأنه سيتسبب بشهادته الكاذبة فى معاقبة المذكور عن جريمة لم يرتكبها وطلب منى مساعدته فى حصول إبنه على آجازة للرجوع إلى أسرته وللعدول عن شهادته الكاذبة المكرهة فصرفته من المطرانية ولم يكن فى ذهنى تصرف معين .... وبالصدفة حضر للمطرانية بعدها بعدة آيام القمص/ شنودة قمص عبد المسيح وهو كاهن بمركز ساقلتة وصديق لنا للسؤال عنا ودار الحديث عن الكشح فأخبرته برغبة

والد الشاهد فى الحصول على أجازة لنجلة فذهب إلى مكان تجنيدةوحصل له بواسطة صداقته لبعض رجال الشرطة على آجازة له وللشاهد الثانى / ياسر شهيد ،

- يوم ١٩٩٨/١٠/٧ توجه الشاهدان / ياسر شهيد ، وعبده ميخائيل للنيابة العامة وآدلوا بأقوالهما بأن شهادتهما السابق الأدلاء بها ضد/ شيبوب هى شهادة كاذبة تم إجبارهما عليها بواسطة ضباط شرطة مركز (دار السلام) لتعرضهما لتعذيب وكهرباء وضرب بالسياط هناك وآن حقيقة الامر آنهما لم يشاهدا واقعة مقتل كرم وسمير ٠٠٠٠ ولكن بعد إدلائهما بأقوالهما كشهود وجهت لهما نيابة سوهاج فى ذات اللحظة تهمة التزوير فى أوراق رسمية والشهادة الزور وتضليل العدالة وحبستهما أربعة ايام ثم ١٥ يوم ثم ١٥ يوم ثم ١٥ يوم ثالثة ثم أخلى سبيلهما بضمان مالى مائة جنيه ٠و لم يصدر للأن قرار من النيابة العامة بحفظ التحقيق معهما أو تقديمهما إلى المحاكمة الجنائية

- يوم ٨/ ١٩٩٨/١٠ وصلنى طلب من نيابة سوهاج الكلية للحضور أمامها يوم ١٩٩٨/١٠/١٠ أنا والكهنة القمص / شنودة والقمص / انطونيوس وكيل المطرانية وحضرنا فى هذا الموعد فوجهت لنا نيابة سوهاج إتهامات بالاضرار بالوحدة الوطنية والترويج لشائعات كاذبة تحرض على الفتنة الطائفية وإستغلال الدين فى الترويج لأفكار متطرفة والذم والقذف فى عمل من أعمال جهة الأدارة فى أماكن العبادة والتأثيرعلى الشهود والأشتراك مع الشاهدين / عبده وياسر فى إخفاء آدلة جريمة مقتل كرم وسمير وتم إخلاء سبيلنا بضمان مالى مائة جنيه لكل منا على ذمة التحقيقات ولم يصدر حتى الآن قرار فى هذا المحضر بحفظه أوبتقديمنا للمحاكمة الجنائية ،

- وسائل الاعلام باختلاف آنواعها ضللت الرأى العام وقلبت الحقائق عن عمد ونشرت آحاديث كاذبة نسبتها زوراً لنا ولبعض الكهنة ولبعض الأهالى ولنيافة الانبا باخوم آسقف سوهاج والذى كذبها نيافته ٠٠٠٠وقد فضلت الصمت مادامت وسائل الأعلام تتعمد التضليل وتغيير الحقائق

- تم نقل بعض الضباط المشاركين فى + تعذيب الاهالى إلى آماكن أخرى مميزة ولم يجرى معهما تحقيق أومجازاه من أى نوع

- شيبوب وليم أرسل الذى اتهمته الشرطة بالقتل مازال محبوس منذ ١٤ / ١٩٩٨/٨ وحتى الآن على ذمة تحقيقات الجناية رقم١٨٨٢لسنة١٩٩٨دار السلام ولم يصدر فيها قرار من النيابة العامة حتى الآن سواء بالافراج او تقديمه للمحاكمة الجنائية

-قداسة البابا المعظم الانبا شنودة الثالث على علم تام بمجريات الامور فى حينها و حتى الان

١٠- مذكرة النائب العام بشأن إسقاط التهم عن الأنبا ويصا والقمصين عدا تهمة التلاعب فى أدلة الجريمة وإحالة شيبوب للمحاكمة وعدم الأخذ بعدول الشاهدين عن الشهادة الزور وإسقاط تهمة التعذيب عن الضباط

النيابة العامة
مكتب النائب العام
المكتب الفني

٢٢٤

مذكرة

في القضيتين رقمي ٦٢٥٧ لسنة ١٩٩٨ جنايات سوهاج

، ١٥٦٤ لسنة ١٩٩٨ اداري قسم ثان سوهاج

والمقيتين برقمي ٣٣٣٩ ، ٣٩٢٠ لسنة ١٩٩٨ فحص المكتب الفنى

حيث تخلص وقائع القضيه رقم ٦٢٥٧ لسنه ١٩٩٨ جنايات دار السلام فيما ابلغ به احد الخفراء النظاميين علي جثتين بجوار مدرسه الكشح الابتدائيه بتاريخ ١٩٩٨/٨/١٥ وبالفحص تبين ان الجثتين لكل من سمير عويضه حكيم وكرم تامر ارسل والجثتين مصابتين بأعيره ناريه .

وبسؤال كل من عويضه حكيم عبد الشهيد والد المجني عليه الاول وعياد تامر ارسل شقيق المجني عليه الثاني نفيا علمهما بالحادث ولم يتهما احد .

اذ سئل ناجح حسني اسكاروس شيخ ناحيه الكشح نفي علمه بظروف الحادث ولم يتهم احد بارتكابه .

واذ سئل شرقاوي نظير الخفير النظامي قرر بانه لاحظ تجمهرا امام مدرسه الكشح وعند ستطلاعه الامر شاهد جثتي المجني عليهما فقام بالابلاغ ونفي علمه بظروف الحادث وقرر بمضمون ذلك العقيد محمد ناجي نائب مأمور مركز دار السلام .

وحيث انه بتاريخ ١٩٩٨/٩/١٤ عرض محضر تحريات اثبت فيه محرره ان جهود البحث اسفرت عن وجود شاهدي رؤيه للحادث وهما ياسر شهيد علام وعبده ميخائيل ملك وقررا انهما كانا بصحبه المجني عليهما ليله ١٩٩٨/٨/١٤ ومعهما ايوب حنا شنوده وشيبوب وايم ارسل وتوجهوا جميعا الي المنطقه المجاوره لمدرسه الكشح الابتدائيه وجلس من كانوا بصحبتهما يلعبون القمار واثناء ذلك تشاجر شيبوب وايم ارسل مع سمير عويضه حكيم وكرم تامر ارسل فاخرج شيبوب سلاحا ناريا من ملابسه { طبنجه } واطلق عيارا ناريا صوب المجني عليه كرم تامر ثم اطلق اعيره اخري اصابت احدهما المجني عليه سمير عويضه حكيم ولاذا جميع بالفرار .

واذ سئل الشاهدين ياسر شهيد علام وعبده ميخائيل ملك قررا بمضمونت ما جاء بمحضر التحريات واضافا بان المتهم شيبوب وايم ارسل حال اطلاقه العيار الناري الاول من سلاحه كان يقصد قتل المجني عليه سمير عويضه حكيم الا ان الطلقه اخطأت واصابت كرم تامر ثم عاود المتهم اطلاق الاعيره الناريه علي المجني عليه سمير فحدثت اصابته والتي اودت بحياته .

وحيث انه بتاريخ ١٩٩٨/٩/١٦ ورد بمحضر تحريات ثابت به القبض علي المتهم شيبوب وايم ارسل وانه اقر في المحضر بارتكابه الحادث وتخلص من السلاح المستخدم بالقائه في زراعات الذره بجوار

النيابة العامة - مكتب النائب العام - المكتب الفنى - مذكرة
فى القضيتين رقمى ٦٢٥٧لسنة١٩٩٨ جنايات سوهاج
١٥٦٤٠لسنة١٩٩٨ أتدارى ثان سوهاج
والمقيدتين برقمي ٣٣٣٩، ٣٩٧٠لسنة١٩٩٨ فحص المكتب الفنى

حيث تخلص وقائع القضية رقم ٦٢٥٧لسنة١٩٩٨ جنايات دار السلام فيما ابلغ به أحد الخفراء النظاميين على جثتين بجوار مدرسة الكشح الإبتدائية بتاريخ١٥/٨/١٩٩٨ وبالفحص تبين أن الجثتين لكل من سمير عويضة حكيم وكرم تامر أرسل والجثتين مصابتين بأعيرة نارية

وبسؤال كل من عويضة حكيم عبد الشهيد والد المجني عليه الأول وعياد تامر أرسل شقيق المجني عليه الثاني نفيا علمهما بالحادث ولم يتهما أحد.

إذ سئل ناجح حسنى اسكاروس شيخ الكشح نفى علمه بظروف الحادث ولم يتهم أحد بارتكابه.

وإذ سئل شرقاوى نظير الخفير النظامي قرر بأنه لاحظ تجمهر أمام مدرسة الكشح وعند استطلاعه الأمر شاهد جثتي المجني عليهما فقام بالإبلاغ ونفى علمه بظروف الحادث وقرر بمضمون ذلك العقيد محمد ناجى نائب مأمور مركز دار السلام.

وحيث انه بتاريخ١٤/٩/١٩٩٨ عرض محضر تحريات اثبت فيه محرره أن جهود البحث أسفرت عن وجود شاهدي رؤية للحادث وهما ياسر شهيد علام وعبده ميخائيل ملك وقررا انهما كانا بصحبة المجني عليهما ليلة١٤/٨/١٩٩٨ ومعهما أيوب حنا شنوده وشيبوب وليم أرسل وتوجهوا جميعاً إلي المنطقة المجاورة لمدرسة الكشح الابتدائية وجلس من كانوا بصحبتهما يلعبون القمار وأثناء ذلك تشاجر شيبوب وليم أرسل وسمير عويضة حكيم وكرم تامر أرسل فأخرج شيبوب سلاحاً نارياً من ملابسه[طبنجة] وأطلق عياراً نارياً أصاب المجني عليه كرم تامر ثم أطلق أعيرة اخرى أصابت أحدهما المجني عليه سمير عويضه حكيم ولاذ الجميع بالفرار.

وإذ سئل الشاهدين ياسر شهيد علام وعبده ميخائيل ملك قررا بمضمون ما جاء بمحضر التحريات واضافا بان المتهم شيبوب وليم أرسل اطلق العيار النارى الأول من سلاحه كان يقصد قتل المجنى عليه سمير عويضه حكيم إلا أن الطلقة أخطات واصابت كرم تامر ثم عاود المتهم إطلاق الأعيرة النارية على المجني عليه سمير فحدثت إصابته والتي أودت بحياته.

وحيث انه بتاريخ١٦/٩/١٩٩٨ ورد بمحضر تحريات ثابت به القبض على المتهم شيبوب وليم أرسل وانه أقر فى المحضر بارتكابه الحادث وتخلص من السلاح المستخدم بإلقائه فى زراعات الذره بجوار الحادث وأنه له كارت اجرامى برقم٩٦٨/١٣ وسبق اتهامه والحكم عليه فى أربع عشر قضية ما بين السرقة والسكر وبيع الخمور.

وحال سؤال المتهم بالتحقيقات وبمناظرته لم يكن به اصابات ظاهره وانكر ما نسب اليه واستشهد بكل من عادل تامر أرسل وانه كان بصحبتهم وقت الحادث.

وإذ سئل كل من عياد تامر أرسل وعادل تامر أرسل الذين استشهد بهما المتهم نفيا انهما كانا بصحبته.

وإذ سئل أيوب حنا شنوده نفى انه كان بصحبته شاهدي الواقعة والمتهم حال وقوع الحادث.

وحيث انه بتاريخ١٨/٩/١٩٩٨ ابلغ سمير وليم أرسل من أنه أثناء زيارة شقيقه المتهم لاحظ وجود اصابات به قرر له انه من آثار التعدى عليه بمحبسه.

وإذ سئل المتهم شيبوب وليم أرسل قرر بان الضابط أبو الفضل واسلام وهانى تعدوا عليه بالضرب اعتباراً من١٥/٨/١٩٩٨

وحيث اوري تقرير مفتش الصحة بالكشف على المتهم تبين انه لا توجد به إصابات ظاهرة سوى بعض الالتهابات الجلدية بالرقبة واورى تقرير الطب الشرعى بالكشف على المتهم لم يتبين ثمة علامات ذات مظهر اصابى واضح سوى التسحج الاحتكاكى بمقدمة الركبة اليسرى واسفل الساعد الأيمن وكلاهما يحدث من الاحتكاك بجسم صلب مسطح والإصابة الأولى حدثت قبل الكشف بنحو ٧٢ساعة والثانية قبل الكشف بنحو ٤٨ساعة ولا يوجد ما يؤيد حدوث الواقعة وفق تصوير المتهم بالتحقيقات.

وحيث انه بتاريخ٧/١٠/٩٨ حضر للنيابة الشاهدين ياسر شهيد علام وعبده ميخائيل ملك بصحبة

محامى وطلب إعـادة سماع أقوالهـما وقررا بالتحقيقات أن ما سـبق وأدليا به من اتهام شيـبوب بقتل المجني عليهـما إنما كان وليـد اكراه من أجهـزة الأمن وانهما لم يشـاهدا واقعة مـقتل المجني عليهـما وحضرا للعدول عن أقوالهما السابقة أضاف بانه لا توجد بأي منهما إصابات ظاهرة.

وإذ سئل المقدم أبو الفضل ثابت أنكر مـا نسبه المتهم إليه وأضاف حال سؤاله كشاهد بأن تحريات دلت على أن مرتكب الحادث هو المتهم شيبوب وليم أرسل.

وإذ سئل كل من الرائد إسلام إسماعيل والرائد هانى جمال أنكرا ما نسبه المتهم إليهما

وحيث اوري تقـرير الطب الشرعي عن إصابات المجني عليـهما وفحص السـلاح أن إصابة المجني عليه سمير عويضه حكيم بالرأس حيوية حديثة ذات طبعه نارية وان وفاته نشأت من الإصابة النارية.

وان إصـابة المجني عليه كـرم تامـر أرسل بالوجه والـعنق والصدر حيوية حديثـة وهى كدمـات مسحجـة وإصابة نارية حيوية بأسفل يسار العنق والصدر وتحث من عيار ناري ووفاته المجني عليه تحدث من اصابته النارية.

وإصابات المجني عليهما سالفة الوصف تحدث وفـيه تصوير مذكرتي النيابة وانه ثبت حداثة إطلاق السلاح المضبوط بتاريخ قد يتفق وتاريخ الواقعة وإصابة المجني عليهما النارية تحدث من مثل السلاح والطلقتين الناريتين المضبوطتين.

وحيث تخلص واقـعات القضـية رقم ١٥٦٤لسنة٩٨ إداري قسم ثان فـيما أثبـته بمحضـره وقرره بالتحقيقات العقيد نبيل الهابط رئيس المباحث الجنائية بسوهاج من أنه بالنسبة للتحقيقات التى تجريها النيابة فى الحـادثة محل الجناية رقم ٦٢٥٧لسنة٩٨ جنايات دار الـسلام فقد دلـت المعلومات ان بعض رجال الدين المسيحي بسـوهاج منهم الأنبا ويصا أسقف البلينا يخطط لاسـتغلال الحادث بإثارة الطائفة المسيحـية ضد أجهزة الأمن وانه أعتـمد فى ذلك على القمص انطونيوس فـؤاد والقمص شنودة القمص عبد المسـيح وانه استغلوا نفوذهم للضغط علـى شاهدي الإثبات فى الجناية سالفة البـيان وذلك للعدول عن شهادتهـما كما تردد القمص شنودة على معسكرات قـوات أمن المنيا وذلك بتاريخ٥/١٠/٩٨ وطلب منح المجندين الشـاهدين إجازة لمدة خمـسة أيام من ٥ حـتى١٠/١٠/٩٨ واصطحبهـما إلي مـحافظة سوهاج للانبا ويصا وقـام بالضغط عليهما للعدول عن شـهادتهما والقول بأنهما تعـرض لإكراه أجهزة الأمن وأضاف أن رجال الدين المذكورين يخططون لتصعيد تحركهم.

وحيث انه بتاريخ٧/١٠/١٩٩٨ حـضر للنيابة كل من الشاهدين عبده ميخائيل ملك وياسر شـهيد علام وبصحبتهما محام وقدما طلب مـضمونه ان الأقوال التى سبق ان شهدا بها امام نيابة دار السلام كانت وليدة اكراه وتعذيب.

وإذ سئل كل منهـما بالتحقـيقات قررا أن ما أدليـا به من أقوال بتاريخ١٤/٩/٩٨ كـان وليده إكراه وتعذيب من قبل رجال الشرطة وانهـما لم يشاهدا واقعة مقتل المجني عليهمـا ولم يتواجدا على مسرح الجريمة وليس لديهـما اى معلومات عنهـا وبمواجهـتهما بمحضـر التحريات وما شـهد به العقيـد نبيل الهابط فى٦/١٠/٩٨ فقرر الأول عبـده ميخائيل ملك بصحة ما جاء بالتـحريات فى شأن توجه القمص شنوده عبد المسـيح لهما بمعسكر أمن المنيا بتـاريخ٥/١٠/٩٨ وتحصله على إجازة لهما واصطحـابهما إلي سوهاج بسيـارته الخاصة حيث اسكنهـما فى إحدى الشقق حـتى تاريخ مثولهما أمـام النيابة وأنكر تعرضه من قبل رجال الدين المسيحي للعدول عن الشهادة.

وإذ سئل الثـاني ياسر شهـيد علام أنكر مـا ورد بالتحريات ومـا قرره الأول أصر كل منهـما على أقواله حال مواجهتهما.

وإذ سئل كل من القمص شنودة القس راعى كنيسة الأنبـا شنودة بساقلته والأنبا ويصا تكلا أسقف البلينا والقمص انطونيـوس فؤاد حنا وكيل بطركية البلينا ومـواجهتهم بما ورد بمحضـر التحريات فى شأن استـغلال حـادث الجناية رقم ٦٢٥٧لسنة٩٨ج دار الـسلام لأثارة ابناء الطائفـة المسيحـية من ادعاءات بتـجاوزات رجال الأمن أثناء إجراءات البحث عن مرتكبي الحـادث والاتصال ببعض الجـهات الأجنبية ونشر ادعاءاتهم ومـحاولة الضـغط على شاهدي الجناية سالفـة البيـان للعدول عن أقوالهـما بالتحـقيقات أنكروا جـميعـاً ما نسب إليهم بينمـا قرر الأول من أن الانبا ويصا أسـقف البلينا طلب منه التدخل لدى معسكر قوات أمن المنيا لمنح كل من عبده مـيخائيل ملك وياسر شهيد علام المجندين إجازة

ولم يبلغه الأسقف مناسبة ذلك وتوجه لمديرية أمن المنيا يوم٥/١٠/٩٨ وتم منح المجندين إجازة اعتباراً من٥/١٠ حتى١٠/١٠/٩٨ واصطحبهما بسيارته حيث باتوا ليلتهم بأحد الأديرة بمركز سمالوط ثم عاد بهما إلي سوهاج فى اليوم التالي وتركهما بموقف السيارات للتوجه إلي مدينتهم.

وحيث قرر الأنبا ويصا انه حضر إليه بالمطرانية ميخائيل ملك والد الشاهد الأول مقرر له أن ابنه يشعر بتأنيب الضمير بسبب شهادته التى أدلى بها أمام النيابة خلاف الحقيقة وعلى أثر ذلك طلب من القمص شنوده السعى لدى المسئولين بمنح الشاهدين إجازة ليتوجهوا إلي النيابة للعدول عن أقوالهما وقد نفذ القمص شنودة ما طلب منه.

وإذ سئل ميخائيل ملك والد الشاهد عبده ميخائيل ملك نفى ما قرره الأنبا ويصا من حضوره إليه والتصريح له بشعور ابنه بوخذ الضمير من جراء ما أدلى به من أقوال.

وحيث أنه عن الجناية رقم٦٢٥٧ جنايات دار السلام فإنها تشكل فى مجال التكييف القانوني لوقائعها جناية القتل العمد للمجني عليه كرم تامر أرسل المقترنة بجناية قتل المجنى عليه سمير عويضه حكيم عمداً وجناية احراز سلاح نارى مشخشن "مسدس" بغير ترخيص من الجهة المختصة وإحراز نخائر مما تستعمل فى السلاح الناري سالف الذكر حال كونه غير مرخص بحمله وإحرازه.

وحيث انه فى مجال الإسناد فان التهمة ثابتة قبل المتهم شيبوب وليم أرسل ثبوتاً كافياً يقيناً اخذ بما جاء بشهادة كل من ياسر شهيد علام وعبده ميخائيل ملك فى بداية التحقيقات على النحو السالف بيانه وما ثبت بالتحريات المجرية وشهادة مجريها بالتحقيقات والمؤيدة لرواية الشاهدين الأولى بالتحقيقات واقر المتهم له بمحضر الضبط وإرشاده على السلاح المستخدم وضبط السلاح فى المكان الذى سبق أن أرشد عنه المتهم فضلاً عما ثبت بتقرير الصفة التشريحية وتقرير فحص السلاح والطلقتين المضبوطتين من أن إصابة المجني عليهما والتي أودت بحياتهما تحدث وفق رواية الشاهدين بالتحقيقات ومن مثل السلاح المضبوط وطلقتين النخيرة وسبق إطلاق السلاح المضبوط فى تاريخ يتفق وتاريخ الحادث. ولا ينال من تلك الأدلة عدول الشاهدين عن أقوالهما فى تاريخ لاحق لشهادتهما الأولى أمام النيابة بتاريخ١٤/٩/٩٨ إذ أن عدولهما عن أقوالهما قد أحاط به الريبة والشك ووليدة ضغط عليهما من رجال الدين وفقاً لما ثبت بتحقيقات النيابة فى القضية رقم ١٥٦٤لسنة٩٨ سالفة البيان وما تأيد ذلك بما قرره العقيد نبيل الهابط بتحقيقات النيابة بتاريخ٦/١٠/٩٨ قبل عدول الشاهدين عن شهادتهما وما قرره الأنبا ويصا بالتحقيقات من أنه والد الشاهد الأول حضر إليه مقرراً بانه نجله الشاهد الأول يشعر بتأنيب الضمير فطلب على أثر ذلك من القمص شنودة السعي لدى المسئولين لحصول الشاهدين على إجازة لرغبتهما فى العدول عن أقوالهما الأمر الذى يكون معه عدول الشاهدين عن أقولهما أمام النيابة وليد ضغط عليهما فضلاً عن أنه لم يتبين بأي منهما أي إصابات حال الإدلاء بالشهادة الأولى وان النيابة العامة تطمئن إلي شهادتهما فى بداية التحقيقات والتي اتفقت مع ظروف الحادث وملابساته وتأيدت بتقرير الصفة التشريحية وتحريات الشرطة.

الأمر الذى يكون الاتهام ثابت يقيناً فى حق المتهم وليم أرسل ويتعين إحالته للمحاكمة الجنائية.

وحيث انه عما أثاره المتهم شيبوب وليم أرسل بالتحقيقات من أن الضباط أبو الفضل وإسلام وهانى تعدوا عليه بالضرب اعتباراً تاريخ١٥/٨/١٩٩٨ بقصد إجباره على الاعتراف من ان بقطر أبو اليمين وولده هما قاتلى المجنى عليهما..... وثبت بتوقيع الكشف الطبي على المتهم انه لا توجد به إصابات سوى بعض الالتهابات الجلدية وثبت بتقرير الطب الشرعي بالكشف على المتهم أنه لا توجد به علا مات أو مظاهر إصابية واضحة سوى تسحج احتكاكي بمقدمة الركبة واسفل الساعد الايمن وأنها حدثت قبل الكشف بنحو ٧٢ ساعة ولا يوجد مايؤيد حدوث الواقعة وفق تصوير المتهم ..... الأمر الذى يكون معه اتهام المتهم لضباط الشرطة باستعمال القسوة والإعتداء عليه بالضرب أقوال مرسلة لم يؤيدها أى دليل وثبت ذلك بالتقريرين الطبيين المرفقين بالكشف عليه من مفتش الصحة والطبيب الشرعى ويكون ما أسنده المتهم للضابط ابو الفضل ثابت واسلام اسماعيل البدرى وهانى جمال عارياً من أى دليل أو سند يتعين الالتفات عنه واستبعاد ما ينسب للضباط سالفى الذكر.

وحيث انه عن القضية رقم ١٥٦٤لسنة٩٨ إداري قسم ثان سوهاج

ولما كانت الأوراق تثير فيها شبه جناية تغيير الحقيقة فى محرر رسمى وهى تحقيقات النيابة فى

محضر الجناية رقم ٦٢٥٧لسنة١٩٩٨ جنايات دار السلام وهى التى اسنتدها النيابة العامة إلي شاهدين المتهمين عبده ميخائيل ملك وياسر شهيد علام وشبهه جناية الإشتراك فى تغيير الحقيقة فى محرر رسمي بطريق الاتفاق التحريض وما اسند إلي المتهمين الانبا ويصا أسقف البلينا والقمص شنودة والقمص انطونيوس فؤاد إلا أن شبه هذه الجناية تنتفي من الأوراق إذ أن الركن الأساسي من أركان التزوير أن يكون هناك تغيير للحقيقة وهو العنصر الأساسي فى التزوير المعاقب عليه ولما كان حصول التغيير من صاحب الحق فيه فانه لا يعنى الافتئات على الحقيقة بقدر ما هو حرية فى التعبير عنها ويشترط أن يكون تغيير الحقيقة حاصلا فى كتابة أي محرر موجود من الأصل أو بكتابة أي إنشاء محرر بقصد تغيير الحقيقة أما تغيير الحقيقة الذى يقع بقول أو فعل لا يعد تزويراً وإنما يعاقب القانون بنصوص خاصة عليه كما هي الحالة الماثلة المعاقب عليها بنص خاص وهو المادة ١٤٥ بفقرتيها الأولى والثانية من قانون العقوبات وهو يعلم بوقوع جناية وإعانة الجاني بأي طريقة كانت على الفرار من وجه القضاء وذلك بإخفاء أدلة الجريمة وتقديم معلومات تتعلق بالجريمة وهو يعلم بعدم صحتها وهذا ما أقترفه المتهمين عبده ميخائيل ملك وياسر شهيد علام وما اشترك فيه بطريق التحريض باقي المتهمين الأمر الذى يتعين معه استبعاد شبهه جناية التزوير فى محرر رسمي من الأوراق.

وحيث انه عما أسندته النيابة العامة للمتهمين الثلاثة من رجال الدين المسيحي من الترويج بالقول للإضرار بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي واستغلال الدين فى الترويج لأفكار متطرفة بقصد أثارة الفتنة والاضرار بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى وقيامهم بإلقاء مقالة فى محفل دينى يتضمن قدحاً فى عمل من أعمال جهات الإدارة فان الأوراق خالية من ثمة دليل على تلك الاتهامات سوى ما أثبته العقيد نبيل الهابط بمحضره وما قرره بالتحقيقات ... ولما كانت التحريات لا تعد دليلاً كافيا لإسناد الاتهام دائماً، هي قرينة تعزز بأدلة أخرى وهى افتقدته الأوراق الأمر الذى يتعين معه استبعاد ما نسب إلي رجال الدين المسيحى بشأن الاتهامات سالفة البيان لخلو الأوراق من ثمة دليل عليها سوى تحريات الشرطة.

وحيث انه على هدى ما تقدم يكون الثابت فى الأوراق وفى حق المتهمين جميعاً الجريمة المؤثمة بالمادة ١٤٥ بفقرتيها الأولى والثانية من قانون العقوبات وهى ثابتة فى حق المتهمين الأول عبده ميخائيل ملك وياسر شهيد علام إذ أن الثابت انهم علما بوقوع جناية عقوبتها الإعدام وحاولا إعانة الجاني على الفرار ومن وجه القضاء بتقديم معلومات تتعلق بالجريمة ويعلما جيداً بعدم صحتها وذلك عندما ذهبا إلي النيابة العامة صباح يوم٧/١٠/٩٨ للإدلاء بشهادتهما المخالفة للحقيقة وفقاً لما سلف بيانه.

وكذلك فان الاتهام ثابت فى حق باقي المتهمين من رجال الدين المسيحي وذلك بطريق الاتفاق والتحريض للمتهمين الأول والثاني وذلك للعدول عن أقوالهما بالتحقيقات لمساعدة الجاني على الفرار من وجه القضاء وثابت ذلك بما قرره العقيد نبيل الهابط بالتحقيقات قبل قيام المتهمين بالإدلاء بالشهادة وفقاً لما قرره المتهم الأول وما قرره القمص شنودة باصطحابهما وأخذا بما قرره بالتحقيقات المتهم الانبا ويصا من حضور والد الشاهد الأول طالباً منه أن نجله يشعر بوخز الضمير وطلبه العدول عن شهادته وهو ما نفاه والد المتهم الأول بالتحقيقات

لذلك فان الأدلة توافرت فى حق المتهمين جميعاً

وحيث أن النيابة ترى وهى الأمينة على الدعوى الجنائية ولاعتبارات الملائمة فى اقامة الدعوى ارجاء البت والتصرف فى الاتهام المسند إلي المتهمين جميعاً لحين صدور حكم فى الجناية رقم ٦٢٥٧لسنة٩٨ج دار السلام مع ارفاق الأوراق بالجناية سالفة البيان واعادتها للتصرف بعد الفصل فيها.

لذلك

نرى لدى الموافقه:

أولاً: فى الجناية رقم ٦٢٥٧لسنة٩٨ جنايات دار السلام:

١ – تقديم المتهم/ شيبوب وليم أرسل للمحاكمة الجنائية وفقاً للقيد والوصف المنطبقين

٢ – استبعاد ما نسب للضابط أبو الفضل ثابت احمد واسلام اسماعيل البدرى وهانى جمال.

ثانياً: فى القضية رقم ١٥٦٤ لسنة ٩٨ إداري قسم ثان سوهاج، استبعاد شبهة جنايتي التزوير فى محرر رسمي والاشتراك بطريق الاتفاق والتحريض فى التزوير فى محرر رسمي من الأوراق مع إرجاء البت فى التصرف بشأن ما نسب للمتهمين جميعاً لحين الفصل فى الجناية سالفة البيان وإرفاقها بها أعادتها عقب الفصل فيها للنظر.

تحريراً فى ١٩/٤/١٩٩٩

المحامى العام - بالمكتب الفني للنائب العام

المستشار/ كمال قرنى عثمان

تاشيرات:

٢٤/٤/١٩٩٩ نظر توقيع النائب العام

بادله اخري وهي المتقدمه الاوراق الامر الذي يتعين معه استبعاد ما نسب الي رجال الدين المسيحي بشأن الاتهامات سالفه البيان لخلو الاوراق من ثمه دليل عليها سوي تحريات الشرطه .

وحيث انه علي هدي ما تقدم يكون الثابت في الاوراق وفي حق المتهمين جميعا الجريمه المؤثمه بالماده ١٤٥ بفقرتها الاولي والثانيه من قانون العقوبات وهي ثابته في حق المتهمين الاول عبده ميخائيل ملك وياسر شهيد علام اذ ان الثابت انهم علما بوقوع جنايه عقوبتها الاعدام وحاولا اعانة الجاني علي الفرار ومن وجه القضاء بتقديم معلومات تتعلق بالجريمه ويعلما جيدا بعدم صحتها وذلك عندما ذهبا الي النيابه العامه صباح يوم ٧/١٠/١٩٩٨ للادلاء بشهادتهما المخالفه للحقيقه وفقا لما سلف بيانه .

وكذلك فان الاتهام ثابت في حق باقي المتهمين من رجال الدين المسيحي وذلك بطريق الاتفاق والتحريض للمتهمين الاول والثاني وذلك للعدول عن اقوالهما بالتحقيقات لمساعده الجاني علي الفرار من وجه القضاء وثابت ذلك بما قرره العقيد نبيل الهابط بالتحقيقات قبل قيام المتهمين بالادلاء بالشهاده وفقا لما قرره المتهم الاول وما قرره القمص شنوده باصطحابهما واخذا بما قرره بالتحقيقات المتهم الانبا ويصا من حضور والد الشاهد الاول اليه طالبا منه ان نجله يشعر بوخذ الضمير وطالبه العدول عن شهادته وهو ما نفاه والد المتهم الاول بالتحقيقات .

لذلك فان الادله توافرت في حق المتهمين جميعا .

وحيث ان النيابه تري وهي الامينه علي الدعوي الجنائيه ولاعتبارات الملائمه في اقامه الدعوي ارجاء البت والتصرف في الاتهام المسند الي المتهمين جميعا لحين صدور حكم في الجنايه رقم ٦٢٥٧ لسنه ١٩٩٨ ج دار السلام مع ارفاق الاوراق بالجنايه سالفه البيان واعادتها للتصرف بعد الفصل فيها .

لــــــذلك

نري لدي الموافقه ،

اولا : في الجنايه رقم ٦٢٥٧ لسنه ١٩٩٨ جنايات دار السلام :

أ - تقديم المتهم / شيبوب وليم ارسل للمحاكمه الجنائيه وفقا للقيد والوصف المنطبقين .

ب - استبعاد ما نسب للضابط ابو الفضل ثابت احمد واسلام اسماعيل البدري و هاني جمال .

ثانيا : في القضيه رقم ١٥٦٤ لسنه ١٩٩٨ اداري قسم ثان سوهاج ، استبعاد شبهه جنايتي التزوير في محرر رسمي والاشتراك بطريق الاتفاق والتحريض في التزوير في محرر رسمي من الاوراق مع ارجاء البت في التصرف بشأن ما نسب للمتهمين جميعا لحين الفصل في الجنايه سالفه البيان وارفاقها بها واعادتها عقب الفصل فيها للنظر .

تحريرا في : ١٦/٤/١٩٩٩

تفهيما

المحامي العام

بالمكتب الفني للنائب العام

المستشار / كمال قرني عثمان

(كمال قرني عثمان)

١٩٩٩/٤/١٩

١١- خطابات متبادلة بين اللورد ألتون ومسئولين مصريين

Professor the Lord Alton of Liverpool



House of Lords
London SW1A 0PW

The Ambassador
Embassy of the Arab Republic of Egypt
12 Curzon Street
London W1Y 7FJ

September 15th 1998

Your Excellency,

I am very concerned about a serious case of persecution against Christians in Upper Egypt. On August 14, 1998, in the village of El-Kosheh, Dar Assalam, Governate of Sohag, 2 Christian young men, Samir Oweda Hakim , 25, and Karam Tamer Arsal, 27, were killed. The killers, who are known to the police, are alleged to be. Abdallah Desouki Hassan, Hassan Desouki Hassan, Mamdouh Farouk Ismail, Adel Abdel Nazir Sidik and Bahaa Kahoul Sayed, all Egyptian Muslims.

Bishop Wisa of Baliana reported the alleged killers to the police. General Said Abul Moal, National Security Inspector of the Sohag Governate responded by arresting an estimated 1,000 Christians, including children, women, girls, elderly and young men, many of whom were subjected to violent and inhumane treatment. This included the application of electric shocks to sensitive parts of the womens' bodies, beatings and whipping and suspension by the feet. In one case, an 11 year old boy, Romani Boctor Abul Yamin was suspended from a fan in the ceiling and the police officers were turning it manually.

I am informed that the police were torturing the Christians in an attempt to force a "confession" from them and exonerate the Muslim killers. One of the police officers, Abu Al-Fadel Thabet, from Sohag Governate police force, threatened to burn down El-Kosheh village.

Bishop Bakhoum of Sohag asked to meet with General Khalil Makhlouf, Director of the Security of Sohag Province to put a halt to the arrest and torture of Christians. Unfortunately, General Khalil Makhlouf treated Bishop Bakhoum and the accompanying priests very badly and threatened to increase the persecution.

I am informed that the authorities in Sohag are still trying to falsify evidence against the following Christians: Mr. Boctor Abul Yamin Mikhail, his sons Aiman and Al-

Director: The Foundation for Citizenship, Liverpool John Moores University
Rodney House, 70 Mount Pleasant, Liverpool L3 5UX
Telephone 0151 231 3852 Fax 0151 231 3853 E-mail D.Alton@LIVJM.AC.UK

Home: Laund House, 25 North Mossley Hill Road, Liverpool L18 8BL

Professor the Lord Alton of Liverpool



House of Lords
London SW1A 0PW

Amir and Mr. Zakaria Boutros Barasha (the fiance of Mr. Boctor Abul Yamin Mikhail's daughter. Miss Hania Boctor Abul Yamin Mikhail). The Sohag police are claiming that one of the two dead men had a sexual relationship with Hania and that this is why Hania's father killed both of them. They are trying to frame Hania's father for the killings.

What actually happened is that one of the police officers tried to sexually assault Hania while she was in detention, in order to try and support the police claim that she had had a sexual relationship with one of the two murdered Christian men.

I am informed by local Egyptian sources that the real motive behind the killings of the Christians by the Muslims was to avenge the death of Haris Desouki Hassan, the brother of one of the killers, Abdallah Desouki Hassan, though Haris apparently died of natural causes. The Muslim killers wrongly believed that Samir Oweda Hakim and Karam Tamer Arsal poisoned Haris Desouki Hassan.

What is currently happening in Sohag is appalling and I urge your government to quickly intervene and ensure that justice is done. All the arrest and torture of Christians should stop and the real killers of the 2 Christian men must be brought to justice and punished. The police officers including their leaders, General Said Abul Moal and General Khalil Makhlouf should be investigated and punished for their part in this terrible persecution against the Christians in Sohag Governorate.

If this situation is not quickly resolved in a just way, it will prove very embarassing to your country as it will be very widely publicised in the West. It might also affect your tourist trade as well as many of the tourists visiting Egypt are from Christian countries and they will be very offended at the way Christians in Egypt are treated. I do hope your government will take swift action to intervene in this situation.

I look forward to hearing from you.

Yours sincerely,

David

Professor the Lord Alton of Liverpool

Director: The Foundation for Citizenship, Liverpool John Moores University
Rodney House, 70 Mount Pleasant, Liverpool L3 5UX
Telephone 0151 231 3852 Fax 0151 231 3853 E-mail D.Alton@LIVJM.AC.UK

Home: Laund House, 25 North Mossley Hill Road, Liverpool L18 8BL

Professor the Lord Alton of Liverpool



House of Lords
London SW1A 0PW

FROM PROFESSOR THE LORD ALTON OF LIVERPOOL
TO THE GOVERNOR OF SOHAG PROVINCE
OCTOBER 30TH 1998

Your Excellency,

I am extremely concerned to learn that you have been putting pressure on Bishop Wissa because of his willingness to speak out against the injustices which his people have been facing. Furthermore you have blamed him for my reference to Egyptian tourism being affected by this incident of religious persecution. I want to stress to you that Bishop Wissa **never** raised the issue of tourism, that was my idea **and I am seriously considering pursuing an extensive campaign against Egyptian tourism if justice is not done for the Christians of Sohag soon**. I am also consulting with my colleague in the United States Congress about the possibility of a joint U.S-British campaign against Egyptian tourism.

This idea of mine regarding tourism is not one I have come to lightly. But I am extremely disappointed with the Egyptian government's conduct in the Sohag affair so far. Instead of punishing the police officers responsible for the persecution of the Christians in Sohag the Egyptian authorities have charged 3 priests including Bishop Wissa and presently keep 3 Copts in detention. The 3 detained Copts are Shaiboob William Arsal, Abdu Mikhail Malak and Yasser Shahid Allam. Abdu Mikhail Malak and Yasser Shahid Allam were tortured to make them make statements accusing Shaiboob of the murder of the 2 Copts. When they tried to withdraw their statements after they were released they were simply detained again. I can assure you that I am monitoring the situation very closely and have so far seen little sincerity on the part of the Egyptian authorities in obtaining justice for the persecuted Christians. Instead the Egyptian authorities are mistreating more Copts and threatening Bishop Wissa and his priests in an attempt to cover up their mistakes.

I urge that the Egyptian authorities: 1) Release Shaiboob William Arsal. 2) Apprehend the real murderers of the 2 Copts. 3) Release Abdu Mikhail Malak and Yasser Shahid Allam, both of whom were tortured to make them give statements against Shaiboob. 4) Punish all the police officers responsible for the persecution of the Christians in Sohag. 5) Compensate all the Christians who were detained and tortured in this incident.

Director: The Foundation for Citizenship, Liverpool John Moores University
Roscoe Court, 4 Rodney Street, Liverpool L1 2TZ
Telephone: 0151 231 3852 Fax 0151 231 3853 e-mail D.Alton@livjm.ac.uk

Professor the Lord Alton of Liverpool



House of Lords
London SW1A 0PW

I know that if your government has the political will, they could easily ensure that the above measures are taken. Let me assure you that the longer that we have to wait for justice for the Christians of Sohag, the more likely that there will be a strong international campaign against Egyptian tourism.

Yours sincerely,

David

Professor The Lord Alton of Liverpool

١٢- خطاب د. أيمن نور فى ٤نوفمبر
ورد اللورد ألتون عليه فى ١٧نوفمبر ١٩٩٨

His Lordship Lord David Patrick Alton of Liverpool,
The house of Lords,
Palace of Westminster,
London,
U.K

Nov 4th,1998

Your Lordship,

While paying a short visit to my favourite European capital, London, I was shocked and startled by the news I read quoting a message that–they said– you personally sent to the Egyptian Governor of Suhag in upper Egypt.

Your message contained several sentences and expressed thoughts, opinions and attitudes in a manner that indicated how very unclear and even distorted image you have about the human rights of minorities in Egypt.

It makes me feel very sorry to find a British Lord in this Great country dragging himself to attitudes and declarations regarding the interior affairs of another country because he read some false and inaccurate news reports published by the newspaper without even sending its correspondent down to double confirm the information it got.

It makes me feel more sorry that a prominent and well known British lord would base his evaluation to the human rights of another country on such *third-hand-reporting* and starts giving out *threats* to this country in a manner that affects its sovernigty and independence.

Being the youngest liberal opposition parliament member, deputy leader of the oppostion in the parliament, and being an elected board member of the non-overnmental Egyptian organisation for Human rights (EOHR) which is not recognised by the government, I would like to inform you that, in response to the report published in the Sunday times and to the few quieries from some residents in the village, I have visited *Al Kashah* village in *Suhag*, with other researchers and colleagues from other human rights organisations.

We have uncovered certain violations from *one* police officer to the rights of *one* of the citizens suspected to have participated in a *crime murder* case in this village. These violations sometime take place by a few policemen when they start investigating critical cases.

In our organisation's printed reports and newsletters, We have previously notified and warned the security organs of these violations, and they've been always very positive about taking every necessary action to stop them.

However, We have never traced any sign of a *political* or *religious* reason for these violations. I confirm here that anyone claiming that there is a *political or religious* background behind what happened in Suhag or previously in other cases, can be described as a liar and as falsifying the truth and reality for some sick imaginations that he has in his own head.

I would like to invite you to read the reports and the press releases of the EOHR since its establishment back in 1985 and I can promise that you'll find no trace of human rights violations for *religious* reasons in Egypt.

The concept of national unity is one of themost holy untouchable concepts that Egyptians, Moslems and Christians, always keep.

I *don't* have any concerns regarding the threat that you have personally made warning Egypt and Egyptians that you will use the weapon of stopping tourists from visiting my country.

However, I have many concerns that your threat to use this weapon meets very much with the threats that the terrorists groups have made repeatedly in my country and said that they will hit at Egypt's economy and at Egyptians by attacking tourists to discourage them from coming to Egypt.

I am amazed that despite your country and my country's resistance to these groups and their stand against them so as not to achieve their goals of hitting tourism and therefore harming Egyptians good either Moslems or Christians, your lordship is today declaring the opposite.

I would like to inform your lordship and the house of lords which you are a member of , that I, as an Egyptian Liberal *opposition* parliament member who *does* oppose the Egyptian government, that I reject your evaluation of human rights of minorities in Egypt and reject your *interference* in an interior matter related to some interrogations and investigations done in connection to a murdering crime of an Egyptian Christian citizen by other Egyptian Chrisition citizens who now stand infront of a court and who are now facing accusations under the Egyptian justice and according to the Egyptian laws.

I consider your demand to release suspected murderers in a court case shows how unknowledgable your lordship is with Justice rules and the Egyptian laws that does not even give the Egyptian President of State the right to interfere in court cases and release murderers.

Basing your attitude on *third-hand* information and publishing such threats and statements have in fact caused considerable damage to the reputation of my country.

I take the opportunity to invite you to a live discussion on TV networks with the Sunday Telegraph's reporter, to be able to tell you and tell everyone with evidence and proofs how inaccurate the information you have and how harmful your statement was to the image of Egypt.

I also would like you to extend your apologies and regrets to Egypt and Egyptians, both Moslems and Christians for what you have done to them .... the Egyption people who always had kind and warm feelings towards the British people and have had strong relations along history.

Finally, I would like to personally invite you to come and visit Egypt and make your own judgment of how Egyptians live and practice their rights away from false reporting.

Dr. Ayman Noor-- Ph.D

Liberal opposition Egyptian Parliament member

Deputy Leader of the opposition in Parliament

Daily columnist and Journalist

Elected board member of EOHR (Egyptian Org. for Human rights)

Cell phone 0033611488327 or 0171-4931232 Fax 171-4913201 R 142

Cairo: 202-3320981/2 or Fax 202-3412555 -Cell 20122102405

To: Dr. Ayman Noor
From: Professor the Lord Alton of Liverpool

November 17th 1998

Dear Dr. Noor,

I am writing in response to your letter of November 4th. You claim that my information about the persecution of the Copts is based on third-hand reporting and inaccurate news reports. That is certainly not the case. I have previously visited Egypt and spoken to numerous Christians and Christian leaders in your country, who confirmed to me that many Egyptian Christians face discrimination and persecution by both the Egyptian authorities and the Islamic extremists. Regarding the incident at El-Kosheh, my information has come directly from inside Egypt itself.

You claim that I am making threats affecting Egyptian sovereignty. The fact is that as a single backbench Parliamentarian, I am hardly in a position to make threats regarding any country's sovereignty. But whether Christians in the West want to spend their money visiting Egypt is an issue for westerners to decide, not the Egyptian government, so this is not an issue within Egypt's authority to determine.

Many Christians in the West are very concerned about the indifference of the Egyptian government towards the Christians in Egypt. The Egyptian government also actively discriminates against Christians through measures such as the Hamayouni decrees, which require the President's permission for the building of churches and makes it very difficult for the Copts to have a sufficient number of churches. I raised this issue with the Egyptian Interior Minister in a meeting in 1993 yet five years later the discriminatory laws on church building and maintenance continue to be in force. There are also numerous occasions when the Egyptian police or security services actively persecute Christians as happened in El-Kosheh recently or negligently fail to protect Christians from persecution by Islamic extremists or rioting Muslim mobs . ,

Many Christians in the West are growing extremely frustrated with the Egyptian government's regular attempts to cover up and deny the problems which the Copts face. I have been closely following what is happening to Egypt's Christians for many years and I am fully aware that your government's tactics include pressurising Egyptian Christians to deny that persecution exists. If the Egyptian government is not seen to be trying harder to deal with these problems in a sincere and constructive manner, it is probably only a matter of time before churches and

human rights groups in the West begin to organise boycotts of Egyptian tourism. **These Christians will not need me to lead a boycott, they will take the intiative themselves if the Egyptian government continues to refuse to help the Copts in getting justice.** Many western Christians are beginning to ask themselves why they should spend money in a country which discriminates against and persecutes Christians. They might as well go somewhere else and there is no shortage of tourist places in other parts of the world for them to visit.

Take for example the Maldives, which has recently imprisoned many Christians. As a result of the Maldivian government's continued refusal to unconditionally release all the detained Christians, there is currently a growing campaign against Maldivian tourism by western Christians. This campaign against Maldivian tourism is even featured on the Internet and began as an initiative by Christians in the West who were fed up with the the way the Maldivian authorities were treating Christians.

If the Egyptian government had moved swiftly to release all the Christians detained in the El-Kosheh incident, to strictly punish the police officers involved and to compensate the many Christians who were mistreated by the police, then your government could more convincingly argue that it was taking serious measures to ensure that justice was done and that they totally disapproved of the detention and torture of the Copts.

Instead, what do the Egyptian authorities do? They start to persecute those Christian leaders like Bishop Wissa, who courageously spoke out against the injustices. They charge Bishop Wissa and two of his priests instead of charging the Muslim police officers who persecuted the Christians. Three Christians continue to be in detention at the present time. They are Shaiboob William Arsal, Abdu Mikhail Malak and Yasser Shahid Allam. Abdu and Yasser were both tortured to make false statements against Shaiboob. When they later tried to withdraw their statements after they were released they were detained again. I know this information from reliable sources in Egypt.

Obviously the use of torture to incriminate Shaiboob makes the accusations against him very unsound yet he continues to be in detention. I am also aware that the Egyptian police previously tortured the Boctor family in an attempt to get them t implicate their family members in the murders of the two Copts. When this failed then they tried to put the blame on Shaiboob.

So what we have is a situation where Muslim police officers persecute a thousan or more Christians and instead of moving swiftly to correct this horrendous situat

and ensure justice is done, the Egyptian government (which as you know, is dominated by Muslims) attempts to help cover up the misbehaviour of the police officers by charging the priests and Bishop who spoke out against the injustices and continue to keep three Christians in detention. Different sources close to the situation in El-Kosheh have reported that the police did not want to arrest any Muslim suspects connected with the murders of the two Copts. The police believed that it would be better to have a Christian suspect because they worried about "possible repercussions" for the local Muslims if they arrested a Muslim suspect, since Muslims only make up about 30 percent of the local people and the majority of the people there are Christians.

It is appalling that the police should make their arrests based on religious beliefs rather than hard evidence. It is equally appalling that the Egyptian government should try so hard to cover up what is going on rather than swiftly taking action to rectify these gross injustices.

You claim in your letter that "We have uncovered certain violations from one police officer to the rights of one of the citizens suspected to have participated in a crime murder case in this village." Not only does this claim of yours clearly contradict what sources in the area (including what the villagers who were tortured had to say) have said, it also contradicts the EOHR's own reporting on the situation which documents the torture of several Christians (including some Coptic children who were even given electric shocks) not just one. There is also a set of 36 photos circulating in this country at the moment which include photos of injuries suffered by the Copts at El-Kosheh as a result of torture.

If the Egyptian government is truly concerned about the Copts and if there is no religious prejudice involved, why have they tried to cover up what is happening instead of ensuring that justice is done for the Copts who were mistreated, some of whom remain in detention? Why have they charged Bishop Wissa and his two priests instead of strictly punishing the police officers involved in the mistreatment? Not one single Muslim has been jailed or tortured in the whole incident yet large numbers of Christians, even children have been arrested and tortured, yet it is being claimed that this has nothing to do with religion. Is it mere coincidence that all those who have suffered persecution at El-Kosheh have only been Christians?

I have received reports that some of the police officers involved in the human rights abuses were recently transferred to desk jobs. This has only occurred months after the abuses started and is not a sufficient punishment when you consider the gravity

of their abuses (eg. the torture of several Coptic children) All the police officers involved in the incident should be sacked and charged with causing bodily harm and those Egyptian officials who failed to take quick action to help the Copts should also be investigated to find out the reasons behind their failure to assist the persecuted Copts .

I would be willing to discuss with you on TV the issue of the situation of Copts in Egypt but this must be on a TV network which both of us are happy to use and the format of the discussion must be mutually agreed between us.

You say you are a member of the opposition. However, I understand that you are appointed by the Egyptian government as an appointed Member of Parliament. I hope you will use your position to question the Egyptian government's indifference to the problems of the Copts and raise the issues I have described above. I am certainly not the only Parliamentarian concerned about the Copts in Egypt. I am aware of concerns having been raised about what happened at El-Kosheh by several U.S Congressmen and British MPs. The persecution and discrimination against Christians in Egypt by the Egyptian authorities is also well documented by human rights organisations such as Human Rights Watch, Christian Solidarity International, Freedom House, Jubilee Campaign, Middle East Concern and the Coptic Associations in the United States, Canada, Britain and Australia. Yet you are trying to persuade me that the information of all these groups is wrong.

I certainly have NO intention of keeping quiet on the issue of the Copts but even if I did, there would be plenty of other Parliamentarians and human rights groups which will continue to speak out for Christians in Egypt. If the Egyptian government truly wishes to protect their reputation (because it is their reputation which has been hurt by events at El-Kosheh, not the reputation of ordinary Egyptian people) . there is no better way to do it than to ensure that the persecution and discrimination against the Copts is ended once and for all. Continued attempts to cover up the persecution and discrimination against Egyptian Christians will only lead to further international condemnation, further embarassment for the Egyptian government and perhaps ultimately a boycott of tourism to Egypt.

Yours sincerely,

Professor the Lord Alton of Liverpool

١٣- مقالا أيمن نور فى جريدة الوفد بتاريخ ١٢ و١٣ نوفمبر١٩٩٨ حول زيارته لمجلس اللوردات

يوميات نائب وفدى فى لندن:

بحث عن جزيرة الكلاب !! لقاء كرستينا وألتون

نشرنا أمس هذا المقال منقوصا لضيق المساحة واليوم ننشر المقال كاملا لتحقيق الهدف منه

قرأت عن تقرير «الصنداى تليجراف» الصادر فى ٢٥ أكتوبر الماضى لكننى لم أقرأ التقرير نفسه، وعندما هبطت بى الطائرة فى مطار رو، وجدت نفسى مندفعا الى محلات بيع الصحف فى المطار، بحثا عن هذا العدد بغير جدوى..

تملكتنى الرغبة فى الاطلاع على موضوع «الصنداى تليجراف» قبل تحرك باتجاه لقاء اللورد «ديفيد ألتون».. فقد تكون «الصنداى تليجراف» تعرف ما لا نعرف!! وقد تكون كاتبة التقرير «كرستينا» لديها من الحقائق ما يحملنى على إعادة حزم حقائبى والعودة بأول طائرة إلى القاهرة..

طل سائق «الكاب» - التاكسى الانجليزى التقليدى - الذى حملنى من المطار، يبحث معى لأكثر من ساعتين عن العنوان الذى حصلنا عليه من أحد أعداد «الصنداى تليجراف» وهو ١٠ - كندا سكوير - وارف - لندن ١٤٥ - ا، ودون جدوى كان البحث ولم نصل الى الجريدة

أجريت اتصالات بأرقام تليفونات الجريدة للاستفسار عن صحة العنوان فقال لى موظف التليفونات هذا العنوان صحيح ١٠٠٪ لكنك إذا أردت أن تصل إلى «الصنداى تليجراف» لابد أن تضيف عليه جملة وهى «أيل أوف دوجز» أى جزيرة الكلاب!! ضحكت فى نفسى لكن العنوان أصبح واضحا وأن الكتاب يقرأ من عنوانه!!

بعد دقائق من إبلاغ السائق أن هدفنا هو الوصول إلى جزيرة الكلاب، وجدت نفسى أمام مبنى ضخم على ضفاف نهر التايمز يشبه إلى حد كبير مبنى التجارة العالمى فى القاهرة - مع أنه فى المساحة - فهو يتجاوز ثلاثة أضعاف مساحته!! صعدت الى الدور الحادى عشر، وأوضحت رغبتى فى الحصول على نسخة من عدد ٢٥ أكتوبر الماضى، الذى نشر فيه موضوع عن اضطهاد الأقباط فى مصر. جلست للدقائق فى صالة الاستقبال وإلى جوارى لاحظت لوحة خشبية قديمة وكبيرة، مدونا عليها عبارة تقول: مع كل غروب شمس، وإطلالة شمس يوم جديد يجب أن نتذكر هؤلاء، وتحت هذه العبارة مجموعة من الأسماء وتواريخ مختلفة ترجع جميعها إلى القرن الماضى!!

دخلت على سيدة - عرفت فيما بعد - أن اسمها «جاكى وايت» لتمنحنى نسخا من العدد المطلوب وفى المدة التى استغرقتها فى إعداد النسخ، كنت قد طالعت الموضوع المنشور وهالنى ما فيه من أكاذيب وتزييف للحقائق وحجم الأوراق مما دفعنى لأن أطلب فورا من «جاكى» لقاء كاتبة الموضوع «كريستينا لامب».

فى البداية حاولت التهرب وادعت «جاكى» أن كريستينا ليست على مكتبها، وأن كانت فى مكان ما فى جزيرة الكلاب!! فقدمت لها نفسى كنائب ومدى معارض وأبديت رغبتى فى لقائها وفورا حضرت كريستينا مستبشرة ومتوهجة أنها وقعت على صيد قدم يدعم موقفها ويؤكد على ما يؤيدها فى زعمها وأكاذيبها!!

ما أن بدأت فى مناقشتها وعرض الحقائق عليها، وتسليمها أوراقا وبيانات من أقباط مصر، ومن المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، حتى تراجعت «كريستينا»، ورفضت معرفة الحقيقة التى تصورت فى البداية - أنها باحثة عنها!!

وبعد نهاية اللقاء فى جزيرة الكلاب، واكتشافى بشكل لا يقبل الشك حقيقة دوافع حملة «كريستينا» وصحيفة الصنداى تليجراف، وكما أنه من المهم أن أضع الحقائق التى عرفتها تراما على كمصرى أولا، وكنائب أن أضع الحقائق أمام الجميع - خاصة - الذين غابت عنهم بفعل أضاليل وأكاذيب الصنداى تليجراف وأولهم زعيمهم اللورد ديفيد ألتون.. وكذلك إذاعة الـ بى بى سى فى لندن

توجهت الى قصر وستمنستر الذى يضم مبنى مجلسى اللوردات والعموم وأبديت رغبتى فى لقاء لورد أوف ليفربول «ديفيد ألتون» المستقل فى مجلس اللوردات البريطانى والذى حمل تلك الخطاب المرفوض لمحافظ سوهاج مستندا على مزاعم الصنداى تليجراف.

اكتشفت بلك وأنا فى ذلك المبنى العريق البديع الجمال «هوس أوف لوردز» أن جهدنا الدبلوماسى الرسمى والشعبى قليل إلى حد مدهش، وأن هؤلاء الناس لا يعرفون عنا إلا القليل، وأن ردودنا - الرسمية وغير الرسمية - لم تصل لأحد، حتى أنهم افترضوا أن سكوتنا على أكاذيب الصنداى تليجراف، علامة على الرضا والقبول بمزاعمها.

فى المكتب الصحفى فى بيت اللوردات التقيت عقب لقاء اللورد مجموعة من ممثلى الصحف البريطانية، ووكالات الأنباء، الذين منحتهم صورة من البيان الذى تسلمه اللورد ألتون عقب نهاية اللقاء والذى طلبت فيه بالاعتذار للشعب المصرى عن الأضرار النفسية التى ألحقها خطابه لما فيه من تدخل فى الشئون الداخلية ومخالفة لحقائق ثابتة فى تراب وتاريخ الشعب المصرى..

.. وما أن أذاعت بعض هذه الوكالات والصحف مضمون اللقاء وبيانى ورد «ألتون»، حتى تلقيت مكالمة من الصديق حسن أبو العلا المذيع المصرى فى الإذاعة البريطانية، ورتبنا سويا بالاتفاق مع رئيس القسم العربى «الأردنى» حسن معوض للقاء على الهواء، حول مصر والأقباط، لو صح فيه لـ BBC موقعها بعد أن يولد انطباع بتحاملها على مصر لإذاعتها تقرير «الصنداى تليجراف» أكثر من مرة وبشكل مبالغ فيه..

.. ورغم أن اللقاء كان ساخنا أكثر مما ينبغى، لتدخل أطراف منقطعة الصلة بمصر عبر الهاتف - ولها مواقف مسبقة معروفة - إلا أن اللقاء حقق الهدف منه، وتأكد بشكل حقيقى مداخلات الدكتور مصطفى الفقى، الذى شارك فى اللقاء هاتفيا من فيينا. واتفقنا - بغير اتفاق مسبق - على حقائق أهمها أن وحدة النسيج الوطنى للمصرى حقيقة لا يرقى اليها أى خلاف ولا يؤثر فيها شطط هنا أو هناك. وأن الهموم القبطية والتجاوزات الشرطية - إن وجدت - فهى افراز اجتماعى سلبى يتعرض له كل المصريين - يجب ألا نقره - ويجب أيضا ألا نحمله ما لا يحتمل بالفعل.. وهذا ما نجح فى افرازه بيان الـ ٢٠٠٠ قبطى الذى أحسبه بداية لتفاعل حقيقى أصبح مطلوبا أكثر من ذى قبل.

.. انتهت رحلتى الى لندن وشعرت أننى أديت بعض واجبى كمصرى وكنائب وفدى معارض. وتبقى هناك العديد من علامات الاستفهام حول أدوار كثيرة غابت - ومازالت - أو حضرت بعض وعيها ونصف طلبها فكان غيابها هو الافضل!!

.. لتبقى الصورة أن هذا الملف «المشبوه» لن يغلق، بل الأكثر احتمالا أنه مرشح لمزيد من التفاعلات، والتداعيات المتنوعة، من الداخل والخارج!! وهذا ما يدفعنا أن ندق نواقيس الخطر، ونستنفر كافة الجهود، لسد هذه الثغرة، ولإخماد تلك الشرور، الذى تستدعيت معه نيران كثيرة، معبرا عن منطق «كلة تمام» أو منطق «الى الذراع» فقد أثبتت الأحداث والايام، أن هذا المنطق أو ذاك، هو موطن اللغم الحقيقى.. وليس جزيرة الكلاب!!

د. أيمن نـــور

الوفد • ١٣ نوفمبر ١٩٩٨م

يوميات نائب مشاغب

لقاء اللورد ألتون

●● عندما وصلت للعاصمة البريطانية لندن، كانت تداعيات موجة، الفتح الذي فجرته صحيفة «الصنداي تليجراف» مازالت تتداعى بأشكال مختلفة، مرت علي الساحة الصحفية، وغيرها علي الساحة السياسية، والبرلمانية، وبين المهمومين بقضايا حقوق الانسان في العالم..

●● وكانت أخطر أشكال وصور هذه التداعيات، ما أثاره اللورد «ديفيد ألتون» لورد ليفربول، وممثلها في مجلس اللوردات، الذي يحظي بمكانة خاصة في التاريخ البرلماني الغربي، وفي نفوس الشعب البريطاني، لما يمثله من عراقة وتقاليد بريطانيا الديمقراطية.

●● لورد أوف ليفربول «ديفيد ألتون»، نائب مستقل في مجلس اللوردات - ليس محافظا ولا عماليا ولا ديمقراطيا اجتماعيا - ورغم بعده عن العمل الحزبي، إلا أن مداخلاته في مجلس اللوردات تكاد أن تكون هي الأكثر عمقا، والأوفر حظا، حيث تحتل أكثر من ٥٠٠ صفحة، علي الجانب المخصص لمجلس اللوردات، في شبكة «الانترنيت»

●● ورغم انطباعي الأولي، عما تكون عن هذا اللورد، عبر خطابه - غير المقبول - لمحافظ سوهاج، إلا أن الحقيقة تقتضي أن أذكر، أن انطباعات تغيرت وصلتني، عبر زملاء إعلاميين عاملين هنا في لندن، حيث وصفوا الرجل بأنه من اللوردات الذين يحظون بتقدير خاص من البريطانيين، لأصوله العثمانية العريقة، ومواقفه ذات الاهتمام الخاص بقضايا حقوق الانسان

●● ونحسب أن هذه المعلومات الجديدة عن اللورد «ديفيد ألتون» حملتني أن أضع احتمالا بخلاف تقديري الأول لشخص اللورد «ألتون» من خلال رسالته «الفجة» التي وجهها علي أوراق مجلس اللوردات «الرسمية» لمحافظ سوهاج وبصورة مرفوضة شكلا وموضوعا. فالرجل قد يكون مضللا - أكثر منه متآمرا - وقد يكون شريكا «غير متعمد» في تلك الحملة علي مصر، بدافع من قلة معلوماته، واندفاعه للاتصال بقضايا، ظن - مضللا وبغير علم بالحقيقة - اتصالها بحقوق الانسان!!

●● كل هذه الاحتمالات.. دفعتني للتفكير الجدي في مقابلته، ومناقشته، والرد عليه بذات الطريقة التي استخدمها، لاسيما احتمال أنه لا يعرف، ولوضع الحقائق كما هي أمام شخص يدعي البحث عن الحقيقة، والباحث عن الحقيقة، لا يخجل من الاعتراف بالخطأ، الذي قد يقع منه

●● واعترف أن البيان الصادر عن ٢٠٠٠ قبطي ومسيحي مصري، والذي نشر - منذ ساعات - في معظم الصحف البريطانية، ونشر بصيغة غير متوقعة، كان عونا حقيقيا لي، وتحفيزا لاستثمار هذه الخطوة الصحيحة، في استكمال تصحيح الأوضاع والحقائق التي شوهها تقرير «الصنداي تليجراف»، وتحمل الحنين له. نور الخطيب ومن المعنيين بعلم أو بغير علم. بقصد أو بغير قصد، بنتيجة معلومات كاذبة وقاصرة. أو نتيجة قصور في الرد الصحيح، والذي اقتصر قبل بيان الـ ٢٠٠٠ على صحفنا وكأننا نصحح لأنفسنا!!

●● إن توصيف حكومة مبارك لخطاب اللورد ألتون، فيه مبادرة شخصية منه، حملني لمبادرة شخصية مني بالرد عليه، عبر ذات القنوات، وذات الطريقة، بينما الفارق الوحيد أننا أصحاب حق»

●● بصفتي مصريا أولا، ونائبا - غير حكومي - وعضوا منتخبا في المنظمة المصرية لحقوق الانسان، حملت أوراقي، وتوجهت إلي بيت البرلمان، الذي يجمع بين مجلسي العموم واللوردات، والتقيت اللورد ألتون وسلمته بيانا شخصيا نعرض لتفاصيله غدا

لندن: د. أيمن نور

١٤ - خطاب اللورد ألتون إلى المحامي أمين فهيم بتاريخ ١٢نوفمبر١٩٩٨ بعد لقائهما فى لندن

Professor the Lord Alton of Liverpool



House of Lords
London SW1A 0PW

FROM PROFESSOR THE LORD ALTON OF LIVERPOOL
TO AMIN FAHIM

DECEMBER 16TH 1998

Dear Amin,

I am writing in response to your letter of 28th November I am disappointed to see that certain facts regarding my meeting with you in London have been twisted around and publicised. I enclose a translation of an article from Al Akhbar newspaper, where you supposedly "corrected" my knowledge. I have also been receiving approaches from Dr. Ayman Noor, an MP in the Egyptian Parliament. I have refused to meet him because of the fabricated story of our meeting published in Al Wafd Newspaper and I enclose a copy for your reference.

I am also aware that one Egyptian newspaper has been reporting on my so-called forthcoming visit to Egypt and it seems a number of Egyptians are objecting to this "visit". Let me make it clear that I never said I was coming to Egypt. I am certainly open to visiting Egypt and have done so in the past, when many Christian leaders spoke to me about the persecution and discrimination which Egyptian Christians face. **But I will choose when I will visit Egypt and who I ask to organise such a visit is my own business.**

It certainly appears to me that there is an orchestrated campaign going on to try and change my view on the persecution of the Copts and also to try and discredit what I have been saying about the Copts. Such tactics will not work and only convince me even more that there are serious injustices taking place in Egypt.

I also enclose a press release I have recently put out, in view of the Egyptian government's continuing failure to take any positive action regarding the Sohag incident.

Yours sincerely,

David Alton

Professor the Lord Alton of Liverpool

Director: The Foundation for Citizenship, Liverpool John Moores University
Roscoe Court, 4 Rodney Street, Liverpool L1 2TZ
Telephone: 0151 231 3852 Fax 0151 231 3853 e-mail D.Alton@livjm.ac.uk

١٥ - خطابات متبادلة بين أعضاء من الكونجرس والسفير المصري في واشنطون والسفير الأمريكي في القاهرة

FRANK R. WOLF
10th District, Virginia

Congress of the United States
House of Representatives
Washington, DC 20515–4610

COMMITTEE ON APPROPRIATIONS
SUBCOMMITTEES:
TRANSPORTATION–CHAIRMAN
TREASURY–POSTAL SERVICE–GENERAL GOVERNMENT
FOREIGN OPERATIONS–EXPORT FINANCING AND RELATED PROGRAMS
COMMISSION ON SECURITY AND COOPERATION IN EUROPE

September 22, 1998

His Excellency Ahmed Mayer El Sayed
Ambassador To the United States
Embassy of the Arab Republic of Egypt
3521 International Court NW
Washington DC 20008

Dear Mr. Ambassador:

I wanted to share with you a letter I received recently from British parliamentarian Lord David Alton regarding allegations of recent large-scale arrests of Christians in Sohag Governate in Upper Egypt in the weeks following the August 14 shooting deaths of Samir Oweda Hakim and Karam Tamar Arsal. I share his concern.

It is my understanding that the arrests have stopped. However, a number of allegations have been made about the incident which I believe warrant attention by your government. There is credible evidence that in the weeks following the murders as many as 1,000 Coptic Christian citizens were arrested and tortured while in police custody (including some children). None of the three Muslim men accused by the Copt community of committing the murders have even been questioned. Police allegedly told Bishop Wisa that the arrests were to prevent "sectarian violence." A young girl is alleging that police tried to rape her while she was in police custody. Many are alleging that the police are trying to frame members of the victims' families for the murders by trying to force them into confessing to the killings.

I am not in a position to judge the merits of this case, but I am concerned about what appears to be intimidation by authorities against an already vulnerable population. Incidents like these further add to the perception of many that there is religious persecution in Egypt.

I would appreciate any information you can provide me about this matter.

Thank you and best wishes.

Sincerely,

Frank R. Wolf
Member of Congress

FRW:ach

THIS STATIONERY PRINTED ON PAPER MADE OF RECYCLED FIBERS

FRANK R. WOLF
District, Virginia

Congress of the United States
House of Representatives
Washington, DC 20515–4610

COMMITTEE ON APPROPRIATIONS
SUBCOMMITTEES:
TRANSPORTATION–CHAIRMAN
TREASURY–POSTAL SERVICE–GENERAL GOVERNMENT
FOREIGN OPERATIONS–EXPORT FINANCING AND RELATED PROGRAMS
COMMISSION ON SECURITY AND COOPERATION IN EUROPE

September 22, 1998

The Honorable Daniel C. Kurtzer
Embassy of the United States
Unit 64900 - Box 5
Embassy Cairo APO AE 09839

Dear Mr. Ambassador:

I wanted to share with you the enclosed letter we received recently from Lord David Alton regarding the allegations of recent large-scale arrests of Christians in Sohag in upper Egypt. A number of other Coptic groups have also contacted me about this issue. They are greatly concerned. I share their concern.

I understand that the Embassy has already been looking into this matter. I appreciate all efforts that are being made to confirm the facts and the expressions of concern that have already been made to the Egyptian government.

The most recent information indicates that the arrests may have stopped. Nevertheless, there are a number of allegations surrounding this recent incident that cannot go unnoticed. In the weeks following the shooting deaths of two Coptic men, a large number of Coptic Christian citizens (including some children) were arrested and tortured while in police custody. A young girl alleges that police tried to rape her while she was in custody. Police told Bishop Wisa that the arrests were to "prevent sectarian violence." None of the three men believed by many in the Copt community to be responsible for the murders have been questioned. There are allegations that the police are trying to force some members of the victims' families and others to confess to the murders.

While I am not in a position to judge the merits of this case, I am concerned that the Coptic community feels they cannot rely on the police for protection and justice and that innocent people may have been had their rights violated because they are of a particular religious background. They feel helpless and are asking for our help.

First, it would be helpful if someone from the Embassy could visit Sohag to investigate this incident. Second, I would appreciate it if you would raise concern about the incident with Egyptian authorities at the highest levels and urge them to investigate whether any improper police conduct may have occurred. Also, one Coptic Christian man remains in custody for the murders. Please help ensure that he receives fair legal proceedings. Finally, I would appreciate

it if you would please share with Egyptian authorities that incidents like these, and the failure of the Egyptian government to deal forthrightly with these allegations, only serves to foster the impression in the West that there is religious persecution in Egypt. These incidents cannot go by unnoticed.

Thank you for your attention to this issue.. I would appreciate the opportunity to meet you during your next visit to Washington to discuss issues of concern.

In the meantime, please feel free to contact me anytime by phone at 202-225-5136.

Thank you and best wishes.

Sincerely,

Frank R. Wolf
Member of Congress

FRW:ach
cc: Molly Phee, Political Officer

I really would appreciate your help with this matter

Thank you



Embassy of The Arab Republic of Egypt

Ahmed Maher El Sayed
Ambassador

October 5, 1998

Dear Congressman Wolf,

I thank you for sharing with me the letter of Lord Alton. I believe that such a dialogue between us can be very fruitful and productive, and can assist in clarifying facts, and protecting our common endeavors and values, thus strengthening the relations of friendship and cooperation between our two countries.

I would like to convey the following facts about the case you alluded to. Samir Oweida Hakim and Karam Tamer Arsal were found dead by gun shots on August 15, 1998. An investigative team was quickly assembled, and as part of its investigation, twenty five suspects, Moslem and Christian acquaintances of both deceased, were temporarily held for questioning. The team's investigation resulted in the arrest of Sheiboob William Arsal for this double murder. He had problems with the deceased because of differences over gambling debts, and various members of the village community, of his own religious faith, have affirmed that they had witnessed the murder.

The allegations that the authorities unjustly arrested any individual, or particularly targeted Copts, or that Islamic groups were in any way involved, are far from the truth. The security measures taken by the Egyptian authorities in El-kosheh village to arrest the suspects in this case raised concerns on the part of Bishop Wissa (known for his extreme religious views and his previous record in stirring sectarianism) and other village clergy who strove to escalate the incident by faxing false allegations to various Coptic and human rights organizations in Egypt and abroad. These allegations included excesses on the part of the security forces, and that members of Islamic groups were behind the incident. The intention of the village clergy in spreading these allegations was to exert pressure on the security forces to cease their search, knowing that the killer was a member of their church. In their attempt to escalate the situation, the clergy urged the members of the Coptic community to file complaints against a number of police officers that included allegations of torture. After thorough investigation, including medical examinations on those claiming to have been tortured, all these allegations proved to be false.

. I would have expected that the fact that the investigation resulted in the prompt arrest of the accused to be welcomed. In any case he will face a fair trial that will help elucidate the truth of the matter.

Best regards

Sincerely,

Ahmed Maher El Sayed

The Honorable Frank Wolf
United States Congress
241 Cannon House Office Building
Washington D.C. 20515



Embassy of the United States of America

2/8

Cairo, Egypt
October 05, 1998

Dear Congressman Wolf:

Thank you for your letter of September 22. We responded quickly to the allegations of abuse of authority by the police in the village of Al-Kush in the governate of Sohag.

We first learned of the allegations of widespread arrests of residents of Al-Kush on September 13. We succeeded in contacting Bishop Wisa by telephone on September 14. Bishop Wisa informed us at that time that he believed the police had ceased arresting suspects and had released the bulk of detainees. I reached the Governor of Sohag, Ahmad Abdel Aziz Ahmad Bakr, by telephone on September 16. He briefed me on what had and had not happened, offered his personal assurances of appropriate police conduct, and instructed an Under Secretary of the Interior Ministry (the top security official in Sohag) to visit Al-Kush on September 17.

During his visit to the village, the Under Secretary of the Interior Ministry, Major General Abdel Wahab Abu Zeid, ordered the police to release those members of the Boktor family still in detention. We understand Major General Abu Zeid advised the Boktor family to sue the police for compensation for the ill-treatment. The Major General also met with Bishop Wisa and visited a local church where he listened to the complaints of villagers who had been abused by the police.

The Honorable
Frank R. Wolf,
House of Representatives.

I also raised this issue in a September 27 meeting with Presidential Advisor Osama Al-Baz. Separately, members of my staff raised our concern about the matter with the Office of Human Rights in the Ministry of Foreign Affairs. They also consulted with the technical office of the Public Prosecutor, which is responsible for investigating allegations of police misconduct and prosecuting offenders. This office confirmed that the government had initiated an investigation into the matter.

We also conferred with the Egyptian Organization for Human Rights (EOHR), which sent a team to Al-Kush to investigate, and with an Egyptian journalist for the opposition weekly newspaper, "Al Ahaly," who also traveled to Al-Kush to report on the matter. We have consulted with other human rights activists, church officials, journalists, and interested individuals. Finally, we have remained in contact with Bishop Wisa.

We still lack an authoritative understanding of the police motivations and conduct during the investigation of the double murder of two Coptic men from Al-Kush on August 14. For your information, I have enclosed a summary translation of the report prepared by EOHR and released on September 28. This report confirms that the police used torture and other methods of ill-treatment during their contact with a large number of the residents of Al-Kush.

An unresolved question is whether religion was a factor in the behavior of the police. Because the murder victims were Christian and a majority of the residents of Al-Kush are Christian, a properly conducted police investigation of Christian relatives and neighbors who might shed light on the incident would have been appropriate. We know that Muslims were also detained and interrogated. When the legitimate police investigation turned into police abuse of suspects, however, the door was opened to confusion and suspicion about police motives. In any case, as you noted in your letter, the mere appearance of discriminatory treatment is harmful.

The subject of police abuse of authority has been high on our list of priorities for our bilateral dialogue. We regularly confer with the Ministries of Interior and Justice

about this problem, and have been working with Washington agenices to secure increased funding to offer appropriate police training. In addition to our efforts to respond to immediate crises such as the problems in Al-Kush, we will continue to support long-term improvement efforts.

I hope you find this information useful. Thank you and warm wishes.

Sincerely,

Daniel Kurtzer

Daniel C. Kurtzer
Ambassador



Embassy of The Arab Republic of Egypt

Ahmed Maher El Sayed
Ambassador

October 8, 1998

Dear Congressman Pitts,
Dear Congressman Hall,

Your joint letter addressed to President Mubarak currently being circulated regarding " Egyptian Security Force Action against Egyptian Christians " has been brought to my attention . I had hoped that you would have sought to clarify the issue objectively before embarking on this endeavor. I believe that dialogue can be very fruitful and productive, and can assist in clarifying facts, and protecting our common values, thus strengthening the relations of friendship and cooperation between our two countries.

I would like to convey the following facts which I received from Cairo about the two cases you alluded to. The only case dealing with church closure is that of the church of Saint Arsanios, built in violation of existing laws and regulations. The building was set up by Bishop Daniel of Maadi as a carpet factory, but was transformed into a church after remodelling its interior. Religious sermons were then carried out in secret instead of going through the necessary legal steps. As a consequence the authorities, in conjunction with the Governor, decided to administratively close down the building untol the legal requirements are met.

The facts pertaining to the second case are as follows. Samir Oweida Hakim and Keram Tamer Arsal were found dead by gun shots on August 15, 1998. An investigative team was quickly assembled, and as part of its investigation, twenty five suspects, Moslem and Christian acquaintances of both deceased, were temporarily held for questioning. The team's investigation resulted in the arrest of Sheiboob William Arsal for this double murder. He had problems with the deceased because of differences over gambling debts, and various members of the village community, of his own religious faith, have affirmed that they had witnessed the murder.

The allegations that the authorities unjustly arrested any individual, or particularly targeted Copts, or that Islamic groups were in any way involved, are far from the truth. The security measures taken by the Egyptian authorities in El-kosheh village to arrest the

suspects in this case were met by an attempt by Bishop Wissa (known for his extreme religious views and his previous record in stirring sectarianism) to escalate the incident by faxing false information to various Coptic and human rights organizations in Egypt and abroad alleging that excesses had taken place on the part of the security forces, and that members of Islamic groups were behind the incident. The intention of this campaign was to exert pressure on the security forces to cease their search so as to hide the fact that the case concerned the murder of a Copt by another for personal reasons. In a further attempt to escalate the situation, 14 members of the Coptic community were encouraged to file complaints against a number of police officers that included allegations of torture. After thorough investigation, including medical examinations on those claiming to have been tortured, all these allegations were proven to be false.

I would have expected that the fact that the investigation resulted in the prompt arrest of the accused to be welcomed. In any case he will face a fair trial that will help elucidate the truth of the matter.

I hope that you will take these facts into consideration and bring them to the attention of whoever you invite to sign the letter, which you may find has after these clarifications become without object.

Sincerely,

Ahmed Maher El Sayed

The Honorable Joseph Pitts
Fax: 202-225-2013

The Honorable Tony Hall
Fax: 202-226-1443

FRANK R. WOLF
[illegible]

Congress of the United States
House of Representatives
Washington, DC 20515–4610

COMMITTEE ON APPROPRIATIONS
SUBCOMMITTEES
TRANSPORTATION–CHAIRMAN
TREASURY–POSTAL SERVICE–GENERAL GOVERNMENT
FOREIGN OPERATIONS–EXPORT FINANCING AND RELATED PROGRAMS
COMMISSION ON SECURITY AND COOPERATION IN EUROPE

November 30, 1998

The Honorable Daniel C. Kurtzer
Embassy of the United States
Unit 64900 - Box 5
Embassy Cairo APO AE 09839

Dear Mr. Ambassador:

I am writing to you again regarding the August arrests of the Christians in El-Kosheh village in the city of Sohag. Unfortunately, my concern about this incident continues to grow in the face of what appears to be an attempt by the government of Egypt to cover up allegations of police brutality and discredit those who have raised concern about the arrest and torture of innocent men and women.

Unfortunately, I don't hear much from the U.S. government about this. At what levels are we protesting?

The evidence that abuse occurred is becoming almost undeniable. I have pictures in my office of men with marks on their backs from beatings and torture, including electric shocks, and children who were snatched from their parents and thrown on the floor of the police station. The Egyptian Organization for Human Rights (EOHR) said the behavior of the police in the events following the killing of Sameer Eweida and Karam Tamer "constitutes a blatant violation of the Egyptian Constitution and the Criminal Procedure Code, and a gross violation of people's rights and freedom and of their human dignity... the security response included the random arrest and intimidation of hundreds of citizens, hostage-taking, and the use of torture to extract confessions." Seven human rights groups have protested the incident to the Egyptian government. A Reuters article on this is enclosed.

The government of Egypt's reaction to this incident has been disturbing. Attempts to discredit Egyptians who were speaking out, like Bishop Wissa, began immediately. He and two of his priests were charged with criminal offenses. He is being labeled "sectarian" and "extremist" by the government. This seems like an unfair charge against a man who appears to me to be concerned only about the arrest and torture of innocent men and women.

Groups outside the country who have raised concern have been, like usual, vilified

At the same time, very little has been done by the government to investigate the allegations of police brutality and punish those who were responsible. According to the Centre for Human Rights for Consolidation of National Unity in Cairo, some 10 officers were responsible for wrongdoing. The latest information indicates that only four officers were transferred — two of whom were not even on the list of officers accused. They were all transferred within a 25 miles radius of El-Kosheh.

Moreover, the man identified as chiefly responsible for torture, Major Hani Gamal, was promoted to be the head of investigations at the second division in the city of Sohag. Other officials accused of torture, extorting money from the accused and other abuses have not been punished at all.

Whether this was a case of improper police conduct and brutality or outright religious persecution, the government of Egypt must be encouraged to deal with this matter responsibly and justly.

I would appreciate it if you would continue to protest this incident at the highest levels and confirm details about what exactly has been done regarding the police. How many police have been punished? Is there an ongoing investigation? Has Major Gamal been promoted? Have any of the other officers accused in the EOHR report been reprimanded or punished?

I urge you to speak out and become personally involved in this matter. This will not go away until it is clear that justice has been served and the Egyptian government deals with these allegations.

Please keep me informed about current developments. Thank you and best wishes.

Sincerely,

Frank R. Wolf
Member of Congress

FRW:acb



Embassy of The Arab Republic of Egypt

Ahmed Maher El Sayed
Ambassador

January 27, 1999

Dear Congressman Pitts,

As I know your interest in questions of human rights, as well as your interest in the relations between the United States and Egypt, I was not surprised to see that you are signing, at the initiative of some of your colleagues, a letter to be sent to President Hosny Mubarak concerning the situation in the Village of El-Kosheh after a murder case.

I am sure therefore that you will appreciate my clarifying the facts and dispelling certain impressions resulting from false allegations:

After two persons were found dead by gun shots on August 15, 1998, a thorough investigation was immediately started in the course of which about twenty five suspects, Moslem and Christian acquaintances of the victims, were temporarily held for questioning. The investigation finally resulted in the arrest of Sheihoob William Arsel who was, on the basis of the testimony of various members of the community, indicted for the double murder because of a quarrel over gambling debts. At no time did the issue of the religious affiliation of the victims, the suspects and the accused arise as an element in the investigation. Unfortunately, the introduction of the religious element (the victims and the accused being Copt) came from Bishop Wissa, who has a previous history of extremism and sectarianism. He has engaged in a campaign of propagating false allegations and stirring unrest in order to pressure the security forces into abandoning their pursuit of the accused because he belongs to the Church of Bishop Wissa, who clearly in his eagerness to advance his own agenda, wanted to blame a Moslem for the crime.

Unfortunately, the preposterous allegations of religious persecution at El-Kosheh found their way to an outrageous and untruthful report published by London's Sunday Telegraph on October 25, 1998, which then was used as a basis for a campaign of smear and lies. Our brothers in Egypt, Christians and Moslems, rose to refute these allegations, and His Holiness Pope Shenouda,

Patriarch of the Egyptian Church, affirmed that there was no religious persecution at El Koshch. Numerous Copts published in major U.S. newspapers a denunciation of these allegations aimed at exploiting the laudable religious sentiments in foreign countries.

I must add that the authorities have examined allegations of police brutality and the medical examination did not show any proof of torture of the persons who alleged having been subjected to it However, an investigation is taking its course, and the Minister of the Interior removed some officers to dispel any suspicion that they may try to influence the investigation. Unfortunately, police brutality does happen in many countries, including the U.S. and Egypt, and the authorities have a duty to investigate it and punish the culprits, and we are determined to do so.

As to Mr. Hafez Abu Seda, he was arrested then released on bail pending the result of the investigation about accusations that he received money from foreign sources to his organization not legally registered, in exchange for a report containing false allegations concerning the El-Koshch case. But even these allegations did not include accusations of persecution for religious reasons.

I will be glad to inform you of the result of these investigations, in the desire of maintaining a dialogue aimed at strengthening our mutual understanding, and the relationships between our two countries who share and cherish values of democracy, justice, human dignity and tolerance. I can assure you that in Egypt, Moslems and Christians live in harmony, overcoming any problems in a spirit of brotherhood as they belong to one united people striving for a better future for itself, for the whole Region and the world at large.

Sincerely,

Ahmed Maher El Sayed

The Honorable Joseph Pitts
504 Cannon House Office Building
Washington, D.C. 20515

١٦- التحقيق مع حافظ أبو سعدة ومصطفى زيدان

المحقق هشام بدوى رئيس النيابة
المحضر رقم٦٩٥/٩٨ حصر تحقيقات نيابة أمن الدولة العليا
المتهم حافظ أبو سعدة
التاريخ١/١٢/١٩٩٨
مدة التحقيق ١٢ظهراً إلى ٤,٥مساءً
المحامين الحاضرين:
عبد العزيز محمد – ضياء الدين داود – ياسر حسن – ناصر أمين محمود قنديل – منتصر الزيات – سمير الباجورى – طارق خاطر صلاح سليمان – محمد زارع
المحقق/ سألنا المتهم شفاهة عن التهم الموجه اليه وهى:
قبول وأخذ من دولة أجنبية نقوداً بشكل يضر بالمصلحة القومية للبلاد وإذاعة اشاعات واخبار كاذبة فى الخارج من شأنها الإضرار بالمصالح القومية للبلاد.
وذلك بعد احطناه علماً بها وبعقوباتها وان النيابة العامة هى التى تباشر معه اجراءات التحقيق.
رأيك إيه يا أستاذ حافظ
حافظ/ أنكرها
المحقق ورأينا استجوابه كمتهم
اسمى حافظ محمد السيد أحمد سعده ٣٢سنة أعمل محامى حر وأمين عام المنظمة المصرية لحقوق الانسان وأقيم فى ٣٥ش عبد الله عبد الباقى المطبعة–دار السلام
س: وما قولك فيما هو منسوب إليك
ج– غير صحيح على الإطلاق
س: منذ متى تتولى منصب الأمين العام للمنظمة المصرية لحقوق الانسان
ج– منذ٥/٧/١٩٩٨
س: ومتى تم إنشاء هذه المنظمة
ج : عام١٩٨٥ كفرع للمنظمة العربية لحقوق الانسان
س: وما هو الشكل القانونى لتلك المنظمة
ج: تحت التأسيس
س: يعنى أيه تحت التأسيس
ج– المنظمة تقدمت بطلب لوزارة الشئون الاجتماعية ثم رفض ولم يرد على الطلب وتم الطعن على القرار السلبى أمام محكمة القضاء الإدارى ثم رفض طلب المنظمة كحكم ابتدائى وتم الطعن عليه امام المحكمة الادارية العليا ومازال متداول ولدينا جلسة فى٢٧/١٢/١٩٩٨
س: وما هى أهداف تلك المنظمة
ج– انا لى سؤال فى الأول انا جاى وفقاً لما أعلنت به انى مستدعى كشاهد وافهم انى بلاغ من مصطفى بكرى حول تقرير وشيك
عاوز أفهم أولاً واشوف البلاغ هل التحقيق يجرى على ما جاء ببلاغ ام محاكمة للمنظمة لو كدة اطلب استدعاء مجلس امناء المنظمة الحالى والسابق.
ملحوظة مكنا المتهم من الاطلاع على البلاغ وكذلك الاستاذ عبد العزيز محمد المحامى
س: نرجع لأهداف تلك المنظمة
ج– بشكل أساسى نشر ثقافة حقوق الانسان فى مصر من خلال المواثيق المعاهدات الدولية التى وقعت عليها مصر واصبحت وفقا للمادة ٥١ للدستور جزء من القانون الداخلى وايضاً رصد انتهاكات حقوق الانسان وابلاغ السلطات المختصة بهذه الانتهاكات فيها وإحالة المتهمين للمحاكمة باعتبارها تعد انتهاكاً للقانون للمواثيق الدولية التى نلتزم بها وفى هذا الاطار نقدم خدمات المساعدة القانونية للنساء والمعاقين والفئات ذوى الحاجات الخاصة وايضاً الدفاع عن سجناء الرأى والضمير والعمل على تأكيد

حرية الصحافة وحرية الرأى والتعبير وكذلك العمل على نزاهة الانتخابات وتأكيد الديموقراطية بشكل عام وكل هذه الأهداف فى اطار مرجعية المنظمة الممثلة والمواثيق الدولية التى وقعت عليها مصر.

س: ومن الذى يتولى إدارة تلك المنظمة

ج- يتولى ادارة المنظمة مجلس الامناء المنتخب من الجمعية العمومية ومجلس الامناء ينتخب مكتب تنفيذى لادارة العمل اليومى والذى ينوب الأمين العام فى هذه الأعمال.

س:ما هى لختصاصاتك كأمين عام

ج: إدارة العمل اليومى تحت إشراف المكتب التنفيذى والإشراف على عمل الموظفين اليومى من حيث إصدار النشرات والتكليف بالعمل وفقاً لائحة المنظمة يختص الأمين العام بتسير شئون المنظمة واللجان وهو مسئول أمام مجلس الأمناء ويمثل أمين عام المنظمة أمام الجهات ويوقع على محاضر مجلس الأمناء بجوار الرئيس وله ان يستعين فى اداء مهامه بمعاونين دائمين أو مؤقتين يعينون موافقة المكتب التنفيذى

س: وما هى مصادر تمويل المنظمة

ج-١ : اشتراكات الأعضاء

٢- التبرعات المحلية أو العربية

٣- المشروعات المشتركة مع منظمات دولية

س: وما الذى تقصده بالمشروعات المشتركة مع المنظمات الدولية

ج: هى المشروعات التى تضعها المنظمة وتجرى اتفاق بها مع مؤسسات دولية تعمل فى مجال حقوق الانسان لتنفيذ هذه المشروعات وتقوم هى بالتمويل مثل مشروع المساعدة القانونية للنساء الذى انشأ عام١٩٩٥ بالمنظمة ويختص برفع قضايا للنساء والمعوقين ويجرى تمويله من لجنة حقوق الانسان بالبرلمان الإنجليزى.

س: هل تعتمد المنظمة فى الانفاق على معونات تقدم من دول أجنبية

ج: لا

س: ومن هو القائم على متابعة المركز المالى للمنظمة

ج: حساب المنظمة يتم الصرف منه بعد اعتما توقيعات ثلاثة الرئيس وامين الصندوق والأمين العام

س: ومن الذى يتولى التنسيق مع المنظمات الدولية على اوجه نشاط المنظمة

ج: القرار فى النهاية لمجلس الامناء بمعنى أى مشروعات يجرى الاتفاق عليها أو تكون رغبة فى اتمامها من المكتب التنفيذى تعرض على مجلس الأمناء أما قبل عرضها أو بعد وصولها لإجازاتها أو رفضها

س: هل قامت المنظمة بإصدار تقرير يتعلق بقرية الكشح بمحافظة سوهاج

ج: نعم

س: وما ظروف إصدار هذا التقرير

ج: إحنا تلقينا شكوى فى المنظمة من أحد الأشخاص بسوهاج واعتقد ان اسمه جبرائيل عبد المسيح بان هناك تعذيب وقبض على عدد من المواطنين هناك كما نشرت صحيفة الأهالى فى صفحة كاملة عن القبض والتعذيب بالكشح وذكرت عدد من الحالات التى تعرضت للتعذيب فتم التحرك بعد نشر هذا الموضوع بإرسال محامى المنظمة إلي الكشح وهو مصطفى زيدان لتحقيق الوقائع المنشورة بجريدة الأهالى وتم اعطاؤه خطابين احداهما لمدير امن سوهاج والاخر لمامور مركز البلينا لمساعدة فى تحقيق الشكوى ثم جاء بالمعلومات من خلال المواطنين الذين قابلهم والمحامين وحضور تحقيقات النيابة تفيد ان عدد من المواطنين تعرضوا للتعذيب فتم عمل بلاغ للسيد النائب العام فى٢٠/٩/١٩٩٨ وبلاغ لوزير الداخلية ايضاً فى نفس التاريخ وجرى اتصال تليفونى بينى واحد ضباط مباحث أمن الدولة اسمه طارق خيرت واخبرته بما حدث وضرورة ان يكون هناك تحرك للإفراج عن المحتجزين واتخاذ إجراءات ضد الضباط الذين قاموا بالتعذيب كما تم ارسال خطاب رسمى له ايضاً يتضمن نفس المعنى وتم عمل تقرير يتضمن ما انتهى اليه الاستاذ مصطفى زيدان

س: وما الغرض من إعداد هذا التقرير

ج: التقرير يعد لإعلانه للرأى العام ولتحرك الجهات الرسمية فى مصر لتحقيق الوقائع الواردة فيه
س: هل تم إرسال نسخة من هذا التقرير لجهات التحقيق المعنية
ج: اعتقد انه تم إرساله إلي النائب العام ووزير الداخلية
س: هل تم إرسال هذا التقرير إلي أى جهة خارج البلاد
ج: خارج البلاد لا نحن نبعث للصحف الموجودة فى مصر ووكالات الانباء التى لها مكاتب فى مصر
س: وما الهدف من ذلك
ج: ذلك مرتبط بآلية عمل المنظمة التى تقوم على:
لخطار السلطات المختصة بوجود انتهاكات
ننتظر فترة من٨ إلي ١٥يوم لتلقى ردود تفيد تحرك الجهات الرسمية للتحقيق فأن لم يحدث نلجأ إلي الرأى العام ممثلاً فى الصحافة ووكالات الأنباء
س: وما هو دورك فى إصدار هذا التقرير
ج: انا المشرف تماماً عن كل ما ورد فى هذا التقرير والذى قمت بمراجعته
س: هل تم عرض هذا التقرير على مجلس أمناء المنظمة
ج: نعم تم عرضه واشاد مجلس الأمناء به ووصفه انه محايد وموضوعى بجلسة٨/١١ وجاسة٢٦/١١/١٩٩٨
س: وهل لجاز مجلس الأمناء هذا التقرير
مجلس الأمناء غير مختص بإجازة النشر من عدمه وهو من اختصاص المكتب التنفيذى والأمين العام.
س: وهل لجاز المكتب التنفيذى هذا التقرير
ج: نعم
س: هل تأكدت من صحة الوقائع التى تضمنها هذا التقرير
ج: نحن نرصد بالتقرير شهادات المواطنين والوقائع التى يراها محامى المنظمة ونصيغها جميعها فى صيغة الادعاءات والمزاعم ونرسلها لجهات التحقيق لان الذى يتاكد من صحة هذه الوقائع قد تمت أم لا هى جهات التحقيق.
س: ومتى تم نشر هذا التقرير
ج: فى٢٨/٩/١٩٩٨
س: هل تلقت المنظمة المصرية أية مبالغ مالية من دول اجنبية فى الفترة السابقة واللاحقة لنشر هذا التقرير
ج: لا لم يحدث إلا من لجنة حقوق الإنسان بالبرلمان البريطانى وهو خاص بمشروع المساعدة القانونية للنساء والمعاقين
س: وما هى ظروف اصدار هذا الشيك للمنظمة
ج: الاتفاق مع لجنة حقوق الانسان بالبرلمان البريطانى تم سنة ١٩٩٦ واجيز فى ميزانية المنظمة المعلنة فى سنة ١٩٩٦ من الجمعية العمومية وكان أول مبلغ بتمويل هذا المشروع ١٧٣٤٦دولار وانفقت على المشروع وكان فى الفترة من سبتمبر١٩٩٦ إلي سبتمبر ١٩٩٧ وكان الشيك الثانى لتغطية الفترة من سبتمبر١٩٩٨ إلي سبتمبر ١٩٩٩
س: وما مضمون الاتفاق الذى تم المنظمة بين المصرية وتلك اللجنة
ج: هو خاص بتمويل مشروع المساعدة القانونية للنساء وتدريب قانونى للنساء
س: هل تم تحديد المبالغ التى ستقوم لجنة حقوق الانسان بالبرلمان الإنجليزى بدفعها للمنظمة فى هذا الاتفاق.
ج: نعم سنة١٩٩٦ كان ١٧٣٤٦دولار بناء على طلب المنظمة
س: وكيف تسلمت المنظمة هذا المبلغ
ج: جاء للمنظمة بتاريخ١٦/١١/١٩٩٦ على بنك القاهرة باركليز بمبلغ ١٧٣٤٦دولار.

س: هل تضمن هذا الشيك جهة المسحوب لحسابها هذا المبلغ
ج: لا
س: هل ثبت على الشيك اسم هذه الجهة
ج: لا وفى سنة١٩٩٦ مش متذكر إن كان فى بيان أم لا لا أعرف لأنى فى الوقت ده لم أكن موجود
س: هل تم إيداع هذا الشيك فى حساب المنظمة بالبنوك المصرية
ج: نعم أودع بالبنك الوطنى المصرى فرع ثروت
س: هل تعتبر لجنة حقوق الانسان بالبرلمان الإنجليزى جهة حكومية
ج: لا أعرف
س: قررت بوضع التحقيقات بان المنظمة المصرية لحقوق الانسان لا تتلقى أى أموال من جهات حكومية اجنبية وقررت الان ان المنظمة سبق وان تلقت مبلغ من لجنة حقوق الانسان بالبرلمان الإنجليزى
ما رأيك فى هذا الكلام
ج: هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية من خلال ميزانية ١٩٩٦ و١٩٩٧ وأقرته الجمعية العمومية وفى رأى لجنة حقوق الانسان بالبرلمان الإنجليزى لا تعد جهة دولية أو حكومية.
س: هل تم مخاطبة تلك الدولة بضرورة دفع أى مبالغ للإنفاق على مشروع المساعدة القانونية للنساء غير القادرات خلال العام الحالى
ج: تم الموافقة على استكمال المشروع من جانب المنظمة وتم اخطار اللجنة على هذا المشروع
س: ومتى تم إخطار اللجنة بهذا الأمر
ج: بعد تولى المجلس الجديد بالمنظمة تم إرسال خطابات لكل منظمات حقوق الانسان التى تتعامل معها باخطارهم أن هناك مجلس جديد للمنظمة تم انتخابه واننا نرغب فى استكمال التعاون على المشروعات القائمة وده جواب عام لجميع منظمات حقوق الإنسان وجهات التمويل التى نتعامل معها وجاء للمنظمة رد من لجنة حقوق الإنسان بالبرلمان الإنجليزى للرغبة فى استكمال المشروع وتم الاتفاق على تجديد المشروع.
س: وهل لديك ما يثبت ذلك
ج: انا عندى كل المراسلات بين المنظمة واللجنة وأوراق المشروع الأول الذى تم بموافقة الأمين العام السابق فى خطاب من المنظمة ثم خطاب المنظمة لكل مؤسسات التمويل بوجود مجلس جديد ثم رد اللجنة ثم الخطاب الخاص بتخصيص مبلغ ٢٥٧٠٣دولار للمنظمة لمشروع المساعدة القانونية للنساء والمعاقين
س: لماذا لم توفر لجنة حقوق الانسان بالبرلمان الإنجليزى منذ سبتمبر ١٩٩٧
ج: هناك مؤسسة تدعى أجير أنسامبل فرنسية الجنسية مولت المشروع لعام ١٩٩٧ بـ ٧٥٠٠دولار وتم استكمال باقى المشروع من المنظمة الهولندية للتعامل الإنمائى الدولى نوفيب التى كانت تمول المنظمة ٥٥٧٧٠ ف هـ
س: ما هو اخر مبلغ تلقته المنظمة من لجنة حقوق الانسان بالبرلمان الإنجليزى
ج: ٢٥٧٠٣دولار
س: ومتى تسلمت المنظمة هذا المبلغ
ج: ذى المبلغ الأول بشيك وصل للمنظمة مسحوب على بنك القاهر باركليز
س: وهل تم إيداع هذا الشيك فى حساب المنظمة
ج: تم ايداعه بالبنك العقارى العربى فرع المهندسين
س: متى اخترت لجنة حقوق الانسان بالبرلمان الإنجليزى والمنظمة لعزمها على ارسال المبلغ
ج: فى ٣٠يوليو ١٩٩٨
س: هل هناك تعاون بين المنظمة المصرية ولجنة حقوق الانسان بالبرلمان الإنجليزى بخلاف مشروع مساعدة النساء
ج: لا يوجد أى نشاط سوى دعم مشروع المساعدة القانونية للنساء والمعاقين

س: هل تم ارسال نسخة من التقرير الذى أعدته المنظمة عن قرية الكشح لتلك اللجنة

ج: لا ترسل

س: هل وقفت على ان الشيك الذى تم ايداعه لحساب المنظمة بالبنك العقارى العربى فرع المهندسين كان من حساب السفارة البريطانية فى مصر

ج: لا

س: ما سبب تأخر الشيك الخاص بالجنة حقوق الانسان بالبرلمان الإنجليزى خاصة وانك قررت ان اللجنة الاخيرة اخطرت المنظمة فى ٣٠يوليو بعزمها على ارسال هذا الشيك

ج: هى لم تتأخر وإنما ما تم ان الموافقة على المشروع تتم أولاً ثم تبدأ اللجنة اجراءات تحويل الاموال فى فترة من شهر إلي ثلاثة اشهر وتاريخ تحويل اللجنة هذا العام مقارب لتاريخ التحويل عام١٩٩٦ فقد كان فى١٩٩٦ التحويل١٣/١١/١٩٩٦ اذن فى هذا العام مبكر

س: هل تم عرض هذا الشيك على مجلس امناء المنظمة

ج: نعم تم عرضه فى جلسة٢٦/١/١٩٩٨ وقرر المجلس إزاء المزايدات الباطلة من صحيفة الاسبوع والتى تحاول تشويه سمعة المنظمة المصرية، إعادة قيمة الشيك إلي اللجنة مع توجيه الشكر لها على تمويلها المشروع١٩٩٦-١٩٩٧

س: وكيف تم ذلك

ج: تجرى الآن أعمال الرد

س: كيف

ج: المفروض انا ورئيس وامين الصندوق نقوم بعمل مذكرة للبنك لتحويل المبلغ إلي البنك

س: وهل مازال هذا الشيك مودع لحساب المنظمة بالبنك العقارى فرع المهندسين

ج: نعم والمجلس كان قد اكد على عدم جواز الحصول على أى تمويل من دولة أجنبية أو ما يدخل فى تكوين الدولة من مؤسسات رسمية أو حكومية وحذر أى تعامل مالى مع سفارات دول أجنبية وتاكيداً للقرار السابق قرر المجلس رد قيمة الشيك المرسل من لجنة حقوق الانسان للسفارة البريطانية والخاص بمشروع المساعدة القانونية للنساء والمعاقين مع التوجيه بالشكر لها على تنفيذ هذا المشروع الاجتماعى الهام خلال أعوام١٩٩٦-١٩٩٧

س: وكيف وقف المجلس على ان هذا الشيك صادر من السفارة البريطانية

ج: اعلن فى الصحف انه صادر من السفارة وايضاً التحويل يتم خلال السفارة لان اللجنة ليس لها فروع فى القاهرة أو مكتب

س: مل هى المبالغ التى تلقتها المنظمة منذ توليك الامين العام لها وحتى الان

ج: كان فى حساب المنظمة وقت ان توليت مبلغ ٨٠الف جنيه ثم تلقينا تمويل من لجنة حقوق الانسان للبرلمان الإنجليزى فى شهر١٠ وتمويل مؤسسة المنحة الديمقراطية بامريكا وشيك اللجنة تم تجنبه لاجازته من مجلس الأمناء ثم تلقينا من المنحة المحلية الديمقراطية وهى مؤسسة غير حكومية امريكية مبلغ ١٣ الف دولار خاص بطباعة كتب المنظمة

س: ومتى تلقت المنظمة المبلغ الاخير

ج: اعتقد فى اكتوبر ١٩٩٨

س: وهل تم عرض هذا الامر على مجلس الأمناء أو المجلس التنفيذى للمنظمة

ج: نعم عرض على المكتب التنفيذى ووافق عليه لأن هذه المنظمة تمولنا سنوياً واعتمدت من الجمعية العمومية وسبق لمجلس الأمناء للدورة السابعة الموافقة عليه يعتبر مجاز

س: وهل تم عرض أمر الشيك الخاص بلجنة حقوق الانسان بالبرلمان الإنجليزى على المجلس التنفيذى عند اخطار المنظمة بوصوله

ج: نعم وقرر عرضه على مجلس الأمناء

س: ومتى تم عرضه على مجلس الأمناء

ج: فى جلسة٢٦/١١/١٩٩٨ وكان المفروض ان يعرض٨/١١/١٩٩٨ هى أولى جلسات المجلس بعد الانتخابات إلا أن النصاب القانونى لم يكتمل فتأجل عرض التقرير المالى وبالتحديد موضوع الشيك

فى الجلسة القادمة.

س: ما هى اسماء اعضاء مجلس الأمناء

ج: هم :

عبد العزيز محمد	رئيس المنظمة
ياسر حسن	نائب الرئيس
ابراهيم الشربينى	أمين الصندوق
حافظ أبو سعده	أمين عام

د. عاطف البنا - د. يحى الجمل - المستشار سعيد الجمل - د.محمد سليم العوا - عادل عيد - د. أيمن نور - حسنين كروم - احمد عبد المالك - عبد الله عبد اللطيف - رضا طلبه - ابو القاسم النوبى

س: ما هى أسماء اعضاء المجلس التنفيذى للمنظمة

ج: أربعة بحكم مناصبهم الرئيس ونائب الرئيس والأمين العام وأمين الصندوق

س: هل يتم استطلاع رأى أى جهة حكومية قبل حصول المنظمة أموال من الخارج

ج: لا لان المنظمة لم تسجل بعد فى وزارة الشئون الاجتماعية

س: هل يتم عرض أمر أى أموال ترد للمنظمة من الخارج على المجلس التنفيذى لها بمناسبة وصول تلك الأموال

ج: يجب ان يتم عرضه على المجلس كل الأموال التى ترد للمنظمة بل والنفقات من خلال تقرير مالى شهرى أو حسب ما يجتمع المجلس لأن المجلس من الممكن ان لا ينعقد إلا كل شهرين أو ثلاثة

س: ما سبب قيام المنظمة والمسؤولين عنها برد الشيك الخاص بلجنة حقوق الانسان البرلمان الإنجليزى خاصة وان المنظمة سبق وان تلقت أموال من نفس الجهة بناء على اتفاق سابق بينها وبين المنظمة

ج: تحت تأثير الحملة الاعلامية الضخمة التى تحاول النيل من مصداقية المنظمة ولأن المجلس صاحب القرار فى النهاية يصدر ما يراه فيمكن للمجلس السابق ان يوافق على جهات التمويل ويحق للمجلس الحالى ان يرفض مثل هذا التمويل

س: من الذى تسلم الشيك الخاص بلجنة حقوق الإنسان

ج: انا تسلمت الشيك بنفسى ووصلنى بالبريد فى المنظمة

س: وما الذى قمت به بعد ذلك

ج: انا بعد ما استلمت الشيك حولته على الحساب بتوقيع امين الصندوق لإرساله للإيداع بالبنك فى حساب المنظمة وتم تكليف محمود ثابت المحاسب بالمنظمة بإيداعه فى البنك وفعلاً توجه واودعه فى البنك

س: الم يتم استرداد هذا الشيك من البنك العقارى العربى

ج: عندما توجه المحاسب للبنك لإيداع الشيك طلب البنك تفويض من الأمين العام أو أمين الصندوق أو الرئيس حتى يتمكنوا من صرف قيمة الشيك فى اليوم التالى وأعيد الشيك إلينا حتى نقوم نحن بصرفه وايداعه بالبنك العقارى فتم تظهير الشيك بتوقيعى وتوقيع أمين الصندوق وتم إعطاؤه للمحاسب مرة أخرى لصرفه واتصور انه ارسل احد العاملين بالمنظمة لصرفه وقام هو شخصياً بايداعه فى البنك العقارى العربى فرع المهندسين

س: ما قولك فى ما شهد به محمد مصطفى بكرى بتحقيقات النيابة العامة بأنه وصلت اليه رسالة بريدية تتضمن أن المنظمة المصرية تلقت شيكاً من السفارة البريطانية ٢٥٧٠٣دولار كمنحة للمنظمة بعد التقرير الذى اعدته والخاص بقرية الكشح بسوهاج

ج: أولاً لا أعرف كيف وصل الشيك لمصطفى بكرى واشك فى هذه الرواية بالكامل

ثانياً مصطفى بكرى كان عضواً بمجلس الامناء للمنظمة دوره كاملة ١٩٩٤-١٩٩٥ وكان موافقاً على تمويل المنظمة لمشروع المساعدة القانونية للنساء من لجنة حقوق الانسان بالبرلمان الإنجليزى ولأن المفاوضات مع اللجنة فى١٩٩٥ اثناء وجود الامين العام السابق نجاد البرعى وحضور محمد مصطفى بكرى عضواً فى مجلس الامناء وكان حاضراً جلسة مجلس الامناء التى اقرت مشروع المساعدة

القانونية واقرت له من اللجنة

ثالثاً: أن تقرير الكشح ليس له علاقة بهذا الشيك وانه فى إطار عمل المنظمة فى رصد انتهاكات حقوق الإنسان وسبق هذا التقرير تقرير آخر فى أول٩ يتناول وقائع قبض عشوائى وتعذيب فى خمسة مناطق أخرى فى مصر وهو الحامول بلقاس نبروة الفواخير القرتة وكذلك تقرير آخر فى آخر شهر٨ هو الاختفاء القسرى فى مصر وتناول ٣٢حالة اختفاء لمواطنين بعد القبض عليهم واختفائهم فى ظروف غير معروفة وكذلك تقرير حول أوضاع السجناء حول السجون وكل هذه التقارير إن صدرت بنفس الآلية وأرسلت إلي الجهات الرسمية النائب العام ووزير الداخلية ولم نتلق أى ردود رد تحقيقات حول الوقائع الواردة فى التقرير إذن الربط الذى ربطه مصطفى البكرى غير صحيح بين الشيك والتقرير غير صحيح على الإطلاق وانه عضو فى مجلس الامناء فيعلم تماماً لا نأخذ مقابل التقارير التى تصدرها

رابعاً: ان تقرير الكشح تكلف ٣٢٣جنيه

س: على هذا التقرير هو نفس التقرير الذى نشرته المنظمة عن قرية الكشح

ملحوظة اطلعناه عليه

ج: هو نفس التقرير الذى اعدته المنظمة

س: ما قولك ما شهد به محمد مصطفى بكرى بالتحقيقات أنه عضواً بالمكتب التنفيذى ومسئول عن الإعلام قبل عام ١٩٩٤ وعندما وقف أن هناك اصرار من القائمين على أمر المنظمة على تلقى تمويل من جهات اجنبية رفض يرشح نفسه مرة لخرى بالمنظمة

ج: هذا غير صحيح نهائى

أولاً: أول مرة تلقت فيها المنظمة تمويلها لمشروعات عام ١٩٩٣ وانتخبت السيد مصطفى فى عضوية مجلس الامناء عام ١٩٩٤ واستمر حتى نهاية ١٩٩٥ ولم يستقيل اثناء وجوده ولديه الآن ميزانية ١٩٩٥ وحتى عام ١٩٩٤ اثناء وجوده من خلال ميزانية المنظمة المعلنة تم تمويل المشروعات من الجهات الآتية:

لجنة المحامين الامريكية لحقوق الانسان

نوفيب، الصندوق السويدى، مؤسسة الجهات الارسالية السويدية، جلوبل فاند

د. سعاد الصباح، فريدريش ابرت، رينال فورم الدولية، وفى سنة ١٩٩٥ تقرير المنظمة تمويلها فى مشروعاتها من المؤسسات التالية وفقا للميزانية المعلنة

المركز الدولى لتنمية الديمقراطية كندا، الصندوق الاوربى لحقوق الإنسان

المنحة القومية للديمقراطية، جون ميرك، المعهد القومى الديمقراطى للشئون الدولية، لجنة الحقوقيين الدوليين، مؤسسة اجير انساميل.

وهذا التمويل لمشروعات المنظمة فى عامين ١٩٩٤و١٩٩٥ اثناء وجود مصطفى بكرى بمجلس الامناء وموافقة على تمويل هذه المشروعات ورئاسته للجنة الاعلام ورئاسة تحرير نشره المنظمة واسمها حقوق الانسان وسوف اقدم فى حافظة مستندات الاعداد التى نشرت من المجلة وعليها اسم الاستاذ مصطفى رئيس للتحرير ورئيس للجنة الاعلام.

س: ما قولك وقد شهد ايضاً انه اثناء اجتماعات المجمعية العمومية للمنظمة كان هناك تحذير دائم ومستمر من تلقى أى معلومات من جهات حكومية غربية بعيداً عن المؤسسات غير الحكومية العاملة فى مجال حقوق الانسان

ج: لم يكن تحذير ولكنها قرارات الجمعية العمومية بالموافقة على الميزانية التى يقدمها مجلس الامناء والتى يوجد بها المنظمات التى تمول مشروعات المنظمة وقرار الجمعية العمومية بعدم الحصول على تمويل لمشروعات المنظمة من حكومات.

س: وبماذا تفسر الموافقة على قبول مبلغ من السفارة الامريكية

ج: المبلغ من لجنة حقوق الانسان بالبرلمان الإنجليزى وهو بموافقة سابقة لمجلس الامناء [illegible] السابقة وقد رد المبلغ بقرار مجلس الامناء

س: وبماذا تفسر مخالفة مجلس الامناء لما سبق وان قررته الجمعية العمومية للمنظمة من ضرورة عدم الموافقة على تلقى الاموال من جهات حكومية اجنبية

ج: يسأل عن ذلك المجلس السابق لانني لم أكن عضواً به وانا رأى ان هذه الجهة تعد غير حكومية
س: وكيف وصلت ان هذا التفسير وخاصة ان هذا الشيك عن طريق جهة حكومية لجنبية
ج: من موافقة مجلس الامناء السابق والجمعية العمومية
س: هل لديك موافقة مجلس الأمناء أو المجلس التنفيذى على تلقى الشيك من السفارة البريطانية لحساب لجنة حقوق الانسان بالبرلمان الإنجليزى
ج: لا يوجد موافقة الآن لأن المجلس رفض ورد المبلغ وموافقة المجلس التنفيذى سوف نقدمها
س: ما الذى دعاك إلي ان تتسلم هذا الشيك وان تأمر بصرف قيمته من البنك الصادر منه هذا الشيك
ج: لان دى الاجراءات المتبعة فى المنظمة ولأن هناك اتفاق من عام ١٩٩٦ وسوف يعرض الامر فى النهاية على المركز علماً بأنه لم يتم التصرف فى المبلغ بأى شكل ولم يتم أخذ أموال منه انتظاراً لقرار المجلس
س: ما قولك وقد شهد بالتحقيقات ان الجمعية العمومية بالمنظمة والتى انعقدت فى١٩٩٨/٦/٢٨ أكدت رفض أى تمويل للمنظمة من جهات حكومية أجنبيى وعلى الاعتماد فى التمويل على الجهات الغير حكومية
ج: أولاً الجمعية العمومية انعقدت فى١٩٩٨/٦/٢٦ وليس٢٨/٦ ١٩٩٨/
ثانياً الجمعية اقرت الميزانية المقدمة من مجلس الأمناء وبها الجهات التى تمول مشروعات المنظمة مما يعنى الموافقة على هذه الجهات لا سيما ولم يسجل أي من الاعضاء ملاحظة على التمويل والميزانية لأن الجمعية على الميزانيات الآتية ميزانية عام ١٩٩٥ المقدمة من المحاسب ميزانية ١٩٩٦-١٩٩٧
س: ما قولك بما شهد به من التقرير الذى أصدرته المنظمة حول معلومات خاطئة ومضللة عن قرية الكشح بسوهاج وصور الأمر على وجود اضطهاد اقباط تلك القرية
ج: هذه غير حقيقى لان التقرير تضمن شهادات المواطنين الذين تعرضوا لانتهاكات وفى صفحة ثلاثة من التقرير كان السؤال الرئيسى لمحامى المنظمة للأسقف ويصا أسقف البلينا هذه الأحداث تنطوى على أى اضطهاد للأقباط فجاء رداً نافياً لهذه المسألة وتم ابراز إجابة أسقف البلينا والتى ذكر فيها المسلمين والمسيحيون يعيشون فى سلام كامل مع اخوانهم وان الجريمة عادية وفى صفحة ١٢من التقرير اصدرت المنظمة بداية عدم تحمل أجهزة الدولة فى محاسبة افراد الشرطة والمسئولين عن تلك الانتهاكات الجسيمة التى طالت عدة مئات من المواطنين فى قرية الكشح من شانه يفتح الباب على مصراعيه لإساءة استخدام ما حدث وتصويره على أنه شكل من أشكال الاضطهاد والتمييز ضد المواطنين الاقباط وفى الحقيقة لم يأت فى التقرير أي عبارة تفيد أو تصور الأمر على انه اضطهاد وانما هو إجراءات وتجاوزات لضباط الشرطة وهى تتم وفقاً لتقارير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان المتعددة دون التمييز بين المصريين وانا اقدم هذه التقرير وكل التقارير عن التعذيب واساءة المعاملة داخل اقسام الشرطة للنيابة باعتبارها الامين على الدعوة العمومية للتحقيق فيها وانا اقدم هذه التقارير استناداً على مادة بقانون الاجراءات الجنائية الذى يعطى الحق لكل مواطن
وأن المنظمة ببيان فى٢٨/١٠/١٩٩٨ تنفى فيه حدوث أية انتهاكات ضد المواطنين بسبب هويتهم الدينية وسوف اقدمه فى حافظة مستندات
س: ما قولك وقد شهد ايضاً بالتحقيقات ان اعداد التقرير على تلك الصورة ونشره كان بهدف ترضية بعض الجهات الغربية التى تقوم بمد المنظمة بالدعم المالى
ج: غير صحيح على الإطلاق
س: ما قولك فيما ورد بتحريات مباحث أمن الدولة أن المنظمة أصدرت بتاريخ١٩٩٨/٩/٢ تقرير عن أحداث قرية الكشح تضمن افتراءات حول تعذيب المسيحيين على نحو يثير مزاعم حول اضطهاد الاقباط ويثير+ +[7] الطائفية ويسىء لأوضاع البلاد وقامت صحيفة الصنداى تليجراف بنشر ما تقرر هذا التقرير
ج: هذا غير صحيح ايضاً لانى اضطلعت على مقال الصنداى تليجراف وانه لم يحتوى على اية معلومات من المنظمة وانما هى وقائع تلقتها كاتبة المقال والمصادر التى استندت فيها لهذه المعلومات كما

٧- هاتان العلامتان موجودتان فى النص الذى نشرته المنظمة

جاء فى المقال هى منظمة التضامن المسيحى ولقول شخص يدعى مصطفى شقيرفى وهو مصرى حاصل على لجوء سياسى بانجلترا كما جاء فى المقال ايضاً ولم تشر من قريب أو بعيد إلي تقرير المنظمة

ثانياً: ان تقرير المنظمة لم يتضمن أى وقائع وردت فى مقال الصنداى تليجراف وان التقرير بين ايديكم ومتمسكين بكل ما جاء فيه.

س: ما قولك فيما ورد بتحريات مباحث أمن الدولة أيضاً ان السفارة البريطانية أصدرت الشيك رقم٣٠٨٨٤ بمبلغ ٢٥٧٠٣دولار لصالح المنظمة وقمت بصفتك الامين العام للمنظمة بتسليمه للبنك العقارى العربى

ج: انا قلت فى السابق ان الشيك من لجنة حقوق الانسان بالبرلمان الإنجليزى جاء من خلال السفارة للمنظمة لمشروع المساعدة القانونية للنساء استكمالاً للمرحلة الاولى التى بدأت فى سبتمبر ١٩٩٦ وانه تم ايداعه فى حساب المنظمة كالإجراءات المتبعة ولم يتم الانفاق منه لحين قدمته لمجلس الأمناء عليه باعتبار اننا مجلس جديد

س: أنت متهم بقبول نقود من دولة اجنبية بقصد عمل ضار بمصر

ج: غير صحيح

س: أنت متهم بإشاعة أخبار ونشر دعايات كاذبة بالخارج من شأنها الاضرار بالمصالح القومية للبلاد

ج: غير صحيح

س: أنت متهم بتلقى تبرعات دون الحصول على ترخيص بذلك من الجهات المختصة

ج: غير صحيح

س: هل سبق فى اتهامك فى وقائع مماثلة

ج: لا وأود إثبات الآتى:

أولاً: وجود المنظمة المصرية لحقوق الإنسان وتأسيسها وهو ممارسة لحق الدستور بحق تكوين الجمعيات

ثانياً: وجود المنظمة المصرية يخدم الحكومة والدولة المصرية والمجتمع الذى يقدم مصر للمجتمع القومى كدولة تحترم حقوق الانسان وتحترم الاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان

ثالثاً: لا الامين العام ولا أى من أعضاء مجلس الأمناء يتلقون أى مقابل من نشاطهم فى المنظمة وانما هو عمل تطوعى وان الأموال التى ترد لمشروعات المنظمة تنفق فى المشروعات ودليلى على ذلك سوف أقدم حافظة مستندات أيضاً بها أسماء السيدات وأرقام توكيلاتهم والتى تبلغ عددهم ٢٠٨سيدة ومعاق تلقوا خدمات المنظمة فى مشروع المساعدة القانونية للنساء والمعاقين.

س: هل لديك أقوال أخرى

ج: لا

القرار يحبس المتهم ١٥ يوماً على ذمة التحقيقات

التحقيق الثانى مع الأمين العام أمام نيابة أمن الدولة العليا والإفراج عنه فى١٩٩٨/١٢/٦

نيابة أمن الدولة العليا
المحقق هشام بدوى رئيس النيابة
المحضر رقم٩٤٥/٩٨
المتهم حافظ أبو سعدة
التاريخ٦/١٢/١٩٩٨
المحامين الحاضرين:
عبد الله خليل - ناصر ابراهيم - أحمد سيف الاسلام - نهاد ابو القمصان - محمود عبد الشافى - محمد الصاوى محمود قنديل طارق خاطر صلاح سليمان - محمد زارع
المحقق/ أثبت حضور المتهم
اسمى حافظ محمد السيد أحمد سعده ٣٢سنة أعمل محامى حر وأمين عام المنظمة المصرية لحقوق الانسان وأقيم فى ٣٥ش عبدالله عبد الباقى المطبعة دار السلام
س: ما هى جملة التبرعات المحلية والعربية التى تلقتها المنظمة منذ توليك منصب الامين العام فى٥/٧/١٩٩٨
ج: أنا عاوز أمتنع عن الاجابة
المحقق: ليه يا أستاذ حافظ
ج: لأن حاسس أن القضية لها بعد سياسى وعاوز أمثل أمام قاضى التحقيق وارفض الاجابة على أية سؤال
س: هل لديك أقوال أخرى
ج: لا
الدفاع الحاضر عن المتهم قرر
الاستاذ عبد الله خليل المحامى
اطلب إخلاء سبيل المتهم لحين تحقيق دفاعه المبدى بمحضر التحقيق اليوم حيث أن المتهم له محل اقامة ثابت فى الاوراق ولا يخشى من هربه
كما ان الاوراق جاءت خلو من أى دليل تجاه المتهم وان الاتهام المسند إليه مبناه أقوال مرسلة من مصطفى بكرى رئيس تحرير الاسبوع وتحريات مباحث أمن الدولة لم تصادق أو تساند أقواله من ان الشيك كان سبب اصدار تقرير الكشح.
كما ان هناك انتقاء تام من نية الإضرار بالمصلحة القومية للبلاد حيث ان الثابت ان هذا التقرير فى صدره وبجلاء انه لا يوجد اضطهاد دينى بالقرية بل بالأبرشية كلها وان الحدث كان جريمة عادية وليست جريمة سياسية
كما ان العبارات التى جاءت بها أقوال مصطفى بكرى وتحريات مباحث أمن الدولة جاءت معممة ولم يثبت فيها أن هذه الوقائع قد خلقت خلقاً أو أنها حرفت وهو شرط لقيام الاتهام فى المادة٨٠/د
وأضيف أن صحيفة الصنداى تليجراف لم تقم بنشر ما تقرر فى هذا التقرير
ونحن نقول فى مقام التدليل واستكمال الآليات الدولية أن الإقرار بوجود مشكلة هو دليل على حسن النوايا وإذا كانت هناك مشكلة فى تلك القرية وهى تجاوز جهات التحقيق والتحرى فى توسيع دائرة القبض والاشتباه هو دليل على وجود هذه المشكلة ليس فى هذه القرية ولكن أسلوب عمل جهات البحث والتحرى
إعلان الدول عن وجود مشاكل فى المجال الدولى هو دليل على حسن النوايا واللجان الإشرافية والتعاهدية فى الأمم المتحدة تأخذ هذا الأمر على حسن نوايا الحكومة وعلى الثقة فيها ، أما أسلوب التورية وإخفاء الحقائق فهو أمر غير مقبول دولياً ويضع الحكومة فى أزمة مع تلك اللجان فى الوقت الذى قبلت فيه الإشراف الدولى طبقاً للعهود الدولية التى صادقت عليها
وعلينا أن نفرق بين الشخصية الدولية القانونية للدولة وقت إصدار القانون الإيطالى سنة١٩٣١ والقانون الرومانى سنة ١٩٣٧ والمأخوذ عنها ٨٠،٧٨/د وهى قوانين تتسم بالفاشية وصدرت قبل

بزوغ شمس الإعلان العالمى لحقوق الإنسان والعهود الدولية والتى تغيرت معها الفلسفة القانونية الدولية للدولة

ومع صدور العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية وإقرار الحق فى حرية الرأى والتعبير وتداول المعلومات بلا حدود اصبح الأمر يتعلق بضرورة تغيير فلسفة التشريع والاركان المادية لهذه الجريمة تمشياً مع الفلسفة الحديثة للتشريعات المعاصرة بهدف فهم العلاقات الدولية والتعاون الدولى

وعليه

إننى أتمسك بطلب الإفراج عن الأستاذ حافظ أبو سعده لأن الأمر يتعلق بأمين عام منظمة هى من أعرق المنظمات العربية وشهدت لها المحافل الدولية بالمصداقية والحياد وهو أمر نفخر به فى مجتمعنا المصرى بل يجب أن تفخر به الحكومة المصرية لوجود هذه المنظمة بين ربوع هذا الوطن بدلاً من القبض على أمينها العام فى وقت يحتفل فيه العالم أجمع بذكرى ٥٠عام على الإعلان العالمى لحقوق الإنسان وتوقيع الإعلان العالمى لحماية نشطاء حقوق الإنسان والمدعو إليه الأستاذ حافظ بصفته.

فحرصاً على هذا الجو العالمى ألا يغيب عن مصر تمثيلها فى هذه المحافل الدولية وحتى لا يقال ونحن لا نرضى ذلك أننا نحتفل بالإعلان العالمى لحقوق الإنسان بالقبض على نشطاء حقوق الإنسان

الأستاذ / أحمد سيف الإسلام عبد الفتاح المحامى

دفع الحاضر مع المتهم أولا بالاحتفاظ بحقنا فى إبداء الدفوع الشكلية والموضوعية حيث لم تمكننا جهة التحقيق من الاطلاع على محاضر التحقيق بالمخالفة لقانون الإجراءات الجنائية كما منعنا حتى من مقابلة السيد المحقق حيث يرفض حرس مبنى النيابة صعود المحامين للقاء المحقق

كما دفع ببطلان تحقيق نيابة أمن الدولة بالقضية الماثلة تأسيساً على عدم دستورية إنشائها حيث أنشأت وحدد اختصاصها بناء على قرارات صادرة من وزير العدل بدءاً من القرار الصادر فى مارس ١٩٥٣ حتى القرار الصادر فى ////////// وتعارض ذلك مع المادة ١٦٧ من الدستور المصرى

ونتشرف بتقديم مذكرة بها الدفع

وندفع بضرورة التحقيق فى الجرائم المرتكبة من قوات الشرطة بقرية الكشح باعتبارها مسألة أولية لتحديد الركن المادى للجريمة المنصوص عليها فى المادة٨٠/د من قانون العقوبات والتى يحقق مع المتهم على أساسها

الأستاذ طارق خاطر المحامى

نصمم على مثول المتهم أمام قاضى التحقيق كون السيد المحقق قد أخل إخلالاً جسيماً بحقوق الدفاع وذلك بان خالف نص المادة١٤١،٨٣ من قانون الإجراءات الجنائية والمادة ٥٢من قانون المحاماة وهو ما يؤكد عدم الحياد وتمكين المتهم من كافة حقوقه التى كفلها القانون والدستور

كما أشار دفاع المتهم أن كافة ما ورد بتقرير قرية الكشح الصادر عن المنظمة قد ورد بلفظة فى عدد جريدة الاهالى المنشور فى١٩٩٨/٩/٢٣ قبل خمسة أيام من نشر تقرير المنظمة المصرية تحت عناوين دالة وهى:

حفنة ضابط حولت مركز دار السلام إلى سلخانة

تعليق الضحايا كالذبائح وصعقهم بالكهرباء وإهدار آدميتهم

وشمول التعذيب السيدات والفتيات والأطفال

فهل كانت جريدة الاهالى لسان حال حزب التجمع مرشية من السفارة البريطانية

وطلب ضم العدد للتحقيقات كما طلب ضم العدد رقم٢٩٥ من جريدة العربى لسان حال الحزب الناصرى على ما ورد بها من أراء لكبار المفكرين والمثقفين من تفسير لتلك الهجمة الشرسة من الجهات الأمنية على أمين عام المنظمة بهدف تفويض نشاط نشطاء حقوق الإنسان

الأستاذ/ صلاح سليمان المحامى

كما طلب الدفاع من السيد المحقق مناظرة واثبات حالة وشكل المتهم وما تعرض له من إساءة معاملة أثناء احتجازه على ذمة التحقيق بالحبس الانفرادى فى عنبر التأديب وحرمانه م ملابسه المدنية وقص شعره ومثوله لمدة تزيد على ٤٨ساعة بعنبر التأديب بالمخالفة للقوانين والمعاهدات الدولية الموقعة من مصر والتى نص الدستور المصرى فى المادة١٥١ باعتبارها جزء من القانون ونطالب بمناظرة المتهم

القرار

إخلاء سبيل المتهم بضمان مالى قدره خمسمائة جنيه وسرعة وضبط وإحضار مصطفى زيدان

التحقيق مع محامى المنظمة مصطفى زيدان جامع مادة تقرير الكشح *
أمام نيابة أمن الدولة العليا فى ١٩٩٨/١٢/٩

نيابة أمن الدولة العليا
المحقق سامح سيف رئيس النيابة
القضية رقم ٩٨/٩٤٥
المتهم مصطفى زيدان
التاريخ ١٩٩٨/١٢/٩
مدة التحقيق من ١,١٥ إلى ٣,٤٥
المحامين الحاضرين:
عبد العزيز محمد - نجاد البرعى - سمير الباجورى - ناصر سليمان - أحمد سيف الإسلام - محمود قنديل - طارق خضر - جمال بركات - عصام الاسلامبولى

بناء على طلب المستشار المحامى العام الأول باستجواب المتهم مصطفى زيدان فى القضية رقم ٩٤٥ لسنة ١٩٩٨

وقد ثبت وجوده خارج غرفة التحقيق حاضراً من تلقاء نفسه فدعوناه لغرفة التحقيق وحضر معه الأساتذة المحامون وكذلك سامح عاشور وحلمى إسماعيل ومحمد أبو الوفا وطارق الكاشف وسيد الطوخى وبشارة بسالى وسعيد عبد الحافظ ورحمة محمد رفعت ومحمد أبو العلا وأبو القاسم نوبى إبراهيم

وقد طلب الأخرون إثبات حضورهم واعتذروا عن استكمال حضور التحقيق وقد أحطنا المتهم علماً أن النيابة العامة هى التى تباشر معه التحقيق كما أحطناه بالتهمة المنسوبة إليه و هى:

القيام بعمل ضار بالمصلحة القومية والإدلاء بأخبار وشائعات كاذبة بقصد الإضرار بالمصالح القومية للبلاد

المحقق / إيه رأيك يا أستاذ مصطفى
مصطفى/ أنكرها
المحقق/ هل لديك شهود يعاونوك الآن
مصطفى/ لا
المحقق/ ورأينا استجوابه كمتهم

اسمى مصطفى عبد المنعم زيدان سالم ٢٥سنة محامى حر ومقيم مساكن أم المصريين عمارة ٢٨ مدخل٢ شقة٢٢ بطاقة عضوية نقابة المحامين رقم قيد ١٧٤٦١٨ لسنة ١٩٩٧

س: ما قولك فيما هو منسوب إليك
ج/ محصلش
س: ما هو مدى اتصالك بالمنظمة المصرية لحقوق الإنسان
ج: أنا أعمل بالمنظمة محامى بوحدة العمل الميدانى
س: منذ متى وأنت تباشر ذلك العمل
ج: أغسطس ١٩٩٧
س: ما هو الاختصاص المنوط إليك
ج: نحن نتلقى شكاوى الأهالى ثم نقوم بإبلاغ الجهات المختصة مثل النائب العام ووزير الداخلية ومدير مصلحة السجون وأيضاً النيابة المختصة
س: وهل يشاركك أحد هذا الاختصاص
ج: يوجد فريق عمل كامل مكون من محامين عاملين بالمنظمة وأعنى عاملين بأنهم أعضاء عاملين
س: وما هى الكيفية التى من خلالها تباشرون فحص الشكاوى المقدمة إلي المنظمة
ج: يتقدم لنا الشاكين أما بأنفسهم أو بواسطة رسائل بها شكواهم ونقوم بإبلاغ الجهات المختصة

* سد صحفى ٣مكرر إصدار المنظمة المصرية لحقوق الإنسان إعداد أحمد حجى ص٣٨٢ بدون تاريخ

س: أليس من المتبع التثبت من صحة الشكاوى التى تتلقونها

ج: التثبت عن طريق كلام الشاكى نفسه فهى شكوى تبلغ للجهات المختصة بها للتحقيق بصفتنا محامين ويوجد بالمكتب الفنى للنائب العام سجل خاص بالمنظمة به عدة مئات من الشكاوى وكذلك فى النيابات المختلفة

س: ألا تعنى المنظمة بإبداء الرأى فيما قد يرد إليها من شكاوى

ج/ المنظمة لا تبدى رأياً أو تعليقاً وتقدم الشكاوى إلي الجهات المختصة

س: هل يمتد لختصاصكم إلي غير ذلك

ج: هذا فى نطاق عمل الوحدة الميدانية بالمنظمة

س: هل يعنى ذلك أن هناك أفرع أخرى وحدات تتألف منها المنظمة بخلاف الوحدة الميدانية

ج: فى عدة وحدات بس أنا مش ملم بها مثل وحدة البحث والنشر وهى تعنى ببحث التقارير وإسنادها الإسناد القانونى والعمل على نشرها وكذلك ترجمة وحدة سكرتارية وحدة إعلام

س: وهل هناك نطاق محدد تختص فى حدوده بتلقى الشكاوى

ج: فى أى مكان ولا حدود لاختصاصى فى تلقى الشكاوى من الناحية الجغرافية

س: ما هى معلوماتك عن الوقائع التى أثيرت بشأن قرية الكشح

ج: جاء للمنظمة شكاوى من شخص يدعى جبرائيل وآخر يدعى بولا تفيد بوجود انتهاكات للمواطنين أثناء التحقيق فى جريمة قتل وتلك الشكاوى جاءت إلي الأمين العام فقام بإيفادى إلي القرية لعمل الإجراءات القانونية الأزمة وبالفعل توجهت إلي مدير أمن سوهاج بخطاب من المنظمة وتسلمه منى المقدم هشام عبد الجواد من شعبة المباحث الجنائية بمديرية أمن سوهاج كما قام الأهالى ببث ونقل شكواهم إلي وبالفعل تقدمت بعدة بلاغات للنائب العام ووزير الداخلية والنيابة العامة.

ملحوظة:

وقدم الماثل صورتين ضوئيتين لكتابين موجهين من المنظمة لكل من مدير أمن سوهاج ومأمور مركز البلينا والمؤرخين١٩٩٨/٩/٢١

س: منذ متى تحديداً أتت الشكوى

ج: أنا غير متأكد بالضبط ولكن فى تاريخ سابق للخطابين٢١/٩ /١٩٩٨

س: وما هو مضمون هذه الشكوى

ج: انه على أثر مقتل أثنين من أهالى القرية قامت الشرطة بحملات موسعة بالقبض على الأهالى وإبداعهم فى الحجز بدون عرضهم على النيابة المختصة وبعضهم تعرض للتعذيب على يدى ضباط مذكورين بالاسم فى الشكوى

س: ومن الذى أرسل هذه الشكوى

ج: شخص يدعى جبرائيل عبد المسيح وأخر يدعى بولا

س: هل أطلعت على هذه الشكوى

ج: نعم

س: وبما كلفت عقب تلقى المنظمة هذه الشكوى

ج: كلفت بمقابلة الشاكين والتوجه إلي مديرية أمن سوهاج والجهات المختصة للتحقيق

س: لماذا

ج: للتحقيق فى الشكوى

س: وما الإجراءات التى اتخذتها فى هذا الصدد

ج: الإجراءات هى أولاً توجهت إلي مأمور مركز البلينا لأن الشاكين جاء عنوانهم على البلينا ثم قمت بمقابلة الشاكين ثم قمت بالتوجه لمديرية أمن سوهاج ولم أستطيع مقابلة مدير الأمن لعدم وجوده وقابلت المقدم هشام عبد الجواد واستلم منى خطابات المنظمة وعندما حضرت قمت بتقديم شكوى ملخصة عما حدث على لسام الأهالى للنائب العام ووزير الداخلية.

س: ومع من الأهالى التقيت أثناء تقصيك حقيقة الشكوى

ج: التقيت بعدد كبير من الأهالى لا أذكرهم

س: وهل كانت الوقائع المدعى بها جارية أثناء لقاء هؤلاء

ج: لا الوقائع كانت انتهت وكان يحقق فى نيابة دار السلام حول تعذيبهم

س: وهل تابعت تلك التحقيقات

ج: جاء بعد ذلك تحقيق نيابة سوهاج الكلية مع الأنبا ويصا واثنين من القساوسة ذكروا فيه انه تم إعتداء من قبل الضباط على أهالى قرية الكشح بتفصيلات دقيقة وأنا حضرت هذا التحقيق بصفتى ممثلاً للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان وجاء فى التحقيق تفصيلات الشكوى المقدمة للمنظمة على لسان الانبا ويصا والقسيسان

س: وما الذى خلصت إليه بعد التحقيق

ج: أن هناك شكوى جاءت على سبيل الادعاءات والمزاعم بحصول الاعتداءات والتى حققتها النيابة وبحدوث إعتداء وتعذيب لأهالى قرية الكشح عن طريق بعض الضباط والذين ذكروا أسمائهم فى التحقيق

س: وهل وقفت عن النتيجة التى أسفرت عنها هذه التحقيقات

ج: أنا لم أتابع التحقيقات لأنها فى سوهاج ويستلزم صدور أمر من الأمين العام لمتابعة التحقيقات

س: وهل حررت أى تقارير بشأن الشكوى

ج: بحكم عملى بالمنظمة أنا غير نختص بتحرير أو كتابة أى تقارير ولكن أكتب ما رأيته وما خلصت إليه الشكاوى وأقدمه للمسئولين عن ذلك

س: وهل قدمت للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان التى تتبعها أى مدونات أو تقارير فى هذا الخصوص

ج: نعم قدمت شكاوى الأهالى التى استمعت إليها وكتبوها لى كما قدمت ما ورد فى التحقيقات النيابة أثناء حضورى

س: وهل ضمنت هذه المحاضرات رأياً شخصياً خلصت إليه

ج: لا أنا لم اضمن هذه الأوراق أراء شخصية

ج: لا أنا وقفت على نتائج التحقيقات حتى تاريخ وجودى فى سوهاج ولا أعرف حتى الآن النتيجة النهائية لهذه التحقيقات

س: ولم سلمت هذه الأوراق التى حررتها بمضمون بحثك والوقائع قرية الكشح

ج: سلمتها للأمين العام حافظ أبو سعده شخصياً

س: وما التصرف الذى اتخذه الأستاذ حافظ أبو سعده حيال هذه الأوراق

ج: لا أعرف

س: ما هو المتبع والذى درج عليه العمل فى مثل هذه المحررات

ج: أحياناً تحفظ وذلك حسب النتيجة وأحياناً تحرر بها شكاوى للجهات المختصة وأحيانا تحول لوحدة البحث والنشر لإصدار التقارير

س: وضح لنا الكيفية التى من خلالها تقوم وحدة البحث والنشر فى التصرف فى هذه الأوراق

ج: نظراً لأننى ليس من العاملين بوحدة البحث والنشر فأنا لا أعلم بالضبط كيفية عملهم

س: ولأية جهة توجه التقارير التى يتم إعدادها عن طريق وحدة البحث والنشر

ج: لا أعرف وهذه الوحدة لها اختصاص لا اعلمه

س: هل تتقاضى أجراً عن عملك بالمنظمة

ج: نعم أنا أتقاضى أجر شهرى قيمته ٣٧٠جنيه مصرى قبل الخصم

س: ما هى الأغراض التى أنشأت هذه المنظمة

ج: الدفاع عن قضايا حقوق الإنسان وتلقى الشكاوى من الأهالى وإبلاغها للجهات المختصة طبقاً لما كانت وقائع هذه الشكاوى تتضمن انتهاكات أو تعديات على الأفراد أو حقوقهم أو المواثيق التى وقعت عليها مصر وأصبحت بمثابة القانون الداخلى على حسب نص المادة ١٥١من الدستور ونص المادة٢٥ إجراءات جنائية

س: وهل للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان أية اتصالات بمماثلتها بالخارج

ج: لا أعرف

س: ورد بالتقرير الذى عرض عليك الآن والمنسوب للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان أن رجال الشرطة بمركز دار السلام قد التزموا نهجاً محدداً خلال تحقيقهم واقعة مقتل شخصين من أهالى قرية الكشح وهو أن يكون الجانى مختلف مسيحياً فهل لذلك دلالة خاصة لديك.

ج: أنا لم أذكر ذلك وأقتصر دورى على نقل شكاوى المواطنين والأهالى وما دار فى التحقيقات.

س: كما جاء فى التقرير أيضاً أن ذلك التوجه من قبل رجال الشرطة قد شكل مخالفة لأحكام الدستور وقانون الإجراءات الجنائية فهل تضمن المحررات التى قدمتها للمنظمة كنتاج بحثك الواقعة ما يقطع بذلك.

ج: ليس أنا من يقوم بالإسناد القانونى أو إصدار التقارير بالمنظمة ودورى فقط فيما ذكرت

س: ورد بالتقرير كذلك أن رجال الشرطة قد لجئوا إلي احتجاز وتعذيب أسر بأكملها فيما فيها من أمهات وعجائز وأطفال فهل ذلك هو ما عاينته بنفسك لبيان تحقيق الواقعة محل الشكوى بقرية الكشح.

ج: ورد فى بعض الشكاوى احتجاز أسر وهذه ما تضمنته الشكوى الأولى والشكاوى اللاحقة بها كما قام الأهالى بتقديم شكاوى إلي جهات التحقيق المختصة يفيد ذلك.

س: هل عاينت أنت بذلك بحواسك

ج: لا لأننى لم أرى بنفسى هذه الوقائع ولم أشوف ضابط بيضرب

س: جاء بالتقرير ذلك تفصيلاً وتوضيحاً لكيفية وقائع التعذيب التى جرت على يد رجال الشرطة حسبما جاء بها وهل ذلك التفصيل هو ما تضمنه تقريرك المسلم للمنظمة.

ج: جاء على لسان الأهالى وشكواهم كما جاء بمحاضر النيابة التى باشرت شكوى النيابة حول تعرضهم للتعذيب وتحويلهم للطب الشرعى تفصيلاً ما أدعو انه تعرضوا إليه من تعذيب وقد نشرت جريدة وطنى والأهالى تفصيلات التعذيب الذى أدعى بها الأهالى قبل صدور التقرير وبالتالى أنا قد بينت فى أوراقى التى قدمتها للمنظمة تفصيلات التعذيب على لسان الأهالى.

س: وهل وقفت الآن على نتيجة التحقيقات التى أشرت إليها بشأن وقائع التعذيب

ملحوظة:

قمنا بعرض صورة التقرير الموضوع عن قرية الكشح الصادر عن المنظمة المصرية لحقوق الإنسان المعنون قرية الكشح عقاب جماعى ضد المواطنين

أطلعناه عليه وتم الملحوظة

س: هل التقرير المعروض عليك الآن قد صدر منك وعنك

ج: لا

س: ولمن ينسب هذا التقرير إذن

ج: المختص فى المنظمة بتكليف الأشخاص أو عمل التقارير هو الأمين العام حافظ أبو سعده ولكنى لا أعرف بالتحديد من كلفه الأستاذ حافظ بعمل التقرير

س: وهل ما جاء بهذا التقرير هو ما انتهيت إليه ببحث شكاوى أهالى قرية الكشح

ج: أنا قدمت شكاوى الأهالى وما جاء بالنيابة العامة وقد يغير معد التقرير ألفاظ أو عبارات

س: وهل كان يشاركك أحد بحث الشكوى المنوه عنها

ج: لا المنظمة كلفتنى أنا ببحث الشكوى

س: وما مضمون الشكاوى التى تلقيتها أبان بحثك الشكوى التى قدمت للمنظمة والتى نوهت عنها فى أوراقك للمسئولين بها

ج: هذه الشكوى جاء فيها تعرض الأهالى للتعذيب والاحتجاز من قبل ضباط شرطة مركز دار السلام ونقطة الكشح وهو ما قدم به بالفعل بلاغات للنيابة العامة ووزارة الداخلية من قبل الأهالى أو ما جاء على لسان القساوسة فى التحقيق الذى أجراه الأستاذ عبد العزيز مخلوف رئيس النيابة الكلية بسوهاج

س: وهل أشارت هذه الشكاوى إلي اختصاص طائفة معينة من الأهالى ووقائع التعذيب والاحتجاز على نحو ما ذكرت

ج: لا أهالى دون تخصيص لأى طائفة
س: ألا يتم أى جهة أو دولة أجنبية بما تخلص إليه المنظمة المصرية
ج: لا أعرف
س: ما هى المصادر المالية التى تعتمد عليها هذه المنظمة
ج: لا أعرف وان كان يوجد فى صدر المنظمة لوحة رخام بها شكر لبعض الأفراد والمؤسسات التى تساهم فى تدعيمها مثل الحزب الناصرى وحزب التجمع والسيدة سعاد الصباح بالإضافة إلي بعض الشخصيات التى لا أذكرها
س: ورد بجريدة الأسبوع عدد ٩٣ صورة شيك
ملحوظة:
عرضنا على الماثل صورة الشيك الذى تصدر الصفحة الأولى بذلك العدد
س: هل لديك أية معلومات عن ذلك الشيك ومصدره
ج: لا ولكن أنا شفته لما طالعت جريدة الأسبوع ولا أعرف عنه شيئاً
س: ما قولك وقد ورد بالتحقيقات بأقوال محمد بكرى انه قد ابلغ أن الشيك المشار إليه بالتحقيقات قد منح من السفارة البريطانية للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان كمنحة لقاء التقرير الذى وضع من قبل المنظمة بشأن أحداث الكشح
ج: أنا لا أعرف شيء عن هذا الموضوع
س: أنت متهم بارتكاب عمل ضار بمصلحة القومية للبلاد والإدلاء بشائعات كاذبة بالخارج من شأنها الإضرار بالمصلحة القومية للبلاد
ج: الكلام ده محصلش ولا أعلم عنه شيء ولست مسئولاً عن إعداد أو طبع أو نشر التقرير
س: هل لديك أقوال أخرى
ج: لا
والدفاع الحاضر مع المتهم قرر
الأستاذ طارق خاطر المحامى
إن الأفعال المنسوبة صدورها للمتهم لا يجوز تجريمها كونها أعمال مرتبطة ولازمة ومتممة لوظيفته كمحامى وهو ذات ما نص عليه قانون المحاماة بأن المحاماة مهنة حرة تشارك السلطة القضائية فى تحقيق العدالة وفى تأكيد سيادة القانون وفى كفالة حق الدفاع عن حقوق المواطنين وحرياتهم الأساسية كم نوه الدفاع عن المبادئ التى أقرتها الأمم المتحدة عام١٩٩٠ خاصة فى المبدأ رقم ١٤ والذى نص على يسعى المحامون لدى حماية حقوق موكليهم وإعلاء شأن العدالة إلي التمسك بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية والتى يعترف بها القانون الدولى والقانون الوطنى وتكون تصرفاتهم فى جميع الأحول حرة متيقظة مماشية للقانون والمعايير المعترف بها وأخلاقيات مهنة القانون وأكد خاصة على المبدأ رقم١٨ والذى قرر انه لا يجوز لأداء المحامين لمهام وظائفهم أخذهم بجريرة موكليهم أو بقضايا هؤلاء الموكلين وان لهم الحق فى حرية الرأى والتعبير وبصفة خاصة المشاركة فى المناقشات العامة وإقامة العدل وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.
كما التمس الدفاع من جهة التحقيق إسناد الاتهام بشكل مفصل استناداً إلي وقائع محددة وردت فى البلاغ أو أسفرت عنها التحقيقات حتى يستقيم القول بأن هناك توافر لأركان الجرائم المنسوبة إلي المتهم من عدمه.
وأكد أخيراً على أن نتائج التحقيقات التى تجرى حول أحداث قرية الكشح ووقائع القبض العشوائى على الأهالى والاحتجاز دون مسوغ قانونى و أعمال التعذيب الواقعة عليهم هى بالأساس ما يجب أن يولى اهتمام النيابة العامة وفى مرحلة لاحقة يجوز القول بأن ما تضمنه تقرير الكشح هو بيانات كاذبة أو بيانات صادقة إشاعات مغرضة أو حقائق ألم بها الدانى والقاصى.
وقدم فى هذا الشأن أربعة ورقات فى حجم الفلوسكاب تضمنت المبادئ الجمعية العامة للأمم المتحدة وكتاباً صادراً عن المنظمة المصرية لحقوق الإنسان يحوى كافة المواثيق الدولية السارية داخل مصر بعدد التوقيع عليها من طرف الدولة المصرية.

الأستاذ سمير الباجورى المحامى

دفع الحاضرون ببطلان إجراءات التحقيقات لاتخاذها من جهة غير مختصة وذلك استناداً إلي دعم دستورية قرار وزير العدل الخاص بإنشاء نيابة أمن الدولة العليا والقرارات المكملة واللاحقة له وذلك لمخالفة نص المادة١٦٧ من الدستور وقدم مذكرة تحوى تأسيس هذا الدفع

الأستاذ نجاد البرعى المحامى

نطلب ضم التحقيقات التى جرت مع ضباط مركز دار السلام حول البلاغات المقدمة وما أسفرت عنه هذه التحقيقات والنتيجة التى انتهت إليه

وكذلك الاستعلام من المكتب الفنى للنائب العام فى التحقيق فى البلاغين المقدمين من المنظمة المصرية بتاريخ سابق عن نشر التقرير بعشرة أيام وعما إذا كان تم الانتهاء منه أم لا ونطلب بيان من المكتب الفنى للنائب العام بعدد الضباط الذين أحيلوا للمحاكمة فى وقائع تعذيب أو استعمال قسوة.

والتمس التصريح بالادعاء المدنى ضد الشاكى بمبلغ ٥٠١جنيه والتصريح لى بسداد الرسم

الأستاذ عصام الاسلامبولى المحامى

طالب أولاً: إخلاء سبيل المتهم نظراً لأنه غير مرتكب أية جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى قانون العقوبات وانه طبيعة عمله فى المنظمة ليست لها أية علاقة بالتهمة الموجهة إليه بالمادة ٨٠/د لانها تنطبق على من أشاع عمداً فى الخارج أخبارا بيانات أو إشاعات كاذبة وهو ما لا يمكن أن يكون مسئول عنه.

ثانياً : أن تحت يدى المتهم مستندات وأدلة تؤكد كل ما جاء بأقواله ولا يمكن تقديم هذه المستندات إلا بمعرفته شخصياً.

ثالثاً: أن الشكاوى التى تلقاها من الذين يستنجدون بالمنظمة ومن الذين قابلهم بقرية الكشح كلها جاءت حول تجاوزات الشرطة التى حدثت بهذه المنطقة وهذا ما أكده مدير مكتب رئيس الجمهورية أسامة الباز عندما قرر فى الصحف اليومية فى تصريحات منسوبة إليه أن حقيقة ما وقع من أحداث لا تخرج عن كونها تجاوزات من الشرطة ويجرى مسائلة الذين وقع منهم هذه التجاوزات الأمر الذى ينتفى معه قيام التهمة بحق المتهم ولا يقوم فى حقه أى سبب من أسباب حبسه على ذمة التحقيق.

الأستاذ احمد سيف الإسلام المحامى

لا يوجد فى تلقى الشكاوى وتقديمها للجهات المسئولة أى جوانب تأثير وهو حق دستورى مقرر ولا يوجد فى جمع المعلومات ونقلها وحتى إرسالها للخارج أى جوانب تأثيم فى قانون العقوبات المصرى وذلك عملاً بنصوص المواد١٩/٢ من العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية والذى أصبح جزءاً من التشريع المصرى بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٣٦لسنة١٩٨١ ونشر نصها بالكامل فى الجريدة الرسمية فى العدد ١٥أبريل١٩٨٢ والمادة٦٠ من قانون العقوبات التى تحذر معاقبة أى فعل أتاه مواطن مشروع وفقاً للقانون.

والمسنود للمتهم لا يمكن إدراجه تحت العبارة الأخيرة من المادة ٨٠ والتى تتضمن مباشرة أى نشاط من شأنه الإضرار بالمصلحة القومية للبلاد.

فتلقى البلاغات وإرسالها للجهات المختصة بالقطع لا يمثل ضرراً بالمصلحة القومية ومن ثم تنتفى مبررات الحبس.

القرار

إخلاء سبيل المتهم بضمان مالى قدره مائتان جنيه

١٧- بيان نهاد أبو القمصان: حافظ في خطر

<u>حافظ ابو سعده فى خطر</u>

انا نهاد ابو القمصان زوجة حافظ ابو سعدة الامين العام للمنظمة المصرية لحقوق الانسان اكبر منظمه حقوق انسان فى مصر والوطن العربى وقد تلقيت بصدمة شديدة خبر احالة زوجى الى محكمة امن الدولة العليا طوارى لاتهامه بجناية تلقى أموال من مجلس العموم البريطانى مخالفة لاوامر الحكم العسكري وهى تهمة تصل عقوبتها الى خمسة عشر عام .
وفى/حالة الرأفة تصل العقوبة الى سبعة سنوات وبالطبع هذا الامر غير صحيح فقد تولى حافظ مهام العمل فى المنظمة ولديها عقود والتزامات تعلمها الحكومه المصرية جيدا.
وما تلقتة المنظمة هو شيك من لجنة حقوق الانسان فى مجلس العموم البريطانى لصالح دعم برنامج المساعدة القانونية للنساء بالمنظمة .
وهى جزء من عقد وقع فى ١٩٩٧ اى قبل ولاية حافظ ابو سعدة بعام كامل ولا يعد هذا الامر جريمة على الاطلاق بل ان ملاحقة حافظ ابو سعدة هو مخالفة صحيحة للقانون المصرى والاتفاقيات الدولية الموقعة عليها مصر .
-لماذا حافظ ابو سعدة ؟
حافظ هو ابرز نشطاء حقوق الانسان فى مصر التحق بالمنظمة كمحامى متطوع ١٩٩٠ وظل يدافع بشدة عن المعذبين والمفقودين والمنتهكة حقوقهم والمعتقلين والنساء المنتهكات والمعرضات للعنف. عندما تولى حافظ الامانة العامة للمنظمة المصرية للحقوق الانسان فى يونيو ١٩٩٨ أحدث طفرة فى نشاط الرصد والمراقبة لأوضاع حقوق الانسان وصدر عن المنظمة عدة تقارير تدين التعذيب والانتهاك ومن أبرزها واشهرها تقرير قرية الكشح ذات الأغلبية المسيحية فى نهاية ١٩٩٨ والذي أكد بشدة على عدم وجود شبهة طائفية .ولكن على أثرة وجهت الحكومة له التهم المذكورة كمحاولة لإبعاد تهمة التعذيب عن الضباط ومحاولة وصف المنظمة بالخيانة والعمالة لصالح الغرب .
-وظلت الدعوة سيف مسلط على رقبة الامين العام . وبطبع باقي النشطاء فى مصر .
-لماذا الآن ؟
تستعد المنظمة المصرية لحدثين هامين
١- اصدر تقرير أحداث قرية الكشح ١٩٩٩والذي يرصد بدقة وقائع العنف داخل القرية وتعامل السلطات المصرية معها
٢- اعدد أوراق المنظمة للتسجيل طبقا للقانون ١٥٣/١٩٩٩ المنظم لعمل الجمعيات
وبالطبع حاولت السلطات إرهاب المنظمة حتى لا تصدر التقرير وأيضا اتهام الامين العام بجناية تتيح لوزارة الشئون الاجتماعية الاعتراض على أسمه فى قوائم المؤسسين لتضمن بذلك أبعاده عن المنظمة حتى يسهل السيطرة عليها
المسألة لم تعد مسألة أموال تلقتها المنظمة فهو لم يتلقاها لحسابه وانما لحساب المنظمة وأودعت فى حساب المنظمة . وهى ليست قصة تمويل فالعشرات بل المئات من الجمعيات فى مصر تتلقى تمويل المسألة هى حافظ ابو سعدة نفسه الامين العام لأكبر منظمة حقوق انسان فى مصر والقضاء علية بإلقاء داخل السجن لمدة لا تقل عن سبعة سنوات وقد تصل الى خمسة عشر عام
أيضا إرهاب كافة النشطاء والمنظمات الدفاعية فى مصر وإنهاء صفحة حقوق الانسان وهى الصوت الوحيد الذي يعبر عن البسطاء والمعذبين
- حافظ ابوسعدة أمين عام المنظمة المصرية لحقوق الانسان وزوجي هو فقط رمز لحركة ضاقت الحكومة المصرية بها ولم تعد تحتملها . إذا استطاعوا القضاء علية فأنها خطوة أولى للقضاء على الحركة كاملة

حافظ فى خطر كبير .

فلندافع عنة اليوم حتى نجد من يدافع عنا غدا
نهاد أبو القمصان

١٨- الحكم الصادر ضد شيبوب وحيثياته

باسم الشعب

محكمة جنايات سوهاج

المشكلة علنا برياسة المستشار/ صفاء الدين ... محمد الخطيب ... رئيس المحكمة

وحضور السيد المستشار سيد مدحت الحكيم الرئيس بالمحكمة، فؤاد إبراهيم محمد نائب رئيس

المستشارين بمحكمة استئناف ... أسيوط

والأستاذ/ أسامة إبراهيم وكيل النيابة والسيد/ محمود محمد بركات أمين سر المحكمة

أصدرت الحكم الآتي: ج دار السلام

في قضية النيابة العامة رقم ٢٥٧٠٦ سنة ١٩٩٨ (ورقم ٢٠٨٨ سنة ١٩٩٨ كلي)

ضد

شيبوب وليم أرسل

عمره ... سنه ... صناعته ... سكنه ...

حضر المتهم :

وحضر للدفاع مع المتهم الأساتذة / رجائي عطية وسامح عاشور

وممدوح رمزي وموريس صبا دود وميلاد ... ووديع

نصحي وميشيل نسادة ووهيب جاد وأرمانيوس بشارة

المحامون الحاضرون كلهم.

بعد تلاوة أمر الإحالة وسماع طلبات النيابة العامة والمرافعة

الشفوية وبعد الإطلاع على الأوراق والمداولة قانونا.

حيث إن النيابة العامة اتهمت المذكور لأنه في ليلة

اليوم ١٤/٨/١٩٩٨ بدائرة مركز دار السلام محافظة سوهاج

باسم الشعب
محكمة جنايات سوهاج
المشكلة علنا برئاسة المستشار/ صفاء النفوس محمد الخطيب رئيس المحكمة وحضور السيدين المستشارين / مدحت الحكيم الرئيس بالمحكمة ، فواز إبراهيم محمد نائب المستشارين بمحكمة استئناف أسيوط.
والسيد الأستاذ / أسامة إبراهيم وكيل النيابة والسيد / محمود فرج بركات أمين سر المحكمة.
أصدرت الحكم الآتى:
في قضية النيابة العامة رقم ٦٢٥٧سنة ١٩٩٨م (ورقم ٢٠٨٨سنة١٩٩٨كلى)
ضـد
شيبوب وليم أرسل
عمره ــــــ سنه ــــــ صناعته ــــــ سكنه ــــــ
حضر المتهم •
وحضر للدفاع مع المتهم الاساتذة/ رجائى عطية وسامح عاشور وممدوح رمزى وموريس صادق وميلاد صاروفيم ووديع نصحى وميشيل بسادة ووجيه جاد وارمانيوس بشارة المحامون الموكلون •
بعد تلاوة أمر الإحالة وسماع طلبات النيابة العامة والمرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا.
حيث أن النيابة العامة اتهمت المذكور لأنه فى ليلة يوم١٤/ ٨/ ١٩٩٨ بدائرة مركز دار السلام محافظة سوهاج.
أولا : قتل كرم تامر ارسل عمداً بان أطلق عياراً نارياً من سلاح كان بحوزته صوب سمير عويضة حكيم قاصداً قتله الا ان الطلقة حادت عن هدفها واصابت المجنى عليه الاول فاحدثت اصابته النارية الموضوعة بتقرير الصفة التشريحية والتى اودت بحياته.
وقد اقترنت هذه الجناية بجناية أخرى وهى أنه فى ذات الزمان والمكان قتل سمير عويضة حكيم عمداً بان أطلق صوبه عدة أعيرة نارية من السلاح سالف الذكر قاصد من ذلك قتله فأصابته إحداها بالإصابة النارية الموضوعة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته.
ثانيا: أحرز بغير ترخيص سلاحاً نارياً مششخناً "مسدس فردى الاطلاق"
ثالثاً : أحرز نخائر "عدة طلقات" من المستعملة على السلاح الناري سالف الذكر دون أن يكون مرخصاً له بحيازته واحرازه .
وبتاريخ٢٦/٤/١٩٩٩ أحال السيد المستشار المحامى العام الدعوى على هذه المحكمة لمعاقبة المتهم بالمواد٢٣٤ عقوبات والمواد٦،٢٦،٥،٣٠ /١من القانون ٣٦٤لسنة١٩٥٤ بشأن الاسلحة والنخيرة والمعدل بالقانون ٢٦لسنة١٩٧٨،١٦٥لسنة١٩٨١، والبند(أ) من القسم الأول من الجدول رقم ٣الملحق بالقانون الاول والمستبدل بقرار وزير الداخلية رقم ١٣٣٥٤لسنة١٩٩٥ •
وبجلسات٥/٣/٢٠٠٠ ، ٦/٣/٢٠٠٠ ، ٧/٥/٢٠٠٠ ، ٩/٥/٢٠٠٠ ٥/٦/٢٠٠٠ نظرت الدعوى على الوجه المبين تفصيلاً بمحضر الجلسة.
"المحكمة"
بعد تلاوة أمر الإحالة وسماع طلبات النيابة العامة واقوال المتهم وشهادة من شهد والمرافعة ومطالعة الاوراق والمداولة قانونا.
وحيث أن الواقعة حسبما استقرت فى يقين المحكمة وأطمئن إليه وجدانها مستخلصة من مطالعة سائر أوراقها وما تضمنته من استدلالات وتقارير فنية وما تم فيها من تحقيقات وما دار بشأنها فى جلسة المحاكمة تتحصل فى أن المتهم شيبوب وليم ارسل اطلق لشهواته العنان وأضله الشيطان فغوى وانساق فى طريق الإثم مستبيحا للمال الحرام من لعب الميسر مع رفاقه على شاكلته لا يردعه خوف من الله ولا يرعى صلة قربى أو رحم يسعى فى الارض فساداً، المال مأربه والجريمة وسيلته مستبدلاً الخطأ بالخطيئة، ففي ليلة يوم١٤/٨/١٩٩٨ وحال تواجده بإحدى الزراعات الكائنة

أمام مدرسة الكشح الابتدائية مركز دار السلام وبرفقته المجني عليهما كرم تامر ارسل وسمير عويضة حكيم والشاهدين ياسر شهيد علام قديس وعبده ميخائيل ملك ميخائيل وآخر يدعى أيوب حنا شنودة يوسف وشهرته ايوب الدرخ، نشبت مشادة كلامية وتشابك بالأيدي بين المتهم شيبوب وليم ارسل والمجني عليه سمير عويضة حكيم بسبب اكتساب الأخير حصيلة كبيرة من لعب الميسر معه والمجني عليه كرم تامر ارسل ومن يدعى أيوب حنا شنودة وشهرته أيوب الدرخ، على أثرها سارع المتهم شيبوب وليم ارسل بإطلاق عيار ناري من مسدس كان بحوزته قاصدا قتل المجني عليه سمير عويضة حكيم فحاد العيار عن هدفه وأصاب المجني عليه كرم تامر ارسل فأرداه قتيلاً ثم أعقب ذلك إطلاقه عدة أعيرة نارية من ذات السلاح صوب المجني عليه سمير عويضة حكيم قاصداً قتله فأصابه إحداها وأرداه قتيلا.

وثبت من تقرير الصفة التشريحية أن وفاة المجني عليه كرم تامر ارسل حدثت من إصابته النارية وما نشأ عنها من تهتك بالأوعية الدموية بيسار العنق وتهتك بالرئة اليسرى وتهتك بالاوعية الدموية الرئيسية بالصدر بالجزوم المتوسط وما نشأ عنها من نزيف حاد، وأن وفاة المجني عليه سمير عويضة حكيم حدثت من إصابته النارية بالرأس وما نشأ عنها من كسور بعظام الجمجمة وتهتك ونزيف بالمخ وما صاحب ذلك من توقف وشلل بمراكز المخ الحيوية الرئيسية.

وحيث أن الواقعة على النحو المتقدم استقام الدليل اليقين والحازم والدافع على صحة حدوثها وسلامة إسنادها إلى المتهم شيبوب وليم ارسل وذلك بشهادة كل من ياسر شهيد علام قديس وعبده ميخائيل ملك ميخائيل والمقدم ابو الفضل ثابت احمد رئيس فرع بحث شرق سوهاج وما أورته معاينة الشرطة لمسرح الحادث صبيحة يوم١٥/٨/١٩٩٨م وما قرره عياد تامر ارسل سليمان وبما ثبت من تقرير الصفة التشريحية لجثتي المجني عليهما: كرم تامر ارسل وسمير عويضة حكيم.

فقد شهد ياسر شهيد علام قديس ببداية تحقيقات النيابة العامة بتاريخ١٤/٩/١٩٩٨ أنه مساء يوم الجمعة الموافق١٤/٨/١٩٩٨ وعلى اثر خروجه من مسكنه بناحية الكشح الساعة السابعة وثلاثون دقيقة مساءاً تقابل مع المجنى عليه كرم تامر ارسل فى احدى طرق البلدة وكان الأخير ممسكاً فى يده كشاف نور احمر اللون وقد أنهى إليه المجني عليه كرم تامر ارسل أنه متوجها لجماعة من أصحابه سوف يمارسون لعب الكوتشينة فتوجها إلى الطريق الوسطانى من البلدة المؤدى إلي مدرسة الكشح الابتدائية، ثم عقب ذلك تقابل أيضا مع عبده ميخائيل ملك وتحدث معه عما قرره له المجني عليه كرم تامر ارسل ثم عقب ذلك تقابل عبده ميخائيل ملك مع المتهم شيبوب وليم ارسل وسارا معا إلى الناحية الشرقية المؤدية لحنفية المياه الخاصة بالمطافئ فسارع هو ناحيتهم وسأل عبده ميخائيل ملك عن وجهته فقرر له انه والمتهم شيبوب وليم ارسل متوجهين إلي الطريق الوسطانى لمقابلة شخص فقام هو بالسير خلفهما حتى وصلوا جميعا إلى أمام مدرسة الكشح الابتدائية من الناحية الشرقية وبهذا المكان شاهد المجني عليه سمير عويضة حكيم والمجني عليه كرم تامر ارسل يمارسان لعب الكوتشينة على ضوء نور الكشاف الذى كان يحمله المجني عليه كرم تامر ارسل وعلى بصيص نور القمر، وقام المتهم شيبوب وليم ارسل وعبده ميخائيل ملك بمشاهدتهما أثناء لعب الكوتشينة ثم انضم هو إليهما أيضا لمشاهدة اللعب ثم بعد ذلك حضر أيوب حنا شنودة وشهرته أيوب الدرخ، وطلب المتهم شيبوب وليم ارسل وأيوب الدرخ ممارسة اللعب مع المجني عليهما سمير عويضة حكيم وكرم تامر ارسل، فقام المجني عليه كرم تامر ارسل، بترك اللعب واستمر فى لعب الكوتشينة بالفلوس لكل من المجني عليه سمير عويضة حكيم والمتهم شيبوب وليم ارسل وأيوب حنا شنودة وشهرته أيوب الدرخ، ثم بعد انقضاء فترة ساعة من اللعب انصرف هو ومعه عبده ميخائيل ملك ثم عاد وأعقبه أيضا فى العودة عبده ميخائيل ملك، فشاهد المجني عليه كرم تامر ارسل يلعب القمار مع المجني عليه سمير عويضة حكيم والمتهم شيبوب وليم ارسل وأيوب حنا شنودة وشهرته أيوب الدرخ ثم بعد ما اكتسب المجني عليه سمير عويضة حكيم مبلغ كبير من النقود من لعب الكوتشينة ممن كان يمارس معهم اللعب طلب الانصراف لكن المتهم شيبوب وليم ارسل رفض وطلب من المجني عليه سمير عويضة حكيم الاستمرار وتكملة اللعب فرفض المجني عليه سمير عويضة حكيم، فقاما المتهم شيبوب وليم والمجني عليه سمير عويضة حكيم بالإمساك ببعضهما وقام المجني عليه كرم تامر ارسل وأيوب حنا شنودة بحجزهما عن بعض، ثم فوجئ بالمجني عليهما كرم تامر ارسل وسمير عويضة حكيم قد تشابكا وتشاجرا مع بعض وقد تعدى المجني عليه سمير عويضة حكيم على المجني عليه كرم تامر ارسل بالأيدي، وعلى اثر ذلك

قام المتهم شيبوب وليم أرسل بإخراج طبنجة من الصديرى الذى كان يرتديه تحت الجلباب وضرب طلقة واحدة من الطبنجة صوب المجني عليهما سمير عويضة حكيم وكرم تامر ارسل حال إمساكهما ببعض فأصابت الطلقة المجني عليه كرم تامر ارسل فسقط على الأرض وحال ذلك قام أيوب حنا شنودة بالهرب للناحية القبلية وتوجه هو ومعه عبده ميخائيل ملك تجاه المجني عليه كرم تامر ارسل وقررا له أن المتهم شيبوب وليم ارسل ابن عمك لا يقصدك وأثناء ذلك قام المتهم شيبوب وليم ارسل والمجني عليه سمير عويضة حكيم بالإمساك ببعضهما ثم قام المتهم شيبوب وليم ارسل بالرجوع للخلف وكان المجني عليه سمير عويضة حكيم يجمع حصيلة مكسبه من لعب القمار وحينئذ قام المتهم شيبوب وليم ارسل بإطلاق خمس طلقات من الطبنجة صوب المجني عليه سمير عويضة حكيم فأصابه وعقب ذلك قام هو وعبده ميخائيل ملك بالسير للناحية البحرية وقد شاهد المتهم شيبوب وليم ارسل يحمل الكشاف مطفأ ويعبر سيالة متوجها من الناحية الشرقية وتوجه هو وعبده ميخائيل ملك كل منهما إلي مسكنه ثم توجه عقب ذلك إلي مكان تجنيده بمعسكر فرق أمن المنيا.

وشهد عبده ميخائيل ملك ميخائيل ببداية تحقيقات النيابة العامة بتاريخ١٤/٩/١٩٩٨ بما لا يخرج فى مضمونه عما شهد به ياسر شهيد علام قديس.

وشهد المقدم أبوالفضل ثابت احمد بتحقيقات النيابة العامة بأن تحرياته السرية بشأن واقعة مقتل المجني عليهما كرم تامر ارسل وسمير عويضة حكيم دلتا على ان كلا من الشاهدين ياسر شهيد علام قديس وعبده ميخائيل ملك ميخائيل المجندين بادارة قوات امن المنيا قد شاهدا الحادث إبان حدوثه مساء يوم الجمعة الموافق١٤/٨/١٩٩٨ وان تحرياته أسفرت عن صحة حدوث الحادث وفق تصوير هذين الشاهدين ببداية تحقيقات النيابة العامة وانه بمواجهته للمتهم شيبوب وليم ارسل بما توصلت إليه التحريات اقر بارتكابه الحادث وأنه تخلص من السلاح المستعمل فى الحادث بإلقائه بالزراعات القريبة من مسرح الحادث وقد تمكن من ضبط السلاح بذات المنطقة التى قررها له المتهم.

وأورت معاينة الشرطة التى أجريت لمسرح الحادث بتاريخ١٥/٨/١٩٩٨ الساعة التاسعة وثلاثون دقيقة صباحا بمعرفة العقيد محمد ناجى كمال محمد مامور مركز شرطة دار السلام العثور على عدد واحد كوتشينة عبارة عن عدد خمسة وعشرون زوج من ورقها وذلك بجوار جثة المجنى عليه كرم تامر ارسل وأيضا العثور على بعد ثلاثة أمتار من تلك الجثة على عدد اثنين ظرف فارغ يرجح أن يكون لسلاح ناري عيار٨,٥مم، كما تم العثور بملابس المجني عليه سمير عويضة حكيم على حافظة نقود جلدية تحوى مبلغ مائتي وواحد وأربعين جنيها عبارة عن عدد ثلاثة وعشرين ورقة مالية فئة العشرة جنيهات وعدد اثنين ورقة فئة الخمسة جنيها وورقة واحدة فئة الجنيه.

وقرر عياد تامر ارسل شقيق المجني عليه كرم تامر ارسل ببداية تحقيقات النيابة العامة بأنه مساء يوم١٤/٨/١٩٩٨ حوالي الساعة الثامنة وثلاثون دقيقة مساءاً حضر إلي المسكن المجني عليه سمير عويضة حكيم وقام بالنداء على شقيقه المجني عليه كرم تامر ارسل وطلب منه إحضار كشاف معه ثم غادر شقيقه المجني عليه كرم تامر ارسل المنزل صحبة المجني عليه سمير عويضة حكيم ولدى تأخر شقيقه المجني عليه كرم تامر ارسل عن العودة للمسكن سأل والدته فأخبرته بأن شقيقه المجني عليه كرم تامر ارسل سوف يقضى سهرته مع المجني عليه سمير عويضة حكيم ثم يعود للمسكن.

وثبت من تقرير الصفة التشريحية لجثة المجني عليه كرم تامر ارسل أن إصاباته بالوجه والعنق والصدر والساعد الايسر حيوية حديثة وتحدث من المصادمة بجسم او اجسام صلبة راضة خشنة الملمس أياً كان نوعها وجائزة الحدوث من مثل التماسك والتجاذب وهى فى حد ذاتها سطحية وبسيطة وغير كفيلة بأحداث الوفاة ولا دخل لها بأحداث وفاة المذكور، وأن إصابته اسفل يسار العنق والصدر تحدث من عيار ناري واحد مما يعمر بالمقذوف المفرد، أصاب المجني عليه بجرح ناري دخولي بأسفل يسار مقدم العنق ونظرا لخروجه من يسار الظهر من الجرح الناري الخروجي دون أن يستقر هو أو أي جزء مميز منه بالجثة فانه يتعذر فنيا تحديد نوعه وعياره وبالتالي يتعذر فنيا تحديد نوع السلاح و عيار السلاح المطلق له وكانت مسافة الإطلاق قد جاوزت حدود مدى الإطلاق القريب وهو ما تقدر عادة بأكثر من ربع المتر فى حالة الأسلحة قصيرة الماسورة كالطبنجات واكثر من نصف المتر فى حالة الأسلحة طويلة الماسورة كالبنادق وقد تزيد المسافة عن ذلك قليلا أو كثيراً، هذا وقد كان اتجاه الإطلاق فى الوضع الطبيعي القائم المعتدل الثابت للجسم بصفة أساسية من الأمام للخلف ويميل من أعلى لأسفل مع الأخذ فى الاعتبار حرية حركة الجذع وفى اتجاهات عديدة، وأن الوفاة تعزى إلى إصابته

النارية وما نشــأ عنها من تهتك بالأوعيــة الدموية بيسار العنق وتهتك بالرئة اليسرى وتهتك بالأوعية الدموية الرئيسة بالصدر بالجيزوم المتوسط وما نشأ عنهــا من نزيف دموي حاد، وأن الإصابة النارية للمجنـي عليه كرم تامـر ارسل تحدث وفق التـصورين الواردين بمذكـرة النيابة العـامة وبتاريـخ يتفق وتاريخ الحادث المثبت بالأوراق.

وثبت من تقرير الصـفة التشريحيـة لجثة المجني عليه سـمير عويضة حكيـم أن إصابته بالرأس حيوية وحديثة وذات طبيعة نارية وحدثت من عيار ناري واحد مما يعمر بالمقذوف المفرد أصاب المجني عليه بجرح ناري دخولي بيمين فروة الرأس واستقـر بيمين الرأس وتم استخراجه ووجد على درجة من التطور يتعذر مـعهـا تحديد نوعـه وعيـاره إلا انه يطلق من سلاح ناري مـتوسط السـرعة (طبنـجة) مشـشخنة الماسـورة بششخنات يمـينية الاتجاه تعـذر تحديد عـددها على وجه الدقة، وكـانت مسـافة الإطلاق قد جاوزت حدود مدى الإطلاق القريب وهى ما تقدر فى هذه الحالة نحو إلى اكثر من ربع المتر وقد تزيد المسافة عن ذلك قليلاً أو كثيراً، وكـان اتجاه الإطلاق فى الوضـع الطبيعي القائم المعتدل الثابت للجسم بصـفـة أساسيـة من اليمن إلى اليسـار مع الأخذ فى الاعتبـار حرية حركـة الرأس فى اتجاهات عديدة وقد نشـأت الوفاة من إصابته النـارية بالرأس وما نشـأ عنها من كسور بعظام الجمجـمة وتهتك ونزيف بالمخ ومـا صاحب ذلك من توقف وشلل بمراكـز المخ الحيـوية الرئيسـية، وأن الاصـابة النـارية للمجني عليه سمير عويضة حكيم تحدث وفق التـصورين الواردين بمذكرة النيابة العامة وبتاريخ يتفق وتاريخ الحادث المثبت بالأوراق.

وثبت أيضا من تقرير الصفة التشريحية أن الطلقتين الفارغتين المضبوطتين بمسرح الحادث كل منها من عيار٩ مم قصير وكل منها مغدوغة الكبسولة بغـدغ شبه مركزى عميق ثبت حداثة اطلاقهما بتاريخ يتعذر تحـديده على وجه الدقة وقد يتفق وتاريخ العـثور على جثتى المجني عليهـما وأن إصابة المجني عليهـما سميـر عويضة حكيم وكرم تامـر ارسل تحدث من مثل مقـذوفات الطلقتين الناريتين الفـارغتين المضبوطتين.

وثبت أيضــا من تقرير الصفــة التشــريحيـة أن السلاح المضبـوط عبــارة عن طبنجة عـيار٩مم قصيرة مششخنة الماسـورة بعدد ستة شـشخنات يمينية الاتجاه مطموسة الارقام صناعة ايطالية مدون عليها كلمة كورتو باللغة الاجنبية وثبت صلاحيتها للاستعمال، وان اصابة المجنى عليهما النارية تحدث من مثل ذلك السلاح المضبوط.

وحيث انه بسؤال المتهم بتحقيقات النيابة العامة انكر ما اسند اليه.

وحيث انه بتاريخ٧/١٠/١٩٩٨م تقدم الشاهدان عبده ميخـائيل ملك ميخائيل وياسر شهيد علام قديس بطلب للنيابة العـامة لسماع شهادتهـما فى القضية الماثلة وقـد استمعت النيابة لشهـادتهما والتى عدلا فيها عن شهـادتهما السابقة بتاريخ١٤/٩/ ١٩٩٨م ونفيا مشاهدتهمـا للحادث حال وقوعه وعدم اتهامـهما للمتـهم شيبـوب وليم ارسل بارتكابه وانهما أدليـا بشهـادتهـما بتاريخ١٤/٩/١٩٩٨م نتيـجة ضـغط وإكراه من أجهزة الأمن.

وحيث انه بجلسات المحاكمة مثُل المتهم ومعه هيئة دفاع وقد اعتصم المتهم بالإنكار وهيئة الدفاع الحاضرة مـعه طلبت مناقشة شاهدى الاثبات ياسـر شهيد علام قـديس وعبده ميخائيل ملك مـيخائيل والمقدم ابو الفضل ثابت احمد وضم المحضر رقم ٢٠٦٢لسنة ١٩٩٨م ادارى دار السلام، وقد استمعت المحكمة لشـهادة الشـاهدين ياسر شـهيد عـلام قديس وعـبده مـيخائيل ملك مـيخائيل فـشهـدا بعدم مشاهدتهما للحادث حالة وقوعه وعدم اتهامـهما للمتهم شيبوب وليم ارسل بارتكابه وأن ما أدليا به من شهادة بتـاريخ١٤/٩/١٩٩٨ كان وليد ضغط وإكراه مادي ومعنوي، كمـا استمعت المحكمـة لشهـادة المقدم أبو الفضل ثابت احمد والذي جـاء ت شهادته بالتعويل على شهادة النيابة العامـة بشأن تفصيلات الواقعـة مقررا انه لم يتذكـر تفصيـلاتها لانقضاء فـترة زمنية على حـدوثها، كمـا اطلعت المحكمة على الصـورة طبق الأصل من المحـضـر الإداري رقم ٢٠٦٢لسنة١٩٩٨م إداري دار السـلام الذى تضمن تضرر بعـض أهالي بلدة الكشح من وقوع وقـائع تعدى وتعـذيب عليهم من أجـهزة الأمن فى غضون الحادث بغـية الإدلاء بشهادة مـخالفة للحـقيقة ولـم يثبت بهؤلاء الأشخـاص من واقع التقارير الطبية الشرعـية وجود ثمة آثار إصـابية مرجعـها لوقوع تعذيب أو تـعد عليهم، كمـا استمعت المحكمـة أيضا لشهود نفى طلب الدفاع سماع شهادتهم وهم عادل تـامر ارسل وعويضة حكيم عبد الشهيد وأيوب حنا شنودة وقد شهـدوا بعدم معرفتهم بـأي تفصيلات عن كيفـية وقوع الحادث ولكنهم تعرضـوا للتعذيب

للإدلاء باتهام شيبوب وليم ارسل بقتل المجني عليهما كرم تامر ارسل وسمير عويضة حكيم هذا وقد ضمت المحكمة دفتر حضور وانصراف المجندين "الإجازات والغياب" من قسم قوات أمن المنيا وذلك عن شهري أغسطس وسبتمبر عام ١٩٩٨م وقامت بالاطلاع عليهما ومكنت أيضا هيئة الدفاع من الاطلاع عليهما. وحيث أن هيئة الدفاع الحاضرة مع المتهم تناولت شرح ظروف الدعوى وملابساتها منتهية إلي طلب القضاء ببراءة المتهم مما اسند إليه تأسيسا على بطلان شهادة الشاهدين الأول والثاني بتحقيقات النيابة العامة بتاريخ١٤/٩/١٩٩٨م لكونها وليدة اكراه وتعذيب واحتجازهما بدون وجه حق.

٢- بطلان القبض على المتهم لحصوله فى تاريخ سابق على أمر النيابة.

٣- تلفيق واقعة العثور على السلاح المضبوط.

٤- المنازعة فى ميقات الحادث.

٥- المنازعة فى مكان حدوث الواقعة.

٦- تناقض الدليل القولي مع الدليل الفنى عن تحديد توقيت الوفاة ووجود كدمات متسجحة حيوية وحديثة بلون محمر بيمين ويسار الوجه وبخلفية الساعد الأيسر بجثة المجنى عليه كرم تامر ارسل.

٧- عدم الاستساغة العقلية لتصوير الحادث بحالة انعدام مصدر إضاءة بمسرح الحادث.

٨ – عدم وجود آثار مادية بمسرح الحادث.

٩- إحضار الشاهدين الأول والثاني من معسكرهما بقوات أمن المنيا واحتجازهما بمدرية أمن سوهاج حتى أدلائهما بشهادتهما بتاريخ١٤/٩/١٩٩٨م

١٠- كذب تحريات الشرطة واصطناع الدليل وأن الفاعل مجهول.

١١- المنازعة فى القيد والوصف بحالة انتفاء نية القتل، وتناولت هيئة الدفاع ادلة الاتهام بالتشكيك واقوال الشهود بالتجريح.

وحيث أن المحكمة وقد ألمت بواقعة الدعوى عن بعد وبصيرة وتمحصت فحوى سائر أوراقها وتوغلت سبر أغوارها، فإنها تقدم بقضائها ما هو مقرر من أن تقدير قيمة الشهادة التى يدلى بها الشهود أمام المحكمة وفى التحقيقات الأولية تخضع للسلطة المطلقة لمحكمة الموضوع، فللمحكمة أن تأخذ بشهادة شاهد وتطرح شهادة الآخرين ويجوز ان تطمئن لشهادة المجنى عليه فقط دون الآخرين، كما وانه وفى مقام وزن شهادة الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم والتعويل على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من شبهات فان للمحكمة أن تستمد اقتناعها من أي دليل تطمئن إليه وان تعول على أقوال الشاهد فى أي مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة متى اطمأنت إليه، وإذ تنزل المحكمة هذه الأقوال المنزلة التى تراها وتقدرها التقدير الذى تطمئن إليه فأنها تأخذ بشهادة الشاهدين ياسر شهيد علام قديس وعبده ميخائيل ملك ميخائيل بتحقيقات النيابة العامة بتاريخ١٤/٩/١٩٩٨م وتلتفت عن تلك الواردة بتحقيقات النيابة العامة بتاريخ٧/١٠/١٩٩٨م وبجلسة المحاكمة وذلك لمصداقيتها واتساقها وتطابقها مع ماديات الحادث وملابساته وتوافقها مع جوهر الدليل الفني فى الدعوى ومن ثم تطمئن بيقين لشهادتهما بتحقيقات النيابة العامة بتاريخ١٤/٩/١٩٩٨ وتأخذ بها دليلاً وعماداً لقضائها فى الدعوى ولا ينال من ذلك ما زعمه الشاهدين من وقوع إكراه وتعذيب عليهما من الشرطة للإدلاء بشهادتهما الواردة بتحقيقات النيابة العامة بتاريخ١٤/٩/١٩٩٨م إذ انه من المقرر أن الإكراه نوعان مادي ومعنوي، فالإكراه المادي يتمثل فى استعمال وسائل تعذيب شتى من شأنها التأثير على إرادة الشاهد لحمله على الشهادة بوجه معين والإكراه المعنوي يتمثل فى وعداً ووعيداً لإجبار الشاهد على إدلائه بالشهادة على نحو معين، لما كان ذلك وكانت المحكمة يطمئن وجدانها كل الاطمئنان إلي صحة وسلامة ومصداقية الشهادة التى أدلى بها الشاهدين ياسر شهيد علام قديس وعبده ميخائيل ملك ميخائيل أمام سلطة التحقيق "النيابة العامة" بتاريخ١٤/٩/١٩٩٨م و بمقرها وقد وجهة سلطة التحقيق سؤلاً صريحا لكل من الشاهدين عما إذا كانت شهادة أيهما وليدة إكراه أو تهديد أو وعدا ووعيد فأجاب كلاً منهما بالنفي، ولم يثبت فى الأوراق وقوع ثمة إكراه أتدنى أو معنوي أيا ما كان عليهما قبل إدلائهما بالشهادة أمام النيابة العامة بتاريخ١٤/٩/ ١٩٩٨ فضلا عن أن الأوراق والتحقيقات فى جميع مراحلها وحتى مرحلة المحاكمة جاءت خلوا من دليل صدق ما يدعيه الشاهدين من وقوع إكراه أيا كان ومن ثم فأن المحكمة تطمئن تمام الاطمئنان إلي صحة وسلامة ومصداقية شهادة الشاهدين ياسر شهيد علام قديس وعبده ميخائيل ملك ميخائيل أمام النيابة العامة بتاريخ١٤/٩/ ١٩٩٨/ وتخلص إلي انهما حينما أدليا بشهادتهما والتي تأخذ بها المحكمة ثقة فى مصداقيتها انما

تحدثا بلسان صدق بإرادة حرة واعية مبرئة من ثمة ما يعيبها وقد تأيدت تلك الشهادة بماديات الدعوى وأدلتها الفنية وتضحي معه أقوال الشاهدين سالف الذكر والتي أدليا بها بتحقيقات النيابة العامة بتاريخ١٤/٩/١٩٩٨ صحيحة وتمت وفق سياق الشرعية الإجرائية بمنأى عن ثمة شائبة أو عيوب ومن ثم تلتفت المحكمة عما أثير فى الأوراق ومن دفاع المتهمين فى هذا الشأن لعدم استناده إلي واقع فى الأوراق أو سند صحيح من القانون.

وحيث انه عما أثاره الدفاع من بطلان شهادة الشاهدين ياسر شهيد علام قديس وعبده ميخائيل ملك ميخائيل بتحقيقات النيابة بتاريخ١٤/٩/١٩٩٨م لكونها وليدة إكراه وتعذيب والقبض عليهما واحتجازهما بدون وجه حق، فمردود عليه بما سلف بيانه من عدم ثبوت وقوع ثمة اكراه بدني أو معنوي أيا ما كان عليهما قبل إدلائهما بشهادتهما أمام النيابة العامة بتاريخ١٤/٩/١٩٩٨ وعلى زعم الدفاع من احتجاز الشاهدين بدون وجه حق فمردود عليه بأن قولا مرسلاً أطلق على عواهنه لم يؤيده ثمة دليل فى أوراق الدعوى فضلاً عما إذا كان ما زعم صحيحاً لبادر آهل وذوى أقارب الشاهدين إلي إبلاغ السلطات المختصة بذلك ومن ثم تلتفت المحكمة عما أثير من الدفاع فى هذا الشأن لعدم استناده إلي واقع أو سند صحيح من القانون.

وحيث انه عما أثاره الدفاع عن تلفيق واقعة العثور على السلاح المضبوط، فمردود عليه بأن المحكمة وهى بصدد إدانة المتهم أسندت إليه إحراز السلاح الناري والذخائر التى استعملها فى الحادث وركنت فى ذلك أقوال الشهود وما اسفر عنه تقرير الصفة التشريحية ولم تتعرض المحكمة للسلاح الناري المضبوط إلا بصدد القضاء بمصادرته.

وحيث انه عما أثاره الدفاع من منازعة فى ميقات الحادث، فمردود عليه بأن محكمة الموضوع لها كامل السلطة فى تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث وتستخلص صورة الدعوى كما ارتسمت فى وجدانها بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة المكنات العقلية مادام ذلك سليما متفقا مع حكم العقل والمنطق، اذ كان ذلك وكان الثابت من تقرير الصفة التشريحية أن جثتي المجني عليهما تم حفظهما فى ثلاجة المشرحة وانه يتعذر فنيا تحديد الفترة الزمنية التى مضت على الوفاة لحين إجراء الصفة التشريحية على وجه الدقة حيث أن درجة برودة الثلاجة تؤدى إلي حدوث بطء شديد أو توقف تام بالتغيرات الدمية التى تحدث بعد الوفاة والتي يعتمد على مدى تطورها بالجثة فى تحديد تلك الفترة على وجه التقريب إلا انه لا يوجد ما يتعارض وجواز حدوث الوفاة بتاريخ يعاصر تاريخ العثور على الجثتين، ومن ثم فان ما يثيره الدفاع فى هذا الصدد ينحل إلي جدل موضوعي حول تقدير المحكمة لأدلة الدعوى ومصادرتها فى عقيدتها.

وحيث أنه عما أثاره الدفاع من منازعة فى مكان الحادث فمردود عليه من أن الثابت من معاينة العقيد محمد ناجى مأمور مركز شرطة دار السلام لمسرح الحادث صبيحة يوم١٥/٨/١٩٩٨م عثوره على آثار دماء بجوار جثة المجني عليه سمير عويضة حكيم وأيضاً عثوره على عدد أثنين طلق فارغ على بعد ثلاثة أمتار من تلك الجثة كما ثبت من معاينة النيابة العامة أن ملابس جثة المجني عليه سمير عويضة حكيم ملطخة بالدماء وكذلك أيضا ملابس جثة المجني عليه كرم تامر ارسل ملطخة بالدماء وأيضا وجود آثار دماء بجوار جثة المجني عليه سمير عويضة حكيم، مما تطمئن معه المحكمة على أن مكان العثور على الجثتين هو بذاته مسرح وقوع الحادث. وحيث عما أثاره الدفاع من تناقض الدليل القولي مع الدليل الفني، فمردود عليه بأن الثابت من تقرير الصفة التشريحية لجثتي المجني عليهما كرم تامر ارسل وسمير عويضة حكيم جواز حدوث اصابتهما والواقعة وفق تصويرى الشاهدين ياسر شهيد علام قديس وعبده ميخائيل ملك ميخائيل وأيضا من حيث الزمان والمكان وأن الإصابات التى بالمجني عليه كرم تامر ارسل وهى عبارة عن كدمات متسججة بلون محمر بيمين ويسار الوجه وبخلفية الساعد الأيسر تحدث من المصادمة بجسم أو أجسام صلبة راضة خشنة الملمس أيا كان نوعها ويشير مظهرها الإصابي إلي جواز حدوثها من مثل التماسك والتجاذب وهى فى حد ذاتها بسيطة وسطحية ولا دخل لها فى إحداث الوفاة مما يتفق وأقوال الشاهدين من حدوث تشابك وتجاذب بين المجني عليه كرم تامر ارسل والمجني عليه سمير عويضة حكيم قبل إطلاق النار عليهما من المتهم شيبوب وليم ارسل ومن ثم يضحى الدليل القولي قد توافق مع جوهر الدليل الفني وثقة واطمئنان المحكمة إليه لسلامة النتائج الفنية التى أوردها وكفايته فى توضيح صورة الدعوى مما تلتفت معه المحكمة عن هذا الدفع.

وحيث انه عما أثاره الدفاع من عدم وجود آثار مادية بمسرح الحادث فمردود عليه بأن الثابت من معاينة العقيد محمد ناجي مأمور مركز شرطة دار السلام لمسرح الحادث صبيحة يوم١٥/ ٨/ ١٩٩٨ العثور على ورق كوتشينة بجوار جثة المجنى علية كرم تامر ارسل وعدد اثنين طلق فارغ على بعد ثلاثة أمتار أيضا من جثة المجني عليه المذكور والعثور أيضا على بقع دماء بجوار جثة المجني عليه سمير عويضة حكيم كما ثبت أيضاً من معاينة النيابة العامة أن ملابس المجني عليهما ملطخة بالدماء مما يضحي معه ما أثاره الدفاع فى هذا الشأن على غير سند من الواقع تلتفت عنه المحكمة.

وحيث أنه مما أثاره الدفاع من عدم الاستساغة العقلية لتصوير الحادث بحالة انعدام مصدر أضاءة بمسرح الحادث فمردود عليه بأنه فضلاً عن ان هذا الدفع من الدفوع الموضوعية يخضع لتقدير محكمة الموضوع فأن الثابت من الاوراق وماديتها واقوال الشاهدين الاول والثانى أن لعب الميسر كان على ضوء كشاف احمر اللون أحضره المجني عليه كرم تامر ارسل علاوة على ضوء القمر ومن ثم فأن المحكمة ترى بعد اطمئنانها تمام الاطمئنان بشهادة الشاهدين ياسر شهيد علام قديس وعبده ميخائيل ملك ميخائيل بتحقيقات النيابة العامة بتاريخ١٤/٩/١٩٩٨ المؤيدة بماديات الواقعة بالعثور بمسرح الحادث على كوتشينة ومبلغ مائتي وواحد وأربعين جنيها مع المجني عليه سمير عويضة حكيم وأيضا المؤيدة أيضا بتحريات الشرطة وتقرير الصفة التشريحية إمكانية حدوث الواقعة وفق رواية الشاهدين بتحقيقات النيابة العامة بتاريخ١٤/٩/١٩٩٨ وانها لا تتجافى مع المنطق ومعقول الأمور ومن ثم لا تعول المحكمة على ما أثاره الدفاع فى هذا الشأن.

وحيث أنه عما أثاره الدفاع من احضار الشاهدين ياسر شهيد علام قديس وعبده ميخائيل ملك ميخائيل من معسكرهما بقوات أمن المنيا واحتجازهما بمديرية أمن سوهاج حتى ادلائهما بشهادتهما امام النيابة العامة بتاريخ١٤/٩/١٩٩٨م فمردود عليه بأنه لم يثبت فى الاوراق بوجه قاطع ويقيني حصول هذا الاحتجاز المزعوم به ولا ينال من ذلك ما أشار إليه الدفاع بالوارد بالدفتر الثالث من دفاتر الانصراف الحضور والغياب بمعسكر قوات الأمن بالمنيا فأن ذلك لا يقدم فى حد ذاته أن الشاهدين قد تم إحضارهما واحتجازهما لدى أجهزة الامن بسوهاج لحين إدلائهما بشهادتهما أمام النيابة العامة بتاريخ١٤/٩/١٩٩٨ لعدم استناده إلي دليل يقيني وقطعي على صحته فضلاً عن انه على فرض زعم لكان الأجدر بأقارب الشاهدين وأهليتهم وذويهم المبادرة بإبلاغ السلطات المختصة فى حينه بذلك كما أيضا لو صح زعم الدفاع بذلك لسارع الشاهدين بأخبار النيابة العامة بتاريخ١٤/٩/١٩٩٨ لذلك حال إدلائهما بشهادتهما أمامها وتوجيه سؤال صريح من النيابة إليهما عما إذا كان هناك إكراه أو تهديد وقع عليهما أو ثمة وعد أو وعيد وجه إليهما فأجاب كلاهما بالنفي كما لا ينال أيضا من ذلك سعى أجهزة الأمن إلي الشاهدين وإحضارهما من معسكرهما أو أي مكان آخر فأنه من المقرر وفق نصوص المواد٢١،٢٤،٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن لمأمور الضبط القضائي أن يقوم بالبحث عن الجرائم ومرتكبيها وجمع الاستدلالات التى تلزم للتحقيق فى الدعوى وأنه من الواجبات المفروضة عليه أن يقوم بنفسه أو بواسطة مرؤسيه بإجراء التحريات اللازمة عن الوقائع التى يعلمون بها بأي كيفية أن كانت وأن يتحصل على جميع الإيضاحات والاستدلالات المؤدية لثبوت أو نفى الوقائع المبلغ بها كما له أثناء جمع الاستدلالات أن يناقش من يرى لزوما لمناقشته ما عسى أن يكون لديه من معلومات وله أيضا أن يستدعى المتهم ومناقشته فيما أسفرت عنه التحريات من معلومات ضده طالما أن هذا الاستدعاء لا يتضمن تعرضا ماديا ومن ثم يضحي ما أثاره الدفاع فى هذا الشأن على غير سند من الواقع والقانون تلتفت عنه المحكمة.

وحيث أنه مما أثاره الدفاع من القبض على المتهم قبل حصول أمر من النيابة بذلك فأنه قول مرسل أطلق على عواهنه لاسناده ثمة دليل فى الاوراق والتحقيقات ومن ثم تلتفت عنه المحكمة.

وحيث انه عما أثاره الدفاع من اوجه جدل فى الموضوع فأنه من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بتعقب المتهم فى مناحي دفاعه وفى كل جزئية يثيرها وأن اطمئنانها إلي الأدلة التى عولت عليها يدل على اطراحها لجميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها دون أن تكون ملزمة بيان علة اطراحها ومن ثم فأن المحكمة تلتفت عن هذه المزاعم لعدم اتفاقها وصحيح ماديات الواقعة ومخالفتها لأدلة الإثبات التى اطمأنت إليها المحكمة وأن جل مصدر الدفاع من ذلك توهين الدليل الذى عولت عليه المحكمة فى قضائها على النحو سالف البيان كما تلتفت المحكمة كليا عن الإنكار الذى لاذ به المتهم فى تحقيقات النيابة العامة وبجلسة المحكمة ولا تعول عليه لما اتسم به من كذب واضح

وتلاعب لا يخفى على المبصر المفطن قصد به التنصل من وزر الجرم الذى تردى فيه ومعية عقابه فضلاً عن مجافاة هذا الإنكار لما توافر فى حقه من أدلة وقرائن تحيط به إحاطة السوار بالمعصم وتأخذ بتلابيبه صارخة بما ارتكبه من أثم وعدوان.

وحيث أنه عن نية القتل فأن من المقرر أنه أمر خفي لا يدرك بالحس الظاهر إنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوة والإجراءات والمظاهر الخارجية التى يأتيها الجاني وتنم عما يضمره فى نفسه واستخلاص هذه النية من عناصر الدعوى المطروحة أمام المحكمة موكول لقاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية وحريته فى تقدير الوقائع.

ومتى كان ذلك فأن المحكمة تظهر نية القتل من نفس المتهم الآثمة من اطلاق النار من سلاح قاتل بطبيعته وفى مواضع قاتلة من جسد المجنى عليهما مما توافرمعه نية ازهاق الروح فى حق المتهم.

وحيث أنه عن الاقتران وفق نص الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤من قانون العقوبات فأنه ثابت في حق المتهم شيبوب وليم ارسل من اعتدائه بإطلاق النار على المجني عليه سمير عويضة حكيم قاصداً قتله فحاد الطلق الهدف واصاب المجنى عليى كرم تامر ارسل فى مقتل ثم قيامه عقب ذلك بإطلاق عدة أعيرة نارية صوب المجني عليه سمير عويضة حكيم قاصداً قتله فأصابه إحداها وأرداه قتيلاً ومن ثم فإن إعتداء المتهم على المجني عليهما كان من جراء اعتداء مستقل على كل منهما وقد تم ذلك على مسرح واحد واقترفت كل جريمة بفعل مستقل فكونت كل منها جناية مستقلة قائمة بذاتها ووقعتا فى وقت واحد ومن ثم قد جمعتهما رابطة زمنية واحدة بما يتحقق معه الاقتران المنصوص عليه فى الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤من قانون العقوبات.

وحيث أن المحكمة بعد أن اطمأنت تمام الاطمئنان إلي أدلة الإثبات التى ساقتها ووثقت بها لسدادها وتساندها واتساقها وتضافرها وتكاملها ومن ثم يكون قد ثبت للمحكمة ورسخ فى عقيدتها ووقر فى يقينها على وجه القطع والجزم بما لا يدع مجالا للشك أن المتهم :

شيبوب وليم ارسل

فى ليلة يوم١٤/٨/١٩٩٨ بدائرة مركز دار السلام محافظة سوهاج.

أولا : قتل كرم تامر ارسل عمدا بأن أطلق عيارا ناريا من سلاح "مسدس" كان بحوزته صوب سمير عويضة حكيم قاصدا قتله بيد أن الطلقة حادت عن هدفها واصابت المجنى عليه الاول فاحدثت اصابته النارية الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتى اودت بحياته وقد اقترنت هذه الجناية بجناية أخرى وهى أنه فى ذات الزمان والمكان قتل سمير عويضة حكيم عمدا بأن أطلق صوبه عدة أعيرة نارية من السلاح سالف الذكر قاصدا من ذلك قتله فأصابته إحداها بالإصابة النارية الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته.

ثانيا : أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا مششخناً "مسدس" فردى الاطلاق.

ثالثا : أحرز نخائر "عدة طلقات" من المستعملة على السلاح الناري سالف الذكر دون أن يكون مرخصا له بحيازته واحرازه الامر المؤثم بالمادة٢٣٤/ ٢٢١ من قانون العقوبات والمواد ٢،٢٢/٢٦ ، ٢٥من القانون رقم ٣٩٤لسنة١٩٥٤ بشأن الاسلحة والنخائر والمعدل بالقانونين رقمى ٢٦لسنة١٩٧٨ ، ١٦٥لسنة١٩٨١ والبند (أ) من القسم الأول من الجدول رقم٣ الملحق بالقانون الأول والمستبدل بقرار وزير الداخلية رقم ١٣٣٥٤لسنة١٩٩٥ لما يتعين إدانته ومعاقبته بموجبها عملا بنص المادة ٣٠٤من قانون الإجراءات الجنائية مع مصادرة السلاح الناري المضبوط عملاً بنص المادة٣٠ /٢من قانون العقوبات لكون حيازته جريمة فى ذاتها.

وحيث أن الجرائم التى قارفها المتهم ترتبط ببعضها ارتباطا وثيقا لا يقبل التجزئة لكونها وليدة إرادة إجرامية واحدة ووقعت لغرض واحد مما يتعين وعملا بنص المادة٢/٣٢ من قانون العقوبات اعتبارها جريمة واحدة وأخذ المتهم بالعقوبة الأشد لأيهم دون غيرها.

وحيث أن المحكمة ترى نظراً لظروف الدعوى وملابساتها أخذ المتهم بقسط من الرأفة إعمالا لحقها المخول لها بمقتضى المادة ١٧من قانون العقوبات وعلى النحو الوارد بمنطوق هذا الحكم.

وحيث أنه عن المصاريف الجنائية تلزم بها المتهم بصفته المحكوم عليه وذلك عملا بنص المادة ٣١٣من قانون الإجراءات الجنائية.

(فلهذه الأسباب)

وبعد الاطلاع على المواد سالفة الذكر.

حكمت المحكمة حضوريا بمعاقبة شيبوب وليم ارسل بالاشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة عما اسند اليه وبمصادرة السلاح النارى المضبوط والزمته المصروفات الجنائية.

صدر هذا الحكم وتلي علناً بجلسة الاثنين ٢ربيع الاول١٤٢١هـ الموافق ٥ يونيو ٢٠٠٠م.

بذات الهيئة عدا السيد الأستاذ محمود كدوانى وكيل النيابة.

أمين السر　　　　　　　　　　　　رئيس المحكمة

والأمر الأخير بالمادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات والمواد ١/١، ٦،
٢٦/١، ٣٠/١ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر
والجدول الملحق بالقانون المعدل بالقانونين رقمي ٢٦ لسنة ١٩٧٨، ١٦٥ لسنة ١٩٨١
والبند ٢ من القسم الأول من الجدول رقم ٣ الملحق بالقانون
الأول والمستبدل بقرار وزير الداخلية رقم ١٣٣٥٤ لسنة ١٩٩٥
والمعاقب عليه إدانته ومعاقبته بموجب أحكام نص المادة ٢/٣٠٤
من قانون الإجراءات الجنائية مع مصادرة السلاح الناري
المضبوط عملاً بنص المادة ٣٠/١ من قانون العقوبات
لكون حيازته جريمة في ذاتها.

وحيث إن الجرائم التي قارفها المتهم ترتبط ببعضها ارتباطاً
وثيقاً لا يقبل التجزئة لكونها وليدة إرادة إجرامية واحدة
ووقعت لغرض واحد مما يتعين وعملاً بنص المادة
٢/٣٢ من قانون العقوبات اعتبارها جريمة واحدة
وأخذ المتهم بالعقوبة الأشد لأي منهم دون غيرها.

وحيث إن المحكمة ترى نظراً لظروف الدعوى
وملابساتها أخذ المتهم بقسط من الرأفة إعمالاً لحقها
المخول لها بمقتضى المادة ١٧ من قانون العقوبات وعلى
النحو الوارد بمنطوق هذا الحكم.

وحيث إنه عن المصاريف الجنائية فالمحكمة تلزم بها المتهم
بصفته المحكوم عليه وذلك عملاً بنص المادة ٣١٣ من قانون
الإجراءات الجنائية.

«فلهذه الأسباب»

وبعد الاطلاع على المواد سالفة الذكر.
حكمت المحكمة حضورياً بمعاقبة [illegible]
بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة عما
أسند إليه ومصادرة السلاح الناري المضبوط
وألزمته المصروفات الجنائية.

صدر هذا الحكم وتلي علناً بجلسة الاثنين ٢ ربيع الأول
١٤٢١هـ الموافق ٥ يونيه ٢٠٠٠م
بذات الهيئة عدا السيد الأستاذ/ محمود [illegible] وكيل النيابة.

أمين السر رئيس المحكمة

الوثائق الخاصة بأحداث الكشح الثانية
١٩- تقرير الأسقفين إلى البابا عقب الأحداث

تقرير مرفوع لقداسة البابا شنودة الثالث
بخصوص أحداث الكشح بتاريخ ٢ يناير لسنة ٢٠٠٠

وصلنا إلى مركز دار السلام الساعة العاشرة مساء الأحد ٢ يناير ٢٠٠٠
لقاء مع مفتش أمن الدولة

*حكى موضوع أن سبب المشكلة بياع طماطم أمام أكشاك المسلمين و محلات المسيحيين قال له صاحب محل مسيحي اذهب بعيدا،فرد وقال لة انا واقف في شارع ربنا وقامت مشاجرة بسيطة وتم الاعتداء على بعض المحلات و الأكشاك (أشتكى الشعب و الكهنة للأمن - تدخل الأمن بعد فتره وتم الهدوء)

* وهدأ الجو يوم السبت وتم أتلاف بعض محلات المسيحيين.

* يوم الأحد الساعه١١ صباحا - اشتكى طفل مسيحي بأنه أصيب و فوجئ الجميع بأجراس الكنيسة تدق بنغمة حزن - وبدا إطلاق الرصاص (المسيحيين يطلقون على المسلمين) وصعد مسيحي لمنارة الكنيسة وظل يطلق الرصاص ولم يستطع الأمن السيطرة على الموقف.

* استدعينا الكهنة فطلبوا سيارة شرطة مصفحة لكي تنقلهم من المنازل إلى مركز شرطة دار السلام حيث تواجدنا-اصروا على ذلك وقالوا انهم لا يستطيعون الخروج من بيوتهم لاهم ولا أحد من الشعب.

* حضر الآباء الكهنة- منفعلين جدا و سعينا و نجحنا في تهدئتهم و ذكر الآباء الآتي:-

* شاب مسلم اسمه فايز عوض حسين يشترى قماش من محل مسيحي راشد فهيم منصور- واختلفا و قامت مشاجرة - اخطر الأمن بعد أن تم أتلاف بعض محلات المسيحيين .

قام بعض المسلمين من الساعة الحادية عشر مساء الجمعة وحتى الساعة العاشرة من صباح اليوم التالي (السبت) بتحطيم المتاجر والمنازل وأيضا أتلفوا الأكشاك الخشبية الخاصة بهم ليلصقوا التهمة بالمسيحيين في وجود الأمن

* وهدأت الأمور باقي يوم السبت.

* يوم الأحد بعد القداس - دقت أجراس الكنيسة بنغمة حزن لوجود حالة وفاة عادية. فوجئ المسيحيين بوابل من الرصاص وأتلاف المحلات و المنازل وحرقها و اقتحامها وقتل ما يمكن قتله ونهب ما يمكن نهبة وأتلاف ما يمكن ايضا.

* اتهم المسيحيين مفتش الأمن اللواء سعيد أبو المعالي بالتواطؤ و الإهمال- علنا أمام رجال الأمن كلهم.

* طلبنا زيارة الأماكن التي تلفت و المنازل التي بها قتيل.

* قمنا مع حراسة مشددة الساعة ٥ صباحا وزرنا الأماكن ووجدنا الآتي:-

١. عدد ١٢ قتيل داخل المنازل بالرصاص.
٢- عدد ٨ قتلى في الأراضي الزراعية منهم طفله عمرها حوالي ٧ سنوات.
٣- مصاب بالرصاص ملقى داخل حجرة بالبوص في الأرض الزراعية.
وقال أن الذين قتلوا الثمانية هم : خليفة رفاعي وخلف أبو القاسم.
لم يتحرك أحد لنقل المصاب لولا حدة سيدنا الأنبا صرابامون.
٤- تلف عدد كبير من المنازل و حرقها بالكامل.
٥- تلف محلات كثيرة و أتلاف البضائع والقائها في الشارع ولا يستطيع أحد أن يجمعها.
٦- سيدة اسمها منال ظريف اصيبت بطلق ناري في ظهرها الساعة الخامسة من صباح اليوم الأثنين ٣ يناير ٢٠٠٠ وأرغمت علي التوقيع علي شيك بمبلغ ٥٠٠٠٠ جنية.
٧- قوات الأمن غير متواجدة إطلاقا قبل نزولنا بدقائق ثم إرسال قوات أمن لا تكفى ألا لمنطقة صغيرة و الباقي لا يوجد بها أحد من رجال الأمن .
٨- الرعب الشديد مسيطر على المسيحيين.
٩- أثناء زيارتنا للاماكن رأينا مجموعة مسلمين يهتفون الله اكبر - ولا يوجد من يتحرك نحوهم.
١٠- سمعنا طلقات نارية اكثر من ثلاث دفعات.
١١- أثناء تواجدنا بمركز شرطة دار السلام سمعنا ميكرفون من جامع مجاور يقول يا مسلمين انتبهوا المسيحيين وضعوا السم في مياه الشرب لكي يقتلوكم (كرر هذه العبارة السيد اللواء المحافظ و قال انه ضرب من قال هذه الإثارة) طبعا لم يقبض عليه.
١٢- لم يقبض على أحد إطلاقا.
١٣- قيل لنا أن المصابين المسلمين ١٧ و المسيحيين ٩ و لكن لم نستطع الذهاب لنراهم.
١٤- شعرنا بأننا لابد من الرجوع بسرعة حيث أن الأمن خطط لجلسة صلح قبل أن يروا المجازر ولكن بعد أن زاروا المواقع و المجازر و التخريب لم يطلبوا هذا.
١٥- انصرفنا بسلام بعد أن اتفقنا مع الآباء الكهنة على الصلاة على المرضى بالمستشفى وتقوم قوات الأمن مع الأهالي بدفن الجثث.

وتم تكرار تهدئه الموقف ولكن؟

كما قال الآباء الكهنة:

* ما الذي يفعله المسيحيين العزل من السلاح ؟

* المسيحيين في رعب و لا يستطيعون حتى فتح الشبابيك أو الأبواب.

* وطلب الآباء الكهنة ترك القرية و الذهاب إلى القاهرة وطلب الشعب حماية الشرطة.

*** طلبنا من المرافقين لنا من وزارة الداخلية وضع طلبات الآباء الكهنة في الاعتبار وهي:**

١- تواطؤ أمن الدولة أو ترك الأمور في يد المسلمين.
٢- التحريض على الإتلاف.
٣- عدم التحرك رغم معرفتهم المسبقة بأنة يوجد تحرش وتوقع أحداث خطيرة.

٤- تهديد بالتليفونات - تغير الدين أو القتل.

الخلاصة:

*المسيحيين نالوا من الإذلال و الهوان ما لا يمكن وصفه إنما يمكن رؤيته

* بيوت بها ٤ أبناء أشقاء قتلوا، زوج وشقيق زوجة سيدة وأيضا طفلين
* تخريب واضح ومتعمد

* هجوم وحشي بربري على منازل المسيحيين وقتل ونهب أتلاف وتخريب كل ما تصل له أيدي

المخربين المجرمين.

ملحوظة:-

امر المحافظ بإلغاء امتحانات الإعدادية لخطورة الموقف.

أبناء قداستكم

الأنبا صرباموز
أسقف ورئيس دير الأنبا بيشوى

الأنبا مرقس
أسقف شبرا الخيمة وتوابعها



السنة الثامنة والعشرون | الجمعة ٢١ يناير ٢٠٠٠ - ١٢ طوبه ١٧١٦ش | الثمن ٥٠ قرشاً | العددان ٣، ٤

شهداؤنا فى الكشح

مصر التى نحبها من أعماق قلوبنا، والتى نتغنى بها فى كل مكان، من المؤلم لنا جداً أن يُساء إلى سمعتها على مستوى المطبوعات والإنترنيت، ووكالات الأنباء الأجنبية وصحفها وإذاعاتها.

وكل ذلك من أجل قرية فى الصعيد هى قرية الكشح، فشلت الشرطة المحلية فى حفظ الأمن فيها. وانتهى الأمر إلى صورة بشعة وصفها البعض بأنها مذبحة، ووصفها البعض الآخر بأنها مجزرة..!

كلنا نريد أن نحل مشكلة الكشح. غير أن هذه المشكلة لا يمكن أن تحلّ بمحاولة التغطيات، ولا بأسلوب التوازنات، ولا بتحويل المجنى عليهم إلى جناة!!

إن الناس عقولاً لن تقبل كل تلك الأساليب فى تبرير الأخطاء بأخطاء. وإن كان من الخير إيجاد جو من تهدئة الخواطر أو من المصالحة، فلنضع أمامنا هذا المبدأ:

من شروط المصالحة : المصارحة

وبصراحة نقول إن محاولة التغطية على ما حدث فى الكشح منذ عام ونصف (فى أغسطس ١٩٩٨) بطريقة تبرئة المخطئين واتهام المجروحين، أدت إلى تكرار المشكلة بطريقة أبشع، والتحول من الاعتداء إلى القتل ...

وصار عدد القتلى من الأقباط عشرين غير المفقودين، مع عشرات من المصابين، بالإضافة إلى أحداث الحرق والتخريب، ونهب محلات الأقباط، مع حرق مساكنهم .

فلنتكلم إذن بصراحة : فى مصلحة من هذا الذى حدث ؟!

فى مصلحة من تشويه سمعة مصر على مستوى الإعلام الأجنبى؟! وفى مصلحة من إقلاق كنائس الغرب بما قرأوه عن تلك المذبحة البشرية؟!

مستوى المسئولية. وهل عالجوا الشغب قبل أن يتطور إلى جريمة يتسع نطاقها؟!

إن الواجب الأول لرجال الأمن هو منع الجريمة قبل وقوعها. فإن لم يستطيعوا، فعلى الأقل وضع حد لها قبل أن تتسع وتنتشر. فهل قاموا بهذا الواجب؟

نحن نثق بالقيادات فى القاهرة. لكن المشكلة تكمن فى المسئولين فى منطقة الأحداث . (أنظر البقية ص٢، ٣)



كنا لا نريد أن نتكلم، ولكن نتيجة مما نُشر فى الصحف بطريقة مغلوطة، من أشخاص لم يروا بأعينهم ما حدث.

رأينا أخيراً أنه يجب أن نضع الناس أمام شهود عيان، من أشخاص موضع ثقة رأوا بأنفسهم وسجلوا ما رأوه .

تسلسل الأحداث :

فلنستعرض الأحداث معاً، ونرى:

بدأت المشكلة بمشادة كلامية بين تاجر ومشتر، وكان ذلك يوم الجمعة ٩٩/١٢/٣١ فى ليلة رأس السنة. وكان يمكن تدارك الأمر . ولم يكن قد حدث بعد تخريب ولا قتل..

ومن الساعة ١١ من مساء الجمعة وحتى العاشرة من صباح يوم السبت ١/٢ فى بداية العام الجديد بدأت عمليات النهب والتخريب وكسر متاجر الأقباط وحرق مساكنهم.

فأين كان رجال الأمن وقتذاك. فى قرية صغيرة (الكشح) ومعروف أن لها حساسية خاصة وتحتاج إلى عناية أكبر؟!

وفى يوم الأحد وصباح الاثنين بدأت عمليات القتل. واستمر عدد القتلى يتصاعد حتى وصل إلى عشرين قتيلاً منهم إثنان تم حرقهما بعد قتلهما .

كان الأقباط فى رعب فى منازلهم لا يستطيعون الخروج، ولا حتى فتح النوافذ ولا يشعرون إطلاقاً أنهم فى أمن.. كل ذلك والشرطة لا عمل لها ... والموجود منهم متمركزون فى مناطق غير مناطق الأحداث ولا دفاع إطلاقاً عن الأقباط. بينما صوت الأعيرة النارية يدوى ...

بدأ الاتصال بالبابا يوم الأحد، وكان وقتذاك بالدير.

وقد تم الاتفاق على إرسال إثنين من الأساقفة، هما صاحبا النيافة الأنبا صرابامون رئيس دير الأنبا بيشوى، والأنبا مرقس أسقف شبرا الخيمة. ومعهما العميد عاطف أبو شادى، حيث سافروا بالطائرة ووصلوا إلى موقع الأحداث لتهدئة الجو .

وأرسلت عربة مصفحة لإحضار الآباء الكهنة الذين كانوا لا يستطيعون مغادرة منازلهم. وهدأ الوضع مؤقتاً. ولم يكن الآباء ...

القتلى :

ثم خرج الأبوان الأسقفان مع العميد عاطف أبو شادى لرؤية القتلى على الطبيعة وكان الضحايا ١١ قتيلاً فى البيوت، و٨ فى المزارع، وواحد اكتشف فيما بعد .

كان المنظر مؤثراً جداً. والثمانية القتلى فى المزارع كان معهم شاب مصاب ويدمى، واسمه مرقس رشدى جندى. ظنه الجناة قد مات وتركوه. ولكنه كان مازال حياً. وصاح نيافة الأنبا صرابامون كيف يترك هذا الجريح ينزف حتى يموت. دون أية محاولة لإنقاذه؟! واستجاب العميد عاطف أبو شادى وأمر بإحضار عربة إسعاف لنقله إلى المستشفى. وإلى حين حضورها سألوه عن الجناة. فأجاب إنهما: خلف أبو القاسم، وخليفة رفاعى صادق، هما الذين قتلوا الثمانية، وأصابوه، وكان ذلك فى الأخصاص (جمع خص)

*وكان بين الثمانية القتلى بنت صغيرة اسمها مايسون عياد فهمى شوهوا وجهها وقتلوها. هذه كان أخوها عادل عياد فهمى قد صلى شماساً فى الكنيسة يوم الأحد. ثم ذهب لإحضار أخته من الحقل فقتلوه هو أيضاً بالرصاص .

أما القتلى والجرحى فى البيوت، فلكل منهم قصة تعتبر مأساة إنسانية أبكت حتى بعض رجال الأمن المرافقين .

*منهم ممدوح نصحى صادق الذى قتلوه أمام زوجته (منال ظريف) وأحرقوه. وأخذوا الزوجة معهم وأرغموها على التوقيع على شيك بمبلغ خمسين ألف جنية. ثم أطلقوها لما انتشر رجال الأمن فيما بعد .

وقد اعترفت زوجة هذا القتيل على أربعة من الجناة هم :

طارق شرف الدين يوسف .

وأخوه ياسر شرف الدين .

وعاصم أبو الفضل أبو القاسم .

وعاصم نصر الدين يوسف .

وقد شاهد الأبوان الأسقفان آثار الرصاص فى بيوت القتلى، ودماءهم ...

*ومن بين القتلى شخص اسمه عاطف عزت زكى اعتدوا عليه بالمطاوى فى صدره أمام أمه سميحة حافظ السايح، التى اعترفت بما فعلوه بإبنها وأنهم أخذوه واتهمت أولاد سيد عرنوط وآخرين.

وقد اكتشفت جثته فيما بعد محروقة فوق كوم من البوص. وأمام المحققين تعرفت أمه عليه بخاتم كان فى أصبعه . كما تعرفت أمام المحققين أيضاً على الذين قتلوه .

كل ذلك تم اكتشافه، وما كان المسئولون يظهرونه. بل أن السيد المحافظ قال حينما التقى بالأسقفين إن ما وصل إليه هو أن الضحايا خمسة، بينما القتلى كانوا عشرين غير المصابين .





أخيراً بعد أن انتهى الجناة من الفتك بالقتلى والمصابين، حضور رجال الشرطة إلى الموقع. ومن ع. الشاه م خالياً، وبيوت المسيحيين مجللة بالسواد (حداداً)

المصابون

أما المصابون فأمامنا عشرات الأسماء، قدمنا كشوفاً بها إلى المسئولين فى الدولة.

*ومن بينهم (نبيل حنس سيف) وهو تاجر جملة كبير للمواد الغذائية. وقد ضربوه وحرقوا مخازنه. وتقدر خسارته بحوالى ١٥٠ ألفاً من الجنيهات. وقد اتهم الذين اعتدوا عليه بأسمائهم أمام النيابة

*ومن بين المصابين أيضا الجريح مرقس رشدى جندى الذى اعترف على القتلة. وقد سمع أقواله العميد عاطف أبو شادى، والعقيد محمود صقر .

*وكذلك من المصابين: السيدة منال ظريف فارس التى قتلوا زوجها الشهيد ممدوح نصحى صادق (كما ذكرنا) .

*ومن المصابين بطلق نارى :

اشرف حنيم اسطفانوس (فى كتفه الشمال)، ومرقس شنوده جريس (فى رجله). وكردى رزق اسحق (فى صدره) .

المضارون من التخريب

منير عزمى لاونى: صاحب معرض موبيليا، تم تخريب محله. ووجد فى المحل بطاقة رقم ٢٢٠٨٥ (دار السلام) باسم جابر عبد الغنى عبد الله. وقد قدم الأصل للنيابة فى محضر رسمى .

*أشخاص تم حرق منازلهم منهم :

ممدوح نصحى صادق .

ناجح حسنى اسكاروس .

سامى سيف معوض

عياد سيف معوض .

*ألقيت كرات نارية مشتعلة على بيوت كل من موسى فخرى غالى، وعبد القدوس شهيد سيفين، ومليكة فاروق لبيب .

*موريس حلمى شاكر. كهربائى سيارات، شعلت النار فى ورشته وحرقت تماماً. وسرقت المعدات والآلات التى كانت بها .

*نبيل جرجس ببلاوى. صاحب ورشة حدادة تم تحطيمها وسرقة محتوياتها .

*منال دبوس حسين: صاحب استديو. تم تخريبه بالكامل، وفقدت منه ماكينة تصوير.

*رفعت موريال جيد: تاجر حديد. تم تحطيم باب مخزنه وسرقة الحديد الذى فيه .

*منير حرستو نشد. وأخوه ميخائيل مرعشو نشد: تجار غلال: تم تحطيم باب مخزنهم وسرقة كل ما فيه من غلال .

*ثلاثه أصحاب محلات مانيفاتورة (أقمشة) هم موريال حلمى سيفين. ويوحنا سيفين طانيوس، وبرنابا شهيد قديس. نهبت كل الأقمشة التى فى محلاتهم

*الشيخ عطية شنودة: ترزى بلدى. تم سرقة ماكينتين للخياطة من محله: مع كل الأقمشة الخاصة بالعملاء والتى لم تكمل خياطتها بعد.

*صلاح نجيب جيد: حطموا سيارته وباب منزله .

*نجيب موسى عيسى: تاجر بقالة. نهبت كل البضاعة من محله ومنزله .

*هناك بيوت كثيرة اعتدى عليها بالطوب: مثل بيوت عياد جاد حنا، وشمشون ميخائيل صليب، وبباوى جرجس بباوى .

* كما تم الإعتداء أيضا على محلات :

ميلاد وصفى عطية صاحب سوبر ماركت. وأشرف يوسف اقرام صاحب معرض اكسسوار سيارات. وموسى فكرى غالى حيث تم اشعال النيران فى مخزنه للأسمدة الكيماوية.

نكتفى بهذه الأمثلة لنرى ألواناً من التخريب، وقطع أرزاق البعض بالنهب. وإشاعة الرعب فى قلوب الناس .

وهنا نسأل أين كان رجال الأمن من مساء الجمعة إلى صباح الإثنين؟!

التعرض لسكرتير البابا

أوفد قداسة البابا سكرتيره نيافة الأنبا يوأنس لحضور الجناز على القتلى والصلاة على أرواحهم فحدث ما لم يكن فى الحسبان:

أوقفوه فى الطريق، وفتشوه، وفتشوا العربة، ظانين أنه جاء يحمل سلاحاً للمسيحيين! وأبعدوا سائقه عن العربة وجلسوا محله! وأخذوا نيافة الأنبا يوأنس معهم إلى حيث لا يدرى، على الرغم من أنه طمأنهم فى هدوء. وجاءت الشرطة أخيراً وأنقذته.

وذهب فصلى صلاة الجناز مع أصحاب النيافة الآباء الأساقفة الذين جاءوا من الإيبارشيات المجاورة .

كان موكب الجناز مهيباً، والناس يحملون صناديق موتاهم، والبيوت مجللة بالسواد. والكل يبكى حتى الآباء الكهنة. بل بكى بعض رجال الأمن من تأثير الموقف .



٢١- خطاب من الأنبا ويصا إلى اللواء مصطفى عبد القادر

البلينا فى ٣١ يناير ٢٠٠٠
معالى الوزير اللواء مصطفى عبد القادر.
تحية طيبة وبعد ،،،

كان لقاء الأمس وإفساح صدركم لاحتواء متاعبنا له أطيب الأثر فينا وقد شعرنا بإخلاصكم للحق ولرفع الظلم والمعاناة ولبدء حياة جديدة بفكر واعى وبعقل كبير على حد قولكم ، كما أننا اعتبرنا توجيهاتكم واقتراحاتكم أوامر تستلزم ضرورة التنفيذ، لكى تهدأ الأمور وتعود المياه إلى مجاريها الطبيعية ونتفاعل بعضنا مع بعض بمصريتنا وتقاليدنا ووطنيتنا القويمة.

غير أنني حاولت جاهدا أن أعقل كيف أبدأ ببناء الدور الأعلى قبل حفر الأساس الذى يتحمل البناء كله، وكيف أطلب ثمرة من شجرة ليس لها جذور أو خراعيب ممتدة بالأرض ،،، فكيف تظل أصابع الاتهام الظالمة والمفسدة والمضللة للحق تتهم الأبرياء ونطلب سلاما واستقرارا، وكيف يشار بالتعامل مع الأجانب وارتفاع المآذن والمنائر وأثقل الاتهامات الكاذبة ثم يطلب منا بيان، وماذا سنقول فيه ؟ إنني على يقين كامل بأنني لو فكرت فى إصدار بيان بكل المعاناة والظلم الذى وقع علي وعلى أولادي منذ أغسطس ١٩٩٨، وحتى الآن فلن يرضى أي إنسان منصف إعلان الحقائق المجردة والمدعمة بالمستندات الدامغة للمعاناة والظلم وقلب الحقائق وتضليل العدالة ، وإهدار آدمية المواطن المصري الضعيف الذى لا حول له ولا قوة.

لذلك أرجو أن ينال اقتراحي التفاتة من معاليكم فى أن نرجئ هذا الطلب إلى أن تتضح الأمور، ونأمل التفاتة أبوية من السيد رئيس الجمهورية الذى نكن له كل التقدير والحب والإعزاز ونصلى لأجل حياته وسلامه دائما، حتى يضع يده على اصل الداء ويرفع عنا هذه الأتعاب والمعاناة بقرار حاسم يعيد لنا حقوقنا المهضومة ويرفع عنا الظلم، دون بيانات أو لقاءات لا تسفر عن نتائج مريحة وأنني أرى أن العلاج الحقيقي لاحتواء هذه الأزمة ليس باحتوائها أو إخمادها بل بمواجهتها بصراحة وحزم وليعاقب المحرض والمخطط الحقيقي لكل الأحداث والذي تسبب فى قتل الأبرياء ونهب وسلب الآمنين، وأرى أن العقل الكبير يستوعب كيف يعالج أحداثا تبدأ بافتعال مشاجرة غروب يوم الجمعة٣١/١٢/٩٩ وتكمل بقتل ٢١مواطناً بريئاً، وتمتد إلى مدينة وقرى مركز دار السلام بنفس أسلوب النهب والسرقة والحرق والتدمير حتى مساء الثلاثاء ٤يناير٢٠٠٠ فتستقر الأحوال وتعود المياه إلى مجاريها، ونقيم البناء بأسس قوية ونجني الثمار المطلوبة ، وتحيا مصر وطننا الغالي فى ظل الديموقراطية الحقيقية .

مع رجاء قبول تحياتي وأصدق الدعاء ،،،

أنبا ويصا
أسقف البلينا

٢٢- رسالة د. فتحى سرور للسيدة نيكول فونتين رئيسة البرلمان الأوربي* وقرار البرلمان

"علمت وقد انتابتني الدهشة المفاجئة بمشروع القرار المعروض على مجلسكم الموقر، والذى يتعرض للحوادث المحزنة التى وقعت فى قرية "الكشح" بصعيد مصر. لا يسعني بداية إلا أن أعرب عن عميق أحترامي لحق زملائنا أعضاء البرلمان الأوربي الراسخ فى عرض مثل هذا المشروع، وأعرب لكم عن تقديري للاهتمام الذى يوليه مجلسكم لبلادنا ومع ذلك، فإنه بقراءة مشروع القرار المقدم بإسم مجموعة (PPE/DE) نلاحظ أنه غير كامل بل غير عادل وقائم على معلومات ناقصة. لذلك أكون ممتناً لو أنك تفضلت بإبلاغ زملائنا نواب البرلمان الأوربي للحقائق التالية:

أن حق كل مواطن مصري فى اختيار عقيدته يكفله الدستور المصري، كما أن الحكومة تكفل المساواة المطلقة فى الحقوق والواجبات بين الجميع، وأيضا الحرية الكاملة فى ممارسة شعائر كل ديانة بلا تمييز. ويؤكد الدستور المصري أيضا حماية حقوق الإنسان. وتؤكد المحكمة الدستورية العليا فى مصر هذا المعنى فى أحكامها.

تعمل الحكومة المصرية دائما بكل اليقظة والصرامة ضد أي مساس بأمن المواطنين، وحقهم فى ممارسة شعائرهم الدينية فى حرية كاملة دون أى تمييز بين الأديان.

وفيما يتعلق بالأحداث الأخيرة فهي فى الواقع أحداث مؤسفة نجمت من مجرد مشاجرة وقعت بين تاجرين فى قرية فقيرة ظروفها الاجتماعية والاقتصادية متردية وفى منطقة ما زال الثأر فيها حيا وجزءا من الحياة اليومية. إلا أن بعض الخارجين عن القانون واللصوص استغلوا هذا الحادث وقاموا بالسلب والنهب، وارتكبوا عمدا منبحة شنعاء. وتوجهت الشرطة على الفور إلى مكان الحادث وحاصرت القرية. وأجرت النيابة تحت إشراف النائب العام تحقيقاً سريعاً وجاداً لم يعلن بعد عن نتائجه. وقد لحتجز المشتبه فيهم.

واجتمعت الحكومة برئاسة رئيس الوزراء وأكدت عزم الدولة على إجراء تحقيق عادل وسريع، وتقرر أيضا إتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لإعادة النظام وتطبيق القانون بكل صرامة.

وتقر كذلك منح تعويضات للضحايا، واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لإعادة بناء المساكن والمحال التى خربت.

ولقد أدانت بشدة كافة المؤسسات والأحزاب السياسية والمنظمات والجمعيات والسلطات الدينية والعليا وفى المقام الأول مجلس الشعب المصرى هذا الحادث المؤسف وهذا العنف الدخيل على تقاليدنا بل على الطبيعة السمحة للشعب المصرى.

وفى ضوء ما عرضته بإيجاز أرى من العدل، بل من الضروري الإشارة إلى هذا الموقف الصارم من جانب السلطات المصرية وتصرفها السريع فى القرار الذى سيصوت عليه مجلسكم حتى يأتي هذا القرار عادلا ومتوازنا.

وفى الختام أود أن أؤكد لكم احترامنا لكافة الاتفاقيات والإعلانات التى وقعتها مصر وخاصة إعلانات برشلونة."

* انظر مجلة آخر ساعة عدد ٩فبراير٢٠٠٠

قرار البرلمان الأوربى بشأن أحداث الكشح الثانية
الصادر فى ٢١ يناير ٢٠٠٠ فى إطار بند حقوق الإنسان

إن البرلمان الأوربي وهو يتبنى هذا القرار بشأن حوادث الأخيرة فى صعيد مصر، يأخذ علماً بالجهود التى تبذلها الحكومة المصرية فى مواجهة الاصولية وكل صيغ التطرف، ويدعو الدولة المصرية فى هذا الصدد إلى مواصلة إلى مواصلة توعية الرأي العام بالتسامح الدينى، واحترام حقوق الإنسان، وحريات الأقليات والقيام بحملة ضد الحقد والعنف الطائفي، وأن تقوم بمبادرات فى إتجاه إلغاء عقوبة الإعدام.

ويساند الجهود التي تبذلها الحكومة المصرية لتدعيم الوحدة الوطنية، ولإلقاء الضوء على هذه الأحداث، وتقديم المسئولين عن أحداث العنف هذه للعدالة. ويرحب بقرار الحكومة المصرية لتعويض المواطنين الذين أضيروا فى هذه أحداث العنف هذه.

ويدعو البرلمان المجلس (مجلس وزراء الاتحاد) للتطلع إلى القيام بأعمال لزيادة التوعية بالديموقراطية وحقوق الإنسان والتسامح الدينى.

ويطالب الأمم المتحدة بالعمل على نشر المعلومات التى تستهدف تنمية التسامح بين الأقليات العرقية والدينية فى العالم.

ويكلف رئيس البرلمان بإبلاغ هذا القرار إلى لجنة الإتحاد وإلى مجلس الإتحاد والحكومة المصرية وجميع شركائنا الأوربيين وفى حوض المتوسط.

٢٣- محضر التحقيق مع الأنبا مرقص أسقف شبرا الخيمة أمام نيابة أمن الدولة العليا (بناء على طلبه)

٢٢٩٨

النائب العام

أمن الدولة العليا

محضر تحقيق

فتح المحضر اليوم الأربعاء الموافق ٤/١/٢٠٠١ الساعة ٨ م بسراي النيابة

نحن حسام هلال رئيس النيابة

و ماهر محمد علي سكرتير التحقيق

حيث عهد إلينا السيد الأستاذ المستشار المحامي العام الأول لنيابة أمن الدولة العليا بسؤال الأنبا مرقص أسقف شبرا الخيمة وتوابعها فيما ورد بشكواه المرفوعة لقداسة البابا شنوده الثالث وتسلمنا بيده [illegible] الشكوى المشار [illegible] بشكوى قدمت من كل من الأنبا مرقص والأنبا [illegible] [illegible] بتحقيق [illegible] [illegible] [illegible]

أجاب:

س: [illegible] ج: الأنبا مرقص [illegible] بالميلاد [illegible]

٥٦ سنة [illegible]

[illegible] شبرا البلد [illegible]

تحقيق شخصيته

أجاب: "وحلف أن يشهد بالحق"

ما قولك [illegible] اليوم بسراي النيابة

بناء على طلبنا للشهادة [illegible] بما شهدناه في قرية الكشح [illegible] الأحداث [illegible] [illegible] [illegible] بالكامل [illegible] للنيابة [illegible] [illegible] للشهادة [illegible] [illegible] قرية الكشح [illegible] اليوم للشهادة على ما شهدنا [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] قرية الكشح [illegible] [illegible]

رئيس النيابة

النائب العام
نيابة أمن الدولة العليا
محضر تحقيق
فتح المحضر اليوم الاثنين الموافق ٢٠٠٠/١/٢٤ الساعة ٨,٣٠م بسراي النيابة
نحن حسام هلال رئيس النيابة
وماهر محمد على سكرتير التحقيق

حيث عهد إلينا السيد المستشار المحامى العام الأول لنيابة أمن الدولة العليا بسؤال الأنبا مرقص أسقف شبرا الخيمة وذلك فيما ورد بشكواه المرفوعة لقداسة البابا شنودة الثالث وتسلمنا من سيادته الشكوى المنوه عنها وهى عبارة عن صورة ضوئية من شكوى قدمت من كل من الأنبا مرقص والأنبا سرباموون وتقع فى عدد ثلاث ورقات وبمناسبة تواجده خارج غرفة التحقيق دعوناه إلي داخلها ورأينا سؤاله فأجاب

اسمي الأنبا مرقص وبالميلاد نجيب نسيم ناروز ٥٦سنة ومقيم كنيسة مارى جرجس شبرا البلد ولا يحمل تحقيق شخصية

"وقرر أن يشهد بالحق"

س: ما مناسبة تواجدك اليوم بسراى النيابة

ج: بناء على طلب منا للشهادة بشأن ما شاهدناه فى قرية الكشح فى أعقاب الأحداث الأخيرة جاءتنى أمس مكالمة تليفونية بأن أتوجه للنيابة برفقة الأنبا سرباموون للشهادة بما رأيناه ونعلمه من أحداث بقرية الكشح فأتينا اليوم للشهادة على ما شهدناه

س: وما مصدر معلوماتك بشأن شهادتك

ج: مصدر معلوماتي هو مصدر شخصي من خلال إنتقالى إلي قرية الكشح فى يوم الأحد مساءً اثنين يناير ٢٠٠٠ بعد أن توجهت والأنبا سربامون وذلك بناء على تفويض من قداسة البابا شنودة للوقوف على حجم الأحداث بقرية الكشح ودار السلام

س : وما هي طبيعة المنصب الديني الذى تشغله

ج: أسقف شبرا الخيمة وتوابعها

س: وما مناسبة سفرك إلي قرية الكشح وقرية دار السلام بزمام محافظة سوهاج وهل هناك صلة بين منصبك الدينى والمطرانية المسئولة عن تلك المناطق

ج: لا توجد صلة بين الكنيسة التى اشغل منصب أسقف لها وبين الكنيسة التى تتبعها قرية الكشح وقرية دار السلام إلا أن قداسة البابا شنودة الثالث يشرف على كافة الكنائس ويرأس جميع الأبراشيات والأساقفة وفوضنى والأسقف سرابامون أن أتوجه إلي قرية الكشح ودار السلام

س: وما مناسبة تكليفك والأسقف سرابامون للسفر إلي قرية الكشح ودار السلام

ج: على حسب ما وقفت عليه من معلومات فالسيد صلاح سلامة مدير جهاز مباحث أمن الدولة طلب من قداسة البابا شنودة أن يوفد بعض الأساقفة لتهدئة الأمور وإعادتها إلي نصابها

س: وما طبيعة وحدود المأمورية التى كلفت والأنبا سرابامون بها

ج: تحددت لنا مأموريتنا وانحصرت فى الوقوف على حجم الأحداث وطبيعتها وأسبابها والعمل بقدر الإمكان على تهدئة النفوس لتلافى تداعيات الأحداث

س: وهل قمت بتلك المأمورية كلاكما

ج: قداسة البابا شنودة الثالث أرسلني والأنبا سرابامون من الكنيسة

س: وهل كان لديك معلومات عن حقيقة وحجم تلك الأحداث قبيل سفرك

ج: لم تكن لدينا أي معلومات

س: ومتى غادرتم مدينة القاهرة وما تاريخ وساعة وصولكما إلي مركز دار السلام

ج: استقلينا الطائرة الساعة ٥ عصراً ووصلنا مطار الأقصر ومنه توجهنا إلي مركز شرطة دار السلام برفقة مجموعة من الأمن ومنها العميد عاطف ابو شادى واللواء مصطفى أبو حسيب والسيد مدير الأمن العام ووصلنا حوالى الساعة ١٠ مساءً

س: وما طبيعة الإجراءات التى قمت والأنبا سرابامون حال وصولكما إلي مركز شرطة دار السلام
ج: قبل الحديث فيما اتخذناه من إجراءات أحب أن أنوه عن شئ شاهدته بعيني أثناء انتقالنا مع قوات الشرطة للوصول إلي مركز الشرطة حيث شاهدت قبل الوصول إلي المركز بحوالى خمس دقائق وعلى ذات الطريق المؤدى إلي مركز الشرطة سيارة نقل تشتعل والنيران ممسكة بها وبالقرب منها سيارة إطفاء وتلاحظ لي إنها لا تتعامل إطفاء مع تلك السيارة وسيارة أخرى على تلك الجانب من الطريق مطفئة وأسفلها آثار مياه نتيجة هذا الإطفاء ولم أستطيع حتى تاريخ مثولي أمام النيابة معرفة سبب عدم قيام رجال الإطفاء بواجبهم لإطفاء تلك السيارة ولم أقف كذلك على ما إذا كانت تلك السيارة مملوكة لمسلم أو مسيحي لأنه شئ لا يعنيني لكن ما يعنيني فى هذا المقام ما لمسته من وجود حالة من الإهمال وعدم تقدير من الجهات المسئولة لخطورة ما يحدث بل إنني سألت سيادة العميد عاطف أبو شادى عما إذا كان قد شاهد تلك السيارة المشتعلة وموقف رجال الإطفاء منها فرد على أنه شاهدها وأثار هذا الموقف تعجبه هو الآخر ولا أدرى سبب لتلك الحالة من اللامبالاة التى أصابت المسئولين فى تعاملهم مع تلك الأحداث وأما عن الإجراءات التى قمنا باتخاذها عقب وصولي للمركز ومجرد أن وصلنا المركز تقابلنا مع مفتش مباحث أمن الدولة اللواء سعيد أبو المعالى وجلس معنا فى حضور قيادات الأمن وأخذ يقص علينا الأحداث وكيف بدأت وأثناء سرده للأحداث كنت أحاول قد الإمكان أن أستشف منه وأعرف حجم الخسائر من مصابين وقتلى وتلفيات حتى أستطيع أن أقدر حجم المشكلة ومن ثم أستطيع إخطار قداسة البابا شنودة الثالث إلا أنني قد تلاحظ لي أنه لا يجيب على بإجابة شافية واعتقادي انه لم يرد ذكر أرقام محددة عن المصابين والقتلى بسبب غياب الحقيقة عنه شخصياً لأن الأمور كانت ما زالت تتداعى وبناء على ما لمسته ونظراً لأن ما روى إلي عن الأحداث رأيت انه غير منطقي فطلبت أن أقابل بعض كهنة الكنيسة بقرية الكشح حتى أقف منهم على مدى صحة ما روى إلي من قصص عن بداية الأحداث ونتحدث مع القمص جبرائيل عبد المسيح والقس بوليس فؤاد وطلبت أن يحضرا لمركز الشرطة فأجابا بعدم استطاعتهما مغادرة المنزل بسبب خشية كل منهما أن يتعرض لأذى لاستمرار حالات التعدى وطلبا أيضاً قوات شرطة لحراستهما للمثول أمامنا وبالفعل إستجابت قيادات الشرطة وأرسلت مجموعة من القوات واحضرت كل من القس جبرائيل عبد المسيح والقمص بوليس فؤاد والقس مقار والقس باخوم وخامس لا اعرف اسمه وتقابلنا معهم فى حضور كل قيادات الشرطة المتواجدة وشرحوا لنا كيفية بدء الأحداث وما حدث من تداعيات وما آلت إليه الأحداث من قتل العديد من المسيحيين وجرح آخرين وإتلاف الممتلكات وذكروا أن عدد القتلى وصل إلي خمسة وعشرين قتيل وكان الكهنة فى حالة شديدة من الانفعال وتمكنا بفضل الله أن نهدئهم وطلبوا أن نعاين الأحداث على الطبيعة للوقوف على حجم الخراب الذى لحق بالقرية سواء من أرواح وممتلكات وطلبنا من قيادات الشرطة المتواجدة أن تحقق هذا المطلب بعد أن قاموا بإعداد القوة اللازمة وأعدوا العديد من السيارات المصفحة وانتقلنا بالفعل حوالي الساعة الخامسة صباحاً من فجر يوم الاثنين الموافق٣/١/٢٠٠٠ وأثناء وجودنا بالمركز سمعت صوت صادر من ميكرفون بعيد نوعاً ما حيث لم أستطيع تحديد العبارات التى رددت عبر الميكرفون لكن بوصول السيد محافظ سوهاج حوالي الساعة ٣صباحاً سمعت منه شخصياً أنه أثناء حضوره إلي المركز سمع عبر جهاز مكبر الصوت الخاص بأحد مساجد المجاورة شخص ردد عبارة "يا مسلمين الحقوا المسيحيين سمموا المياه" وأن المحافظ نفسه جاب هذا الشخص وضربه بالأقلام ونهره عما قام به وبالفعل اتصلنا فى حوالي الساعة الخامسة صباحاً ووصلنا الساعة ٥,١٥ تقريباً وما أن وصلنا إلي الشارع الذى به بعض القتلى فتلاحظ لي عدم وجود أي قوات أمن فى هذه المنطقة وطلبت إحضار قوات مناسبة وبالفعل تم توافرها بناء على طلبي وبدأت ومن برفقتي من رجال الكنيسة ورجال الأمن فى معاينة المنازل التى ذكر أن بها قتلى فتمكنت من معاينة عدد ست قتلى داخل المنازل وثمانية قتلى بالأرض الزراعية المجاورة وسيدة كانت تصرخ وتردد أن ابنها قتل فى منطقة ما خلاف الأعداد التى ذكرتها وتبين لنا بعد ذلك أن ابنها قتل وحرقت جثته وعرفته من خاتم يده وبناء عليه يكون عدد القتلى الذين شاهدتهم بعيني وعلمت بموتهم من المسيحيين خمسة عشر وذكر المحافظ أن هناك خمسة آخرين بالمستشفى وبذلك وصل العدد إلي عشرين قتيل وتم مراجعة تلك الأعداد مع مسئولي الأمن بالمنطقة وعند سؤالى هذا الوقت عن عدد القتلى من المسلمين ذكر لي انه لم يصل بعد إلي المستشفى أي من القتلى المسلمين كما شاهدت عدد من المنازل تم تخريبها وإتلافها وحرقها والاستيلاء على ما بها من أموال ومن ضمن الحالات التى شفتها سيدة اسمها منال ظريف كانت مصابة بطلق

ناري فى ظهرها وقررت لنا أنها احتجزت بعد قتل زوجها وابنها وأرغمت على التوقيع على شيك بمبلغ خمسين آلف جنيه وأثناء مشاهدتنا للقتلى الثمانية بالمنطقة الزراعية كان هناك مصاب من بينهم ذكر لنا أسماء من تعدوا عليهم وهذه هي معلوماتي عن حقائق الخسائر التى شاهدتها وعاينتها بنفسي لكن ما أريد أن أسجله فى شهادتي أمام التحقيق ليس إيراد حجم الخسائر سواء من المسيحيين أو المسلمين أو تسجيل عدد القتلى والجرحى لان كل ذلك سيتم حصره بمعرفة جهة التحقيق التى ستقف على حجم عدد القتلى وحجم عدد الجرحى والأموال التى سلبت من الطرفين والأموال التى سلبت وحرقت لكن الذى أريد تسجيله وبحق هو ما لمسته بنفسي خلال الزيارة التى قمت بها من وجود إهمال ولا مبالاة شديدين تتحمله الجهات الأمنية على الأقل حسبما شاهدته أثناء انتقالي فى فجر يوم الاثنين والله أعلم ما إذا كان هذا الإهمال والتهاون كان من الأسباب التى أدت إلي خلق هذه المشكلة وضياع هذه الأرواح البريئة وهو فى أغلب الظن (؟)[٨] عن التحقيقات ومن ضمن الشواهد التى رأيناها على وجود هذا الإهمال: ١- واقعة السيارة التى كانت تشتعل بها النيران ولم يتحرك أحد لإطفائها ٢- غياب قوات الأمن عن مسرح الأحداث فى قرية الكشح ذاتها وما لمسته من نشر لبعض جنود الأمن أثناء انتقالنا لتأميننا وبمجرد تركنا لمكان الحادث تلاحظ لي صرف القوات لدرجة أنني تحدثت مع بعض قيادات الأمن العام ولفت نظرهم إلي ذلك فقاموا بنشر القوات مرة أخرى بمعنى أن هذه القوات لم تكن متواجدة أصلاً لمنع وقوع هذه الأحداث ٣- أثناء انتقالنا لقرية الكشح وعودتنا مرة أخرى سمعت إطلاق عدد من الأعيرة النارية لا نعلم مصدرها وعلى الرغم من ذلك لم تتخذ قيادات الأمن أي إجراء قبلها ٤- شاهدنا أحد الأشخاص يأتي مستغيثاً أثناء وجودنا بالقرية وشاهدنا عل مرمى الرؤية اشتعال النيران فى كومة من البوص واستغاث بنا للإمساك بشخصين يقفان بجوار كومة البوص وقرر انهما يتوليا حرق مزروعاته وعلى الرغم من ذلك لم يتحرك أي من المسؤولين ٥- قيام بعض الأشخاص من الشباب بترديد بعض الإهانات أثناء مرور قوات الشرطة وعلى الرغم من ذلك لم تتخذ قوات الشرطة أي إجراء قبلهم وعلمنا بعد ذلك أن كومة البوص التى كانت تحرق كان أسفلها نجل السيدة التى أبلغتنا بقتل أبنها فى مكان ما.

س: وهل وقفت من خلال انتقالك إلي قرية الكشح على طبيعة الأحداث وأسبابها

ج: أستطيع القول ومن خلال ما تناهى إلي سمعي سواء من قيادات الشرطة أو المسئولين وكذلك من خلال رجال الكنيسة أن الأحداث فى قرية الكشح ودار السلام وان بدأت كمشاجرة عادية بين طرفين أحدهما مسيحى والأخر مسلم وهو ما يمكن ان يحدث فى أي زمان ومكان ويعد من الأمور الطبيعية إلا أن السبب لهذه المشاجرة لا يعد المحرك الرئيسي لتلك الأحداث ولكن لابد من وجود آثار سلبية لما شهدته قرية الكشح فى نهاية عام ١٩٩٨ وما تسبب عن تلك الأحداث من شحن للنفوس وترتب على تلك المشاجرة أيا كان سببها أن قاما الطرفان بإحداث بعض التلفيات بالأموال بصورة جماعية وهنا كان يجب أن تقف الجهات الأمنية والشعبية والدينية وقفة رجل واحد لمنع تلك التداعيات خاصة أن الخسائر فى تلك الفترة كانت خسائر فى الأموال مما يمكن تداركها وتعويضها للطرفين وكان يمكن تهدئة النفوس إلا أن الغياب الأمني والسياسي والديني ترتب عليه أن تصاعدت الأحداث وبدلاً من أن تقف إلي حد الأموال وصلت إلي حد القتل وضياع الأرواح وهو ما يصعب رأب الصدع بعدما وصل عدد القتلى إلي عشرين قتيل وعليه وعلى الرغم من أنني وحتى تلك الساعة لم أستطيع الوصول إلي حقيقة ما حدث وأسبابه ودوافعه الحقيقية إلا أنني أحمل كافة الجهات المسئولة مسئولية تطور تلك الأحداث وضياع تلك الأرواح والأموال وما ترتب على ذلك من إسجاء لنار الفتنة بين قطبي الأمة

س: وهل وقفت على عدد القتلى من أبناء الطائفة المسيحية وعدد القتلى من المسلمين

ج: كما علمت فإن عدد القتلى من المسيحيين عشرين وعلمت بوفاة أحد المسلمين بقرية البلابيش واعتقد انه لا علاقة له بهذه الأحداث

س: وهل وقفت على قيمة المبالغ التى تم الاستيلاء عليها وعدد المنازل التى أتلفت لأبناء الطائفة المسيحية

ج: هناك تقرير تم إعداده بمعرفة الكهنة بكنيسة الكشح ومعي الآن هذا التقرير وأستأذن النيابة فى تقديمه وإرفاقه.

ملحوظة: قدم لنا الماثل تقرير محرر فى واحد يناير ٢٠٠٠ معنون استكمالاً لتجاوزات الشرطة

٨- كلمة غير مفهومة

بقرية الكشح يتضمن فى بدايته ايراد لكيفية بدء الأحداث وايراد لعدد من المنازل التى تم إتلافها وبعض المحال التى أتلفت وتبين من الإطلاع عليه ايراد حجم التلفيات لبعض المحال والمنازل حتى تاريخ واحد يناير ٢٠٠٠ وقرر المائل أن هناك تقرير أخر تم إعداده بشأن القتلى والجرحى وسيتم تقديمه فيما بعد وقد تاشر منا على التقرير المحرز بالحساب الآلي بما يفيد النظر والإرفاق بتاريخ اليوم

رئيس النيابة

تمت الملحوظة

س: وهل التلفيات الثابتة بالتقرير المقدم هي مجمل التلفيات التى نجمت عن الواقعة

ج: هذه التلفيات ما حدث منها حتى تاريخ واحد ألفين وهناك تلفيات أخرى حدثت فى يوم أثنين يناير

س: وهل تم إجراء حصر لكافة التلفيات وقيمة الخسائر المترتبة عنها

ج: يسأل فى هذا أصحاب الشأن

س: ومن الذى تولى إعداد هذا التقرير

ج: بعض الكهنة من قرية الكشح

س: وهل تمكنت من تحديد عدد القتلى والجرحى بالأحداث

ج: على حسب ما وصل إلي من معلومات فأن عدد القتلى من المسيحيين وصل لعشرين ولم استطيع تحديد عدد الجرحى

س: وهل توصلت من خلال انتقالك لقرية الكشح إلي تحديد الدوافع الحقيقية وراء تلك الأحداث

ج: الأسباب الحقيقية هي النفوس المشحونة مع تلك المشاجرة التى تداعت دون أن يقف المسئولين أمامها وقفة جادة محاولين تدارك الأمر

س: وما مقصدك من عبارة "النفوس المشحونة"

ج: فى تصوري أن الأحداث فى نهاية عام ١٩٩٨ وموقف الأجهزة الامنية من معالجة الأمور وترك الحبل على الغارب دون رقيب أفسح المجال لذوى النفوس الضعيفة أن تتصرف كما تشاء ودون رادع من الشرطة فالأمر الذى تسبب عنه شحن النفوس الضعيفة سواء من المسيحيين أو المسلمين وفى كل يوم يحدث العديد من المشاجرات ومنها ما يقع بين مسيحي ومسلم ولا تتعدى هذه المشاجرة إلا أن ما وقع فى قرية الكشح كان استمرارا لحالة الشحن التى استغلها بعض ضعاف النفوس وأثاروا الوقيعة وعدم وقوف الأجهزة من شرطة وأجهزة سياسية ودينية لمحاولة حل هذه المشاكل كان سبب رئيسياً لهذه التداعيات.

س: وهل وقفت من خلال انتقالك لقرية الكشح وقرية دار السلام إلي كيفية حدوث إصابة القتلى والمصابين

ج: من خلال معاينتي لجثث القتلى فمعظمهم وان لم يكن كلهم مصابين بأعيرة نارية وأنا لم أشاهد من الجرحى سوى اثنين وكلاهما مصابين بأعيرة نارية

س: وهل وقفت على محدث تلك الإصابات

ج: من خلال ما سمعته من أحد المصابين كان ذكر ان السبب فى قتل العديد من القتلى واحد اسمه خلف ابو القاسم وخليفة رفاعى وهناك بعض المصابين ذكروا أمام رجال الشرطة محدثى اصابتهم ومحدثى إصابة المجنى عليهم من القتلى

س: وكيف تمكنت من تحديد الاسمين سالفة الذكر.

ج: المصاب مرقص رشدى هو اللى قال لنا علي أسمائهم

س: وهل تمكنت من تحديد أسباب حدوث التلفيات فى المحال والمنازل حسبما ورد بالتقرير المقدم منكم بتاريخ اليوم

ج: الثابت من المعاينة أن هناك إتلاف للعديد من المنازل والمحلات عن طريق تحطيمها وان هناك حرق لبعضها وبعض الممتلكات تم الاستيلاء عليها

س: سبق وان أوردت بالشكوى المقدمة بعض الوقائع التى نقلت إليك من خلال بعض الروايات فهل وقفت على صحة ما أوردته بشكواك

ج: أنا أوردت بالشكوى مجرد ما تناهى إلي سمعي سواء من جانب مباحث أمن دولة أو من خلال ما سمعته من كهنة الكنيسة وجميعها معلومات العاقبة فيها على الراوى ولا أرغب فى الخوض بها وأوردتها بالشكوى كما سمعتها وأطلب أن أقصر حديثى على ما سمعته من بعض المصابين وما شاهدته

بعيني أثناء تجولي بالقرية
س: سبق وأن قررت بالتحقيقات أنك أثناء انتقالك لمركز شرطة دار السلام فقد شاهدت أحدى السيارات تشتعل فهل يمكنك تحديد مكان تواجد تلك السيارة ونوعها وهل وقفت على اسباب اشتعال النيران فيها
ج: السيارة كانت متواجدة على الطريق الرئيسي المؤدى لمركز دار السلام وتبعد عن المركز حوالي كيلو أو كيلو ونصف تقريباً وهى عبارة عن سيارة نقل كبيرة ولم أستطيع تحديد نوعها وكانت على يسار الطريق ولحنا متجهين للمركز وكانت النيران ممسكة بيها ولم استطع تحديد سبب اشتعال النيران بها
س: وهل استطعت تحديد مالك تلك السيارة
ج: لم أستطيع
س: ما الذى دعاك إلي إيراد تلك الواقعة
ج: ما استرعى انتباهي وجود سيارة مطافئ بجوار تلك السيارة وعلى مقربة منها بحيث تستطيع أن تتدخل وتطفىء النيران وتقلل من الخسائر بتلك السيارة وعلى الرغم من ذلك رأيت السيارة تشتعل ولم يتحرك أحد من رجال المطافى
س: وهل وقفت على الأسباب التى دعت رجال الإطفاء إلي عدم التدخل
ج: الله أعلم أنا كنت مستقل السيارة ولا أستطيع تحديد الأسباب وهل هناك تعمداً أو أهمال أو عدم توافر الامكانيات لكن الغريب فى الأمر لما وصلت إلي المركز سألت العميد عاطف أبو شادى وفوجئت أن هو بيقولى أنه شاف السيارة وتعجب إلي أنه مفيش حد بيطفيها
س: وما الكيفية التى انتقلت بها إلي قرية الكشح لمعاينة الأحداث ومتى كان ذلك
ج: أحنا وصلنا حوالي الساعة ٥,١٥ ص وكان برفقتنا مجموعة كبيرة من قوات الشرطة لتأميننا
س: وهل وقفت قبل أنتقالك إلي قرية الكشح إلي عدد القتلى والمصابين
ج: أنا لم أستطيع أن أقف إلي حجم الخسائر لأن كل الكلام اللى كان بيذكر أمامى كان مجرد أخطارات لمصابين وقتلى ولم أقف على عدد المصابين
س: وما الذى تلاحظ لك حال وصولك إلي قرية الكشح
ج: تلاحظ ل أن القرية بأكملها خالية ومفيش حد ماشى فى الشوارع وأثار التلفيات التى لحقت بالمحال والأكشاك واضحة وما يمكن أن أقوله أننى استشعرت انه هناك حالة من الخراب وحالة من الخوف والهلع ولا يوجد بنى آدم فى الشارع كما تلاحظ لى عدم وجود قوات أمن إلا فى المنطقة التى سبقتنا إليها قوات الأمن لتأميننا
س: وما تعليلك إلي ذلك
ج: أنا لا أستطيع تحديد الأسباب التى دعت إلي عدم وجود قوات أمن بالمنطقة بشكل يتناسب مع ما شاهدته من دمار وخراب وخاصة وأن الأحداث حتى انتقالنا كانت ما زالت على حالتها وكانت هناك حالات من الفوضى ولا أستطيع القول إلا أن أوجه اللوم إلي الجهات الأمنية التى تعاملت مع الحدث بما لا يتناسب مع حجمه الطبيعي
س: وهل تمكنت من تحديد مكان تواجد القتلى
ج: داخل البيوت والزراعات
س: وما طبيعة ما نقلته إليك السيدة التى التقيت بها أثناء تواجدك بقرية الكشح وما أسمها وما الحالة التى كانت عليها
ج: أنا التقيت بسيدتين الأولى اسمها منال ظريف والثانية لا أتذكر أسمها أبلغتني إلي أن هناك أشخاص أقتحموا مسكنها وقتلوا زوجها وأصابوها فى عيار نارى فى ظهرها واصطحبوها فى مكان رعبوا منها التوقيع على شيك بمبلغ خمسين الف جنيه، أما الثانية أبلغتنى أن هناك بعض الأشخاص تعدوا على ابنها وقتلوه ولا تعلم مكانه وذكرت الأسماء التى اعتدت على ابنها وقامت الشرطة بتسجيل هذه الأسماء وعلمت ان ابنها عثر عليه مقتولاً بالات حادة وأشعل فى جسده النار
س: وهل حددت كلاهما أسماء المتسببين فى أحداث وفاة زوج الأولى ونجل الثانية
ج: أيوة حددوا للشرطة
س: وهل وقفت على الكيفية التى قتل بها زوج الأولى ونجل الثانية

ج: الوحيدة التى علمت منهـا هي منال ظريف وذكرت أن بعض الأشخاص اقتحمـوا مسكنها وقتلوا زوجهـا بعد أن أطلقوا عليـه الأعيرة النارية من أسلحـة نارية لم تحددها وقامـوا بأحداث أصابتـها من ناحية كـتفها وأجـبروها على التوقيع على شـيك بخمسين ألف جنيـه أما الثانية فـذكرت أن ثلاث رجال تعدوا على ابنها بطريق طعنه بآلات حادة فى أجزاء مختلفـة من جسده والقوه فى مكان ما لا تعرفه ولم تستطيع تحديده نظراً لما مرت به من ظروف قاسية

س: وهل وقفت على تحديد اسم المجني عليه فى كل من الواقعتين

ج: موجودة فى أسماء القتلى وأتذكر أن المجني عليه الأول يبدأ بأسم ممدوح

س: وما تفصـيلات الواقعة التى قـررت بها بالتحقـيقات من إبلاغ أحد الأشـخاص بقيام مـجهولين بإحراق ممتلكاته

ج: اللى حصـل إن فيه أحـد الأشخـاص مسيـحي لا أتذكر أسـمه وعلمت أنه مـسيـحي من خلال استغاثته بي بصفتي الدينية وبلغنى وكذلك القوة المرافقة أن فيه مجهولين من الأشخاص يقوموا بإحراق بعض عيدان الزراعة الجـافة أمـام مسكنه ويخـشى من حرق ممتلكاته وطلب الاسـتغاثـة بقوات الأمن وعندما نظرت ببصري وجدت مجموعة من الأشخـاص بعضها ظاهر والبعض مختبئ خلف أعواد الذرة الجافة ولم أستطيع تحديد عددهم ولاحظت انبعاث النيران والدخـان فطلبت من العقيد محمود صقر أن يتصرف فرد على وقال لي قوللى أعمل إيه فقلت له أنا تعلمت الصلاة ولم أتعلم الأمن وأنا مش هقولك حتعمل إيه وتحركت قوات الأمن دون أن تتخذ أي إجراء وتركنا الرجل مستمراً فى صراخه

س: وهل توصلت إلي اسم هذا الشخص الذى استغاث بقوات الشرطة

ج: لا

س: وما الذى دعاك إلي التقرير بأن هذا الشخص يدين بالمسيحية

ج: لان هو قالى الحقنى يا أبونا لان هذا اللفظ لا يذكره إلا مسيحى

س: وما مضمون ما أبلغك والقوات المرافقة به

ج: هو كلامه أن فيه مـجموعة من الأشخاص بتحرق الحطب اللى موجـود أمام بيته وأنه يخشى أن يتعرضوا لبيته ويحرقوه الأخر وأنهم ما زالوا موجودين أمام الحطب وبيته

س: وما الذى اتخذته قوات الأمن عقب ما أبلغ به المذكور

ج: لم تتخذ أي إجراء على الرغم من أن المتعدين ما زالوا متواجدين أمام مسكنه

س: وكيف تسنى لك تحديد أن المتعدين ما زالوا متواجدين بمسرح الحادث

ج: لاني شفتهم بعيني

س: وما مضمون ما شاهدته تحديداً

ج: أن شخصين يتواجدان بالقرب من كومة حطب وكان على ما يبدوا أن هناك آخرين خلف الكومة المرتفعة خاصة أنها تحجب ما خلفها وشاهدت انبعاث للنيران والسنة الدخان من تلك الكومة

س: وما المسافة التى كانت تفصل بينك وبين هؤلاء الأشخاص

ج: حوالي مائتي متر تقريباً

س: وما طبيعة الضوء فى هذا المكان

ج: الشمس كانت طلعت لكن كان فيه شبورة شوية فى الجو وبالتالى الرؤية ما كنتش واضحة قوى

س: وهل أبلغكم المذكور بعدد الأشخاص وأسمائهم

ج: هو ما قلش العدد ولا الأسماء وكان كلامه الحقونى فيه ناس بتحرق الحطب أمام البيت

س: وهل حدد مقصد هؤلاء الأشخاص من وضع النار فى كومة الحطب

ج: هو قال أن الحطب بتاعه وهما بيحرقوه ويخشى انهم يحرقوا بيته

س: وهل ذكر ما إذا كان هؤلاء الأشخاص من ذات بلدته أو قريته

ج: أحنا مـا دخلناش فى أي تـفاصـيل وكـان المقـصـود إن إحنـا نقـدم له يد العـون ونمنع هؤلاء الأشخاص ان يستمروا فى(؟) [٩]

س: وهل وقفت على ديانة المتعدين

ج: لا مقدرناش نحدد لأنه مكنش فيه مجال للوصول فى هذه التفصيلات

س: وهل تمكنت من تحديد هؤلاء الأشخاص

٩- كلمة غير مفهومة

ج: لا أنا مشفتش غير أثنين
س: وهل كان هناك آخرين
ج : معرفش
س: وهل أمكنك تحديد هذين الشخصين
ج: لا
س: وما الأجراءات التى أتخذتها قوات الشرطة المرافقة حيال هذا البلاغ
ج: معملوش أي حاجة
س: وما تعليلك لذلك
ج: قوات الأمن اللى كانت موجودة كانت موجودة لحمايتنا وأعتقد أنه مع حجم الخسائر فأن واقعة حرق بوص فهى واقعة بالمقارنة بما تم حصره من خسائر تعد واقعة لا قيمة لها من الناحية المادية والأمنية

س: ورد بأقوالك أنك قد تناهى إلي سمعك صوت إطلاق أعيرة نارية أثناء انتقالك لقرية الكشح فهل تمكنت من تحديد مصدر هذه الأعيرة النارية
ج: أنا مقدرش أحدد مصدرها أو الهدف من إطلاقها
س: هل هناك وقائع أخرى وقفت عليها من خلال زيارتك لقرية الكشح خلاف الوقائع التى ذكرتها
ج: لا لم أقف على وقائع أخرى
س: ورد بالشكوى المقدمة عبارة وجود (طواطا)[١٠] من أمن الدولة وترك الأمور للمسلمين
ج: سبق وأن أوضحت بالتحقيقات أن ما لمسته من المعاينة الشخصية يؤكد غياب الوجود الأمني على الرغم من توافر الكثرة العددية لقوات الأمن وان الأحداث لم تندلع مرة واحدة وانما فى مجموعة من الأحداث التى بدأت بمشاجرة فأتلاف ونهب على مدى يومين ثم أحداث القتل فمعنى القول بوجود (طواطا) هو الغياب الأمني على الرغم من خطورة الأحداث فهذا الإهمال يعد إهمال جسيم ويمكن أن يرقى لمرتبة (الطواطا) ولكن لم أقف على حوادث تدخل فيها الأمن بدور إيجابي فى أحداث التلفيات أو القتل على حسب ما شهدته

س: ورد كذلك بالبند أثنين عبارة التحريض على الاتلاف فما المقصود بهذه العبارة
ج: عبارة التحريض على الإتلاف فهي عبارة موجهة أساساً لأجهزة الأمن على أساس أن غياب الدور الأمنى سمح لمن أتلف كما سمح لمن نهب ان يفعل جرائمه بمنهى الحرية وهو على علم بغياب التواجد الأمنى على مسرح الأحداث بحيث يستطيع أن يفعل ما يشاء
س: كما ورد بالبند رقم ٤ تهديد بالتليفونات – تغير الدين أو القتل – فما تعليلك لتلك العبارة
ج: أثناء سيرنا فى الموكب الأمني خرج لنا بعض الرجال وذكروا أنهم تلقوا بعض التليفونات اللى كان فيها عبارات التهديد بالقتل اذا ما أسلموش
س: وهل يمكنك تحديد أسماء من أبلغك بذلك
ج: ما اقدرش أحدد
س: وهل يمكنك تحديد مصدر تلك الشكوى
ج: الناس اللى قالت لنا الكلام ده مقلتش مين اللى بيهدد لانهم ميعرفوش
س: وما المقصود من الإبلاغ بهذا التهديد
ج: هما بيبلغوا الشرطة الموجودة معنا علشان تتخذ أى إجراء لحمايتهم
س: وهل وقفت على مدى صحة تلك التهديدات
ج: أنا مقدرش أحدد لكن هذه الشكوى ترددت من العديد من الأشخاص أثناء سيرنا بالقرية
س: وهل قامت قوة الشرطة باتخاذ ثمة إجراءات بشأن تلك الشكوى
س: محصلش أي إجراء لأن القوة المرافقة كان هدفها حصر عدد القتلى والجرحى
س: وما الإجراءات التى تم اتخاذها عقب انتهائكم من المعاينة بقرية الكشح
س: اصطحبتنا قوة الشرطة لمنزل القس جبرائيل وتناولنا وجبة الإفطار معه حوالي الساعة١٢ ظهراً وتحدثنا بشأن التصرف في القتلى وأداء طقوس الصلاة والدفنة مع مراعاة البعد الأمنى فيما قد ينجم من تذمر من الأهالى أثناء أقامة الصلاة على الموتى وغادرنا منزل القس جبرائيل متوجهين إلي

١٠- المقصود فى الغالب من هذا الخطأ الإملائى كلمة "تواطؤ"

القاهرة حتى أبلغت البابا شنودة بأخر التطورات بعد أن أبلغته أثناء تواجدي بالكشح أول بأول بما رأيناه

س: وما الإجراءات التى اتخذتها الكنيسة فى إطار مواجهتها لتلك الأحداث

ج: تم إعداد تقرير واضح بالعديد من الطلبات لتأمين المسيحيين من هذا أتتعدى وسلم للواء صلاح سلامة وللسيد الدكتور أسامة لباز

س: ورد بالتقرير وجود عدد أثنى عشر قتيل داخل المنازل وثمانية بالاراضي الزراعية على خلاف ما قررت من مشاهدتك لستة قتلى بالمنازل وثمانية بالزراعات وشاب قتل بأستخدام الأسلحة البيضاء فما تعليلك لذلك

ج: ما ورد بالشكوى المقدمة كان إيراد لمجمل القتلى فزى ما قلت لحنا شفنا ستة بالمنازل وثمانية بالزراعات والشاب الذى قتل باستخدام الأسلحة البيضاء والمحافظ ذكر بوجود خمسة بالمستشفى فتم إيراد مجمل الارقام بالشكوى المقدمة

س: وما الأسباب التى دعتك إلي التقرير بوجود إهمال و(تواطا) من قوات الأمن وهل ينسب هذا الإهمال لشخص معين

ج: ١- غياب التواجد الامني على مسرح الأحداث ٢- ما لمسته من غياب علم رجال الأمن أثناء تواجدنا بمركز السلام بحجم الخسائر ٣- بقاء القتلى بالمنازل والزراعات حتى وصولنا إلي القرية فمنهم من مات ولم يلقى الرعاية لإسعافه ٤- اللا مبالاه فى إتخاذ الأجراءات الكفيلة لمنع حدوث تلك التداعيات من وقت يوم ولحد يناير على الرغم من استمرار الأحداث قرابة يومين دون التدخل من أي جهة سواء أمنية أو سياسية أو شعبية وترك الامور على الغارب حتى وصلت إلي ما نحن فيه الأن ٥- على الرغم من سماعنا إطلاق أعيرة نارية لم تتخذ قوات الأمن المرافقة أي إجراء ٦- اللامبالاة الشديدة التى بدرت من قوات الشرطة المرافقة عند مشاهدتنا للأشخاص الذين يحرقون الحطب وكان يمكن ضبطهم وهذا الإهمال ينسب لا لشخص معين ولكن لجهاز الأمن والأجهزة التنفيذية والشعبية والدينية بالمنطقة التى لم تتخذ من الإجراءات ما يحول من دون وقوع تلك الكارثة

س: وما قصدك من الإبلاغ

ج: الشكوى كانت مرفوعة أساسا لقداسة البابا شنودة الثالث ورأى قداسته أن نملى شهادتنا أمام جهات التحقيق لنعينها على كشف الحقيقة

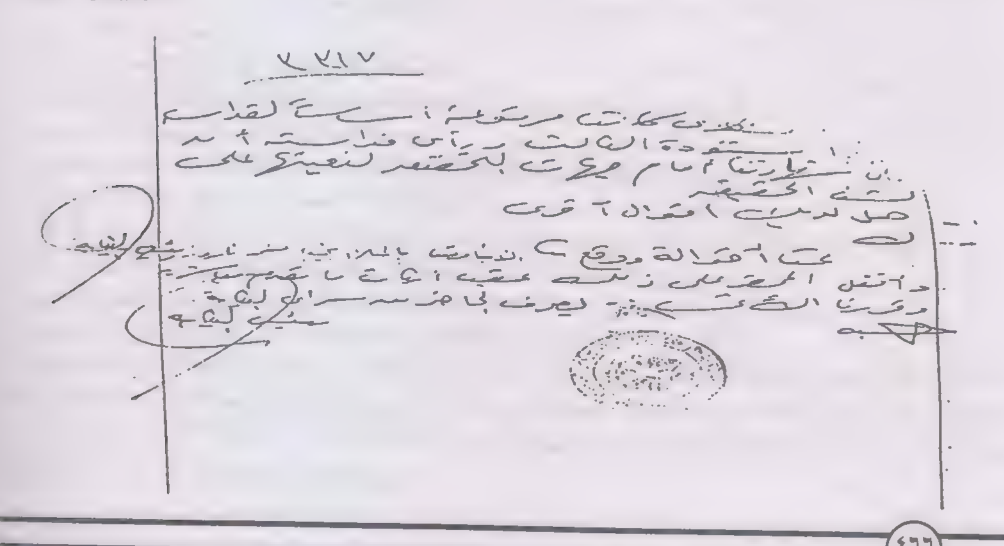
س: هل لديك أقوال أخرى

ج: لا

تمت أقواله ووقع الأنبا مرقص بالميلاد نجيب نسيم ناروز

وأقفل المحضر على ذلك عقب إثبات ما تقدم مباشرة وقررنا الآتي: يصرف الحاضر من سرايا النيابة

رئيس النيابة



٢٤- التحقيق مع الأنبا صرابامون فى نيابة أمن الدولة العليا (بناء على طلبه كشاهد)

٢٢١٨

النيابة العامة
مكتب النائب العام
نيابة أمن الدولة العليا

محضر تحقيق

فتح المحضر اليوم الاثنين الموافق ٢٤/١/٢٠٠٠ الساعة ٨ م بسراي النيابة
نحن هشام بدوي رئيس النيابة
و[illegible] أمين السر

[illegible] السيد [illegible] المحامي العام الأول لنيابة أمن الدولة العليا سؤال الأنبا صرابامون أسقف ورئيس دير الأنبا بيشوي وقد تسلمنا من سيادته التقرير المرفوع لقداسة البابا شنودة الثالث بخصوص أحداث الكشح التي وقعت بتاريخ ٢ يناير سنة ٢٠٠٠ والمنسوب للأنبا صرابامون والأنبا مرقص أسقف شبرا الخيمة وتوابعها وقد [illegible] تواجده خارج [illegible] التحقيق فدعوناه [illegible] بالآتي أجاب:

س: اسمي: الأنبا صرابامون السن ٦٣ أسقف ورئيس دير الأنبا بيشوي بوادي النطرون ومقيم به.

حلف اليمين

س: ما معلوماتك عن الواقعة محل التحقيق

ج: يوم السبت الموافق ٢٠/١/٢٠٠٠ أنا كنت موجود في الدير وكلفني قداسة البابا شنودة الثالث بالتوجه صحبة الأنبا مرقص أسقف شبرا الخيمة لمدينة دار السلام [illegible] سوهاج لتهدئة الأمور والوضع في قرية الكشح لعدة أحداث التي وقعت [illegible] اليوم [illegible] للتنسيق بين مباحث أمن الدولة [illegible] منه إرسال [illegible] القرية لأن قداسة البابا [illegible] بلده [illegible] حادثة [illegible] وبالفعل توجهت صحبة الأنبا مرقص إلى الأقصر بالطائرة و[illegible]

النيابة العامة
مكتب النائب العام
نيابة أمن الدولة العليا

محضر تحقيق

فتح المحضر يوم الاثنين الموافق٢٤/١/٢٠٠٠ الساعة ٨،٣٠ م بسراي النيابة
نحن هشام بدوى رئيس النيابة
ونبيل مسعد محمد سلام أمين السر

حيث عهد إلينا السيد المستشار المحامى العام الأول لنيابة أمن الدولة العليا بسؤال الأنبا صرابامون أسقف ورئيس دير الأنبا بيشوى وقد تسلمنا من سيادته التقرير المرفوع لقداسة البابا شنودة الثالث بخصوص أحداث الكشح التى وقعت بتاريخ ٢يناير٢٠٠٠ والمنسوب للأنبا صرابامون والأنبا مرقص أسقف شبرا الخيمة وتوابعها وقد تبين تواجده خارج غرفة التحقيق فدعوناه داخلها وسألناه بالآتي أجاب:
أسمي: الأنبا سرابامون ٦٣سنة أسقف ورئيس دير الأنبا بيشوى بوادى النطرون ومقيم به
حلف اليمين
س: ما معلوماتك عن الواقعة محل التحقيق؟
ج: يوم الأحد الموافق٢/١/٢٠٠٠ أنا كنت موجود بالدير وكلفني قداسة البابا شنودة الثالث بالتوجه صحبة الأنبا مرقص أسقف شبرا الخيمة إلي مدينة دار السلام بمحافظة سوهاج لتهدئة الأمور والوضع فى قرية الكشح بعد الأحداث التى وقعت بها فى هذا اليوم وذلك بعد التنسيق بين مباحث أمن الدولة وبين قداسته وطلب منه إرسال مندوبين عنه لتهدئة الأمور فى القرية لأن قداسة البابا يحب بلده وأن الأمور تبقى هادئة دائماً ، وبالفعل توجهت صحبة الأنبا مرقص إلي الأقصر بالطائرة وكان معنا العميد عاطف أبو شادى من مباحث أمن الدولة ومن مدينة الأقصر أخذنا السيارة إلي مدينة دار السلام وكان معنا قوات كبيرة للتأمين وقبل الدخول إلي مدينة دار السلام لاحظت وجود سيارة نقل مشتعلة على جانب الطريق وأخرى على الجانب الآخر من الطريق محترقة تماماً ووصلنا لمركز شرطة دار السلام حوالي الساعة ١٠مساءً ووجدت هناك مجموعة كبيرة من ضباط الشرطة واللى كان بيتحدث معانا هو اللواء سعيد أبو المعالى مفتش مباحث أمن الدولة بسوهاج وقال أ ن فيه واحد بياع طماطم بقرية الكشح كان واقف قصاد محل قماش مملوك لمسيحي وعلى ما أذكر انه قال إن اسمه راشد والمسيحي قال لبياع الطماطم خليك بعيد عن المحل فرد عليه وقاله أنا واقف فى شارع ربنا وحصلت مشادة بينهم، وتجمع الناس ولجأ صاحب محل القماش الأمن وتم تهدئة الأمور والكلام ده حصل بعد تكسير بعض المحلات فى القرية وهدأت المواضيع دى وقال اللواء سعيد أبو المعالى كمان أن يوم الجمعة٣١/١٢/١٩٩٩ حصل تكسير فى محلات المسيحيين وأكشاك المسلمين واستمر الكلام ده ليوم السبت وقال إن عملية التكسير يوم السبت كانت شديدة وقال إن برده الكهنة والشعب المسيحي اشتكوا أن المحلات بتاعتهم تم تكسيرها وقال إن فيه تكسير حصل فى أكشاك المسلمين فى اليومين دول وقال إن يوم الأحد الساعة ١١صباحاً اشتكى طفل أنه أصيب وبعد كده دقت أجراس الكنيسة فى القرية أجراس حزن وكأنها إشارة لشيء معين حسب ما قال اللواء سعيد أبو المعالى لأن بعد الأجراس دى ما دقت ابتدى المسيحيون يطلقوا الرصاص على المسلمين وقال كمان انه فى الوقت ده شوهد أحد المسيحيين يطلق النار على المسلمين من على منارة الكنيسة الموجودة فى القرية وبعد كده قال إن الأمور كبرت وان الأمن فقد السيطرة على الموقف والسبب اللى خلانا نروح هناك تهدئة الأمور فى القرية ولكي نصل لهذا الهدف فلابد لنا من الاستعانة بكهنة القرية وطلبنا حضورهم لمقابلتنا بالتليفون وردوا علينا وقالوا أنهم موجودين فى مساكنهم فى حالة رعب وفزع ولا يستطيعوا النزول عن مساكنهم لمقابلتنا إلا لو أحضروا هم سيارة مصفحة تجمعهم وبالفعل الأمن أرسل سيارة مصفحة أحضرت أربعة من الكهنة اللى أذكره منهم أبونا جبرائيل كاهن كنيسة قرية الكشح وأبونا بسادة كاهن كنيسة بالقرية والاثنين الآخرين لا أتذكر أسمائهم ولما دخلوا علينا المركز كانوا ثائرين جداً والبعض منهم يعيط فعملنا على تهدئتهم ونشكر ربنا أنهم هدأوا وقلت لهم يا آباء اتكلموا بهدوء وبلاش النرفزة دى وابتديت أسألهم فى وجود اللواء سعيد أبو المعالى عن اللى حصل فقالوا إن فيه واحد مسلم راح يشترى قماش من محل مملوك لمسيحي واسمه راشد

وحصلت مشادة ومشاجرة بين الاثنين يوم الجمعة١٢/٣١/١٩٩٩ وصاحب المحل المسيحي استطاع أن يخرج من بين تجمع الناس ولجأ إلي الشرطة فى النقطة وكان من نتيجة تجمع الناس انهم كسروا محل القماش وبعض المحلات الأخرى وقالوا لي إن فيه خفير فى النقطة كان واقف لحفظ النظام فى منطقة المحلات دى أطلق أعيرة نارية فى الهواء لتفرقة المتجمعين مما أدى إلي إصابة ثلاثة أشخاص وسألناهم إيه حكاية الأجراس اللى بتدق حزاينى فأجابوا أن دى حاجة طبيعية لأن كان فيه واحد مسيحي متوفى طبيعي فعلشان كده دقوا الأجراس صباح يوم الأحد بعد القداس وأنا ليه تعليق أن لو فيه حد مسيحي كان بيضرب نار من منارة الكنيسة فكان لابد أن يصيب المسيحيين اللى جايين من الكنيسة والكهنة اتهموا الأمن والشرطة المتواجدة هناك ومن بينهم اللواء سعيد أبو المعالى بالتواطؤ فى الأحداث دى لأن فيه ناس أتقتلت وناس بيوتها اتحرقت واتنهبت وطلبوا مني والأنبا مرقص أن أحنا نتوجه لقرية الكشح علشان نشوف الأحداث دى على الطبيعة واستمر الحديث مع الآباء دول ورجال الأمن فترة طويلة والآباء قالوا إن لو كان فيه أمن فى القرية ماكنتش الامور وصلت إلي هذه الدرجة وأثناء وجودنا في مركز دار السلام حضر سيادة محافظ سوهاج وأثيرت أمامه عمليات القتل والنهب التى وقعت فى القرية وقال لنا أن عدد القتلى فى القرية حوالي خمسة وكان فيه تخطيط أن أحنا كلنا حنقعد مع بعض تانى يوم لتهدئة النفوس واستمرينا قاعدين فى مركز دار السلام لغاية الساعة ٥صباحاً وبعد كده الأمن أحضر عربية مصفحة وركبنا فيها وكان معانا الكهنة الأربعة والعميد عاطف أبو شادى والعقيد محمود صقر ومجموعة كبيرة من الضباط والقوات لغاية ما وصلنا إلي قرية الكشح الواقع لما وصلنا هناك الكهنة بتوع القرية اصطحبونا لمشاهدة المساكن التى وقعت بها حوادث القتل والنهب وابتدينا نخش البيوت دى وكان معانا عربيات إسعاف والكهنة كانوا عارفين الأماكن اللى فيها قتلى فقعدنا ندخل البيوت ونطلع القتلى وحطناهم فى عربيات الإسعاف لنقلهم للمستشفى والمنظر كان شديد لأنهم كانوا مرميين فى الأرض ومضروبين بالرصاص وسلمنا قوات الشرطة اللى كانت موجودة معانا الأظرف الفارغة اللى عثرنا عليها فى تلك المساكن وفيه بيت طلعنا منه واحد قتيل ودول كانوا موجودين فوق سطح المسكن بتاعهم و الجناة طلعوا عليهم من فوق البيت وطاردوهم لغاية السطح وقتلوهم فوق السطح وانزلناهم وحطناهم فى عربية الإسعاف ودخلنا بيت أخر وجدنا فيه قتيل محروق وحاطين على جثته نشارة خشب ودخلنا بيت ثالث لقينا ست مقتولة ودى عمة أبونا جبرائيل وابتدينا ندخل البيوت اللى ورهلنا الكهنة وأخذونا كمان على أماكن المحلات والأكشاك اللى إنكسرت لاحظنا أن ما فيش قوات أمن فى تلك الأماكن ولا قريب منها ودخلنا بيت رابع لقينا فيه أتنين مقتولين واحنا داخلين البيوت دى أنا لاحظت أن الناس قافلة الشبابيك والأبواب والناس اللي كانت بتقابلنا كانوا بيشتكوا أنه تم نهب بيوتهم والقتلى اللى كنا بنخرجهم كان الأمن بياخد أسمائهم وبياناتهم والكهنة اللى كانوا معانا كانوا عارفين أسماء هؤلاء القتلى وبعد كده توجهنا إلي منطقة زراعية قريبة من البيوت والكهنة اللى كانوا معانا قالوا إن فيها جثث قتلى وقوات الأمن اللى كانت معانا قالوا إن أنا ممكن أستريح لأن المشوار لمنطقة الزراعات كتير عليه فانا قلتلهم لا أنا أحب أشوف الحاجات دى بنفسي وابتدينا نخش منطقة الزراعات وتقابلنا مع ست كبيرة فى السن فقالت أن أبنها قتل فى هذا المكان وان من قام بقتله ويدعى سيد عرنوط وآخرين كان معاهم سكاكين وأنهم قعدوا يغزغزوا فيه لغاية لما موتوه قدام عيناها وأنا سألتها جثته فين فقالت كانت موجودة في الحته دى وبحثنا على الجثة فترة طويلة ولكننا لم نعثر عليها المهم بعد كده إبتدينا ندخل فى الزراعات مسافة كبيرة وكان معانا عدد كبير من قوات الأمن لغاية ما وصلنا منطقة فيها ثمانية جثث والمنظر كان شديد وصعب لدرجة أن بعض رجال الأمن اللى كانوا معانا تاثروا من هذا المنظر وكان من بين الثمانية بنت صغيرة شوهوا وجهها وكان عمرها لا يزيد عن سبع سنوات وأخوها شماس فى الكنيسة وكان بيصلى فى اليوم ده فى الكنيسة وخرج بعد الصلاة علشان يجيب أخته من الزراعات فأصيب وقتل بجوارها وكان موجود جنبها ومنظر الشاب ده كان صعب شوية لأن مخه كان طالع بره وكان موجود مكانه قش وكان منظر صعب، وفى المكان ده زى ما قلت ثماني جثث والكهنة إدوا لقوات الشرطة اللى كانوا معانا أسماء القتلة والثمانية دول كانوا أقرباء بعض وكان بجوار المكان ده خص زى أوضه صغيرة معمولة بالبوص وجدنا فيها مصاب لسه عايش فسألناه عن اسمه فقال مرقص رشدى جندى وكان بينزف فانا سالته والمجموعة اللى كانت معانا من اللى ضرب عليك النار فقال تنين واحد اسمه خلف أبو القاسم والثاني اسمه خليفة فانا طلبت من العميد عاطف أبو شادي أن يجيب عربية لإنقاذ هذا المصاب وأنا قلتله إنك فى إمكانك تجيب أى حاجة تنقذ بيها هذا المصاب وفعلاً استجاب ولقيت عربيات الإسعاف ودخلت عندنا فى الزراعات وأخذوه وأخذوا الجثث الثانية واحنا ماشين فى الزراعات سمعنا ناس بتهتف من قرية مجاورة لبيوت الأهالي اسمها كفر بطيخ وبيقولوا الله أكبر وسمعنا كمان فى الوقت ده صوت أعيرة نارية جاى من بعيد وبرده من منطقة الزراعات قابلنا الست اللى كانت قابلتنا من بعيد وقعدنا نبحث معاها عن جثة أبنها على قد الواحد ما بيقدر واحنا واقفين شفنا حريق من بعيد

فى منطقة الزراعات وشاورنا عليها لرجال الأمن ومن بين المصابين اللى شفناهم فى اليوم ده واحدة مصابة بطلق نارى فى كتفها وهى زوجة قتيل اسمه ممدوح وقالت لنا إن بعد ما قتلوا جوزها أخذوها إلى أحد البيوت وأرغموها على الإمضاء على شيك بمبلغ خمسين ألف جنيه والكهنة فى الوقت ده طلبوا عدة طلبات أخرى لأنهم كانوا عاوزين يحسوا بالأمن والأمان لأنهم كانوا تعبانين تماماً واتهموا اللواء سعيد أبو المعالى بالتواطؤ فى تلك الأحداث وقالوا لو كانت الأمور اتعالجت بطريقة صحيحة فى بداية الأحداث يوم الجمعة مكانتش الأمور وصلت للحد التى وصلت ليه وحسينا إحساس داخلي أن المسيحيين كانوا فى حالة إذلال فى الوقت ده وكان المفروض زى ما اتفقنا مع المحافظ أن احنا نقعد فى اليوم التالي جلسة صلح إنما بعد ما شفنا المناظر اللى حصلت دى طلبت أن احنا نمشي ونرجع على مصر والمسئولين مطلبوش منا إن احنا نقعد جلسة الصلح دى وبعد ما طلعنا من الزراعات دخلنا بيت أحد الكهنة وأثناء تواجدنا هناك جه بعض المسئولين لا أتذكر أسمائهم واتكلموا معانا فى دفن الجثث فقلنا لهم إن الكهنة بتوع القرية موجودين وانهم ممكن يصلوا عليهم ولو فى المستشفى وبعد كده إحنا رجعنا على مصر وتقابلنا مع قداسة البابا وشرحنا له بالتفصيل ايه اللى احنا شوفناه وأنا عايز أقول إن أسماء وعدد القتلى مكتوبين فى ورقة مع زميلى الأنبا مرقص وأنا عاوز أقول أن مصر حلوة وفيها أمن وربنا يعطى المحبة ويزودها ويحافظ على رئيسنا المحبوب حسنى مبارك وكل العاملين معه ونرجوا من الله التوفيق لما جميعا والسلام.

س: متى كلفك قداسة البابا شنودة الثالث بالتوجه صحبة الأنبا مرقص لقرية الكشح بمحافظة سوهاج؟

ج: يوم الأحد الموافق٢/١/٢٠٠٠ بعد الساعة ١٢ ظهراً

س: وما هو الهدف من التوجه إلي هناك؟

ج: تهدئة الأمور وقالي بالحرف الواحد أنا عايزكم تروحوا هناك علشان تهدوا الأمور فى القرية وفعلاً نشكر ربنا أن احنا قدرنا نهدى الأمور

س: وهل تم إبلاغك فى هذا الوقت بأي شئ خاص عن الأحداث التى وقعت بقرية الكشح فى الأيام السابقة؟

ج: لغاية ما قابلت البابا يوم الأحد أنا مكنتش أعرف أي حاجة عن اللى حصل فى قرية الكشح ولما قابلته هو ما قلش أى تفاصيل وكل اللى قاله لى ان فيه شوية حاجات حصلت فى الكشح وعايزك تروح مع الأنبا مرقص علشان تهدوا الأمور هناك واتفقنا انه أنا هنزل على مصر ونركب الطيارة للأقصر ومنها لسوهاج

س: ومع من تقابلت عند وصولك لمدينة دار السلام؟

ج: أنا اتقابلت مع مجموعة كبيرة من ضباط الشرطة انما اللى كان بيكلمنا سيادة اللواء سعيد أبو المعالى وحكى لى الأحداث اللى حصلت زى ما قلتها دلوقتى

س: ومتى حدثت تلك المشاجرة التى قرر لك بها اللواء سعيد أبو المعالى؟

ج: هو قال إن يوم الجمعة والسبت كان فيه تكسير للمحلات المملوكة للمسيحيين والأكشاك المملوكة للمسلمين وان كان فيه أحداث سلب ونهب فيهم أنما قال ان أكثر حاجة حصلت هى اللى حصلت يوم الأحد وهو اليوم اللى وصلنا فيه لمدينة دار السلام وقالى إن الأحداث ابتدأت الساعة ١١الصبح يوم الأحد وان بعد ما أجراس الكنيسة دقت أجراس حزن ابتدى المسيحيون يطلقون الرصاص على المسلمين وانه شوهد احد المسيحيين يطلق النار على المسلمين من أعلى منارة كنيسة موجودة فى القرية وبعدها الأمور كبرت والأمن فقد السيطرة على الموقف

س: ألم تستفسر منه عن معنى فقد قوات الأمن السيطرة على الموقف فى القرية؟

ج: أنا قلت إن الكلام ده هعرفه من الكهنة فأنا علشان كده طلبت الكهنة يحضروا إلي على طول

س: هل قرر لك اللواء سعيد أبو المعالى بوجود قوات أمن فى القرية فى ذلك اليوم أو فى الأيام السابقة عليه؟

ج: هو قال لي إن كان فيه قوات أمن يوم الجمعة والسبت استطاعت السيطرة على الموقف بعد المشاجرة اللى حصلت إنما أنا لما زرت القرية على الطبيعة ملاحظتش أى تواجد كافي لقوات الأمن

س: ألم تشاهد فى ذلك الوقت أي قوات أمن فى الطرق المؤدية لقرية الكشح من مدينة دار السلام أو بداخل القرية نفسها؟

ج: أنا كنت موجود فى عربية مصفحة فى الطريق من دار السلام لقرية الكشح علشان كده مكنتش اقدر اشوف أي قوات خارج العربية انما لما نزلنا ورحنا شفنا القتلى فى البيوت والزراعات ما كنش فيه أى قوات أمن غير المرافقة لينا علشان التأمين

س: ألم تشاهد ثمه تواجد لقوات الأمن فى منطقة المحلات والأكشاك التى تم أتلافها؟

ج: ما كنش فيه أي قوات أمن خالص ويادوب لما كنا بننزل فى حته علشان نشوف الوضع كان بيبقى

فيه قوات لتأميننا فقط وكان عددهم بسيط جداً
س: ما كيفية اتصالكم بكهنة الكشح الذين طلبت حضورهم لمدينة دار السلام لمقابلتك؟
ج: أحد الضباط اللى كانوا موجودين معانا فى مركز شرطة دار السلام اتصل بأحد الكهنة على تليفون سكنه وطلب منهم الحضور لمقابلتى بناء على طلبى انا والأنبا مرقص
س: هل تحدثت تليفونياً مع أحد منهم فى ذلك الوقت
ج: لا محصلش خالص إنما اللى قام بالاتصال أبلغني انهم طالبين عربية مصفحة لأنهم شاعرين بعدم اطمئنان وخوف من الأحداث اللى حصلت وبالفعل المسئولين استجابوا لهم وارسلوا عربية مصفحة أحضرت اربعة من كهنة القرية اللى اتذكر اسمائهم أتنين أبونا جبرائيل وأبونا بشارة
س: وما الذى قرروه لك فى تلك المقابلة؟
ج: أنا لاحظت انهم أول ما دخلوا كانوا ثائرين جداً فانا قلتلهم يا أبهات لازم تتكلموا بهدوء وبلاش نرفزة واللى عايزين تقولوه قولوه بس فى هدوء وقالولى ان احنا ما نحكمش على الموقف من المكان اللى احنا فيه وان انا والأنبا مرقص لازم نروح نشوف الوضع على الطبيعة وابتدوا يحكوا عن مشاجرة حصلت يوم الجمعة ما بين واحد مسلم وصاحب محل قماش مسيحي وحصل تجمع من الأهالي من المسيحيين والمسلمين وتطورت الأمور إلي مشاجرة أسفرت عن تكسير المحلات والأكشاك الموجودة فى القرية وده بخلاف القصة اللى قالها اللواء سعيد أبو المعالى من أن المشاجرة كانت بين بياع طماطم وأحد أصحاب المحلات والكهنة قالوا كمان إن أثناء فض المشاجرة قام خفير موجود بالمكان ده بإطلاق أعيرة نارية فى الهواء لتفريق المتجمعين وحدث نتيجة ذلك إصابة ثلاثة أشخاص وأنا سألتهم عن موضوع دق أجراس الكنيسة دقات حزينة يوم الأحد صباحاً فقالوا لي أن ده كان أمر طبيعي لأن فيه واحد مسيحي توفى طبيعي فى صباح يوم الأحد علشان كده كانت الأجراس دقت دقات حزينة
س: ما المقصود بدق الأجراس الخاصة بالكنيسة دقات حزينة؟
ج: هناك نوعين لدقات الكنائس دقات عادية ويبقى الجرس فيها بيدق ورا بعض انما دقات الحزن تبقى عبارة عن ثلاث دقات ثانى ويسكت ثم يضرب تلات دقات تانى ويسكت ويعدودى ثم ثلاث دقات ثانى ويسكت ودى عادة معروفة عندنا وده معناه ان فيه واحد مسيحي توفى فى ذلك اليوم والدليل على كده أن احنا رحنا يوم الأحد كان فيه صيوان فى نفس الكنيسة اللى الأجراس بتاعتها دقت دقات حزن
س: هل تذكر اسم هذه الكنيسة؟
ج: معرفش أسماء الكنائس أدى
س: كيف وقفت على أن الكنيسة التى نسب ان الاجراس الخاصة بها دقت اجراس حزن هى نفس الكنيسة التى شاهدت شادر العزاء مقام بها؟
ج: الكهنة اللى كانوا موجودين معانا اللى قالوا لي إن دى الكنيسة اللى دقت أجراسها أجراس حزن وشاهدت تلك الكنيسة صيوان للعزاء واحب ان اقول ان الاشاعات دايماً بتتسبب فى احداث المشاكل بدليل ان واحنا موجودين فى مركز شرطة دار السلام سمعت واحد بيتكلم على ميكرفون على عربية وبيقول يا مسلمين خلوا بالكم المسيحيين عايزين يحطوا ليكم السم فى الميه طيب الميه دى مش هيشربها المسيحي والمسلم فانا عايز أقول إن الإشاعات دى تبقى كلها مش صحيحة
س: هل قرر لك أحد من كهنة القرية عن اسم الخفر الذى قام بإطلاق الأعيرة النارية لفض المشاجرة التى وقعت يوم الجمعة الموافق١٩٩٩/١٢/٣١
ج: أحد الكهنة لا أتذكر اسمه قالى إن لقب الغفير ده أو اسم شهرته هو التايه أو حاجة زى كده
س: قررت بمجمل أقوالك بالتحقيقات بأن كهنة القرية الذين تقابلت معهم أبلغوك بتواطؤ قوات الأمن فى الأحداث التى وقعت فى القرية فما المقصود بذلك؟
ج: الكهنة قالوا لي إنه لو كان فيه قوات أمن كثيرة كانت متواجدة بالقرية بعد الأحداث اللى وقعت يوم الجمعة والسبت كانت قدرت تسيطر على الموقف ومكانش اللى حصل يوم يحصل فى تواجد الأعداد الكبيرة من قوات الأمن وده كان رأى الكهنة اللى أبلغوني
س: هل يعنى ذلك ان كهنة القرية اخذوا على قوات الأمن انها كانت غير كافية؟
ج: ايوة هما قالوا انه لو كان فيه قوات أمن كافية بعد اللى حصل يوم الجمعة ويوم السبت ما كنش اللى حصل يوم الأحد ده حصل
س: وهل اعتبر كهنة القرية قلة عدد قوات الأمن المتواجدة فى القرية قبل صباح يوم الأحد يسئل عنه اللواء سعيد أبو المعالى؟
ج: هم قالوا الكلام ده أمام اللواء سعيد أبو المعالى وقالوا له إن لو كان فيه قوات أمن كافية قبل يوم

الأحد مـا كنش الأحداث اللى حصلت يوم الأحد وقـعت وهو لم يعلق على هذا الكلام والكهنة اعتـبروا أن قلة عدد قوات الأمن المتواجدة فى القرية نوع من التواطؤ

س: ما هو أول مكان دخلت به فى قرية الكشح صحبة كهنة القرية؟

ج: أنا زى ما قلت قـبل كده إن دى أول مرة أروح فـيها البلدة دى وكـان معايا لما وصلت الـقرية الكهنة الأربعة وقوات الأمن وهم اللى كانو يرشدونى عن الأماكن اللى أنا رحـتها وكان من ضمن القوات اللى كانت معانا العميد عـاطف أبو شادى والعقيد محمود صقر وأول مكان نزلنا فيـه بالعربيات فى القرية كان الشارع إلي فيه المحلات والأكشـاك دى اسمه شارع بورسعيد واحنا بصينا على المحـلات وعلى الأكشاك وبعد كده ابتدينا نمشـى على رجلينا واتجهنا من الشـارع ده إلي المساكن اللى فيـها القـتلى واللى أرشدنا عنهـا كهنة القرية وبعض الأهالي من أقـرباء القتلى وكان أول بيت دخـلته كان بيت واحد قـتيل وبنته وقـعدنا ندور فى ارض البيت ده على القـتلى اللى فيه لأن أهاليـهم قالوا إن صاحب البيت وبنـته قتلوا فى البيت ده فلم نعـثر على جثـثهم وخلينا واحنا واقفين بعض العسـاكر اللى كانوا مرافـقين لينا يطلعوا السطح بتاع البـيت علشان يشوفوا الجثث دى موجـوده ولا لا وجبنا سلم خشب هما طلعوا عليه للسطح وقالوا إن فيـه فعلاً جثة راجل وست فطلبنا منهم ينزلوهم وتبـينا إنها جثـة لراجل وبنته وسـمـعنا واحنا موجـودين فى البيت ده إن الجناه دخلوا عليهم فى البـيت وطلعوا وراهم السلالم لغاية مـا طلعوا فوق سطح البيت وقـتلوهم بالأسلحة النارية اللى كانت مـعاهم فاصطحـبناهم لعربيـة الإسعاف وكـان رجال الأمن هم اللى بينقلوهم ويعـدوهم وياخدوا بياناتهم

س: هل تذكر اسم المجني عليهما؟

ج: لا أتذكره

س: ومن الذى قرر لك تفاصيل وفاتهم؟

ج: الكهنة اللى كـانوا معـايا قالوا لي ان اللى حكى الواقـعة دى شـقيق الراجل المتـوفى وقالهـم انه كان موجود معاهم فى البيت وقت ما االجناه دخلوا انما هو قـدر يستخبى فى دورة المياه ومحدش من الجناه خد باله منه وطلعوا يطاردوا اخوه وبنته لغاية فوق السطح إلي أن قتلوهما فوق السطح

س: هل تذكر من الكهنة المرافقين لك أبلغك بذلك ؟

ج: أبونا جبرائيل لأن ده الكاهن بتاع الكنيسة

س: وهل أبلغك الأب جبرائيل عما إذا كان هناك شخص قد شاهد الجناة فى ذلك الوقت؟

ج: أبونا جبرائيل قـال لي إن شقيق المتوفى قاله عن أسمـاء الناس اللى دخلوا البيت وقتلوا شقيـقه وبنته وانا لا أتذكر الأسماء دى انما كل اللى اتذكره انهم كانوا من المسلمين اللى ساكنين بجواره فى المسكن

س: هل تقابلت مع هذا الشخص أو أحد من أقارب المجني عليهما فى ذلك الوقت؟

ج: لا أنا ما شفتش حد منهم فى الوقت ده

س: والى أين توجهت بعد ذلك ؟

ج: الكهنة أخذوني على مسكن أخر وجدنا فيه قتيل يدعى ممدوح على ما أتذكر وكان محطوط على جثته نشارة خشب

س: وما المسافة التى تفصل بين مسكن هذا المتوفى والمسكن الذى عثرتم بسطحه على جثة الرجل وابنته

ج: مسافة صغيرة مقدرش احددها

س: هل تقابلت مع أحد من أهل المجني عليه ممدوح؟

ج: لأ وإنما واحنا موجودين فى منطقة البيوت جت عربية الأسعاف وكان فيها ست مصابة تبين لنا حسب ما ذكرت ان اسـمها منال وانها زوجة ممدوح وكـانت مصابة فى كتـفها وقالت لنا ان الجناه بعد مـا حرقوا جوزها اطلقـوا عليها النار بعد مـا أخذوها لبيت تانى وأرغمـوها على التوقيع على شيك بمبلغ خـمسين ألف جنيه

س: هل ذكرت لكم تفاصيل الاعتداء على زوجها؟

ج: مقالتش أكثر من انهم قتلوا جوزها وحرقوه وبعد كده اخذوها لبيت تانى معرفش كان قريب ولا بعيد وضربوا عليها نار وارغموها على التوقيع على الشيك اللى قلت عنه

س: هل قررت لكم عن أسماء هؤلاء الجناة؟

ج: لا مسمعتش

س: ألم تقرر لكم عن سبب ارغامها عال التوقيع على شيك بهذا المبلغ بعد اطلاق الأعيرة النارية عليها

ج: هي مقالتش السبب اللى خلوهم يضربوها وبعدين يرغموها على التوقيع على الشيك

س: قررت بمجمل أقوالك بالتحقيقات أنكم توجهتم بعد ذلك إلي مكان العثور على جثة عمة الأب جبرائيل

فأين كانت تلك الجثة تحديداً داخل المسكن؟
ج: الجثة دى كانت موجودة فى بيتها فى الدور الثاني بجوار سرير حجرة النوم وكانت الجثة متغطية ومحدش قالي من الكهنة ولا الناس اللى هناك عن تفاصيل وفاتها ولا على اسماء الناس اللى قتلوها وزوج المجنى عليها قالي ان القتله حرقوا له ثلاثة مخازن للغلال موجودين بجوار مسكنه عن طريق وضع البوص المشتعل داخل تلك المخازن الأمر الذى أدى إلي إحراقها تماماً
س: ما المسافة التى كانت تفصل بين مساكن القرية والمنطقة الزراعية التى عثرتم بها على ثمانية جثث
ج: حوالي ٢ كيلو متر وربما تكون أكثر
س: ما الوضع التى كانت عليه تلك الجثث؟
ج: كلهم كانوا على الأرض فى منطقة واحدة قريبة من بعضها فكان فيه خمس جثث بجوار بعضهم وبعد فيه جثتين وكان فيه قناية على الضفة التانية منها كان فيه جثة حيث ماكينة المياه ويقال انهم جميعهم اقرباء
س: هل تقابلت مع أحد من أقارب المجني عليهم فى ذلك الوقت؟
ج: لا إنما واحنا فى المنطقة اللى كان فيها الجثث دى كان فيه خص وهو عبارة عن حجرة صغيرة من البوص لقينا فيها شخص مصاب وكان نايم على ظهره وبينزف من النصف السفلى من جسمه وكان عليه بطانية وسألناه عن اسمه فقال اسمه مرقص رشدى جندى وسألته من اللى ضرب عليه والمجني عليهم التانيين فقال انهم اثنين واحد اسمه خليفة والثاني اسمه خلف القاسم
س: هل قرر لك المجني عليه مرقص رشدى جندى تفاصيل حدوث إصابته ووفاة المجني عليهم الثمانية؟
ج: هو كل اللى قاله إن اللى ضربه فكره انه مات وانهم نفسهم هم اللى ضربوا الثمانية بسلاح ناري وهم خلف ابو القاسم والثانى اسمه خليفة
س: قررت بمجمل أقوالك بالتحقيقات بأنكم أثناء تواجدكم بمنطقة الزراعات تقابلتم مع سيدة فصحت لكم عن قتل ابنها إلا أنها لم تعثر على جثته فهل تذكر اسم هذه السيدة؟
ج: أنا مش متذكر اسمها وإنما لما لقيتها بتعيط وكانت حالتها صعبة قلتلها مين اللى قتل ابنك فذكرت لي واحد اسمه سيد عرنوط وآخرين قالت على أسمائهم إنما مش متذكرهم دلوقتى واذكر انها قالت ان الجناه قتلو ابنها امامها وقعدوا يغزغزوا فيه لغاية ما قتلوه وسابوه فى مكان الزراعات وهى سابت الجثة وراحت تنده علينا علشان نيجى نبص عليها ولما رجعنا معاها لم نعثر على الجثة دى وقعدنا ندور على الجثة فى الأماكن القريبة من المكان اللى قالت لنا عليه إنما احنا لم نعثر عليه
س: ما عدد الجثث التى شاهدتها فى هذا اليوم؟
ج: أنا فى اليوم ده شفت ١٤ جثة ثمانية فى الزراعات وستة فى البيوت وهى جثة عمة جبرائيل وجثتين بتوع الراجل وبنته وجثة بتاعة ممدوح اللى لاقيناها محروقة وفيه جثتين تانين احنا برضه شفناهم فى بيت قبل الزراعة على طول وكانو الاثنين رجالة ولا أتذكر أسمائهم إنما الأسماء دى كاتبها الأنبا مرقص معاه
س: وما الحالة التى شاهدت عليها الجثتين المتواجدتين بالمسكن القريب من المنطقة الزراعية؟
ج: هما كانوا جثتين جنب بعض جثة منها كانت مرمية على ظهرها وكان فيه طلقات فى دماغه وفى كف أيده وكان الدم مالى بالمنطقة تحت دماغه والجثة الثانية كانت على جنبها وكانت مضروبة بالنار على ما أتذكر
س: هل تقابلت مع أحد من أقاربهما؟
ج: لا
س: هل انهى اليك أحد من المرافقين لك من كهنة القرية شيئاً بشأن وفاتهما؟
ج: محدش قالى لا على تفاصيل قتلهم ولا على أسماء القتلة ولا المجني عليه والكهنة اللى كانوا معانا كانوا عارفين اسماء المجنى عليهم وكانوا بيدوها لضباط الشرطة المرافقين لنا
س: ثبت من التقرير المقدم منك والأنبا مرقص لقداسة البابا شنودة الثالث أن عدد القتلى بالقرية عندما توجهتم لزيارتها فى الساعة الخامسة من صباح يوم الاثنين الموافق٢٠٠٠/١/٣ بلغ حوالى عشرين قتيلاً بينما ثبت من التحقيقات انه حتى ذلك التاريخ كان قد بلغ عدد القتلى من المسيحيين تسعة عشر قتيلاً
ج: اللى خلانا كتبنا رقم عشرين إن احنا اعتبرنا ان فيه جثة زيادة هى جثة ابن الست اللى احنا قابلناها واحنا اضفنا على الجثث اللى احنا شفناها فى القرية الخمس جثث اللى قال عليهم محافظ سوهاج لما قابلناه فى مركز دار السلام وهو قال إن الخمس جثث دول راحوا على المستشفى
س: هل وقفتم على عدد المصابين فى تلك الأحداث؟
ج: لا ا حنا ما رحناش المستشفيات وقيل لنا إن هناك مصابين من المسيحيين والمسلمين ولكننا ما زرناش المستشفى

س: قررت بأقوالك بالتحقيقات بأنك أثناء تواجدك فى مركز شرطة دار السلام تناهى إلي سمعك صوت شخص يتحدث فى ميكروفون على سيارة ويحذر المسلمين من قيام المسيحيين بوضع السم فى الماء فى حين ثبت فى التقرير المقدم منك والأنبا مرقص إلي قداسة البابا شنودة الثالث أنكم سمعتم هذا الصوت بميكرفون جامع مجاور

ج: احنا سمعنا فعلاً الصوت ده ومنعرفش إذا كان بيتكلم على عربية أو من جامع انما اللى اكد الواقعة دى سيادة المحافظ لما جه المركز قالنا انه مسك الولد اللى قال الكلام ده قبل ما يجينا ومنعرفش اذا كان قبض عليه ولا لا

س: ما المقصود بعبارتى "تواطىء أمن الدولة أو ترك الأمور فى يد المسلمين" و "التحريض على الإتلاف"؟

ج: الكلام ده زى ما قلت قبل كده بلغنى بيه الكهنة بتوع القرية وقالوا إن قلة أعداد قوات الأمن المتواجدة فى القرية يوم الأحد هى السبب فى وقوع الأحداث التى تمت وكان من رأيهم ان لو كان الأمن متواجد بكثرة فى ذلك الوقت كان من الممكن منع وتلاشى وقوع تلك الأحداث

س: ثبت من أقوالك انك استمعت إلي رواية مفتش مباحث أمن الدولة عن الأحداث التى وقعت كما استمعت إلي رواية كهنة القرية عن تلك الأحداث ثم قمت بنفسك على الطبيعة بزيارة مواقع الأحداث فى القرية فما هو من وجه نظرك السبب فى وقوع تلك الأحداث؟

ج: أنا فى رأى أن المشاجرة التى وقعت يوم الجمعة الموافق١٢/٣١/ ١٩٩٩ وما حدث بعدها من إتلاف بالمحلات المملوكة للمسيحيين والأكشاك المملوكة للمسلمين امر يمكن حدوثه فى أى وقت وبين اى اشخاص سواء كانوا مسيحيين مع بعض أو مسلمين مع بعض لأن ممكن المشاجرة تتطور بهذا الوضع بغض النظر عن أفرادها إنما اللى حصل من حوادث قتل ونهب يوم الأحد مرجعه الأول إلي قلة قوات الأمن المتواجدة فى القرية بعد وقوع المشاجرة ولوجود رواسب داخلية وأنا اعتبر أن المسئول عن تنقية تلك الرواسب المسئولين عن القرية من رجال شرطة أو مجالس محلية أو رجال دين

س: هل لديك أقوال أخرى؟

ج: أنا فى رأى انه لابد ان يكون هناك وعى دينى لأن كل ما الإنسان يتعمق فى دينه كل ما تروح من عنده هذه الرواسب

س: هل ما زال لديك أوال أخرى؟

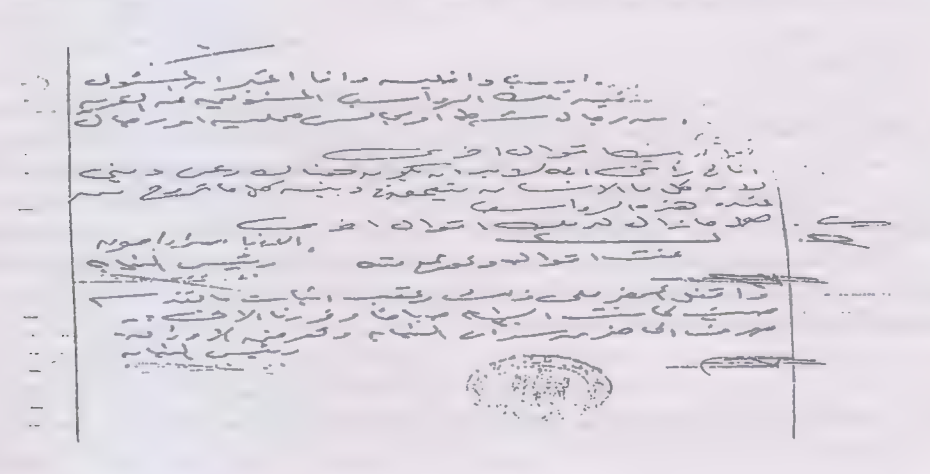
ج: لا

تمت أقواله وتقع منه

الأنبا صرابامون

واقفل المحضر على ذلك وعقب إثبات ما تقدم حيث كانت الساعة ١,٣٠ صباحاً وقررنا الآتي:

صرف الحاضر من سراي النيابة وتعرض الأوراق **رئيس النيابة**



٢٥- التحقيق مع القمص جبرائيل عبد المسيح

[illegible]

النيابة العامة
مكتب النائب العام
نيابة أمن الدولة العليا

محضر تحقيق

فتح المحضر اليوم ... الموافق ٦ / ٢ / ٢٠٠٦ ... بسراي النيابة

نحن سامح سيف رئيس النيابة

وبحضور فاروق سليمان أمين السر

حيث [illegible] ... المستشار المحامي العام لنيابة أمن الدولة العليا بسؤال القمص جبرائيل عبد المسيح متى شلبي ... في القضية رقم ... حصر أمن الدولة العليا ... [illegible] ... المنيا ... [illegible] ... ذو ... [illegible] ... النيابة العامة ... [illegible] ... إجراءات التحقيق ... [illegible] ... جرائم القتل ... [illegible] ... أسلحة نارية ... [illegible] ... [illegible] ... [illegible] ... إبراهيم ... [illegible] ... سرقة ... [illegible]

رئيس النيابة

النيابة العامة
مكتب النائب العام
نيابة أمن الدولة العليا

محضر تحقيق
فتح المحضر يوم الاثنين الموافق٦/٢/٢٠٠٠ الساعة ١٠,٣٠م بسراي النيابة
سامح سيف رئيس النيابة
فاروق سليمان أمين السر
حيث عهد إلينا السيد الأستاذ المستشار المحامى العام لنيابة أمن الدولة العليا بسؤال القس جبرائيل عبد المسيح متوشلح وذلك فى القضية رقم[11] لسنة٢٠٠٠ حصر أمن الدولة العليا وبمناسبة وجوده خارج غرفة التحقيق فقد دعوناه داخلها وبمناظرته القيناه رجلاً فى منتصف العقد الرابع تقريباً متوسط الطول والبنية ذو بشرة سمراء أصحح قمحية وهو ملتح وذو شارب ويرتدى زي رجال الدين المسيحي وقد أحطناه علماً بأن النيابة العامة هي التى تباشر معه إجراءات التحقيق كما أحطناه كذلك بالاتهامات المسندة إليه وبعقوبتها وهى تولى قيادة عصابة هاجمت طائفة من السكان والاشتراك فى اتفاق جنائي الغرض منه ارتكاب جرائم القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد والسرقة بالإكراه وحيازة أسلحة نارية ونخائر بدون ترخيص بقصد استعمالها فى أغراض مخلة بالأمن العام وكذا الإتلاف العمدي لممتلكات الغير والشروع فى قتل كل من ممدوح يونس عباس ومحمد رجب محمد وعبد الرحمن محمود عبد الرحيم والسباعي عبد المقصود سليمان وأبو الفضل أبو القاسم إبراهيم عمداً مع سبق الإصرار والترصد والاشتراك مع آخرين فى سرقة البضائع المبينة وصفاً وقيمة بالأوراق والاشتراك مع آخرين فى إتلاف الأكشاك والعربات والفرش الخاص بالمجني عليهم وكذا حيازة وإحراز أسلحة نارية بغير ترخيص فانكرها ثم سألناه عما إذا كان لديه شهود نفى يبغي الاستشهاد بهم فأجاب بالنفي وقد تبين حضور الأستاذين ممدوح رمزى وسامي عبد الصادق المحامين مع المتهم الماثل وسددوا الدمغة اللازمة وعليه فقد شرعنا فى استجوابه فأجاب بالآتي:
القس جبرائيل عبد المسيح متوشلح السن ٣٦سنة واعمل كاهن كنيسة الملاك بقرية الكشح مركز دار السلام محافظة سوهاج ومقيم بالكشح وأحمل بطاقة رقم٤٤٧٧٨ سجل مدنى دار السلام سوهاج

س: ما قولك فيما هو منسوب اليك من انك متهم بتولي قيادة عصابة هاجمت طائفة من السكان
ج: لم يحدث وكيف أكون رجل دين وينسب إلي هذا الاتهام
س: كما أنك متهم بالاشتراك فى اتفاق جنائي الغرض منه ارتكاب جرائم القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد والسرقة بالإكراه والإتلاف العمدى لممتلكات الغير وحيازة أسلحة نارية ونخائر بدون ترخيص بقصد استعمالها فى أغراض مخلة للأمن والنظام العام
ج: لم يحدث
س: كما أنك متهم ايضاً بالإشتراك مع آخرين بالشروع فى قتل كل من محمد رجب محمد وممدوح يونس عباس وعبد الرحمن محمود عبد الرحيم والسباعى عبد المقصود سليمان وأبو الفضل أبو القاسم إبراهيم عمدا مع سبق الإصرار
ج: هذا لم يحدث إطلاقا
س: كما أنك متهم كذلك بالاشتراك مع آخرين فى سرقة البضائع المبينه وصفا وقيمة بالأوراق والمملوكة للديب أحمد عبد العال وكمال فرج بدر والسيد أحمد عباس وعلى محمد على وسنجاب عبد الكريم رايف وإبراهيم حسن أحمد إبراهيم وكان ذلك بطريقة الإكراه الواقع عليهم
ج: لم يحدث ولا يكون منى هذا أبدا
س : كما أنك متهم أيضا بالاشتراك مع آخرين فى إتلاف الأكشاك والعربات والفرش الخاص بالمجني عليهم المذكورين وآخرين
ج: لم يحث
س: كما أنك متهم أيضا بحازة أسلحة نارية ونخائر بغير ترخيص
ج: لم يحدث وأود أن أوضح أن العلاقة بين المسيحيين والمسلمين فى الكشح علاقة طيبة وترجع

١١- لم يذكر المحضر رقم القضية أو مكان نظرها، مع ملاحظة أن هذا التحقيق لم يضم لملف القضية المنظورة أمام محكمة سوهاج بعد مقتل .... الموجهة إلى القمص جبرائيل عبد المسيح

علاقات طيبة وصداقات وعلاقات مودة وزيارات متبادلة ونشترك معا فى الأفراح والواجبات ونشترك فى حل المشاكل معا التى قد تحدث بين المسيحيين والمسلمين ونعمل على تسويتها فى أحسن صورة وإذا كان هو الحال والصورة العامة التى تربطنا مع بعض مسلمين ومسيحيين وخصوصا رجال الدين وكبار العائلات من الطرفين فكيف تصبح هذه الصورة صورة معتمة وهذه الاتهامات خالية من الحقائق ولا نرضى عنها لا عن نفسي ولا أحد من رجال الدين الذين يعتلون المنابر لتعليم الناس الفضيلة والبعد عن الرذيلة ولم يحدث أبداً أن تؤخذ صورة عن رجل الدين بهذه الصورة البشعة لانه كيف يعلم الناس هذه الفضائل ويصنع هو الرذائل كيف يعلم الناس المحبة والأمانة ويكون هو غير عائش لهذه الفضائل

س: ما صنعتك الدينية بقرية الكشح

ج: كاهن كنيسة الملاك ميخائيل بالكشح

س: منذ متى ؟

ج: أنا أعمل كاهن فى هذه الكنيسة والبلدة منذ ثلاثة عشر عاماً

س: كم كنيسة ببلدة الكشح؟

ج: أربعة كنائس

س: من هم رعاتها؟

ج: الرعاة كثيرون لأن كل كنيسة بها حوالى ثلاثة تقريباً

س: فمن إذاً على رأس هذه الكنائس؟

ج: ليس هناك مدير يرأس الكنيسة إنما جميعنا سواسية ويرأسنا الأنبا ويصا أسقف البلينا ودار السلام

س: ما معلوماتك بشأن الأحداث التى جرت بقرية الكشح الأونة الأخيرة؟

ج: معلوماتي وكما سمعت هو أنه منذ أحداث١٩٩٨ أصبحت هناك حساسيات فى النفوس فيما بين بعض المسلمين والمسيحيين بالقرية لأن المشكلة وقتها لم يتم حلها أو علاجها بطريقة صحيحة وحدث أنه وكما سمعت مشادة من سيدة تعاملت مع تاجر مسيحى ثم انصرفت وفى أثناء تعاملها احتك بعض الأخوة المسلمين من أهالي الكشح بالتاجر وهو اسمه راشد واعتدوا عليه بالضرب وفى طريقه للإبلاغ اعترضوا طريقه أيضا واعتدوا عليه مرة أخرى وكما سمعت وقيل فى أن أحد الضباط شاهد واقعة الاعتداء الأخيرة وفى مساء ذات اليوم تعرضت بعض المحلات الخاصة بالمسيحيين للاعتداء وكذلك وقع نفس الاعتداء على الأكشاك الموجودة بالشارع وتواجدت قوات بعد ذلك التى حضرت من سوهاج إلا أن الأمور بعد ذلك تفاقمت فى اليومين التاليين السبت والأحد وخصوصاً يوم الأحد

س: ذكرت أيضاً بأقوالك أن هناك ما حدث فى غضون ١٩٩٨ اعتبرته مثاراً للأحداث التى جرت بالكشح فى الأونة الأخيرة فبين لنا ما وقع فى ذلك العام

ج: الذى حدث فى ١٩٩٨ انه قتل شابان مسيحيان والشرطة تعاملت مع هذه الواقعة بشيء من القسوة فحدثت وقائع تعذيب للكثير من المسيحيين وانتهت عملها باتهام شخص مسيحى ولكن أهالي المجنى عليهما نفوا الإتهام عنه حتى ان الشهود الذين سبق وأدلوا بأقوالهم هذه عدلوا عنها أمام النيابة العامة وأمام المحكمة وقالوا بأن الشرطة أجبرتهم على أقوالهم الأولى وأشيع كذباً أن الأنبا ويصا تدخل ليعدلوا عن شهادتهم وهذا غير صحيح ولذلك فأنا باعتبر هذا الموضوع سبباً للحساسية التى نشأت فى القرية

س: ما المصدر الذى استقيت منه هذه المعلومات عن الواقعة التى حدثت عام ١٩٩٨؟

ج: هذه المعلومات سمعتها من الأشخاص الذين تعرضوا للتعذيب وأهالي المجني عليهما وقيل هذا الكلام منهم لمساعد وزير الداخلية لما جه الكشح واجتمع بهم فى الكنيسة

س: هل تيقنت من صحة تلك المعلومات وتحريت صحتها؟

ج: ليس من عملي أنى أتحرى وإنما هذا ما سمعته

س: وعلى أي نحو اعتمرت نفوس بعض المسلمين والمسيحيين فيما أسميته الحساسية على أثر هذه الواقعة وعدم علاجها على نحو صحيح؟

ج: فى الفترة الأخيرة لاحظت أن هناك عدم ارتياح بينهم وده مما رأيته من حدوث اعتداءات ومشاجرات بين الطرفين لم تكن موجودة من قبل لدرجة انى كنت أتدخل شخصياً فى النزاعات التى تحدث ومعى كبار من المسلمين والمسيحيين بالبلد وكان يشاركني فى ذلك زملائي الكهنة

س: وما المشكلة التى طرأت يوم الجمعة الموافق٣١/١٢/١٩٩٩

ج: كما قلت انه فى هذا اليوم كانت هناك سيدة تتعامل مع تاجر مسيحى اسمه راشد وفى هذه الإثناء

أحتك به بعض المسلمين من أهالي الكشح واعتدوا عليه بالضرب ثم عادوا واعتدوا عليه مرة أخرى وهو فى الطريق للإبلاغ وشاهد هذه الواقعة أحد الضباط

س: وما المصدر الذى أرتكنت إليه فى تحصيل هذه المعلومة؟

ح: سمعت من الناس لأنني لم أكن متواجد فى هذا المكان إنما كنت فى المنزل

س: ألا يمكنك أن تحدد الأشخاص الذين أبلغوك بهذا الأمر؟

ج: لا أستطيع التحديد لأني سمعت هذا الموضوع من كثيرين لا أذكرهم الآن

س: ألم تقف على شخصية المرأة التى كانت تتعامل مع التاجر المذكور

ج: لا

س: وهل تبينت الأسباب التى دعت المسلمين الذين اشرت إليهم للإعتداء على ذلك التاجر فى هذه الأثناء؟

ج: لا ولا أعرف السبب

س: ما أسم التاجر المسيحي وأولئك اللذين أعتدوا عليه؟

ج: اسمه راشد فهيم منصور واذكر من بين المسلمين اللذين اعتدو عليه فايز عوض حسين

س: وكم كان عددهم حسبما علمت؟

ج: لا أعرف

س: وما الكيفية التى من خلالها أوقعوا التعدى عل راشد فهيم

ج: لا أعرف إلا أنه كان ضرب ولا أعرف أكثر من ذلك

س: وهل تعتبر هذه الواقعة فى ذات سياق النتائج التى ترتبت على الأمور التى حدثت عام ١٩٩٨

ج: أيوه لأنها من ذات نوع الوقائع التى تحدث بين المسلمين والمسيحيين منذ عام ١٩٩٨ وحتى هذه اللحظة

س: وعلى أي نحو تطورت هذه الوقائع الأخيرة؟

ج: فى نفس ذلك اليوم١٩٩٩/١٢/٣١ مساءً وبعد الساعة الحادية عشر حدثت اعتداءات على محلات المسيحيين وتانى يوم يعنى السبت تقابلنا مع مفتش أمن الدولة ومدير الأمن بنقطة الكشح وشكينا له وحتى مفتش أمن الدولة وقع منه إحتكاك بأحد الكهنة وهو القس باخوم جاورجى جرجس الجبلى وعاين المفتش والمدير التلفيات فى المحلات ولكن فى اليوم التالي الأحد٢٠٠٠/١/٢ حدثت الوقائع الجسيمة من قتل وحرق وخلافه

س: بما تبرر تطور الأمر إلي هذا الحد

ج: لأن الأمور لم تحسم أمنياً حسماً صحيحاً

س: سبق وأن قررت أن وقائع الاعتداء طالت أيضاً الأكشاك الكائنة بنهر الشارع الذى به محلات المسيحيين فهل حدث ذلك فى آن واحد؟

ج: معرفش

س: من هم ملاك المحلات التى تم الاعتداء عليها وكم عددها؟

ج: لا أعرف وعموماً همه مقدمين بلاغات للنيابة

س: وفين تقع تلك المحلات على وجه التحديد بالقرية؟

ج: فى شارع بورسعيد

س: فى أي صورة تمثل الإعتداء عليها؟

ج: الإتلاف والحرق والسرقة

س: وهل تعرف الجناة اللذين أقدموا على ذلك

ج: لا

س: ملك من الأكشاك الكائنة فى ش بورسعيد؟

ج: مسلمين ومسيحيين

س: كم كان عدد هذه الأكشاك؟

ج: لا أستطيع حصرها

س: هل وقفت على إتلافها عياناً؟

ج: لما كنا بنعاين مع المفتش ومدير الأمن صباح يوم السبت١/١ /٢٠٠٠ شفت المحلات والأكشـ متلفه

س: ومن الذى أتلفها؟

ج: لا أعرف
س: بخلاف ما ذكرته من وقائع الاعتداء والاتلاف على نحو ما قررت هل هناك وقائع أخرى وقفت عليها من حيث تفصيلاتها وأشخاص اطرافها جرت يومى١٩٩٩/١٢/٣١ و٢٠٠٠/١/١
ج: لا لم أرى شيئاً
س: ما موقف رعاة الكنيسة وكهنتها من تلك الأحداث آنذاك؟
ج: إحنا جميعاً التقينا برجال الأمن وطرحنا عليهم الموقف وشكوانا بما حدث
س: وهل اتخذتم أي إجراءات أخرى بخلاف ما تقدم؟
ج: لا إحنا كلامنا كان مع مفتش أمن الدولة ومدير الأمن والقيادات الأمنية والمحافظ
س: ألم تشاهد بنفسك أي واقعة من وقائع الاعتداء السابق ذكرها؟
ج: لا
س: أين كنت تحديداً يوم الجمعة١٩٩٩/١٢/٣١ منذ صبحيته وحتى مغربه؟
ج: أنا كنت فى الكنيسة الصبح أؤدي الصلاة وبعدين توجهت إلي منزلي الموجود إلي جوار الكنيسة مباشرة وبقيت فيه لغاية الساعة الثامنة مساءً ولما أرسلوا لى واخبرونى أن الحكمدار عايزنا فى الكنيسة فخرجت لمقابلته فى الكنيسة واحب أوضح ان يوم الجمعة بالذات بيكون فيه سوق فى البلد وبالنسبة لنا ككهنة لا توجد لنا مصلحة نخرج من أجلها
س: هل كان معك أحد منذ صبيحة ذلك اليوم وحتى مغادرة مسكنك فى حوالي الساعة الثامنة مساء كما قررت؟
ج: فى الصبح كان معايا فى الكنيسة القس رويس منقريوس والقس بسادة غبريال ولما عدت لمنزلي كان معي زوجتي وأولادى يعنى أسرتى
س: هل القسيسين رويس منقريوس وبسادة غبريال من بين كهنة كنيسة الملاك؟
ج: نعم
س: ومتى التقيت بهما فى الكنيسة؟
ج: حوالي الساعة السادسة والنصف صباحاً
س: ومتى افترقتم؟
ج: حوالي التاسعة صباحاً
س: وهل أدى العامة معكم الصلاة؟
ج: كان ناس قليلين بعض الطلبة وتلاميذ المدارس
س: هل تذكر أي من هؤلاء التلاميذ أو الطلبة؟
ج: لا أتذكر
س: هل تقطع أذن بأنك لم تغادر الكنيسة أو مسكنك إلي الطريق منذ صبيحة يوم٩٩/٣١/١٢ وحتى مغربه
ج: أيوه أننا لم نغادر الكنيسة ولا بيتي لغاية ما استدعيت وأخبروني أن الحكمدار حضر الكنيسة ويطلب مقابلتى
س: ألم يحدث وان نما إلي علمك خلال هذه الفترة أن هناك وقائع تعدى قد حدثت بالقرية؟
ج: ايوه طبعاً أنا سمعت من الناس اللى حضروا عندي فى المنزل وأخبروني أن هناك مشكلة راشد فهيم منصور والناس اللى اعتدوا عليه وانه فى مشاكل فى البلد فى محلات وأكشاك اتكسرت
س: من الذى حضر إلي مسكنك وأطلعك على هذه الأمور؟
ج: ناس كتير مش فاكر حد فيهم
س: كم كانت الساعة حينما أتوك واطلعوك على ما حدث
ج: بعد الساعة الخامسة مساء يعنى الساعة خمسة ونصف تقريباً
س: ألم يحيطوك علماً بمحدث تلك الوقائع؟
ج: لا
س: ألم تستفسر منهم الاسباب التى دعت إلي ذلك؟
ج: كلامهم من البداية عن مشكلة راشد وتطور المسألة إلي اتلاف الأكشاك والمحلات كان يعنى انه مسألة الاعتداء على راشد هى التى تسببت فى قيام البعض فى اتلاف الأكشاك والمحلات
س: وهل وقفت وقتئذ عن الكيفية التى من خلالها أتلفت الأكشاك والمحلات؟
ج: لا

س: ألم تخرج لإستطلاع الأمر
ج: لا
س: جاء بأقوالك من قبل ان اتلاف الحوانيت المملوكة لبعض المسيحيين والكائنة بشارع بورسعيد قد تم اتلافها مساء يوم٣١/١٢/ ٩٩ وحددت متيقناً لذلك وهو الساعة الحادية عشر فما هو قولك وقد قررت الآتى: انك قد احطت بوقائع اتلاف تلك الحوانيت والأكشاك حوالى الساعة الخامسة والنصف مساء

ج: ترتيباً للوقائع ففي البداية حدثت واقعة الاعتداء على راشد فهيم وبعدها تم ارتكاب اتلاف وتكسير المحلات وبعد ذلك حدث اتلاف الأكشاك وفى مساء نفس اليوم لما قلت الساعة الحادية عشر وبعد ذلك كانت هناك وقائع أخرى تعرضت لها المحلات هى السرقة والنهب والحرق ولذلك فلا تناقض فى أقوالي
س: هل تحوز أي أسلحة نارية أو نخائر؟
ج: لا طبعاً
س: ألم يسبق وان استصدرت ترخيصاً بغرض حيازة واحراز مثل تلك النوعية من الأسلحة؟
ج: لم يحدث ولن يحدث
س: ما قولك ومثبت بالتحقيقات وعلى نحو جاء بمحاضر جمع الاستدلالات والبلاغات المقدمة قيام جمع غفير من النصارى بمهاجمة الأكشاك الخاصة بالمسلمين والكائنة بشارع بورسعيد بالكشح وذلك قبيل مغرب يوم٣١/١٢/٩٩
ج: أنا لم أرى هذا ولا أعرف من الذى اتلف الأكشاك وكذلك المحلات
س: وما قولك وقد جاء بالتحقيقات قيام ذلك الجمع بإتلاف هذه الأكشاك والاستيلاء على ما بها من بضائع؟
ج: فعلاً فى أكشاك محطمة لكن أنا لا أعرف من الذى فعل ذلك
س: هل تعرف سمير لمعى جيد ومتى شكرى شنودة وسمير لبيب كامل وباسوس كامل لبيب وزرزور فريد مساك وسمعان مفيد خليل؟
ج: أيوة طبعاً أعرفهم
س: ما مدى علاقتك بهم
ج: فيهم من هم أقربائي وفيهم رعية لابد ان اعرفهم
س: من منهم تربطك بهم صلة قرابة؟
ج: سمعان مفيد خليل ابن عمى
س: هل لسالف الذكر اسم شهرة؟
ج: لا أعرف له اسم شهرة وهو اسمه سمعان مفيد خليل
س: وفيما يتعلق بالباقين فما هي معلوماتك بشأنهم؟
ج: متى شكرى شنودة يعمل فى مجلس المدينة مهندس والباقون تجار فى البلد
س: هل التقيت بهؤلاء يوم الجمعة٣١/١٢/٩٩ ؟
ج: لا
س: ما قولك وقد خلصت تحريات المباحث إلي اشتراكهم فى اتلاف الأكشاك؟
ج: معرفش
س: كما خلصت التحريات كذلك إلي ان الأول سمير لمعى ميخائيل كان يستخدم فى ذلك آلة رافعة "لودر"
ج: معرفش
س: وما قولك وقد جاء بالتحقيقات ايضاً انك كنت ضمن ذلك الجمع الذى هاجم الأكشاك واتلفها؟
ج: لم يحدث هذا أبدا وأنا ذكرت أماكن تواجدي طوال يوم الجمعة
س: ما هي صلتك بالديب احمد عبد العال وكمال فرج بدر إبراهيم والسيد حمدى عباس وعلى محمد على وسنجاب عبد الكريم وإبراهيم حسن احمد ابراهيم؟
ج: معرفش أي واحد منهم
س: ما قولك وقد اجمعوا بأقوالهم بالتحقيقات انك كنت ضمن تلك العصبة؟
ج: ده غير صحيح
س: ما قولك وقد فصل الديب احمد عبد العال انه فى ذلك اليوم توجه لتناول افطاره ولدى عودته فوجيء بتحطيم الأكشاك بما فى ذلك الشادر الخاص به وشاهد المتهم سمير لمعى جيد يقود لورد آخذاً فى

تحطيم ما تبقى منها؟

ج: لا أعرف شئ عن هذا الموضوع

س: كما أضاف انه شاهدك حينئذ واقفاً حاملا بندقية آلية وبصحبتك عدد كبير من المسيحيين وكان بعضهم قائماً بالاستيلاء على البضائع التى كانت بالأكشاك والشوادر

ج: ده كلام محصلش وأنا كنت فى بيتي وإذا كانت حدث فليه ما بلغش فى نفس اليوم أو اليوم التالي السبت

س: هل تعرف متى أبلغ

ج: معرفش

س: أضاف سالف الذكر ايضاً انك كنت معنياً فى هذه الأثناء بحماية المتهمين متلفى الأكشاك بحملك ذلك السلاح النارى؟

ج: محصلش

س: وما قولك وقد قرر كمال فرج بدر ابراهيم بالتحقيقات انه فى ذات اليوم وفى حوالى الساعة الخامسة إلا الربع مساء وأثناء وجوده بالسوق بشارع بورسعيد تتقدم جمع كبير من المسيحيين حاملاً سلاحاً نارياً وقام من كان بصحبتك باتلاف الأكشاك من بينها فرشه وبضاعته؟

ج: محصلش

س: هل تعرف جرجس عوض سلوانس؟

ج: أيوة هو طبيب بيطري بالكشح

س: قرر كمال فرج بدر انه أيضا كان إلي جوارك ويحمل هو الآخر سلاحاً نارياً

ج: أنا لم أرى الدكتور جرجس من مدة

س: كما أضاف سالف الذكر أيضا أنكما اطلقتما أعيرة نارية فى الهواء بقصد الإرهاب

ج: محصلش

س: كما أضاف ايضاً فضلاً عن اتلاف فرشه وبضاعته فقد تم الإستيلاء على مبلغ مائتى جنيه كانو من بينهم

ج: محصلش

س: وما قولك وقد ايده فى ذلك السيد حمدى عباس

ج: محصلش

س: كما أضاف انه تم اتلاف فرشه وبضاعته

ج: هذا الكلام لا أعرف عنه شئ

س: قرر سالف الذكر أيضا أن السلاح الذى كنت تحمله وكذلك جرجس عوض سلوانس تسمان[12] بالحداثة

ج: أنا لم أحمل سلاح طول عمري

س: وما قولك وقد وافق على محمد على فى أقواله أقوال السابقين واضاف انك كنت متزعماً تلك العصبة

ج: محصلش

س: كما قرر ايضاً انك ومن كانوا معك قمتم بإتلاف الكشك الخاص به وسرقتم ما كان فيه من بضاعة؟

ج: محصلش

س: وما قولك وقد صادق على ذلك ايضاً سنجاب عبد الكريم وابراهيم حسن محمد حيث قررا بقيامك ومن كان معك بإتلاف اشيائهم وبضاعتهم حيث قرر الاخير ان بعض من كان معك كانوا يحملون اسلحة وسمعك وانت تأمرهم بالهجوم عليه وبقية ملاك الأكشاك

ج: محصلش

س: بما تعلل ما جاء باقوالهم على النحو المبين آنفاً إذن؟

ج: لا أعرف ولا توجد معرفة بيني وبينهم ولا توجد أيضا عداوة واعتقد أن هذه تدابير لإدخال رجال الدين فى الموضوع وكيف هذا ورجال الأمن موجودين بالقرية وعندما تواجدنا بعد ذلك مع مدير الأمن ومفتش أمن الدولة والحكمدار لم يثار هذا الكلام والسبت والأحد ايضا

س: وضح لنا تحركاتك يوم الأحد٢/١/٢٠٠٠

ج: فى الصباح صلينا وبعد ذلك ذهبت ومعي القمص لوقا جاورجى جرجس الجبلى إلي البلينا لمقابلة

١٢- كلمة غير مفهومة

الأنبـا ويصا وبعـد ذلك علمنا ونحن فى البلينا بـالأحداث اللى حـصلت فى الكشح فـاتصلنا بمدير الأمن واخذنا ميـعاد لمقابلته فى الحـال ثم توجهنا لسوهاج لمقابلتـه ولما وصلنا هناك علمنا انه ذهب إلي الكشح وكان معانا لما توجهنا إلي سوهاج القس بولا فؤاد نخله بسيارته المرسيدس وفى الطريق من سوهاج إلي الكشح وقبل دار السلام بكيلو مترات شاهدنا موكب مدير الأمن فمشينا وراه لغاية مدخل الكشح البحرى وهناك وقفنا الموكب ووجـدنا مفتش أمن الـدولة راكب جنب المدير فى سيارة واحـدة فتحـدثنا مع المفتش على اللى حـصل فقال إنه خطر عليكـم أن تتنقلوا فى الكشح بهذه السـيارة احنا داخلين لان العـربية اللى راكبنها مـصفحة فقـلنا له إذا فندخل من المدخل القبلي ربما يكون آمن فهو أصـر على الدخول من المدخل البحري وكـان فى عربية خلفهم مـصفحة تخص مـفتش أمن الدولة وهو استدعى الضـابط الذى كان فى السيارة الأخـرى المصفحة واسمـه محمد بك وقاله يركبنـا معاه فى العربية المصفـحة فركبنا فعـلاً معاه ودخلنا معاه أيضا من المخل القـبلي بهذه السيارة والذي حدث بالظبط هو أن الضابط مـحمد مشى خلفنا بالسيـارة المصفحة بناء على أوامـر مفتش أمن الدولة ولما قربنـا على بيوت المسيحـيين عند المدخل القبلي ركبنا السـيارة المرسيدس الخـاصة بالقس بولا فؤاد نخله وركـبنا مع محمـد بك فى السيارة المصفـحة وتوجهنا إلي نقطة شرطة الكشح علشان نتقابل مع مفتش مباحث أمن الدولة ومدير الأمن ونفهم إيه اللى حصل بالضبط

س: هل أقمت الصلاة يوم الأحد٢/١/٢٠٠٠

ج: نعم أنا أميـت المصلين ومعي القس رويس منقـريوس والقس بسادة غـبريال وهذا بالتـبادل بينى وبينهم حسب نظام الكنيسة

س: متى بدأت الصلاة؟

ج: الساعة السادسة والنصف صباحاً

س: ومتى أنهيتم مراسم القداس؟

ج: حوالي الساعة التاسعة صباحاً

س: ومت غادرت الكشح متوجهاً إلي البلينا؟

ج: بعد الصلاة تقـابلت مع القمص لوقا جوارجى جـرجس الجبلى وبحثنا عن سيارة وحـوالى الساعة العاشـرة صباحـا إلا ربع تقريبـاً قابلنا السائق عـياد تامـر أرسل وطلبنا منه ان يحضـر سيارته وفـعلاً أحضرها وهى سـيارة ربع نقل وركب هو فى الصندوق وقاد السيارة القـمص لوقا وأنا كنت إلي جواره وذهبنا إلي البلينا يعنى احنا اتحركنا من الكشح إلي البلينا الساعة العاشرة صباحا

س: أي كنيسة يتبع القمص لوقا الجبلى؟

ج: كنيسة السيدة العذراء بالكشح

س: وما الغرض الذى من أجله توجهتما إلي البلينا؟

ج: لتدارس الأمور مع الأنبا ويصا من أجل إيجاد حل واسلوب للتفاهم مع الأمن لحل هذه المشكلة

س: أي أمور تقصد بالتحديد؟

ج: أقصد المشاكل الأخيرة التى حدثت يوم الجمعة٣١/١٢/٩٩

س: وهل كان توجهكما لمقابلة الأنبا ويصا بالبلينا منبعثاً من ارادتكما الخالصة أم كان باستدعاء منه؟

ج: لا احنا اللى توجهنا من أنفسنا علشان نخطره حتى يدبر حل لهذه المشكلة

س: وكم كانت الساعة عندما بلغتم البلينا؟

ج: الساعة الحادية عشر صباحاً

س: ما المسافة التى تفصل بين قرية الكشح والبلينا؟

ج: لا أعرف المسـافة بالضـبط إنما بتأخذ حـوالي خمـسين دقيقـة ولكن نظراً لظروف رصف الطريق فوصلنا فى ساعة تقريباً

س: وهل تقابلتم مع الأنبا ويصا؟

ج: نعم

س: ما الحوار الذى دار بينكما وبينه وما المدة التى استغرقتها هذا اللقاء؟

ج: احنا ما لحقنـاش نتحدث لأنه وصل محادثة هاتـفية من الكشح بتقول أنـه فى ضرب نار واحداث شغب فى الكشح فاحنا اتصلنا بمدير أمن سوهاج على الموبيل بتاعه ورقمـه ٠١٢٣١١٢٢٨٩ من تليفون المطرانية ومـرة تانية لما الاتصالات كـترت وبتنقل لنا الأخبـار اللى بتحصل فى الكشح وفى المرة التـانية اتصلنا بيه من تليفـون اللا سلكى الخاص بالقس بولا فؤاد نخله الذى كان متـواجد فى المطرانية فى ذلك الوقت

س: من الذى اتصل بكم وأبلغكم بما يدور فى الكشح؟
ج: تليفونات كتيرة من ناس لا أتذكرها
س: كم كانت الساعة حينما بدأت تلك الاتصالات
ج: من بعد الساعة الحادية عشر صباحاً يعنى أول ما وصلنا
س: وما الذى أبلغتم به تحديداً؟
ج: ما فيش غير انه فيه مشاكل فى ضرب نار فى الكشح
س: ومتى اتصلتم بمدير الأمن لأول مرة؟
ج: حوالي الحادية عشر والربع
س: ومن الذى حادثه منكم؟
ج: فى الأول اتصل به القس بولا وأنا أيضاً كلمته فى نفس المكالمة
س: وما الحديث الذى دار بينكما وبينه؟
ج: احنا قلنا له فى مشاكل بتحصل فى الكشح وعايزين نقابلك بسرعة فقال انا مستنيكم فى المديرية
س: وفيما كان اتصالكم به فى المرة الثانية؟
ج: لأن التليفونات اللي جاية من الكشح كترت فأبونا بولا اتصل به مؤكداً الميعاد
س: وهل توجهتم فعلاً للقائه؟
ج: ايوه احنا اتحركنا بسرعة بسيارة ابونا بولا المرسيدس وكانت الساعة الحادية عشر والنصف تقريباً
س: وهل توجهتم إلي سوهاج مباشرة؟
ج: ايوة
س: ومتى بلغتموها؟
ج: حوالي الساعة الثانية عشر والنصف ظهراً ولكن عرفنا ان مدير الأمن توجه إلي الكشح لأنه فى أحداث فى الكشح
س: وما التصرف الذى اتخذتموه على اثر ذلك؟
ج: احنا توجهنا إلي الكشح وفى الطريق وقبل دار السلام بكيلو مترات تقابلنا مع موكب مدير الأمن ومشينا وراه لغاية مدخل الكشح البحرى فاستوقفنا الموكب ونزلنا احنا الثلاثة انا وابونا بولا وابونا لوقا الجبلى واتكلمنا مع مفتش أمن الدولة واسمه سعيد ابو المعالى وهو بدرجة لواء وكان جنبه فى نفس العربية مدير أمن سوهاج وقلنا له انه فى مشاكل فى الكشح فقال احنا عارفين ونصحنا أن احنا ما نخلش بعربيتنا وأمر ضابط كان راكب فى العربية المصفحة اللى وراه انه يمشى معانا وبعدين يدخل بنا من المدخل القبلي علشان آمن وده اللى حصل فعلاً ودخلنا بالعربية المصفحة من المدخل القبلي وكان معانا الضابط اللى اسمه محمد بك
س: متى بلغتم الكشح؟
ج: حوالي الساعة الواحدة وخمسة وثلاثين دقيقة تقريباً ظهراً
س: والى أين توجهتم عقب بلوغكم إياها؟
ج: العربية المصفحة وصلتنا لغاية نقطة شرطة الكشح واتقابلنا مع مدير الأمن والحكمدار ومفتش أمن الدولة وضباط كتير معرفهمش وكان موجود بينهم ضابط أمن الدولة رئيس فرع جرجا واسمه محمد صقر والرائد خالد عبد الحميد رئيس نقطة الكشح واشرف عمارة رئيس مباحث الكشح
س: وما الذى حدث آنذاك؟
ج: كان مدير الأمن واقف مع ضباط فى حوش النقطة ومفتش أمن الدولة كان واقف هو كمان مع ضباط واحنا كنا واقفين فى الحوش ولكن بعيد شوية وبعدين محمد بك صقر اخدنا ودخل بينا فى احد مكتب فى النقطة وتحدث معنا حسن العلاقة بين المسيحيين والمسلمين وان الأمور لابد أن تعود كما كانت من قبل ويبقوا كلهم حبايب وناكل فى طبق واحد
س: إلي متى مكثتم بنقطة الكشح؟
ج: احنا فضلنا فى نقطة الكشح إلي الساعة الثالثة مساء
س: وهل كنتم على مرأى من رجال الأمن الموجودين بمقر النقطة؟
ج: أيوة أحياناً كانوا بيكلمونا ويطلبوا منا الجلوس فى أي مكتب
س: والى أين توجهتم عقب مغادرتكم مقر النقطة
ج: احنا طلبنا الانصراف والذهاب إلي بيوتنا فاحضروا لنا سيارة مصفحة صغيرة ووصلنا إلي البيت

عندى احنا الثلاثة
س: وما الذى حدث بعد ذلك؟
ج: أول ما وصلنا البيت تقابلنا مع أحد الاباء من الكهنة لا اذكر اسمه الآن واخبرنا ان فى قتلى كثير والباب خبط علينا وكانت الساعة الثالثة والربع مساء تقريباً ولما فتحت لقينا عنتر وهيب جرجس مصاب فى دراعه تقريباً وبينزف دم كتير على هدومه وقال لنا انه اضرب بالنار وابوه فى البيت مضروب بالنار هو كمان وبيموت
س: ما أوصاف عنتر وهيب جرجس؟
ج: هو شاب صغير فى العشرينات مش فاكر أوصافه بالضبط لكن لو شفته اعرفه
س: ما الحالة التى كان عليها؟
ج: هو كان مصاب وبينزف
س: فى أي موضع من جسده كان مصاب؟
ج: على ما أذكر كان مصاب فى دراعه
س: وهل افصح لك عن كيفية حدوث إصابته والأداة التى استخدمت فى ذلك؟
ج: كل اللى قاله انه مضروب بالنار وابوه كمان مضروب بالنار وموجود فى البيت وبيموت وطلب مننا انقاذه
س: وهل افصح لك عن أسماء الجناة؟
ج: لا
س: ألم يحدثك بشأن الظروف التى صاحبت الواقعة؟
ج: لا الظرف لم يكن يسمح
س: من كان معك فى هذه الأثناء؟
ج: كان معي القس بولا فؤاد
س: وأين كان القس لوقا الجبلى
ج: كان تركنا وروح
س: كم كانت الساعة حينما ترككما؟
ج: بعد الثالثة مساء يعنى بعد ما وصلنا على طول
س: وما التصرف الذى اتخذته والقس بولا بعد وقفتما على حالة عنتر وهيب جرجس؟
ج: احنا خرجنا من البيت واستوقفنا سيارة مصفحة وركبت فيها أنا وأبونا بولا وذهبنا بها إلي النقطة وهناك احتدينا فى الكلام مع الضباط الموجودين ولم يكن هناك مدير الأمن ولا مفتش أمن الدولة وقلنا لهم فين التواجد الأمنى اللى بتقولوا عليه واحنا محتاجين الإسعاف تشوف المصابين بسرعة فجابولنا سيارة مصفحة كبيرة ورجعنا بها عند البيت عندي أخذنا عنتر وهيب وكان سايق العربية المصفحة عقيد شرطة اسمه محمد بك وهو لابس بدلة الشرطة السوداء وعلى كتفه رتبة العقيد وبعد ما آخذنا عنتر كنا سمعنا منه فى مصاب كمان آخر اسمه نبيل سامى سيف فرجعنا بالعربية علشان نأخذه معانا ولقيناه واقف عند بيته ومصاب فى دراعه وعرفت منه انه مكسور وانه مضروب فى دماغه فأخذناه ورجعنا على بيت وهيب جرجس حنا والضابط اللى كان جالس إلي جوار العقيد اللى كان سايق السيارة نزل هو والعساكر واحنا نزلنا كمان وهمه دخلوا وجابوا المصاب وهيب جرجس حنا على بطانية ووضعوه فى المصفحة معانا وفى طريقنا مرينا منه أمام بيت نبيل سامى سيف فلقينا عربية شرطة وقفتنا وكان فيها مريم قسطنطين شنودة وركبوها معانا فى العربية ومعاها أختها أمل قسطنطين شنودة ومريم قسطنطين هذه تبقى بنت عمتي بونة القمص جبرائيل وهى ماتت فى هذه الأحداث وبعد ذلك توجهنا إلي مستشفى دار السلام
س: ما هي الحالة التى وجدت عليها نبيل سامى سيف؟
ج: هو أنا شفته وهو بيركب العربية وكان ماسك ذراعه وقال ان ذراعه مكسور ومضروب فى رأسه
س: هل أوضح على ظروف إصابته ومحدثيها؟
ج: لا
س: ما أوصاف نبيل سامى سيف؟
ج: هو شاب جسمه مليان متوسط الطول قمحاوى اللون وبيلبس جلباب
س: وما هي الحالة التى وجدتم عليها وهيب جرجس حنا؟
ج: همه جابوه منه جوه بيته على بطانية وأنا ما سمعتوش بيتكلم

س: هل ناظرته حينئذ؟
ج: أنا كل اللى شفته وهو فى الباطنية كان هدومه مليانة دم ولكن معرفش اصابته ايه بالضبط
س: وما هي الحالة التى شاهدت عليها مريم قسطنطين شنودة؟
ج: الحقيقة أنا لم ادقق فيها وكل اللى حصل انهم ادخلوها السيارة محمولة
س: ألم تتبين إصابتها؟
ج: لا
س: هل كانت فى وعيها فى ذلك الوقت
ج: معرفش ما اخنتش بالى انما اختها امل هى اللى كانت بتبكى وتصرخ ولما حاولت اهديها قالتلى ان عمتى اللى هى أمها بونه القمص جبرائيل ملتت بعد ما ضربوها بالنار
س: وهل حدثتك أمل قسطنطين عن ظروف مقتل والدتها وإصابة شقيقتها؟
ج: لا كل اللى قالته إن أمي ضربوها بالنار وملتت
س: ألم تخبرك بأسماء وأشخاص الجناة
ج: لا
س: وهل علمت فيما بعد بظرف الواقعة واشخاص الجناة؟
ج: لا لأني حتى هذه اللحظة لم أقابلهم.
س: ومتى بلغتم مستشفى دار السلام؟
ج: بعد الساعة الرابعة مساء بقليل
س: والى متى بقيت بالمستشفى؟
ج: احنا على طول نزلنا المصابين وبعدين العقيد لخبرنا انه مطلوب فى المركز ومنع من العودة إلي الكشح لوجود احداث شغب فى دار السلام وكان عايز يتركنا فى المستشفى ولكن احنا فضلنا البقاء معه فى المصفحة وذهب بينا إلي مكان الشغب فى دار السلام وبعدين توجه إلي المركز وعاد بينا إلي الكشح حوالي الساعة الخامسة والنصف مساء
س: قررت انك توجهت مع عقيد الشرطة داخل السيارة المصفحة إلي أماكن الشغب بمركز دار السلام فاين تقع هذه الأماكن تحديداً بذلك المركز وما الذى شاهدته؟
ج: السيارة توقفت بنا عند سور المدرسة الابتدائية والإعدادية مواجهة شارع فرعى فيه عيادة دكتور اسمه انور زكريا وكل ما رأيته حرائق فى ذلك الشارع فى المحلات وأثناء وقوفنا حضرت المطافى
س: وهل تفقدت مواقع الأحداث بالكشح بعد ما عدت بعد توصيل المصابين؟
ج: لا أنا عدت إلي منزلي مباشرة بالسيارة المصفحة ومعي القس بولا فؤاد ولم نخرج إلا بعد حضور وفد البابا وطلب منا مقابلته فى المركز وكان ذلك بعد الساعة الثانية عشرة بالليل
س: ألم تتقابل مع أحد من أهل قرية الكشح عقب وصولك إليها؟
ج: لا أنا لم أقابل إلا أخوتي الكهنة فهم حضروا فى البيت عندى
س: هل علمت بتفاصيل وقائع العنف التى تمت فى ذلك اليوم فيما عدا ما ذكرته آنفاً
ج: لا
س: ألم يحدثك من زاروك من الكهنة فى هذه الأمور؟
ج: احنا جميعاً كنا فى حالة ذهول مما حدث ولكنى كنت باسمعهم بيقولوا فى عدد مصابين ومتوفيين كتير.
س: قررت انك لم تغادر مسكنك حتى استدعيت لمقابلة وفد البابا بمركز دار السلام فهل حتى ذلك الحين لم تتفقد مواقع الأحداث؟
ج: لا
س: ومتي غادرت مسكنك متوجهاً إلي دار السلام؟
ج: بعد الثانية عشر بالليل وركبت أنا والزملاء الكهنة فى عربية مصفحة جاءت خصيصاً وتوجهنا إلي مركز شرطة دار السلام وتقابلنا مع الوفد
س: من هم أعضاء الوفد الكنسي اللذين تقابلت معهم؟
ج: الأنبا صرابامون رئيس دير الأنبا بيشوى والأنبا مرقص أسقف شبرا الخيمة
س: فصل لنا مجريات ذلك اللقاء
ج: همه استفسروا مننا عما حدث فحكينا لهم ما وقع يوم الجمعة وما تطورت اليه الأمور فى الوضع الحالى

س: ما الذى حدثتهما بشأنه من وقائع؟
ج: رويت لهما ما حدث وما شاهدته يوم٢/١/٢٠٠٠ من أحوال المصابين وهى الوقائع الخاصة بوهيب جرجس وابنه عنتر ونبيل سامى سيف ومريم قسطنطين فقط
س: هل حدثتهما بشأن وقائع أخرى؟
ج: لا وهذا الكلام حدث بحضور قادة رجال الأمن
س: ما قولك فيما قرره لواء أحمد أحمد أبو حرب مساعد منطقة شرق سوهاج من انه فى يوم الأحد الموافق٢/١/٢٠٠٠ وعقب انتهاء الصلاة فى الكنائس وحوالى الساعة العاشرة والربع صباحاً شاهد تجمع من المسيحيين بالقرب من كنيسة أبى سيفين فتدخل لتفرقة هذا التجمع وتمكن من إقناعهم بذلك إلا أنه وعلى أثر ذلك مباشرة تناهى إلي سمعه صوت أجراس كنيسة الملاك تدق بطريقة وصفها على حسب قوله بالأجراس الجنائزية فما مدلول ذلك لديك؟
ج: أولاً أنا فى هذه الساعة لم أكن موجوداً فى الكشح لأنه فى العاشرة صباحاً كما قلت غادرت الكشح إلي البلينا
س: ألم يكن أحداً من كهنة كنيسة الملاك موجوداً فى ذلك الحين؟
ج: طبعاً كان موجود القس رويس منقريوس والقس بسادة غبريال.
س: وما قولك وقد أضاف كذلك انه وقبل انتهاء دقات الأجراس فوجئ بإطلاق الأعيرة النارية بكثافة تنبعث من أكثر من موضع من الجهة الشرقة حيث الكثافة المسيحية والجهة الغربية حيث الكثافة المسلمة
ج: أنا لم أكن حاضراً فى ذلك الوقت
س: كما قرر أيضاً أن الأحداث قد انطلقت وتفاقمت فيما بعد وقد سمع أصوات الاعيرة النارية تنطلق من أعلى كنيسة أبى سيفين
ج: أولاً أنا لم أكن موجود فى اللحظات نظراً لتوجهي إلي البلينا ولكن منطقياً كيف يتم إطلاق النار من برج الكنيسة أبى سيفين والذى يسكن من خلفه الكثافة السكانية المسلمة والتى يقول انها اطلقت اعيرة نارية وبما ان البرج عبارة عن أربعة أعمدة فارغة لا يوجد بها مباني ولا سقف فكيف يتم منها ضرب النار فمن الأسهل أن يصطادوه من جوار الأعمدة الفارغة التى لا يوجد بها مباني.
س: وعلى أي نحو إذن تطورت وتفاقمت الأحداث يوم٢/١/٢٠٠٠
ج: اللى سمعته أن رجال الأمن اللى كانوا موجودين فى الكشح هذا اليوم حاولوا إقامة الأكشاك المتلفة مرة أخرى مع أصحابها المسلمين وهنا حدثت المشاجرة والخلاف وما صاحب ذلك حسبما أعتقد من شتائم وخلافه فتطور الامر وهذا ما سمعته
س: ألم تسمع إذن بواقعة دق الأجراس الجنائزية وما أعقبها من تبادل الأعيرة النارية؟
ج: هذا الكلام سمعته ولكن من قيادات الامن ولكن ليس معنى دق الأجراس أنها علامة لشيء كما يقولون لأن الاجراس عندنا وفى كل الكنائس فى الجمهورية تكون لما يتوفى أحد والاربعينات
س:هل يعنى ذلك انه كان فى ذلك اليوم مناسبة لدق الأجراس لوفاة أحد أو حتى أربعين يوماً على وفاته؟
ج: غالباً كانت هناك حالة وفاة.
س: ألا تستطيع الجزم بذلك؟
ج: لا بالتأكيد كان فى حد متوفى ولكن أنا مش متذكر مين هو
س: هل تعرف محمد رجب محمد؟
ج: لا
س: ما قولك وقد قرر سالف الذكر بالتحقيقات من انه عندما علم بوقوع أحداث العنف بالكشح سارع لاحضار شقيقه من المعهد الدينى ولدى عبوره الجسر شاهدك تحمل بندقية وإلى جوارك أخر يحمل طبنجة وانك ما إن رأيته استبدلت الطبنجة بالبندقية فناولت الأخيرة لمن كان إلي جوارك وأخذت منه طبنجته وأطلقت على المذكور أربعة أعيرة نارية أصابته إحداها فى بطنه والأخريات نفذت من ذراعه؟
ج: أنا ما كنتش موجود لحظة اندلاع الأحداث وكنت مغادر الكشح اعتبارا من الساعة العاشرة صباحاً ولم يحدث هذا على الإطلاق وإذا كان هناك خلاف ومشاكل فى الكشح ورآنى وأنا أحمل سلاح فكيف لم يتحاشانى ويهرب وهذا فرض جدلى وانا على قدر علمي انه كان فى إجازة بالنسبة للمدارس فيما عدا الشهادة الإعدادية كان عندهم امتحانات فيجب الاستعلام إذا كان شقيقه هذا فى أي سنة دراسية وإذا كانت هناك إجازة فى المعاهد الأزهرية ألم كانت هناك دراسة؟
س: (كلمة غير مفهومة) محمد رجب محمد حدث حوالي الساعة الثانية عشر ظهراً فى ذلك اليوم؟

ج: سبق وأن قلت إن كنت فى البلينا توجهنا إلي سوهاج وكـان معي القمص لوقا الجبلى والقس بولا فؤاد لمقابلة السيد مـدير الأمن ورجعنا الكشح ووصلنا الساعة الواحدة والخامسة والـثلاثين الظهر تقريباً وبقيت فيها إلي الساعة الثالثة مساء

س: وما قولك وقد أضاف انك كنت تقصد من ذلك قتله؟

ج: هذا كلام غير صادق وغير صحيح وأنا لم أكن موجوداً.

س: وما هي صلتك بعبد الرحمن محمود عبد الرحيم؟

ج: معرفهوش

س: ما قولك وقد قرر كذلك بالتحقيقـات انه فى طريقه إلي المعهد الدينى رآك تحمل سلاحاً آلياً ومعك آخرين من المسـيحيين ومـا ان رأيته حتى أطلقت عليـه عياراً نارياً اصابه فـى ركبة وذلك حوالى السـاعة الحادية عشر صباحاً

ج: محصلش ، فى هذه الساعة كنت قد وصلت إلي البلينا ومـعي القمص لوقا الجبلى وسائق السيارة عياد تامر أرسل من الكشح وفى هذا المكان بالذات كانت تتـواجد فيه قوات الأمن فلماذا لم يمسكونى وأنا كنت أحمل سلاحاً إذا فرضنا هذا جدلاً

س: كما أضاف انك وآخرين قد عمدتم إلي الاعتداء على أي مسلم يمر من ذلك المكان.

ج: ده لا يمكن ان يحدث ابداً لان المسلمين أخواتى وأنا فى الأصل لم أكن موجوداً.

س: كما قرر انك كنت تقصد من ذلك قتله.

ج: محصلش.

ما قولك وقد ثبت بالتقرير الطبى الموقع عليه اصابته بطلق نارى اسفل الركبه اليسرى

ج: أنا لا أعرف من الذى أصابه

س: وما هي صلتك بالنميرى يونس عباس؟

ج: لا أعرفه

س: ما قولك وقـد قرر بالتحقيـقات انه أثناء توجهه لإصطحـاب شقيقه من المعـهد الدينى وفى حوالى الساعة الحادية عشـر صباح يوم٢/١/٢٠٠٠ وفى طريقه إلي المعهد قابلته ومـعك آخرين مسلحين وكان بحوزتك بندقية آليه أطلقت منها تجاهه عياراً نارياً أصابه فى ساقه اليسرى

ج: أنا لم أكن موجوداً فى هذه السـاعـة وكنت فى البلينا كما أوضحت سابقاً وكـان معي القمص لوقا الجبلى والسائق عياد تامر أرسـل ولم يحدث هذا على الإطلاق بالإضافة إلي أن هذا المكان هو أقرب مكان للتواجد الأمني فلماذا لم يتم القبض على متلبساً بسلاحي وأنا بجوار النقطة

س: وما قولك وقد قرر انك كنت تقصد من ذلك قتله

ج: لم يحدث هذا كما قلت

س: كما أضـاف انك ومن كان بصحبـتك كنتم تتصدون للعابرين من المسلمين فى ذلك المـكان لتحقق الخلاف فيما بين المسلمين والمسيحيين

ج: هذا لم يحدث مطلقاً وانني أرى أنها كلها روايات متقاربة من بعض ومرتبة ولا أعلم من المبر لهذه الروايات

س: ما هي صلتك بالسباعي عبد المقصود محمود سليمان؟

ج: معرفهوش خالص لا شكل ولا اسم.

س: وما هي صلتك ببقطر يونس مشرف وكوكو وبيبو عياد بطرس؟

ج: بقطر يونس من عزبة سعد وليس من الكشح وأنا أعرفه اسماً وشكلاً ولكن لا علاقة لى به أما بيبو وكوكو عياد بطرس فهم من عزبة سعد وليسوا من الكشح ولكنهم مقيمين بالكشح ولا علاقة لى بهم

س: ما مدى معلوماتك عنهم؟

ج: اللى أعرفـه أن بقطر موظف بمـجلس القرية وبيـبو وكوكـو عندهم ورشة خـراطة فى الكشح ولا أعرف عنهم أكثـر من هذا وهمه لانهم من عزبة سـعد فأنهم يستعـينوا بكهنة كنيسة مارجـرجس بعزبة سعد فى منلسباتهم وافراحهم ولا يصلون بكنائس الكشح

س: ومن أين تقف معرفتك بهم إذاً؟

ج: لأنهم موجودين بالكشح

س: ألم تلتقي بهم أو بأيهم يوم الأحد الموافق٢/١/٢٠٠٠

ج: أبداً على الإطلاق

س: ما قولك وقـد قرر السباعى عبد المقـصود محمود سليـمان انه وفى حوالى الساعة الثانيـة عشر

ظهراً وعند عبوره جسر الكشح شاهدك وبقطر يونس مشرف وكوكو وبيبو عياد بطرس تحملون أسلحة آلية نارية؟

ج: لم يحدث هذا لأني فى هذا الوقت كنت فى طريقي إلي سوهاج لمقابلة مدير الأمن ولم أكن موجوداً فى الكشح أساساً

س: كما قرر كذلك انه سمعك تأمر المذكورين بإطلاق الأعيرة النارية عليه بدعوى انه مسلم

ج: محصلش والمسلمين دول أخواتي ولا أرضى لهم بالضرب ولم اكن موجوداً فى الكشح فى هذا الوقت

س: واضاف كذلك انك تعرفه شخصياً حيث انك تدخلت من قبل فى حل مشكلة طرأت فيما بينه واحد المسيحيين؟

ج: محصلش وأنا غير متذكر المشكلة ولا الشخص

س: كما أضاف أيضا انك والباقين صوبتم تجاهه واطلقتم أعيرة نارية من مسافة خمسة عشر متر تقريباً حيث أصيب بطلق نارى فى بطنه

ج: لم يحدث هذا لعدم وجودي فى الكشح

س: وأضاف كذلك أنكم كنتم تقصدون من ذلك قتله؟

ج: محصلش

س: ما هي صلتك بأبو الفضل أبو القاسم ابراهيم الشهير بخلف

ج: أنا أعرفه شكلاً واسما ولكن لا توجد بيني وبينه تعاملات

س: وكيف تحققت معرفتك بشخصه واسمه؟

ج: أعرفه كأي إنسان فى البلد

س: ما هي معلوماتك عنه؟

ج: مفيش أي معلومات عنه

س: هل توجد خلافات سابقة بينك وبينه

ج: أبدا على الإطلاق

س:ما قولك وقد قررت بالتحقيقات انه فى يوم٢/١/٢٠٠٠ حوالى الساعة الحادية عشر والنصف صباحاً ولدى بلوغه المعهد الدينى لاصطحاب نجله شاهدك ومعك آخرين وكان بيدك طبنجة وما أن شاهدته حتى ناولت أحد الذين كانوا معك الطبنجة واخذت منه البندقية واطلقت عليه عياراً نارياً أصابه فى ساقه قاصداً من ذلك قتله إلا أنه عدى فاراً

ج: لم يحدث وفى ذلك لم أكن موجوداً قلت وكنا فى بداية تحركنا من مطرانية البلينا متوجهين إلي سوهاج لمقابلة مدير الأمن وكان معى القمص لوقا الجبلى والقس بولا فؤاد

س: وما قولك وقد وصف السلاح الآلي الذى استخدمته فى الواقعة بأنه ذو حزام "قايش" أحمر وهو ما وافق وصف السلاح حسبما جاء بأقوال المجني عليه عبد الرحمن محمود عبد الرحيم

ج: هذا لم يحدث وأنا لم أحمل سلاحاً ولا أستخدم سلاح ولا أتصور انه فى رجل دين يستخدم سلاح

س: وبما تعلل أقوال المجني عليهم سالفى الذكر على النحو المبين سلبقاً؟

ج: هذا أمر مدبر المقصود به إدخال رجال الدين فى المشاكل التى حدثت باعتبارهم رموز فى حدود المجتمع المسيحى والإسلامى كذلك

س: أين يقع مسكنك ببلدة الكشح؟

ج: فى شارع صليب بشيت والى جوار كنيسة الملاك ومدافن المسيحيين

س: كم يبعد مسكنك من المعهد الديني بالكشح؟

ج: أكثر من أربعمائة متر تقريباً

س: الثابت من واقع إثبات الشخصية الخاص بك ان اسمك هو القس جبرائيل عبد المسيح متوشلح فهل القس يعد اسماً أم لقباً دينياً

ج: بالنسبة للكهنة والرهبان فكلمة القس جزء لا ينفصل عن الاسم ولذلك فأنا أسمى القس جبرائيل عبد المسيح

س: وإذا ما ذكر الاسم على نحو "القمص جبرائيل عبد المسيح جبرائيل" فلمن ينسب هذا الاسم ومن يكون المقصود به؟

ج: أكيد أكون أنا المقصود به خصوصاً وان جدي قبل أن يترسم كاهناً كان أسمه متوشلح وبعد أن

ترسم اصبح جبرائيل فان قيل القس أو القمص جبرائيل عبد المسيح جبرائيل فى الكشح فأكون أنا
س: أنت متهم بتولي عصابة هاجمت طائفة من السكان؟
ج: لم يحدث هذا على الإطلاق كما ذكرت سابقا
س: كما أنك متهم بالاشتراك فى اتفاق جنائي الغرض منه ارتكاب جرائم القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد والسرقة بالإكراه والإتلاف العمدى لممتلكات الغير وحيازة أسلحة نارية ونخائر بغير ترخيص بقصد استعمالها فى أغراض مخله بالأمن والنظام العام
ج: لم يحدث
س: كما أنك متهم ايضاً وآخرين بالشروع فى قتل كل من محمد رجب ونميرى يونس عباس وعبد الرحمن محمود عبد الرحيم والسباعى عبد المقصود وسليمان وأبو الفضل ابو القاسم ابراهيم عمداً مع سبق الأصرار والترصد
ج: هذا لم يحدث إطلاقا
س: كما أنك متهم كذلك بالاشتراك مع آخرين فى سرقة البضائع المبينه وصفاً وقيمة بالأوراق والمملوكة للديب أحمد عبد العال وكمال فرج بدر والسيد حمدى عباس وعلى محمد على وسليمان عبد الكريم رايف وابراهيم حسن أحمد وكان ذلك بطريق الاكراه الواقع عليهم
ج: لم يحدث
س: كما انك متهم ايضاً بالإشتراك مع آخرين فى إتلاف الاكشاك والعربات والفرش الخاصة بالمجنى عليهم المذكورين وآخرين
ج: لم يحدث
كما انك متهم بحيازة واحراز اسلحة نارية ونخائر بغير ترخيص
ج: لم يحدث
س: هل لديك أقوال أخرى ج: نعم كل هذه التهم المنسوبة لا أعتقد أبداً ان تنسب لرجل دين لأن هذا ليس منهجه فى تكوين العصابات أو السرقة أو جرائم بقصد ارتكاب القتل لكن رجل الدين له مكانته وينادى ويعلم من على المنابر ومن خلال الخطب أن يغير الناس إلي السلوك الأفضل فكيف يعلم وهو واقع فى مثل هذه التهم لأن فاقد الشيء لا يعطيه والديانات السماوية التى نكرز ونعلم بما أنزلته لم تنادى إلا بالقيم والمبادئ فإن كان هناك أناس دبروا هذه المكائد فنحن نثق فى العدالة بالهام من الله وبصوت الضمير إلي أن يكشف جرم من دبر هذه الاتهامات والمكائد لنا
س: هل لديك ما تضيفه
ج: لا
تمت أقواله وتوقع منه
القس جبرائيل عبد المسيح متولشح
رئيس النيابة
ملحوظة: هذا وقد قرر الحاضران مع المتهم انه من واقع التحقيق يتبين ان كل هذه الاتهامات الموجه للمتهم هى مجرد أقوال مرسله لا يساندها واقع ولا يدعمها دليل كما ان التحقيقات قد خلت من ثمة تحريات وجهت اتهامات من قريب أو من بعيد إلي المتهم الماثل اللهم إلا أقوال الشهود والمجني عليهم وهم أصحاب مصلحة فى هذا الاتهام وليس منطقياً أن يصلح الشخص خصماً وحكماً فى آن واحد وعليه فان الدفاع الحاضر مع المتهم يقرر فضلاً عن ذلك أن الاتهامات رواياتها قد تناقضت فيما لا يمكن سلطة التحقيق أن تطمئن إلي من (؟)[13] عنهم من خلال التلفيق حيث معظم من اسندوا هذه الاتهامات جاءت أقوالهم مشبوهة وموجهه ولا يقبل أن يؤخذ كلام قائل على انه دليل يرباً من التلفيق حيث كل هذا لا يعدوا نيل من رمز يعيش بين المسلم والقبطي يشارك كلاهما أفراحه وأحزانه ولم يتجاسر يوماً على أن يقلب طرفاً على آخر وهو الذى سيبقى بينهم ما بقيت المودة بين المسلم والمسيحي وعليه فان الدفاع الحاضر مع المتهم يلتمس إخلاء سبيله من سراي النيابة واقفل المحضر عقب إثبات ما تقدم وقررنا الآتي:

أولا: يخلى سبيل المتهم القس جبرائيل عبد المسيح متوشلح إذا سدد ضماناً مالياً قدره ألف جنيه ما لم يكن مطلوباً أو محبوساً لسبب آخر.

ثانيا: تعرض الأوراق

رئيس النيابة

١٣- كلمة غير مفهومة

٢٦- موجز عن نتائج بعثة المنظمة المصرية لحقوق الإنسان لتقصى الحقائق بشأن أحداث الكشح الثانية



المنظمـــــة المصـــرية لحقـــــوق الإنســـــان

الدور العاشر - ٨/١٠ شارع متحف المنيل - منيل الروضة - القاهرة - مصر

هاتف: ٢٠٢-(٢)-٣٦٣٦٨١١+

٢٠٢-(٢)-٣٦٢٠٤٦٧+

فاكسميلي: ٢٠٢-(٢)-٣٦٢١٦١٣+

E-Mail: eohr@idsc.gov.eg; eohr@link.com.eg
Home Page: http://www.eohr.org.eg

١٥/٢/٢٠٠٠

موجز عن

نتائج بعثة المنظمة المصرية لتقصى الحقائق بشأن

أحداث قرية الكشح بسوهاج

مقدمة

تابعت المنظمة المصرية لحقوق الانسان أحداث العنف التى شهدتها قرية الكشح بمحافظة سوهاج والتى بدأت يوم٣١/١٢ /١٩٩٩ وقد أرسلت المنظمة المصرية بعثتين لتقصى الحقائق. كانت الأولى وقت اندلاع الاحداث فى الفترة من ٢الى٥يناير٢٠٠٠، ونظرا لتوتر الموقف داخل القرية فقد واجهت البعثة صعوبات شديدة حالت دون استكمال أعمالها ومن ثم فقد أرسلت المنظمة بعثتها الثانية فى الفترة من ١٦إلى٢١يناير وقد استطاعت أن تلتقي بجميع الأطراف وفيما يلي أسماء من التقت بهم البعثة:

لواء/ فاروق عبد الرضى	سكرتير عام محافظة سوهاج
لواء / مصطفى اسماعيل	مدير أمن سوهاج
العقيد/ مأمور مركز دار السلام	
النقيب/ رئيس نقطة الكشح	
المحامى العام لنيابات سوهاج	

رئيس المجلس الأعلى بمركز دار السلام. حسن محمد اسماعيل رضوان

عضو مجلس الشعب. حسن رضوان

سرجاعوس بقطر موسى	وكيل المجلس الأعلى للكشح
الأنبا ويصا	مطران البلينا ودار السلام
الأب أنطونيوس	وكيل مطرانية البلينا
سكرتير الأنبا باخوم	مطران سوهاج

بعض القساوسة بالكشح (جبرائيل عبد المسيح، مرقص عبد المسيح، سوريال عبد المسيح، بسادة)

رئيس الوحدة البيطرية بالكشح	د. جرجس عوض
رئيس الوحدة الصحية	د. صليب بلتاية شهيد
رئيس مكتب تموين الكشح	ميخائيل بشارة ابراهيم
عمدة البلابيش المستجدة	عثمان عبد الشكور عثمان
عمدة أولاد سالم	
عمدة أولاد طوق غرب	

نحو ٣٠٠ من مواطني الكشح والقرى المجاورة

وقد قامت البعثة بالأعمال التالية:

تقصى الحقائق حول مقتل ٢٢مواطن

تقصى الحقائق حول إصابة ٢٤مواطن

تسجيل ٤٩ شهادة لشهود عيان عن الأحداث بشكل عام

تقصى الحقائق بشأن إتلاف ٢٧منزل

تقصى الحقائق بشأن إتلاف ٤٥محل تجارى

تقصى الحقائق بشأن إتلاف ٢٩كشك خشبي

وتجدر الإشارة إلى أن المعلومات الواردة فى هذا الموجز تتضمن فقط وصفاً لمنطقة الكشح وملابسات الأحداث، وملاحظات المنظمة على شهادات الشهود الذين استمعت إليهم. أما تقرير المنظمة عن أحداث الكشح فسوف يصدر لاحقا بعد الإطلاع على تحقيقات النيابة العامة والتي تجرى الآن تحقيقاتها مع المتهمين فى هذه الأحداث.[١٤]

١- مواقع ومعلومات:

تتبع قرية الكشح إدارياً مركز دار السلام بمحافظة سوهاج، وتقع على مسافة ٦٥كم من مدينة سوهاج، ومسافة ٥كم من مدينة دار السلام وتعد آخر الحدود الجغرافية للمحافظة المتاخمة لمحافظة

١٤- لم يصدر التقرير النهائى الذى أعدته المنظمة حول أحداث الكشح الثانية بسبب الضغوط التى مارستها السلطة والذى ننشره فى ملاحق هذا الكتاب

قنا من الجنوب. والدخول للكشح يكون عبر الطريق الصحراوي لمصر أسوان من خلال ثلاث مداخل هي: المدخل البحري طريق إسفلتي فى اتجاه قرية النغاميش بمسافة حوالي ٥كم ثم إلى اليسار حيث شارع بورسعيد والمدخل القبلى عن طريق مصر أسوان مباشرة لشارع صليب بشيت والذى ينتهي إلى شارع بورسعيد، والمدخل الثالث عبر طريق الخيام والذي ينتهي أيضاً إلى شارع بورسعيد.

ويحيط قرية الكشح من الشمال قرية العقول وتبعد حوالي ١ كم، وعزبة الشيخ بطيخ وتبعد حوالي ١كم، وقرية أولاد طوق غرب وتبعد حوالى ٣كم، وقرية الزرازرة وتبعد ٥كم، والنصريات وتبعد حوالى ١٥كم، وقرية اولاد سالم وتبعد حوالى ١٢كم، ويحيط بها من الجنوب قرية البلابيش قبلي وتبعد ١٢كم، والبلابيش المستجدة وتبعد ٧كم، والبلابيش البحرية وتبعد ٢كم. ويحيط بها من جهة الشرق عرب الصايحة وعرب العطيات وتبعد حوالي ٢كم، ويحيط بها من جهة الغرب قرية النغاميش وتبعد حوالي ٢كم، وقرية دير النغاميش وتبعد ٢,٥كم، وقرية الخيام وتبعد حوالي ٤كم وقرية أولاد خلف وتبعد حوالي ٤كم.

وتبلغ مساحة الكشح نحو ٦كم مربع، ويضم زمامها نحو ١٥٠٠فدان وتشغل الكتلة السكانية نحو ٢٤٧فدان يمتلك المواطنين المسيحيين حوالى نصف المساحة المزروعة. وتتركز ملكية الاراضي الزراعية فى عائلات أبناء شكر الله (نحو ٥٠فدان)، ناجح متى اسكاروس (٤٠فدان)، والباقي يمتلك مساحات تتراوح ما بين ربع ونصف وواحد فدان. ويمتلك المواطنون المسلمين باقي المساحة المزروعة وتتركز عند عائلات أبناء طاهر حسن بكر (عبد الخالق وأشقائه ١٥٠فدان)، الحاج على ملحى (٥٠فدان)، أبناء صديق (٥٠فدان) والباقى موزع بمساحات ربع ونصف وواحد فدان.

ويقدر عدد سكان الكشح طبقاً لتقدير المجلس المحلى لعام ٩٩ بنحو (٢٤٦١٨نسمة) منهم (١٢٥٨)ذكور و(١٢٠٣٢) إناث، والتقديرات الشعبية تقدرها بـ ٣٥ ألف نسمة،٧٠ بالمائة يدينون بالديانة المسيحية، وثلاثون بالمائة يدينون بالديانة الاسلامية.

ويرجع تاريخ الكشح إلى نحو ألف عام عندما قام البعض بالهجرة من قنا قاصداً أديرة أخميم حيث عثروا فى الطريق على آثار كنيسة الملاك التى أنشأتها الملكة هيلانة أم الملك قسطنطين وكانت الكنيسة مطمورة بالرمال. فقاموا بالتنقيب عنها حتى ظهرت ثم أكملوا رحلتهم وطلبوا من راعى دير أخميم أن يعيشوا بجوار الكنسية المكتشفة، فاستجاب لطلبهم ، وسميت من ذلك الحين الكشح لمعناها فى اللغة ذهب وتفرق وهو ما حدث لهم.

وطبقاً للروايات الشعبية تعتبر عائلة القمامصة أول من سكن الكشح من الأقباط وعائلة الكراشوة أول من سكنها من المسلمين وتتكون الكشح من ١٢عائلة، و٨عائلات قبطية هم (القمامصة - السقاروة - الغرابلية - الجبلى - أولاد عبده - البراهمة - المخايلة - الملاخين)، و٤ عائلات مسلمة هم (الكراشوة - أولاد زيد - السباقات - العواصى)

وبالقرية ٤ مساجد وزاوية صغيرة هم (مسجد آل بكر، مسجد الكراشوة، مسجد آل سباق، مسجد عمرو بن العاص، وزاوية الشيخ فتح)، وبها خمسة كنائس هى (كنيسة الملاك ميخائيل، كنيسة العذراء مريم، كنيسة أبو سيفين، كنيسة أبو شنودة، كنيسة مارجرجس).

وتعتبر الكشح من القرى المتميزة فى الخدمات مقارنة بمثيلاتها مع الوضع فى الاعتبار أن كثيرا من المنشآت الخدمية تهالكت ولم يتم تجديدها. فيوجد بها (٢)مدرسة ابتدائي، (١) مدرسة إعدادي، (١)معهد أزهري، وحدة صحية، وحدة بيطرية، مركز شباب، مركز شئون اجتماعية، مكتب بريد، بنك القرية، محطة مياه، سنترال نصف آلى ، جمعية زراعية، جمعية تعاونية، نقطة شرطة، ومجلس محلى يتكون من ٢١عضو يمثلون قرية الكشح والبلابيش المستجدة، البلابيش القبلي، والبلابيش البحري وعزبة بطيخ، يمثل الكشح ٦ أعضاء(٣مسلمون و٣أقباط). وتتبع الكشح الدائرة الانتخابية لمركز دار السلام ويمثلها فى البرلمان النائبان حسن توفيق وعطية بربرى.

ويغلب على الكشح طابع المدينة أو "البندر" ويبدو ذلك من خلال النشاط التجاري الذى تمارسه القرية فهي تعد مركز اقتصادياً وتجارياً للقرى والمراكز المجاورة فى المحافظة. وهذا التعدد فى الأنشطة يعد مصدراً لجذب سكاني لممارسة الأنشطة التجارية والاستقرار فيها عكس الطابع الغالب بمحافظة سوهاج بأنها "طاردة للسكان بحثاً عن العمل"

وتشتهر الكشح بتجارة المواد الغذائية والأقمشة ومواد البناء ويوجد بها عدد كبير من الورش الحرفية ويبلغ عدد المحال التجارية والورش بالقرية "٥٣٢" محل يملك المسيحيون منها "٥١٧"

محلاً والمسلمون "١٥" محلاً موزعة كالتالى:

- شارع بورسعيد وبه (١٩٨) محلاً يمتلكهم مواطنون مسيحيون، و(٤) محلات لمسلمين
- شارع صليب بشيت وبه (١٠٧) محلاً يمتلكه مسيحيون، ومحل واحد يملكه مسلم
- شارع مكتب البريد وبه (١٥) محلاً يمتلكهم مسيحيون
- شارع البوسطة القديمة وبه (٢٠) محلاً يمتلكه مسيحيون، ومحل واحد يملكه مسلم
- شارع طريق ترعة الخيام وبه (٣٥) محلاً يمتلكهم مواطنون مسيحيون، و(٨) محلات يمتلكهم مسلمين

وقد ساهم تعدد وتنوع النشاط التجارى على انشاء شبكة طرق مرصوفة داخل القرية وشبكة أخرى تربطها بالقرى والمراكز المجاورة.

٢- ملاحظات على الطبيعة السكانية لقرية الكشح

تعتبر قرية الكشح ذات طبيعة ديموغرافية مختلفة وفريدة عن باقى قرى الريف المصرى. حيث يعمل المواطنون المسيحيون فى الأنشطة التجارية والمهنية والصناعية والحرفية، إضافة لإمتلاك جزء من الاراضى الزراعية، فيما يعمل المواطنون المسلمون فى القطاع الزراعى التقليدى، ويملك المواطنون المسيحيون ٥١٧محلاً تجارياً ويمتلك المواطنون المسلمون ١٥محالاً إضافة لبعض الأكشاك الخشبية.

ومن الاختلاف فى الأنشطة والأعمال إلى الاختلاف فى أماكن السكنى، فيقيم المواطنون المسيحيون ويعملون فى النواحي البحرية والشرقية والقبلية فى شكل محيط وكتلة سكنية واحدة، بداخلها محالهم التجارية. ويقيم المواطنون المسلمين فى الناحية الغربية بجوار أراضيهم الزراعية.

وتختلف أسماء الشوارع داخل كل كتلة سكنية "صليب بشيت ، الامير تادرس، الملاك ميخائيل . . . الخ". ومن ناحية أخرى "عمر بن الخطاب، الأمام حسن، الشيخ الشعراوى . . . الخ"

ومع ذلك فإن الكشح التى تستوعب مظاهر الاختلاف العديدة فهي أيضا تستوعب التناقض لأنها منطقة جذب وطرد سكاني فى آن واحد.

فنظراً لارتفاع معدلات الاستثمار التجاري تجذب الكشح المواطنين من القرى والمراكز المحيطة للعمل والإقامة حيث ينضم السكان "الجدد" الى الكتلة السكانية بالنواحى البحرية والشرقية والقبلية. ومن الارباح وعوائد النشاط التجاري إلى البطالة والفقر نتيجة قلة عوائد الاراضي الزراعية فى الناحية الغربية التى تطرد سكانها فى صورة هجرة داخلية "القاهرة - ميناء السويس" وهجرة خارجية "السعودية".

وتنعدم أشكال المشاركة السياسية وما يرتبط بها من أنشطة ثقافية وفكرية حيث لا يوجد أثر أو دور لأحزاب سياسية سواء الحزب الحاكم أو أحزاب المعارضة. وعلاقة المواطنين بالأحزاب والممارسة السياسية، تتم فقط من خلال معرفتهم بأسماء وصور قيادات الأحزاب السياسية التى تتوافد إلى القرية إبان الانتخابات التشريعية والمحلية. وعقب الانتخابات يتفرق المواطنين إلي شواغلهم وهمومهم : العامل للعمل والمتعطل للفراغ، ولا شئ يجمعهم سوى خطبة الجمعة وقداس الأحد.

٣- بيئة الأحداث:

فرضت الأحداث الدموية وما أسفرت عنه من مقتل ٢٢مواطنا، تساؤلاً هاماً: هل الحادث عارض؟ أم أنه نتيجة واقع مجتمعى؟ وللإجابة عن هذين السؤالين لابد من تفهم الواقع وبيئته.

وإضافة على ما ذكر سابقاً، برز فى الأحداث عاملان آخران يمثلان الموقع والحدث، فالموقع هو شارع بورسعيد وبه الأكشاك الخشبية المقامة أما المحال التجارية، والحدث هو الكشح١٩٩٨:

(أ) الأكشاك

فى شارع بورسعيد، وهو الشارع التجارى الرئيسى بالقرية، ثمة أكشاك خشبية يمتلكها مواطنون مسلمون مقامة أمام محلات تجارية يمتلكها مواطنون مسيحيون. ففي مواجهة المحلات التى يمتلكها مواطنون المسيحيون (تجارة الجملة والقطاعي للمواد الغذائية والاقمشة والورش الحرفية وقطع الغيار . الخ) وعلى بعد مسافة تتراوح من ٢ الى ٣ متر مربع توجد الاكشاك الخشبية التى يمتلكها مواطنون المسلمون (نشاطها بيع الخضار والفاكهة والأطعمة).

وفى حقيقة الامر، تعتبر الأكشاك نموذجاً شائعاً فى مصر كأماكن للبيع والشراء تقع فى أدنى سلم النشاط التجاري، فحيث يوجد سوق شعبي توجد أكشاك خشبية وباعة متجولون، وآخرون يفترشون

الأرض ببضاعتهم وجميعهم يتواجدون فى نهر الطريق وعلى الأرصفة مجاورين للمحلات التجارية حيث يتنافس الجميع على اجتذاب الزبائن بأسعار أدنى وبضائع أجود. وتجمعهم أعراف وتقاليد تنظم التنافس التجاري وتلزم الجميع بشروط التواجد بالسوق أهمها أن يشق الزبائن طريقهم إلي المحلات التجارية بسهولة ويسر، ويشاهدون عن قرب ومن بعد البضائع فى واجهة المحلات، وأي إخلال بهذين الشرطين يمثل إعتداء ومحاربة في الرزق. وهذا ما حدث فى الأكشاك الخشبية بقرية الكشح حيث أعتبر وجودها (محاربة فى الرزق) وبدلاً من تنظيمها كان التفكير فى إلغاء وجودها.

يفسر هذا لماذا كانت الأكشاك جزءاً من الأحداث بل أهم عامل فيها، وذلك عندما انتقلت مشاجرة الجمعة١٩٩٩/١٢/٣١ من شارع أحمد عرابى الى موقع الأكشاك بشارع بورسعيد الذى لا يوجد فيها أى من أطراف المشاجرة!!*

وقد تلقت البعثة روايات مختلفة من شهود العيان بشأن تاريخ بناء الأكشاك، فيؤكد المواطنون المسيحيون أن إنشاء الأكشاك لا يتجاوز العشر سنوات، بينما يؤكد المواطنون المسلمون أن إنشاء الأكشاك يتجاوز خمسون عاماً منذ أن كان شارع بورسعيد ترعة ويفترش الأرض على ضفتيها المواطنون المسلمون حيث كانوا يبيعون الخضر. وبعد إلغاء الترعة)ردمها(تحول شارع بورسعيد إلي شارع تجارى واستغل كل من كان يفترش الأرض المساحة على الطريق الجديد بإقامة كشك خشبي، وقدم بعض المواطنون المسلمون مستندات عبارة عن إيصال تحصيل رسم إشغال من الوحدة المحلية لقرية الكشح قبل عام ١٩٨٠ .

وقد تأكد للبعثة أن هناك قرار إزالة سبق إصداره من رئيس الوحدة المحلية لقرية الكشح لإزالة تلك الأكشاك المخالفة. فيما أوقف تنفيذه محافظ سوهاج بتاريخ١٩٩٨/٣/٢١ بناءً على طلب عضو مجلس الشعب حسن رضوان. ولم يتأكد للبعثة الأسباب التى دفعت رئيس الوحدة المحلية بالكشح ومحافظ سوهاج لاتخاذ القرارات السالفة.

(ب) أحداث الكشح١٩٩٨:

شهدت قرية الكشح منذ أكثر من عام فى١٩٩٨/٨/١٤ وقائع لحتجاز وتعذيب بعض المواطنين (معظمهم أقباط) أثناء التحقيقات فى جريمة قتل مواطنين مسيحيين، وانتهت التحقيقات إلى توجيه الإتهام الى المواطن شيبوب وليم أرسل، وإحالته الى محكمة الجنايات (القضية ما زالت متداولة). وقد أثيرت فى حينها وبعدها- تداعيات على المستوى المحلى والدولي والتي صورت وقائع التعذيب على أنها طالت المواطنين لكونهم مسيحيين.

وتمثلت التداعيات المحلية فى نفى المسئولين لحجم وقائع التعذيب وتوصيفها بأنها تجاوزات بسيطة لبعض ضباط الشرطة. وفى حين لم تتخذ أية إجراءات ضد الضباط المسئولين عن التعذيب سوى تحريك مواقعهم داخل مديرية أمن سوهاج، فقد تتردد (صحفياً) حصولهم على مكافآت بعد حفظ التحقيقات فى بلاغات التعذيب، وفى تطور لاحق استدعى لحد رجال الدين المسيحي للنيابة. وقد استمرت الحملات الصحفية تأييداً لفكرة أن ما حدث مجرد تجاوزات بسيطة للرد على حملات موازية فى الصحافة الأجنبية تؤكد اضطهاد الأقباط فى مصر.

التداعيات الدولية:

وفى الولايات المتحدة الأمريكية نشط أعضاء الكونجرس بالحديث عن اضطهاد الأقباط فى مصر وانتهوا فى اكتوبر١٩٩٨ الى قانون الحريات الدينية الذى صدر على غير ارادتهم -فى جزء منه- بعد ان نشطت دبلوماسية بعض الدول لصدور القانون دون الاشارة اليها (مصر، السودان، السعودية الصين). وعلى المستوى الغير الحكومي فى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمملكة المتحدة، نشطت الجمعيات التى تعمل فى مجال الحرية الدينية إضافة لتجمعات تضم مواطنين مصرين مقيمين بالخارج تأكيداً لاضطهاد الأقباط فى مصر وخاصة فى الكشح. وساهمت التداعيات المحلية والدولية فى ترسيخ وتعميق روح فقدان الثقة بالداخل لدى بعض المواطنين المسيحيين الذين عانوا من تلكؤ التحقيقات وبطء العدالة. وظهر فى الأفق سراباً رآه البعض طوق نجاه بالخارج التمسوا فيه عوضاً عن فقدان الثقة بالداخل.

---

* قامت البعثة بمعاينة مظاهر الإتلاف المتمثلة فى التحطيم التام لـ ٢٤كشك خشبى وبعض عربات اليد الخشبية المستخدمة فى نقل البضائع وبيع الأطعمة

التداعيات الداخلية :

وأدت أحداث العام الماضي لتحول قرية الكشح لسطح ساخن يغلي بمشاعر الطائفية والهزيمة والنصر لطرف تجاه الطرف الآخر خاصة مع حفظ التحقيقات فى بلاغات التعذيب لأكثر من مرة، إضافة لتزايد الحديث عن التماس الحماية من الخارج تجاه تعسف الداخل. وكان للأجهزة التنفيذية والشعبية دور آخر فقد آثرت الابتعاد وعدم القيام بدورها لرأب الصدع فى العلاقة بين المواطنين المسلمين والأقباط من ناحية وعلاقتهم بالدولة من ناحية أخرى.

وكان من أبرز تداعيات أحداث الكشح١٩٩٨ حبس الأمين العام للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان، حافظ أبو سعدة، بسبب التقرير الذى أصدرته المنظمة عن تعذيب المواطنين فى قرية الكشح. فقد تعرض للسجن أربعة أيام على ذمة التحقيقات فى القضية رقم ٥٩٦لسنة١٩٩٨ حصر أمن دولة عليا فى ديسمبر عام١٩٩٨، ووجهت إليه نيابة أمن الدولة فى حينه الاتهام بأنه (قبل نقوداً من دولة أجنبية بقصد عمل ضار بمصلحة مصر، وإشاعة أخبار ونشر دعايات كاذبة بالخارج من شأنها الأضرار بالمصالح القومية العليا للبلاد، فضلاً عن تلقى تبرعات دون الحصول على ترخيص بذلك من الجهات المختصة).

١- الجمعة١٩٩٩/١٢/٣١ (بداية الأحداث فى شارع أحمد عرابى)

يتفرع شارع أحمد عرابى من شارع بورسعيد من الناحية الشرقية ويوجد به ١٢١محل تجارى يمتلكهم مواطنون مسيحيون (ويقيم بالشارع مواطنون مسيحيون فقط)، وفى نهايته يتقاطع مع شارع الشيخ فتح حيث يقع ١٥منزلاً لمواطنين مسلمين مجاورين لمقابر المسلمين.

فى نحو الساعة ٣,٣٠عصراً أمام المحل رقم٦٥ لمالكه راشد فهيم منصور أبو عروق ، لتجارة الأقمشة والخردوات، حضرت سيدة * لاسترجاع بضاعة سبق شرائها من التاجر، وأثناء حوارها مع أيمن نجل التاجر حدثت مشادة كلامية بينهم انتهت بانصراف السيدة، وحال انصراف السيدة تصادف مرور عوض حسين (من أهالي القرية لا يقيم بشارع أحمد عرابى) وجرى حديث مع التاجر وابنه بشأن تعديهم بالقول على السيدة، وانتهى حديث الثلاثة بمشاجرة.

وفى نحو الساعة ٤ عصراً أثناء توجه التاجر راشد فهيم إلي نقطة الشرطة لتقديم بلاغ ، وعند الكوبري القبلي -على مقربة من النقطة- استوقفه بعض أقارب عوض حسين وتجددت المشاجرة مرة أخرى بحضور أقارب راشد فهيم. وانتهت المشاجرة بين الطرفين الساعة ٤,٣٠عصراً تقريباً. وقد رفض جميع المقيمين وأصحاب المحلات فى ش احمد عرابي الإدلاء بشهادتهم للبعثة سوى مواطن واحد فقط هو صاحب العقار الموجود به محل راشد.

وأثناء آذان المغرب وفى شارع بورسعيد وبعد انصراف أصحاب الأكشاك من المسلمين لتناول طعام الإفطار، قام بعض المواطنين المسيحيين بإتلاف وتحطيم الأكشاك الخشبية، عدا ثلاث أكشاك مملوكة لمواطنين مسيحيين.

وفى مساء الجمعة١٩٩٩/١٢/٣١ ، عقب الإفطار علم المواطنون المسلمون بواقعة تحطيم الأكشاك، فقام بعض منهم بإتلاف وتحطيم عشرة محلات تجارية مملوكة لمواطنين مسيحيين والتي تقع فى نهاية شارع بورسعيد وشارع مكتب البريد واستمرت هذه الوقائع حتى الساعات الأولى من صباح السبت.* وقد قامت البعثة بمعاينة آثار ومظاهر الإتلاف لعشرة محلات، وتمثلت فى تحطيم الأبواب الخشبية الخارجية وتحطيم بعض المحتويات من الداخل.

٢- السبت٢٠٠٠/١/١

غلب على قرية الكشح الهدوء النسبى اليوم التالى، وشهدت حالة استقرار أمنى وحضور بعض أعضاء المجالس الشعبية والمحلية وكبار رجال العائلات واتفقوا على انهاء الموضوع صلحاً، وأن يتوجه أصحاب الأكشاك المسلمين صباح الأحد لإصلاح ما تم إتلافه مساء الجمعة *

٣- الأحد٢٠٠٠/١/٢

فى نحو الساعة ٩,٣٠ صباحاً تقريباً، وحال توجه أصحاب الأكشلك الى شارع بورسعيد لتنفيذ ما

---

* مازالت مجهولة حتى تاريخه لم تستطع البعثة التعرف على اسمها أو شخصيتها حيث أجمع الشهود آنها من خارج الكشح ولا أحد يعرفها

* شارع مكتب البريد يبدأ من نهاية ش بورسعيد وبعد ثلثه الأول تبدأ منازل المسلمين

* لم تستطع البعثة التأكد من موافقة جميع المواطنين المسيحيين على ما تم فى جلسة الصلح وخاصة عملية إصلاح الأكشاك وإعادتها لمكانها

تم الاتفاق عليه فى جلسة الصلح – إصلاح الأكشاك – كان هناك تجمع من بعض المواطنين المسيحين ينتظرون فى الشارع لإستكشاف ما سيؤول إليه موضوع إصلاح الأكشاك ومع تصادف خروج المواطنين المسيحين عقب الصلاة (القداس) من الكنائس القريبة من شارع بورسعيد (كنيسة الملاك ميخائيل، أبى سيفين ، السيدة العذراء). واعترض بعضهم على عملية إصلاح الأكشاك وتطور الأمر إلي مشاجرة بين الطرفين استخدمت فيها الأيدي والطوب والعصي.

وفى ذلك الحين دقت أجراس كنيسة الملاك ميخائيل إيذاناً للصلاة (القداس) لوفاة المواطن الكسان ملوك، كان قد توفى وفاة طبيعية مساء السبت١/١/٢٠٠٠ * وقد فسر بعض المواطنين المسلمين دقات أجراس الكنيسة بأنها إنذار لتجميع المسيحيين إعلاناً عن وجود خطر يحيق بالمسيحيين فى قرية الكشح.

وقد تردد أن أحد المواطنين المسلمين استقل سيارة بها ميكرفون، واشاع فى الكشح والقرى المجاورة لها ان دقات أجراس الكنيسة تعلن الحرب على المسلمين بالكشح وانهم فى خطر. كما أشيع أيضاً أن المسيحيين سمموا مياه الشرب (ووجدت الشائعة الأخيرة صدى لأن العاملين بمحطة المياه مواطنين مسيحيين). وقد استمعت البعثة لروايات عديدة متفاوتة بشأن الشائعة تنحصر فى أن مصدرها السيارة سالفة الذكر ومئذنة أحد المساجد، فيما ظلت شخصية الشخص مصدر الشائعة مجهولة. وبعد أن انتشرت الشائعات وأوغرت ما فى الصدور من مشاعر روح التعصب، بدأت الأحداث الدموية التى استمرت حتى الساعة الرابعة من مساء الأحد٢/١/٢٠٠٠ .

وتطورت وانتشرت الأحداث الدموية، بطلقات الرصاص وإضرام النيران فى الأملاك التى توجهت وفقا للطبيعة الديموغرافية لقرية الكشح والقرى المجاورة لها التى سبق الحديث عنها. هذا ولم تستطيع البعثة التاكد من بداية واتجاهات إطلاق النيران، حيث أن لكلا الطرفين (المسلمين والمسيحيين) رواية تفيد أن الطرف الثاني هو الذى بدأ بإطلاق النيران بصورة عشوائية، وان هناك اشخاص معينين كانوا يطلقون النيران بصورة عشوائية، فسقط ٢٢ قتيلاً واكثر من ثلاثين مصاباً بالكشح فى الناحية البحرية والغربية وبالقرى المجاورة لها فى أماكن مختلفة، على النحو التالي:

أ- الناحية الغربية:

– قتل المواطنين عبد المسيح محروس وابنته سامية فى منزلهما الذى يقع بشارع جانبى من شارع مكتب البريد.

– قتل المواطنين ممدوح نصحى صادق ووائل الضبع ميخائيل بمنزلهما الذى يقع بطريق ترعة الخيام بالقرب من الزراعات.

ب- النلحية البحرية:

– قتلت المواطنة بونة القمص جبرائيل بمنزلها الذى يقع بشارع جانبى من ش بورسعيد على مقربة من الزراعات.

– قتل ثمانى مواطنين (جابر سدرك سعد، رفعت زغلول جابر، حليم فهيم مقار، وأبنائه اشرف وذكريا والأمير وعادل وميسون وعياد) بالزراعات بمنطقة حوض عفيفي.

– قتل المواطنين تادرس لاوندى، وابنه تامر بمنزلهما فى مواجهة الزراعات.

– قتل المواطن مهران لبيب شنودة، بمنزله فى مواجهة الزراعات بجوار مدرسة الكشح الابتدائية.

– قتل المواطن عاطف عزت زكى بالزراعات.

– قتل المواطن وهيب جرجس حنا بمنزله فى مواجهة الزراعات.

– قتل المواطنان عمدان ظريف ومعوض شنودة أثناء مرورهما بالطريق الزراعى بين قرية الكشح وقرية أولاد طوق.

قتل المواطن رفعت فايز عوض أثناء مروره بالطريق بين قرية نقتق وقرية دير النغاميش وقرية الكشح.

قتل المواطن ايمن حشمت حمدى أثناء وقوفه على كوبري بمدخل قرية البلابيش المستجدة وتبعد عن الكشح مسافة ٢كم.

وانتهت الأحداث فى الكشح حوالي الساعة الرابعة مساءً يوم الأحد الموافق٢/١/٢٠٠٠ مع وصول الحشود الأمنية والقيادات رفيعة المستوى من القاهرة، وبدأت عملية البحث عن جثث القتلى، التى دفن منها ١٧قتيل يوم الثلاثاء٤/١/٢٠٠٠ واستمر دفن الباقى تباعاً، ومازالت توجد جثة مجهولة موجودة

* تقع كنيسة الملاك ميخائيل بشارع جانبى من شارع صليبت بشيت المتفرع من شارع بورسعيد وترى منارتها من جميع انحاء القرية

بالمستشفى لم تدفن بعد.

٤- وعلى مدى يومي الأحد والاثنين ٢، ٣يناير٢٠٠٠ امتدت أعمال الحريق والإتلاف فى أملاك المواطنين المسيحين المقيمين بالقرى المجاورة للكشح (أولاد طوق غرب / شرق ، أولاد سالم ، البلابيش المستجدة ، نقنق).

٥- ومع انتهاء أعمال البعثة يوم الجمعة الموافق٢٠٠٠/١/٢١ كانت الأوضاع فى القرية على النحو التالي:

أ- استمرار تمسك كلا الطرفين (المسلمين والمسيحيين) برؤيته للأحداث بصورة تبرئه وتدين الطرف الأخر، لدرجة أن بعض روايات المواطنين المسلمين تقول "المسيحيين موتوا بعضهم وهما يضبوا نار عشوائى من فوق الأسطح وهما موتوا الغلابة منهم والاغنياء كانو محمين". وبعض روايات المواطنين المسيحيين تقول "المسلمين كسروا الاكشاك بأيديهم".

ب- يكاد يكون هناك عقل واحد صاغ ولقن الروايات لكلا الطرفين حيث أن الروايات واحدة ومحددة بالأشخاص والأماكن وتتجه نحو اتهام اشخاص معينين فى الوقت الذى لا توجد فيه أى شواهد أو أدلة تدلل على صحة الروايات.

ج - إصرار المواطنين المسيحيين على تصوير الأحداث وتوجيهها فقط تجاه اتهام شخص معين فى جهاز الأمن نظراً لدوره فى أحداث الكشح ١٩٩٨ . ومن الغريب فى الامر أن هذا الشخص يتردد اسمه ويتحمل المسئولية الكاملة حتى فى روايات الأطفال.

د- تكريس مشاعر البغض والكراهية لكلا الطرفين تجاه بعضهما، واصبح كل طرف لا يتجول إلا فى محيطه وكتلته السكنية. مع تأكيد المواطنين المسلمين بعدم التعامل التجاري مع المسيحيين أصحاب المحلات، وتردد هذا أيضا فى القرى المجاورة مع الوضع فى الإعتبار أن الكشح هى المركز الاقتصادى والتجارى لجميع القرى المجاورة والمراكز الأخرى بالمحافظة عدا بعض الحالات التى يحكمها التجاور فى السكن والاحتياجات الملحة.

ه- استمرار ترك المواطنين المسيحيين لمنازلهم التى تعرضت لأعمال قتل أو حرق فى الأحداث، واقامتهم طرف أقاربهم داخل القرية بالناحية الغربية والبحرية، ومنازل أقاربهم ضمن الكتلة السكانية بالداخل. ويرتبط بالشعور بتجدد الأخطار انعدام حركة المواطنين بالقرية بعد غروب الشمس وفى الصباح الحركة والتجول يكونان داخل المحيط والكتلة السكنية لكلا الطرفين.

٦- استمرار رفض المواطنين المسيحيين لأي أفكار لإعادة بناء الأكشاك بشارع بورسعيد، وبدلاً من الأخشاب السابقة حلت محلها مواد البناء والخرسانة المسلحة، أعادت تنظيم الشارع على النحو التالى:

- فى بداية شارع بورسعيد من ناحية اليسار أقيم عشرون محلاً تجارياً،

- فى نهاية ش بورسعيد وتقاطعه مع ش مكتب البريد بجوار الشئون الاجتماعية أقيم عشرون محلاً،

- فى منتصف ش بورسعيد تم إلغاء نهر الطريق وتسيير للمرور من الجانبين وأقيم مكان نهر الطريق ٢٦محلاً تجارياً فى صورة أبنية متلاصقة من الخلف تفتح ابواب كل ١٣محل منهم على أحد جانبى الطريق.

وتجدر الإشارة إلي أن أحداث قرية الكشح سبقتها حادثتين فى قرية مجاورة لها هي قرية أولاد طوق غرب حيث تقع كنيسة مارجرجس. ففي أغسطس١٩٩٩ بدأ إعادة بناء كنيسة مارجرجس بقرية أولاد طوق غرب، التى تبعد عن الكشح بـ ٣كم * وفى سبتمبر١٩٩٩ تم الانتهاء من إعادة البناء لمبنى الكنيسة المكون من ثلاث طوابق على مساحة ١٤٠متر مربع، أستكمل البناء الخارجى (القواعد الخرسانية، الجدران عدا التشطيبات الداخلية). وفى أكتوبر١٩٩٩ شرع فى بناء منارة الكنيسة الملاصق للجدار الخارجي الغربي من الجهة القبلية. وفى الشهر ذاته أضرمت النيران فى منزل مجاور للكنيسة ملك المواطن القذافى عزمى "مسيحي" ولم تسجل خسائر فى الأرواح أو خسائر مادية، وقد علمت البعثة بحدوث معاينة من قبل الشرطة وأمن الدولة لمنزل المواطن ولم تتأكد البعثة من إجراء محاضر رسمية بالشرطة أو تحقيقات بالنيابة العامة.

ومن ناحية أخرى أفاد راعى الكنيسة - للبعثة- أنه شعر أن بناء منارة الكنيسة لاقى استياء من

---

* يقيم بقرية أولاد طوق غرب حوالى عشر أسر مسيحية، علماً بأن الكنيسة أنشئت عام١٩٣٦ لخدمة مركز دار السلام وأولاد طوق غرب ونجع موسى، وفى الفترة من ١٩٨٨ و١٩٩٥ أغلقت الكنيسة لأسباب داخلية بها، وفى يوليو١٩٩٩ صدر قرار إدارى بتجديد الكنيسة

المواطنين المسلمين الذين كانوا يساعدونه أثناء أعمال البناء فى الكنيسة بتقديم الطعام والمشروبات لعمال البناء. وفى يوم١٠/١٢/١٩٩٩ الساعة ٣صباحاً أطلقت أعيرة نارية على الكنيسة من الخارج فى اتجاه النوافذ والأبواب، ولم تسجل خسائر مادية أو خسائر فى الأرواح. وقد علمت البعثة بحدوث معاينة من الشرطة ومباحث أمن الدولة للحادث، ولم تتأكد البعثة من أجراء محاضر رسمية بالشرطة والتحقيقات بالنيابة العامة.

وأخيراً أوقف البناء فى منارة الكنيسة بعد أن وصل ارتفاعها إلي ارتفاع مبنى الكنيسة (بالطابق الثالث) وكانت أعمال البناء الخارجي قد انتهت، واستمر العمل بالتشطيبات الداخلية مع الاستمرار فى إقامة الشعائر الدينية بالكنيسة.

ومع اندلاع الأحداث فى قرية الكشح فى٣٠/١٢/١٩٩٩ سرعان ما انتشرت إلي قرية أولاد طوق غرب واستهدفت موقع واحد فقط هو كنيسة مارجرجس وعلى مقربة منها موقع أخر هو منزل راعى الكنيسة القس سوريال حنا الذى يقطن بقرية أولاد طوق شرق. وحدث يوم الأحد٢/١/٢٠٠٠ الساعة ٦,٣٠ مساءً أن أطلقت أعيرة نارية بصورة عشوائية تجاه أبواب ونوافذ الكنيسة وتم اقتحامها عن طريق تحطيم النافذة والدخول منها للكنيسة والعبث بمحتوياتها. ومن مظاهر الإتلاف التى عاينتها البعثة:

على الباب الخارجي (حديدي) آثار لطلقات نارية عددها ٧

أثر تحطيم بالنافذة المطلة على الشارع

آثار حريق فى بعض الصور الموجودة بالكنيسة.

وفى اليوم ذاته الأحد٢/١/٢٠٠٠ أضرمت النيران بمنزل القس سوريال عبد المسيح راعى كنيسة ماجرجس والمقيم بقرية أولاد طوق شرق شارع السادات. ومن مظاهر الإتلاف التى عاينتها البعثة: آثار حريق بالطابق الأول لسقف الغرفة(خشبي) وآثار لحتراق أخشاب موجودة بالأرضية، وآثار احتراق كتب دراسية، كما تظهر آثار حريق على النوافذ المطلة على الشارع، ولوحظ بالطابق الثانى آثار إحتراق بغرفة النوم متمثلة فى إحتراق النافذة المطلة على الشارع، آثار لحتراق بعض المفروشات والأغطية.

تقرير أولي
لبعثة تقصي الحقائق لأحداث
قرية الكشح

يحظر نشره أو تداوله

نسخه خاصة لأعضاء مجلس الأمناء

مدخل إلي قرية الكشح

تتبع قرية الكشح إدارياً مركز دار السلام بمحافظة سوهاج، وتقع على مسافة ٦٥كم من مدينة سوهاج، ومسافة ٥كم من مدينة دار السلام.

وتعد أخر الحدود الجغرافية للمحافظة المتاخمة لمحافظة قنا من الجنوب والدخول للكشح يكون عبر الطريق الصحراوي لمصر أسوان ويبعد مسافة ١,٥ ويغلب على القرية طابع المدينة أو البندر متمثلاً في الأنشطة المختلفة التى يمارسها سكانها حيث يغلب عليها الطابع التجاري وتعد مركزاً اقتصادياً وتجارياً للقرى والمراكز الأخرى بمحافظة سوهاج ونظراً لتعدد وتنوع الأنشطة الاقتصادية والتجارية بها تعد مصدر جذب سكانى لممارسة الأنشطة التجارية والاستقرار فيها.

ويحيط قرية الكشح إلي الشمال قرية العقول وتبعد حوالى ١كم، وعزبة الشيخ بطيخ وتبعد حوالى ١كم ، وقرية أولاد طوق غرب وتبعد حوالى ٣كم، وقرية الزرازة وتبعد ٥كم ، والنصريات وتبعد حوالى ١٥كم، وقرية أولاد سالم وتبعد حوالى ٢٠كم ويحيط بها من الجنوب قرية البلابيش قبلي وتبعد ١٢كم ، والبلابيش المستجدة وتبعد ٧كم والبلابيش البحرية وتبعد ٢كم .

ويحيط بها من جهة الشرق عرب الصالحة وعرب العطيات وتبعد حوالي ٢كم ويحيط بها من جهة الغرب قرية النغاميش وتبعد حوالى ٢كم ، وقرية دير النغاميش وتبعد ٢,٥كم ، وقرية الخيام وتبعد حوالي ٤كم وقرية أولاد خلف وتبعد حوالي ٤كم.

وتبلغ مساحة الكشح نحو ٦كم مربع ، ويضم زمامها نحو ١٥٠٠فدان وتشغل الكتلة السكانية نحو ٢٤٧

ويقدر عدد سكان الكشح طبقاً لتقدير المجلس المحلى لعام ٩٩ بنحو "٢٤٦١٨نسمة" منهم "١٢٥٨٦" ذكور و"١٢٠٣٢" إناث ، والتقديرات الشعبية تقدرها بـ ٣٥ الف نسمة، ٧٠٪ بالديانة المسيحية، ٣٠٪ يدينون بالديانة الاسلامية.

وطبقاً للروايات الشعبية تعتبر عائلة القمامصة أول من سكن الكشح من الاقباط وعائلة الكراشوة أول من سكنها من المسلمين حيث يرجع تاريخ الكشح إلي حوالي ألف عام عندما قام البعض بالهجرة من قنا قاصداً أديرة أخميم فعثروا فى الطريق على آثار كنيسة الملاك التى بنتها الملكة هيلانة أم الملك قسطنطين وكانت الكنيسة مطمورة فى الرمال واستمروا فى التنقيب عنها حتى ظهرت ثم اكملوا رحلتهم ، وسألوا راعى دير أخميم أن يعيشوا بجوار الكنيسة المكتشفة فأجاب لهم طلبهم وسميت منذ ذلك الحين الكشح لمعناها فى اللغة ذهب وتفرق وهم ما حدث بالنسبة لهم

وتتكون الكشح من ١٢عائلة، و٨عائلات قبطية هم "القمامصة، السقاروة، الغرابلية، الجبلى، أولاد عبده، البراهمة، المخايلة، الملاخين"، و٤ عائلات مسلمة هم "الكراشوة، أولاد زيد، السباقات العواصى".

وتعتبر الكشح من القرى المتميزة فى الخدمات مقارنة بمثيلاتها مع الوضع فى الاعتبار أن كثير من المنشآت الخدمية تهالكت ولم يتم تجديدها.

ودور العبادة فى الكشح يتكون من أربع مساجد وزاوية صغيرة هم "مسجد آل بكر، مسجد الكراشوة، مسجد آل سباق، مسجد عمرو بن العاص، وزاوية الشيخ فتح" وبها خمسة كنائس هى "كنيسة الملاك ميخائيل، كنيسة العذراء مريم، كنيسة أبو سيفين ، كنيسة أبو شنودة، كنيسة مارجرجس".

وتوجد بها ٢ مدرسة ابتدائي، ١ مدرسة أعدادى، ١ معهد ازهرى، وحدة صحية، وحدة بيطرية، مركز شباب، مركز شئون اجتماعية، مكتب بريد، بنك القرية، محطة مياه، سنترال نصف آلي، جمعية زراعية جمعية تعاونية، نقطة شرطة ومجلس محلى يتكون من ٢١عضو يمثلون قرية الكشح والبلابيش المستجدة، البلابيش القبلي ، والبلابيش البحري وعزبة بطيخ. ويمثل الكشح ٦ أعضاء "٣مسلمون و٣أقباط"

وتتبع الكشح الدائرة الانتخابية لمركز دار السلام ويمثلها فى البرلمان النائبان حسن توفيق وعطية بربرى.

وتعتبر الكشح مركز اقتصاديا وتجارياً للقرى والمراكز المجاورة فى المحافظة. وهذا التعدد فى الأنشطة يعد مصدراً لجذب سكانى لممارسة الأنشطة التجارية والاستقرار فيها عكس الطابع الغالب بمحافظة سوهاج بأنها "طاردة للسكان بحثاً عن العمل".

وتشتهر الكشح بتجارة المواد الغذائية والأقمشة ومواد البناء ويوجد بها عدد كبير من الورش الحرفية ويبلغ عدد المحال التجارية والورش بالقرية "٥٣٢" محل يملك المسيحيون منها "٥١٧" محل والمسلمون "١٥" محلاً موزعة كالتالي:

شارع بورسعيد وبه "١٩٨" محلاً يمتلكهم مواطنون مسيحيون، و"٤" محلات لمسلمين
شارع صليب بشيت وبه "١٠٧" محلاً يمتلكه مسيحيون، ومحل واحد يملكه مسلم
شارع مكتب البريد وبه "١٥" محلاً يمتلكهم مسيحيون
شارع البوسطة القديمة وبه "٢٠" محلاً يمتلكه مسيحيون، ومحل واحد يملكه مسلم
شارع طريق ترعة الخيام وبه "٣٥" محلاً يمتلكهم مواطنون مسيحيون، و"٨"محلات لمسلمين.

رؤية لتطور الأحداث

١- أغسطس١٩٩٩ بدأ بإعادة بناء كنيسة مارجرجس بقرية أولاد طوق غرب، التى تبعد عن الكشح بـ ٣كم.

يقيم بقرية أولاد طوق غرب حوالي عشر أسر مسيحية، علماً بأن الكنيسة أنشئت عام ١٩٣٦ لخدمة مركز دار السلام وأولاد طوق غرب ونجع موسى، وفى الفترة من ١٩٨٨ إلي ١٩٩٥ أغلقت الكنيسة لأسباب داخلية بها وفى يوليو ١٩٩٩ صدر قرار إداري بتجديد الكنيسة.

٢- سبتمبر١٩٩٩ تم الانتهاء من إعادة البناء لمبنى الكنيسة المكون من ثلاثة طوابق على مساحة ١٤٠متر مربع ، أستكمل البناء الخارجي "القواعد الخرسانية، الجدران عدا التشطيبات الداخلية".

٣- أكتوبر١٩٩٩ شرع فى بناء منارة الكنيسة الملاصقة للجدار الخارجي الغربي من الجهة القبلية.

٤- أكتوبر١٩٩٩ أضرمت النيران فى منزل مجاور للكنيسة ملك المواطن/ القذافى عزمى "مسيحي" ولم تسجل خسائر فى الأرواح أو خسائر مادية. (علمت البعثة بحدوث معاينة من قبل الشرطة أمن الدولة لمنزل المواطن ولم تتأكد البعثة من إجراء محاضر رسمية بالشرطة أو التحقيقات بالنيابة العامة. أفاد راعى الكنيسة – للبعثة – أنه شعر أن بناء منارة الكنيسة لاقى استياء من المواطنين المسلمين الذين كانوا يساعدونه أثناء أعمال البناء فى الكنيسة بتقديم الطعام والمشروبات لعمال البناء).

٥- ١٩٩٩/١٢/١٠ الساعة ٣صباحاً أطلقت أعيرة نارية على الكنيسة من الخارج في اتجاه النوافذ والأبواب ، ولم تسجل خسائر مادية أو خسائر فى الأرواح. (علمت البعثة بحدوث معاينة من الشرطة ومباحث أمن الدولة للحادث ولم تتأكد البعثة من إجراء محاضر رسمية بالشرطة والتحقيقات بالنيابة العامة).

٦- إلي ذلك أوقف البناء فى منارة الكنيسة بعد أن وصل ارتفاعها إلي ارتفاع مبنى الكنيسة "بالطابق الثالث" وكانت أعمال البناء الخارجي قد انتهت، واستمر العمل بالتشطيبات الداخلية مع الاستمرار فى إقامة الشعائر الدينية بالكنيسة.

٧- وقبل نهاية ديسمبر١٩٩٩ اندلعت الأحداث بقرية الكشح، التى سرعان ما عادت مرة أخرى إلي قرية أولاد طوق غرب واستهدفت موقع واحد فقط هو كنيسة مارجرجس وعلى مقربة منها موقع آخر هو منزل راعى الكنيسة القس/ سوريال حنا الذى يقطن بقرية أولاد طوق شرق.

أ- الأحد٢٠٠٠/١/٢ الساعة ٦,٣مساء أطلقت أعيرة نارية بصورة عشوائية تجاه أبواب ونوافذ الكنيسة وتم اقتحامها عن طريق تحطيم النافذة والدخول منها إلي الكنيسة والعبث بمحتوياتها.
ومن مظاهر الإتلاف التى عاينتها البعثة:
- على الباب الخارجي "حديدي" آثار لطلقات نارية عددها ٧
- أثر تحطيم بالنافذة المطلة على الشارع
- آثار حريق فى بعض الصور الموجودة بالكنيسة

ب- الأحد٢٠٠٠/١/٢ أضرمت النيران بمنزل القس سوريال عبد المسيح راعى كنيسة مارى جرجس والمقيم بقرية أولاد طوق شرق شارع السادات
ومن مظاهر الإتلاف التي عاينتها البعثة:
- بالطابق الأول توجد آثار حريق لسقف الغرفة "خشبي" آثار احتراق أخشاب موجودة بالأرضية وآثار لحتراق كتب دراسية كما تظهر آثار حريق على النوافذ المطلة على الشارع.
بالطابق الثاني آثار حريق بغرفة النوم متمثلة فى لحتراق النافذة المطلة على الشارع واحتراق بعض المفروشات والأغطية.

٨- الجمعة٣١/١٢/١٩٩٩ بقرية الكشح فى شارع احمد عرابى
يتفرع من ش بورسعيد من الناحية الشرقية ويوجد به ١٢١محل تجارى يملكهم مواطنون مسيحيون، ويقيم بالشارع مواطنون مسيحيون "فقط"، وفى نهايته يتقاطع مع ش الشيخ فتح حيث يقع١٥ منزلاً لمواطنين مسلمين مجاورين لمقابر المسلمين.
الساعة ٣,٣٠ عصراً أمام المحل رقم ٦٥ لمالكه راشد فهيم منصور أبو عروق، لتجارة الأقمشة والخردوات، حضرت سيدة (مازالت مجهولة حتى تاريخه لم تستطع البعثة التعرف على اسمها أو شخصيتها، حيث اجمع الشهود أنها من خارج الكشح ولا أحد يعرفها) لاسترجاع بضاعة سبق شرائها من التاجر، وأثناء حوارها مع ايمن نجل التاجر حدثت مشادة كلامية بينهم انتهت بانصراف السيدة، وحال انصرافها تصادف مرور عوض حسين من أهالي القرية لا يقيم بشارع أحمد عرابى وجرى حديث مع التاجر وابنه بشأن تعديهم بالقول على السيدة، وانتهى حديث - الثلاثة - بالمشاجرة.

٩- الساعة ٤عصراً أثناء توجه التاجر/ راشد فهيم إلي نقطة الشرطة لتقديم بلاغ، وعند الكوبري القبلي "على مقربة من النقطة" استوقفه بعض اقارب عوض حسين وتجددت المشاجرة مرة اخرى بحضور اقارب راشد فهيم[١٥] وانتهت المشاجرة بين الطرفين الساعة ٤,٣٠ عصراً تقريباً. (رفض جميع المقيمين وأصحاب المحلات فى ش احمد عرابي الإدلاء بشهاداتهم للبعثة سوى مواطن واحد فقط هو صاحب العقار الموجود به محل راشد)

١٠- أثناء أذان المغرب وفى شارع بورسعيد وبعد انصراف أصحاب الأكشاك المسلمين لتناول طعام الإفطار قام بعض المواطنين المسيحيين بإتلاف وتحطيم الأكشاك الخشبية.
- شارع بورسعيد هو الشارع التجاري الرئيسي بالقرية ويبدأ من المدخل البحري وينتهي عند الكوبري القبلي ويتفرع منه أيضا بعض الشوارع التجارية "صليب بشتيت ، احمد عرابى"، ويوجد به ١٩٨محل تجارى يملكهم مواطنين مسيحيون وأربع محلات يملكهم مواطنين مسلمون، ولا يوجد سوى منزلين لمواطنين مسلمين، "خليفة الرفاعى وحسن الدسوقى" ويتفرع منه أيضا ثلاث شوارع تؤدى إلي منازل يقطنها مواطنين مسلمين "أبو بكر الصديق، الجمهورية، مكتب البريد" وإذ يوجد محل يملكهم مواطنين مسيحيين نشاطهم "تجارة الجملة والقطاعي للمواد الغذائية والأقمشة والورش الحرفية وقطع الغيار ..." فيواجهها على بعد مسافة تتراوح من ٢ إلي ٣ متر مربع أكشاك خشبية يملكها مواطنين مسلمون "نشاطها بيع الخضار والفاكهة والأطعمة"
"قامت البعثة بمعاينة مظاهر الإتلاف المتمثلة فى التحطيم التام لـ٢٤ كشك خشبي وبعض عربات اليد الخشبية المستخدمة فى نقل البضائع أو بيع بعض الأطعمة".
تلقت البعثة روايات مختلفة من شهود العيان بشأن بناء الأكشاك:
المواطنون المسيحيون يؤكدون أن إنشاء الأكشاك لا يتجاوز عشر سنوات
المواطنون المسلمون يؤكدون أن تاريخ إنشاء الأكشاك يتجاوز خمسون عاماً منذ أن كان ش بورسعيد ترعة ويفترش الأرض على ضفتيها المواطنون المسلمون حيث كانوا يبيعون الخضر، وبعد الغاء الترعة "ردمها" تحول ش بورسعيد إلي ش تجارى واستغل كل من يفترش الأرض المساحة على الطريق الجديد بإقامة كشك خشبي.
(وقدم بعض المواطنين المسلمون مستندات عبارة عن إيصال تحصيل رسم أشغال من الوحدة المحلية لقرية الكشح قبل عام١٩٨٠)
وقد تأكد للبعثة أن هناك قرار إزالة سبق صدوره من رئيس الوحدة المحلية لقرية الكشح لإزالة تلك الأكشاك المخالفة. فيما أوقف تنفيذه محافظ سوهاج بتاريخ٢١/٣/١٩٩٨ بناء على طلب عضو مجلس الشعب حسن رضوان ولم يتأكد للبعثة الأسباب التي دفعت المحافظ لاتخاذ هذا القرار.

١١- مساء الجمعة٣١/١٢/١٩٩٩ ، عقب الإفطار علم المواطنين المسلمين بواقعة تحطيم الأكشاك فقام بعضٌ منهم بإتلاف وتحطيم المحلات التجارية التى تقع فى نهاية ش بورسعيد وشارع مكتب البريد واستمرت هذه الوقائع حتى الساعات الأولى من صباح السبت.
(ش مكتب البريد يبدأ من نهاية ش بورسعيد وبعد ثلثه الأول تبدأ منازل المسلمين)
قامت البعثة بمعاينة أثار ومظاهر الإتلاف لعشرة محلات ، وتمثلت فى تحطيم الأبواب الخشبية الخارجية وتحطيم بعض المحتويات من الداخل

١٥- نلاحظ أن التقرير يتحدث عن مشاجرة تجددت على مقربة من النقطة، والصحيح أن راشد قد ذهب إلى نقطة الشرطة لتقديم بلاغ بالتعدى عليه. ولو كان الأمر قد تعلق بمشاجرة فقط ما كان قد ذهب إلى الشرطة، حيث ضربه فايز وإخوته مرة أخرى على مقربة منها

١٢- السبت١/١/٢٠٠٠ غلب على قرية الكشح الهدوء النسبي، وشهدت حالة استنفار أمنى وحضور بعض أعضاء المجالس الشعبية والمحلية وكبار رجال العائلات واتفقوا على إنهاء الموضوع صلحاً، وان يتوجه أصحاب الأكشاك المسلمين صباح الأحد لإصلاح ما تم إتلافه مساء الجمعة.
لم تستطيع البعثة التأكد من موافقة جميع المواطنين المسيحيين، على ما تم فى جلسة الصلح وخاصة عملية إصلاح الأكشاك وإعادتها لمكانها

١٣- الأحد٢/١/٢٠٠٠ الساعة ٩,٣٠صباحاً تقريباً توجه أصحاب الأكشاك إلي ش بورسعيد لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه فى جلسة الصلح "إصلاح الأكشاك" مع تصادف خروج المواطنين المسيحيين عقب الصلاة "القداس" من الكنائس القريبة من شارع بورسعيد (كنيسة الملاك ميخائيل، أبى سيفين، السيدة العذراء)
وأعترض بعضهم على عملية إصلاح الأكشاك وتطور الامر إلي مشاجرة بين الطرفين استخدمت فيها الأيدي والطوب والعصي.

١٤- إلي ذلك دقت أجراس كنيسة الملاك ميخائيل إيذانا للصلاة "القداس" لوفاة المواطن/ الكسان ملوك، كان قد توفى وفاة طبيعية مساء السبت١/١/٢٠٠٠
(تقع كنيسة الملاك ميخائيل بشارع جانبي من شارع صليب بشيت المتفرع من شارع بورسعيد وترى منارتها من جميع أنحاء القرية)

١٥- فسر بعض المواطنين المسلمين دقات أجراس الكنيسة بانها إنذار لتجميع المسيحيين وإعلاناً بأن هناك خطر يحيق بالمسيحيين بالقرية.

١٦- تردد أن أحد المواطنين المسلمين استقل سيارة بها ميكروفون أشاع فى الكشح والقرى المجاورة أن دقات أجراس الكنيسة تعلن الحرب على المسلمين بالكشح وان المسلمين بالكشح فى خطر كم أشاع أيضا أن المسيحيين سمموا مياه الشرب (ووجدت الشائعة الأخيرة صدى لان العاملين بمحطة المياه مواطنين مسيحيين).

١٧- بعد أن استقرت الشائعة وأوغرت ما فى الصدور من مشاعر روح التعصب والكراهية بدأت الأحداث الدموية التي استمرت حتى الساعة الرابعة من مساء الأحد٢/١/٢٠٠٠
(لم تستطع البعثة التأكد من بداية واتجاهات إطلاق النيران، حيث أن لكلا الطرفين المسلمين والمسيحيين رواية تفيد بأن الطرف الثاني هو الذي بدأ بإطلاق النيران بصورة عشوائية[١٦]، وان هناك أشخاص معينين كانوا يطلقون النيران بصورة عشوائية كما استمعت البعثة لروايات عديدة ومتفاوتة بشأن الشائعة تنحصر فى أن مصدرها السيارة سالفة الذكر ومئذنة لحد المساجد)

١٨- وتطورت وانتشرت الأحداث الدموية بطلقات الرصاص وإضرام النيران فى الأملاك التى توجهت وفقاً للطبيعة الديموغرافية لقرية الكشح والقرى المجاورة لها[١٧]
ففي قرية الكشح يقطن المواطنين المسيحيين بالناحية البحرية والشرقية والقبلية وبداخل هذه الكتلة السكانية المحددة جغرافياً ، توجد محالهم التجارية ، وكافة انشطتهم المهنية والصناعية والحرفية.
ويحد منازل المواطنين المسيحيين من النواحي الثلاثة أراضي زراعية مقابلة للقرى المجاورة التى يقطن معظمها مواطنين مسلمين ويقطن المواطنين المسلمين بالناحية الغربية لقرية الكشح "ويقيمون فى كتلة سكانية واحدة ملاصقة للأراضى الزراعية التى يعملون فيها حيث لا يمارسون انشطة تجارية أو صناعية أو مهنية" ولا تدخل منازلهم مع منازل المواطنين المسيحيين فتبدأ من نهاية منازل المواطنين المسيحيين من منتصف شارع أبو بكر الصديق والجمهورية ومكتب البريد لتمثل كتلة سكانية واحدة بالناحية الغربية بالكشح.

١٩- وإذ أوغرت الشائعة ما فى الصدور من كراهية وتعصب فقد أفرزت ما فى العقول من هشاشة الأفكار المتداخل فى تكوينها العامل الديني والثقافي والاجتماعي والاقتصادي ، وأدت إلي السير طوعاً داخل ونحو قرية الكشح للقيام بأعمال القتل والحرق وفقاً لما هو معلوم ومعروف من الطبيعة

---

١٦ - على الرغم من أن البعثة لم تتأكد من الذى بدأ باطلاق النار. إلا أن المنطق يقول أنه لو كان المسيحيون قد بدأوا باطلاق النار لكان ذلك قد أدى إلى سقوط عدد من القتلى بين المسلمين وهو ما لم يحدث

١٧- يبدو أن البعثة تشعر بالحياء عندما تقول أن الأحداث الدموية تطورت وانتشرت وفقاً للطبيعة الديموغرافية لقرية الكشح وكان بإمكانها ترجمة هذه اللغة الرفيعة بالقول أن القتل وإضرام النار كان باتجاه المسيحيين وأملاكهم فى الكشح والقرى المجاورة ولكنها عادت وذكرت ذلك فى موضع لاحق

الديموغرافية لقرية الكشح.
فسقط ٢٢ قتيلاً واكثر من ثلاثين مصاباً بالكشح وبالقرى المجاورة لها

أ- الناحية الغربية:
قتل المواطنين عبد المسيح محروس وابنته سامية فى منزلهما الذى يقع بشارع جانبي من شارع البريد.
قتل المواطنين ممدوح نصحي صادق ووائل الضبع ميخائيل بمنزلهما الذى يقع بطريق ترعة الخيام بالقرب من الزراعات.

ب- الناحية البحرية:
قتلت المواطنة بونة القمص جبرائيل بمنزلها الذى يقع بشارع جانبي من ش بورسعيد على مقربة من الزراعات.
قتل ثمانى مواطنين (جابر سدرك سعد، رفعت زغلول جابر، حليم فهيم مقار، وابنائه - اشرف وزكريا والأمير وعادل وميسون وعياد) بالزراعات بمنطقة حوض عفيفى.
قتل المواطنين تادرس لاوندى وابنه تامر بمنزلهما في مواجهة الزراعات.
قتل المواطن مهران لبيب شنودة ، بمنزله فى مواجهة الزراعات بجوار مدرسة الكشح الابتدائية.
قتل المواطن عاطف عزت زكى بالزراعات.
قتل المواطن وهيب جرجس حنا بمنزله فى مواجهة الزراعات.
قتل المواطنان عمدان ظريف ومعوض شنودة أثناء مرورهما بالطريق الزراعى بين قرية الكشح وقرية اولاد طوق.
قتل المواطن رفعت فايز عوض أثناء مروره بالطريق بين قرية نقنق وقرية دير النغاميش وقرية الكشح.
قتل المواطن ايمن حشمت حمدى أثناء وقوفه على كوبري بمدخل قرية البلابيش المستجدة وتبعد عن الكشح مسافة ٢كم[١٨]

٢٠- وفى الكشح انتهت الأحداث حوالي الساعة ٤ مساء الأحد الموافق٢/١/٢٠٠٠ مع وصول الحشود الأمنية والقيادات رفيعة المستوى من القاهرة ، وبدأت عملية البحث عن جثث القتلى، والتى دفن منها ١٧ قتيل يوم الثلاثاء٤/١/٢٠٠٠ واستمر دفن الباقي تباعاً، وما زالت توجد جثة مجهولة بالمستشفى لم تدفن بعد.
وعلى مدى يومي الأحد والاثنين ٢،٣يناير٢٠٠٠ امتدت أعمال الحريق والإتلاف فى املاك المواطنين المسيحيين المقيمين بالقرى المجاورة للكشح "أولاد طوق غرب/شرق، أولاد سالم، البلابيش المستجدة، نفتق"
مع انتهاء أعمال البعثة يوم الجمعة الموافق٣١/١/٢٠٠٠ كانت الأوضاع فى القرية على النحو التالي:
أ- استمرار تمسك الطرفين المسلمين والمسيحيين برؤيته للأحداث بصورة تبرئه وتدين الطرف الأخر. لدرجة أن بعض روايات المواطنين المسلمين تقول "المسيحيين موتوا بعض وهما بيضربوا عشوائي من فوق الأسطح وهما موتوا الغلابة منهم والاغنياء كانوا محمين".
وبعض روايات المواطنين المسيحيين تقول المسلمين كسروا الأكشاك بأيديهم.
ب- يكاد يكون هناك عقل واحد صاغ ولقن الروايات لكلا الطرفين، والروايات واحدة ومجددة بالاشخاص والأماكن وتتجه نحو اتهام أشخاص معينيين ، فى الوقت الذى لا توجد اى شواهد أو أدلة أو براهين تدلل على صحة الروايات.
ج- إصرار المواطنين المسيحيين على تصوير الأحداث وتوجيهها فقط تجاه اتهام شخص معين فى جهاز الأمن نظراً لدوره فى أحداث الكشح ١٩٩٨
ومن الغريب فى الأمر أن هذا الشخص يتردد اسمه ويتحمل المسئولية الكاملة حتى فى روايات الأطفال.
د- تكريس مشاعر البغض والكراهية لكلا الطرفين تجاه بعضهما ، واصبح كل طرف لا يتجول إلا فى محيطه وكتلته السكنية.
مع تاكيد المواطنين المسلمين بعدم التعامل التجاري مع المواطنين المسيحيين أصحاب المحلات، وتردد هذا أيضا من القرى المجاورة مع الوضع فى الاعتبار أن الكشح هى المركز الاقتصادي والتجاري لجميع القرى المجاورة والمراكز الأخرى بالمحافظة.
عدا بعض الحالات التى يحكمها التجاور فى السكن والاحتياجات الملحة.
هـ- استمرار ترك المواطنين المسيحيين لمنازلهم التى تعرضت لأعمال قتل أو حرق فى الأحداث ،

١٨- تبين من التحقيقات والشهادات ومن بينها شهادة والده أن مسلمين تعقبوه وقتلوه اعتقاداً منهم بأنه مسيحى

وإقامتـهم طرف اقربهم داخل القرية بالناحية الغـربية والبحرية، ومنازل أقاربهم ضـمن الكتلة السكنية بالداخل.
ويرتبط الشعور بتجدد الأخطار انعدام حركة المواطنين بالقـرية بعد غروب الشمس وفى الصباح الحركة والتجوال يكونان داخل المحيط والكتلة السكنية لكلا الطرفين.
و- استمرار رفض المواطنين المسيحيين لأي أفكار لإعادة بناء أكشاك المواطنين المسلمين بشارع بورسعيد .

فى الوقت الذى قررت فيه الجـهات التنفيذية إعادة بناء الأكشاك بشارع بورسـعيد، وبدلاً من الأخشاب السابقة حلت محلها مواد البناء والخرسانة المسلحة، واعادت تنظيم الشارع على النحو التالى:
- فى بداية ش بورسعيد من ناحية اليسار أقيم عشرين محل تجارى.
- فى نهاية ش بورسعيد وتقاطعه مع ش مكتب البريد بجوار الشئون الاجتماعية أقيم عشرين محلاً
- فى منتصف ش بورسـعيد تم إلغـاء نهر الطريق وتسيير المرور من الجانبين أقـيم مكان نهر الطريق ٢٦محلاً تجـارياً فى صورة أبنية متلاصـقة من الخلف تفتح أبواب كل ١٣محل منهـم على أحد جانبى الطريق.

شهود عيان

١- سوريال حلمى سيفين ٦٢سنة. مقيم فى شارع مبارك بحرى القرية.
تاجر أقمشة صاحب محل مبنى فاتورة بشارع بورسعيد
"يوم الجمعة٣١/١٢/١٩٩٩ الساعة الرابعة عصراً فـوجئنا بالهجوم من عدد كبير من الأهالي يحملون الشوم والعـصى ويحطمون المحلات وبعـد ما رأيت هذا هربت من المحل ومعى ابنـى الصغير وعـمره ٦سنوات بعـد أن أغلقته وذهبت إلي مـنزلي ولم أخرج إلا يوم السـبت ولكن فوجئت بكسر باب المحل وتحطيمه وسرقة البضاعة ومبلغ نقدي كان بالمحل
وعرفت بما حـدث بين التاجـر راشد أبو عـروق وإحدى السيـدات والمشاجـرة فيمـا بين بعض المسلمين والمسيـحيين ولكنى لم أعـرف تفـاصيل ذلك وفى حـوالى السـاعة الـعاشـرة والنصف صبـاحـاً يوم الاحد٢/١/٢٠٠٠ بعد خروجنا من الكنيسة فوجئنا بإطلاق أعيرة نارية من جميع الجهات ولم نعرف سببهـا أو من الذى يطلق هذه الأعيرة النارية فتوجـهت إلي منزل مسرعاً خوفاً من الإصـابة واستمرت الأعيرة النارية حتى الساعة الخامسة مساء بعد تدخل الشرطة وسيطرتها على الموقف".

٢- منير مرعى لوندى أبو عروق ٤٢ سنة. مقيم بشارع كنيسة الملاك.
تاجر مينى فاتورة أقمشة له محل بشارع أحمد عرابى
يروى ما أحدث بما يلي:
"اللى حصل يوم الجـمعة٣١/١٢/٩٩ الساعة ٤,٣٠ظهـراً كان فيه إحـدى السيدات اشتـرت جزمة من تاجر يدعى / راشد أبـو عروق من عائلة العواصى وبعـد خمسة أيام حضـرت لترجيعـها وقال ممنوع ترجيع الجزمة ورفض راشـد ان يأخذها بعد خمسة، أيام فكان هناك أفراد من عائلة الـسيدة موجودين بالقرب من المحل وذهب أحـدهم إلي راشد وسأله عن سـبب عدم أخذ الحذاء وقـام أحدهم بسب الدين للتاجـر راشد وتبادلوا السـباب بالأديان فقـام الأشخاص الآخـرون بالتعدي بالضـرب على راشد وابنه داخل المحل فتوجه راشـد وولده إلي نقطة الشرطة للإبلاغ فتعدوا عليه مـرة أخرى عند الكوبري وبعد ذلك تدخلت عائلات أخرى من المسلمين وقاموا بتكسير المحلات وسرقـتها وإشعال النيران فيها وقاموا بتكسير أكشاكهم أيضاً فى وجود الشرطة
ويوم السبت١/١/٢٠٠٠ حـاول الأهالي التوجه إلي مـحالهم بشارع بورسـعيد ولكن منعتـهم الشرطة ولم يحدث شئ يوم السبت إلا محاولة الصلح بين المسلمين والمسيحيين والتي لم تتم".
يوم الأحد٢/١/٢٠٠٠
"فى حوالـي الساعة التـاسعـة صبـاحاً بعـد أداء القداس فى الكنيـسة توجـه بعض أصحـاب المحلات والأكشاك إلي شـارع بورسعيد وحـاول شخص إصـلاح الكشك الخـاص به فمنعـه أحد المسيـحيين الموجودين وقال "لا تفعلوا شئ فى الأكشاك إلا بعد أن نعرف الموضوع ونهايته" فقام بعض المسلمين بالتعدي على ذلك الرجل بالضرب في الشارع وبعـد مرور حوالي ساعـة تقريبـاً دقت أجراس الكنيـسة بشكل جنائزي لوفاة أحد الأشـخاص فبدأ الأهالي فى إطلاق الأعيرة النـارية من جـميع الاتجاهات ومن أعلى المنازل وأدى ذلك إلي حـالة من الذعر وإصـابة عدد من الأشـخاص وفى حـوالي الساعـة الواحدة ظهراً تم إيقاف إطلاق النيـران داخل القرية ولكنها كانت مـستمرة فى النلحية الـبحرية وبعض النواحي

البعيدة عن تواجد الأمني".

٣- ميلاد وصفى عطية ٣٠سنة، صاحب محل بيع بقالة بشارع بورسعيد.

مقيم فى شارع الأنبا رويس متفرع من صليبت بشيت

"يوم الجمعة٣١/١٢/٩٩ فى حوالي الساعة ٤عصراً وخلال تواجدي بالمحل الخاص بي انا وابن خالتى فوجئت ببعض الأشخاص وقاموا بتكسير المنتجات المعروضة خارج المحل فخرجت من المحل وظل ابن خالتى مختبأ تحت المنضدة وبعد ١٠دقائق رجعت إلي المحل ويوم السبت فى الصباح توجهت إلي منزل ابن خالتي لكي أطمئن عليه فى طريقي وجدت المحل مكسور الباب ومنعني رجال الشرطة من الدخول إلي المحل وتقدمت ببلاغ فى النيابة فى نفس اليوم وذهبت بعد ذلك إلي منزلي ولم أخرج منه إلا يوم الثلاثاء وعندما ذهبت إلي المحل ة وجدت أن البضائع غير موجودة وتم سرقتها مع مبلغ من المال أيضاً".

٤- مواطن "رفض ذكر اسمه" ٤٠سنة، قرية البلابيش المستجدة.

"إحنا فى بلدنا لم تحدث أية تعديات على المسيحيين حيث لا يوجد سوى عائلة واحدة مسيحية فى القرية ولم تحدث تلفيات وقد حاول بعض الأهالي التعدي على المسيحيين كلنا منعناهم وعلمنا ما حدث بين المسلمين والمسيحيين فى قرية الكشح المجاورة لنا مباشرة من مشاجرة وعن الأحداث فأنا علمت أن سيدة كانت تشترى قماش من أحد التجار المسيحيين وتشاجرت معه وأدى ذلك إلي تعديه عليها بالضرب مما أدى إلي تدخل بعض الأشخاص المسلمين الموجودين بالسوق وأدى ذلك إلي تخريب المحلات ويوم الأحد٢/١ /٢٠٠٠ ما حدث من إشاعة بأن المسيحيين وضعوا مادة سامة فى مياه الصهريج وأدى ذلك إلي إشعال النيران فى محلات المسيحيين فى أولاد طوق غرب وشرق ولم تحدث فى قرية البلابيش المستجدة سوى حالة إطلاق الأعيرة النارية عند الكوبري والتي توفى فيها أيمن حشمت حمدى".

٥- مجدى حسن سليم ٣٧ سنة، مقيم بقرية النغاميش.

"اللى حصل إني كنت مركب بعض الأشخاص وطالع على النغاميش يوم الاثنين٣/١/٢٠٠٠ الساعة ٤عصراً وعلى طريق الكشح العمومي ورايح على النغاميش فوجئت ببعض الأشخاص وعددهم حوالى ١٢شخص أو أكثر وضعين حجارة على الطريق وأوقفوا السيارة وكان معي ٤أفراد ومنهم واحد مسيحي من النغاميش وحاولوا أخذ الشخص المسيحي وأنا رفضت وأخبرتهم أنه من النغاميش ومحدش يكلمه فخبطوا السيارة من الامام وكسروا الفانوس والزجاج ونزل المسلمين اللى كانوا فى السيارة ومشيوا ومحدش كلمهم وتركت السيارة وأخذت الشخص المسيحي معي ووصلته حتى منزله وبعد كده رجعت إلي السيارة فوجدتها خاوية من الانابيب التي كانت بها والكاسيت والكاوتش الأستبن فأخذت السيارة وذهبت إلي منزلي بالنغاميش ومعملتش محضر بذلك".

٦- فتحى عبد اللاه بخيت ٣٥سنة، مراجع حسابات بالإدارة التعليمية.

مقيم بشارع السادات عمارة ١٥ مدخل أ الدور الخامس دار السلام

"أنا كنت فى الامتحان بقرية الكشح "منتدب للمراقبة" وسمعنا ضرب في الكشح وفضلنا بالمدرسة حتى حضرت الشرطة وأخذتنا فى سيارة إلي نقطة الكشح وظللنا بالنقطة حتى الساعة التاسعة والنصف مساء يوم الأحد٢/١/٢٠٠٠ وأرسلتنا الشرطة بسيارة إلي سوهاج ولكنى نزلت عن نقطة المرور وحال عودتي إلي المنزل وجدت غسالتي موجودة أمام باب العمارة وبها اعوجاج ولم أجد التليفزيون والبوتاجاز وكولدير مياه صغير وبعض أشياء من المطبخ فذهبت إلي المركز وقمت بعمل بلاغ بذلك".

٧- مواطن "طلب عدم ذكر اسمه" ٣٠سنة، سائق مقيم فى أولاد سالم قبلي.

"يوم الأحد سمعنا إشاعات عن أحداث الكشح وسألنا فقالوا إن فيه واحد فاتح محل قماش مسيحي وسيدة مسلمة بترجع له قماش قام ضربها فتدخل أحد الشباب وسأل عن سبب ضربها فقام بسبها التاجر وغلط فيها وعلى ذلك تشاجر بعض الشباب الموجودين بالسوق، انتشرت الأحداث فى الكشح يوم الجمعة وبعد كده حوالي الساعة ٤عصراً يوم الأحد تجمع عدد كبير من الأهالي المسلمين وبدءو فى الضرب وتكسير المحلات وسرقة ونهب المساكن وكان عددهم حوالي ٥٠٠:٦٠٠ شخص يحملون العصي والقطع الحديدية والأسلحة ويهتفون القصاص-القصاص ".

٨- السيد عبد الوهاب محمد المحامى

مكتب بشارع مجلس المدينة الجديدة، مقيم بقرية أولاد يحيى.

" إحنا سمعنا عن أحداث قرية الكشح وخرجت إشاعة عن أن المسيحيين اعتدوا على جماعة من المسلمين وقاموا بتكسير أكشاك المسلمين الموجودة بالشارع البحري بالكشح مما أدى إلي قيام بعض المسلمين بالتعدى عليهم وسمعنا باشتباكات بين المسلمين والمسيحيين وحضرت سيارة الإسعاف وبها مصابين حوالي٢٣مصاب "مسلم ومسيحي" إلي مستشفى دار السلام العام مما أدى إلي حدوث مشاحنات فى القرى المجاورة وفى يوم الأحد٢/١/٢٠٠٠ حوالي الساعة الواحدة ظهراً تجمع عدد كبير من الأهالي على أثر إشاعة بوضع المسيحيين مادة سامة داخل مياه الشرب مما أدى إلي قيام الأهالي بالاحتكاك ببعضهم وعلى ذلك حدثت عمليات الحريق فى المحلات والصيدليات والشقق السكنية.

وقد حضر بعض الأشخاص للتعدي على شخص مسيحي يدعى عطا الله وحيث انه يسكن بنفس العقار الذى أقيم فيه فقمت بالدفاع عن المسيحي وعن الأستديو الخاص به ومنعتهم بحجة أنه شريكي وكان عدد الأشخاص الذين يقومون بذلك حوالى ٢٠٠شخص أو أكثر ومنذ بداية الأحداث ترك الأخوة المسيحيين منازلهم ومحلاتهم وتوجهوا إلي القرى المجاورة".

٩- اشرف لطفى عبد الشهيد شنودة. أخصائي أشعة بمستشفى دار السلام العام.

"يوم الأحد٢/١/٢٠٠٠ الساعة ٢,٣٠ظهراً أنا كنت ماشى في شارع عبد الخالق رضوان ورأيت الناس وعددهم كبير بتحرق الدكاكين وشوية منهم ضربوني فتوجهت إلي منزل الأستاذ إسماعيل على إسماعيل المحامى واغلق الباب الرئيسي للمنزل وبقيت لديه حتى الصباح وأوصلني إلي المستشفى فى حوالى الساعة ٩ص وبقيت داخل المستشفى "محل عمل" حتى يوم الجمعة تقريباً.

وسمعت إشاعة عن إن المسيحيين احرقوا مسجد والمعهد الديني الازهري بالكشح مما أدى إلي ازدياد الأحداث وكان الأشخاص كثيراً جداً ويحملون العصى والشوم والسلاح والجركن الممتلئ بالبنزين أو الكيروسين ويسكبونه داخل المحل ويشعلون فيه النار وينهبون بعض محتويات المحلات".

١٠- محمد عبد الحميد كعب المحامى ٣٠سنة. مقيم بدار السلام شارع المجلس القديم

"يوم الأحد الساعة ٢ظهراً رجعت من العمل إلي المنزل وبعد حوالي ساعتين سمعت أصوات عالية نزلت الشارع لمعرفة السبب فأخبرني أحد الأشخاص بأنها مشاكل فى الكشح بين المسلمين والمسيحيين ورأيت بعض الأشخاص يمسكون العصى والأخشاب وعددهم كبير جداً وأعمارهم من ١٠:٢٥سنة وكانوا يقومون بضرب المحلات وتحطيمها وفتحها وسرقة بعض المحلات وإشعال النيران فى بعضها وسرقة بعض المنازل فى مساء ذلك اليوم وكانت الكهرباء مقطوعة نتيجة الحرائق التى حدثت وقد تم سرقة محتويات مكتبي ولم أعلم بذلك إلا يوم الاثنين وكسروا الباب الرئيسي للمكتب وكسر باب المكتب الداخلي وتم سرقة الكراسي والمكتب الصغير وبوتاجاز وأنبوبة وتليفزيون صغير ولم يتركوا شئ سوى المكتب الكبير سمعت إشاعة تسميم المياه يوم الأحد حوالي الساعة ٢ظهراً".

١١- جوزيف عزيز قزمان ٣٠ سنة

تاجر أجهزة كهربائية وصاحب محل بشارع بورسعيد، مقيم بمنزله الكائن بشارع بورسعيد

"يوم الجمعة٣١/١٢/٩٩ الساعة ٤عصراً حضرت سيدة إلي محل التاجر ويدعى راشد فهيم عروق سيدة من خارج القرية لإرجاع قطعة قماش قد اشترتها منذ عدة أيام وبعد رفض التاجر ترجيعها حدثت مشادة بينهما وتدخل بعض الأهالي وانهوا الموضوع ولكن حضر بعض تجار شارع بورسعيد وقاموا بسب الدين المسيحي والتعدي على التاجر بالضرب فذهب التاجر إلي نقطة الشرطة ومعه ابنه للإبلاغ فقاموا بإمساكه عند الكوبري المؤدى إلي النقطة وتعدوا عليه بالضرب والإهانة والسب ولم يستطيع أحد تخليصه من أيديهم "عددهم يزيد عن عشرة" وبعد كده قاموا بتكسير المحلات والتعدي على الأهالي وعند سماع ذلك من قبل التجار المسيحيين قاموا بالتعدي على بعضهم وبدأت الأحداث وتكسير المحلات والاكشاك فى وقت واحد وحال ذلك توجه الأهالي إلي ضابط النقطة الذى كان موجوداً بنهاية شارع بورسعيد أمام تقاطع شارع صليبة بشيت للإبلاغ عن تكسير المحلات فرفض الإسماع إلي شكواهم وتركهم وعاد بسيارته إلي ما بعد الكوبري ولم يتدخل وانتهت الأحداث الساعة٥,١٥ وعادت مرة أخرى بعد المغرب حوالي الساعة السادسة واستمرت طلقات النيران طول الليل".

ويوم السبت١/١/٢٠٠٠

عاد الهدوء النسبي إلي القرية ولكن فرض حظر تجول تلقائي ودون أن يمر أحد إلي منازل المسلمين من المسيحيين ولا من المسلمين إلي منازل المسيحيين وعلى ذلك انقسمت القرية إلي قسمين يفصل بينهما

شارع بورسعيد وتواجد أمنى مكثف ومنعت الأهالي من التواجد بشارع بورسعيد أو الشوارع العامة والالتزام بالمنازل خلال ذلك اليوم وحضر الأستاذ حسن توفيق عضو مجلس الشعب ومعه شيوخ المسلمين في محاولة للصلح بالمركز بمدينة دار السلام ولكن لم يتم".

ويوم الأحد٢/١/٢٠٠٠

فى حوالي الساعة العاشرة صباحاً بعد خروج الأهالي من الكنيسة فوجئوا باشتعال الموقف بين المسلمين والمسيحيين وبدأت الأهالي فى إطلاق الأعيرة النارية من جميع الجهات "وقد حضر المسلمين من أهالي القرية قبل ذلك بقليل بصحبة أ/ جمال مكاوى نائب رئيس مجلس المدينة وأ/ محمد يوسف رئيس مجلس القرية وآخرين وذلك لإعادة بناء الأكشاك المحطمة وتم تخفيف الأمن وإبعاده عن شارع بورسعيد وباعتراض الأهالي المسيحيين لعدم انتهاء الموضوع بدأت الأحداث" وقامت الشرطة بإلقاء القنابل المسيلة للدموع على الأهالي لتفرقهم أطلقت الشرطة النيران لتخويف الأهالي فالتزم الأهالي منازلهم وتطورت الأحداث فى شكل سلب ونهب وقتل للمسيحيين ومنازلهم وممتلكاتهم ولم تتدخل الشرطة فى تلك الأحداث التى وقعت فى الناحية البحرية من البلدة "كرم الغرابلية" والناحية القبلية "نجع لحمد رضوان" والطريق المؤدى إلي خارج الكشح "طريق الخيام" أي فى المناطق المجاورة لمنازل المسلمين".

ملحوظة:

نودي فى سيارة متنقلة بها ميكروفون وفى بعض المساجد بأن المسيحيين وضعوا مادة سامة فى مياه الشرب "حيث عامل الصهريج مسيحيين" وذلك في حوالى الساعة الواحدة من صباح يوم الاثنين يلاحظ انه بعد انتشار هذه الإشاعة توقف إطلاق النيران تماماً.

١٢- محمد العوال هاشم، مقيم بقرية الكشح.

"بدأت المشكلة يوم الجمعة٣١/١٢/١٩٩٩ عصراً فيه سيدة مسلمة سنها حوالى ٦٠سنة اشترت قطعة قماش من تاجر مسيحي يدعى/ راشد فهيم أبو عروق تاجر مينى فاتورة قماش ويوم الجمعة العصر رجعت علشان ترجعها رفض التاجر المسيحي حصلت خناقة بينهم ودفعها فوقعت على الأرض تدخل تاجر فاكهة اسمه فوزى عوض حسين كان ماشى بالصدفة وأثناء المشادة قام راشد بسب الدين وتلفظ بألفاظ سيئة ضد الإسلام وكان ذلك فى رمضان فتجمع شباب من الطرفين حوالى ١٠٠شخص وتجار من السوق وبعد حوالي ربع ساعة جاءت الشرطة وانتهى الأمر كده وأثناء فطار المسلمين وساعة الأذان قام الشباب المسيحي ومعهم رافعة حديد يملكها أحدهم قاموا بهدم ٤٩كشك يملكها المسلمين ويوم السبت محصلش حاجة لظروف حظر التجول من الشرطة يوم الأحد٢/١/٢٠٠٠ فوجئ الجميع بدق أجراس الكنائس حوالي الساعة ٥صباحاً وكان الأمن خفيف تواجده شوية، وحوالي الساعة١١,٣٠ حصل ضرب نار ودقت الأجراس مرة أخرى بعدها تجمع عدد من أهالي القرى المجاورة اللى أبناءها فى المعهد الأزهري وحصل إطلاق النيران من فوق سطح المنازل وأصيب عدد كبير من المسلمين منهم السباعي عبد المقصود أبو الفضل القاسمى ومحمود رجب والضرب كان من الشباب المسيحي واحنا كنا بنحمي المعهد الأزهري خوفاً من حرقه لأنه انتشر فى إشاعة إن المسيحيين زي ما هدموا الأكشاك هيهدموا المعهد الأزهري وأي حاجة خاصة بالمسلمين وانتهت الأحداث حوالي الساعة ٤ العصر لأن الأمن كان سيطر على البلد ومش عارفين الناس اللى ماتوا حصل ده ازاى وهما المسيحيين علشان اللى حصل فى٩٨ والدنيا كلها وقفت علشانهم".

١٣- مواطن "رفض ذكر اسمه"

"منذ فترة جاء قرار بترميم بعض الكنائس مثل كنيسة أبو شنودة أبو سيفين وانتهز المسيحيين الفرصة وقاموا بهدم كنائس أبو شنودة أبو سيفين العذراء مريم مارجرجس وقاموا بتأسيس قواعد جديدة وتوسيع الكنائس بإضافة منازل وكانت كنيسة ابو سيفين مجاورة لمسجد أبى بكر وكانت بدون منارة فمنذ شهرين قاموا ببناء منارتين مرة واحدة وقاموا بزيادة ارتفاعها أعلى من مئذنة المسجد وعند افتتاحها كانوا يهتفون داخلها وخارجها- بالروح بالدم نفديك يا صليب وان السعودية أرسلت أن الدين المسيحي هو الإسلام وطبعاً دى حاجات تستفز أي واحد فينا.

وفيه حاجة ثانية قالوا أنهم منذ ٣شهور أثناء هدم الكنيسة اللى فى دير النغاميش تبعد عن الكشح بحوالى ٤كم انهم وجدوا ٧جثث فى حالة جيدة مكتملين فقاموا بوضعهم فى أماكن زجاج حتى يصبحو مزار سياحى وادعوا انهم قساوسة صالحين من العصر الروماني ودفنوا فى الكنيسة وان تاريخهم ٧٥٠ سنة وكان الناس المسيحيين هنا يعظونا بأنه معندكوش ناس زى دول وان إحنا أصل المنطقة".

١٤- مواطن "رفض ذكر اسمه"، مسلم الكشح.

"أنا شفت أحداث يوم الأحد ٢يناير ٢٠٠٠ الأحداث صباحاً حسينا بها عندما قام المسيحيين بمنع أولادهم من الذهاب للمدارس وقالوا إن الطلاب هيمتحنوا فى الكنائس الساعة ٨ص دقت أجراس الكنيسة وفى الساعة ١١,٣٠ كانت أجراس الكنائس جميعها تدق ٣دقات وخرج ناس من خمس كنائس شباباً كبير قوى وقاموا بالتجمع فى شارع بورسعيد وقاموا بضرب الناس بشكل عشوائي لأنه كان معاهم سلاح وأصيب كل من السباعى عبد المقصود وأبو الفضل ابو الجاسم ومحمد رجب وعبد الرحمن محمود وكان فيه طالب اسمه احمد على عبيد فى طريقه إلي الكشح قاموا بإنزاله من السيارة وقاموا بالضرب فيه والاعتداء عليه بالجنازير وناحيتنا فى غرب الكشح أغلبية مسلمين قامت بإطلاق النار على جيرانها المسيحيين واشتعلت الأحداث بعدها".

١٥- السيد الدسوقى عابدين تاجر، مقيم بالكشح.

"يوم الجمعة ١٩٩٩/١٢/٣١ حدثت مشاجرة بين سيدة مسلمة وتاجر مسيحي وكان ذلك فى ش احمد عرابى كله أقباط وتصادف أثناء المشادة إن فوزى عوض حسين وفايز عوض حسين كانوا ماشيين أمام الخناقة فوجدوا التاجر يدفع السيدة ووقعها على الأرض ورجلها بانت وحصل إشكال بينهم وجاءت الشرطة وفضت المشكلة وتم القبض على فوزى عوض وفايز عوض وراشد فهيم التاجر المسيحي وحوالي الساعة ٥ وقت إفطار المسلمين جاءت أفواج من المسيحيين ومعهم رافعة وقامت بهدم الأكشاك بتاعت المسلمين وكان المسيحيين بيهتفوا وهم بيكسروا الأكشاك وكان فيه كشك باسم أيمن عبد الفتاح بضيخ فيه مصحف قاموا بتقطيعه وطبعاً سابوا الأكشاك الخاصة بتاعتهم زى كشك د/ جرجس عوض كشك بشاى فاروق كشك وهيب القمص.

يوم الأحد ضربوا أجراس فى الكنائس االساعة ١١,٣٠ وقاموا بالضرب فينا بالرصاص وأصابوا كثير من المسلمين وطبعاً إحنا كان علينا حظر تجول".

١٦- أديب إدريس جرجس فلاح

مقيم بقرية نقنق تبعد عن الكشح بحوالى ٢كم

"فى يوم الأحد فى حوالي الساعة ٣ تقريباً تجمع عدد كبير من الشباب وكانوا جايين ناحيتنا ومعهم طوب وحاولوا يضربونا بالطوب وقبل مجيئهم حضر الشيخ عبد السلام وعم خيري ساكنين هنا فى البلد ومنعوا الناس إن تضربنا أو تكسر علينا البيوت وطبعاً خوفنا واحنا سمعنا طلقات نار من الكشح وطبعاً فى نفس اليوم لم يتركنا الشيخ عبد السلام أبو الوفا وماسك معاه أقساط الناس وقرب المغرب سمعنا فى الميكرفونات إن المسيحيين سمموا الميه يمكن ده علشان عامل المحطة مسيحي من دير الغناميش ومن بعيد قام الشباب بإلقاء الحجارة على البيت بتاعنا وكسروا الشبابيك فقط وكان ممكن يموتونا لولا الشيخ عبد السلام كان موجود عندنا ولم تخرج احنا وأبناءنا إلا يوم الاثنين آخر النهار بعد ما هديت الأحوال".

١٧- مواطن "رفض ذكر اسمه"

"يوم الجمعة ١٩٩٩/١٢/٣١ الساعة ٣عصراً تصادف مرور فايز عوض حسين وأخيه ناصر أمام محل راشد فهيم وشاهدوا سيدة ترجع قطعة قماش فقام فايز وأخيه على أثر مشادة وقاما بضرب راشد فهيم التاجر الذى قامت السيدة بإرجاع قطعة القماش له فقام راشد وابنه بالذهاب لنقطة الشرطة فقابلهم على الكوبري مجموعة من الشباب المسلم وضربوهم وبدأ الهياج والضرب وتكسير المحلات وبعد ربع ساعة وصل الرائد خالد ومعه اشرف عمارة ضابط المباحث ونادى على أبونا بسادة غبريال عند المسيح وقال يا جماعة أنا شفت كل حاجة وهنجيب لكم حقكم وتجمع الكثير من الأهالي فانسحب الضابط ووقف على الكوبري وفجأة بدأ الضرب فى المسيحيين فى ش بورسعيد قرب الكوبري طوب وغلط من الفريقين- وتم نقلهم للمستشفى- ووصلت قوات أمن سوهاج حوالي الساعة السادسة وحكينا لهم ما حدث وقامت قوات الأمن بالتواجد داخل القرية ويوم السبت ٢٠٠٠/١/١ معظم محلات بورسعيد مكسورة ومحروقة وظلت الشرطة موجودة وحوالي الساعة ١٢ وصل مساعد مدير الأمن وسعيد أبو المعالي أمن دولة والحكمدار وقلنا لهم أن المحلات أتكسرت قال وإيه يعنى ما انتم كسرتم الأكشاك.

وفى صباح الأحد وبعد انتهاء القداس توجه كل منا إلي منزله لظروف حظر التجول وحوالي الساعة ١٠ كنت فوق منزلي بشارع بورسعيد وجت المسلمين متجمعين عند الأكشاك وبدأ إطلاق الرصاص وبدأنا نعرف أن هناك موتى اتصلنا بالأنبا يوحنا وأبلغناه بان الموضوع توسع وان هناك موتى وقام سيدنا

بإرسال الناس لمدير الأمن فذهبوا إليه وجدوه ذهب إلي الكشح وتقريباً تقابل الجميع عند مدخل الكشح البحري ولم يستطيع الجميع دخول البلد من جراء ضرب النار ركب الجميع فى مصفحة وذهبوا إلي قسم الشرطة وكان الكلام ده من الساعة١٠ حتى الساعة٣,٣٠ وأخذوا سيارة مصفحة ونقلوا المصابين وحدثت مشادة بين أبونا بولا والحكمدار، لأنه قال كيف يموت كل الناس دى والأمن موجود وبعدها أخذوا سيارة مصفحة ولموا الجثث فيها والمفروض أن الأكشاك كانت تزال أساساً لأن هناك حكم محكمة بإزالتها وإنها موجودة أمام المسيحيين استفزاز كل يوم وان الأمن هو المسئول على كل اللى حصل من المسلمين لأنه معرفش يسيطر على الأمور من بدرى".

١٨- سرجعوس منقر بولس مهندس زراعي، وكيل المجلس الشعبي بالكشح.

"بدأت الأحداث بمشاجرة بين سيدة وتاجر يدعى راشد فهيم تم هدم الأكشاك وحرق المحلات بعد ذلك ليلاً وتواجدت قوات الأمن يوم الجمعة ليلاً والسبت لم يحدث شئ إطلاقا يوم الأحد٢/١/٢٠٠٠ صباحاً بدأت تنتشر شائعات فى القرى المجاورة إن المسيحيين ضربوا المسجد والمعهد الأزهري وقتلوا المسلمين وبدأت الأحداث بطلقات نارية من فوق أسطح المنازل وحدث قتل فى أطراف القرية وتهجم على المنازل من الناحية البحرية ومعظم حوادث القتل حدثت فى القرى المجاورة للكشح عند عزبة بطيخ مثلاً والمنطقة الغربية مثلاً ثم حرق٤منازل وهدأت الأمور فى حوالي الساعة٣,٣٠ يوم الأحد٢يناير والشائعات هي السبب الرئيسي فى تلك الحوادث".

١٩- د/ جرجس عوض سلوانس، طبيب بيطري الكشح

"كل عام وبالتحديد يوم ٢٧ رمضان حريص على عمل مائدة إفطار يحضرها الأقباط والمسلمين لتدعيم الوحدة الوطنية -هذا العام الأحداث أفسدت كل شئ- واعتقد ان الأحداث٩٨ عامل مؤثر لأن الناس لم تأخذ حقها -وحبس شيبوب والناس غير مقتنعة انه القاتل الفعلي تواجد الأكشاك بهذه الطريقة- عدم وجود توعية لأن أحداث الأحد ترتبت على الشائعات فبعد حادث يوم الجمعة وتكسير الأكشاك بدأت الشائعات يوم الأحد عن تسمم المياه وهذا يتم من خلال ميكروفونات وإن كنت فى هذا اليوم مع ابني فى المدرسة وعندما حدث إطلاق نار خاف الأقباط جميعاً من أن تطال الأحداث واللي سمعته أن سيدة اشترت جزمة يوم الأربعاء من تاجر بشارع احمد عرابي وجاءت ترجعها يوم الجمعة وحدثت مشاجرة بين التاجر المسيحي وبعض المسلمين -بعدها تم تكسير الأكشاك عند الإفطار- وحدث بعدها حرق للمحلات وتكسيرها الجمعة ليلاً- سرقة المحلات والقتل حدث الأحد من ٧,٣٠حتى الرابعة وهناك أسباب فى الحسبان مثل البطالة -تكدس المدارس- يعنى العامل الاقتصادي له دخل فى الأحداث".

٢٠- د/ صليب برنابا شهيد، يعمل بالوحدة الصحية بالكشح ومن سكان الكشح.

"حادث٩٨ وأثره على سكان الكشح من العوامل المؤثرة فى الأحداث ولم أرى شيئاً وكله سمعته ولكن لابد ان يكون هناك حل داخلى لمثل هذه الأحداث وعندنا موظف اسمه عمدان ظريف قديس ٢٥سنة معوق -شلل أطفال بقدمه اليسرى- قتل فى الأحداث بطلق ناري أثناء عودته من دار السلام بالكشح وانتقل لمستشفى سوهاج وتوفى هناك وكل ما سمعته إن بداية الأحداث مشاجرة بين تاجر مسيحي وسيدة يوم الجمعة على أثره جاء أقارب السيدة وحدث ضرب بين الطرفين وكنا فى رمضان وفى نفس اليوم الساعة حوالي الخامسة أتى شباب متهور وقام بتكسير الأكشاك سمعت ضرب نار يوم الأحد صباحاً الساعة١١ وحدث هدنة الساعة٥ المغرب ثم بدأ إطلاق النار مرة أخرى ليلاً ولم تحول إلي أي حالات نظراً لقلة الإمكانيات هنا".

٢١- ميلاد لبيب عرابي، تاجر مينى فاتورة بشارع بورسعيد.

"يوم الأحد حوالي الساعة١١,٣٠ لقيت رصاص جاى ناحية الشقة اللى أنا سكن فيها وكان الضرب يأتى فى الشارع وسطوح البيوت وده حصل بسبب مشاكل يوم الجمعة لغاية ما حصل ضرب نار اللى سبب حريق فى البيت ومش عارف الضرب كان جاى من أي شخص ولم نخرج من المنزل إلا يوم الاثنين بعد ما هديت الأمور"

٢٢- جاد شفيق جاد مسيحي

مقيم ٣ش المجلس القديم دار السلام

صاحب محل أدوات منزلية تم تحطيمه

"بدأت الأحداث عندنا يوم الأحد حوالي الساعة ٤عصراً قام البعض بترويج إشاعة إن المسيحيين سمموا المياه وطبعاً قبل ذلك لم يكن هنا فى دار السلام أى أحداث وفجأة سمعنا أن فيه ناس كثير جايين يحرقوا محلات وبيوت المسيحيين قمت بغلق المحل فوراً ومشيت ولم أشاهد شئ إلا عندما اتصل بي

البعض وقالوا إن المحل اتحرق وانكسر تماماً على يدي بعض الشباب المتهور وطبعاً قاموا بسلب أشياء وكسروا الباقي".

٢٣- هلال جويد يوسف، صاحب محل خردوات.

ش المجلس القديم دار السلام

"فى حوالي الساعة ٥ بعد عصر الأحد٢/١/٢٠٠٠ شاهدت حوالى١٠٠٠واحد يحملون العصا وبعض قطع الحديد ومتجهين ناحية الشارع اللى فيه المحل وناويين يحرقوا المحل أغلقته وجريت من المكان وتركت حتى المحل ولم أراه إلا يوم الثلاثاء وقد تم تكسيره تماماً ".

٢٤- بهجت مريدا إبراهيم، مالك محلات أدوات صحية زجاج ومخازن تم حرقها بشارع المجلس القديم دار السلام.

"يوم الأحد الساعة حوالى٤,٣٠ كانت دار السلام عبارة عن فوضى بسبب مجموعة من المتهورين ومش عارف كيف انتشرت الشائعات الكاذبة إن المسيحيين موتوا المسلمين وسمموا الميه وحاجات كثير أنا أغلقت المحلات من الساعة حوالى ٣ظهراً لأن الجو كان متوتر جداً وطبعاً عرفت بعد كده ان ناس كثير مسلمين أتوا وحرقوا المحلات والمخازن وزى ما أنت شايف ولا محل جانبي للمسلمين محروق وحرام الخراب بسبب أحداث وإشاعات ليس لنا يد فيها".

٢٥- روحيه بشرى الضو. مقيمة ش الشهر العقارى دار السلام.

"يوم الأحد الموافق٢/١/٢٠٠٠ كنت وسط دار السلام المنطقة التجارية وشفت ناس ملهاش عدد بتكسر محلات المسيحيين علشان فيه اشاعة بتقول إن المسيحيين قتلوا المسلمين فى الكشح وحرقوا المعهد الأزهري وكان فيه جثث المسلمين بعدها قامت هوجة ولم تنتهى إلا يوم الاثنين الصبح بعدها حرقوا ودمروا كل شئ وطبعاً أغلقت المحل ومشيت عند أقاربي وأتيت يوم الأربعاء فوجدت المحل مكسور وكل حاجة مسروقة".

٢٦- جمال راغب مجلع محامى مقيم بالمساكن الشعبية عمارة ١٥ بشارع دار السلام

"يوم الأحد حوالي الساعة٦ بعد المغرب٢/١/٢٠٠٠ دق على الباب الأستاذ محمد حسين السيد جارى فى الدور العلوي وقال لى أنت جالس هنا والناس جاية علشان تحرق شقتك وتموتك، فذهبت معه أنا وبناتي وزوجتي شاهدت من عنده الناس أسفل العمارة حوالى ٣٠٠شخص دخلت على العمارة غير الناس الكثيرة الموجودة فى الشارع حوالي ١٠٠٠ أو٢٠٠٠ شخص نزلت الشقة حوالي الساعة٢ ليلاً بعد أن ذهبوا وجدتهم قاموا بتكسير الباب الرئيسي واستولوا على الأثاث وقمت بالمبيت عند الأستاذ محمد تلك الليلة ويوم الاثنين هربت إلي منزل أختي القريب منا واتصلت حوالي الساعة ٤عصراً بالشرطة ولم يأتي أحد وقلت لهم أنهم ممكن يهددوني مرة أخرى ولم يأتي أحد إلا فى اليوم التالي للأحداث".

٢٧- محمد حسنين السيد المساكن الشعبية عمارة ١٥ الدور الرابع بدار السلام

اللى حصل يوم الأحد٢/١/٢٠٠٠ ليلاً جاءت ناس فى الشارع ما يقرب من حوالى ١٠٠٠شخص وظلوا يشتموا فى جمال راغب المسيحي اللى ساكن فى الدور الثاني نزلت أقول لهم عيب وأمشيهم فلم يرضخوا لى لحد ما طلعت إلي جمال واخذته هو وأسرته وزوجته وعنده بنتين أطفال سن ٣سنوات و٥سنوات ونزلت علشان أقفل شقة جمال وجدت الناس فيها حوالي ٢٠٠ واحد وكانوا بيشيلوا الأثاث اللى فى المنزل حاولت أغلق غرفة النوم بتاعته كسروها وأخذوا ما ينفع منها والباقي قاموا بتكسيره وبعدها كسروا الباب وأخذوا يكسروا فى الشقة وبعدها من تحت ظلوا يشتموا فيا علشان أنا أخذت جمال عندي وهددوني بتكسير شقتي وفى حوالي الساعة ٢ليلاً سمعت ميكروفون على سيارة شاهدتها من الشباك كانت السيارة بيضاء ملاكى وقالت أن لا أحد يشرب المياه لأن المسيحيين سمموها.

ويوم الاثنين أخذت أولادي أوديهم عند بيت والدي قريب منا رجعت حوالي الساعة١,٣٠ وجدت شقتي مكسورة وأخذوا الفلوس اللى فيها".

٢٨- جاد السيد زهران ٤٩سنة مدرس أول بالمعهد الابتدائي الأزهري "مدرس مواد شرعية" بالكشح.

"يوم الجمعة لم أشاهد شئ لكن عرفت أن فيه مسلمين ومسيحيين تشاجروا ورفعوا الأكشاك المسيحيين" يوم السبت كان فيه امتحان للصف الأول والثاني والثالث وسمح لنا الأمن بالخروج للمعهد ويوم الأحد٢/١/٢٠٠٠ رحت المعهد وحضرت الطلبة للامتحان بالنسبة للصف الرابع والخامس الابتدائي وكانت مادة قرآن ووزعنا الأسئلة وأوراق الإجابة وانتهى الامتحان وبنجهز للفترة الثانية

وكانت تربية دينية الساعة ١١ دق جرس كنيسة أبو سيفين "مرتين" وبعدها لم أعرف من أين يأتي صوت ضرب بالرصاص. وفضلنا فى المعهد حتى الساعة ١٢ وأخرجنا التلاميذ بالراحة من خلف المعهد وطبعاً ضرب النار كان عشوائي ناحية المعهد ولا أستطيع الجزم أن المعهد كان مقصود وعندما عدت للمنزل مرة ثانية، وتم تأجيل الامتحان حتى يوم ٢٠٠٠/١/٢٢"

٢٩- ياسر حارس محمد عبد الرحمن مزارع ٢٤ سنة صاحب كشك بشارع بورسعيد

"يوم الجمعة ١٩٩٩/١٢/٣١ الساعة ٤,٣٠ كنت رايح اشترى دش من واحد مسيحي وكان معي زملائي وصلنا البلد سمعنا ان فيه خناقة بين فوزي عوض وراشد عروق وعند وصولنا كانت انتهت وتوجه راشد أبو عروق لتقديم شكوى بنقطة الشرطة ولما وصلوا الكوبري قبل النقطة كان هيحصل اشتباك ورحنا نفطر بعد الفطار بنسئل خفير على كوبري النقطة ماذا حدث قال الأكشاك انكسرت ورحنا هناك وجدناها مكسرة ومحتوياتها مبعثرة على الأرض خضراوات وفواكه ورجال الأمن قالوا ممنوع حد يتكلم وهتاخدوا تعويضات عن كل حاجة ولم يحدث شئ وأخذت الشرطة أسماء المضارين من الطرفين. يوم السبت لم يخرج أحد من منزله لأن الشرطة سيطرت على البلد.

يوم الحد ٢٠٠٠/١/٢ الساعة ١٠ صباحاً كان هناك عدد من رجال الأمن وقالوا يا جماعة كل واحد له كشك يجيب نجار يصلحه أو يبنيه وبدأنا جمع الأخشاب فوجئنا بتجمع عدد كبير من المسيحيين حوالى ٢٠٠ خارجين من شارع أبو سيفين ومعهم عصى ومواسير جريت وقبل ما أوصل البيت سمعت ضرب النار اشتغل وقبل ذلك دق جرس الكنيسة ٤ رنات الساعة ١١,٣٠ وعرفنا إن فيه ٤ مسلمين أصيبوا بطلقات رصاص وهم محمد رجب من عزبة الشيخ بطيخ والسباعي عبد المقصود وأحمد حمدي عبد الحميد وعبد الرحمن محمود. وانتشرت شائعة تسمم المياه بواسطة المسيحيين وأنا سمعت الميكروفون من مكان لا أستطيع تحديده ممكن سيارة أو جامع فى بلد ثانية".

٣٠- عوض أحمد حسنين ٧٢ سنة

وكيل شيخ خفر سابق بالكشح حالياً بالمعاش

ووالد ناصر عوض الذى تشاجر مع راشد أبو عروق

"يوم الجمعة الساعة ٤,٣٠ كان ابني ناصر رايح المقابر سيراً على قدميه مروراً بشارع احمد عرابي وجد سيدة مسلمة وناس كثيرة حولها وراشد أبو العروق بيشتمها وسب لها الدين علشان عاوزة ترجع قطعة قماش سبق أن اشترتها منه -هذه السيدة ليس لها أثر وهى من خارج البلد- وربما تكون من عائلة الهوارة.

تدخل عبد الناصر لحل المشكلة وقال للست خلاص أمشى وضرب ابنها وقال انت تخربي البلد وأنا هرجع لك القماش وهو بيكلمها قام راشد بشده داخل المحل وسب له الدين وكانت السيدات المسيحيات يقمن برمى وقذف الطوب على المسلمين من مساكنهم بالادوار العليا بهذه المساكن.

فى الوقت ده كان أشقائه متوجهين له "فوزى وفايز" المهم رجعوا البيت وفطروا هنا بعد الإفطار حضر ضابط قال انه أمن دولة لخذهم الثلاثة ومقبوض عليهم دلوقتي وعرضوا على النيابة دار السلام يوم السبت وأخلى سبيلهم يوم ٢٠٠٠/١/١ ولم يخرجوا حتى الآن ونحن نزورهم الآن بالمركز وندخل لهم الطعام ولم يصاب لحدهم تم عرضهم على البحث الجنائي بالمديرية ولم يثبت شئ ضدهم تدخلت والدته "يا أبني كلنا أخوات بنخيط الهدوم ونطحن ونشترى اللحم منهم وكل حاجة".

٣١- عمر عبد الحميد اسماعيل ٢٥ سنة

مدرس بمعهد أزهري الزرزارة الابتدائي، مقيم بجوار مسجد الشيخ فتح.

" يوم الجمعة الساعة ٤,٣٠ كنت فى البيت سمعت ناس جاية من شارع بورسعيد بيقولوا واحد اسمه راشد ابو عروق "معروف عنه العصبية" تعدى على سيدة مسلمة وقام بإهانتها وضربها وتصدى له ناصر عوض حسين وتشاجروا مع بعض وحضرت الناس وانهوا المشكلة بعد إرضاء الطرفين ورغم ذلك توجه راشد لنقطة الشرطة لتقديم شكوى "وأثناء الإفطار" على ما سمعت "خرج كثير من المسيحيين ومعهم لورد ملك سمير جيد الفولى وقام بتكسير أكشاك المسلمين بشارع بورسعيد واستمر ذلك حتى بعد الإفطار بنصف ساعة وحضر المسلمين وشاهدوا ما حدث وحضرت الشرطة ولم تفعل شئ لأن المسيحيين كانوا كثير.

ويتدخل فى الحوار عبد الخالق رضا يقول:

يوم الأحد اللى حصل إن كان القمص اسحاق ومجموعة كبيرة من المسيحيين خارجين من شارع أبو سيفين حاول الضابط منعهم فقال له القمص اسحاق هرن جرس الكنيسة وحاول الضابط منعه فحدث

اشتباك وحاولوا الإعتداء على أحد الضباط . ثم توجهت الشرطة لحماية الجمعية الزراعية -الشئون الاجتماعية- المعهد الديني ثم أشيع فى البلد أن المسلمين فى الكشح قتل منهم الكثيرون وان المعهد الديني اتحرق فحضر ناس من القرى وضربوا المسيحيين وكان الضرب عشوائي.
بعد الأحداث لنا جيران مسيحيين خافوا وكانوا عاوزين يمشوا من بيتهم وطلبناً منهم يفضلوا لأننا منذ جد الجد واحنا مع بعض أهل وخلال ذلك كان يسير بالطريق رجل نادى عليه واسمه عبادى حكيم فقال والله إحنا فى أمان الله مع بعض مفيش خلاف مع المسلمين ثم ذهب".

٣٢- عديل ميخائيل شهيد ٢٥ سنة، عامل زراعى.

"كنت متواجد يوم الجمعة٣١/١٢/١٩٩٩ الساعة٤,٣٠ فى عملى بمحل بجوار جامع أبو بكر سمعنا إن فيه مشاكل بين المسلمين والمسيحيين وخرجت لأعرف ما يجرى وجدت مجموعة من ٢٠ أو٣٠ فرد يحملون العصر وبدأوا يكسروا محلات المسيحيين دخلنا بيت واحد مسيحي واتجمعوا تحت البيت الذى يملكه سامى سيف وهم يقولون يا تكونوا مسلمين يا نكون مسيحيين ونصارى وسمعت واحد بيقول رمضان منعنا منكم واحنا مش هنصوم رمضان تاني والأطفال تسب الدين ويقولوا لا الله إلا الله ثم سمعنا صوت رصاص دخلنا البيت وبعد فترة سيطرت الشرطة على الموقف وفضلت بالمنزل حتى الساعة ٩ يوم السبت بسبب منع الشرطة الخروج
يوم الأحد٢/١/٢٠٠٠ الساعة ١٠ص سمعنا أن فيه ضرب نار علينا قرب جامع أبو بكر وأنا رايح اشوف فيه ايه الشرطة ضربت قنابل مسيلة للدموع حوالى ٤قنابل ورجعت عرفت ان فيه ناس ماتت وهم أولاد عمى حليم".

٣٣- د/ عاطف غبريال عطية ٢٧سنة، مقيم بشارع أحمد عرابى بالكشح.

يقول "توجد بالكشح ٣صيدليات ٢ملك الدكتور عاطف غبريال "أنا" وهما صيدلية الدكتور عاطف بشارع بورسعيد وصيدلية الملاك وقالوا زجاج الصيدلية اتكسر وسئلتهم فيه مشاكل فى الصيدلية قالوا لا، خرجت من البيت وتوجهت للصيدلية وأغلقتها يوم السبت صباحاً فتحت ساعتين أو ثلاثة ونسبة المبيعات انخفضت ٨٥٪وقل السحب على الدواء وعلى الصيدلية الموجودة بشارع بورسعيد مغلقة منذ يوم الجمعة وطبعاً قل عدد المترددين على الصيدلية ولم أفتح الصيدلية يوم الأحد وفتحت يوم الاثنين ٣ساعات فقط انخفضت ساعات العمل اليومية إلي ٨ساعات فقط وانخفضت حوالي ٥ساعات أو أكثر".

٣٤- رومانى جرجس بطرس ٤٠سنة، مفتش تموين بادارة تموين دار السلام.

يوم الجمعة٣١/١٢/١٩٩٩ الساعة ٤,٣٠ سمعت أن فيه مشكلة بين راشد أبو عروق وبين ناصر عوض حسين وأنا لى دكان تصليح أجهزة إلكترونية بشارع الشيخ فتح، قفلنا الدكاكين لأن المسلمين بدأوا يكسروها وبعدها بحوالى نصف ساعة كان الأمن كتير جداً وكان مدير الأمن موجود بنفسه وسيارات مدرعة وهدأ الجو بالليل وتم تكسير المحلات فى وجود الأمن.
- يوم السبت كان الوضع هادئ ووسط البلد كان الأمن مسيطر عليها ومنع المسيحيين من التوجه إلي هناك وكل الناس كانت فى منازلها وتوجهت لعملي يوم السبت.
- يوم الأحد رحت الشغل الساعة ٩ص والساعة ١ وأنا راجع الكشح قابلني واحد اسمه مأمون من عزبة الشيخ بطيخ مسلم قال لي ارجع تانى لأن الناس بترمى جثث على الطريق الأسفلت ركبت عربية ورحت سوهاج وفضلت هناك يومين ولم أستطيع النزول للكشح ثم سافرت إلي القاهرة هرباً مما حدث".

٣٥- مواطن "رفض ذكر اسمه"، محامى مقيم بالكشح.

"يوم الجمعة٣١/١٢/١٩٩٩ الساعة٤,٣٠ قامت مشاجرة بين أبو عروق وناصر عوض حسين وعندما كان فى طريقه لنقطة الشرطة لتقديم بلاغ وكان معه نجله ايمن اعتدوا عليه بالضرب [مسلمين] وبدأوا تكسير المحلات التجارية بشارع بورسعيد وشارع أحمد عرابى من ناحية بورسعيد وكان سيتم الاشتباك بين الطرفين رغم وجود ضابط النقطة الذى اتصل بقوات الأمن وحضرت خلال فترة وجيزة وانتشرت بالطرقات وبدأ إطلاق الرصاص وقيل أن الأكشاك تم تكسيرها بواسطة بعض الجنود والشباب من خارج القرية؟! واستمر التكسير حوالي ساعة ثم هدأ الجو ولم نحتفل برأس السنة.
يوم السبت فوجئنا بالخسائر التى لحقت بمحلات المسيحيين من حرق ونهب وحدث ذلك فى وجود الأمن ليلاً ومن ضمن المحلات محل برنابا شهيد قديس ومنير مرعى لوندى بوسط البلد بشارع بورسعيد وقدموا بلاغات للنيابة بدار السلام واستمر الوضع هادى حتى نهاية يوم السبت

يوم الأحد٢/١/٢٠٠٠ لا أعرف متى بدأت الأحداث فقط شاهدت قوات الأمن بقيادة مفتش مباحث أمن الدولة وبدأ إطلاق النار بكثافة وكان اتجاه الضرب من ناحية الغرب "ش بورسعيد" وبدأت الإشاعات تنتشر خارج البلد ويقوم مسلمين بقطع الطرق وإنزال المسيحيين من السيارات والاعتداء عليهم فقتل متى روفائيل ومرقص عبد المسيح مرزوق فخرى ثم بدأ الاعتداء على محلات المسيحيين فى دار السلام فى وجود رجال الأمن ثم الإعتداء على محلات وعيادات ومكاتب المحامين والاستيلاء على ما بداخلها رغم وجود رجال الأمن.
ملحوظة: معظم قيادات الأمن الموجودة بالكشح وسوهاج من دائرة مركز نجع جمادى من قبيلة الهوارة وعلى صلة بعائلة الكراشوة التى هي طرف فى مشكلة١٩٩٨".

٣٦- مناف عزيز منصور أبو عروق ٤٠سنة

بقال -المحل بشارع صليبت بشيت- الكشح
"يوم الجمعة الساعة٢,٣٠ قام تاجر مسلم بالتشاجر مع تاجر مسيحي عند المعهد الديني ثم دخل أقاربهم من أولاد عوض أبو حسين واعتدوا على راشد ابن عمى وابنه أيمن بدون سبب وبدأوا فى تكسير المحلات بعد فض الاشتباك وبدأ نهب الدكاكين والصيدليات والحكومة حجزت المسيحيين عن المسلمين وهم الذين كسروا الأكشاك علشان يتهمونا توجهنا أنا وراشد وأيمن وأخويا جمال جرجس للنقطة للإبلاغ عما حدث أنا خرجت يوم٢/١/٢٠٠٠ وما زال راشد وأيمن وجمال فى مركز دار السلام لا أعرف ما حدث يوم السبت وخرجت يوم الأحد متأخر وأنا فى البيت كنت أسمع صوت طلقات الرصاص -أما محلى لم يسرق منه إلا أشياء بسيطة مبلغ من الفلوس ودفاتر شيكات".

٣٧- ميلاد وصفى عطية ٣٠سنة. بائع سوبر ماركت شارع بورسعيد بالكشح.

"يوم الجمعة ٤,٣٠عصراً كنت فى المحل وكان فيه بضاعة خارج المحل وأنا بجوارها ومعي شخص تانى داخل المحل، وجدنا هجوم من حوالى ٤٠فرد من المسلمين يحملون عصى تركت المحل مفتوح وخرجنا وأخذوا من المحل بضائع كثيرة خلال هذه الأحداث لم يكن هناك شرطة وبعد ربع ساعة حضرت الشرطة من نقطة شرطة الكشح وهدأ الوضع وأغلقنا المحل وعدت للمنزل.
يوم السبت صباحاً توجهت للمحل وجدت الباب مكسور وأخذت منه أشياء كثيرة ولم أخرج من البيت يوم الأحد".

٣٨- مرقص عبد المسيح ٣٤سنة، كاهن بكنيسة الأنبا شنودة بالكشح.

"كنت فى القاهرة وصلت يوم السبت١/١/٢٠٠٠ ليلاً الساعة الواحدة فجراً كان فيه حراسة عند مدخل البلد من ناحية المدرسة الإعدادي وعند مدافن الأقباط وتوجهت لمنزلي دون مشاكل.
يوم الأحد٢/١/٢٠٠٠ بعد انتهاء القداس الساعة حوالي ١٠ص رجعت البيت فحضر رئيس المدينة جمال مكاوى ومعهم رجال الأمن وبدأوا فى تنظيف الشارع من الألواح الخشبية وبدأت توجيه إهانات من المسلمين لمسيحيين من منازلهم أو الموجودين أمامها بنية الاحتكاك.
وأنا أمام المنزل حضر اللواء احمد أبو حرب "مفتش منطقة الجنوب" آخذني إلي منطقة وسط البلد وقال لي "يا أبونا من فضلك خلى الناس اللى فوق الكنيسة بتاع أبو سيفين يبطلوا ضرب نار وينزلوا" رديت عليه "البيوت تغطى مبنى الكنيسة وما عليها وكل ما يشاهد هي المنارة" فى هذا الوقت كان الضرب يأتي من اتجاه المسلمين وطلبت منه منع ضرب النار رفض لأنه كان يريد إثبات إن المسيحيين يطلقون النار من فوق الكنيسة فقام اللواء بأمر قوة الشرطة بالانسحاب إلي نقطة الكشح ورجعت المنزل بسرعة وكل فترة يستنجد بنا الناس ولم أخرج إلا يوم الاثنين حيث خرجت مع موفد قداسة البابا ومباحث أمن الدولة أثناء إجراء المعاينات.
توجهنا إلي منزل بونة القمص جبرائيل (عمتى) وجدتها مرمية فى الصالة بالدور العلوي مغطاه ببطانية حيث أصيبت بطلقة فى الرقبة والكتف ثم توجهت لمنطقة حوض عفيفى حيث كانت هناك جثث حليم وأولاده ثم عدنا للمنزل مع وفد قداسة البابا وحضرت قيادات الشرطة وطلبت تأمين البلد
ويوم الاثنين أثناء معاينة الجثث ونقلها مررنا أمام عزبة بطيخ وجدنا مجموعة تهتف الله أكبر على بعد ١٠٠م سئل ضابط أمن الدولة بيقولوا أيه رد الأنبا مرقص الموفد من البابا وقال له بيقولوا الله اكبر.
عند وصولنا لمكان الجثث الثمانية بالزراعات تباطئ المسئولون فى نقلهم للإسعاف فانفعل الأنبا صرابامون مندوب قداسة البابا وقال "ده لو كان واحد تانى أو فى مكان تانى كان اتنقل فى طيارة هليكوبتر ده مصاب من أمس" بعدها بدقائق دخلت سيارة الإسعاف ونقلت جثث القتلى والمصاب".

٣٩- الضبع ميخائيل
"حضرنا يوم الأحد٢/١/٢٠٠٠ الساعة٨م مع رئيس نقطة الكشح وعدد من الضباط وكان معهم أحد اللواءات كان رأس ممدوح نصحى صادق ممدوداً على الارض وعلى النصف الأسفل للجثة شيكارة النشارة والجزء الأسفل للجثة محترق تماماً وكذلك الذراع الأيمن والوجه والرأس ليس بها آثار حروق ويقول هما قتلوه عند السلم وسحبوا الجثة للحجرة وأشعلوا فيها النيران".

٤٠- ميخائيل فايز هارون ٢٧سنة، ليسانس حقوق مقيم بالكشح.
"يوم الجمعة الساعة٤,٣٠ كانت سيدة مسلمة اشترت قطعة قماش من راشد ابو عروق "مسيحى" وشدت معه فى الكلام حيث أرادت إرجاعها وتصادف مرور فايز عوض حسين وناصر عوض حسين ودخلا عليه وقال له مش هتبطلوا قلة الأدب يا خواجات وتطورت المشادة الكلامية فدخلا للمحل واعتدا بالضرب على راشد وابنه ايمن وحضر أهلهم وكسروا محلات المسيحيين من أول شارع أحمد عرابي تقاطع بورسعيد حيث كان المسيحيين فى ذلك الوقت بمحلاتهم.
وحضرت الشرطة ولم يستطيع ضابط النقطة السيطرة على الموقف وأطلقت الشرطة أعيرة نارية فى الهواء لتفرقة المواطنين فقام مجموعة من المسيحيين بقذف الحجارة فوقفت الشرطة وفصلت المسلمين عن المسيحيين وكان إطلاق النار فى اتجاه المسيحيين وقام بعض المسيحيين بتكسير جزء من أكشاك المسلمين وقام المسلمين بتكسير باقي الأكشاك وبدأ ضرب النار فى الهواء حيث أصيب ٣مسيحيين بواسطة الخفر يوم السبت وفى وجود الشرطة تم نهب المحلات وجنود الشرطة كانت تساعدهم.
يوم الأحد٢/١/٢٠٠٠ ص توجه المسيحيين للكنيسة للصلاة وللمزارع والحقول وحضر لودر لإصلاح الأكشاك فى ظل تواجد الأمن فقام مجموعة من الشباب المسيحي بقذف الحجارة فأطلق الأمن القنابل المسيلة للدموع على الناس بعد حضور المسيحيين من الجهة الغربية لتحقق من الأمر ولم يستطيعوا الوصول إلي هناك بسبب الشرطة
لا يوجد خلافات سابقة عدا حادث ١٩٩٨ وكان بيد الشرطة السيطرة على الأمر وفى حدود الساعة١,٣٠ بالليل يوم الأحد قاموا بالمناداة بسيارة مكبرات الصوت ويطلقوا الشائعات أن المسيحيين سمموا المياه وحرقوا المعهد الأزهري وانتشرت التكبيرات فى القرى المجاورة".

٤١- الضبع ميخائيل حبيب ٣٩سنة، تاجر قطع غيار آلات زراعية.
مقيم بالكشح -بجوار الشئون الاجتماعية- على الترعة
"يوم الجمعة٣١/١٢/١٩٩٩ حسيت بقلق فى البلد وناس بتجرى مسلمين ومسيحيين قفلت دكاني ورجعت البيت -دخلت بيت والدتي وكنت انظر من الشباك ومعى والدتى وجدت مجموعة من ٢٠فرد مسلحين بالآلي دخلين البلد وضربوا فى اتجاهنا بعض الطلقات ولم أتمكن من الإبلاغ يوم الجمعة. يوم الجمعة الساعة ٦م سيطر الأمن على البلد سيطرة كاملة وضربت قنابل مسيلة للدموع وانتهى كل شئ يوم السبت الظهر كان ممنوع الخروج من البيوت واشتعلت النيران فى مخزن كيماوي ملك موسى فكرى غالى وعندما حضرت المطافئ لإخماد الحريق فخرجت اطمئن على دكاني الذي يجاوره لقيت فيه قلق توجهت للنقطة لإبلاغ عماحدث يوم الجمعة وطلبت حراسة وقابلني ضابط اسمه طارق عيسى قال هروح معاك وهيجيب لك حراسة وبالفعل توجه لمنزلي وأرسل ٥جنود واكثر واستمر الوضع هادى طوال الليل.
يوم الأحد الساعة ٨ص انسحبت الحراسة وتمركزت عند نقطة الشرطة وتصاعدت الأحداث وتوفى ابني وائل".

٤٢- شمشون مترى عطية ٣٨ سنة مقيم الكشح
موجه بالتربية والتعليم إدارة دار السلام التعليمية
"يوم الجمعة الساعة٤,٣٠ قبل الإفطار بحوالي نصف ساعة -سمعت إن فيه مشكلة فى البلد بين واحد مسيحي وواحد مسلم -رحت أشوف اللى حصل، وجدت ٢سيارة صغيرة للشرطة بوكس وفيه هياج بين الناس ثم انسحبت سيارات الشرطة ولم يصب أحد فى وجود الشرطة ثم تحركت الشرطة إلي نقطة الشرطة بالكشح فبدأ المسلمين يضربوا المسيحيين ويجروا فأصيب٣ ونقلوا للمستشفى بدار السلام على الفور وانتهى الموضوع بوصول قوات أمن مركزى حوالى الساعة٥,٣٠ أو٦
يوم السبت عرفنا أن فيه محلات كثيرة انكسرت وكذلك أكشاك علماً بأن الأكشاك لمسلمين ومسيحيين أما المحلات فهي لمسيحيين فقط لا أعرف من الذى قام بالتكسير لكن الجو كان هادئ ومفيش حاجة والأمن مسيطر ومنتشر فى البلد.

يوم الأحد حتى الساعة ٩ص لم يكن هناك مشاكل حتى حضرت الشرطة مع أصحاب الأكشاك وثارت مشاكل حول مكانها وسمعت إن أصحاب الأكشاك المسلمين بيسبوا المسيحيين وطبعاً كان ممكن ينتظروا رفع أنقاض الأكشاك يومين أو ثلاثة حتى يتم إصلاحها.
دق جرس الكنيسة يوم الأحد كان لتشييع جنازة الكسان ملوك "متوفى مسيحي" وقد سمعت إن الشرطة فتشت الصندوق قبل وبعد وضع الجثة فيه أي أن دق الجرس كان إعلان عن حالة الوفاة واحنا فى الكشح مفيش عندنا مشاكل ولو الحكومة عندها رغبة لانهت الموضوع بمجرد نزول الشرطة الكشح ويوم الجمعة لم يصاب أحد إلا ثلاثة ولما وصلت الشرطة يوم الأحد زاد عدد القتلى وما حدث ربما يكون ثأر من الحادث القديم والمقصود حادث١٩٩٨".

٤٣- الأب سوريال. راعي كنيسة مارجرجس بأولاد طوق غرب.
"يوم٢/١/٢٠٠٠ الساعة العاشرة ص تجمع حول منزلي في منطقة فضاء أشخاص كثيرون ووقت الفطار إشتعلت النيران فى منزلي من أوله لأخره وأنا كنت هنا فى البيت وكانوا يقولوا لى انزل يا قسيس لازم تموت وأنا علاقتي بالمسلمين جيدة بيقولوا القسيس المسلم وأنا الوحيد أمشى الساعة ٢ليلاً من الكنيسة حتى منزلي وسط الزراعات دون خوف.
وبعد حريق المنزل حضرت المطافئ وسيطرت على الحريق واستمر ذلك لمدة ساعتين
والحقيقة إن جيراني المسلمين وقفوا جنبي وفضلوا ٥أيام يأتوا لنا بالطعام والشراب ويعلم الله ان أوانى الطعام والخبز إتسرقت كلها". ويؤكد أن ٦٠٪من تجار دار السلام مسيحيين.

٤٤- مترى يوحنا مجلع ٥٢سنة، موظف بمكتب عمل دار السلام.
يقول "أنه قبل أحداث يوم الجمعة عندما كان يختلف مسيحي مع مسلم نجد ١٥مسلماً يقوموا بالتعدى عليه بالضرب والإهانة.
يوم الجمعة الساعة ٣ أو ٤ واحدة ست اشترت قطعة قماش من راشد أبو عروق وبعد قصها أرادت السيدة إرجاعها فرفض راشد وتدخل ناصر عوض حسين وضربوا راشد بالعصي الخشبية وسعف النخيل وتوجه راشد للنقطة وأثناء ذهابه للنقطة اشتبكوا معاه تانى ومعهم مسلمين آخرين وامتد الاعتداء لتكسير محلات المسيحيين وحضر الضابط خالد عبد الحميد رئيس نقطة الكشح ولم يتمكن من فض المشاجرة واستمر التكسير والضرب بالنار وتبادل الطرفين قذف الحجارة من الصغار حتى بعد الإفطار وتحطم من الأكشاك الخشبية من شارع بورسعيد بسبب الحجارة من الطرفين وحضرت الشرطة الساعة ٨م وطول الليل نسمع طلقات الرصاص لا نعرف من الشرطة أم من المسلمين.
ويوم السبت الصبح كانت الشرطة متواجدة بشوارع القرية لكن لم يكن هناك حد بالشارع حيث منعت الشرطة الخروج و٨٠٪ من الأكشاك تم تكسيرها بواسطة مسلمين.
يوم الأحد حوالي الساعة١١ بدأ إطلاق الرصاص من المسلمين على الرغم أن جرس الكنيسة دقت الأجراس الذي كان أساسا للقداس بكنيسة الملاك وكان الأمن انسحب إلي النقطة ودخلت البيت ولم اخرج والشرطة أطلقت القنابل المسيلة للدموع قبل انسحابها للنقطة".

٤٥- موريس حلمى شاكر ٤٢سنة، صاحب ورشة كهربائى سيارات.
"يوم الجمعة الساعة٤,٣٠ لقيت هجوم " رجالة – سيدات– أطفال" بيجروا من ناحية الغرب من عائلة "العواصى وأولاد زيد" قفلت الورشة ومشيت على البيت وتركت سيارة الزبون واقفة أمام الورشة وكانت معطلة وهى ملك صالح نجيب، ودخلت عند جيرانى والساعة ٧م هدأ الجو فخرجت من البيت جنب المدرسة، لقيت الزجاج الأمامي والخلفى والفوانيس مكسرة ومحطمة تماماً وأخذوا من الورشة ٣انابيب وماكينة نورتويوتا – تليفزيون ٦بوصة أبيض واسود – عربية يد صغيرة – توجهت لنقطة الشرطة تمت المعاينة الساعة ١٠ليلاً بأمر من أحد لواءات الشرطة واتصلت بالنقطة وخرجت يوم السبت كان أحد وكلاء النيابة عاين بشارع بورسعيد – عمل لي محضر وطلب منى غلق الورشة والعودة لمنزلي.
يوم السبت كنت فى النيابة دار السلام ويوم الأحد حتى الساعة١٠,٣٠ كانت الامور مستقرة وأنا فى بيتنا سمعت صوت ضرب النار ومنزلي كان أمام النقطة وانتشرت الإشاعات إن المياه مسممة وفضلت ٣أيام أشرب من الطلمبة".

٤٦- يوثانت ظريف فارس ٢٨سنة، حاصل على بكالوريوس تجارة مقيم بالكشح.
"يوم الجمعة٣١/١٢/١٩٩٩ كنا فى انتظار ليلة رأس السنة أنا وأصدقائي واتصل بى أحد أصدقائي وقال إن البلد فيها مشاكل الساعة ٤عصراً من حوالى الساعة ٦المغرب عرفت أن المسيحيين تعدوا على

عدد من الأكشاك الخشبية للمسلمين قبلى البلد وسبب المشكلة اشتباك تاجر مسيحي يدعى راشد أبو عروق مع سيدة لا أعرفها، ولم أخرج فى هذا اليوم يوم السبت كان بالقرية شرطة ولم أخرج إلا عند أقاربي خلف منزلنا.
يوم الأحد٢/١/٢٠٠٠ الساعة ٨ص ذهبت للصلاة فى كنيسة أبو سيفين وسط البلد بشارع بورسعيد وكان الجو هادئ وفيه شرطة كثير ولا يوجد اعتراض لأى شخص أثناء سيره وبعد الصلاة الساعة ١٠ص توجهت مع صديقي إلي منزله لمدة نصف ساعة وصلتنا أخبار إن المسلمين تعدوا على بيوت المسيحيين وتجمع عدد كبير من المسيحيين ناحية الشرق والمسلمين ناحية الغرب والأمن عامل فاصل بيننا وأطلق ٢قنبلة مسيلة للدموع وقبلها كنت أرى إطلاق نيران من بعض مناطق الأخوة المسلمين ورجعت البيت وكان فيه إطلاق نيران من المسلمين وعندما صعدت لأعلى منزلنا الساعة ١١ليلاً والحرائق ظلت مشتعلة وسيطر الأمن على الموقف".

٤٧- ميخائيل بشارة إبراهيم، رئيس مكتب تموين الكشح.

"يوم الجمعة٣١/١٢/١٩٩٩ سيدة مجهولة اشترت حاجة من راشد أبو عروق التاجر وهى بترجع البضاعة تدخل أولاد عوض ابو حسين وضربوا راشد وهى رايحة النقطة الناس اتجمعت وقالوا إتصالحوا احسن مع بعض وهو راجع من النقطة ضربوه تانى ولاد عوض وبدأ تكسير محلات المسيحيين وبعض المخططين من المسلمين بدأوا فى تكسير محلات المسلمين ويوم الجمعة م بدأ تكسير محلات المسيحيين".
السبت الجو كان هادئ والأمن موجود
يوم الاحد٢/١/٢٠٠٠ الساعة ١٠ص سمعت ضرب نار وكنا فى المكتب فى الوحدة المحلية حضرت جماعة وقالوا اعزلوا النصارى عن المسلمين، رد ولحد زميلنا من فوق وقال لهم النصارى مشيوا واحنا طلعنا فوق فى المكاتب وقفلنا الأبواب وفضلنا لغاية الساعة واحدة بالليل حضرت مدرعة أخدتنا لمركز دار السلام وفضلنا فى المركز لغاية الساعة ٦صباح الاثنين".

٤٨- الديب احمد عبد العال، مقيم بالكشح.

"كانت فيه مشكلة فى ش بورسعيد واحد مسلم وولحد مسيحي وحدثت مشاجرة مع واحد مسلم كان ماشى فى الطريق، والموضوع راح النقطة وخلص على كده، وأثناء الإفطار، أكشاك المسلمين فى وسط محلات المسيحيين، وساعة آذان المغرب أصحاب الأكشاك المسلمين راحوا بيوتهم للفطار قام المسيحيين هدوا الأكشاك بالكلارك (آلة رفع حديد)، الأكشاك كلها إتكسرت والبضاعة أتلفت وأثناء تكسير الأكشاك القوات حضرت من خارج البلد والمسلمين روحوا بيوتهم يوم السبت قالوا فيه صلح وقالوا المسلمين يصلحوا الأكشاك يوم الأحد الصبح.
يوم الأحد٢/١/٢٠٠٠ الساعة٩,٣٠ص المسلمين راحوا يصلحون الأكشاك والشرطة كانت موجودة والمسئولين الشعبيين والتنفيذيين وبعد كده سمعنا دق أجراس الكنيسة وخرجت أعداد كبيرة من الكنائس وقعدوا يضربوا نار وطلعوا فوق بيوتهم ومن على الأسطح قعدوا يضربوا نار وضربوا المعهد الديني ، وبعدين بدأت الإشاعات وهما ضربوا بعض لان الضرب كان عشوائي واللى مات فيهم من الفقراء بس الأغنياء كانوا جوه الكنيسة".

٤٩- منير عزيز سليمان، عامل بمدرسة ابتدائية بالبلابيش قبلي.

مقيم ش احمد عرابى بجوار كنيسة الانبا شنودة
"يوم االجمعة٣١/١٢/١٩٩٩ كنت قاعد أمام البيت الساعة ٤عصراً لقيت ناس جاية من غرب بتضرب نار رحت داخل البيت وأغلقت الباب وطول الليل يوم الجمعة وأنا سامع ضرب نار.
يوم الأحد كنت منتدب فى مدرسة عرب الصابحة الإعدادية جاني واحد من البلد حذرني من عدم الذهاب إلي البلد خفت على العيال ركبت عربية على الطريق الرئيسي مصر أسوان ولقينا جماعة قطعوا علينا الطريق، السائق عرف يهرب ودخلت البلد وقعدت فى بيتي وضرب النار فى كل حته".

٥٠- بخيت رزق نجيب ٣٧ سنة، موظف بالوحدة المحلية بالكشح.

"يوم الأحد٢/١/٢٠٠٠ الساعة ١١ظهراً كنت في شغلى فى الوحدة المحلية وحضر واحد من تحت وبعدين سمعت ضرب النار والراجل الذى حضر كان معاه بندقية آلية وقال اعزلوا المسلمين عن النصارى ولاد الكلب على جنب، رد واحد من زملائنا وقال مفيش نصارى هربوا ومشيوا، بعد كده اختبانا جميعاً فى غرفة المكتب فوق، مشيوا شوية وبعدين رجعوا كسروا الباب وقعدوا يدوروا على حد جوه الوحدة، وبعدين مشيوا، وإحنا فضلنا قاعدين فى المكتب لغاية الساعة ١,٣٠من صباح يوم الاثنين جت مدرعة وذهبت بنا للمركز" .

القتلى

م	الاسم	مكان / جهة القتل
١	عبد المسيح محروس اسكندر شهرته عسيرى – ٥٠سنة	قتلا بمنزلهما الكائن فى شارع متفرع من ش مكتب البريد فى الناحية الغربية لقرية الكشح
٢	سامية عبد المسيح محروس اسكندر ٢٠ سنة – دبلوم تجارة	
٣	وائل الضبع ميخائيل شهرته وائل شمشون طالب ثانوى	قتل بمنزله الكائن فى طريق ترعة الخيام الذى يقع بالقرب من الزراعات فى الناحية الغربية لقرية الكشح
٤	ممدوح نصحى صادق	قتل بمنزله الكائن فى طريق ترعة الخيام الذى يقع بالقرب من الزراعات فى الناحية الغربية لقرية الكشح ويبعد منزله مسافة حوالى ٢٠متر عن منزل وائل الضبع
٥	جابر سدرك سعد ٦٠سنة جد المتوفى رفعت زغلول جابر	(١٢،٥) قتلوا أثناء وجودهم بالزراعات فى منطقة حوض عفيفى تقع فى الناحية البحرية لقرية الكشح فى مواجهة عزبة بطيخ
٦	رفعت زغلول جابر ٣٠سنة فلاح جده توفى فى الأحداث – "جابر سدرك سعد"	
٧	عادل فهمى – ٢٢ سنة – دبلوم تجارة	
٨	ميسون عياد فهمى – ١٢ سنة – طالبة اعدادى	
٩	حليم فهمى مقار – شهرته حلمى – ٥٥ سنة – فلاح	
١٠	اشرف حليم فهمى مقار – ٢٣ سنة – بائع متجول	
١١	زكريا حليم فهمى مقار – ٢٢سنة – بائع متجول	
١٢	١٢ الامير حليم فهمى مقار – ١٧ سنة – فلاح	
١٣	بونه القمص جبرائيل عبد المسيح ٤٥ سنة – ربة منزل	قتلت بمنزلها الكائن بشارع متفرع من ش بورسعيد المدخل البحرى بشارع يوازى بنك القرية
١٤	تادرس لاوندى عبد المسيح ٧٠ سنة – فلاح	قتلا بمنزلهما الكائن بالناحية البحرية لقرية الكشح وفى مواجهة زراعات ، خلف المدرسة الابتدائية
١٥	ناصر تادرس لاوندى عبد المسيح ٢٢ سنة – فلاح	
١٦	مهران لبيب شنودة شهرته فهران – ٣٥ سنة – سائق	قتل بمنزله الكائن بالناحية البحرية لقرية الكشح فى مواجهة الزراعات بجوار المدرسة الابتدائية
١٧	عاطف عزت ذكى ٢٢ سنة – فلاح (لم يدفن بعد)	قتل بحقله الكائن بالناحية البحرية لقرية الكشح
١٨	وهيب جرجس حنا ٥٠ سنة – فلاح	قتل بمنزله الكائن بالناحية البحرية لقرية الكشح فى مواجهة الزراعات
١٩	عمدان ظريف قديس شهرته عماد – ٢٢ سنة – موظف بالصحة	قتل أثناء مروره بالطريق الزراعى بين قرية الكشح وقرية أولاد طوق
٢٠	معوض شنودة – شهرته صبرى ٤٥ سنة – تاجر	قتل أثناء مروره بالطريق الزراعى بين قرية الكشح وقرية أولاد طوق
٢١	رفعت فايز عوض – شهرته شنودة ١٦ سنة – طالب إعدادي	قتل أثناء مروره بالطريق أمام قرية نقنق فى الطريق بين قرية النغاميش وقرية الكشح
٢٢	ايمن حشمت حمدى ٢٣ سنة – دبلوم صناعى	قتل أثناء وقوفه على الكوبرى بمدخل قرية البلابيش المستجدة والتى تبعد عن الكشح بـ ٢كم مربع

حليم فهمى مقار - ٦٠ سنة - فلاح
زكريا حليم فهمى مقار - ٢٥ سنة - فلاح
أشرف حليم فهمى مقار - ٢٢ سنة - فلاح
الأمير حليم فهمى ١٥ سنة - فلاح
قتلوا جميعاً أثناء وجودهم بالزراعات بمنطقة حوض عفيفى بالناحية البحرية بالكشح وقتل معهم أبناء عمومتهم عادل وميسون ورفعت وزغلول وجابر سدراك

وأفادت السيدة/ بهجة زكى ابشاى زوجة حليم ووالدة زكريا واشرف والأمير
"أنهم كانوا فى الزراعات عند الماشية زى كل يوم جت بنتى إيمان يوم الأحد٢/١/٢٠٠٠ وقالت أبويا وأخوتي ماتوا وأخذوا المواشي وحمارتين ولم أذهب إلي هناك وليس عندى مصدر رزق ومفيش حد موجود غير ربنا من يوم ما ربنا خلقنا لا نعرف مشاكل مع أحد من البيت للغيط".

وتفيد إيمان حليم فهمى مقار ١٠ سنوات
(مصابة بطلق ناري بالرأس من الجهة اليسرى أعلى الأذن)
"يوم الأحد الساعة١٠ أو١١صباحا كنت فى الغيط مع فلدى واخوتى الأمير واشرف وزكريا وأولاد عمى عادل غطاس ورفعت زغلول وميسون غطاس وعمر مرقص سمعنا ضرب نار فى البلد واحنا هناخذ المواشى علشان نرجع البلد – لقينا ثلاثة حضروا ناحيتنا ومع كل واحد بندقية كبيرة وضربوا بالرصاص فى أخواتي امير – اشرف– زكريا وأولاد عمى عادل – وميسون– ورفعت وأخذني أبويا وجرى إلي بيت عمى جابر سدراك حوالي ٢٠٠متر ولم ندخل البيت لحقونا الثلاثة وقالوا هات البنت وتعالى خذ المواشي فقلنا حاضر وتشاوروا مع بعض بسرعة وقالوا لعمى جابر أخرج معاهم ومشينا فضربوا علينا النار وأنا وأبويا حلمى اضربنا الأول وبعدين عمى جابر وأغمى علي ورجعت البيت بعدها بساعتين".

وأفاد مرقس رشدى جندى - ٤٧ سنة - فلاح
(مصاب بطلق ناري أعلى الركبة بالقدم اليسرى وكسر بالقدم اليمنى وشظايا طلق نارى بها)
فى يوم الأحد٢/١/٢٠٠٠ كنت مع أولاد عمى حليم فهمى – وأولاده –زكريا واشرف والأمير وعادل وميسون ورفعت وجابر – عند المواشي بالأرض الزراعية فى الناحية البحرية وعندما سمعنا ضرب النار – فكرنا نأخذ المواشى ونرجعها بسرعة للقرية وكان ذلك الساعة ١١ص وقبل ما نسحب المواشى طلع علينا ٢قالوا ممنوع حد يسحب أي بهيمة ودور وشك ناحية قبلي وبدأ ضرب النار كل أقاربي ماتوا فى لحظة ولما ضربوني وقعت فى مصب ماكينة مياه الرى ولم أدرى بنفسي إلا الساعة ١٢مساءً أو يوم الاثنين الصبح وظلت الجثث كما هي حتى يوم الاثنين".

بونه القمص جبرائيل عبد المسيح
٥٠سنة -ربة منزل- قتلت بمنزلها الكائن بشارع متفرع من ش بورسعيد من المدخل البحرى فى مواجهة بنك القرية، وتوفيت متأثرة بإصابتها بطلق نارى فى الصدر والرقبة.

أفاد زوجها قسطنطين شنودة تاوضروس بما يلي:
"أنا لم أشاهد أحداث الجمعة أو السبت يوم الأحد٢/١/٢٠٠٠ بعد الظهر مباشرة كسروا باب البيت من الخارج ورشوا البيت كله من تحت ببنزين وأشعلوا فيه النيران واحنا كلنا فوق، وعندما أشعلوا النيران خرجت زوجتى تقول لهم حرام عليكم ماذا فعلنا لكم فاطلقوا عليها طلقتين فى الصدر والرقبة فماتت فى الحال، فخرجت ابنتي تقول لهم ماذا فعلت والدتي لتضربوها، فأطلقوا عليها هي الأخرى النار واسمها مريم. (ترقد حالياً بمستشفى أسيوط لإصابتها بشلل أتصفى نتيجة إصابتها بطلق ناري بالعمود الفقري).
خلال ذلك كنت مختبئ تحت السرير بالدور الثاني ونظرت من الشباك كانت عناصر الشرطة لا تفعل شئ وبعد ما ضربوا نار حرقوا غرفة النوم وأستولوا على بعض الأجهزة الكهربائية".

رفعت زغلول جابر ٢٧ سنة - عامل زراعي - أعزب
توفى متأثرا بإصابته بطلقات نارية (غير معلوم مكانها فى الجسم) وكان بصحبته عائلة حليم فهمى التى توفى منها أربعة أفراد إضافة إلي اثنان أولاد عمومتهم.

كما توفى جده جابر سدراك سعيد ٨٠سنة فلاح فى أحداث يوم الأحد.

وأفاد شقيقه جرجس زغلول جابر - ١٨سنة - فلاح

"يوم الأحد٢/١/٢٠٠٠ الساعة ١١صباحا، سمعت ضرب فى البلد جريت أنا ورفعت على الغيط علشان نجيب البهايم من الغيط فى منطقة عفيفى فى الناحية البحرية للبلد المجاورة لعزبة بطيخ. كنا فى الغيط أنا واخويا رفعت وكان معانا عائلة حليم أبو فهمى اللى مات هو وعياله. أول ما وصلنا الزرع لقينا اثنين بيجروا ورانا قالوا لينا دوروا وجهكم مقبل وبعدين اشتغل ضرب النار، أنا رميت نفسى فى التعلب (مسقى ، مجرى مائى) وافتكروني مت ومحدش ضربنى وفضلت نايم فى التعلب وقعدت حوالى ساعة وهم قعدوا يضربوا نار فى حلمى أبو فهمى وأولاده وعادل غطاس وميسون غطاس أولاد عمهم وضرب النار اشتغل حوالي ١٠دقائق.

بعد ما انتهى الضرب فضلت نايم فى التعلب بعدين ذهبت للبيت وذهبت بلغت فى النقطة والجثث فضلت فى الزرع لغاية يوم الاثنين جت الحكومة وشافتها.

وأفاد شنوده عبد الشهيد إسحاق خال المتوفى -٣٧ سنة- عامل زراعي.

"أختي فوزية عبد الشهيد جاءتني بتقول أولادي الاثنين اضربوا، أخدتها وجريت وشلتها على كتفى علشان لم تستطيع المشى رحنا النقطة نبلغ، وأول ما رحنا النقطة محدش رضى يأخذ مننا بلاغات ورجعونا وقعدت أترجى فيهم علشان يروحوا الزرع جايز يكون فيه حد عايش أو لسه صاحى رفضوا الذهاب معنا أخذت أختي على كتفي ورجعت البيت تانى وخفت أروح عند الجثث احتمال يكون فيه حد رابط هناك والحكومة برضه خافت تروح هناك وحتى الآن لم يسمع أحد أقوالنا فى الشرطة أو النيابة. وابن أختي ادفن يوم الاثنين أو يوم الثلاثاء مع ١٧جثة".

رفعت فايز عوض فهمى شهرته شنوده

١٦ سنة طالب بالصف الثاني الإعدادي مدرسة دير النغاميش

ويقيم وأسرته بقرية دير النغاميش بالناحية القبلية الغربية لقرية الكشح

توفى لإصابته بكسر وجرح نافذ بالرأس من الخلف وجرح بالكتف والظهر أثر تعرضه للضرب بعصى جريد نخيل أثناء سيره بالطريق بين قرية النغاميش وقرية الكشح

وأفاد والده فايز عوض

"أنه فى يوم الأحد٢/١/٢٠٠٠ كان رايح بظروفها الكشح ومعاه دراجة ومعاه واد من البلد اسمه سمعه، وعند أول طريق نقنق عند المفارق على الطريق الخارجى قطع عليهم الطريق ناس، الواد سمعه عرف يهرب وشنوده مسكوه وضربوه لغاية لما مات.

وأنا فى الساعة ١٢,٣٠ حضرت من البلد وقالوا فيه ضرب وشنودة اضرب معاهم، ولقيت عربية إسعاف ماشية شعرت إن شنودة فيها، جريت وراها لغاية مستشفى دار السلام، فى المستشفى عرفت ادخل بعد شويه وفتحت الثلاجة لقيت شنودة فيها".

كما أفاد سمعه ماهر

كنت ماشى مع شنودة رايحين الكشح وفى الطريق لقينا ثلاثة رجال ملثمين وقالوا إنتوا مين قلنا احنا من الدير، وكانوا معاهم جريد وعصيان، وبدأ الضرب أنا جريت بسرعة وشنوده وقع وهو بيجرى نزلوا فيه ضرب وأخذوا العجلة اللى معانا. وده كان عند مطب نفق قبل الكشح".

جابر سدراك سعد - ٨٠ سنة - فلاح

وهو جد المتوفى رفعت زغلول جابر - توفى فى أحداث الأحد ٢/١/ ٢٠٠٠ كان يعيش فى منزل منفصل عن القرية منذ عشرين عاما فى أراضى زراعية بالناحية البحرية للكشح أمام عزبة بطيخ.

توفى متأثراً بإصابته بطلقات نارية وهو موجود فى منزله (زوجته مسنة ولم تستطيع الكلام)

توفى فى نفس الوقت والمكان مع عائلة حلمى فهمى مقار (عادل وميسون وحليم وأشرف وزكريا والأمير، إضافة لأبنه رفعت زغلول جابر)

تادرس لاوندى تادرس - ٧٦ سنة - فلاح
ناصر تادرس لاوندى تادرس -٢٢ سنة - فلاح - دبلوم تجارة
قتلوا يوم الأحد٢/١/٢٠٠٠ متأثرين بطلقات نارية حيث اقتحم الجناة منزلهم وقتلوهم وأشعلوا النيران فى المنزل الكائن بشارع مكتب البريد بالناحية الغربية للكشح.

وأفادت سامية تادرس لاوندى
"إحنا كنا فى الكنيسة يوم الاحد٢/١/٢٠٠٠ رحت عند أبويا فى البيت البحرى فوجئنا بكورة قماش والعة فى البيت أخويا وأبويا طفوا النار اللى مسكت فى البوص والخشب، وده كان الساعة ١٠صباحاً. طفينا النار وحطينا متاريس خشب وراء الباب وقعدنا وراه لقينا بعد كده ضرب نار وفوجئنا بتحطيم الباب، كانوا حوالى عشرين راجل هجموا على البيت وأخذوا كل حاجة فى البيت والمواشي معهم، أبويا اتضرب جه فى رأسه ومخه طلع بره ومات على طول وناصر أخويا الضرب فى وجه فى صدره ورقبته. وبعد اخويا وأبويا ما ماتوا قالوا لينا احنا مش هانضربكوا احنا هنسيبكوا للعذاب وراحوا ماشين طلعت بره اصرخ وأصوت علشان حد يشيل الجثث بتاعة أخويا وأبويا.
الجثث فضلت فى البيت لغاية تانى يوم الساعة٩,٣٠ الصبح لغاية ما الحكومة (الشرطة) حضرت".

معوض شنودة معوض شهرته صبرى
٥٣ سنة - تاجر بقالة - يعول أربعة أبناء - بمراحل التعليم المختلفة - كان يقيم بشارع احمد عرابى متفرع من ش بورسعيد بالكشح
حتى يوم١٨/١/٢٠٠٠ كان مجهولاً وموجود فى المستشفى وكانت الجثة متفحمة تماماً ولم يستطيعوا التعرف على الجثة، فيما تعرفت عليه زوجته من خاتم ذهب فى يديه ومن طاقم أسنان كان يستعمله.
وأفادت زوجته - مايزه جرجس صادق - ٤١ سنة
"صبرى راح أولاد طوق يوم الأحد٢/١/٢٠٠٠ الصبح كان رايح يحضر طلبات لمحل البقالة بتاعه راح ولم يرجع سئلت عليه كثيراً محدش عارف هو راح فين كان عندى أمل الاقيه ومختبئ فى مكان.
يوم الخميس١٣/١/٢٠٠٠ سمعت إن فيه جثة محروقة فى المستشفى، الشرطة بعتت لي ذهبت للمستشفى وإتعرفت عليه، كان فيه فى ايده خاتم ذهب وهو كمان كان عنده السكر ومركب طقم أسنان والجثة كانت محروقة على الأخر ولا يوجد بها معالم بس عرفته من الطقم والخاتم، الشرطة قالت لي أمشى دلوقتى وفضلت منتظره لغاية ما جابوا الجثة ودفناها يوم١٨/١/٢٠٠٠"

أفاد شقيقه رضا
"يوم الأحد٢/١/٢٠٠٠ كان متوجهاً إلى سوق دار السلام يشترى بضاعة بقالة ولم يعود، قلنا احتمال يكون راح عند أقاربنا أو مقبوض عليه، بعد ٥ أيام بلغت فى نقطة الكشح وبدأ البحث عنه لقوا جثة بالأراضي الزراعية ونقلوها لمستشفى دار السلام وأرسلوا إلي علشان أتعرف عليه، وكانت الجثة محروقة زى حتة الفحم ولونها أسود وليس لها ملامح ولم أتعرف عليه فى الأول".
المرة الثانية سئلنا زوجته قالت "لابس خاتم باليد اليمنى ذهب رحت تانى فى نفس اليوم بالليل طلعوا الجثة تانى لقيت الخاتم وكان مركب طقم أسنان وقع فى فمه بعد حريق الجثة أخذنا الأسنان ورحنا للطبيب الشرعي الذى قام بتركيبها فقال هى اللى ركبيتها وتأكدت الحكومة من إن اسمه سجل عند الطبيب المعالج على الكمبيوتر وسبب تأخر دفن الجثة إلي يوم١٨/١/٢٠٠٠ عدم تعرفنا عليها، وعندما وجدتها الحكومة كانت الجثة متفحمة ووضعناها فى غلق (مقطف) وغطينا عليها بحشائش ولم يكن للجثة أيادي ولا أقدام ولا أي ملامح – هيكل فقط – وجدت الجثة بالأراضي الزراعية بجوار عزبة بطيخ".

ايمن حشمت حمدى ٢٣ سنة لا يعمل حاصل على دبلوم صنايع.
قتل إثر أصابته بطلق ناري اسفل الفم بالذقن واخترق الوجه وخرج من اسفل الفك الأيسر يوم الأحد ٢/١/٢٠٠٠الساعة ٤,٣٠ أثناء وقوفه عند الكوبري بمدخل قرية البلابيش المستجدة والتي تبعد عن الكشح بحوالي ٢كم.
وأفاد والد المتوفى ايمن حشمت حمدى ٥٠ سنة مزارع.
"فى يوم الأحد٢/١/٢٠٠٠ حوالي الساعة ٤,٣٠مساءا أنا كنت فى المنزل يوم الحادث، وكنت عارف إن

ابنى عند الكوبرى وعلمت بأحداث قرية الكشح المجاورة لقريتنا وحوالى الساعة الرابعة والنصف عصراً حضر أحد أهالى القرية واخبرنى إن إبنى اصيب برصاص على الكوبرى فخرجت مسرعاً إلي الكوبري فوجدت الأهالي متجمعة بعدد كبير ووجدت ايمن ابني تم نقله إلي مستشفى دار السلام وبعض الأشخاص الآخرين الذين أصيبوا معه، وعند وصولي المستشفى علمت أنه توفى على إثر طلق ناري فى اسفل الفم واخترق الوجه وخرج من اسفل الفك الأيسر ودخلت إلي المشرحة ومعي أقاربي ورأيته وخرج من المستشفى وتم دفنه يوم الاثنين فى المساء ولا أعرف من قام بذلك ولا اعرف تفاصيل أحداث الكشح".

وأفاد عثمان عبد الشكور عثمان عمدة البلابيش المستجدة.
والتي لم يحدث فيها وقائع سوى حالة واحدة وهى حالة إطلاق أعيرة نارية من سيارة مسرعة على الطريق على بعض الأهالي مما أدى إلي وفاة شخص وإصابة ثلاثة آخرين "يوم الأحد الساعة ٤,٣٠عصراً تواجد تجمع من الأهالي على الكوبري المؤدى إلي البلابيش المستجدة وخلال ذلك أطلقت إحدى السيارات نقل صغيرة عدة أعيرة نارية على الأهالي أدت إلي إصابة شخص يدعى ايمن حشمت حمدى الذى توفى بعد ذلك وآخر يدعى عادل جابر عبد المجيد بطلق نار فى الفخذ الأيسر وآخر يدعى راتب احمد على حفني بطلق ناري فى الفخذ الأيسر وآخر يدعى عزت إبراهيم على احمد بطلق ناري فى الصدر اسفل القفص الصدري ولم تحدث ثمة أحداث غير ذلك".

ممدوح نصحى صادق
٣٠ سنة تاجر بقالة - قتل بمنزله الكائن طريق ترعة الخيام - يقع بالقرب من الزراعات بالناحية الغربية لقرية الكشح توفى متأثراً بإصابته بطلقات نارية فى أنحاء متفرقة من جسمه إضافة لإحراق الجزء الأسفل من الجسم
وأفادت زوجته منال ظريف تادرس
"يوم الأحد٢/١/٢٠٠٠ حوالي الساعة ١٢ظهراً حضر لمنزلنا ناس كتير كسروا الباب بعد إطلاق النيران عليه فاختبأنا فى حجرة مظلمة تحت السرير أنا وزوجي وأولادي وكنا سامعين ناس بتاخد حاجات من البيت (تلفزيون ١٦بوصة الوان و٢تسجيل كاسيت وعدة تليفون وأنبوبة) ثم أشعلوا النيران فى السرير بحجرة النوم الأساسية بالدور الثاني ثم أشعلوا النيران فى السطوح وكسروا عداد الكهرباء وكسروا فشارة لصنع الفشار ثم تركوا المنزل ورجعوا قبل العصر وكنا خرجنا من تحت السرير وأطفانا الحريق ولما رجعوا عدنا لتحت السرير المرة دى كانوا كتير شباب وأطفال وكبار وكسروا المرة دى بعض الأثاث بحجرة الاستقبال بالدور الأرضي بالمنزل وأخذوا ٢٠ألف جنيه كان هيشترى بيهم عربية ودهب فى حدود ٤آلاف جنيه ثم دخلوا الحجرة اللى كنا موجودين بها ثم لمحنى واحد منهم طلعت وقلت لهم حرام عليكم فخاف على زوجي وخرج من تحت السرير وصرخ ونزلوا تحت ونزل زوجي وراهم ونزلت وراه أنا والأولاد وفى آخر السلم من تحت ضربه واحد بدبشك البندقية على رأسه وبعد كده خرجونى للشارع وفيه واحد اسمه عصام أبو الفضل (مسلم) أخذني معاه وقالهم اللى هايقتلها هاقتله أخذني أبوه فى حمايته لغاية بيت أسرتي وبعدها عرفت من الشرطة إن جوزي مات".

وهيب جرجس حنا -٥٠سنة - فلاح
يعول ١٠ أبناء - ٧ بنات و٣ أولاد
توفى لإصابته بطلقات نارية فى كتفه وساقيه وأصيب ابنه عنتر الموجود حالياً بمستشفى سوهاج التعليمي يقع منزله بالناحية البحرية للكشح فى مواجهة أراضى زراعية.
وأفاد مكرم وهيب جرجس ابنه:
"أنا بشتغل فى شرم الشيخ وسمعت بالأحداث فى الراديو بعد كده اتصلوا بيا فى البلد علشان أروح أشوف أخويا عنتر فى المستشفى لأن محدش يقدر يخرج من البلد حضرت يوم الأربعاء وعرفت أن أبوي مات وأخويا مصاب".

أفادت السيدة نعم رياض سعد - زوجة وهيب
"يوم الأحد٢/١/٢٠٠٠ الساعة ١٢ظهراً أشتغل ضرب النار فى البلد وبعدين عرفت إن الضرب قرب من البيت فأخذت البنات السبعة ودخلت غرفة آخر البيت وأغلقت علينا الباب وحطينا خلف الباب متاريس بقطع خشب علشان محدش يدخل، وبعد كده لقينا ضرب النار على الباب والباب انكسر وبدأ ضرب النار

فى البيت وطلقة جت لعنتر فى ذراعه الأيمن وسمعت وهيب بيقول كده برضه تضرب الواد يا معلاوى رد عليه صوت معرفش هو مين .. وإنت كمان هتحصله يا نصراني الكلب وسمعت ضرب نار بعدها ٣أو٤ طلقات واحدة جت فى كتفه والباقي فى ساقه وهما ماشين لفوا من ورا البيت وعلى حوش المنزل رموا كرة نار، وهيب فضل ينزف دم لغاية الساعة ٤ عصراً لما جت الإسعاف ومات أول ما وصل مستشفي سوهاج التعليمي وعنتر لسه فى المستشفى حتى الآن".

ملحوظة: لم نستطيع معاينة المنزل لأن قوات الأمن تقيم فيه.

ويفيد عنتر وهيب جرجس ويرقد حاليا بمستشفى سوهاج التعليمي.

"أنا كنت فى الجامعة أؤدي الامتحانات حتى يوم السبت وصلت إلي القرية فى حوالى الساعة ٢الظهر يوم السبت١/١/٢٠٠٠ وعلمت بمشكلة المسلمين والمسيحيين، ولعدم وجود سلاح عندنا ووالدي رجل كبير لم أشعر بخوف من المشكلة بسبب عدم تدخلنا فى أية مشاكل.

فى يوم الأحد الساعة ١١ص سمعت صوت أعيرة نارية بشكل كبير وظل الصوت يزيد حتى أنني شعرت أننا فى حرب وبعد كده طلعت أنا ووالدي إلي الدور الثاني بالمنزل لمشاهدة ما يحدث فرأيت ناس كتير بتجرى ومعاهم بنادق ورشاشات وحاولت الخروج لإحضار شقيقتي الصغيرة نجفة حيث أنها كانت فى المدرسة تؤدى الامتحان (الإعدادية) ووجدتها قادمة من الشارع فأخذتها ودخلت إلي المنزل وبعد كده بحوالي ساعة حضر شخصين إلي منزلنا وكسروا الباب الرئيسي وأطلقوا عياراً نارياً نحوي ولكنه لم يصيبني وعندما حاولت التحدث معهم أخبرني بإحضار كيروسين أو بنزين أو أنبوبة بوتاجاز ولعدم وجود كيروسين أو بنزين ورفضت إحضار الأنبوبة أطلق أحدهم رصاصة نحوي أصابتني فى ذراعي الأيمن وعندما اقترب والدي نحوي وقال حرام عليكم موت ابني قال واحد وأنت كمان هتموت وأطلق عليه عياراً نارياً أصابه فى ذراعه وطلقتين فى الفخذ الأيمن وتم نقلنا إلي مستشفى دار السلام العام للعلاج ولكن توفى والدي لعدم احتمال الإصابة وكانت حوالي الساعة السادسة مساءاً وبعد كده أجروا جراحة فى ذراعي وتم تحويلي إلي مستشفى سوهاج التعليمي لإجراء جراحة أخرى وسوف يتم عمل جراحة أخرى الأسبوع القادم".

وائل الضبع ميخائيل حبيب ١٧ سنة
طالب بدبلوم المدارس الثانوية الصناعية

توفى متأثراً بإصابته بطلق ناري فى الكتف أثناء وجوده بمنزله على الطريق ترعة الخيام.

أفاد والده الضبع ميخائيل حبيب - الشهير بشمشون - ويعمل تاجر قطع غيار لجرارات وماكينات الري بما يلي:

"كانت أمنيته أن يدخل كلية الهندسة وهو ابني الوحيد (يقاطع الحديث ببكاء شديد) ويوم الأحد/ ٢٠٠٠/ ٢/١ الساعة ١٢ظهراً كانت فيه مجموعة مسلحة تأتى ناحية منزلي من الجهة الغربية ودخلوا منزل والدتي وكان ابني وائل وزوجة شقيقي فى منزلي وهو يبعد حوالى ١٢٠م عن منزل والدتي ودخل هؤلاء وأشعلوا النار خرج وائل من بيتنا فى طريقه إلي بيت والدتي وهو بيرن الجرس أطلقوا عليه النيران ومات على عتبة المنزل وكنت أشاهدهم من فوق سطح المنزل وابني كان غرقان فى دمه وكان بينزف باستمرار حاولت الاتصال بالسنترال دون جدوى وطلبت رقم٨٣٠٠٠٤ مركز شرطة دار السلام ولم يرد على أحد وظل ينزف وضرب النار شغال لمدة نصف ساعة أو أقل ثم توفى حاولت الذهاب لنقطة الشرطة فانخلته للمنزل حتى هدأ ضرب النار الساعة ٥بعد الظهر –حاولت رفع وائل ولم أستطيع فقمت بوضعه على سيارة يد صغيرة (سيارة حديقة) وأخذته وباقي الأسرة وتوجهنا لنقطة الشرطة فوجدت هناك مدرعات مصفحات وسيارات أمن مركزي وعدد لا يقل عن ألفين جندي وضابط ولواءات شرطة وسيارات إسعاف.

فقلت لهم حرام كل الشرطة هنا واحنا بنموت هناك ورد على ضابط برتبة عميد وقال كنت عاوز نعملك إيه فدخلت السيدات وابني المتوفى عند منزل خالي بجوار النقطة ورجعت لهم وقلت لسة فى أطفال بالبيت اعملوا معروف نروح نخرجهم فاستجاب رئيس النقطة وهو الضابط خالد واخذ مدرعة وتوجهنا للمنزل أخرجنا منه أسرتين يتكونان من ١٥فرد أطفال وسيدات والساعة ٩,٣٠م ركبنا فى سيارة لوري وأخذنا وائل مستشفى دار السلام وكان توفى".

مهران لبيب شنودة وشهرته فهران

٣٥ سنة ويعمل سائق - يعول خمسة أبناء منزله يقع بالناحية البحرية فى بداية قرية الكشح

بجوار مدرسة الكشح الابتدائية توفى بإصابته بطلقات نارية بالبطن واشتعال النيران فى جسده.

وأفاد شقيقه صفوت لبيب ٤٧سنة ويعمل سائق وشهرته ثروت.

"يوم الأحد٢/١/٢٠٠٠ الساعة ١١,٣٠صباحا كنت عائد من سوهاج وسمعت ضرب نار فى البلد نزلت أجرى من العربية ودخلت بيتي وأغلقت الباب وعديت من على السطح لبيت أخي فهران وفوجئنا بمن يلقى علينا بالنار فى شكل كرة قماش مشتعلة بداخلها طوب علشان تكون تقيلة وتل إلينا قعدت أنا وأخي فهران نحاول إطفاء النار وحاولنا الإمساك بكور النار ورميها فى الزراعات المجاورة بالمنزل، بعد ذلك نخل أثنين من على سطح المنزل المجاور لينا وضربوا نار من بنادق آلية معهم أخي فهران أصيب ووقع على الأرض وأنا أصبت فى ساقي اليسرى بالفخذ وإصابات أخرى بالظهر.

بعد كده النار مسكت فى البيت كله وحضرت المطافئ اللى نزلتنى بسلم متحرك عن طريق بلكونة المنزل ونقلوني إلي المستشفى فى حالة غيبوبة من ضرب النار والرعب اللى أنا شفته وخرجت يوم الأربعاء وعرفت بعد كده إن أخي فهران مات من ضرب النار وكمان النار أكلته علشان هو لما أصيب لم يستطيع النجاة من النيران".

وأفادت السيدة سعاد موريس محارب ٣٥سنة زوجة فهران.

"يوم الأحد٢/١/٢٠٠٠ كان يوم امتحان الإعدادية العيال راحت الامتحان وبعدين حصل ضرب النار الساعة حوالى١١,٣٠ أو١٢ظهراً كنا منتظرين العيال وضرب النار وصل لغاية البيت بتاعنا جوزي فهران قفل الباب وفى الوقت ده حضر سلفى (شقيق زوجها) ثروت وطلعنا كلنا فوق السطح لما ضرب النار وصل لغاية الباب طلعنا فوق السطح فوجئنا بكور النار على السطح وبدأت تنزل جوه البيت فى المنور بعد كده النار مسكت فى البيت كله السطح ومن جوه فهران وهو بيبعد النار جت له رصاصه وقعته على الأرض وبعدين أصيب ثروت سلفى وهو كمان جت له رصاصه وبعد كده جت الحكومة (الشرطة) ومعاها المطافى ونزلتنى أنا وفهران من البلكونة على السلم المتحرك وفهران مات وأكلته النيران.

عمدان ظريف قديس شهرته عماد

٢٢ سنة ويعمل موظف بالوحدة الصحية ويعول أسرته المكونة من ٩ أفراد

توفى متأثراً بإصابته بجروح نافذة بالرأس من الخلف.

أفاد شقيقه فايز ظريف

"يوم الأحد٢/١/٢٠٠٠ الساعة حوالى١٠,٣٠ أو١١ الصبح عماد كان رايح أولاد طوق يسلم أوراق خاصة بعمله بالمستشفى وأثناء عودته عند عزبة بطيخ فى مدخل الكشح البحري الناس قالوا كان فيه ضرب كتير أخويا فى اليوم ده لم يعود للبيت وبحثنا عنه كثيراً ولم نجده ويوم الاربعاء٥/١/٢٠٠٠ جاءت إشارة من المركز علشان الناس تتعرف على جثة هناك ذهبت وكان أخى عمدان.

وإصابته كان زى ما يكون مضروب بعصي أو جريد غليظ على رأسه من الخلف.

عبد المسيح محروس اسكندر - ٥٢ سنة - حداد

سامية عبد المسيح محروس - ٢١ سنة - دبلوم تجارة

قتلا أعلى سطح منزلهما الكائن بشارع متفرع من شارع مكتب البريد بالناحية الغربية لقرية الكشح حيث أصيب عبد المسيح بطلق نارى فى صدره فيما أصيبت سامية بطلق نارى فى الرقبة أديا لمصرعهما.

وأفاد سامي عبد المسيح - ٢٠ سنة - سائق

"يوم الأحد٢/١/٢٠٠٠ الساعة ١١,٣٠ظهراً سمعنا ضرب نار وصراخ بالخارج وطرقات قوية على الباب ووضعنا خلف الباب متاريس عبارة عن سوست سيارات والحديد كان أبى يضعها بالمنزل، والدى قال أحسن حاجة نصعد فوق السطح يا أولاد ، صعدنا فوق السطح برضه لقينا ضرب نار من على الأسطح المجاورة فى الوقت ده ضرب النار كان موجه لينا أبويا، قال نحتمي بمنزل جارنا فكيه مفيد واحنا بنعدى على بيت فكيه أختي أصيبت فى رقبتها وأبى فى صدره أبى وقع على، وبعدين حاولنا أنا وأمي نشيل سامية ونعدى إلي بيت فكيه وبعد ما عدينا وقعت سامية ميتة.

ذهبت للنقطة علشان أجيب الإسعاف قاموا احتجزوني فى النقطة حتى الساعة العاشرة ليلاً عمى كان معي ذهبنا إلي البيت أخذنا أختي الثانية وأمي ورحنا أختبأنا فى بيت ظريف شاكر يوم الاثنين حضرت الحكومة (الشرطة) وأخذوا أبى وأختي".

عاطف عزت زكى - ٢٤ سنة - فلاح - عامل زراعي
يعول أشقائه ٥ لوفاة والده.
ما زالت جثته فى المستشفى حيث تؤكد أسرته انه عاطف فيما تؤكد السلطات (الطب الشرعي) أن الجثة الموجودة لرجل تعدى السبعين عاماً، ويصعب التعرف عليها لتفحمها بالكامل من آثار الحريق حيث قتله الجناة بالضرب على الرأس بالعصي ثم أضرموا النار فى الجثة.

وأفادت والدته سميحة حافظ السائح.
"كنت قاعدة فى الغيط فى الناحية البحرية للكشح وأمامنا أراضى زراعية وده كان يوم الأحد/١/٢٠٠٠/٢ ١١ص وعاطف كان فى الكنيسة أول ما سمع ضرب النار جه جرى علينا علشان يشوف إيه الحكاية، عاطف حضر لينا وحاول أخد المواشي ويرجعها البيت وهو بيحل الجاموسة جه حوالي ٨أو٩ أشخاص معاهم عصى وشوم وجريد نخيل وقعدوا يضربوا فينا وقعدوا يضربوا عاطف على رأسه وجسمه كله. جريت أنا اصرخ وأصوت علشان حد ينقذنا لم أجد أحد. رجعت تانى أشوف عاطف لقيتهم موتوه ويوم الاثنين الحكومة (الشرطة) أخدتني أتعرف على الجثث لم ألقي ابنى فيهم.
رجعت تانى أدور فى الغيطان على ابني يوم الثلاثاء وجدته محروق ولقيته فى كوم قش وبوص وجثته متفحمة تماماً بلغت الحكومة نقلوه المستشفى فى دار السلام، والحكومة لغاية دلوقتى رافضه تسلمه لينا وبيقولوا الجثة لواحد عند ٧٤سنة ومرة تانى يقولوا دى لواحد عنده ٥٠سنة وأنا بقول ده ابني من شكل سنانه هو ابني وقلبي حاسس انه هو".

عادل عياد فهمى - ٢٤ سنة - أعزب - حاصل على معهد فنى تجارى
ميسون عياد فهمى - ١٢ سنة - أولى إعدادي - مدرسة الكشح الاعدادية
تقول والدتهما كمالة اندراوس - ٤٧سنة - ربة منزل
يوم الأحد الساعة ١١صباحا كانوا عند المواشي فى الغيط فى حوض عفيفى بحري البلد وجت بنت صغيرة اسمها إيمان وقالت ابويا وأولاد عمى ماتوا ولم أستطيع الذهاب للغيط ورحت النقطة صرخت هناك وقابلني ضابط لا اعرفه بلغتهم انهم ماتوا فى الغيط وفضلوا هناك حتى حضر وفد البابا بعد ٢٤ساعة وبعدين نقلوهم لمستشفى دار السلام يخلص حقي ربنا حقي وحق ولادى عمرنا ما روحنا نقطة ولا مركز.

وأفاد مرقس رشدى جندى - ٤٧ سنة - فلاح
(مصاب بطلق ناري أعلى الركبة بالقدم اليسرى وكسر بالقدم اليمنى وشظايا طلق نارى بها)
"فى يوم الأحد٢/١/٢٠٠٠ كنت مع أولاد عمى حليم فهيم وأولاده – ذكريا واشرف والأمير وعادل وميسون ورفعت وجابر – عند المواشى بالأرض الزراعية فى الناحية البحرية وعندما سمعنا ضرب النار فكرنا ناخذ المواشي ونرجعها بسرعة للقرية وكان ذلك الساعة ١١صباحا وقبل ما نسحب المواشي طلع علينا ٢وقالوا ممنوع حد يسحب أي بهيمة ودور وشك ناحية قبلي وبدأ ضرب النار كل أقاربي ماتوا فى لحظة ولما ضربوني وقعت فى مصب ماكينة مياه الرى ولم أدرى بنفسي إلا الساعة ١٢م أو يوم الاثنين الصبح وظلت الجثث كما هي حتى يوم الاثنين".

وتفيد إيمان حليم مقار - ١٠ سنوات
(مصابة بطلق ناري بالرأس من الجهة اليسرى أعلى الأذن)
يوم الأحد٢/٢٠٠٠١/١ الساعة ١٠أو١١ص كنت فى الغيط مع والدي وأخوتي الأمير واشرف وذكريا وأولاد عمى عادل غطاس ورفعت زغلول وميسون غطاس وعمى مرقس سمعنا ضرب نار فى البلد واحنا بناخد المواشي علشان نرجع البلد – لقينا ثلاثة حضروا ناحيتنا ومع كل واحد بندقية كبيرة وضربوا بالرصاص فى أخواتي أمير وأشرف وذكريا وأولاد عمى عادل وميسون – رفعت وأخذني أبويا وجرى إلي بيت عمى جابر سدراك حوالي ٢٠٠م ولم ندخل البيت لحقونا الثلاثة وقالوا هات البنت وتعالى خد المواشي فقلنا حاضر وتشاورا مع بعض بسرعة وقالوا لعمى جابر اخرج معاهم ومشينا فضربوا علينا النار وأنا وأبويا حلمى اضربنا الأول وبعدين عمى جابر وأغمى على ورجعت البيت بعدها بساعتين".

المصـــابون

م	الاسم	الإصابة	مكان / جهة القتل
١	مريم قسطنطين شنوده شهرتها هالة –٢٠ سنة لا تعمل قتلت والدتها فى الأحداث (بونة قمص عبد المسيح)	شلل نصفي نتيجة الإصابة بطلق ناري فى الجانب الأيمن وتم استئصال جزء من الرئة	بمنزلهما الكائن فى شارع متفرع من ش بورسعيد من المدخل البحري فى مواجهة بنك القرية أثناء اعتراضها على إطلاق النار على والدتها حيث أطلق عليها الجناة الرصاص
٢	مرقس رشدى جندى ٤٧ سنة – فلاح قتل فى الأحداث عمه حليم فهمى وأبناء عمه (ذكريا، أشرف، الأمير، عادل، ميسون، رفعت زغلول جابر، جابر سدراك سعد)	طلق ناري أعلى الركبة بالساق اليسرى وكسر بالقدم اليمنى	أثناء وجوده بالزراعات بمنطقة حوض عفيفى بالناحية البحرية للكشح تعرض لإطلاق النيران عليه وعلى آخرين قتلوا جميعاً، عددهم ٨
٣	إيمان حليم مقار ١٠ سنوات قتل فى الأحداث والدها حليم وأشقائها اشرف وذكريا والأمير وأبناء عمها عادل وميسون وآخرين رفعت زغلول وجابر سدراك	طلق ناري بالرأس من الجهة اليسرى أعلى الأذن	أثناء وجودها بالزراعات بمنطقة حوض عفيفى بالناحية البحرية للكشح تعرضت لإطلاق النيران عليها وعلى آخرين قتلوا جميعاً، عددهم ٨ ، أودعت يومان بمستشفى دار السلام
٤	فهمي عوض فهمي ٤٠ سنة – سائق ابن شقيقه رفعت فايز عوض قتل فى الأحداث	طلقات نارية فى الذراع الأيمن	أثناء محاولته الهرب إثر إطلاق النيران فى اتجاه قرية أولاد طوق أثناء عودته من مستشفى دار السلام لاستلام جثة ابن شقيقه وأودع ثلاثة أيام بمستشفى دار السلام
٥	سميحة حافظ السائح ابنها عاطف عزت زكى قتل فى الأحداث وحتى الآن لم يدفن بسبب تشوه الجثة وعدم التعرف عليها	كسر فى اليد والساعد الأيمن	أثناء وجودها فى الزراعات فى الناحية البحرية للكشح اعتدى عليها بالضرب بعصى وجريد نخيل
٦	معوض شنوده معوض	جرح سطحي بجوار العين اليسرى وجرح نافذ بالساق اليمنى	أثناء عودته من قرية أولاد طوق اعتدى عليه بالضرب بالعصي وجريد النخيل على أنحاء متفرقة من جسمه وأودع ثلاثة أيام بمستشفى دار السلام
٧	يسرى عبد المسيح ميخائيل٣٦ سنة موظف بالوحدة المحلية بالكشح	جرح نافذ بالجبهة فى مقدمة الشعر	أثناء محاولته الهرب من الهجوم على الوحدة المحلية بالناحية البحرية بالكشح وأودع مستشفى دار السلام لمدة يومين
٨	ظريف شاكر فرج ٦٠ سنة – عامل زراعي	طلق ناري فى الكتف الأيمن من الخلف	أثناء محاولته الهرب من إطلاق النيران على منزله الكائن بالناحية الغربية بالكشح وأودع يوم بمستشفى دار السلام
٩	مرقص شنوده جرجس ١٦ سنة – فلاح	طلق ناري بالفخذ الأيسر أعلى الركبة	أثناء وجوده على الكوبري بالناحية القبلية بالكشح فى نهاية ش بورسعيد أودع يومان فى مستشفى دار السلام
١٠	نبيل سامي سيف ٣٤ سنة – تاجر مواد غذائية	كسر بالذراع الأيسر وجرح نافذ بالرأس من الخلف	ثناء محاولته الهرب عقب الاعتداء على منزله ومحلاته التجارية الكائنة ش بورسعيد، اعتدى عليه بالضرب بالعصى وجريد النخيل وأودع أربعة أيام بمستشفى دار السلام
١١	كردى رزق إسحاق	طلق ناري بالصدر من الجهة اليمنى	أثناء مروره بجوار الكوبري بالناحية القبلية بالكشح وأودع يومين بالمستشفى

١٢	اشرف حليم اسطفانوس ٣٠ سنة - فلاح	طلق ناري بالذراع الأيمن اسفل الكتف	أثناء وجوده بجوار الكوبري بجوار النقطة بالناحية القبلية بالكشح وأودع المستشفى أربعة أيام
١٣	منال ظريف تادرس ٢٢ سنة - ربة منزل زوجها ممدوح نصحى صادق قتل فى الأحداث	طلق ناري بالكتف	أثناء وجودها بمنزلها الكائن طريق ترعة الخيام على مقربة من الكوبري بالناحية الغربية للكشح اعتدى عليها بإطلاق النيران أودعت المستشفى سبعة أيام بالمستشفى الجامعي بسوهاج
١٤	شرقاوى حليم بطرس ٤٠ سنة سائق	كدمات وجروح لسفل العين اليسرى والأذن اليمنى وسحجات بالظهر والفخذ الأيسر	أثناء مروره امام مستشفى دار السلام تعرض للعتداء عليه بالضرب بالعصى وجريد النخيل وأودع تسعة ايام بالمستشفى التعليمي بسوهاج
١٥	وجيه جرجس عطية ٢٤ سنة سائق	تورم بالوجه وجروح سطحية بالظهر	أثناء مروره أمام المدرسة الابتدائية بالكشح تم تقيده بالحبال والاعتداء عليه بالضرب بمؤخرة بندقية آلية
١٦	عبد الرحمن محمود عبد الرحمن ٣٨ سنة - فلاح	طلق ناري بالركبة فى الساق اليسرى	أثناء مروره بجوار الكوبري بالناحية القبلية بالكشح أطلقت عليه النيران من بنادق آلية وأودع بالمستشفى ٣ أيام
١٧	محمد رجب محمد ٢٤ سنة - فلاح	طلق ناري بالساعد فى اليد اليسرى والبطن	أثناء مروره بجوار الكوبري القبلي أطلقت عليه النيران من بنادق آلية وأودع ١٤ يوم بمستشفى دار السلام
١٨	السباعي عبد المقصود ٣٧ سنة - فلاح	طلق ناري بالبطن أدى إلي تهتك بالامعاء	أثناء مروره بجوار الكوبري القبلي أطلقت عليه النيران من بنادق آلية وأودع ١٣يوم بمستشفى دار السلام
١٩	صفوت لبيب شنوده شهرته ثروت قتل شقيقه مهران بالأحداث	طلق ناري فى الفخذ بالساق اليسرى	وجروح وإصابات سطحية بالظهر أثناء وجوده بمنزل شقيقه) قتل فى الأحداث (بالناحية البحرية للكشح
٢٠	إبراهيم عبد المسيح ٢٦ سنة عامل زراعي	طلق ناري فى البطن	أثناء وجوده بالزراعات بمنطقة حوض عفيفى مودع مستشفى سوهاج التعليمي بالناحية البحرية للكشح
٢١	عادل جابر عبد الحميد ٢٧ سنة فلاح	طلق ناري بالفخذ بالساق اليسرى	أثناء مروره على الكوبري بقرية البلابيش المستجدة
٢٢	راتب احمد على حنفي ١٥ سنة طالب ثانوي	طلق ناري فى الساق اليمنى	أثناء مروره على الكوبري بقرية البلابيش المستجدة أودع المستشفى الجامعى بسوهاج
٢٣	عزت إبراهيم على احمد ١٤ سنة عامل	طلق ناري بالجانب الأيسر	أثناء مروره على الكوبري بقرية البلابيش المستجدة أودع مستشفى دار السلام
٢٤	عنتر وهيب جرجس ٢٠ سنة طالب قتل والده فى الأحداث	طلق ناري بالذراع الأيمن أعلى الكوع	أثناء وجوده بمنزله بالناحية البحرية للكشح مودع مستشفى سوهاج التعليمي

إيمان حليم فهمي مقار
(مصابة بطلق ناري بالرأس من الجهة اليسرى أعلى الأذن)
وتروى الأحداث بالآتي:
"يوم الأحد الساعة ١٠أو١١ص كنت فى الغيط مع والدي وأخوتي الأمير واشرف وذكريا وأولاد عمى عادل غطاس ورفعت زغلول وميسون غطاس وعمى مرقص سمعنا ضرب نار فى البلد واحنا هناخذ المواشي علشان نرجع البلد - لقينا ثلاثة حضروا نلحيتنا ومع كل واحد بندقية كبيرة وضربوا بالرصاص فى أخواتي أمير اشرف زكريا وأولاد عمى عادل وميسون- ورفعت وأخذني أبويا وجرى إلي بيت عمى جابر سدراك حوالي ٢٠٠متر ولم ندخل البيت لجفونا الثلاثة وقالوا هات البنت وتعالى خذ المواشي فقلنا حاضر وتشاوروا مع بعض بسرعة وقالوا لعمى جابر أخرج معاهم ومشينا فضربوا علينا النار وأنا وأبويا حلمي اضربنا الأول وبعدين عمى جابر وأغمى علي ورجعت البيت بعدها بساعتين".
اصيبت بطلقة بالرأس أعلى الأذن ٣سم فى حدود نصف سم وتوجهت لمستشفى دار السلام المركزي وخرجت بعدها وتم خياطة الجرح بثلاث غرز.

معوض شنوده معوض
وأفاد بالآتي:
"أثناء عودتنا من أولاد طوق سمعنا ضرب نار يوم الاحد٢/١/٢٠٠٠ الساعة١١,٣٠ جريت لكن فيه ناس كانوا شايلين شوم وجريد النخيل الغليظ وضربوني على رأسي وعلى كل جسمي نقلوني للمستشفى بعد كده دخلت مستشفى دار السلام وقعدت فيها ٣أيام".

يسرى عبد المسيح ميخائيل ٣٦ سنة
موظف بالوحدة المحلية بالكشح.
(مصاب بجرح نافذ فى الجبهة فى مقدمة الشعر، حيث اعتدى عليه بالضرب بالعصى وجريد النخيل)
ويروى ما حدث بالآتي:
"يوم الاحد٢/١/٢٠٠٠ كنت فى عملي بالمجلس المحلى بحري البلد أنا وزملائي ١٨مسيحى و٧مسلمين، كنا عايزين نطلع لما سمعنا الضرب معرفناش نطلع وحصل هجوم على المجلس وفوجئنا بمحاولة اقتحام المجلس وكانوا رجالة كتير مسلمين حاولوا كسر الباب ولم يستطيعوا. وبعدين الساعة٢,٣٠ عرفت اخرج من الخلف أنا ومرزوق فخرى لقينا عربية أمن مركزي على مدخل الكشح كان فيها ضابط قلت له اللي حصل وقلت له يرجع معايا يشوف باقي الناس قاللى أنا عندى خدمة على الكوبري ولا أستطيع مغادرة تأمين الطريق قاللى شوف أي عربية رابحة البلد واركبها وطلبنا منه حراسة لغاية البلد رفض طيب خلينا هنا بجوارك برضه رفض ووقف لنا عربية نصف نقل ركبنا العربية ومشيت شوية وعلى الطريق عند عزبة بطيخ من المدخل البحري فوجئنا بمجموعة قاطعين الطريق ووقفوا السواق كان مسلم وقالوا له ازاى تركب معاك مسيحيين قال لهم الضابط قالي وصل الخواجات لغاية البلد نزلونا من العربية وضربونا بالعصى وجريد النخيل ضربوني على رأسي وسقطت على الأرض افتكروني ميت وبعد كده كملوا على زميلي مرزوق فخري وبعد كده كنت فيه سيارة شرطة فيها لواء أخذنا معاه لغاية مستشفى دار السلام إتحجزت هناك حتى يوم الأربعاء".

وجيه جرجس عطية ٢٤ سنة - سائق
ويروى ما حدث بالآتي:
"يوم الجمعة لم أكن موجوداً بالبلد والسبت لم اخرج من المنزل. يوم الأحد٢/١/٢٠٠٠ خرجت الساعة ٨صباحا مع صاحب السيارة عبده إبراهيم ابو بكر وتوجهت به للمستشفى بالقرية للكشف عليه ورجعت الساعة ١٠ص وأخذت السيارة وتوجهت إلي مركز دار السلام لتموينها وعند رجوعي لقيت رباط على الطريق منعونى من المرور أمام المدرسة الابتدائية فى مدخل الكشح وأخرجوني من العربية وقيدوني بالحبال من يدي وقدمي واحد منهم ضربني ببشك البندقية لغاية وجهي وظهري ما اتورم. فضلت فى البيت ٣أيام وكنت أتقئ دم من فمي ولم يسعفني أحد وأعاني متاعب في الكلى".

نبيل سامي سيف ٣٤ سنة
تاجر مواد غذائية بالجملة ش بورسعيد الكشح

ويروى الأحداث بالآتي:
يوم الأحد٢/١/٢٠٠٠ كنت موجوداً بمنزلي الكائن ش بورسعيد أمام بنك التنمية وفى حوالي الساعة ١١ص سمعت صوت ميكرفون ينادى الـ٤عائلات مسلمين يهجموا على المسيحيين وفى حوالى الساعة١١,٣٠ بدأت مجموعة مسلحة منهم بالسطو والسرقة والحرق فى المخازن الخاصة بي والمتهمون بذلك أعرفهم جيداً وقمت بإبلاغ نيابة أمن الدولة بذلك وكل التخريب والحرق بمحلاتي شاهدتها ومن داخل منزلي بالدور الثاني فوق المخازن وفى حوالى الساعة١٢,٣٠ وصلت قوات الأمن والمطافئ نزلت وأثناء نزولي بالقرب من قوات الامن اعتدى على أحدهم بالشومة على رأسي وأخرى على زراعي الأيسر فقام الأمن بالتدخل وأخذني وأدخلني لمنزلي وقالي لا تخرج منه برغم إصابتي وفى حوالي الساعة الثالثة عصراً حضرت سيارة مدرعة بها مصابون والقس جبرائيل عبد المسيح والقس بولا وأخذوني للمستشفى بدار السلام وظللت بها ٤أيام".

منال ظريف فارس ٢٢ سنة ربة منزل
(زوجة المتوفى ممدوح نصحى صادق) مصابة بطلق ناري في الكتف.
وتروى ما حدث بالآتي:
"يوم الاثنين مشيت من المنطقة التي يوجد بها مسلمين وأنا متوجهة لمنزلي للاطمئنان على زوجى اعتدى على ٢مسلمين واحد منهم أخذني وأجبرنى ابصم على شيك بـ ٥٠ألف جنيه. وتركني أمشى فى الطريق أطلق على الرصاص وأنا على الترعة أصبت في الكتف برصاصة اخترقت الكتف وأخرجها الطبيب من الأمام ورحت المستشفى أولاد طوق (دار السلام) ثم المستشفى التعليمي بسوهاج وفضلت هناك ٧أيام وعرفت إن زوجي توفى واللي شاهدوا الجثة قالوا فيها طلقات رصاص كتير".

مريم قسطنطين شنوده ٢٠ سنة - لا تعمل
أصيبت بطلق ناري فى الجانب الأيمن افقدها الحركة من النصف الأسفل (شلل) موجودة حالياً بمستشفى أسيوط بالقصر العيني أفاد والدها بأنه تم استئصال جزء من الرئة نتيجة التهتك. أصيبت بعد اعتراضها على إطلاق الرصاص على والدتها بونة القمص جبرائيل عبد المسيح (قتلت فى الأحداث) حيث تم إطلاق الرصاص على والدتها فخرجت اعتراضاً على ذلك فأطلق عليها الرصاص فى المنزل".

مرقص شنودة جريس - ١٦ سنة - فلاح
مصاب بطلق ناري في الفخذ الايسر ولا يستطيع المشى على قدميه.
ويروى ما حدث بالآتي:
"يوم الجمعة٣١/١٢/١٩٩٩ الساعة ٥تقريباً م كنت راجع أنا وأبويا من الغيط لقينا زحمة وناس كتير وضرب نار عند الكوبري القبلي وفوجئت بطلقة جاءت فى رجلي فى الفخذ الأيسر فوق الركبة وبعدين ذهبوا بى لمستشفى دار السلام.
المستشفى قعدت فيه لغاية يوم الثلاثاء الوزير جه شافني يوم الاثنين وكانوا مهتمين بنا قوى وبعد كده خرجونى يوم الاربعاء الصبح وخرجونى بدون أية أدوية أو علاج وأعطوني ورقة قالوا لى هات الدواء اللي فيها وخده.
يوم الجمعة٣١/١٢/١٩٩٩ فى المغرب كده كنا راجعين من الغيط مع مرقص ابني من ناحية الكوبري القبلي لقينا ناس كتير واقفة على الكوبري كانو حوالى ٢٠ وفيه ضرب نار حصل، طلقة منهم جاءت لمرقص فى فخده فى رجله الشمال حطيت الواد فى عربية نصف نقل ورحنا للدكتور ولم نجده وبعدين أخذناه لمستشفى دار السلام قعد فيها ٥أيام ابني دلوقتى لا يوجد من يتابعه بعد ما خرجونا لما الوزير مشى يوم الاثنين وبعدها لا أدوية ولا علاج ولا حاجة".

مرقس رشدى جندى - ٤٧ سنة - فلاح
مصاب بطلق ناري أعلى الركبة بالقدم اليسرى وكسر بالقدم اليمنى وشظايا طلق ناري بها
ويروى ما حدث بالآتي:
"أنا في يوم الأحد٢/١/٢٠٠٠ كنت مع أولاد عمى حليم فهمي وأولاده ذكريا واشرف والأمير وعادل وميسون ورفعت وجابر عند المواشي فى الغيط بحوض عفيفى بحري الكشح وعندما سمعنا صوت ضرب النار فكرنا ناخد المواشي ونرجع بسرعة القرية وكان ذلك الساعة ١١ص وقبل ما نسحب المواشي طلع علينا

رجاله وقالوا ممنوع حد يسحب أي بهيمة ودور وجهك ناحية قبلي وبدأوا ضرب النار كل أقاربي ماتوا في لحظة ولما ضربوني وقعت فى مصب ماكينة مياه الرى ولم أدرى بنفسي إلا الساعة ١٢ مساء أو يوم الاثنين الصبح وظلت الجثث كما هي حتى يوم الاثنين".

محمد رجب محمد ٢٤ سنة - فلاح - أعزب

مصاب بطلق ناري فى اليد اليسرى بالساعد والبطن

ويروى ما حدث بالآتي:

"يوم الأحد ٢/١/٢٠٠٠ الساعة ١٢ ظهراً ذهبت للمعهد الأزهري علشان ابحث عن أخي السعودي وأول ما وصلت عند الكوبري القبلى لقيت مجموعة رجال يضربون النار على كان بيني وبينهم حوالى ٢٠ متر وبعدين لقيت ضرب النار فى ناحيتي أصبت فى يدي وبطني ونقلوني لمستشفى دار السلام وقعدت ١٤ يوم لكن لا أعلم سبب انهم صرفوا لي تعويض ١٠٠ جنيه فقط وآخرين صرفوا ألف جنيه أنا رفضت استلم الشيك ورجعته لرئيس مجلس المدينة ".

كردى رزق إسحاق - ٣٨ سنة - فلاح وبائع خبز

مصاب طلق ناري بالصدر من أعلى الجهة اليمنى (أعلى حلمة الثدى بحوالي ٣سم)

ويروى ما حدث بالآتي:

"يوم الجمعة الساعة ٥ المغرب كنت راجع من مخبز بجوار النقطة وكنت احمل كمية من الخبز على سيارة صغيرة (عربة حديقة) وأنا على الكوبري سمعت ضرب نار وبعدها لم أشاهد شئ ولم أدرى بأي شئ وأصيبت بطلق نارى فى صدري من أعلى الجهة اليمنى ثم نقلت بالإسعاف إلي المستشفى على الفور ولم أشاهد إلا زحمة شديدة واسمع طلقات نار وفى المستشفى قام الأطباء بإخراج الطلقة وفضلت فى المستشفى لمدة يومين وخرجت يوم السبت ١٠/١/٢٠٠٠".

فهمي عوض فهمي - ٤٠ سنة

ابن شقيقة شنودة فايز عوض قتل فى الأحداث.

يقيم فى قرية دير النغاميش بجوار قرية الكشح مصاب بطلق نارى فى ذراعه الأيمن والأيسر

ويروى الأحداث بالآتي:

"يوم الأحد ٢/١/٢٠٠٠ حضر جماعة وقالوا ابن أخوك اضرب بجوار الكشح جبنا عربية ورحنا مستشفى دار السلام لقيناه فى الثلاجة وفى هذا اليوم لم أستطيع إنهاء إجراءات خروجه من المستشفى واحنا راجعين الساعة ٤ عصراً لقينا ناس كتير عامله (رباط) قطع طريق ولقناهم رابطين بالسلاح الآلي في كل مكان قاطعين الطريق من بحري ومن قبلي جريت ناحية ولاد طوق لقيت رباط تاني وسمعت بعدها ضرب وناس بتجرى وراى وأصبت بطلق ناري فى ذراعي الأيمن والأيسر وبعدين الحكومة أخذتني لنقطة إسعاف الخيام ثم إلي مستشفى دار السلام وقعدت فيها ٣أيام وخرجت".

اشرف حليم اسطفانوس - ٣٠ سنة - فلاح

"يوم الجمعة الساعة ٤,٣٠ كنت بجوار دكان أسمنت صبري أبو القمص حيث اعمل بالمحل ويقع عند كوبري النقطة وكنت احمل شيكارة على كتفي لتحميل السيارات بالأسمنت وفجأة وقعت بالشيكارة ولا أعرف من الذي ضربني وأصيبت بطلقة في أول الذراع الأيمن من بداية الكتف من أعلى دخلت من الأمام والخلف وأحسست بشلل فى ذراعي ونقلوني للمستشفى بسيارة نقل ورحت مستشفى أولاد طوق وفضلت هناك حتى خرجت يوم ٥/١/٢٠٠٠ ".

السباعي عبد المقصود محمود ٣٧ سنة

يعمل فلاح ويعول أربعة أبناء. يقيم فى نجع احمد رضوان يبعد كيلو متر عن قرية الكشح على الطريق الرئيسي لقرية النغاميش وأولاد خلف.

مصاب بطلقات نارية فى البطن أدت إلي تهتك الأمعاء.

ويروى ما حدث بالآتي:

" أنا أسكن هنا بعيد عن البلد ويوم الأحد ٢/١/٢٠٠٠ صباحا سمعت صوت ضرب نار جاى من البلد وأختي متزوجة هناك ذهبت اطمئن عليها وصلت الكوبري القبلي عند مدخل البلد وعند عزبة سعد وجدت

أربع أشخاص حاملين سلاح آلي وأول ما وصلت عند الكوبري أطلقوا النيران تجاهي الضرب كان فى بطني وأمعائي خرجت بره آخذوني لمستشفى دار السلام واتحجزت هناك ١٤يوم".

راتب احمد على حنفى ١٥سنة

طالب بمدرسة محمد عبد الحميد رضوان الثانوية التجارية بنين. أصيب بطلق ناري فى عظام الفخذ الأيمن أثناء وقوفه على كوبري أمام قرية البلابيش المستجدة.
ويروى ما حدث بالآتي:
"يوم الأحد٢/١/٢٠٠٠ الساعة٤,٣٠ وأنا واقف على الكوبري مع ناس كتير من القرية وحضرت سيارة نقل صغيرة من ناحية سوهاج تتجه إلي ناحية أسوان وحال سيره ضرب بسلاح آلي فى الناس اللي واقفة على الكوبري وبعد كده وجدت إني مصاب في قدمي (عظام الفخذ من أعلى القدم اليمنى) وتم نقلى لمستشفى دار السلام العام ومنها إلي مستشفى كلية الطبي بسوهاج وسوف يتم إجراء جراحة لتركيب شريحة ولكن لم يتم إجراء الجراحة بسبب عدم إحضار الشريحة وأسرتي لا تستطيع شراء الشريحة ويبلغ ثمنها ٨٠٠جنيه وثمنها غالى علينا".

سميحة حافظ السابح

والدة المتوفى عاطف عزت زكى.
مصابة بكسر فى اليد والساعد الأيمن حيث كانت فى حقلها وحضر بعض الجناة واعتدوا عليها بالعصى وجريد النخيل وفى دفاعها عن نفسها أصيبت في يدها كما قتل الجناة ابنها عاطف عزت زكى وأشعلوا النيران فى الجثة.

شرقاوى حليم بطرس - ٤٠ سنة - سائق

ويروى الأحداث بالآتي:
"يوم الأحد٢/١/٢٠٠٠ كنت راجع من سوهاج الساعة ظهراً وعندما شاهدني مجموعة من أولاد طوق (بالتحديد أمام مستشفى دار السلام) ولحد قال ده من الكشح وأنا كنت متوجه لموقف السيارات حتى أعود للبلد فامسكوا بي وكان عددهم يقارب ٥٠ راجل وبدأوا فى ضربي بالخرزان والطوب والظلط حتى وقعت على الأرض وعند ذلك تركوني بعد أن فقدت أوراقي الشخصية وأخذوني إلي المستشفى المركزي بدار السلام ثم إلي المستشفى التعليمي بسوهاج وفضلت هناك حتى خرجت يوم١١/١/٢٠٠٠ وخلال تواجدي بالمستشفى أجريت لي الإشاعات اللازمة وإصابتي هي:
كدمات وزرقان اسفل العين اليسرى واليمنى وتزيد تحت اليمنى، زرقان بكامل الأذن اليمنى وخلفها بلون غامق. سحجات بالظهر وآلام مستمرة بالجهة اليسرى أعلى الفخذ".

ظريف شاكر فرج ٦٠ سنة - عامل زراعي

يقيم فى ش أبى سيفين – وسط القرية. يعول ٧ أبناء خمسة أولاد وبنتان.
مصاب بطلق ناري فى الكتف الأيمن من الخلف الرصاصة دخلت وخرجت بصورة سطحية
ويروى الأحداث بالآتي:
"يوم الأحد٢/١/٢٠٠٠ صباحا كنت فى البيت بجوار إخواننا المسلمين اللي مجاورنا من الغرب، فوجئت بضرب النار جائنى من كل النواحي أخذت العيال ومعايا عيال بنتي الأربعة وطلعنا على الشارع نجرى علشان نختبئ لقينا النار ماسكة فى بيت رمزي جرجس بباوي، البيت المجاور لنا حاولنا نطفى النار في بيت رمزي وبعدين لقيت ضرب نارجاى تانى، جات لي طلقة فى كتفي اليمين من الخلف الطلقة كانت دخلت وخرجت على طول عدت على الفور وخرجت من نفس المكان وفضلت قاعد أنا والعيال فى البيت حاولت اخرج أروح المستشفى الشرطة رفضت العساكر وضعوا السلاح فى وجهي وقالوا لي لا تخرج من البيت عندنا أوامر ضرب نار فضلت فى البيت لغاية الثلاثاء العيال حطوا على الجرح بن وقماش يوم الثلاثاء ذهبت إلي النقطة واخذوا أقوالي وبعدين حولونى إلي مستشفى دار السلام. فى المستشفى أعطوني حقنة وخيطوا الجرح ٣غرز (بدون بنج) وحطونى فى عنبر تانى غير عنبر أهالي الكشح اللي شافهم الوزير وخرجونى يوم الأربع بالليل ولم يصرفوا لي أي أدوية ولا أي حاجة غير الحقنة والـ ٣غرز وخلاص".

صفوت لبيب شنوده - شهرته ثروت

مصاب بطلق ناري في الفخذ الأيسر، جرح وإصابات سطحية بالظهر.

شقيقه فهران لبيب قتل فى الأحداث يوم الأحد٢/١/٢٠٠٠ وكان معه أثناء تعرضهما لإطلاق النيران بمنزلهما. ويقيم بالناحية البحرية لقرية الكشح فى بداية القرية من جهة اليسار
ويروى الأحداث بما يلي:
"يوم الأحد٢/١/٢٠٠٠ الساعة ١١,٣٠ص أصيبت بضرب النار وأنا في بيت أخي مهران الذي توفى بجواري بعد ضربه بالنار وإشعال النيران فى جسده بعد الضرب أصيبت بغيبوبة من الرعب من الإصابة ولم أستطيع إنقاذ أخي مهران، عرفت بعد كده انه مات والنيران أكلت جسمه، الشرطة والمطافئ أنزلوني من البلكونة بواسطة السلم المتحرك قعدت فى المستشفى لغاية يوم الاربعاء٥/١/٢٠٠٠ وإصاباتي طلق ناري بالقدم اليسرى أعلى الركبة (فتحة دخول وخروج) خدوش من الشظايا خلف الرقبة والكتف الأيمن.

عادل جابر عبد المجيد - ٢٧ سنة

فلاح حاصل على دبلوم زراعي
أصيب بطلق ناري فى الفخذ الأيسر أثناء وقوفه على الكوبري بقرية البلابيش المستجدة
ويروى ما حدث بالآتي:
"فى الساعة الرابعة والنصف تقريباً من مساء يوم الأحد الموافق٢/١/٢٠٠٠ كنت موجود مع بعض الأهالي عند مدخل القرية بجوار الكوبري الموصل إلي الجهة الشرقية من القرية مرت سيارة نقل صغيرة حمراء يقودها شخص ويوجد فوق السيارة ويمسك بندقية فى يده ويطلق الرصاص علينا دون أن نصنع له شيئاً مما أدى إلي إصابة ايمن ووفاته وإصابة شخصين آخرين هما عزت إبراهيم وراتب احمد وبعد كده ذهبنا إلي المستشفى دار السلام العام ولكن تم علاجي حيث إن إصابتي ليست صعبة والحمد لله".

عزت إبراهيم على احمد - ١٤ سنة - عامل

أصيب بطلق ناري فى الجانب الأيسر اسفل القفص الصدري أثناء وقوفه على كوبري قرية البلابيش المستجدة.
"يوم الأحد تجمع الأهالي حوالي الساعة ٤عصراً على كوبري البلابيش المستجدة للاطمئنان على أهاليهم الموجودين بالقرى المجاورة وحال وجودنا مرت سيارة نقل صغيرة مسرعة قادمة من إتجاه سوهاج أطلقت عدة أعيرة نارية أدت إلي وفاة وإصابة ٤ أشخاص وقد أصيبت في قدمي وتم نقلى إلي مستشفى دار السلام وحيث إن الإصابة سطحية كما قال الطبيب فأنا أعالج بالقرية".

عنتر وهيب جرجس - ٢٠ سنة

طالب بكلية آداب جامعة جنوب الوادي – فرع سوهاج – مودع بمستشفى سوهاج التعليمي.
"أصيب بطلق ناري فى الذراع الأيمن أعلى الكوع أثناء وجوده بمنزله الكائن بالنلحية البحرية فى مواجهة الزراعات.
والده توفى بسبب طلق ناري فى ذراعه وطلقتين فى فخذه (وهيب جرجس).
ويروى ما حدث بالآتي:
"أنا كنت فى الجامعة أؤدي الامتحانات حتى يوم السبت وصلت إلي القرية فى حوالى الساعة ٢الظهر يوم السبت١/١/٢٠٠٠ وعلمت بمشكلة المسلمين والمسيحيين ولعدم وجود سلاح عندنا ووالدي رجل كبير لم أشعر بخوف من المشكلة بسبب عدم تدخلنا فى أية مشاكل.
فى يوم الأحد الساعة ١١صباحا سمعت صوت أعيرة نارية بشكل كبير وظل الصوت يزيد حتى أنني شعرت أننا في حرب وبعد كده طلعت أنا ووالدي إلي الدور الثاني بالمنزل لمشاهدة ما يحدث فرأيت ناس كتير بتجرى ومعاهم بنادق ورشاشات وحاولت الخروج لإحضار شقيقتي الصغيرة نجفة حيث أنها كانت فى المدرسة تؤدى الامتحان (الإعدادية) ووجدتها قادمة من الشارع فأخذتها ودخلت إلي المنزل وبعد كده بحوالي ساعة حضر شخصين إلي منزلنا وكسروا الباب الرئيسي وأطلقوا عياراً نارياً نحوي ولكنه لم يصبيني وعندما حاولت التحدث معهم أخبرني بإحضار كيروسين أو بنزين أو أنبوبة بوتاجاز ولعدم وجود كيروسين أو بنزين ورفضت إحضار الانبوبة أطلق أحدهم رصاصة نحوي أصابتني في ذراعي الأيمن وعندما اقترب والدي نحوي وقال حرام عليكم موت ابني قال لوحد وأنت كمان هتموت وأطلق عليه عياراً نارياً أصابه في ذراعه وطلقتين فى الفخذ الأيمن وتم نقلنا إلي مستشفى دار السلام العام للعلاج ولكن توفى والدي لعدم احتمال الإصابة وكانت حوالي الساعة السادسة م وبعد كده اجروا جراحة فى ذراعي وتم تحويلي إلي مستشفى سوهاج التعليمي لإجراء جراحة أخرى وسوف يتم عمل جراحة أخرى الأسبوع القادم".

إتــلاف وحريـق منــازل

١- نصيف حكيم إسحاق -٦٠ سنة - تاجر- مزارع

مقيم بقرية النصيـرات، تبعد عن الكشح حوالي ٧كم وعدد سكانها حوالي ٧ آلاف نسـمة ويوجد بها حوالي ٤٠٠قبطي معظمهم مزارعين.

ويروى ما حدث بما يلي:

"يوم الأحد٢/١/٢٠٠٠ مسـاءً تم الهجـوم من بعض الأشخاص لا نعـرفهم على مخزن الـغلال ومساحـته قيـراطين وحيث أن منزلي يبـعد عن المخـزن لا أعرف ما حـدث بالضبط سـوى أنى حضـرت إلي المخزن فوجدته مفتوح وتم سرقة كل القمح والذرة والسمسم الذي كان موجوداً بالمخزن"

مظاهر الإتلاف:

باب رئيسي طوله ٤م وعرضه ٥م وواجهته محترقة تماماً وبه كسر من اسفل الباب.

مكان واسع مساحته حوالي ١٠×١٠متر وخالي تماماً.

ويوجد غرفتين في نهـاية المخزن تستخدم في تخزين القمح والسمـسم والذرة وهى خالية وتوجد آثار باب خشبي منزوع ومساحة الغرفة ٥×٥ متر. وتظهر بقايا ذرة على الأرض.

ويوجد منزل مجاور للمـخزن المحترق غير مكتمل البناء وليس به سـقف ولا يوجد باب للمنزل ولا شبابيك وتظهر آثار حـريق قديم بسيط على البـاب الخـارجي وتظهر آثار تمزيق أسـلاك كهربائيـة ويدعى أنها مكان عداد كهربائـي غير موجود ويوجد حوش واسـع توجد به آثار لخلع رافعة مياه حـديدية ومكان ماكينة رفع مياه غير موجودة وتظهر آثار كميات من الحطب والبوص المحترق.

٢- عطا الله فؤاد عطا الله ٣٤ سنة

مقيم ٣ ش عبد الخالق رضوان – من ش المدينة القديم– دار السلام.

ويروى ما يلي:

"فوجئت يوم الأحد٢/١/٢٠٠٠ حـوالي الساعـة ٣,٣٠عصـراً تقريباً بعـدد كبـير من الأهالي يقـتحـمون الأستـديو الخاص بي والمواجه لمـنزلي وتدخل أحد المحامين المسلـمين ومنعهم من تحطيم الاستـديو ولكنهم استطاعوا تحطيم الفاترينتين الخـارجيتين واخذوا ما بها من كاميرات تصـوير، دخلت منزل الأستاذ المحامى وظللت به حتى انتهت الأحداث وبعد ذلك توجهت لمنزل أسـرتي بقرية أولاد سالم قبلي أقيم به حتى الآن مع زوجتي وأولادي"

مظاهر الإتلاف:

باب الشقة مكسور وبه آثار تهشيم وتحطيم.

تكسير بعض مفاتيح الكهرباء وتكسير اللمبات ونزع مروحة السقف.

بعض الأثاث القديم غير منظم وتوجد بعض الملابس القديمة ملقاة على الأرض وبعض الصور والأوراق.

غرفة نوم بها سرير كـبير "عليه ملابس مبعثرة" ودولاب خالي من الملابس وتوجـد مروحة سقف منزوعة وملقـاة على الأرض وبعض الدفـاتر التي تسـتـخدم في الأسـتـديو وأفـلام تصوير ممزقـة وبعض صـور لأشخاص وتسريحة مكسورة الزجاج.

ويدعى سرقة تليفزيون وبوتاجاز وثلاجة وأفلام تصوير جديدة.

كما توجـد غرفة صغيرة بهـا سرير صغير وبعض الصور الديـنية المكسورة والممزقة وكسـر بعض مفاتيح الكهرباء واللمبات.

٣- عبود العبد جرس - ٦٠ سنة - مزارع

قرية النصيرات – الناحية البحرية

مظاهر الإتلاف:

المنزل غير مكتمل البناء وليس به سقف سوى الغرف الخلفية للمنزل وليس لها باب أو شباك الباب الخارجي منزوع ويعم سرقته.

تظهر فـى أرضية الغـرفة الخلفـية بعض آثار أخشـاب محـروقة ويوجد أسـلاك كـهربائية ممزقـة والعداد الكهربائي غير موجود ويظهر مكان رافعة مياه حديدية.

٤- روماني ميخائيل

مقيم ٣ ش عبد الخالق رضوان – الدور الثالث – متفرع من ش مجلس المدينة القديم – دار السلام

مظاهر الإتلاف:

باب الشقة مكسور ومفتوح والكالون ملقى على الأرض والشـقة بها غرفتين ولا يوجد بها أثاث سوى بعض

أجزاء من صالون قديم وسرير كبير وبعض البراويز المكسورة ويوجد سلك كهربائي مكان مروحة سقف غير موجودة ويوجد أيضا سلك كهربائي في الغرفتين مكان مروحة سقف غير موجودة ويوجد تكسير في مفاتيح الكهرباء ومفاتيح المراوح محطمة وملقاة على الأرض.

٥- جمال راغب محامى -٣٥ سنة

مقيم عمارة١٥ مدخل ١ بالمساكن ش السادات - دار السلام

أفاد أحد الجيران بالعمارة بأن الأحداث بدأت حوالي الساعة الخامسة مساء يوم الأحد٢/١/٢٠٠٠

مظاهر الإتلاف:

باب الشقة سليم وكالون الشقة مكسور.

والصالة مساحتها ٤×٧ وبها شباك خلفي مكسور ومفاتيح الكهرباء مكسورة ومفتاح مروحة السقف غير موجود، ولمبة كهربائية مستديرة غير موجودة، وادعى سرقة النافذة الخشبية وباب البلكونة.

وتمزيق منظر طبيعي معلق على الحائط ، وسرقة الشباك الخشبي ونزع باب البلكونة وسرقته. وتوجد غرفة مساحتها ٤×٤ وخالية من الأثاث وباب الغرفة الخشبي غير موجود وشباك خشبي غير موجود وجميع اللمبات غير موجودة لنجفة على الأرض.

وتوجد غرفة أخرى مساحتها٤×٤ وخالية من الأثاث سوى دولاب كبير مقلوب ومحطم عن آخره ويوجد على الأرض بعض الشماعات المكسورة وزجاج مكسور وملابس قديمة وأوراق وكتب ممزقة، وبرواز محطم وما زال معلق وليس به صور.

المطبخ مساحته٢×٥ وليس به سوى بعض الأوراق وأجزاء من مروحة مكسورة آثار لحوض مخلوع ورخام مكسور وسخان غير موجود سوى توصيلاته الكهربائية.

٦- وهبة حليم عطية بقطر -٣٠ سنة- ترزي

قرية أولاد خلف

ويروى ما حدث بما يلي:

"يوم الأحد٢/١/٢٠٠٠ الساعة ٩,٣٠ مساءً تم كسر المنزل المجاور لنا وإلقاء زجاجات على منزلنا بها بنزين واشتعل سطح المنزل وبه شقتين وسرقة بعض المواشي الموجودة بالمنزل وتم كسر باب دكان الترزي الملحق بالمنزل والدخول إلي المنزل منه بعد سرقة ما به من أقمشة وماكينة خياطة ومروحة سقف.

مظاهر الإتلاف:

باب المنزل سليم ويوجد محل بدون باب وخالي وله باب داخلي على المنزل.

الدور الثالث محترق تماماً وهو غير مكتمل البناء وتم حرق الأبواب وعددها ١١باب خشبي واحتراق شبابيك الشقتين وعددها ٥شبابيك خشبية ومفاتيح الكهرباء محترقة عن آخرها والأسلاك الكهربائية وسقف الشقتين من البوص والأخشاب ومحترق وسقط بعضها من اثر الحريق.

٧- فخرى عطية بقطر -٥٠ سنة

مزارع - قرية أولاد خلف

مظاهر الإتلاف:

منزل مكون من دورين ويوجد بالدور الثاني شقتين غير مكتملتين البناء ومحترقة ولا يوجد شباك أو باب للغرف.

توجد آثار حريق بعض الأخشاب وجذوع الشجر من بوص وأخشاب وسقط بعض أسقف الغرف من الاشتعال.

واحتراق بعض المنقولات "سرير- دولاب - الملابس"

لا توجد تلفيات بالدور الأرضي من المنزل - كسر باب المنزل من الخارج

أفاد أحد الموجودين بان الأسرة تركت المنزل وخرجت من باب آخر جانبي خوفاً على حياتهم وعندما عادوا إلي المنزل فوجئوا باختفاء بعض المنقولات والماشية والتليفزيون.

٨- فكرى حشمت توفيق - ناظر مدرسة أولاد سالم بحري - الإعدادية المشتركة

مقيم بالمنزل رقم ٢٠ المطل على الطريق العمومي - المؤدى إلي قرية الكشح

يروى ما حدث:

"بدأت الأحداث يوم الأحد٢/١/٢٠٠٠ الساعة ١٠مساء من جراء إشاعة تسميم المياه مرور سيارة فى القرية تنادى على الأهالي أن الأقباط سمموا مياه الشرب وبعدها حضر اكثر من ألف شخص معهم بنادق آلية أطلقوا النيران على الباب وعند ذلك هربت أنا وأخوتي وأولادنا من الباب الخلفي للمنزل واختبأنا عند أحد المسلمين ويدعى/ عبد اللاه عزوز وهو جارنا وكانوا يبحثون عنا لقتلنا وقام الشيخ مصطفى السيد السلامى وبعض أقاربه بحراستنا لمدة خمسة أيام وعددنا حوالي ٣٠فرد بأولادنا والأمن حضر بعد ثلاثة

أيام".
ويروى أن من قام بذلك شباب صغيرة فى سن ١٠ حتى ٢٥سنة من القرى المجاورة.
مظاهر الإتلاف:
منزل ٢ قيراط يطل على الشارع العمومي السريع والباب الرئيسي مخلوع وعداد كهربائي مكسور ومفاتيح الكهرباء محطمة وتم خلع الأبواب الخشبية بالمنزل.
آثار زجاج مكسور في أرضية المنزل. ويوجد أثر حريق لأثاث في إحدى الغرف وآثار حريق سقف إحدى الغرف من خشب وبوص ومروحة سقف محطمة وهدم سقف حجرة من عروق خشبية وجريد وسرقة ثلاجة وبعض المنقولات.
توجد شقة بالدور الثاني ولم نستطع الوصول إليها لهدم سقف بالدور الأرضي واستولوا على محتوياتها وسرقة الأبواب والشبابيك وسرقة دش ومحتوياته ولم يبقى فيه سوى الطبق أعلى المنزل وتم الاستيلاء على محتويات ثلاث غرف نوم.
٩- وديعة عبد الملاك عازر - ٧٠ سنة- أرملة
مقيمة ش أبى سيفين بجوار مسجد السباقات – بالكشح
وتروى ما حدث بما يلي:
"خلال يوم الأحد٢/١/٢٠٠٠ حوالي الساعة ١١صباحاً خرجت من المنزل وتوجهت إلي منزل أقاربي في الناحية الأخرى من القرية لما عرفت أن فيه اشتباك بين المسلمين والمسيحيين وبعد ذلك بيومين علمت أن منزلي احترق ذهبت إلي منزلي لقيت غرفة فى الدور الثانى محترقة "غرفة صغيرة خاصة بالطيور".
مظاهر الإتلاف:
باب المنزل كبير جداً وليس به سوى آثار لعنف – الدور الأرضى سليم. ويوجد بالدور الثاني آثار اشتعال فى حظيرة الطيور وبعض الطيور المحترقة وسقف صاج سقط على الأرض.
١٠- رمزى جرجس بباوى ٥٠ سنة ميكانيكي آلات رفع
مقيم بشارع أبى سيفين مقابل مسجد السباقات
ويروى ما حدث بما يلي:
"خلال الأحداث لم أكن متواجد بالمنزل، توجهت بأسرتي إلي الناحية الأخرى من القرية. والبيت اضرب عليه نار ولقيت فيه بعض الزجاجات المشتعلة مما أدى إلي احتراق الدور الثالث من المنزل"
مظاهر الإتلاف:
الدور الأرضي:
به مكان فسيح ولا يوجد داخل الغرف أية آثار لحريق ليس إلا (؟) سقط من قطع مشتعلة من الدور الأرضي من أعلى أدت إلي اشتعال بعض البلاستيك الموجود بركن الصالة ويوجد داخلها القطع الحديدية لبعض الماكينات.
الدور الثاني:
يوجد غرفة٤×٥ وبها ثلاث شبابيك ويظهر بأحد الشبابيك زجاج مكسور يقال إنها طلقة وتوجد فتحة أمامية وخلفية في باب الغرفة المواجه للشباك وتوجد فتحة في الحائط خلف الباب مباشرة من إثر الطلق الناري. وتوجد في الصالة آثار لعدة طلقات نارية بالحائط. يوجد شباك يطل على الشارع وبها آثار أعيرة نارية بالحائط. ويوجد شباك يطل على المنازل المجاورة تظهر فيه آثار لطلقات نارية متعددة.
الدور الثالث:
يوجد سطح للمنزل به غرفة واحدة بها سقف خشب محترق ولا يوجد بها سوى بعض الأخشاب المحترقة تماماً.
يوجد فى الحائط الخارجي للمنزل ٩ آثار لطلقات نارية ولكنها غير نافذة للداخل.
يوجد غرفة أخرى بالسطح بها شباك وباب وغير مكتملة البناء وبها بعض الألواح الخشبية المحترقة وآثار الرماد المحترق والبوص في الأرض.
١١- وجيه مضيد فهيم - ٢٩ سنة - ترزي
مقيم بكرم الغرابلية – بالناحية البحرية بالكشح
ويروى ما حدث بما يلي:
"أنا كنت موجود بمنزلي الموجود بالناحية البحرية للبلد ومعي والدتي وأولادي وفى حوالي الساعة ١١,٣٠ صباحاً يوم الأحد فوجئت بعدد من الأشخاص يقتحمون المنزل ونحن بداخله وتركونا نخرج وخرجوا خلفنا وتركوا الباب مفتوح وفى صباح يوم الاثنين توجهت إلي منزلي فوجدت انه تم سرقته عن أخره ولم يبقى به شئ واخذوا ماكينة الخياطة والغسالة والدولاب بالملابس والبطاطين".

مظاهر الإتلاف:
باب المنزل خشب وتظهر فيه آثار ارتطام ويوجد غرفتين إحداهما على اليمين والأخرى بداخل المنزل بعد مكان واسع ولا يوجد أثاث بالمنزل سوى بعض الكراسي القديمة وبعض الأحذية القديمة وبعض الملابس المبعثرة على الأرض.

١٢- جرجس نصري مجلع - ٢٨ سنة
متزوج ولديه ثلاثة أولاد - عامل استبدال أنابيب بوتاجاز.
مقيم فى منزل بشارع بالناحية البحرية لقرية الكشح فى مواجهة قرية الشيخ بطيخ
ويروى ما حدث بما يلي:
اللي حصل فى يوم الأحد٢/١/٢٠٠٠ الساعة السابعة صباحاً توجهت إلي منزل والدي لزيارته كعادتي كل يوم أحد وخلال تواجدي بمنزل والدي سمعت أصوات إطلاق أعيرة نارية شديدة من ناحية ش بورسعيد والمنطقة المجاورة له وعندما حاولت الخروج من المنزل لمعرفة سبب ذلك وفوجئت بقوات من الشرطة تمنع خروج الأهالي وألقت بقنابل مسيلة للدموع لمنعنا من الوصول إلي ش بورسعيد وبعد ذلك عدت إلي منزل والدي ولم اخرج من المنزل حتى صباح يوم الاثنين فوجئت بتحطيم باب منزلي وسرقة ما به من أنابيب فارغة وتليفزيون وغسالة وبوتاجاز وثلاجة وذهب زوجتي وجميع الملابس الموجودة بالمنزل.

مظاهر الإتلاف:
يوجد كسر بالباب الخارجي للمنزل ويوجد غرفة على اليمين وصالة تستخدم لوضع الأنابيب الفارغة وباب مؤدى إلي مكان فسيح به حمام وحوض في إحدى الحوائط وسيارة حديدية تستخدم في توزيع الأنابيب وحجرة صغيرة من الطين تستخدم لتخزين الدقيق والذرة وسقفها من البوص ولا توجد ثمة أثاث في المنزل ويوجد على الأرض آثار لدقيق مسكوب وبعض الملابس القديمة.

١٣- رفعت رسمي داود روفائيل - ٢٥ سنة
بائع دواجن متجول مقيم فى كرم الغرابلية بحرى الكشح مواجهة لعزبة بطيخ.
ويروى الأحداث بما يلي:
" أنا كنت موجود بمنزلي بحري البلد يوم الأحد٢/١/٢٠٠٠ وفى حوالي الساعة العاشرة والنصف صباحاً أو اكثر سمعت أصوات أعيرة نارية بشكل متواصل وكنت قد علمت بوجود مشكلة بين المسلمين والمسيحيين بالقرية حيث أنى غير متواجد داخل القرية بشكل مستمر حيث أن طبيعة عملي تجعلني أتجول في القرى المجاورة وبعد ذلك توجهت أنا وأسرتي وهم زوجتي ووالدي وأخوتي وعددهم٤ إلي منزل والد زوجتي فى ناحية شرق القرية وبعد كده علمت أن بعض الأشخاص المسلمين قاموا بإشعال النيران بمنزلي وسرقوا الثلاجة والتليفزيون والغسالة والتسجيل والمروحة ومبلغ خمسة آلاف جنيه ولكنى لا اعرف هل سرقت أم احترقت وخذوا الفراخ والمواشي ولم يبقى شئ فى المنزل"
تحرر عن ذلك محضر رقم ٢ح ١٧/١/٢٠٠٠ وتمت المعاينة من النيابة.

مظاهر الإتلاف:
المنزل فى مواجهة عزبة الشيخ بطيخ فى آخر شارع فى القرية من الجهة البحرية وأبوابه مطلة على ارض زراعية تفصل بين الكشح وعزبة الشيخ بطيخ.
والمنزل عبارة دور أرضى ودور علوي.
دور أرضى: به غرفتين مقاس٥×٤ وهو محترق تماماً وتظهر آثار أتربة ورماد بكثافة ولا يوجد أثاث بالمنزل وبعض باقي الأقمشة المحترقة وتوجد بعض الأخشاب الكبيرة المحترقة وهو منزل غير مكتمل البناء "طوب احمر" ويوجد فى الدور الثاني غرفتين تستخدم كمخزن للفراخ "تجارة صاحب المنزل" ولا يوجد به أي أثاث سوى بعض الأقفاص الخشبية المكسورة. وتوجد آثار كسر فى باب المنزل الخارجي حيث تم فتحه باستخدام جسم صلب.

١٤- فكيه سيدروس - ٢٩ سنة - تاجر أحذية جاهزة.
مقيم بشارع متفرع من ش مكتب البريد بالجهة الغربية من الكشح
ويروى الأحداث بما يلي:
"اللى حصل يوم الجمعة٣١/١٢/١٩٩٩ كان فى مشاجرة بين بعض المسلمين والمسيحيين. خوفت الخروج من المنزل يوم السبت، وفى صباح يوم الأحد٢/١/٢٠٠٠ لم أخرج من المنزل خوفاً على أولادي الصغار ولكن سمعت صوت ضرب نار شديد وكتير، فأخذت أولادي وزوجتي ورحت إلي شارع أبى سيفين لكي اختبأ عند شخص قريبي يدعى عاطف ظريف وتركت منزلي بعد أن أغلقته، فى حوالي الساعة الواحدة ظهراً علمت إن اثنين قتلوا "سامية عبد المسيح وأبيها" فوق سطح البيت، ولم أذهب خوفاً على حياتي حيث أن ضرب النار كله كان لسه شغال وبعد كده عرفت إن الشرطة دخلت البيت والإسعاف واخذوا المقتولين ولم

أعرف من همـا ولكنى عرفت إن الإسعاف تركت الـباب مفتـوح مما أدى إلي سرقة المنزل بأكمله حـيث كان
يوجد مجموعة من الأحذية المصنعة والجاهزة للبيع والتليفزيون والغسالة وذهب زوجتي ومبلغ من المال".
مظاهر الإتلاف:
منزل في نهاية حـارة متفرعة من ش مكـتب البريد وله باب خشبي سليم وليس به آثار عنـف وتوجد صالة
مساحـتها٣×٤ وبها علب كرتون فـارغة خاصة بأحذية وكرسى خـشبي قديم مكسور وقاعـدة ثلاجة قديمة
وبعض الملابس على الارض والمنزل حـديث البناء (طوب احمـر) ويوجد غرفـة على اليمين خـالية من الاثاث
وبها صـور (برواز) على الحائط وبها شبـاكين أحدهما يطل على داخل المنزل والآخـر يطل على الشارع من
الخلف ولا يوجد بها أثاث.
الغرفـة الاخرى على اليسار ويوجـد بها علب أحذية فـارغة وأحذية غيـر مرتبة وبكرة جلد (سكاى) كبـيرة
موجودة على الارض ويظهر من ترتيبها أنها تستخـدم كمخزن للأحذية ويوجد بها قـفص خشبي مصنوع
على هيئة سرير صغير (طفل) وبها شباك يطل على المنزل من الداخل ولا يوجد باب خشبي للغرفة.
الدور الثاني: يوجد به غـرفة تستخدم للمعـيشة يوجد بها سرير كـبير ودولاب ومرآه كبيرة وغـير منظمة
وبعض الملابس على الارض.
ويوجد سلم خشـبي مؤدى إلي سطح المنزل حيث توجد آثار دماء على السلم الخـشبي وعلى الحائط المؤدى
إلي السطح وبالصعود إلي السطح لوحظ وجـود آثار دماء متفرقة فى الجزء الملاصـق لمنزل مجاور وقطعة
قمـاش كبيـرة عليهـا آثار دماء كثـيرة وبعض الدمـاء على الارض وعلى فرن بلدي موجـود بسطح المنزل
المجاور ويوجد سـور من الطوب الاحمر مهدم جزء منه وبالمرور عليه يلاحظ وجود منزل المتـوفى / عبد
المسيح محـروس وابنته سامية والتي أفاد شـقيقها / سامى عبد المسيح أنه أثناء محاولتهـما الهرب أطلقت
النيران من أعلى المنازل المجاورة وأدت إلي إصابة والدي وشقيـقتي، وذلك في حوالي الساعة ١٢ظهراً يوم
الاحد الموافق٢/١/ ٢٠٠٠
١٥- الضبع ميخائيل حبيب (قتل ابنه وائل فى الأحداث)
يمتلك المنزل رقم٢٧ طريق ترعة الخيام، وتعيش والدته بالمنزل رقم٢١ فى نفس الطريق
أمام المنزل الخـاص بوالدة الضبع توجد آثار دمـاء متجلطة جافـة فى مساحـة ٥٠ سم×٢٥سم المنزل مغلق
وليس به اعتداءات.
منزل الضبع رقم ٢٧ له بابين من الخـشب – تم الدخول من الباب الجانبي – عـند الدخول توجد بقعـة مياه
حيث تم تحطيم جميع محابس المياه في المنزل لكل الشقق تقريباً ١٠محابس.
توجد آثار زجاج مكسور لباقي فوانيس جرارات زراعية.
ويوجد مخـزن لقطع الغيار تم كسر دلفـتا الباب الخشـبيتين من اسفل، إحدى الدلف فـتحة على شكل دائرة
على يسـار السلم بالدور الارضي يوجد أثـر حريق لبـعض الالواح الخشـبيـة منها صليب خـشبي ويـوجد
للمخزن باب على الشارع مباشرة يتكون من ٣دلف إحـداها منزوعة تماماً مركب بها لوح خشبي والوسطى
منزوعة من اسـفل مركب بها لوح خشـبي وتوجد بأرضية المخـزن بعض صناديق خشبيـة مكسرة الالواح
حيث كانت تحتوى على طلمبات وماكينات للرى.
على السلم للدور الثـاني يوجد زجاج لأطبـاق مكسرة وبعض آثار تكسيـر لأطباق صيـني وفناجين واطباق
صاج وبعض علب لقطع غيار.
الدور الثاني:
يوجد بالدور الثاني شقة على اليمين وأخرى على اليسار متقابلتين وتوجد أمامها قاعدة بوتاجاز حديدية.
يوجد على باب الشـقة من اليسار ثقب دائري هو مكان نزع الكالون بقطعة من الخشب والشـقة تتكون من
٣حجرات ومطبخ وحمام وصـالة وهو ملك شقيقه ادوار ميخائيل، فى الحجـرة الأولى مدخل الشقة كرسى
خشبي وأجزخانة صـغيرة غير مكسورة بجوارهم حجرة نوم بها ٣كنبـات بلدي فرشها مقلوب على الارض
وليست بها حريق.
بالصالة توجـد بعض الملابس الخاصة بالأطفال والـلعب وكراتين فارغة لبـوتاجاز ماركة تكنوجـاز وكرتونة
مروحة ماركة اونو.
بالحجرة الثالثة على اليمين:
باب الشقـة سليم وحجـرة النوم على يسار المدخل بهـا سرير ودولاب وكل مـحتويات الـدولاب من ملابس
وكراتين صغـيرة مبعثـرة وسط الحجرة وكذلك التسـريحة و٢ كومدينو مقلوب مـا بهما على الارض وسط
الحجرة.
يوجد بجوارها حجرة بها طقم أنتريه كنبه وأربع كراسي مقلـوبين وسط الحجرة وصورة فوتوغرافية كبيرة
لوالد الضبع مكسورة الزجاج وملقى بها على الارض.

كذلك يوجد على الأرض بعض الملابس والبطاطين غير مشتعلة ولكنها مبعثرة على الأرض.
لا يوجد بالمطبخ إلا منضدة مقلوبة على الأرض وبعض الأدوات وقاعدة ثلاجة وبعض العلب الصاج.
الحمام حوض الغسيل والبانيو محطمين.
لا يوجد اثر حريق بالشقة.

الدور الثالث:

الشقة الأولى على اليمين: تتكون من ٣ غرف وصالة ومطبخ وحمام.
آثار الحريق على باب الشقة فى مطلع السلم واحتراق باب الشقة وبروز مواد الطلاء من أثر الحريق وبشكل عام يظهر انتشار الحريق بالشقة كاملة ويغطي اللون الأسود معظم جدرانها.
عند مدخل الصالة توجد بعض المواد الجبسية التى كانت تشكل فورم فى سقف الشقة وقد سقطت على الارض ويظهر باب البلكون مكسور الزجاج وبه بعض الزجاج العالق بالباب.
على يسار الشقة عند الدخول توجد حجرة نوم تظهر آثار سرير متفحم تماماً ويتضح ذلك من هيكله، وكذلك دولاب ليس له اثر إلا قوائم خشبية متفحمة وتوجد بقايا قليلة من بعض الملابس والمفروشات ولم يبقى من آثار التسريحة والبوفيه إلا بعض الأخشاب المحترقة وبعض ملابس الأطفال الملتصقة بالأساس ويوجد أيضا كتاب العهد الجديد محروق من الأطراف يوجد بالحجرة شباك فى مواجهة الباب بمساحة ١×١متر ولم يبقى منه إلا أثر اشتعال النار فى الحامل الأوسط للشباك وقطعتي خشب من آثار التدمير والحريق النيران أتت على الحجرة كاملة كافة حوائط الحجرة ذات لون اسود من اثر الحريق وكومة من آثار الأثاث المشتعل.
بجوار الحجرة الأولى على اليسار توجد حجرة بها طقم انتريه وكنبة و٤ كراسي وترابيزة بابها مكسور الزجاج من أعلى وتظهر آثار النيران على باب الشقة من الخارج، بأرضية الحجرة سجادة ويوجد ٤ كراسى غير مشتعلة وتظهر آثار بسيطة للحريق على الكنبة. وتظهر آثار خطوط طولية من أعلى لأسفل وتبدو مزشوشة يحتمل أن تكون مادة حسب روايتهم تساعد على الحريق.
وبالحجرة باب بلكونة غير مكسور الزجاج ولا منزوع الخشب والشباك الموجود خلف الكنبة مكسور الزجاج وبه آثار حريق لم يمتد للخشب ويوجد أيضا شباك صغير به آثار حريق بسيط يغلب على حوائط الحجرة لون اسود غامق.
فى نهاية الصالة من اليمن حجرة مطلة على الشارع بها سريرين وترابيزة عليها ملابس وأغطية بها آثار حريق باب الحجرة تظهر عليها آثار حريق من أعلي، كما أن زجاج الباب مكسور - يوجد على السرير٤ شنط لملابس مبعثرة وبعض الكتب والكراسات.
توجد بأرضية الحجرة بعض لعب الأطفال "عرائس" أقلام فلوما ستر أباجورة تحت السرير من الناحية اليمنى- بقايا آثار حريق للملابس بكمية موجودة داخل كرتونة، كذلك توجد بأرضية الحجرة مواد جبسية على شكل فورم سقطت من السقف، توجد أربع بطاطين بها اثر حريق.

المطبخ: مساحته ٢×٣متر مربع
به ثلاجة ماركة كريازى ٢باب ١٢قدم خاوية تماماً وتظهر عليها آثار النيران فى لونها الأسود الباهت.
ويوجد بجوارها بوتاجاز ٥شعلة وفرن وشواية عليها بعض الأواني الخاصة بالطهي وكذلك حاملة أطباق عليها بعض الأكواب الفارغة والعلب ويعلو المطبخ شفاط توشيبا ذو لون اسود.

الحمام: كسر فى حوض الوجه آثار نيران وتكسير زجاج مرآه وجه حوض الغسيل وآثار نيران بلون اسود حتى سيراميك الحمام وعلى شماعة الحمام بعض الملابس والفوط غير مشتعلة تماماً لكن بها اثر حريق يوجد سخان كهربائي ٥٠لتر.

الشقة المواجهة بالدور الثالث:
على اليمين من الداخل حجرة ذات باب خشبي يعلوه الزجاج المكسور.
يوجد بها اباجورة ومروحة سقف بأربع ريش إحدى الريش منزوعة وآثار الحريق تظهر على الباقي من الريش على حسب رواية الضبع كان يوجد بالحجرة ١٠طقم طلمبة ماركة اوشا ورشاشات لماكينات الرى يبلغ ثمن الواحدة ٧٥جنيه، تجاورها حجرة بها ٤ كنبة بلدى مبعثرة التنجيد والأقمشة على الأرض وكذلك اللون الأسود ينتشر من أعلى لأسفل ولم يشتعل بها حريق، وسط الغرفة يوجد بعض الملابس والكراتين المبعثرة.
بالصالة مواد جبسية متناثرة على الارض سقطت من فورم الشقة آثار الحريق تمتد من أعلى لأسفل وشباك الصالة مكسور الزجاج الداخلي فقط.
بالشقة أيضا غرف لقطع الغيار تظهر آثار قطع غيار شنابر ماركة أوشتى وطقم شنابر جرارات روماني وألماني وإنجليزي وأطقم جوانات جرارات ورومان بلى يابانى بجميع المقاسات واطقم صبابات إيطالي للجرارات بكميات صغيرة بأرضية الغرفة، أتت النيران على معظمها ويوجد بها آثار فلاتر جاز للجرارات

وترس كارونة رومان.
اشتعال باب الحجرة لا يوجد منه إلا الباب الخشبي وأثار ٢شباك مشتعل.
المطبخ به بوتاجاز صغير ماركة مصانع مكسور منه بعض الأجزاء وكذلك خلاط مياه وآثار لون أسود من أعلى لأسفل.
بسطح المنزل حجرة كانت مسقوفة بالخشب والجريد سقط من النيران ولم يتبقى منها إلا ٣قوائم حديدية وآثار حريق ٢طقم انتريه كراسى وترابيزات فوق بعضها (كراسى و٢كنبة و٢منضدة وبعض قطع الغيار المحترقة) تكسير كمية ٥٠متر سيراميك كليوباترة من أعلى لأسفل وتوجد آثار سقوط السقف مشتعل من البوص والخشب، يوجد حجرة بها فرن بلدي سقط سقفها المكون من ألواح خشبية وبها آثار حريق بأخشاب على الأرض بجوار الفرن.
ويوجد على بداية السلم بالدور الثالث آثار حريق من أعلى لأسفل.
١٦- ممدوح نصحى صادق - (قتل فى الأحداث)
كان يقيم بالمنزل رقم ٢٩ - ش طريق الخيام
للمنزل باب تظهر عليه آثار الحريق وهو مكون من دلفتين ومغلق بلوح خشبى، يوجد باب لحجرة على الشارع عليه آثار الحريق وهو مكون من دلفتين ومغلق بلوح خشبى آثار الحريق بالدلفة اليسرى من أسفل.
فى مدخل الباب توجد ماكينة صنع فيشار محطمة الزجاج وتكسير عدد كهرباء موجود بالقرب من الباب من الداخل رقم العداد ٢٠٩٨ .
من الداخل آثار نزع قفل الباب وكسر لوحة المفاتيح المثبتة تحت العداد وبها ٣ مفاتيح تحت العداد لوحة للمفاتيح.
توجد بقعة دماء على الحائط من اليمين عند الدخول وكأنها مكان ليد شخص استند عليها - تظهر آثار بقع دماء قبل أول درجات السلم - قطرات الدماء متلاصقة على شكل دائرى متباعد آثار بقعة دماء على كرتونة اسفل السلم حوالى ١٥سم ×١٨سم.
توجد آثار طلقات بمدخل المنزل ٦ طلقات على اليسار و٣ طلقات بالسقف وأخرى على السلم.
يوجد بحجرة الضيافة (المندرة) المطلة على الطريق تحت الشباك مباشرة جوال نشارة خشب وكمية من الذرة الصفراء تجاورها آثار الحريق الموجود جانب الحائط وتظهر آثار النيران من اسفل لأعلى ومواد لزجة بجانب الحائط وباقي مشمع وإسفنج.
عند الصعود للدور الثاني.
توجد (مرتبة كنبة) على المدخل غير محترقة وأمام مدخل الشقة بالدور الثاني بعض الملابس المبعثرة ونزع كامل لباب الشقة ولم يبقى منه سوى الألواح الخشبية المثبتة بالحائط.
الحجرة الأولى على اليسار بها ٣ كنبات خشب بدون فرش مع كسر زجاج باب الحجرة وباب البلكونة واباجورة على الحائط وبأرضية الحجرة زجاج متناثر وملابس قليلة متناثرة.
الحجرة الثانية على اليسار-زجاج باب الحجرة مكسور وبداخل الحجرة خرطوم مياه وموصل من الحنفية بحجرة النوم- يوجد بالحجرة سرير محترق من نصفه الخلفي وآثار حريق بمرتبة السرير وبأرضية الحجرة ملابس مبعثرة واطباق مكسرة وأدراج خشبية بأرضية الحجرة وتكسير أرفف الدولاب من الداخل وتكسير الشوفنيرة.
توجد على الأرض شنطة سفر فارغة من الملابس وتسريحة محطمة نهائياً.
بأرضية المطبخ ألواح خشبية من دولاب المطبخ كلها مفصولة وبعض أواني المطبخ المبعثرة وبعض الأطعمة المبعثرة على الأرض وكذلك رخامة بطول١,٢٠ وعرض ٥٠سم وفى مدخل الحمام ملابس أطفال مبعثرة.
يجاور المطبخ حجرة بها ٢ سرير واحد سرير خشبي وأخر حديدى ماركة ايديال وبعض المخادع وملابس مبعثرة على الأرض وبعض الأطباق وحذاء اطفال وكنبة بلدى عليها بعض الأثاث.
على سطح المنزل بالدور الثالث حجرتين تطلان على الشارع الرئيسي سقط سقفها من الحريق وتبدو آثار الحريق على أرضية الحجرتين كانتا مسقوفتين بالخشب والبوص - ويوجد بإحداهما فرن غاز عليه آثار نيران مشتعلة.
١٧- مهران لبيب شنودة شهرته فهران (قتل فى الأحداث)
المنزل يقع بالناحية البحرية بالكشح، بجوار مدرسة الكشح الابتدائية الإعدادية، فى مواجهة الزراعات كما يطل على الوحدة البيطرية والطريق البحرى لمدخل الكشح.
المنزل مكون من طابقين والباب الخارجي حديد لم يستطع الجناة تحطيمه فأضرموا النيران فى المنزل فى الطابق الأول والثاني توجد به روائح كريهة وروائح دخان من أثر أعمال الحريق فى مدخل البيت وبعد الباب الحديدي صالة كبيرة حوالى ٥×٧متر وبها سلم للصعود للطابق الأعلى. توجد آثار حريق على الجدران

عبارة عن أدخنة سوداء وكذلك على الأرض وتوجد قطع خشبية محترقة ومنثورة بشكل عشوائي.
وفى مدخل البيت فى مواجهة الباب الحديد سلم للصعود للطابق الثاني جدرانه بها آثار دخان أسود وكذلك الأرضية والسلم غير مسقوف يطل على السطح من أعلى.
وبالطابق الثاني شقة مكونة من غرفتين وصالة صغيرة ومطبخ وحمام، وفى الصالة من على اليسار غرفة مكونة من سرير وبوفيه ودولاب جميعهم محطم تماماً وملقى بمحتوياتهم على الأرض.
(ذكر شهود أن الجناة بعد انصراف الشرطة والمطافئ دخلوا المنزل مرة أخرى وأتلفوا محتوياته) ويوجد فى مواجهة الصالة غرفة استقبال تطل على الشارع عن طريق بلكونة بها كنب بلدي ومناضد محطمين واثار محتوياتهم منثورة بشكل عشوائي على الأرض.
وسطح المنزل به جدران منتصفة البناء وارتفاعها حوالي متر ونصف وتوجد بها آثار حريق على الجدران والأرض وكذلك أخشاب ومخلفات أخرى محترقة تماماً وخاصة فى الأجزاء المطلة على الشارع والزراعات.
وفى الجدار المواجه للمنازل المجاورة توجد آثار طلقات نارية عددها ١٢ علماً بأن المنازل المجاورة تبعد حوالي ١٥ إلي ٢٠متر.
١٨- شويكار جاد فكرى - ٦٥ سنة
مقيمة بالكشح الناحية البحرية.
وتروى ما حدث بالآتي:
"أنه حوالي الساعة ١,٣٠ظهراً فى يوم الأحد٢/١/٢٠٠٠ خلال تواجدي بالبيت ومعي ابنتي اعتماد وأبنائي شنودة والأمير سمعت خبط شديد على الباب فقمت أنا وأولادي بوضع الأخشاب خلف الباب حتى لا ينفتح وسمعت صوت أحد الأشخاص يقول (ولع النار واضرب فى المليان) وضرب أحدهم رصاصة جت فى بنتي اعتماد وأخذتها إلي داخل المنزل، وصرخت بصوت عالي وبعد كده كسروا الباب الرئيسي ودخل عدد كبير منهم إلي المنزل، وبعد كده هرب أولادي شنودة والأمير من الخلف على المنزل المجاور وحضر أحد الأشخاص ووضع البندقية فى وجهي وقالي لا تتكلمي حتى لا تموتي وآخر ضربني بالشومة فى بطني حتى لا أتحرك ، لم أفعل شئ واخذوا التليفزيون والشنطة والحمار وساعة يد وكسروا الغسالة وخرجوا بعد كده.
مظاهر الإتلاف:
يوجد كسر فى الباب الرئيسي للمنزل وتظهر عليه آثار ارتطام شديدة وبه غرفة مساحتها٤×٥ ولا يوجد بها سوى سرير ودولاب وتوجد فى الصالة بعض الملابس الملطخة بالدماء وعلى الأرض آثار دماء متفرقة ويوجد مكان واسع به حوض صغير وحمام ويوجد به فرن بلدي وبعض البوص ولا يوجد به أي أثر لعنف وبه بعض الطيور والذرة والدقيق.
١٩- موزة فريد عبد الله[١٩]
المنزل بشارع أبى سيفين يبعد عن مسجد السباقات بـ ٥٠متر.
المنزل يتكون من حجرة فرن وحجرة معيشة والمنزل غير مسقوف وتوجد آثار أخشاب وبوص محترقة على الأرض.
أفادت "أنه فى يوم الأحد حوالي الساعة ١٢ظهراً فوجئت ببعض الأشخاص يقتحمون عليها بيتها وهربت وقاموا بإشعال النيران فى المنزل وسرقوا محتوياته".
مظاهر الإتلاف:
منزل خشبي يطل على شارع أبى سيفين مقابل الكنيسة ومحترق من الداخل ويوجد ممر طويل عرضه١,٥ وطوله ٤متر وباب غرفة جانبية محترقة تماماً ولا يوجد بها سقف حيث أنه مكون من الأخشاب والبوص واحترق عن آخره ولا يبقى منه سوى بعض الأخشاب المحترقة، وتوجد مكواة محترقة وشنطة كبيرة وأوراق رسمية محترقة وأسلاك كهرباء وترابيزة وبقايا كتب مدرسية وأوراق رسمية وبعض الحبوب الموجودة بالأرض وماكينة خياطة محترقة تماماً.
٢٠- سوريال سيفين حنا - راعى كنيسة
دار السلام – ش السادات
مظاهر الإتلاف:
آثار حريق عدد ٢ شباك بالطابق الأول – آثار حريق بالسقف بعض الألواح الخشبية المحترقة ما زالت على السقف–عدد ٥ والباقي على الأرض وتفتت من شدة الحريق– سلم خشبى محترق.
فى المنزل الطابق الأول غرفتين فى الجزء الخلفي للمنزل. الغرفة عند المدخل– سقف الغرفة محترق– آثار

١٩- فى الصفحة المخصصة فى التقرير لهذه السيدة يجرى يذكرها باسم آخر هو موزة عزيز جندى، وبسبب تشابه وصف المنزل والخسائر نذكرها فى موضع واحد فقط

خشب السقف على الأرض محترق- آثار أوراق كثيرة محترقة كتب مدرسية.
آثار لعشة فراخ محترقة تماماً فى نهاية المنزل. الغرفة على يسار المدخل ويوجد بها اثنين من الألواح الخشبية التى مازالت فى السقف ومحترقين. ٣برميل داخل الغرفة عليه آثار دخان.
الجزء المحترق من المنزل عبارة عن طوب رملي وأسمنت والسقف كان خشب وحطب- الجزء الأمامي من المنزل طوب رملي وأسمنت وسقف خرسانة. خلف المنزل قطعة أرض فضاء.

٢١- روحيه بشرى الضبع

مقيمة ١١ ش الشهر العقاري

مظاهر الإتلاف:

شقة بالدور الثاني - تتكون من ٤ غرف ومطبخ وحمام.
آثار تكسير ٤ أبواب داخل الشقة إضافة للباب الرئيسي وباب بلكونة وآثار تكسير ٧شبابيك. والأبواب والشبابيك غير موجودين حيث يدعى سرقتهم. لا يوجد أثاث بالشقة.
ويروى الأحداث بالآتي:
"أنه عندما سمع عن الأحداث لم يرى شئ وقبل وقوع الأحداث فى دار السلام ذهب وأولاده عند أقاربه فى دير النغاميش ورجع معهم يوم الثلاثاء فوجد الشقة مسروقة ومكسورة الأبواب، ويدعى سرقة أثاث المنزل بالكامل.

٢٢- الوحش خليفة جندى سرجوس

المنزل بشارع الشهر العقاري رقم ١١ دار السلام
الدور الأرضي يتكون من مخزن خاص بأثاث منزلي مساحة٦×٤

مظاهر الإتلاف:

الباب الرئيسي مصنوع من الصاج مكسور من أسفل داخل المخزن آثار نشارة خشب بعض ألواح خشب مكسورة والمخزن فارغ تماماً- ويدعى أنه فى الأحداث أغلق المنزل والمخزن واتصل به الجيران واخبروه أن المخزن تمت سرقته أثناء الأحداث وأن المخزن كان ملئ بالأثاث المنزلي.

٢٣- فكرى راغب مجلع محامى

المكتب/ ش الشهر العقاري متفرع من ش السادات - دار السلام
يتكون المكتب من ثلاث غرف وصاله ومطبخ وحمام.

مظاهر الإتلاف:

لا توجد أبواب وتظهر آثار خلع الباب الرئيسي وكذلك ٣ أبواب داخل الشقة.
آثار زجاج مكسور على الأرض آثار مكان لـ ٣شبابيك غير موجودين.
آثار تكسير لمبات كهرباء عدد ٧ لمبات.
آثار تكسير بقاعدة الحمام والحوض وحنفية المياه وكذلك آثار تكسير بحوض ورخامة المطبخ.

٢٤- عياد عبد الله منصور

ش الشهداء - دار السلام
المنزل يتكون من ٣ غرف مبنى من الطوب الرملي والأسمنت السقف خرسانة

مظاهر الإتلاف:

آثار مكان عداد مياه مخلوع - آثار تكسير عداد المياه
آثار تكسير زجاج لمبات الكهرباء بالمنزل عدد ٩ .
آثار لمكان مروحة سقف يدعى انتزاعها وسرقتها.
وسط المنزل آثار تكسير ٣ أوانى فخار خاصة بالمياه.
آثار خلع ٢ شباك وباب خشبي.

٢٥- كمال راغب مجلا

ش الشهداء - دار السلام
المنزل فى مسلحة حوالي ٨٨ متر

مظاهر الإتلاف:

أثر خلع عدد ٢ باب خشبى غير موجودين.
عداد كهرباء مكسور ولا توجد سوى اللوحة الخشبية فقط.
تكسير عداد المياه (الزجاجة التى تغطى أعلى العداد) لم يبقى سوى الجسم الحديد.

٢٦- بهجت مريدا إبراهيم

ش لحمد عرابى - متفرع من ش المجلس القديم

المنزل يتكون من ٣ غرف وصالة
مظاهر الإتلاف:
فى الصالة بقايا كراسى مكسورة – شباك الصالة المطل على الشارع محترق تماماً – بقايا الحلق الجزء الخشبي المثبت فى الحائط فقط.
بحجرة النوم آثار لخلع الباب الخشبي – حريق بمراتب قطن.
آثار خلع باب البلكونة – مكان حلق الباب محروق واثر حريق بحلق الباب.
آثار سلك التليفون مقطوع – آثار حريق لوحة العداد – بقايا سلوك كهرباء ممزقة – آثار حريق لبعض الملابس.
تظهر بالمطبخ آثار تكسير الشباك وحوض المطبخ.

٢٧- جاد سيفين جاد

ش المجلس القديم – دار السلام
المنزل يتكون من ٤ غرف وصالة، ويستخدم كمخزن أدوات منزلية وكهربائية
مظاهر الإتلاف:
ويظهر بالحمام – تكسير القاعدة والحوض – تكسير تام.

٢٨- جيد جبرا

المساكن الشعبية عمارة رقم ١٥ مدخل أ – الدور الثاني. الشقة تتكون من غرفتين وصالة
مظاهر الإتلاف:
الباب الرئيسي للشقة غير موجود تظهر آثار خلع جوانب الباب.
الصالة لا يوجد بها أي أثاث بها آثار زجاج مكسور على الأرض- لوحة العداد مكسورة. تظهر بالشقة سلوك كهربائية ممزقة وآثار انتزاع لمبات كهربائية. مفاتيح الكهرباء مكسورة عدد ٨ مفاتيح. برواز زجاجي مكسور على الحائط. خلع عدد ٣ شبابيك – باب غرفة النوم والصالون وباب بلكونة غرفة النوم غير موجودين.
غرفة النوم بها بقايا ملابس ممزقة – مرتبة ممزقة- بقايا زجاج مرايا على الأرض- دولاب من دلفتين وآثار تكسير أبواب.
يظهر بالحمام آثار كسر ماسورة الدش كما أن الباب غير موجود.
المطبخ فارغ تماماً على الأرض كيس ملح وفول جاف وعلبة سمنة صفيح.
على الأرض كتب مدرسية منها كفاح شعب مصر ممزق.

٢٩- رسمى داود

المنزل يقع بالناحية البحرية بالكشح فى منطقة تسمى أرض الغرابلية، وملاصق لها أراضى زراعية، ويحده من الناحية الغربية والبحرية أراضى زراعية والناحية الشرقية منزل.
المنزل كان مسقوفا بالأخشاب وجريد النخيل.
مظاهر الإتلاف:
المنزل حالياً لا توجد به أسقف جميعها محطمة ومبعثرة على الأرض، وتوجد آثار حريق لقطع خشبية ملقاة على الأرض وكذلك على الجدران.

٣٠- وهيب لبيب شنودة

شقيق مهران لبيب شنودة الذي توفى فى الأحداث وشقيق ثروت لبيب أصيب بالأحداث ومنزله يقع بجوار منزلهما.
والمنزل يقع بالناحية البحرية للكشح، فى بداية القرية بجوار مدرسة الكشح الابتدائية امتداد ش بورسعيد.
مظاهر الإتلاف:
المنزل مكون من طابقين الأعلى غرفة مطلة على الشارع بها نافذة حيث ألقى فيها بكور النار المشتعلة فأضرمت النيران فى محتوياتها.
غرفة النوم محترقة تماماً، سرير نوم محترق بالكامل، أغطية، بطاطين، لحاف، مراتب محترقين و٢مخادع محترقين وتوجد آثار لبعض القطن المحترق وبعض الأخشاب المحترقة موجودة بشكل عشوائي بالغرفة وباقي الشقة لا يوجد آثار حريق.

إتلاف وحريق محلات

١- إبراهيم مريد إبراهيم

صاحب محل بويات وحدايد، ش احمد عرابي – متفرع من ش المجلس القديم، مساحته٣×٣

مظاهر الإتلاف:

آثار تحطيم الباب الرئيسي المصنوع من الصاج وبه فتحة من الوسط، آثار حريق أخشاب وأرفف، أثر علب صفيح بويات عدد كبير على الأرض، آثار إتلاف بويات كبيرة وصغيرة متراكمة داخل المحل بارتفاع ١م.
يوجد بالدور الثاني مخازن بها آثار تكسير أدوات منزلية عبارة عن أطباق بلاستيك وآثار زجاج وأكواب وأواني طهي وآثار حريق بالمدخل. كما يوجد بالدور الثاني مخازن بها آثار صفائح زيت بويات – زنك – آثار تكسير مواسير زهر – آثار تكسير أحواض حمام ومطبخ.

٢- أشرف شنودة قديس

صاحب محل دواجن، ش المجلس القديم – دار السلام، مساحته٦×١٢

مظاهر الإتلاف:

يظهر آثار تكسير درج النقود – آثار وبقايا أوراق ممزقة على الأرض – لا يوجد آثار تكسير بالأقفاص يزعم قيامه برفعها.

٣- وهيب فكرى ميخائيل شنودة

صاحب كشك أدوات مدرسية وخردوات، ش احمد عرابي متفرع من ش المجلس القديم.

مظاهر الإتلاف:

لا توجد آثار الكشك حيث تم حرقه بالكامل وآثار دخان بلون أسود على الحائط، خلف الكشك مكان آثار الحريق.

ويروى مالكه ما حدث بقوله "كان هناك عدد من الأكشاك بجانب بعضها حوالي ٦أكشاك وفوجئنا بعد الأحداث انه تم حرقها بالكامل. برغم أنه كان هناك كشك يمتلكه مسلم اسمه ناصف".

٤- عادل رشدى شاكر

صاحب كشك شارع أحمد عرابي متفرع من ش المجلس القديم

مظاهر الإتلاف:

لا توجد آثار لجسم كشك سوي أثر حريق بمساحة الكشك بلون أسود من أثر الدخان خلف مكان الكشك.

٥- ناصف محمود محمد صاحب كشك شارع أحمد عرابى متفرع من شارع المجلس القديم

مظاهر الإتلاف

لا توجد آثار لكشك سوي حريق بمساحة الكشك وكذلك آثار حريق علي الحائك خلف الكشك بلون أسود.

٦- ناجي الديب فلتؤس

صاحب ٣محلات أدوات منزلية مساحة المحل٣×٤
٦ ش ميدان الشهداء متفرع من ش السادات.

مظاهر الإتلاف:

تظهر آثار تكسير ٣ أبواب مصنوعة من الصاج، وبالمحل الأول تكسير أبواب وشبابيك وترابيزات خيزران وقواعد ثلاجات (١٠قواعد)، آثار تكسير زجاج.
المحل الثاني والثالث خاويين تماماً عدا تكسير الأبواب يزعم صاحبها سرقة كافة محتوياتها.

٧- مجلع شاكر مجلع

صاحب كشك ملابس جاهزة وأحذية مساحته ٢×٣م، ش احمد عرابي متفرع من ش المجلس القديم.

مظاهر الإتلاف:

لا يوجد آثار الكشك سوى آثار حريق بنفس المكان حيث يظهر آثار الدخان بلون اسود على الحائط خلف مكان الكشك وعلى الأرض بمساحة الكشك آثار حريق تام.

٨- إبراهيم مريد إبراهيم

صاحب مخزن سيراميك مساحته ٥×٦م، ش صيدلية التوحيد دار السلام.

مظاهر الإتلاف:

يظهر آثار نزع القفل بالكتلة الأسمنتية المثبتة بها آثار تكسير عشرة كرتونات بها سيراميك ولا يوجد تكسير بباقي كراتين المخزن.

٩- ناجى جندى

صاحب مخزن قطن مساحته ٨٧م، ش الشهداء – دار السلام.

مظاهر الإتلاف:

تظهر داخل المخزن آثار تكسير زجاج ملقى على الأرض، وقطن مبعثرة في المخزن بكميات كبيرة آثار مكان عداد كهرباء لم يتبقى سوى اللوحة الخشبية بزعم سرقتها – آثار لمكان مروحة سقف منزوعة.

١٠- روماني خليفة جندى
صاحب محل موبيليا مساحته ٤×٤م، ش السادات – دار السلام.
مظاهر الإتلاف:
الباب الرئيسي للمحل المصنوع من الصاج مكسور من أسفل.
يظهر آثار لمكان عداد كهرباء غير موجود – لا توجد آثار تكسير بالداخل – يزعم مالك المحل سرقة الأثاث من المحل خلال الأحداث.
١١- روحية بشرى الضبع
صاحبة محل تصليح إطارات مساحته ٢×٣م، ش السادات – دار السلام.
مظاهر الإتلاف.
يظهر بالباب الرئيسي المصنوع من الصاج آثار ارتطام في الجزء الأسفل منه مكان القفل مكسور من الحلقة المثبتة في الأسمنت.
آثار زيت مسكوب على الأرض – عدد ٥ جراكن فارغة – ٤ علب صفيح فارغة.
١٢- جاد الله شنودة
منزل ملحق به مخزن أدوات منزلية مساحته ١٧٦م، ش الشهداء دار السلام.
مظاهر الإتلاف:
آثار تكسير على الأرض لزجاجات شيشة – عدد كبير من الكوبيات – عدد من برطمانات زجاجية – زجاج لمبات جاز – خلاطات مياه منزلى مكسور.
١٣- صباح منسى اسطفانوس
صاحبة محل أبواب وشبابيك مساحته ٢×٤م تقريباً، دار السلام.
مظاهر الإتلاف:
الباب الرئيسي ملقى على الأرض من آثار التكسير وبه آثار ارتطام فى الجانبين – المحل فارغ– ليس به آثار حريق عدد ٢ لمبة كهرباء فى السقف مكسورتين.
١٤- جاد الله شنودة خليل
صاحب محل حدايد وبويات مساحته ٤×٦م ، ش المجلس القديم بدار السلام.
مظاهر الإتلاف:
آثار تكسير الباب الرئيسي المصنوع من الصاج – القفل مكسور ومعلق على الباب حيث تم كسر الحلقة وما زال مغلقاً ومعلق بالباب – آثار تكسير علب بويات حمراء اللون –عدد كبير– آثار حرق مكتب وعدد٣ كراسي خاص بالمحل.
١٥- بهجت مريد إبراهيم
صاحب محل أدوات صحية مساحته ٣×٤م، ش المجلس القديم بدار السلام.
مظاهر الإتلاف:
تكسير الجزء الأسفل من الباب الرئيسي المصنوع من الصاج – آثار تكسير سيراميك – تكسير بالحائط يمين الباب – آثار تكسير وحريق بالأرفف الخشبية – آثار تكسير بعض قواعد حمام عدد ١٩ قاعدة.
فى نفس العقار يوجد مخازن بالدور الثاني للمحل آثار حريق على عدد ٢ شباك المطلان على ش المحل آثار دخان بلون اسود على الحوائط آثار تكسير زجاج على الأرض – محل زجاج يقع بنفس العقار ملك بهجت مريد إبراهيم مساحته ٣×٤م تكسير الباب الرئيسي (صاج) وخلعه من مكانه – آثار زجاج مكسور على الارض يرتفع حوالي ١,٥م يجمع مساحة المحل.
١٦- هلال جويد يوسف
صاحب محل خردوات، ش المجلس القديم.
مظاهر الإتلاف:
تكسير الباب الرئيسي من الصاج تكسير القفل بالحلقة المثبتة بالأسمنت أسفل المحل خلعها تماماً – آثار تكسير الأرفف – بقايا أجزاء خشبية على الأرض لا توجد آثار حريق.
١٧- جاد سيفين جاد
صاحب محل أدوات منزلية مساحته٤×١٠، ش المجلس القديم – دار السلام.
مظاهر الإتلاف:
أمام باب المحل آثار تكسير أطباق بلاستيك – آثار تكسير برطمانات زجاجية كوبيات – آثار حريق شامل – آثار كسر الجزء الأسفل من الباب الرئيسى المصنوع من الصاج الباب الجانبي آثار ضربات في الجزء الأسفل منه – ما زالت الأرفف موجودة – ولكنها محروقة تماماً.

أثار حريق خراطيم شيشة، الأشياء المحروقة والمكسورة داخل المحل ترتفع على أرضية المحل بحوالي ثلاثة أرباع متر.

١٨- ماهر فابق توفيق وشهرته سمير

صاحب أستوديو سمير مساحته ٥×٦م وملحق به معمل تحميض، ش السوق - دار السلام.
مقيم بشارع السادات - العمارات الغربية -عمارة ١٦ الدور الخامس.
يروى ما حدث بأنه يوم الأحد فوجئنا بالأحداث فاغلقت الاستوديو وتوجهت إلي منزلى وأغلقت الباب ولم أخرج وقد توجهت إلي الأستوديو فوجدته محطماً وليس به أثاث وتم سرقة محتوياته من أفلام وكاميرات وبعض الأثاث وتم تحطيم جميع المرايا والزجاج والأخشاب.

مظاهر الإتلاف:

أثار تكسير زجاج ومرايا على الأرض - تكسير لوحة الكهرباء والعداد الكهربائي والمفاتيح الكهربائية واللمبات.
تكسير المعمل الملحق بالأستوديو والموجود على يسار باب الاستوديو - يوجد أجزاء من المرايا على حوائط الأستوديو - يوجد أثار لوحات وأفلام تصوير ممزقة وملقاة على الأرض - يوجد أفلام ممزقة ونيجاتيف وصور شخصية وعلب فارغة متناثرة على الأرض - توجد أثار لارفف مكسورة على الحائط - ولا يوجد أثاث داخل الأستوديو.

١٩- ناجي راغب مجلع

صاحب مكتبة أدوات مدرسية مساحته ٣×٤م، ش المجلس الجديد - دار السلام.
يروى ما حدث بقوله أنه خلال تواجده بمنزله الكائن بدار السلام (بندر) علم بوجود بعض الأشخاص المسلمين يقومون بإشعال النيران فى محلات ومنازل المسيحيين فأخذ أولاده وزوجته وأغلق المكتبة والكشك وتوجه إلي منزل الأسرة في قرية أولاد سالم بحري وظل بها لمدة يومين حيث علم بانتهاء الأحداث وعودة الهدوء ويوم الثلاثاء صباحاً توجه للمحل وجد اشتعال النيران في المكتبة، وتحطيم الكشك، وسرقة محتويات شقته، وقدم بلاغ إلي النيابة وتمت إجراء المعاينة:

مظاهر الإتلاف:

- باب صاج كبير وبجواره باب صغير وتظهر عليهما أثار ارتطام وتم تحطيم الباب الكبير وفصله إلي جزأين.
- توجد بعض الكتب والأوراق المحترقة على الأرض بارتفاع ٠,٥م.
- يوجد ٢ ماكينة تصوير موجودين بأرضية المحل ومحطمتين ومحترقة بعض أجزائهما.
- ألواح خشبية محترقة بداخل المحل وكانت تستخدم كأرفف للمكتبة.
- احتراق لافتة المحل الخارجية.
- لا توجد إضاءة بالمحل عداد الكهرباء محترق وغير موجود مفاتيح كهرباء ولا لمبات.
- وتظهر أثار الاشتعال فى المكان بأكمله.
- وقد تبين أن الكشك الموجود بشارع مجلس المدينة القديم ملك شقيقته فريال راغب مجلع

ومن مظاهر الإتلاف ما يلي:

- باب مخلوع من الجانب الأيسر ويوجد به أثار العنف ومساحة الكشك ١×٢م.
- تكسير زجاج فاترينة لعرض الخاصة بالكشك وتناثر الزجاج على الأرض
- تكسير بعض الأرفف الخشبية والباقي خالي
- لا توجد أية بضاعة بالكشك ويوجد على الأرض بعض العلب الكرتون الخاوية.
- وقد تبين وجود شقة للمذكور تم اقتحامها والاستيلاء على بعض محتوياتها وتحطيمها وتم .معاينتها:

مظاهر الإتلاف

- شقة بالدور الأرضي وتظهر أثار خدوش على الباب - كالون منزوع.
- توجد غرفة على اليمين ومساحتها٣×٤ ويوجد بها بعض الأثاث الموضوع بشكل غير منتظم ومروحة سقف غير موجودة وتحطيم مفاتيح الكهرباء
- يوجد مكان صور على الحائط وتم تحطيمها.
- وبالغرفة المجاورة تبين وجود مخزن كبير للمكتبة والكشك وبها أوراق بكمية كبيرة ملقاة على الأرض (كراسات - كشاكيل- أوراق بيضاء).
- يوجد بالصالة فاترينة محطمة وبعض الأثاث المكسور.

٢٠- صبحى فوكيه زكرى

صاحب أستوديو تصوير، ش مجلس المدينة القديم - دار السلام.

مظاهر الإتلاف:

- باب صاج كبير محطم عن آخره.
- تفحم جميع محتويات المكان من بعض الأثاث الخشبي الموجود والكراسي والمكتب توجد صندلة صغيرة بالمحل وتبين تفحمها عن آخرها مما يدل على اشتعال النيران مدة طويلة داخل المحل.
- احتراق عداد الكهرباء والأسلاك الكهربائية ومفاتيح اللمبات.
- وجود أتربة بلون رمادي من أثر الحريق والاشتعال.

٢١- مرزوق باسيلي وشهرته روحي

صاحب محل ملابس جاهزة مسلحته ٤×٥م.

ش رعاية الطفل متفرع من المحل الجيد - دار السلام، مقيم في جزيرة النصيرات.

ويروى ما حدث بقوله "يوم الأحد الساعة ٤,٣٠عصراً فوجئت ببعض الأشخاص يتوجهون إلي ش مجلس المدينة القديم ويحطمون المحلات والماكينات ويسرقون ما بها من منقولات وأخبرني أحد جيراني بضرورة غلق المحل والهرب وهو أيضاً فعل ذلك، وبعد كده لم أرى شيئاً إلا يوم الثلاثاء حيث لم أستطيع الوصول إلى المحل إلا يوم الثلاثاء وتأكدت بعدم وجود أحداث أخرى، ورأيت ما حدث بالمحل من فتح لبابه وسرقة محتوياته وتحطيم الارفف ومفاتيح الكهرباء واللمبات.

سبب ذلك إشاعة تسميم المياه من قبل المسيحيين والتعدي على المعهد الأزهري والمسجد وقد تقدمت ببلاغ إلي النيابة وحضرت النيابة وعاينت المحل".

مظاهر الإتلاف:

- باب صاج تظهر عليه آثار ارتطام ومحطم في جزء منه ومفتوح.
- لا يوجد مفاتيح كهرباء ولا عداد كهربائي وتوجد بعض الأخشاب مكسورة على الأرض - والأرفف موجود بعض أخشابها ولكنها محطمة وتوجد شماعات مكسورة على الأرض وأكياس بلاستيك وكرتون خاص بالملابس، والمحل خالي من الأثاث.

٢٢- شحاته بخيت جرجس

صاحب محل لبيع الملابس الجاهزة مسلحته ٣×٥م

يقع المحل بشارع رعاية الطفل من المجلس الجديد - دار السلام، مقيم نجوع مازن.

أفاد بأنه "خلال يوم الأحد حوالي الساعة ٤,٣٠م شاهد عدد كبير من الأهالي يقومون بحرق وتكسير وسرقة المحلات في ش المجلس الجديد والمجلس القديم مما دفعه إلي غلق المحل وتوجه إلي قريته خوفاً مما حدث ولم يحضر إلي المحل إلا يوم الثلاثاء فوجده مكسوراً وخالي من جميع البضائع والباب محطم وملقى على الأرض والأرفف مكسورة تقدم ببلاغ إلي النيابة التي عاينت المحل.

ومن مظاهر الإتلاف:

- باب صاج محطم وملقى على الأرض.
- بعض الأخشاب على الحوائط كانت تستخدم كأرفف ولكنها مكسورة تماماً ولا توجد الأخشاب المستخدمة في ذلك.
- توجد على الأرض بعض شماعات الملابس المكسورة والأكياس البلاستيك وخالي تماماً من أي أثاث.
- ولا توجد مفاتيح كهرباء ولا عداد كهربائي وتوجد صندرة حديد خارج المحل.

٢٣- جميلات سيفين عوض

صاحبة محل زجاج مسلحته ٣,٥×٦م، ش مجلس المدينة - دار السلام.

ويفيد زوجها بأنه "يوم الأحد الموافق٢/١/٢٠٠٠ كنت موجود في منزلي في جزيرة النصيرات ويوم الاثنين منعني رجال الأمن من الذهاب إلي المحل لوجود بعض الأحداث وفي يوم الثلاثاء رأيت ما حدث بالمحل من تكسير باب المحل وتحطيم ما به من زجاج وألواح زجاجية وسرقة الأدوات التي تستخدم في العمل من تقطيع وتصنيع براويز.

ومن مظاهر الإتلاف:

- باب صاج محطم وتظهر عليه آثار ارتطام.
- توجد آثار زجاج مكسور بارتفاع يتراوح بين ٠,٥ و١م وبعض الألواح محطمة تماما ويوجد براويز معلقة على الحوائط ومكسورة وأرفف مكسورة.
- عداد كهربائي محطم ومفتاح كهربائي مكسور ولا توجد لمبات كهرباء.
- زجاج بني وأبيض وأزرق وعسلي مكسور تماماً.
- أرضية المحل ممتلئة بالزجاج المكسور.

٢٤- رشدي شاكر مجلع
صاحب محل بيع دواجن بلدى مساحته ٣×٣م
ش احمد عرابي متفرع من المجلس القديم – دار السلام
المحل ملحق به مخزن مساحته٧×٧ وغير مكتمل البناء (طوب أحمر)
مظاهر الإتلاف:
– باب المحل صاج مخلوع وتظهر عليه آثار ارتطام.
– لوحة خشبية لعداد كهربائي غير موجود ومفتاح كهربائي مخلوع وسلك كهربائي لمروحة سقف غير موجودة.
– يوجد مفتاح كهربائي محطم.
– يوجد بالمخزن بعض الأخشاب وصندوق خشبي صغير ويدعى سرقة ٢٢٠دجاجة.
٢٥- جمال راغب رمسيس
صاحب أستوديو ايهاب تصوير مساحته ٣×٩م، ش مجلس المدينة القديم – دار السلام.
ويروى ابن صاحب المحل ايهاب جمال راغب ما حدث بأنه "في يوم الأحد حوالي الساعة٢,٣٠ تقريباً حدث شئ غير عادى في السوق فكان بعض الأهالي بأعداد كبيرة يتوجهون إلي الناحية الغربية والبعض يتجهون إلي الناحية الأخرى وعلمت أن الأهالي يشعلون النار في محلات المسيحيين فقمت بإغلاق الأستوديو وحيث أن منزلنا قريب من الأستوديو توجهت إلي المنزل وخرجت إلي البلكونة ونظرت على المحل وبعد حوالي ساعة حضر بعض الأهالي وقاموا بخلع الجزء الحديدي المثبت في الأرض وفتحوا باب المحل ودخلوا إلي المحل وسرقوا ما به وحطموا كل الأشياء وتدخل بعض الأهالي ومنعوهم من إشعال النيران فيه.
مظاهر الإتلاف:
– باب صاج محطم وتظهر عليه آثار خلع من الأرض.
– لا توجد أية أجهزة في الأستوديو ويوجد استراحة بالأستوديو تظهر فيها آثار لماكينة تصوير مكسورة وغير موجود إلا الغطاء الخارجي وتوجد صندلة بالمحل ولا يوجد فيها سوى بعض الأخشاب المكسورة ويدعى سرقة فاترينة بها كاميرات وأجهزة شحن ويزعم اختفاء مطبعة تصوير وأجهزة خاصة بالتحميض ويوجد في أرضية الأستوديو بعض الزجاج المكسور والصور وأفلام تصوير ممزقة وبعض الآلات التى تستخدم فى التصوير.
– يوجد مكتب صغير مكسور فى جزء منه ولا توجد به سوى بعض الأوراق القليلة.
تم معاينة النيابة للأستوديو، وتحرر عن ذلك محضر رقم٢٧ح٥/١/٢٠٠٠
وقد أفاد بهاء جمال راغب وهو ابن صاحب الأستوديو أنه " يوم الأحد الساعة ١ظهراً حال انتشار الأحداث في البندر خرج من المحل بعد أن أغلقه ومعه شقيقه ايهاب وتوجهوا إلي المنزل وبعد ذلك علمت بأن الأهالي قاموا بسرقة المحل الخاص بأبي حوالي الساعة ٤,٣٠عصراً".
٢٦- ناجى جندى سارجيوس
صاحب محل موبيليا مساحته ٤×٤م، مقيم بنجع موسى .
المعرض والمخزن بشارع الشهداء – دار السلام
ويروى ما حدث بقوله "أنا كنت في البلد (نجع موسى) وكان المحل مغلق يوم الأحد لأنه أجازة وحضرت يوم الاثنين الصبح ولكن لم أستطيع الدخول إلي بندر دار السلام وعلمنا من بعض الأهالي انه تم حرق وسرقة محلاتنا فذهبت إلي النيابة وقمت بعمل محضر وذهبت إلي مكتب المحامى العام بسوهاج وقابلته وبعد كده حضرت النيابة وعاينت المحل والمخزن.
مظاهر الإتلاف:
– محل غير مكتمل البناء (طوب احمر) وتظهر به آثار حريق بسيط في السقف، المحل خالي تماماً من المنقولات، بعض الأسلاك الكهربائية ممزقة ولا توجد لمبات كهربائية.
– المخزن تابع للمحل وهو مخصص للقطن المستخدم في التنجيد والأخشاب الخاصة بالموبيليا ويوجد على الأرض بعض المخلفات لقطن وبعض الأخشاب المكسورة ولا توجد به آثار أخرى وهو خالي تماماً من المنقولات.
٢٧- رأفت شوقى حبيب
صاحب محل ومخزن لتصليح الأجهزة الكهربائية مساحته ٣×٤م، ش السادات – دار السلام.
ويقول "أنه كان قد أغلق المحل يوم الأحد بعد أن علم بما فعله الأهالي فى المحلات وتوجه إلي منزله الكائن في قرية نجع موسى وظل بها حتى يوم الثلاثاء وحضر فوجد المحل والمخزن خاويين من جميع الأجهزة الخاصة بالأهالي والتي كانت موجودة للتصليح وقد تقدم ببلاغ إلي النيابة وتم معاينة المحل

المحترق من قبل النيابة".

مظاهر الإتلاف بالمحل:

- الباب صاج ومقطوع من أسفل والمحل خالي من أي شئ ويظهر مكان عداد كهربائي منزوع ويوجد أيضاً أسلاك كهربائية ممزقة ومفاتيح الكهرباء غير موجودة.

يوجد بأرضية المحل بعض المخلفات وبعض القطع التي تستخدم في تصليح الغسالات والثلاجات مثل : جزء من مروحة غسالة وجزء من جهاز تليفزيون جولد ستار مكسور وبعض المسامير والمفاتيح الحديدية.

- والمخزن مساحته٢,٥×٣ وبه صندلة خشبية خالية تماماً وله باب صاج به آثار ارتطام وليس به قفل وتوجد بأرضية المخزن بعض مخلفات الأجهزة الكهربائية وتوجد على أحد الحوائط جزء من مروحة قديمة والمخزن غير مكتمل البناء (طوب لحمر).

٢٨- أنيس قديس موسى مالك

ورشة كهربائي سيارات وجرارات مساحتها ٢×٢,٥م

ش الشهر العقاري متفرع من ش السادات - دار السلام.

يروى ما حدث بقوله "يوم الأحد٢/١/٢٠٠٠ إجازة للمحل وحيث أنى غير مقيم بدار السلام فأنا لا أعرف ماذا حدث سوى أنه يوم الاثنين توجهت إلي المحل فمنعني أحد الأهالي وأخبرني بأن توجد مشاكل بين المسلمين والمسيحيين وتحرق المحلات فعدت إلي المنزل مرة أخرى ولم أخرج إلا يوم الثلاثاء وحيث أن قرية نجع موسى ليس بها أحداث فأنا لم أعلم إلا يوم الثلاثاء بما حدث في ورشتي".

مظاهر الإتلاف بالورشة ما يلي:

- باب أمامي وآخر خلفي تظهر آثار ارتطام وأحد الابواب مفتوح.
- توجد بعض المسامير الحديدية والمفاتيح على أرضية المحل.
- توجد لوحة خشبية على أحد الحوائط لوضع المفاتيح وأدوات العمل ولكنها خالية.
- عدم وجود لافتة ويدعى سرقتها.

٢٩- عبد العظيم عدلي احمد حسين

صاحب مخزن مساحته ٣×٧م، ش السوق - دار السلام.

مساكن غرب البندر قرية مزاتة بنجوع مازن.

مظاهر الإتلاف:

- يظهر تكسير زجاج على الأرض وتوجد فاترينة مكسورة ٢×١م للعرض وتحطيم بعض الأرفف وتوجد علب بويات كبيرة وصغيرة حوالي ٢٠ علبة تقريباً مسكوبين وعلب بلاستيك كبيرة للبويات.
- وأفاد أن الأشخاص يتراوح أعمارهم من ١٠ إلي ٢٥سنة تقريباً وذلك في يوم الأحد٢/١/٢٠٠٠ م حيث أنه لم يكن موجوداً.
- تم سرقة البضائع الموجودة أمام باب المحل الخلفي حيث أنه كانت توجد كميات كبيرة من أجولة الزنك والسبيداك والأسمنت الأبيض. لا تظهر آثار تكسير في أبواب المحل الخلفي والامامي.

٣٠- إيهاب أنور متى

صاحب مكتبة وملابس جاهزة مساحته ٣×٣م، ش السادات - دار السلام.

مظاهر الإتلاف بالمحل:

- وله وجهة خشبية محترقة وباب صاج تظهر عليه آثار ارتطام ومنزوع وملقى خارج المحل.
- تظهر آثار على الحوائط لعداد كهربائي ولوحة كهربائية متفحمة وأسلاك محترقة ومفاتيح كهربائية محترقة.
- تظهر الأرفف محترقة معلقة على الحوائط عددها ١٢ قائم ولا وجود لباقي الأرفف.
- توجد على أرضية المحل بقايا الأخشاب والأوراق المحترقة.
- بقايا مروحة سقف معلقة والمحل تظهر فيه بأكمله آثار الاشتعال.
- أفاد أحد الموجودين بشارع السادات بأن المحل كان مغلق أثناء الأحداث يوم الأحد٢/١/٢٠٠٠ وحوالي الساعة الخامسة اقتحمه عدد كبير من الأهالي وقاموا بكسر الباب الخارجي وإشعال النيران في المكتبة وسرقة جميع الملابس الموجودة به.

٣١- الوحش خليفة جندي

صاحب محل الوحش للزجاج مساحته ٣×٤م

ش الشهر العقاري متفرع من ش السادات رقم ١١ - نجع موسى.

مظاهر الإتلاف بالمحل ما يلي:

- الباب الرئيسي صاج ومحطم ومفتوح ونزع القفل من الأرض.

زجاج متراكم مكسور بارتفاع ٠,٥م بأرضية المحل ويوجد ألواح زجاج بنى اللون.
- ولا توجد بالمحل أية أثاث أو أدوات.
- تكسير مفاتيح الكهرباء الموجودة بالحائط.
محل آخر مجاور يمتلكه الوحش:
- باب صاج مكسور ومحطم عن آخره.
- توجد آثار اشتعال في جزء جانبي من المحل وبه آثار لقطن محترق ولكنه بسيط.
مساحته ٣×٤م وبه لمبات كهربائية وليس به عداد كهربائي.
- يستخدم كمعرض موبيليا ولكن ليس به أثاث ولا معروضات.
معرض موبيليا بالمنزل مكون من دورين:
- منزل مكون من دورين يستخدم لمعرض للموبيليا وليس به أثاث وتظهر عليه آثار تكسير وقد شملت الزجاج والمفاتيح الخاصة بالكهرباء ومراوح السقف وحمام المنزل ومواسير المياه.
- غرفة مواجهة للباب لا يوجد بها أثاث وغرفة مجاورة بها أيضاً زجاج مكسور ولا يوجد بها أثاث، وبالصعود للدور الثاني ويظهر عدم وجود باب خشبي وتظهر آثاره ويدعى انه سرق.
- ولا يوجد أبواب أو شبابيك في الشقة حيث انه سرقت جميعها.
- تقطيع جميع أسلاك الكهرباء الموجودة وسرقة عداد الكهرباء.
- صالة مسلحتها ٢×٣م ولا يوجد بها أثاث سوى بعض الزجاج المكسور.
- غرفة مجاورة لباب الشقة ليس لها باب خشبي ويوجد الجزء المثبت في الحائط فقط ولا توجد مروحة السقف ويوجد بها شباك ولكنه منزوع ويوجد الجزء الخشبي المثبت في الحائط.
- وتوجد غرفة مجاورة بها بلكونة ومساحتها٣×٣ ولا يوجد بها أثاث وتم سرقة الأخشاب من شباك وباب.
- يوجد حمام يظهر به آثار خلع حوض مياه ويوجد أجزاء مكسورة على الأرض وآثار ارتطام على البانيو الموجود بالحمام وتحطيم بعض السيراميك.
- مطبخ مساحته ٢×٣م ويوجد به حوض مكسور ومواسير مياه وكسر لقطعة رخام كبيرة خاصة بالمطبخ الخشبي ولا يوجد لمبات كهربائية.
مخزن موبيليا وقطن،ش الشهداء - دار السلام:
- المخزن مساحته ٢٦٤م تقريباً ومكون من أربع غرف وتظهر به آثار حريق وعدة ارتطامات على الحوائط ولا توجد مراوح سقف بالغرف وسقف المكان كله من الخشب والبوص والجريد وتظهر به آثار الحريق وتوجد فتحة كبيرة بالسقف آثار خلع الأبواب الخشبية من الغرف، ويوجد مكان العداد فارغ وآثار اشتعال بالأسلاك الكهربائية ومكان موتور مياه مخلوع.
يدعى سرقة قماش تنجيد بمبلغ ٢٥ ألف جنيه.

٣٢- فكرى راغب مجلى المحامى ٣٥ سنة ، اسفل الشهر العقارى متفرع من ش السادات.

مظاهر الإتلاف بمكتبه:

- مكتب بدون لافتة ويظهر مكان وضعها، وباب المكتب الخشبي منزوع ويوجد كسر في الجزء المثبت في الحائط للباب.
- كسر في الزجاج الخاص بالشباك وعدم وجود أثاث بالمكتب ولا كراسي.
- غرفة المكتب ليس بها أثاث وسلك تليفوني ممزق وعدم وجود لمبات وسرقة الشباك الخشبي، آثار لخلع مروحة سقف وتكسير مفاتيح الكهرباء.
- عدم وجود أبواب خشبية أو شبابيك بالمكتب ما عدا الجزء المثبت في الحائط.

٣٣- مسعود حبيب مسعود

صاحب محل ملابس جاهزة مساحته ٥×٧م، ش المجلس القديم - دار السلام.
يروى ما حدث بقوله "يوم الأحد الساعة ٤عصراً تقريباً فوجئنا ببعض الأشخاص يقومون بتحطيم المحلات وإشعال النيران وسرقة محتوياتها، فأسرعت بغلق المحل وتوجهت إلي منزلى بأولاد سالم قبلي ويوم الاثنين حضرت في حوالي الساعة الثانية ظهراً فوجدت النيران اشتعلت في المحل ولا توجد أية منقولات".

مظاهر الإتلاف:

- باب صاج كبير ويجاور باباً صغيرا، وتظهر على الأبواب آثار ارتطام بشئ صلب ومفتوح جزء منه.
- تظهر آثار التحطيم في المحل ويوجد في الأرضية زجاج مكسور بكثرة وتوجد ألواح خشبية كانت تستخدم كأرفف لوضع الملابس.
- توجد شماعات مكسورة ومبعثرة على الأرض.
- يوجد في الجانب الأيسر بقية الأرفف التي كانت موجودة وما زال جزء منها معلق.

- لا يوجد أية منقولات بالمحل وأرضية المحل بلاط عادى ويوجد حوض قيشاني مكسور.
- العداد الكهربائي منزوع ولا توجد أية لمبات كهربائية والمفاتيح الكهربائية محطمة ولم تحدث أية تلفيات في اللافتة الخاصة بالمحل وتظهر آثار محاولة تكسيرها.

٣٤- أسعد حبيب

صاحب محل بيع ملابس جاهزة مساحته ٤×٦، ش المجلس القديم دار السلام.

مظاهر الإتلاف:

- تظهر آثار لحتراق المحل ويوجد به آثار الحريق والاشتعال وبعض الزجاج المكسور.
- لوحة كهربائية محترقة تماماً.
- باب صاج كبير محترق وبه آثار ارتطام.
- حوامل حديدية محطمة تستخدم لعرض الملابس.
- بعض الأخشاب المحترقة موجودة على الأرض.
- باب صاج صغير ومحترق ولكنه مغلق وعليه آثار ارتطام.
- لا توجد أية لمبات بالمحل وجميع الأسلاك محترقة.
- وقد أفاد بعض أصحاب المحلات الموجودة بنفس الشارع أنه في يوم الأحد حوالى الساعة ٣,٣٠ تقريباً تم كسر باب المحل من قبل بعض الأشخاص وإشعال النيران فيه بعد سرقة بعض محتوياته.

٣٥- بطرس حنا

صاحب محل بيع شرائط كاسيت مساحته ٣×٧م، ش المجلس القديم دار السلام.

يروى صاحب المحل ما حدث بقوله "خلال يوم الأحد وحوالي الساعة ٣,٣٠عصراً فوجئت ببعض الأشخاص وعددهم كبير جداً يقتحموا المحلات ويشعلوا النيران فيها وسرقة محتويات البعض فقمت بإغلاق المحل وتوجهت إلي المنزل خوفاً من هؤلاء الأشخاص وبعد ذلك حضرت إلي المحل يوم الاثنين فوجدته محترق عن آخره ولا توجد به بضاعة وقد تقدمت ببلاغ إلي النيابة وقد تمت معاينة النيابة".

مظاهر الإتلاف:

- باب صاج كبير محطم ومفتوح.
- باب آخر مغلق وتظهر عليه آثار التعدي والحريق، يوجد اثار لبعض الأخشاب المحترقة، وبعض القطع الأسمنتية سقطت من الحوائط من أثر الاشتعال، وبعض الأتربة ذات لون غامق.
- يوجد صندلة بداخل المحل محترقة تماماً ولا يبقى منها سوى بعض الأخشاب المحترقة.
- اشتعال اللافتة الخارجية للمحل واحتراقها عن آخرها.

٣٦- يوسف لمعي جيد

محل ترزي عربي مساحته ٣×٣م،ش المجلس القديم – دار السلام.

- يوجد بالمحل باب صاج محطم وبه آثار ارتطام، ويوجد آثار لأرفف منزوعة وتخرج من الفتحات آثار اشتعال المحل المجاور، وقد تم سرقة محتوياته بالكامل ولا يوجد ثمة شئ في المحل.
- وبجوار ذلك المحل محل آخر ليست عليه لافتة وله باب صاج كبير عليه آثار ارتطام لمحاولة فتح أدت إلي اعوجاجه ولكنه مغلق.
- يجاوره محل آخر له باب صاج كبير وبه آثار ارتطام ومفتوح وبداخل المحل لا يوجد ثمة أثاث أو منقولات.

٣٧- ثروت جندى

صاحب محل كهربائي "أدوات كهربائية" مساحته٢×٤م، ش السوق – دار السلام.

مظاهر الإتلاف:

- باب صاج محطم نهائياً ومفتوح
- يوجد بالمحل قطع حديدية مثبتة في الحوائط تستخدم كأرفف ولا يوجد عليها أخشاب أو شئ.
- توجد في أرضية المحل بعض أجزاء من أدوات كهربائية محطمة وسلك كهربائي مقطع وبعض الكرتون الخاص باللمبات.
- يوجد سلك كهربائي فى الحائط مقطوع ولمبة مكسورة ومفاتيح كهربائية مكسورة.

٣٨- سمير عبد الملاك

صاحب محل ترزي

حارة صغيرة متفرعة من ش مجلس المدينة القديم – دار السلام.

مظاهر الإتلاف:

- باب صاج تم تحطيمه والجزء الأسفل منزوع وآثار حريق على اليافطة الخشبية وحرق الجزء الأعلى منه

– آثار تكسير ماكينة خياطة ولم يبقى منها سوى الحامل الحديدي وهو محترق وتوجد آثار اشتعال النيران في المحل وتظهر على الحوائط بعض القطع الخشبية المحترقة وأرفف محترقة وما زالت مثبتة بالحائط وتوجد قطع أسمنتية على الأرض سقطت أثناء الحريق من على الحوائط ويوجد باب صاج صغير عليه آثار ارتطام وبه تكسير.

٣٩- باسيلي ناشد شكر الله محاسب

ش مجلس المدينة الجديد – الدور الثاني – دار السلام

يروى ما حدث بما يلي "اللي حصل إن يوم الأحد المكتب بيكون مغلق أجازة وقد تم تكسير الكالون والقفل ودخول المكتب وتحطيمه وسرقة ما به من منقولات من كراسي وملفات وماكينة تصوير خرائط ومكتب صغير.

مظاهر الإتلاف:

– كسر بالقفل الخارجي للمكتب وكالون الباب محطم وتوجد صالة مساحتها حوالي ٣×٥ وزجاج الشباك مكسور بعدد ٦ ألواح زجاج ويوجد زجاج بالأرض ويوجد مكتب موجود وبه آثار ارتطام وعليه بعض الزجاج المكسور.
– ويوجد غرفة تصوير بها ماكينة تصوير ماركة SHAKE تم تحطيمها وكسر مكان وضع الأوراق وسرقة بعض الأجزاء منها.
– كسر الزجاج للشباك المطل على الشارع المجاور
– يوجد ماكينة تصوير خرائط ماركة زيروكس مقاس متر تم سرقتها ولم يبقى منها سوى حامل الماكينة ودرج خاص بوضع الأوراق.
– سرقة آلة كاتبة ألماني.
– وتوجد غرفة للمكتب بها مكتب كبير وشانون مفتوح وليس به سوى بعض الملفات الورقية القليلة وليس بها كراسي.

٤٠- د. ألفة ميخائيل زخارى دكتورة صيدلانية

صاحبة صيدلية الشرق الجديدة مساحتها ٥×٧م، ش السادات – دار السلام، وتقيم في أسيوط.

مظاهر الإتلاف:

– باب صاج محترق فى جزء منه وعليه آثار ارتطام ومفتوح جزء منه.
– يوجد باب خشبي داخلي للصيدلية ومحترق عن آخره.
– احتراق الأرفف والدولاب الخاص بالأدوية.
– بعض زجاجات الدواء وعلب الدواء (كمية كبيرة) موجودة على الأرض.
– اشتعال جميع الأسلاك الكهربائية وعداد الكهرباء ومفاتيح الكهرباء وعدم وجود لمبات كهربائية في المكان.
– مروحة سقف محطمة ولا يبقى منها سوى الجزء المعلق بالسلك.
– احتراق فاترينة العرض الموجودة بمدخل الصيدلية.

وبسؤال بعض الأهالي الذين يقيمون فى المكان المجاور للصيدلية أفادوا أن الاشتعال كان يوم الاثنين ٣/١/٢٠٠٠ حوالى الساعة الثامنة صباحاً وذلك بتحطيم الباب الخارجي للصيدلية وإلقاء بعض الزجاجات المشتعلة داخل الصيدلية مما أدى إلي احتراقها، وأخبرونا أن بعض الأشخاص دخلوا إلي المنزل من خلال الصيدلية حيث يوجد شباك صغير مطل على المنزل ودخلوا عيادة الدكتور نبيل ميخائيل من خلال شباك مطل على الشباك الآخر وتم دخولنا إلي الصيدلية وتبين أن الشباك تم غلقه من خلال موافقة النيابة على ذلك.

٤١- نبيل ميخائيل هالة فخرى حنس

عيادة بشارع السادات – دار السلام

يروى الدكتور نبيل ميخائيل ما حدث بقوله "فى حوالي الساعة الثامنة صباحاً يوم الاثنين ٣/١/٢٠٠٠ فوجئ بارتطامات شديدة على باب الصيدلية الموجودة بالمنزل "حيث انه يقيم فى نفس العقار" ووجد عددا كبيرا من الأهالي وبعد ذلك لم يستطيع النزول إلي أسفل ثم سمع أصوات داخل المنزل فتوجه ليرى ما حدث فوجد عدد من الأشخاص يحاولون الدخول إلي العيادة الخاصة به اسفل العقار والتي توصل إلي الصيدلية ويوجد شباك مطل عليها وبعد ذلك دخلوا إلي العيادة وسرقوا منها بعض الأجهزة التي كانت موجودة وهى جهاز أشعة تليفزيونية ومنظار مسالك بولية وبوتاجاز مسطح وتليفزيون صغير".

مظاهر الإتلاف:

يوجد شقة بالدور الأرضي مقسمة إلي جزأين وبها صالة لاستقبال المرضى بها شباك تم إتلافه وبها شباك آخر زجاجه مكسور، وتوجد آثار زجاج مكسور على الأرض وغرفة للكشف وبها بعض الأثاث ولا توجد بها

أية أجهزة طبية.

(ملحوظة: بدأ ترقيم جديد للصفحات وللشهود فى نفس الملزمة)

١- محمد الفوال هاشم
وكالة الأمانة – ش بورسعيد
ويروى ما حدث كما يلي "يوم الجمعة قبل آذان المغرب تركنا الوكالة وكان هناك حوادث بسيطة بضرب الناس وكان عندنا بالوكالة كاتب مسيحي اسمه نصحى فؤاد عزمى ورحت أنا وبعض العاملين نوديه لبيته علشان ما يحصلوش حاجة وكانت الوكالة بها ٤٠٠ شكارة بطاطس وحمولة سيارة نصف نقل برتقال وحوالي ٣٠٠عداية طماطم وفلفل وحوالي ٥٠٠كرتونة تفاح – باذنجان ومن يوم الجمعة حصل موضوع حظر التجول وتركنا الوكالة ويوم الاثنين ذهبت وجدتها خاوية تماماً وكل الحاجات مسروقة
مظاهر الإتلاف:
تتكون الوكالة من غرفتين مساحة ٤×٧-٣×٧ تقريباً وأمامها بقايا شادر قماش خاص بها مساحته حوالى ٧×١٠تقريباً خاوية تماماً لا يوجد بها سوى ١٧جوال بصل ولا يوجد أبواب لها – آثار تكسير مكتب وأدراجه الثلاثة تكسير تام.
٢- رومانى منير شلبى - ٢٧ سنة
صاحب محل موبيليا بشارع بورسعيد، مقيم بشارع كنيسة الملاك متفرع من ش صليبت بشيت
ويروى ملحدث كما يلي:
" يوم الجمعة١٩٩٩/١٢/٣١ الساعة ٤,٣٠ عصراً خلال تواجدي بالمحل الخاص بي بشارع بورسعيد فوجئت بحوالي ٨ أشخاص يقتحمون المحل الخاص بي وكان معي أخى المعوق / الأمير منير شلبى، وقاموا بالاعتداء علينا فأغلقت الباب ومعي أخي فسمعت صوت خبط في المعروضات فخرجت من المحل لأرى ماذا يحدث فقاموا بالاعتداء على بالضرب وأخذوا مبلغ ١٠٥٠جنيه من جيب الجلباب الأعلى.
وبعد ذلك توجهت إلي النقطة للإبلاغ بذلك فوجدت الضابط موجود بنهاية ش بورسعيد ومعه قوة من الجنود وأخبرته بما حدث فأخذ اسمى في ورقة كانت معه وأخبرني بالتوجه إلي دكاني والانتظار أمامه وانه سوف يأتى إلي.
وحال عودتي إلي الدكان وانتظرت أن يأتي الضابط ولكنه لم يأتي وعندما سمعت إطلاق أعيرة نارية جمعت البضاعة داخل المحل وأغلقت المحل وتوجهت إلي منزل شقيقي الموجود أمام المحل تقريباً وبعد ذلك أرسلت شكوى إلي النائب العام ولم يرسل لنا أحد حتى الآن".
٣- مقهى
تقع نهاية ش بورسعيد من الناحية القبلية في مواجهة الكوبري – مساحتها حوالى ١٤متر مربع ملك فوزى على إسماعيل.
استخدمت الأخشاب في بناء السقف والجدران بها عداد إنارة رقم ٦١٠٦٧٢٤
مظاهر الإتلاف:
- مروحة سقف محطمة.
- مناضد ومقاعد.
- أدوات المقهى وأكواب وخلافه.
- الجدران الأربعة الخشبية محطمة عدا السقف.
٤- فوزى على إسماعيل
يوم الجمعة١٩٩٩/١٢/٣١ الساعة ٤,٣٠عصراً فوجئت بثلاثة أشخاص بأيديهم مواسير حديد وأحدهم يحمل بندقية آلية وبدأ في إطلاق النيران فقمت بالهروب وبعد عودتي وجدت القهوة بهذه الحالة.
٥- كشك خشبي صغير.
وجدناه على حافة الترعة في موجهة المقهى (بند١)
الكشك لإعداد الأطعمة فول وطعمية ومحطم تماماً
ملك على محمد العريف
٦- باترينة خشبية لإعداد سندوتشات وخردوات.
ملك عاطف ميخائيل سلامة
وجدناها بحالتها سليمة، وموجودة أمام المقهى (بند١)

٧- كشك خشبي لبيع الخضار
بالناحية اليسرى من نهاية ش بورسعيد
ملك / جبريل محمد رشيد
لا يوجد له مكان على الأرض عبارة عن قطع خشبية ملقاة على الأرض.
٨- كشك لبيع البرتقال
ملك كمال فرج بدر
محطم تماماً. يوجد بالجانب الأيسر من ش بورسعيد
٩- مقهى ملك محمد سليم الشقبى
تقع بالجانب الأيمن من شارع بورسعيد من الناحية القبلية
الأخشاب هي الأساس في بنائها. الجدران الأربعة محطمة تماماً بصورة عشوائية.
إتلاف معدات المقهى. يوجد بها عداد إنارة رقم ,٨٠٥١٤٩
ويروى ما حدث كما يلي "يوم الجمعة٣١/١٢/١٩٩٩ قبل الفطار كنت بجهز للشغل بعد الفطار، لقيت الناس جاية من بحري وفى أيديهم عصيان وحديد ومواسير وأسلحة نارية، تركت المقهى وجريت ".
١٠- كشك فاكهة
ملك/ جابر عبد الحميد سليمان
مساحته حوالي ٢٠متر مربع. الكشك محطم بالكامل.
١١- كشك فاكهة
ملك/ إبراهيم معوض
مساحته ١,٣٠×٣متر مربع. محطم بالكامل.
١٢- كشك خضار
ملك/ سبع أمين زيان – لم يحطم
١٣- مقهى
ملك الحرامى محمد خليفة، مساحتها ٢,٣٠×٤متر
ملك/ محمود أبو العلا عبيد، محطم بالكامل – عدا السقف.
١٤- كشك بقالة
ملك/ محمود أبو العلا عبيد
محطم بالكامل – عدا السقف.
١٥- كشك فاكهة
ملك/ فوزى عوض أحمد
مساحته ٣×٢,٣٠متر مربع، محطم بالكامل.
١٦- كشك بقالة
ملك أيمن عبد الفتاح
محطم بالكامل.
١٧- كشك بقالة
ملك/ جرجس عوض
بحالته سليم لم يحطم.
١٨- "فرش" بائع جائل لبيع الخضار
ملك/ صبرى على إسماعيل / عوض بدر إبراهيم
محطم بالكامل.
١٩- "فرش" فاكهة - على الجانب الأيسر
ملك/ على صغير حامد
محطم بالكامل.
٢٠- فرن إعداد وبيع بطاطا - على الجانب الأيسر
ملك/ على عبد الغنى
محطم وملقى به على الأرض.
٢١- كشك فاكهة - على الجانب الأيسر
ملك/ محمود رجب عبد الحي فاضل
٢×٤متر مربع محطم بالكامل

٢٢- كشك فاكهة - على الجانب الأيمن

ملك/ سيد دسوقى
مساحته ٢×٣متر مربع
محطم بالكامل.

٢٣- كشك فاكهة - على الجانب الأيمن

ملك/ فرج سليمان
محطم بالكامل.

٢٤- كشك بقالة - على الجانب الأيمن

ملك/ ابشاى فاروق
سليم لم يحطم.

٢٥- كشك فاكهة على الجانب الأيمن

ملك/ جابر عبد الغنى زرزور
تحطيم بالكامل عدا السقف والجانب الأيسر.

٢٦- "فرش" فول نابت

ملك/ محمد العبد على
محطم بالكامل.

٢٧- كشك فاكهة

ملك/ خيرى موسى
تحطيم بالكامل عدا الجانب الأيمن والأسقف.

٢٨- كشك فاكهة

ملك/ طاهر على إسماعيل
مساحته ٢×٣ متر مربع، تحطيم من الجهة الأمامية والجانب الأيسر فقط.

٢٩- سيارات خشبية لبيع ونقل الخضار

محطمة وملقى بها في الطريق العام.
ملك:
١- إسماعيل عبد الحميد إسماعيل
٢- عريان راشد
٣- فايز عوض إسماعيل
٤- عبد الرسول أبو الحمد كريشه

٣٠- إتلاف أستوديو تصوير فوتوغرافي

ملك/ حنان بولس حنين
يقع في ش مكتب البريد في مواجهة مكتب البريد ، الناحية الغربية بالكشح

مظاهر الإتلاف:

الباب الخارج خشبي ذو دلفتن محطم تماماً.
من الداخل بعد الباب مساحة حوالي ٣×٣متر مربع بها آثار زجاج وأخشاب محطمين على الأرض وكذلك آثار براويز محطمة ويوجد باترينة خشبية لعرض الصور محطمة تماماً.
بعد هذه المساحة توجد غرفة التصوير ويوجد بها:
زجاج مرايا محطم بالأرض وعلى الجدران مكتب خشبي صغير محطم بالكامل وبراويز زجاجية على الأرض والجدران محطمين.
ثم على اليمين توجد مساحة ٢×٤متر مربع بها قاعدة محطمة وبراويز محطمة.
توجد قاعة أخرى للتصوير مساحتها حوالي ٣×٤متر مربع بها :
ستائر ممزقة
آلة تصوير محطمة
شمسية قماش محطمة
مقعد خشبي محطم
خلفية مناظر طبيعية ممزقة
ماكينة تصوير ضوئي Canon ١٢١٥
ومحفور عليها١٠١١١٧٠٦ ملقاة على الأرض وتظهر الأجهزة الداخلية لها من الإطار الخارجي.

يوم الجمعة الموافق ١٩٩٩/١٢/٣١ الساعة ٩,٣٠ أول ما سمعت بالمشاجرة أغلقت الأستوديو بالقفل وجريت، بعد كده رجعت يوم السبت لقيت الأستوديو بهذا الحال وذهبت لنيابة دار السلام وأبلغت بالموضوع، والتلفيات تقريباً بحوالي ٣٥ الف جنيه لأنه كان يوجد كاميرات تصوير، أفلام خام وأموال حوالي ٥٠٠ جنيه.

٣١- إتلاف مخازن

ملك/ نبيل سامي سيف

المخزن الأول

يوجد بعقار في أول ش بورسعيد من المدخل البحري وعلى جهة اليسار.
ادعى نبيل انه كان به بضاعة عبارة عن مواد غذائية وأنها سلبت بالكامل.

مظاهر الإتلاف والحريق:

المخزن مساحته حوالي ٣×٤متر مربع

الباب الخارجي صاج جرار مرفوع حتى المنتصف وتبدوا في بدايته من أسفل اليمين آثار ارتطام والمخزن لا يوجد به أي اثر لوجود شئ فيه من قبل، لا يوجد به شئ سوى الكراتين الورقية لا تتجاوز ثلاثة والأسفلت المواجه للمحل على الطريق توجد به ١١علبة سمنه صغيرة وكبيرة، وهى ملتصقة بالإسفلت ولا توجد آثار نيران علي الجدران.

المخزن الثاني:

يتجاوز المخزن السالف بـ ١٠متر بعقار آخر
ولا يوجد به أي آثار لوجود بضاعة حالياً أو من قبل ، يوجد له باب خشبي ذو دلفتين ومحطم، ادعى نبيل أنه كان به بضاعة وسلبت.

المخزن الثالث:

بالعقار ٢٤ ش بورسعيد من جهة اليمين ، مساحته ٣×٥متر مربع
الباب الخارجي صاج جرار مرفوع حتى المنتصف توجد به آثار نيران على الجدران.
وعلى الأرض توجد آثار لسكر وأرز منثور على الأرض بشكل عشوائي.

المخزن الرابع:

بذات العقار ٢٤ ش بورسعيد
مساحته ٣×٥متر مربع
توجد آثار شاى وسكر وسجاير على الأرض محترقة وتوجد آثار نيران ودخان أسود على الجدران.

المخزن الخامس:

مساحته حوالي ٢×٥متر مربع
توجد على الأرض وحتى منتصف الجدران بضاعة متلفة ومحترقة عبارة عن كبريت وبقوليات ، فول وعدس وأجولة دقيق.

٣٢- حريق واتلاف سيارة

١- سيارة نقل ثقيل ذو جرار

رقم ٥١٢٤٩نقل سوهاج ماركة مرسيدس موديل١٩٨٣ معدل، وخلفها مقطورة رقم٥٠٠٣٨ موديل ١٩٩٦ المالك/ ادوارد حسنى هابيل. السائق/ إسحاق بولس نوح.
السيارة المقطورة بها حمولة عبارة عن حجر جيري يستخدم بصناعة السيراميك.
السيارة المقطورة تقف على الطريق الرئيسي في اتجاه القاهرة في طريق القاهرة أسوان الصحراوي أمام عزبة عرب الصايحة على بعد حوالى كيلو متر مربع من مدخل قرية الكشح.

مظاهر الإتلاف والحريق

كابينة السيارة محترقة تماماً من الداخل والخارج وكذلك الموتور ويبدوا آثار الحريق على الجدران الخارجية والداخلية للكابينة وكذلك لا يوجد زجاج أمامي إلا زجاج النوافذ.
السيارة بها ١١ إطار كاوتش محروق تماماً ويبدو فقط الإطار الحديدي من الداخل أما الإطار الكاوتش فهو محترق تماماً.
المقطورة بها ٩ إطار كاوتش محترق تماماً ويبدو فقط الإطار الحديدي من الداخل.
تبدو آثار الحريق واللون الأسود على جدران السيارة والمقطورة من ناحية اليمين واليسار

ادوارد حسنى هابيل مالك السيارة:

"العربية بتاعتنا متعودة تيجى من قبلى وتريح شوية فى البلد تركن بره أمام عزبة عرب الصايحة وتدخل تستريح وبعدين تعاود السفر، ويوم الأحد٢/١/٢٠٠٠ الساعة ١٢ظهراً السواقين نزلوا البلد سمعوا ضرب

نار وبعدها الطريق انقطع والحكومة أغلقت الطريق من بحري وقبلي وأنا قلقت على العربيات فضلت قاعد لغاية ٨مساءً واتصلت بسائق في سوهاج عشان يحضر من بره ويشوف العربية وهو برضه معرفش يمشى الطريق مقطوع، واتصلت بواحد تانى قدر يروح يشوف العربية لغاية الساعة ١٠م كانت العربية كويسة، ويوم الثلاثاء قدرت أروح أشوف العربية لقيتها بالصورة اللي شفتها الكابينة ولعت بالكامل والكاوتش ولع في العربية والمقطورة ولغاية دلوقتى ما اعرفش ايه اللي حصل، الغريب إن العربية كانت واقفة أمام بتاع الكاوتش فى عزبة عرب الصايحة وهما مسلمين وبيوتهم لم تحرق".

٢- سيارة نقل ذو جرار

رقم٤٢٠٣٦ نقل القاهرة – موديل١٩٩٩ مرسيدس المقطورة ٥٩٠٥

المالك / فوزى حكم، وناجح محروس خضري

السائق/ نورفوزى حكم

السيارة المقطورة بها حمولة عبارة عن حجر جيرة يستخدم فى صناعة السيراميك

السيارة المقطورة تقف على طريق القاهرة أسوان في اتجاه القاهرة بجوار عزبة عرب الصايحة على بعد كيلو ونصف متر من قرية الكشح ، كانت بصحبة السيارة الأخرى.

مظاهر الإتلاف

الكابينة بالكامل من الداخل والخارج محترقة ولا يوجد زجاج أمامي أو زجاج نوافذ.

الكاوتشوك الأمامي وتحت الكبينة محترق بالكامل، باقي الكاوتشوك في حالة سليمة.

نورفوزى حكيم ٣٢سنة. سائق وصاحب سيارة رقم٤٢٠٣٦ نقل القاهرة

ب/ع ٥٣٨٩٤ سوهاج أولى، مقيم فى الكشح بجوار الكوبري أمام المعهد الديني.

ويروى ما حدث بما يلي:

"أنا كنت راجع من أسوان يوم الأحد الساعة ١٢ظهراً، ووقفت بالسيارة أمام الكافيتيريا اللي عند مدخل الكشح وذلك لتبديل ملابس في منزلنا الكائن بقرية الكشح بجوار الكوبري ولم أستطيع الخروج من القرية بسبب رفض الشرطة ذلك وبعد ما خرجت منعتني الشرطة من الخروج بالسيارة وتوصيل الحمولة وعدت مرة أخرى إلي القرية ولكنى لم أستطيع الخروج مرة أخرى إلا يوم الثلاثاء وذهبت إلي مكان السيارة فوجدنها محترقة فتوجهت إلي نقطة الشرطة لعمل محضر للسيارة فقال لي أحد الضباط "اذهب لكلينتون يجيب لك جرار غيره". ويحمل السائق معه بروتستو عدم الدفع لأحد الأقساط الشهرية وقيمة القسط ١٠٠٠٠جنيه باسم ملاك السيارة وهم نور وعبد الشهيد فوزى حكيم ونجح محروس خضري، واخبرنا انه قادم من أسوان بحمولة طفلة "حجارة صغيرة" لتوصيلها إلي مصنع سيراميك مصر الموجود بقويسنا ولم تكتمل الرحلة بسبب ما حدث.

وقد احترقت الأوراق بالسيارة ومبلغ ثلاثة آلاف جنيه بالسيارة، سعر السيارة ٧٥٠ ألف جنيه.

ادوارد حسنى هابيل سائق

ش صليبت بشيت – الكشح

صاحب السيارة رقم٥١٢٤٩ نقل سوهاج

ب/ش رقم ٣٢٣٧٢ دار السلام

ويروى ما حدث بما يلي:

"اللى حصل إن السيارة عليها ورديتين من السائق والتباع ويقومون بتسليم الوردية عند مدخل قرية الكشح (الكافتيريا الموجودة على الطريق وتقف السيارة أمام الكافتيريا ويتم نخول السائق إلي القرية لاخبار السائق الاخر بوصوله وتسليمه الوردية) وعلى ذلك في يوم الأحد٢/١/٢٠٠٠ الساعة ١٢ظهراً وصلت السيارة إلي الكافتيريا وتم نخول السائق والتباع إلي القرية لتسليم المفاتيح إلي السائق الاخر ولكنهم لم يستطيعوا الخروج من القرية بسبب الأحداث وإطلاق الأعيرة النارية وقد حاولت الاتصال ببعض السائقين من خارج القرية ولكن منعتهم الشرطة من ذلك وظلت السيارة موجودة أمام الكافتيريا حتى الساعة العاشرة مساء يوم الأحد وبعد ذلك علمت أن السيارة تم إشعال النيران فيها ولكن لم أعلم توقيت ذلك تماماً. تم عمل محضر رقم ١٠ح مركز دار السلام. وتمت معاينة المهندس ووكيل النيابة ولم يتم سؤالي حتى الآن".

٢٨ - مرافعة النيابة العامة في قضية الكشح المقيدة برقم ١١ لسنة ٢٠٠٠ حصر أمن الدولة العليا أشرف هلال وكيل نيابة أمن الدولة العليا[٢٠]

وفيها استغلت بعض النفوس المريضة شجاراً عادياً بين بائع ومشتر على ثمن حذاء، وراحوا ينفخون النار بين أهل قرية الكشح من المسلمين والمسيحيين، حتى اندلعت أحداث دامية راحت ضحيتها واحد وعشرون من أبناء هذا الوطن.

أسند إلى المتهمين من الأول وحتى السادس والتسعين:
أنهم في يوم ٣١/٢١/١٩٩٩ ويومي ٢-٣/١/٢٠٠٠ بدائرة مركز دار السلام محافظة سوهاج.
في يوم الجمعة: ٣١/١٢/١٩٩٩
أولا: المتهمون من الأول حتى الثامن والثلاثين:

اشتركوا وآخرون مجهولون في تجمهر الغرض منه ارتكاب جرائم الاعتداء على أشخاص وأموال المسلمين ودينهم وكان ذلك باستعمال القوة والعنف حال كون بعضهم حاملين أسلحة نارية وآلات من شأنها إحداث الموت إذا استعملت بصفة أسلحة (أسياخ حديدية وعصى) وقد وقعت منهم تنفيذاً للغرض المقصود من التجمهر مع علمهم به الجرائم الآتية:

١- نهبوا البضائع والامتعة المملوكة للمجني عليه.. وآخرين وكان ذلك بالقوة الإجبارية على النحو المبين بالتحقيقات.

٢- أتلفوا عمداً المحال التجارية والأكشاك والفرش وعربات اليد والبضائع المملوكة للمجني عليهم سالفي الذكر وجعلوها غير صالحة للاستعمال، وقد ترتب على ذلك أضرار مالية لكل منهم تزيد قيمتها على خمسين جنيهاً.

المتهمون من الثاني عشر حتى الخامس عشر:

أحدثوا بـ .... عمداً مع سبق الإصرار الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي المرفق والتي أعجزته عن أشغاله الشخصية مدة تزيد على عشرين يوماً، بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على التعدي على أي مسلم، وما أن ظفروا بالمجني عليه حتى انهالوا عليه ضرباً مستعملين في ذلك عصى حال كونهم ضمن التجمهر موضوع التهمة بالبند أولاً.

ثانيا: المتهمون من التاسع والثلاثين حتى الرابع والأربعين:

اشتركوا وآخرون مجهولون في تجمهر الغرض منه ارتكاب جرائم الاعتداء على أموال المسيحيين وكان ذلك باستعمال القوة والعنف وقد وقعت منهم تنفيذاً للغرض المقصود من التجمهر مع علمهم به الجريمة الآتية:

أتلفوا عمداً المحال التجارية والبضائع المملوكة للمجني عليهم... وآخرين وقد ترتب على ذلك أضرار مالية لك منهم تزيد قيمتها على خمسين جنيهاً.

في يوم الأحد: ٢/١/٢٠٠٠
أولا: المتهمون من الأول وحتى الخامس:

اشتركوا وآخرون مجهولون في تجمهر مؤلف من أكثر من خمسة أشخاص الغرض منه ارتكاب جرائم الاعتداء على المسلمين وكان ذلك باستعمال القوة والعنف حال كون بعضهم حاملين أسلحة نارية وقد وقعت منهم تنفيذاً للغرض المقصود من التجمهر مع علمهم به الجرائم الآتية:

١- شرعوا في قتل كل من .... و.... و..... و.... عمداً من سبق الإصرار والترصد بأن عقدوا العزم وبيتوا النية على قتل أي مسلم وأعدوا لهذا الغرض أسلحة نارية ونخائر وترصدوا المارين منهم بالطريق العام وما أن شاهدوا المجني عليهم حتى أطلقوا عدة أعيرة نارية قاصدين من ذلك قتلهم فأحدثوا بهم الإصابات الموصوفة بالتقارير الطبية وقد خاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهم فيه وهو مداركه المجني عليهم بالعلاج.

٢- أحرزا بغير ترخيص أسلحة نارية (بنادق آلية).

٣- أحرزوا نخائر مما تستعمل على الأسلحة النارية سالفة البيان دون أن يكون مرخصاً لهم بحيازتهم أو إحرازها.

ثانيا: المتهمون من الخامس والأربعين وحتى الثالث والتسعين:

اشتركوا وآخرون مجهولون في تجمهر الغرض منه ارتكاب جرائم الاعتداء على أشخاص وأموال المسيحيين، وكان باستعمال القوة والعنف وحالة كون بعضهم حاملين لأسلحة نارية وآلات من شأنها إحداث الموت إذا استعملت بصفة أسلحة "عصى وآلات حديدية" وقد وقعت منهم تنفيذاً للغرض المقصود من التجمهر مع علمهم

٢٠ - كتاب "آداب مرافعة الإدعاء" (أصول وممارسات) تأليف سمير ناجى نائب رئيس محكمة النقض السابق. وأشرف هلال وكيل نيابة أمن الدولة لعليا. ٢٠٠٢ القاهرة. الطبعة الذهبية توزيع وكالة الأهرام للتوزيع

به الجرائم الآتية:

١- المتهمون من الخامس والأربعين حتى الخمسين:

أ- قتلوا..... عمداً مع سبق الإصرار بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتله وأعدوا لهذا الغرض أسلحة نارية ونخائر، وما أن ظفروا بالمجني عليه حتى أطلق عليه المتهمون من الخامس والأربعين حتى السابع والأربعين عدة أعيرة نارية حال وجود بقية المتهمين يشدون من أزرهم، قاصدين جميعاً من ذلك قتله، فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته.

وقد اقترنت وارتبطت بهذه الجناية جناية أخرى وجنحة وهي أنهم في ذات الزمان والمكان سالفي البيان:

– وضعوا النار عمداً في محال مسكون بأن أوصلوا مصدراً حرارياً بمسكن المجني عليه .... على النحو المبين بتقرير المعمل الجنائي (الأمر المنطبق عليه نص المادة٢٥٢/١ عقوبات)

– سرقوا المبلغ النقدي والمنقولات المبينة وصفاً وقيمة وقدراً بالتحقيقات والمملوكة لـ ... وكان ذلك من مسكنه. (الأمر المنطبق عليه نص المادة٣١٧/ أولاً وخامساً من قانون العقوبات).

ب- المتهمون من الخامس والأربعين حتى السابع والأربعين:

– أحرزا بغير ترخيص أسلحة نارية مششخنة "ثلاث بنادق آلية".

– أحرزوا نخائر مما تستعمل على الأسلحة سالفة البيان دون أن يكون مرخصا لهم بحيازتهم أو إحرازها.

٢- المتهمون من الخامس والأربعين حتى الخمسين أيضا والمتهم الحادي والخمسين:

أ- قتلوا.... عمداً مع سبق الإصرار:

بان بيتوا النية وعقدوا العزم على قتله وأعدوا لهذا الغرض أسلحة نارية ونخائر واقتحموا عليه مسحنه وما أن ظفروا به حتى أنهال المتهم الحادي والخمسون على رأسه وصدره بجسم البندقية الآلية التي كانت بحوزته حال وجود بقية المتهمين يشدون من أزره قاصدين جميعاً من ذلك قتله فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته.

وقد اقترنت بهذه الجناية جنايتان أخريتان هي أنهم في ذات الزمان والمكان سالفي البيان.

– وضعوا النار عمداً في محال مسكون بأن أوصلوا مصدراً حرارياً ببعض محتويات مسكن المجني عليه سالف الذكر على النحو المبين بتقرير المعمل الجنائي. (الأمر المنطبق عليه نص المادة٢٥٢/١ من قانون العقوبات)

– سرقوا المبالغ النقدية والمقولات المبينة وصفاً بالتحقيقات والمملوكة للمجني عليه سالف الذكر وكان ذلك بطريق الإكراه الواقع على زوجته .... بأن اقتحموا مسكنه حاملين أسلحة نارية ونخائر وأطلقوا داخله عدة أعيرة نارية قاصدين من ذلك شل مقاومتها فتمكنوا بتلك الوسيلة من الإكراه من إتمام السرقة والفرار بالمسروقات.(الأمر المنطبق عليه نص المادة٣١٤/١ من قانون العقوبات)

ب- المتهم الحادي والخمسون:

– أحرز بغير ترخيص سلاحاً نارياً مششخناً (بندقية آلية).

– أحرز نخائر مما تستعمل على السلاح الناري سالف البيان دون أن يكون مرخصاً له بحيازته أو إحرازه.

٣- المتهمون من الثاني والخمسين حتى الخامس والخمسين:

أ- قتلوا... عمداً مع سبق الإصرار بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتلها وأعدوا لهذا الغرض أسلحة نارية ونخائر وآلة حديدية واقتحموا مسكنها بالقوة وما أن ظفروا بها حتى أطلق عليها المتهم الثالث والخمسون عياراً نارياً حال وجود بقية المتهمين يشدون من أزره قاصدين جميعاً من ذلك قتلها، فأحدثوا بها الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها.

وقد اقترنت بهذه الجناية وتلتها جنايات أخرى هي أنهم في ذات الزمان والمكان سالفي البيان:-

– شرعوا في قتل .... عمداً مع سبق الإصرار بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتلها وأعدوا لهذا الغرض أسلحة نارية ونخائر وآلة حديدية واقتحموا مسكنها بالقوة وما أن ظفروا بها حتى أطلق عليها المتهم الثالث والخمسون عياراً نارياً حال وجود بقية المتهمين يشدون من أزره قاصدين جميعاً من ذلك قتلها فأحدثوا بها الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبي وقد خاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه هو مداركه المجني عليها بالعلاج.

– شرعوا في قتل... عمداً مع سبق الإصرار بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتلها وأعدوا لهذا الغرض أسلحة نارية ونخائر وآلة حديدية واقتحموا مسكنها بالقوة وما أن ظفروا بها حتى أطلقوا عليها عياراً نارياً قاصدين من ذلك قتلها وقد خاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهم فيه وهو عدم إحكامهم التصويب.

– وضعوا النار عمداً في محل مسكون بأن سكبوا مادة معجلة على الاشتعال داخلة وأوصلوا بها مصدر حراري على النحو المبين بتقرير المعمل الجنائي. (الأمر المنطبق عليه نصوص المواد ٤٥-٤٦-٢٣٠-٢٣٤/٢-١/٢٥٢ من قانون العقوبات)

ب- المتهمون من الثاني والخمسين حتى الرابع والخمسين:

– أحرزوا بغير ترخيص أسلحة نارية (ثلاث بنادق آلية)

– أحرزوا نخائر مما تستعمل على الأسلحة سالفة البيان دون أن يكون مرخصاً لهم بحياتها أو إحرازها.

ج- المتهم الخامس والخمسون:
- أحرز أداة (آلة حديدية) مما تستخدم في الاعتداء على الاشخاص دون أن يوجد لإحرازها مسوغ.

٤- المتهم السادس والخمسون:

أ- قتل... عمداً مع سبق الإصرار بأن بيت النية وعقد العزم على قتله وأعد لهذا الغرض سلاحاً نارياً ونخائر وما أن ظفر به حتى أطلق عليه عدة أعيرة نارية قاصدين من ذلك قتله فأحدث به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته.

وقد اقترنت بهذه الجناية جناية أخري هي أنه في ذات الزمان والمكان سالفي البيان:

- قتل ... عمداً مع سبق الإصرار بأن بيت النية وعقد العزم على قتلها وأعد لهذا الغرض سلاحاً نارياً ونخائر وما أن ظفر بها حتى أطلق عليها عدة أعيرة نارية قاصداً من ذلك قتلها فأحدث بها الاصابة الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها.

(الأمر المنطبق عليه نصوص المواد٢٣٠-٢٣١-٢/٢٣٤ من قانون العقوبات)

ب- أحرز بغير ترخيص سلاحاً نارياً (بندقية آلية)

ج- أحرز نخائر مما تستعمل على السلاح سالف البيان دون ان يكون مرخصاً له بحيازته أو إحرازه.

٥- المتهم السابع والخمسون:

أ- شرع في قتل ... عمداً مع سبق الإصرار بأن بيت النية وعقد العزم على قتله وأعد لهذا الغرض سلاحاً نارياً ونخائر وما أن ظفر به حتى أطلق عليه عياراً نارياً قاصداً من ذلك قتله فأحدث به الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي وقد خاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه وهو مداركة المجني عليه بالعلاج.

ب- أحرز بغير ترخيص سلاحاً نارياً (بندقية آلية).

ج- أحرز نخائر مما تستعمل على السلاح الناري سالف البيان دون أن يكون مرخصاً له بحيازته أو إحرازه.

٦- المتهمون من الثامن والخمسين حتى الثالث والستين:

أ- قتلوا .... عمداً مع سبق الإصرار بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتله وأعدوا لهذا الغرض أسلحة نارية ونخائر ولفافات من القماش المشتعل وما أن ظفروا به حتى أطلق المتهمان الثامن والخمسون والثالث والستون عدة أعيرة نارية على مسكنه فاصابة عياراً منها أعجزه عن الحركة وألقي باقي المتهمون لفافات القماش المشتعلة داخل مسكنه فطالته النيران قاصدين جميعاً من ذلك قتله فأحدثوا به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته.

وقد تقدمت هذه الجناية واقترنت بها وتلتها جنايات أخري هي أنهم في ذات المكان والزمان سالفي البيان:

- وضعوا النار عمداً في محل مسكون بأن أعدوا لهذا الغرض لفافات من القماش المشتعل وألقوا بها داخل مسكن المجني ليه على النحو المبين بتقرير المعمل الجنائي.

- شرعوا في قتل .... عمداً مع سبق الإصرار بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتله وأعدوا لهذا الغرض أسلحة نارية ونخائر وما أن ظفروا به حتى أطلق عليه المتهمان الثامن والخمسون والثالث والستون عدة أعيرة نارية وألقي باقي المتهمون لفافات القماش المشتعلة بمكان وجوده بمسكن المجني عليه... قاصدين جميعاً من ذلك قتله فأحدثوا به الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبي وقد خاب اثر الجريمة لسبب لا دخل فيه وهو مداركه المجني عليهم بالعلاج.

- شرعوا في قتل ... و... و... و... و... و... عمداً مع سبق الإصرار بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتلهم وأعدوا لهذا الغرض أسلحة نارية ونخائر وما أن ظفروا بهم بشرفة وداخل مسكن المجني عليه... حتى أطلقوا عليهم المتهمان الثامن والخمسون والثالث والستون عدة أعيرة نارية وألقي باقي المتهمون لفافات القماش المشتعلة داخل المسكن قاصدين جميعاً من ذلك قتلهم وقد أوقف أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهم فيه وهو عدم إحكامهم التصويب ووصول قوات الشرطة لمكان الحادث وفرار الجناة.

(الأمر المنطبق عليه نصوص المواد ٤٥-٤٦-٢٣١-٢/٢٣٤-١/٢٥٢ من قانون العقوبات)

ب- المتهمان الثامن والخمسون والثالث والستون:

- أحرزا بغير ترخيص سلاحين ناريين (بندقيتين آليتين)

- أحرزا نخائر مما تستعمل على السلاحين سالفي البيان دون أن يكون مرخصاً لهما بحيازتهما أو إحرازهما.

٧- المتهمون من الرابع والستين حتى الثالث والسبعين:

أ- قتلوا ... و... عمداً مع سبق الإصرار بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتلهما وأعدوا لهذا الغرض أسلحة نارية "بنادق آلية" ونخائر وأجسام صلبة واقتحموا مسكنهما وما أن ظفروا بهما بداخله حتى انهالوا ضرباً بالاجسام الصلبة على رأس المجني عليه الاول وأطلق المتهمون الرابع والستون والخامس والستون والثاني والسبعون عدة أعيرة نارية على المجني عليه الثاني قاصدين من ذلك قتلهما فاحدثوا بهما الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتهما.

وقد اقترنت هذه الجناية بجناية أخري هي انهم في ذات الزمان والمكان سالفي البيان:

- سرقوا المبلغ النقدي والمنقولات المبينة وصفاً وقيمة وقدراً بالتحقيقات والمملوكة للمجني عليهما سالفي

الذكر وكان ذلك بطريق الإكراه الواقع على زوجة وابنة المجني عليه الأول بأن اقتحموا مسكنهم بالقوة شاهرين الأسلحة النارية والأجسام الصلبة وأطلقوا عدة أعيرة قاصدين من ذلك شل مقاومتهما وتمكنوا بهذه الوسيلة من الإكراه من إتمام السرقة والفرار بالمسروقات.
(الأمر المنطبق عليه نص لمادة٣١٤/١ من قانون العقوبات)
ب- المتهمون الرابع والستون والخامس والستون والثاني والسبعون:
- أحرزوا بغير ترخيص أسلحة نارية (ثلاث بنادق آلية)
- أحرزوا نخائر مما تستعمل على الأسلحة سالفة البيان دون أن يكون مرخصا لهم بحيازتها أو إحرازها.

٨- المتهمون الرابع والستون والثامن والستون أيضا والرابع والسبعون:

أ- قتلوا... عمداً مع سبق الإصرار بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتله واعدوا لهذا الغرض أسلحة نارية (بنادق آلية) ونخائر واقتحموا مسكنه وما أن ظفروا به بداخله حتى أطلقوا عليه عدة أعيرة نارية قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته.
وقد اقترنت بهذه الجناية وتلتها جنايتان أخريتان هي أنهم في ذات الزمان والمكان سالفي البيان :.
- شرعوا في قتل... عمداً مع سبق الإصرار بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتله وأعدوا لهذا الغرض أسلحة نارية "بنادق آلية" ونخائر واقتحموا مسكنه وما أن ظفروا به بداخله حتى أطلقوا عليه عدة أعيرة نارية قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي وقد خاب أثر الجريمة بسبب لا دخل لإرادتهم فيه هو مداركه المجني عليه بالعلاج.
- وضعوا النار عمداً في محل معد للسكني بأن أوصلوا مصدراً حرارياً ذو لهب مكشوف بمحتويات الحظيرة الملحقة بمسكن المجني عليهما سالفي الذكر على النحو المبين بتقرير المعمل الجنائي.
(الأمر المنطبق عليه نصوص مواد٤٥-٤٦-٢٣٠-٢٣١-٢٣٤/٢-٢٥٢/١ من قانون العقوبات)
ب- أحرزوا بغير ترخيص أسلحة نارية (ثلاث بنادق آلية).
ج- أحرزوا نخائر مما تستعمل على الأسلحة سالفة البيان دون أن يكون مرخصاً لهم بحيازتها أو إحرازها.

٩- المتهمون الخامس والستون والسادس والستون والثاني والسبعون أيضا ومن الخامس والسبعين حتى الثامن والسبعين:

أ- سرقوا المنقولات المبينة وصفاً وقيمة بالأوراق والمملوكة للمجني عليه ... وكان ذلك بطريق الإكراه الواقع عليه بأن اقتحموا مخازنه حالة حمل المتهمون الخامس والستون والثاني والسبعون والثامن والسبعون أسلحة نارية أطلقوا منها عدة أعيرة وإذ حاول منهم أنهال عليه المتهم الخامس والسبعون ضرباً بعصا قاصدين من ذلك شل مقاومته وتمكنوا بهذه الوسيلة من الإكراه من إتمام السرقة والفرار بالمسروقات وقد ترك ذلك الإكراه أثر جروح بالمجني عليه على النحو المبين بالتقرير الطبي.
ب- وضع النار عمداً في المخازن المملوكة للمجني عليه سالف الذكر بأن أشعلوا فيها النيران على النحو البين بتقرير المعمل الجنائي.
ج- المتهمون الخامس والستون والثاني والسبعون والثامن والسبعون:
- أحرزوا بغير ترخيص أسلحة نارية (ثلاث بنادق آلية)
- أحرزوا نخائر مما تستعمل على الأسلحة سالفة البيان دون أن يكون مرخصاً لهم بحيازتها أو إحرازها.

١٠- المتهمان السابع والخمسون والثالث والستون أيضا والمتهم التاسع والسبعون:

أ- قتلوا... عمداً مع سبق الإصرار والترصد بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتل أي مسيحي وأعدوا لهذا الغرض ثلاثة أسلحة نارية وترصدوا المارين منهم بالطريق العام وما أن ظفروا بالمجني عليه حتى أطلقوا عليه عدة أعيرة نارية قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته.
وقد اقترنت بهذه الجناية وتلتها جنايات أخرى هي أنهم في ذات الزمان والمكان سالفي البيان:
- قتلوا ... و... و... و... و... و... عمداً مع سبق الإصرار والترصد بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتل أي مسيحي وأعدوا لهذا الغرض ثلاثة أسلحة نارية وترصدوا المارين منهم بالطريق العام وما أن ظفروا بالمجني عليهم حتى أطلقوا عليهم عدة أعيرة نارية قاصدين من ذلك قتلهم فأحدثوا بهم الاصابات الموصوفة بتقارير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتهم.
- شرعوا في قتل... و... عمداً مع سبق الإصرار والترصد بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتل أي مسيحي وأعدوا لهذا الغرض ثلاثة أسلحة نارية وترصدوا المارين منهم بالطريق العام وما أن ظفروا بالمجني عليهما حتى أطلقوا عدة أعيرة نارية قاصدين من ذلك قتلهما فأحدثوا بهما الإصابات الموصوفة بالتقريرين الطبيين وقد خاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهم فيه هو مداركه المجني عليهما بالعلاج. (الأمر المنطبق عليه نصوص المواد٤٥-٤٦-٢٣٠-٢٣٢-٢٣٤/٢ من قانون العقوبات)
ت- أحرزوا بغير ترخيص أسلحة نارية (ثلاث بنادق آلية)
ث- أحرزوا نخائر مما تستعمل على الأسلحة النارية سالفة البيان دون أن يكون مرخصاً لهم بحيازتها أو

إحرازها.

١١- المتهمون من الثمانين حتى الرابع والثمانين:

أ- قتلوا... عمداً مع سبق الإصرار والترصد بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتل أي مسيحي وأعدوا لهذا الغرض عصي وترصدوا المارين منهم بالطريق العام وما أن ظفروا بالمجني عليه حتى انهال عليه المتهمان الثمانون والرابع والثمانون ضرباً بالعصي علي رأسه حالة وجود بقية المتهمين يشدون من أزرهما قاصدين جميعاً من ذلك قتله فأحدثوا به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته.

ب- قتلوا... عمداً مع سبق الإصرار والترصد بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتل أي مسيحي وأعدوا لهذا العرض عصي وترصدوا المارين منهم بالطريق العام وما أن ظفروا بالمجني عليه حتى انهالوا عليه ضرباً بالعصي وأشعلوا فيه النار قاصدين جميعاً من ذلك قتله فأحدثوا به الإصابات التي أدت إلى وفاته.

اقترنت بهذه الجناية جناية أخري هي أنهم في ذات الزمان والمكان سالفي الذكر:

– سرقوا الدابتين المبينتين وصفاً بالأوراق والمملوكتين لـ... بالإكراه الواقع عليها بأن استوقفوها انهالوا عليها ضرباً بالعصي قاصدين من ذلك شل مقاومتها وتمكنوا بهذه الوسيلة من الإكراه من إتمام السرقة والفرار بالمسروقات وقد ترك هذا الإكراه أثر جروح على النحو المبين بالتقرير الطبي.

(الأمر المنطبق عليه نص المادة٣١٤ من قانون العقوبات)

ج- قتلوا... عمداً من سبق الإصرار والترصد بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتل أي مسيحي وأعدوا لهذا الغرض عصي وترصدوا المارين منهم بالطريق العام وما أن ظفروا بالمجني عليه حتى انهالوا عليه ضربا بالعصي أشعلوا فيه النار قاصدين جميعاً من ذلك قتله فأحدثوا به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته.

١٢- المتهم الثاني والأربعون أيضاً والمتهمان الخامس والثمانون والسادس والثمانون:

شرعوا في قتل المجني عليهما ... و... عمداً مع سبق الإصرار والترصد بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتل أي من المسيحيين وأعدوا لهذا الغرض عصي وترصدوا المارين منهم بالطريق العام وما أن ظفروا بالسيارة التي تقل المجني عليهما حتى أجبروهما على النزول منها انهالوا عليهما ضرباً خاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهم فيه هو مداركه المحنى عليهما بالعلاج.

١٣- المتهمون الرابع والستون والسابع والستون والثامن والستون والثالث والسبعون أيضاً:

أ- سرقوا الماشية والمنقولات والمبالغ النقدية المبينة وصفاً وقدراً بالأوراق والمملوكة للمجني عليه... وكان ذلك بطريق الإكراه الواقع عليه بأن اقتحموا مسكنه عنوة وأشهر المتهم الرابع والستون سلاحاً نارياً قاصدين من ذلك شل مقاومته وتمكنوا بهذه الوسيلة من الإكراه من إتمام السرقة والفرار بالمسروقات.

ب- المتهم الرابع والستون أيضاً:

أحرزوا بغير ترخيص سلاحاً نارياً (بندقية آلية).

١٤- المتهم الرابع والستون أيضاً والمتهمان السابع والثمانون والثامن والثمانون:

سرقوا الأغنام والدابة والمقولات المبينة وصفاً وقيمة بالأوراق والمملوكة لـ ... وكان ذلك من مسكنه على النحو المبين بالتحقيقات.

١٥- المتهم التاسع والثمانون:

سرق المبلغ النقدي والدابة والمنقولات المبينة وصفاً وقيمة وقدراً بالأوراق والمملوكة للمجني عليها... وكان ذلك بطريق الإكراه الواقع عليها بأن أقتحم وبعض المتجمهرين مسكنها بالقوة وانهال ضرباً بعصي على رأسها قاصداً من ذلك شل مقاومتها وتمكنوا بهذه الوسيلة من الإكراه من إتمام السرقة والفرار بالمسروقات وقد ترك ذلك الإكراه أثر جروح بالمجني عليها على النحو المبين بالتقرير الطبي.

١٦- المتهمان التسعون والحادي والتسعون:

سرقا الدراجات البخارية والمنقولات المبينة وصفا وقدراً بالأوراق والمملوكة للمجني عليه... وآخرين من المخزن الخاص به وذلك بطريق الكسر على النحو المبين بالتحقيقات.

١٧- المتهمان الثاني والتسعون والثالث والتسعون:

أتلفا عمداً منقولات مملوكة للغير بأن وضعا النار في السيارة رقم٥١٢٤٩ نقل سوهاج ومقطورتها رقم٥٠٠٣٨ والمملوكتين للمجني عليه ... وترتب على ذلك ضرر مالي لكل منهم تزيد قيمته على خمسين جنيها.

ثالثا: المتهمان الرابع والتسعون والخامس والتسعون:

اشتركا وآخرون مجهولون في تجمهر مؤلف من أكثر من خمسة أشخاص الغرض منه ارتكاب جرائم الاعتداء على المسيحيين وكان ذلك باستعمالهم القوة والعنف حالة كون بعضهم حاملين لأسلحة نارية وقد وقعت تنفيذاً للغرض المقصود من التجمهر مع علمهم به الجرائم الآتية:

١- قتلا ... عمداً مع سبق الإصرار والترصد بأن بيتا النية وعقدا العزم على قتل أي مسيحي وأعدا لهذا الغرض سلاحاً نارياً ووقفا بالطريق العام انتظارا لمرور أي منهم وما أن شاهدا سيارة تجتاز تجمهرهم بسرعة فائقة حتى استقلا سيارة قادها المتهم الخامس والتسعون لمطاردة السيارة الأولى وأطلق المتهم الرابع والتسعون

صوبها عدة أعيرة نارية قاصدين قتل من بداخلها فـأصاب المجني عليه وأحدث به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته.
وقد اقترنت بهذه الجناية جناية أخرى هي أنها في ذات الزمان والمكان سالفي البيان:
– شرعاً في قتل كل من ... و... و... عمداً مع سبق الإصرار والترصـد بأن بيتا النية وعقدا العزم على قتل أي مسيـحي وأعدا لهذا الغرض سـلاحاً نارياً ووقفا بـالطريق العام انتظاراً لمرور أي منهم، وما أن شاهـدا السيارة الأولى وأطلق المتهم الرابع والتسعون صوبها عدة أعيـرة نارية قاصدين قتل من بداخلها فأصاب المجني عليهم وأحدث بهم الاصابات الموصوفة بالتـقارير الطبية وقد خاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهمـا فيه هو مداركه المجني عليهم بالعلاج.
(الأمر المنطبق عليه نص المواد٤٥-٤٦-٢٣٠-٢٣٢-٢/٢٣٤ من قانون العقوبات)
٢- المتهم الرابع والتسعون:
– أحرز بغير ترخيص سلاحاً نارياً "بندقية آلية".
– أحرز ذخائر مما تستعمل على السلاح الناري سالف البيان دون أن يكون مرخصاً له بحيازته أو إحرازه.
في يوم الاثنين: ٢٠٠٠/١/٣
المتهم الثاني والخمسون أيضا والمتهم السادس والتسعون:
١– خطفا بالإكراه المجني عليـها... بأن استوقفاها بالطريق حـال حمل المتهم السادس والتسعـون سلاحاً نارياً مهددين إياها به قاصدين من ذلك شل مقاومتها فتمكنا بهذه الوسيلة من الإكراه من خطفها واقتيادها على مسكن المتهم الثالث والخمسين بمنطقة الزراعات.
٢– أكرها المجني عليها سالفة الذكر بالتهديد بالسلاح الناري سالف البيان على إمضاء سنداً موجداً لدين على النحو المبين بالتحقيقات.
٣– شرعا في قـتل المجني عليها سالفة الذكـر عمداً مع سبق الإصرار بأن بيـتا النية وعقدا العـزم على قتلها وأعدا لهذا الغـرض سلاحاً نارياً ونخائر بأن اصطحبـاها إلى خارج المسكن سالف البيان في التـهمة "أ" وأطلق عليها المتهم السادس والتسعون عياراً نارياً – قاصدين من ذلك قتلها – فأحدثا بها الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي على النحو المبين بالتحقيقات.
٤- المتهم السادس والتسعون:
– أحرز بغير ترخيص سلاحاً نارياً غير مششخن (فرد صناعة محلية).
– أحرز ذخائر مما تستعمل على السلاح الناري سالف البيان دون أن يكون مرخصاً له بحيازته أو إحرازه.

بسم الله الرحمن الرحيم
"وأحسن كما أحسن الله إليك ولا تبغ الفساد في الأرض إن الله لا يحب المفسدين"
صدق الله العظيم (سورة القصص)

سيدي الرئيس:
حضرات السادة المستشارين:
لتأذن لي عدالة المحكمة أن أبدأ هذا الجـزء من المرافعة من حيث إنتهي السيد الزميل باسـتكمال عرض جوانب هذا المشهد المأسوي المثير.
فبينما كان العالم كله يعيش نشوة الابتهـاج باستقبال ألف جديدة من السنين الميلادية.. وتنطلق مظاهر الفرحة في كل مكان من هنا وهناك.. كانت وحدها هذه القرية الموعودة تعيش حالة من الهلع والذعر، وسفك الدماء.
فكان العام الجديد قد حل عليهم بالنحيب والعويل والصراخ على أشـلاء الجثث الممزقة والمحترقة.. واستقبلوه على إيقاع الأعيرة النارية، التي تسكن في الأجساد فتحل محل الروح طاردة منها الحياة.
وبدأوا ألفيتـهم الجديدة ما بين اندفاع جنوني وهـرولة واختباء واحتـماء وتساقط وفرار وحـريق ودمار وقتل ونهب وتهديد ووعيد.
لم تهنأ هذه القرية المسكينة في هذه الأيام السعيدة على العالم كله بلحظة تمر دون ترقب وتوجس وخوف.
ولم يذق أهلها رلحة أو نوماً.. دون أن تنغص عليهم معركة هنا أو مجزرة هناك..
وما كـانت هذه القرية الوادعة لتـعيش هذه المأساة إلا لأن هؤلاء المتـهمين قد اسـتكثروا على أهلها أن ينعـموا كبقية خلق الله بالسعادة والبهجة.. فأخذوا على عـاتقهم تعكير صفو هذه القرية بمشاحنات ومضاغنات وهتافات وإثارات كانت عواقبها وخيمة عليهم جميعاً.
فجريمة هؤلاء، سيدي الرئيس:
تمجها الإنـسانية قبل أن يعاقـب عليها القانون.. وهل أسـوأ من أن نحرم إنساناً مسلمـاً كان أو مسيـحياً من فرحة الابتهـاج ومشاركة إخوانه في الدين والدنيا كلها هذه الفـرحة التي سمى من أجلها العيد عيـداً، وفيه يعود

الناس بعضهم بعضاً.

فما بالنا وقد تحولت القرية إلى جحيم من الإثارة والشغب، فلا يعود بعضهم بعضا إلى في المقابر أو المستشفيات.

فيا لها من مأساة مفجعة وجريمة نكراء!!!

لم يراع فيها هؤلاء الباغون ضميرا ولا ذمة حين أقدموا على اقترافها.. ضاربين عرض الحائط بما تنعم به هبة النيل والمصريين من هدوء وسكينة وتسامح منذ فجر التاريخ .. الذي تشهد حوادثه كلها على أن الألفة والترابط بين كل من يرتشف من نيل مصر ويستظل بسمائها.. وتشرق عليها شمسها هو ما يجمع بينه وبين كل أخ مصري يعيش على أرضها الطاهرة.

وهنا يبقى للنيابة أن تسجل أن المواطنين أجمعهم أمام القانون سواء.. وأن سلامة المجتمع وأمنه هي سلامة كل أفراده دون تفرقه بين مسلم مسيحي.. فكلنا نتشح برداء المصرية والوطنية.

وليعلمن كل باغ أن لا دين سماوياً يقر البغي والجور وظلم الآخرين.. وعلى الذين يزجون بالدين في هذه القضية أن يمتنعوا ويعلموا بأن الإسلام والمسيحية براء براء.. من هذا العبث الذي اقترفته أيادي هذه الفئة الآثمة.. الدين براء.. فلننح التمسح بثوب الدين جانباً.

ولنقف أمام هذه الفئة الباغية لنكشف سوء طويتهم بما اقترفت أيديهم من إثم وبغي ونهب وقتل وانتقام وترويع وعدوان.

وسوف أتناول، سيدي الرئيس، في هذا الجزء من المرافعة جرائمهم الواردة في أمر الإحالة بدءاً من البند السادس في التهمة (ثانياً) إلى آخر ما أسند في أمر الإحالة إلى المتهمين الثاني والأربعين والثاني والخمسين.. ومن الرابع والستين إلى الثامن والسبعين.. ومن المتهم الثمانين إلى السادس والتسعين.. عدا الجرائم الواردة في البند الثامن من التهمة (ثانيا) حيث سبق تناوله لدى السيد الزميل.

وسوف أتناول هذه الجرائم تبعا للتسلسل الوارد في أمر الإحالة.. حيث تتوزع بين القتل، والشروع فيه، ووضع النار عمدا، في محال مسكونة والسرقة بالإكراه، والتجمهر، والخطف، والإتلاف العمدي، والسرقات البسيطة، وإحراز الأسلحة النارية والذخائر.

وأن كل جريمة من هؤلاء وإن بدت لنا في سياق سردها بجوار أخوتها واحدة.. لكن آثارها على الأنفس والأهلين وذوي قربى الضحايا أكبر من أن تعد أو تحصى..

ولن يشعر بمدى معاناتها إلا من اكتوى حقا بنارها وأصابته من قريب أو من بعيد بعض شظاياها.

فاللهم ألهمهم الصبر والسلوان.. وأعنا على حمل رسالة العدل الذي تأمر به بين خلقك.. وإجلاء الحقيقة ابتغاء ثوابك.. لردع المجترئين على أوامرك ونواهيك.. والخارجين على مشيئتك.

وتحاشيا للتكرار أو الإطالة.. التي ربما يؤدي إليها التعريج على الجوانب القانونية للجرائم السابقة والتي أفاض السيد الزميل في تناولها.. فإننا نلج مباشرة إلى جرائمهم المنكرة وأدلة ثبوتها في حق كل منهم.

ونحن إذ نفعل ذلك.. لا نرى جريمة أكبر وأشنع من إزهاق روح الإنسان لكي نبدأ بها.

ومن أسف، أن شهدت هذه القرية الوادعة جرائم قتل جماعية.. يشترك فيها ويتفق على ارتكابها فئة انتزعت من نفوسهم الرحمة.. وتشبعت بالعنف والقسوة.. وهذا ما كان من شأن المتهمين من الرابع والستين حتى الثالث والسبعين الذين سولت لهم أنفسهم كما يتضح من البند السادس من التهمة (ثانيا) أن يحرموا أبا وأما من فلذة كبدهما.. فأطلقوا على .... عدة أعيرة نارية حتى أردوه قتيلاً وهو واقف بين يدي أبيه وأمه.. ولم يشفقوا لاستغاثة قلب الأب الذي راح يصرخ من هول ما رأت عيناه: ولدي.

ولا رتعاد فرائض الأم الضريرة قائلة: ابني ابني.

حتى عمدوا على إسكات صوت الأب بضربة على فروة رأسه بجسم صلب إلى أن أزهقوا روحه..

ولا يمكن لقلم مهما أوتي من بلاغة التصوير أن يجسد مشاعر هذه الأسرة التعيسة التي دهمها القتل فجأة فأخذ عائلها: الأب والابن على أيدي هؤلاء المتهمين الذين دفعهم ما جبلت عليه أنفسهم من شر إلى ارتكاب فعلتهم الشنيعة.

ولم يكتفوا بما فعلوا.. ويا هول ما فعلوا..

فراحوا يعبثون بمحتويات المنزل إفساداً.. ويسرقون بالإكراه ما يجدون من ما ومتاع.. ولم يتركوا للأسرة غير العويل والصريخ والحزن الذي لا يزول.

وتتعدد الأدلة على ثبوت هذه الجريمة:

القتل عمداً مع سبق الإصرار.. مقترنا بسرقة المجني عليهما بالإكراه الواقع على زوجة وابنة.. في حق المتهمين من الرابع والستين إلى الثالث والسبعين:

ولعل أبرز هذه الأدلة ما شهدت به أذن سمعت وعين رأت في موقع الجريمة أخاها وأباها يقتلان أمامها.. وجاءت شهادتها من واقع الأحداث يؤيدها صدق ما عاينته بنفسها وتجرعت به مرارة الفقد والحرمان.. وكانت الساعة الثانية ظهر يوم٢/١/٢٠٠٠ موعدها مع التعاسة والحزن والشقاء...

حيث شـهدت بأنها رأت بعـينها المتـهمين من الرابع والستين حـتى الواحد والسبـعين وهم يرتكبون جـريمتهم الوحشية...
شاهدت شقيقها ووالدها في مشهد مأساوي يقتلان أمام عينها وفي حضور أمها الضريرة.

فسألتها النيابة في الصحيفة (٢٠):

س : هل كنت تدققين النظر في المتهمين لحظة إطلاق الأعيرة النارية؟!
فردت قائلة:
"أيوه أنا شفتهم كويس".
ثم راحت تذكر أوصاف كل منهم في التحقيقات. وقد انطبقت هذه الأوصاف تماماً على هؤلاء المتهمين.
كمـا أنها أكدت أنهم هم الفاعلـون الأصليون لجريمة قتل والدها وشـقيقـها.. وأنهم عمدوا إلى إطلاق الأعـيرة النارية عليهما من الأسلحة التي كـانت بحوزتهم. وبذلك تقوم العلاقة السببية بين الاعـتداء على حياة الابن وأبيه، ووفاتهما التي أدى إليها هذا الاعتداء.. ويتوافر ركن الجريمة المادي بعناصره الثلاثة.
ويؤيد ذلك أيضـا ما شـهدت به الأم الضـريرة التي لم يكن لهـا في الموقف حول ولا طول.. حـيث رأي قلبهـا الفجيع ما لم تره عيناها الضريرتان.. وشهدت حواس الأمومة فيها فلذة كبدها وهو يقتل بين يديها.. وفجعت في زوجها وهي تسمع استغاثته.
وهي إن لم تر عيناها ما يدور حولها.. فإن غريزة الأمومة فيها وتتابع الأحداث وأصوات الأعيرة النارية حولها جعلتها تدرك أن مصاباً عظيماً فادحاً قد ألم بها.. ويا لهول ما سمعت:
لبنها قتل وزوجها أزهقت روحه..
فصرخت صـرخات استغاثة علها تصادف رحمة في نفـوس المتهمين.. ولكنها لم تجـد سوي قلوب غلف.. لم تعرف الشفقة على أم ضريرة إليها سبيلاً.
ولم ترحم نداء أم تحن على ولـيدها.. فـراحت تتـمـادي في بغيـهـا وتهـدد الأم وتوعدها وتغلـق أذنيهـا دون توسلاتها وترحماتها.. وأصابها الذعر والهلع.

تقول الأم الضريرة... في الصحيفة(٢):

"لما سمعت بنتي ... بتصرخ صرخت.. وما قدرتش أتحرك من مكاني لأني كنت خايفة قوى".
ولنا أن نشارك هذه الأم فجيعـتها: أنها لا ترى، وتسمع صرخات ابنتها، ثم تعلم بعـد ذلك أن ابنها وزوجها قد قتلا، أليس لها أن تخاف؟!.
أليس لنفوسنا أن تقشعر من هول هذه المأساة الإنسانية؟
ماذا لو كان أي منا في موقفها؟
لقد ظلت خائفة.. وهي تعرف أن جثتي ابنهـا وزوجها بين يديها دون أن تراهما.. ولكنه قلب الأم.. قلب الرحمة والحنين والعطف الذي أستبد به هـؤلاء المتهمـون لجعلوه محلا للهلع وللتـعاسـة والحزن.. حيث أثكلوهـا ابنها وعائلها..
فيا لسوء ما اقترفت أيدي هؤلاء!!
ويا لمعاناة قلب أم حملت ووضعت وربت ومـا إن ترعرعت ثمرتهـا وشبت حتـى شهدت اغـتيالهـا بين يديها.. فامددها يارب.. فأمددها يارب بصبر وسلوان من لدنك..
وأعنها على أن ترى القانون والحق يأخذ بناصيـة هؤلاء المتهمين وينزل بهم أشد العقاب الذي مـهما اشتد بهم فلن يعوض لهفة قلب أم وتعنبها وحزنها على مصابها الأليم.
ويالهم من أشقياء! مصداقا لقول رسول الله صلي عليه وسلم:
"لا تنزع الرحمة إلا من قلب شقي".. صدق رسول الله صلي الله عليه وسلم.
ولتأذن لنا عدالة المحكمة في الانتقـال من هاتين الشهادتين اللتين تطمئن النيابة إلى صدقهما لانهـما نبعتا من قلب الأحداث عيانا.. ولأنهـما صادرتان من قلبين يعتصرهما الألم والحزن، فـمنذ وقوع الجريمة والجرح لم يزل غضا طرياً.. دون أن تكفكف أعينهما الدموع بعد..
ننتقل منهمـا سيدي الرئيس .. إلى تحريات جادة أمـينة.. لم يدخر رجالها وسعـا في القيام بها لإجلاء حقـيقة الموقف وتضييف الخناق على المسئولين جنائياً في الجرائم المقترفة.. حتى لا يفلتوا من أيدي العدل والقانون.
وتأتي على رأس هذه التحريات شهـادة دامغة للعقيد...... أحد أعضاء فـريق البحث الجنائي الذي أمر بتشكيله العميد....... مـدير إدارة البحث الجنائي بمديرية أمن سوهاج فور علمه بتـفاقم الأحداث لتحديد أبعـادها ومعرفة مرتكبيها...
فاورد العقيد....... في شـهادته أن كل التحريات والشواهد قد أسفـرت عن ضلوع المتهمين من الرابع والستين وحتى الثـالث والسبـعين بقتل المجني عليـهما...، وأبنه .... وأن المتـهمين (٦٤)، و(٦٥)، و(٧٢)، كانـوا يحملون بحوزتهم أسلحـة نارية (ثلاث بنادق آلية ونخـائر مما تستعمـل عليها).. مما ورد تجريمـه في البند السادس من التهمة (ثانيا) التي أسندتها النيابة إليهم.. وانهم قد أطلقوا منهـا عدة أعيرة نارية صوب....... فسقط قـتيلاً بينما اعتدوا بجسم صلب على والده فلقي حتفه..

فإذا كانت شهادة كل شاهد من هؤلاء سيدي الرئيس تستقيم وحدها وبما لابسها من صدق وانسجام مع سير الوقائع والأحداث دليلاً يدمغ هؤلاء المتهمين فيما اقترفته أيديهم.. فإنها وهي تتسق بجوار بعضها وتعضد كل واحدة منها الأخرى.. مما يمكن معه استخلاص عدة دلائل منها تشكل دليلا واحدا ينضاف إليها.

وكأن تضافر هذه الشهادات مجتمعة في سياقها يؤدي إلى استخلاص نتيجة واحدة من كل شهادة.. ومجموع هذه النتائج يدعم ويؤكد أن هؤلاء المتهمين أعينهم هم مقترفو هذا الإثم الذي تقشعر له الأبدان.

ثم يأتي تقرير الطب الشرعي ليؤكد لنا.. أن لعلتهم هذه دون غيرها.. هي التي نتج عنها مقتل الوالد وابنه.. فيؤكد الطبيب الشرعي وهو أهل خبرة واختصاص أن الإصابة النارية الحيوية الحديثة.. التي تعرض لها.... حدثت بخمسة أعيرة نارية كل منها معمر بالمقذوف المفرد حيث أصابه عياران أحدهما بالعنق والآخر بأعلى وحشية العضد الأيسر.. وإصابة عياران بوحشية الفخذ الأيمن لليسار.. وأصابه العيار الخامس بمقدم الصدر.. وأن وفاته تعزي لإصاباته النارية.. وما أحدثته من تهتكات بالأنسجة الرخوة والعضلات وكسور بالعظام وتهتك بالقلب والرئة اليسرى وما صاحب ذلك من نزيف دموي غزير وصدمة..

وأن الإصابة التي تعرض لها... كانت بالرأس رضية حيوية حديثة حدثت من جسم صلب راض.. وأن وفاته ترجع إلى إصابته الرضية وما أحدثتها من كسور بعظام الجمجمة وتهتك ونزيف بالمخ.

وهذا التقرير سيدي الرئيس.. يؤكد بشاعة هذه الجريمة وانتزاع الرحمة من قلوب هؤلاء المتهمين وتغلب شهوة الانتقام وسفك الدماء عليهم.

ولعل من نافلة القول.. أن نؤكد على أن تطابق الأدلة وانسجامها بعضها مع البعض وتسلسل أحداثها وترتيبها بصورة منطقية لا تتعارض مع الوقائع ولا تتناقض فيها بينها لهو الدليل الأنصع الذي تكون من عدة دلائل ساقتها مجريات الأحداث إلى استخلاصه من واقع شهادة الصدق وتحريات الأمانة وتقرير ذوي الخبرة والاختصاص في الطب الشرعي.

ويضاف إليه تقرير المعمل الجنائي.. الذي أكد ما سبق أن انتهت إليه التحريات من أن الأسلحة المستخدمة في الحادث هي أسلحة آلية ولي انفيلد وأن الأظرف الفارغة التي عثر عليها بمكان الحادث هي لخمسة أسلحة آلية من عيار ٧,٦٢×٣٩مم ولبندقية أمريكية الصنع أو تشيكية عيار ٧,٦٢×٥١مم..

ثم يأتي متساوقا مع هذا كله معاينة النيابة نفسها لموقع الجريمة والأحداث.. والتي ثبت منها وجود آثار لطلقات أعيرة نارية بالضلفة اليمني لباب مسكن المجني عليهما وللحائط الغربي أيضاً.. كما انه ثبت أن جثة المجني عليه...... عثر عليها داخل فناء المسكن وأن جثة نجله.... قد عثر عليها بجوار الجدار الشرقي للمسكن.

كما أكد ذلك أيضا معاينة خبراء المعمل الجنائي لمسكن المجني عليهما.....

ولعل هاتين المعاينتين لمكان الحادث تؤكدان وبحق صدق أقوال الشهود. ولعل الطريقة البشعة التي نفذ بها المتهمون جريمتهم قد كفتنا مؤنة التفكير طويلاً ونحن نقف أمام هذا التساؤل:

هل توافرت لدي المتهمين نية إزهاق روح لمجني عليهما وسبق إصرارهم على ذلك؟؟!!!

فالإجابة سيدي الرئيس.. تسوقنا إليها سوقا شواهد الأحداث:

فقد بيتوا النية وعقدوا العزم على الفتك بالمجني عليهما فتكاً.. واقتحموا المسكن.. وما أن ظفروا بهما في فنائه حتى هشموا رأس الأب بجسام صلبة.. وأنهال المتهمون الرابع والستون والخامس والستون والثاني والسبعون على الابن بالأعيرة النارية.. من كل صوب وحدب حتى أردوهما قتيلين في أنهر من الدم.. وصرخات لهفي من الأم الضريرة وابنتها.. لم تجد صدى لدي قلوب لا تمتلئ غلا بالقسوة والوحشية.. التي أصروا على أن ينفذوا بها فعلتهم الشنيعة.

كما يؤكد توافر ظرف سبق الإصرار لديهم أنهم عقدوا العزم منذ اللحظة الأولى التي استباحوا لأنفسهم فيها الاعتداء على الأشخاص والأموال.. واعداهم من أجل ذلك أسلحة نارية وآلات حديدية وعصيا من شأنها إحداث الموت إذا استعملت بصفة أسلحة.. ثم مجيئهم إلى مسكن المجني عليهما واقتحامه والدلوف في فنائه حتى كان لهم ما أرادوا وأصروا عليه من إزهاق بشع لروح المجني عليهما... مندفعين في ذلك بشهوة الانتقام التي رسختها في دواخلهم إشاعة مغرضة انتشرت كالنار في الهشيم تزعم بأن مسيحيي القرية قد أشعلوا النار في المعهد الديني وخربوا أحد المساجد...

ولا يفوت النيابة العامة أن تنوه هنا بأن الباعث على الجريمة في حد ذاته.. وإن كان له دوره في إضاءة مختلف جوانبها.. لا يعد ركنا من أركانها يعبأ له المشرع حيث تواترت أحكام النقض على أن: "الباعث على ارتكاب الجريمة ليس ركنا من أركانها أو عنصراً من عناصرها، فلا يقدح في سلامة الحكم عدم بيان الباعث تفصيلاً أو الخطأ فيه أو ابتناؤه على الظن أو إغفاله جملة".

(نقض جنائي- مجموعة الأحكام- الطعن رقم٣٨٩لسنة٥٨ق - جلسة١/١١/١٩٨٨ -س٣٩ ص٩٧٥)

ولعل هذه القاعدة سيدي الرئيس تسد على الآملين في النجاة بفعلتهم بابا للتذرع والتعلل ببواعث تبدو في ظواهرها وحسبما يريدون من تكييفها ... وبعد أن أغفلها المشرع من حسبانه يبدو ظاهرياً كالحق الذي لا يراد به إلا باطل...

فإذا انتقلنا سيدي الرئيس من هذه الواقعة التي وضعت الإنسانية أمام مشهد من مشاهد تجبر الإنسان

وطغيانه على أخيه بقسوة ووحشية وغلظ قلب فإننا سنجد أنفسنا بصدد جناية أخرى ارتبطت بها واقترنت بهؤلاء المتهمين أنفسهم وكأن غيهم قد أدى بهم إلى التمادي في شر أفعالهم.. ويا هول ما فعلوا..

ولكن تجرئهم على القانون واستهتارهم بالمبادئ والأخلاق الإنسانية قد جعلهم في طغيانهم يعمون.. فعاثوا في المسكن فساداً.. وراحوا يسرقون ما عثروا عليه من مبالغ نقدية ومنقولات بإكراه على الأم الضريرة والابنة وتهديد ووعيد لهما.. دون أن يراعوا ما خلفوه من ألم وأوجدوه من جرح لا يندمل وحزن لا تمحوه الأيام والسنون.. وليس من رأي كمن سمع..

وتتعد الأدلة سيدي الرئيس في هذه الجناية كما تعددت في سابقتها.. والتي تزامنت معها في المكان الزمان والأشخاص.. وهذا ما يحقق في شأنهم دواعي تشديد العقوبة حيث أقترن القتل العمد بجناية كما نصت عليه المادة ٢/٢٣٤ من قانون العقوبات.

وهو الجزاء الوفاق لكل من يضرب بالقانون عرض الحائط.. ويتمادى في غيه دون أن يرعى أو يبالي بارتكاب جريمتين خطيرتين خلال فترة وجيزة.. ويترك نفسه على هواها تقتل وتسرق وتتوعد دون رادع من دين أو قانون.

ولتأذن لنا عدالة المحكمة في أن ندع الشاهدة التي عاينت بنفسها ما ألم بها وبأسرتها وهي تؤكد لنا في أقوالها التي شهدت به أمام النيابة ارتكاب هؤلاء المتهمين من الرابع والستين حتى الثالث والسبعين جناية السرقة أيضاً وتوافر الإكراه فيها باقتحامهم المسكن شاهرين أسلحتهم ومعتمدين قتل كل من يتصدى لهم... وهو ما فعلوه عندما أردوا رب الأسرة وابنه قتيلين... وهددوا وأوعدوا السيدتين وشلوا حركتهما تماماً حتى يتمكنوا من السرقة دون أدنى مقاومة...

تروى لنا.... تفاصيل ما حدث أمام عينها قائلة في الصحيفة(١٠):

"بعد قتل أبويا وأخويا دخلوا على البيت كسروه كله وأخذوا البهايم والغلال وشنطة فيها ثلاثين ألف جنيه كان أخويا رفعت باعتها لاخويا ناصر علشان يشتري دكان وأخذوا مراوح وغسالات وفيديو وتليفزيونات ملونة"

واستوقفتها النيابة بسؤال عن عدد تلك الأجهزة وأوصافها تحديداً...

فردت قائلة:

"همه كانوا غسالتين واحدة منها أوتوماتيك جايبنها من الكويت يعني بتغسل وتعسر.. وواحدة جايبنها من البلد لونها لبني وبتاعة الكويت لونها أصفر بس أنا مش عارفة نوعها أو الماركة... وأخذوا تليفزيون ملون كبير مش عارفه نوعه بس هو كبير.. أكبر نوع.. وأخذوا فيديو وأخذوا ثلاجة لونها رمادي كبيرة إخواتي جايبنها من الكويت.. وأخذوا بطاطين وهدوم كتير مخلوش حاجة إلا لما أخدوها".

يعني باختصار سيدي الرئيس.. لم يكتفوا باستحلال دم هذه الأسرة المسكينة بقتل عائلها وابنها.. ولكنهم أيضاً آلوا على أنفسهم أن يتركوا المسكن دون أن يجردوا من تبقى من أهله من متاعه وأثاثه...

وأن يضيفوا إلى جريمتهم النكراء فعلة شنيعة أخرى.. بل عمدوا إلى أن يحيق بهذه الأسرة المنكوبة موت وخراب ديار!!.

وهو ما أكدته أيضاً شهادة العقيد...... بتحقيقات النيابة على هؤلاء المتهمين أنفسهم وضلوعهم بجنايتي القتل مع العمل مع سبق الإصرار المقترن بسرقة الإكراه.

وبذلك لم تبق أمامنا من البند سادسا من التهمة (ثانيا) سوى ما أسندته النيابة إلى المتهمين الثلاثة:

الرابع والستين، والخامس والستين، والثاني والسبعين... من إحرازهم ثلاث بنادق آلية ونخائر مما تستعمل عليها دون أن يكون مرخصاً لهم بحيازتهم أو إحرازها.

وقد دل على ذلك أيضاً ما ورد في ثنايا أقوال الشاهدة... والشاهد العقيد....... من أن المتهمين المذكورين كانوا يحوزون أسلحة آلية.. وما ثبت بتقرير المعمل الجنائي من العثور على أظرف فارغة بمكان الحادث تبين أنها لأسلحة آلية عيار ٧,٦٢×٣٩مم ولبندقية أمريكية الصنع أو تشيكية الصنع عيار ٧,٦٢×٥١مم.

وما ثبت أيضاً بتقرير الطب الشرعي من إصابة المجني عليه... فخمسة أعيرة نارية... وما تبين للنيابة في معينتها من وجود آثار لطلقات نارية في مكان الحادث.

وبذلك سيدي الرئيس، يكون الستار قد أسدل في هذا المشهد المأسوي المثير... على هذه الأسرة المنكوبة بفقدانها الأب والابن بوحشية ستظل علامة سوداء على جبين الإنسان في كل زمان ومكان على ما تجره عليه ويلات التجبر على أخيه الإنسان وإن كان الستار هنا قد أسدل فإن هذه الدراما الجماعية لم تنته مشاهدها بعد.

ولتأذن لنا سيدي الرئيس أن نستكمل أحداثها الدامية ولكن هذه المرة هؤلاء المتهمين الثلاثة الرابع والستين. والثامن والستين. والرابع والسبعين:

الذين أسندت النيابة إليهم في البند السابع من التهمة نفسها:

١- قتل .... عمداً مع سبق الإصرار مقترنا بالشروع في قتل نجله... وضع النار عمداً في مسكنه.

٢- إحراز ثلاث بنادق آلية ونخائر مما تستعمل عليها دون أن يكون مرخصاً لهم بحيازتها أو إحرازها.

ولئن كان القتيلان في الجريمة السابقة سيدي الرئيس أبا وابنه فإنها لمفارقة مؤسية أن يكون القاتلان في هذه

الجريمة أبا وابناً له أيضاً.....

ومن دواعي الأسف أن يكون الابن حدثاً لم يشب عن الطوق بعد... زرع أبوه في قلبه الحقد والانتقام. وبدلاً من أن بنأي بابنه الذي أمره الله بأن يحسن رعايته وتأديبه وزجره عن شنائع الفعال... فإذا به يحثه ويؤازره على أن يحمل سلاحاً ويشهره في وجه البشر...

فبئست تنشئة الفتي.. وبئس ما كان عوده أبوه...

ولكن المفارقة تكتمل سيدي الرئيس حين نعلم أن ثالثهما المدعو... يعمل خفيراً نظامياً بنقطة الكشح فهو لم يحفظ لنفسه خفارتها ولم يحافظ على النظام الذي وسد إليه العمل على تحقيقه.

فلم يصن بسوء ما فعل شرف الانتماء إلى هذه الرسالة النبيلة، حفظ الأمن بين المواطنين... لأنه ويا للأسف لم يكن خفيراً على نفسه ولم يكن بين الناس نظامياً.. فماذا جنت أيدي هؤلاء الثلاثة؟!

إن جنايتهم سيدي الرئيس لا تقل في بشاعتها ووحشيتها عن سابقتها لأنهم انتهكوا حرمة مسكن وروعوا أسرته المكونة من عشرة أفراد.. ثمانية منهم من النساء.. وعندما شاهدوا الابن...... أطلقوا أعيرة نارية عليه أمام ناظري أبيه... فلما ملأ التحسر قلب أبيه الفجيع... عاتب كبير القتلة قائلاً والدموع تذرف من عينيه على ابنه الذي تساقط أمامه أثر أصابته:

"كده برضه يا........"

وبدلاً من أن تحرك هذه الكلمات على ما فيها من عتاب ممزوج بالأسى.. على الابن المردي ساكناً .. في قلب... ورفيقيه القاتلين... فإذا بهم يفترسون الرجل بأعيرتهم النارية افتراسا... حتى سقط على الأرض مضرجاً في دمائه... والأسرة المسكينة يسيطر عليها الرعب والفزع... ويستولي على البنات السبعة وأمهن إحساس رهيب بالخوف والتوجس والحزن.

أن أباهن يسقط بين أيديهن صريعاً. وهن لا حراك لهن ولا إشفاق عليهن... وظللن داخل إحدى غرف البيت خائفات متوجسات لسفاكي الدماء الذين دهم القتل منزلهم بهم.

فما كان من هؤلاء إلا أن أتوا محتويات الحظيرة بالمسكن وعمدوا إلى وضع النار بها.. وتركوها تأكل ما يقع في محيطها الذي أرادوا له أن يتسع ليلتهم كل من وما في المسكن وقد غلب عليهم لحظتئذ ... نهم الاجتراء على حرمه النفس والبيت والانتقام البشع من هذه الأسرة المنكوبة.

فأي قلوب كانت في صدورهم هم يقتلون ويهددون ويحرقون أسرة وادعة ثمانيتها من النساء اللاتي لا حول لهن ولا طول!!.

وأي أب قاتل هذا....

الذي يسوق ابنه بيديه ليشاركه قتل أب أمام أسرته وتساقط ابن مصاب بين يدي أمه وأخوته!!.

ألم يشعر لحظة أن هذا الأب مسئول عن ابن وسبع بنات... كما يسأل هو عن أسرته وابنه؟!.

أكان التجرد من مشاعر الأبوة والرأفة والرحمة مسيطراً إلى هذا الحد الذي إنعدمت فيه معاني الإنسانية حتى أدت إلى كل هذا الفجر والتجرؤ في انتهاك حرمة النفس والأهل؟!

يبدو أننا سيدي الرئيس موعودون في هذه القضية بنفوس متحجرة غليظة.. قد صمت آذانها وأغلقت قلوبها دون مشاعر الرفق واللين في التعامل مع بني الإنسان!!

وكعادتنا مع عدالة المحكمة لم نشأ أن نطلق الكلام هكذا على عواهنه.. دون أن نقود إليه ما تطمئن له النيابة من أدلة ثبوت في حق هؤلاء المتهمين..

وأدلتنا في هذه الجريمة المنكرة.. التي أسندها إليهم البند سابعاً من التهمة (ثانياً) متعددة أيضاً متنوعة.

ونبدؤها سيدي الرئيس من موقع الأحداث....

إذ شاءت إرادة الله لهذه الأسرة المغلوب على أمرها أن يتدارك ابنها العلاج... بعد أن فعجت في عائلها فشهد الابن وهو طالب بالفرقة الرابعة بكلية آداب سوهاج:

"بأنه بتاريخ٢/١/٢٠٠٠ أقتحم جمع من الأشخاص مسكنهم وأطلق أحدهم عليه عياراً نارياً قاصداً قتله... فأصابه في ذراعه... ثم أطلق عدة أعيرة نارية على والدة فأراده قتيلاً.

ورغم أنه قد ذكر أوصافاً محددة بالتحقيق تنطبق على الخفير... الذي لم يكن يعرف أسمه... فإن النيابة توصلاً وإجلاء للحقيقة...وتوخيا للدقة في إسناد الجرائم إلى مرتكبيها.. قامت بعرض خمسة أشخاص بينهم الخفير على المجني عليه في سراي النيابة... فلم يتردد لحظة وهو يتعرف عليه مقرراً أنه هو الذي اقتحم مسكنهم.. وكان منه ما كان... وعندئذ حاول الخفير أن يتنصل من فعلته بدعوى أنه معروف لأهل القرية جميعهم.. ظنناً وهو الخفير النظامي... أن القانون والعدل مرتع يعبث فيه كل من شاء أن يضلل العدالة بمزعم أو ادعاء..

ولكن هيهات هيهات!! وقد ضاق حوله الخناق بشواهد عديدة تتدافع لإلحاق الحرم به مهما أدعي أو أنكر..

فها هي أيضاً شهادة زوجة المجني عليه... التي عاشت مع بناتها السبع في هذا اليوم الحزين نكبة دهمت بيتها في حالة من الخوف والهلع ثم الحزن النحيب على زوجها القتيل..

فتشهد بأن.... الذي سمعت زوجها يعاتبه على إصابته لابنه وهو يتساقط أمام عينيه قد رد عليه قائلاً...

"وأنت كمان هتحصله!!"

فهي لم تتعرف شخص القاتل.. ورفاقه فحسب.. وإنما راحت تسجل لنا الحوار الأخير الذي دار بين المجني عليه والخفير... فهل ثمة ادعاء يستقيم لك بعد أن أكدت هذه الشهادة أنك الفاعل مع رفيقي سوئك؟!

أظن الإجابة واضحة؟!.

وعلى أية حال خذ هذه الثالثة أيضاً.. شهادة أخرى من موقع الأحداث أدلت بها أكبر البنات اللاتي ارتعدت فرائصهن في هذا اليوم أيما ارتعاد... وانهمرت الدموع من أعينهن أنهاراً... وهن يرين دم أبيهن يسيل أمام أعينهن ... وأخاهن راقداً يئن من جراحه... وقد أكدت في أقوالها ما جاء في مضمون شهادة أمها السابقة.

من موقع الأحداث أيضاً تصادف وجود.... وابنته الصغيرة ضيفين على الأسرة فإذا بهما يشاركانها المأساة كما عاينوها وعاشوا أحداثها.؟.. وذكر أنه من شدة خوفه من هول ما يرى... هرع إلى حائط يختبئ وراءه هو وابنته الصغيرة ولم يتبين وجودهما المتهمون...

وقد أكد مضمون الواقعة كذلك، تحريات المقدم/...... الذي أكد في شهادته ضلوع هؤلاء المتهمين الثلاثة بجنايتي قتل الأب والشروع في قتل ابنه.

وقد ثبت للنيابة لدى معاينتها العثور على جثة القتيل...... في الحجرة التي تقع على يمين الداخل من باب مسكنه كما تبين وجود آثار دماء وأعيرة نارية...

أما تقرير الطب الشرعي الخاص بالمجني عليه...... فقد أخذ يفصل القول فى كيفية الإصابة وآثارها .. فذكر أن الإصابات كانت نارية حيوية حديثة حدثت كل منها من عيار معمر من مقذوف مفرد.. وأن المجني عليه أصيب بثلاثة أعيرة نارية.. أحدهما أخترق الفخذ الأيمن وخرج من وحشيته.. وأخترق المقذوف الثاني الفخذ الأيسر وخرج من وحشية أعلى ذات الفخذ.. والثالث أخترق منطقة الكتف الأيسر.

كما عزا التقرير وفاة المجني عليه إلى الإصابات النارية التي أحدثت تهتكات بالأوعية الدموية وكسراً بعظمة العضد الأيسر.. وما صاحب ذلك من نزيف دموي غزير أدي إلى صدمه..

أما الابن ..... فقد أصيب حسب التقرير الطبي الخاص به.. بطلق ناري في العضد الأيمن.

وقد تبين من تقرير المعمل الجنائي أن الظرف الفارغ الذي عثر عليه داخل العقار لسلاح آلي عيار ٣٩×٧,٦٢مم.. كما عثر على ظرف فارغ لسلاح آلي أخر من ذات العيار أمام مسكن المجني عليه.

وهو ما يجعلنا نستخلص من جملة هذه الدلائل مجتمعة ما يؤكد توافر الركن المادي لجريمة قتل المجني عليه...... عمداً والشروع في قتل أبنه........

وقد ساقتنا شهادة الابن المصاب إلى تأكيد توافر الركن المعنوي لهذه الجريمة أيضاً.

فلدي سؤاله عن القصد الذي أطلق من أجله المتهمون أعيرتهم النارية صوبه (الصحيفة٨) رد قائلاً:

"هو كان عاوز يموتني".

"وعاوز يموتني" هذه تؤكد لعدالتكم توافر النية والعزم على تنفيذ هذا الجرم.. وكيف تبينت هذا القصد؟ رد قائلاً:

"لانه كان بيضرب النار في اتجاهي وفي اتجاه والدي... وفعلاً والدي مات لكن أنا الطلقة جت في ذراعي اليمين وكانت ممكن تيجي في صدري أو في دماغي وتموتني".

س: ولماذا لم يتوال إطلاق النار عليك؟

ج": "علشان أنا وقعت على الأرض لما خدت الطلقة في ذراعي وهو فكر إن أنا مت ضرب والدي بعد كده".

وشهادة كهذه سيدي الرئيس... لا يجب أن تمر هكذا... وكأنها سرد لأقوال... حتى لا نجردها من الأسى الذي صاحبها لدى النطق بها... ومشاعر الأسف والألم والحزن التي عاشها هذا الطالب الجامعي.

فإذا كان مداد هذه الأقوال يحمل لنا في هذه الشهادة إجلاء للحقيقة وتوضيحاً لجوانبها ... فما بالنا والنبع الذي استقي منه هذا المداد... قد مزج بأحاسيس حزينة.. لم تندمل جراحها وقت التحقيقات بعد... وهذا أدعي إلى توافر الصدق القلبي بعد أن توافر لها الصدق الواقعي... بتتابع الأحداث وانسجام الأدلة وتساوقها دليلاً عن دليل.

وجماعها يؤكد توافر نية إزهاق روح المجني عليهما.. فتعمد اقتحام المنزل والتجهز بأسلحة نارية وتصويبها إلى المجني عليهما وإصاباتهما بالفعل وظروف الحادث وملابساته وموضع الإصابة وجسامتها... لتكشف عن قصدهم وغرضهم الذي كانوا يرمون إليه.

أما عن ظرف سبق الإصرار فهو يتأكد من عقد المتهمين العزم على الثأر من أي مسيحي يقطن قرية الكشح بسبب اختلاط الأمر عليهم من جراء شائعة مغرضة ظن مروجوها أنها سوف تشعل الموقف بين عنصري الأمة في هذه القرية الوادعة....

كما تأكد إصرارهم بقتل الأب بعد أن شرعوا في قتل ابنه... وهو ما يحقق في شأنهم الظرف المشدد الذي يرتب تضامناً في المسئولية الجنائية باعتبارهم فاعلين أصليين بقصد مشترك طبقاً لما نصت عليه المادة٣٩ من قانون العقوبات.

وهذا ما يؤكده أيضا تعمدهم وضع النار في الحظيرة الملحقة بالمسكن... لإلحاق أشد الضرر بأهله بعد أن قتلوا

عائلة وشرعوا في القضاء على أبنه...ولولا أن الأم وبناتها قد تدافعن حسبما جاء بشهادة الأم وابنتها الكبيرة..... لإطفاء هذا الحريق... لالتهم البيت كله.

وقد أكد وضع هؤلاء المتهمين أنفسهم النار في الحظيرة أيضا. وتعمدهم إلحاق الأذى بجميع صوره ما أضافته الإبنة عما أصاب الجاموسة من عيار ناري.

ولدي سؤالها بالصحيفة (١٢) من تحقيقات النيابة عن سبب عدم التهام الحريق باقي محتويات المسكن... ردت قائلة..

"لأن الحوش بتاع البهايم فيه سور وفاضي ومكنش فيه غير التبن والحاجات اللي عليه".

ولدي سؤالها : ألم يمتد الحريق إلى هذه الجاموسة؟

فقالت:

"لا لانها كانت واقفة في حوش البهايم في حته بعيده عن الحريق... والحريق كان في مساحة حوالي ٢×٢متر تقريباً... وكان بينه وبين الجاموسة حوالي ثلاثة متر تقريباً بس إحنا لقينا الجاموسة متعورة في بطنها من طلقة نار".

وقد شهد المقدم.... أن تحرياته قد أكدت قيام المتهمين الثلاثة أنفسهم بوضع النار عمداً في مسكن المجني عليه....

ولدى معاينة النيابة لمكان الحادث ثبت لها وجود آثار حريق بمنتصف حظيرة الماشية التي تبلغ أبعادها ١٠×١٠م..

أما تقرير المعمل الجنائي فقد تبين منه أن الحريق قد بدأ وتركز وأنحصر بثلاث مناطق بحظيرة المواشي الملحقة بالمسكن.. وأن سببه إيصال مصدر حراري سريع ذي لهب مكشوف كعود ثقاب مشتعل أو ورقة مشتعلة أو كهنة مشتعلة أو ما شابه ذلك بالحطب المشون بحظيرة المواشي..

وهو يستقيم دليلاً فنياً يؤكد حدوث الحريق بعد أن تاكد لنا بالادلة القولية والمادية فيما سبق أن مدبريه هم هؤلاء الثلاثة الذين اقتحموا المنزل وفعلوا به ما فعلوا على حين غرة من أهله.

ولعل تعدد جنايتهم في هذه الواقعة واقترانها بعضها بالبعض يدعونا إلى إثبات الظرف المشدد الذي بات واضحاً تحققه فيما نحن بصدده...

إذ أن جريمة القتل العمد التي كانت تامة... قد اقترنت بها وتلتها جنايتان أخريان هما الشروع في قتل ووضع النار عمداً في محل مسكون.. وكل منهما جريمة مستبقة باركانها عن جناية القتل العمد.. وتمتاز عنها رغم اقترانهما بها... فضلاً عن توافر الرابطة الزمنية بين الجرائم الثلاث، بارتكابها جميعا في وقت واحد ومسرح أحداث واحد... مما يتحقق به معني الاقتران الموجب للعقوبة المغلظة.. لزاما وحتما وواقعاً وصدقاً بقطع النظر عما إذا كانت هذه الجرائم قد وقعت لغرض واحد أو تحت تاثير ثورة إجرامية واحدة.. وقد ساهم المتهمون الثلاثة في ارتكاب جناية القتل العمد وفي جنايتي الشروع في القتل العمد ووضع النار عمداً في محل مسكون .. فيؤاخذون جميعاً بموجب هذا الاقتران كفاعلين أصليين...

ولذلك لا تكف النيابة عن المطالبة بتغليظ العقوبة عليهم جميعاً.. جزاء ما اقترفوه ولقاء ما أصابوا به أسرة وادعة من ذعر وحزن ومصاب أليم.

وتتعدد الأدلة أيضاً لتؤكد إحراز هؤلاء المتهمين الثلاثة أسلحة نارية (ثلاث بنادق آلية) ونخائر مما تستعمل عليها.. وهو ما أسندته إليهم النيابة في البند السابع نفسه من التهمة (ثانيا) التي ما زلنا بصددها...

حيث شهد .... .بأن المتهم..... الذي تعرف عليه من خلال العرض القانوني كما سبق:

"كان شايل السلاح بايده الاثنين وكان رافعه في اتجاه الضرب في مستوي صدره" (الصحيفة٧) ولدي سؤاله عن أوصاف هذا السلاح:

رد قائلاً:

"هو سلاح آلي وكان واضح أنه جديد وبيلمع ومكنش طويل... وطوله حوالي ٦٠سم وكان سريع الطلقات".

ويعضد شهادته من مسرح الأحداث ما رددته أمه وأخته... من مضمون ما سبق وأضافتا أنهما سمعتا صوت أعيرة نارية تتجه صوب الأب بعد أن وجه اللوم .... لإطلاقه النار على فلذة كبده... مما يؤكد إحرازهم لأسلحة نارية..

كما يتساند ذلك أيضا مع ما أسفرت عنه تحريات المقدم/..... التي أكدت أن هؤلاء المتهمين الثلاثة كانوا يحرزون أسلحة نارية ونخائر وأطلقوا منها أعيرة نارية صوب ..... وأبنه..... .

وإبان تقرير المعمل الجنائي نوع السلام الذي انطلق المقذوف منه وهو سلاح آلي عيار ٣٩×٧,٦٢مم.

وكل هذه الدلائل التي يشد بعضها أزر بعض لا تتمخض إلا عن مؤدي واحد واستخلاص سائغ من جملة الأحداث المتساوقة إلى أن هؤلاء المتهمين قد ارتكبوا هذه الجرائم التي يندي لها جبين إنسانيتهم... إن كان لهم في هذه القلوب المتحجرة التي تحويها أجسادهم أي رصيد من الشفقة والرحمة ببني جنسهم ووطنهم... ويكتمل بفعالهم المنكرة مشهد آخر من هذه المشاهد المأساوية التي تترى علينا كلما قلبنا صفحات هذه القضية.

وإن كانت أدلة ثبوت هذه الجريمة قد اكتملت صفوفها وتآزرت لتدمغ ساحة هؤلاء المتهمين... فإن المشاهد

الدرامية المثيرة لم تنته في مسلسل جرائمهم بعد...
وها هي الأحداث، سيدي الرئيس... تنقلنا من مشهدها الدموي المثير إلى سرقة بالإكراه ووضع النار عمداً في مخازن...... على نحو ما ورد في البند الثامن من التهمة (ثانياً) من أحر الإحالة.
وأبطال هذا المشهد سبعة من المتهمين هم الخامس والستون والسادس والستون والثاني والسبعون ومن الخامس والسبعين حتى الثامن والسبعين:
كما أسند إلى الخامس والستين، والثاني والسبعين ، والثامن والسبعين منهم بخاصة إحراز أسلحة نارية ونخائر مما تستعمل عليها..
ولندع المجني عليه سيدي الرئيس... يفصل لنا ما حدث في هذه الواقعة ومن مسرح أحداثها كما عايشها بنفسه.. يقول: "همه كانوا في الشارع بيضربوا نار ويسرقوا ويحرقوا مع بعضهم" (الصحيفة١١)
"وانا كنا واقف على جنب وبابص من الشيش طوال ساعة ونصف خوفا إن حد يطلع البيت عندي"(الصحيفة١٢)
ووسط مشاعر الخوف والهلع التي أصابت الرجل من جراء ما رأي بأم عينيه من ضرب وتهديد وإطلاق أعيرة نارية وسرقة وإحراق... بدأت تساوره أيضا مشاعر القلق على زوجته وأطفاله الصغار الذين لا حول لهم لا طول... فانزوي جانباً في شرفة منزله وظل يتابع ما تقترفه أيدي هؤلاء المتهمين... وهو يتوجس خيفة أن تدهمه رصاصة أحدهم من هنا أو من هناك... حتى اكتملت جريمة السرقة التي أكرهوه عليها... وجردوا مخازنه من المواد الغذائية التي كانت تحويها.. ولدي سؤاله:
ما قصد هؤلاء المتهمين من إطلاق أعيرة نارية صوبك؟
رد قائلا: (الصحيفة ٤)
"قصدهم السرقة والسطو على منزلي وحماية الأشخاص اللي كانوا بيسرقوا الممتلكات بتاعتي وتهديدي علشان ما أنزلش".
ولكن المكروه أصابه من حيث يحتسب على يد المتهمين الخامس والستين والخامس والسبعين كما ذكر في معرض أقواله: (الصحيفة٥)
"............ ضربني في رأسي و....... ضربني في ذراعي الشمال"
نحن إذن سيدي الرئيس، أمام جريمة سرقة بالإكراه قد توافرت أركانها.. حيث تحققت وسيلة قسرية لشل حركة المجني عليه وتعطيل قوي مقاومته.. وتمثلت في إطلاق أعيرة نارية عليه لحظة وجوده في شرفة مسكنه... ثم الاعتداء عليه بالضرب وإصابة رأسه وذراعه الأيسر.. لكي تتسنى للمتهمين سرقة البضائع الموجودة في مخازنه على غير رضاء منه بل كرها له وغصباً عنه.. ثم الفرار بهذه المسروقات..
وقد ثبت للنيابة حقاً من خلال التقرير الطبي الخاص بالمجني عليه ومناظرتها له.. وجود جبيرة جبس بساعده الأيسر وضمادة على رأسه.. وإصابته بجرح رضي بفروة الرأس.. وكدمة شديدة بالساعد الأيسر..
ومما يؤكد ثبوت هذه الجريمة في حق هؤلاء المتهمين..
ما شهد به العميد/......... من أن التحريات قد أسفرت عن تاكيد أن هؤلاء المتهمين أعينهم هم الذين سرقوا مخازن ....
ولدي معاينة النيابة لهذه المخازن تبين لها وجود آثار اعوجاج وإتلاف بأبوابها وأن بعضها تجرد من بضائعه.. أما البعض الآخر فهو بقايا حريق.. مما يؤكد تعرضها للسرقة، ووضع النار عمداً..
غير أن وضع النار عمداً قد توافرت عليه أدلة أخري مرتبطة بما سبق.. ولعل من أهمها.. شهادة المجني عليه الذي حدد لنا وسيلة الإحراق وهي الكيروسين الذي أشعلوا به النار والذي رأي آثاراً له على أبواب مخازنه حسبما جاء بشهادته.
وأكدت ذلك أيضا تحريات العميد/....... ومعاينة النيابة لموقع الحادث.. وتقرير المعمل الجنائي الذي جاء مضمونه مطابقاً لما ذكر المجني عليه في أقواله.. ولكنه راح يفصل تعرض المخازن للحريق على النحو التالي:
"المخزن الكائن بمنزل....... ثبت أن الحريق قد بدأ فيه وتركز وانحصر بثلاث مناطق منفصلة: الأولى بالركن القبلي الغربي يمين الداخل مباشرة من باب المحل.. والثانية بنهاية الجدار القبلي.. والثالثة بالركن البحري الغربي يسار الداخل.. وأن هذا الحريق قد شب نتيجة إيصال مصدر حراري سريع ذي لهب مكشوف كعود ثقاب مشتعل أو ورقة مشتعلة أو كهنة مشتعلة بمحتويات مناطق بداية الحريق كل منها على حده.. والمتمثلة في صناديق الكرتون والأكياس والأجولة.... وهي جميعها من المواد سهلة الاشتعال.. أما بالنسبة للمخزنين الكائنين بمنزل..... فإن الآثار تشير إلى سبق سكب مادة معجلة على الاشتعال عليهما من الخارج... كما أن الحريق قد شب حسبما ورد بالتقرير... نتيجة إيصال مصدر حراري سريع ذي لهب مكشوف كعود ثقاب مشتعل أو ورقة مشتعلة أو ما شابه ذلك بمحتويات منطقة الحريق بعد سكبه كمية مناسبة من سائل مادة بترولية في أحدهما.. ومادة معجلة على الاشتعال في الآخر.. في الحالتين فإنه يمكن إيصال المصدر الحراري وسكب المادة المعجلة ممن يوجد أمام المحل من الخارج وهو بوضع الغلق.."
ولعله يتضح جلياً سيدي الرئيس.. بعد هذا التقرير الفني الصادر من جهة الاختصاص.. تطابقه مع أقوال

المجني عليه مما يجعلنا بصدق إلى صحة ثبوت هذه الواقعة في حق هؤلاء المتهمين طبقاً لشهادته.. وتطابق التقرير الفني وغيره من أدلة الثبوت معها.. وهي في جملتها.. وفي تآلفها وتآزرها.. دليل صدق وحث تطمئن له النيابة في إثبات الجرم على هؤلاء المتهمين السبعة في هذه الواقعة..

غير أن ثلاثة منهم.. هم الخامس والستون والثاني والسبعون والثامن والسبعون.. قد ارتكبوا جريمة أخري وهي إحرازهم ثلاث بنادق آلية ونخائر مما تستعمل عليها دون أن يكون مرخصاً لهم بحيازتها أو إحرازها..

وقد توافرت على ثبوت هذا الجرم في حقهم.. جملة من الأدلة.

أبرزها شهادة المجني عليه التي ورد بها أنه رأي أحدهم وهو المتهم الثاني والسبعون يحمل سلاحاً نارياً ويطلق به أعيرة نارية صوب شرفة مسكنه..

وقد شهد العقيد....... كذلك أن تحرياته أكدت أن ثلاثتهم كانوا يحملون أسلحة نارية..

وما ثبت للنيابة أيضاً لدي معاينتها لمواقع الأحداث من وجود آثار طلقات نارية بشرفة مسكن المجني عليه تمثلت في ثلاث ثقوب في الزجاج والإطار الخشبي للشرفة.. وخمسة ثقوب في الشيش..

ولعل تنامي الأحداث وتطورها يؤكد سيدي الرئيس.. أننا بصدد مسلسل درامي مثير .. تتساوق مشاهده وتتدافع واحداً تلو الآخر من خلال أفعال وجرائم على كل شكل ولون... ولكن بينها قاسماً مشتركاً هو الوحشية... وشهوة الانتقام... وكان مسرح هذه الأحداث يأخذ بتلابيبنا إلى الوراء... حيث الغابة التي لا يحكمها قانون... وإنما تسودها الفوضوية... فهذا يتحين الفرصة للانقضاض علي ذاك أو لسرقته وإلحاق الأذى به..

ولكن الجرائم البشرية في هذه الوقائع سيدي الرئيس تأتي جماعية... ولا يدع أبطالها فرصة لفرائسهم في الذود عن أنفسهم وحماية ممتلكاتهم.. إنما يكرهونهم إكراهاً... ويشلون حركتهم بعد أن بثوا في نفوسهم الرعب... بالقتل الشنيع والإحراق والسرقة بالإكراه...

ولتسمح عدالة المحكمة عذراً في أن تستكمل هذا المسلسل المثير بمشهد جديد ولكن بأبطال مختلفين، هم المتهمون من الثمانين حتى الرابع والثمانين:

ويبدو سيدي الرئيس أننا على موعد أيضا في هذه القضية مع الجرائم التي ترتكب بصورة عائلية.. فلئن كانت إحدى الوقائع السابقة قد شهدت قيام أب وابنه بتنفيذ عمل إجرامي.. فإن هذه الواقعة التي نحن بصددها قد اشترك فيها أيضا ثلاثة أشقاء!.

وإن دل هذا على شئ سيدي الرئيس... فإنما يدل على أن الإجرام قد تمكن من هؤلاء المتهمين واتخذ منهم مأخذه فعقدوا النية وبيتوا العزم... دون أن تتحرك في أحدهم غريزة الخوف على أخيه من عواقب ما يقدم عليه.... أو يقبح له سوء ما ينتويه... ولكن الأخ هنا كان معواناً لأخيه على الشر.. فبئس ما كان من معوان!! فقد اتحدت إرادتهم جميعاً على القتل مع سبق الإصرار والترصد لكل من ....و.... الذي قاموا بسرقة والدته أيضا بالإكراه، و........ على النحو الوارد بالبند العاشر من التهمة (ثانياً):

وقبل أن نشرع في أدلة الإثبات نسجل سيدي الرئيس أن أحداث هذا المشهد في المسلسل الإجرامي تصل بنا إلى ذروة العمل الدامي..

حيث تربص هؤلاء المتهمون بالطريق العام المؤدي من عزبة بطيخ إلي قرية الكشح.. لاصطياد كل من يتحقق لهم أنه مسيحي من بين المارين ويفتكون به فتكاً... دون أن تأخذهم بأحدهم شفقة أو رحمة..

حتى أن المجني عليه الأول كان مصاباً بمرض شلل الأطفال.. ولم تحرك إعاقته في نفوسهم ساكناً... فانهالوا عليه ضرباً بالعصي على رأسه حتى عمدوا إلى قتله..

كما لم يرحموا استغاثة أم ضعيفة.. وهي تسير جنباً إلى جنب ابنها.. ولم يخطر ببالها أن تنعدم في قلوبهم مشاعر الشفقة والرحمة إلي هذا الحد.. فانهالوا عليها وهي المرأة الضعيفة.. ضرباً حتى أصابوها وسرقوا دابتيها..

أما ابنها المسكين الذي لم يستطع أن ينجوا بأمه من براثنهم.. فقد كان قرباناً أفرغوا فيه انتقامهم وشهوة سفك الدماء لديهم.. فانهالوا جميعاً بعصيهم ضرباً عليه.. ولم يكتفوا بذلك بل راحوا يصدمون النفس الإنسانية في مشاعرها دون نفوس هؤلاء التي تجردت من كل رحمة أو شفقة.. وأشعلوا النيران في المجني عليه..

ثم كرروا فعلتهم الشنيعة في الطريق المشئوم ذاته.. وبالطريقة الإجرامية نفسها مع المجني عليه الثالث.

ولتأذن لنا عدالة المحكمة في إثبات ضلوع هؤلاء المتهمين.. في هذه الفواجع الإنسانية بالأدلة التي تنطق بها أوراق هذه القضية المأساوية..

ونبدأ بواقعة مقتل..... التي أثبتتها وأكدتها شهادة..... الذي كان يصحبه في طريق الموت وكتبت له النجاة إثر لواذه بالفرار تاركا صاحبه الأشل يواجه الموت وحده بعد أن أحالت الإعاقة دون أن ينجو هو أيضاً بنفسه..

يقول..... في معرض شهادته عن القتيل أنه: (الصحيفة ١٢)

"عنده شلل أطفال جامد برجله الشمال.. ومشيه بطئ جداً.. حتى هو بيركب عجله جوه البلد علشان رجله والشلل اللي فيها.. مقدرش يجري بسرعة أو يداري.. لأن الطريق كان مكشوف أمام الناس اللي جاية ورانا".

س: وما سبب فرارك؟ رد قائلاً: (الصحيفة ١٠):

"الناس كانت جاية رافعة شوم فوق وواضح أنهم جايين يضربونا".

وقد جاءت شهادة العقيد..... لتؤكد تحرياته أن المتهمين من ٨٠إلى ٨٤ هم مرتكبو الواقعة التي نحن بصددها.. وأن أسلحتهم فيها كانت عصي وشوم.. وغرضهم منها قتل المارة من المسيحيين.. بل إنه راح يحدد في شهادته دور كل منهم في قتل.. حيث ذكر أن المتهمين٨٠-٨٤ قد انهالا على المجني عليه ضرباً بالعصي الشوم حتى أوديا بحياته.. بينما ظل باقي المتهمين يشدون من أزرهم.

ولدي سؤاله: (الصحيفة٨)

س : وفي أي موضع من جسد المجني عليه كان اعتداؤهم؟

رد قائلاً " : في رأسه وأنحاء متفرقة من جسده"

وهو عين ما أكده تقرير الطب الشرعي بعد ذلك... حيث راح يفصل ذاكراً أن إصابة المجني عليه كانت رضية احتكاكية حديثة نشأن من المصادمة بجسم صلب راض ذي سطح خشن.. وأن وفاته تعزي لإصابته الرضية بيمين الرأس وما صاحب ذلك من نزيف دماغي أدي إلي هبوط حاد بالمراكز الحيوية المخيه...

وهكذا يتطابق هذا الدليل الفني مع الدليل القولي الذي سبق.. لدي تناول شهادة...... وتحريات العقيد...... مما لا يدع مجالاً للشك في أن هؤلاء المتهمين الخمسة قد أقدموا على هذا الفعل الإجرامي برجل اثبت الطبيب الشرعي كذلك أنه كان يعاني من ضمور ملحوظ في طرفه الأيسر رجح إصابته بشلل الأطفال.. دون أن يصادف عجزه في قلوبهم رحمة به أو شفقة.

وننتقل، سيدي الرئيس... إلى واقعة مقتل......

والتي يأتي على راس أدلتها شهادة أمه التي أثكلها هؤلاء المتهمون ولدها أثناء اصطحابه لها.. حيث شهدت بانها أثناء سيرها مع ولدها ..... يوم٢/١/٢٠٠٠ فوجئت بعدى أشخاص يحملون عصياً وحددت من بينهم أولاد...... وقاموا بالتعدي عليها وعلى أبنها بالعصي... حتى استطاعت أن تنفد بجلدها تاركة أبنها يواجه مصيره المحتوم على أيديهم.. ولدي سؤالها:

س: وهل استطلعت حال ابنك حينما تم الاعتداء عليه بالعصي؟ (الصحيفة٥)

فأجابت:

"لا ما لحقتش لاني سبته وهمه باركين عليه بالعصيان"

س: ما دور أولاد...... في واقعة الاعتداء عليك وعلى أبنك؟

فردت قائلة: (الصحيفة١٠)

"كان كل واحد منهم ماسك عصاية خرزان وضربوني أنا وأبني والناس اللي معاهم وبركوا علي ابني في الارض وأنا طلعت أجري".

ولدي سؤالهما عن دور باقي الأشخاص قالت في (الصحيفة٨):

"همه كانوا ملمومين معاهم واشتركوا معاهم في الضرب والسرقة".

وقد أكد العقيد........ في شهادته أن مرتكبي هذه الواقعة هم المتهمون من ٨٠ إلي ٨٤ واضاف أنهم عقب قتلهم لـ...... اجتازوا الكوبري المعد للعبور على ترعتي البطيخ والمرة حيث التقوا بـ..... ووالدته وكان من أمرهم معهما ما كان..

ولدي سؤاله عن دور المتهمين الخمسة في هذه الواقعة؟

رد قائلا: (الصحيفة ١٣)

"....... و....... هما اللذان قاموا بضرب المجني عليهما بالعصي وبعد فرار ..... قام أحد المتهمين الثلاثة الآخرين بإشعال النار في المجني عليه......."

س: ومن أين أتي المتهمون بمادة الاشتعال؟

ج" : المنطقة بها أكوام من البوص وهي منطقة سكنهم ومن السهل وضع النار فيها".

س: وما قصدهم من إشعال النار في المجني عليه؟

ج" :قصدهم الإجهاز علي المجني عليه والتأكد من وفاته".

ومما يدل علي وحشية وقسوة قلوب هؤلاء المتهمين..... أنهم لم يتركوا الجثة إلا بعد أن تأكدوا أنها تفحمت وأن ما تبقي من أشلائها أصبح مشوها... وبعضها وصل إلى درجة الرماد.

وقد شهد النقيب........ رئيس وحدة مباحث مركز دار السلام أنه بتاريخ٢٠٠٠/١/٥ وفي إطار تفقده لمواقع القتل بالقرية بحثا عما بها من أدلة... عثر بمنطقة الزراعات الكائنة بعزبة بطيخ على أجزاء محترقة في حالة تفحم نسبي لعظام يرجح أنها أدمية.

وقد ثبت للنيابة من خلال معاينتها أن هذه العظام كتل سوداء اللون مختلفة الأحجام ومختلطة بالرماد أسفل نخلتين محترقتين حتى أعلاهما.

وقد رجح تقرير الطب الشرعي أيضا أن تكون هذه العظام آدمية وأنها محترقة إلى درجة التفحم والتشويه.. وبعضها تساوي بالرماد..

ولسنا في حاجة سيدي الرئيس بعد أن تجسدت أمام أعيننا بشاعة هذا المشهد المأساوي.. أن نؤكد خلو قلوب

هؤلاء المتهمين من أي درجة للرحمة أو الشفقة..

ولنا أن نشارك في هذا الموقف بمشاعرنا التي فاض بها الكيل من شدة وفظاعة ما ارتكبته هذه الأيدي الآثمة.. فهل كان يتصور هذا الشاب المزارع.. الذي كان يخرج من بيته مبكراً ليصادق الأرض ويستخرج أثقالها.. ويساعد بعرقه وكده في إطعام الأفواه من خيرها الذي تفئ به حتى على هؤلاء المتهمين أنفسهم.. ويساعد أمه وأسرته فيما يقيم لها أودها..

هل كان يتصور أن يصبح التراب الذي طالما رواه بعرقه وغرس فيه بذور صبره وكفاحه في الحياة.. رماداً من أشلاء جثته..

وأن يتحول........

عاطف الذي يدب على التراب دبيباً إلى عاطف الذي تدب الأقدام عليه دبيباً... بعد أن تفحمت جثته واختلطت بالرماد..

ولكن هذه الجثة التي أصبحت أرضا يدب عليها الناس ستظل شاهداً يحكي جرماً فظيعاً ارتكبه هؤلاء القساة.. غلاظ القلوب.. الذين انعدمت فيهم مشاعر الرحمة والرأفة بخلق الله...

ويأله من مشهد أليم... أصاب مشاعر كل من في هذه القاعة ولا أحسبه أصاب قلوب غلفاً.. تحجرت حتى تمادت في غيها لتفعل بإنسان مثلما فعلته بهذا العاطف..

الذي لم تكن له من جريرة سوي أنه صاحب أمه في طريقها خوفاً عليها من أن يصيبها مكره.. فوقع فداء وضحية وقرباناً للمكره نفسه.. الذي جسدته أيادي هؤلاء المتهمين..

ولكن هذا المشهد المفجع الذي يصل بالنفس إلى ذروة الاشمئزاز من سوء ما اقترفت أيديهم.. يسلمنا ويا للأسي إلى مشهد آخر لم يقل في فداحته عنه إذ إن هذا القتل البشع قد تكرر.. ولكن مع ضحية أخرى جديدة وهو.......

ولكن قبل ذلك سيدي الرئيس ثمة جناية أخري اقترنت بمقتل....... وهي سرقة والدته بالإكراه وندعها تروي لنا ما حدث:

تقول........

"أنا رحت أنا وابني...... علشان نجيب الجاموسة والحمار بتوعي علشان ناخدهم ونروح وأنا كنت ربطاهم جنب الكوبري بتاع عزبة البطيخ اللي جني قرية الكشح والأرض الزراعية اللي أنا مستأجراها من عائلة حكيم وبزرع فيها أنا وابني .... وفوجئت في الوقت ده بولدين من عائلة........ كان معاهم حوالي ثمانية أشخاص طلعوا علينا وضربونا بالعصي وسرقوا الجاموسة والحمار" (الصفحة٨)

س: وهل نتج من الاعتداء عليك أية إصابات؟ ردت قائلة:

"أيوه كسر بذراعي الأيمن وعندي اصابات في وركي اليمين وجنبي الشمال من كتر الضرب بالعصي"

وهذا ما يؤكد سيدي الرئيس ضلوع هؤلاء المتهمين أيضا بجناية السرقة بالإكراه.. ويدعمه كذلك التقرير الطبي الصادر من مستشفي دار السلام الذي أثبت أن المجني عليها...... مصابة بكدمة شديدة في الفخذ الأيمن وكدمة في الفخذ الأيسر وكدمة شديدة على الساعد الأيمن.. وبعد عمل الأشعة تبين وجود كسر في عظمتي الساعد الأيمن.

وهو ما يؤكد أيضا تعمدهم شل مقاومة المجني عليها للاستيلاء على دابتيها.. وليت أمرهم قد أنتهي عند الدابتين.. ولكن نوازع الإجرام لديهم جعلتهم يسوون بين فلذة كبدها والتراب على نحو ما سبق.. فهل أنتهت جرائمهم؟

لا، سيدي الرئيس.. لقد استخدموا الوحشية نفسها.. وتجردوا عن مشاعر الرحمة.. وفتكوا بـ...... بالكيفية نفسها التي سفكوا بها دم...... وقد دلت شهادة كل من زوجة المجني عليه وشقيقه علي أن الجثة التي تفحمت هي جثته...... وذلك بعد ما عرض عليهما الخاتم الذي عثر عليه بالجثة المحترقة... فتبين لهما أنه له..

ويؤكد ذلك أيضا شهادة الدكتور........ الذي كان المجني عليه من بين المترددين علي عيادته.. على أن الأسنان الصناعية الموجودة بالجثة هي من ذات التركيبة الصناعية التي سبق له تركيبها لـ...... لتطابق أوصافها مع ما هو مسجل باسمه بجهاز الحاسب الآلي الخاص بعيادته..

هذا وقد أكدت شهادة العقيد/........ أن هؤلاء المتهمين الخمسة الذين تجردت أنفسهم من إنسانيتها هم مرتكبو هذه الواقعة بالكيفية نفسها التي قتلوا بها.......

يقول العقيد /..........(الصفحة١٩)

"المتهمون الخمسة قاموا بالتعدي عليه بالشوم أثناء مروره بذات الطريق وعقب ذلك أشعلوا النار في جثته"

ثم راح يحدد دورهم قائلاً الخمسة المتهمون: (كانوا حاملين جميعاً لعصي شوم واشتركوا معاً في الاعتداء عليه بالضرب بواسطتها وأشعلوا فيه النار مشتركين مع بعض في ذلك"..

س: وما قصد المتهمين من الاعتداء عليه؟

رد قائلاً: (الصفحة٢٠) "قصدهم موته".

س : ولكن كيف استبان لك أيها العقيد ذلك؟

رد قائلاً ": لقيامهم عقب الاعتداء عليه بإشعال النار في جثته...... ليجهزوا عليه ويتأكدوا من وفاته".
ولدي معاينة النيابة لموقع الجريمة عثر على جثة المجني عليه متآكلة الأجزاء ومسجاة بين عيدان الذرة الجافة المتفحمة في قطعة ارض مساحتها ٧×٧م مربع تقريباً.. وتبين وجود خاتم في أحد أصابعه.. وهو ما سبق أن تعرفت عليه زوجه المجني عليه وشقيقه.
وقد أثبت تقرير الطب الشرعي في الدليل الفني الذي جاء متطابقاً مع الأدلة السابقة.. أن بجثة المجني عليه حروقاً نارية تشمل مساحة ١٠٠٪ من سطح الجسد وتصل إلى درجة التفحم في بعض المواقع.. وأن الوفاة قد حدثت من ملامسة الجسد للهب ناري وما صاحب ذلك من صدمه وهبوط حاد بالدورة الدموية.
فهل تبقت بعد ذلك حاجة بنا بعد ما لمسناه في هذه الأدلة المتدافعة نحو إثبات الجرم بهم إلى تأكيد توافر القصد الخاص المتمثل في اتجاه إرادتهم إلى إزهاق روح المجني عليهم في جرائم قتل ...... و...... و....... عمداً؟!.
والحق أن في شناعة جرائمهم والقسوة والوحشية التي نفذوها بها ما كفانا مؤنة الإجابة على هذا التساؤل الواضح الجلي..
بيد أن آثرنا أن نعرج قليلاً على بعض شواهد وأدلة هذا القصد الخاص.. وما لا يغيب عن فطنة المحكمة أن القانون لا يتطلب في جريمة القتل سوي ارتكاب فعل على المجني عليه يؤدي بطبيعته إلى وفاته بنية قتله سواء أكانت الوفاة قد حصلت من جرح حصل في مقتل... أم من جرح وقع في غير مقتل ما دامت الوفاة نتيجة مباشرة للجريمة.. بصرف النظر عن الباعث على الجريمة الذي لا يعد ركنا فيها ولا يؤثر على كيانها..
وإذا كان هذا القصد أمراً خفياً لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والإمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني.. وتنم عما يضمره في نفسه.. فإذا كان المتهمون قد اتحدت إرادتهم على قتل المجني عليهم سالفي الذكر.. وأجتمعت على إزهاق أرواحهم.. ويؤكد ذلك عدم تركهم للمجني عليه...... ومولاة الاعتداء عليه بالشومة والمدق الخشبي على رأسه وفي أماكن متفرقة أخرى.. ولم يتركوه إلا بعد أن تأكدوا بل وصلوا إلى درجة اليقين أن روحه قد فارقت جسده.. وزيادة في الإستتياق عند الاعتداء على المجني عليهما .... و........ القوا كلاً منهما في كومة من البوص وأشعلوا فيهما النيران.. حتى يصلوا إلى النتيجة التي اتجهت إرادتهم إلى تحقيقها.. وهي إزهاق روح المجني عليهما..
ويأخذنا المقام سيدي الرئيس.... وما أفسحه من مقام في هذه الواقعة متعددة الأشكال المنفرة والألوان القاتمة من سوء فعالهم وبشاعة تدبيرهم!! إلى توافر ظرفي سبق الإصرار والترصد.... اللذين نؤكد علي أنهما ثابتان لا محالة في حق هؤلاء المتهمين في هذه الجرائم..
ومن المعهود سيدي الرئيس.. أن سبق الإصرار يتوافر إذا كان المتهمون قد فكروا فيما اعتزموا وتدبروا عواقبه وترووا في جرائمهم... ثم أقدموا على مقارفتها مهما كان الوقت الذي حصل فيه لا تروي.. فليست العبرة في توافر ظرف سبق الإصرار بمضي الزمن لذاته من التصميم على الجريمة ووقوعها.. طال هذا الزمن أو قصر.. بل العبرة بما يقع في ذلك الزمن من التفكير والتدبير.. فإذا كان المتهمون قد راودتهم فكرة الجريمة واعتزموا القيام بها وتدبروا عواقبها وصمموا على تنفيذها وأحضروا أدوات لذلك)عصيا(.. وخرجوا إلى الطريق العام متربصين بروادها.. فإنه يكون قد توافر بالنسبة لهم ظرف سبق الإصرار.
أما عن ظرف الترصد.. فإنه يكفي لتحققه مجرد تربص الجاني للمجني عليه مدة من الزمن طالت أو قصرت من مكان يتوقع قدومه إليه ليتوصل بذلك إلى مفاجأته بالاعتداء عليه دون أن يؤثر في ذلك أن يكون الترصد بغير استخفاء.. فإذا كان المتهمون قد انتظروا بطريق الزراعات الفاصل بين عزبة البطيخ وقرية الكشح حاملين عصيا ومترقبين وصول أي مسيحي للاعتداء عليه وقتله.. وظلوا متربصين في هذا المكان حتى إذا ما قدم المجني عليهم ...... و...... و....... وظفروا بهم عند حضور كل منهم على حدة حتى انقضوا عليه ونفذوا جريمتهم فيه..
فهو ما يرتب في حقهم جميعاً قيام ظرف الترصد..
وبتوافر هذه الظرفين: سبق الإصرار والترصد.. يكون من نافلة القول أن ننوه بأنهما يستدعيان إنزال أقصى العقوبة على هؤلاء المتهمين الذين لم يردعهم رادع أو يزجرهم وازع.
وتكتمل بذلك سيدي الرئيس.. جوانب هذا المشهد الإجرامي الذي استقصينا في عرضه.. لبلوغ أحداثه ذروة السنام في البشاعة والقتل وسفك الدماء والإحراق والسرقة بالإكراه.. وإذا كانت مشاهد مسلسلهم الإجرامي لم تنته بعد...
فلتأذن لنا سيدي الرئيس في الانتقال إلى مشهد درامي جديد أبطاله هذه المرة ثلاثة فقط من المتهمين الماثلين وهم الثاني والأربعون والخامس والثمانون والسادس والثمانون:
حيث أسندت إليهم النيابة في البند الحادي عشر من التهمة (ثانياً) الشروع في قتل .... و........ عمداً مع سبق الإصرار.
وهي الجريمة التي جرت أحداثها أيضاً في الطريق الرئيسي بعزبة بطيخ.. فبينما كان المجني عليهما وآخرون يستقلون سيارة نصف نقل فوجئوا بجمهرة من الأشخاص يعترضون طريقهم وما أن تحققوا من كونهم مسيحيين حتى باغتوهم بالاعتداء والضرب بعصي قاصدين قتلهم..

وهكذا أجتمع هؤلاء المتهمين على أن ينتهكوا حرمات الطريق العام.. وأن يعيثوا في الارض فساداً ويثيروا الفوضى والقلاقل بين المارة والعابرين.. دون أن يأمن أحد جانبهم.. فقد حزموا أمرهم على الفتك بكل مسيحي يمر آخذين حابلهم بنابلهم.. وصغيرهم بكبيرهم دون أدني جريرة سوي أنه لم يأت على الوزن الذي اجتمعت إرادتهم على الكيل به..

وقد شهد........ أنه أثناء استقلاله سيارة نصف نقل محملة ببضائع خاصة به صحبة ولديه ....و........ وكان من ....و........ أستوقف السيارة جمع غفير من الأشخاص بزمام عزبة البطيخ.. وأنزلوه منها واعتدوا عليه بعصا غليظة بقصد الموت.. فأحدثوا به إصابات في وجهه وساقه..

ولدي سؤاله: (الصحيفة٧)

س : وما كان قصدهم من التعدي عليك؟

رد قائلاً: "همه عازين يموتوني".

س: "وكيف تبينت ذلك القصد" (الصحيفة٨) فرد قائلاً:

"لأن إنضربت جامد وأغمي على.. ومحستش بحاجة وأكيد همه سابوني لانهم افتكروا أني مت".

وقد تأيد مضمون هذه الشهادة بما ذكر المجني عليه الثاني.. في معرض شهادته والتي جاءت متطابقة مع سابقتها فيتسلسل الأحداث.. غير أنه أضاف أن المتهم(٤٢)........ هو الذي تعدي عليه بالضرب على رأسه بعصا غليظة قاصداً قتله إلا أنه أصيب بحالة إغماء فتركه المتهمون ظانين أنه روحه قد فارقته.

وقد تأكد مضمون هذه الشهادة أيضاً بما أدلى به .... في أقواله من أنه شاهد المتهمين (٤٢) و(٨٥) يعتديان على المجني عليهما دون أن يتمكنا منه حيث لاذ بالفرار.

كما شهد العميد...... بالتحقيقات بأن التحريات قد أكدت أن مرتكبي واقعة الشروع في قتل المجني عليهما هم المتهمون الثلاثة (٤٢) و(٨٥) و(٨٦) الماثلون أمام عدالتكم.

وقد ثبت أيضا من مناظرة النيابة للمجني عليهما أن .... به كدمه أسفل عينه اليمني وكدمه بساقه اليمني وأن على رأس....... ضمادة طبية.

وهو ما يتأيد بالتقرير الطبي الصادر من مستشفي دار السلام.. الذي اثبت إصابة....... بجرح رضي بالرأس مساحته ٧سم.. وكدمات رضية طولية أسفل الظهر من الناحية اليمني وأعلاه من الناحية اليسرى.

وهكذا تتساند الأدلة وتتوزع ما بين قولية وفنية لاستكمال جوانب هذا المشهد.. وتأكيد توافرها أركان هذه الجريمة في حق هؤلاء الثلاثة المتهمين.

ولتأذن لنا عدالة المحكمة في الانتقال من قارعة الطريق حيث دارت أحداث هذا المشهد إلى مسرح آخر للأحداث ومشهد جديد بأبطال مختلفين هم الرابع والستون والسابع والستون والثامن والستون والثالث والسبعون:

حيث اقتحموا على المجني عليه .... مسكنه وسرقوا بالإكراه ممتلكات له فضلاً عن إحراز المتهم الرابع والستين من بينهم بندقية آلية بغير ترخيص .. على نحو ما ورد في البند الثاني عشر من التهمة (ثانياً) في أمر الإحالة.

ولنا أن نقف هنيهة مع هذا الموقف العصيب الذي نراه قد تكرر في كثير من الوقائع.. وهو اقتحام البيوت على أهلها دون أن يراعوا حرمة بيت.. أو يعبأوا بمبادئ دين.. ولعل في هذا أبلغ دليل على تعمدهم إشاعة الفوضى.. وبث الرعب والخوف في قلوبهم الآمنين.. لا نقول من رجال البيوت وحدهم.. ولكن في نفوس النساء والأطفال الصغار الذين يفجأهم ويفزعهم اقتحام غريب بل غرباء مسكنهم وتهديدهم لهم تحت وطأة السلاح..

وياله من موقف مرعب.. مزعج... يدع كل من يعاينه في حالة هلع دائم.. دون أن يقر له في مسكنه الآمن قرار.. وأني له ذلك.. وقد عكر صفوا أمنه وخلوه بأسرته وأطفاله رجال يطلبون حياته... ويريدون انتزاع روحه.. فإن لم يتيسر لهم.. سرقوا كل ما وقعت عليه أيديهم إشباعاً لرغبتهم في الانتقام.. وبث الرعب والفوضى بين الناس..

وماذا يملك الرجل في مثل هذا المشهد أن يفعل.

هنا تتباين المواقف وتختلف حسب تقدير ملابسات الاقتحام.. ولنر ماذا فعل ..... عندما أقتحم هؤلاء المتهمون عليه مسكنه يقول (الصحيفة٦):

"قبل اقتحام البيت بعشر دقائق كنت سامع ضرب نار في البلد وكسرتهم للباب ودخولهم والسلاح اللي كان مع .... خلاني أخاف على حياتي وأهرب".

س: وماذا وجدت بعد ذلك؟(الصحيفة٨)

"أنا لما رجعت تاني يوم لقيت البهيميتين مسروقين وألفين جنيه وماتور مياه باستخدمه في الزرع وهمه لتلهوا في الحاجات دي علشان يسرقوها".

وقد شهد العميد/ .... بأن التحريات قد أكدت ارتكاب المتهمين الاربعة (٦٤)، (٦٧)، (٦٨)، (٧٣)واقعة سرقة المواشي المملوكة للمجني عليه من حوش مسكنه وقد ثبت للنيابة خلال معاينتها وجود آثار خلع وإتلاف بمزلاج الباب الخارجي للمسكن.. مما لا يدع مجالاً لشك في شهادة المجني عليه الذي أصابه الرعب من اقتحام هؤلاء

عليه في عقر داره..

ويتوافر في شأنهم، سيدي الرئيس.. الأدلة على ارتكابهم جناية السرقة بالإكراه.. فالتهديد باستعمال السلاح وحده كاف لتوافر ظرف الإكراه.. كما أنه في مجال السرقة ظرف عيني يتعلق بالأركان المادية للجريمة.. ولذلك فهو يسري على كل من اسهم في الجريمة المقترنة به.. ولو كان وقوعه من أحدهم فقد دون الباقين..

فاقتحام المسكن على النحو السالف بيانه حال كون المتهم الرابع والستين حاملاً سلاحاً نارياً قد بث الرعب والهلع في قلب المجني عليه مما جعله يلوذ بالفرار.. ومن ثم تمكن المتهمون بهذه الوسيلة من الإكراه من إتمام السرقة والفرار بالمسروقات.. لأن التهديد باستخدام السلاح هو ضرب من ضروب الإكراه الأدبي.. وشأنه شأن الإكراه المادي تماماً من ناحية إضعاف مقاومة المجني عليه.. وتسهيل إتمام جريمة السرقة..

ويكفينا سيدي الرئيس، أن ندلل على ثبوت إحراز أحد المتهمين وهو (٦٤) سلاحاً نارياً (بندقية آلية) بغير ترخيص.. من خلال ما شهد به المجني عليه نفسه قائلاً:

"أول ما لقيت البندقية الآلية في أيد ...... جريت ومكنش عندي وقت استغيث بحد" (الصحيفة٦)

ولدى سؤاله في الصفحة السابعة عن أوصاف السلاح الذي رآه؟ قال :

"أنا قلت أنها بندقية وكان باين الماسورة بتاعتها خصوصاً أني كنت مجند في الامن المركزي بأسيوط وعارف شكل الأسلحة".

ولعل هذه الشهادة الصادرة من عين رأت.. وقلب عاش لحظات عصبية بين توجس وترقب وهلع.. لهي دليل صدق بين على إثبات هذه الجريمة في حق هذا المتهم.......

وننتقل سيدي الرئيس، إلى اقتحام آخر جديد ولكنه هذه المرة لمسكن .... وشارك فيه أيضاً المتهم (٦٤).. ولكن مع وجهين جديدين في هذا المشهد.. هما .... وأخوه......... ونحن الآن في البند الثالث عشر من التهمة (ثانياً):

حيث أقتحم هؤلاء الثلاثة الرابع والستون والسابع والثمانون والثامن والثمانون: مسكن المجني عليه لسرقته .. ولندع .... يشهد بما حدث:

س: كيف تمكن المتهمون من دخول مسكنك؟ رد قائلا: (الصحيفة ٦)

"همه كسروا الباب ومعرفش كسروه باية"

س: ومن الذي قام بسرقته (الصحيفة٤)

"........ و.......... و........".

س: وكيف تسنت لك رؤية المتهمين دون أن يروك؟ (الصحيفة٥)

"أنا كنت مستخبي وراء حائط أسفل السلم"

س: وما الأشياء التي سرقوها، وبكم تقدر؟ (الصحيفة٦)

"همه سرقوا من عندي نعجتين ثمنهم ألف جنيه تحديداً، والخروفين بحوالي أربعمائة جنيه، والحمار ثمنه حوالي خمسمائة جنيه، وموتور ري ثمنه حوالي ألفين جنيه، وشنطة ملابس أنا مش فاكر لونها بداخلها ملابس حريمي ورجالي وثمنهم حوالي ثلاثمائة جنيه.

وقد شهد العميد........... بأن التحريات قد أكدت صدق أقوال المجني عليه وأن المتهمين (٦٤)، (٨٧)، (٨٨)، هم مرتكبو الواقعة.

كما ثبت من معاينة النيابة لمسكن المجني عليه........ وجود كسر بالضلفة اليمني الخشبية للبابا الرئيس لمسكنه.

ومن واقعة إلى أخري يستمر مسلسل الإجرام في عرض مشاهدة وتتوالي أحداث السرقة بالإكراه ولكن المجني عليها هذه المرة فتاة كانت تجلس في أمان الله في مسكنها.. حتى دهمه المتهم التاسع والثمانون وآخرون مقتحمين عليها دارها ومنتهكين حرمه دخوله.. فأفزعوها واعتدوا عليها بالضرب بالعصا على رأسها.. وسرقوا بعض ممتلكاتها على النحو الوارد في البند الرابع عشر من التهمة (ثانياً)...

ولدي سؤالها عن محدث إصابتها؟! (الصحيفة٥)

قالت المجني عليها.......

"هو ولد........ وكان معاه ناس كتير جداً دخلوا علينا البيت لكن هو اللي ضربني بعصا على دماغي والباقين كانوا معاه واشتركوا في سرقة البيت وإتلافه."

وما قصدهم من ذلك؟ (الصحيفة٥) ردت مؤكدة:

"هو كان عايز يضربني ويسرقوا الحاجات اللي أخذوها من البيت"

ولدي سؤالها عن طبيعة الإكراه الواقع عليها حال ذلك؟ ردت قائلة:

"همه عددهم كان كبير وضربوني على رأسي بعصايا كانت مع ولد........ أنا وأمي أغمي علينا من الضرب والخوف وسرقونا بعد كده"

وقد جاءت شهادة الأم متطابقة في مضمونها مع شهادة أبنتها.. لكنها أضافت لدي سؤالها عن المسروقات

أنها:
"جاموسة، وترابيزة بها ٥٠٠جنيه، وعقد رهينة أرض، وغسالة وأنا معرفش نوعها ابة وعدد من الملابس" (الصحيفة٤)

كما أكدت شهادة العميد/........ صدق أقوالها وصحة الواقعة وأن المتهم (٨٩) هو مرتكبها.

كما ثبت بالتقرير الطبي إصابة المجني عليها........ بجرح رضي في منتصف فروة الرأس طوله ١٢سم مصداقا لما أوردته في شهادتها.. ومؤكداً أن السرقة تمت بالإكراه.. حيث عمد المتهم إلى ضرب المجني عليها لشل مقاومتها وليتمكن من السرقة والفرار بالمسروقات.

وتأخذنا هذه الواقعة إلي سرقة أخرى ينتقل بها مسرح الأحداث من مسكن ..... إلى مخزن.......... وعلى أيدي متهمين آخرين هما التسعون والحادي والتسعون.

فقد وجد هذان المتهمان الأمور حولهما فوضي دون رادع فأخذا يدلوان بدلوهما... ويساهمان بنصيبهما في أدوار الشر الذي صادف مرتعاً لديهما... فقاما بالسرقة على النحو الوارد بالبند الخامس عشر من التهمة (ثانياً).....

وندع المجني عليه يخبرنا عن الحالة التي وجد عليها مخزنه المسروق:

يقول: (الصحيفة٣)

" أنا لقيت الباب الخشبي منزوع ومش موجود، والباب الصاج أنا كنت سايبه مفتوح.. جيت لقيته مقفول بدون قفل، وجميع محتويات المخزن مش موجودة"

وبسؤاله عن الكيفية التي سرقت بها الدراجات البخارية والمنقولات المبينة وصفا وقيمة بالأوراق؟ رد قائلاً:

" همه أكيد نزعوا الباب الخشب بتاع المخزن وسرقوا الحاجات اللي فيها"

وقد شهد العميد........ بأن التحريات أكدت أن مرتكبي الواقعة هما المتهمان الماثلان والذي يؤكد ذلك أن المدعو صاحب الدراجة البخارية أم. زد ١٢٥ التي كان من بين المسروقات عندما علم بوجودها لدي المتهمين استردها منهما مقابل مائتي جنيه.. وكذلك فعل ..... صاحب الدراجة البخارية السامسونج ٥٠١ صفراء اللون والتي كانت أيضا من بين المسروقات.. وكلاهما حرر محضراً بالعثور على ضالته وهما رقما٢٨،٢ أحوال دار السلام بتاريخي١٠/٢ ، و٢/٣/٢٠٠٠، وهكذا يكون قد أضيف إلى الخصال السيئة التي اجتمعت في نفوس هؤلاء... خصلة أخرى هي الاستغلال والانتهاز وتحين الفرص لجني المال.. فصاحب الحاجة لا يمكن من العثور على حاجته ملكه إلا إذا دفع مبلغاً من المال للصوص الذين سرقوها.

وياله من تبجح وتجرؤ واستهانة بالأخلاق والناس.. لكن من استباح لنفسه أن ينتهك حرمه إنسان ويسرقه.. فلا يستبعد أن يمارس مثل هذه التصرفات الدنية.. وقد صدق المثل العربي حين قال : أنك لا تجني من الشوك العنب!!

ولا يتبقى لنا سيدي الرئيس، في هذا الجزء من جرائمهم والمتمثل في التهمة (ثانياً) سوي البند السادس عشر .. والذي أسند إلى المتهمين الثاني والتسعين والثالث والتسعين..

إتلافهم العمدي لسيارتي نقل مملوكتين لـ......و......و..... بوضع النار بهما..

وقد دل على ذلك شهادة ...... فقد شاهد بعينه المتهمين (٩٢)، (٩٣) وهما يضعان النار عمداً ويشعلان السيارتين.. ثم قاما بتهديده بإحراقه إذا هو فضح أمرهما... ولاذا بالفرار في سيارة نصف نقل حمراء.

وقد شهد المجني عليهما .... و....... بانهما قد تركا سيارتهما رقمي ٥١٢٤٩ و ٤٢٠٤٦ بمقطورتيهما أمام كافتيريا بالطريق السريع أسوان القاهرة.. ثم فوجئا باحتراقهما نتيجة وضع النار بهما..

وقد أكدت تحريات العميد....... كما جاء في شهادته أمام النيابة أن مرتكبي الحادث هما المتهمان (٩٢) و(٩٣)، وأضاف أن(٩٣) هذا قد ضبط أيضا في المحضر ٢٦ أحوال مركز دار السلام في٣/١/٢٠٠٠ لحيازته عدد اثنتين وأربعين طلقة ألماني..

وأثناء معاينة النيابة لموقع الحادث.. ثبت لها أن السيارة المملوكة لـ...... قد احترقت مقدمتها تماماً وكذا إطاراتها العشر وصندوقها وصندوق المقطورة وإطاراتها وحمولتها من طفلة القيشاني والسيراميك.... أما السيارة الأخرى المملوكة لـ....... فقد تبين للنيابة احتراق مقدمتها وإطاراتها الأمامية والجزء الخلفي لكابينة القيادة..

وقد أكد تقرير المعمل الجنائي أن كلا من السيارتين قد تعرضتا في مكوناتهما ومحتوياتهما لحرارة ونيران الحريق إلى درجة التفحم والتدمير.. وأن سبب الحريق في السيارتين إيصال مصدر حراري سريع ذي لهب مكشوف كعود ثقاب مشتعل أو ورقة مشتعلة أو كهنة مشتعلة أو قش مشتعل أو ما شابه ذلك.. بمحتويات مناطق بداية الحريق الذي بدأ في صورة ألسنة لهب مباشر.. وأن أسلوب إشعال النيران متشابه في السيارتين.. وهو يتمثل في نوع المادة البسيطة للاشتعال وهي أجزاء الإطارات والقش..

وهكذا يتساوق ويتطابق كل من الدليلين القولي على تنوعه والفني من أهل التخصص والخبرة.. ليؤكد دمغ ساحة هذين المتهمين الذين لم يتورعا عن ارتكاب هذه الجريمة النكراء في ممتلكات الغير.

وتكون حلقات هذا الجزء من المسلسل الإجرامي المتمثل في التهمة (ثانياً) ببنودها المختلفة.. ومشاهدها

المتعددة.. بما حفلت به من سفك دم وإحراق وسرقة بالإكراه وغيرها مما أتته أيدي هؤلاء المتهمين.. وتساندت الأدلة على إثباته في حق كل منهم..

ولتسمح لنا عدالة المحكمة أن نستتبع عرض مسلسل الإجرام بجزء جديد وأحداث مختلفة.. يجمع بينها جميعاً أنها تنتمي إلى أدوار الشر.. ولا تغرس في نفوس المتابعين سوي المقت والانزعاج والقلق..

وننتقل سيدي الرئيس إلى التهمة (ثالثاً).. وأحداث جديدة ومشاهد إجرامية متنوعة... لكننا في هذه التهمة لن نجد سوي بطلين فقط استأثرا بتنفيذ كل أدوارها..

وبادئ ذي بدء.. تقر النيابة بأنهما كانا بارعين في أداء دوريهما في أحداث الشر الذي حركتهما أنفسهما تجاهه.. وامتلأت به طويتهما التي انعدمت منهم بؤر الخير واحترام القانون.. وبطلانا في هذه التهمة هما المتهمان الرابع والتسعون والخامس والتسعون .. اللذان أسندت إليهما النيابة.

قتل ..... عمداً مع سبق الإصرار والترصد.. ومقترنا بالشروع في قتل..... و........ و...... عمداً مع سبق الإصرار والترصد.. وخص المتهم (٩٤) بتهمة إحراز بندقية آلية بغير ترخيص.. ونخائر مما تستعمل عليها..

وإن كان لنا سيدي الرئيس أن نبدأ هذا بملاحظة.. فهي في أشخاص المتهمين والضحايا.. فجميعهم مسلمون.. وفي كل واقعة من الوقائع السابقة كان المسلمون والمسيحيون يتبادلون دور المتهم أو دور المجني عليه.. أما في هذه الواقعة فالمتهمون والمجني عليهم مسلمون كلهم.. فكيف قدر لهذا المشهد أن يخرج عن الخط المرسوم لتسلسل حلقات الإجرام وحوادثها..

مسرح الواقعة سيدي الرئيس هو قرية البلابيش بمركز دار السلام.. حيث نمي إلى علم أهلها أن ثمة أحداثا تجري وشائعات تطير بجناحين عما يحدث في قرية الكشح.. فاشترك المتهمان مع جمهرة منهم بالطريق السريع للقرية.. وراحوا يتربصون لكل مسيحي يمر.. وما أن شاهدوا سيارة نصف نقل حمراء تخترق جموعهم حتى حاولوا استيقافها معتقدين أن مستقليها مسيحيون.. ولكن السيارة بمن فيها فرت هاربة.. كانما فرت من قسورة فتابعها المتهمان (٩٤) و(٩٥) بسيارة أخري نصف نقل بيضاء وحاولا مطاردتها واعتلي أولهما صندوقها وأطلق أعيرة نارية على مستقليها قاصداً قتلهما.. وفي هذه اللحظة اختل توازنه وأصاب...... فأرداه قتيلاً.. كما أصابت الأعيرة النارية كلاً من .... و....... و....... .

وتتعدد الأدلة على ثبوت هذه التهمة في حق هذين المتهمين... لكننا نبدؤها سيدي بأدلة ثبوت التجمهر.. وهي جريمة اشترط القانون فيها أن يكون التجمهر مؤلفا من أكثر من خمسة أشخاص وأن يكون الغرض منه ارتكاب جرائم وهو في واقعتنا الاعتداء على المسيحيين باستعمال القوة والعنف.

ويدل على ذلك ما شهد به والد القتيل........ من خروج بعض أهالي قرية البلابيش على الطريق السريع في حالة تجمهر..... ومن بينهم المتهمان (٩٤) و(٩٥)، ولدي سؤاله عن سبب ذلك؟ رد قائلاً: (الصحيفة٦)

"همه لما عرفوا إن فيه معركة بين المسيحيين والمسلمين في قرية الكشح.. خرجوا إلى الطريق الزراعي وبدأوا في استيقاف السيارات والاستعلام من راكبيها عما إذا كانوا مسلمين أو مسيحيين".

ولدي سؤاله عن عدد المتجمهرين، قال في (الصحيفة٧)

"أكثر من مائتي شخص".

أما عمدة قرية البلابيش......... فقد أكد في مضمون شهادته ثبوت جريمة التجمهر.. واشترك المتهمين فيها.. وذكر أن أهالي القرية فور علميهم بانفجار الأحداث في قرية الكشح المجاورة يوم١/٢ /٢٠٠٠ اشتركوا في تجمهر وقطعوا الطريق علي السيارات المارة وكان بعضهم يحملون أسلحة..

وهو عين ما أكده .... و....... و........ الذي أضاف أن الغرض من تجمهر أهل القرية هو ارتكاب جرائم الاعتداء على المسيحيين.. وأن ثمة أحداثا قد جرت أثناء هذه التجمهر حيث استوقفت عدة سيارات وتعدي بعضهم بالضرب على مستقليها من المسيحيين.. وهذا ما يؤكد أن هذا التجمهر كان بغرض الاعتداء وارتكاب الجرائم..

بل إن لنا في اعتراف المتهم (٩٥) نفسه أبلغ دليل على حدوث هذا التجمهر غير المشروع.. فنراه في الصحيفة (١٢) من تحقيقات النيابة يقول:

"يوم الأحد٢/١/٢٠٠٠ لقيت الأهالي واقفة على الطريق كانوا بيوقفوا السيارات المارة وكانوا عايزين يروحوا على طريق الكشح علشان يعرفوا إيه اللي بيحصل هناك".

وفي هذا الاعتراف.. دليل ناصع على قيام التجمهر في هذه القرية..

وقد أكد المقدم/......... في شهادته ثبوت هذه الواقعة.. كما أكدت تحرياته تجمع أهالي قرية البلابيش عقب أحداث الكشح.. وبعد أن ذكر أن هذا التجمع كان غرضه الاعتداء على مسيحي القرية.. سألته النيابة عما يراه سببا لذلك؟

فرد قائلاً: (الصحيفة٨)

"سرت شائعات يوم٢/١/٢٠٠٠ في الصباح الباكر من أهالي قرية الكشح والقرى المحيطة بها أن المسيحيين اقتحموا المساجد والمعهد الديني الأزهري وقاموا بحرقه.. واعتدوا على من فيه من المسلمين.. وقد بدأت تلك الشائعات تسري في القرى المحيطة مما أدي إلى اندلاع تجمهر من الأهالي من المسلمين والمسيحيين بالقرى المحيطة ومنها البلابيش المستجدة".

ولدي سؤاله : وهل وقفت على أشخاص من قاموا بهذه التجمهر وعددهم؟!

رد قائلاً: (الصحيفة٨)

"همه تجمعوا باعداد كبيرة تزيد على مائتي شخص أو أكثر وعرف منهم المتهمان ...... و........".

وهل توصلت تحرياتك إلى كيفية قيام المتجمهرين بتحقيق غرضهم من التجمهر" رد قائلاً:

"الاعـتداء علـى أي من المسيـحيين الذين يمرون بالطريق وقـتلهم أثر سـريان الإشـاعات التي سـرت بقـرية الكشح".

فهل ثمة حاجة بعد كل هذه الأدلة المتتابعة والتي يسلم كل منها للآخر على تأكيد حدوث هذا التجمهر؟! أظن أن تدافع الأدلة جعلنا نعايـن هذا التجمهر كأننا نـراه.. وقد تأكد من خلالها أيضـا ثبوت هذه الجريمة في حق هذين المتهمين وآخرين مـجهولين.. بغرض ارتكاب جرائم الاعتـداء على المسيحيين وكان ذلك باستـخدام القوة والعنف.. وتنفيذاً لهذا الغرض المقصود من التجمهـر وقعت جريمة قتل....... عمداً.. والشروع في قتل المجني عليهم .... و...... و....... وحيازة المتهم........ بندقية آلية بغير ترخيص ونخائر مما تستعمل عليها..

وقد تعددت الأدلة سيدي الرئيس في هذه التهمة التي تنوعت مشاهد الإجرام فيها.. بيد أننا نجد بين هذه الأدلة دليلاً جـديداً ينضاف لأول مرة إلى النهج الذي ترسـمنا خطاه.. منذ بدء إثبات التهم المـتعددة في هذه القضـية.. ذلكم هو الاعتراف حيث ظن المتهمون أن التفافهم بعباءة الإنكار أثناء التحقيقات سوف يخلي ساحتهم من اقتراف جرائم تسـاندت الأدلة وتنوعت على إثباتهـا في حقـهم.. ولكن هذه العبـاءة التي تدثروا بها كانت واهـية شفـافة فكشفت الأدلة القـوية الواضـحة ما تخـبئة تحتهـا من سوء طوية وتشبث به لم يجد إلا هبـاء منثوراً.. وهذا هو حـالهم مع الإنكار الذي تمسكوا به.. ولفـحـوا بظلاله.. فـالهبـتـهم نـار الأدلة الأخـرى التي لا تقل في تسـاندها وتطابقها وتساوقها قوة تدمغ أفعالهم.. وتصور قبح ما اقترفته أيديهم...

وإن كان هذا هو الشأن في الوقائع التي لم يكن بها ثمة اعتـراف.. فإننا في هذه الواقعة أمام اعتراف لم يملك المتهـمون التنصل كـعادتهم مما جره عليـهم من قوله حق نطقت بهـا ألسنتهم.. وإن لم تكن علـى غير مـا تهوي أفئدتهم..

فهاك سيدي الرئيس اعـترافات المتهم الخامس والتسعين... التي لتسمت بالوضوح والصـراحة.. وجاءت تلقائية وطبيعية لا تعرف ابتسـاراً أو تقصيراً لتشكل واحد من أدلة الثبوت القوية في هذه الواقعة..

فقد اعترف عـلى وجه القطع واليقين بأن المتهم (٩٤) قد طلب منه قيادة سـيارته نصف النقل لمطاردة السيارة التي كانا يعتقدان أن مسـتقليها من المسيحيين.. وأنه كان يقود بسرعـة لإيقاف هذه السيارة الهاربة.. وأنه شاهد مع .... سلاحـاً آلياً أطلق منه عدة أعـيرة نارية صوب السيـارة المطاردة.. إلا أن الزمام قد أفلت منه فـأصاب .... في مقتل وأحدث إصابات بـ....... و........ و....... .

ولدي سؤاله: وهل كنت تعلم حال مطاردتكما تلك السيارة أن من بها مسيحيو الديانة؟ (الصحيفة١٨)

رد قائلاً بالفم المليان : "ايوه".

س : وما الوجهة التي صوب عليها المتهم(٩٤) أعيرته النارية؟

رد قائلاً ومؤكداً: (الصحيفة١٩)

"هو كان بيطلق النار على السيارة النصف نقل الحمراء".

س: وما قصده من ذلك؟ قال:

"هو كان عارف إن الناس اللي فيها مسيحيين وكان عايز يحدث إصابة من فيها علشان كان في معركة قائمة بين المسلمين والمسيحيين في ذلك الوقت".

ثم سألته النيابة عن كيفية وظروف مقتل وإصابة ...... و....... و..... و......؟

فراح يعترف بتفاصيل ما عاينه بنفسه من الأحداث التي كان له دور بارز فيها قائلا: (الصحيفة٢٠)

"هو اللي حصل إن إحنا أثناء مطـاردتنا للسيارة النصف نقل الحمراء الهارية.. وكان (٩٤) بيـضرب نار على العربيـة دي من سلاحه الآلي وبعد مـا استمرينا في مطاردة السيـارة.. ولما السيـارة هربت مننا.. حصلنا بعض أهالي القرية بسيارتهـم وبلغونا إن .... وهو بيضرب نار على السيارة الهارية أصـابت طلقاته النارية كلا من .... و........ و...... و......".

ولا نظن أنه بعد هذه الأقوال والاعترافات الصريحة والقـاطعة في ارتكابها الجريمة.. يتبقى لنا حاجة إلى دليل جديد.. بيد أننا نـعود إلى نهجنا الذي نتبعـه في التنقل بين أدلة الثبوت الأخرى.. رغم مـا استقرت عليـه محكمة النقض في أحكامها من أن:

"لمحكمـة الموضوع سلطة مطلقـة في الأخذ باعـتراف المتـهم في حق نفسـه وعلي غيـره من المتهمـين .. متي اطمـأنت إلى صـحـته ومطابـقتـه للحـقـيـقة والواقـع.. ولو لم يكن مـعززاً بدلـيل آخر" (نقض جنائى–الطعن رقم٤٦٠٢لسنة٥٥ق–جلسـة٢/٦/١٩٨٨–ص٧٤١) و(الطعن رقم٣٩٧٣لسنة٥٨ق–جلسـة٦/١٢/١٩٨٨–ص١٢٣٧)

ومن هذه الأدلة ما شهد به........ والد لمجني عليه......... مـن أنه شاهد المتهم .... وبحوزته سلاح آلي وهو يعتلي صندوق السـيارة نصف النقل التي كان يقودها المتـهم .... ويطلق الأعيرة النارية علي السـيارة الهارية

التي أصيب منها نجله وباقي المجني عليهم..
وقد جاءت شهادة عمدة البلابيش متطابقة مع هذه الأقوال ولكنه أضاف أنه حال تكليفه بضبط المتهم........ واصطحابه له اقر له بارتكاب الواقعة.. (الصحيفة٩)

وبعد بهذا الإقرار من المتهم (٩٤) وذاك الاعتراف من المتهم (٩٥)... لم يعد ثمة شك في أنهما قد أرتكبا هذه الجريمة النكراء.. وقد أكد ذلك أيضاً شهادة كل من ...... شيخ ناحية قرية البلابيش.. و .... شيخ خفرائها التي جاءت متطابقة مع مضمون شهادة عمدة القرية.

كما أكدت تحريات المقدم/........ حسبما جاء بشهادته أمام النيابة أن هذه المتهمين هما مرتكبا جريمتي القتل والشرع فيه.. في سياق أحداث التجمهر وفي إطار الغرض المقصود منه.

كما ثبت من تقرير الطب الشرعي إن إصابة......... النارية حدثت من عيار ناري واحد مما يعمر بالمقذوف المفرد أصابه بالوجه والعنق.. وأن وفاته تعزي لهذه الإصابة وما أحدثته من كسور بالفك السفلي والأسنان وتهتك بالأوعية الدموية والقصبة الهوائية وما صاحب ذلك من نزيف وصدمه..

وعلى الرغم من أن هذا الشق من التقرير وهو دليل فني.. ينسجم ويتطابق مع ما مر من دليل قولي تمثل في اعتراف المتهم (٩٥).. وأقوال الشهود ومن بينهم الدكتور .... نفسه في تحقيقات النيابة.. وتحريات المباحث..

وعلي الرغم من ذلك فقد تواترت أحكام النقض على أن:

" الأصل هو أنه ليس بلازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفني.. بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع الدليل الفني تناقضاً يستعصي على الملائمة والتوفيق" . (نقض جنائى-مجموعة الأحكام-الطعن رقم٢١١٤لسنة٤٩ق-جلسة١٧/ ٣ / ١٩٨٠-ص٣١-ص٤٠٧)

وعلى الرغم من وضوح هذه القاعدة القانونية سيدي الرئيس، فإن النيابة العامة ترى أن ثمة وقفة لابد منها أمام عدول الشاهد الدكتور....... عن أقواله التي أدلى بها في التحقيقات ثم عاد ليحيد عنها أمام الهيئة الموقرة.؟

ذلك أنه شهد بأنه أجري جرحاً استكشافيا مجاور للجرح الناري بيد أنه أنكر هنا معرفته بوجود هذا الجرح.. ولكن هذا التأرجح في أقواله لن يغير في أدلة الثبوت وقوتها قد أنملة.

ذلك أن هناك جملة من الشواهد تسوق إليه.. من بينها مظنة إلحاق المسئولية به عن إحداث الوفاة.. لا سيما أنه قد ورد في أقوال الطبيب الشرعي أمام الهيئة الموقرة جواز أن يحدث هذا الجرح من مشرط طبي.. وما جاس في نفسه من المفاجأة باستدعائه على وجه السرعة والتنبيه عليه مشدداً بعدم التخلف.. كما أنه قد وجد مندوحة في الظروف والملابسات التي صاحبت هذه الجرائم من كثرة للمصابين واشتراك نفر غير قليل من الأطباء في توقيع الكشف الطبي على المجني عليه وغيره.. وتوقيع أكثر من طبيب على التذكرة الطبية للمجني عليه.. ولكنها كلها شواهد لا يستطيع هو و غيره أن يجزم من جرائها بأن الجرح ليس استكشافياً.

بل إن النيابة العامة ترجح ذلك من خلال ما ورد بتقرير الطب الشرعي الذي بين لنا طبيعة هذا الجرح وحدد طوله بـ ٢سنتيمتر بما لا يدع مجالاً للشك في أنه جرح استكشافي.. ثم إن أقوال هذا الشاهد نفسه أمام النيابة قد أكدت ذلك.. وإن كانت النيابة العامة تري من خلال ما توافر من أدلة ثبوت لديها أنه جرح استكشافي .. فإن ذلك لا يؤثر علي إسناد التهمة بهذين المتهمين..

وفضلاً عن ذلك، فقد أثبتت التقارير الطبية الخاصة بكل مجني عليه من المصابين الثلاثة حجم إصابته ونوعها.. وكيفيتها والتي نتجت جميعها عن طلق ناري....

مما يؤكد سيدي الرئيس، ثبوت جريمتي القتل العمد والشروع فيه.. في حق هذه المتهمين كما نطق بذلك جماع الأدلة المتساندة والمتآزرة..

ولعل من نافلة القول أن نية إزهاق الروح قد توافرت لدي هذين المتهمين.. ولئن كانت نية القتل أمراً داخلياً يبطنه الجاني ويضمره في نفسه.. إلا أن الظروف والملابسات المحيطة بهذين المتهمين تؤكد مع الأدلة اتجاه نية كل منهما إلى إزهاق روح من كانا بداخل السيارة الهارية..

والسؤال الذي يسوقنا القلم إلى طرحه هو: ولكنهما كانا ينويان قتل من يستقلون السيارة المطاردة دون غيرهم.. ألا يشفع لهم أنهم لم ينتووا قتل المجني عليهم؟

لا سيدي الرئيس، لأنه من المعلوم لدي عدالتكم أن الخطأ في التصويب لا ينفي القصد الجنائي.. وقد استقرت أحكام النقض على أن:

"يكفي للعقاب علي القتل العمد أن يكون المتهم قصد بالفعل الذي قارفه إزهاق روح إنسان.. ولو كان القتل الذي انتواه قد أصاب غير المقصود.. سواء كان ذلك ناشئاً عن الخطأ في شخص من وقع عليه بالفعل.. أو عن الخطأ في توجيه الفعل.. فإن جميع العناصر القانونية للجناية تكون متحققة في الحاليتين.. كما لو وقع بالفعل على ذات المقصود قتله".

(نقض١٠/٥/١٩٤٣-مجموعة القواعد القانونية- ج٦ رقم١٨٣ ص٢٥٢)

ولعله يتضح الآن أن المشرع لم يشا أن يترك هذه الأيدي الآثمة أن تتحايل لتنجو بفعلتها.. وإنما أحكم عليهم الخناق.. جزاء وفاقاً ليقتص للمجتمع في هذه الضحايا التي أوجدها سوء التدبير والانكباب على الشر من خلال التجمهر والاعتداء على الآخرين.. فتهمتا القتل العمد والشروع فيه المسندتان إليهما ثابتتان لا محالة لتوافر

القصد الجنائي العام والخاص لديهما..
ونتنقل معهما إلى ظرفي سبق الإصرار والترصد وهما على نحو ما نري.. وما تنطق به الأدلة متوافران أيضا .. فالمتهمان (٩٤) و(٩٥) كانا من ضمن المتجمهرين وانتويا قتل أي مسيحي يمر على الطريق السريع بقرية البلابيش وبدءا بالفعل في استيقاف السيارات للتحقق من ديانة مستقليها.. بل أن المتهم (٩٤) قد أعد السلاح اللازم لتنفيذ ما انتويا عليه.. وهو القتل.. واعتلي صندوق السيارة حتى يمكن نفسه من إطلاق النار في حرية وسهولة..
وقاد السيارة لهذا الغرض المتهم (٩٥) وظلا يتربصان لأي مسيحي قادم.. وما أن شاهدا سيارة تلوذ بالفرار من جموع المتجمهرين.. حتى أخذا علي أنفسهما مطاردتها لقتل من فيها معتقدين انهم من المسيحيين.. وتنفيذاً لما عزما عليه..
وراح المتهم(٩٤) يصوب بندقية إلى السيارة المطاردة ويطلق أعيرة نارية.. إلا أنها قد أصابت على غير هدي منه المجني عليه.... .... فسقط صريعاً.. وأحدثت إصابات بالغة بباقي المجني عليهم...مما يكشف بجلاء اتجاه إرادة المتهمين إلى المساس بحياة الأفراد .. تنفيذا لما بيتا النية على تحقيقه وهو ما يتوافر به في حقهما ظرفاً سبق الإصرار والترصد... سواء في جناية القتل العمد التي راح ضحيتها............ أو في الشروع فيه الذي أقترن به.. وأصيب من جرائه باقي المجني عليهم..
وصارت بين الجنايتين مصاحبة زمنية رغم تمايز كل منهما عن الأخرى.. وهو ما يؤكد كذلك توافر ظرف الاقتران على النحو الذي حدده القانون..
فإذا انتقلنا إلى جناية إحراز المتهم (٩٤) بندقية آلية بغير ترخيص.. ونخائر مما تستعمل عليها دون أن يكون مرخصاً له بحيازتها أو إحرازها..
وجدنا أدلة عديدة تؤكد ثبوتها في حقه..منها:
ما شهد به....... والد القتيل من أنه شاهد المتهم (٩٤) يحمل سلاحاً آلياً.. بل راح يحدده لنا قائلاً" (الصحيفة١٠)
"هو سلاح آلي... وعارف إنه سلاح آلي علشان بشوفه مع العساكر"
وكذلك ما شهد به كل من .... و........ و....... من أن المتهم (٩٤) كان يحوز سلاحاً آلياً في الواقعة.. وأنه أطلق منه أعيرة نارية..
وقد أكدت تحريات المقدم /........ حسبما جاء في شهادته أمام النيابة أن المتهم (٩٤) لم يحرز سلاحاً نارياً فقط.. بل راح يطلق منه أعيرة نارية بكثافة على مسرح الحادث..
وقد أثبت تقرير الطب الشرعي والتقارير الطبية أن إصابات المجني عليهم كانت من أعيرة نارية..
وهكذا سيدي الرئيس.. تكون أحداث هذا المشهد المثير من مسلسل الإجرام الدامي قد بلغت الذروة وشارفت على النهاية... بعد أن استولت على مجامع قلوب لم يفسح أصحابها مكاناً فيه للخير والرحمة بالآخرين.. بل أسلسوا قيادهم لاندفاع غير محسوب تجاه مشاعر انتقام واعتداء.. وراحوا يقبعون كل وسيلة تبرر له غاية واحدة ترسخت في نفوسهم وهي إلحاق الضرر بشتى صوره ومدارجه بإخوان لهم يستظلون بسماء الوطن.. ويرتوون مثلهم من نيله.. ولكن الشر كان قد تمكن منهم فلم يدع لهم متنفساً من ترو وإحساساً بالشفقة وحسن معاملة بني وطنهم..
ولتسمح لنا عدالة المحكمة في أن نختتم هذه المشاهد بمشهد أخير كنا نتمنى أن يكون كما هو معتاد انتصاراً لجانب من جوانب الخير على الشر الذي طغي حتى بلغ سيله الزبي في هذه الأحداث.. ولكن إرادة المتهمين شاءت أن يكون تتويجاً لجرائمهم الشنيعة.. وذروة لأفعالهم المتعاظمة في قبحها..
فجاء في السياق نفسه..

شروعا في قتل. وخطفا. واكراها على إمضاء. واحرازا لسلاح دون ترخيص ولكها جرائم ارتكبت يوم الاثنين الموافق٢٠٠٠/١/٣ وهي نهاية مفجعة لهذه المأساة الإنسانية التي شهدتها قرية الكشح هذه.. وأبطال هذا المشهد متهمان هما الثاني والخمسون والسادس والتسعون:

أما الضحية سيدي الرئيس، فهي امرأة لم يكن ثمة حول لها ولا طول.. وهي تجابه سوء أفعال هذين المتهمين.. وإنزالهما الشر بها، فقد شهدت بالتحقيقات أنها أثناء توجهها إلى مسكنها أعترضها المتهمان الماثلان.. وكان ثانيهما وهو .... يحمل سلاحاً نارياً (فرد خرطوش).. واقتاداها إلى أحد المنازل بعد تهديها تحت وطأة السلاح لشل مقاومتها وإكراها على الانصياع لهما.. في توقيع شيك بمبلغ خمسين ألف جنيه..
ثم اصطحبها...... إلى طريق مجاور للزراعات حيث أطلق عليها عياراً نارياً من الخلف قاصداً قتلها.. بعد أن خططا منذ اختطافها أن يتخلصا منها وبيتا النية وعقد العزم على ذلك.. ولكنها أصيبت فقط بالكتف الأيمن فسقطت أرضاً.. ففر عنها وهو يظن أن روحها قد فارقتها.. وخاب أثر جريمتهما لسبب لا دخل لإرادتهما فيه وهو مداركه المجني عليها بالعلاج..
ورغم أن المجني عليها قد ذكرت أوصافاً محددة بالتحقيق تنطبق على المتهمين الذين لم تكن تعرف اسميهما...

فأن النيابة إجلاء للحقيقة ووصولاً للعدالة.. وتوخيا للدقة في إسناد الجرائم إلى مرتكبيها قامت بعرض عشرة أشخاص بينهم المتهمان...... و...... في سراي النيابة.. فلم تتردد لمجني عليها لحظة وهي تتعرف على المتهم (٥٢) قائلة: "انه هو الشخص الذي قام بإكراهها على الشيك" وأشارت على المتهم (٩٦) قائلة: :أنه هو الشخص الذي طلق عليها عياراً نارياً من فرد خرطوش كان بحوزته قاصداً من ذلك قتلها"..

كل هذا سيدي الرئيس يحدث بامرأة ضعيفة من رجلين تجردا من مشاعر الرحمة والرفق بالنساء..امرأة لم تضمد جراحها بعد مقتل زوجها....... في اليوم السابق مباشرة.. وتجرعت بفقده مشاعر الحرمان والحزن والألم حتى جاء هذان وأجهزا علي ما تبقى لديها..

وما كانت تتماسك به من التصبر بالذكري... بعد أن أخذت نفسها بالسلوان حتى تسير دفة الحياة.. ولكن هذين المتهمين لم يقدرا لها ذلك.. ولم يشفقا علي مشاعرها.. وأرادوا أن يلحقاها بزوجها في جريمة غدر وخسة اجتمع عليها دون أن يتورع أحدهما عن شهر السلاح في وجه امرأة عزلاء تعاني مشاعر الحزن والفقد والمسكنة..

وقد أكد العقيد/........ في شهادته أن مرتكبي هذه الجرائم البشعة بالمجني عليها .... هما المتهمان (٥٢) و (٩٦).. وأضاف أن السلاح الذي كان بحوزة .... عبارة عن فرد روسي..

أما تقرير الطب الشرعي، فقد أثبت أن إصابتها النارية حدثت من عيار ناري معمر بالمقذوف المفرد.. وهو من عيار ٧,٦٢ مم.. وأطلق من سلاح ناري غير مششخن (كالفرد المصنع حالياً) وذلك من شارب يقف خلفها..

ولعل في هذا التطابق بين الدليل الفني وما سبق من أقوال المجني عليها... وتحريات المباحث ما يجعلنا نطمئن إلى ثبوت هذه الجرائم في حق هذين المتهمين..وإلا. فما الذي يجعل امرأة قتل زوجها بالأمس.. ولم تضمد جراحها بعد.. أن تتهم مجهولين وتذكر أوصافهما ثم تتعرف عليهما بعد ذلك في عرض قانوني أجرته النيابة.. ألم يكن من الأحرى لو أنها تتجنى أن تتهم قاتلي زوجها الذين رأتهم رأي العين يقتحمون المسكن ويعتدون على زوجها بالضرب.. حتى سالت دماؤه أنهرا.. وسقط بين يديها صريعا؟!.. ولكن قواها التي خارت من هول ما رأت.. كانت على موعد مع هذين المتهمين ليستكملا معها المشاهد الدامية التي خبأتها لها الأيام.. ودبرتها هذه الأنفس الباغية دون رحمة أو شفقة بامرأة في مثل حالتها ومشاعرها..

ونحن على يقين سيدي الرئيس، أن إنكار المتهمين.. اللذين ظنا أنه سوف يسلم لهما.. وينجيهما من سوء ما اقترفت أيديهما.. قد جاء بعكس ما يشتهيان.. فقد جاءت أقوال المجني عليها والادلة التي تتطابق معها.. لتقف حائلاً دون تحقيق مأربهما منه..

ومن العجيب أن يتمادي المتهم (٩٦) في الإنكار والمكار ويدعي أنه لم يعرف المتهم (٥٢) رفيقة في الإجرام.. ولكن الأخير قد اقر بمعرفته به.. وكأن النفس المراوغة تحاول أن تتحين الحيل والأحابيل للتنصل من أفعالها.. ولكن لم ولن يتحقق لها غرضها!! ما دام ثمة قانون.. وما دام قضاة اتخذوا العدل سبيلاً..

سيدي الرئيس..

حضرات السادة المستشارين..

إن خشيتي من أن أكون قد أطلت وأثقلت.. لا يعادلها سوي تخوفي من أن أكون قد قصرت وأخللت.. ولقد حاولت جهد طاقتي أن أبرز أمام حضارتكم ما تنطق به الأوراق من أدلة تثبت ما اقترفته أيدي هؤلاء..

سيدي الرئيس..

حضرات السادة المستشارين..

آن لهذا المسلسل الاجرامي بأجزائه وحلقاته المفزعة أن ينتهي..

وآن لمظاهر الشر الذي حرك أحداثه ومشاهده بصورة عبثية أن تنقشع.. بعد أن خلفت جراحا وأضرارا.. تحز في الأنفس وتنغص عليها قبل أن تندمل..

ونشهد أن أبطاله: هؤلاء المتهمين قد أتقنوا أداء أدوار الشر فيه أيما إتقان.. ولم يدعوا ثقبا لشعاع خير.. يضيء قلوبهم المظلمة ويوجه اندفاعاتهم نحو بصيص من رحمة أو شفقة غابت عن مشاعر فئة باغية ظالمة..

ومن الأسف، أن تجري هذه الأحداث في شهر كريم مبارك.. يظل مصر كلها باليمن والخير والبركات.. بينما يستعد أهلها من المسلمين والمسيحيين لاستقبال أعياد الفطر وميلاد ألفية جديدة من السنين.. وأن تشهدها أرضها الطيبة الطاهرة التي تآلف أهلها في نسيج واحد متحد منذ التقت المسيحية بالإسلام فوق ترابها من أربعة عشر قرناً..

وقد بدأت الأحداث بشجار عادي.. نجم عن خلاف بين بائع ومشتر على ثمن حذاء.. وهذا يحدث في كل مكان

وزمان.. ولا يخلو.. ولن يخلو.. منه متجر أو سوق ما دام ثمة حركة البيع والشراء.. لكن بعض النفوس المريضة قد حلا لها أن تستغل هذا الشجار العادي.. وتعود به إلي ما كان من خلافات تجارية سابقة وتنتهزه مناسبة لهدم أكشاك بعض التجار الآخرين.. مستنصرين بأقاربهم وجيرانهم وذويهم..

فما كان من أصحاب هذه الأكشاك إلا أن حاولوا رد الصاع.. والانتقام لأنفسهم.. مستعينين أيضا بذوي قرباهم وجيرانهم.. وكان لكل طرف في الشجار فئة ينصرونهم.. وهذا أمر عادي يحدث عندما يلم بحد الناس ملمة.. فإنه يلجأ إلي من تجمعهم به رابطة من نوع ما.. ويحاول الإستنصار بهم لدفع ما حاق به..

ولكن تصوير الأمر على أنه خلاف ديني بين مسلمي ومسيحيي قرية الكشح.. لا يتطابق مع واقع الأحداث.. ولا ينسجم أبداً مع سيرها.. ولا يتناسب مع ما تشهده مصر منذ فجر تاريخها.. من حب وترابط بين جميع أبنائها دون تفرقة في ملة أو دين.. فهذه القرية وغيرها من قري ومدن مصر.. يتجاور فيها المسلم والمسيحي.. في شارع واحد بل في منزل واحد منذ أربعة عشر قرنا..

فلماذا لم تشهد هذه الأحداث إلا في هذه الأيام وفي تلك القرية؟

وهذا أبلغ دليل.. على أن رمة الأحداث لا علاقة لها من قريب أو من بعيد بدين الإسلام أو بالمسيحية.. لكن تفاقم المعارك والشجارات.. قد أوجد لدي بعض الأنفس مرتعاً خصباً.. لتصديق إشاعة طارت بجناحين في ربوع القرية والقرى المجاورة.. زاعمة أن بعض المسيحيين... قد اعتدوا على أماكن تتميز بالطابع الديني لدي المسلمين في القرية.. فأثارت حفيظة هؤلاء... دون أن يتحروا الأمر عملاً بقول الله تعالي في كتابه العزيز:

"يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا علي ما فعلتم نادمين" صدق الله العظيم (الحجرات - ٦)

واندفعوا يردون الأذى الذي توهموه.. متأثرين بما ترسب في نفوسهم.. ونمي على علمهم من شجارات وخلافات بسبب هدم الأكشاك.. فكان ما كان من اشتباك وجرائم على كل شكل ولون..

ولو كان كل خلاف يحدث في متجر أو سوق.. ينسب على دين.. لكان العالم كله شرقه وغربه يعاني خلافات واضطرابات.. **كما يحلو لبعض المغرضين أن يصور الأمر فيما حدث..**

ولا يخفي علي عدالتكم.. دور الدين ورجاله المتبصرين المخلصين.. في الحفاظ علي الأمن والاستقرار.. إذا أحسنوا أداء رسالتهم في المجتمع..

فمن ثم تهيب النيابة أيضاً بعلماء الأمة جميعا ورجال الدين فيها.. بأن يكثفوا جهودهم المخلصة الأمينة لتبصير أفراد المجتمع بمخاطر الشائعات وبالأصول والمبادئ الصحيحة التي يدعو إليها الدين في معاملتهم اليومية وبجوانب الخير وأواصر الألفة والترابط بين أبناء الوطن جميعاً... لنرد كيد المغرضين في نحورهم.. ونغلق دونهم أبواب التشتت والخلاف..

وتطالب النيابة أن تنزل المحكمة بهؤلاء المتهمين أقصي العقوبة.. جزاء وفاقا لكل جريمة نكراء اقترفتها أيديهم دون رحمة أو شفقة.. فهؤلاء المتهمون قد سقطوا بشرهم.. وأخذوا بفسادهم واعوجاجهم.. فظلموا الفضيلة ظلماً بيناً.. **وألقوا بها تحت مواطئ النعال..**

إنهم بئس المثل للقوم المجرمين.. وقد حكموا علي أنفسهم بسوء مسلكهم بازدراء المجتمع لهم.. واستحقوا بأفعالهم سوء العاقبة..

"قل هل ننبئكم بالأخسرين أعمالاً.. الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعاً" (الكهف-١٠٣،١٠٤)

وفي سفر الأمثال الإصحاح الحادي عشر:

"استقامة المستقيمين تهديهم.. واعوجاج الغادرين يخربهم.. لا ينفع الغني في يوم السخط.. أما البر فينجي من الموت.. بر الكامل يقوم طريقه.. أما الشرير فيسقط بشره" (٢:٦)

سيدي الرئيس..

حضرات السادة المستشارين..

إن أنظار المجتمع تتطلع إلى منصتكم.. وتنتظر كلمتكم.. والنيابة العامة ترى أن حماية المجتمع من هؤلاء وأمثالهم بات ضرورة لا محيص من التصدي لها بتوقيع أشد العقوبة عليهم.. لأن الرأفة مع أمثالهم تؤدي إلى الغرق الذي يأتي علي كل أخضر من الفضائل والأخلاق.. والتي عودتنا أحكامكم وما أثر عنكم علي الحرص عليها غرسا طيبا.. في مجتمع طاهر امن منذ أوجده الله..

ولك الله يا مصر ممن تقلهم أرضك ويسقيهم نيلك فيقابلون الجميل بالجفاء..

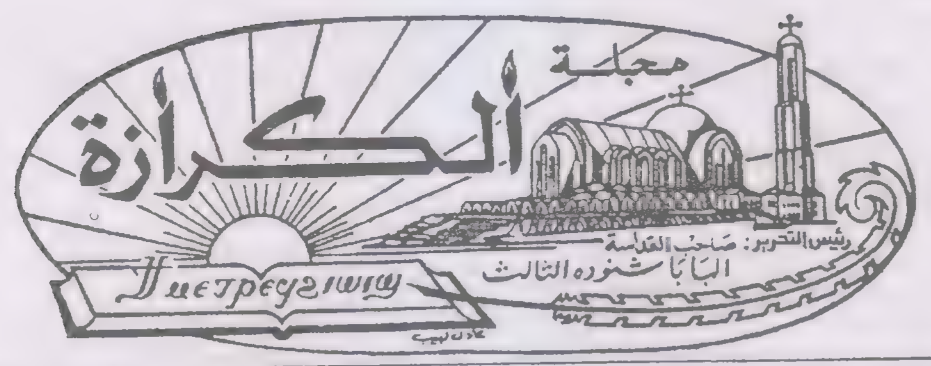
لك الله يا مصر ممن يرعون سكينتك بالقتل والحرق والاعتداء..

ولك يا مصر ممن يعمدون بسموم شائعاتهم إلى تقويض صرح الوطنية والانتماء..

فطالما وقفت يا مصر شامخة في وجه من يثيرون الدعايات ويتربصون بك عن سوء قصد...

وأنت... أنت تملؤك العزة والإباء..
ولطالما تناولتك هفوات الصغار.. فترفعت عن زلاتهم وضربت أروع الأمثلة في التسامح والصفاء..
وستظلين يا مصر.. ما دامت الحياة، آمنة، مطمئنة، سخاء، رخاء، فهذه مشيئة رب السماء.. إذا قال:
"ادخلوا مصر إن شاء الله آمنين" صدق الله العظيم (يوسف -٩٩)
سيدي الرئيس..
حضرات السادة المستشارين..
أنتم الذادة المنافحون عن العدل.. وأحكامكم هداية للظالمين وردع.. فلتنر مصابيح عدلكم بصائر الناس.. وليتجرع مرارة أفعالهم الخارجون على الحق والقانون..[٢١]
"وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون" صدق الله العظيم

٢١- بتاريخ ٢٠٠١/٢/٥ قضت المحكمة برئاسة المستشار محمد عفيفى إسماعيل وعضوية المستشارين عادل أبو المال وأحمد عبد العال بمعاقبة المتهم الرابع والتسعين بالسجن لمدة عشر سنوات عن تهم الإتلاف لعمدى وحراز سلاح نارى وذخيرة، ومعاقبة المتهم الرابع والتسعين والخامس والتسعين بالحبس مع الشغل لمدة سنتين باعتبار أن التهمتين المنسوبتين إليهما قتل وإصابة خطأ، وبمعاقبة كل من المتهمين الثانى والتسعين والثالث والتسعين بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة عن تهمة إتلاف سيارة ومقطورتها وببراءة باقى المتهمين مما نسب إليهم
ثم قامت نيابة أمن الدولة العليا بالطعن على هذا الحكم بطريق النقض فقضت محكمة النقض بتاريخ ٣٠/١/٢٠٠١ بقبول طعن النيابة العامة شكلاً وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والإعادة بالنسبة للمطعون ضدهم جميعاً وإحالة القضية إلى محكمة جنايات سوهاج لتحكم فيها من جديد دائرة أخرى



السنة الواحد والثلاثون | الجمعة ٧ مارس ٢٠٠٣ - ٢٨ أمشير ١٧١٩ش | الثمن ٥٠ قرشاً | العددان ٩، ١٠

صَلواتنا في الصوم الكبير

الصوم الكبير هو أقدس أصوامنا.

وأيامه هي أقدس أيام السنة، وهو صوم من الدرجة الأولى ويشمل ثلاثة أصوام. وهو صوم سيدي، لأن السيد المسيح قد صامه. وما فيه من أيام أربعاء وجمعة هي أصوام سيدية أيضاً.

وهو فترة تخزين روحي للعام كله.

فالذي لا يستفيد روحياً من الصوم الكبير، من الصعب أن يستفيد من أيام أخرى أقل روحانية. والذي يقضي فترة الصوم الكبير باستهانة، من الصعب عليه أن يدقق في باقي السنة.

ولاهتمام الكنيسة بالصوم الكبير، جعلت له طقساً خاصاً.

فله ألحان خاصة، وفترة إنقطاع أكبر، وله قراءات خاصة ومردات خاصة. وطقس خاص في رفع بخور باكر، مع مطانيات خاصة في القداس قبل تحليل الخدام، يُقال فيها إكلينومين تاغوناطا.

وللصوم الكبير قطمارس خاص. كما تقرأ فيه قراءات من العهد القديم. وله قسمة مميزة في القداس الإلهي وهكذا يكون له جو روحي خاص.

والخطية في الصوم الكبير أكثر بشاعة.

حقاً إن الخطية هي الخطية. ولكن خطية أثناء الصوم، والصوم الكبير بالذات، هي خطية مزدوجة، إذ تضاف إليها الاستهانة بقدسية هذه الأيام..

فالقلب الذي لا يتأثر بروحانية أيام الصوم، لاشك أنه قلب قاس..

والصلوات في الصوم الكبير لها عمقها. وبخاصة إن امتزجت بنقاوة القلب.

وهناك تداريب كثيرة لها، منها:

❖ تدريب الصلاة في كافة الأوقات، حتى في وسط الناس سراً في صمت، وكذلك في الطريق، وأثناء العمل.

❖ تدريب الصلاة لأجل الآخرين، وبخاصة كل من هم في ضيقة أو في مرض.

ويدخل في هذا: الصلاة لأجل المسجونين.

❖ تدريب التأمل في الصلاة، وبالأكثر في صلوات المزامير والصلوات المحفوظة.

❖ التدريب على الصلاة بتركيز، وفهم، وبخشوع وحرارة، وبلا طياشة.

❖ أن يكون الله هو أول من تكلمه في يومك، وآخر من تكلمه قبل نومك.

❖ الصلاة قبل كل عمل تعمله.

والصلاة في خروجك ودخولك

والصلاة قبل كل زيارة وكل مقابلة

❖ التدريب على حفظ مزامير وصلوات وتراتيل وألحان وجزء من التسبحة.

نستأنف الحُكْم إلى اللـه وحـده

إن الله الذي قال لقايين القاتل الأول "صوت دم أخيك صارخ إليّ من الأرض" (تك ٤: ١٠)..

تصرخ إلى عدله الإلهي دماء عشرين قبطياً سالت على أرض الكشح في صعيد مصر.

وتصرخ معها دماء أخوة لهم سالت في (أبو قرقاص)، وفي النهر المحرق، وفي ديروط وصنبو، وفي التوفيقية بسمالوط، وفي منشأة دملو، وفي غير ذلك.. كلها تصرخ إلى عدله الإلهي..

وإذ لم تجد إنصافاً على الأرض، فهي تطلب الإنصاف من الله وحده، وهو مصدر كل عدل...

كان الحكم الذي صدر في قضية الكشح مصدر إحباط للأقباط كلهم، وترك في نفوسهم جرحاً عميقاً، وأثراً لا يُمحى من ذاكرتهم على مر الزمن.

لذلك هم يتجهون إلى الله الذي لم ينسَ مطلقاً دماء هابيل الصديق.

فهو يقيم العدل، ويعطي العزاء.

٣٠- قضية التخريب بدار السلام[٢٢]

باسم الشعب

محكمة جنايات سوهاج

المشكلة علنا برئاسة المستشار/ ... رئيس المحكمة

وحضور السيدين المستشارين/ ... و ... إبراهيم محمد نائب

المستشارين بمحكمة استئناف أسيوط

والسيد/ ... وكيل النيابة والسيد/ محمود ... أمين سر المحكمة

أصدرت الحكم الآتي:

فى قضية النيابة العامة رقم ... سنة ٢٠٠٠ (ورقم ٦٣ سنة ٢٠٠٠ كلى)

ج. دار السلام

ضد

عمره ... سنة ... صناعته ... مسكنه ...

١- يوسف حمدي عثمان
٢- علاء جاد عبد العظيم عمر
٣- عبد العال فريد نور الدين
٤- السيد جلال العاصي حسن
٥- أحمد هاشم أحمد محمد
٦- الغاوي المتريس الغاوي
٧- أحمد محمد علي سليمان
٨- نور الدين فريد عبد العال
٩- علاء عبد الشافي محمود
١٠- عبده حمدي عثمان السمان
١١- يسري سعيد عبد الله
١٢- فريد عكاشة أحمد محمود
١٣- رجب عنتر فرج ...
١٤- ... عبد الحميد محمد
١٥- فريد الحاوي محمود عبد الباقي
١٦- محمود أحمد محمد علي
١٧- علي عبد الرؤوف حمدي
١٨- عبده نور الدين محمد
١٩- علاء محمد أحمد
٢٠- إسماعيل ابراهيم الطهطاوي

مطبعة ديوان عام وزارة العدل

---

٢٢ - استأنف المتهمون الحكم وأصدر القاضى محمد عفيفى حكماً بالبراءة. ونفس هذا القاضى أصدر أحكاماً بالبراءة فى قضية الكشح الثانية قبل الطعن

باسم الشعب
محكمة جنايات سوهاج

المشكلة علنا برئاسة المستشار/ صفاء النفوس محمد الخطيب - رئيس المحكمة .

وحضور السيدين المستشارين / مدحت الحكيم الرئيس بالمحكمة ، وفواز ابراهيم محمد نائب المستشارين بمحكمة استئناف أسيوط والسيد الأستاذ / أسامة ابراهيم وكيل النيابة ، والسيد / محمود فرج بركات أمين سر المحكمة .

أصدرت الحكم الآتي :

فى قضية النيابة العامة رقم٣سنة٢٠٠٠م (ورقم٦٣سنة٢٠٠٠م كلى)ح.دارالسلام

ضد

١ - يوسف حمدى عثمان
٢ - علاء جاد عبد العظيم عمر
٣ - عبد العال فريد نور الدين
٤ - السيد جلال العاصى حسن
٥ - أحمد هاشم أحمد محمد
٦ - الفاوى العتريس الفاوى
٧ - أحمد محمد على سليمان
٨ - نور الدين فريد عبد العال
٩ - علاء عبد الشافى محمود
١٠ - عبده حمدى عثمان السمان
١١ - سهرى حسين عبد اللاه
١٢ - فريد عكاشة أحمد محمود
١٣ - رجب عنتر فرج الله بخيت
١٤ - مصطفى عبد الحميد محمد
١٥ - فريد الحاوى محمود عبد الباقى
١٦ - محمود أحمد محمد على
١٧ - على عبد الرؤوف حمدى
١٨ - عبده نور الدين محمد
١٩ - علاء محمد أحمد
٢٠ - اسماعيل ابراهيم طنطاوى
٢١ - كليب عبد العزيز على
٢٢ - شعبان على ابراهيم بخيت
٢٣ - الصدام مصطفى عبد البارى
٢٤ - محمد أبو الوفا ريان أحمد
٢٥ - السيد عبد الحليم حمدى
٢٦ - عصام راشد السيد رستم
٢٧ - فصاد أبو المجد السيد
٢٨ - عبد الخالق رشاد أحمد محمد
٢٩ - ابراهيم أحمد على
٣٠ - عبيد عبد الغنى خليفة
٣١ - كمال كامل على
٣٢ - فاروق محمد على
٣٣ - علاء فاروق محمد على
٣٤ - طالب وحيد عباس
٣٥ - أبو زيد صالح أحمد مصطفى
٣٦ - بهيج عبد الحارس عبد الوهاب
٣٧ - أبوالسعود محروس عبد الوهاب
٣٨ - على منازع سليمان
٣٩ - معتز عبد الرؤوف أحمد على

حضر المتهمون جميعاً عدا المتهمون ١٣ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ .

وحضر للدفاع مع المتهمين١ : ، ٢ ، ٤ ، ٥ ، ٧ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٢ ، ٢٥ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٨ . الأستاذ / أحمد جاد الكريم المحامى موكلاً.

وحضر للدفاع مع المتهمين ٦ ، ١٢ الأستاذ / عاطف غوس المحامى موكلا .

وحضر للدفاع مع المتهمون ٤ ، ٦ ، ١٢ ، ١٤ ، ١٥ الأستاذ / الحسين شهاب الدين المحامى موكلا .

وحضر للدفاع مع المتهمين ٢٠ ، ٢١ الأستاذ / محمد أحمد رشوان المحامى موكلا .

وحضر للدفاع مع المتهمين ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ الأساتذة / سامح عاشور وماهر عبد اللاه المحامون الموكلون.

وحضر للدفاع مع المتهمون ١٧ ، ٢٣ ، ٢٦ ، ٣٢ ، ٣٩ الأستاذ / عبد البر مصطفى المحامى موكلا .

وحضر للدفاع مع المتهم ٢٧ الأستاذ / سيف النصر حمادى المحامى موكلا .

وحضر للدفاع مع المتهمان ٣ ، ٨ محمد أشرف المحامى موكلا .

وحضر للدفاع مع المتهم ٩ الأستاذ / جمال القصاص المحامى موكلا .

وحضر للدفاع مع المتهم ٢٨ الأستاذ / شريف عباس المحامى موكلا

وحضر للدفاع مع المتهمون ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٣١ الأستاذ / محمد أحمد عبد الفتاح المحامى موكلا .

بعد تلاوة أمر الإحالة وسماع طلبات النيابة العامة والمرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا حيث أن النيابة العامة اتهمت المذكورين لانهم فى يوم٢/١/٢٠٠٠ بدائرة مركز دار السلام محافظة سوهاج أولاً : المتهمون جميعاً:-

اشتركوا وآخرون مجهولون فى تجمهر مؤلف من أكثر من خمسة أشخاص الغرض منه ارتكاب جرائم الاعتداء على الأشخاص والأموال وكان ذلك باستعمال القوة والعنف حال كون بعضهم يحمل أسلحة وآلات من شأنها احداث الموت، فوقعت منهم تنفيذا للغرض المقصود من التجمهر الجرائم الآتية -:
١- وضعوا النار عمدا فى المساكن والمبانى والمخازن وأكوام القش المملوكة للمجنى عليهم المبينة اسماءهم بالتحقيقات مما أدى الى احراق محتوياتها واحداث تلفيات بها على النحو الثابت بتقارير المعمل الجنائى.
٢- أتلفوا عمدا الأموال الثابتة والمنقولة المبينة بالأوراق والمملوكة للمجني عليهم المبينة أسمائهم بالتحقيقات على النحو الثابت بالتقارير الفنية المرفقة وقد ترتب على ذلك ضرر مالي لكل منهم جاوزت قيمته خمسين جنيها وجعل حياة الناس وصحتهم وأمنهم فى خطر.
٣- سرقوا المبالغ النقدية والأشياء الأخرى المبينة وصفا وقيمة بالأوراق والمملوكة لكنيسة مارجرجس بأولاد طوق غرب بطريق الإكراه الواقع على القس سوريال سيفين حنا بأن قاموا بتهديده بإطلاق أعيرة من أسلحة نارية فشلوا بذلك مقاومته وتمكنوا بهذه الوسيلة من الاكراه من سرقة الأشياء سالفة البيان على النحو المبين بالتحقيقات.
٤- سرقوا المبالغ النقدية والأشياء الأخرى المبينة وصفا وقيمة بالأوراق والمملوكة للمجنى عليهم فايز سيفين فرج وحنا اسحق حنا وعطية معوض خليل وعزت ونيس غطاس فى احدى الطرق العامة وكان ذلك بطريق الاكراه الواقع عليهم بأن قاموا بتهديدهم والتعدى عليهم بالضرب فشلوا بذلك مقاومتهم وتمكنوا بهذه الوسيلة من الإكراه من سرقة الأشياء سالفة البيان على النحو المبين بالتحقيقات .
٥- سرقوا المبالغ النقدية والمنقولات المبينة وصفا وقيمة بالأوراق والمملوكة للمجني عليهم الواردة أسمائهم بالتحقيقات، وكان ذلك ليلا من مساكنهم ومحالهم التجارية على النحو المبين بالتحقيقات.
٦- أتلفوا عمدا مبنى معد لإقامة الشعائر الدينية (كنيسة مارجرجس بأولاد طوق غرب) وأشياء أخرى لها حرمة دينية على النحو المبين وتقريرى المعمل الجنائي والإدارة الهندسية بالوحدة المحلية المختصة.
٧- ضربوا المجني عليهم جمال محمد عبد الغنى ومودى حنا ونيس وحنا اسحق حنا وعطية معوض خليل وعزت ونيس غطاس باستعمال أدوات راضة (عصى) فأحدثوا بهم الإصابات الموصوفة بالتقارير الطبية المرفقة والتي أعجزت كلاً منهم عن أشغاله الشخصية مدة لا تزيد على عشرين يوما .
ثانيا: (على عبد الرؤوف حمدى) المتهم السابع عشر:
١- احرز بغير ترخيص سلاحا ناريا مششخنا (مسدس فردى الإطلاق) حالة كونه ممن لا يجوز لهم الترخيص فى حيازة أو احراز الأسلحة النارية، وكان ذلك فى أحد أماكن التجمعات .
٢- أحرز نخائر (ثلاث طلقات) مما تستعمل على السلاح الناري سالف الذكر حالة كونه ممن لا يجوز لهم الترخيص فى حيازة أو إحراز الأسلحة النارية وكان ذلك فى أحد أماكن التجمعات.
ثالثا: (فصاد أبو المجد السيد) المتهم السابع والعشرون:
١- أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا غير مششخن(صناعة محلية) وكان ذلك فى أحد أماكن التجمعات
٢- أحرز نخائر (تسع طلقات) مما تستعمل على السلاح الناري سالف الذكر دون أن يكون مرخصا له فى حيازته أو احرازه، وكان ذلك فى أحد أماكن التجمعات.
رابعا : المتهمون (من الثامن والعشرين حتى الواحد والثلاثين) ٢٨- عبد الخالق رشاد أحمد محمد ٢٩- ابراهيم أحمد على ٣٠- عبيد عبد الغنى خليفة، ٣١- كمال كامل على:
١- حازوا نخائر (٣١٠طلقة) مما تستعمل على الأسلحة النارية من عيار ٦٢,٧×٣٩مم دون أن يكون مرخصا لهم فى حيازتها أو إحرازها وكان ذلك فى أحد أماكن التجمعات.
وبتاريخ١١/٣/٢٠٠٠ أحال السيد الأستاذ المستشار المحامى العام الدعوى على هذه المحكمة لمعاقبة المتهمون بالمواد١٦٠/١ /ثانيا، ٢٤٢/١،٣،٢٥٢،٢٥٣،٢٥٥/١،٣١٤/١،٣١٥/ثانيا،٣١٧/أولاً، وثانيا، رابعا، خامسا،١/٣،٢،٣٦١ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمى ٢٦ لسنة ١٩٧٨،١٦٥لسنة١٩٨١ والجدول رقم (٢) والبند(أ) من القسم الأول من الجدول رقم(٣) الملحقين بالقانون الأول والمعدل ثانيهما بقرار وزير الداخلية رقم ١٣٣٥٤لسنة ١٩٩٥ والمواد ٢ ، ٣ ، ٣ مكررا / ١،٣ من القانون رقم ١٠لسنة١٩١٤ فى شأن التجمهر والمعدل بالقانون رقم ٨٧لسنة١٩٦٨ والمواد ٩٥،١١١،١١٢/١، ٢ من قانون الطفل رقم ١٢لسنة١٩٩٦ .
وبجلستي٣/٦/٢٠٠٠،٣/٧/٢٠٠٠ نظرت الدعوى على الوجه المبين تفصيلا بمحضر الجلسة وحجزت للحكم لجلسة٥/٩/٢٠٠٠م

المحكمة

بعد تلاوة أمر الإحالة وسماع طلبات النيابة العامة وأقوال المتهمون الحاضرون ومرافعة الدفاع ومطالعة الأوراق والمداولة قانونا ، ومن حيث أن المتهمين الثالث عشر رجب عنتر فرج الله بخيت والثالث والثلاثين علاء فاروق محمد على والرابع والثلاثين طالب وحيد عباس والخامس والثلاثين أبو زيد صالح أحمد مصطفى والسادس والثلاثين بهيج عبد الحارث عبد الوهاب والسابع والثلاثين أبو السعود محروس عبد الوهاب ، لم

يحضروا جلسة المحاكمة رغم إعلانهم قانونا ومن ثم يجوز الحكم فى غيبتهم عملا بنص المادة ٣٨٤ / ١ من قانون الإجراءات الجنائية.

وحيث أن واقعات الدعوى حسبما استقرت فى يقين المحكمة واطمأن إليه وجدانها مستخلصة من مطالعة سائر الأوراق وما تضمنته من استدلالات وتقارير فنية ومعاينات وما دار بشأنها فى جلسة المحاكمة تتحصل فى أنه فى يوم٣/١/٢٠٠٠ حال عودة المجني عليه عطية معوض خليل بسيارته إلى بلدته نجع جنيدى الكائنة بزمام مركز دار السلام فوجئ بالمتهمين طالب وحيد عباس، وأبو زيد صالح أحمد مصطفى، وبهيج عبد الحارس عبد الوهاب، وأبو السعود محروس عبد الوهاب اعترضوا سبيله وتعدوا عليه بالضرب وشلوا حركته وتمكن المتهم بهيج عبد الحارس عبد الوهاب من انتزاع حقيبته التى تحوى ملابسه ومبلغ ألفان وثمانمائة جنيه ولاذوا هربا بالمسروقات، وأنه فى يوم٢/١/٢٠٠٠ إبان تواجد النقيب شريف سمير عبد الحكيم منصور معاون مباحث مركز شرطة دار السلام فى أحد الاكمنة على الطريق المؤدى لمدينة دار السلام تمكن من ضبط السيارة رقم ٥٢٤٠٢ نقل سوهاج قيادة المتهم يوسف حمدى عثمان وبرفقته المتهمين علاء جاد عبد العظيم عمر، وعبد العال فريد نور الدين، والسيد جلال العاصى حسن، وأحمد هاشم أحمد محمد، والفاوى العتريس الفاوى، وأحمد محمد على سليمان، ونور الدين فريد عبد العال، وعلاء عبد الشافى محمود ، وعبده حمدى عثمان السمان، وسهرى حسين عبد اللاه، وفريد عكاشة أحمد محمود، وبحوزتهم بعض الأخشاب وأدوات وآلات نجارة وغسالة أمر المتهم حمدى يوسف عثمان بالاستيلاء عليها من حانوت المجني عليه الوحش خليفة جندى، وبأنه بذات التاريخ ضبط المتهم على عبد الرؤوف حمدى محرزا لمسدس وثلاث طلقات، كما بأنه بذات التاريخ أيضا أجرى تفتيشا مأذونا به لمسكن المتهم معتز عبد الرؤوف أحمد فعثر على بعض المنقولات والأثاث المملوك للمجني عليهما رومانى خليفة جندى وناجى جندى سرجيوس والمسروقة من حانوتهما وفى يوم٣/١/٢٠٠٠م إبان إجراء النقيب خالد محمد عشرى معاون مباحث مركز شرطة دار السلام تفتيشا مأذونا به بمسكن المتهم على منازع سليمان عثر على جهاز تلفزيون مملوك للمجني عليه محمد حسين السيد وبذات التاريخ إبان قيام النقيب أحمد عبدالله محمد عودة بملاحظة حالة الأمن بمدينة دار السلام شاهد المتهم عصام راشد السيد رستم فى حالة تدعوا للشك والريبة فأجرى تفتيشه فعثر على مبلغ ستة آلاف جنيه استولى عليها من مسكن المجني عليه جاد سيفين جاد كما أنه بذات التاريخ حال تواجد النقيب نشأت حسين الأولى بإدارة البحث الجنائي بسوهاج بأحد الأكمنة على الطريق المؤدى لقرية الكشح ضبط المتهم فصاد أبو المجد السيد محرزا لفرد يدوى مصنع محليا وتسع طلقات من ذات عياره .

وحيث أن الواقعات على النحو السالف بيانه قد قام الدليل اليقيني على صحة حدوثها وسلامة إسنادها إلي المتهمين وذلك بشهادة عطية معوض خليل والنقيبين شريف سمير عبد الحكيم منصور، و خالد عادل محمد عشرى معاونا مباحث مركز شرطة دار السلام والنقيب أحمد عبدالله محمد عودة بقوات الأمن المركزي قطاع المنيا والنقيب نشأت حسين الفولى بإدارة البحث الجنائي بسوهاج، وما أقر به المتهم يوسف حمدى عثمان بالتحقيقات بسرقة المنقولات المضبوطة بسيارته من مسكن المجني عليه الوحش خليفة جندى وإرشاده إلى هذا المسكن وما اعترف به المتهم عصام راشد السيد رستم بالتحقيقات بسرقة مبلغ ستة آلاف جنيه من مسكن المجني عليه جاد سيفين جاد وما اعترف به المتهم على منازع سليمان بالتحقيقات بسرقته لجهاز التليفزيون من مسكن المجني عليه محمد حسين السيد، وبما ثبت من تقرير مصلحة الطب الشرعي.

فقد شهد عطية معوض خليل أنه فى يوم٣/١/٢٠٠٠م حال قيادته لسيارته متوجها الى بلدته نجع جنيدى الكائنة بزمام مركز دار السلام فوجئ بالمتهمين طالب وحيد عباس، وأبو زيد صالح أحمد مصطفى، وبهيج عبد الحارس عبد الوهاب، وأبو السعود محروس عبد الوهاب يعترضون طريقه وتعدوا عليه بالضرب وشلوا حركته واستولى المتهم بهيج عبد الحارس عبد الوهاب على حقيبته التى تحوى مبلغ ألفان وثمانمائة جنيه وملابسه ولاذوا بالهرب.

وشهد النقيب شريف سمير عبد الحكيم منصور بالتحقيقات أنه مساء يوم٢/١/٢٠٠٠م وحال تواجده بأحد الاكمنة على الطريق المؤدى لمدينة دار السلام ضبط السيارة رقم ٥٢٤٠٢نقل سوهاج قيادة المتهم يوسف حمدى عثمان ومعه المتهمين علاء جاد عبد العظيم عمر، وعبد العال فريد نور الدين، والسيد جلال العاصى حسن، وأحمد هاشم أحمد محمد، والفاوى العتريس الفاوى، وأحمد محمد على سليمان، نور الدين فريد عبد العال، وعلاء عبد الشافى محمود، وعبده حمدى عثمان السمان، وسهرى حسين عبد اللاه ، وفريد عكاشة أحمد محمود وبحوزتهم بعض الأخشاب وأدوات وآلات نجارة وغسالة وبمناقشته للمتهمين عن الأشياء المضبوطة معهم أقروا باستيلائهم عليها من أحد المحال التجارية بمدينة دار السلام وقام المتهم يوسف حمدى عثمان بإرشاده عن المكان الذى سرقت منه وتبين له أنه محل تجارى مملوك للمجني عليه الوحش خليفة جاد والذي سبق وأن أبلغ عن تعرض متجره للسرقة، وباستدعائه تعرف على بعض هذه المنقولات وأقر بملكيته لها، كما شهد بأنه نفاذا لقرار النيابة اصطحب المتهم عصام راشد السيد رستم إلي حيث أرشده عن المكان الذى سرق منه المبلغ المضبوط وقدره ستة آلاف جنيه فتبين أنه مسكن المجني عليه جاد سيفين جاد والذي سبق وأنه أبلغ عن سرقة المبلغ المذكور من ذلك المكان.

كما شهد أيضا أنه وحال تواجده مساء يوم٢/١/٢٠٠٠م بأحد الأكمنة على الطريق الغربي المؤدى إلي مدينة دار السلام شاهد المتهم عبد الرؤوف حمدى بإحدى سيارات النقل ممسكا بمسدسا بحالة ظاهرة فقام بضبطه وبتامينه عثر بداخله على ثلاث طلقات من ذات عياره، كذلك شهد أيضا بأن تحرياته السرية أسفرت عن أن المتهم معتز عبد الرؤوف أحمد قد ارتكب جرائم سرقه ويحتفظ بالمسروقات بمسكنه. فاستأذن النيابة العامة بتفتيش مسكنه وبإجراء تفتيشه بمسكن المتهم المذكور عثر على بعض المنقولات والأثاث والتي تعرف عليها المجني عليهما روماني خليفة جندى وناجى جندى سرجيوس وقررا بأنها سرقت من متجريهما وسبق وأن أبلغا عن سرقتها •

وشهد النقيب خالد عادل محمد عشرى بالتحقيقات أن تحرياته السرية أسفرت عن أن المتهمين يوسف حمدى عثمان وعلاء جاد عبد العظيم عمر وعبد العال فريد نور الدين والسيد جلال العاصى حسن وأحمد هاشم أحمد محمد والفاوى العتريس الفاوى وأحمد محمد على سليمان ونورالدين فريد عبد العال وعلاء عبد الشافى محمود وعبده حمدى عثمان السمان وسهرى حسين عبد اللاه وفريد عكاشة أحمد محمود سرقوا المنقولات المضبوطة بحوزتهم والمملوكة للمجني عليه الوحش خليفة جندى وآخرين، كما شهد أيضا أن تحرياته أسفرت عن قيام المتهم عصام راشد السيد رستم بسرقة بمبلغ ستة آلاف جنيه المملوكة للمجني عليه جاد سيفين جاد من مسكنه بمدينة دار السلام، كذلك شهد أيضا أن تحرياته السرية أسفرت عن أن المتهم على منازع سليمان قد سرق جهاز تلفزيون من مسكن المجني عليه محمد حسين السيد ونفاذا لإذن النيابة العامة أجرى تفتيشا لمسكن المتهم المذكور فعثر بمكان ملحق به على جهاز التلفزيون المشار إليه وبعرضه على المجني عليه أقر بملكيته له وأنه قد سرق من مسكنه يوم٢/١/٢٠٠٠م.

وشهد النقيب احمد عبد الله محمد عودة بالتحقيقات انه فى يوم٣/١/٢٠٠٠م وحال ملاحظته حالة الأمن بمدينة دار السلام شاهد المتهم عصام راشد السيد رستم بحالة تدعوا للشك والريبة فاستوقفه واجرى تفتيشه فعثر معه على مبلغ ستة آلاف جنيه وبسؤاله عن مصدره أقر له بسرقته من أحد المساكن بمدينة دار السلام •

وشهد النقيب نشأت حسين الفولى بالتحقيقات أنه أثناء تواجده صباح يوم٣/١/٢٠٠٠م بأحد الأكمنة على الطريق المؤدى لقرية الكشح ضبط المتهم فصاد أبو المجد السيد محرزا لسلاح نارى محلى الصنع وتسع طلقات من ذات عيار السلاح المضبوط.

وأقر المتهم يوسف حمدى عثمان بسرقة المنقولات المضبوطة بالسيارة النقل قيادته رقم٥٢٤٠٢ سوهاج من المحل التجاري المملوك للمجني عليه الوحش خليفة جندى وأرشد على المكان الذى سرقت منه هذه المنقولات وتبين أنه ذات المحل المملوك للمجنى عليه سالف الذكر والذى سلف وقد أبلغ عن تعرضه للسرقة•

واعترف المتهم عصام راشد السيد رستم بالتحقيقات بسرقة مبلغ ستة آلاف جنيه من مسكن المجنى عليه جاد سيفين جاد وقد أرشد عن المسكن وتبين أنه ذات مسكن المجنى عليه سالف الذكر والذى أبلغ عن سرقة المبلغ المذكور من ذلك المكان.

واعترف المتهم على منازع سليمان بالتحقيقات بسرقته لجهاز التليفزيون المضبوط فى حوزته من مسكن المجني عليه محمد حسين السيد. وقد أقر المجني عليه سالف الذكر بملكيته للجهاز المضبوط•

وثبت من تقرير مصلحة الطب الشرعي أن السلاح المضبوط بحوزة المتهم فصاد أبو المجد السيد عبارة عن فرد يدوى مصنع محليا بماسورة غير مششخنة وأنه وعدد التسع طلقات المضبوطة أيضا بحوزته صالحين للاستعمال.

كما ثبت من ذات التقرير أيضا أن السلاح المضبوط بحوزة المتهم على عبد الرؤوف حمدى عبارة عن مسدس مششخن الماسورة وأنه وعدد الثلاث طلقات المضبوطة أيضا بحوزته صالحين للاستعمال

وحيث أنه بسؤال المتهمين من الثاني إلي الثاني عشر بالتحقيقات أنكروا ما أسند إليهم من اقترافهم لواقعة سرقة المنقولات المضبوطة بحوزتهم والمملوكة للمجني عليه الوحش خليفة جندى كما أيضا بسؤال المتهم التاسع والثلاثون معتز عبد الرؤف أحمد على بالتحقيقات أنكر ما أسند إليه من اقترافه لواقعة سرقة بعض المنقولات والأثاث المملوكة للمجني عليهما رومانى خليف جندى وناجى جندى سرجيوس ، كذلك أيضا بسؤال المتهمين السابع عشر على عبد الرؤوف حمدى والسابع والعشرين فصاد أبو المجد السيد بالتحقيقات أنكر كل منهما لما أسند إليه من واقعة ضبطه محرزا لسلاح ناري ونخائر بدون ترخيص.

وحيث أن المتهمين سالفى الذكر مثلوا بجلسة المحاكمة واعتصموا جميعا بالانكار وقد حضر مع كل من المتهمين هيئة من الدفاع تناولت شرح ظروف الدعوى وملابساتها منتهية الى طلب براءة المتهمين سالفى الذكر تأسيسا على(١) بطلان الاستيقاف وانتفاء حالة التلبس وعدم معقولية تصور الواقعات المسندة إلي المتهمين وتناولوا أدلة الاتهام بالتشكيك وأقوال الشهود بالتجريح.

وحيث أن المحكمة وقد ألمت بواقعات الدعوى عن بصر وبصيرة وتمحصت فحوى سائر أوراقها وتوغلت سير أغوارها، فأنها تقدم لقضائها ما هو مقرر من أن تقدير قيمة الشهادة التى يدلى بها الشهود أمام المحكمة وفى التحقيقات الأولية تخضع للسلطة المطلقة لمحكمة الموضوع، فللمحكمة أن تأخذ بشهادة شاهد وتطرح شهادة الآخرين، ويجوز أن تطمئن لشهادة المجني عليه فقط دون الآخرين، كما أنه وفى مقام وزن شهادة الشهود

وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم والتعويل على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من شبهات فان للمحكمة أن تستمد اقتناعها من أي دليل تطمئن إليه، وما هو مقرر أيضا من أن محكمة الموضوع غير مقيدة بالوصف الذى ترفع به الدعوى وعليها تبيان حقيقة الواقعة المطروحة وردها بعد تمحيصها إلي الوصف القانوني الصحيح

وحيث أنه انطلاقا مما تقدم، فان المحكمة لا تعول على إنكار المتهمين بالتحقيقات بجلسة المحكمة وتعتبره ضرباً من ضروب الدفاع قصد منه الإفلات من وزر الجرم ومعية العقاب، كما لا تعول على ما ساقه الدفاع من دفوع ودفاع وصولا منه الى تبرئة المتهمين مما أسند إليهم، لأن ما ساقه الدفاع من بطلان الاستيقاف وانتفاء حالة التلبس، مردود عليه بأنه من المقرر أن الاستيقاف هو إجراء يقوم به رجل السلطة العامة فى سبيل التحري عن الجرائم وكشف مرتكبيها ويسوغه اشتباه تبرره الظروف، كما أنه أمر مباح لرجل السلطة العامة إذا ما وضع الشخص نفسه طواعية واختيارا فى موضع الريب والظنون وكان هذا الموضوع ينبئ عن ضرورة تستلزم تدخل المستوقف للتحري والكشف عن حقيقته والفصل فى قيام الامر للاستيقاف أو تخلفه هو من اختصاص محكمة الموضوع يستقل به القاضي بغير معقب مادام لاستنتاجه وجه يسوغه، كما من المقرر أيضا أن حالة التلبس صفة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها، وأن حالات التلبس وردت على سبيل الحصر بالمادة ٣٠من قانون الإجراءات الجنائية فان توافرت لحدى حالات التلبس أجازت لرجال الضبط القضائيين القبض على المتهم دون أمر من النيابة العامة وذلك بعد التحقق من قيام الجريمة بمشاهدتها أو بإدراكها بإحدى الحواس أو مشاهدة أثرا من آثارها ينبئ بذاته عن وقوعها وتقدير الظروف التى تلابس الجريمة وتحيط بها وقت وقوعها وتقدير كفايتها لقيام حالة التلبس أمر موكول إلى تقدير محكمة الموضوع، لما كان ذلك وكان الثابت من الاوراق وأقوال شهود الإثبات من الضباط أنه فى غضون وظروف الأحداث التى وقعت بقرية الكشح يومي٣١/١٢/١٩٩٩ ، ٢/١/٢٠٠٠ وما أعقبها من مشاجرات بين بعض المواطنين من المسيحيين والمسلمين وأتلاف بعض المتاجر والمحلات وتبادل إطلاق الاعيرة النارية، ومن ثم أعدت الاكمنة الامنية لاحتواء الموقف وضبط المشتبه فيهم وانطلاقا من ذلك وفى أحد الاكمنة التى تواجد بها النقيب شريف سمير عبد الحكيم منصور واشتبه بالسيارة النقل رقم ٥٢٤٠٢ سوهاج والتي كانت محملة بكمية من الاخشاب وعدد كبير من الأفراد فأجرى استيقافها لكشف حقيقة الأمر، وقد اكتشف أن الاخشاب المحملة بها السيارة مسروقة من المحل التجاري المملوك للمجني عليه الوحش خليفة جندى فأجرى ضبطها وضبط المتهمين من الأول حتى الثاني عشر ومن ثم فان المحكمة ترى من استيقاف الضابط للسيارة وما عليها من منقولات وعدد كبير من الأفراد ويسوغه اشتباه تبرره الظروف وتستلزم تدخله للتحري والكشف عن حقيقة الأمر ويضحي بالتالي الاستيقاف وما ترتب عليه من آثار على سند صحيح من القانون، كما أن الثابت من الاوراق وأقوال النقيب شريف سمير عبد الحكيم منصور مشاهدته للمتهم على عبد الرؤوف حمدى مستقلا السيارة النقل رقم ٥٠٠١٣ سوهاج وممسكا لمسدس بحالة ظاهرة فأجرى ضبطه وعثر بداخله على ثلاث طلقات ومن ثم فان المحكمة ترى قيام توافر حالة التلبس ويضحى ما أتاه الضابط من إجراءات الضبط قد أصابت صحيح القانون كذلك الثابت أيضا من الاوراق وأقوال النقيب أحمد عبد الله محمد عودة أنه أثناءملاحظته لحالة الأمن بمدينة دارالسلام يوم٣/١/٢٠٠٠ شاهد المتهم عصام راشد السيد رستم يهرول مسرعا بالسوق التجاري فى المدينة ورافعا ملابسه ويضعها فى فمه فاشتبه فى أمره وأجرى ضبطه وبتفتيشه عثر معه على مبلغ ستة آلاف جنيه تبين أنه مملوك للمجني عليه جاد سيفين جاد وقد قام المتهم بسرقته من مسكن المجني عليه المذكور ومن ثم فان المحكمة ترى أن المتهم وضع نفسه طواعية واختيارا فى موضع الريبة والظنون تستلزم تدخل الضابط للتحري والكشف عن حقيقته ويضحي بالتالي ما أتاه الضابط من إجراءات للضبط على سند صحيح القانون كذلك الثابت أيضا من الاوراق وأقوال النقيب نشأت حسين الفولى بأنه أثناء تواجده بأحد الاكمنة يوم/٢٠٠٠ ١/٣ على الطريق المؤدى لقرية الكشح شاهد المتهم فصاد أبو المجد السيد يلقى بفرد محلى الصنع ومحاولا الهرب فأجرى ضبطه وأيضا عدد تسع طلقات ومن ثم فان المحكمة ترى أن المتهم قد تخلى عن السلاح طواعية واختيارا وقد تحقق الضابط من قيام الجريمة بالمشاهدة ومن ثم يضحي ما أتاه الضابط من إجراءات للضبط قد أصابت صحيح القانون وتمت وفق سياج الشرعية الإجرائية وأما ما ساقه الدفاع من عدم معقولية تصور الواقعات وحسبما رواه الشهود فانه فضلا عن أن هذا الدفع من الدفوع الموضوعية يخضع لتقدير محكمة الموضوع فان المحكمة ترى بعد اطمئنانها تمام الاطمئنان لأقوال الشهود وإمكانية حدوث الواقعات وفق رواياتهم ولا تتجافى مع المنطق ومعقول الأمور ومن ثم لا تعول المحكمة على ما أثاره الدفاع فى هذا الشأن.

وحيث أنه عما أثاره الدفاع من أوجه جدل في الموضوع فانه من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بتعقب المتهم ومدافعه فى مناحى دفاعهما وفى كل جزئية يثيراها وأن اطمئنانها الى الادلة التى عولت عليها يدل على اطراحها لجميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها دون أن تكون ملزمة ببيان على اطراحها ومن ثم فان المحكمة تلتفت عن هذه المزاعم لعدم اتفاقها وصحيح ماديات الواقعات ومخالفتها لأدلة الإثبات التى اطمأنت إليها المحكمة، وأن جل قصد الدفاع من ذلك توهين الدليل التى عولت عليه المحكمة فى قضائها على النحو سالف البيان.

وحيث أن المحكمة لا تساير النيابة العامة فيما أسندته للمتهمين من الثانى حتى الثانى عشرمن اقترافهم لواقعة سرقة المنقولات المملوكة للمجنى عليه الوحش خليفة جندى وترى بعد تبيان الواقعة المطروحة وردها بعد تمحصها الى الوصف القانونى الصحيح، أنها تشكل جريمة اخفاء أشياء مسروقة والمؤثمة بمقتضى المادة٤٤ مكررا / ١ من قانون العقوبات إذ لم يثبت من الأوراق ارتكابهم واقعة الاستيلاء على المنقولات المضبوطة وإنما ضبطت بحوزتهم حال حملها بالسيارة ومن ثم يضحي القدر المتيقن فى حقهم هو جريمة الإخفاء بينما ثبت أيضا من الأوراق اقتراف المتهم يوسف حمدى عثمان اقترافه واقعة سرقة تلك المنقولات وقيامه بالإرشاد عن مكان سرقتها.

وحيث أن الإكراه فى السرقة يتحقق بكل وسيلة قسرية لتعطيل مقاومة المجني عليه أو إضعافها بغية سلب ماله وإدخاله فى ذمة الجانى ويتحقق الاكراه بكل عنف يقع من الجانى لاتمام جريمته واذ كان المتهمون قد تعدوا على المجنى عليه عطية معوض خليل بغية شل حركته وتعطيل مقاومته وقاموا بالاستيلاء على الحقيبة التى تحوى المبلغ النقدي وبعض الملابس ومن ثم فقد تحقق ظرف الإكراه المشدد قبل المتهمين.

وحيث أن المحكمة قد اطمأنت تمام الاطمئنان لأدلة الاتهام المسبوق سردها ووثقت بها لسدادها وتساندها واتساقها وتكاملها ومن ثم يكون قد رسخ فى عقيدتها وقر فى يقينها أن المتهمين - :

١ - يوسف حمدى عثمان
٢ - علاء جاد عبد العظيم عمر
٣ - عبد العال فريد نور الدين
٤ - السيد جلال العاطى حسن
٥ - أحمد هاشم أحمد محمد
٦ - الفاوى العتريس الفاوى
٧ - أحمد محمد على سليمان
٨ - نور الدين فريد عبد العال
٩ - علاء عبد الشافى محمود
١٠ - عبده حمدى عثمان السمان
١١ - سهرى حسين عبد اللاه
١٢ - فريد عكاشة أحمد محمود
١٣- طالب وحيد عباس
١٤ - أبوزيد صالح أحمد مصطفى
١٥- بهيج عبد الحارس عبد الوهاب
١٦ - أبو السعود محروس عبد الوهاب
١٧ - عصام راشد السيد رستم
١٨ - على منازع سليمان
١٩- معتز عبد الرؤوف أحمد على
٢٠ - على عبد الرؤوف حمدى
٢١- فصاد أبو المجد السيد

فى يومي٢،٣/١/٢٠٠٠ بدائرة مركز دار السلام محافظة سوهاج المتهم الأول : سرق المنقولات المبينة وصفا وقيمة بالأوراق والمملوكة للمجنى عليه الوحش خليفة جندى وكان ذلك ليلا من محله التجارى على النحو المبين بالتحقيقات .

المتهمون من الثاني حتى الثاني عشر: أخفوا المنقولا ت المسروقة والمبينة وصفا وقيمة بالأوراق والمملوكة للمجني عليه الوحش خليفة جندى.

المتهمون من الثالث عشر حتى السادس عشر: سرقوا المبلغ النقدي والأشياء الأخرى المبينة وصفا وقيمة بالأوراق والمملوكة للمجني عليه عطية معوض خليل فى احدى الطرق العامة وكان ذلك بطريق الاكراه الواقع عليه بأن قاموا بتهديده والتعدى عليه بالضرب فشلوا بذلك مقاومته وتمكنوا بهذه الوسيلة من الإكراه من سرقة الأشياء سالفة البيان على النحو المبين بالتحقيقات.

المتهم السابع عشر: سرق المبلغ النقدي المبين وصفا وقيمة بالأوراق والمملوك للمجني عليه جاد سيفين جاد، وكان ذلك ليلا من مسكنه على النحو المبين بالتحقيقات.

المتهم الثامن عشر: سرقة جهاز التلفزيون المبين وصفا وقيمة بالأوراق والمملوك للمجني عليه محمد حسين السيد وكان ذلك ليلا ومن مسكنه على النحو المبين بالتحقيقات.

المتهم التاسع عشر : سرق المنقولات المبينة وصفا وقيمة بالأوراق والمملوكة للمجني عليهما رومانى خليفة جندى وناجى جندى سرجيوس، وكان ذلك ليلا من متجريهما على النحو المبين بالتحقيقات.

المتهم العشرون :

أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا مششخنا "مسدس فردى الاطلاق" حالة كونه ممن لا يجوز لهم الترخيص فى حيازة أو احراز الأسلحة النارية.

٢- أحرز نخائر ثلاث طلقات مما تستعمل على السلاح الناري سالف الذكر ، حالة كونه ممن لا يجوز لهم الترخيص فى حيازة أو إحراز الأسلحة النارية.

المتهم الحادي والعشرون :

أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا غير مششخن صناعة محلية .

أحرز نخائر تسع طلقات "مما تستعمل على السلاح الناري سالف الذكر" دون أن يكون مرخصا له فى حيازته أو احرازه. الامر المؤثم بمقتضى المواد ٤٤مكرر/١، ١/٣١٤ ، ٣١٥ثانيا، ٣١٧ أولاً وثانياً ورابعا من قانون العقوبات، والمواد/ ٦٢١ ، ١/٧ بند(أ)، ١/٢٦ ، ١/٣٠،٥،٢ من القانون رقم٣٩٤لسنة٥٤ المعدل

بالقانونين رقمى٢٦لسنة٧٨، ١٦٥لسنة٨١ . والجدول رقم٢ والبند(أ) من القسم الأول من الجدول رقم٣ الملحقين بالقانون الأول والمعدل ثانيهما بقرار وزير الداخلية رقم١٣٣٥٤لسنة٩٥، والمواد ٩٥، ١١١،١١٢/١ ، ٢من قانون الطفل ١٢لسنة١٩٩٦ مما يتعين إدانتهم وعقابهم بموجبها عملا بنص المادة٣٠٤/٢من قانون الاجراءات الجنائية .

وحيث أن الجرائم المسندة إلى كل من المتهمين :
على عبد الرؤوف حمدى، وفصاد أبو المجد السيد قد انتظميها مشروع اجرامى واحد وارتبطت ببعضها ارتباطا لا يقبل التجزئة ومن ثم وجب أخذ كل متهم منهما بجريمة العقوبة الأشد لأيهما دون غيرها وذلك عملا بنص المادة ٣٢من قانون العقوبات .

وحيث أن المحكمة ترى من ظروف الدعوى وملابساتها أخذ كل من المتهمين على عبد الرؤوف حمدى وفصاد أبو المجد السيد بقسط من الرأفة وذلك فى حدود ما يسمح به نص المادة ١٧من قانون العقوبات فتنزل بالعقوبة المقررة قانونا إلى الحد المبين بمنطوق هذا الحك .

وحيث أنه عن المصاريف الجنائية فإن المحكمة تلزم بها المتهمين بصفتهم المحكوم عليهم وذلك إستناداً إلى نص المادة ٣١٣من قانون الاجراءات الجنائية .

وحيث أن النيابة العامة قد أسندت إلى المتهمين جميعاً أنهم فى يوم٢/١/٢٠٠٠ بدائرة مركز دار السلام فى نقطة سوهاج اشتركوا وآخرون مجهولون فى تجمهر مؤلف من أكثر من خمسة أشخاص الغرض منه ارتكاب جرائم الاعتداء على الأشخاص والأموال وكان ذلك باستعمال القوة والعنف حال كون بعضهم يحمل أسلحة وآلات من شأنها أحداث الموت فوقعت منهم تنفيذا للغرض المقصود الجرائم التالية :

١ ـ وضعوا النار عمداً فى المساكن والمباني والمخازن وأكوام القش المملوكة للمجني عليهم المبين أسمائهم بالتحقيقات مما أدى الى احراق محتوياتها واحداث تلفيات بها على النحو الثابت بتقارير المعمل الجنائى .

أتلفوا عمدا الأموال الثابتة والمنقولة المبينة بالأوراق والمملوكة للمجني عليهم المبينة أسمائهم بالتحقيقات على النحو الثابت بالتقارير المرفقة. وقد ترتب على ذلك ضرر مالي لكل منهم جاوزت قيمة خمسين جنيهاً وجعل حياة الناس وصحتهم وأمنهم فى خطر .

سرقوا المبالغ النقدية والأشياء الأخرى المبينة وصفاً وقيمة بالأوراق والمملوكة لكنيسة مارجرجس بأولاد طوق غرب بطريق الاكراه الواقع على القس سوريال سيفين حنا بأن قاموا بتهديده باطلاق أعيرة من أسلحة نارية فشلوا بذلك مقاومته وتمكنوا بهذه الوسيلة من الاكراه من سرقة الأشياء سالفة البيان على النحو المبين بالتحقيقات .

سرقوا المبالغ النقدية والأشياء الأخرى المبينة وصفاً وقيمة بالأوراق والمملوكة للمجنى عليهم الواردة أسمائهم بالتحقيقات فى أحدى الطرق العامة وكان ذلك بطريق الاكراه الواقع عليهم بأن قاموا بتهديدهم والتعدى عليهم بالضرب فشلوا بذلك مقاومتهم وتمكنوا بهذه الوسيلة من الاكراه من سرقة الأشياء سالفة البيان على النحو المبين بالتحقيقات .

سرقوا المبالغ النقدية والمنقولات المبينة وصفا وقيمة بالأوراق والمملوكة للمجنى عليهم الواردة اسمائهم بالتحقيقات وكان ذلك ليلا من مساكنهم ومحالهم التجارية على النحو المبين بالتحقيقات.

أتلفوا عمدا مبنى معد لإقامة الشعائر الدينية كنيسة مارجرجس بأولاد طوق غرب وأشياء أخرى لها حرمة دينية على النحو المبين بتقريري المعمل الجنائي والإدارة الهندسية والوحدة المحلية المختصة.

ضربوا المجني عليهم الواردة أسمائهم بالتحقيقات باستعمال أدوات راضة عصى فأحدثوا بهم الإصابات الموصوفة بالتقارير الطبية المرفقة والتي أعجزت كل منهم عن أشغاله الشخصية مدة لا تزيد على عشرين يوماً.

كما أسندت أيضاً إلي المتهمين عبد الخالق رشاد وأحمد محمد وابراهيم أحمد علي وعبيد عبد الغنى خليفة وكمال كامل على ، أنهم فى يوم٢/١/٢٠٠٠ بدائرة مركز دار السلام – محافظة سوهاج – حازوا نخائر ثلاثمائة وعشر طلقة مما تستعمل على الأسلحة النارية من العيار ٧,٦٢×٣٩ مم دون أن يكون مرخصاً لهم فى حيازتها أو إحرازها وكان ذلك فى أحد أماكن التجمعات وطلبت عقاب هؤلاء المتهمين ـ بمقتضى المواد١٦٠/١ ثانيا، ١/٢٤٢ ، ٣، ٢٥٢، ٢٥٣، ١/٢٥٥ ، ١/٣١٤ ، ٣١٥/ثانيا، ٣١٧ أولا وثانيا ورابعاً وخامساً، ١/٣٦١ ، ٢، ٣من قانون العقوبات والمواد ٦، ٢٦/٥، ١/٣٠ من القانون ٣٩٤لسنة٥٤ المعدل والمواد ٢، ٣، ٣مكرر/١، ٣من القانون رقم ١٠لسنة١٩١٤ فى شأن التجمهر والمعدل بالقانون رقم ٨٧لسنة١٩٦٨ والمواد ٩٥، ١١١، ٢١/٢٢١من قانون الطفل رقم ١٢لسنة١٩٩٦ .

وركنت سلطة الاتهام فيما عزته إلي المتهمين من اتهام إلي أقوال النقيب طه عبد الرحمن زهير رئيس وحدة البحث الجنائي بمركز شرطة دار السلام والنقيب خالد عادل محمد عشرى معاون مباحث مركز شرطة دار السلام والملازم أول أحمد سعد دياب بمركز شرطة دار السلام والملازم أول محمد محمد أحمد مهران بمباحث أمن الدولة فرع سوهاج وبما ثبت من تقارير الإدارة الهندسية بالوحدة المحلية مصلحة الطب الشرعي .

فشهد النقيب طه عبد الرحمن زهير بالتحقيقات أن تحرياته أسفرت عن أنه وأثر الأحداث التى وقعت بقرية الكشح يومي٣١/١٢/١٩٩٩، ٢/١/٢٠٠٠والتي نجمت عن مشاجرة نشأت بين بعض المواطنين من المسلمين

والمسيحين أعقبها قيام بعض من المسيحين باتلاف أكشاك مملوكة للمسلمين وتبادل الطرفين إطلاق الأعيرة النارية وقد سرت شائعة بين الأهالي بمدينة دار السلام مفادها إحراق المعهد الديني وإتلاف مسجد القرية وقتل عدد من الأشخاص مما أثار حفيظة الأهالي وقام بعضهم بالتجمهر بمدينة دار السلام والقرى المجاورة وأحرقوا وأتلفوا عدداً من المساكن والمحال التجارية والصيدليات والعيادات الطبية والسيارات الخاصة بالمسيحيين والمسلمين كما قاموا بسرقة بعض المنقولات والأموال المملوكة لهؤلاء.

وشهد النقيب خالد عادل محمد عشرى بالتحقيقات أن تحرياته السرية أسفرت عن أن المتهمين السادس عشر والرابع عشر والخامس عشر سرقوا المنقولات المضبوطة بحوزتهم من بعض المنازل والمحال التجارية بمدينة دار السلام يوم٣/١/٢٠٠٠ وشهد الملازم اول أحمد سعد دياب بالتحقيقات أن حال تواجده بأحد الأكمنة بمدينة دار السلام بعد ظهر يوم٣/١/٢٠٠٠ ضبط المتهمين الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر وهم مستقلين السيارة قيادة المتهم الأول وبحوزتهم المنقولات المبينة وصفاً بالتحقيقات وبسؤالهم عن مصدرها أقروا له بسرقتها من بعض المنازل والمحال التجارية بمدينة دار السلام .

وشهد الملازم أول محمد محمد أحمد مهران بالتحقيقات أنه وحال تواجده مساء يوم٢/١/٢٠٠٠ بمدخل قرية الكشح ضبط المتهمين من الثامن والعشرين حتى الحادى والثلاثين مستقلين السيارة رقم ٥١٨٤٤نقل سوهاج قيادة المتهم الثامن والعشرون وبحوزتهم عدد ثلاثمائة وعشرطلقة من المستعملةعلى الأسلحة النارية عيار ٣٩×٧,٦٢مم .

وثبت من تقارير الادارة الهندسية بالوحدة المحلية بمركز ومدينة دار السلام وجود تلفيات بالمساكن والمحال التجارية والمخازن والصيدليات والعيادات والأماكن الأخرى الخاصة بالمجنى عليهم المبنية أسمائهم بالتحقيقات وقد جاوزت التلفيات التى لحقت بكل موقع مبلغ الخمسين جنيهاً.

وثبت من تقارير المعمل الجنائي حدوث حريق بأماكن مملوك لبعض المجني عليهم نتيجة اتصال مصدر حراري ذو لهب مكشوف .

وثبت من تقرير مصلحة الطب الشرعي أن الذخائر المضبوطة بحوزة المتهمين من الثامن والعشرين حتى الحادي والثلاثين وعددها ثلاثمائة وعشر طلقة من المستعملة على الأسلحة النارية عيار ٣٩×٧,٦٢مم وصالحة للاستعمال .

وبسؤال المتهمين بالتحقيقات أنكروا ما أسند اليهم ومثلوا بجلسة المحاكمة واعتصموا بالانكار وشرحت هيئة الدفاع الحاضرة معهم ظروف الدعوى وملا بساتها منتهية الى طلب القضاء ببراءة المتهمين مما أسند اليهم تأسيسا على عدم توافر جريمة التجمهر فى حقهم وبالتالى عدم مساءلتهم عن الجرائم المسندة إليهم كذلك شيوع الاتهام بالنسبة لجريمة حوزة المتهمين من الثامن والعشرين حتى الواحد والثلاثين لذخائر بدون ترخيص وتناولت أدلة الاتهام بالتشكيك وأقوال الشهود بالتجريح .

وحيث أن المحكمة وقد ألمت بواقعات الدعوى عن بصر وبصيرة فإنها تقدم لقضائها ما هو مقرر قانوناً بأنه يشترط لقيام جريمة التجمهر المؤثمة بالمادتين الثانية والثالثة من القانون ١٠لسنة١٩١٤ اتجاه غرض المتجمهرين الذين يزيد عددهم على خمسة أشخاص الى مقارفة الجرائم التى وقعت تنفيذاً لهذا الغرض وأن تكون نية الاعتداء قد جمعتهم وظلت تصاحبهم حتى نفذوا غرضهم المذكور وأن تكون الجرائم التى ارتكبت قد وقعت نتيجة نشاط إجرامي من طبيعة واحدة ولم تكن جرائم استقل بها أحد المتجمهرين لحسابه دون أن يؤدى إليها السير الطبيعي للأمور وقد وقعت جميعها حالة التجمهر . كما أن من المقرر قانوناً أيضاً أن مناط العقاب على التجمهر وشرط تضامن المتجمهرين فى المسئولية عن الجرائم التى تقع تنفيذاً للغرض منه هو ثبوت علمهم بهذا الغرض واتجاه غرض المتجمهرين اللذين يزيد عددهم على خمسة أشخاص إلي مقارفة الجرائم التى وقعت تنفيذاً لهذا الغرض وأن تكون النية مبيتة على اقتراف الجرائم وتوافر تلك الشروط وكفايتها يخضع للسلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ومتى كان ما تقدم وكان الثابت من أقوال جميع الضباط اللذين سئلوا بالتحقيقات أن ما أقترفه كل منهم من تصرفات كانت تلقائية ولطريقة عشوائية وبدون اتفاق أو تنظيم مسبق أو نية مبيتة بين المتهمين وكل متهم ارتكبها لصورة فجائية ولم تكن نية الاعتداء قد جمعتهم مما ينتفي معه عن المتهمين جريمة التجمهر وبالتالي ما ترتب عليه من جرائم ويضحي والحال كذلك مساءلة كل متهم عما أقترفه من جرم ودليل إدانته بشأنه لما كان ذلك وكانت المحكمة قد انتهت من قبل إلي إدانة المتهمين السالف ذكرهم عما ارتكبوه من جرائم مستقلة قام الدليل اليقيني فى الأوراق على ثبوتها قبلهم ولم يثبت فى الأوراق أن ثمة دليل يقيني على ثبوت ارتكاب باقي المتهمين كل على حدة لأي من الجرائم المسندة إليه اللهم سوى تحريات الشرطة والتي لا تصلح فى المسائل الجنائية أن تكون دليلا فى حد ذاتها على ثبوت الاتهام إذ أنها لا تعد أن تكون سوى قول مرسل مجهل المصدر لا يعبر سوى عن رأى صاحبها ويحتمل الصحة والبطلان والصدق والكذب كما لا ينال من ذلك أيضاً ما نسبه الملازم أول أحمد سعد دياب إلي إقرار المتهمين الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر من أن المنقولات التى ضبطت بحوزتهم قاموا بسرقتها من بعض المنازل والمحال التجارية بمدينة دار السلام فإنه فضلاً عن ذلك لا يعد اعتراف بالمعنى القانوني فقد نفى المتهمون صدور هذا الإقرار عنهم بالتحقيقات وبجلسة المحاكمة فضلاً أيضاً عن أن جميع المبلغين لم يتهموا أحد من

هؤلاء المتهمين باقتراف أي من الجرائم المبلغ عنها .

وحيث أنه عما نسبته النيابة العامة أيضاً للمتهمين عبد الخالق رشاد وأحمد محمد وابراهيم أحمد على وعبيد عبد الغنى خليفة وكمال كامل على من احرازهم لعدد ثلاثمائة وعشر طلقة فإن الثابت من أقوال الملازم أول محمد محمد أحمد مهران أنه عثر على النخائر المضبوطة فى كابينة السيارة رقم ٥١٨٤٤ نقل سوهاج ولم يسند لأي من هؤلاء المتهمين حوزته وملكيته لها فضلاً عن أن مكان الضبط لم يثبت خضوعه للسيطرة المادية للمتهمين أو انفراد أحد منهم بالسيطرة عليه ومن ثم يضحي شيوع الاتهام قائماً ولا يمكن معه والحال كذلك نسبة الجرم للمتهمين .

وحيث أنه من جماع ما تقدم فقد باتت الأوراق خلواً من ثمة دليل يقيني تطمئن اليه المحكمة لثبوت الاتهام ويتعين معه براءة المتهمين مما نسب اليهم عملاً بنص المادة ١/٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية مع مصادرة النخائر المضبوطة عملا بنص المادة ٣٠/٢ من قانون العقوبات لكون حيازتها جريمة فى ذاتها .

والمحكمة تنوه وتذكر وتؤكد بأن مصر الكنانة مهبط الأديان السماوية أرض التسامح والاخاء كانت على مدى القرون والعصور والأزمان شامخة قوية بسواعد عنصريها القبطى والمسلم تصديا سوياً لقوى البغى والطغيان وتحروا كل من حاول المساس بتراب الكنانة وكونا نسيجاً واحداً قويا لا يمسسه الدنس ولا يمزقه مايحاق بخيوطه من دسائس ومؤامرات وستظل وحدة عنصري الكنانة أمد الدهر على هذا العهد سداً منيعاً وحصنا قوياً ضد من يحاول النيل من سلامة أرض الكنانة حفظ الله مصر الكنانة من كل مكروه وحفظ شعبها بعنصريه المسلم والقبطي من ويلات الدهر فلتفخر الكنانة بهذا التماسك والترابط بين عنصري قاطنيها وليتطلع شعبها العظيم لعنصريه إلي غد أفضل يرفرف عليه رايات الازدهار والرفاهية فلتكن مصر دائما أولاً وفوق الجميع فلتكن مصر الكنانة دائما يسودها الحب والصفاء والمحكمة بهيئتها تأسف للأحداث التى دونتها الأوراق كما يأسف شعبها بعنصريه أيضاً لتلك الأحداث ولتكن أحداثاً طارئة لا رجعة لها بعظمة وفطنة شعبها بعنصريه المسلم والقبطي .

فلهذه الأسباب وبعد الاطلاع على المواد سالفة الذكر .

حكمت المحكمة غيابياً بالنسبة للمتهمين الثالث عشر والثالث والثلاثون والرابع والثلاثون والخامس والثلاثون والسادس والثلاثون والسابع والثلاثون وحضورياً بالنسبة لباقى المتهمين :-

أولاً : بمعاقبة كل من : طالب وحيد عباس وأبوزيد صالح احمد مصطفى وبهيج عبد الحارس عبد الوهاب وأبو السعود محروس عبد الوهاب بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات مما أسند إليه والزمته المصاريف الجنائية .

ثانياً : بمعاقبة كل من : يوسف حمدى عثمان وعصام راشد السيد رستم ومعتز عبد الرؤوف أحمد على وعلى منازع سليمان بالحبس مع الشغل لمدة سنتين عما أسند إليه وألزمته المصاريف الجنائية .

ثالثا: بمعاقبة كل من : علاء جاد عبد العظيم عمر وعبد العال فريد نور الدين والسيد جلال العاصى حسن وأحمد هاشم أحمد محمد والفاوى العتريس الفاوى وأحمد محمد على سليمان ونور الدين فريد عبد العال وعلاء عبد الشافى محمود وعبده حمدى عثمان السمان وسهرى حسين عبد اللاه وفريد عكاشة أحمد محمود بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة عما أسند إليه وألزمته المصاريف الجنائية .

رابعاً : بمعاقبة : على عبد الرؤوف حمدى بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة عما أسند إليه ومصادرة السلاح والنخائر المضبوطين وألزمته المصاريف الجنائية .

خامساً : بمعاقبة : فصاد أبو المجد السيد بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر وتغريمه مبلغ مائة جنيه عما أسند إليه ومصادرة السلاح الناري والنخائر المضبوطين وألزمته المصاريف الجنائية .

سادسا : ببراءة كل من رجب عنتر فرج الله بخيت ومصطفى عبد الحميد محمد وفريد الحاوى محمود عبد الباقي ومحمود أحمد محمد على وعبده نور الدين محمد وعلاء محمد أحمد واسماعيل ابراهيم طنطاوى وكليب عبد العزيز على وشعبان على ابراهيم بخيت والصدام مصطفى عبد البارى ومحمد أبو الوفا زيان أحمد والسيد عبد الحليم حمدى وعبد الخالق رشاد وأحمد محمد وابراهيم أحمد على وعبيد عبد الغنى خليفة وكمال كامل على وفاروق محمد على وعلاء فاروق محمد على مما نسب إليه.

صدر هذا الحكم وتلي علناً بجلسة الثلاثاء ٧جمادى الآخرة سنة١٤٢١هـ الموافق ٥سبتمبر سنة٢٠٠٠ م بذات الهيئة عدا السيد الأستاذ مدحت نور الدين وكيل النيابة.

أمين السر   رئيس المحكمة

٣١- حكم محكمة النقض فى ٣٠ يوليو ٢٠٠١

باسم الشعب - محكمة النقض - الدائرة الجنائية

المؤلفة برئاسة السيد المستشار/ حسن حمزة نائب رئيس المحكمة

وعضوية السادة المستشارين/ فتحى حجاب وجاب الله محمد جاب الله

وشبل حسن وهانى حنا

نواب رئيس المحكمة

وحضور رئيس النيابة العامة لدى محكمة النقض السيد/ محمود الشريف

وأمين السر السيد/ أشرف محمود

فى الجلسة العلنية المنعقدة بمقر المحكمة بمدينة القاهرة

فى يوم الأثنين ٩من جمادى الأولى سنة١٤٢٢هـ الموافق ٣٠من يونيه سنة٢٠٠١م.

أصدرت الحكم الآتى :

فى الطعن المقيد فى جدول النيابة برقم٥٨٠٦لسنة٢٠٠١ وبجدول المحكمة برقم٥٨٠٦لسنة٧١ القضائية.

المرفوع من :

١ - مايز أمين محمد عبد الرحيم

٢ - محمد فوزى شبيب سباق

ضد

النيابة العامة

ومنها

ضد

١ - كوكو عياد بطرس.
٢ - بيبو عياد بطرس.
٣ - رومانى منير شلبى.
٤ - بهيج محب اسكندر وشهرته " صموئيل ".
٥ - عادل بطرس شاكر.
٦ - سمير لمعى جيد.
٧ - متى شكرى شنوده
٨ - باسيلوس كامل لبيب.
٩ - سمير كامل لبيب.
١٠ - سمعان مفيد خليل.
١١ - صموئيل فريد مساك
(مطعون ضدهم)
١٢ - ميخائيل بقطر ابو اليمين وشهرته "أيمن".
١٣- عاطف غبريال عطية.
١٤ - فايز سليم شكر الله.
١٥ - جبرائيل عدلى غبريال.
١٦ - الفولى جيد الفولى.
١٧ - جمال عياد بطرس.
١٨ - جرجس عوض سلوانى.
١٩ - فوزى حكيم عبد الشهيد وشهرته "هطل".
٢٠ - فيكتور لبيب شنوده.
٢١ - رفعت الديب ارسل.
٢٢ - رأفت الديب ارسل.
٢٣ - جلال رسمي حبشى الشهير "بجلال البطلان".
٢٤ - رمسيس بخيت عبد الملاك.
٢٥ - سامى شاكر بشاى وشهرته "بيبو شاكر بشاى".
٢٦ - سعيد سوريال جرجس سعيد.
٢٧ - رفعت الديب ارسل وشهرته "حمام".
٢٨ - دميان وليم بشير.
٢٩ - فوميل سدراك سيفين. (مطعون ضدهم)
٣٠ - باسيليوس عبد الملاك سيفين وشهرته "بانود".
٣١ - أيوب ولسن نان.
٣٢ - ناجح بطرس شاكر.
٣٣ - السر ملموص نخنوخ.
٣٤ - جمال مفيد خليل.
٣٥ - يوسف فوزى حكيم.
٣٦ - عاطف فوزى حكيم.
٣٧ - نور فوزى حكيم.
٣٨ - جمال عزيز منصور.
٣٩ - فايز عوض احمد حسين.
٤٠ - فوزى عوض احمد حسين.
٤١ - عبد الناصر عوض احمد حسين.
٤٢ - جمال عبد المبدي القط.
٤٣ - خالد عبد المبدي القط.
٤٤ - الضبع عبد الكريم سباق.
٤٥ - ياسر شرف الدين يوسف.

٤٦ – نجم الدين يوسف عبد الرحيم.
٤٧ – شمس الدين عبد المعبود زهران.
٤٨ – طارق شرف الدين يوسف.
٤٩ – عصام نصر الدين يوسف. (مطعون ضدهم)
٥٠ – محمد جاد السيد زهران.
٥١ – محيي الدين يوسف عبد الرحيم.
٥٢ – صابر على عبد العال.
٥٣ – لطفي احمد حسن.
٥٤ – حسن احمد حسن.
٥٥ – أيمن السنوسي صديق.
٥٦ – ممدوح سعد الدين يوسف.
٥٧ – ممدوح ماهر عبد الله
٥٨ – سعد خلف حفني محمد.
٥٩ – فصاد حفني محمد.
٦٠ – احمد فصاد حفني وشهرته "هشام".
٦١ – محمد فصاد حفني وشهرته "حمادة".
٦٢ – محمد عجور محمد ابراهيم.
٦٣ – خليفة رفاعي صادق.
٦٤ – صابر عسران محمد.
٦٥ – صابر عبد الغنى عبد الله زرزور.
٦٦ – جابر عبد الغنى عبد الله زرزور. (مطعون ضدهم)
٦٧ – خيري موسى عبد الله.
٦٨ – احمد احمد صابر عسران.
٦٩ – فتوح كمال السمان احمد.
٧٠ – جبريل محمد السيد الاقرع.
٧١ – علاء جاد الرب عثمان.
٧٢ – محمد طاهر محمد عبد الله.
٧٣ – عبود موسى عبد الله.
٧٤ – معلاوى فهمي معلاوى.
٧٥ – عز الدين يوسف عبد الرحيم.
٧٦ – محمد امين حامد ابو زيد.
٧٧ – محمود محمد عبد الله وشهرته " محمود ابو صبيع "
٧٨ – على احمد ماحي.
٧٩ – خلف محمود العك.
٨٠ – راضي السيد محمد عرنوط.
٨١ – الجرو السيد محمد عرنوط.
٨٢ – محمود السيد محمد عرنوط.
٨٣ – جلال عبد الغنى محمد عرنوط.
٨٤ – محمد احمد حسن.
٨٥ – عنتر مدنى عبد المجيد وشهرته "عنتر الجزار"
٨٦ – اسعد ابو الوفا السيد.
٨٧ – اشرف حسيب محمود.
٨٨ – شريف حسيب محمود.
٨٩ – ابراهيم محسن عابدين. (مطعون ضدهم).
٩٠ – عبيد نظير عبيد.
٩١ – ابو الحمد نظير عبيد وشهرته "حمدان"
٩٢ – ابو العلا احمد عبد العال.
٩٣ – الفنجرى عبده شاكر معلاوى وشهرته "الصغير"
٩٤ – مايز امين محمد عبد الرحيم.
٩٥ – محمد فوزى شبيب سباق.
٩٦ – صلاح محمد السيد وشهرته "عبد الرحيم الاقرع"

ومن

١ – غطاس فهمي مقار.
٢ – فوزية شهيد اسحاق. (مدعين بالحقوق المدنية)
٣ – بهجه ذكى بشاى.
٤ – اسم غير مقروء.

ضــد

١ – ممدوح ماهر عبد الله.
٢ – خليفة رفاعي صادق.
٣ – خلف محمود العك.
٤ – صابر عسران محمد. (مطعون ضدهم)
٥ – احمد صابر عسران.
٦ – معلاوى فهمي معلاوى.

الوقائع

أتهمت النيابة العامة "المطعون ضدهم" فى قضية الجناية رقم ١لسنة٢٠٠٠ دار السلام (والمقيدة بالجدول الكلى برقم٢٣٦لسنة٢٠٠٠ سوهاج) بوصف انهم فى يوم ٣١من ديسمبر سنة١٩٩٩ ويومي ٢، ٣ من شهر يناير سنة٢٠٠٠ بدائرة مركز دار السلام محافظة سوهاج.

فى يوم الجمعه ٣١من ديسمبر سنة ١٩٩٩

اولاً : المتهمون من الاول حتى الثامن والثلاثين :

إشتركوا ولخرون مجهولون فى تجمهر الغرض منه ارتكاب جرائم الاعتداء على اشخاص واموال المسلمين وكان ذلك باستعمال القوة والعنف حال كون بعضهم حاملين اسلحة نارية وآلات من شانها أحداث الموت إذا استعملت بصفة أسلحة "أسياخ حديدية وعصا" وقد وقعت منهم تنفيذاً للغرض المقصود من التجمهر مع علمهم به الجرائم الآتية :

١– نهبوا البضائع والأمتعة المملوكة للمجني عليه محمود سليم احمد وآخرين وكان ذلك بالقوة الإجبارية على النحو المبين بالتحقيقات.

٢– أتلفوا عمداً المحال التجارية والاكشاك والفرش وعربات اليد والبضائع المملوكة للمجني (باقى السطر غير

مقروء) منهم تزيد قيمتها على خمسين جنيهاً.
٣- المتهمون من الثاني عشر حتى الخامس عشر : أحدثوا بمحمود سليم احمد عمدا مع سبق الإصرار الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي المرفق والتي أعجزته عن أشغاله الشخصية مدة لا تزيد عن عشرين يوما بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على التعدي على اى مسلم وما أن ظفروا بالمجني عليه حتى انهالوا عليه ضرباً مستعملين فى ذلك "عصا" حال كونهم ضمن التجمهر موضوع التهمة الواردة بالبند اولاً.

ثانياً : المتهمون من التاسع والثلاثين حتى الرابع والأربعين :

اشتركوا واخرون مجهولون فى تجمهر الغرض منه ارتكاب جرائم الاعتداء على أموال المسيحين وكان ذلك باستعمال القوة والعنف وقد وقعت منهم تنفيذاً للغرض المقصود من التجمهر مع علمهم به الجريمة الاتية :
أتلفوا عمدا المحال التجارية والبضائع المملوكة للمجنى عليهم رافت الديب أرسل واخرين وقد ترتب على ذلك أضرار مالية لكل منهم تزيد قيمتها على خمسين جنيهاً.

فى يوم الأحد ٢ من يناير سنة ٢٠٠٠ :

اولاً : المتهمون من الأول حتى الخامس :

فقرة غير مقروءة.
١- شرعوا فى قتل كل من محمد رجب محمد والسباعى عبد المقصود محمود والنميرى (سطر غير مقروء) الإصرار والترصد بأن عقدوا العزم وبيتوا النية على قتل أي مسلم واعدوا لهذه الغرض أسلحة نارية ونخائر وترصدوا المارين منهم بالطريق العام وما أن شاهدوا المجني عليهم حتى أطلقوا عليهم عدة أعيرة نارية قاصدين من ذلك قتلهم فاحدثوا بهم الإصابات الموصوفة بالتقارير الطبية وقد خاب اثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهم فيه وهو مداركة المجنى عليهم بالعلاج.
٢- أحرزوا بغير ترخيص أسلحة نارية "بنادق آلية".
٣- أحرزوا نخائر مما تستعمل على الأسلحة النارية سالفة البيان دون أن يكون مرخصا لهم بحيازتها إن إحرازها.

ثانياً : المتهمون من الخامس والربعين وحتى الثالث والتسعين :

اشتركوا واخرون مجهولون فى تجمهر الغرض منه ارتكاب جرائم الاعتداء على أشخاص واموال المسيحيين وكان ذلك باستعمال القوة والعنف وحالة كون بعضهم حاملين أسلحة نارية وآلات من شأنها أحداث الموت إذا استعملت بصفة أسلحة "عصى وآلات حديدية" وقد وقعت منهم تنفيذاً للغرض المقصود من التجمهر مع علمهم به الجرائم الآتية :

(١) المتهمون من الخامس والاربعين حتى الخمسين :

(أ) قتلوا وائل الضبع ميخائيل حبيب عمداً مع سبق الإصرار بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتله وأعدوا لهذا الغرض أسلحة نارية ونخائر، وما أن ظفروا بالمجنى عليه حتى أطلق عليه المتهمون من الخامس والاربعين حتى السابع والاربعين عدة أعيرة نارية حال وجود بقية المتهمون يشدون من أزرهم قاصدين جميعاً من ذلك قتله فاحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتى أودت بحياته وقد اقترفت وارتطت بهذه الجناية جناية أخرى وجنحة وهى انهم فى ذات الزمان والمكان سالفى البيان :
وضعوا النار عمداً فى محال مسكون بأن أوصلوا مصدراً حرارياً بمسكن المجنى عليه الضبع ميخائيل حبيب على النحو المبين بتقرير المعمل الجنائي. الأمر المنطبق عليه نص المادة ٢٥٢/١ عقوبات.
(ب) سرقوا المبلغ النقدي والمنقولات المبينة وصفاً وقيمة وقدرا بالتحقيقات والمملوكة للضبع ميخائيل حبيب وكان ذلك من مسكنه. الأمر المنطبق عليه نص المادة ٣١٧/اولاً وخامساً من قانون العقوبات.

(٢) المتهمون من الخامس والاربعين حتى السابع والربعين :

(أ) أحرزوا بغير ترخيص أسلحة نارية مششخنة (ثلاثة بنادق آلية).
(ب) أحرزوا نخائر مما تستعمل على الأسلحة سالفة البيان دون أن يكون مرخصا لهم بحيازتها أو إحرازها.

(٣) المتهمون من الخامس والاربعين حتى الخمسين أيضاً والمتهم الحادي والخمسين:

سطر غير مقروء
الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته - وقد إفترنت بهذه الجناية إخريتان جنايتان هي أنهم في ذات الزمان والمكان سالفى البيان :
وضعوا النار عمداً فى محال مسكون بأن أوصلوا مصدراً حرارياً ببعض محتويات مسكني المجني عليه سالف

الذكر على النحو المبين بتقرير المعمل الجنائي الأمر المطبق عليه نص المادة٢٥٢/١ من قانون العقوبات.
سرقوا المبالغ النقدية والمنقولات المبينة وصفاً بالتحقيقات والمملوكة للمجني عليه سالف الذكر وكان ذلك بطريق الإكراه الواقع على زوجته منال ظريف فارس بان اقتحموا مسكنه حاملين أسلحة نارية ونخائر أطلقوا داخله عدة أعيرة نارية قاصدين من ذلك قتل مقاومتها فتمكنوا بتلك الوسيلة من الإكراه من إتمام السرقة والفرار بالمسروقات آلام المنطبق عليه نص المادة٣١٤/١ من قانون العقوبات.

(٤) المتهم الحادي والخمسون :

أ- أحرز بغير ترخيص سلاحاً نارياً مششخناً "بندقية آلية".
ب- أحرز نخائر مما تستعمل على السلاح الناري سالف البيان دون أن يكون مرخصاً له بحيازته أو إحرازه.

(٥) المتهمون من الثاني والخمسون حتى الخامس والخمسين :

(أ) قتلو بونا القمص جبرائيل عمداً مع سبق الإصرار بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتلها واعدوا لهذا الغرض أسلحة نارية ونخائر وآلة حديدية واقتحموا مسكنها بالقوة وما أن ظفروا بها حتى أطلق عليها المتهم الثالث والخمسون عياراً نارياً حال وجود بقية المتهمين يشدون من أزره قاصدين جميعاً من ذلك فأحدثوا بها الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتى أودت بحياتها وقد اقترنت بهذه الجناية وتلتها جنايات لخرى هي انهما فى ذات الزمان والمكان سالفى البيان:
شرعوا فى قتل مريم قسطنطين شنودة عمدا مع سبق الإصرار بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتلها واعدوا لهذه الغرض أسلحة نارية ونخائر وآلة حديدية واقتحموا مسكنها بالقوة وما أن ظفروا بها حتى أطلق عليها المتهم الثالث والخمسون عيارا نارياً حال وجود بقية المتهمون يشدون من آزره قاصدين جميعا من ذلك قتلها فاحدثوا بها الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي وقد خاب اثر الجريمة لسبب لا دخل لارادته فيه وهو مداركه المجنى عليها بالعلاج.
شرعوا في قتل صباح قسطنطين شنوده عمدا مع سبق الإصرار بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتلها واعدوا لهذه الغرض أسلحة نارية ونخائر وآلة حديدية واقتحموا مسكنها بالقوة وما أن ظفروا بها حتى أطلقوا عليها عياراً نارياً قاصدين من ذلك قتلها وقد خاب اثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهم فيه وهو عدم أحكامهم التصويب.
وضعوا النار عمداً في محل مسكون بان سكبوا مادة معجلة على الاشتعال داخله وأوصلوا به مصدرا حراري على النحو المبين بتقرير المعمل الجنائي الأمر المنطبق عليه نصوص المواد ٤٥، ٤٦، ٢٣، ٢٣١، ٢/٢٣٤ ، ١/ ٢٥٢من قانون العقوبات.

(٦) المتهمون من الثاني والخمسين حتى الرابع والخمسين :

أ- أحرزوا بغير ترخيص أسلحة نارية " ثلاث بنادق آلية ".
ب- أحرزوا نخائر مما تستعمل على الأسلحة سالفة البيان دون أن يكون مرخصا لهم بحيازتها أو إحرازها.

(٧) المتهم الخامس والخمسين :

سطر غير مقروء.

(٨) المتهم السادس والخمسون :

(أ) قتل عبد المسيح محروس اسكندر عمدا مع سبق الإصرار بأن بيت النية وعقد العزم على قتله وأعد لهذا الغرض سلاحاً نارياً ونخائر وما أن اظفرا به حتى أطلق عليه عدة أعيرة نارية قاصداً من ذلك قتله فاحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته. وقد اقترنت بهذه الجناية أخرى هي انه في ذات الزمان والمكان سالفي البيان :
قتل سامية عبد المسيح محروس اسكندر عمداً مع سبق الإصرار بأن بيت النية وعقد العزم على قتلها واعد لهذا الغرض سلاحا نارياً ونخائر وما أن ظفر بها حتى أطلق عليها (سطر غير مقروء) فأحدث بها الإصابات الموصوفة لصفة التشريحية والتي أودت بحياتها الأمر المنطبق على نصوص المواد ٢٣٠، ٢٣١، ٢/٢٣٤ من قانون العقوبات.
(ب) أحرز بغير ترخيص سلاحاً نارياً "بندقية آلية".
(ج) أحرز نخائر مما تستعمل على السلاح سالف البيان دون أن يكون مرخصاً له بحيازته أو إحرازه.

(٩) المتهم السابع والخمسون :

(أ) شرع في قتل صفوت لبيب شنوده عمدا مع سبق الإصرار بان بيت النية وعقد العزم على قتله وأعد لهذا

الغرض سلاحا ناريا ونخائر وما أن ظفر به حتى أطلق عليه عيارا ناريا قاصدا من ذلك قتله فاحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي وقد خاب اثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه وهو مداركه المجنى عليه بالعلاج.
(ب) أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا " بندقية آلية ".
(ج) أحرز نخائر مما تستعمل على السلاح سالف البيان دون أن يكون مرخصاً له بحيازته أو إحرازه.

(١٠) فقرة غير مقروءة

(أ) قتلوا مهران لبيب شنوده عمداً مع سبق الإصرار بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتله واعدوا لهذا الغرض أسلحة نارية ونخائر ولفافات من القماش المشتعل وما أن ظفروا به حتى (سطر غير مقروء) النيران قاصدين جميعا من ذلك قتله فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته وقد تقدمت هذه الجناية واقترنت بها وتلتها جنايات أخرى هي إنها في ذات المكان والزمان سالفي البيان :
١- وضعوا النار عمداً في محل مسكون بأن اعدوا لهذا الغرض لفافات من القماش المشتعل وألقوا بها داخل مسكن المجني عليه على النحو المبين بتقرير المعمل الجنائي.
٢- شرعوا في قتل صفوت لبيب شنوده عمدا مع سبق الإصرار بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتله واعدوا لهذا الغرض أسلحة نارية ونخائر وما أن ظفروا به حتى أطلق عليه المتهمان الثامن والخمسون والثالث والستون عدة أعيرة نارية ألقى باقي المتهمون لفافات من القماش المشتعلة بمكان وجوده بمسكن المجني عليه مهران لبيب شنوده قاصدين جميعا من ذلك قتله فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي وقد خاب اثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهم فيه وهو مداركة المجني عليه بالعلاج.
٣- شرعوا في قتل سعاد موريس محارب ورفعت الضبع عزيز ونان جوده عبد المسيح والأمير مهران لبيب وماجدة مهران لبيب وعاطف غزالي بالامون ومريم صابر فؤاد عمداً مع سبق الإصرار بان بيتوا النية وعقدوا العزم على قتلهم واعدوا لهذا الغرض أسلحة نارية ونخائر وما أن ظفروا بهم بشرفه وداخل مسكن المجني عليه مهران لبيب شنوده حتى أطلق عليهم المتهمان الثامن والخمسون والثالث والستون عدة أعيرة نارية والقي باقي المتهمون القماش المشتعلة داخل المسكن قاصدين جميعاً من ذلك قتلهم وقد أوقف اثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهم فيه وهو عدم أحكامهم التصويب ووصول قوات الشرطة لمكان الحادث وفرار الجناة الأمر المنطبق عليه نصوص المواد ٤٥، ٤٦، ٢٣٠، ٢٣١

(١١) المتهمان الثامن والخمسون والثالث والستون :

١- أحرزوا بغير ترخيص سلاحين ناريين (بندقيتين آليتين).
٢- أحرزوا نخائر مما تستعمل على السلاحين سالفي البيان دون أن يكون مرخصا لهما بحيازتهما أو إحرازهما.

(١٢) المتهمون من الرابع والستين حتى الثالث والسبعين :

١- قتلوا تادرس لاوندى تادرس ونصر تادرس لاوندى عمداً مع سبق الإصرار بان بيتوا النية وعقدوا العزم على قتلهما واعدوا لهذا الغرض أسلحة نارية (بنادق آلية) ونخائر وأجسام صلبة واقتحموا مسكنهما وما أن ظفروا بهما بداخله حتى انهالوا ضربا بالأجسام الصلبة على راس المجني عليه الأول أطلق المتهمون الرابع والستون والخامس والستون والثاني والسبعون عدة أعيرة نارية على المجني عليه الثاني قاصدين من ذلك قتلهما فأحدثوا بهما الإصابات الموصوفة بتقريري الصفة التشريحية والتي أودت بحياتهما وقد اقترنت هذه الجناية بجناية أخري هى انهم فى ذات الزمان والمكان سالفي البيان :
(سطر غير مقروء)
للمجني عليهم سالفي الذكر وكان ذلك بطريق الإكراه الواقع على زوجة وابنة المجني عليه الأول بأن اقتحموا مسكنهم بالقوة شاهرين الأسلحة النارية والأجسام الصلبة أطلقوا عدة أعيرة نارية قاصدين من ذلك شل مقاومتهما وتمكنوا بهذه الوسيلة من الإكراه من إتمام السرقة والفرار بالمسروقات الأمر المنطبق عليه نص المادة٣١٤/١ من قانون العقوبات.

(١٣) المتهمون من الرابع والستون والخامس والستون والثاني والسبعون :

١- أحرزوا بغير ترخيص أسلحة نارية (ثلاثة بنادق آلية).
٢- أحرزوا نخائر مما تستعمل على السلاحين سالفي البيان دون أن يكون مرخصا لهما بحيازتهما أو إحرازهما.

(١٤) المتهمون الرابع والستون والثامن والستون أيضا والرابع والسبعون :

أ- قتلوا وهيب جرجس حنا عمدا مع سبق الإصرار بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتله واعدوا لهذا الغرض أسلحة نارية (بنادق آلية) ونخائر واقتحموا مسكنه ومـا أن ظفروا به بداخله حتى أطلقوا عليه عدة أعيرة نارية قاصـدين من ذلك قتله فأحـدثوا به الإصابات الموصوفـة بتقرير الصـفة التشريحـية والتي أودت بحيـاته وقد اقترنت بهذه الجناية وتلتها جنايتين اخريتان هى انهما فى ذات الزمان والمكان سالفي البيان :

(١) شرعوا فى قـتل عنتر وهيب جرجس حنا عـمدا مع سبق الإصرار بان بيـتوا النية وعقدوا العـزم على قتله واعدوا لهذا الغرض أسلحـة نـارية (بنادق آلية) ونخائر واقتحموا مسكنه ومـا أن ظفروا به بداخله حتى أطلقوا عليه عدة أعيرة نارية قاصدين من ذلك قتله لإرادتهم فيه هو مداركة المجني عليه بالعلاج.

لحمملخ وضعـوا النار عمداً فى محل مـعد للسكنى بأن أوصلوا مصـدراً حرارياً ذو لهب مكشوف بمحـتويات الحظيرة الملحقة بمسكن المجني عليهما سالفي الذكر على النحو المبين بتقرير المعمل الجنائي الأمر المنطبق عليه نصوص المواد ٤٥، ٤٦، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٤/١ ، ٢٥٢/١ من قانون العقوبات.

ب- أحرزوا بغير ترخيص أسلحة نارية (ثلاثة بنادق آلية).

ج - فقرة غير مقروءة.

(١٥) المتهمون الخامس والستون والسادس والستون والثاني والسبعون أيضا ومن الخامس والسبعين حتى الثامن والسبعين :

أ- سرقوا المنقـولات المبينة وصفاً وقيمـة بالأوراق والمملوكة للمجني عليه نبيل سـامى سيف وكان ذلك بطريق الإكراه الواقع عليـه بان اقتحموا مـخازنه حالة حمل المتـهمون الخامس والسـتون والثاني والسبـعون والثامن والسبعون أسلحـة نارية أطلقوا منها عدة أعيرة وأذ حـاول منعهم انهال عليه المتهم الخامس والسـبعون ضربا بعصا قاصدين من ذلك شـل مقاومته وتمكنوا بهذه الوسيلة من الإكراه من إتمام السـرقة والفرار بالمسروقات وقد ترك ذلك الإكراه اثر جروح بالمجني عليه على النحو المبين بالتقرير الطبي.

ب- وضع النـار عمداً فى المخازن المملوكة للمجني عليه سالـف الذكر بان أشعلوا فيها النيران على النحو المبين بتقرير المعمل الجنائي.

(١٦) المتهمون الخامس والستون والثاني والسبعون والثامن والسبعون :

١- أحرزوا بغير ترخيص أسلحة نارية (ثلاثة بنادق آلية).

٢- أحرزوا نخائر مما تستعمل على السلاحين سالفي البيان دون أن يكون مرخصا لهم بحيازتهم أو إحرازهم.

(١٧) المتهمان السابع والخمسون والثالث والستون أيضا والمتهم التاسع والسبعون:

١- قتلوا عـادل غطاس فهمي عـمدا مع سبق الإصـرار والترصد بـأن بيتوا النيـة وعقدوا العـزم على قتل أي مسيـحي واعدوا لهذا الغرض ثلاثة أسلحـة نارية وترصدوا المارين منهم بالطريق العام مـا أن ظفروا بالمجني عليه حتى أطلقوا عليه عدة أعيرة نارية قاصدين من تابع الطعن رقم٥٨٠٦/٧١ق

ذلك قتله فـأحدثوا به الإصابات الموصـوفة بتقرير الصـفة التشـريحية والتي أودت بحـياته. وقد اقتـرنت بهذه الجناية وتلتها جنايات أخرى هى أنهم فى ذات الزمان والمكان سالفي البيان :

أ - قتلوا حليم فـهمي مقـار وأشرف حليم فهمي مقار والأمـير حليم فهـمي مقار وزكـريا حليم فهمي مـقار وميسون غطاس فـهمي وجابر سدراك سعيد ورفـعت زغلول جابر عمداً مع سبق الإصرار والتـرصد بأن بيتوا النيـة وعقدوا الـعزم على قـتل أي مسـيحي وأعدوا لـهذا الغـرض ثلاثة أسلحة نارية وترصـدوا المارين منهم بالطريق العـام وما أن ظفـروا بالمجني عليهم حـتى أطلقوا عليـهم عدة أعـيرة نارية قـاصدين من ذلك قـتلهم فأحدثوا بهم الإصابات الموصوفة بتقرير سالفة التشريحية والتي أودت بحياتهم.

٢ - شرعوا فى قتل إيمان حليم فهمي ومرقص رشدي جندي عمداً مع سبق الإصرار والترصد بأن بيتوا النية وعقـدوا العزم على قتل أي مـسيحي وأعدوا لهـذا الغرض ثلاثة أسلحة نـارية وترصـدوا المارين منهم بالطريق العام وما أن ظفروا بالمجني عليهما حتى أطلقوا عليهما عـدة أعيرة نارية قاصدين من ذلك قتلهما فأحدثوا بهما الإصابات الموصوفة بالتـقريرين الطبيين وقد خاب اثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهم فـيه هو مداركه المجني عليهما بالعلاج. الأمر المنطبق عليه نصوص المواد ٤٥، ٤٦، ٢٣٠، ٢٣١، (كلمات غير مقرؤة)

ب - أحرزوا بغير ترخيص أسلحة نارية (ثلاثة بنادق آلية).

ج - أحرزوا نخـائر مما تستـعمل على الأسلحـة النارية سالفـة البيان دون أن يـكون مرخصـاً (كلمات غير مقرئة).

(١٨) المتهمون من الثامنين حتى الرابع والثمانين:

١ – قتلوا عمداً ظريف قديس عمداً مع سبق الإصرار والترصد بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتل أي مسيحي وأعدوا لهذا الغرض عصى وترصدوا المارين منهم بالطريق العام وما أن ظفروا بالمجني عليه حتى أنهال عليه المتهمان الثمانون والرابع والثمانون ضرباً بالعصى على رأسه حالة وجود بقية المتهمين يشدون من أزرهما قاصدين جميعاً من ذلك قتله فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته.

ب – قتلوا عاطف عزت زكى عمداً مع سبق الإصرار والترصد بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتل أي مسيحي وأعدوا لهذا الغرض عصى وترصدوا المارين منهم بالطريق العام وما أن ظفروا بالمجني عليه حتى انهالوا عليه ضرباً بالعصى وأشعلوا فيه النار قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الإصابات التي أودت بحياته. واقترنت هذه الجناية بجناية أخرى هى أنهم فى ذات الزمان والمكان سالفي الذكر.
سرقوا الدابتين المبينتين وصفاً بالأوراق والمملوكتين لسميحة حافظ السايح بالإكراه الواقع عليها بأن استوقفوها وانهالوا عليها ضرباً بالعصى قاصدين من ذلك شل مقاومتها وتمكنوا بهذه الوسيلة من الإكراه من إتمام السرقة والفرار بالمسروقات وقد ترك هذا الإكراه أثر الجروح على النحو المبين بالتقرير الطبي الأمر المنطبق عليه نص المادة ٣١٤من قانون العقوبات.

ج – قتلوا معوض شنودة معوض عمداً مع سبق الإصرار والترصد بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتل أي مسيحي وأعدوا لهذا الغرض عصى وترصدوا المارين منهم بالطريق العام وما أن ظفروا بالمجني عليه حتى انهالا عليه ضرباً بالعصى وأشعلوا فيه النار قاصدين جميعاً من ذلك قتله فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته.

(١٩) المتهم الثاني والأربعون أيضاً والمتهمان الخامس والثمانون والسادس والثمانون:

شرعوا فى قتل المجني عليهما معوض شنودة معوض وعزيز شفيق عطا الله عمداً مع سبق الإصرار والترصد بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتل أي من المسيحيين وأعدوا لهذا الغرض عصى وترصدوا المارين منهم بالطريق العام وما أن ظفروا بالسيارة التي تقل المجني عليهما حتى أجبروهما على النزول منها وانهالوا عليهما ضرباً بالعصى قاصدين جميعاً؟ من ذلك قتلهما فأحدثوا بهما الإصابات الموصوفة بالتقريرين الطبيين وقد خاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهم فيه هو مداركة المجني عليهما بالعلاج.

(٢٠) المتهمون الرابع والستون والسابع والستون والثامن والستون والثالث والسبعون أيضاً.

سرقوا الماشية والمنقولات والمبالغ النقدية المبينة وصفاً وقدراً بالأوراق والمملوكة للمجني عليه صفوت توفيق حبيب وكان ذلك بطريق الإكراه الواقع عليه بأن اقتحموا مسكنه عنوة.
لا يقرأ .
الوسيلة من الإكراه من إتمام السرقة والفرار بالمسروقات.

(٢١) المتهم الرابع والستون أيضاً:

(٢٢) المتهم الرابع والستون أيضاً والمتهمان السابع والثمانون والثامن والثمانون:

سرقوا الأغنام والدابة والمنقولات المبينة وصفاً وقيمة بالأوراق ، المملوكة لعدلي (لا يقرأ).

(٢٣)المتهم التاسع والثمانون

سرق المبلغ النقدي والدابة والمنقولات المبينة وصفاً وقيمة وقدراً بالأوراق والمملوكة للمجني عليها سمار شرقاوى ونيس وكان ذلك بطريق الإكراه الواقع عليها بأن أقتحم وبعض المتجمهرين ومسكنها بالقوة وانهال ضرباً بعصا على رأسها قاصداً من ذلك شل مقاومتها وتمكنوا بهذه الوسيلة من الإكراه من إتمام السرقة والفرار بالمسروقات وقد ترك ذلك الإكراه اثر جروح بالمجني معليها على النحو المبين بالتقرير الطبي.

(٢٤)المتهمان التسعون والحادي والتسعون:

سرقا الدراجات البخارية والمنقولات المبينة وصفاً وقدرا بالأوراق والمملوكة للمجني عليه ميلاد بخيت رزق الله وآخرين من المخزن الخاص به وذلك بطريق الكسر على النحو المبين بالتحقيقات.

(٢٥) المتهمان الثاني والتسعون والثالث والتسعون:

اتلفا عمدا منقولات مملوكة للغير بأن وضعا النار فى السيارة رقم ٥١٢٤٩نقل سوهاج ومقطورتها رقم٥٠٠٣٨ والمملوكين للمجني عليهما إدوارد حسنى هابيل وممدوح حتى هابيل والسيارة رقم ٤٢٥٣٦نقل القاهرة ومقطورتها رقم٥٩٠٥ والمملوكين للمجني عليه نصر فهمي حكيم وترتب على ذلك ضرر مالي لكل

منهم تزيد قيمته على خمسين جنيهاً.

ثالثاً: (١) المتهمان الرابع والتسعون والخامس والتسعون:

اشتركا وآخرون مجهولون فى تجمهر مؤلف من أكثر من خمسة أشخاص الغرض منه ارتكاب جرائم الاعتداء على المسيحيين وكان ذلك باستعمالهم القوة والعنف حالة كون بعضهم حاملين لأسلحة نارية وقد وقعت تنفيذاً للغرض المقصود من التجمهر مع علمهم به الجرائم الآتية:/
(١) قتلا أيمن حشمت حمدي عمداً مع سبق الإصرار والترصد بأن بيتا النية وعقدا العزم على قتل أي مسيحي وأعدا لهذا الغرض سلاحاً نارياً ووقفا بالطريق العام انتظاراً لمرور أي منهم وما أن شاهدا سيارة تجتاز تجمهرهم بسرعة فائقة حتى استقلا سيارة قادها المتهم الخامس والتسعون لمطاردة السيارة الأولى وأطلق المتهم الرابع والتسعون صوبها عدة أعيرة نارية قاصدين قتل من بداخلها فأصاب المجني عليه وأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته وقد اقترنت بهذه الجناية جناية أخرى هى أنهما فى ذات الزمان .
سطر غير مقروء.
شرعا فى قتل كل من راتب أحمد على وعزت إبراهيم على وعادل جابر عبد المجيد عمداً مع سبق الإصرار والترصد بأن بيتا النية وعقد العزم على قتل أي مسيحي وأعدا لهذا الغرض سلاحاً نارياً ووقفا بالطريق العام انتظاراً لمرور أي منهم وما أن شاهدا سيارة تجتاز تجمهرهم بسرعة فائقة حتى استقلا سيارة قادها المتهم الخامس والتسعون لمطاردة السيارة الأولى وأطلق المتهم الرابع والتسعون صوبها عدة أعيرة نارية قاصدين قتل من بداخلها فأصاب المجني عليهم وأحدث بهم الإصابات الموصوفة بالتقارير الطبية وقد خاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهما فيه هو مداركة المجني عليهم بالعلاج. "الأمر المنطبق عليه نص المواد ٤٥، ٤٦، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢/٢٣٤ من قانون العقوبات".

(٢) المتهم الرابع والتسعون:

أ – أحرز بغير ترخيص سلاحاً نارياً "بندقية آلية".
ب – أحرز ذخائر مما تستعمل على السلاح الناري سالف البيان دون أن يكون مرخصاً له بحيازته أو إحرازه.
فى يوم الاثنين ٣من يناير سنة٢٠٠٠ :

(أولاً) المتهم الثاني والخمسون أيضاً والمتهم السادس والتسعون:

أ – خطفا بالإكراه المجني عليها منال ظريف فارس بأن استوقفاها بالطريق حال حمل المتهم السادس والتسعون سلاحاً نارياً مهددين إياها به قاصدين من ذلك شل مقاومتها فتمكنا بهذه الوسيلة من الإكراه من خطفها واقتيادها ألي مسكن المتهم الثاني والخمسين بمنطقة الزراعات.
ب – أكرها المجني عليها سالفة الذكر بالتهديد بالسلاح الناري سالف البيان على إمضاء سنداً
سطر غير مقروء.
ج – شرعا فى قتل المجني عليها سالفة الذكر عمداً مع سبق الإصرار بأن بيتا النية وعقدا العزم على قتلها وأعدا لهذا الغرض سلاحاً نارياً ونخائر بأن اصطحبانا إلى خارج المسكن سالف البيان فى التهمة "أ" وأطلق عليها المتهم السادس والتسعون عياراً نارياً قاصدين من ذلك قتلها فأحدثا بها الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي على النحو المبين بالتحقيقات.

(ثانياً) المتهم السادس والتسعون:

أ– أحرز بغير ترخيص سلاحاً نارياً غير مششخن "فرد صناعة محلية".
ب – أحرز نخائر مما تستعمل على السلاح الناري سالف البيان دون أن يكون مرخصاً له بحيازته أو إحرازه.
وإحالتهم إلى محكمة جنايات سوهاج طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة.
وادعى كل من غطاس فهمي مقار وفوزية شهيد إسحاق وبهجة زكى بشارى ونعم رياض سعد جرجس وآخرين مدنياً قبل كل من ممدوح ماهر عبد الله وخليفة رفاعى صادق وخلف محمود العك وصابر عسران محمد وأحمد صابر عسران ومعلاوى فهمى معلاوى وآخرين بالمبالغ المبينة بالأوراق.
والمحكمة المذكورة قضت غيابياً بالنسبة للمتهمين أرقام ١٦، ٢٩، ٣٦، ٥٧، ٦١، ٧٩ وحضورياً للباقين فى ٥فبراير سنة٢٠٠١ عملا بالمواد٢٣٨/١،٢، ٢٤٤/١،٢، ٣٦١/١،٢من قانون العقوبات والمواد ١، ٦،٥/ ٢٦،٣من القانون رقم٣٩٤لسنة١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٢٦لسنة١٩٧٨، ١٦٥لسنة١٩٨١ والقسم الثاني من الجدول رقم ٣ الملحق به مع إعمال المادتين ١٧،٢/٣٢ من قانون العقوبات أولا: بمعاقبة فايز أمين محمد عبد الرحيم بالسجن لمدة عشر سنوات عن تهم الإتلاف العمدي وإحراز سلاح ناري "بندقية آلية وذخيرة"
ثانيا: بمعاقبة كمل من : مايز أمين محمد عبد الرحيم ومحمد فوزى شبيب سباق بالحس مع الشغل لمدة

سنتين باعتبار أن التهمتين المنسوبتين إليهما قتل وإصابة خطأ.
ثالثا: بإلزام المحكوم ضدهما بالمصاريف الجنائية.
رابعا: ببراءة كل من سالفي الذكر من تهمة الاشتراك فى التجمهر.
خامسا: بمعاقبة كل من أبو العلا أحمد عبد العال والفنجرى عبده شاكر معلاوى وشهرته "الصغير" بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة عن تهمة إتلاف السيارة رقم ٥١٢٤٩ نقل سوهاج ومقطورتها رقم٥٠٠٣٨ سوهاج وبإلزامهما بالمصاريف الجنائية.
سادسا: ببراءة كل من سالفي الذكر من تهمتي إتلاف السيارة رقم ٤٢٠٢٦ نقل القاهرة ومقطورتها رقم٥٩٠٥ والاشتراك فى التجمهر والجرائم التي حدثت خلاله عن يوم ٧من فبراير سنة٢٠٠٠
قتل بمنزله الكائن فى طريق ترعة الخيام الذى يقع بالقرب من الزراعات فى الناحية الغربية لقرية الكشح ويبعد منزله مسافة حوالى ٢٠متر عن منزل وائل الضبع
سابعا: ببراءة كل من كوكو عياد بطرس وبيبو عياد بطرس وروماني منير شلبى وبهيج محب إسكندر وشهرته "صموئيل" وعادل بطرس شاكر وسمير لمعى جيد ومتى شكرى شنودة وباسليوس كامل لبيب وسمير كامل لبيب وسمعان مفيد خليل وصموئيل فريد مساك وميخائيل بقطر أبو اليمين وشهرته "أيمن" وعاطف غبريال عطية وفايز سليم شكر الله وجبرائييل ع دلى غبريال والفولى جيد الفولى وجمال عياد بطرس وجرجس عوض سلوانى وفوزى حكيم عبد الشهيد وشهرته "هطل" وفيكتور لبيب شنوده ورفعت الديب أرسل ورأفت الديب أرسل وجلال رسمى حبشى الشهير "بحلال البطلان" ورمسيس بخيت عبد الملاك وسامى شاكر بشاى وشهرته "بيبو شاكر بشاى" وسعيد سوريال جرجس سعيد ورفعت أديب ارسل وشهرته "حمام" ودميان وليم بشير وفوميل سدراك سيفين وباسيليوس عبد الملاك سيفين وشهرته "بانود" وأيوب ولسن نان وناجح بطرس شاكر والنسر ملموحى نخنوج وجمال مفيد خليل ويوسف فوزى حكيم وعاطف فوزى حكيم ونور فوزى حكيم وجمال عزيز منصور وفايز عوض أحمد وفوزى عوض أحمد حسين وعبد الناصر عوض أحمد حسين وجمال عبد المبدى القط وخالد عبد المبدى القط والضبع عبد الكريم سباق وياسر شرسف الدين يوسف ونجم الدجين يوسف عبد الرحيم وشمس الدين عبد المعبود زهران وطارق شرف الدين يوسف وعصام نصر الدين يوسف ومحمد جاد السيد زهران ومحيى الدين يوسف عبد الرحيم موصابر على عبد العال ولطفى أحمد حسن وحسن أحمد حسن وأيمن السنوسى صديق وممدوح سعد الدين يوسف وممدوح ماهر عبد الله وسعد خلف حفنى محمد وفصاد حفنى محمد وفصاد حفنى محمد ومأحمد فصاد حفنى وشهرته "هشام" ومحمد فصاد حفنى وشهرته "حمادة" ومحمد عجوز ابراهيم وخليفيه رفاعى صادق وصابر عسران محمد ومصابر عبد الغنى عبد الله زرزور وجابر عبد الغنى عبد الله زرزور وخيرى موسى عبد الله وأحمد جابر عسران وفتوح كمال السمان أحمد ومجبريل محمد السيد الأقرع وعلاء جاد الرب عثمان ومحمد طاهر محمد عبد الله وعبود موسى عبد الله ومعلاوى فهمى معلاوى وعزك الدين يوسف عبد الرحيم ومحمد أمين حامد أبو ريد ومحمود محمد عبد الله وشهرته "محمود أبو صبيع" وعلى أحمد ماهر وخلف محمود العك وراضى السيد محمود عرنوط والجرو السيد محمد عرونوط ومحمود السيد محمد عرنوط وجلال عبد الغنى محمد عرنوط ومحمد أحمد حسين وعنتر مدنى عبد المجيد وشهرته "عنتر الجزار" وأسعد أبو الوفا السيد واشرف حسيب محمود وشريف حسيب محموهد وابراهيم محسن عابدين وعبيد نظير عبيد وابو الحمد نظير عبيد وشهرته "حمدان" وصلاح محمد السيد وشهرته "عبد الرحيم الاقرع" مما نسب إليهم.
ثامنا: بعدم قبول الدعاوى المدنية وبإلزام رافعيها كل فيما يخصه بمصاريفها.
فطعنت النيابة العامة والأستاذ/ أحمد جاد الكريم المحامى نيابة عن المحكوم عليهما ٩٤، ٩٥ والأستاذ ميشيل بسادة اسكاروس المحامى نيابة عن المدعيين بالحقوق المدنية كل من فوزية شهيد اسحاق ونعمة رياض سعد جرجس وغطاس فهمى مقار وبهجة زكى بشاى فى هذا الحكم بطريق النقض النيابة العامة فى ٢٠من فبراير سنة٢٠٠١ والثانى فى ١٧من مارس سنة٢٠٠٠والأخير فى
سطر غير مقروء .
وقدمت ثلاث مذكرات بأسباب الطعن الأولى من النيابة العامة فى ١٨من فبراير سنة٢٠٠١ موقعاً عليها من محام عام بها والثانية عن المحكوم عليهما ٩٤، ٩٥ فى ١٧من مارس سنة٢٠٠١ موقعاً عليها من الأستاذ/ عجيبي اسحق المحامى والثالثة – من المدعيين بالحقوق المدنية – فى ٥من أبريل سنة٢٠٠١ موقعاً عليها من الأستاذ/ عجايبى زكى عجايبى المحامى.
وبجلسة اليوم سمعت المرافعة على ما هو مبين بمحضر الجلسة.

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة.
أولا: عن الطعن المقدم من المحكوم عليهما – مايز أمين محمد عبد الرحيم ومحمد فوزى شبيب سباق.
حيث أن المحكوم عليهما – مايز أمي محمد عبد الرحيم ومحمد فوزى شبيب سباق – وفق ما أفصحت عنه

النيابة العامة لم يتقدما لتنفيذ العقوبة المقيدة للحرية المقضي بها عليهما قبل يوم الجلسة المحددة لنظر طعنهما فيتعين الحكم بسقوطه.

ثانيا: عن الطعن المقدم من النيابة العامة:

حيث إن الحكم المطعون فيه وإن صدر غيابياً بالنسبة للمطعون ضدهم السادس عشر والتاسع والعشرين والسادس والثلاثين والسابع والخمسين والواحد والستين والتاسع والسبعين إلا أنه لما كانت المادة ٣٣من القانون رقم ٥٧لسنة١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض قد أجازت للنيابة العامة فيما يختص بالدعاوى الجنائية الطعن بطريق النقض فى الحكم الصادر من محكمة الجنايات فى غيبة المتهم بجناية ومن ثم فإن الطعن المقدم من النيابة العامة يكون جائزاً.

وحيث إن الطعن المقدم من النيابة العامة قد استوفى الشكل المقرر فى القانون حيث إن مما تنعاه النيابة العامة على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بإدانة المطعون ضدهما الرابع والتسعين والخامس والتسعين بتهمتي القتل والإصابة الخطأ وببراءة جميع المطعون ضدهم من تهمة الاشتراك فى التجمهر الذي كان الغرض منه ارتكاب جرائم الاعتداء على أشخاص وأموال المسلمين والمسيحيين والتهم التي وقعت من بعضهم تنفيذاً لهذا التجمهر وهى القتل العمد والشروع فيه وإحراز أسلحة نارية ونخائر بدون ترخيص والحريق العمد والسرقة بالإكراه والإتلاف والضرب استنادا إلى الشك فى أدلة الإثبات قد أنطوي على الفساد الاستدلال والقصور فى التسبيب والإخلال بحق الدفاع، ذلك بأن الأسباب التي ساقها الحكم لاطراح هذه الادلة غير سائغة ولا تؤدى إلى النتيجة التي رتبها الحكم عليها إذ أن عدم إفصاح مأمور الضبط القضائي عن مصدر تحرياته لا ينال من جديتها كما أن تأخر المجني عليهم فى الإبلاغ عن وقائع الإتلاف وعدم امتلاك بعضهم ثمة ممتلكات ومبالغة البعض الآخر فى تقدير قيمة التلفيات وتناقض أقوال الشهود بمحضر جمع الاستدلالات وتحقيقات النيابة مع الدليل الفنى واختلاط الحابل بالنابل لا يستتبع الشك فى أقوالهم ، كما أن عدم معقولية الاتهام وشيوعه وكيديته وعدم ضبط المتهمين أثناء ارتكابهم الواقعة وعدم ضبط الوسائل التي استعلمت فى الحادث لا يؤدى إلى نفى الاتهام عنهم. هذا إلى أن الحكم لم يعي بمناقشة الأدلة المادية والفنية المتمثلة فى معاينات النيابة العامة وتقارير مصلحة الطب الشرعي، والعوض القانوني ولم يعرض لبعض أقوال المجني عليهم الدالة على ارتكاب بعض المطعون ضدهم لبعض الجرائم المسندة إليهم مما يدل على أن المحكمة أصدرت حكمها بغير تمحيص لعناصر الدعوى وأدلتها والإحاطة بظروفها عن بصر وبصيرة هذا فضلاً عن أن المحكمة قد أدانت المطعون ضدهما الرابع والتسعين والخامس والتسعين بجريمتي القتل والإصابة الخطأ اللتين لم تردا فى أمر الحالة بدلا من جريمتي القتل العمد والشروع فيه المسندة إليهما كل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه.

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه بعد أن أورد أدلة الإدانة فى حق المتهمين الثاني والتسعين والثالث والتسعين والرابع والتسعين والخامس والتسعين بالنسبة لجرائم إحراز سلاح ناري ونخيرته بغير ترخيص والقتل والإصابة الخطأ والإتلاف.

أورد تقرير وأدلة الاتهام التي ساقتها النيابة العامة ثم برر قضاءه ببراءة المتهمين سالفي الذكر من تهمة الاشتراك فى التجمهر وبراءة باقي المتهمين من جميع التهم المسندة إليهم استناداً إلى الشك فى ثبوت الاتهام تأسيساً على عدم الاطمئنان إلى الدليل المستمد من أقوال شهود الإثبات لتأخرهم فى الإبلاغ ولأن شهادتهم لم تأت على وجه الجزم واليقين ولاختلاط الحابل بالنابل ولناقض أقوالهم بمحضر الاستدلال وتحقيقات النيابة العامة وتناقضها مع الدليل الفنى وللاطمئنان إلى أقوال شهود النفى ولعدم الاطمئنان إلى التحريات لجهالة مصدرها وللمبالغة فى تقدير قيمة التلفيات وثبوت عدم امتلاك بعض المجني عليهم ثمة ممتلكات وعدم العثور على المضبوطات وعدم ضبط المتهمين والأدوات المستعملة فى الحادث واستبعاد النيابة العامة لبعض المتهمين الذين وردت أسمائهم على لسان شهود الإثبات ، لما كان ذلك ، وكان الشارع يوجب فى المادة ٣١٠من قانون الإجراءات الجنائية أن يشتمل الحكم – ولو كان صادراً بالبراءة – على الأسباب التي بنى عليها وإلا كان باطلاً ، والمراد بالتسبيب المعتبر تحديد الأسانيد والحجج المبنى عليها والمنتجة هى له سواء من حيث الواقع أو من حيث القانون، ولكي يحقق الغرض منه يجب أن يكون فى بيان جلى مفصل يستطاع الوقوف على مسوغات ما قضى به ، أما إفراغ الحكم فى عبارة عامة معماة أو وضعه فى صورة مجهلة مجملة فلا يحقق الغرض الذي قصده الشارع من استجاب تسبيب الاحكام ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها فى الحكم، كما أنه من المقرر أن محكمة الموضوع وإن كان لها أن تقضى بالبراءة متى تشككت فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أن المحكمة محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام عليها الاتهام عن بصر وبصيرة ووازنت بينها وبين أدلة النفى فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة فى صحة عناصر الإثبات ، كما أنه من المقرر كذلك أنه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تزن أقوال الشهود وتقدرها التقدير الذي تطمئن إليه دون أن تكون ملزمة ببيان سبب أطرحها لها إلا أنه متى أفصحت المحكمة عن الأسباب التي من أجلها لم تعول على أقوال الشهود فإن لمحكمة النقض أن تراقب ما إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدى إلى النتيجة التي خلصت إليها من عدمه وإذ كان البين من الحكم المطعون فيه أنه أغفل الواقعة المنسوبة إلى المطعون ضدهم فلم يبينها وأطرح

أدلة الاتهام آلتي ساقتهـا النيابة على ثبوتها بتبرير غير سـائغ وليس من شأنه أن يؤدى إلى ما ترتب عليه ذلك بأن القانون لا يوجب حـتماً أن يتـولى رجل الضبط القضـائي بنفسه التـحريات والأبحاث التي يؤسس عليـها الطلب بالإذن له بتفتيش الشخص أو أن يكون على معرفة شخصـية سابقة به بل له أن يستعين فيما قد يجريه من تحريات وأبحاث أو ما يتـخذه من وسائل التنقيب بمعاونيه من رجال السلطة العـامة أو المرشدين السريين ومن يتولون إبلاغه عما وقع بالفعل من جرائم مادام أنه قد اقتنع شخصياً بما نقلوه إليه وبصدق ما نقله عنهم من معلومات وكان لا يعيب الإجراءات أن تبقى شخصيـة المرشد غير معروفة وأن لا يفصح عنها رجل الضبط القضـائي الذي اختاره لمعـاونته فى مهمته ومن ثم فلا مـحل للاستناد إلى عدم إفـصاح الضابط عن مـصدر تحرياته فى القول بعـدم جدية هذه التحريات. لما كان ذلك ، وكان تأخر الشـهود فى الإبلاغ عن وقائع الإتلاف وعدم امتلاكهم ثمة ممتلكات أو سلعتهم فى نفس الشيء

سطر غير مقروء.

وعدم تطابقهـا مع الدليل الفنى لا يؤدى فى الاستدلال السليم إلى إطراح أقـوالهم كما أن الدفع بعدم معـقولية الاتهام وشيوعـه وكيديته وعدم ضبط المتهمين أثناء ارتكابهم الواقعة وعدم ضبط الوسائل الـتي استعملت فى الحادث لا ينفى ثبوت الوقائع المسندة إلى المطعون ضدهم.

هذا إلى أن الحكم لم يوضـح مـاهية الظروف التي خلص منهـا إلى أن الواقعـة تنبئ عن اختلاط الحـابل بالنابل ولم يبين ما هو المقصـود من تلكم العبارة المرسلة على هذه الصورة المبهـمة المجهلة ولم يصفح عن سنده فى القول بقيامهـا حتى يتضح وجه استدلاله بها على البراءة . فإن ذلك كله يـنبئ عن أن المحكمة أصدرت حكمها المطعون فيه بغير إحاطة بظروف الدعوى وتمحـيص لأدلتها ومن ثم فإن الحكم يكون قد انطوى على فساد فى الاستدلال.

هذا إلى أن الحكم لم يعن بمناقـشة الأدلة المادية والفنيـة المتمـثلة فى معاينات النـيابة العامـة وعمليـة العرض القانونـي وتقارير مصلـحة الطب الشرعي . كما لم يعـرض لأدله الثبـوت التي قامت فى حق بعض المـطعون ضدهم الدالة على إسهـامهم فيما وقع من جرائم والمتمـثلة فى أقوال صفوت توفيق حبـيب وميلاد بخيت رزق الله ومنال ظريف فارس . فان كل ذلك ينبئ عن أن المحكمة أصدرت حكمهـا المطعون فيه بغير إحاطة بظروف الدعوى وتمحيص لأدلتها مما يصم الحكم بعيب القصور فى التسبيب.

وحيث إنه لما كانت النيابة العامة فى مجال المصلحة أو الصفة فى الطعن هى خصم عادل تختص بمركز قانوني خاص اعتباراً بأنها تمثل الصالح العام وتسعى إلى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى الجنائية فلها بهذه المثابة أن تـطعن فى الاحكام وان لم يكن لها كـسلطة اتهام مـصلحة خاصـة فى الطعن بل كانت المصـلحة هى للمحكوم عليه ومن فان مصلحتها فى ا لطعن الماثل قـبل المطعون ضدهما الرابع والتسعين والخامس والتسعين تكومن قـائمة ولو أن الحكم قـد قضى بإدانتـهما. لما كـان ذلك ، وكان البين من الحـكم المطعون فـيه أنه أدان المطعون ضـدهما الرابع والتسـعين والخامس والتسعـين بجريمتي القتل والإصابـة الخطأ التين لم تردا فى أمر الإحالة بدلاً من جريمتي الـقتل العمد والشروع فـيه المسندتين إليهما. وكـان التخيير الـذي تجريه المحكمة فى التهمـة من القتل العمد والشـروع فيه آلي قتل وإصابة خطأ ليس مـجر تغيير فى وصـف الأفعال المسندة إلى المطعون ضـدهما فى أمر الإحـالة مما تملك المحكمة إجراءه بغـير تعديل فى التـهمة عـملاً بنص المادة ٣٠٨من قانون الإجراءات الجنائية وإنما هو تعديل فى التهـمة نفسهـا يشتمل على إسناد واقـعة جديدة إليهما لم تكن واردة فى أمر الإحالة وهى واقعة القتل والإصابة الخطأ مما كـان يتعين معه على المحكمة أن تلفت نظر الدفاع إلى ذلك التعديل وهى إذ لم تفـعل ذلك فإنها تكون قد أخلت بحق المطعون ضدهمـا فى الدفاع. لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فـيه يكون معيبـاً بما يوجب نقضـه. لما كان ما تقدم ، وكـانت التهم المنسوبة للمطعـون ضدهم والجرائم التي دين بـها المحكوم عليهم أبو العـلا أحمـد عبد العـال والفنجرى عبـده شاكـر معلاوى وشـهرته الصغير ومـأير أمين محمد عبد الرحيم ومـحمد فوزى شبيب سبـاق تلتقي جميعاً فى صعـيد واحد فإن نقض الحكم بالنسبة لكل منهم يقـتضي نقضه بالنسبة لجميـع التهم والجرائم لأن إعادة المحاكمـة بالنسبة لهم وما تجر إليه أو تنتـهي عنده تقتضي لوحدة واقـعات الدعوى ولحسن سـير العدالة أن تكون إعادة البحـث بالنسبة للمطعون ضدهم والمحكوم عليهم سالفي الذكر فى جميع نواحيها دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن.

ثـالثا: عن الطعن المقدم من المدعين بالحقوق المدنية:

وحيث إن قضاء الحكم المطعون فيه بعدم قبول الدعوى المدنية يعد منهياً للخصومة على خلاف ظاهرة مادام أن مآل طرح الدعوى المدنية على المحكـمة المدنية هو الحكم برفضهـا - كمـا هو الحال فى الدعوى المطروحة ومن ثم فإن الطعن بالنقض يكون جائزاً.

وحيث إن مما ينعاه المدعون بالحـقوق المدنية على الحكم المطعون فيه أنه قـد أخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك أنه قضى بعدم قبول دعواه المدنية رغم توافر عناصرها فى حق المطعون ضدهم من خطأ وضرر وعلاقة سببية ما يعينه ويستوجب نقضه.

وحيث إن قـضاء محكمة النقض قـد استقر على أنه لا يحـق لمحكمة الموضوع أن تفصل فى الدعـوى الجنائية التي هى أساس الدعوى المدنية من غير أن تستفد وسائل التحقيق الممكنة ولا ينبغي لها أن تحيل الدعوى المدنية

على المحكمة المختصة بمقولة أن الامر يحتاج إلى إجراءات وتحقيقات يضيق عنها نطاق الدعوى - ذلك بأن نطاق الدعوى الجنائية لا يمكن أن يضيق عن تحقيق موضوعها والفصل فيها على أساس التحقيق الذي يتم ولأن حق المحكمة الجنائية فى الإحالة على المحكمة المدنية بمقتضى المادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية يجب أن يساير حجية الأحكام الجنائية أمام المحاكم المدنية بمعنى أنه لا يجوز
سطر غير مقروء.
بإحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المختصة إذا كان حكم البراءة يمس أساس الدعوى المدنية مساساً يقيد حرية القاضى المدني ٠٠٠٠٠ لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى فى الدعوى الجنائية ببراءة المطعون ضدهم من التهم المسندة إليهم لعدم ثبوتها وكان لازم ذلك حتما القضاء برفض الدعوى المدنية إعمالاً لنصوص القانون وقواعد قوة الشيء المقضي فيه جنائياً أمام المحاكم المدنية - وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظام قضى بعد. سطر غير مقروء.
فى حقيقة عدم ألي المحكمة المدنية المختصة فإنه يكون معيباً بما يوجب نقضه فيما قضى به فى الدعوى المدنية بالنسبة إلى الطاعنين ولباقى المدعين بالحقوق المدنية نظراً لوحدة الواقعة وتحقيقاً لحسن سير العدالة. بغير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن.

فلهذه الأسباب

ثانيا: بقبول طعن النيابة العامة والمدعين بالحقوق المدنية شكلاً وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والإعادة بالنسبة للمطعون ضدهم جميعا والمحكوم عليهم أبو العلا أحمد عبد العال والفنجرى عبده شاكر معلاوى وشهرتة " الصغير" ومايز أمين محمد عبد الرحيم ومحمد فوزى شبيب سباق والمدعيين بالحقوق المدنية جميعا وإحالة القضية إلى محكمة جنايات سوهاج لتحكم فيها من جديد دائرة أخرى

٣٢- حكم محكمة جنايات سوهاج بعد نقض الحكم للمرة الأولي

بسم الله الرحمن الرحيم

باسم الشعب

محكمة جنايات سوهاج

المشكلة علناً برياسة السيد الأستاذ المستشار / لطفى سالمان سالم رئيس المحكمة

وبحضور السيدين المستشارين / على حسين نصر وأحمد محمود عبد الوهاب المستشارين بمحكمة أستئناف أسيوط •

والسيد الأستاذ / أشرف هلال وكيل أول نيابة أمن الدولة العليا

والسيد الأستاذ / محد حسنى بشرى وكيل النيابة •

والسيد/ محمود فرغلى أمين السر

أصدرت الحكم الآتى:-

في قضية النيابة العامة رقم ١ لسنة٢٠٠٠ دار السلام (٢٣٦لسنة٢٠٠٠ كلى جنوب سوهاج)

ضد

١- كوكو عياد بطرس
٢- بيبو عياد بطرس
٣- رومانى منير شلبى
٤- بهيج محب اسكندر وشهرته صموئيل
٥- عادل بطرس شاكر
٦- سمير لمعى جيد
٧- متى شكرى شنوده
٨- باسليوس كامل لبيب
٩- سمير كامل لبيب
١٠- سمعان مفيد خليل
١١- صموئيل مريد مساك
١٢- ميخائيل بقطر أبو اليمين وشهرته أيمن
١٣- عاطف غبريال عطيه
١٤- فايز سليم شكر الله
١٥- جبرائيل عدلى غبريال
١٦- الفولى جيد الفولى
١٧- جمال عياد بطرس
١٨- جرجس عوض سلوانس
١٩- فوزى حكيم عبد الشهيد وشهرته هطل
٢٠- فيكتور لبيب شنوده
٢١- رفعت الديب أرسل
٢٢-رأفت أديب أرسل
٢٣- جلال رسمى حبشى وشهرته جلال البطلان
٢٤-رمسيس بخيت عبد الملاك
٢٥- سامى شاكر بشاى وشهرته بيبو شاكر بشاى
٢٦- سعيد سوريال جرجس سعيد
٢٧- رفعت أديب أرسل وشهرته حمام
٢٨- دميان وليم بشير
٢٩- فوميل سدراك سيفين
٣٠- باسيليوس عبدالملاك سيفين وشهرته بانود
٣١- أيوب ولسن نان
٣٢- ناجح بطرس شاكر
٣٣- النسر ملموص نخنوخ
٣٤- جمال مفيد خليل
٣٥- يوسف فوزى حكيم
٣٦- عاطف فوزى حكيم
٣٧- نور فوزى حكيم
٣٨- جمال عزيز منصور
٣٩- فايز عوض أحمد حسين
٤٠- فوزى عوض أحمد حسين
٤١- عبد الناصر عوض أحمد حسين
٤٢- جمال عبد المبدى القط
٤٣- خالد عبد المبدى القط
٤٤- الضبع عبد الكريم سباق
٤٥- ياسر شرف الدين يوسف
٤٦- نجم الدين يوسف عبد الرحيم
٤٧- شمس الدين عبد المعبود زهران
٤٨- طارق شرف الدين يوسف
٤٩- عصام نصر الدين يوسف
٥٠- محمد جاد السيد زهران
٥١- محى الدين يوسف عبد الرحيم
٥٢- صابر على عبد العال
٥٣- لطفى أحمد حسن
٥٤- حسن أحمد حسن
٥٥- أيمن السنوسى صديق
٥٦- ممدوح سعد الدين يوسف
٥٧- ممدوح ماهر عبد الله
٥٨- سعد خلف حفنى محمد
٥٩- فصاد حنفى محمد
٦٠- أحمد فصاد حفنى وشهرته هشام
٦١- محمد فصاد حفنى وشهرته حماده
٦٢- محمد عجور محمد ابراهيم
٦٣- خليفة رفاعى صادق
٦٤- صابر عسران محمد
٦٥- صابر عبد الغنى عبد الله زرزور
٦٦- جابر عبد الغنى عبد الله زرزور

٦٧- خيرى موسى عبد الله
٦٨- أحمد صابر عسران
٦٩- فتوح كمال السمان
٧٠- جبرئيل محمد السيد الأقرع
٧١- علاء جاد الرب عثمان
٧٢- محمد طاهر محمد عبد الله
٧٣- عبود موسى عبد الله
٧٤- معلاوى فهمى معلاوى
٧٥- عز الدين يوسف عبد الرحيم
٧٦- محمد أمين حامد أبو زيد
٧٧- محمود محمد عبد الله وشهرته محمود ابو صبيع
٧٨- على أحمد ماحى
٧٩- خلف محمود العك
٨٠- راضى السيد محمد عرنوط
٨١- الجرو السيد محمد عرنوط
٨٢- محمود السيد محمد عرنوط
٨٣- جلال عبد الغنى محمد عرنوط
٨٤- محسن أحمد حسين
٨٥- عنتر مدنى عبد المجيد وشهرته عنتر الجزار
٨٦- أسعد أبو الوفا السيد
٨٧- أشرف حسيب محمود
٨٨- شريف حسيب محمود
٨٩- ابراهيم محسن علبدين
٩٠- عبيد نظير عبيد
٩١-أبو الحمد نظير عبيد وشهرته حمدان
٩٢- أبو العلا أحمد عبد العال
٩٣- الفنجرى عبده شاكر معلاوى وشهرته الصغير
٩٤- مايز أمين محمد عبد الرحيم
٩٥- محمد فوزى شبيب سباق
٩٦- صلاح محمد السيد وشهرته عبد الرحيم الأقرع

حضر المتهمون جميعاً عدا أرقام١٠،١٩،٣٥،٥٧،٧٩،٩٣ وهم فوزى حكيم عبد الشهيد وشهرته هطل توفى ، ويوسف فوزى حكيم ، ممدوح ماهر عبد الله ،وخلف محمود العك والفنجرى عبده شاكر معلاوى وشهرته الصغير وتدعى مدنياً/ سعاد مريس محاتب قبل المتهمين أرقام٥٨،٥٩،٦٠،٦١،٦٢،٦ بمبلغ ٢٠٠١ج ألفين وواحد جنيه على سبيل التعويض المدني المؤقت و الأتعاب وتدعى مدنياً / منال ظريف فارس قبل المتهمين أرقام٤٥،٤٦،٤٧،٤٨،٤٩،٥٠،٥١ بمبلغ ٢٠٠١ج ألفين وواحد جنيه على سبيل التعويض المدني المؤقت و الأتعاب ويدعى مدنياً/ الضبع ميخائيل حسيب قبل المتهمين أرقام ٤٥،٤٦،٤٧،٤٨،٤٩،٥٠ بمبلغ ٢٠٠١ج ألفين وواحد جنيه على سبيل التعويض المدنى المؤقت و الأتعاب وتدعى مدنياً / سميحة حافظ السايح قبل المتهمين أرقام٨٠،٨١،٨٢،٨٣،٨٤ على سبيل التعويض المدنى المؤقت بمبلغ ٢٠٠١ج ألفين وواحد والمصاريف و الأتعاب ويدعى مدنياً / غطاس فهمى مقار قبل المتهمين أرقام ٥٧،٦٣،٧٩ بمبلغ ٢٠٠١ج ألفين وواحد جنيه على سبيل التعويض المدنى المؤقت و الأتعاب وتدعى مدنياً/ بهجة ذكى شان قبل المتهمين أرقام ٥٧،٦٣،٧٩ بمبلغ ٢٠٠١ج ألفين وواحد جنيه على سبيل التعويض المدنى المؤقت والمصاريف و الأتعاب وتدعى مدنياً/ فوزية شهيد أسحق قبل المتهمين أرقام٥٧،٦٣،٧٩ بمبلغ ٢٠٠١ج ألفين وواحد جنيه على سبيل التعويض المدنى المؤقت و الأتعاب وتدعى مدنياً/ كاملة سيدهم عوض قبل المتهم رقم٥٦ بمبلغ ٢٠٠١ج ألفين وواحد جنيه على سبيل التعويض المدنى المؤقت و الأتعاب وتدعى مدنياً/ نعمه رياض سعد قبل المتهمين أرقام ٦٤،٦٨،٧٤ بمبلغ ٢٠٠١ج ألفين وواحد جنيه على سبيل التعويض المدنى المؤقت و الأتعاب

وحضر الدفاع عن المدعين بالحق المدني الأستاذان محمد صلاح الدين فراج (المحامى) فتحى خير (المحامى) عن الأستاذ ميشيل بسادة (المحامى) الموكل بتوكيلات سابقة الاثبات

وحضر للدفاع مع المتهمين من رقم (١) الى رقم (٣٨) عدا الغائب منهم الأستاذ / فتحى خير (المحامى) موكلاً

وحضر للدفاع مع المتهم رقم (١٣) الأستاذان محب عبد اللطيف (المحامى) وهانى وليم (المحامى) الموكلان

وحضر للدفاع مع المتهمين من رقم (١) الى (٣٨) أيضاً الأستاذ الدكتور / مامون سلامة (المحامى) الموكل عدا الغائب منهم

وحضر أيضاً للدفاع مع المتهمين أرقام ٣١، ٣٦،٣٧،٣٨ الأستاذان/ وديع نصحى الجزيرى وأرمانيوس بشارة (المحاميان) المنتدبان من قبل المحكمة

وحضر للدفاع مع المتهمين أرقام ٤،٦،٨،٩،١٨ الأستاذ/ ماهر رشوان (المحامى) الموكل

وحضر للدفاع مع المتهمين أرقام ١،٢،١٠،١٧،٢٦،٣٤الأستاذ/ حليم أنسى حليم (المحامى) الموكل

وحضر للدفاع مع المتهمين أرقام ١٠، ٥،٧،٩،٢٩،٢٨،٢٧،٢٦،٢٥،٢٤،٢٣،٢٢،٢١،٢٠،١٩،١٨،١٧،١٦،١٥،١٤،٣٨، ٣٧،٣٦،٣٤،٣٣،٣٢،٣٠ .

وحضر للدفاع مع المتهمين أرقام ٤،٥،٦،١٤،١٨ الأستاذ أرمانيوس بشارة (المحامى) الموكل

وحضر للدفاع مع المتهمين أرقام ٤٥،٤٦،٤٧،٥٠،٥١،٥٦،٦٤،٦٥،٦٥،٦٦،٦٨،٧٢،٧٤،٧٥،٧٦،٧٧،٧٨،٨٧،٨٨،٩٠،٩١،٩٤،٩٥الأستاذ/ أحمد جاد الكريم (المحامى) الموكل

وحضر للدفاع مع المتهمين أرقام ٩٢،٩٤،٩٥،٣٩،٤٠،٤١،٤٢،٤٣،٤٤،٥٢،٥٣،٥٤،٥٥،٥٨،٥٩،٦١،٦٢،٣٦،٦٤،٦٥،٦٦،٦٧،٦٨،٦٩،٧١،٧٢،٧٣،٧٤، ٧٧،٧٨،٨٠،٨١،٨٢،٨٣،٨٤،٨٥،٨٦،٨٩، الأستاذ/ عبد البر مصطفى (المحامى) الموكل

بعد تلاوة أمر الإحالة وسماع طلبات النيابة العامة وشهادة من شهد المرافعة الشفوية ومطالعة الأوراق والمداولة قانوناً

حيث اتهمت النيابة العامة المذكورين بعالية لانهم في يوم ٣١/ ١٢/١٩٩٩ويومي ٢و١/٣/ ٢٠٠٠ بدائرة مركز دار السلام محافظة سوهاج

في يوم الجمعة٣١/١٢/١٩٩٩ :-

أولاً :- المتهمون من الأول حتى الثامن والثلاثين :-

اشتركوا وآخرون مجهولون في تجمهر الغرض منه ارتكاب جرائم الاعتداء على أشخاص وأموال المسلمين وكان ذلك باستعمال القوة والعنف حال كون بعضهم حاملين أسلحة نارية وآلات من شأنها إحداث الموت إذا أستعملت بصفة أسلحة (أسياخ حديدية وعصى) وقد وقعت منهم تنفيذا للغرض المقصود من التجمهر مع علمهم به الجرائم الامنية -:

١- نهبوا البضائع والأمتعة المملوكة للمجنى عليهم محمود سليم أحمد وأخرين وكان ذلك بالقوة الاجبارية على النحو المبين بالتحقيقات

٢- أتلفوا عمداً المحال التجارية والأكشاك والفرش وعربات اليد والبضائع المملوكة للمجنى عليهم سالفى الذكر وجعلوها غير صالحة للاستعمال وقد ترتب على ذلك أضراراً مالية لكل منهم تزيد قيمتها على خمسين جنيهاً

٣- المتهمون من الثانى عشر حتى الخامس عشر-:

-- أحدثوا بمحمود سليم أحمد عمداً مع سبق الأصرارالأصابات الموصوفة بالتقرير الطبى المرفق والتى أعجزته عن أشغاله الشخصية مدة تزيد على عشرين يوماً بان بيتوا النية وعقدوا العزم على التعدى على أى مسلم وما أن ظفروا بالمجنى عليه حتي انهالوا عليه ضرباً مستعملين فى ذلك عصى حال كونهم ضمن التجمهر موضوع التهمة الواردة بالبند أولاً

ثانياً:- المتهمون من التاسع والثلاثين حتى الرابع والاربعين :-

أشتركوا وأخرون مجهولون فى تجمهر الغرض منه إرتكاب جرائم الأعتداء على أموال المسيحيين وكان ذلك باستعمال القوة والعنف وقد وقعت منهم تنفيذا للغرض المقصود من التجمهر مع علمهم به الجريمة الآتية-:

أتلفوا عمداالمحال التجارية والبضائع المملوكة للمجني عليهم رأفت الديب أرسل وأخرين وقد ترتب على ذلك أضرارا مالية لكل منهم تزيد قيمتها على خمسين جنيهاً

--- فى يوم الأحد٢/١/٢٠٠٠ :-

أولاً :- المتهمون من الأول حتى الخامس :-

- أشتركوا واخرون مجهولون فى تجمهر مؤلف من أكثر من خمسة أشخاص الغرض منه أرتكاب جرائم الأعتداء على المسلمين وكان ذلك باستعمالهم القوة والعنف حال كون بعضهم حاملين أسلحة نارية وقد وقعت منهم تنفيذا للغرض المقصود من التجمهر مع علمهم به الجرائم الآتية -:

١- شرعوا فى قتل كل من محمد رجب محمد والسباعى عبد المقصود محمود والنميرى يونس عباس وعبد الرحمن محمد عبد الرحيم وأحمد حمدى عبد الحميد عمدا مع سبق الاصرار والترصد بأن عقدوا العزم وبيتوا النيه على قتل أى مسلم وأعدوا لهذا الغرض أسلحة نارية ونخائر وترصدوا المارين منهم بالطريق العام وما أن شاهدوا المجنى عليهم حتى أطلقوا عليهم عدة أعيرة نارية قاصدين من ذلك قتلهم فأحدثوا بهم الأصابات الموصوفة بالتقارير الطبية وقد خاب أثر الجريمة لسبب لادخل لارادتهم فيه وهو مداركة المجنى عليهم بالعلاج

٢- أحرزوا بغير ترخيص أسلحة نارية (بنادق آلية)

٣- أحرزوا نخائر مما تستعمل على الأسلحة النارية سالفة البيان دون أن يكون مرخصاً لهم بحيازتها أو أحرازها.

ثانياً: المتهمون من الخامس والأربعين وحتى الثالث والتسعين:

أشتركوا وأخرون مجهولون فى تجمهر الغرض منه إرتكاب جرائم الأعتداء على أشخاص واموال المسيحين وكان ذلك باستعمال القوة والعنف وحال كون بعضهم حاملين لأسلحة نارية وآلات من شأنها أحداث الموت إذا أستعملت بصفة أسلحة (عصى وآلات حديدية) وقد وقعت منهم تنفيذا للغرض المقصود من التجمهر مع علمهم به الجرائم الآتية

١- المتهمون من الخامس والأربعين حتى الخمسين:-

أ- قتلوا وائل الضبع ميخائيل حبيب عمدا مع سبق الأصرار بأن بيتوا النيه وعقدوا العزم على قتله وأعدوا لهذا الغرض أسلحة نارية ونخائر وما أن ظفروا بالمجنى عليه حتى أطلق عليه المتهمون من الخامس والاربعين حتى

السابع والاربعين عدة أعيرة نارية حال وجود بقية المتهمين يشدون من آذرهم قاصدين جميعا من ذلك قتله فأحدثوا به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتى أودت بحياته.
وقد أقترنت وأرتبطت بهذه الجناية جناية أخرى وجنحة وهى أنهم فى ذات الزمان والمكان سالفى البيان-:
وضعوا النار عمدا فى محل مسكون بأن أوصلوا مصدرا حراريا بمسكن المجنى عليه الضبع ميخائيل حبيب على النحو المبين بتقرير المعمل الجنائى الأمر المنطبق عليه نص المادة٢٥٢/١ عقوبات
سرقوا المبلغ النقدى والمنقولات المبينة وصفا وقيمة وقدرا بالتحقيقات والمملوكة للضبع ميخائيل حبيب وكان ذلك من مسكنه "الامر المنطبق عليه نص المادة ٣١٧/أولا وخامسا من قانون العقوبات"

ب- المتهمون من الخامس والأربعين حتى السابع والأربعين :-

أحرزوا بغير ترخيص أسلحة نارية مششخنة (ثلاث بنادق آلية)
أحرزوا نخائر مما تستعمل على الأسلحة سالفة البيان دون أن يكون مرخصا لهم بحيازتها أو أحرازها

٢- المتهمون من الخامس والأربعين حتى الخمسين أيضا والمتهم الحادى والخمسين:-

أ- قتلوا ممدوح نصحى صادق عمدا مع سبق الاصرار بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتله وأعدوا لهذا الغرض أسلحة نارية ونخائر وأقتحموا عليه مسكنه وما أن ظفروا به حتى أنهال المتهم الحادى والخمسون على رأسه وصدره بجسم البندقية الالية التى كانت بحوزته حال وجود بقية المتهمين يشدون من أذره قاصدين جميعاً من ذلك قتله وأحدثوا به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتى أودت بحياته
وقد أقترنت بهذه الجناية جنايتان أخريتان هى أنهم فى ذات الزمان والمكان سالف البيان -:
وضعوا النار عمدا فى محال مسكون بأن أوصلوا مصدرا حراريا ببعض محتويات مسكن المجنى عليه سالفى الذكر على النحوالمبين بتقرير المعمل الجنائى
الأمر المنطبق عليه نص المادة٢٥٢/١ من قانون العقوبات
سرقوا المبالغ النقدية والمنقولات المبينة وصفا بالتحقيقات والمملوكة للمجنى عليه سالف الذكر وكان ذلك بطريق الأكراه الواقع على زوجته منال ظريف فارس بأن أقتحموا مسكنه حاملين أسلحة نارية ونخائر وأطلقوا داخله عدة أعيرة نارية قاصدين من ذلك شل مقاومتها فتمكنوا بتلك الوسيلة من الأكراه من أتمام السرقة والفرار بالمسروقات الامر المنطبق عليه نص المادة٣١٤/١ من قانون العقوبات

ب- المتهم الحادى والخمسون:-

أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا مششخنا (بندقية آلية)
أحرز نخائر مما تستعمل على السلاح النارى سالف البيان دون أن يكون مرخصا له بحيازته وأحرازه.

٣- المتهمون من الثانى والخمسين حتى الخامس والخمسين:-

أ- قتلوا بونا القمص جبرائيل عمدا مع سبق الاصرار بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتلها وأعدوا لهذا الغرض أسلحة نارية ونخائر وآلة حديدية وأقتحموا مسكنها بالقوة وما أن ظفروا بها حتى أطلق عليها المتهم الثالث والخمسون عيارا ناريا حال وجود بقية المتهمين يشدون من آذره قاصدين جميعا من ذلك قتلها فأحدثوا بها الأصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتى اودت بحياتها
وقد أقترنت بهذه الجناية وتلتها جنايات أخرى هى أنهم فى ذات الزمان والمكان سالفى البيان -:
شرعوا فى قتل مريم قسطنيطين شنوده عمدا مع سبق الأصرار بان بيتوا النية وعقدوا العزم على قتلها وأعدوا لهذا الغرض أسلحة نارية ونخائر وآلة حديدية وأقتحموا مسكنها بالقوة وما أن ظفروا بها حتى أطلق عليها المتهم الثالث والخمسون عيارا ناريا حال وجود بقية المتهمين يشدون من آذره قاصدين جميعا من ذلك قتلهما فأحدثوا بها الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبى وقد خاب أثر الجريمة لسبب لا نخل لارادته فيه هو مداركة المجنى عليها بالعلاج
شرعوا فى قتل صباح قسطنطين شنوده عمدا مع سبق الأصرار بأن بيتوا النية وعقدوالعزم على قتلها وأعدوا لهذا الغرض أسلحة نارية ونخائر و آلة حديدية وأقتحموا مسكنها بالقوة وما أن ظفروا بها حتى أطلقوا عليها عيارا ناريا قاصدين من ذلك قتلها وقد خاب أثر الجريمة لسبب لادخل لارادتهم فيه وهو عدم أحكاميهم التصويب
وضعوا النار عمدا فى محل مسكون بأن سكبوا مادة معجلة على الأشتعال داخله وأدخلوا بها مصدر حرارى على النحو المبين بتقرير المعمل الجنائى
الأمر المنطبق عليه نصوص المواد ٢٥٢،٢٣٤،٢٣١،٢٣٠،٤٦،٤٥/١من قانون العقوبات

ب- المتهمون من الثانى والخمسين حتى الرابع والخمسين:-

أحرزوا بغير ترخيص أسلحة نارية (ثلاثة بنادق آلية)
أحرزوا نخائر مما تستعمل على الأسلحة سالفة البيان دون أن يكون مرخصا لهم بحيازتها أو أحرازها

جـ - المتهم الخامس والخمسون:-
أحرز أداة (آلية حديدية) مما تستخدم فى الأعتداء على الأشخاص دون أن يوجد لأحرازها مسوغ

٤- المتهم السادس والخمسون:-
أ - قتل عبد المسيح محروس أسكندر عمدا مع سبق الاصرار بأن بيت النيه وعقد العزم على قتله وأعد لهذا الغرض سلاحا ناريا ونخائر وما ان ظفر به حتى أطلق عليه عدة أعيرة نارية قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الأصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتى أودت بحياته
وقد أقترنت بهذه الجناية جناية أخرى هى أنه فى ذات الزمان والمكان سالفى البيان :-
قتل سامية عبد المسيح محروس أسكندر عمدا مع سبق الأصرار بأن بيت النيه وعقد العزم على قتلها وأعد لهذا الغرض سلاحا ناريا ونخائر وما أن ظفر بها حتى أطلق عليها عدة أعيرة نارية قاصدا من ذلك قتلها فأحدث بها الأصابة الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتى أودت بحياتها
الأمر المنطبق عليه نصوص المواد ٢٣٤،٢٣١،٢٣٠/٢ من قانون العقوبات
ب- أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا من بندقية آلية
جـ - أحرز نخائر مما تستعمل على السلاح سالف البيان دون أن يكون مرخصا له بحيازته أو أحرازه

٥- المتهم السابع والخمسون:-
أ- شرع فى قتل صفوت لبيب شنوده عمدا مع سبق الأصرار بأن بيت النية وعقد العزم على قتله وأعد لهذا الغرض سلاحا ناريا ونخائر وما أن ظفر به حتى أطلق عليه عيارا ناريا قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الأصابة الموصوفة بالتقرير الطبى وقد خاب أثر الجريمة لسبب لادخل لارادته فيه وهو مداركة المجنى عليه بالعلاج
ب- أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا (بندقية آلية)
جـ ذ أحرز نخائر مما تستعمل على السلاح النارى سالف البيان دون أن يكون مرخصا له بحيازته أو أحرازه

٦- المتهمون من الثامن والخمسين حتى الثالث والستين:-
أ- قتلوا مهران لبيب شنوده عمدا مع سبق الاصرار بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتله وأعدوا لهذا الغرض أسلحة نارية ونخائر ولفافات من القماش المشتعلة داخل مسكنه فطالته النيران قاصدين جميعا من ذلك قتله فأحدثوا به الأصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتى أودت بحياته وقد تقدمت هذه الجناية وأقترنت بها وتلتها جنايات أخرى هى أنهم فى ذات المكان والزمان سالفى البيان:-
وضعوا النار عمدا فى محل مسكون بأن أعدوا لهذا الغرض لفافات من القماش المشتعل والقو بها داخل مسكن المجنى عليه على النحو المبين بتقرير المعمل الجنائى
شرعوا فى قتل صفوت لبيب شنوده عمدا مع سبق الاصرار بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتله وأعدوا لهذا الغرض أسلحة نارية ونخائر وما أن ظفروا به حتى أطلق عليه المتهمان الثامن والخمسون والثالث والستون عدة أعيرة نارية وألقى باقى المتهمين لفافات القماش المشتعلة بمكان وجوده بمسكن المجنى عليه مهران لبيب شنوده قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبى وقد خاب أثر الجريمة لسبب لادخل لارادتهم فيه وهو مداركة المجنى عليهم بالعلاج
شرعوا فى قتل سعاد موريس محارب ورفعت الضبع عزيز ونان جودة عبد المسيح والأمير مهران لبيب وماجدة مهران لبيب وعاطف غزالى بلامون ومريم صابر فؤاد عمدا مع سبق الأصرار بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتلهم وأعدوا لهذا الغرض أسلحة نارية ونخائر وما ان ظفروا بهم بشرفة وداخل مسكن المجنى عليه مهران لبيب شنوده حتى أطلق عليهم المتهمان الثامن والخمسون والثالث والستون عدة أعيرة نارية وألقى باقى المتهمين لفافات القماش المشتعلة داخل المسكن قاصدين جميعا من ذلك قتلهم وقد أوقف أثر الجريمة لسبب لادخل لأرادتهم فيه وهو عدم أحكامهم التصويب ووصول قوات الشرطة لمكان الحادث وفرار الجناه
الأمر المنطبق عليه نصوص المواد ٢٣٤،٢٣١،٢٣٠،٤٦،٤٥/٢،٢٥٢/١ من قانون العقوبات

ب- المتهمان الثامن والخمسون والثالث والستون:-
أحرزا بغير ترخيص سلاحين ناريين (بندقيتين آليتين)
أحرزا نخائر مما تستعمل على السلاحين سالفى البيان دون أن يكون مرخصا لهما بحيازتهما أو أحرازهما
المتهمون من الرابع والستين حتى الثالث والسبعين:-
أ- قتلوا تادرس لاوندى تادرس وناصر تادرس لاوندى عمدا مع سبق الأصرار بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتلهما وأعدوا لهذا الغرض أسلحة نارية (بنادق آلية) ونخائر وأجسام صلبة وأقتحموا مسكنهما وما أن ظفروا بهما بداخله حتى انهالوا ضربا بالأجسام الصلبة على رأس المجنى عليه الأول وأطلق المتهمون الرابع والستون والخامس والستون والثانى والسبعون عدة أعيرة نارية على المجنى عليه الثانى قاصدين من ذلك قتلهما فأحدثوا بهما الأصابات الموصوفة بتقريرى الصفة التشريحية والتى أودت بحياتهما ◦

وقد أقترنت هذه الجناية بجناية أخرى هى أنهم فى ذات الزمان والمكان سالفى البيان:-
سرقوا المبلغ النقدى والمنقولات المبينة وصفا وقيمة وقدرا بالتحقيقات والمملوكة للمجنى عليهما سالفى الذكر وكان ذلك بطريق الأكراه الواقع على زوجة وأبنه المجنى عليه الأول بأن أقتحموا مسكنهم بالقوة شاهرين الأسلحة النارية والأجسام الصلبة وأطلقوا عدة أعيرة قاصدين من ذلك شل مقاومتهما وتمكنوا بهذه الوسيلة من الاكراه من أتمام السرقة والفرار بالمسروقات
الأمر المنطبق عليه بنص المادة ١/٣١٤ من قانون العقوبات

ب - المتهمون الرابع والستون والخامس والستون والثالث والسبعون:-
أحرزوا بغير ترخيص أسلحة نارية (ثلاث بنادق آلية)
أحرزوا نخائر مما تستعمل على الأسلحة سالفة البيان دون أن يكون مرخصا لهم بحيازتها أو أحرازها

٧- المتهمون الرابع والستون والثامن والستون أيضا والرابع والسبعون:-
أ- قتلوا وهيب جرجس حنا عمدا مع سبق الاصرار بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتله وأعدوا لهذا الغرض أسلحة نارية (بنادق آلية) ونخائر وأقتحموا مسكنه وما أن ظفروا به بداخله حتى أطلقوا عليه عدة أعيرة نارية قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الأصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتى أودت بحياته
وقد اقترنت بهذه الجناية وتلتها جنايتان أخرتان هى أنهم فى ذات الزمان والمكان سالفى البيان:-
شرعوا فى قتل عنتر وهيب جرجس حنا عمدامع سبق الأصرار بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتله وأعدوا لهذا الغرض أسلحة نارية (بنادق آلية) ونخائر وأقتحموا مسكنه وما أن ظفروا به بداخله حتى أطلقوا عليه عدة أعيرة نارية قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الأصابة الموصوفة بالتقرير الطبى وقد خاب أثر الجريمة لسبب لادخل لارادتهم فيه وهو مداركة المجنى عليه بالعلاج
وضعوا النار عمدا فى محل معد للسكن بأن أوصلوا مصدرا حراريا ذو لهب مكشوف بمحتويات الحظيرة الملحقة بمسكن المجنى عليهما سالفى الذكر على النحو المبين بتقرير المعمل الجنائى ٠
الامر المنطبق عليه نصوص المواد ٢٣٤،٢٣١،٢٣٠،٤٦،٤٥/٢٥٢،٢/١من قانون العقوبات
ب- أحرزوا بغير ترخيص أسلحة نارية (ثلاث بنادق آلية)
جـ- أحرزوا نخائر مما تستعمل على الأسلحة سالفة البيان دون أن يكون مرخصا لهم بحيازتها أو أحرازها ٠

٨- المتهمون الخامس والستون والسادس والستون والثانى والسبعون أيضا ومن الخامس والسبعين حتى الثامن والسبعين:-
أ- سرقوا المنقولات المبينة وصفا وقيمة بالاوراق المملوكة للمجنى عليه نبيل سامى سيف وكان ذلك بطريق الاكراه الواقع عليه بأن أقتحموا مخازنه حالة حمل المتهمين الخامس والستين والثانى والسبعين والثامن والسبعين أسلحة نارية أطلقوا منها عدة أعيرة نارية وأذ حاول منعهم أنهال عليه المتهم الخامس والسبعون ضربا بعصا قاصدين من ذلك شل مقاومتة وتمكنوا بهذه الوسيلة من الاكراه من أتمام السرقة والفرار بالمسروقات وقد ترك ذلك الاكراه أثر جروح بالمجنى عليه على النحو المبين بالتقرير الطبى
ب- وضعوا النار عمدا فى المخازن المملوكة للمجنى عليه سالفى الذكر بأن أشعلوا فيها النيران على النحو المبين بتقرير المعمل الجنائى

جـ - المتهمون الخامس والستون والثانى والسبعون والثامن والسبعون:-
أحرزوا بغير ترخيص أسلحة نارية (ثلاث بنادق آلية)
أحرزوا نخائر مما تستعمل على الأسلحة سالفة البيان دون أن يكون مرخصا لهم بحيازتها أو أحرازها٠

٩- المتهمان السابع والخمسون والثالث والستون أيضا والمتهم التاسع والسبعون :-
أ- قتلوا عادل غطاس فهمى عمدا مع سبق الأصرار والترصد بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتل أى مسيحى وأعدوا لهذا الغرض ثلاثة أسلحة نارية وترصدوا المارين منهم بالطريق العام وما أن ظفروا بالمجنى عليه حتى أطلقوا عليه عدة أعيرة نارية قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الأصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتى أودت بحياته
وقد أقترنت بهذه الجناية وتلتها جنايات أخرى هى أنهم فى ذات الزمان والمكان سالفى البيان:-
قتلوا حليم فهمى مقار وأشرف حليم فهمى مقار والأمير حليم سدراك سعيد و رفعت زغلول جابر عمدا مع سبق الاصرار والترصد بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتل أى مسيحى وأعدوا لهذا الغرض ثلاثة أسلحة نارية وترصدوا المارين منهم بالطريق العام وما أن ظفروا بالمجنى عليهم حتى أطلقوا عليهم عدة أعيرة نارية قاصدين من ذلك قتلهم فأحدثوا بهم الأصابات الموصوفة بتقارير الصفة التشريحية والتى أودت بحياتهم
شرعوا فى قتل أيمان حليم فهمى ومرقص رشدى جندى عمدا مع سبق الأصرار والترصد بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتل أى مسيحى وأعدوا لهذا الغرض ثلاثة أسلحة نارية وترصدوا المارين منهم بالطريق العام وما أن ظفروا بالمجنى عليهم حتى أطلقوا عليهما عدة أعيرة نارية قاصدين من ذلك قتلهما فأحدثوا بهما

الأصابات الموصوفة بالتقريرين الطبيين وقد خاب أثر الجريمة لسبب لادخل لأرادتهم فيه هو مداركة المجنى عليهما بالعلاج

الأمر المنطبق عليه نصوص المواد ٤٥،٤٦، ٢٣٤، ٢٣٢، ٢٣١، ٢٣٠/٢من قانون العقوبات

ب- أحرزوا بغير ترخيص أسلحة نارية (ثلاثة بنادق آلية)

جـ - أحرزوا نخائر مما تستعمل على الأسلحة النارية سالفة البيان دون أن يكون مرخصا لهم بحيازتها أو أحرازها

١٠- المتهمون من الثمانين حتى الرابع والثمانين:-

أ- قتلوا عمدان ظريف قديس عمدا مع سبق الاصرار والترصد بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتل أى مسيحى وأعدوا لهذا الغرض عصى وترصدوا المارين منهم بالطريق العام وما أن ظفروا بالمجنى عليه حتى أنهال عليه المتهمان الثمانون والرابع والثمانون ضربا بالعصى على رأسه حالة وجود بقية المتهمين يشدون من أذرهما قاصدين جميعا من ذلك قتله فأحدثوا به الأصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتى اودت بحياته •

ب- قتلوا عاطف عزت ذكى عمدا مع سبق الأصرار والترصد بأن بيتوا النيه وعقدوا العزم على قتل أى مسيحى وأعدوا لهذا الغرض عصى وترصدوا المارين منهم بالطريق العام وما أن ظفروا بالمجنى عليه حتى أنهالوا عليه ضربا بالعصى وأشعلوا فيه النار قاصدين جميعا من ذلك قتله فأحدثوا به الأصابات التى أدت الى وفاته

أقترنت بهذه الجناية جناية أخرى هى أنهم فى ذات الزمان والمكان سالفى الذكر:-

سرقوا الدابتين المبينتين وصفا وقيمة بالأوراق والمملوكتين لسميحة حافظ السايح بالأكراه الواقع عليها بأن أستوقفوها وانهالوا عليها ضربا بالعصى قاصدين من ذلك شل مقاومتها وتمكنوا بهذه الوسيلة من الاكراه من أتمام السرقة والفرار بالمسروقات وقد ترك هذا الاكراه أثر جروح على النحو المبين بالتقرير الطبى

الأمر المنطبق عليه نص المادة ٣١٤ من قانون العقوبات

جـ - قتلوا معوض شنوده معوض عمدا مع سبق الأصرار والترصد بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتل أى مسيحى وأعدوا لهذا الغرض عصى وترصدوا المارين منهم بالطريق العام وما ان ظفروا بالمجنى عليه حتى أنهالوا عليه ضربا بالعصى وأشعلوا فيه النار قاصدين جميعا من ذلك قتله فأحدثوا به الأصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتى أودت بحياته

١١- المتهم الثانى والأربعون أيضا والمتهمان الخامس والثمانون والسادس والثمانون :-

شرعوا فى قتل المجنى عليهما معوض شنودة معوض وعزيز شفيق عطا الله عمدا مع سبق الأصرار والترصد بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتل أى من المسيحين واعدوا لهذا الغرض عصى وترصدوا المارين منهم بالطريق العام وما أن ظفروا بالسيارة التى تقل المجنى عليهما حتى أجبروهما على النزول منها وأنهالوا عليهما ضربا بالعصى قاصدين جميعا من ذلك قتلهما فأحدث بهما الأصابات الموصوفة بالتقرير ين الطبيين وقد خاب أثر الجريمة لسبب لادخل لأرادتهم فيه هو مداركة المجنى عليهما بالعلاج

١٢- المتهمون الرابع والستون والسابع والستون والثامن والستون والثالث والسبعون أيضا :-

أ- سرقوا الماشية والمنقولات والمبالغ النقدية المبينة وصفا وقدرا بالاوراق والمملوكة للمجنى عليه صفوت توفيق حبيب وكان ذلك بطريق الأكراه الواقع عليه بأن أقتحموا مسكنه عنوة وأشهر المتهم الرابع والستون سلاحا ناريا قاصدين من ذلك شل مقاومته وتمكنوا بهذه الوسيلة من الاكراه من أتمام السرقة والفرار بالمسروقات

ب- المتهم الرابع والستون أيضا:-

أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا (بندقية آلية)

١٣- المتهم الرابع والستون أيضا والمتهمان السابع والثمانون والثامن والثمانون :-

سرقوا الاغنام والدابة والمنقولات المبينة وصفا وقيمة بالأوراق والمملوكة لعدلى لبيب جرجس وكان ذلك من مسكنه على النحو المبين بالتحقيقات

١٤- المتهم التاسع والثمانون:-

سرق المبلغ النقدى والدابة والمنقولات المبينة وصفا وقيمة وقدرا بالأوراق والمملوكة للمجنى عليهما سمار شرقاوى ونيس وكان ذلك بطريق الاكراه الواقع عليها بأن أقتحم وبعض المتجمهرين مسكنها بالقوة وأنهال ضربا بعصا على رأسها قاصدين من ذلك شل مقاومتها وتمكنوا بهذه الوسيلة من الاكراه من أتمام السرقة والفرار بالمسروقات وقد ترك ذلك الاكراه أثر جروح بالمجنى عليها على النحو المبين بالتقرير الطبى •

١٥- المتهمان التسعون والحادى والتسعون:-

سرقوا الدرجات التجارية والمنقولات المبينة وصفا وقدرا بالأوراق والمملوكة للمجنى عليه ميلاد بخيت رزق الله

وأخرين من المخزن الخاص به وذلك بطريق الكسر على النحو المبين بالتحقيقات

١٦- المتهمان الثانى والتسعون والثالث والتسعون :-

أتلفوا عمدا منقولات مملوكة للغير بأن وضعوا النار فى السيارة رقم٥١٢٤٩ نقل سوهاج ومقطورتها رقم٥٠٠٣٨ والمملوكتين للمجنى عليهما أدوارد حسنى هابيل وممدوح حسنى هابيل والسيارة رقم٤٢٠٣٦ نقل القاهرة ومقطورتها رقم٥٩٠٥ والمملوكتين للمجنى عليه نصر فهمى حكيم وترتب على ذلك ضرر مالى لكل منهم تزيدقيمته على خمسين جنيها

ثالثاً :- المتهمان الرابع والتسعون والخامس والتسعون :-

أشتركا وأخرون مجهولون فى تجمهر مؤلف من أكثر من خمسة أشخاص الغرض منه أرتكاب جرائم الأعتداء على المسيحين وكان ذلك باستعمالهم القوة والعنف حالة كون بعضهم حاملين (أسلحة نارية) وقد وقعت تنفيذا للغرض المقصود من التجمهر مع علمهم به الجرائم الأتية -:

١- قتلا أيمن حشمت حمدى عمدا مع سبق الأصرار والترصد بأن بيتا النية وعقدا العزم على قتل أى مسيحى وأعدا لهذا الغرض سلاحا ناريا ووقفا بالطريق العام أنتظارا لمرور أى منهم وما أن شاهدوا سيارة تجتاز تجمهرهم بسرعة فائقة حتى أستقلا سيارة قادها المتهم الخامس والتسعون بمطاردة السيارة الأولى وأطلق المتهم الرابع والتسعون صوبها عدة أعيرة نارية قاصدين قتل من بداخلها فأصاب المجنى عليه وأحدث به الأصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتى أودت بحياته

وقد أقترنت بهذه الجناية جناية أخرى هى انهما فى ذات الزمان والمكان سالفى البيان -:

شرعا فى قتل كل من راتب أحمد على وعزت ابراهيم على وعادل جابر عبد المجيد عمدا مع سبق الأصرار والترصد بأن بيتا النية وعقدوا العزم على قتل أى مسيحى وأعدا لهذا الغرض سلاحا ناريا ووقفا بالطريق العام أنتظارا لمرور أى منهم وما أن تشاهدا سيارة تجتاز تجمهرهم بسرعة فائقة حتى أستقلا سيارة قادها المتهم الخامس والتسعون لطاردة السيادرة الأولى وأطلق المتهم الرابع والتسعون صوبها عدة أعيرة نارية قاصدين قتل من بداخله فأصاب المجنى عليهم وأحدث بهم الأصابات الموصوفة بالتقارير الطبية وقد خاب أثر الجريمة لسبب لادخل لأرادتهما فيه هو مداركة المجنى عليهم بالعلاج

الأمر المنطبق عليه نص المواد٢٣٤،٢٣٢،٢٣١،٢٣٠،٤٦،٤٥/٢من قانون العقوبات

٢- المتهم الرابع والتسعون:-

أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا (بندقية آلية)

أحرز نخائر مما تستعمل على السلاح النارى سالف البيان دون أن يكون مرخصا له بحيازته أو أحرازه

فى يوم الأثنين٣/١/٢٠٠٠م

المتهم الثانى والخمسون أيضا والمتهم السادس والتسعون -:

١- خطفا بالأكراه المجنى عليها منال ظريف فارس بان أستوقفاها بالطريق حال حمل المتهم السادس والتسعون سلاحا ناريا مهددين أياها به قاصدين من ذلك شل مقاومتها فتمكنا بهذه الوسيلة من الأكراه من خطفها وأقتيادها الى مسكن المتهم الثانى والخمسون بمنطقة الزراعات ....

٢- أكرها المجنى عليها سالفة الذكر بالتهديد بالسلاح النارى سالف البيان على أمضاء سندا موجدا لدين على النحو المبين بالتحقيقات.

٣- شرعا فى قتل المجنى عليها سالفة الذكر عمدا مع سبق الأصرار بأن بيتا النية وعقدا العزم على قتلها واعدا لهذا الغرض سلاحا ناريا ونخائر بأن أصطحباها الى خارج المسكن سالف البيان فى التهمة ٢قاصدين من ذلك قتلها فأحدث بها الأصابات الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى على النحو المبين بالتحقيقات ٠

٤- المتهم السادس والتسعون:-

احرز بغير ترخيص سلاحا ناريا غير مششخنة (فرد صناعة محلية)

أحرز نخائر مما تستعمل على السلاح النارى سالف البيان دون أن يكون مرخصا له بحيازته أو أحرازه

وامر السيد الأستاذ المستشار المحامى العام بأحالة الدعوى الى هذه المحكمة لمعاقبة المتهمين طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الأحالة

وبجلسات المحاكمة التى بدأت من جلسة٢٠٠١/١١/٣ م الى جلسة٢٠٠٣/٢/٢٧ م نظرت الدعوى على الوجه المبين تفصيلا بمحاضر جلساتها.

****المحكمـــة****

بعد تلاوة أمر الأحالة ومطالعة الأوراق وسماع المرافعة وبعد المداولة

من حيث أن النيابة العامة أتهمت:-

١- كوكو عياد بطرس
٢- بيبو عياد بطرس
٣- روماني منير شلبى
٤- بهيج محب أسكندرية وشهرته صموئيل
٥- عادل بطرس شاكر
٦- سمير لمعى جيد
٧- متى شكرى شنوده
٨- باسليوس كامل لبيب
٩- سمير كامل لبيب
١٠- سمعان مفيد خليل
١١- صموئيل مريد مساك
١٢- ميخائيل بقطر أبو اليمين وشهرته أيمن
١٣- عاطف غبريال عطيه
١٤- مايز سليم شكر الله
١٥- جبرائيل عدلى غبريال
١٦- الفولى جيد الفولى
١٧- جمال عياد بطرس
١٨- جرجس عوض سلوانس
١٩- فوزى حكيم عبد الشهيد وشهرته هطل
٢٠- فيكتور لبيب شنوده
٢١- رفعت الديب أرسل
٢٢- رأفت أديب أرسل
٢٣- جلال رسمى حبشى وشهرته جلال البطلان
٢٤- رمسيس بخيت عبد الملاك
٢٥- سامى شاكر بشاى وشهرته بيبو
٢٦- سعيد سوريال جرجس سعيد
٢٧- رفعت أديب أرسل وشهرته حمام
٢٨- دميان وليم بشير
٢٩- فوميل سدراك سيفين
٣٠- بسليوس عبدالملاك سيفين وشهرته بانود
٣١- أيوب ولسن نان
٣٢- ناجح بطرس شاكر
٣٣- النسر ملموص تخنوخ
٣٤- جمال مفيد خليل
٣٥- يوسف فوزى حكيم
٣٦- عاطف فوزى حكيم
٣٧- نور فوزى حكيم
٣٨- جمال عزيز منصور
٣٩- فايز عوض أحمد حسين
٤٠- فوزى عوض أحمد حسين
٤١- عبد الناصر عوض أحمد حسين
٤٢- جمال عبد المبدى القط
٤٣- خالد عبد المبدى القط
٤٤- الضبع عبد الكريم سباق
٤٥- ياسر شرف الدين يوسف
٤٦- نجم الدين يوسف عبد الرحيم
٤٧- شمس الدين عبد المعبود زهران
٤٨- طارق شرف الدين يوسف
٤٩- عصام نصر الدين يوسف
٥٠- محمد جاد السيد زهران
٥١- محى الدين يوسف عبد الرحيم
٥٢- صابر على عبد العال
٥٣- لطفى أحمد حسن
٥٤- حسن أحمد حسن
٥٥- أيمن السنوسى صديق
٥٦- ممدوح سعد الدين يوسف
٥٧- ممدوح ماهر عبد الله
٥٨- سعد خلف حفنى محمد
٥٩- فصاد حنفى محمد
٦٠- أحمد فصاد حفنى وشهرته هشام
٦١- محمد فصاد حفنى وشهرته حماده
٦٢- محمد عجور محمد ابراهيم
٦٣- خليفة رفاعى صادق
٦٤- صابر عسران محمد
٦٥- صابر عبد الغنى عبد الله زرزور
٦٦- جابر عبد الغنى عبد الله زرزور
٦٧- خيرى موسى عبد الله
٦٨- أحمد صابر عسران
٦٩- فتوح كمال السمان
٧٠- جبرئيل محمد السيد الاقرع
٧١- علاء جاد الرب عثمان
٧٢- محمد طاهر محمد عبد الله
٧٣- عبود موسى عبد الله
٧٤- معلاوى فهمى معلاوى
٧٥- عز الدين يوسف عبد الرحيم
٧٦- محمد أمين حامد أبو زيد
٧٧- محمود محمد عبد الله وشهرته محمود لبو الصبيع
٧٨- على أحمد ماحى
٧٩- خلف محمود العك
٨٠- راضى السيد محمد عرنوط
٨١- الجرو السيد محمد عرنوط
٨٢- محمود السيد محمد عرنوط
٨٣- جلال عبد الغنى محمد عرنوط
٨٤- محسن أحمد حسين
٨٥- عنتر مدنى عبد المجيد وشهرته عنتر الجزار
٨٦- أسعد أبو الوفا السيد
٨٧- أشرف حسيب محمود
٨٨- شريف حسيب محمود
٨٩- ابراهيم محسن عابدين
٩٠- عبيد نظير عبيد
٩١- أبو الحمد نظير عبيد وشهرته حمدان
٩٢- أبو العلا أحمد عبد العال
٩٣- الفنجرى عبده شاكر معلاوى وشهرته الصغير
٩٤- صلاح محمد السيد وشهرته عبد الرحيم الاقرع

لانهم فى يوم٣١/١٢/١٩٩٩ م يومى ٢،٣/١/٢٠٠٠
بدائرة مركز دار السلام محافظة سوهاج

فى يوم الجمعة الموافق ١٩٩٩/١٢/٣١ م :-

أولاً :- المتهمون من الأول حتى الثامن والثلاثين :-

اشتركوا وآخرون مجهولون فى تجمهر الغرض منه أرتكاب جرائم الاعتداء على أشخاص وأموال المسلمين وكان ذلك باستعمال القوة والعنف حال كون بعضهم حاملين أسلحة نارية وآلات من شأنها أحداث الموت أذا أستعملت بصفة أسلحة (أسياخ حديدية وعصى) وقد وقعت فيهم تنفيذا للغرض المقصود من التجمهر مع علمهم **به الجرائم الآتية :-**

١- نهبوا البضائع والأمتعة المملوكة للمجنى عليه محمود سليم أحمد وأخرين وكان ذلك بالقوة الاجبارية على النحو المبين بالتحقيقات

٢- أتلفوا عمدا المحال التجارية والاكشاك والفرش وعربات اليد والبضائع المملوكة للمجنى عليهم سالفى الذكر وجعلوها غير صالحة للأستعمال وقد ترتب على ذلك أضرارا مالية لكل منهم تزيد قيمتها على خمسين جنيها

٣- المتهمون من الثانى عشر حتى الخامس عشر :-

أحدثو ا بمحمود سليم أحمد عمدا مع سبق الاصرار الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبى المرفق والتى أعجزته عن أشغاله الشخصية مدة تزيد على عشرين يوما بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على التعدى على أى مسلم وما أن ظفروا بالمجنى عليه حتى أنهالوا عليه ضربا مستعملين فى ذلك عصى حال كونهم ضمن التجمهر موضوع التهمة الواردة بالبند اولا

ثانياً :- المتهمون من التاسع والثلاثين حتى الرابع والأربعين :-

أشتركوا وآخرون مجهولون فى تجمهر الغرض منه أرتكاب جرائم الاعتداء على أموال المسيحيين وكان ذلك بأستعمال القوة والعنف وقد وقعت منهم تنفيذا للغرض المقصود

من التجمهر مع علمهم به الجريمة الآتية :-

أتلفوا عمدا المحال التجارية والبضائع المملوكة للمجنى عليهم رافت أديب أرسل وأخرين وقد ترتب على ذلك أضراراً مالية لكل منهم تزيد قيمتها على خمسين جنيها

فى يوم الأحد الموافق ٢٠٠٠/١/٢ :-

أولاً :- المتهمون من الأول حتى الخامس :-

أشتركوا وآخرون مجهولون فى تجمهر مؤلف من أكثر من خمسة أشخاص الغرض منه أرتكاب جرائم الاعتداء على المسلمين وكان ذلك بأستعمال القوة والعنف حال كون بعضهم حاملين أسلحة نارية وقد وقعت منهم تنفيذا للغرض المقصود من التجمهر مع علمهم به الجرائم الآتية :-

١- شرعوا فى قتل كل منه محمد رجب محمد والسباعى عبد المقصود محمود والخيرى يونس عباس وعبد الرحمن محمد عبد الرحيم ، وأحمد حمدى عبد الحميد عمداً مع سبق الاصرار والترصد بأن عقدوا العزم وبيتوا النيه على قتل أى مسلم وأعدوا لهذا الغرض أسلحة نارية ونخائر وترصدوا المارين منهم بالطريق العام وما أن شاهدوا المجنى عليهم حتى أطلقوا عليهم عدة أعيرة نارية قاصدين من ذلك قتلهم فأحدثوا بهم الاصابات الموصوفة بالتقارير الطبية وقد خاب أثر الجريمة لسبب لادخل لارادتهم فيه وهو مداركة المجنى عليهم بالعلاج

٢- أحرزوا بغير ترخيص أسلحة نارية (بنادق آلية)

٣- أحرزوا نخائر مما تستعمل على الأسلحة النارية سالفة البيان دون أن يكون مرخصاً لهم بحيازتها أو أحرازها

ثانياً : المتهمون من الخامس والأربعين وحتى الثالث والتسعين :-

أشتركوا وأخرون مجهولون فى تجمهر الغرض منه أرتكاب جرائم الاعتداء على أشخاص وأموال المسيحين وكان ذلك بأستعمال القوة والعنف وحاله كون بعضهم حاملين لأسلحة نارية وآلات من شأنها أحداث الموت أذا أستعملت بصفة أسلحة (عصى وآلات حديدية) وقد وقعت منهم تنفيذاً للغرض المقصود من التجمهر مع علمهم

به الجرائم الآتية :-

١- المتهمون من الخامس والأربعين وحتى الخمسين :-

أ- قتلوا وائل الضبع ميخائيل حبيب عمداً مع سبق الاصرار بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتله وأعدوا لهذا الغرض أسلحة نارية ونخائر وما أن ظفروا بالمجنى عليه ،

حتى أطلق عليه المتهمون من الخامس والأربعين حتى السابع والأربعين عدة أعيرة نارية حال وجود بقية المتهمين يشدون من أذرهم قاصدين جميعاً من ذلك قتله فأحدثوا به الأصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتى أودت بحياته
وقد أقترنت وأرتبطت بهذه الجناية جناية أخرى وجنحة وهى أنهم فى ذات الزمان والمكان سالفى البيان
وضعوا النار عمدا فى محل مسكون بأن أوصلوا مصدرا حراريا بمسكن المجنى عليه الضبع ميخائيل حبيب على النحو المبين بتقرير المعمل الجنائى
سرقوا المبلغ النقدي والمنقولات وصفا وقيمة وقدرا بالتحقيقات والمملوكة للضبع ميخائيل حبيب وكان ذلك من مسكنه

ب- المتهمون من الخامس والأربعين وحتى السابع والأربعين:-

أحرزوا بغير ترخيص أسلحة نارية مششخنة (ثلاث بنادق آلية)
أحرزوا نخائر مما تستعمل على الأسلحة سالفة البيان دون أن يكون مرخصاً لهم بحيازتها أو أحرازها

٢- المتهمون من الخامس والأربعين حتى الخمسين أيضا والمتهم الحادى والخمسين:-

أ – قتلوا ممدوح نصحى صادق عمدا مع سبق الأصرار بأن بيتوا النيه وعقدوا العزم على قتله وأعدوا لهذا الغرض أسلحة نارية ونخائر وأقتحموا عليه مسكنه وما أن ظفروا به حتى أنهال المتهم الحادى والخمسون على رأسه وصدره بجسم البندقية الآلية التى كانت بحوزته حال وجود بقية المتهمين يشدون من أذره قاصدين جميعا من ذلك قتله
فأحدثوا به الأصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتى أودت بحياته
وقد أقترنت بهذه الجناية جنايتان أخريتان هى أنهم فى ذات الزمان والمكان سالفى البيان
وضعوا النار عمدا فى محل مسكون بأن أوصلوا مصدراً حراريا ببعض محتويات مسكن المجنى عليه سالف الذكر على النحو المبين بتقرير المعمل الجنائى ٠
سرقوا المبالغ النقدية والمنقولات المبينة وصفا بالتحقيقات والمملوكة للمجنى عليه سالف الذكر وكان ذلك بطريق الأكراه الواقع على زوجته منال ظريف فارس بأن أقتحموا مسكنه حاملين أسلحة نارية ونخائر وأطلقوا داخله عدة أعيرة نارية قاصدين من ذلك شل مقاومتهما فتمكنوا بتلك الوسيلة من الأكراه من أتمام السرقة والفرار بالمسروقات

ب- المتهم الحادى والخمسون:-

أحرز بغير ترخيص سلاحاً نارياً مششخناً (بندقية آلية)
أحرز نخائر مما تستعمل على السلاح النارى سالف البيان دون أن يكون مرخصا له بحيازته أو أحرازه

٣- المتهمون من الثانى والخمسين وحتى الخامس والخمسين:-

أ- قتلوا بونه القمص جبرائيل عمدا مع سبق الاصرار بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتلها وأعدوا لهذا الغرض أسلحة نارية ونخائر وآلة حديدية وأقتحموا مسكنها بالقوة وما أن ظفروا بها حتى أطلق عليها المتهم الثالث والخمسون عيارا ناريا حال وجود بقية المتهمين يشدون من أذره قاصدين جميعا من ذلك قتلها فأحدثوا بها الأصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتى أودت بحياتها
وقد اقترنت بهذه الجناية وتلتها جنايات أخرى هى أنهم فى ذات الزمان والمكان سالفى البيان
شرعوا فى قتل مريم قسطنين شنوده عمدا مع سبق الأصرار بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتلها وأعدوا لهذا الغرض أسلحة نارية ونخائر وآلة حديدية وأقتحموا مسكنها بالقوة وما أن ظفروا بها حتى أطلق عليها المتهم الثالث والخمسون عيارا ناريا حال وجود بقية المتهمين يشدون من أذره قاصدين جميعا من ذلك قتلها فأحدثوا بها الأصابات الموصوفة بالتقرير الطبى وقد خاب أثر الجريمة لسبب لادخل لارادته فيه هو مداركة المجنى عليها بالعلاج
شرعوا فى قتل صباح قسطنين شنوده عمدا مع سبق الأصرار بأن بيتوا النيه وعقدوا العزم على قتلها وأعدوا لهذا الغرض أسلحة نارية ونخائر وآلة حديدية وأقتحموا مسكنها بالقوة وما أن ظفروا بها حتى أطلقوا عليها عيارا ناريا قاصدين من ذلك قتلها وقد خاب أثر الجريمة لسبب لادخل لأرادتهم فيه وهو عدم أحكامهم التصويب٠
وضعوا النار عمدا فى محل مسكون بأن سكبوا مادة معجلة على الأشتعال داخله وأوصلوا بها مصدرحرارى على النحو المبين بتقرير المعمل الجنائى

ب- المتهمون من الثانى والخمسين حتى الرابع والخمسين:-

أحرزوا بغير ترخيص أسلحة نارية (ثلاث بنادق آلية)

أحرزوا نخائر مما تستعمل على الأسلحة سالفة البيان دون أن يكون مرخصا لهم بحيازتها أو أحرازها

جـ - المتهم الخامس والخمسون:-

أحرز أداة (آلة حديدية) مما تستخدم فى الاعتداء على الأشخاص دون أن يوجد لأحرازها مسوغ.

٤- المتهم السادس والخمسون -:

أ- قتل عبد المسيح محروس أسكندر عمدا مع يبق الأصرار بأن بيت النية وعقد العزم على قتله وأعد لهذا الغرض سلاحا ناريا ونخائر وما أن ظفر به حتى أطلق عليه عدة أعيرة نارية قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتى أودت بحياته

وقد أقترنت بهذه الجناية جناية أخرى هى أنه فى ذات الزمان والمكان سالفى البيان

قتل سامية عبد المسيح محروس أسكندر عمدا مع سبق الأصرار بأن بيت النية وعقد العزم على قتلها وأعد لهذا الغرض سلاحا ناريا ونخائر وما أن ظفروا بها حتى أطلق عليها عدة اعيرة نارية قاصدا من ذلك قتلها فأحدث بها الاصابة الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتى أودت بحياتها •

ب- أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا (بندقية آلية)

جـ - أحرز نخائر مما تستعمل على السلاح سالف البيان دون أن يكون مرخصا له بحيازته أو أحرازه

٥- المتهم السابع والخمسون :-

أ- شرع فى قتل صفوت لبيب شنوده عمدا مع سبق الأصرار بأن بيت النيه وعقد العزم على قتله وأعد لهذا الغرض سلاحا ناريا ونخائر وما أن ظفر به حتى أطلق عليه عيارا ناريا قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الأصابة الموصوفة بالتقرير الطبى وقد خاب أثر الجريمة لسبب لادخل لأرادته فيه وهو مداركة المجنى عليه بالعلاج •

ب- أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا (بندقية آلية)

جـ ـ أحرز نخائر مما تستعمل على السلاح النارى سالف البيان دون أن يكون مرخصا له بحيازته أو أحرازه

٦- المتهمون من الثامن والخمسين حتى الثالث والستين:-

أ- قتلوا مهران لبيب شنوده عمدا مع سبق الأصرار بأن بيتوا النيه وعقدوا العزم على قتله وأعدوا لهذا الغرض أسلحة نارية ونخائر ولفافات من القماش المشتعل وما أن ظفروا به حتى أطلق المتهمان الثامن والخمسون والثالث والستون عدة أعيرة نارية على مسكنه فأصابه عيار منها أعجزه عن الحركة والقى باقى المتهمون لفافات القماش المشتعلة داخل مسكنه فطالته النيران قاصدين جميعا من ذلك قتله فأحدثوا به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتى أودت بحياته

وقد تقدمت هذه الجناية وأقترنت بها وتلتها جنايات أخرى هى أنهم فى ذات المكان والزمان سالفى البيان:-

وضعوا النار عمدا فى محل مسكون بان أعدوا لهذا الغرض لفافات من القماش المشتعل وألقوا بها داخل مسكن المجنى عليه على النحو المبين بتقرير المعمل الجنائى

شرعوا فى قتل صفوت لبيب شنوده عمدا مع سبق الأصرار بأن بيتوا النيه وعقدوا العزم على قتله وأعدوا لهذا الغرض أسلحة نارية ونخائر وما أن ظفروا به حتى أطلق عليه المتهمان الثامن والخمسون والثالث والستون عدة أعيرة نارية وألقى باقى المتهمين لفافات القماش المشتعلة بمكان وجوده بمسكن المجنى عليه مهران لبيب شنوده قاصدين جميعا من ذلك قتله فأحدثوا به الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبى وقد خاب أثر الجريمة لسبب لادخل لارادتهم فيه هو مداركة المجنى عليه بالعلاج .

شرعوا فى قتل سعاد موريس محارب ورفعت الضبع عزيز ونان جوده عبد المسيح والامير مهران لبيب وماجدة مهران لبيب وعاطف غزالى بلامون ومريم صابر فؤاد عمدا مع سبق الاصرار بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتلهم وأعدوا لهذا الغرض أسلحة نارية ونخائر وما أن ظفروا بهم بشرفة وداخل مسكن المجنى عليه مهران لبيب شنوده حتى أطلق عليهم المتهمان الثامن والخمسون والثالث والستون عدة أعيرة نارية وألقى باقى المتهمين لفافات القماش المشتعلة داخل المسكن قاصدين جميعا من ذلك قتلهم وقد أوقف أثر الجريمة لسبب لادخل لارادتهم فيه وهو عدم أحكامهم التصويب ووصول قوات الشرطة لمكان الحادث وفرار الجناه

ب- المتهمان الثامن والخمسون والثالث والستون:-

أحرزا بغير ترخيص سلاحين نارين (بندقيتين آليتين)

أحرزا نخائر مما تستعمل على السلاحين سالفى البيان دون أن يكون مرخصا لهما بحيازتهما أو أحرازهما

٧- المتهمون من الرابع والستين حتى الثالث والسبعين :-

أ- قتلوا تادرس لوندى تادرس وناصر تادرس لوندى عمدا مع سبق الأصرار بأن بيتوا النيه وعقدوا العزم على قتلهما وأعدوا لهذا الغرض أسلحة نارية (بنادق آلية) ونخائر وأجسام صلبة وأقتحموا مسكنهما وما أن

ظفروا بهما بداخله حتى أنهالوا ضربا بالاجسام الصلبة على رأس المجنى عليه الأول وأطلق المتهمون الرابع الستون والخامس والستون والثاني و السبعون عدة أعيرة نارية علي المجني عليه الثاني قاصدين من ذلك قتلهما فأحدثوا بهما الأصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتى أودت بحياتهما ،
وقد أقترنت هذه الجناية بجناية أخرى هى أنهم فى ذات الزمان والمكان سالفى البيان:-
سرقوا المبلغ النقدى والمنقولات المبينة وصفاً وقيمة وقدرا بالتحقيقات والمملوكة للمجنى عليهما سالفي الذكر وكان ذلك بطريق الأكراه الواقع على زوجة وأبنة المجنى عليه الأول بأن أقتحموا مسكنهم بالقوة شاهرين الأسلحة النارية والأجسام الصلبة وأطلقوا عدة أعيرة قاصدين من ذلك شل مقاومتها وتمكنوا بهذه الوسيلة من الإكراه من أتمام السرقة والفرار بالمسروقات

ب- المتهمون الرابع والستون والخامس والستون والثانى والسبعون:-

أحرزوا بغير ترخيص أسلحة نارية (ثلاثة بنادق آلية)
أحرزوا نخائر مما تستعمل على الأسلحة سالفة البيان دون أن يكون مرخصا لهم بحيازتها أو أحرازها

٨- المتهمون الرابع والستون والثامن والستون أيضا والرابع والسبعون :-

أ- قتلوا وهيب جرجس حنا عمدا مع سبق الاصرار بأن بيتوا النيه وعقدوا العزم على قتله واعدوا لهذا الغرض أسلحة نارية (بنادق آلية) ونخائر وأقتحموا مسكنه وما أن ظفروا به بداخله حتى أطلقوا عليه عدة أعيرة نارية قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الأصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتى أودت بحياته.
وقد أقترنت بهذه الجناية وتلتها جنايتان أخرتان هى أنهم فى ذات الزمان والمكان سالفى البيان:-
شرعوا فى قتل عنتر وهيب جرجس حنا عمدا مع سبق الأصرار بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتله وأعدوا لهذا الغرض أسلحة نارية (بنادق آلية) ونخائر وأقتحموا مسكنه وما أن ظفروا به بداخله حتى أطلقوا عليه عدة أعيرة نارية قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الأصابة الموصوفة بالتقرير الطبى وقد خاب أثر الجريمة بسبب لادخل لأرادتهم فيه هو مداركة المجنى عليه بالعلاج
وضعوا النار عمدا فى محل معد للسكنى بأن أوصلوا مصدرا حراريا ذو لهب مكشوف بمحتويات الحظيرة الملحقة بمسكن المجنى عليهما سالفى الذكر على النحو المبين بتقرير المعمل الجنائى
ب- أحرزوا بغير ترخيص أسلحة نارية (ثلاثة بنادق آلية)
جـ - أحرزوا نخائر مما تستعمل على الأسلحة سالفة البيان دون أن يكون مرخصا لهم بحيازتها أو أحرازها

٩- المتهمون الخامس والستون والسادس والستون و الثانى والسبعون أيضا ومن الخامس والسبعين حتى الثامن والسبعين:-

أ- سرقوا المنقولات المبينة وصفا وقية بالاوراق والمملوكة للمجنى عليه نبيل سامى سيف وكان ذلك بطريق الاكراه الواقع عليه بأن أقتحموا مخازنه حالة حمل المتهمين الخامس والستون والثانى والسبعون والثامن والسبعون أسلحة نارية أطلقوا منها عدة أعيرة وأذ حاول منعهم أنهال عليه المتهم الخامس والسبعون ضربا بعصا قاصدين من ذلك شل مقاومته وتمكنوا بهذه الوسيلة من الاكراه من أتمام السرقة والفرار بالمسروقات وقد ترك ذلك الاكراه أثر جروح بالمجنى عليه على النحو المبين بالتقرير الطبى
ب- وضعوا النار عمدا فى المخازن المملوكة للمجنى عليه سالف الذكر بأن أشعلوا فيها النيران على النحو المبين بتقرير المعمل الجنائى

جـ- المتهمون الخامس والستون والثانى والسبعون والثامن والسبعون:-

- أحرزوا بغير ترخيص أسلحة نارية (ثلاثة بنادق آلية)
- أحرزوا نخائر مما تستعمل على الأسلحة سالفة البيان دون أن يكون مرخصا لهم بحيازتها أو أحرازها

١٠- المتهمان السابع والخمسون والثالث والستون أيضا والمتهم التاسع والسبعون:-

أ- قتلوا عادل غطاس فهمى عمدا مع سبق الأصرار والترصد بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتل أى مسيحى وأعدوا لهذا الغرض ثلاثة أسلحة نارية وترصدوا المارين منهم بالطريق العام وما أن ظفروا بالمجنى عليه حتى أطلقوا عليه عدة أعيرة نارية قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتى أودت بحياته ،
وقد أقترنت بهذه الجناية وتلتها جنايات أخرى هى أنهم فى ذات الزمان والمكان سالفى البيان:-
قتلوا حليم فهمى مقار وأشرف حليم فهمى مقار والأمير حليم فهمى مقار وزكريا حليم فهمى مقار وميسون غطاس فهمى وجابى سدراك سعيد ورفعت زغلول جابر عمدا مع سبق الاصرار والترصد بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتل أى مسيحى وأعدوا لهذا الغرض ثلاثة أسلحة نارية وترصدوا المارين منهم بالطريق العام وما أن ظفروا بالمجنى عليهم حتى أطلقوا عليهم عدة أعيرة نارية قاصدين من ذلك قتلهم فأحدثوا بهم

الاصابات الموصوفة بتقارير الصفة التشريحية والتى أودت بحياتهم
شرعوا فى قتل أيمان حليم فهمى ومرقص رشدى جندى عمدا مع سبق الأصرار والترصد بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتل أى مسيحى وأعدوا لهذا الغرض ثلاثة أسلحة نارية وترصدوا المارين منهم بالطريق العام وما أن ظفروا بالمجنى عليهما حتى أطلقوا عليهما عدة أعيرة نارية قاصدين من ذلك قتلهما فأحدثوا بهما الأصابات الموصوفة بالتقريرين الطبيين وقد خاب أثر الجريمة لسبب لادخل لأرادتهم فيه هو مداركة المجنى عليهما بالعلاج
ب- أحرزوا بغير ترخيص أسلحة نارية (ثلاثة بنادق آلية)
جـ- أحرزوا نخائر مما تستعمل على الأسلحة النارية سالفة البيان دون ان يكون مرخصا لهم بحيازتها أو أحرازها

١١- المتهمون من الثمانين حتى الرابع والثمانين:-

أ- قتلوا عمدان ظريف قديس عمدا مع سبق الأصرار والترصد بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتل أى مسيحى وأعدوا لهذا الغرض عصى وترصدوا المارين منهم بالطريق العام وما أن ظفروا بالمجنى عليه حتى أنهال عليه المتهمان الثمانون والرابع والثمانون ضربا بالعصى على رأسه حالة وجود بقية المتهمين يشدون من آذرهما قاصدين جميعا من ذلك قتله فأحدثوا به الأصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتى أودت بحياته
ب- قتلوا عاطف عزت زكى عمدا مع سبق الأصرار والترصد بأن بيتوا النيه وعقدوا العزم على قتل أى مسيحى وأعدوا لهذا الغرض عصى وترصدوا المارين منهم بالطريق العام وما أن ظفروا بالمجنى عليه حتى أنهالوا عليه ضربا بالعصى وأشعلوا فيه النار قاصدين جميعا من ذلك قتله فأحدثوا به الأصابات الت أدت الى وفاته
وقد أقترنت بهذه الجناية جناية أخرى هى أنهم فى ذات الزمان والمكان سالفى الذكر:-
سرقوا الدابتين المبينتين وصفا بالأوراق والمملوكتين لسميحة حافظ السايح بالأكراه الواقع عليها بأن أستوقفوها وانهالوا عليها ضربا بالعصى قاصدين من ذلك شل مقاومتها وتمكنوا بهذه الوسيلة من الأكراه من أتمام السرقة والفرار بالمسروقات وقد ترك هذا الأكراه أثر جروح على النحو المبين بالتقرير الطبى
جـ - قتلوا معوض شنوده معوض عمدا مع سبق الأصرار والترصد بأن بيتوا النيه وعقدوا العزم على قتل اى مسيحى وأعدوا لهذا الغرض عصى وترصدوا المارين منهم بالطريق العام وما أن ظفروا بالمجنى عليه حتى أنهالوا عليه ضربا بالعصى وأشعلوا فيه النار قاصدين جميعا من ذلك قتله فأحدثوا به الأصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتى أودت بحياته

١٢- المتهم الثانى والأربعون أيضا والمتهمان الخامس والثمانون والسادس والثمانون:-

شرعوا فى قتل المجنى عليهما معوض شنودى معوض وعزيز شفيق عطاالله عمدا مع سبق الأصرار والترصد بأن بيتوا النيه وعقدوا العزم على قتل أى من المسيحيين وأعدوا لهذا الغرض عصى وترصدوا المارين منهم بالطريق العام وما أن ظفروا بالسيارة التى تقل المجنى عليهما حتى أجبروهما على النزول منها ..وأنهالوا عليهما ضربا بالعصى قاصدين جميعا من ذلك قتلهما فاحدثوا بهما الأصابات الموصوفة بالتقريرين الطبيين وقد خاب أثر الجريمة لسبب لادخل لأرادتهم فيه هو مداركة المجنى عليهما بالعلاج

١٣- المتهمون الرابع والستون والسابع والستون والثامن والستون والثالث والسبعون أيضا:-

أ- سرقوا الماشية والمنقولات والمبالغ النقدية المبينة وصفا وقدرا بالأوراق والمملوكة للمجنى عليه صفوت توفيق حبيب وكان ذلك بطريق الأكراه الواقع عليه بأن أقتحموا مسكنه عنوة وأشهر المتهم الرابع والستون سلاحا ناريا قاصدين من ذلك شل مقاومته وتمكنوا بهذه الوسيلة من الأكراه من أتمام السرقة والفرار بالمسروقات

ب- المتهم الرابع والستون أيضا:-

أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا (بندقية آلية)

١٤- المتهم الرابع الستون أيضا والمتهمان السابع والثمانون والثامن والثمانون:-

سرقوا الأغنام والدابة والمنقولات المبينة وصفا وقيمة بالأوراق والمملوكة لعدلى لبيب جرجس وكان ذلك من مسكنه على النحو المبين بالتحقيقات

١٥- المتهم التاسع والثمانون:-

سرق المبلغ النقدى والدابة والمنقولات المبينة وصفا وقيمة وقدرا بالأوراق والمملوكة للمجنى عليها سمار شرقاوى ونيس وكان ذلك بطريق الأكراه الواقع عليها بأن أقتحم وبعض المتجمهرين مسكنها بالقوة وأنهال ضربا بعصا على رأسها قاصدا من ذلك شل مقاومتها وتمكنوا بهذه الوسيلة من الأكراه من أتمام السرقة

والفرار بالمسروقات وقد ترك ذلك الاكراه أثر جروح بالمجنى عليها على النحو المبين بالتقرير الطبى

١٦- المتهمان التسعون والحادى والتسعون:-

سرقا الدراجات البخارية والمنقولات المبينة وصفا وقدرا بالأوراق والمملوكة للمجنى عليه ميلاد بخيت رزق الله وآخرين من المخزن الخاص به وذلك بطريق الكسر على النحو المبين بالتحقيقات

١٧- المتهمان الثانى والتسعون والثالث والتسعون:-

أتلفا عمدا منقولات مملوكة للغير بأن وضعا النار فى السيارة رقم ٥١٢٤٩ نقل سوهاج ومقطورتها رقم ٥٠٠٣٨ والمملوكتين للمجنى عليهما أدوارد حسنى هابيل وممدوح حسنى هابيل والسيارة رقم ٤٢٠٣٦ نقل القاهرة ومقطورتها رقم ٥٩٠٥ والمملوكتين للمجنى عليه نصر فهمى حكيم وترتب على ذلك ضرر مالى لكل منهم تزيد قيمته على خمسين جنيها

فى يوم الأثنين الموافق٢/١/٢٠٠٠م :-

المتهم الثانى والخمسون أيضا والرابع والتسعون والوارد بأمر الأحالة برقم السادس والتسعين

١- خطفا بالاكراه المجنى عليها منال ظريف فارس بأن أستوقفاها بالطريق حال حمل المتهم السادس والتسعون سلاحا ناريا مهددين أياها به قاصدين من ذلك شل مقاومتها فتمكنا بهذه الوسيلة من الاكراه من خطفها واقتيادها الى مسكن المتهم الثانى والخمسين بمنطقة الزراعات

٢- أكرها المجنى عليها سالفة الذكر بالتهديد بالسلاح النارى سالف البيان على أمضاء سندا موجدا لدين على النحو المبين بالتحقيقات

٣- شرعا فى قتل المجنى عليها سالفة الذكر عمدا مع سبق الأصرار بأن بيتا النية وعقدا العزم على قتلها وأعدا لهذا الغرض سلاحا ناريا وزخائر بأن أصطحبا ها الى خارج المسكن سالف البيان فى التهمة (١) وأطلق عليها المتهم السادس والتسعون عيارا ناريا قاصدين من ذلك قتلها فأحدثا بها الأصابات الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى على النحو المبين بالتحقيقات

٤- المتهم السادس والتسعون:-

أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا غير مششخن (فرد صناعة محلية)

أحرز زخائر مما تستعمل على السلاح النارى سالف البيان دون أن يكون مرخصا له بحيازته أو أحرازه

وطلبت عقابهم بالمواد ٤٥،٤٦،٢٣٠،٢٣١،٢٣٢،٢٣٤،٢٤١/ ١،٢،٢٤٣/ ١،٢٥٢/ ١،٢٥٧، ٢٩٠/ ١،٣١٤،٣١٦مكرر ثالثا بالبند ثانيا، ٣١٧/ثانيا وخامسا، ٣٢٥،٣٦١/ ١،٢،٣٦٦من قانون العقوبات.

والمواد٢،٣،٣مكرر/١من القانون رقم ١٠لسنة١٩١٤ بشأن التجمهر المعدل بالقرار بقانون رقم ٨٧لسنة١٩٦٨ والمواد١/ ١،٦،٢٥مكرر/١،٢٦/ ٥ ،٢،٣من القانون رقم ٣٩٤لسنة١٩٥٤ فى شأن الأسلحة والذخائر المعدل والبند ١١من الجدول رقم١ والبندين أ،ب من القسم الاول من الجدول رقم٣ الملحقين بالقانون الأول والمواد ١٢٢،١١٢،٢/٢من القانون رقم ١٢لسنة١٩٩٦ بأصدار قانون الطفل.

وركنت فى أثبات الأتهام قبلهم لشهادة كل من الرائد خالد عبد الحميد السيد رئيس نقطة شرطة الكشح ، النقيب أشرف محسن منصور عماره معاون مباحث مركز شرطة دار السلام، والرائد / علاء الدين ابراهيم فراج الضابط بمركز شرطة دار السلام ، محمود سليم أحمد فرج ، خالد مختار محمود على ، السيد دسوقى عابدين ، والديب أحمد عبد العال ، هاشم محمد العوال هاشم ، عبد الراضى ابراهيم حجازى ، جلال عبد المحسن عابدين ، سالم عبد المنصف عبد الرحمن ، عبد الرسول أبو الحمد كريشه ، رفعت أبراهيم حجازى ،محمد فتحى بطيخ ، أيمن على أحمد أسماعيل ، عوض بدر ابراهيم وصابر القرشى راشد عبد الوهاب ، على أحمد أسماعيل ، مصطفى شفيق أسماعيل، عبد الراضى جاد الكريم سابق ،وعبد الرحيم عبد النعيم أبراهيم ، عيسى محسن عابدين ، أيمن عبد الفتاح بطيخ ، فوزى على أسماعيل ،يوسف أحمد السيد ، صديق محمد احمد جابر ، السيد حمدى عباس ،أحمد شوقى مخلف ، نابر عوض أسماعيل ، أسماعيل عبد الحميد أسماعيل ، عطا راشد وهاب ، جابر عبد الحميد أحمد محمود أبو العلا عبيد ، العريان راشد وهاب ، ياسرجارس محمد ، ياسر على محمد حامد ، عبيد أبو العلا عبيد ، محمود زياد محمدين ، الباهى عبد اللطيف محمد ، فايز نور الدين مغربى ، ابراهيم مصطفى أحمد ، عطا كامل عبادى ، على حسن أحمد ، أشرف عزيز أفرام ، جرجس عطيه شنوده بانود ، اللواء / أحمد أحمد أحمد أبو حرب مساعد فرقة شرق سوهاج ، العميد / مصطفى على سليم مدير أدارة البحث الجنائى بمديرية أمن سوهاج ، والعقيد / على أحمد حسين مخيمر رئيس قسم المباحث الجنائية بمديرية أمن سوهاج والعقيد / محمد بدر الدين عبد السلام بأدارة البحث الجنائى بمديرية أمن سوهاج والمقدم / عصام الدين مصطفى رمضان بأدارة البحث الجنائى بمديرية أمن سوهاج والعقيد / محمد مصطفى محمد بأدارة البحث الجنائى بمديرية أمن سوهاج ،والنقيب / طه عبد الرحمن زهير رئيس وحدة

مباحث مركز دار السلام والنقيب / شريف سمير منصور معاون مباحث مركز شرطة دار السلام والمقدم/ أبو الفضل ثابت أحمد رئيس فرع البحث الجنائى بشرق سوهاج والسباعى عبد المقصود محمود سليمان ، والنميرى يونس عباس، عبد الرحمن محمود عبد الرحيم ،ومحمد رجب محمد وهب الله، أحمد حمدى عبد الحميد ، مرقص رشدى جندى ، حنا سلامة ميخائيل ، سامى عبد المسيح محروس أسكندرسومه عبد المسيح محروس أسكندر ، كاملة سيدهم عوض ، وكليب محروس أسكندر ،منال ظريف فارس، عصام أبو الفضل أبو القاسم ، عاطف الضبع أرسل سليمان ، مريم قسطنين شنوده وشهرتها هالة، صباح قسطنين شنوده وشهرتها أمل ، قسطنين شنوده تادرس ، سامية تادرس لوندى ، وداد شفيق قديس ، عنتر وهيب جرجس حنا ، نعم رياض سعد جرجس ، أمال وهيب جرجس ، الضبع سند شاكر ، سميحة حافظ السايح ، مجدى منير موريس ، رضا شنوده معوض وفايزه جرجس صادق ، عزت أنيس بشاى ، الضبع ميخائيل حبيب ، سلوى سرجيوس بباوى ، أمال سرجيوس بباوى ،سمار شرقاوى ونيس ، نعمه سليم أبراهيم ، عدلى لبيب جرجس ، معوض شانودى معوض ، عزيز شفيق عطا الله يوسف ، سمير جاب الله سلامة ، نبيل سامى سيف ، صفوت لبيب شنوده ،سعاد موريس محارب ، رفعت الضبع عزيز خليل ، نان جوده عبد المسيح عبيد ، الأمير مهران لبيب • والى ما قررته أيمان حليم فهمى مقار (حدث) وما ثبت من معاينة النيابة لمواقع الأحداث والتقارير الطبية الشرعية الخاصة بالمجنى عليهم وتقارير مصلحة تحقيق الأدلة الجنائية وذلك على النحو التالي -:

أولا : وقائع التجمهر ونهب البضائع وأتلاف المحلات والأكشاك والاعتداء بالضرب والتى وقعت أحداثها فى ١٩٩٩/١٢/٣١ :-

حيث قرر الرائد خالد عبد الحميد السيد رئيس نقطة شرطة الكشح أنه مساء يوم١٩٩٩/١٢/٣١ وحال تواجده بنقطة الشرطة أبلغه الشرطى السرى أحمد عبد ربه محمد من قوة نقطة الشرطة بمشاجرة بشارع بورسعيد بالقرية فتوجه فور الابلاغ وبصحبته كل من الرائد علاء فراج معاون ضبط بمركز شرطة دار السلام والنقيب أشرف عمارة ضابط مباحث نقطة شرطة الكشح الى مكان الواقعة فشاهد تجمعا من الأهالى يربو على العشرين شخصاً أمام محل المدعو راشد فهيم منصور وبأستطلاعه الامر أخبره المتواجدين أنه بتاريخ/١٩٩٩/ ١٢/٢٩كانت قد حدثت مشادة كلامية بين راشد فهيم منصور صاحب محل أقمشة بشارع بورسعيد وفايز عوض حسين صاحب عربة خضروات يقف بها بذات الشارع فى مواجهة محل راشدوذلك بسبب طلب الثانى شراء أقمشة من الأول بالأجل ورفض الأخير ذلك ويوم الواقعة توجه كلا من فايز عوض حسين وشقيقيه ناصر وفوزى لمعاتبة راشد فهيم منصور على رفضه البيع للأول أقمشة بالأجل وتطور الامر بينهم مما أدى الى حدوث مشاجرة بينهم نتج عنها أصابات سطحية براشد فهيم منصور ونجله أيمن وقد حاول هو ومرافقوه تهدئة الموقف وأصطحاب أطراف المشادة والمشاجرة الى نقطة الشرطة الا أنهم فوجئوا بكمال عزيز منصور وكوكو عياد بطرس وروماني منير شلبى يقومون بأثارة المواطنين المتجمعين من المسيحيين بالهتافات المعادية للحكومة المثيرة للمشاعر وقد أدى ذلك الى تجمع عدد كبير من المسيحين الملاصقة منازلهم لشارع بورسعيد حتى بلغ عددهم حوالى ٥٠٠خمسمائة شخص ورددوا ذات الهتافات وعقب ذلك قام هذا الجمع بقذف المحالات التجارية والاكشاك وعربات اليد بشارع بورسعيد بالحجارة وقد أدت تطورات الموقف على النحو سالف الذكر الى أثارة حفيظة الجانب الاخر من المسلمين فبادلهم قذفا بالحجارة وحدث أطلاق للاعيرة النارية غير معروف مصدرها أو مطلقها نتيجة الظلام والأزدحام الشديد وقد أدى ذلك الى حدوث بعض التلفيات بالمحلات التجارية والاكشاك وعربات اليد الموجودة بالشارع سالف الذكر وقد أصيب بأعيرة نارية كلا من مرقص شنوده جرجس وأشرف ميلاد حليم ، وكردى رزق أسحق وقد نقلوا للمستشفى وقد أصطحب معه الى ديوان نقطة الشرطة كل من فايز عوض حسين وفوزى عوض حسين و عبد الناصر عوض حسين وبمناقشتهم شفاهه قرروا له بانه حال بيع الأول بعض الخضروات من عربته المتواجده أمام محل راشد فهيم منصور حدثت مشادة بينهما بسبب رفض صاحب المحل تواجد صاحب العربة بعربته أمام محله وتطور الامر الى حدوث تماسك بينهما بالأيدى على النحو سالف الذكر وقد قام بضبط كمال عزيز منصور. وأضاف بأنه فى خضم الأحداث سالفة الذكر تقابل مع القس بسادة غبريال عبد المسيح راعى الكنيسة الملاك بقرية الكشح والذى كان متواجدا بمكان الواقعة وطلب منه مساعدته فيه تهدئة الموقف فلم يستجب له وكانت الهتافات المعادية على مسمع ومرأى منه

- وقرر النقيب أشرف محسن منصور عمارة ضابط مباحث بمركز شرطة دار السلام ونقطة شرطة الكشح والرائد علاء الدين ابراهيم فراج الضابط بمركز شرطة دار السلام بمضمون ماقرره سابقهما
- وقرر محمود سليم أحمد فرج تاجر خضروات ويمتلك محل (شادر) بشارع بورسعيد بقرية الكشح وأنه حال تواجده بسكنه قبيل أفطار مغرب يوم١٩٩٩/١٢/٣١ سمع بمشاجرة بشارع بورسعيد فهرع الى هناك للأطمئنان على محله بمكان الحادث فشاهد تكسير وأتلاف يجرى بالاكشاك من أشخاص كثيرين لا يعرفهم وحال تواجده أعتدى عليه بالضرب عاطف غبريال عطا بعصا على يده اليسرى فسقط على الأرض فواصل كل

من أنور سليم شكر الله وفصاد عدلى التوت وأيمن بقطر أبو اليمين الأعتداء عليه بالركل بأقدامهم بجسده ثم نهض وقام بالعدو وتوجه بعد ذلك الى قرية البلابيش بحرى لدى شخص يدعى خالد مختار محمود حيث قام بعلاجه ومكث طرفه حتى هدأت الأحوال فتوجه الى نقطة الشرطة وقام بالابلاغ يوم٨/١/٢٠٠٠ وسئل بتحقيقات النيابة فى٢٢/١ /٢٠٠٠واضاف بانه عندما عاد من رحلته سالفة الذكر وجد محله محطم ولا يعرف من قام بذلك

- وقرر خالد مختار محمود على تاجر خضروات بقرية البلابيش بحرى عند سؤاله بتحقيات النيابة العامة فى ٢٣/١/٢٠٠٠أن محمود سليم أحمد فرج حضر طرفه عقب مغرب يوم الجمعة الموافق٣١/١٢/١٩٩٩ مصابا بذراعه الأيسر وأخبره بأن أربعة أشخاص مسيحين أعتدوا عليه بالضرب وأن أحدهم يدعى الدكتور عاطف وأن هناك أتلافا بالشوادر والأكشاك يجرى فقام بعلاجه
- وقرر السيد دسوقى عابدين بتحقيقات النيابة العامة يوم١٠/١ /٢٠٠٠ بأنه كان متواجدا قبيل أفطار مغرب يوم الجمعة الموافق٣١/١٢/١٩٩٩ بمحله الخشبى (كشك) الذى يبيع به الفاكهة عندما حدثت مشاجرة بين راشد فهيم منصور وفايز حسين عوض وشقيقه فوزى عوض بسبب نهر الأول لسيدة مسلمة كانت تشترى منه أقمشة وسب الدين لها وعلى أثر معاتبة الثانى والثالث له توجه للناحية القبلية من قرية الكشح حيث يقطن أغلب المسيحيين ثم عاد ضمن حوالى ألف شخص من المسيحيين حيث قاموا بأتلاف الأكشاك وأطلاق الأعيرة النارية فى الهواء وكان ضمنهم سمير لمعى جيد حيث كان يقود لودر (كلارك) حطم به محله وبعض المحالات الأخرى وضمنهم أيضا القمص بسادة غبريال وكوكو عياد بطرس وشقيقه بيبو والدكتور جرجس عوض وهؤلاء كانوا يحملون أسلحة نارية آلية يطلقون بها الأعيرة فى الهواء للأرهاب وأيضا من يدعى هطل حكيم يحمل عصا ويشترك مع الأخرين فى تكسير وأتلاف الأكشاك ولايعرف من قام بسرقة محله.
- وقرر الديب أحمد عبد العال مراجع حسابات بالوحدة المحلية بقرية الكشح ويمتلك شادر لبيع الفاكهة بالقرية عند سؤاله بتحقيقات النيابة العامة بتاريخ١١/١/٢٠٠٠ أنه عاد الى محله عقب أفطاره مغرب يوم ٣١/١٢/١٩٩٩فوجده محطماً وبضاعته منهوبة ولم يشاهد من فعل ذلك الا أنه بمكان الواقعة شاهد سمير لمعى جيد يقود آلة رفع (لودر كلارك) بجوار الشادر وكانت الأكشاك المجاورة محطمة وشاهد القس جبرائيل عبد المسيح يحمل بندقية آلية وكذا المدعو جمال عدلى التوت وكان معهما حوالى عشرون شخصا لايعرفهم يقومون بنهب البضائع التى قدر قيمتها بمبلغ ٥٠٠٠٠ج خمسين ألف جنيه ثم عاد وقرر أن جمال عدلى التوت كان يحمل ماسورة حديدية يحطم بها محله وبمواجهته بما ورد بتحقيقات النيابة العامة ومحضر الشرطة المؤرخ٣١/١٢/١٩٩٩ بشأن خلوها من وجود لمحله أو شادر قال بأنه مستعد لتقديم أوراق تثبت حيازته لمحل تجارى ولم يقدم .
- وقرر هاشم محمد العوال والذى أبلغ يوم١١/١/٢٠٠٠ وسئل بتحقيقات النيابة العامة١٥/١/٢٠٠٠ بأنه حال تواجده بالشادر الذى يمتلكه والده بشارع متفرع من شارع بورسعيد ويعمل بتجارة الخضراوات والفاكهة وفى حوالى الساعة الخامسة من مساء يوم٣١/١٢/١٩٩٩ سمع أصوات أعيرة نارية من الناحية القبلية حيث يقطن أغلب المسيحين وشاهد حوالى ٦٠٠ستمائة شخص قادمين من تلك الناحية الى حيث توجد الأكشاك والشوادر يطلقون الأعيرة النارية فى الهواء ثم يقومون بأتلاف الأكشاك فى طريقهم وعرف منهم كل من فوزى حكيم عبد الشهيد وعادل حكيم عبد الشهيد وكانوا يحملون مواسير حديدية ومعهم فيكتور لبيب شنوده وكان يحمل بندقية آلية ثم عاد وقرر أن فوزى حكيم عبد الشهيد كان أيضا يحمل بندقية آلية وأنه لم يشاهد هؤلاء يقومون بالأتلاف أو أطلاق أعيرة نارية ولانه يعتقد انهم كانوا متواجدين لحراسة محال الغلال المملوكة لهم بجوار محله· وقرر أنه أكتشف يوم الأحد٢/١/٢٠٠٠ سرقة البضائع الموجودة بالشادر التى قدرها بمبلغ ٥٠٠٠٠ج خمسين ألف جنيه وبمواجهته بخلو محضرى معاينة النيابة العامة والشرطة من ذكر لمحل والده قرر أنه يقع بشارع متفرع من شارع بورسعيد وأن الأتلافات التى وقعت به بسيطة.
- وأبلغ عبد الراضى ابرهيم حجازى فى١٠/١/٢٠٠٠ أنه يمتلك محلا تجاريا (كشك خشبى) لتجارة الفاكهة والخضراوات بقرية الكشح ،وفى مساء يوم الجمعة الموافق٣١/١٢/١٩٩٩ م تناهى الى سمعه صوت أعيرة نارية وأتلاف بالمحلات (الأكشاك) فخرج من محله لأستطلاع الأمر فوجد مجموعة من الأشخاص عرف منهم سمير لمعى الفولى وكان يقود رافعة (كلارك) وبرفقته الدكتور/ عادل نبيه مجلع حاملا بندقية، أدهم بطرس فدان، رمزى جرجس، أنور سليم ، ميخائيل بشارة حبيب ،و عماد عزت عزمى وعاطف غبريال عطيه حيث قاموا جميعا بتحطيم محله (كشكشه) والأكشاك المجاورة وأطلاق الأعيرة النارية وذكر محتويات محله وقدرها بمبلغ ثلاثة آلاف وربعمائة جنيه
- وقرر عند سؤاله بتحقيقات النيابة العامة بذات التاريخ أنه كان متواجدا بمحله فى الخامسة والربع من مساء يوم٣١/١٢/١٩٩٩ م وشاهد المشادة التى وقعت أحداثها بشارع بورسعيد بين كل من راشد فهيم وسيده غريبة عن قرية الكشح وسب الاول لها ودفعها أرضا وتدخل بعض المسلمين المتواجدين من أصحاب المحلات التجارية فى الموضوع وأنصرف راشد فهيم الى منزله وعودته بعد برهة يسيرة ومعه عدد كبير من

المسيحيين يربو على٧٠٠ سبعمائة شخص مسلحين بالعصى والأسلحة النارية عرف منهم سمير لمعى والذى كان يقود رافعة أتلف بها الأكشاك وراشد فهيم ونجله أيمن وياسوس كامل لبيب ومتى شكرى شنوده وسمير لبيب وزرزور مريد مساك وميخائيل بشارة وعماد عزت عزمى وكانوا يحملون عصى وكل من د ٠ عاطف غبريال و د٠ عادل نبيه مجلع وأدهم بطرس فدان كانوا يحملون بنادق ومعهم سمعان نصير توفيق ورمزى جرجس حيث قام الجميع بالهتافات ضد الحكومة والدين الاسلامى ثم أطلقوا أعيرة نارية وأتلفوا الأكشاك ٠

- وقرر جلال عبد المحسن عابدين ٠ عامل زراعى وصاحب فرش لبيع الخضروات والفاكهة بشارع بورسعيد بقرية الكشح أنه كان متواجدا فى الخامسة من مساء يوم الجمعة الموافق٣١/١٢/١٩٩٩ م بمارس تجارته عندما شاهد مجموعة كبيرة من المسيحيين يربو عددهم على ٧٠٠ سبعمائة شخص بعضهم يحمل أسلحة نارية آلية يطلقون منها الأعيرة فى الهواء للأرهاب والبعض يحمل مواسير حديدية ،وأبصر سمير لمعى جيد يقود آلة رفع (كلارك) يحطم بها الأكشاك الخشبية وكان سمير كامل لبيب ضمن حاملى الأسلحة النارية ومتى شكرى تدما وحنا كامل لبيب يقومون بسرقة البضائع وضمنها بضاعته وتحطيم الأكشاك بالمواسير الحديدية وأضاف بانه توجد خلافات سابقة بينه وبين كل من سمير كامل لبيب وشقيقه حنا ووالدهما بسبب البيع والشراء وسبق تقديمه بشكوى ضدهم فى هذا الشأن .
- وقرر سالم عبد المنصف عبد الرحمن صاحب مقهى بشارع بورسعيد بتحقيقات النيابة العامة فى/٢٠٠٠ ١/١٤وكان قد أبلغ الشرطة فى١١/١/٢٠٠٠ بانه كان متواجدا بمقهاه قبيل أفطار مغرب ذلك اليوم الذى شهد تلك الأحداث عندما سمع صوت أعيرة نارية فخرج من مقهاه على أثره لاستطلاع الأمر فشاهد حوالى ٥٠٠ خمسمائة شخص من المسيحيين قادمين من الناحية القبلية يطلقون أعيرة نارية ويقومون بتكسير الأكشاك الخشبية وقذف الحجارة ثم أقتحم مقهاه -وهى عبارة عن كشك خشبى- جاد خله حنا ومعه سلاح نارى (بندقية آلية) وهدده به ففر هاربا من مكان الواقعة ولم يشاهد من قام بسرقة المقهى واضاف بأن المتهم سمير لمعى حطم المقهى بالآلة الرافعة (الكلارك) التى كان يقودها وقد خلت معاينة النيابة العامة والشرطة من ذكر لمقهاه ٠
- وقرر وأبلغ عبد الرسول أبو الحمد كريشة فى١٦/١/٢٠٠٠ صاحب عربة يدوية لبيع الفاكهة والخضروات أنه كان متوجدا بجوار عربته وقت الأحداث فسمع صوت أعيرة نارية وشاهد أكثر من٥٠٠ خمسمائة شخص مسيحى قادمين من الجهة القبلية يهتفون (نحن فداك يا صليب) ويحملون أسلحة نارية ومواسير حديدية ويقومون بقذف الاحجار على العربات والاكشاك وشاهد سمير لمعى جيد يقود رافعة (كلارك) يحطم بها الأكشاك والعربات وأنه هرب من مكان الواقعة وعاد فى اليوم التالى فوجد عربته محطمة وخالية من البضائع وقد خلت معاينة النيابة العامة والشرطة من وجود لعربته المدعى بها ٠
- وقرر رفعت إبراهيم حجازى بتحقيقات النيابة العامة فى١٥/١ /٢٠٠٠ والذى كان قد أبلغ فى/٢٠٠٠ ١١/١أنه يمتلك عربتين يدويتين لبيع الفاكهة والخضروات مضمون الأقوال السابقة وأضاف للأتهام سعيد سوريال جرجس بانه كان يحمل سلاحا ناريا (بندقية آلية) يطلق منها أعيرة نارية وأنه هرب من مكان الواقعة ولم يشاهد تفصيلات الحادث وقد خلت معاينة النيابة العامة والشرطة من وجود لعربتيه المدعى بهما ٠
- وأبلغ محمد فتحى بطيخ يوم١١/١/٢٠٠٠ وقرر بتحقيقات النيابة العامة يوم١٦/١/٢٠٠٠ أنه يوم الأحداث فوجئ بالمسيحين يهجمون على البائعين وأصحاب الأكشاك والفرش وعربات اليد بشارع بورسعيد وكان ضمن هؤلاء بباوى جرجس بباوى وشهرته مناديلى وبهيج محب أسكندر وكل منهما يحمل سلاحا ناريا كما شاهد جاد خلة حنا الله وسمعان مفيد وبيد كل منهما ماسورة حديدية حيث قام الجميع بتحطيم فرشه وأضاف بان سمير الفولى كان يقود لودر يتلف به الاكشاك الخشبية المجاورة لفرشه وأضاف أيضا بأن الاربعة الأول أقتحموا مكانه مرة ولحدة وأنه فر هاربا.
- وقد خلت المعاينات من وجود لفرش أو محل له بموقع الأحداث .
- وقرر أيمن على أحمد أسماعيل يوم١٢/١/٢٠٠٠ أنه يوم الاحداث شاهد بشارع بورسعيد وقد أنقلب رأسا على عقب وعلت فيه أصوات الأعيرة النارية وشاهد القس أسحق راعى كنيسة أبن سيفين وهو يحمل سلاحا ناريا (مسدس) وكذا رومانى أسحق الذى كان يحمل رشاشا والدكتور جرجس كان يحمل سلاحا ناريا (طبنجة) وسعيد سوريال الذى كان يحمل عتله حديدية كما شاهد سمير لمعى جيد الفولى يقود آلة رافعة وكان معهم أكثر من سبعين شخص لايعرفهم حيث قاموا جميعا بتكسير عربته والعربات الأخرى الموجودة بالسوق وقد خلت المعاينات من وجود لعربته المدعى بها
- وقرر عوض بدر ابراهيم بتحقيقات النيابة فى١٤/١/٢٠٠٠ وكان قد أبلغ فى١١/١/٢٠٠٠ بأنه صاحب كشك لبيع الخضروات والفاكهة وأنه يوم الأحداث وقبيل مغرب ذلك اليوم أقتحم محله كل من القمص بخوم الجبلى وشمشون مترى عطيه ومنير لمعى لاوندى وسمير لمعى جيد وكان الأول والثانى يحمل كل منهما بندقية آلية والثالث ماسورة حديدية والرابع كان يقود آلة رافعة حيث أطلق عليه الأول حوالى عشرة أعيرة نارية للتهديد بينما أقتحم الباقون الكشك وحطموه وسرقوا محتوياته ٠ الا أنه قرر أنه بمجرد أطلاق الأعيرة النارية فر هاربا من مكان الواقعة .

- وقرر صابر القرش راشد عبد الوهاب بتحقيقات النيابة العامة فى٢٠٠٠/١/١٤ وكان قد أبلغ فى ٢٠٠٠/١/١١أنه قبل مغرب يوم الجمعة الموافق١٩٩٩/١٢/٣١ م شاهد كل من الدكتور جرجس عوض سلوانس كان يحمل سلاحا ناريا وسمير لمعى جيد وكان يقود آلة رافعة وأخر يدعى صموائيل وقد قاموا جميعا بتحطيم الفرش الخاص به والذى كان يبيع عليه خضروات وفاكهة وأضاف أنهم أستدعوا أخرين لايعرفهم قاموا بسرقة بضائعه وان مجهولين قاموا بذلك وقد خلى محضر المعاينة من الفرش المدعى به.
- وقرر على أحمد أسماعيل بتحقيقات النيابة العامة فى١/١٤ /٢٠٠٠ والذى كان قد أبلغ يوم/١/٢٠٠٠ ١٢أنه صاحب كشك خضروات وفاكهة وأنه قبيل مغرب يوم الأحداث كان يجلس أمام كشكه عندما فوجئ بالقمص أسحق راعى كنيسة أبو سيفين يحمل سلاحا ناريا (مسدس) وسعيد سوريال سعيد يحمل بندقية آلية ونابر يوحنا أسحق يحمل أيضا بندقية آلية وكذا نصرى عوض عبد النور. وقد هجم الجميع على محله ففر من المكان ووقف على مسافة حوالى مائة متر وحينئذ شاهد رافعة لايعرف قائدها تحطم الكشك وأنه فى اليوم التالى لم يجد أى أثر له ويقدر قيمة مابه من بضائع ومتحصلات البيع بحوالى ثمانية آلاف جنيه
- وقد خلت المعاينات من وجود للكشك المدعى به. وقرر مصطفى شفيق اسماعيل بتحقيقات النيابة العامة فى ٢٠٠٠/١/١٥والذى أبلغ فى٢٠٠٠/١/١١ أنه يمتلك كشك بقالة بشارع بورسعيد وأنه وقت الأحداث كان موجودا به عندما شاهد أنيس سليم داوود يحمل بندقية آلية وبرفقته كل من تيتو يوثاب نان ونشات مرسى شكرى وثروت فوزى جرجس وكل منهم يحمل ماسورة حديدية وقد أطلق الأول النار فى الهواء لارهابه ففر هاربا من المكان. وقرر أنه شاهدهم يحطمون كشكه ويسرقون محتوياته وأنه شاهد سمير لمعى جيد يقود رافعة يحطم بها الاكشاك وقد خلت معاينة النيابة من وجود لكشكه المدعى به .
- وقرر عبد الراضى جاد الكريم سباق بتحقيقات النيابة العامة فى٢٠٠٠/١/١١ بأنه يمتلك كشكاً خشبياً بشارع بورسعيد لبيع الخضروات والفاكهة وأنه فوجئ يوم الأحداث بكل من أنيس سليم داوود يحمل بندقية آلية وسمير كامل لبيب يحمل ماسورة حديدية ومحسب شاكر المعتوق يحمل مسدس (طبنجة حلوان ٩ مم) ومعهم مجموعة من الشباب لايعرفهم يحطمون كشكه وأنه قام بالفرار من مكان الواقعة ثم قرر أن الذى كان يحمل سلاحا ناريا هو سمير كامل وان محسب شاكر كان يحمل ماسورة٠ وأضاف أن الذى أتلف كشكه هو لمعى جيد الفولى برافعة كان يقودها وأنه لم يقف على من قام بسرقة محتويات محله وقد خلت المعاينات من وجود لمحله المدعى به.
- وأبلغ عبد الرحيم عبد النعيم ابراهيم
- فى يوم٢٠٠٠/١/١٥ أنه يمتلك كشكاً لبيع الخضروات والفاكهة وأنه يوم الأحداث فوجئ بكل من دنيال رضا بشير وجلال البطلان يقومان بتكسير وأتلاف الكشك المملوك له والذى يقع بشارع بورسعيد.
- وقرر بتحقيقات النيابة العامة أنه يوم الأحداث وحال وقوفه على عربة يدوية يبيع عليها الخضروات والفاكهة فوجئ بحوالى خمسمائة شخص من المسيحين قادمين من الناحية القبلية يطلقون الأعيرة النارية فى الهواء عرف منهم كل من جلال رسمى حبشى الشهير بجلال البطلان الذى كان يحمل بندقية آلية ودنيال رضا بشير يحمل ماسورة حديدية حيث قاموا بتكسير وتحطيم فرشه
- وقد خلت المعاينات من وجود لفرشه المدعى به.
- وأبلغ عيسى محسن عابدين أنه يمتلك كشكاً خشبياً لبيع مواد البقالة بشارع بورسعيد ووقت الأحداث شاهد كل من كمال عزيز منصور يحمل سلاحا ناريا (بندقية آلية) وبسادة غبريال عبد المسيح ومنير مرعى ودكتور جرجس عوض سلوانس وسمير لمعى جيد والقمص جبرائيل عبد المسيح الذى كان يحمل بندقية آلية وقد قاموا جميعا بتحطيم الكشك وسرقة محتوياته ومبلغ ثلاثمائة جنيه
- وفى تحقيقات النيابة العامة قرر أنه قبيل أفطار يوم الجمعة الموافق١٩٩٩/١٢/٣١ وقعت مشاجرة بين المدعو راشد فهيم وسيدة مسلمة بسبب مرتجع لقطعة قماش على أثرها سب الأول الثانية فتدخل المدعو فايز حسين مناصراً للثانية وتطور الأمر الى مشاجرة أستدعى على أثرها الأول مجموعة كبيرة من المسيحين لناصرته وكانوا يحملون أسلحة نارية وعصى ويهتفون للصليب وحضر المدعو سمير لمعى جيد وهو يقود رافعة (لودر) حطم بها الأكشاك٠ وأضاف بانه شاهد كل من راشد فهيم منصور ونجله أيمن وكمال عزيز منصور والقمص بشادة غبريال عبد المسيح والقمص جبرائيل عبد المسيح وكل منهم يحمل سلاحا ناريا كما شاهد الدكتور جرجس عوض ومنير مرعى وكل منهما يحمل عصى وقام الجميع ومعهم أخرون بأتلاف وتحطيم المحالات ٠
- وأبلغ أيمن عبد الفتاح بطيخ أنه يمتلك كشكا خشبيا لبيع البقالة ووقت الأحداث سمع صوت أعيرة نارية فخرج من محله فشاهد جماعة من المسحين المسلحين وهم سمير لمعى جيد الذى كان يقود رافعة ومتى شكرى شنوده وبقطر أبو اليمين وأيمن بقطر أبو اليمين وبسادة غبريال وأيمن بطرس عياد وشقيقه جمال وهؤلاء كانوا ضمن جموع غفيرة قادمة نحوه حيث أطلقوا صوبه النار ففر هاربا وقاموا بتحطيم الكشك الخاص به وبسرقة محتوياته والتى تقدر بحوالى خمسة وثلاثين ألف جنيه علاوة على مبلغ ثلاثة آلاف وخمسمائة جنيه متحصلات البيع.

- وقرر بتحقيقات النيابة العامة ٢٠٠٠/١/١٠ بمضمون أقوال عيسى محسن عابدين بشأن بداية وسبب الأحداث وبمضمون ماقرره ببلاغه.
- وقد خلت المعاينات من أسمه أومحله المدعى به .
- وأبلغ فوزى على أسماعيل يوم٢٠٠٠/١/١١ بانه صاحب مقهى بشارع بورسعيد وأنه وقت الأحداث حضر كل من كوكو عياد بطرس وشقيقه بيبو والقس لوقا الجبلى راعى كنيسة العذراء وهجموا على مقهاه وأتلفوا محتوياته وسرقوا ما به وأن القس لوقا كان يحمل بندقية آلية ويصدر الأوامر بالسرقة والتكسير التى كان يرتكبها كل من كوكو وبيبو عياد بطرس
- وقرر بتحقيقات النيابة العامة فى٢٠٠٠/١/١٥ بمضمون ما أبلغ به وأضاف بأن القمص لوقا الجبلى كان يحمل بندقية آلية يطلق منه أعيرة نارية فى الهواء•
- وأبلغ يوسف أحمد السيد يوم٢٠٠٠/١/١١ بانه يمتلك كشكا لبيع الخضروات بشارع بورسعيد بقرية الكشح ويوم الأحداث حضر اليه كل من القس لوقا الجبلى حاملا بندقية آلية وسمير لمعى جيد ورفعت الديب أرسل وحمام الديب أرسل حيث قاموا بتكسير وسرقة محتويات محله والتى قدرها بمبلغ ٤٥٠٠ج أربعة آلاف وخمسمائة جنيه.
- وقرر بتحقيقات النيابة العامة فى٢٠٠٠/١/١٤ أنه فى حوالى الساعة الرابعة والنصف من مساء يوم ١٩٩٩/١٢/٣١م تناهى الى سمعه صوت أعيرة نارية آت من الناحية القبلية للقرية وشاهد حوالى٤٠٠ ربعمائة شخص قادمين من ذات الناحية حاملين أسلحة نارية وعصى وحجارة من بينهم ما ذكرهم ببلاغه وأضاف أن القس لوقا الجبلى كان يطلق أعيرة نارية فى الهواء من بندقيته التى كان يحملها بينما كان رفعت الديب أرسل وشقيقه حمام كان يحمل كل منهما ماسورة حديدية يحطم بها الكشك الخاص به وأتلاف محتوياته وسمير لمعى جيد يقود رافعة (كلارك) يحطم بها الاكشاك ثم عاد
- وقرر أن رفعت الديب أرسل كان يحمل بندقية آلية
- وقرر صديق محمد أحمد جابر والذى أبلغ فى٢٠٠٠/١/١٤ أنه يمتلك كشكا لبيع الخضروات والفاكهة بشارغ بورسعيد ويوم الأحداث شاهد القمص بساده راعى كنيسة الملاك والدكتور جرجس عوض سلوانس والذى كان يحمل ماسورة حديدية ومعهما مجموعه من الشباب يحملون عصى ومسدسات حيث قاموا باتلاف محله • وأضاف بانه وغيره هربوا من مكان الواقعة عند بدء أحداثها ولم يرد اسمه أو محله بمعاينة النيابة العامة •
- وقرر السيد حمدى عباس والذى أبلغ فى٢٠٠٠/١/١١ أنه يمتلك فرشا لبيع الخضروات والفاكهة بالجملة بشارع بورسعيد بقرية الكشح ويوم الأحداث كان متواجدا بجوار بضاعته وشاهد مجموعه من الأشخاص تربو على ٣٠٠ ثلثمائه شخص قادمين من الجهة القبلية وأخرى من شارع كنيسة الملاك والتقوا جميعا حيث كان يقودهم القمص جبرائيل عبد المسيح والدكتور جرجس عوض وكل منهما يحمل بندقية آلية يطلق منها أعيرة نارية فى الهواء والباقون يحملون مواسير وأسياخ حديدية عرف منهم هانى بهيج والذى هدده وأتلف فرشه كما شاهد وقت الأحداث سمير لمعى جيد يقود رافعه يحطم بها الاكشاك فهرب من مكان الواقعة وعند عودته بعد ذلك لم يجد بضاعته.
- ولم يرد اسمه أو محله فى معاينه النيابة العامة أو الشرطة.
- وقرر أحمد شوقى خلف والذى أبلغ فى٢٠٠٠/١/١١ أنه فى حوالى العاشرة من صباح يوم٢٠٠٠/١/٢ وأثناء تواجده بزراعته الواقعه بين قرية الكشح وعزبة بطيخ يرعى ماشيته (بقرة – جاموسة – دابة) شاهد مجموعه كبيرة من الأشخاص تربو على مائتى شخص قادمين من ناحية قرية الكشح عرف منهم موسى لمعى جابر وناجح بطرس شاكر وشهرته ناصر يحملون أسلحة ومواسير حديدية فهرب وعند عودته عصر ذات اليوم لم يجد مواشيه وأتهم سالفي الذكر بسرقتهما.
- وقرر ناير عوض أسماعيل والذى أبلغ فى٢٠٠٠/١/١١ انه يمتلك عربة يدوية لبيع الخضروات والفاكهة بشارع بورسعيد بقرية الكشح ويوم الأحداث احس بقدوم حوالى ٢٠٠ مائتى شخص مسيحى قادمين من الناحية القبلية يقومون باتلاف الأكشاك وأطلاق أعيرة نارية فى الهواء وعرف منهم لبيب عجايبى وحسنى سوريا وميلاد كليب عجايبى والذين كانوا يحملون بنادق ويوحنا سيفين ومكرم حلمى سيفين وكان كل منهما يحمل آلة حديدية (عتله) وسمير لمعى جيد والذى كان يقود آلة رافعة يحطم بها الأكشاك والمحلات وأنه فر هاربا مكان الواقعة .
- ولم يرد أسمه أو عربته فى معاينة النيابة العامة أو الشرطة.
- قرر أسماعيل عبد الحميد أسماعيل والذى أبلغ فى٢٠٠٠/١/١١ أنه يمتلك عربة يدوية لبيع الخضروات والفاكهة وقبيل مغرب يوم الأحداث شاهد أكثر من ٢٠٠ مائتى شخص مسيحى قادمين من الناحية القبلية للقرية يحملون مواسير حديدية ويطلقون أعيرة نارية فى الهواء ويتلفون الاكشاك وقام بعضهم باتلاف عربته وبضاعته •

● وقرر عطا راشد وهاب وأبلغ فى١٤/١/٢٠٠٠ انه يمتلك عربة يدوية لبيع الخضروات والفاكهة ويوم الأحداث شاهد حوالى مائة وخمسون شخص مسيحى يحملون مواسير وسيوف واسياخ حديدية عرف منهم الدكتور جرجس عوض وكان يحمل بندقية وحمام برنابه وناشد عزمى ناشد حيث قاموا بأتلاف بضاعته وعربته.

● وقرر جابر عبد الحميد أحمد والذى أبلغ فى١٤/١/٢٠٠٠ أنه يمتلك كشكا لبيع الفاكهة بشارع بورسعيد بقرية الكشح ووقت الأحداث كان بمنزله ولما سمع بها توجه الى هناك فشاهد حوالى ٧٠٠ سبعمائة شخص يقومون بأتلاف الأكشاك عرف منهم سمير لمعى الفولى والذى كان يقود رافعه (كلارك) وباسيلوس كامل لبيب وسمعان مفيد خليل وزرزور مريد مساك وأن محله ضمن المحلات التى أتلفت.

● وقرر محمود أبو العلا عبيد والذى أبلغ فى١١/١/٢٠٠٠ بأنه حال تولجده بالكشك المملوك له بشارع بورسعيد لبيع البقالة والتبغ (السجائر) تناهى الى سمعه صوت أعيرة نارية وقدوم ٣٠٠ ثلثمائة شخص مسيحى من الناحية القبلية ومن شارع الملاك ميخائيل يحمل بعضهم بنادق آلية يطلقون منها أعيرة نارية عرف منهم ألقس بسادة غبريال والدكتور جرجس عوض وكان كل منهما يحمل بندقية آلية وسمير لمعى جيد الفولى والذى كان يقود رافعة (كلارك) يحطم بها الأكشاك ومن ضمنها كشكه وسمعان مفيد جيد خليل والذى كان يحمل قطعة من الحديد وخلف شكرى الذى سرق محتويات محله.

● وقرر العريان راشد وهاب والذى أبلغ فى١١/١/٢٠٠٠ بانه يمتلك عربة يدوية ويوم الأحداث شاهد أكثر من ٢٠٠ مائتى شخص مسيحى يحملون مواسير حديدية ويطلقون أعيرة نارية وأقتحموا مكان بضاعته وأتلفوها عرف منهم شحات عزمى ناشد والدكتور / جرجس عوض وسوريال جرجس سعيد
ولم يرد اسمه أو عربته فى معاينة النيابة العامة أو الشرطة.

● وقرر ياسر حارس محمد والذى أبلغ يوم٦/١/٢٠٠٠ انه يمتلك كشكا وأنه يوم الأحداث شاهد مجموعه كبيرة من المسيحين أحدهم يدعى الفولى جيد الفولى يقود رافعها يحطم بها الأكشاك ومن ضمنها كشكه والذى أخذ فى مكانه وأنه لم يشاهد كيفية أتلافه .

● كما لم يرد كشكه فى حصر الأكشاك والمحالات بمعاينة النيابة العامة والشرطة وورد بتحريات الشرطة أنه لايملك كشك أو عربة .

● وقرر ياسر على محمد حامد يوم١٥/١/٢٠٠٠ أنه صاحب فرش لبيع الفاكهة بشارع بورسعيد وأنه يوم الأحداث فوجئ بحوالى سبعمائة شخص مسيحي قادمين من الناحية القبلية حيث قاموا بأتلاف الأكشاك والفرش ومن ضمنها بضاعته وعرف منهم الدكتور جرجس عوض وجمال مفيدو ناشد عزمى.

● وقرر عبيد أبو العلا عبيد يوم١٦/١/٢٠٠٠ أن صاحب فرش بقالة يوم الأحداث قام كل من جرجس عوض سلوانس الذى كان يحمل بندقية وسمير جيد الفولى الذى كان يقود رافعة وسمعان مفيد خليل الذى كان يحمل قطعة من الحديد وزكريا زرزور ومعهم مجموعه من الأشخاص حيث قاموا بأتلاف فرشه.

● وقرر محمود زياد محمدين الذى أبلغ فى١٤/١/٢٠٠٠ أنه حائز لكشك يمتلكه أبن أخيه لبيع الغلال ويوم الأحداث وحال تواجده به شاهد مجموعة كبيرة من الأشخاص المسيحين يقودهم القمص بسادة غبريال ومعهم صبرى القمص بخيت وسمير لمعى جيد وكانوا يحملون آلات حطموا بها كشكه ولم يرد حصر كشكه بمعاينة النيابة العامة أو الشرطة .

● وقرر الباهى عبد اللطيف محمد الذى أبلغ يوم١٤/١/٢٠٠٠ أنه يمتلك عربة يدوية لبيع الخضروات بشارع بورسعيد بقرية الكشح ويوم الأحداث وحال وقوفه بعربته هجم على الأكشاك مجموعة من المسيحيين عرف منهم سمير لمعى الذى كان يقود رافعة يحطم بها الأكشاك ومن بينها عربته وكان برفقته متى شكرى شنوده وسمير لبيب وأضاف أنه هرب من مكان الواقعة ولم يحدد دور كل من الأخيرين .

● ولم يرد أسمه بمعاينة النيابة العامة أو الشرطة .

● وقرر فايز نور الدين مغربى فى١٦/١/٢٠٠٠ أنه يمتلك كشكا لبيع الخضروات والفاكهة ووقت الأحداث هجم عليه مجموعه من المسيحين حطموا الأكشاك ومنها كشكه وأتلفوا بضاعته عرف منهم القمص يسى عبد المسيح الذى كان يحمل بندقية آلية يطلق منها أعيرة نارية فى الهواء ومعه الدكتور جرجس عوض سلوانس الذى كان يحمل ماسورة حديدية وسمير لمعى جيد الذى كان يقود لودر يهد به الأكشاك

● ولم يرد اسمه أو محله بمعاينة النيابة العامة أو الشرطة وقرر ابراهيم مصطفى احمد الذى أبلغ فى ١٤/١/٢٠٠٠أنه يمتلك كشك خضروات وفاكهة بشارع بورسعيد ويوم الأحداث وأثناء وجوده أمام كشكه هجم عليه عدد كبير من المسيحين عرف منهم سمير لمعى جيد وبانود عبد الملاك عوض وقاموا بتحطيم الأكشاك ومن بينها كشكه .

● وقرر عطا كامل عبادى والذى أبلغ يوم١١/١/٢٠٠٠ أنه يمتلك عربتى يد لبيع الخضروات وأنه أثناء وجوده بجوار بضاعته فوجئ بهجوم المسيحين الذى عرف منهم سمير لمعى جيد وعزيز وليم عزيز حيث قاموا بأتلاف الأكشاك والبضاعة .

● ولم يرد اسمه أو عربتيه بمعاينة النيابة العامة أو الشرطة

• وقرر على حسن أحمد أبو بكر الذى أبلغ فى١٢/١/٢٠٠٠ أنه يمتلك عربة يدوية لبع الخضروات والفاكهة وأثناء وجوده بجوارهما وقت الأحداث شاهد سوريال سعيد يحمل ماسورة حديدية وسعيد سوريال يحمل بندقية وجلال البطلان يحمل مسدسا وقاموا بأطلاق أعيرة نارية فى الهواء ففر هاربا

• ولم يرد اسمه أو عربته بمعاينة النيابة العامة أو الشرطة.

• وقرر أشرف عزيز أفرام صاحب حانوت لبيع قطع غيار السيارات بشارع البريد بقرية الكشح أنه فى الساعة الرابعة والنصف من مساء يوم٣١/١٢/١٩٩٩ م أثناء وقوفه أمام محله شاهد مجموعه من الأشخاص قادمين نحوه عرف منهم ناصر عوض حسين وجابر عبد الغنى عبد الله ومظهر خلف أبو القاسم والذين هجموا على محله وحطموا زجاجه وبعثروا البضاعة الموجودة به وأضاف بأنهم كانوا يحملون عصى شوم وخرزان وأنه فر هاربا من المكان.

• وقرر جرجس عطيه شنوده بانود صاحب حانوت حياكة ملابس (ترزى) بقرية الكشح بأنه حال مبيته بقرية الخيام القريبة من قرية الكشح سمع بأحداثها مساء يوم٣١/١٢/١٩٩٩ م وعندما عاد لمنزله بقرية الكشح أخبره أهل منزله بتحطيم محله وسرقة محتوياته فابلغ بذلك منهما كل من جمال محمد سليم وياسر محمد سليم وخليفة رفاعى صادق تأسيسا على أنه سمع بذلك من مجهولين ثم عدل عن أتهامه لكونه لم يشاهدهم أثناء أرتكابهم الواقعة.

• وقرر رأفت الديب أرسل بتحقيقات النيابة العامة فى١/١/٢٠٠٠ أنه حال تواجده فى الرابعة والنصف من مساء يوم٣١/١٢/١٩٩٩ بمحله الكائن بشارع بورسعيد بقرية الكشح فوجئ بمجموعه من الأشخاص يقتحمون عليه محله حاملين العصى عرف منهم المدعو الضبع جاد الكريم حيث قاموا بأتلاف الزجاج الخارجى للمحل ولاذ هو بالفرار ثم عاد بعد ذلك وغلق محله وفى صباح اليوم التالى أكتشف أتلاف أبواب مخزنه القريب من محله سالف الذكر ولايعرف المعتدي عليه ولم يتهم أحداً بذلك.

• وثبت بمعاينة النيابة العامة التى أجريت فى١/١/٢٠٠٠ ان الاحداث السالف سردها وقعت بشارع بورسعيد الكائن بقرية الكشح مركز دار السلام والذى يعتبر سوقا تجاريا متسع الجوانب بعرض حوالى أربعين مترا تحيطها المنازل والمحال التجارية على الجانبين يقع أمام تلك الجانبين عديد من الأكشاك الخشبية وفرش الخضروات وعربات يدوية مخصصة للبيع عليها وقدوجدت تلك الأكشاك والعربات محطمة والبضائع التى كانت مبعثرة وفى حالة تلف وكذا تحطم بعض المقاهى وتم حصر الاشياء سالفة الذكر والتى وقع بها الاتلاف وهى ١- كشك خشبى ملك احمد يوسف أحمد ٢- كشك خشبى ملك عرفات فايز ٣- كشك خشبى ملك محمود أبو العلا ٤- فرش خضروات ملك طاهر على أسماعيل ٥- محل لبيع الأثاث ملك منير لمعى لوندى ٦- كشك خشبى ملك السيد نسوقى عابدين ٧- كشك خشبى ملك راضى ابراهيم حجازى ٨- كشك خشبي ملك ياسر على الصغير ٩- فرش لبيع الخضروات ملك محمود وحيد ١٠- فرن كنافة ملك عبيد أبو العلا ١١- فرش ملك جبرئيل محمد السيد ١٢- مطعم ملك رشدى أبو عروق وأبنه عاطف ١٣- مقهى ملك فوزى على أسماعيل ١٤- عربة خضروات ملك حماده رضا ١٥- مقهى ملك محمد سليم ١٦- كشك ملك الديب أمين زياد ١٧- كشك ملك ابراهيم مصطفى أحمد ١٨- مقهى ملك محمد خليفة عثمان ١٩- كشك ملك محمود أبو العلا ٢٠- كشك خشبى ملك فوزى عوض أحمد ٢١- كشك بقالة ملك جمال عبد الفتاح بطيخ ٢٢- فرش خضروات ملك عوض بدر ٢٣- عربة خضروات ملك على أحمد أسماعيل ٢٤- فرش خضروات ملك حماده رضا فرج ٢٥- فرش خضروات وفاكهة ملك على عبد الغنى عبد الله ٢٦- محل أقمشة ملك سوريال حلمى سيفين ٢٧- كشك ملك جلال محسن عابدين ٢٨- كشك خضروات وفاكهه ملك فرج سليمان ٢٩- فرش بطاطا ملك الضبع على سباق ٣٠- سوبر ماركت ملك رأفت الديب أرسل ٣١- فرن بطاطا ملك عطا راشد.

كما عثر بالمعاينة على عدد ٥٥ أظرف فارغة لذخائر مما تستعمل على الأسلحة نارية ومجموعة من أوراق المصاحف ممزقة وملقاة بأرضية الشارع •

وبمعاينة محل أشرف عزيز أفرام فى٢٢/١/٢٠٠٠ ثبت أنه محل لبيع قطع غيار السيارات وله باب خشبى به كسر به بزجاج الفترينة الداخلية

ثبت بالتقرير الطبى لمحمود سليم أحمد فرج أنه أصيب بكسر بالكوع لذراعه الأيسر وأستغرق علاجه أكثر من عشرين يوما .

وأثبت الرائد طه عبد الرحمن زهير رئيس مباحث مركز دار السلام بمحضر تحرياته المؤرخ٧/١/٢٠٠٠ وشهد بتحقيقات النيابة العامة في ذات التاريخ أن مرتكب أحداث يوم٣١/١٢/١٩٩٩ وتبادل الأعيرة النارية وأتلاف المحلات والأكشاك وفرش الخضراوات بين المسلمين والمسيحيين بشارع بورسعيد هم سمير لمعي ميخائيل (تاجر أسمنت) ومتى شكري شنوده وسمير لبيب كامل وباسليوس كامل لبيب وزرزور مريد مساك وسمعان نصير توفيق • الأول كان يقود لودر (كلارك) قام بواسطته بإتلاف الأكشاك بالاشتراك مع آخرين وأنه ناقش بعض أصحاب الأكشاك فقرروا له ذلك •

وأثبت العميد مصطفى على سليم مدير إدارة البحث الجنائي سوهاج بمحضره المؤرخ٤/٣/٢٠٠٠ وقرر

بتحقيقات النيابة العامة أن التحريات أسفرت عن قيام كل من سمير لبيب كامل ، وباسليوس كامل لبيب وصموئيل مريد مساك وشهرته زرزور وسمعان مفيد خليل ومتى شكري شنودة وسمير لمعي جيد ميخائيل بتحطيم الأكشاك الخشبية الخاصة بكل من سيد بسوقى عابدين وعبد الراضي إبراهيم حجازي وأيمن عبد الفتاح بطيخ وحسين محمد عابدين وأن رافعة (كلارك) أستخدمها المتهم سمير لمعي جيد فى عملية التخريب والإتلاف لتضرره من وجود تلك الأكشاك أمام محلاته كما أكدت التحريات اشتراكهم مع باقي المتهمين من الاول وحتى الثامن والثلاثين الواردين بأمر الإحالة في أتلاف الاكشاك والفرش والشوادر والمقاهي وعربات اليد المملوكة للمسلمين٠

كما أسفرت تحرياته عن أن كل من الديب أحمد عبد العال وهاشم محمد العوال وعبد الراضى إبراهيم حجازي وعبد الرسول أبو الحمد كريشه ورفعت إبراهيم حجازي ومحمد فتحي بطيخ وأيمن على أحمد إسماعيل ومصطفى شفيق إسماعيل وعبد الراضى جاد الكريم سباق وعبد الرحيم عبد النعيم إبراهيم وعيسى محسن عابدين وأيمن عبد الفتاح بطيخ ويوسف أحمد السيد والسيد حمدي عباس وفايز عوض إسماعيل وعريان راشد وهاب وعطا راشد وهاب وعطا كامل عبادي وعلى حسن أحمد بكر وآخرين تقدموا ببلاغتهم عقب إعلان الدولة عن صرف تعويضات للمتضررين من الأحداث ٠ وقد تبين من التحريات أن كل من نشأت سباق ثابت وسنجاب عبد الكريم رايف وصلاح محمد السيد وحمادة مصطفى أحمد وياسر حارس محمد لا يمتلكون أى عربات يد كما جاء ببلاغاتهم للنيابة ٠

كما أسفرت تحرياته أن كل من فايز عوض أحمد حسين وفوزي عوض أحمد حسين وعبد الناصر عوض أحمد حسين وخالد عبد المبدي القط والضبع عبد الكريم سباق وجمال عبد المبدي القط وآخرين هم الذين قاموا بإتلاف محلات المسيحيين. و باستجواب المتهمين جميعا أنكروا ما نسب إليهم.

وبجلسة المحاكمة حضر المتهمون جميعا وصمموا على الإنكار

وطلب الدفاع الحاضر معهم القضاء ببرائتهم مما هو منسوب إليهم تأسيسا على عدم توافر أركان جريمة التجمهر وأن الزمان والمكان يرشحان تواجد أعداد خفيره من الناس إذ أنه كان يوافق يوم الجمعه وهو يوم سوق وأن المكان الذي وقعت به الأحداث وهو شارع بورسعيد وهو الشارع التجاري الرئيسي بالقرية وبه العديد من المحلات التجارية كما أن ما وقع كان تجمعا فضوليا لمعرفة ماجرى بالمشاجرة التي وقعت بالسوق ولم يكن بغرض ارتكاب جريمة ، كما قال بأن الواقعة لا تعدو أن تكون مشاجرة بين الطرفين جمعت أكثر من خمسمائة شخص ولذلك لم يتبين من محدث التلفيات وأن الواقعة حدثت من مجهولين وأن بعض من سئلوا بالتحقيقات قرروا أن الذين قاموا بهذه الاعمال هم أناس غرباء عن قرية الكشح فضلا عن تأخر الإبلاغ بالواقعات وأن الدافع وراء هذا الإبلاغ المبالغ فيه هو الحصول على تعويضات ، كما قال الدفاع الحاضر عن المتهمين الرابع والخامس والسادس و الرابع عشر والثامن عشر الأستاذ/ أرمانيوس بشارة أن جميع أبناء قرية الكشح يسود بينهم الألفة والمحبة ٠

ثانيا : التجمهر والشروع فى قتل محمد رجب محمد وهبه الله وآخرين و إحراز سلاح ناري وذخائر بغير ترخيص والتى وقعت أحداثها في٢/١/٢٠٠٠م:-

- وحيث قرر محمد رجب محمد وهبه الله أنه فى حوالى الساعة الثانية عشر من ظهر يوم٢/١/٢٠٠٠ وعند سماعه بأحداث الكشح توجه الى مقر المعهد الدينى الازهرى للأطمئنان على شقيقه الطالب به وعند أقترابه من كوبرى قرية الكشح القريب من منزل القمص جبرائيل عبد المسيح شاهد الأخير يقف أمام منزله حاملا سلاحا ناريا (بندقية آلية) وبصحبته أخر يحمل سلاحا ناريا (مسدس) وما أن شاهده حتى أستبدل سلاحه بالمسدس الذى كان مع مرافقة وأطلق منه صوبه أربع طلقات أصابته أحدها بذراعه الأيسر بينما أصابته الثلاث الاخرين بكم جلبابه وأن مطلق الأعيرة كان يقصد قتله ٠
- وقرر السباعى عبد المقصود محمود سليمان أنه ظهر يوم٢/١ /٢٠٠٠ وأثناء مروره على كوبرى قرية الكشح سالف الذكر شاهد كل من القمص جبرائيل عبد المسيح وبقطر يونس مشرقى وكوكو عياد بطرس وشقيقه بيبو يحملون أسلحة نارية (بنادق آلية) وما أن شاهدوه حتى أطلقوا عليه عدة أعيرة نارية أصيب بعيار منها في بطنه أطلقه عليه بيبو عياد بطرس (المتهم الثاني) بينما والى باقي المتهمين إطلاق الأعيرة النارية عليه بكثافة وأضاف بأن الحادث وقع على مقربة من مكان تواجد قوة من رجال الشرطة وأن المتهمين كان يقصدون قتله ٠
- وقرر النميرى يونس عباس بأنه كان متوجها للمعهد الديني الازهري بالقرية للاطمئنان على شقيقه عقب سماعه بالأحداث وبالقرب من الكوبري سالف الذكر شاهد القمص جبرائيل عبد المسيح ضمن آخرين كانوا يحملون الأسلحة النارية وبمجرد مشاهدته أطلق عليه الأول عيارا ناريا قاصدا قتله فاصابه فى قدمه اليسرى فسقط أرضا ولم يشعر عقب ذلك بشيء ٠
- وقرر عبد الرحمن محمود عبد الرحيم بمضمون أقوال سابقة وأضاف بأن القمص جبرائيل عبد المسيح كان ضمن ٧٠٠ سبعمائة شخص و كان يحمل سلاحا ناريا أطلق عليه منه عيارا أصابه في ساقه الأيسر فسقط

أرضا وأصيب بذراعه الأيسر.

● وقرر أحمد حمدى عبد الحميد بتحقيقات النيابة العامة في١/٣ /٢٠٠٠ بأنه أثناء سيره بالطريق بقرية الكشح في حوالي الساعة العاشرة صباح يوم٢/١/٢٠٠٠ متوجها للمعهد الديني لإحضار شقيقه الطالب بذلك المعهد وذلك عقب سماعه بما يقع بالقرية أصيب بعيار نارى بذراعه لا يعرف مصدره

وعند أعاده السؤال يوم٢٣/١/٢٠٠٠ أنهم كل من ميناويل جرجس بباوى ورمزى جرجس بباوى وادهم بطرس فدان بأحداث أصابته مقررا بأن الأول هو محدث أصابته •

وثبت بالتقرير الطبي الابتدائي لمحمود رجب محمد أنه أصيب بطلق نارى فتحة دخوله أسفل المرفق الأيسر من الناحية الانسيه يقابلها فتحة خروج من الناحية الوحشية وأخرى دخول بأعلى الرسغ اليسر من الناحية الإنسية يقابلها خروج من الناحية الوحشية• وفتحة دخول اسفل السرة إلى الناحية اليسرى مع وجود اسوداد بارودى وعلامات قرب إطلاق •

وثبت بالتقرير الطبي الشرعي له أن إصاباته سالف الذكر نارية تحدث من ثلاثة أعيرة نارية مفردة

وثبت بالتقرير الطبي الشرعي للسباعى عبد المقصود محمود أن أصابته بيمين البطن من عيار ناري مفرد يتعذر تحديد نوعه وعياره أطلق عليه من مسافة جاوزت مدى الإطلاق القريب •

وثبت بالتقرير الطبي الشرعي للنميرى يونس عباس أن أصابته بأسفل باطن القدم اليسرى نارية من عيار مفرد يتعذر تحديد نوعه وعياره اطلق عليه من مسافة جاوزت مدى الإطلاق القريب ويتعذر تحديد اتجاه العيار وموقف الضارب وشفى دون تخلف عاهة.

وثبت بالتقرير الطبي الشرعي لعبد الرحمن محمود عبد الرحمن أن أصابته بالرقبة اليمنى نارية من عيار مفرد ٩مم طويل من سلاح متوسط السرعة مششخنه الماسورة كالطبنجات من مسافة جاوزت مدى الإطلاق القريب.

وثبت بالتقرير الطبي الشرعي لاحمد حمدى عبد الحميد أن أصابته بالعضد الايمن واسفل بيمين البطن ناريتين من عيارين ناريين مفردتين يتعذر تحديد نوعهما وعيارهما من مسافة جاوزت مدى الإطلاق القريب

ودلت التحريات الشرطة على أن إصابة الأشخاص الخمسة وهم محمد رجب محمد وهبه الله والسباعى عبد المقصود محمود سليمان والنميرى يونس عباس وعبد الرحمن محمود عبد الرحيم وأحمد حمدى عبد الحميد حدثت من جراء أطلاق الجانب المسيحي للأعيرة النارية والذين كانوا قد بدءوا إطلاقها من أعلى مساكنهم من الجهة الشرقية ثم هبطوا استمروا فى الإطلاق وقد عرف منهم كوكو عياد بطرس وبيبو عياد بطرس وروماني منير شلبي وصموئيل بهيج محب وعادل بطرس شاكر

وحيث أنه باستجواب المتهمين أنكروا ما نسب إليهم

وحيث أنه بسؤال المقدم الزغبى على أبو عقرب قرر أنه كان متواجداً بقريه سعيد المجاورة لقرية الكشح يوم الأحداث ومن قبلها وكان تمركزه على رأس قوة من رجال الشرطة أمام منزل بقطر يونس مشرقى الذي كان متواجدا بمسكنه من الصبح حتى مساء ذلك اليوم. وقرر النحاس يوسف بقطر شيخ ناحية عزبة سعيد بمضمون ما تقدم وقد أستبعد من الاتهام

وبجلسة المحاكمة مثل المتهمون وأنكروا ما نسب إليهم

والدفاع الحاضر معهم طلب القضاء ببراءتهم تأسيسا على تناقض الادلة القولية مع الادلة الفنية بشأن إصابات بعض المجنى عليهم وعدم معقولية تصوير المجنى عليهم لكيفية حدوث أصابتهم •

ثالثا : واقعة التجمهر ومقتل وائل الضبع ميخائيل حبيب وحرق منزل والده وسرقته وإحراز سلاح نارى وذخائر بغير ترخيص:-

● وحيث قرر الضبع ميخائيل حبيب أن في حوالي الساعة الثانية عشر من ظهر يوم الأحد الموافق/٢٠٠٠ ١/٢ وحال تواجده بمنزل والده المستقل عن منزله والذي يقع بذات الشارع وعلى مسافة حوالي عشرين متر وبرفقته والدته عفيفه داود سلامه وزوجته آمال جرجيوس بباوى بينما كان نجله المجني عليه وائل الضبع ميخائيل برفقة خالته سلوى جرجيوس بباوى وأولادها بمنزله، سمع هرولة بالطريق العام وأعيرة نارية تطلق فأحكم إغلاق باب المسكن وصعد الى أعلى ونظر من أحد النوافذ فشاهد نيران مشتعلة بمسكن ممدوح نصحى صادق تمتد إلى منزله المجاور ومجهولين يحاولون اقتحامه وفى هذه الأثناء أشتد إطلاق الاعيرة النارية والحريق بمنزله سالف الذكر• فأستطلع الامر من خلال نافذة جانبية بالدور الثاني لا تطل على الشارع فأشارت له زوجة شقيقه سلوى جرجيوس بباوى بقدوم نجله وائل الى مكان تواجده وعند انشغاله بذلك دق جرس الباب وحاول النظر من نافذة أخرى تطل على الشارع فلم يتمكن لاطلاق النار صوبها ونظرت والدته منها ويقرر أنها شاهدت نجله حال إطلاق النار عليه وأنه هبط الى أسفل وفتح باب المسكن فألقى نجله ساقطا أمام بابه مصابا بأعلى صدره والدماء تنزف منه ولم ينطق ببنت شفة وفارق الحياة بعد برهة يسيرة وأردف قائلا بأنه شاهد ياسر شرف الدين يوسف عبد الرحيم ونجم الدين يوسف عبد الرحيم يطلقان الاعيرة النارية بكثافة صوب المسكن في الوقت الذي كان فيه نجله يدق جرس الباب وأنهما كانا أمام معرض سيارات يمتلكانه على مسافة حوالي مائة متر وكانا والمجني عليه في مستوى واحد لحظة الإطلاق. وأضاف بان المتهمين لم

يوااليا الإطلاق كما لم يقتحما المنزل على الرغم من سبق علمهما بوجوده وباقي أفراد العائلة به • وأنه قام بنقل نجله الى نقطة الشرطة برفقته أهليته ولم يسم شخص من قتله

وبمواجهتة بما قررته والدته عفيفة داود سلامة وزوجته آمال سرجيوس بباوى من انهم كانوا جميعا معا بحجرة داخلية بالطابق الثاني من المسكن يستحيل رؤية ما يجرى بالشارع من نافذتها وأنه لم ينظر من تلك النافذة كما لم يخرج من الحجرة الا لحظة دق جرس باب المنزل فاقر بصحة ذلك وأضاف أنه كان يجلس مع سالفتي الذكر بذات الكيفية التي قالتا بها وانه لم يشاهد نجله حال نظره من نافذة بحجرة أخرى مطلة على الشارع •

وعن واقعة الحريق والسرقة قرر أنه لم يشاهد كيفية وقوعها ولا من أرتكبهاولا كيفية أقتحام المنزل وأضاف بأنه لا توجد خلافات سابقة بينه وبين المتهمين وأنهما جيرانه وعلاقته بهما حسنه.

وقررت سلوى جرجيوس بباوى خالة المجني عليه وزوجة عمه والتي تقيم مع زوجها فى ذات المنزل الذى يقيم به والد المجني عليه وأنها في ذات التوقيت الذي قال به والد المجني عليه سمعت صوت أعيرة نارية بالمنطقة وأتلاف بالطابق الثالث واشتمت رائحة دخان واشتعال النيران بالمسكن والمنزل المجاور له المملوك لممدوح نصحي صادق وعندئذ هرع وائل الضبع الذي كان متواجدا معها بالقفز من نافذة المنزل قاصدا منزل جدته حيث كان يتواجد به والداه وجدته وبينما هي تتابع مسيرته شاهدت والده يطل من نافذة جانبية لا تطيل الشارع فأشارت إليه بذلك وقالت أنها لم تشاهد مطلق الأعيرة النارية أو مشعل النار بالمنزل أو من قام بسرقة محتوياته.

وحيث انه بسؤال عفيفة داود سلامة جدة المجني عليه وائل الضبع ميخائيل والتى تقيم بمفردها بمنزل العائلة القديم ويتناوب التولجد معها نجلاها الضبع وأدوار ميخائيل حبيب كلا بأسرته بأنه في ظهر يوم الاحد الموافق ٢/١/٢٠٠٠وحال تواجدها بذلك المسكن وبرفقتها نجلها الضبع ميخائيل حبيب وزوجته أمال سرجيوس بباوى سمعت أصوات أعيرة نارية يصطدم بعضها بنوافذ المنزل التى تطل على الطريق فأختبأت هى ونجلها وزوجته بحجرة داخلية ليست لها نوافذ على الطريق تقع بالطابق الثانى وحينئذ كانت الأعيرة النارية تطلق صوب المسكن وأن أحدا منهم لم يحاول النظر من أى نافذة أو شرفة خشية أصابتهم من الأعيرة النارية وفى ذلك الحين دق جرس الباب فهرع نجلها الضبع ميخائيل حبيب وزوجته الى الطابق الارضى لفتح الباب وقد توقعا قبلها أن يكون الطارق هو نجلها المجنى عليه وائل الضبع ميخائيل فألقياه مصابا وساقطا أمام باب المنزل فجنباه الى الداخل حيث لفظ أنفاسه بعد برهة يسيرة دون أن يتحدث بشئ وأكدت على أستحالة رؤية نجلها الضبع لمسرح الواقعة ومرتكب الحادث لم سبق أن قررته

• وقررت أمال جرجيوس بباوى والدة المجنى عليه بمثل ما قررته عفيفة داود والده زوجها وأكدت عدم مشاهدتها وزوجها ووالدته لمطلق الاعيرة النارية التى أصابت المجنى عليه لكونهم جميعا كانوا بغرفة دلخلية بالمسكن لحظة حضور المجنى عليه وأن زوجها فتح باب المسكن ووجد المجنى عليه مصابا وملقى أرضا وأضافت بأن الأخير لم يشاهد واقعة أطلاق النار على نجله بالصورة التى قررها لكثافة أطلاق الاعيرة النارية على المنزل وعلى النوافذ وأنه لم يتمكن حتى عندما أحتاج لطلب الاستعانة سيارات الأطفاء من الوقوف للوصول الى الهاتف الذى كان بحجرة أخرى وأنما وصل إليه زاحفا على بطنه.

• وثبت بتقرير الصفة التشريحية للمجنى عليه وائل الضبع ميخائيل أن أصابته نارية حيوية حديثة من عيار نارى مفرد يتعذر تحديد نوعه وعياره أطلق من مسافة جاوزت مدى الأطلاق القريب وحدثت بالجانب الأيسر للوجه وخرجت من أسفل يمين الفتق بأتجاه من اليسار لليمين مع ميل من أعلى لأسفل فى الوضع الطبيعى القائم الثابت للجسم وتعذى الوفاة لهذه الأصابة النارية•

• وثبت بمعاينة النيابة العامة وجود بقعة داكنة لدماء أمام باب المسكن وأخرتين بمدخل المنزل ودورة المياه كما تبين وجود أثار لطلقات نارية بولجه المنزل بالطابق الأرض و الأول العلوى بمنطقة مدخل العقار كما تبين وجود أثر ثقب نارى بضلفة الباب الخارجي اليسرى •

كما ثبت من معاينة المعمل الجنائى نشوب حريق بأجزاء من مسكن الضبع ميخائيل حبيب • وتماثل أسلوب الدخول الى الأماكن التى وقعت بها الأحداث عن طريق كسر الأبواب وتحطيم المحتويات وتماثل أسلوب أبرام النيران فى أغلبها •

وثبت أيضا من تقرير المعمل الجنائى أن الاسلحة المعثور على أظرفها بمكان حادث مقتل وائل الضبع ميخائيل هى بذاتها الأسلحة المعثور على أظفرها فى مواضع أخرى وأحداث أخرى مثل واقعة مقتل مهران لبيب شنودة وممدوح نصحى صادق وبونه القمص جبرائيل وتادرس لوندى.

• وقرر العقيد على أحمد حسن مخيمر رئيس قسم المباحث الجنائية بمديرية أمن سوهاج أن تحرياته توصلت الى أن مرتكب تلك الواقعة هم نجم الدين يوسف عبد الرحيم وياسر شرف الدين يوسف عبد الرحيم وشمس الدين عبد المعبود زهران ومحمد جاد السيد زهران وطارق شرف الدين يوسف وعصام نور الدين يوسف عبد الرحيم وكان معهم آخرون لم تسفر التحريات عن شخصياتهم كما لم تسفر عن تحديد شخصية قاتل المجنى عليه منهم فى حين قرر العميد مصطفى على سليم مدير إدارة البحث الجنائي بمديرية أمن

سوهاج أن التحريات أسفرت عن أن قاتلي المجنى عليه هما المتهمان نجم الدين يوسف عبد الرحيم وياسر شرف الدين يوسف عبد الرحيم بإطلاق أعيرة نارية صوب المجنى عليه بينما كان الثالث يطلق النار عشوائيا وقد اقتحم الجميع المنزل وأشعلوا النار به وأتلفوا وسرقوا منقولاته

وباستجواب المتهمين نجم الدين يوسف عبد الرحيم وياسر شرف الدين يوسف عبد الرحيم وشمس الدين عبد المعبود زهران ومحمد جاد السيد زهران وطارق شرف الدين يوسف وعصام نصر الدين يوسف عبد الرحيم أنكروا ما نسب لكل منهم. وقرر الأخير أنه طالب بالمعهد الديني الثانوي الأزهري بمدينة دار السلام ويوم الأحد الموافق٢/١/٢٠٠٠ كان يؤدى امتحان الفصل الأول حتى نهاية ذلك اليوم ولم يخرج من مقر المعهد وزملائه من أبناء قرية الكشح إلا فى الساعة الثانية والنصف مساء كتعليمات الأمن.

وقدم شهادة صادرة من المعهد الديني الأزهري بمدينة دار السلام تفيد أنه أدى الامتحان المقرر فى ذلك اليوم والذي أنتهي فى الولحدة ظهرا

وبجلسة المحاكمة مثل المتهمون وصمموا على الإنكار وطلب الدفاع الحاضر معهم ببراءتهم مما هو منسوب إليهم تأسيسا على أن الشاهد الوحيد فى هذه الواقعة وهو الضبع ميخائيل حبيب والد المجنى عليه لم يشاهد الواقعة حسبما قررت زوجته ووالدته بالتحقيقات من أنه كان يجلس معهما داخل حجرة داخلية ليس لها نوافذ تطل الشارع وبالتالي يستحيل عليه مشاهدة الواقعة وكذا تناقض أقوال ذلك الشاهد الذي قرر أن المتهمين كانوا يطلقون الأعيرة النارية فى مستوى أفقي مع المجني عليه مع ماثبت بتقرير الصفة التشريحية من أن إصابة المجنى عليه اتخذت مساراً من أعلى الى أسفل. وبالتالي فإن إصابته تكون قد حدثت من ضارب يقف أعلى أسطح المنازل المجاورة وليس ما صوره الشاهد. وكذلك استحالة رؤية الشاهد لما يحدث خارج المنزل من خلف شيش النافذة المغلق كما قرر وتناقض أقواله مع أقوال زوجته ووالدته •

رابعاً : واقعة التجمهر ومقتل ممدوح نصحي صادق وحرق منزله وسرقته بطريق الإكراه الواقع على زوجته والشروع فى قتل زوجته منال ظريف فارس واكراهها على التوقيع على سند مثبت لدين واحراز أسلحة نارية وذخائر بغير ترخيص:-

- وحيث قررت منال ظريف فارس أرملة المجنى عليه ممدوح نصحى صادق فى٣/١/٢٠٠٠ أنها حال وجودها صحبه زوجها وأولادها الصغار وفى حوالى الساعة الثانية عشر والنصف ظهر يوم٢/١/ ٢٠٠٠ بمنزلها الكائن بالناحية القبلية من قرية الكشح أطلقت على مسكنهم أعيرة نارية من كل من ياسر علم الدين وطارق علم الدين ورأفت وعصام نصر الدين ثم أقتحم هؤلاء المنزل ومعهم آخرون لاتعرفهم وسرقوا بعض الأجهزة الكهربائية (تلفاز ومسجلين وهاتف) وكان ذلك أثناء أختبائها وأفراد أسرتها بما فيهم زوجها أسفل سرير بحجرة داخلية بالمنزل بالطابق الثانى ثم أشعلوا النيران بسطح المنزل وحجرة النوم وأنصرفوا و أنها وزوجها أخمدا هذا الحريق •ثم عادت وقررت أنها لم تشاهد شيئا مما سبق سرده وان زوجها والذى كان مختبأ معها هو الذى أخبرها بذلك. وأضافت بانه فى عصر ذات اليوم أقتحم منزلهم مجموعه أخرى جاوزت العشرين شخصا من الرجال ومعهم شباب صغار يتراوح أعمارهم ما بين الأثنى عشر سنة والخمسة عشر سنة لاتعرف أحدا منهم أطلقوا أعيرة نارية بالمنزل وأشعلوا النار به وسرقوا بعض محتوياته (مبلغ عشرين ألف جنيه مصوغات ذهبية) ثم أصطحبوا زوجها وتعدى عليه أحدهم بمؤخرة سلاح نارى (حديدة رشاش) على رأسه ثم أصطحبوها الى منزل من يدعى عصام الشنبرى ولم تمكث به حيث ذهبوا بها الى منزل والدها وقررت أنها لا تعرف أحد من هؤلاء سوى ياسر وطارق وانها لاتعرف من قام بالسرقة وأنها حال خروجها من المنزل شاهدت أشخاص لاتعرفهم يحملون ما ذكرت من اشياء يخرجون بها كما أنها لاتعرف أيضا من قام بأحداث الحريق هذه المرة •

وبسؤالها يوم١٣/١/٢٠٠٠ بتحقيقات النيابة سمت المعتدى على زوجها وأنه محى الدين يوسف عبد الرحيم بضربه على رأسه بجسم السلاح النارى. ثم أضافت أنه عقب خروجها من المنزل أحاط بها عدد من الأشخاص ثم حضر إليها المدعو عصام ابو الفضل أبو القاسم وأصطحبها الى منزل والدها. وفى صبيحة اليوم التالى الاثنين٣/١/٢٠٠٠ خرجت من منزل والدها للاطمئنان على زوجها فاعترض طريقها شخصان وفى موضع آخر من التحقيقات ثلاثة أشخاص وأقتادوها الى منزل بالزراعات وكان أحدهم يحمل سلاحا ناريا قصيرا (فرد) هددوها به وأجبروها على التوقيع على شيك بمبلغ خمسين ألف جنيه حرره صبى كان معهم يدعى حسام لاتعرف باقى لقبه. حيث أحضر أحدهم بصامه وضع أصبعها فيها وبصمت بعد أن ادعت أن أسمها نوال ظريف فارس العبد وانتزعوا من أصبعها الخاتم الذهبى ثم تركوها وعند أنصرافها أطلق أحدهم عيارا ناريا واحدا من سلاح نارى فرد قاصدا قتلها فسقطت أرضا ثم نهضت وعادت الى منزل والدها وفى موضع أخر توجهت الى الأسعاف وبتاريخ٩/٣/٢٠٠٠ وعقب ورود تحريات الشرطة وعرض المتهمين صلاح محمد السيد الأقرع وصابر على عبد العال أبو راس فى ضوء تلك التحريات تعرفت عليهما وقالت أنهما الذين أعترض طريقها وأقتادها الى حيث أكرهوها على توقيع الشيك على النحو سالف البيان وأن المتهم صلاح محمد

السيد الأقرع هو الذى أطلق عليها العيار النارى

• وقرر عصام أبو الفضل أبو القاسم الشهير عصام الشمبرى أنه فى الرابعة والنصف من مساء يوم ٢٠٠٠/١/٢ وعلى مسافة حوالى ثلاثين متر من منزل ممدوح نصحى صادق شاهد بابه مفتوحا وينبعث منه دخان ويخرج منه أشخاص غرباء وعن قريته لايعرفهم وشاهد زوجة المجنى عليه والتى تدعى منال ظريف فارس ومعها اولادها ويحيط بها تجمع من الناس يربوا على خمسين شخصا عرف منهم محى الدين يوسف الذى كان يعتدى عليها بيده) بالاقلام (ممسكا شعرها وطارق شرف الدين يوسف وياسر شرف الدين يوسف ونجم الدين يوسف عبد الرحيم وكان محى الدين يوسف يحمل بندقية آلية وأنه أصطحب المجنى عليها من بينهم الى منزل والدها.

وبجلسة المحاكمة قرر أنه لم يتعرف على أحد من المتواجدين فى ذلك الوقت ونفى مشاهدته لمحى الدين يوسف عبد الرحيم .

وثبت بتقرير الصفة التشريحية للمجنى عليه ممدوح نصحى صادق أن أصابته بالوجه والرأس رضية من التعدى عليه بجسم صلب راض أيا كان نوعه وأصابته بأعلى يسار الرأس الصدر واعلى مقدم العتق الأيسر ذات طبيعة طعنية من التعدى بجسم صلب ذو حافة حادة كالمطواة أو مافى حكمها وتعزى وفاته لأصابته الرضية والطعنية مجتمعة •

كما ثبت من التقرير الطبى الشرعى لمنال ظريف فارس أن أصابتها بالكتف الأيمن نارية حدثت من عيار نارى مفرد ٧,٦٢×٣٩ أطلق من سلاح نـاري غير مششخن كالأفرد المصنعة محليا أو سلاح نارى فاقد الششخان من مسافة جاوزت مدى الأطلاق القريب ومن ضارب يقف خلفها.

وثبت من تقرير المعمل الجنائى بحدوث حريق بمنزل المجنى عليه ممدوح نصحى صادق وعلى اثار عنف نتيجة اقتحام المنزل عنوة والعثور على عدد٦ أظرف فارغة .

كما ثبت من معاينة النيابة وجود آثار دماء بالمنزل والعثور على ثلاثة أظرف فارغة.

وقرر كل من العقيد على أحمدحسن مخيمر رئيس قسم المباحث الجنائية بسوهاج والعميد مصطفى على سليم مدير إدارة البحث الجنائي بسوهاج أن التحريات أسفرت أن مرتكب واقعة مقتل ممدوح نصحى صادق والشروع فى قتل زوجته منال ظريف فارس هم محي الدين يوسف عبد الرحيم وياسر شرف الدين يوسف وطارق شرف الدين يوسف ومحمد جاد السيد زهران ونجم الدين يوسف عبد الرحيم وعصام نصر الدين يوسف عبد الرحيم

حيث قام الأول بالتعدى على المجني عليه بمؤخرة السلاح الناري الذي كان يحمله على رأسه وقام الباقون بإتلاف وسرقة مسكنه وأشعال النار به ثم قام عصام أبو الفضل أبو القاسم وشهرته عصام الشمبرى باصطحاب زوجة المجنى عليه الى منزل والده ثم الى منزل والدها وظلت به حتى الصباح الباكر من اليوم التالى وعند خروجها للوقوف على مصير زوجها قام كل من صلاح محمد السيد الاقرع وشهرته عبد الرحيم وصابر على عبد العال وشهرته صابر أبو راس باصطحابها الى منزل الاخير بمنطقة زراعية وإكراهها على التوقيع على بعض الاوراق واصطحابها خارج المسكن وأطلق عليها عيارا من فرد كان يحمله محدثا إصابتها ولم تتوصل التحريات الى صحة ما قررته المجنى عليها سالفة الذكر من سرقة خاتمها الذهبي .

وبتاريخ٢٠٠٠/٣/٩ وعقب ورود تحريات الشرطة سالفة البيان وضبط المتهمين صلاح محمد السيد الأقرع وصابر على عبد العال أبو راس عرضا على المجنى عليها سالفة الذكر ضمن آخرين فتعرفت عليهما .

وحيث أنه باستجواب المتهمين ياسر شرف الدين يوسف ونجم الدين يوسف عبد الرحيم وشمس الدين عبد المعبود زهران وطارق شرف الدين يوسف وعصام نصر الدين يوسف ومحمد جاد السيد زهران ومحي الدين يوسف عبد الرحيم وصابر على عبد العال وشهرته إبراهيم أبو راس وصلاح محمد السيد أحمد وشهرته عبد الرحيم الاقرع أنكروا ما نسب أليهم وقرر المتهم عصام نصر الدين يوسف عبد الرحيم الطالب بالمعهد الازهري بمدينة دار السلام بدفاعه السابق.

وقرر رأفت نصر الدين يوسف عبد الرحيم بأنه يوم الأحداث وحال تواجده بمنزله حضرت أسرة المدعو سليم غطاس بانود وشهرته كحول للاحتماء بمنزله فقام باستضافتهم من صباح يوم الأحداث وحتى اليوم التالي وصادقته هذه الأسرة فيما قرر وقد استبعدته النيابة العامة من الاتهام .

وقرر المتهم صابر على عبد العال وشهرته إبراهيم أبو راس

أنه يوم الأحد الموافق٢٠٠٠/١/٢ كان يرافق أخاه عبد الرحمن بمدينة أسيوط لعرضه على طبيب لمرضه وعاد أخر اليوم ومكث بمنزل أخيه حتى صباح اليوم التالى ثم توجه الى منزل شقيقته والتى أخبرته بأن أسرة مسيحية تحتمي بمنزل خاله مختار محمود وزيري فذهب الى هناك وتبين أنها أسرة عبد الملاك بولس يوسف فاصطحبهم الى منزل شقيقته وظلوا به حتى مغرب يوم٢٠٠٠/١/٣

حيث حضرت سيارة شرطة اصطحبتهم وصادقته الأسرة المسيحية وعلى رأسها عميدها عبد الملاك بولس يوسف وكريمته أيمان فيما قرر وكذا مختار محمود وزيري وزوجته وبجلسة المحاكمة مثل المتهمون فى هذه الواقعة عدا المتهم صلاح محمد السيد وشهرته عبد الرحيم الأقرع وأنكروا ما

نسب إليهم وطلب الدفاع الحاضر معهم القضاء ببراءتهم مما هو منسوب إليهم تأسيسا على تناقض منال ظريف فارس فى أقوالها وعدم معقولية تصويرها للواقعة وكيفية حدوثها وأنها لم تشاهد الجناة ولا الوقائع ودفع ببطلان العرض القانوني للمتهم صابر على عبد العال وشهرته إبراهيم ابو راس لكون الأخير من جيران المجنى عليها ومعروف سلفا لها وأنها تضاربت فى أقوالها.

خامسا: واقعة مقتل بونه القمص جبرائيل والشروع فى قتل مريم وصباح قسطنين شنوده وحرق مسكنهم وإحراز سلاح ناري وذخائر بغير ترخيص :-

وحيث قررت مريم قسطنطين شنوده وشهرتها هاله عند سؤالها بتحقيقات النيابة العامة فى٢٠٠٠/١/٣ أنها حال وجودها ووالديها منزلهم صباح يوم٢٠٠٠/١/٢ تناهى الى سمعهم صوت أعيرة نارية ومشاحنات بالشارع الموجود به مسكنهم قامت بأغلاق نافذة المنزل وحال ذلك أطلق عليها مجهول عيار نارى لم يصبها ثم فوجئت باقتحام المنزل من أشخاص لا تعرفهم قاموا بأطلاق الأعيرة النارية داخله أصيبت من جرائها بعيار وأضافت بأن المقتحمين كانوا يحملون أسلحة نارية وعصى وأنها لاتعرف أحدا منهم ولاتستطيع تحديد شخصية أيا منهم . وعند سؤالها شفاهة عند نقلها للعلاج بمستشفى أسيوط الجامعى فى٢٠٠٠/١/٤ قررت أن اصابتها النارية حدثت من مجهول

وبسؤالها فى تحقيقات النيابة العامة فى٢٠٠٠/١/١٦ قررت أنها حال تواجدها بمنزلهم صحبة والديها وشقيقتها صباح الشهيرة بأمل وشقيقها مينا فى يوم الأحد٢٠٠٠/١/٢ الساعة الثانية عشر ظهرا تناهى الى سمعها صوت أعيرة نارية تطلق بالشارع صوب شرفات ونوافذ المنزل فاغلقتها ونظرت ومن خلف فتحات النافذة الخشبية المغلقة (الشيش) فأبصرت المدعو حسن نسوقى وشقيقه لطفى الشهير عبد الله والخفير النظامى محمود أمين وأيمن السنوسى وهم جميعا جيرانهم وكانوا يطلقون الأعيرة النارية على المنزل من أسلحة نارية كانوا يحملونا بينما كان أيمن السنوسى يحمل آلة مما تستعمل فى الحفر (كوريك) وحطموا باب المسكن الذى كانت قد أحكمت غلقه وأقتحموه وعندئذ هبطت الى أسفل المنزل ومعها والدتها بونه القمص ميخائيل وشقيقتها صباح وعندما أبصروا المقتحمين عدن ادراجهن وعندئذ لاحقهن عبد الله نسوقى الذى أطلق أعيرة نارية صوبهم وهو يتعقبهن أصيبت بعيار منها وسقطت على مدخل الشقة فلاحق والدتها بالدخل وأطلق صوبها أعيرة نارية أصابتها أدت الى مصرعها ثم هبط عقب سماعه ماقرره شقيقه حسن أحمد حسن الشهير حسن نسوقى أنه أشعل النيران بالمسكن .

وأضافت بأن شقيقتها صباح صعدت للطابق الاعلى بالمسكن ولم تشاهد محدث أصابتها ووالدتها وكذا والدها وشقيقها مينا الذين كانا مختبئين بحجرة داخلية بالشقة ولم يخرجا أثناء أطلاق الأعيرة واردفت بان والدها وشقيقها تمكنوا من أخماد الحريق الذى شب بالمنزل وذلك بمساعدة الجيران.

وقررت صباح قسطنطين شنوده وشهرتها أمل عند سؤالها يوم٢٠٠٠/١/٢٧ بانها فى حوالى العاشرة من صباح يوم٢٠٠٠/١/٢ شاهدت من شرفة مسكنهم المدعو محمود أمين الخفير النظامى يحمل سلاحا ناريا يطلق منه أعيرة نارية بطريقة عشوائية صوب شرفات المنزل فطلب منها والدها الدخول وأغلق النوافذ والشرفات واثناء ذلك شاهدت حسن الدسوقى صحبة الخفير النظامى ثم هبطت الى الطابق الارضى وأحكمت أغلاق باب المنزل ثم عادت أدراجها للطابق الأول العلوى حيث كان يتواجد باقى أفراد أسرتها (شقيقتها ووالديها وأخيها) ثم أحست باقتحام المنزل وعنئذ أختبأ والدها وشقيقها بحجرة داخلية ثم هبطت هى ووالدتها وشقيقتها مريم للطابق الارضى مرة اخرى وعند مشاهدة والدتها التى كانت تتقدمهن عدن أدراجهن وصعدت هى للطابق الثالث للأطمئنان على أطفالها وحينذاك أطلقت أعيرة نارية بالمنزل واحست بأشتعال النيران بالطابق الأرضى وعند نزولها بعد برهة يسيرة شاهدت شقيقتها مريم مصابة وملقاة فى مدخل الشقة ووالدتها أيضا مصابة حيث أخبرتها الأخيرة بأن محدث أصابتها هو عبد الله نسوقى (لطفى أحمد حسن) وكان معه محمود أمين وحسن نسوقى (حسن أحمد حسن) وشخص رابع من أولاد السنوسى •

وقرر قسطنطين شنوده تاوضروس عند سؤاله بتحقيقات النيابة العامة فى٢٠٠٠/١/٦ انه فى حوالي الساعة الواحدة يوم الحد٢٠٠٠/١/٢ وحال تواجده وأسرته بمنزله بالطابق الثانى تناهى الى سمعه اقتحام المنزل من أشخاص لا يعرفهم حيث قاموا بإشعال النار به وأطلقوا أعيرة نارية فاختبأ هو ونجله مينا أسفل سرير بحجرة داخلية ولم يخرج من مخبأه إلا عقب انتهاء الأحداث التى وقعت بالمنزل فشاهد زوجته بونه القمص ميخائيل مصابة وقد فارقت الحياة متأثرة بإصابتها وشاهد أيضا مريم مصابة

ولايعرف أشخاص مقتحمى منزله ولامحدث أصابة المجنى عليها .

وحيث أنه بسؤال مينا قسطنطين قرر مضمون أقوال والده وأضاف بأنه لم يسمع أى حديث من والدته لشقيقته صباح.

وحيث أنه بسؤال الخفير النظامى محمود أمين محمد أنكر ما نسب اليه وقرر أنه وقت الأحداث كان معينا حراسة لكنيسة العذراء بقرية الكشح من الساعة السادسة صباحا يوم الأحد٢٠٠٠/١/٢ حتى الخامسة مساء ولم يترك خدمته حتى بعد أنتهائها حيث سلم سلاحه لنقطة الشرطة وظل بها وأضاف بأنه حال وجوده

بالخدمة مر عليه الرائد خالد عبد الحميد رئيس نقطة شرطة الكشح وضباط آخرون وصادقه فى ذلك الرائد خالد عبد الحميد رئيس نقطة شرطة الكشح وقطع بأن المذكور لم يترك خدمته وأنه مر عليه أكثر من مرة بها وثبت من دفتر أحوال نقطة شرطة الكشح ودفتر تسليم السلاح وأن الخفير النظامى محمود أمين محمد كان معين على كنيسة العذراء بقرية الكشح فى التوقيت الذى ذكره بسلاحه الأميرى (بندقية خرطوش) ولم تسفر التحريات عند أشتراك المذكور فى هذه الوقائع وثبت ملاحظته بخدمته فى أوقات متعددة من رئيسه الرائد خالد عبد الحميد .

وثبت بتقرير الصفة التشريحية للمجنى عليها بونه القمص جبرائيل بأن أصابتها بيمين أسفل الفتق نارية حيوية حديثة حدثت من عيار نارى مفرد يتعذر تحديد نوعه أو عياره أطلق من مسافة جاوزت مدى الأطلاق القريب وخرج المقذوف من وحشية الكتف الأيسر بأتجاه من اليمين لليسار وتعزى وفاته لأصابتها النارية ويستبعد حدوثها من البندقية الخرطوش المضبوطة بحوزة المدعو محمود أمين محمد الخفير النظامى

وثبت بالتقرير الطبى الأبتدائى للمجنى عليها مريم قسطنطين شنوده الشهيره بهاله أن أصابتها بالصدر نارية تحدث من مقذوف نارى هو عبارة عن جرح دائرى متشرذم الحواف محاط باسوداد بارودى وجرح رضى متشرذم الحواف بالظهر أعلى الجانب الأيمن أسفل عظمة اللوح بالكتف .

وثبت بالتقرير الطبى الشرعى أن أصابتها كانت ذات طبيعة نارية حدثت من عيار نارى لمقذوف مفرد يتعذر تحديد نوعه وعياره ونوع وعيار السلاح المطلق له ومسافة الأطلاق جاوزت المدى القريب وقد أصابها دخولا بأعلى يمين الصدر وخروجا من أعلى منتصف الظهر ومن ضارب يقف أمام المضروب

وثبت معاينة النيابة العامة لمنزل المجنى عليها بونه القمص جبرائيل وجود آثار دماء على أريكة بالصالة وحائط صالة المسكن ووجود آثار حريق بدأ و أنحسر بالحجرة الشرقية البحرية ومحتوياتها ومحتويات الغرفة البحرية كما وجد آثار أطلاق أعيرة نارية بالحائط المواجه للداخل المسكن وبالحائط المواجه للصاعد الى الطابق الأول أعلى السلم وأثر نارى آخر بحافة الحائط الشرقى لباب الشقة التى تقع على يسار الصاعد الى الدور الثانى العلوى وعثر على بندقية وعثر على مقذوفين نارين بالمسكن

كما ثبت من تقرير المعمل الجنائى وجود آثار حريق بذلك المنزل.

وثبت بتحريات الشرطة أن مرتكبي هذه الواقعة مجموعة كبيرة من الاشخاص عرف منهم لطفى أحمد حسن وشهرته عبد الله السوقي وحسن أحمد حسن وشهرته حسن الدسوقي وأيمن سنوسي صديق محمد وصابر على عبد العال وشهرته إبراهيم أبو راس وأنهم كانوا يحملون أسلحة نارية (بنادق آلية) عدا الثالث الذي كان يحمل آلة مما تستعمل فى الحفر (كوريك) وأنهم أطلقوا أعيرة نارية من الخارج واقتحموا المنزل من بابه الرئيسي وأطلقوا أعيرة نارية صوب المجني عليهم أدت الى مقتل بونه القمص جبرائيل وأصابة نجلتها مريم قسطنين شنوده ثم أشعلوا النار بالمسكن وانصرفوا ٠

ولم تسفر التحريات عن اشتراك الخفير النظامي محمود أمين محمد فى هذه الواقعة لكونه كان معينا خدمة على كنيسة العذراء بقرية الكشح وقت الأحداث ٠ ولم يكن بحوزته سوى سلاحه الاميري وثبت ملاحظته بخدمته فى أوقات متعددة فى ذلك اليوم من رئيسه الرائد/ خالد عبد الحميد السيد رئيس نقطة شرطة الكشح.

وحيث أنه باستجواب المتهمين أنكروا ما نسب لكل منهم

- وقرر المتهم صابر على عبد العال بدفاعه السابق .

وبجلسة المحاكمة مثل المتهمون جميعا اعتصموا بالإنكار ٠

وطلب الدفاع الحاضر معهم القضاء ببراءتهم تأسيسا على تعارض الأدلة القولية مع الادلة الفنية وأن بعض المتهمين فى هذه الواقعة وهما لطفى وحسن أحمد حسن نسب أليهما فى ذلك التوقيت واقعة أخرى فى مكان مغاير ٠ وتعارض أقوال المجني عليهما مع تحريات الشرطة بشأن لتهاماتهم للخفير النظامي محمود أمين٠ وعدم معقولية تصوير الواقعة وتناقض أقوال الشهود وتلك الواقعة مع بعضها البعض ٠ وأن أصابة بونه القمص لا تمكنها من الحديث ٠

سادساً : واقعة مقتل عبد المسيح محروس أسكندر وسامية عبد المسيح محروس واحراز سلاح ناري وذخائر بغير ترخيص :-

- وحيث قرر سامى عبد المسيح محروس أسكندر فى٢٠٠٠/١/٥ بتحقيقات النيابة العامة أنه حال وجوده صحبة والديه وشقيقته سامية وسمية (سومة) ظهر يوم الاحد الموافق٢٠٠٠/١/٢ والذى شهد أحداث الكشح، بمنزلهم الكائن بقرب قرية الكشح تناهى الى سمعه صوت أعيرة نارية كثيفة تطلق بالقرية فأحكموا أغلاق باب مسكنهم من الداخل بوضع مقاريس خلفه وصعدوا جميعا المنزل بواسطة سلم خشبى (نقال) محاولين الهروب الى أسطح المنازل المجاورة فى الوقت الذى كانت الأعيرة النارية تطلق بأنحاء القرية فأصيب والده عبد المسيح محروس أسكندر وشقيقته سامية من تلك الأعيرة وسقطا بسطح المنزل وتمكن هو من القفز الى سطح مجاور لمنزل مملوك لمن يدع فوكية سيد راوس وتوجه بعد ذلك لنقطة الشرطة حيث أبلغ بالحادث ومكث هناك حتى الثامنة من مساء ذات اليوم ثم عاد للمنزل فوجد المجنى عليهما والده وشقيقته سامية على حالهما فنقلهما

للمستشفى وقـرر أنه لم يشاهد مطلق الأعيرة النارية التى أصيب من جرائها والده وشقيـقته ولامصدرها وأن الأعيرة كانت تطلق بكل أنحاء القرية ولمدة أكثر من ثلاث ساعات.
وعند أعـادة سؤاله فى٢١/١/٢٠٠٠ وبجلسـة المحاكـمة قرر أنه شـاهد ممدوح سعـد الدين يوسف عـبد الرحيم يقف أعلى سطح مسكنه وهو أعلى مستوى من مسكنهم ومعه أخرون لا يعرفهم يطلقون العيرة النارية فى جميع الاتجاهات- الا أنه لا يتهم أحد منهم بقتل والده أو شقيقته.
• وقررت كـاملة سيدهم عـوض أرملة المجنى عليه عبـد المسيح محروس أسـكندر بتحقيـقات النيابة العـامة وبجلسة المحاكـمة بمضمون ما قـرره نجلها سامى عبد المسـيح محروس وأضافت بأن الأعـيرة النارية كانت تطلق من الناحية الغربية لمسكنهم حيث تقع منازل كثيرة متلاصقة من ضمنها منزل ممدوح سعد الدين يوسف ولم نشاهد مطلق الأعـيرة النارية الا أنها قالت أن أصـابة أبنتها سامـية حدثت من عيار ناري مـن تلك الأعيرة التى كانت تطلق وأنها اشارت قبل وفاتها للناحية الغربيـــة .
• وقررت سمـية عبد المسيح مـحروس أسكندر بمضمون ماقـرره شقيقها ووالدتهـا واضافت بأن شقيقـتها سامية أشارت بأن مصدر أصابتها بالعيار النارى أتى من الناحية الغربية حيث يقع منزل المدعو الشيخ يوسف أبو تليس والذى يقطن به ممدوح سعـد الدين يوسف وأنها تهمته بقـتل المجنى عليها تأسيسـاً على أن الأعيرة كانت أتية من ناحية مسكنه الا أنها لم تشاهده يطلق الأعيرة النارية.
• وقرر كليب مـحروس أسكندر شقيـق المجنى عليه عبد المسـيح محروس أسكندر أنه حـضر لمنزل شقيـقه المجنى عليه عقب سماعه بمـقتله ونجلته وصعد الى أسطح المنزل حيث وجد شقيقـه وأبنته مصابين بجوارهما سامى وكاملة وسمية وبسؤاله للمجنى عليها سـامية— والتى كانت مازالت على قيد الحياة— أشارت له لمنزل الشـيخ يوسف عـبد الرحيـم الا أنه لايعرف مـطلق الأعيـرة النارية ولـم يشاهد أحـدا وأضـاف بانه لاتوجـد خصومات أو خلافات بينه وعائلته وبين عائلة ممدوح سعد الدين يوسف وأن علاقاته بالمسلمين بالقرية طيبة.
وحيث أنه بسـؤال فوكية مـفيد سيـد اردش جابر المجنى عليهم فى المـسكن قرر أنه مساء يوم الأحـداث أبلغه سامى عبد المسيح محروس بمقتل والده وشقيقته سامية بمنزلهم ولايعرف مرتكب الحادث.
وثبت بتقرير الصفة التشريحية للمجنى عليه عبد المسيح محروس أسكندر أن أصابته نارية حيوية حديثة حدثت من عيـار نارى مفرد يتعـذر تحديد نوعه وعيـاره أطلق عليه من مسـافة جاوزت مدى الأطلاق القـريب أصابة باعلى يسار الظهر وخرج المقذوف من مقرم أسفل العنق من الخلف للأمام مع ميل من أسفل لأعلى فى الوضع الطبيعى القائم المعتدل للجسم ومن ضارب خلفه وعزى وفاته لهذه الأصابة.
وثبت من تقرير الصفة التـشريحية لسامية عبد المسـيح محروس أن أصابتها قطعية حيـوية حديثة من الأعتداء عليها بجسم صلب ذو حافة ذات نصل حاد كسكين أو مـافى حكمها بشكل وهيئة ما يتخلف عن النبح الجنائى وتعزى وفاتها لهذه الأصابة وما أحدثته من تهتك بالأنسجة الرخوة والأوعية الدموية •
بمقدم العنق والقصبة الهوائية والمرئ•
وشهد الطبيب الشرعي المشرح محمود بكر على حسين بتحـقيقات النيابة العامة وجلسة المحاكمة أن أصابه المجني عليـها سـاميـة عبـد المسيح مـحروس عـبارة عن جـرح قطعي بمقـدم العنق وهو يشكل وهيئـة النبح الجنائي• ويحدث من آلة حادة صلبه كسكين أو ما شابه ولا تحدث من عيار نارى •
وثبت من معـاينة النيابة العـامة التي أجريت في٥/١/٢٠٠٠ أن الرائد خـالد عبد الحـميد رئـيس نقطة شرطة الكشح قرر لمحـرري المعاينة أنه عثـر على جثتي المجـني عليها أعلى سطح المنزل المجـاور لمسكنهم والمملوك لفوكيه مفيد سدراوس • الملاصقة للمنزل الأول ووجد أثار دماء بأجزاء متفرقة من أسطح المنزل
وأثناء المعاينة تقـابل فجريها مع من يدع كليب مـحروس أسكندر شقيق المجـني عليه عبد المسـيح محروس والذى قرر له أن لم يشاهد الحادث ولم يذكر شيئا مما قرره بتحقـيقات النيابة العامة بشأن أشارة بنت شقيقه سامية عبد المسيح محروس
وثبت من تقرير المعمل الجنائي خلو جـدران منزل المجني عليها أو المنزل المجاور من أثار تشيـر الى تعرضها لاطلاق أعيرة نارية مباشرة •
وثبت بتحريات الشرطة أن ممدوح سعد الدين يوسف هو مرتكب تلك الواقعة.
وباستجواب المتهم أنكر ما نسب أليه.
وبجلسة المحاكمة مثل المتهم وأصر على إنكاره
وطلب الدفاع الحاضـر معه القضاء بـبراءته تأسيسا على تناقض أقـوال سامى عبد المسـيح محروس أسكندر شقيق المجنى عليـها سامية مع بعـضها إذ أنه قرر فى٥/١/٢٠٠٠ أنه لم يشاهد مطلق الأعـيرة النارية عليهم ولا يعرفـه وقرر أن الأعـيرة كـانت تطلق فى جمـيع أنحاء القـرية وقد خلت الأوراق من تحـديد لفاعـل معين بالذات• وأن اتهام ممدوح سعد الدين يوسف كـان لمجرد أنه يسكن فى الناحية الغربية التى كـانت تطلق فيها الأعيرة •
وتناقض الدليل الفنى بشأن سامية مع الدليل القولي تناقضا يستعصى على الملائمة والتوفيق .

سابعاً : واقعة الشروع فى قتل صفوت لبيب شنوده ومقتل شقيقه مهران واقترانها بحرق منزله والشروع فى قتل صفوت وسعاد موريس محارب ورفعت الضبع عزيز وآخرين واحراز أسلحة نارية وذخائر بغير ترخيص:

• وحيث قرر صفوت لبيب شنوده بتحقيقات النيابة العامة في١/٣ /٢٠٠٠ أنه كان قادما من مدينة سوهاج بسيارته النقل إلى منزله المجاور لمنزل شقيقه مهران لبيب شنوده بقرية الكشح والكائن بالناحية البحرية منها بجوار الزراعات تقابل على مقربة من المنزل بجاره سامى أحمد ماحي وفى هذه الأثناء تناهى الى سمعه صوت أعيرة نارية وطلب منه الأخير أن يترك له السيارة لحفظها له وأن يتوجه الى منزله خشية أصابته بسوء فاستجاب لنصيحته ودلف الى مسكنه وأغلقه من الداخل وصعد لسطحه وتسلق منه الى أسطح منزل شقيقه مهران المجاور له حيث هبط الى ذلك المنزل وتقابل مع شقيقه وأسرته وحال وجودهم معا وأحسوا بأشياء تقذف على أسطح منزلهم فصعد شقيقه معا للأسطح لاستطلاع الأمر فوجدا كورات من الاقمشة مشتعلة تقذف بها على المنزل بعض المتواجدين بالشارع والذين تعرف عليهم من خلال نظرة من فتحات بسور الأسطح وتبين له أنهم كل من فصاد حفنى ونجليه علاء وحمادة ومعهم صادق رفاعى صادق ومحمد عجور محمد وآخرين لا يعرفهم وعندما شاهدوه هؤلاء صعد كل من خليفة رفاعى صادق وسعد خلف حفنى أعلى منزل المدعو فرج أمين والذي يقع جنوب ثلاثة منازل تفصل بينه وبين منزلهم و اعتلى كل منهما مقعد حتى يصبحا فى مستوى سور المنزل وأطلق صوبه وشقيقه أعيرة نارية فاصيب من جرائها شقيقه بعيار فى بطنه فسقط صريعا بأسطح المنزل وأصيب هو بيده وبأجزاء متفرقة من جسده وظل الإطلاق مستمرا لمدة حوالي نصف ساعة وكان حين ذلك مختبئا خلف سور أحد الحوائط ويضيف انه أنتهز فرصة قيام مطلق الاعيرة بتغيير خزن السلاح وهبط الى شقة شقيقه حيث أسرته وأخبرهم بوفاته متأثرا بإصاباته النارية وسمع صوت خليفة رفاعى يطلب من فصاد حفنى اقتحام المنزل وإشعال النار به فاقتحمه كل من فصاد حفنى ونجليه حماده وعلاء ومحمد عجور وصادق رفاعى وسعد خلف• وكان الأخير يحمل سلاحا ناريا يطلق منه أعيرة نارية من داخل المنزل وأنه قام بتهديد المقتحمين برد اعتدائهم باستعمال أسطوانة جاز (بوتاجاز) وأضاف بأن المقتحمين أشعلوا النار بالطابق الأرضي للمنزل وبالأسطح وأضاف بأنه حال وجوده بشرفة منزل شقيقه سالف الذكر عقب إشعال النيران بالمنزل شاهدهم يقومون بسرقة أشياء من منزله المجاور عبارة عن تلفاز ومنضدة ومقعد وموقد (بوتاجاز).

وبسؤاله يوم١٦/١/٢٠٠٠ قرر أنه يقيم بالقاهرة أقامه دائمة ويأتى الى قرية الكشح في أوقات متباعدة وأن منزله وأشقائه مهران ووهيب يقعون متلاصقين على مدخل قرية الكشح على يسار الطريق السريع بالقرب من الزراعات ويوم الأحداث وفى حوالي الساعة الحادية عشر والنصف صباحا وحال عودته الى القرية بسيارته النصف نقل من قسم مرور سوهاج عن طريق عزبة بطيخ تلاحظ له تجمع عدد كبير من أهالي هذه القرية فواصل سيره الى أن أقترب من منزله وعندئذ شاهد فصاد حفنى ونجليه حماده وعلاء ومحمد عجور ومعهم صبيه (جيرانهم) يقفون أمام منزله وعندما ترجل من سيارته هرع أليه المدعو سامى أحمد ماحى ونصحه بترك سيارته له والدخول الى مسكنه فاستجاب لنصيحته وعندما هم بفتح باب منزله فوجئ بممدوح ماهر الذي كان قادما من ناحية المدرسة الابتدائية المجاورة حاملا سلاحا ناريا يطلق صوبه أعيرة نارية أصابه منها طلقة بكتفه• وأضاف بأن فصاد حفنى ومن كان بصحبته فروا من المكان عند مشاهدتهم لممدوح ماهر ويضيف أنه دخل الى منزله ثم الى سطحه حيث تسلق الى أسطح منزل شقيقه الى أن وصل الى شقة الأخير فوجده وأسرته ومعه رفعت الضبع عزيز العامل بالمدرسة الابتدائية القديمة والمدعو عاطف غزالي بلامون وصبية تدعى نجله صابر العراف ونان جودة فأخبرهم بإصابته وحاولوا إسعافه فظلوا على هذه الحالة حتى الساعة الثانية عشرة والنصف وعندئذ سمعوا أصوات طوب يقذف الى أسطح المنزل وصعد هو وشقيقه لاستطلاع الأمر فتبين لهما أن هذا الطوب مغطى بقماش مشتعل كما تبين له أن الذي يلقى بهذه الأشياء هو فصاد حفنى ونجليه حماده وهشام وصبيه لا يعرفهم وكانت هناك أعيرة نارية تطلق من جميع الاتجاهات لا يعرف مصدرها وفى تلك اللحظة أبلغه شقيقه مهران بإصابته بعيار ناري فاستدار للخلف فشاهد خليفة رفاعى صادق وسعد خلف حفنى يقفان على شئ مرتفع بأعلى سطح منزل فرج أمين يطلقان صوبهما أعيرة نارية من بندقيتين آليتين فأصيب هو من جراء تلك الأعيرة فى رقبته وقدمه اليسرى واختبأ خلف حائط بالدرج ثم تبين له وفاة شقيقه متأثرا بإصابته فزحف بعد ذلك هابطا الى حيث شقة شقيقه

حيث أخبر أسرته بمقتله وقتلته ثم شب الحريق بالمنزل وسمع عقب ذلك خليفة رفاعى يطلب من عاطف غزالى بلامون النزول بواسطة سلم خشبي وضعه له الأول على حائط المنزل وقد استجاب الأخير له هو وأسرته ثم علم عقب ذهابه الى المستشفى بوقائع سرقة منزله ونفى ما سبق آن قرره بشأن تهديده لمقتحمي المنزل بأسطوانة البوتاجاز

وبجلسة المحاكمة قرر بمضمون أقواله سالفة الذكر وأضاف بأن خليفة رفاعى صادق أنقذ عاطف غزالى

بلامون وأولاده وطلب منه والباقين النزول لإنقاذهم فرفضوا لكونهم كانوا مصابين .

● وقررت سعاد موريس محارب أرملة المجني عليه مهران لبيب شنوده بأنها صبيحة يوم الأحد/١/٢٠٠٠/٢حوالى الساعة الحادية عشرة ونصف صباحا وحال وجوده بمنزلها صحبة زوجها تناهى الى سمعها صوت أعيرة نارية كثيرة يطلق بالقرية في الوقت الذي كان زوجها يقف أمام المنزل في انتظار عودة أولاده من المدرسة الابتدائية المجاورة وكان معهم عاطف غزالى بلامون والضبع عزيز وعدد من رجال الشرطة وفى حوالي الواحدة ظهر مع استمرار إطلاق الأعيرة النارية أخبرها زوجها أنه أصيب من عيار من الأعيرة التي كان يطلقها شخص يدعى شمبرى أبو القاسم وأنه هرع الى داخل المنزل ومعه المدعو الضبع عزيز وعاطف غزالى وأغلقوا الباب من الداخل ثم حضر أولاده وأبناء الضبع عزيز وعطف غزالى فاصطحبت أولادها للطابق الثاني عندئذ شاهدت صفوت لبيب شنوده هابطا من سطح المنزل مصابا في ذراعه حيث أخبرهم بأن ممدوح ماهر عبد الله هو محدث أصابته ثم أحست بالمقذوفات النارية تلقى أعلى المنزل وبشرفته وبعض الأعيرة النارية تطلق ثم صعد زوجها وشقيقه الى أسطح المنزل حيث قتل زوجها وأصيب شقيقه وأن الامير وماجدة مهران لبيب كانا قد صعد خلف والدهما وعمهما وعادا يبلغانها بالحادث وقد علمت بأن مرتكبيه هم خليفة رفاعى صادق وفصاد حفنى ونجله هشام وعلام صادق رفاعى وسعودى خلف حفنى وجمال عبد الحميد وأنها شاهده المذكورين يقفون أمام المنزل من خلال شرفة المنزل وهم يلقون بالقذائف النارية صوب المنزل.

● وقرر رفعت الضبع عزيز خليل بأنه فى الحادية عشرة من صباح يوم الأحد الموافق٢/١/٢٠٠٠ وأثناء تواجده بالمدرسة الإعدادية بقرية الكشح حيث يعمل تناهى الى سمعه صوت أعيرة نارية تطلق بالقرية فتوجه ومعه نان جوده المسيح زميله فى العمل الى منزل مهران لبيب شنوده المجاور للمدرسة للاحتماء به وإذ طرقا بابه فتح لهما صاحب الدار والذي كان قلقا وخائفا على نجليه الأمير وماجدة التلميذين بالمدرسة واللذين كان يؤديا الامتحان بها وكان موجودا ايضا المدعو عاطف غزالى ينتظر أبنائه الخارجين من المدرسة وعقب ذلك ببرهة يسيره خرج مهران لبيب شنوده من المنزل وعاد ومعه ولديه ماجة والأمير وأولاد عاطف غزالى وأبنه صراف بالبنك وكان الأول مصابا باذنه أخبرهم أنها من عيار طائش وأن أحدا لم يكن معه وقت حدوث أصابته وأن زوجته سعاد موريس محارب كانت في ذلك الوقت بالطابق العلوي من المسكن ثم أغلقوا عليهم باب المنزل من الداخل ومكث هو ومهران ونان جوده بالطابق الارضي بجوار الباب بينما كان كل من زوجه مهران وأولادها وعاطف غزالى بلامون وأولاده وأبنه الصراف بالطابق الثاني وفى ذلك الوقت كان إطلاق النار مازال مستمرا ويسمع فى أرجاء القرية وسمع صراخ سعاد موريس محارب فصعد ومعه مهران لبيب شنوده ونان جوده إليها فوجدوا صفوت لبيب شنوده بصحبتها مصابا بيده حيث أخبرهم بأن محدث أصابته هو ممدوح ماهر وذلك حين دخوله منزله وبعد نصف ساعة سمعوا صوت أشياء تقذف فوق سطح المنزل فصعد مهران وشقيقه صفوت لاستطلاع الأمر ثم تناهى إلى سمعه صوت أعيرة نارية تطلق على السطح لا يعرف مصدرها وبعد مرور ساعة وجد صفوت لبيب شنوده يدفع باب الشقة زاحفا ومصابا بيديه ورجليه وقال أن شقيقه مهران قتل بسطح المنزل وأن محدث إصاباته وشقيقه هما خليفة رفاعى صادق وسعد خلف حفنى بأعيرة نارية كانا يطلقانها من فوق منزل فرج أمين ثم سمعوا أعيرة نارية تطلق صوب شرفة المسكن وكرات نارية تقذف عليه وشاهد من خلف فتحات باب الشرفة (الشيش) والتي كان يختلس النظر من خلفها لمدة ثواني معدودة كل من خليفة رفاعى صادق وسعد خلف حنفى وكل منهما يحمل سلاحا وحماده فصاد حنفى وجمال عبد القادر وهانى أحمد ماحى ووصفهم وملابسهم وأخرين لا يعرفهم كانوا يحملون أسلحة نارية ويقذفون بالكرات النارية ·

وبجلسة المحاكمة قرر أنه صعد لأسطح المنزل صحبة مهران لبيب شنوده وشاهد واقعة أصابته به المنزل إلا أنه لم يشاهد محدثها ويقرر أنه وقت أصابه المجني عليه بأسطح المنزل شاهد بالشارع كل من خليفة رفاعى صادق وسعودى خلف مع آخرين لا يعرفهم.

● وقرر نان جوده عبد المسيح العامل بالمدرسة المجاورة لمنزل مهران لبيب شنوده أنه حال تواجده بعمله تناهى الى سمعه صوت أعيرة نارية تطلق من بعيد بأرجاء القرية فخرج مسرعا من المدرسة فشاهد مهران لبيب شنوده واقفا أمام منزله فدخله للاحتماء بداخله وخلفه رفعت الضبع عزيز ثم حضر المدعو عاطف غزالى بلامون وولديه ومعهم مريم صابر واغلقوا باب المنزل من الداخل وبعد برهه هبط من أسطح المنزل مهران لبيب شنوده وأخبرهم بإصابة شقيقه صفوت ولم يخبرهم بمحدث أصابته وأضاف بأن الاخير وشقيقه مهران صعد الأسطح المنزل ولا يعرف سبب صعودهما وهبط عقب ذلك صفوت مصابا بأجزاء متفرقة من جسده وأخبرهم بأن شقيقه مهران قتل وأن اللذين قتلاه هما خليفة رفاعى صادق وسعد خلف وأصاباه هو ثم يقرر أنه أشتم رائحة دخان وأحس باشتعال النيران بخلف المسكن

وبجلسة المحاكمة قرر أنه دخل منزل مهران لبيب شنوده للاحتماء به عقب سماعه لصوت الأعيرة النارية وأنه صعد للطابق الثانى بالمنزل وظل ماكثا بإحدى حجراته حتى حضور الشرطة والمطافى ولم يتقابل مع أحد ولم يشاهد شيئا .

● وقرر الأمير مهران لبيب شنوده أنه يوم الأحداث كان يؤدى امتحانه بالمدرسة المجاورة لمنزلهم حيث

تناهى لسمعه صوت أعيرة نارية وأنه خرج من المدرسة فى الحادية عشرة صباحا وبصحبته شقيقته ماجده ومعها مريم صابر فؤاد وبالطريق تقابل مع والده أصطحبهم الى المنزل وهناك شاهد رفعت الضبع عزيز ونان جوده عبد المسيح وعاطف غزالى بلامون وبرفقته نجليه ثم صعد مع والدته وأخوته الصغار ومعهم مريم صابر فؤاد ونجلى عاطف غزالى بلامون الى الشقة الواقعة بالطابق الاول العلوي بينما ظل والده والباقين بالطابق الارضي وبعد برهة شاهد عمه صفوت لبيب شنوده يهبط من سطح المنزل مصابا بكتفه الايمن وحينئذ سمعوا أصوات طوب يلق على أسطح المنزل فصعد والده وعمه لاستطلاع الامر وسمع صوت أعيرة نارية ثم شاهد عمه يهبط مرة أخرى إليهم زاحفا ومصابا فى أجزاء متفرقة من جسده وأخبرهم بمقتل شقيقه مهران وأن الذى أطلق عليه النار هم خليفة رفاعى وسعودى خلف حفنى من منزل فرج أمين وانه أصيب من ذات الاعيرة النارية. ولم يشاهد كيفية حريق المنزل

- وقررت شقيقته ماجدة مهران مضمون أقوال سابقها فيما عدا لا تتذكر أسم أحد الشخصين اللذين أخبر بهما عمها صفوت لبيب شنوده• وذكرت فقط أسم سعد خلف الشهير بسعودي

وحيث أنه بسؤال عاطف غزالى بلامون بتحقيقات النيابة العامة أنه قرر أنه صباح يوم الأحداث/ ٢٠٠٠ /١/٢ توجه الى المدرسة سالفة الذكر لإحضار نجليه منها وهناك سمع صوت أعيرة نارية كثيرة فأصطحب نجليه الى منزل مهران لبيب شنوده المجاور للمدرسة وكانت بصحبتهم مريم صابر فؤاد
حيث صعدوا الى الطابق العلوي للاحتماء وبعد برهة يسيره شاهد صفوت لبيب شنوده يهبط من أعلى المنزل مصابا بذراعه ولا يعرف محدث أصابته ثم صعد الاخير بصحبة شقيقه مهران الى أسطح المنزل وبعد فترة أخرى نزل صفوت مصابا وشاهد النيران تشتعل بالمنزل من أسفل وأحس بالخطر فاستغاث بالمدعو خليفة رفاعى صادق الذى يقع منزل والده على مقربة من منزل مهران فاستجاب له الاخير فأحضر له سلما خشبيا وضعه على شرفة المنزل وتمكن بواسطته من إنقاذه و نجليه ومن تدعى مريم صابر فؤاد أصطحبهم جميعا الى منزل والده المجاور وقدم لهم المأكولات وأوصلهم لمنازلهم .
وحيث أنه بسؤال مريم صابر فؤاد قررت بمثل ما قرره سابقها
وحيث أنه بسؤال ماحى أحمد ماحى وشهرته سامى نفى ما قرره صفوت لبيب شنوده بشأن مقابلته له أمام منزل الأخير صبيحة يوم الأحداث •
وحيث أنه بسؤال أحمد فرج أمين محمد قررا أنه فى ذلك اليوم لم يكن موجودا بالقرية وأن أهل منزله كانوا متواجدين به ونفى دخول أحد للمنزل ولا يستطيع أحد ذلك فى غيابه.
وحيث أنه بسؤال صابرين كمال أحمد عبد الرحيم زوجة سالف الذكر قررت مضمون أقواله ونفت دخول أية أشخاص لمنزلهم يوم الأحداث.
وحيث أنه بسؤال عزت فكرى محارب قرر أنه فى الحادية عشرة من صباح يوم الأحداث (الأحد٢/١/٢٠٠٠) وأثناء تواجده بمنزله شاهد ممدوح ماهر عبد الله وشقيقه مؤمن متواجدين بأسطح مسكنهما
وحيث أنه بسؤال كل من خلف حكيم عبد الشهيد وشقيقيه عادل قررا بأنهما أثناء تواجهما بمنزلها فى الساعة الحادية عشرة صباح يوم٢/١/٢٠٠٠ أطلقت على منزلها أعيرة نارية وأذ صعدا الى سطح المسكن شاهدا كل من عبد الله دسوقى حسن وحسن الدسوقى حسن ومحمد الدسوقى حسن وخليفة رفاعى يطلقون الاعيرة النارية وفروا هاربين
وحيث أنه بسؤال عنتر وهيب جرجس بجلسة المحاكمة فى١/٨ / ٢٠٠٠ الذى يقع مسكنه بالقرب من مسكن مهران لبيب شنوده قرر لنه يوم الأحداث شاهد من خلال وجوده بسطح منزلهم مجموعات من البشر وصفهم بأنهم كانوا على شكل أسراب لم يستطع أن يحصى عددهم كانوا مسلحين بالأسلحة النارية وأواني بها مواد حارقة كانوا جميعا قادمين من ناحية عزبة بطيخ القريبة من قرية الكشح قسم أنفسهم مجموعات كانت تقتحم المنازل فى طريقهم ومن ضمن هذه المنازل منزل مهران لبيب شنوده الذى كان هدفا لهم ثم منزلهم وانه لا يعرف أحداً منهم.
وثبت بتقرير الصفة التشريحية لمهران لبيب شنوده أن به فقد لعظام قبوة الجمجمة وفقد لجوهر المخ وفقد الطرفين السفلين عند أسفل الفخذين وليس به معالم أصابيه واضحة سوى الحروق النارية التى تشمل مساحة مائة فى المائة من جسده تصل الى درجة التفحم فى بعض المواضع ومن الدرجات الثلاث الأول وبها معالم تشير الى حيوية الحروق النارية وبفرض عدم وجود معالم أصابية أخرى تكون ضاعت معالمها بالفقد العظمى بالرأس والطرفين السفلين فأن الوفاة تعزى للحروق النارية التى حدثت من ملامسة الجسد بلهب نارى وما صاحب ذلك من هبوط حاد بالدورة الدموية والتنفسية •
وثبت بالتقرير الطبى الشرعي لصفوت لبيب شنوده أن إصاباته بالفخذ الأيسر والكتف الايمن والساعد الأيمن نارية حدثت من ثلاثة أعيرة نارية مفردة يتعذر تحديد نوعها أو عيارها من مسافة جاوزت مدى الإطلاق القريب وأصابة الفخذ الأيسر من الأمام واليمين للخلف واليسار وأصابة الظهر ميزابية بوضع مستعرض من ضارب بالخلف •
وثبت من معاينة النيابة العامة أن منازل مهران لبيب شنوده وأخواته صفوت ووهيب بمنطقة زراعية بمدخل

القرية من الناحية البحرية غرب مدرسة الكشح الابتدائية الإعدادية
• وقررت سعاد موريس محارب زوجة المجنى عليه مهران لبيب شنوده أثناء معاينة النيابة العامة أن زوجها قتل على أسطح منزله من جراء إطلاق النار عليه من بعض الأشخاص ضمنهم ممدوح ماهر عبد الله ومن يدعى الشمبرى •
وثبت بتقرير المعمل الجنائى أن سطح منزل مهران لبيب شنوده مقسم الى قسمين بواسطة بنايات طوب الأول غربي والذى قرر الشهود بعثورهم على جثته به وبهذا الجزء فرن والجزء الثانى بحري والجزئين مسقوفين بالجريد والأخشاب والحطب كما ثبت وجود آثار حريق بالمنزل .
وحيث أنه بسؤال جمال عبد القادر حمزة الذي قال عنه كلا من رفعت الضبع عزيز وسعاد موريس محارب أنه كان ضمن المشاركين فى هذه الواقعة واقتحام منزل مهران لبيب شنوده والذى أستبعد من الاتهام أنكر ما نسب أليه وقرر أنه فى ذلك اليوم كان معينا مراقبا بلجنة امتحانات مدرسة مؤسسة برديس الابتدائية بمركز البلينا وأنهى عمله فى الواحدة ظهر يوم الأحداث ثم أستقل عائدا الى بلدته عبارة نهرية من بلدة البلينا وكان بصحبته زملائه شنوده منقريوس تادرس ونبيل بشارة أرمنيوس ويسى نصحى عطيه وكان ذلك فى الثالثة والنصف عصرا حيث توجه الى مدينة دار السلام ولم يتمكن من دخول قريته الكشح فعاد من حيث أتى.
وقدم خطابا معتمدا من جهة عمله يؤيد صحة دفاعه.
وشهد شنوده منقريوس تادرس ونبيل بشارة أرمنيوس ويسى نصحى عطيه بمضمون ما قرره وقالوا أنه كان فى معيتهم إذ أنهم زملائه فى العمل وكانوا مكلفين ذات المهمة
وثبت بتحريات الشرطة أن مرتكب واقعة قتل مهران لبيب شنوده والشروع فى قتل شقيقه صفوت ومن كان معهم بالمنزل والحريق والسرقة هم : خليفة رفاعي صادق ، وسعد خلف حفني وشهرته سعودي وفصاد حفني محمد ونجله أحمد وشهرته هشام ، ومحمد فصاد حفني وشهرته حماده ومحمد عجور محمد إبراهيم وممدوح ماهر محمد عبد الله وآخرون مجهولون حيث قام الأول والثاني بإطلاق أعيرة نارية صوب المجنى عليهما مهران لبيب شنوده وشقيقه صفوت بينما قام الباقون بإلقاء كرات من النيران على منزله وأطلق ممدوح ماهر محمد عبد الله عيارا ناريا صوب صفوت لبيب لحظة دخوله الى منزله وقام الجميع ومعهم مجهولون باقتحام المنازل الثلاثة وسرقة محتوياتها.
كما أسفرت التحريات عن عدم اشتراك كل من جمال عبد القادر حمزة و علام رفاعي صادق وشقيقه صادق وماحي أحمد ماحى والشمبري أبو القاسم فى تلك الواقعة •
وباستجواب المتهمين سعد خلف حفني محمد وفصاد حفني محمد ومحمد عجور محمد إبراهيم ومحمد فصاد حفنى وشهرته حمادة أنكروا ما نسب إليهم •
وبسؤال المتهم أحمد فصاد حفنى أنكر وقرر أنه يوم الأحداث كان يؤدى الامتحان بمدرسة الكشح الإعدادية وأنه وباقي زملائه لم يسمح لهم بالخروج من المدرسة الا فى عصر ذلك اليوم•
وباستجواب المتهم خليفة رفاعى صادق أنكر ما نسب أليه وقرر أنه صبيحة يوم الأحداث فى الحادية عشر صباحا أستيقظ على صوت أجراس الكنائس بالقرية والذى أعقبه طلقات نارية كثيفة فخرج من منزله لإحضار نجله من المدرسة الإعدادية القريبة من منزل مهران لبيب شنوده وأثناء سيره شاهد مجموعة كبيرة من الأشخاص غرباء عن قريتهم بالقرب من منزل مهران لبيب شنوده وشقيقه صفوت حيث كانوا يسبون المسيحيين وكانت حينذاك النيران مشتعلة بالمنزل وقد حاول ومعه مجموعه من الصبية التدخل لإطفاء الحريق وآنذاك تناهى الى سمعه صوت استغاثة بالطابق الاول بالمنزل فأحضر سلماً خشبياً من منزل والده المجاور ووضعه على شرفة المنزل وصعد عليه وتبين له أن المستغيث به هو المدعو عاطف غزالى بلامون فقام بإنقاذه هو ونجلاه وصغيرة معهم ولاحظ وجود صفوت لبيب شنوده بالحجرة التى تقع بها شرفة المسكن فحاول إنقاذه الا أنه رفض بحجة أنه مصاب بإصابات جسيمة ولا يستطيع النزول فاصطحب عاطف ومن كان معه الى منزل والده وأحسن وفادتهم ومكثوا لديه الى غروب الشمس ثم أصطحبهم الى منزلهم وفى الطريق سلمهم لرجال الشرطة •
وعذا اتهامه لكونه من أعيان المسلمين بالقرية علاوة على وجود خلافات بينه وبين بعض المسيحيين بها
وبمواجهته باتهامه بمقتل حلمى فهمى مقار وأبنائه ومن كان معهم والشروع فى قتل مرقص رشدي جندي دفع بعدم معقولية هذه الاتهامات جميعها لانه من غير المعقول -على حد قوله- أن يكون متواجدا فى أكثر من مكان فى توقيت واحد رغم بعد المسافات بين الأماكن التى قال بها من اتهموه وكذلك عدم معقولية لجوئه الى منزل من يدعى فرج أمين كي يطلق أعيرة نارية صوب منزل مهران لبيب شنوده لقتل أحد من هذه العائلة وقد كان فى مكنته أن يقتحم المنزل من بابه أو عن طريق السلم الخشبي الذى أحضره لإنقاذ من استغاث به.
ونسب ارتكاب تلك الأحداث التى وقعت بالقرية الى غرباء من القرى المجاورة كالبلابيش وأولاد سالم والخيام وغيرها والذين علموا بالأحداث التى وقعت قبل يوم الأحد الموافق٢/١/٢٠٠٠ فهرعوا فى ذلك اليوم من بلادهم لقرية الكشح و ارتكبوا هذه الوقائع وأضاف بأن المسلمين قلة فى هذه القرية وليس لديهم إمكانيات لارتكاب هذه الوقائع الجسيمة•

وبجلسة المحاكمة مثل المتهمون فى هذه الواقعة عدا المتهمين ممدوح ماهر عبد الله واحمد فصاد حفني وشهرته هشام وأنكروا ما نسب إليهم • وطلب الدفاع الحاضر معهم القضاء ببراءتهم مما هو منسوب إليهم تأسيسا على عدم معقولية الاتهام بالنسبة لخليفة رفاعى صادق حيث قرر آخرون بأنه كان موجودا فى أماكن أخرى يرتكب وقائع أخرى ومن هؤلاء مرقص رشدى جندي وخلف حكيم عبد الشهيد كلا على حده، وعدم معقولية ما قرره صفوت لبيب شنوده ولما اعتراه من تناقض، وتناقض أقوال الشهود، وتناقض أقوالهم مع التقارير الفنية ومعاينة النيابة العامة •

ثامنا : واقعة مقتل تادرس لوندى تادرس ونجله ناصر. والسرقة بالإكراه وإحراز أسلحة نارية وذخائر بغير ترخيص:-

• و حيث قررت سامية تادرس لاوندى ابنه المجنى علية تادرس لاوندى وتقيم مع زوجها بمنزل مستقل عن منزل والدها بكرم الغربليه بقرية الكشح بتحقيقات النيابة العامة فى٢٠٠٠/١/٥ أنها صبيحة يوم الأحداث ٢٠٠٠/١/٢ توجهت الى منزل والدها الواقع من القرب من مدرسة الكشح الابتدائية • للزيارة وفى حوالي الساعة الثانية ظهرا فوجئت بجيرانها وهم عائلة كمال أبو السمان والديب أبو عطيه وصابر عسران ونجله أحمد وأشرف حسيب وعلاء جاد الرب وكليب شوقى وعائلة عبد الغنى وخيرى موسى دياب وصديق السيد الاقرع ومحمد أو الدلال وإبراهيم الصغير أبو السمان ومعهم حوالى عشرون شخصا لاتعرفهم كانوا جميعا يحملون أسلحة نارية متنوعة من بنادق طويلة الى مسدسات واقتحموا المنزل بعد كسر أبوابه وأطلقوا أعيرة نارية فى أرجاء المنزل وعلى والدها شقيقها وقد أصيبا من جراء تلك الأعيرة ولقيا حتفهما ثم عادت وقررت أن الجناة اعتدوا على شقيقها بالآلات حادة (مطاوي) فى أجزاء متفرقة من جسده (كتفيه – قلبه – وجهه – أنفه – صدغه) وأضافت بأن والدتها وداد سيفين مغربي الكفيفة كانت بجوار المجنى عليهما وقت الإطلاق واستطردت بأن الجناة حطموا محتويات المسكن وسرقوا ما به من دواب ومنقولات ومبالغ مالية وأجهزة كهربائية (غسالتين ملابس – ثلاجة – تلفاز – فيديو كاسيت – أغطية – ملابس) كانوا يحملونها على سيارات علاوة على وضعهم النار بالمسكن ثم أضافت الى من ذكرتهم عائلة حسن ومنهم شقيرى وسعودى وأخواته وأولاد محمود سند وهم جيرانهم كما قررت أن الحكومة كانت تساعد المسلمين وتمدهم بالأسلحة والذخائر لضرب المسيحيين وذهبت الى الحد الذى قالت فيه أنه كلما نفذت ذخائرهم مدتهم الحكومة بها.

وبموجهتها بما ورد بتقريرى الصفة التشريحية لوالدها وشقيقها ناصر من أن أصابات الأول رضية وأصابات الثانى نارية

• قررت أنها شاهدت أثار دماء على أجزاء من جسدى المجنى عليهما عقب قتلهما وانصراف الجناة وبجلسة المحاكمة قررت أن الجناة جيرانهم وأن غريبا لا يأتي إليهم وأنهم وضعوا النار خلف المسكن ونقلوا الدواب والمنقولات بسيارت نقل وحددت مطلق الأعيرة النارية بأنه يدعى جابر عبد الغنى •

• وقررت وداد شفيق مغربى أرملة المجنى عليه تادرس لاوندى تادرس (الكفيفة) أنه يوم الأحداث كانت بالمنزل وبصحبتها المجنى عليهما وسامية تادرس لاوندى عندما سمعت صوت أعيرة نارية أعقبها صراخ نجلتها سامية والتى أخبرتها بمقتل المجنى عليه.

وحيث أنه بسؤال لاوندى عبد الملاك لاوندى ابن شقيق المجنى عليه تادرس لاوندى قرر أنه أثناء تواجده عقب أحداث ذلك اليوم بمنزل من تدعى فردوس نوح غالى وشهرتها أم أسحق بعد الساعة الثامنة مساء حضرت الى ذلك المنزل كلا من وداد شفيق مغربى وسامية تادرس لاوندى وأخبرته الأولى أنها سمعت زوجها المجنى عليه قبيل وفاته يستعطف كلا من فتوح أبو السمان وعمر أبو السمان وممدوح ماهر وجبرائيل السيد الاقرع وعصام الشمبرى وخلف الشمبرى وأنها ميزتهم بأصواتهم جميعا إلى أنهم لم يستجيبوا له وقتلوه وأكدت له تلك الرواية سامية تادرس لاوندى •

وثبت بتقرير الصفة التشريحية للمجني عليه تادرس لاوندى تادرس أن أصابته بالرأس رضية حيوية حديثة حدثت من جسم صلب راض وتعزى وفاته الى هذه الإصابة وما أحدثته من كسور بعظام الجمجمة وتهتك ونزيف بالمخ وخلى باقى جسده من أية آثار أصابه أخرى .

وثبت بتقرير الصفة التشريحية لناصر تادرس لاوندى أن إصاباته نارية حديثة حدثت من خمس أعيرة نارية كل منها معمر بمقذوف مفرد يتعذر تحديد نوعها وعيارها أطلقت عليه من مسافة جاوزت مدى الإطلاق القريب منها عيارين بهيئة ميزابية بالعنق وأعلى وحشية العضد الأيسر يتعذر تحديد مسارها وعيارين أحدهما بوحشية الفخذ الأيمن والثانى بوحشية العضد الأيمن باتجاه من اليمين الى اليسار وخامس بمقدم الصدر من الامام للخلف والوفاة تعزى الى تلك الإصابات وما أحدثته من تهتك بالأنسجة الرخوة والعضلات وكسور بالعظام وتهتك بالقلب والرئة اليسرى وما صاحب ذلك من نزيف دموي غزير وصدمة عصبية.

ودلت تحريات الشرطة فى٢٠٠٠/٣/٤ أن مرتكبي هذه الواقعة هم : صابر عسران محمد وصابر عبد الغني عبد الله زرزور ومحمد طاهر محمد عبد الله وجابر عبد الغني عبد الله زرزور وخيرى موسى عبد الله وعبود موسى عبد الله وأحمد صابر عسران وفتوح كمال أبو السمان وجبرائيل محمد السيد الأقرع وعلاء جاد الرب

عثمان وأن الأول والثاني والثالث كانوا يحملون أسلحة نارية أطلقوا منها أعيرة على مسكن المجنى عليهم من الخارج ثم اقتحموا المسكن وأعتدوا علي المجنى عليها •
وان إبراهيم الصغير أبو السمان ومحمد أبو الدلال وكليب شوقى والديب عطيه حداد وأشرف أبو حسيب وعلى عبد الغني وحسن محمـود سند ومحسن محمود سند وشهرته شقيرى وحسن محـمود سند وشهرته سعودي ودياب غانم لم تؤكد التحريات اشتراكهم فى هذه الواقعة •
وقد علل العـقيد / محـمد بدر الدين عبـد السلام المفتش بإدارة البحث الجنـائي بمديرية أمن سوهاج ذلك بان كثرة عدد الجناة والأحداث تسبب فى اختلاط الأمر على سامية تادرس لوندى فى اتهامها للعديد من الأشخاص والذى كان مرده الى أنهم جيرانهم ولم تتوصل التحريات الى السرقة المدعاة من المجنى عليها
وباستجواب المتهمين أنكروا ما نسب إليهم .

- وقرر صـابر عبـد الغني عبـد الله زرزور (تاجر فـاكهة) بأنه يوم الأحـداث الموافق٢/١/٢٠٠٠ ذهب الى مدينة دار السلام لشراء مستلزمات تجارية من تاجر جملة يدع حلمى الدرديرى وحملها عائدا الى القرية وعلى مشارفـها لم يتمكن من الدخـول وكان ذلك فى التاسعـة صباحا فعـاد الى مدينة دار السلام وأرجع البـضاعة لتاجر الجملة سالف الذكر حيث أستلمهـا منه العامل أبو العلا عبد القادر عبد الله وأنه مكث بمدينة دار السلام حتى الثالثة والنصف عصرا

وبسؤال حلمى عبد الحميد درديري عبد الرحيم تاجر الجملة والعامل أبو العلا عبد القادر عبد الله صادقاه فيما قرر

- وقرر خيـرى موسى عبد الله أنه منذ يوم١/١/٢٠٠٠ توجه وأسـرته الى منزل صهره كمال على مـحمود الكائن بنجع رضوان الذى يبعد عن قرية الكشح حوالي ٢كيلو متر وظل به الى أن انتهت الأحداث.
- وحيث أنه بسؤال كمال على محمود قرر أن خيـري موسى عبد الله زوج نجلته حضر هو وزوجته وأولاده إليه وكان متواجد معه بمنزله يوم الأحداث ومكث طرفه حتى انتهائها لمدة خمسة عشر يوما .
- وقرر قديس حبيب مـشمش أنه لجأ وأسرته الى مسكن كمال علي محمـود وظلوا به لمدة خمسة أيام وقرر نجله هاني قديس حبيب أنه شاهد المتهم خيرى موسى عبد الله بتلك الآونة بمنزل كمال على محمود.
- وقرر المتهم جبرائيل محمد السيد الأقرع العامل بمعهد الكشح الابتدائي الأزهري أنه كان بمقر عمله بالمعهد الديني منذ الساعة الثامنة صـباح يوم الأحداث الموافق٢/١/٢٠٠٠ وعندما حاول الخروج فى ميـعاد انصرافه فى الثانية ظهرا تنـاهى الى سمعه صوت أعيرة نارية تطلق بكثـافة بأنحاء القرية فمكث داخل مقـر المعهد حتى حضر إليـه الخفير النظامي الديب عبـد الحميد صحبـة ضابط شرطة فى الرابعة من عصـر ذلك اليوم للسؤال مصير طلاب المعهد وأنصرف معهما الى نقطة شرطة الكشح ومكث هناك حتى أذان المغرب ثم توجه الى منزله
- وأضاف بأنه وقع على دفتر الحضور بمقر عمله.
- وشهد الشيخ رمضان أحمد على نصار مدير المعهد الابتدائي الأزهري بقرية الكشح بأن المتهم سالف الذكر كان متواجدا بمقر عمله منذ الثامنة صباحا ولم يغادره حتى تركه هو وأنصرف فى الثالة والنصف مساء ذلك اليوم وقـدم دفتر الحضـور والانصراف للعاملين بالمعـهد ثابت به ما قرره وأضـاف بأن المذكور كان متـواجدا بمكتبه لحظة إطلاق الأعيرة النارية بالقرية •
- وشهد الخفير النظامي الديب عبد الحميد أحمد سليمان بما قرره المتهم
- وقرر المتهم علاء جـاد الرب عثمان – عامل زراعي – حاصل على دبلوم زراعة بأنه كـان موجودا بالقاهرة منذ يوم٢٨/١٢/١٩٩٩ م لاستخراج شهـادة صحيـة من الإدارة المركزية للمعـامل بوزارة الصحة بالتـحرير بالقاهرة لاستخدامها كمسوغ لسفره للعمل بالمملكة العربية السعودية• وأخذت منه عينة دماء فى اليوم التالي ٢٩/١٢/١٩٩٩وتحدد له يوم٢/١/٢٠٠٠ لاستـلام تلك الشهادة فمكث بالقاهرة حتى تسلمـها فى ذلك اليوم وعاد للقرية يـوم٤/١ /٢٠٠٠ ووقع بما يفيد استلامـه للشهادة على دفتـر معد لذلك بالمعامل المخـتصة يوم ٢/١/٢٠٠٠بعد الساعة الولحدة ظهرا.

وقدم أصل الشهادة سالفة الذكر ثابت بها أن محرره فى٢/١/٢٠٠٠ باسمه ومزيلة بالتوقيعات الرسمية وأنه أخذت منه عينة دماء يوم٢٩/١٢/١٩٩٩

- وقرر محمد طاهر عبد الله أنه يوم الأحداث كان بمنزله وأستشهد بكل من لطفى محمـود فرغلى ويسري عبد النظير صديق من جيرانه وقال أن أحداث الكشح أرتكبها غرباء عنها وصدقاه شاهداه.
- وقررالمتهم فتوح كمال السمان أنه يوم الأحداث الموافق٢/١/٢٠٠٠ كان يعمل لدى مقاول بقرية البلابيش مستجـدة من الصباح وحتى مغرب ذلك اليـوم وعند العودة لم يتمكن من دخول قرية الكشح فـتوجه الى قرية الزرازره لدى من يدعى عبد الرازق عباس راضي•

وبسؤال المقاول مـحمد مـحمد على وصاحب المنزل الذى كان يعـمل به وجاد الرب صلاح وعبـد الرازق عباس راضى وصادقوه فيما قرر
وبجلسة المحاكمة مثل المتهمون وأصروا على إنكارهم.
وطلب الدفاع الحاضر معـهم القضاء ببراءتهم تأسيسا على تناقض الدليل القـولى مع الدليل الفني وأن سامية

تادرس لم تكن موجودة وقت وقوع الحادث وتناقض أقوالها مع غيرها وعدم معقولية تصويرها للواقعة، وتناقضها مع تحريات الشرطة .
واتهامها للمتهم علاء جاد الرب عثمان والذى تبين أنه لم يكن متواجدا بالقرية وقت الحادث واستحالة وصفها لحالة الجناة وملابسهم وقت ارتكاب الحادث وأن مرجع ذلك الى أنها تعرفهم جيدا لأنهم جيرانها وأنه هذا المنزل يقع بذات الشارع الذى تقع به منازل المجنى عليهم وهيب جرجس حنا وأنه تعرض لذات الظروف التى تعرض لها المنزل الأول والتى تحدث عنها عنتر وهيب جرجس بجلسة المحاكمة .

تاسعا: واقعة مقتل وهيب جرجس حنا والشروع فى قتل نجله عنتر ووضع النار عمدا بمسكنهم واحراز أسلحة نارية وذخائر بغير ترخيص:-

- وحيث قرر عنتر وهيب جرجس نجل المجنى عليه وهيب جرجس حنا عند سؤاله بتحقيقات النيابة العامة يوم٣/١/٢٠٠٠ أنه ظهر يوم٢/١/٢٠٠٠ وحال تواجده ووالده بمنزلهم الكائن بشارع الشيخ فتح بكرم الغرابلية بقرية الكشح أقتحم عليه المنزل مجموعة من الأشخاص لا يعرف منهم أحدا ولا يستطيع التعرف على أى منهم إذ ما عرضوا عليه كانوا يحملون الأسلحة النارية الآلية والعصى والشوم وقاموا بعد أن أقتحموا المنزل بالقوة بإطلاق النار عليه وعلى والده مما نجم عنه أصابتهما وأشعلوا النيران بالمنزل .

ثم قرر عند أعادة سؤاله يوم١٩/١/٢٠٠٠ أنه بذات التوقيت سالف الذكر وحال تواجده بصحبة أسرته المكونة من والده ووالدته وأخوته ومعهم قريب لهم يدعى الضبع سند شاكر وأبنته الصغيرة شرين بمنزلهم سمعوا صوت أعيرة نارية تطلق بالخارج وحينئذ طلب والده من والدته أن تصطحب أخوته الى داخل حجرة وتغلقها عليهم فاستجابت له وأحكموا غلق باب منزلهم ثم فوجئوا باقتحام المنزل بالقوة عن طريق الكسر بمجموعه من الأشخاص تربوا على أثنى عشر شخص أحدهم فقط يحمل سلاحا ناريا آليا وأخر يحمل وعاء (جركن) والباقين يحملون عصى وذكر أوصاف الشخص الذى كان يحمل سلاحا ناريا وكذا سلاحه بانه إلي جديد طوله حوالي ستون سنتيمتر وسريع الطلقات ثم أطلق ذلك الشخص عليه عيارا ناريا أحدث أصابته بذراعه ثم أعقبه بإطلاق النار والده وأنه يستطيع التعرف على ذلك الشخص إذ عرض عليه وأنه سمع حوارا بين والده وذلك الشخص لا يستطيع تميز كلماته .

وعند أعاده سؤاله فى٩/٣/٢٠٠٠ قرر أن والدته أخبرته بأن والده قبيل مقتله كان يتحدث مع الشخص الذى كان يحمل سلاحا ناريا وأصابهما بعبارة (كده برضه يا معلاوى)

وأذ أسفرت تحريات الشرطة بتاريخ٤/٣/٢٠٠٠ عن أن ذلك الشخص المقصود بهذه العبارة هو الخفير النظامى معلاوى فهمي معلاوى فقد عرض على عنتر وهيب جرجس يوم٩/٣/٢٠٠٠ بسراى نيابة سوهاج الكلية فاقر بأنه هو المقصود .

وبسؤاله بجلسة المحاكمة قرر أن منزلهم يقع فى نهاية الشارع عند بداية الطريق المؤدى الى عزبة بطيخ على أطراف قرية الكشح بجوار الزراعات وأنه عند صباح ذلك اليوم شاهد مجموعات على شكل أسراب من الأشخاص آتية من ناحية عزبة بطيخ بأعداد كبيرة بعضهم يحمل أسلحة نارية والبعض الأخر يحمل أوعية بها كيروسين وقد أقتحموا المنازل بالشارع وراحوا يدمرون ويخربون كل ما يقابلهم حتى وصلوا الى منزلهم وأنه لم يتعرف على أحدا من هؤلاء سوى الشخص الذى ذكره بتحقيقات النيابة سلفا

- وقررت نعم رياض سعد جرجس أرملة المجنى عليه وهيب جرجس حنا عند سؤالها بتحقيقات النيابة العامة فى١٢/١/٢٠٠٠ بأنها ظهر يوم الأحداث وحال وجودها بمنزلها بصحبة الأسرة (زوجها وأولادها) وقريب لهم يدعى الضبع سند شاكر وكريمته الصغيرة تناهى الى سمعهم صوت اعيرة نارية فأحكموا غلق باب المنزل وطالب منها زوجها الأختباء بغرفة داخلية بالمنزل ومعها أولادها الصغار وبقى هو ونجلها عنتر وهيب خارج الغرفة وحينئذ سمعت صوت أقتحام المنزل وعيار نارى يطلق وصرخ نجلها عنتر وصوت زوجها المجنى عليه ينطق بعبارة (برضه كده يا معلاوى) ثم رد علي ذلك شخص بعبارة (أنت كمان هتحصلوا) ثم صوت ثلاثة أعيرة نارية وصراخ زوجها ثم أنصرف الجناة فوجدت المجنى عليهما مصابين وقد فقد زوجها النطق وأضافت أن عنتر لايعرف من الذى أطلق النار عليه وعلى والده وأنه هو الذى أستدعى أحد الضباط لأسعافه، وأضافت أنها تعرف أسم شخص يعمل خفير بالبنك يدعى معلاوى ولكنها لم تشاهده من قبل ومن الجائز أن يكون هو أو غيره لأحتمال أن يكون هناك شخص أخر بذات الأسم ، وأستطردت قائلة أن الجناة أشعلوا النار ببعض محتويات المسكن

- وقررت أمال وهيب جرجس بمضمون أقوال سابقتها
- وقرر الضبع سند شاكر قريب المجنى عليه وهيب جرجس حنا أنه وقت الحادث كان متواجدا بمنزل الأخير المجاور للزراعات وفى حوالى الساعة الثانية عشر ظهرا يوم٢/١/٢٠٠٠ سمع صوت أعيرة نارية فأحكم وأهل المنزل أغلاق بابه من الداخل وأختبأ وأبناء المجنى عليه وزوجته بحجرة داخلية وظل بها ولم يخرج الا بعد أنتهاء الأحداث التى وقعت بالمنزل حيث تقابل مع المجنى عليهما وهيب جرجس حنا ونجله عنتر والذين قررا له أنهما لايعرفان أحدا من الجناة

وحيث أنه بسؤال القمص جبرائيل عبد المسيح متوشلح أنه فى حوالى الساعة الثالثة من ظهر يوم ٢٠٠٠/١/٢وحال تواجده بمنزله حضر اليه المجنى عليه عنتر وهيب جرجس مصابا بذراعه وأبلغه بأصابته ووالده وهيب جرجس حنا ولم يخبره بمحدث أصابتهما ولا بكيفية وقوع الحادث
وثبت بتقرير الصفة التشريحية لجثة المجنى عليه وهيب جرجس حنا أن أصاباته نارية حيوية حديثة حدثت من ثلاثة أعيرة نارية كل منها معمر بمقذوف مفرد يتعذر تحديد نوعه وعياره أطلق عليه من مدى جاوز الأطلاق القريب أحدهم بالفخذ الأيمن من الأمام للخلف ومن اليسار لليمين ومن أعلى لأسفل والثانى بالفخذ الأيسر من الأمام للخلف ومن اليمين لليسار ومن اسفل لأعلى والثالث بالكتف الأيسر ومن الخلف للأمام ومن اليسار لليمين بالنسبة للأصابة الأولى الضارب أمام ويسار المضروب مع ميل الماسورة لأسفل وبالنسبة للأصابة الثانية الضارب أمام ويمين المضروب مع ميل الماسورة لأعلى وبالنسبة للأصابة الثالثة الضارب خلف يسار المضروب وقد أصاب جلباب المجنى عليه عيارين أخرين لم يصباه أحدهما محاط بعلامات قرب أطلاق .
وقد تبين من فحص الطبيب الشرعى المشرح للمقذوف المستخرج من منتصف فخذ المجنى عليه الأيمن أنه عبارة عن مقذوف مفرد من الطراز الروسى عيار ٧,٦٢ وقد أطلق من سلاح نارى ماسورته غير مششخنه (فرد صناعة محلية معد لأطلاق الطلقات من الطراز الروسى) وهو الذى أصاب أنسية منتصف الفخذ الأيمن .
وثبت بتقرير الطب الشرعي لعنتر وهيب جرجس أن أصابته بالعضد الأيمن كانت نارية من عيار نارى مفرد يتعذر تحديد نوعه وعياره أطلق من مسافة جاوزت مدى الأطلاق القريب.
وثبت من معانيتى النيابة العامة والمعمل الجنائى لمنزل المجنى عليه وهيب جرجس حنا وجود آثار حريق به .
وورد بتحريات الشرطة أن مرتكبي الحادث هم صابر عسران محمد بدوي ونجله أحمد ومعلاوي فهمى معلاوى ضم أخرين من الأهالي الذين تجمهروا فى بداية الأحداث بالصباح بغرض الأعتداء على أى مسيحي بالقرية وأنهم أقتحموا منزل المجنى عليه وهيب جرجس حنا وأعتدوا على المجنى عليهما بأعيرة نارية أسفرت عن مقتل وهيب جرجس وأصابة نجله عنتر وقام المجهولون بأشعال النار فى منقولات المنزل
وحيث أنه باستجواب المتهمين صابر عسران محمد وأحمد صابر عسران أنكرا •
وباستجواب المتهم معلاوى فهمى معلاوي الخفير النظامي بنقطة شرطة الكشح والمقيم بعزبة بطيخ أنكر وقرر أنه كان معينا خدمة على بنك قرية الكشح وأنهى خدمته فى السابعة من صباح يوم الأحد الموافق/ ٢٠٠٠/١/٢ حيث توجه الى منزله بعزبة بطيخ وأيقظته زوجته فى ظهر ذلك اليوم حيث أخبرته بسماعها لصوت أعيرة نارية تطلق بقرية الكشح القريبة من قريتهم وطلبت منه الأطمئنان على نجلها الطالب بالمعهد الدينى بقرية الكشح فخرج قاصدا أحضاره فتوجه الى من يدع مظهر ابراهيم محمود جارهم (صيدلي) ولكونه لديه سيارة وطلب منه أصطحابه بالسيارة الى قرية الكشح وتوجها معا الى هناك فلم يتمكنا من دخول القرية لكثافة أطلاق الأعيرة النارية فعادا معا الى صيدلية الدكتور مظهر بمدينة دار السلام ومكثا بها حتى الواحدة ظهرا وأثناء ذلك حضر الى مقر الصيدلية شخص يدعى أحمد عمر أمين صهر الصيدلي مظهر ابراهيم محمود وهو طالب بالمعهد الديني بدار السلام ثم أستقلوا جميعا السيارة قاصدين من عزبة بطيخ حيث وصلوا الساعة الواحدة والنصف ظهرا وهناك وبالقرب من مسكنه الواقع على الطريق شاهد مصابا فعادوا مرة اخرى لمدينة دار السلام لأبلاغ الأسعاف وأحضارها وعقب نقل المصاب عاد الى منزله فى حوالى الساعة الثالثة والنصف مساءاً فوجد بالمنزل شاب تبين له نجل الشخص الذى كان مصابا أمام منزله وانه يدعى عياد معوض شنودي وظل بمنزله حتى مساء اليوم التالي وأضاف بأن سبب التعرف عليه من المجني عليه عنتر وهيب جرجس فى العرض القانوني الذى تم لكونه يعمل خفيرا نظاميا بالقرية ومعروف للكافة •
وحيث أنه بسؤال كلا من الصيدلي مظهر ابراهيم محمود والطالب أحمد عمر أمين بجلسة المحاكمة صادقاه فيما قرر
وبسؤال عياد معوض شنودى (بجلسة المحاكمة) قرر أنه صباح يوم الأحداث كان يستقل سيارة مع والده معوض شنودة معوض وآخرين عائدين من مدينة دار السلام الى قرية الكشح مرورا بعزبة بطيخ وعندها أستوقفها بعض الأشخاص لا يعرفهم أجبروا مستقليها على الترحل منها واعتدوا على والده بالضرب بالعصى فلختبأ هو بأحد الأفنية ثم أصطحبته سيدة لا يعرفها الى منزلها بعد أن هدأت من روعه وطمأنته وظل بالمنزل حتى صباح اليوم التالي وأضاف بأن هذا المنزل يقع بمدخل عزبة بطيخ وتبين فيما بعد أنه منزل المتهم معلاوى فهمى معلاوى •
وبجلسة المحاكمة مثل المتهمون جميعا وأنكروا ما نسب اليهم وطلب الدفاع الحاضر معهم القضاء ببراءتهم تاسيسا على تناقض الدليل القولي مع الدليل الفني من حيث الأسلحة المستعمله وعلى تناقض أقوال المجنى عليه عنتر وهيب جرجس حيث كان قد قرر فى بداية أقواله أنه لايعرف الجناه ولايمكنه التعرف عليهم أذا ما عرضوا عليه وأن المجنى عليهما لا يعرفان الجناة ودفع ببطلان عملية العرض القانوني لسبق المعرفه بالمتهم ولطول المدة الفاصلة بين القبض على المتهم وعرضه على الشاهد •

عاشراً: سرقة مخازن نبيل سامي سيف بالأكراه ووضع النار عمدا بها وأحراز أسلحة نارية

وذخائر بغير ترخيص:-

● وحيث قرر نبيل سامى سيف معوض بتحقيقات النيابة العامة فى٣/١/٢٠٠٠ أنه فى حوالى الحادية عشرة والنصف من صباح يوم٢/١/٢٠٠٠ شهدت مخازنه للسلع والمواد الغذائية عملية سطو وسرقة أرتكبها مجموعه من الأشخاص عرف منهم سامى أحمد ماحى وأخيه على ومحمود أبو صبيح ومحمد احمد الشناوى الشهير بحمدى وأخيه محمد وصابر عبد الغنى زرزور

حيث كان هؤلاء يرتكبون أعمال السرقة بينما كان يؤمنهم كل من حسن أحمد حسن وشهرته حسن دسوقى وشقيقه لطفى أحمد حسن وشهرته عبد الله وممدوح ماهر محمد عبد الله ومحمد الطاهر محمد عبد الله حيث كانوا يحملون أسلحة نارية آلية ويطلقون منها أعيرة صوب منزله وأنه تمكن من رؤيتهم ورؤية السارقين بالنظر من خلال فتحات النافذة الخشبية (شيش خشبى) بالطابق الثانى وفى حوالى الساعة الثانية عشر ظهرا أشتعلت النيران بالمخازن ولم يشاهد من أشعلها ولايعرفه كما لايعرف كيف أقتحم الجناه مخازنه والتى يقع أثنين منها أسفل منزله وثالث فى ذات الجانب من الشارع الذى يقع به مسكنه وآخرين فى الجانب الاخر المقابل • وعقب ذلك حضرت قوات الأمن ولما أحس بتواجدهم هبط من منزله للشارع واثناء أستغاثته بأحد الضباط ضربه كل من جابر عبد الغنى زرزور بعصا على رأسه وعز الدين عبد الرحيم يوسف بعصا على ذراعه الأيسر فأحدث به الأصابات الموصوفة بالتقرير الطبى الأبتدائى وتدخلت قوات الشرطة حيث تمكنت من أنقاذه منهما الى داخل منزله .

وبإعادة سؤاله يوم١٦/١/٢٠٠٠ قرر أن الذين أقتحما مخازنه يربو عددهم على عشرين شخصا كان يقف معهم كل من جابر عبد الغنى زرزور وعز الدين عبد الرحيم يوسف والخفير النظامى محمود أمين حيث كان يحمل سلاحه الحكومى وأضاف بأن زوجته نبيله عياد سيف وأولاده كانوا متواجدين معه بالمنزل وقت الأحداث .

وبجلسة المحاكمة قرر أنه يعمل بتجارة المواد الغذائية بالجملة ويوزعها على قرى مركز دار السلام ومعروف للكافه ولأهالى القرى المجاورة لقرية الكشح وكذا مواقع مخازنه كما أضاف بأنه لم يشاهد سوى أقتحام المخزنين المقابلين من مسكنه واللذين يبعدان عن منزله خمسة عشر مترا وأن الذى أقتحم المخازن حوالى من ثلاثين الى أربعين شخص عرف منهم سامى أحمد ماحى وأخيه على ومحمد الشناوى وأخيه حمدى ومحمود أبو صبيح وجابر عبد الغنى زرزور وعز الدين عبد الرحيم والخفير النظامى محمود أمين وأن الذى كان يطلق الأعيرة النارية صوب مسكنه ونوافذه هم حسن أحمد حسن وشقيقه لطفى وممدوح ماهر عبد الله ومحمد الطاهر محمد •

وحيث أنه بسؤال نبيله عياد سيف زوجه المجنى عليه نبيل سامى سيف بتحقيقات النيابة العامة يوم/٢٠٠٠/١/١٦ قررت أنه فى حوالى الحادية عشرة من صباح يوم٢/١/٢٠٠٠ وحال تواجدها صحبة زوجها وأولادها الصغار بمسكنهم بقرية الكشح تناهى الى سمعها صوت تكسير مخازنهم الواقعة أسفل المسكن فصعدت لأعلى أسطح المنزل لاستطلاع الأمر فشاهدت المدعو عبد الله دسوقى حسن يطلق أعيرة نارية بشارع بورسعيد صوب مسكنهم ونوافذه فهبطت للأختباء بالشقة

حيث كان زوجها ومكثا وأولادهما بأرضية ردهه الشقة (الصالة) خشية الأعير النارية التى كانت تطلق صوب المنزل وكان زوجها ينظر من خلف شيش النافذة الخشبية بالطابق الثانى لمدة ثوانى ويعود ولم يخبرها بشئ •

وثبت بالتقرير الطبى الابتدائى للمجنى عليه نبيل سامى سيف أن أصيب بجرح رضى بفروة الرأس وكدمه بالساعد الأيسر وكدمات بالكتف والصدر وكسر بأسفل الكعبرة اليسرى ومدة علاجه أكثر من عشرين يوما

وثبت من معاينة النيابة العامة التى تمت فى٢٢/١/٢٠٠٠ وجود آثار حريق ببعض المخازن وكذا آثار لثلاث ثقوب بالزجاج والأطار الخشبي لنوافذ المسكن وخمس ثقوب بشيش النوافذ المطله على شارع بورسعيد وثقب بالباب الحديدى للمسكن.

ودلت تحريات الشرطة على ان مرتكبي واقعة الاعتداء على نبيل سامي سيف وأطلاق النار على مسكنه وحرق مخازنه هم عز الدين يوسف عبد الرحيم ومحمد طاهر محمد عبد الله ومحمد أمين حامد أبو زيد وشهرته أمين الشناوي ومحمود محمد عبد الله وشهرته محمود أبو صبيح وصابر عبد الغني عبد الله زرزور وجابر عبد الغني عبد الله زرزور وعلى أحمد ماحى .

حيث قام الأول بضربه بعصا بينما كان محمد طاهر محمد عبد الله وصابر عبد الغنى عبد اله وعلى أحمد ماحى يحملون أسلحة نارية يطلقون منها العيرة على مسكنه وقاموا جميعا بكسر المحلات وأشعال النيران ولم تسفر التحريات عن حدوث سرقة وأستبعدت أشتراك كل من حسن أحمد حسن وشهرته حسن الدسوقي ولطفي أحمد حسن وشهرته عبد الله الدسوقى وممدوح ماهر عبد الله وسامى احمد ماحى ومحمود أمين فى أحداث تلك الواقعة كما لم تسفر التحريات عن نوعية الأسلحة المستخدمة وكيفية وقوع الحريق بالمخازن•

وباستجواب المتهمين أنكروا وقرر صابر عبد الغني عبدالله زرزور ومحمد طاهر محمد عبد الله بدفاعهما السابق.

• وقرر عز الدين يوسف عبد الرحيم أنه بتاريخ الواقعة٢/١/٢٠٠٠ خرج من منزله فى السادسة صباحا لزيارة مريض يدعى عبيد عيسى محمد بمستشفى الدكتور شلبي بمدينة أسيوط وكان يلازمه بالمستشفى عبد المتين محمود عيسى وعاد لقرية الكشح فى الثالثة عصرا حيث شاهد سيارة الأطفاء تقوم بأطفاء مخازن نبيل سامي سيف وقد صادقه عبد المتين محمود عيسى عند سؤاله بجلسة المحاكمة.
وبجلسة المحاكمة مثل المتهمون جميعا وأصروا على أنكارهم، وطلب الدفاع الحاضر معهم القضاء ببراءتهم مما هو منسوب اليهم تأسيسا على عدم معقولية رؤية الشاهد للجناة وفق تصويره من خلف نافذة مغلقة حال أطلاق الاعيرة النارية على تلك النافذة. وكذلك عدم معقولية تصويره كيفية الأعتداء عليه وذلك على مرآى ومسمع من رجال الشرطة وتناقض أقواله مع تحريات الشرطة التى أستبعدت ثلاثة متهمين ممن نسب اليهم الاتهام وأن الشاهدلا يستطيع حسبما صور مشاهدة مخزنين يقعان بعيدا عن مرمى بصره ومع ذلك نسب الاتهام بحرقها للمتهمين بالأضافة الى عدم ضبط المتهمين أو أية أسلحة أو مسروقات وقت الأحداث رغم تواجد قوات الشرطة كما زعم.

حادي عشر : واقعة مقتل حليم فهمى مقار وأبناءه وآخرين والشروع فى قتل أيمان حليم فهمي ومرقص رشدي جندي وأحراز أسلحة نارية وذخائر بغير ترخيص:-

• وحيث قرر مرقص رشدى جندى بتحقيقات النيابة العامة فى٦/١ /٢٠٠٠ أنه صباح يوم الأحد الموافق ٢/١/٢٠٠٠وحال وجوده بمسكنه وعلى اثر سماعه لصوت أعيرة نارية كثيرة بأرجاء القرية خرج من مسكنه قاصدا أحضار دوابه من حقله بحوض عفيفى عبد الجليل وكان برفقته حينذاك المجنى عليهم حلمى فهمي مقار بن عمه وأولاده زكريا وأشرف والأمير ومعهم عادل غطاس فهمى وشقيقته ميسون المقيمين بجواره ودوابهم فى ذات الحقل، وتوجهوا جميعا الى حيث مكان الدواب وأنضم أليهم أثناء سيرهم المجنى عليه رفعت زغلول جابر وعلى مقربة من حقلهم شاهد شخصين بجوار حائط حظيرة مواشى مملوكة لمن يدع خلف محمد الجرم سارا خلفهم حتى وصلوا الى مكان الدواب وعند شروعهم فى حل رباطها وأمرهم هذين الشخصين الذين كانا يتتبعانهم بالأستدارة للخلف فنظر لخلفه فتبين له أنهما خليفة رفاعى صادق وكان يحمل بندقية آلية وخلف أبو القاسم الذى كان يحمل سلاحا ناريا وصفه بأنه ربع مدفع واللذين أطلقا عليهم جميعا الأعيرة النارية فأصيب هو بعيار بفخذة وسقط فى مصب مياه ماكينة رى قريب من موقع الحادث وسقط مرافقوه جميعا صرعى فى أماكنهم فى وقت واحد على مقربة منه وظل هو على حاله حتى تم نقله فى اليوم التالى للمستشفى
وبأعادة سؤاله يوم١٦/١/٢٠٠٠ قرر أنه مشاهدته للمتهمين خليفة رفاعى صادق وخلف أبو القاسم كانت فى الحادية عشرة صباح يوم٢/١/٢٠٠٠ وانه تأكد من هذا التوقيت من خلال سؤاله لاحد مرافقيه الذى كان يضع ساعة بمعصمه
• ونفى مشاهدته لايمان حلمى فهمى مقار بمكان الحادث وقت وقوعه وما قررته بشأن أتهامها لمن يدع خلف الجرم وحمدى سحلول وأضاف بأنه يعرف المجنى عليه جابر سدراك سعيد وأن له زراعه وخص يقيم به مجاور لزراعتهم •
وبجلسة المحاكمة فى٨/١/٢٠٠٠ قرر أن خليفة رفاعى صادق وخلف أبو القسم كانا وقت تتبعهم يستقلان سيارة يسيران بها خلفهم •
وقررت أيمان حلمى فهمى مقار أبنه المجنى عليه حلمى فهمى مقار بتحقيقات النيابة العامة فى/١/٢٠٠٠ ٦أنها صباح يوم الأحد الموفق٢/١/٢٠٠٠ كانت صحبة والدها وأشقائها أشرف والأمير وزكريا بجوار ماشيتهم وعقب شروق الشمس فوجئت كل من خلف محمد القرم وحمدى سحلول يحمل كل منهما سلاحا ناريا (بندقية) وأطلقا النار صوب والدها وأشقائها وأصيبت هى من جراء عيار من تلك الأعيرة بأذنها
وبأعادة سؤالها فى٢٣/١/٢٠٠٠ قررت أنها صباح يوم الأحداث وحال وجودها بمنزلهم صحبة والدها وشقيقها أشرف والأمير بينما كان زكريا بالحقل مر عليهم بالمنزل مرقص رشدى جندى وعادل غطاس فهمى وشقيقته ميسون ورفعت زغلول جابر حيث توجهوا جميعا الى حقلهم بحوض عفيفى لأحضار ماشيتهم لسماعهم أصوات أعيرة نارية بالقرية وكانوا متشابكى الايدى ويعدون أثناء سيرهم بالطريق ونفت تقابلهم مع أشخاص حينذاك وعندما وصلوا الى مكان تواجد دوابهم تحدث والدها مع شقيقها زكريا بشأن البقاء بالحقل أو الانصراف حيث قرر الأول العودة بالمواشى للمنزل وبدءوا فى تنفيذ ذلك بحل رباط المواشى وساروا بها لمسافه ثلاثة أمتار وعند ئذ شاهدت ثلاثة أشخاص كل منهم يحمل سلاحا ناريا (بندقية) قادمين من ناحية بطيخ حيث طلبوا منهم أعادة الماشية لاماكنها وربطها فنفذوا أمرهم وأخبروهم بأنهم سوف يقتلونهم وأنها عرفت هؤلاء الثلاثة وهم خلف القرم وأخر يدعى خلف ولاتعرف لقبه والثالث حمدى سحلول وأنها تعرفهما من قبل ذلك من خلال أعتيادهم المرور على زراعتهم ومجاورتهم لهم بالزراعه وانها فرت ووالدها للناحية الشرقية الى حيث خص جابر سدراك المجاور لهم فتعقبهم الجناة الى حيث فروا وأطلقوا عليهما وعلى جابر سدراك النار فاردهما قتيلين بينما أصيبت هى من جراء عيار من تلك التى أصيب بها والدها وأضافت بأن حنا سلامة ميخائيل أرملة جابر سدراك كانت موجودة وقت الحادث شاهدته وأن الجناه قتلوا باقى مرافقيتهما

وبجلسة المحاكمة قررت أن الجناه أوقفوا المجنى عليهم جميعا بما فيهم والدها طابورا ثم أطلقوا عليهم النيران وأن الحادث وقع فى حوالى العاشرة والنصف صباحا • وأن المجنى عليه جابر سدراك قتل أمام خصه بأعيرة نارية أطلقها عليه من يدعى خلف أبو القاسم

- وقررت حنا سلامة ميخائيل أرملة المجنى عليه جابر سدراك سعيد أنها تقيم مع زوجها بخص مشيد من البوص يقع وسط الزراعات بحوض عفيفى عبد الجليل بزمام قرية الكشح وقبيل الحادث هرع الى خصهم جارهم المجنى عليه حلمى فهمى مقار وبرفقته أبنته أيمان حيث كان يتعقبها شخصين يحمل كل منهما سلاحا ناريا (بندقية) وعند دخوله الخص أطلق عليه هذين الشخصين الأعيرة النارية فخر صريعا ثم واليا الأطلاق على زوجها الذى كان يقف بداخل الخص فسقط صريعا وأضافت بانه لم يكن مع أى من هذين الشخصين آلات وأسلحة غير نارية ولا نعرف هذين الشخصيين ولم يكن ضمنها حمدى سحلول لكونها تعرفه جيدا لانه جارها

وحيث أنه بسؤال خلف حكيم عبد الشهيد وعادل حكيم عبد الشهيد قررا أنه فى حوالى الساعة الحادية عشرة صباح يوم٢/١/٢٠٠٠ شاهد خليفة رفاعى صادق وأخرين يطلقون أعيرة نارية صوب مسكنهما الكائن بشارع جمال عبد الناصر بقرية الكشح •

وحيث أن بسؤال عدلى محارب مجلع شيخ ناحية ودلال قرية الكشح بجلسة المحاكمة فى٢٠٠٢/٦/٣ بأن قرية الكشح محاطة بالعديد من القرى والعزب والبدو وهؤلاء قاطنيها معظم المسلمين ويعرفون أهالى الكشح جيدا ويترددون عليها لقضاء احتياجتهم وأن أقربهم لقرية الكشح هى عزبة بطيخ والعقولة والبلابيش قبلى والنقنيش ونقيق وعرب البدو وأن حوض عفيفى يقع بالناحية الشرقية البحرية لقرية الكشح ويبعد عنها بحوالى ٢كم (أثنين كيلومتر ونصف) بخلاف موانع الطريق التى تستغرق حوالى واحد كيلو متر أخر وهذه المسافة تستغرق سيرا على الأقدام مدة ساعة من الزمن وأضاف بأن هناك كوبرى قريب من المعهد الدينى وكنيسة أبو سيفين يبعد عن قريته دار السلام حوالى من سبعة الى ثمانية كيلو متر وان المسافة من منزل خلف حكيم عبد الشهيد وحوض عفيفى عبد الجليل حوالى ثلاثة كيلومترات وان منزل مهران لبيب شنوده يقع فى النصف البحرى من البلده ويبعد عن حوض عفيفى بذات المسافة وقد تزيد.

وحيث أنه بسؤال أبو الفضل أبو القاسم ابرهيم وشهرته خلف أبو القاسم بتحقيقات النيابة العامة فى٩، ٢٠٠٠/١/٣ وبجلسة المحاكمة فى٢٠٠٢/٦/٣ أنه يوم الأحداث وفى حوالى التاسعة والنصف صباحا وعندما سمع صوت الأعيرة النارية تطلع بالقرية خرج من مسكنه متوجها للمعهد الدينى لاحضار نجله الطالب به وعند وصوله للكوبرى القريب من مقر ذلك المعهد شاهد تجمعا من الأشخاص بقيادة القمص جبرائيل عبد المسيح جبرائيل وما أن شاهدوه حتى أطلقوا عليه عدة أعيرة نارية أصابته أحداهما بساقه اليسرى وكان ذلك فى حوالى الساعة من العشرة الى العاشرة والنصف صباحا فتحامل على أصابته ونقله أحدالأشخاص بداية حتى بداية الطريق العام حيث أستقل سيارة ميكروباص الى مستشفى دار السلام ووصلها فى حوالى الساعة الحادية عشرة صباحا وشاهد مصابين يتم معالجتهم ومنهم السباعى عبد المقصود محمد ومحمد رجب محمد وبدء فى علاجه فى حوالى الساعة الثانية عشرة ظهر. وأضاف بأنه لا تربطه صلة شخصية بخليفة رفاعى صادق وأنه توجد بين عائلتهما خصومة ثارية سابقة لسبق أتهامه هو شخصيا وشقيقه فى مقتل أحد أقارب خليفة وقدم بجلسة المحاكمة ما يفيد ذلك ونفى ما وجه اليه من أتهام .

وحيث أنه بسؤال الطبيب محمد حسين زين العابدين حسين مدير مستشفى دار السلام المركزى قرر ان أبوالفضل أبو القاسم ابرهيم الشهير بخلف أبو القاسم حضر الى المستشفى مصابا بأصابة نارية بساقه اليسرى وقرر له أنه أصيب من جراء أطلاق النار عليه من شخص يدعى جبرائيل بجوار المعهد الدينى بقرية الكشح وأضاف بأن المصاب المذكور ادخل المستشفى حسبما هو ثابت بتذكرة علاجه فى الساعة الثانية عشرة ظهر يوم٢/١/٢٠٠٠ .

وثبت بتقرير الصفة التشريحية للمجنى عليه عادل غطاس فهمى أن أصابته نارية حيوية حديثة حدثت من عيارين ناريين كل منهما معمر بمقذوف مفرد يتعذر تحديد نوعها أو عيارها ومن مسافة جاوزت مدى الأطلاق القريب أحدهما يمين الظهر من ضارب خلفه بأتجاه من اليمين لليسار وميل من أسفل وتعزى الوفاه لهاتين الأصابتين وما أحدثته من تهتك بالأحشاء الصدرية وكسور بعظام قبوة وقاعدة الجمجمة وتهتك بجوهر المخ وهبوط بالمراكز الحيوية الدماغية وصدمه

وثبت بتقرير الصفة التشريحية لحليم فهمى مقار وشهرته حلمى أن أصابته نارية حيوية حديثة حدثت من تسع أعيرة نارية كل منها مفرد يتعذر تحديد نوعها وعيارها أطلقت من مسافات جاوزت مدى الأطلاق القريب أصابته فى أجزاء متفرقة من جسده وتعزى وفاته لأصاباته النارية جميعا وما أحدثته من كسور بعظام الوجه وبالأضلاع وبعظمة اللوح وبعظمتى الساعد الأيمن وتهتك بالأحشاء الصدرية والبطنية وما صاحب ذلك من نزيف دموى جسيم.

وثبت بتقرير الصفة التشريحية لأشرف حليم فهمى مقار أن أصابته نارية حيوية حديثة حدثت من عيارين ناريين كل منهما مفرد يتعذر تحديد نوعه وعياره وقد أصابه أحداها أسفل العين اليمنى وأخرى بصوان الأذن

اليمنى من ضارب يقف أمامه وعلى يمين المضروب بالنسبة للثانى وتعزى وفاته لأصابته النارية وما أحدثته من كسور بعظام قبوة وقاعدة الجمجمة وتهتك بالسحايا وجوهر المخ وهبوط بالمراكز الحيوية الدماغية وصدمة.
وثبت بتقرير الصفة التشريحية لزكريا حليم فهمى مقار أن أصابته نارية حيوية حديثة حدثت من ثلاثة أعيرة نارية كل منها معمر بمقذوف مفرد أصابوه بالرأس والظهر والصدر بالرأس من اليمين لليسار وبالظهر من الخلف للأمام وبالصدر من الأمام للخلف وأطلقت جميعها من مسافات جاوزت مدى الأطلاق القريب وتعزى وفاته لأصاباته النارية سالفة الذكر • وما أحدثته من كسور بعظام الجمجمة وبعظمة القمص وتهتك بالمخ وبالرئتين والقلب وما صاحب ذلك من نزيف دماغي ونزيف بالصدر
وثبت بتقرير الصفة التشريحية للأمير حليم فهمى مقار أن أصابته بالرأس نارية حيوية حديثة من عيار نارى مفرد أطلق عليه من الخلف للأمام من مسافة جاوزت مدى الأطلاق القريب وتعزى الوفاة لاصابته سالفة الذكر وما أحدثته من كسور بعظام الجمجمة وتهتك ونزيف بالمخ •
وثبت بتقرير الصفة التشريحية لميسون غطاس فهمى أن أصابتها نارية حيوية حديثة حدثت من عيار نارى واحد معمر بمقذوف مفرد بيسار الرأس وخرج من الوجنه اليسرى يتعذر تحديد نوعه وعياره ومن مسافة جاوزت مدى الأطلاق القريب وبأتجاه من أعلى لأسفل وتعزى وفاتها لأصابتها النارية سالفة الذكر وما أحدثتها من كسور بعظام قبوة وقاعدة الجمجمة وتهتك بالسحايا وجوهر المخ وهبوط بالمراكز الحيوية الدماغية •
وثبت بتقرير الصفة التشريحية لجابر سدراك سعيد أن أصابته نوعان الأولى قطعية بوحشية يسار العنق حدثت من جسم صلب ذو حافة حادة أى كان نوعها والثانية نارية حدثت من ثلاث أعيرة نارية كل منها معمر بمقذوف مفرد يتعذر تحديد نوعها أو عيارها أطلقت من مسافة جاوزت مدى الأطلاق القريب أصابة أحداهاباعلى يمين الصدر وخرج من أعلى يمين الظهر من الامام واليسار للخلف واليمين والثانى بوحشية العضد الأيمن يتعذر تحديد مساره والثالث بمقدم بين الصدر يتعذر تحديد مساره لكونه ميزابى وتعزى وفاته لاصاباته النارية والقعية وما أحدثته من تهتك بالأحشاء الصدرية وكسور بالعظام وتهتك الأنسجة الرخويه والأوعية الدموية ونزيف دموى غزير وصدمه •
وثبت بتقرير الصفة التشريحية لرفعت زغلول جابر سدراك أن أصابته نارية حيوية حديثة حدثت من ثلاث أعيرة نارية كل منها معمر بمقذوف مفرد يتعذر تحديد نوعها وعيارها أطلقت من مسافات جاوزت مدى الأطلاق القريب أحدهم يمين الظهر من الخلف للأمام وبأنجراف من اليسار لليمين والثانى بالرأس من اليسار لليمين والثالث بالعضد الأيمن لليسار وتعزى وفاته لاصاباته النارية وما أحدثته من كسور بالعظام وتهتك بالأحشاء الصدرية وتهتك بجوهر المخ والسحايا وهبوط بالمراكز الحيوية الدماغية .
وثبت بالتقرير الطبي المطول للمجنى عليه مرقص رشدى جندى أن به فتحة دخول لطلق نارى قديمة أسفل الركبة وأخرى خروج لطلق نارى قديمة أسفل الفخذ الأيمن وأخرى قديمة بالفخذ الأيسر وخروج قديمة بمنتصف الفخذ الأيسر.
وثبت بالتقرير الطبى الشرعى لسالف الذكر أن أصابته بالطرف السفلى الأيسر كانت نارية حدثتا من عيار نارى معمر بمقذوف مفرد يتعذر تحديد نوعه وعياره وبالتالي نوع السلاح المستعمل ومن ضارب يقف أمامه ووصفت إصابتيه بأنهما قديمتين ويتعذر تحديد تاريخهما.
وثبت بالتقرير الطبي الشرعي لأيمان حلمى فهمى مقار أن أصابتها بالرأس كانت نارية حدثت من عيار نارى مفرد يتعذر تحديد نوعه وعياره ومن مسافة جاوزت مدى الأطلاق القريب وهى بهيئة مماسة يتعذر منها تحديد مسار العيار وموقف الضارب من المضروب .
وثبت من معاينة المعمل الجنائى أن حوض عفيفى (مسرح الأحداث) يقع شرق قرية الكشح بحوالى مسافة ٢كيلو متر أثنين كيلو متر وان الأظرف الفارغة المعثور عليها بمكان الواقعة منها ثمانية أظرف أطلقت من سلاح نارى (بندقية آلية) سريعة الطلقات عيار ٧,٦٢×٣٩مم
أستعمل فى واقعة أخرى هى مقتل تادرس لوندى تادرس ونجله ناصر كما عثر على مظروف فارغ عيار ٣٠٣من البوصة أطلق من بندقية لى أنفيلد •
وثبت من معاينة النيابة العامة لمكان الحادث وقع بمنطقة زراعات تسمى حوض عفيفى تقع بالناحية البحرية لقرية الكشح وقد عثر على جثتى كل من المجنى عليها جابر سدراك وحلمى فهمى مقار بداخل كوخ من البوص بالمجنى عليه الاول مساحته ٧٠م سبعين متر مربع تقريبا وله باب يقع على يمين الطريق الترابى – وعلى مسافة حوالى مائتى متر من المكان الول يوجد كوخ أخر من البوص أصفر من الأول عثر به على جثتى المجنى عليهما أشرف والأمير حلمى مقار كما عثر على جثث كل من المجنى عليهم رفعت زغلول جابر و عادل غطاس وميسون غطاس خارج هذا الكوخ . وتبين أن هذا المكان أرتفاعه حوالى ٢م مترين وعرضه ثلاثة أمتار وتغطى أرضيته بعيدان البرسيم وقد لوحظ وجود بقعة كبيرة يشتبه أن تكون لأثار دماء على يمين الداخل لهذا الكوخ وأثار أخرى مشابهة على يسار الداخل اليه كم لوحظ وجود أثار أخرى مشابهه على يمين ويسار الكوخ من الخارج كم عثر على جثة زكريا حلمى فهمى مقار بالناحية الأخرى لترعة بطيخ بأرض زراعية تقع من منتصف

المسافة بين الكوخين سالف الذكر .

• وقرر العقيد محمد بدر الدين عبد السلام بأدارة البحث الجنائي بمديريةأمن سوهاج بتحقيقات النيابة العامة فى٩/٣/٢٠٠٠ أن تحرياته السرية دلت على أن مرتكبي هذه الواقعة هم ممدوح ماهر محمد عبد الله وخلف محمود العك بالأشتراك مع المتهمين خليفة رفاعى صادق حيث كان كل من الاول والأخير يحمل سلاحا ناريا آليا أرتكب به هذه الوقائع وأضاف بأن التحريات الدقيقة أكدت عدم مشاركة أبو الفضل أبو القاسم ابراهيم الشهير بخلف أبو القاسم فى تلك الواقعة أذ أنه كان مصابا بطلق نارى فى مكان أخر يبعد جوالي أربعة كيلو متر عن مكان تلك الواقعة وأنه نقل الى المستشفى للعلاج وأن دور خلف محمود العك فى تلك الواقعة أقتصر على حمل الذخائر حال أرتكابها كما أن التحريات لم تسفر عن مصير ماشية المجنى عليهم أو عن مكان أو مصدر حصول المتهمين على الأسلحة المستعملة أو مكان أخفائها كما يعتقد ان مرقص رشدي جندى أختلط عليه الأمر فى اتهامه لأبو الفضل أبو القاسم وشهرته خلف

• كما قرر أن أيمان حلمى فهمي مقار لا يعتد باقوالها التى ربما تكون قد أمليت عليها من أهلها وأن التحريات لم تتوصل الى كيفية أرتكاب المتهمين لتلك الواقعة.

• وباستجواب المتهم خليفة رفاعى صادق أنكر ما نسب اليه وقرر بدفاعه السابق وبجلسة المحاكمة مثل المتهم سالف الذكر وأصر على أنكاره والدفاع الحاضر معه طلب براءته مماهو منسوب اليه تأسيسا على تعدد الاتهامات المجهة لهذا المتهم بارتكاب أفعال فى أماكن متفرقة متباعدة فى توقيت واحد وتناقض أقوال مرقص رشدي جندي مع أقوال أيمان حلمى فهمي مقار بشأن شخصيات الجناة وشكك فى تواجد الاول على مسرح الحادث وقال أن أصابته وصفت بالتقرير الطبي أنها قديمة وهذا يوحى بأنها مر عليها زمن لا يتفق وزمان الحادث وقال بتقارير أماكن وجود جثث المجنى عليهم مما يقال من أقوال الشاهد الوحيد والذى تناقضت أقواله أيضا مع تحريات الشرطة بشأن شخصيات الجناة وكذا مما يؤدى الى عدم الاطمئنان أقواله أتهامه لخلف أبو القاسم والذى على وجه يقينى أنه لم يكن متواجدا على مسرح الحادث ٠

• ثانى عشر: واقعة مقتل عمران ظريف قديس وعاطف عزت زكى ومعوض شنوده معوض وسرقة الدابتين المملوكتين لسميحة حافظ السايح بالاكراه:-

• وحيث قرر عاطف الضبع أرسل سليمان بتحقيقات النيابة العامة فى١٩/١/٢٠٠٠ أنه صباح يوم/٢٠٠٠ /٢/١فى العاشرة صباحا قدم من مدينة دار السلام الى قرية الكشح مستقلا سيارة أجرة رفقة المجنى عليه عمدان ظريف قديس وبالقرب من المدرسة الأبتدائية لقرية بطيخ وعلى الطريق شاهد مجموعه كبيرة من الاهالى يقفون قاموا بأيقاف السيارة التى كان يستقلها ضمن آخرين وطلبوا منهم الترجل فافشلوا وعاد سائق السيارة بسيارته ثم سار ومعه المجنى عليه عمدان ظريف قديس متوجهين الى قريتهما سالكين طريق زراعى موصل اليها وحال سيرهما شاهد مجموعة من الاشخاص يربو عددهم على أثنى عشر شخصا لايعرف منهم أحد يعدون خلفهما حاملين العصى قاصدين الاعتداء عليهما فلاذ هو بالفرار وبينما عجز المجنى عليه عمدان ظريف قديس عن ذلك لأعاقته وعلم فى وقت لاحق بمقتل الاخير الا أنه لم يشاهد هذه الواقعه٠ ولم يعلم بظروفها ٠

• وقررت سميحة حافظ السايح أنها صبيحة يوم الأحداث وحوالى الساعة الحادية عشرة الى الثانية عشرة ظهرا وحال وجودها ونجلها عاطف عزت ذكى الشهير بصلاح بأرضها الزراعية والتى تقع بالقرب من كوبرى قرية بطيخ بجوار ماشيتها تناهى الى سمعها صوت أعيرة نارية تطلق بقرية الكشح وبعدها فوجئت بأشخاص من عائلة السيد عرنوط ومعهم آخرين لاتعرفهم يحملون عصى وأعتدوا بها عليها ونجلها الذى سقط أرضا وفرت هى من مكان الواقعة وأكتشفت عقب ذلك أختفاء ماشيتها وفى اليوم التالى أرشدت الشرطة عن مكان الأعتداء على نجلها والذى كان على مقربة منه كومه بوص مشتعلة عثر بها على جثته متفحمه قالت أنها لنجلها ثم تبين بعد ذلك أنها ليست جثة نجلها وأنها لشخص آخر يدعو معوض شنوده معوض وأضافت أنها تستطيع التعرف على الجناه من أبناء السيد عرنوط أذ ما عرضوا عليها .

• وثبت بأشارة نقطة شرطة الكشح لمركز دار السلام فى٥/١/٢٠٠٠ الساعة الرابعة والنصف مساءا العثور على جثة متفحمة بالمنطقة الزراعية الشرقية لقرية الكشح أثناء معاينة النيابة العامة لموقع الاحداث وقد تعرفت عليها من تدعى سمحية حافظ السايح وزعمت أنها لنجلها عاطف عزت ذكى وشهرته صلاح البالغ من العمر ٢١سنة أحدى وعشرون عاما وقالت أنه متغيب عن المنزل منذ ثلاثة أيام سابقة ولم تتهم أحدا بقتله ثم تبين فيما بعد أنها ليست جثة نجلها

• وفى يوم١١/١/٢٠٠٠ عرض عليها نجلى السيد عرنوط وهما الجرو السيد محمد عرنوط وأخيه محمود ضمن آخرين فلم تستطع التعرف عليهما وقالت أن المعروضين.عليها ليس من بينهم الجناه الذين أعتدوا عليها وعلى نجلها .

• قرر مجدى منير موريس أن فى التاسعة من صباح يوم الأحد الموافق٢/١/٢٠٠٠ كان يقف على أسطح منزله الواقع بالناحية البحرية الشرقية لقرية الكشح على طريق عزبة بطيخ بالقرب من الزراعات ، عندما شاهد خلف القرم يقف أمام منزله الذى يبعد مسافة حوالى ثلثمائة متر من مكان تواجده

وبرفقته كل من شمبرى أبو القاسم وعبد الله الدسوقى وأخيه حسن وعلى الماحى وأبراهيم وصابر أبو راس

ومعهم سبعة أشخاص لا يعرفهم كانوا جميعا يحملون أسلحة نارية وأخذوا مواقع لهم على طول حدود عزبة بطيخ خلف أكوام البوص متخذين منها سواتر قاموا بأطلاق أعيرة نارية فى أتجاه قرية الكشح وذلك من التاسعة صباحا حتى الخامسة من مساء ذلك اليوم وقد أصيب من جراء تلك الاعيرة النارية أحد الأشخاص الذى كان يسير بالأرض الزراعية محملة ثلاثة من هؤلاء الأشخاص وألقوا به فى كومه من البوص وأشعلوا النار بها وأنه شاهد ذلك من مسافة ربعمائة متر.
وفى اليوم التالى أرشد الشرطة عن الجثة التى عثر عليها متفحمة والتى تبين فيما بعد أنها لمعوض شنوده معوض وأضاف بأنه لايستطيع الجزم الشخصي مطلق الأعيرة النارية ومحدث أصابة ذلك الشخص •
وثبت من معاينة النيابة العامة التى أجريت بمكان الواقعة يوم١٦/١/٢٠٠٠ أن منزل مجدى منير موريس الذى يقيم فيه والده يبعد عن موقع الأحداث التى قال بها بمسافة ١كيلو متر واحد كيلو متر ويصعب على الواقف على أسطح منزل المذكور رؤية الواقف فى المكان الذى حدده كما يصعب عليه تحديد شخصه وأوصافه لبعد المسافة •
ثم عاد المذكور وقرر بأنه لايستطيع الجزم بأشخاص مطلق الأعيرة وما أذا كان من زكرهم من ضمنهم من عدمه لبعد المسافه وأن شاهد ثلاث أشخاص لا يعرفهم يخرجون من منزل خلف القرم يحملون أسلحة نارية ولم يستطع تمييز أشخاصهم وأن من ذكرهم فى بداية أقواله كانوا يسيرون سيرا عاديا دون حمل أية أسلحة ويدخلون لمنزل خلف القرم وأنه لم يشاهدهم بعد ذلك .
وبمواجهة سميحة حافظ السايح بالأقوال سالفة الذكر نفت تواجد أيا من الأشخاص الذين ذكرهم مجدى منير موريس بمكان الواقعة

- قررت فايزة جرجس صابر أرملة المجنى عليه معوض شنوده معوض وشهرته صبرى أن زوجها خرج يوم الأحداث فى السابعة صباحا لشراء خضروات الا أنه لم يعد وأبلغ شقيقه رضا شنوده معوض الشرطة بذلك وفى وقت لاحق تعرفت على البقايا المعثور عليها من جثة المذكور والتى كانت متفحمه ولا تتهم أحداً بقتله
- وأيدها فى ذلك رضا شنوده معوض شقيقا المجنى عليه
- وقرر المقدم محمد كامل نصار المفتش بأدارة البحث الجنائى بمديرية أمن سوهاج بتحقيقات النيابة العامة فى١٩/١/٢٠٠٠ أنه أجرى تحرياته حول واقعة العثور على جثة مجهولة محترقة بالزراعات البحرية لقرية الكشح وتبين أنها لعاطف عزت زكى والتى تعرفت عليه والدته •
- وتوصلت تحرياته التى أستقاها من سميحة حافظ السايح والدة المجنى عليه أن قاتليه هما الجرو السيد محمد أحمد ومحمود السيد محمد أحمد ولم يذكر كيفية ولا ظروف مقتله .
- وبمواجهته بما ثبت من الأوراق من أن الجثة المعثور عليها والتى أجري بشأنها التحريات ليست لعاطف عزت زكى كما دلت تحرياته وأنها لمعوض شنوده معوض قرر أنه أستقى معلوماته من والدة المجنى عليه سالفة الذكر •
- وقرر النقيب طه عبد الرحمن زهير رئيس وحدة مباحث دار السلام بتحقيقات النيابة العامة فى/٢٠٠٠/١/١١أنه بتاريخ٥/١/ ٢٠٠٠/ عثر بمنطقة الزراعات بالناحية البحرية من قرية الكشح على جثة محترقة تبين أنها لعاطف عزت زكى من تعرف والدته عليه وتوصلت التحريات الى أن قاتليه هما الجرو السيد محمد أحمد ومحمود السيد محمد أحمد يوم٢/١/٢٠٠٠ ولم تتوصل الى ظروف وكيفية مقتله وقد تبين فيما بعد أنها ليست لعاطف عزت زكى على النحو الذى أسلفته المحكمة.
- وقرر عند سؤاله بتحقيقات النيابة العامة فى٩/٣/٢٠٠٠ أن تحرياته دلت على أن راضي السيد محمد أحمد عرنوط وشقيقه حارس يعملان بالمملكة العربية السعودية وأنهما كانا موجودين بها وقت الأحداث.

وبمواجهته بما جاء بتحريات العقيد محمد مصطفى محمد بأشتراك راضى السيد محمد عرنوط فى واقعة مقتل عاطف عزت زكى قرر بصحة تلك التحريات وعلق على ذلك بأنها تحريات نهائية وأن ما سبق أن قرره كان تحريات مبدئية وأكد أن تحرياته بشان راضى تجزم بأنه دائم الغياب عن القرية للعمل بالقاهرة.

- وقرر العقيد محمد مصطفى محمد وكيل أدارة البحث الجنائى بسوهاج يوم٩/٣/٢٠٠٠ بتحقيقات النيابة العامة أنه كلف بالتحرى عن وقائع مقتل كل من عمدان ظريف قديس وعاطف عزت زكى ومعوض شنوده معوض وأن تحرياته أسفرت عن أنه أثناء مرور عمدان ظريف قديس بالطريق المؤدى من عزبة بطيخ لقرية الكشح وبرفقته عاطف الضبع أرسل قام كل من راضى السيد محمد عرنوط وشقيقيه الجرو ومحمود وجلال عبد الغنى عرنوط ومحسن أحمد حسن بملاحقتهما وتمكنوا من المجنى عليه عمدان ظريف قديس بينما الأخر الذى كان بصحبته وقام راضى ومحسن بالاعتداء عليه بآلات راضه فقتل كما أسفرت التحريات على أنه عقب ذلك قام هؤلاء المذكورون بالأعتداء على المجنى عليه عاطف عزت زكى ووالدته سميحة حافظ السايح والتى تمكنت من الفرار بينما تمكن الجناه من قتل نجلها عاطف وأشعال النار بجثته وكذا بمعوض شنوده معوض وعزى ذلك الى العثور على بقايا عظام محترقة بالمكان الذى قررت والدة المجنى عليه عاطف عزت زكى أنه وقع عليه الأعتداء به وعلل عدم تعرف سميحة حافظ السايح على المتهمين من أنها تخشى بطشهم •
- وثبت بتقرير الصفة التشريحية لعمدان ظريف قديس أن أصابته رضية أحتكاكية حيوية حديثة حدثت من

المصادمة بجسم صلب راض ذو سطح خشن وهى عبارة عن كدم رضى بوحشية أسفل الساعد الأيسر وجرح مشرذم الحواف بمنتصف الجبهة مع تجمع دموي بكل من جفنى العين اليمنى وكدم رضى بيمين العنق وجرح مشرذم بصوان الأذن اليمنى وكدم رضى بالكتف الأيسر وجرح رضى بالشفاه وكسر القاطع الوحشى السفلى والعلوى وسحجة رضية يمين الأنف وحدثت الوفاه نتيجة لهذه الأصابات وما أحدثته من كسور بعظام قبوة وقاعدة الجمجمة وما صاحب ذلك من نزيف دماغى أدى الى هبوط حاد بالمراكز الحيوية المخية

- وثبت بتقرير الطب الشرعى لما عثر عليه من جثة معوض شنوده معوض من أن الجثة ليس بها معالم أصابيه واضحة نتيجة للفقد بالجمجمه والطرفين السفليين أسفل الفخذين وبها حروق نارية تشمل مساحة ١٠٠٪ مائة فى المائة من سطح الجسد وتصل إلى درجة التفحم فى بعض المواضع ومن الدرجات الثلاثة الأول فى مواضع أخرى وبها بعض التفاعلات التى تشير الى حيوية الحروق ، وبفرض عدم وجود معالم أصابية أخرى تكون قد ضاعت معالمها بالحروق والفقد العظمى بالرأس والطرفين السفليين فان الوفاة تعزى الى الحروق النارية المضحة عاليه والتى حدثت من ملامسة الجسد للهب نارى وما صاحب ذلك من صدمه وهبوط حاد بالدورة الدموية والتنفسية.

وثبت أيضا من معاينة الطب الشرعى لموقعى الحدثين وجود بقايا عظام آدمية محترقة

وباستجواب المتهمين أنكروا ما نسب اليهم وبجلسة المحاكمة مثل المتهمون وأصروا على أنكارهم وطلب الدفاع الحاضر معهم ببراءتهم مما نسب اليهم تأسيسا على عدم تعرف سميحة حافظ السايح على من قالت بهم وانها لم تشاهد واقعة مقتل نجلها عاطف عزت زكى، وعدم وجود دليل فني يقطع بقتله،وتأخر عاطف الضبع أرسل فى الأبلاغ عما حدث بالنسبة للمجنى عليه عمران ظريف والتى خلت واقعة مقتله من أى دليل وتناقض التحريات بشأن الواقعة وغيرها ولا يمكن الأعتماد عليه كدليل لكونها مجرد تزويد وقد قال أحد مجريها أن مصدره والدة المجنى عليه عاطف عزت ذكى والتى لم تسند الأتهام بقتل نجلها لمعين بذاته .

ثاني عشر: واقعة الشروع في قتل معوض شنودى معوض وعزيز شفيق عطا الله:-

- وحيث قرر معوض شنودى معوض بتحقيقات النيابة العامة وبجلسة المحاكمة أنه صباح يوم٢/١/٢٠٠٠ كان يستقل سيارة ربع نقل قادما من مدينة دار السلام الى قرية الكشح مرورا بقرية بطيخ حيث أعتاد ذلك لممارسة تجارته وكان برفقته نجليه رومانى وعياد وشخص آخر يدعى عزيز شفيق عطا الله وهؤلاء كانوا يجلسون بصندوق السيارة من الخلف بينما كان هو وسمير جاب الله سلامة يجلسان بكبينة السيارة. وعند أقترابهم من عزبة بطيخ شاهد تجمع من الأشخاص على الطريق بالقرب من المدرسة الأبتدائية بعزبة بطيخ قاموا بأيقاف السيارة وامروا مستقليها بالترجل وأعتدوا عليهم وعرف منهم خالد مبدى أبو القط وأبراهيم مبدى أبو القط وكان يحمل كل منهما يحمل عصا شوم وأنه فقد الوعى عقب الأعتداء عليه ولم يفق الا فى مستشفى دار السلام الذى لايعرف كيف نقل إليه كما لايعرف مصير مرافقيه .
- وقرر عزيز شفيق عطا الله مضمون ما قرره سابقه الا أنه قال ان الذى أعتدى عليه هو نجل مبدى ولايعرف باقى أسمه وأن أحداً لم يشاهد تلك الواقعة.
- وبإعادة سؤاله فى٢١/١/٢٠٠٠ قرر انه يعرف جمال مبدى لانه يعمل سائق على الطريق ويستقل معه سيارته الا أن الذى أعتدى عليه هو نجل مبدى وأن الأخير لديه أولاد كثيرون لايعرفهم .
- وقرر سمير جاب الله سلامة أنه كان يستقل ذات السيارة سالفة الذكر وعلى الطريق المواجه لعزبة بطيخ شاهد تجمعا يربو على خمسمائة شخص أوقفوا السيارة وتأكدوا من شخصية قائدها ثم أنزلوه ومن كان برفقته من السيارة واعتدوا عليه بالعصى وعلى كل من معوض شنودى معوض وعزيز شفيق عطا الله وأنه هرب من مكان الواقعة وعرف من المعتدين عليه كل من جمال مبدى وراضى عبد الشافى وشخص يدعى عنتر.

وثبت أنه لم يصاب بأية أصابات بجسده

وبمواجهة معوض شنوده معوض بما قرره سمير جاب الله سلامة من تحديده لشخص المعتدى عليه بانه كل من جمال مبدى وراضى عبد الشافى نفى ذلك وقرر أن سمير جاب الله سلامة هرب من مكان الواقعة ولم يشاهد المعتدى عليه.

وحيث أنه بسؤال راضى عبد الشافى طلب عامل المعهد الدينى الأزهرى بالكشح أنكر ما نسب اليه وقرر أن يوم الاحد٢/١/٢٠٠٠ كان متواجدا بمقر عمله بالمعهد الدينى من الثامنة صباحا لانه كان نوبتجيا فى ذلك اليوم ولم يغادر المعهد الا بعد أنتهاء مواعيد العمل فى الثانية مساء وأنه كان برفقة حمدى احمد حسين المدرس بالمعهد وقدم خطاب من جهة عمله بمضمون ذلك .

وحيث أنه بسؤال محمد السمان عبد الرحمن شيخ المعهد الدينى الأزهرى الأعدادى بقرية الكشح وحمدى أحمد حسين المدرس بالمعهد صادقاه بشأن تواجده بمقر المعهد فى مواعيد العمل فى ذلك اليوم وأكد ذلك محى الدين عبد السيد مسئول الحضور والأنصراف بالمعهد .

وثبت من تحريات الشرطة أن مجموعة من الأشخاص عرف منهم جمال عبد المبدى القط وعنتر مدنى عبد المجيد وشهرته عنتر الجزار وأسعد أبو الوفا السيد هم الذين أعتدوا على المجنى عليهم معوض شنودى

معوض وعزيز شفيق عطا الله وسمير جاب الله سلامة وذلك بالعصى الشوم ولم تسفر التحريات عن القصد من الاعتداء.
وثبت من التقرير الطبى لمعوض شنودى معوض أن أصابته عبارة عن كدمة رضية بالوجنة اليمنى.
وثبت بالتقرير الطبي لعزيز شفيق عطا اللـه أنه أصيب بجرح رضى قديم بقمة الرأس وكدمات رضية باسفل وأعلى الظهر .
وباستجواب المتهمين أنكروا ما نسب اليهم وبجلسة المحاكمة مثل المتهمون جميعا واصروا على أنكارهم
و طلب الدفاع الحاضر معهم براءتهم مما هو منسوب اليهم تاسيسا على التأخير فى البلاغ الذى حدث فى ٢٠٠٠/١/١٥والمقدم من سمير جاب الله سلامة والذى صار مجهلا لم يسند فيه الاتهام الى احد وقد خلا جسده من أية أصابات, وتناقض أقواله مع أقوال المجنى عليه معوض شنودى بشأن شخصية المتهمين, وتعارض التحريات وتناقضها

ثالث عشر: واقعة سرقة ماشية ومنقولات صفوت توفيق حبيب بالأكراه وإحراز سلاح ناري مششخنة بغير ترخيص:-

وحيث أنه بسؤال صفوت توفيق حبيب بتحقيقات النيابة فى٢٠٠٠/١/١٣ قرر بانه فى العاشرة من صباح يوم الأحد٢٠٠٠/١/٢ وحال تواجده بمسكنه الواقع بجوار الزراعات من الناحية البحرية لقرية الكشح بمفرده دون أسرته تناهى الى سمعه صوت أعيرة نارية صادرة من عزبة بطيخ المجاورة وبعدها ببرهه أحس بباب مسكنه يكسر من الخارج ويقتحمه كلا من صابر عسران محمد وأثنين من أبنائه وخيرى موسى زرزور وشقيقه عبود
حيث كانوا يحملون بنادق آلية قفز هاربا من المنزل بالقفز من الحائط الخلفى الى الرزراعات وفى اليوم التالى عاد لمنزله فاكتشف سرقة مواشيه وهى عبارة عن بقرتين وماكينة رى ومبلغ ١٠٠٠ج الف جنيه وأتهم المذكورين بالسرقة وأنهى قوله بأن صابر عسران فقط هو الذى كان يحمل بندقية شاهد ماسورتها فقط
حيث كان يخبئها بجلبابه وأضاف بأن المتهمين جيرانه وأنه شاهدهم لمدة ثوانى لحظة أقتحامهم المسكن,ومع ذلك أدلى بأوصاف ملابسهم على وجه تفصيلى.
وبمواجهته بمدى معقولية ذلك قرر أنه يشاهدهم عادة بهذه الملابس التى وصفها.
ورددت تحريات الشرطة ذات الاقوال ولم تسفر عن كيفية وقوع السرقة ولا وقت أرتكابها ولا مصير المسروقات.
وباستجواب المتهم صابر عسران محمد بدوى أنكر ما نسب أليه وقرر أنه وقت أحداث قرية الكشح كان يعمل بالقاهرة يعمل عامل بناء (مبيض محارة)
وبأستجواب المتهم عبود موسى عبد الله أنكر ما نسب إليه.
وباستجواب المتهم أحمد صابر عسران محمد أنكر ما نسب اليه.
وحيث أنه بجلسة المحاكمة مثل المتهمون جميعا وأنكروا ما نسب اليهم وطلب الدفاع الحاضر معهم القضاء ببرائتهم تأسيساً على تأخر الابلاغ. وعدم معقولية رواية المجنى عليه صفوت توفيق حبيب وأنه لم يشاهد واقعة السرقة وأستحالة صعود المجنى عليه الحائط والتسلق والهرب عن طريق ذلك الحائط الذى يبلغ أرتفاعه ثلاثة أمتار وفقا لتصويره ولكون التحريات جاءت مردده لأقوال المجنى عليه أذ أنها لم تسفر عن كيفية وقوع السرقة ولا ضبط المسروقات أذا كان أخفاها .

رابع عشر: واقعة سرقة أغنام ومنقولات عدلى لبيب جرجس:-

وقد أبلغ عدلي لبيب جرجس يوم٢٠٠٠/١/١٩ بسرقة بعض من ماشيته (أغنام) ودابه وحقيبه ملابس وماتور مياه وأطلاق أعيرة نارية ولم يتهم فى بلاغه المكتوب سالف الذكر والذى قدمه بأسم السيد المستشار النائب العام أحدا بارتكاب تلك الوقائع
وبسؤاله فى تحقيقات النيابة العامة ذات اليوم قرر أن منزله يقع بالناحية البحرية لقرية الكشح وأنه أثناء وجوده به وزوجته وأبنته فى الواحدة من ظهر يوم٢٠٠٠/١/٢ تناهى الى سمعه صوت أعيرة نارية ثم طرق على باب مسكنه فهبط مسرعا الى أسفل.
حيث كان متواجدا بالطابق الثانى وتبين له أقتحام المسكن من قبل كل من صابر عسران محمد وأشرف حسيب محمود وشريف حسيب محمود وبمجرد مشاهدته لهم فر عائدا الى حيث كان وأختبأ بداخل شقته وبعد ساعتين أكتشف سرقة مواشيه وأشيائه التى أبلغ بها ٠ وأضاف أن أحدا منهم لم يكن حاملا أية أسلحة ولم يشاهدهم حال السرقة .
ورددت تحريات الشرطة ما قرره المبلغ ولم تتوصل الى كيفية وقوع السرقة ولا مكان أخفاء المسروقات.
وحيث أنه باستجواب المتهم صابر عسران محمد أنكر ما نسب اليه وقرر أنه وقت الأحداث كان موجودا بالقاهرة حيث يعمل عامل بناء (مبيض محارة)

وباستجواب المتهم أشرف حسيب محمود أنكر ما نسب اليه وقرر أنه يعمل سائق على سيارة ربع نقل ملك المدعو كليب معلاوى عيسى ويوم الأحداث كان متواجدا مع مالك السيارة بقرية البربا محافظة أسيوط للعمل فى تجارة الدولجن وعاد لقرية الكشح الخامسة من مساء يوم الأحد.
وباستجواب شريف حسيب محمود أنكر مانسب اليه وقرر أنه يعمل سائقا على سيارة نقل ملك خلف حافظ حسين وكان متواجدا بالقاهرة منذ يوم٣٠/١٢/١٩٩٩ بالعاشر من رمضان وأشترى قطع غيار للسيارة من هناك و قدم ما يفيد ذلك وكان برفقته تباع السيارة سعيد الديب حميد وأنهما حملا السيارة حمولة فاكهة من سوق العبور لتوصيلها لشادر المدعو محمود ابو العلا بسوهاج حيث وصل الساعة السادسة من صباح يوم٢/١/٢٠٠٠ وأنتظر هناك حتى إفراغ الحمولة فى الحادية عشر من صباح ذات اليوم ثم ذهب بعد ذلك الى مالك السيارة بقرية البلابيش بحرى ومكث لديه حتى اليوم التالى لعلمه بأحداث قرية الكشح وقدم فاتورة وزن حملة السيارة مؤرخة٢/١/٢٠٠٠ صادرة من محطة الوزن بالمنيا.
وحيث أنه بسؤال خلف حافظ حسين من قرية البلابيش بحرى زوج مالكه السيارة رقم٥٠٢٥٣ نقل سوهاج والتى يعمل عليها المتهم قرر أن الاخير سافر بحمولة فاكهة موز من مدينة أسنا الى سوق العبور بالقاهرة يوم٣١/١٢/١٩٩٩ ثم عاد محملا بحمولة فاكهة الى محافظة سوهاج يوم الأحد الموافق٢/١/٢٠٠٠ وحضر طرفه عقب تفريغ حمولته فى الرابعة مساء ومكث حيث قام بتحميل السيارة بحمولة فول سودانى متوجها بها الى أسوان .
وحيث أنه بجلسة المحاكمة مثل المتهمون صابر عسران محمد بدوى وأشرف حسيب محمود زرزور وشريف حسيب محمود زرزور وأعتصموا بالانكار وطلب الدفاع الحاضر عنهم القضاء ببرائتهم تاسيسا على عدم معقولية تصوير المجنى عليه للواقعة وأنه حسبما قرر لم يشاهد واقعة السرقة وعدم معقولية مشاهدته للجناه دون رؤيته هو. علاوة على تأخره فى الابلاغ وتناقضه فى أقواله.

خامس عشر: واقعة سرقة مبلغ نقدى ودابة ومنقولات ملك سمار شرقاوى ونيس بالأكراه:-

- وحيث قررت سمار شرقاوى ونيس لدى سؤالها بتحقيقات النيابة العامة فى٣/١/٢٠٠٠ بانها حال تواجدها بمنزلهم أقتحمه عليهم نجل محسن أبو عابدين وأعتدى عليها بعصا على رأسها واستولى على بعض منقولات المسكن وهى عبارة عن اوانى معيشة وتلفاز وغسالة ومسجل ودابة (جاموسة) وأتلف عداد الأنارة وأستولى على مبلغ ٥٠٠ج خمسمائة جنيه.

ثم عادت وقررت أن المذكور كان بصحبته عدد كبير من الأشخاص لاتعرفهم وأقتحموا المنزل وسرقوا مابه وبسؤالها بجلسة المحاكمة السابقة فى٣/١٢/٢٠٠٠ لم تتعرف على المتهم الماثل ابراهيم محسن عابدين والذى عرض عليها من قبل النيابة العامة ونفت أنه هو المقصود بالأتهام .
وبجلسة المحاكمة٣/٢/٢٠٠٢ قررت أن كثيرين أقتحموا منزلهم لاتعرف منهم أحدا وانها غير متأكدة من أتهامها للمتهم أبراهيم محسن عابدين .

- وقررت نعمه سليم ابراهيم والدة سمار شرقاوى ونيس أن مجهولين أقتحموا مسكنهم وكانوا يحملون عصى وأعتدى على نجلتها وأنها الأخيرة راحتا فى غيبوبة لليوم التالى وأكتشفوا بعد ذلك سرقة ماشيتهم وهى عبارة عن جاموسة ومبلغ ٥٠٠ج خمسمائة جنيه وعقد رهن أرض وغسالة وبعض أساس المسكن ولا تعرف أحدا من الجناه .

وأسفرت تحريات الشرطة أن مرتكب هذه الواقعة هو ابراهيم محسن عابدين الطالب بالمعهد الدينى الأزهرى بمفرده .
وثبت بالتقرير الطبى للمجنى عليها سمار شرقاوى ونيس أصابتها بجرح رضى بمنتصف فروة الرأس طوله ١٢سم.
وحيث أنه باستجواب المتهم ابراهيم محسن عابدين أنكر ما نسب اليه.
وبجلسة المحاكمة مثل المتهم واعتصم بالانكار وطلب الدفاع الحاضر معه برائته مما نسب اليه.

سادس عشر: واقعة سرقة الدراجات والمنقولات المملوكة لميلاد بخيت رزق الله وآخرين:-

وحيث أنه بسؤال ميلاد بخيت رزق الله صاحب ورشة اصلاح وبيع دراجات بخارية بطريق الخيام بقرية الكشح أنه عقب سماعه بالأحداث التى وقعت بالقرية يوم٣١/١٢/١٩٩٩ أغلق ورشته ومخزنه المجاور ومكث بمنزله ولم يبارحه حتى يوم٩/١/٢٠٠٠ حيث توجه الى ورشته والتى تقع بمنزل المدعو محمود مرسى ووجدها كما تركها لم يمسسها سوء ثم توجه الى مخزنه فتبين له كسره وسرقة محتوياته من الدراجات البخارية وعددها سته وما كينتى مياه وبعض المعدات فابلغ بذلك ولم يتهم أحداً معينا بالسرقة.
وفى يوم١٠/٢/٢٠٠٠ أبلغه المدعو فكرى حشمت بالعثور على دراجة بزراعات قرية أولاد خلف المجاورة لقرية الكشح فذهب الى هناك وتعرف عليها ولم يتهم أحدا معنيا بالسرقة ٠
ودلت تحريات الشرطة على ان مرتكبى هذه الواقعة هما:-

عبيد نظير عـبيد وشقيقه حمدان وأن أحـد مالكى هذه الدرجات المسروقة ويدعى على محمـد لحمد عليو والمقيم بقرية أولاد خلف أسترد دراجته منهما بعد دفع مبلغ مائتى جنيه وكذلك المدعو محمد أبو الحمد احمد سليمان .
وحيث انه بسـؤال الأخير نفى مـا ورد بتحريات الشرطـة فى هذا الشان وقرر أنه عثـر على دراجته المفـقودة بالطريق العام بقرية أولاد خلف وأنه لم يبلغ بالسرقة •
وحيث أنه باستجواب المتهمين أنكرا ما نسب إليهما .
وبجلسة المحاكمة أصرا على الأنكار، وأستمعت المحكمة لشهادة على محمد أحمـد عليو نفى ما جاء بتحريات الشرطة وقرر أنه عثر على دراجته بالزراعات بقرية أولاد خلف ولم يتهم أحدا بسرقتها.
وحيث ان الدفاع الحاضر مع المتهمين طلب برائتهما تأسيسا على خلو الأوراق من أى دليل وأن المجنى عليه لم يتهم أحدا بالسرقة ولم يشهد أحد رؤية المتهمين أثناء أرتكابهما السرقة وأن التحريات بمفردها لا تصلح دليلا .

سابع عشر: واقعة أتلاف السيارتين النقل وملحقاتها:-

• وحيث قرر محمد عطا الله عطيـه – صاحب مقهى (كـافتريا) تقع على الطريق السريـع سوهاج – أسوان الشرقى فى مـواجهـة قرية عرب الصـحة والتى تبعـد عن قرية الكشح بحـوالى عشر كـيلو متـرات وتقف بها السيـارات المارة على ذلك الطريق للاستـراحة أنه يوم٢/١/٢٠٠٠ أغلق نجله علاء المقـهى فى الثالثة عـصرا وأخبـره بأن المدعو نور فوزى حكيم ترك سـيارته النقل أمام الكافـتريا وتوجه لمنزله بالكشح وأضـاف أنه بعد عشاء ذلك اليوم وأثناء وجـوده أمام منزله شاهد ألسنة اللهب تتصاعد من السـيارة النقل التى كانت تقف أمام المقهى فهرع الى هناك فشاهد على مقربة منها كل من المتهمين أبـو العلا أحمد عبد العال والفنجرى عبده شاكر معلاوى الشهير بالصغير والذى كان يحمل أناءا (جيـركن) وشاهد السيارة وقد اشتعلت كابينتها وعند إقترابه نهره الأخير وهدده فامتثل وأستطرد قائلا أنه شاهد سيارة نقل أخرى مشتعلة كانت تقف على مقربة من مكان وقوف الأولى والتى تبين فيما بعد انها مملوكة لادوارد وممدوح حـسنى هابيل وأن المتهمين أستقلا سيارة ربع نقل كانت تقف على مقربة من مكان الواقعة ولم يشاهد كيف أحترقت السيارتان .
وحـيث أنه بسـؤال نور فـوزى حكيم قـرربانه يقـود السـيارة النقل رقـم ٤٢٠٣٦نقل القـاهرة بمقطورتهـا رقم٥٩٠٥٠ القاهرة ويمتلك نصيبا فيها وأنه يوم٢/١/٢٠٠٠ تركها أمام كافتريا محمد عطا الله عطيه وتوجه الى منزله ويوم٥/١/٢٠٠٠ توجه للاطمئنان عليها فوجدها محترقة ولم يتهم أحد بحرقها.
• وقرر أسحق بولس نوع قائد السيـارة رقم٥١٢٤٩ نقل سوهاج والمملوكة لكل من ممدوح وإدوارد حسنى هابيل بمضمون ما قرر سابقه .
وجاء بتـحريات الشـرطة أن مرتكبي هذه الواقـعة هما:- أبـو العلا احمـد عبـد العال، والفنجرى عـبده شـاكر المعلاوى وشهرته الصغير عبده شاكر وذلك بسكب البنزين على السـيارتين وأشعال النيران بهما أثناء وقوفهما على الطريق فيما بين قريتى الكشح ودار السلام •
وثبت مما تقرير المعمل الجنائى عن فحص السيارة رقم ٤٢٠٣٦ نقل القاهرة ومقطورتها رقم ٥٩٠٥ القاهرة أنها سيـارة مرسيدس كانت تقف على جانب الطريق السـريع بالقرب من مدخل قرية الكشح مقـابل عزبة عرب الصحـة أمام الكافتريـا وتبين كسر الزجاج الامـامى قبل الحريق وكـسر صندوق العدة وخلو من المحـتويات وعدم وجـود البطاريات وقطع كوابل توصـيلها باستـخدام أداة كـمقص أو مـا يشابه ذلك وأنه تم قـبل نشوب الحريق وتـبين أن الحريق قد بدأ وتـركز وأنحصـر بكابينة القـيادة مع سلامـة باقى مكونات السيـارة من آثار الحريق •
وبرفع مخلفات الحـريق بمنطقة تركزه عثر عـلى بقايا أجزاء لآطارات كاوتشوك داخلى وتبين سـلامة وصلات الوقود والخزان ولا عـلاقة له بالحريق الذى يرجع سببـه الى أيصال مصدر حـرارى سريع ذي لهب مكشوف كعود ثقـاب مشتعل أو ورقـة مشتعلة أو كـهنه مشتعلة بمحـتويات منطقة بداية الحريق والمتـمثلة فى مكونات ومحتـويات كابينة القيادة وفرش السـرير الخلفى وأطارات الكاوتشوك السابق تجميـعها كوسيط مـساعد على الاشتعال بمنطقة بداية الحريق.
وبفحص السيارة الثانية رقم٥١٢٤٩ نقل سـوهاج ومقطورتها رقم ٥٠٠٣٨ سوهاج ملك أدوارد حسنى هابيل تبين أنها ماركة مـرسيدس وتقف بمقطورتها بمحاذاة الترعة على ذات الـطريق بالقرب من السيارة الأولى وأن بها كسر بصندوق العـدة الجانبى الخالى من محتوياته وكذا تبين عدم وجـود البطاريات بالسيارة وقطع كوابل توصيلها باستخدام أداة كمقص حداد أو ما شابه ذلك قبل نشوب الحريق بالسيارة وتبين شدة تعرض مكونات ومحتويات السيارة لحـرارة ونيران الحريق الى درجة التفحم والتدمير الشديد وبحـالة تشير الى تركز النيران بثلاث مناطق منفصلة عن بعضها البعض يتخللها بعض المناطق السليمة •
وبرفع مخلفات الحريق بمنطقة تركزه عثر على بقايا لأطارات كاوتشوك داخلى محترقة وبقايا قش جاف وتبين سلامة التوصيلات الكهربائية ووصلات الوقود وخزانه وأنه لا علاقة لهم بالحريق •
ويرجع سبب الحريق الى أيصال مصدر حراري سريع ذو لهب مكشوف كـعود ثقاب مشتعل أو ورقة مشتعلة أو كهنة مـشتعلة أو قش مـشتعل أو كـهنة مشـتعلة أو قش مشـتعل أو ما شابه ذلك بمحـتويات مناطق بداية

الحريق كل منها على حدا والمتمثلة فى مكونات ومحتويات كابينة القيادة وإطارات الكاوتشوك الداخلي السابق تجميعها كوسيط مساعد على الاشتعال ويوجد تشابه فى أسلوب إشعال النيران بالسيارتين متمثلا فى نوع المادة الوسيطة للاشتعال وهى أجزاء الإطارات والقش

وحيث أنه باستجواب المتهمين أنكرا ما نسب إليهما

وحيث أنه بجلسة المحاكمة في٣/٢/٢٠٠٢ حضر عبد الستار محمد عطا الله نجل الشاهد فى هذه الواقعة وقرر أن والده مريض بمرض عقلي وأنه مودع بأحد المستشفيات بمدينة أسيوط وقدم صورة ضوئية من شهادة طبية صادرة من إدارة الصحة العقلية والنفسية باسم المذكور وثبت بها أنه بتوقيع الكشف الطبي عليه١٥/٨/١٩٩٧ تبين أنه مصاب بانفصام ذهني مع التوصية بتحويله الى مستشفى الخانكة كما قدم أوراقا طبية صادرة من أطباء متخصصين فى علاج الامراض النفسية والعصبية وشهادة صادرة من مديرية الشئون الصحية بسوهاج فى١٥/٦/١٩٩٧م تفيد أن المذكور مصاب بفصام ذهني مزمن غير قابل للشفاء يعطله عن العمل الطبيعي .

وبجلسة٦/٤/٢٠٠٢ استمعت إليه المحكمة فقرر أنه لم يكن موجودا بالبلدة وقت الاحداث وأنه لم يشاهد شئ وانه لا يعرف المتهمين وأنه مريض بمرض عقلي ولا زال يعالج منه.

وحيث أنه بجلسة المحاكمة الاخيرة مثل المتهم أبو العلا أحمد أبو العلا وأعتصم بالإنكار والتمس الدفاع الحاضر معه براءة المتهم مما هو منسوب إليه تأسيسا على عدم مشاهدة أحد للجناة أثناء ارتكاب الواقعة وأن هناك سرقة تمت لاجزاء السيارتين قبل الحريق لم يقل بها أحد وأن تقارير المعمل الجنائي كذب ما ادعاه محمد عطا الله عطية بشأن المادة المستعملة فى الحريق ، علاوة على ما ثبت من أن هذا الشاهد مريض بمرض عقلي ومن ثم لا يمكن الاطمئنان لشهادته .

وحيث أنه بسؤال اللواء/ أحمد أحمد أحمد أبو حرب مساعد مدير أمن سوهاج وكان أبان الاحداث المسئول الأمني عن المنطقة التى وقعت بها٠ قرر أنه يوم الجمعة الموافق٣١/١٢/١٩٩٩ وقعت مشادة بين بعض المسلمين والمسيحيين بقرية الكشح بسبب عملية شراء وبيع أقمشة بالآجل ترتب عليها تجمع عدد من المسيحيين قاموا بإلقاء الهتافات المثيرة وحدث إطلاق أعيرة نارية أصيب من جرائها بعض الاشخاص وأتلفت أكشاك ومحلات للطرفين ولم يقف على شخصية مرتكب هذه الأحداث إلا أنه عقب ذلك كان ملحوظا وجود حاله من التوتر خاصة لدى المسيحيين وقد تواجدت قوات الأمن بطرقات القرية وبحالة ظاهرة وأثناء مروره صباح يوم الأحد٢/١/٢٠٠٠ (يوم الاحداث) فى العاشرة وأربعين دقيقة شاهد تجمعا من المسيحيين يربو على ثلاثين شخصا بشارع أبو سيفين بالقرب من كنيسة أبو سيفين فتوجه ناحيته لاستطلاع الأمر فوجد الجو مشجونا على حد تعبيره وأرجع ذلك الى زعم أحد الأشخاص المتواجدين باعتداء مسلم على يده بعصا وبفحص هذا البلاغ تبين عدم وجود إصابات به فحاول تهدئة الموقف وطلب من القس أسحق راعي كنيسة أبو سيفين والذي كان ضمن المتجمعين مساعدته فى ذلك إلا انه لم يستجب لندائه وتمكن بمفرده من منع المتواجدين من الخروج الى شارع بورسعيد الرئيسي وحينذاك سمع أصوات لجرس كنيسة الملاك بدقات جنائزية على الرغم من انتهاء الصلاة بها وقبل انتهاء الدقات سالفة الذكر سمع أصوات طلقات نارية مكثفة ومتفرقة وكان بعضها آتيا من أعلى كنيسة أبى سيفين ومن الجهة الشرقية حيث الكثافة السكانية المسيحية ثم الجهة الغربية حيث تواجد الكثافة المسلمة وكان مستوى الإطلاق فى البداية من فوق أسطح المنازل من الجهتين وعقب ذلك سادت المنطقة إشاعات مفادها أن المسيحيين أطلقوا أعيرة نارية صوب المعهد الديني بالكشح وقتلوا أشخاص بمسجد بالقرية وانهم وضعوا السم بمياه الشرب ثم اندلعت الأحداث والتي لا يعرف كيف بدأت وتطورت إلا انه يقرر بأن المواجهات الشخصية التى وقعت بين الطرفين ونجم عنها قتلى ومصابين وحرائق حدثت بالأماكن النائية على أطراف القرية والتي يمكن التسلل إليها بدون الدخول لطرقات القرية والأماكن الزراعية والقريبة منها •

وحيث أنه بسؤال رمضان أحمد على نصار شيخ المعهد الديني الأزهري بقرية الكشح قرر أنه أثناء وجوده بمقر المعهد فى الحادية عشرة من صباح يوم٢/١/٢٠٠٠ للأشراف على أداء امتحانات الفصل الدراسي الأول بالمعهد تناهى الى سمعه صوت أجراس الكنائس بالقرية فى وقت واحد متوليا وفى أثناء ذلك وبعده سمع صوت الأعيرة النارية وبعضها كان موجها لمقر المعهد وفعلا أصدمت بعض الطلقات بالطابق الثاني وحطمت زجاج أحد نوافذ مكتب الشيخ محمود السمان شيخ المعهد الإعدادي الذي يشغل الطابق الثاني من ذات المقر وأضاف بأن الأعيرة كانت آتيه من ناحية كنيسة أبى سيفين ومساكن المسيحيين التى تقع فى الجهة البحرية من مقر المعهد القريبة منه

وحيث أنه بسؤال محمود السمان عبد الرحمن شيخ المعهد الديني الأزهري الإعدادي بقرية الكشح قرر مضمون أقوال سابقه •

- وأثبت العقيد عادل وشاحي مأمور مركز دار السلام بمحضره٣/١ /٢٠٠٠ إصابات لعشرة أشخاص ينتمون لقرى مجاورة لقرية الكشح وهم: ١- عزت فهمي عوض من قرية النقاميش ٢- جمال حسن حسن من قرية البلابيش ٣- السيد محمد أحمد من نجع الدير ٤- السيد جاد الرب أدم ٥- على محمود موسى ٦- إسعاد على موسى ٧- الصغير محمود مرسي من قرية الزرازره ٨- راتب أحمد على من قرية البلابيش

٩- هاني راضي حامد من دار السلام ١٠- كيرلس غبريال من قرية النقاميش وجميعهم أصيبوا فى أحداث يوم٢/١/٢٠٠٠

وثبت من مشاهدة نسخة شريط الفيديو كاسيت المقدم من محام المتهمين المسيحيين أنه يتضمن حلقة من برنامج أخبار الناس وفيه التقت مقدمته ببعض من أهالي قرية الكشح حيث قرر أحد ممن التقت بهم أصيب فى الأحداث وهم مسيحي الديانة أن الذين اعتدوا عليه وعلى آخرين من المسيحيين ليسوا من قرية الكشح وانما هم من قرية البلابيش كم تضمن من الشريط لقاء مع القساوسة الذين قرروا بأن الدولة قررت صرف تعويضات للمتضررين من الأحداث التى وقعت بالقرية

- وشهد حشمت حمدي محمد من قرية البلابيش المستجدة القريبة من قرية الكشح أنه على اثر سماع أهالي القرية بأحداث الكشح وان هناك معركة بين المسيحيين والمسلمين بالقرية ولكون أهالي قريتهم من المسلمين فقد خرجت جموع منهم للطريق الزراعي لمعرفة ما يجري هناك. وبمضمون ذلك شهد راتب أحمد على السيد وعادل جابر عبد المجيد على بتحقيقات النيابة العامة

وشهدت علية الديب عبد المجيد من قرية العقولة المجاورة لقرية الكشح أنه عصر يوم/١٢/١٩٩٩ ٣١حضرت ونجلها أحمد عبد الغفار حسن الطالب بمعهد دار السلام الثانوي الأزهري لتوقيع الكشف الطبي على نجلها الصغير لدي أحد أطباء قرية الكشح و عقب فراغهم من ذلك وأثناء سيرهم بشارع بورسعيد بالقرية دخلوا محل أخذيه تبين فيما بعد أنه لسوريال جيد أسحق المجاور لمحل راشد فهيم منصور - لشراء حذاء للصغير وحدث نقاش بينها وبين صاحب المحل بشأن السعر إذ طلبت منه شرائه بسعر أقل مما حدده فجذب الحذاء من يدها ودفعها بيده فتدخل نجلها أحمد عبد الغفار معاتبا مذكرا إياه بشهر رمضان فسب له الدين وشهر رمضان. وعلى أثر ذلك تدخل أحد الأشخاص تبين فيما بعد أنه فايز عوض حسن وحدثت مشادة بينه وبين صاحب المحل وانه ونجلها انصرفا

- وشهد أحمد عبد الغفار حسن بمضمون ما شهدت به والدته
- وثبت ذلك من تحريات العميد/ مصطفى على سليم مدير إدارة البحث الجنائي بسوهاج
- وشهد عثمان عبد الشكور عثمان فكار عمدة قرية البلابيش المستجدة بانه على أثر سماع أهالي قريته ونجوعها بأحداث الكشح التى وقعت فى يوم٣١/١٢/١٩٩٩ انفعلوا بها وحاول البعض منهم التوجه الى هناك إلا أنه وأخرين من أهلي تدخلوا لاقناع هذه الجموع الا أنه يوم٢/١/٢٠٠٠ وعلى أثر معاودة تفجر الأحداث عاودت الأهالي الاعتزام على التوجه لقرية الكشح لمناصرة المسلمين هناك وفعلا توجه عدد كبير من الأهالي للطريق السريع للتوجه الى هناك وبعضهم أعترض السيارات المارة
- وشهد بمضمون ذلك ماهر محمد محمد شيخ خفراء قرية البلابيش المستجدة والخفير النظامي أبو الوفاء منصور محمد على وشيخ ناحية البلابيش المستجدة فارس ثابت عبد الرحيم جاد

وحيث أنه بجلسات المرافعة حضر المتهمون جميعا عدا التاسع عشر فوزي حكيم عبد الشهيد والسابع والخمسون ممدوح ماهر عبد الله والتاسع والسبعون خلف محمود العك والثالث والتسعون الفنجري عبده شاكر معلاوي وشهرته الصغير ذ وذلك على النحو سالف البيان

وحيث ثبت من الأوراق وفاة المتهم الخامس والثلاثين يوسف فوزي حكيم· من واقع شهادة وفاته المؤرخة فى ٩/٥/٢٠٠٢والمقدمة بجلسة المرافعة السابقة

وحيث قررت المحكمة حجز الدعوة ليصدر فيها الحكم بجلسة٢٧/١ /٢٠٠٣ ثم قررت مد أجل الحكم بجلسة اليوم لاتمام المداولة

وحيث أن المحكمة أحاطت بظروف المتهمين الحدثين أحمد فصاد وحفني وأحمد صابر وعسران من الإطلاع على تقرير الباحث الاجتماعي المقدم للمحكمة بهيئة سابقة مغايرة وما تم من مناقشته بشأنه بجلسة/ ٢٠٠٠ ١٢/٣

وحيث أنه يبين للمحكمة من السرد السالف لوقائع الدعوة أن حالة من التوتر والفوضى العشوائية سيطرت وسادت أنحاء قرية الكشح يوم٣١/١٢/١٩٩٩ ووصلت الى ذروتها يوم٢/١/٢٠٠٠ حيث امتدت يد غاشمة تعبث بأقدار الناس ومقدراتهم فراحت تعبث فى أرجاء القرية تخريبا وتقتيلا بغير وازع من ضمير، متسلحة بالجهل وشهوة الانتقام منساقة وراء أكاذيب وإشاعات كاذبة مغرضة بغير رادع فعل الرغم مما ثبت من الأوراق من أن الأحداث بدأت فى حوالي التاسعة الى العاشرة صباح يوم٢/١/٢٠٠٠ استمرت حتى الثانية أو الثالثة مساء ذلك اليوم فانه لم يضبط أي من مرتكبيها متلبسا بها كما لم تضبط أي أسلحة أو أدوات أو مسروقات رغم ما حفلت به الأوراق من وقائع قتل وحريق وسرقات مما ينبئ عن أن حالة من الارتباك قد سيطرت على الجميع وأنتاب المجنى عليهم وذويهم حالة من الهلع والفزع وهالهم جسامة ما لحق به من خسائر مادية وفقدهم لذويهم بأيد غاشمة مجهولة وهذا ما قالوا به عند بدأ التحقيقات ثم عدلوا عنه وراحوا يسندون الجرائم التى وقعت الى معنيين بعد أن كانوا مجهولين وذهب بعض من الطرفين الى المبالغة فى سرد الخسائر التى لحقت بهم مما حدا النيابة العامة الى استبعاد الكثير من الاتهامات التى نسبت للعديد من الأشخاص ، كم ذهب بعضهم الى نسبة جرائم متعددة لشخص واحد فى زمن واحد مع تعدد الأماكن وتباعد

المسافات بينها بحيث أضحى تصديق أحدهم يعنى بالضرورة تكذيب الأخر وكذلك نسبتهم الاتهام لأشخاص ثبت بالدليل القطعي اليقيني عدم تواجدهم على مسرح الأحداث وقت وقوعها وتناقضت أقوالهم مع بعضهم البعض وأختلف معظمها مع تقارير الصفة التشريحية وبعضها تناقض معها تناقضا يستعصي على الملائمة والتوفيق وبعضها ثبت من معاينات النيابة العامة استحالة وقوعها بالتصوير الذي قيل به هذا علاوة على عدم معقولية تصوير كيفية وقوع كثير من الوقائع وفى ظل ذلك أهتز الدليل فى الدعوى وأضحى غير قادر على حمل حكم بالإدانة وذلك **للأسباب العامة الآتية علاوة على الأسباب الخاصة بكل واقعة على النحو الذي سوف تورده المحكمة:-**

أولاً:- عدم ضبط أي من الجناة متلبسا بارتكاب أي جريمة من الجرائم التى وردت بأمر الاحالة أو أي من الأسلحة أو الأدوات التى قيل أنها استعملت فيها أو المسروقات على الرغم مما ثبت من أقوال من عاصروا الأحداث أنها بدأت عقب عصر يوم١٩٩٩/١٢/٣١ استمرت حتى حوالي العاشرة مساء ذات اليوم وقع خلال هذه المدة أتلاف وتحطيم وتكسير الأكشاك ومحلات تجارية واعتداء على أموال وأشخاص من الطرفين ثم أستمر الترقب والتوتر سائدا قرية الكشح والقرى المجاورة لها فى اليوم التالي ثم صباح يوم٢٠٠٠/١/٢ وقعت الأحداث الجسيمة والتي بدأت فى حوالي التاسعة أو العاشرة صباحا واستمرت حتى حوالي الثانية أو الثالثة مساء من قتل وقع فى أطراف القرية وبعيدا عن طرقاتها وحريق وسرقات ٠

ثانياً:- إسناد الاتهام لأشخاص ثبت على وجه الجزم واليقين عدم تواجدهم على مسرح الأحداث وقت وقوعها

ثالثاً:- إسناد الاتهام من قبل بعض المجنى عليهم وذويهم لأشخاص بارتكابهم لجرائم فى زمن واحد وفى أماكن متعددة رغم تباعد المسافات بين تلك الأماكن المدعى بوقوع تلك الجرائم بها بحيث إذا صدق بعضهم تعذر بل استحال تصديق البعض الاخر وليس فى الأوراق ما ينهض دليلا على ترجيح قول على أخر٠

رابعاً:- استبعاد النيابة العامة لكثير من الوقائع المبلغ بها وعدم إسناد الاتهام فيها لأشخاص معنيين رغم اتهامهم من ذوى الشأن وهو ما يعنى عدم صحة تلك البلاغات أو إسنادها لمجهول ومن أمثلة بلاغ على محمد أحمد صاحب كشك بشارع بورسعيد بإتلاف محله من قبل القمص جبرائيل عبد المسيح ورأفت رشدي أو عروق وشقيقه عفت وبلاغ عبد المبدي فاضل بدوي واتهامهم للقمص بسادة غبريال ميخائيل وعماد عزت عزمي وعماد مشرقي عزمي بإتلاف كشكه وبلاغ عبد الهادي أمين محمد احمد الإتلاف واتهامه للقس لوقا الجبلى ورياض لبيب عجايبى وجوزيف رياض لبيب وبلاغ فراج سليمان أحمد واتهامه لإبراهيم برسوم أسحق وابناء عمومته رفعت بخيت جيد وصلاح بخيت جيد وسميحة هاشم السيد واتهامها للقس بسادة غبريال وجوزيف عزيز قزمان وبلاغ محمد سليم ابراهيم واتهامه للقس أسحق وبباوى جرجس بباوى وشهرته المناويلي وروماني سعيد شنوده بإتلاف مقهاه وبلاغ يسرى محمد سليم ابراهيم واتهامه مجدى عدلى جيد ميخائيل ونان عزيز غالي روبيان وليم بإتلاف فترينه مواد غذائية ملكه وبلاغ عوض الله حمدي عباس واتهامه للقس أسحق وميخائيل وهيب القمص بإتلاف كشكه وبلاغ صلاح محمد السيد أحمد واتهامه دنيال ناشد شكر الله وشقيقه بقطر بإتلاف عربة يد لبيع الخضراوات وبلاغ محمد حسن أحمد ابراهيم واتهامه لوهيب سعيد بسادة والقس لوقا الجبل ونشأت مرسي عازر ودنيال ناشد شكر الله بإتلاف مقهاه وبلاغ إسماعيل عبد الحميد إسماعيل واتهامه مكاريوس بوتاب نان وشقيقه تيتو بإتلاف عربة يد ملكه وبلاغ عرفات فواذ نور الدين واتهامه لميلاد لبيب عجايبي وشقيقه رياض وبلاغ حماده مصطفى أحمد واتهامه ليوحنا سيفين طانيوس وأخرين بإتلاف بضاعته. وبلاغ كمال فرج بدر ابراهيم واتهامه للقس جبرائيل عبد المسيح وأخرين وبلاغ صابر على إسماعيل واتهامه للقس أسحق ومنير لمعي لوندي بإتلاف بضاعته وبلاغ شعبان محمود كريم واتهامه للديب عزيز غالي ومنير بشر قديس ونادى عطيه وبلاغ وحيد محمود أحمد واتهامه للقس بسادة غبريال ونان عزيز غالى وميخائيل فايز هارون وبلاغ الضبع أمين زياد واتهامه للقس بسادة غبريال وأخرين وبلاغ جبرائيل محمد السيد أحمد واتهامه للقس بسادة غبريال وشهيد علامة قدسي وشهدي عطية ومجدى عدلى جيد الفولى وبلاغ رمضان عوض إسماعيل واتهامه لرياض لبيب عجايبى وشقيقه ميلاد ومجدى وأيهاب رياض لبيب وبلاغ محمد رضا فرج معلاوي واتهامه لمرزوق فخري رمسيس وأخرين وبلاغ المعرجى السيد سباق واتهامه للقس أسحق راتب سدره والدكتور/ لبيب شنوده وبلاغ صفوت منير مرعى واتهامه لبيومى رمضان وإبراهيم على عبيد وشقيقه عبد الرحيم وبلاغ سوريال حلمي سيفين واتهامه لفايز عوض أحمد حسين وشقيقه فوزى وعبد الناصر وبلاغ رأفت الديب أرسل واتهامه الضبع جاد الكريم وأخرين بإتلاف مخازنه وبلاغ أيمن راشد فهيم ووالده واتهامها لفايز عوض احمد وشقيقه بالاعتداء عليهما وأتلاف محلهما وبلاغ منير فخرى بباوى واتهامه للمتهمين سالفى الذكر وبلاغ منان نبوس حنين واتهامه لعبد الناصر وعوض أحمد وجابر عبد الغنى عبد الله ومظهر خلف أبو القاسم وبلاغ سمعان مفيد خليل واتهامه ناصر محمد عسران وبلاغ ميلاد وصفى عطيه واتهامه كمال ابراهيم عبد الحميد وأبو عسران ابراهيم عبد الحميد وبلاغ برنابه شهيد قديس صليب

واتهامه فايز عوض وشقيقه فوزى وآخر وبلاغ زكريا سعد سعيد واتهامه لناصر محمد عسران وآخر•
وتلك البلاغات جميعها عن وقائع أتلافات الاكشاك والمحلات حدثت يوم٣١/١٢/١٩٩٩ م بالإضافة لمثيلتها عن أحداث وقعت يوم٢/١ / ٢٠٠٠ ومن أمثلتها بلاغ عدلى جيد ميخائيل بسرقة مخازن لمواد البناء ملكه وبلاغ ميخائيل جيد ميخائيل بسرقة أخشاب وبلاغ وجيه مفيد فهيم خليل بسرقة بالإكراه واقتحام لمسكنه واتهامه لكل من صابر عسران وصابر الاقرع وعلى عبد الغنى وشقيقه جابر وأشرف وشريف حسيب واحمد أبو دياب وبلاغ وهيب سعد وهيب بمحاولة اقتحام منزله وأطلاق أعيرة نارية عليه من قبل خليفة رفاعى صادق ومحمود أمين وكذا بلاغ خلف حكيم عبد الشهيد وأخويه عادل وعدلى واتهامهم لخليفة رفاعى صادق ولطفى عبد الله دسوقي وبلاغ ألفى مترى حبيب بسرقة ماشيته ودوابه واتهامه لعيسى كمال السمان وشقيقه فتوح وآخرين وبلاغ جرجس نصرى مجلع بسرقة منزله واتهامه لمحمود دياب وبلاغ ناصر عبد الملاك بولس وشقيقته نصرت واتهام محمود أبو صبيح وياسر مبدى وراضى عبد الشافى وروبي ثابت حجازي والزمزم أبو أحمد وبلاغ عبد الملاك بولس يونس واتهامه لحجاج جاد الكريم محمد والزمزمى أبو احمد وآخرين بسرقة منزله وبلاغ أيوب جاد الله سلامة واتهامه لعلى البط وخلف الجرم بسرقة ماشيته ومصوغاته الذهبية وبلاغ فايزة حليم مرقص بسرقة ماشيتها بالإكراه •
وكل ما تقدم ينبئ عن أن النيابة العامة لم تطمئن لصحة وجدية تلك البلاغات وتشاركها المحكمة فى عدم الاطمئنان وينسحب ذلك على مثيلها من البلاغات الى شملها أمر الاحالة والتى وقعت فى ذات الظروف •
خامسا:- التأخير فى الإبلاغ عن الواقعات والسرقات رغم عدم وجود مبرر لهذا التأخير لثبوت تواجد قوات الأمن بمنطقة الاحداث وفريق التحقيقات من أعضاء النيابة العامة الذين باشروا التحقيق منذ تفجر الأحداث فى٣١/١٢/١٩٩٩م ومن أمثلة ذلك التأخير فى الإبلاغ عن واقعات أتلاف الشوادر والاكشاك والفرش وعربات اليد التى وقعت فى٣١/١٢/١٩٩٩ م ابتداء من الساعة الرابعة والنصف مساءً انتهت فى حوالى العاشرة من مساء ذلك اليوم ولم يبلغ عنها المجنى عليهم إلا ابتداء من يوم٨/١/٢٠٠٠ ثم توالت البلاغات بكثرة عقب أعلان الدولة عن صرف تعويضات للمتضررين من تلك الأحداث واستمرت حتى/١/٢٠٠٠ ٢٨وهذا التأخير على النحو الذى أسلفته المحكمة يضفى كثير من خلال الشك ويوحي بعدم الاطمئنان والثقة فى جدية وحقيقة هذه البلاغات ودوافع مقدميها
سادسا:- أنفرد أحد أفراد الأسرة الواحدة بالشهادة دون غيره من أفراد الأسرة رغم تواجدهم جميعا معا فى زمان ومكان الحدث ومن أمثلة ذلك انفراد الضبع ميخائيل حبيب بالشهادة عن واقعة مقتل نجله وائل وحريق وسرقة منزله رغم تواجد والدته عفيفة داود سلامة وزوجته أمال سرجيوس بباوي بذات المنزل وانفراد مريم قسطنين شنوده بالشهادة على واقعة مقتل والدتها بونه القمص جبرائيل والشروع فى قتلها رغم تواجد باقى أفراد بالمنزل وقت وقوع الحادث وانفراد سامي عبد المسيح أسكندر بالشهادة على واقعة مقتل والده وشقيقته سامية دون باقي أفراد الأسرة وانفراد نبيل سامي سيف بالشهادة وعلى واقعة حريق مخازنه وسرقتها والاعتداء عليه رغم ثبوت تواجد زوجته رفقته وقد حجبها عن الشهادة وانفراد عدلي لبيب جرجس بالشهادة عن واقعة سرقة أغنامه ومنقولات منزله رغم ما قرره من تواجد أفراد أسرته صحبته وقت الحادث وهذا ما يؤدي الى عدم الاطمئنان لتلك الروايات وعدم الثقة بها •
سابعا:- تغير مسار الدليل القولي بعد يوم٣/١/٢٠٠٠ فقد سارت التحقيقات منذ بدئها فى٣/١/٢٠٠٠ فى كثير من الأحداث على نهج واحد هو عدم إسناد الاتهام فيها لمعين بالذات فبينما يقرر جميع من سئلوا فى ذلك اليوم وفى يومي ٤،٥/١/٢٠٠٠ أنهم لم يشاهدوا ولا يعرفوا مرتكب تلك الأحداث يصبح بعد ذلك هؤلاء المجهولين معلومين لهم وذلك عند أعاده سؤال هؤلاء فى جلسات التحقيق التالية ومن أمثلة ذلك ما قررته منال ظريف فارس فى٢/١/٢٠٠٠ بشأن مقتل زوجها ممدوح نصحي صادق بنفيها معرفة مقتحم منزلهم وقاتل زوجها ثم إسنادها الاتهام فى١٣/١/٢٠٠٠ لمعلوم وما قررته مريم قسطنين شنوده فى٣/١/٢٠٠٠ من عدم معرفتها لمرتكب حادث مقتل والدتها والشروع فى قتلها ثم إسنادها الاتهام لمعلوم يوم٦/١/٢٠٠٠ وإسناد الاتهام بالشروع فى قتل صفوت لبيب شنوده لمعلوم فى١٦/١/٢٠٠٠ رغم سبق عدم ذكره له فى/١/٢٠٠٠ ٣ وما قرره عنتر وهيب جرجس فى٣/١/٢٠٠٠ من عدم معرفته لقاتل والده والشارع فى قتله واقتحام منزله وعدم استطاعته التعرف عليه فيما لو عرض عليه ثم إسناده الاتهام بعد ذلك وتحديدا فى١٩ /١،٩/٣/٢٠٠٠ لمعلوم وما قرره أحمد حمدي عبد الحميد فى٣/١ /٢٠٠٠ بأنه لا يتهم احداً بأحداث أصابته لم يقرر فى ٢٣/١/٢٠٠٠ أنه يتهم معنيا بذاته وقد استبعدته النيابة العامة من الاتهام •
ثامنا:- شاب معظم تحريات الشرطة قصور وتناقض يبعث على الشك وعدم الاطمئنان إليها
وذلك للأسباب الآتية -:
١- جانب معظمها الدقة والصواب والتناقض مع بعضها البعض ومن أمثلة ذلك:-

أ- فى واقعة مقتل حليم فهمى مقار ورفاقه بحوض عفيفي أثبت النقيب/ طه زهير رئيس وحدة مباحث دار السلام بمحضره المؤرخ٨/١/٢٠٠٠ أن تحرياته دلت على أن مرتكب هذه الواقعة هما خليفة رفاعي صادق وأبو الفضل أبو القاسم إبراهيم وشهرته خلف ثم يضيف فى محضر لاحق آخرين هما ممدوح ماهر عبد الله وخلف محمود العك ثم تستبعد تحريات العقيد/ محمد بدر الدين عبد السلام بإدارة البحث الجنائي بمديرية أمن سوهاج المدعو أبو الفضل أبو القاسم ابراهيم الشهير خلف وتنفى تواجده على مسرح الحادث

ب- عدم دقة التحريات بشأن التعرف على جثة المجنى عليه معوض شنوده معوض فقد ورد بتحريات المقدم محمد كامل نصار أن الجثة المعثور عليها هى لعاطف عزت ذكي ثم يثبت فيما بعد أنها لمعوض شنوده معوض

جـ - عدم دقة تحريات النقيب/ طه زهير فى١٨/١/٢٠٠٠ بشان المتهم عبد الراضى السيد محمد أحمد عرنوط فبينما يقرر أن تحرياته أسفرت عن عدم تواجد ذلك المتهم بالقرية وقت الاحداث وتواجده خارج البلاد (المملكة العربية السعودية) يعود ويقرر بعكس ذلك. وينسب له تواجد واشتراك فى الأحداث ·

٢- تضمنت معظم التحريات ترديد لأقوال المجنى عليهم وذويهم رغم تناقض هذه الأقوال مع تقارير الطب الشرعي والتقارير الفنية الأخرى تناقضا يستعصى على الملائمة والتوفيق ومن أمثلة ذلك:-

أ- ترديد تحريات الشرطة لأقوال أسرة عبد المسيح محروس أسكندر بشأن مقتل سامية عبد المسيح محروس من أنها أصيبت من جراء إطلاق أعيرة نارية عليها ثم يثبت بتقرير الصفة التشريحية أن أصابتها التى أودت بحياتها لا تحدث من أعيرة نارية وأنما من جراء آلة حادة صلبة كسكين أو ما شابه

ب - ترديد تحريات الشرطة لأقوال منال ظريف فارس بشأن أصابة زوجها ممدوح نصحى صادق وكونها وقعت بمؤخرة سلاح ووقوفها عند هذا الحد رغم ما ثبت بعد ذلك بتقرير الصفة التشريحية للمجنى عليها من أصابتها بإصابة طعنية بأعلى يسار الصدر وأعلى مقدم العنق الأيسر تحدث من الاعتداء عليها بجسم صلب ذو حافة حادة كالمطواة أو ما فى حكمها ·

جـ- ما قرره المقدم محمد كامل نصار المفتش بإدارة البحث الجنائي بسوهاج بشأن تحريات عن مقتل عاطف عزت ذكى واقراره بانه أستقى معلوماته من والدة المجنى عليها رغم ثبوت عدم تعرفها على الجثة وعلى ما ادعت أنها جثة نجلها والتى لم يعثر عليها ·

د- ثبوت أصابة المجنى عليه جابر سدراك سعيد بأصابة قطعية بوحشية يسار العنق حدثت من جسم صلب ذو حافة حادة أى كان نوعها علاوة على أصابته النارية ومع ذلك ورد بالتحريات أن المجنى عليه المذكور قتل من جراء أطلاق النار عليه ولم يرد بها ذكر لاستعمال أحد من الجناة لآلات أخرى غير الأسلحة النارية

هـ - ترديد التحريات لما قرره محمد عطا الله عطيه بتحقيقات النيابة العامة بشأن واقعة حريق وأتلاف السيارتين رقمي ٥١٢٤٩ نقل سوهاج ومقطورتها، ٤٢٠٣٦ نقل القاهرة ومقطورتها من أن أحد الجناة كان يحمل أناء يعتقد أن بداخله مادة قابلة للاشتعال (بنزين) وأنه ربما يكون قد سكبها على السيارتين وثبوت خلو السيارتين مما يشير الى استعمال مادة بترولية فى الحريق ·

٣- جاءت التحريات فى كثير من الواقعات قاصرة عن ذكر كيفية وقوع الجرائم التى أدلت بدلوها فيها ومن أمثلة ذلك واقعة سرقة منزل عدلي لبيب جرجس وصفوت توفيق حبيب وسمار شرقاوى ونيس وسميحة حافظ السايح ومنزل فارس لوندى فلم تسفر التحريات عن كيفية وقوع السرقة ولا مكان إخفاء المسروقات وبالتالي ضبطها

٤- تناقض التحريات مع أقوال بعض من سئلوا بالتحقيقات أما بنفى مشاركة أشخاص فى أحداث معينة خلافا لما قال بالمشاهدة ومن أمثلة ذلك ما قررته سامية تادرس لوندى بشأن مقتل والدها وشقيقها ناصر واتهامها للعديد من الأشخاص ثم استبعاد التحريات لبعضهم وكذا الحال بالنسبة للمجنى عليه نبيل سامي سيف ، أو بإضافة متهمين آخرين غير الذى قال بهم من سئلوا بالتحقيقات ومن أمثلة ذلك واقعة مقتل وائل الضبع ميخائيل حيث أتهم والده شخصين بارتكاب الحادث ثم أتت التحريات بأربعة آخرين. غير من ذكروا. ومثلها واقعة مقتل حليم فهمى مقار ورفاقه ·

٥- التناقض بين التحريات وأقوال بعض المجنى عليهم ومثال ذلك ما رددته التحريات بشأن واقعة سرقة دراجة على محمد أحمد عليو ومحمد أبو الحمد أحمد سليمان من محل ميلاد بخيت رزق الله من أن مرتكب هذه الواقعة هما عبيد نظير عبيد وحمدان نظير عبيد وان المجنى عليهما دفعا مبالغ نقدية لاسترداد دراجتهما ونفى الآخرين لذلك ·

تاسعا:- ثبوت عدم امتلاك العديد من الأشخاص المبلغين من أتلاف أكشاكهم ومحلاتهم لها والمبالغة فى تقدير قيمة التلفيات والمسروقات للحد الذى وصل بأحدهم بان يثبت فى بلاغه انه سرقت منه جاموسة وستة آلاف بيضة أثناء استقلاله سيارة ركاب ضمن آخرين ·

عاشرا:- تعذر إمكانية تعرف شهود الإثبات على المتهمين الذين أسندوا إليهم ارتكاب وقائع الاتهام فى ضوء كثافة أعداد المتهمين فى المكان الواحد وتعدد أماكن الاعتداء داخل قرية وخارجها وعلى مشارفها وحالة الرعب

التى تملكت من شهد تلك الأحداث والتى تفقد الشخص العادى التمييز والإدراك وتجعل همه الأول محاولة النجاة بنفسه والفرار من موطن الهلاك لا التوقف والتفرس فى وجوه الجناة وحصرهم والتعرف على أوصافهم وملامحهم على وجه الدقة

حادي عشر:- إسناد الاتهام من بعض المجنى عليهم الأشخاص ثبت من التحقيقات أن هؤلاء الأشخاص قاموا بنجدتهم وأغاثتهم ·

وحيث انه عن الأسباب الخاصة للحكم وما انتهت اليه المحكمة بشان كل واقعة على حدة فان المحكمة توردها تفصيلا على النحو التالي:

أولا :- وقائع التجمهر ونهب البضائع واتلاف المحلات والأكشاك والاعتداء بالضرب والتى وقعت أحداثها فى ١٩٩٩/١٢/٣١

والمنسوبة للمتهمين من الأول حتى الثامن والثلاثين:-

وحيث أن المحكمة لا تطمئن لدليل الثبوت فى هذه الوقائع للأسباب الآتية:-

١- أن الدليل الوحيد على الاشتراك فى هذه الأحداث قبل بعض المتهمين وهم روماني منير شلبي - عادل بطرس شاكر - جمال عياد بطرس - فيكتور لبيب شنودة - رافت أديب أرسل - رمسيس بخيت عبد الملاك - سامي شاكر بشاي وشهرته بيبو شاكر - فوميل سدراك سيفين - باسليوس عبد الملاك وشهرته بانود - أيوب ولسن نان - النسر ملموص نخنوخ - عاطف فوزى حكيم - نور فوزى حكيم مصدره تحريات الشرطة فقط دون أن تعزز باية أدلة أو قرائن أخرى ومن ثم فان المحكمة لما سلف ولما نعته فى الأسباب العامة للحكم على التحريات وما شابها من قصور فانها لا تعول على الدليل المستمد منها سيما وأن المجنى عليهم من أصحاب المحلات والاكشاك لم يهتم أحدا ممن ذكروا بارتكاب أى فعل من أفعال الإتلاف ·

٢- إسناد الاتهام من قبل إسماعيل عبد الحميد إسماعيل الذى أتهم مكاريوس يوتاب نان وشقيقه تيتو واللذين استبعدوا من الاتهام - والعريان راشد وهاب الذى أتهم شحات عزمي ناشد وصديق محمد أحمد الذى أتهم القمص بسادة بتحطيم كشكه - وسالم عبد المنصف عبد الرحمن الذى أتهم جاد خله حنا بتحطيم مقهاه - وفايز عوض إسماعيل والذى اتهم ميلاد لبيب عجايبي ويوحنا سيفين سوريال ومكرم حلمي سيفين وكذا السيد حمدي عباس الذى أتهم القس جبرائيل عبد المسيح وهاني بهيج محب أسكندر بتحطيم كشكه وعطا راشد وهاب الذى أتهم حمام برنابا وناشد عزمى ناشد بتحطيم كشكه وياسر على محمد حامد والذى أتهم ناشد عزمي بتحطيم كشكه وجلال عبد المحسن عابدين والذى أتهم حنا كامل لبيب بإتلاف كشكه وسرقته - وأيمن عبد الفتاح بطيخ الذى اتهم بقطر أبو اليمين وأيمن بطرس عياد والقمص بسادة غبريال وسيد دسوقي عابدين الذى أتهم راشد فهيم ونجله أيمن والقمص بسادة غبريال وعيسى محسن عابدين الذى أتهم راشد فهيم ونجله أيمن والقمص بسادة غبريال والقمص جبرائيل ومنير مرعي - وعبد الراضى ابراهيم حجازى الذى أتهم أيضا راشد فهيم ونجله والدكتور عادل نبيه مجلع وأدهم بطرس فدان ورمزى جرجس وميخائيل بشارة وأنور سليم عزت عزمى محمود ريان محمدين الذى أتهم القمص بسادة غبريال وصبري القمص بخيت - وعلى حسن أحمد الذى لتهم سوريال سعيد ومنير أبو عروق وجلال البطلان - وأيمن على أحمد إسماعيل الذى أتهم القمص أسحاق راعى كنيسة أبى سيفين وروماني القمص أسحاق - وعبيد أبو العلا عبد الحليم الذى أتهم زكريا رؤوف - ومحمد فتحى بطيخ الذى اتهم بباوى جرجس بباوي وجاد خله حنا الله وعبد الراضى جاد الكريم سباق والذى اتهم أنيس سليم داود ومحسب شاكر المعتوق - ومحمود أبو العلا عبيد الذى أتهم القس بسادة غبريال وخلف رشدي السعيد ومصطفى إسماعيل الذى أتهم أنيس سليم داود وتيتو يوتاب نان ونشات مرسي شكرى وثروت فوزي جرجس ويوسف أحمد السيد الذى أتهم القس لوقا الجبلي - وعوض بدر ابراهيم الذى أتهم القمص باخوم الجبلى وشمشون مترى عطيه ومنير مرعي لاوندى وسليم عبد المنصف عبد الرحمن الذى أتهم جاد خله حنا الله - والديب أحمد عبد العال الذى أتهم القمص جبرائيل عبد المسيح وجمال عدلي التوت - وفوزي على إسماعيل الذى أتهم القس لوقا الجبلي - وفايز نور الدين مغربى الذى أتهم القس يسى عبد المسيح - وعطا كامل عيادى عبد الكريم الذى أتهم عزيز وليم عزيز - ورفعت ابراهيم حجازي الذى أتهم يونس حليم السايح - ثم استبعاد هؤلاء جميعا من الاتهام والإبقاء على غيرهم يوهن من القوة التدليلية للدليل المستمد من أقوالهم واتهاماتهم ويؤدى لعدم الاطمئنان والثقة فيها ·

٣- تناقض الشهود فى أقوالهم بشأن هيئة المتهمين حال ارتكابهم لتلك الأحداث والأدوات والأسلحة التى كانت بحوزتهم ومن أمثلة ذلك ما قرره السيد دسوقي عابدين بالنسبة للمتهم كوكو عياد بطرس من أنه كان يحمل سلاحا ناريا وقت اشتراكه فى أتلاف الاكشاك بينما يقرر فوزي على إسماعيل وخيرى موسى عبد الله أنه كان يحمل ماسورة وكذا بالنسبة للمتهم بيبو عياد بطرس وأيضا ما قرره السيد دسوقي عابدين بالنسبة للمتهم

جرجس عوض سلوانس من أنه كان يحمل سلاحا ناريا آليا (بندقية آلية) بينما يقرر صديق محمد احمد جابر وأيمن على احمد إسماعيل أنه كان يحمل طبنجة حلوان ٩مم وكذا بالنسبة للمتهم عاطف غبريال عطيه فقد قرر عبد الراضي ابراهيم حجازي أنه كان يحمل بندقية بينما قرر محمود سليم أنه كان يحمل عصا وأيضا بالنسبة للمتهم جلال رسمى حبشي وشهرته جلال البطلان فقد قرر عبد الرحيم عبد النعيم ابراهيم أنه كان يحمل بندقية وقرر آخر أنه كان يحمل طبنجة
٤- ثبوت عدم امتلاك عدد كبير من المبلغين لاكشاك أو محالات ادعوا أتلافها وذلك من واقع معاينات النيابة العامة والشرطة ومن أمثال هؤلاء رفعت ابراهيم حجازى الذى أتهم سمير لمعي جيد وسعيد سوريال جرجس بتحطيم عربتي لبيع الخضروات –وعطا كامل عياد عبد الكريم الذى اتهم سمير لمعى جيد وأخر أستبعد من الاتهام بتحطيم عربتى خضار مملوكتين له – وفايز نور الدين مغربى الذى أتهم سمير لمعى جيد وجرجس عوض سلوانس وثالث أستبعد من الاتهام بتحطيم كشكه – والديب أحمد عبد العال والذى أتهم سمير لمعى جيد وأخر أستبعد من الأتهام بتحطيم شادره – وسالم عبد المنصف عبد الرحمن والذى اتهم سمير لمعى جيد وأخر أستبعد من الأتهام بتحطيم مقهاه – وإسماعيل عبد الحميد أسماعيل الذى اتهم شخصين استبعدا من الأتهام بتحطيم عربة يد مملوكة له وهاشم محمد العوالى الذى لتهم فوزي حكيم عبد الشهيد وفيكتور لبيب شنوده وآخرين أستبعدا من الأتهام بتحطيم شادر مملوك لوالده – ومصطفى شفيق أسماعيل الذى اتهم سمير لمعى جيد وأخرين استبعدوا من الأتهام بتحطيم كشك البقالة المملوك له – وفايز عوض أسماعيل الذى أتهم سمير لمعى جيد وآخرين استبعدوا من الأتهام بتحطيم عربة يد مملوكة له والسيد حمدي عباس الذى أتهم جرجس عوض سلوانس وأخر أستبعد من الأتهام بتحطيم عربة يد مملوكة له – وصابر القرش راشد الذى أتهم سمير لمعى جيد وجرجس عوض سلوانس وصموائيل محب أسكندر وشهرته بهيج بتحطيم فرش خضار مملوك له – وعبد الراضى جاد الكريم سباق والذى أتهم سمير كامل لبيب واخرين استبعدوا من الأتهام بتحطيم الكشك المملوك له ومحمد فتحى بطيخ الذى أتهم صموائيل محب أسكندر وشهرته بهيج وسمعان مفيد خليل أخر أستبعد من الأتهام بتحطيم فرش الخضروات المملوك له – وأيمن على أحمد أسماعيل الذى أتهم جرجس عوض سلوانس وسعيد سوريال جرجس سعيد وسمير لمعى جيد وأخرين استبعدوا من الأتهام بتحطيم عربة يد مملوكة له – وعلى حسن أحمد أبو بكر الذى اتهم سعيد سوريال جرجس وجلال رسمى حبشي وشهرته جلال البطلان وأخرين استبعدوا من الأتهام بتحطيم فرش الخضار المملوك له – والباهى عبد اللطيف محمد والذى اتهم سمير لمعى جيد وفتحى شكرى شنودة وسمير لبيب شنودة بإتلاف عربة خضروات مملوكة له – وعيسى محسن عابدين والذى أتهم سمير لمعى جيد وجمال عزيز منصور وجرجس عوض سلوانس وأخرين وأستبعدوا من الأتهام بتحطيم الأكشاك المملوكة لهم وياسر حارس محمد الذى اتهم سمير لمعى جيد وجرجس عوض سلوانس وجمال مفيد خليل بتحطيم فرش خضروات مملوكة لهم – والعريان راشد وهاب الذى اتهم جرجس عوض سلوانس وأخرين أستبعد من الأتهام بتحطيم عربة اليد المملوكة لهم – وعبد الرحيم عبد المنعم إبراهيم والذى اتهم جلال رسمى حبشى وشهرته جلال البطلان ودميان وليم بشير بتحطيم عربة الخضار المملوكة له – عبد الرسول أبو الحمد كريشة والذى اتهم سمير لمعى جيد بتحطيم عربة اليد المملوكة له
وقد ثبت ان هؤلاء جميعا تقدموا ببلاغاتهم يومى ١١و١٢/١/٢٠٠٠ عقب أعلان الدولة عن التزامهم صرف تعويضات للمتضررين من أحداث قرية الكشح مما يثير الشك فى نواياهم ويبعث على عدم الاطمئنان على صحة بلاغاتهم وأقوالهم
٥- عدم ضبط أى أدوات أو الآلات او أسلحة مما قيل أنها استخدمت فى هذه الأحداث سيما وان بعضها يتعذر إخفاءه عن الأعين (آلة الرفع – الكلارك) والذى قيل أنه أستخدم فى تحطيم الأكشاك ومن ثم يستقر فى عقيدة المحكمة أن مرجع الأتهام استخدامه هو سبق المعرفة بامتلاك المتهم سمير لمعى جيد لهذه المعدة بحكم تجارته بمواد البناء ولسبق خلافه مع بعض أصحاب الأكشاك بسبب وجودها أمام محله سالف الذكر
٦- عدم معقولية تحديد أشخاص بعينهم دون غيرهم وبأوصافهم فى الوقت الذى سادت فيه الفوضى وتجاوز عدد الأشخاص المشاركين فيه أكثر من خمسمائة شخص على حد قول من سئلوا فى هذا الشان ثم قصر الرؤية والاتهام على عدد محدود
٧- فرار معظم أصحاب الأكشاك من مكان الواقعة على حد قولهم ومن ثم لا يطمئن لما قرروه من أنهم عرفوا أشخاص المعتدين وكيفية وقوع الأحداث
٨- المبالغة فى تقدير حجم التلفيات وقيمتها
٩- إلصاق الأتهام من قبل بعض الأشخاص المتهمين ثبت على وجه تطمئن اليه المحكمة عدم صدقهم فى نسبة هذا الأتهام للمتهمين وأن مرده كان استثمارا لواقعة أصابة قديمة ومحاولة الاستفادة من التعويضات التى أعلنت الدولة عن صرفها ومن هؤلاء المدعو محمود سليم أحمد فرج والذى أتهم كل من ميخائيل بقطر أبو اليمين وشهرته أيمن وعاطف غبريال عطيه وفايز سليم شكر الله وشهرته أنور وجبرائيل عدلى غبريال وشهرته فصاد وهم المتهمين من الثانى عشر حتى الخامس عشر بالاعتداء عليه بإتلاف شادر تجارة الخضروات والفاكهة الخاص به وثبت عدم صدقه فى الواقعتين لما ثبت من شهادة الوحدة المحلية لمركز

ومدينة دار السلام المقدمة بجلسات المحاكمة السابقة من أن ذلك الشادر لم يتم أتلافه فى الأحداث التى وقعت يوم١٩٩٩/١٢/٣١ وانما أزيل بمعرفة الجهة الإدارية سالفة الذكر عند القيام بأعمال تطوير وتحديث أماكن الأحداث وثبت من أقوال نان عزيز غالى والذى يعمل لدى محمود سليم أحمد فرج أنه أصيب قبيل الأحداث بأسبوعين أثناء نزوله من سيارة قادما من قرية البلابيش نتج عنها كثر بذراعه الأيسر

١٠- وتطمئن المحكمة لشهود نفى المتهمين فقد شهد أسحق جرجس فرج بان المتهم النسر ملموص نخنوخ كان بصحبته خلال الفترة التى وقعت فيها الأحداث يوم١٩٩٩/١٢/٣١ وشهد أحمد قاسم محمود بان المتهم سعيد سوريال جرجس كان موجودا بمنزل صهره المجاور لمسكنه فى توقيت معاصر لتلك الأحداث، وشهد سلمان محمد أحمد عامر بأنه كان بورشة المتهمين جمال بيبو عياد بطرس لاصلاح ماكينة مياه فى توقيت معاصر للأحداث ، وشهد فوزى محمود أحمد بما يفيد أن المتهم عاطف غبريال عطيه لم يكن متواجدا بمكان الأحداث، وشهد أحمد أحمد وهبه الله بأنه شاهد المتهم بهيج محب أسكندر بديوان العزاء فى وقت معاصر وذلك بقرية النغاميش، وشهد صفوت سليم حنا بان المتهم يوسف فوزى حكيم كان بصحبته فى توقيت أحداث يوم١٩٩٩/١٢/٣١ ، وشهد عبد المسيح فايز عبد المسيح بان المتهم رفعت الديب أرسل كان بصحبته أبان تلك الأحداث، وشهد ميخائيل شكرى ميخائيل بأنه كان بصحبة المتهم رافت أديب أرسل بمنزله خلال فترة وقوع الأحداث، وشهد زكريا مسعد سيفين بأنه كان بصحبة المتهمين سمعان وجمال مفيد بمنزل الأخير فى وقت معاصر للأحداث وأيده فى ذلك ألبير سامى توفيق وشهد كل من زكريا العبد سليمان وصفوت بشرى جيد وأيوب فهمى ابراهيم بما يؤيد عدم تواجد المتهمين بيبو وجمال عياد بطرس بمكان الأحداث وقت وقوعها

وشهد كل من قصدى جاد الرب كليب وناصر عياد قديس بما يؤكد عدم تواجد المتهم كوكو عياد بطرس بقرية الكشح يوم١٩٩٩/١٢/٣١

وشهد أبو اليمين وموريس شكر الله مرقص بأن المتهم ناجح بطرس شاكر كان ملازما الفراش بمنزله أبان أحداث ذلك اليوم لمرضه، وشهد كل من ميلاد جبرائيل عاذر وتاودروس عبيد أقلاديوس بان المتهم عادل بطرس شاكر كان بالقاهرة وقت الأحداث وشهد ميخائيل فايز هارون بأن المتهم ميخائيل بقطر أبو اليمين وشهرته أيمن كان متواجدا بالكنيسة وقت الأحداث، وأيد الشاهد ناصر صدقى يوسف ما شهد به أسحق جرجس فرج بخصوص المتهم النسر ملموص، وأيد الشهود أميل صبحى عطيه وعزت تاودروس شنوده ومنان دبوس حنين وأشرف عزيز أقزام واقعة عدم تواجد المتهم عاطف غبريال عطيه بمكان الأحداث وأنه لم يتم أتلاف شادر المدعو محمود سليم أحمد فراج وأنما تم أزالته عقب الأحداث فى أعمال التطوير، وشهد ميلاد جرجيوس لوقا بان المتهم سامي شاكر بشاي كان متواجدا بالمقهى الخاص به وقت الأحداث، وشهد نظيم فليب عوض بان المتهم المذكور حضر الى كنيسة الأنبا شنودة عقب اندلاع الأحداث وقضى ليلته لديه، وأيد الشاهدين هلال تكلا مجلع وسمير شهيد عبد المسيح الشاهد أحمد أحمد هبه الله فيما شهد به بشأن المتهم بهيج محب أسكندر، وشهد كل من لطفى حليم السايح وميخائيل جاد الرب شحاته بأنهما كانا رفقة المتهم باسليوس عبد الملاك سيفين وشهرته بانود بمنزله عند اندلاع أحداث ذلك اليوم وحتى صباح اليوم التالى، وشهد رأفت رشدى فهيم بأن المتهم جمال عزيز منصور كان داخلا الى منزله فى بداية الأحداث وحدث اعتداء عليه من آخرين ، وشهد كل من ناجح سمير فهيم وعصام منير الكسان بتواجد المتهم متى شكرى شنوده بمنزله وقت الأحداث ، وشهد مرتضى واسيلى مرتضى بأن المتهم باسليوس كامل لبيب دخل الى منزله عند بداية اندلاع الأحداث، وشهد كل من أشرف رسمى شهيد وجرجيوس العبد قديس بان المتهم سمير كامل لبيب كان متواجدا بورشة تبعد من شارع بورسعيد بمسافة كيلو متر وقت بداية اندلاع الأحداث، وشهد كل من دانيال ناشد شكر الله وباسيلي ناشد شكر الله بان المتهم فايز سليم شكر الله كان بمنزلهما وقت اندلاع الأحداث، وشهد كل من هاني سعد بشرى ونشأت لطفى عطا الله بان المتهم فوزى حكيم عبد الشهيد كان بصحبتهما فى ذلك التوقيت ، وشهد كل من ابراهيم صابر لبراهيم وإبراهيم برسوم اسحق بأنهما كانا برفقة المتهم صموئيل مريد مساك بمنزله للاحتماء من الأحداث، وشهد مكارى منقاريوس القمص بان المتهم جلال رسمي وعائلته كان بمنزله وقت الأحداث، وشهد ثروت جبرائيل عاذر بتواجد المتهم أيمن بقطر بالكنيسة، وشهد عادل شنوده عوض بأنه كان صحبة المتهم سمير لمعى فى وقت معاصر لوقت الأحداث، و شهد نبيل سامي سيف بان المتهم بقطر كان بمنزله، وشهد جرجس عوض بمنزله، و شهد أنيس راشد برسوم بأن المتهم روماني منير شلبي كان بمنزله

ومن كل ما تقدم فان المحكمة تطرح الدليل المستمد من أقوال المجنى عليهم ولا تعول عليه

ثانيا:- وقائع التجمهر ونهب البضائع وأتلاف المحلات والتى وقعت أحداثها فى/١٩٩٩/١٢/٣١والمنسوبة للمتهمين من التاسع والثلاثين حتى الرابع والأربعين :-

وحيث أن الدليل قبل هؤلاء المتهمين عدا عبد الناصر عوض حسين ينحصر فقط فى تحريات الشرطة دون أن يكون معززا بأى دليل أخر فى الأوراق فلم ينسب أحد من أصحاب المحلات أى فعل أتلاف لهؤلاء المتهمين كما لم يضبط أحدا منهم بمكان الواقعة ومن ثم فان المحكمة لا تعول على تلك التحريات ولا تطمئن أليها لما أسلفته

بشأنها بالأسباب العامة للحكم •
وحيث أن ما نسب للمتهم عبد الناصر عوض حسين الشهير بناصر فمصدره أقوال أشرف عزيز أفرام وباستقراء هذه الاقوال والتى يبين أن المذكور أسند الاتهام لشخصين علاوة على المتهم الماثل وهما جابر الغنى عبد الله ومظهر خلف أبو القاسم وقد استبعدتهما النيابة العامة من الاتهام وانه بالغ فى تصوير وقوع الاعتداء على محله وقد ثبت من معاينة النيابة العامة لمحله وجود كسر بزجاج الفاترينة الخارجية واتلاف بسيط فى الضلفة اليسرى لباب المحل وهو أمر لا يتمشى مع ما قرره من ان هجوما وقع من هؤلاء الاشخاص وأخرين لايعرفهم على محله واستبعاد النيابة العامة لمن ذكرهم علاوة على ما أسلفته المحكمة فى هذا الشان بأسباب الحكم العامة والظروف والملابسات التى أحاطت بأحداث هذا اليوم فان المحكمة لا تطمئن لهذه الاقوال ومن ثم تطرحها ولا تعول عليها

ثالثا:- واقعة التجمهر والشروع فى قتل محمد رجب محمد وأخرين وإحراز سلاح نارى ونخائر بغير ترخيص والمنسوبة للمتهمين من الأول الى الخامس•

وحيث أن باستقراء أقوال المجنى عليهم فى هذه الواقعة يبن للمحكمة أن جميعهم لم ينسب أحداث أصابته لأى من المتهمين الوارد أسمائهم بامر الاحالة سوى السباعى عبد المقصود محمود سليمان والذى نسب أحداث أصابته للمتهم الثاني ببيو عياد بطرس بما قرره بانه أطلق صوبه عيارا ناريا من بندقية آلية فأصابه فى بطنه قاصدا إزهاق روحه وأن المتهم الأول كوكو عياد بطرس وأخرين لم يردوا بامر الاحالة والوا الاعتداء عليه بأطلاق عدد كثيف من الأعيرة النارية الا انه لم يصب سوى بأصابة واحدة
وحيث أن المحكمة لا تطمئن لهذا القول لعدم معقولية أذ لا يعقل أن يكون المتهمون مدججين بالأسلحة النارية الفتاكة وقاصدين قتل المجنى عليه ثم يطلقون عليه العدد الكثيف من الأعيرة النارية التى قال بها ثم لا يصاب الا بأصابة واحدة ويتركه بعد ذلك الجناة يمضى لحال سبيله هذا علاوة على ان المجنى عليه نسب للمدعو بقطر يونس مشرقى الأشتراك مع الباقين فى أطلاق الأعيرة النارية عليه ثم ثبت على وجه يقيني أن المذكور لم يكن متواجدا على مسرح الحادث وذلك لما شهد به المقدم زغبى على أبو عقرب مفتش المباحث بمديرية أمن سوهاج والنحاس يوسف بقطر شيخ ناحية عزبة سعيد بأن المذكور كان مرافقا لهما وقت الاحداث وفى مكان أخر هو قرية سعيد المجاورة لقرية الكشح وقد أستبعدته النيابة العامة من الاتهام لعدم أطمئنانها لما قرره المجنى عليه بشانه مما يضعف من القوة التدليلية لأقواله ويؤدى بالتالى الى عدم الثقة والاطمئنان اليها وثم فان المحكمة تطرحها ولاتعول عليها.
وحيث انه عن تحريات الشرطة فى هذا الشأن فانها لم تعذر بأى دليل أخر تطمئن اليه المحكمة علاوة على مخالفتها لما قرره المجنى عليهم فى هذه الواقعة وتجهيلها لكيفية وقوع الحادث ومن ثم فان المحكمة لا تعول عليها وتعتبرها مجرد رأى لمجريها

رابعا :- واقعة التجمهر ومقتل وائل الضبع ميخائيل حبيب وحرق منزل والده وبسرقته وأحراز سلاح نارى ونخائر بغير ترخيص والمنسوبة للمتهمين من الخامس والاربعين حتى الخمسين:-

حيث ان دليل الثبوت المقدم من النيابة العامة فى هذه الواقعة مستمد من أقوال الضبع ميخائيل حبيب والد المجنى عليه والتى محصلها أنه حال أطلاق الأعيرة النارية بكثافة على منزله نظر من نافذة الطابق الثاني فشاهد كلا من نجم الدين يوسف عبد الرحيم وياسر شرف الدين يوسف عبد الرحيم يطلقان الأعيرة النارية من مسافة مائة متر صوب نجله فاصيب بعيار وأنهما وقت الاطلاق كانا على مستوى واحد مع المجنى عليه وهذا القول يتناقض كلية مع ماقررته والدته عفيفة داود سلامة وزوجته أمال جرجيوس بباوى واللتان كانتا بصحبته بالمنزل وقت الأحداث من أنهما جميعا كانوا وقت اطلاق الأعيرة النارية يجلسون بأرضية حجرة داخلية بالطابق الثاني بالمنزل لا تطل على الشارع للأحتماء بهما وان احدا منهم لم يحاول النظر أو الوقوف ليرى ما يحدث بالشارع لكثافة أطلاق الأعيرة النارية صوب نوافذ المنزل ونفتا مشاهدة اى منهما وكذا الضبع ميخائيل والد المجنى عليه لواقعة أصابة الأخير التى اودت بحياته والذى لم يدرك وجوده على مسرح الحادث الا بطرقه باب المنزل وهبوط والده ووالدته لفتح الباب حيث القياه مصابا وساقطا على الارض فأدخلاه الى المنزل ثم نقلوه الى نقطة الشرطة بعد ان فارق الحياة ولم يتهموا أحدا معينا بقتله ، عند مواجهة والد المجنى عليه بما قررته والدته وزوجته من أنه كانوا جميعا بالحجرة الداخلية سالفة الذكر وقت الحادث وافقهما •
هذا علاوة على لختلاف ما قرره والد المجنى عليه من أن المتهمين والمجنى عليه كانا على مستوى واحد وقت الإطلاق أذ أنه قرر أن المتهمين كانا يقفان بذات الشارع الذى كانا يقف به المجنى عليه مع ما ثبت بتقرير الصفة التشريحية من أن المجنى عليه أصيب من عيار نارى واحد أطلق عليه بأتجاه من اليسار لليمين مع ميل من أعلى لأسفل وهذا يقتضى أن يكون المتهمان فى مستوى أعلى من المجنى عليه وقت الاطلاق مع الاخذ فى الاعتبار بعد مسافة الأطلاق والتى قال والد المجنى عليه بأنها مائة متر •

هذا بالاضافة الى عدم معقولية ما قرره الضبع ميخائيل والد المجنى عليه من أن المتهمين هما من جيرانه واللذين تربطه بهما صلة كان يطلقان الاعيرة النارية من بندقيتين صوب نجله لقتله وان دافعهما الوحيد لذلك هو رغبتهما فى الفتك بأى مسيحى أنتقاما للأحداث التى وقعت بين المسلمين والمسيحيين يوم الجمعه/١٩٩٩/١٢/٣١ أذ أن المتهمين ووفق ما قرره سالف الذكر كانا يعلمان بوجوده وباقى أفراد أسرته بمنزله فى ذلك الوقت وكان فى مكنتهما أقتحام منزله وقتله ومن بداخله أتماما لتلك الرغبة
ومن كل ما تقدم فان المحكمة لا تطمئن لهذا الدليل ومن ثم تطرحه ولا تعول عليه
وحيث أنه عن واقعة حريق منزل والد المجنى عليه وسرقته فالثابت من أقوال المجنى انه لم ينسبها لأحد لكونه لم يشاهد كيفية وقوعهما
وحيث أنه عما ورد بتحريات الشرطة بشان واقعة مقتل وائل الضبع ميخائيل وحريق منزل والده وسرقته فان المحكمة لا تطمئن اليها لانها لم تعزز بأدلة تثق فيها المحكمة وتطمئن اليها وخالفت الثابت بالأوراق بشأن المتهم عصام نصر الدين يوسف الطالب بالمعهد الثانوى الأزهري بدار السلام والذى أنكر مانسب اليه وقرر أنه وقت الأحداث كان يؤدى أمتحان الفصل الدراسي الأول ولم يخرج من مقر المعهد هو وزملائه من أبناء قرية الكشح ألا فى الساعة الثانية والنصف مساءا كتعليمات الأمن مع الأخذ فى الأعتبار المسافة بين مدينة دار السلام وقرية الكشح والتى تقدر باكثر من سبعة كيلو مترات وقدم شهادة صادرة من المعهد الديني الزهري بمدينة دار السلام تؤيد صحة دفاعه •
كما أختلفت التحريات أيضا مع ما جاء بتقرير المعمل الجنائي من أن الأسلحة المعثور علي أظرفها بمكان حادث مقتل وائل الضبع ميخائيل هى بذاتها الأسلحة المعثور علي أظرفها فى مواضع أخرى وأحداث أخرى وذلك من واقع المقارنة الميكروسكوبية على الآثار المنطبعة بقواعد هذه الأظرف مثل واقعة مقتل مهران لبيب شنوده وواقعة مقتل بونه القمص جبرائيل وواقعة مقتل تادرس لوندى تادرس رغم أختلاف المتهمين فى كل واقعة وعدم نسبة الاتهام فى الوقائع الأخرى لأى من المتهمين فى هذه الواقعة سواء ماقال بهما والد المجنى عليه أو ما أضافته التحريات
وحيث كان ماتقدم فأن التحريات على النحو سالف الذكر علاوة على ما ساقته المحكمة بشأنها فى الأسباب العامة للحكم تضحى مجرد قول يعبر عن عقيدة مجريه ومن ثم تطرحه المحكمة ولاتعول عليه

خامسا:- واقعة مقتل ممدوح نصحى صادق وحرمه وسرقة منزله بالاكراه الواقع على زوجته منال ظريف فارس وخطفها وأكراهها على التوقيع على سند والشروع فى قتلها وأحراز سلاح ناري ونخائر بغير ترخيص علاوة عن الأشتراك فى التجمهر •

والمنسوبة للمتهمين من الخامس والأربعين حتي الثاني والخمسين والمتهم السادس والتسعين •

وحيث ان دليل الثبوت فى هذه الوقائع مستمد من أقوال المجنى عليها منال ظريف فارس أرملة المجنى عليه ممدوح نصحى صادق وباستقراء أقوالها يبين للمحكمة أنها أصابها العوار والتناقض والأضطراب وذلك على النحو التالي:

أولا:- تناقض روايتها مع بعضها البعض فتارة تقرر فى بداية التحقيقات يوم٢٠٠٠/١/٣ أنها شاهدت الجناة الذين أقتحموا منزلهم فى المرة الأولى وذكرتهم بأسمائهم، عادت فى موضع أخر فى التحقيقات ونفت المشاهدة وأسندتها لزوجها ثم قررت فى موضع ثالث أنهم جميعا لحظة الحادث هى وزوجها وأطفالها كانوا مختبئين أسفل سرير بحجرة داخلية مظلمة بالمنزل. وتتناقض روايتها أيضا مع بعضها فيما يتعلق بنوعية المسروقات والتى تسندها لمعلومين تاره وأخرى لمجهولين• وتقرر أيضا بالتحقيقات أنها سمعت المتهم طارق شرف الدين قبل الاقتحام الأول يهدد بأشعال النيران تعود وتقرر أنها لم تسمع ذلك بنفسها وان زوجها هو الذى أخبرها• وأيضا تقرر فى٢٠٠٠/١/٣ أنه خرجت فى السادسة صباح ذات اليوم للبحث عن زوجها فاعترضها شخص لاتعرفه أقتادها للزراعات وكان معه أخر يريد قتلها فطلب منه الاول تركها لحين أكراهها على التوقيع على شيك، تعود مرة أخرى فى موضع أخر وتقرر أن معترضيها ثلاث أشخاص خلافا لمدون الشيك والذى قالت عنه انه صبى صغير يدعى حسام لاتعرف لقبه وأن ذلك تم بحجرة بمنزل بالزراعات وأن أحدهم أحضر بصامة وضعت أصبعها فيها ثم بصمت على الشيك بعد ان أدعت أن أسمها نوال ظريف فارس العبد. ثم تقرر فى التحقيقات أن مقتحمى المنزل فى المرة الثانية أقتادوها عقب الأعتداء على زوجها الى عدة منازل ثم منزل والدها وفى موضع أخر تدعى أن مجموعه من الأشخاص التفوا حولها عقب خروجها من المنزل ثم حضر من يدعى عصام أبو الفضل أبو القاسم وخلصها منهم
ثانيا:- أتهامها لبعض الأشخاص ثبت على وجه يقيني وتطمئن أليه المحكمة عدم تواجدهم على مسرح الحادث وقت وقوعه وهم

(١) رأفت نصر الدين يوسف عبد الرحيم والذى يثبت من التحقيقات أنـه أستشهد بأسرة مسيحية هى أسرة سليم غطاس بانود الشهير بكحول بأنهم كانوا بمنزله وقت الأحداث مختبئين به وقد صادقته هذه الأسرة وعميدها وقد أستبعدته النيابة العامة من الأتهام

(٢) عصام نصر الدين يوسف عبد الرحيم والذى يثبت أنه طالب بالمعهد الدينى الأزهري الثانوى بمدينة دار السلام والتى تبعد عن قرية الكشح بحوالى سبعة كيلو مترات وأنه كان فى توقيت الحادث يؤدى الأمتحان وأنتهى منه فى الواحدة والنصف ظهر يوم٢/١/٢٠٠٠ ولم يغادر هو وزملائه من أبناء قرية الكشح مقر المعهد الا فى الساعة الثانية والنصف مساءا كتعليمات الأمن

(٣) صابر على عبد العال وشهرته ابراهيم أبو راس والذى شهد عبدالملاك بولس يوسف وكريمته أيمان بانهما كانا فى معيته وقد أصطحبهما من منزل خاله مختار وزيرى حيث كانا مختبئين به الى منزل شقيقته

ثالثا:- عدم معقولية الروايا التى قالت بها فى جميع المواضع من التحقيقات وتجلى ذلك فى أنها ادعت مشاهدة أشخاص كثيرين أقتحموا منزلهم تذكر أوصافهم وملابسهم وأعمارهم فى الوقت الذى تقول فيه انها كانت أسفل السرير بحجرة مظلمة مع زوجها وأطفالها - كما ان الصورة التى قالت بها من ان منزلهم كان مباحا للدخول إليه اكثر من مرة صباحا ومساءا تصطدم بالعقل والمنطق من حيث بقاءها بالمنزل مع زوجها طوال هذه المدة دون أن تستنجد بالشرطة أو الفرار من هذا المنزل الى منزل والدها وهو يقع بذات القرية والوقت متسع على حد زعمها وليس هناك ما يحول دون ذلك

كم يندرج فى عدم المعقولية ما ساقته بشأن أكراهها على التوقيع على شيك بمبلغ خمسين ألف جنيها فى خضم هذه الأحداث فلم تقل بالغرض الذى من أجله أكرهها الجناة على التوقيع على هذا الشيك فأذا كان القصد منه الحصول على هذه المبالغ الواردة بالشيك فان ذلك يشكل دليلا قبلهم على الأشتراك فى هذه الأحداث، وأذا كان الغرض منه تهديدها أو أبتزازها فأنه يتناقض مع ما قررته من أن أحدهم أطلق عليها عيارا ناريا قاصدا قتلها وفى الحالتين ينتفى المبرر من الأستحصال منها على الشيك المزعوم بالطريقة الغير معقولة التى قالت بها، هذا بالأضافة الى عدم معقولية ما تقرره بالنسبة لواقعة أصابتها وقصد المعتدى عليها من انه أراد قتلها قد كان فى مكنته ذلك على حد قولها وقد كان المكان يسمح بذلك وأنها نهضت بعد أن سقطت نتيجة اصابتها ولم يكن هناك ما يحول دون الأجهاز عليها لا سيما وانها الشاهدة الوحيدة فى هذه الواقعة

رابعا:- أختلاف ما قررته بشأن مقتل زوجها ممدوح نصحى صادق مع ما ثبت بتقرير الصفة التشريحية لجثمانه فبينما تقرر أن اعتداءا وقع على رأس المجنى عليه بمؤخرة سلاح ناري يثبت بتقرير الصفة التشريحية أن بجسد المجنى عليه أصابات أخرى طفيفة بالصدر وأعلى مقدم العنق تحدث من الأعتداء عليه بجسم ذو حافة حادة كالمطواة على الرغم مما قالته من أنها لم تشاهد أحدا يحمل أسلحة من هذا النوع الأمر الذى تستنتج معه المحكمة ويقر في عقيدتها عدم رؤيتها لكيفية مصرع زوجها سيما وانه قررت أن زوجها نهض بعد ان سقط أرضا عقب الأعتداء عليه بمؤخرة السلاح الناري ولم تقل ان أعتداء أخرا قد وقع عليه بألالات حادة الأمر الذى تنتهى معه المحكمة أن مقتل المجنى عليه قد حدث بكيفية غير التى قالت بها أرملته منال ظريف فارس ،

ومن كل ما تقدم بشأن ماقررته الأخيرة فى جميع أقوالها يبين للمحكمة أن شاهدتها بجميع أجزائها قد وقع بينها تعارض وتضارب يجعلها متهادمه ومتساقطة ولم يبقى منها باقى يمكن أعتباره قواما لنتيجة سليمة يصح الأعتماد عليها والأخذ بها ومن ثم تطرحها المحكمة ولا تعول عليها، ولا ينال من ذلك ما ثبت من التحقيقات من انه تعرفت على المتهمين صابر على عبد العال وشهرته ابراهيم ابو راس وصلاح محمد السيد أحمد وشهرته عبد الرحيم الاقرع وذلك لان المحكمة لا تطمئن لهذا التعرف الذى جاء متأخرا وحدث فى٩/٣/٢٠٠٠ وعقب ورود تحريات الشرطة فى٤/٣/ ٢٠٠٠ والتى أسندت المتهمين الواقعة سالفة الذكر والتى بدأت مجهلة كما وأن المحكمة أطمئنت لما شهدت به أسرة عبد الملاك بولس يوسف للمتهم صابر على عبد العال وشهرته أبراهيم أبو راس من أنه كان فى معيتهم وقت الحادث

وحيث أنه عما قرره عصام أبو الفضل أبو القاسم وشهرته عصام الشمبري بشأنه مشاهدته لتجمع يربو على خمسين شخصا يلتفون حول المجنى عليها منال ظريف فارس وأطفالها ومن هؤلاء محي الدين يوسف عبد الرحيم وطارق شرف الدين يوسف عبد الرحيم وياسر شرف الدين يوسف عبد الرحيم ونجم الدين يوسف عبد الرحيم وأن الأول كان يحمل سلاحا ناريا ويمسك بشعر المجنى عليها ويعتدى عليها بيده فهو أمر لا تطمئن اليه المحكمة فعلاوة على انه عدل عن هذه الأقوال بجلسة المحاكمة السابقة وقرر انه لم يشاهد محي الدين يوسف عبد الرحيم ضمن المتواجدين فانه لم ينسب أى فعل لغيره أذ أنه قرر أنهم لم يشاهدوا واقعة مقتل ممدوح نصحى صادق ولا حريق فى منزله أو سرقته أذ أنه يقرر أنه شاهد أشخاص غرباء عن قرية الكشح لا يعرفهم يخرجون من منزل المجنى عليه سالف الذكر وقت ان كانت تنبعث منه الادخنة علاوة على عدم معقولية ما نسبه لمحيي الدين يوسف عبد الرحيم من أنه كان يحمل سلاحا ويمسك بشعر المجنى عليها بيد ويعتدى عليها بيد أخرى وهو ما يستلزم أن ويكون بثلاث أيادي

وحيث أنه عما أوردته تحريات الشرطة فأن المحكمة لا تعول عليها لما ساقته بأسباب الحكم العامة ولما ثبت من انها جاءت مرددة لأقوال المجنى عليها منال ظريف فارس فيما يتعلق بالاداة المستعملة فى أعتداء على زوجها دون أن تشير من قريب او بعيد الى كيفية حدوث الأصابات الطعنية بجثة المجنى عليه ومن ثم تطرحها المحكمة ولا تعول عليها ٠

خامساً:- واقعة مقتل بونه القمص جبرائيل والشروع فى قتل مريم وصباح قسطنطين شنوده وحرق مسكنه وأحراز أسلحة نارية وذخائر بغير ترخيص وأداة حديدية والأشتراك فى التجمهر والمنسوبة للمتهمين من الثاني والخمسين حتى الخامس والخمسين

وحيث يبين للمحكمة أن الدليل فى هذه الواقعة أنحصر فى أقوال المجنى عليها مريم قسطنطين شنوده وشهرتها هاله، ثم شهادة شقيقتها صباح قسطنطين شنودة السماعية ٠

حيث أن المحكمة لا تطمئن لما قررته مريم قسطنطين شنودة بتحقيقات النيابة العامة فى١٦/١/٢٠٠٠ من أنه شاهدت وتعرفت على مطلقى الأعيرة النارية على منزلهم وهم حسن احمد حسن وشهرته حسن الدسوقي ولطفى أحمد حسن وشهرته عبد الله الدسوقي والخفير النظامي محمود امين وأيمن السنوسي وانه حطموا باب المسكن وان الذى أطلق النار عليها بداءة ثم لاحق والدتها هو لطفى أحمد حسن الشهير بعبدالله الدسوقى أعتقادهما بان الذى اشعل الحريق بالمنزل هو حسن أحمد حسن الشهير بمحمد دسوقي وذلك لما قررته عند سؤالها فى باكورة التحقيقات فى٣/١/٢٠٠٠ من ان الذى أقتحم مسكنهم مجهولون لا تعرفهم وانهم كانوا يحملون أسلحة نارية وعصى وأنهم أطلقوا أعيرة نارية أصيبت بعيار من جرائها لا تعرف مطلقه وقالت أنها لاتستطيع تحديد شخصية اى من هؤلاء وقررت بذلك أيضا شفاهة عندنقلها الى مستشفى أسيوط الجامعي فى٤/١/٢٠٠٠ من أن أصابتها حدثت من مجهول وقال بذلك أيضا والدها قسطنطين شنودة تادرس عند سؤاله فى معاينة النيابةالعامةفى٦/١/٢٠٠٠

وثبت من التحقيقات أن الخفير النظامي محمود امين الذى أتهمته كان بموقع خدمته الرسمية فى ذات التوقيت الذى قالت به وثبت ذلك من واقع دفتر أحوال نقطة شرطة الكشح بأقوال الرائد خالد عبد الحميد السيد رئيس نقطة شرطة الكشح وقد أستبعد من الأتهام ٠

وثبت أيضا من التحقيقات أنه نسب للمتهمين لطفى حسن وحسن احمد حسن الاشتراك فى وقائع أخرى فى ذات الزمان وفى أمكنة مغايرة وقد اتهمهما خلف وعادل حكيم عبد الشهيد بأطلاق أعيرة ناريا على منزله فى الساعة الحادية عشر صباحا ٠

هذا علاوة على ان المحكمة لا تطمئن الى ان المذكورة تمكنت من مشاهدة المتهمين وهم يطلقون الأعيرة النارية على المنزل ثم يقتحمونه وذلك من خلال فتحات النافذة المغلقة (الشيش) بالطابق الثاني فى الوقت الذى كانت تطلق فيه الأعيرة النارية على حد قولها على الشرفات والنوافذ ٠وأضافة الى عدم معقولية ما قررته من أنهم عندما سمعت هى وشقيقتها ووالدتها أصوات اقتحام المنزل وأطلاق الأعيرة النارية به هبطوا الى أسفل لكى يكونوا فى متناول يد المقتحمين والمنطقى فى مثل هذه الحالة والظروف هى الهروب من وجه المعتدين أقتداء بوالدها قسطنطين شنودة ونجله مينا والذين قررا بالتحقيقات أنهما أختبأ أسفل سرير بحجرة بالطابق الثاني سيما وان المسكن يتكون من ثلاث طوابق

وحيث ان صباح قسطنطين شنودة قررت أنها لاتعرف مطلق العيار الناري عليها وان والدتها أخبرتها وهى مصابة أن محدث أصابتها هو عبد الله الدسوقى (لطفى احمد حسن) وكان معه محمود أمين وحسن الدسوقى فهذا الذى قالت به لا تطمئن اليه المحكمة لما قرره والدها من انه عقب أنصراف الجناة هرع الى زوجته المجني عليها بونه القمص جبرائيل فوجدها فارقت الحياة وأنه لم يدر حديث بينها وبين لحد وبذلك قرر شقيقها مينا قسطنطين شنودة، كم أن أصابة المجنى عليها سالفة الذكرالموصوفة بتقرير الصفة التشريحية عبارة عن تهتكات بالانسجة الرخوة والأوعية الدموية للعنق وتهتكات بالقصبة الهوائية والمرئ وما صاحب ذلك من نزيف دموي غزير وصدمة وهو الأمر الذى تطمئن معه المحكمة الى ما قرره قسطنطين شنودة تادرس ونجله مينا من ان المجنى عليها فارقت الحياة دون أن تتحدث

وحيث انه ثبت بتقرير المعمل الجنائي أن الأسلحة المعثور على أظرفها بمكان هذا الحادث هى بذاتها الأسلحة المعثور على أظرفها فى مواضع أخرى – وذلك من واقع المقارنة الميكروسكوبية على الآثار المنطبعة بقواعد هذه الأظرف – مثل واقعة مقتل وائل الضبع ميخائيل وواقعة مقتل مهران لبيب شنودة رغم أختلاف أشخاص المتهمين فى كل واقعة مما يؤكد عدم أطمئنان المحكمة لنسبة الأتهام للمتهمين فى هذه الواقعة سيما ولأنهم لم ينسب اليهم الأتهام فى واقعتى مقتل وائل الضبع ميخائيل وواقعة مقتل مهران لبيب شنودة

وحيث كان كل ما تقدم فان المحكمة تطرح أقوال مريم قسطنطين شنودة وشقيقتها صباح ولا تعول عليها

وحيث أنه عن تحريات الشرطة فان المحكمة لا تعول عليها لكونها لم تعزز بدليل تطمئن اليه المحكمة فى هذه الواقعة هذا علاوة على ما ساقته المحكمة بشانها الأسباب العامة للحكم

سادساً:- واقعة مقتل عبد المسيح محروس أسكندر وأقترانها بقتل سامية عبد المسيح محروس وأحراز

سلاح ناري وذخائر والأشتراك فى تجمهر والمنسوبة للمتهم السادس والخمسين

وحيث أن دليل الثبوت فى هذه الواقعة والذى قدمت النيابة العامة مستمد من أقوال كل من سامي وسومية عبد المسيح محروس أسكندر ووالدتها كاملة سيدهم عوض وعمهما كليب محروس أسكندر

وحيث أن مؤدى هذه الاقوال أنه فى ذلك اليوم وفى التوقيت الذى قالوا به كانت تطلق أعيرة نارية كثيرة فى جميع أنحاء القرية وخصوصا من الناحية الغربية حيث يقع مسكن الشيخ يوسف أبو تليس والمقيم به المتهم ممدوح سعد الدين يوسف ضمن مساكن اخرى والمرتفع مستوى عن مسكن المجنى علية بطابق وان المجنى عليهما ساميه عبد المسيح محروس وولدها اصيب من جراء تلك الاعيرة وان المتهم ممدوح سعد الدين يوسف واخرين كانوا يقفون فوق سطح منزل الاخير ويطلقون الاعيرة النارية فى جميع الأتجاهات وان المجنى عليها سامية أشارت قبل ان تلفظ انفاسها الى الناحية الغربية ٠

وحيث أن هذه الأقوال جميعها لا تقوى على حمل الأتهام لمعين بالذات فذوى المجنى عليهما سالفى الذكر ولم ينسبوا الأتهام بقتل المجنى عليهما للمتهم الماثل وكل مانسبوه اليه أن منزلهم يقع بالناحية الغربية حيث كانت تطلق الأعيرة النارية وانه كان يقف ضمن أخرين يطلقون الأعيرة النارية فى جميع الاتجاهات وأقتصر هذا التحديد على أقوال سامي عبد المسيح محروس والذى لم يقل بها فى بداية التحقيقات ولم يقل بها أى منهم أنما قال بها فى٢١/١ /٢٠٠٠ بعد ان سبق وقال بانه لم يشاهد مطلق الأعيرة النارية ولا يعرفهم ولا يتهم أحدا بقتل المجنى عليهما ومن ثم فان المحكمة لا تطمئن لأقواله لما سبق ولأصطدامها بالدليل الفنى والمستمد من تقريري الصفة التشريحية للجنى عليهما قد ثبت بتقرير الصفة التشريحية للمجنى عليه عبد المسيح محروس أسكندر ان أصابته نارية حدثت بأعلى يسار الظهر مع ميل من أسفل لأعلى وهذا يفترض أن يكون الضارب فى مستوى منخفض عن المضروب بينما يقرر أن الأعيرة كانت تطلق من مسكن المتهم الأعلى مستوى من أسطح المجنى عليهما ٠

كما ثبت من تقرير الصفة التشريحية للمجنى عليها سامية عبد المسيح محروس أن أصابتها قطعية حيوية حديثة حدثت من الاعتداء عليها من جسم صلب ذو حافة ذات نصل حاد كسكين او ما فى حكمها بشكل وهيئة ما يتخلف عن النبح الجنائي ولا تحدث من عيار ناري فى حين أنه يقرر وباقي ذويه أن المجنى عليها أصيبت من عيار ناري أدى الى وفاتها وهو فى أمر فى هذه الحالة يستعصى على التوفيق والملائمة.

وحيث كان ما تقدم علاوة على ما قرره فوكيه سيداروس جار المجنى عليهما من ان سامى عبد المسيح محروس أخبره بمقتل المجنى عليهما وأنه لايعرف قاتلهما، فأنه لايمكن التعويل على أقوال سامى عبد المسيح محروس كدليل أثبات يقوى على حمل الأتهام. ويلحق بها أقوال شقيقته سوميه عبد المسيح محروس وعمه كليب محروس أسكندر ووالدته كاملة سيدهم عوض من أن المجنى عليها سامية عبد المسيح أشارت قبل وفاتها للناحية الغربية ذلك لانه لم يزعم احد من أولئك ان وقت الأشارة شاهدوا المتهم ممدوح سعد الدين او غيره يطلق الأعيرة النارية صوب المجنى عليها علاوة على ما ثبت بتقرير الصفة التشريحية من ان أصابة الأخيرة التى أودت بحياتها لا تحدث من عيار نارى

حيث أنه عن تحريات الشرطة فان المحكمة لا تطمئن اليها لما سلف من أسباب ولكونها أصطدمت بالأدلة الفنية بالأوراق ولم تعزز بدليل تطمئن اليه المحكمة ومن ثم تطرحها ولا تعول عليها.

سابعا:- واقعة الشروع فى مقتل صفوت لبيب شنوده وأحراز سلاح ناري وذخائر بدون ترخيص والمتهم فيها المتهم السابع والخمسون وواقعة مقتل مهران لبيب شنودة وأقترانها بحريق مسكنه والشروع فى قتل صفوت لبيب شنوده وأخرين وأحراز أسلحة نارية وذخائر بدون ترخيص والأشتراك فى تجمهر والمنسوبة للمتهمين من السابع والخمسين حتى الثالث والستين.

حيث ان دليل الثبوت المقدم من النيابة العامة فى هذه الوقائع مستمد من أقوال كلا من صفوت لبيب شنوده وسعاد موريس محارب ورفعت الضبع عزيز والأقوال السمعية لكل من الأمير مهران لبيب ونان جودة عبد المسيح ٠

وحيث أن المحكمة لاتطمئن لهذه الأقوال لما شابها من تناقض وعدم معقولية وذلك على النحو التالي:-

أولا :- أقوال صفوت لبيب شنوده

أ- تناقض روايته فى مراحل التحقيق المختلفة مع نفسها ويتجلى ذلك فى أنه عند سؤاله فى بداية التحقيقات فى٢٠٠٠/١/٣ لم يذكر شيئا عن واقعة أصابته من أطلاق أعيرة نارية عليه من المتهم ممدوح ماهر عبد الله وكل ما ذكره أنه تقابل مع المدعو سامى أحمد ماحي قبيل دخوله الى مسكنه وقد كذبه الأخير فى روايته ونفى مقابلته له. ثم يقرر فى٢٠٠٠/١/١٦ أن المتهم ممدوح ماهر أطلق عليه أعيرة نارية من بندقية ألية أصابه منها عيار فى كتفه الأيمن أثناء دخوله منزله، ويقرر أيضا فى٢٠٠٠/١/٣ أنه هدد مقتحمى منزل شقيقه مهران لبيب بأسطوانة غاز (بوتجاز) ثم يعود وينفى ذلك فى أقواله التى قال بها فى٢٠٠٠/١/١٦ وينسحب ذلك

أيضا على وقائع السرقة المدعى بها فقد قرر انه شاهدها ومرتكبيها ثم يعود وينفى هذه المشاهدة وتستخلص المحكمة من ذلك أنه يختلق حدوث وقائع ثم يكذبها بنفسه دون مؤثر خارجي عليه سوى أنه أدلى باقواله أكثر من مرة وهو ما تتشكك معه المحكمة فى صدق رواياته
وقد تناقضت أيضا أقواله مع أقوال رفعت الضبع عزيز والذى كان بصحبته بمنزل شقيقه مهران لبيب شنوده وقت الأحداث فبينما يقرر هو بمشاهدته للمتهمين خليفة رفاعي صادق وسعد حفني يصعدان وقت الأحداث لأسطح مسكن أحمد فرج أمين ويطلقان صوبه وشقيقه مهران الأعيرة النارية التى قتل من جرائها الاول وأصيب هو، يقرر رفعت الضبع عزيز أنه كان موجودا صحبة مهران وصفوت لبيب شنوده فوق أسطح المنزل وقت الحادث ولم يشاهد المتهمين سالفى الذكر بالكيفية التى قال بها هو وانما شاهدهما بالشارع ولم ينسب اليهما أى فعل ونفى احمد فرج أمين وزوجته دخول أحد الى منزلهما على النحو الذى قرره صفوت وتناقضت أقواله مع من قرر بمشاهدة المتهمين خليفة رفاعى صادق وممدوح ماهر عبد الله فى وقت معاصر لوقت الحادث وفى أماكن مختلفة ومن هؤلاء خلف وعادل حكيم عبد الشهيد اللذين قررا مشاهدتهما المتهم خليفة رفاعى صادق فى الحادية عشر من صباح ذلك اليوم، يطلق أعيرة نارية صوب مسكنهما والذى يقع فى مكان أخر، وكذا مرقص رشدى جندى الذى نسب للمتهم سالف الذكر أنه فى ذات التوقيت أشترك فى قتل أخرين بحوض عفيفى والذى يبعد عن قرية الكشح بأكثر من ثلاث كيلو مترات، وأيضا عزت فكرى محارب والذى قرر أنه فى ذات التوقيت شاهد المتهم ممدوح ماهر عبد الله يقف فوق سطح منزله ،
كما تناقضت أقواله بشأن إصابة شقيقه مهران والتى أودت بحياته مع ما جاء بتقرير الصفة التشريحية بشأنها فبينما يقرر أنه غادر أسطح المنزل عقب أصابته ووفاة شقيقه متأثرا بأصابته النارية فى بطنه على حد قوله وحين ذاك لم يكن هناك حريقا قد بدأ وأن الحريق حدث بعد وفاة شقيقه مهران ونزوله من أسطح المنزل بحوالى نصف ساعة يثبت بتقرير الصفة التشريحية لجثة مهران لبيب شنوده أن الوفاة مرجعها الى الحروق النارية الحيوية وخلو موضع البطن من الأصابة النارية مما يدل على انه لم يشاهد واقعة مقتل شقيقه مهران لبيب وأنها حدثت فى ظروف وكيفية غير التى قال بها ،
ب- عدم معقولية ما قال به فى مواضع عدة بالتحقيقات ومن ذلك ما قرره بشأن صعود خليفة رفاعى صادق وسعد خلف حفنى لأسطح منزل أحمد فرج أمين لكى يطلقا النار عليه وعلى شقيقه بقصد قتلهما فى الوقت الذى لم يكن هناك ما يحول على حد قوله من نيل غرضهما بالدخول الى المنزل وليس الصعود الى منزل اخر لا يملكان ويبعد عن منزل المجنى عليهما ويفصله عنه ثلاث منازل أخرى
هذا علاوة على ان المحكمة لا تطمئن لما قال به من أمكانية مشاهدته للمذكورين وهم يطلقان الاعيرة النارية صوبه وشقيقه من خلف سور سطح منزل احمد فرج امين والذى قال عنه أنه يغطى قامة المتهمين وقد ثبت بتقرير المعمل الجنائى أن أسطح منزل مهران لبيب الذى شهد أنه مسقوف بالجريد والأخشاب والحطب وأيد ذلك ما قرره رفعت الضبع عزيز من انه كان متواجدا فى ذات المكان ولم يشاهد المتهمين بالمكان الذى قال به صفوت لبيب على النحو الذى قرره بجلسة المحاكمة وعدم معقولية ما قرره أيضا من ان خليفة رفاعى صادق أصدر أمرا لفصاد حفنى بأقتحام المنزل وأشعلوا النار به فانصاع الأخير لهذا الأمر ومعه نجليه ومحمد عجور وصادق رفاعى وسعد خلف حيث كان الأخير يحمل سلاحا ناريا يطلق منه أعيرة من داخل المنزل الى أسطحه ذلك لأنه يقرر فى هذا التوقيت كان هو بداخل شقة شقيقه مهران مصابا بأجزاء متفرقة من جسده وفى حالة اعياء شديدة يغفو برهه ويفيق أخرى ويلتف حوله أفراد الأسرة يعالجونه فكيف يتسنى له مشاهدة ما قرره بالحالة التى ذكرها ومن كل ما تقدم علاوة على عدم أطمئنان المحكمة للمبرر التى ساقه صفوت لبيب شنوده من صعوده وشقيقه بأسطح المنزل فى الوقت الذى كان تطلق فيه الاعيرة النارية ويقذف بكرات مشتعلة على أسطح المنزل فان المحكمة تطرح أقواله ولاتعول عليها ،

ثانيا:- أقوال سعاد موريس محارب

حيث أنه ما قررته سعاد موريس محارب فانها علاوة على أنها لم تشاهد واقعة مقتل زوجها وأصابة شقيقه فأن أقوالها بشأن حريق المنزل شابها عدم المعقولية ولا تطمئن اليها المحكمة لكونها تقرر أنها شاهدت المتهمين ومن ضمنهم علام صادق رفاعى وصادق رفاعى وجمال عبد القادر حمزة من خلال شرفة الطابق الثانى وفى الوقت الذى كان يطق فيه الأعيرة النارية ويلقى على المنزل والشرفة الكرات النارية علاوة على ذلك فقد أستبعدت النيابة العامة هؤلاء من الأتهام بثبوت عدم أشتراكهم فى هذه الواقعة من واقع تحريات الشرطة ومما شهد به نبيل بشارة أرمانيوس ويس نصحى عطيه وشنوده منقريوس بالنسبة لجمال عبد القادر حمزه على النحو الذى أسلفته المحكمة فى معرض عرضها لوقائع الدعوى.
كذلك تناقضت أقوالها بشأن الأصابة الأولى لزوجها مهران لبيب فبينما تقرر أنه أصيبا فى أذنه وهو خارج المسكن قبيل أندلاع الأحداث من عيار أطلقه عليه من يدعى الشمبرى أبو القاسم، ينفى ذلك كلا من نان جودة عبد المسيح ورفعت الضبع عزيز واللذين قالت أنهما كانا فى معيته وقت أصابته
وكذلك مما يهدر أقوالها ما قررته تحقيقات النيابة العامة يوم٦/١ /٢٠٠٠ من انه تتهم كلا من خليفة رفاعى

صادق وفصاد حفنى محمد ونجله هشام وعلام وصادق رفاعى وسعودى خلف حفنى وجمال عبد القادر حمزه، ثم قصرها الأتهام بعد ذلك على شخصين مختلفين وهما ممدوح ماهر عبد الله والمدعو الشمبرى وذلك فى معاينة النيابة العامة
حيث كانا ما تقدم فان المحكمة تطرح أقوالها ولا تعول عليها
<u>ثالثا:- أقوال رفعت الضبع عزيز</u>

حيث عن ما قرره رفعت الضبع عزيز من زعمه مشاهدة خليفة رفاعى صادق وسعد خلف حفنى وحمادة فصاد حفنى وسامى احمد ماحى وجمال عبد القادر حمزة وأخرين لا يعرفهم يحملون أسلحة نارية ويقذفون بكرات من النار على منزل مهران لبيب وذلك حال نظرة لثوان من خلف نافذة خشبية للشرفة فان المحكمة لا تطمئن لقوله بالمشاهدة فى الوقت الذى كان على حد قوله يطلق فيه الأعيرة النارية ويلقى بكرات النار المشتعلة فالمقام في هذه الحالة لايسمح بالمشاهدة، علاوة على أنه قرر بجلسة المحاكمة بأنه لم يشاهد شيئا مما ذكر بالاضافة لما ثبت من التحقيقات أن أحد الذين أتهمهم وهو سامى أحمد ماحى أستبعد من الأتهام لعدم أطمئنان النيابة ومن بعدها المحكمة لأشتراكه فى هذه الأحداث وأخر وهو جمال عبد القادر حمزة لثبوت عدم تواجده على مسرح الحادث على النحو الذى أسلفته المحكمة مما يضعف من القوة التدليلية بل لأقواله بل ويهدرها الى الحد الذى يجعلها غير جديرة بالتصديق أو التعويل عليها وهو ما تنتهى اليه المحكمة.
حيث أنه عما قرره نان جودة عبد المسيح والأمير مهران لبيب شنوده من أنهما سمعا من صفوت لبيب عقب أصابته وهبوطه من سطح المنزل الن الذى أصابه وقتل شقيقه مهران هما خليفة رفاعى صادق وسعد خلف حفنى فلما كانت المحكمة قد أنتهت الى عدم الأطمئنان لأقوال صفوت لبيب شنودة وبالتالى عدم التعويل اليها فانها تنتهى الى طرح أقوال من تلقى منه وهما نان جودة عبد المسيح والأمير مهران لبيب واللذان قررا أنهما لم يشاهدا شيئا من الأحداث التى وقعت بالمنزل •
وحيث أن المحكمة تطمئن لما شهد به عاطف غزالى بلامون وما قررته مريم صابر فؤاد والذى جاءت مصادقة لدفاع المتهم خليفة رفاعى صادق من أنه عقب أشتعال النار بمنزل مهران لبيب شنودة وتصاعد الأدخنة منه خرج الأول الى شرفة المنزل يستغيث بخليفة رفاعى صادق لعلمه مسبقا ان منزل والد الأخير قريب من المنزل الذى شهد هذه الأحداث فهب الى نجدته وأحضر سلما خشبيا تمكن بواسطته من أنقاذ عاطف غزالى بلامون وطفليه ومريم صابر فؤاد وعرض على صفوت لبيب شنودة ومن معه إنقاذهم الا ان الاول رفض متعللا باصابته
ثم أصطحب من قام بانقاذهم وأستضافهم بمنزل والده ومن ثم فانه من غير المقبول عقلا ومنطقا أن من حدث منه ذلك يكون قد أرتكب ما نسب اليه من أفعال ليس بينه وبين المجنى عليهم فيها ما يدعو الى ذلك والقول بأنه أنتوى قتل أى مسيحي يتناقض كلية مع ما قام به ومع انصرافه بمن أنقذهم ووجود أخرين ممن كانوا بمنزل مهران لبيب شنوده فى متناول يده فلو أن نية القتل والأيذاء متوافرة فى حقه لما انقذ من أنقذ ولكان أجهز على من تبقى بمنزل مهران لبيب شنوده •
كما تطمئن المحكمة لما شهد به عنتر وهيب جرجس بجلسة المحاكمة فى٢٠٠٢/١/٨ من أنه صبيحة يوم الأحداث شاهد من خلال تواجده بأسطح منزله المجاور لمنزل مهران لبيب شنوده مجموعات من البشر وصفهم بانهم كانوا على شكل اسراب لم يستطع أن يحصى عددهم من كثرتهم وكانوا مسلحين باسلحة نارية وأوانى (جيراكن) يعتقد ان بها مواد حارقة وكانوا جميعا قادميين من عزبة بطيخ وهى قرية قريبة من قرية الكشح قسموا أنفسهم مجموعات كانت تقتحم المنازل ومن ضمنها منزل مهران لبيب شنوده وأنه لا يعرف منهم أحدا لأنهم غرباء عن قريتهم •
ولما كان ما تقدم فأن المحكمة تنتهى الا أن الواقعة صورة أخرى مغايرة فى شخوصها وكيفية وقوعها لما قال به صفوت لبيب شنوده ورفعت الضبع عزيز وسعاد موريس محارب •
وحيث أنه عن تحريات الشرطة فلما كانت المحكمة قد طرحت أقوال سالفى الذكر لما أسلفته من أسباب وكانت التحريات لم تات بجديد وأنما رددت أقوالهم فانها تلحق بها علاوة على ما شاب التحريات فى مجملها من قصور على النحو الذى أسلفته المحكمة بالأسباب العامة للحكم •

<u>ثامنا:- واقعة مقتل تادرس لوندى تادرس ونجله ناصر وأقترانها بسرقة منزله بطريق الأكراه وأحراز أسلحة نارية وذخائر والأشتراك فى تجمهر والمنسوبة للمتهمين من الرابع والستين حتى الثالث والسبعين:</u>

وحيث أن دليل الثبوت الذى قدمته النيابة العامة فى هذه الواقعة مستمد من اقوال سامية تادرس لاوندى ابنة المجنى عليه تادرس لاوندى تادرس وشقيقه المجنى عليه ناصر والتى شابها العوار والتناقض فى كل جوانبها وأتسمت بالتهويل والمبالغة وعدم المعقولية حتى اضحت لا تقوى على مجرد توجيه الأتهام للمتهمين فى هذه الواقعة وذلك
على النحو التالى:-

أولا: عدم المعقولية والمبالغة وتجلى ذلك فيما يلى:-

أ- أتهامها لهذا الكم الهائل من الأشخاص والذى قارب على عشرين شخصا فقد أتهمت عائلات باكملها مثل أتهامها لعائلة عبد الغنى وعائلة كمال أبو السمان وعائلة محمود سند والديب أبو عطيه وأنهم جميعا اقتحموا منزلهم وراحوا يطلقون الأعيرة النارية ويشعلون النار فى وجودها ووالدتها ومع ذلك لم تصب هى ووالدتها بسوء ولو صدقت فى روايتها هذه لكانت هى أول من لقت حتفها لكونها الشاهدة الوحيدة على هذه الجرائم ولكون والدتها كفيفة، كما لايعقل أن تقتحم عائلات باكملها منزل بالكيفية التى قالت بها

ب- ما قررته من ان الحكومة كانت تساعد المسلمين المعتدين عليهم بأمدادهم بالنخائر كلما نفذت منهم وهو امر لم تقل أنها شاهدته وانما هى نسجته من خيالها كما نسجت ما سلف أن قررته وينبأ عن انها متأثرة بهول ما حدث من قتل والدها وشقيقها

جـ - ما قررته من ان مقتحمين منزلهم نقلوا اشياء ثقيلة الحمل مثل الدواب والغلال والأجهزة الكهربائية وذلك بسيارات لم تقل من أى جهة قدمت ولا كيفية وقوع ذلك وهو أمر لا يمكن تخيله أو تصديقه فى مثل هذه الظروف التى كانت تسود القرية باكملها وفى ظل التواجد الأمنى الذى قال به القائمون عليه ونفى تحريات الشرطة لذلك

ثانيا:- تناقضها مع نفسها فيما ادلت به من اقوال ويتجلى ذلك في انها بعد ما حددت فى بداية التحقيقات عائلات المقتحمين لسكنهم من انهم عائلات كمال ابو السمان والديب ابو عطيه، صابر عسران ونجله احمد وأشرف حسيب وعلاء جاد الرب وكليب شوقى وعائلة عبد الغنى وخيرى موسى ودياب وصديق السيد الاقرع ومحمد ابو الدلال وابراهيم الصغير ابو السمان - راحت تضيف اليهم في نهاية اقوالها بالتحقيقات عائلة أخرى هى عائلة محمود سند وهم حسن وشقيرى وسعودى.

وأيضا صورت مقتل شقيقها ناصر باكثر من تصوير فهى في البداية تقول أنه قتل من جراء اطلاق اعيرة نارية عليه وتارة أخرى تقول انه قتل من جراء الاعتداء عليه بالآت حادة (مطاوى) كما أنها لم تحدد شخص قاتله فى الحالتين

ثالثا:- تناقض أقوالها مع ما قرره أبن عمها لوندى عبد الملاك لوندى من انه قابل معها عقب الحادث بمنزل من يدعى فردوس نوح غالى حيث قررت له أن مرتكب حادث مقتل والدها وشقيقها هم فتوح أبو السمان وعسران أبو السمان وممدوح ماهر وجبريل السيد الأقرع وعصام الشمبري وخلف الشمبرى ومن ثم تكون قد أضافت أسماء لخرى علاوة على ما سبق أن ذكرته

رابعا:- اتهامها لأشخاص ثبت على وجه تطمئن إليه المحكمة ان بعضهم لم يكن متواجدا على مسرح الأحداث فى وقت وقوعها ومن هؤلاء علاء جاد الرب عثمان والذى ثبت من واقع أوراق رسمية تطمئن اليها المحكمة وهى شهادة صادرة من الأدارة المركزية للمعامل بوزارة الصحة بالقاهرة مؤرخة بتاريخ الحادث تضمن انه تسلمها يومه وبشخصه وهى خاصة بفحص عينة دماء المتهم للعمل بالمملكة العربية السعودية، وجبرائيل محمد السيد الأقرع العامل بمعهد الكشح الابتدائي الأزهري والذى وقع الاتهام بتواجده بمقر عمله بالمعهد وقت الأحداث وثبت ذلك من واقع دفتر الحضور والانصراف وخطاب المعهد المذكور وشهادة كل من الشيخ رمضان أحمد على نصار مدير المعهد والخفير النظامى الديب عبد الحميد أحمد سليمان

خامسا:- أتهامها للعديد من الأشخاص بالاشتراك فى هذه الواقعة ثم استبعادهم من قبل النيابة العامة وتحريات الشرطة وهم أشرف حسيب محمود وشقيقه شريف ودياب غانم ويوسف وأحمد شوقى مخلف وشهرته كليب ومحمد عبد الرحيم إبراهيم وشهرته محمد ابو الدلال وابراهيم صغير السمان أحمد وحسن محمود سند وشقيقه محسن وشهرته شقيري وحسين وشهرته سعودي والديب عطيه حداد وعلى عبد الغنى عبد الله مما يوهن القوة التدليلية لأقوالها واتهاماتها •

سادسا:- تناقض الدليل القولى المستمد من أقوالها مع الدليل الفنى المستمد من تقرير الصفة التشريحية لوالدها تادرس لاوندى تادرس تناقضا يستعصي على الملائمة والتوفيق ويتجلى ذلك فيما قررته بأن الاعتداء الذى وقع علي والدها كان بإطلاق أعيرة نارية عليه بينما ثبت بتقرير الصفة التشريحية ان إصاباته التى أودت بحياته رضية تحدث من جسم صلب راض فى الوقت الذى نفت فيه حمل أى من المقتحمين بمنزلهم لأية آلات راضه أو أن اعتداء وقع على والدها من مثل هذه الآلات

ومن كل ما تقدم فان المحكمة تستخلص أن سامية تادرس لاوندى لم تكن متواجدة على مسرح الحادث وقت وقوعه فهى تقيم فى منزل مستقل عن منزل والدها الذى شهد الأحداث وأنها حضرت إليه عقب حدوثها وانصراف الجناة وعاينت هي ما خلفه هؤلاء ورائهم ثم رلحت تتخيل ما وقع وتنسبه الى جيرانها ودلالة ذلك ما قالته هى بنفسها من أنها لا تعتقد ان غريبا يأتى إليهم ويرتكب هذه الأحداث، وما قررته أيضا بانها شاهدت شقيقها عقب مصرعه وانصراف الجناة والدماء تغطى لجزاء من كتفه وصدره ورقبته ووجهه وذلك فى معرض أجابتها على سؤال عن كيفية تحديدها لمواضع الأصابة وطبيعتها، وينطبق ذلك على ما قررته بشأن والدها •

وقد أسلفت المحكمة أمثلة كثيرة على جنوح الشاهدة للخيال والمبالغة والظن والتخمين ولما كان ذلك وكانت الأحكام الجنائية لا تبنى على ما سلف وأنما تبنى على الجزم واليقين فان المحكمة تطرح كل ما قالت به سامية تادرس لاوندى ولا تعول عليه وتبقى هذه الواقعة خالية من اى دليل على ارتكاب المتهمين فيها لها ومن ثم فلا تصلح تحريات الشرطة وحدها والحال كذلك دليلا يكفى لمجرد توجيه التهام للمتهمين.

تاسعاً:- واقعة مقتل وهيب جرجس حنا واقترانها بالشروع فى قتل نجله عنتر وحرق مسكنه وإحراز أسلحة نارية وذخائر بدون ترخيص والاشتراك فى تجمهر والمنسوبة للمتهمين الرابع والستين والثامن والستين والرابع والسبعين

وحيث أنه على دليل الثبوت المقدم من النيابة العامة فى هذه الواقعة قبل المتهم معلاوى فهمى معلاوى أنحصر فيما زعمته أرملة المجنى عليه وهيب جرجس حنا وابنته أمال من أن المجنى عليه الاول وهيب جرجس حنا ذكر عقب أصابه نجله عنتر أسم معلاوى ثم أشارت التحريات المقدمة فى٤/٣/٢٠٠٠ ان الشخص المقصود هو الخفير النظامي معلاوى فهمى معلاوى وتلى ذلك تعرف المجنى عليه عنتر وهيب جرجس عند عرضه عليه ٠

فانه ينال من هذه المقولة أن أرملة المجنى عليه و ابنتها لم يشاهدا ذلك الشخص لحظة الحادث أذ انهما لا تعرفانه وانه من الجائز أن يكون هناك اكثر من شخص يحمل اسم معلاوى-على حد قول الأولى-وانه ليس في الأوراق ما يقطع بانفراد المتهم معلاوى فهمى معلاوى بحمل هذا الاسم دون باقي أفراد القرية، كما وأنها خلت من ثمة ما يؤكد ان المجنى علية وهيب جرجس حنا كان يقصده هو بالذات عندما نطق بتلك العبارة، سيما ان الأوراق قد حملت هذا الاسم لشخص لخر غير المتهم الماثل

حيث انه عن ادعاء تعرف المجنى عليه عنتر وهيب جرجس على المتهم معلاوى فهمى معلاوى فى العرض الذى أجرته النيابة العامة فى٩/٣/٢٠٠٠ ان المحكمة لا تطمأن إليه ذلك لان المجنى عليه سالف الذكر قرر عند سؤاله فى التحقيقات فى٣/١/٢٠٠٠ انه لا يعرف الأشخاص الذين اقتحموا منزله و أطلقوا النار عليه وعلى والده ولا يستطيع التعرف على أحد منهم إذا ما عرضوا عليه وانه قال بإمكانية التعرف فى١٩/١/٢٠٠٠ عقب سؤال والدته بتحقيقات النيابة فى١٢/١/٢٠٠٠ وورود اسم معلاوى على لسانها وكذا وروده بتحريات الشرطة فى٤/٣/٢٠٠٠ قبيل أجراء العرض الذى تم ضمن أشخاص آخرين ليسوا من قرية الكشح علاوة على أن المتهم يعمل خفير نظامى بالقرية ومعروف للكافة ومن ضمنهم المجنى عليه ذاته إذ أورده فى بلاغه باسمه ثلاثيا والذى تقدم به للسيد الأستاذ المستشار النائب العام فى٢٨/٢/٢٠٠٠ يتهمه واخرين باقتحام منزله واطلاق النار عليه وعلى والده مما ينبأ عن سبق معرفته به قبل العرض

وحيث انه عما قرره عنتر وهيب جرجس من أنه أطلق عليه عيارا ناريا من بندقية إليه أصابه فى ذراعه ثم أطلق ذات الشخص النار على والده من ذات السلاح وجزمه بان هذا الشخص فقط هو الذى كان يحمل هذا السلاح ينال منه ما ثبت بتقرير الصفة التشريحية للمجني وهيب جرجس حنا من أن إصاباته حدثت من ثلاثة أعيرة كلا منها مفرد أحدهم بالفخذ اليمن من الأمام للخلف ومن اليسار لليمين ومن أعلى الى أسفل والثانى بالفخذ اليسر من الأمام للخلف ومن اليمين لليسار ومن اسفل لأعلى والثالث بالكتف الأيسر من الخلف للأمام ومن اليسار لليمين وبالنسبة للإصابة الأولى الضارب امام ويسار المضروب مع ميل الماسورة لأسفل وبالنسبة للإصابة الثانية الضارب أمام ويمين المضروب مع ميل الماسورة لأعلى وبالنسبة للإصابة الثالثة الضارب خلف يسار المضروب وقد أصاب جلباب المجنى عليه عيارين آخرين أحدهم محاط بعلامات قرب إطلاق، كما تبين من فحص المقذوف المستخرج من منتصف الفخذ الأيمن للمجني عليه أنه عبارة عن مقذوف مفرد من الطراز الروسي عيار٧,٦٢ أطلق من سلاح ناري ماسورته غير مششخنه (فرد صناعة محلية) وهو ما يعنى تعدد الضاربين فضلاً عن اختلاف السلاح المستعمل عما قال به فضلاً عن أنه يختلف عن ما قالت به أرملة المجني عليه من إنها سمعت ثلاثة أعيرة نارية فقط

حيث أن المحكمة تطمئن لدفاع المتهم معلاوى فهمي معلاوى والمعززة بشهادة كل من الصيدلي مظهر إبراهيم محمود واحمد عمر امين والتى جاءت بتلقائية استشعرت المحكمة صدقها عند سؤالهما والتى مؤداها ان المتهم كان معينا خدمة على بنك قرية الكشح حتى صباح يوم الاحد الموافق٢/١/٢٠٠٠ حيث توجه الى منزله وعندما علم بان أحداثا وقعت بقرية الكشح خرج لإحضار نجل زوجته الطالب بالمعهد الديني بالقرية واستعان فى ذلك بالصيدلي مظهر إبراهيم محمود إذ انه يتملك سيارة يقودها ولما لم يتمكنا من دخول قرية الكشح ذهبا الى مدينة دار السلام للاطمئنان على الصيدلية وهناك انضم إليهم احمد عمر امين صهر الصيدلي وهو طالب بالمعهد الدينى بدار السلام وتوجهوا جميعا بالسيارة قاصدين عزبة بطيخ وهناك بالقرب من مسكنة الواقع على الطريق شاهدوا شخصا مصابا والذى تبين فيما بعد انه معوض شنودى معوض فعادوا مرة أخرى لمدينة دار السلام لإحضار سيارة الإسعاف لنقل المصاب ثم عاد الى منزله فى حوالي الثالثة والنصف عصرا فوجد بالمنزل شخص تبين انه نجل المصاب ويدعى عياد معوض شنودى والذى تبين انه كان محتميا بمنزله ومكث طرفة حتى مساء اليوم التالي٣/١/٢٠٠٠ وقد أيده فى ذلك الاخير وهو ما يجعل ما نسب للمتهم معلاوى

فهمي معلاوى غير مستساغ عقلا إذ انه لو كان ينتوى قتل اى مسيحي لتقاعس عن محاولة إنقاذ معوض شنودي معوض والذى وجده مصابا وملقى بالطريق ولقتل نجله عياد والذى احتمى بمنزله يوما كاملة وخرج منه سالما ولم يكن أحدا يعلم بوجوده لديه •

حيت كان كل ما تقدم علاوة على ما قرره القس جبرائيل عبد المسيح متوشلح والضبع سند شاكر من أن المجني عليه عنتر وهيب جرجس تقابل معهما عقب الحادث وقرر لهما انه لا يعرف شخصية الجناة، كما أن زوجة المجني عليه وابنته قررتا بذلك للأخير فان دليل الثبوت قبل المتهم معلاوى فهمى معلاوى يضحى غير قائم على سند على النحو الذى اسلفته المحكمة

ومن ثم تطرحه ولا تعول عليه

حيث أن دليل الثبوت قبل المتهمين صابر عسران محمد ونجله أحمد مستمد فقط من تحريات الشرطة والتى لم تعزز بدليل تطمئن اليه المحكمة فانها تطرحها ولا تعول عليها

عشراً:- واقعة سرقة منقولات نبيل سامي سيف بطريق الإكراه وحريق مخازنه واحراز أسلحة نارية وذخائر بدون ترخيص والاشتراك فى تجمهر •

والمنسوبة للمتهمين الخامس والستون والسادس والستون والثانى والسبعون ومن الخامس والسبعين حتى الثامن والسبعين.

وحيث ان دليل الثبوت المقدم من النيابة العامة مستمد من أقوال المجني عليه نبيل سامى سيف معوض وما تأيد منها بتحريات الشرطة •

حيت انة استخلص من أقوال المذكور انه شاهد الجناة من خلال فتحات النوافذ الخشبية (الشيش) للطابق الثانى والتى كانت مغلقة وكان يختلس النظر من خلالها فى الوقت الذى كانت تطلق فيه الأعيرة النارية •

والمحكمة لا تطمئن الى قول المجني عليه انه فى خضم إطلاق الأعيرة النارية على النوافذ كان هو ينظر من خلال فتحاتها (الشيش)وقد ثبت من أقوال زوجته نبيلة عياد سيف ان زوجها كان يجلس معها بأرضية ردهة الشقة عندما اندلعت الأحداث ولم يخبرها بشيء او بأسماء الجناة كما قالت ان الأعيرة النارية كانت حينذاك تطلق على النوافذ وثبت من معاينة النيابة العامة وجود آثار لها عليها•

وحيث انه عن تهمة وضع النار عمدا بالمخازن وقد خلت الأوراق من قيام دليل يقيني على إسنادها للمتهمين فلم يقل المجني عليه بمشاهدته لكيفية وقوع ذلك ولا مرتكبيه وانه شاهد فقط آثارها وما خلفته من حريق ببعض المخازن •

حيث انه عن تهمة السرقة فلم تسفر تحريات الشرطة عن وقوعها هذا علاوة على ثبوت عدم تواجد بعض من ذكرهم واسند إليهم الاتهام بمسرح الحادث وقت وقوعه ومن هؤلاء الخفير النظامى محمود امين الذى قرر بشانة الرائد خالد عبد الحميد رئيس نقطة الكشح أنه كان معينا خدمة على كنيسة العذراء بقرية الكشح يوم الاحد يوم٢/١/٢٠٠٠ من الساعة السادسة صباحا حتى الخامسة من مساء ذات اليوم وانه شاهد بخدمته فى وقت معاصر لهذه الأحداث وأثناء مروره على الخدمات وتأيد ذلك بما ثبت بدفتر أحوال نقطة شرطة الكشح، ومن هؤلاء أيضا سامى أحمد ماحى والذى ثبت من أقوال شهوده أنه لم يشارك فى هذه الأحداث وقد استبعدته تحريات الشرطة والنيابة العامة من الاتهام كما استبعدت النيابة العامة كل من حسن احمد حسن وشهرته حسن الدسوقى ولطفى أحمد حسن وشهرته عبد الله الدسوقى وممدوح ماهر محمد عبد الله وحمدى ومحمد الشناوى وكل ذلك يضعف القوة التدليلية لأقواله ويؤدى الى عدم الارتياح والاطمئنان إليها بالنسبة للمتهمين •

وحيث أن المحكمة لا تطمئن الى قالة المجني عليه بشأن الاعتداء عليه بالضرب من أن ذلك تم على مسمع ومرأى من الشرطة ولا يقوم أحد بالقبض على الجناة سيما وأنه ذكر أن رجال الشرطة هم الذين أنقذوه من أيد المعتدين وهم شخصين فقط ومن ثم يقر فى عقيدة المحكمة أن إصاباته حدثت بصورة وبكيفية غير التي قال بها.

وتنتهي المحكمة من كل ذلك أن مبنى لتهامه للمتهمين هو أنهم جيرانه وانه كان يتعين عليهم على -حد قوله- حمايته من اعتداء الآخرين عليه وقد قال أنه موزع للمواد الغذائية على جميع قرى مركز دار السلام ومواقع مخازنه معروفة لاهالي القرى المجاورة

وحيث كان كل ما تقدم وكانت المحكمة انتهت الى عدم الاطمئنان الى أقوال المجني عليه سالفة الذكر فانها تطرحها ولا تعول عليها وتلحق بها تحريات الشرطة التي لم تعزز بدليل أخر تطمئن إليه المحكمة •

حادي عشر:- واقعة مقتل عادل غطاس فهمي واقترانها بقتل فهمي مقار وأبنائه وأخرين والشروع فى قتل أيمان حليم فهمي ومرقص رشدى جندى وأحراز أسلحة نارية وذخائر والأشتراك فى تجمهر والمنسوبة للمتهمين السابع والخمسين والثالث والستين والتاسع والسبعين •

وحيث أن دليل الثبوت المقدم من النيابة العامة فى هذه الواقعة مستمد من أقوال مرقص رشدى جندى ومن

تحريات الشرطة

حيث أن مؤدى أقوال مرقص رشدى جندى أنه صبيحة يوم الحادث وتحديدا الساعة الحادية عشر توجه بصحبة ذويه المجنى عليهم الى حقلهم بحوض عفيفى عبد الجليل المتاخم لقرية الكشح وذلك لأحضار ماشيتهم خشية عليها من أصابتها بسوء لسماعهم صوت أعيرة نارية كثيرة تطلق بالقرية وأنه أثناء سيرهم بالطريق تعقبهم شخصان تارة يقول أنهما كانا يسيران على قدميهما ولخرى يقول أنهما كانا يستقلان سيارة خلفهما وعندما وصلوا الى مرابط ماشيتهم أقترب منهم هذان الشخصان وأطلقا صوبهم أعيرة نارية أودت بحياة المجنى عليهم جميعا فى أماكنهم وأصيب هو من جرائها وأضاف أنه عرف هذين الشخصين وهما خليفة رفاعي صادق وخلف أبو القاسم .

وحيث أن المحكمة بعد أن أحاطت بظروف هذه الواقعة عن بصر وبصيرة لا تطمئن لأقوال مرقص رشدي جندي بالنسبة للمتهم خليفة رفاعى صادق وذلك للأسباب الاتية:-

(١) أنه أسند الاتهام لشخص يدعى خلف أبو القاسم والذى تبين أنه أسمه أبو الفضل أبو القاسم ابراهيم وشهرته خلف والذى يثبت على وجه الجزم واليقين تواجده فى وقت معاصر لوقت الواقعة فى مكان اخر يبعد مسافة أكثر من ثلاث كيلو مترات حيث أصيب هناك ونقل الى مستشفى دار السلام والذى يبعد حوالى ثمانية كيلو مترات عن مكان أصابته وثبت من التقرير الطبى الخاص به والذى تحرر له عند دخوله مستشفى دار السلام أنه دخلها قبل الساعة الثانية عشر ظهرا وقد تأكد ذلك من أقوال العقيد محمد بدر الدين عبد السلام الضابط بإدارة البحث الجنائى بسوهاج أن المذكور أصيب فى مكان يبعد عن مكان الحادث بحوالى أربعة كيلو مترات وفى وقت معاصر له، وثبت أيضا من أقوال المذكور بجلسة المحاكمة أن هناك خصومة ثارية بين عائلته وعائلة خليفة رفاعي صادق تمنع تواجدهما معا أذ أن الخصومة ما زالت قائمة ولا شك فى ان فى نسبته الاتهام لأبو الفضل أبو القاسم ابراهيم وشهرته بخلف رغم ثبوت عدم تواجده على مسرح الحادث على النحو الذى أسلفته المحكمة يشكك ويوحى بعدم الثقة والأطمئنان فى نسبته الأتهام للمتهم خليفة رفاعي صادق والذى لايختلف موقفه كثيرا عن موقف سابقه من حيث ثبوت عدم تواجده بمكان الحادث وقت وقوعه فقد قرر عاطف غزالي بلامون ومريم صابر فؤاد أنه فى وقت معاصر لوقوع الحادث أنقذهما خليفة رفاعي صادق من الحريق الذى كان شابا بمنزل مهران لبيب شنوده فى مكان يبعد عن مكان الحادث الأول (حوض عفيفى) بمسافة حوالى ثلاث كيلو مترات وبمضمون ذلك شهد صفوت لبيب شنوده ورفعت الضبع عزيز وسعاد موريس محارب والأمير مهران لبيب ونان جودة عبد المسيح.

(٢) انه قرر فى بداية اقوالة ان المجنى عليهم صرعوا جميعا فى مكان اطلاق النار عليهم وبجوار مرابط مواشيهم ثم عاد وقرر ان بعضهم فر من المكان وسقط بعيدا عنه ثم ثبت من معاينة النيابة العامة لمكان العثور على الجثث ان جثتى اشرف والامير حلمى فهمى مقار وجدتا بداخل كوخ صغير من البوص به من الاثار الدموية والتى تشير ان المجنى عليهم صرعا بداخله وليس كما قرر.

(٣) تناقضت اقوال مرقص رشدى جندى ان ايضا مع ماقررته ايمان حليم فهمى مقار من حيث عدد الجناة واشخاصهم وطريقة سيرهم ،فبينما يقرر مرقص رشدى جندى ان الجناة هما خليفة رفاعى صادق وابو الفضل ابو القاسم ابراهيم الشهير بخلف ابو القاسم تقرر ايمان حليم فهمى انهم خلف الجرن وحمدى سحلول وثالث يدعى خلف لاتعرف باقى لقبة وتنفى وجود الجناة بالطريق اثناء سيرهم او سيرهم خلفهم.

(٤) تناقضه فى روايته بشان حال الجناة وقت سيرهم فبينما يقرر بتحقيقات النيابة انهما كانا يسيران خلفهما على اقدامهما ، يقرر بجلسة المحاكمة انهما كانا يستقلان سيارة وشتان بين من يسير على قدمية ومن يستقل سيارة.

(٥) تناقض اقواله ايضا مع ماجاء بتحريات الشرطة والتى اسندت ارتكاب الواقعة لشخصين لم يقل بهما هما خلف محمود العك وممدوح ماهر عبد الله وحيث انه من جماع ما تقدم ولما اسفرت عنة تحقيقات ومعاينة النيابة العامة والمعمل الجنائى من تواجد جثث بعض المجنى عليهم فى اماكن غير التى قال بها مرقص رشدى جندى ومن العثور على ثمانية اظرف فارغة بمكان الواقعة اطلقت من سلاح نارى (بندقية آلية سريعة الطلقات عيار ٧,٦٢×٣٩) استعلمت فى مقتل تادرس لوندى تادرس ونجلة ناصر ولم يكن أي من المنسوب اليهم ارتكاب تلك الواقعة منهما في الواقعة الماثلة كما عثر على مظروف فارغ عيار ٣٠٣ أطلق من بندقية لى انفيلد فى حين قرر مرقص رشدى ان المتهمين كانا يحملان سلاحين آليين ومما ثبت بتقرير الصفة التشريعية للمجنى عليه جابر سدراك سعيد من انه مصابا علاوة على اصاباتة النارية باصابة قطعية بوحشية يسار العنق تحدث من جسم صلب ذو حافة حادة اى كان نوعها وقد كان ممن صرعوا فى مكان الحادث ولم يقل مرقص رشدى جندى ان احدا من الجناة استعمل فى ارتكاب الحادث اية اسلحة غير الاسلحة النارية ٠

كل ذلك علاوة على ما ثبت بالتقارير الطبية من قدم اصابتى مرقص رشدى جندى ونفى ايمان حليم فهمى فى

بداية اقوالها لتواجده على مسرح الحادث يشكك فى تواجدة على مسرح الحادث وقت وقوعة ويؤدى الى عدم الاطمئنان لما قررة وبالتالى طرح أقوالة وعدم التعويل عليها بالنسبة للمتهم حليفة رفاعى صادق.
وحيث انه عن المتهمين خلف محمود العك وممدوح ماهر محمد عبدالله فالدليل قبلهما مستمد فقط من تحريات الشرطة ولما كانت هذة التحريات قد جاءت مخالفة لما قرره ذو ى المجنى عليهم ومن ثم لم تعزز بدليل تطمئن اليه المحكمة وبالتالي فانها تطرحها ولاتعول عليها لما سبق ولما اسلفته المحكمة بالاسباب العامة لحكمها علاوة على تناقضها – بشأن المتهم خلف محمود العك- مع ماقرره دياب غانم يوسف موسي من انه صبيحة يوم٢/١/٢٠٠٠ وحال عودته واسرته من مدينة دار السلام (اولاد طوق) لقرية الكشح مرورا بعزبة الشيخ بطيخ وعندها استوقفت السيارة التى كان يستقلها من بعض الاشخاص الذين كانوا يقفون على الطريق ونصح مستقلى السيارة بالترجل منها وعدم دخول قرية الكشح فتوجه واسرته الى منزل خلف محمود العك الذى تربطة به صلة عمل فالقاة متواجدا منزله وانه مكث طرفة حتى الساعة الخامسة من مساء ذلك اليوم •

ثانى عشر:- واقعة مقتل عمدان ظريف قديس وعاطف عزت ذكى واقتران الاخيرة بسرقة دابتي مملوكتين لوالدته سميحة حافظ السايح بالاكراة ومقتل معوض شنودة معوض والاشتراك في تجمهر.
والمنسوبة للمتهمين من الثمانين حتى الرابع والثمانين •

وحيث انه يبين للمحكمة من استعراض الواقعة سالفة الذكر ان دليل الثبوت المقدم من النيابة العامة فى هذة الواقعة يتمثل فى اقوال عاطف الضبع ارسل بشان مقتل عمدان ظريف قديس وماقررتة سميحة حافظ السايح بشان مقتل نجلها عاطف عزت ذكى وما قرره مجدى منير موريس بشان مقتل معوض شنودة معوض ثم تحريات الشرطة •
وحيث ان مؤدى ماقرره عاطف الضبع أرسل انه حال عودته والمجنى عليه عمدان ظريف قديس من مدينة دار السلام مستقلين سيارة أجرة ضمن أخرين وعند قرية عزبة بطيخ أوقف السيارة مجموعة كبيرة من الاهالى وانزلو ا من بها فسار هو والمجنى عليه على الاقدام متوجهين لقريتهم الكشح سالكين طريق ترابى زراعى يصل اليها وحال سيرهما شاهدا مجموعة كبيرة من الاشخاص يربو عددهم على اثنى عشر شخصا يعدون خلفهما حاملين العصى قاصدين الاعتداء عليهما فلاذ هو بالفرار وتمكنوا من المجنى عليه عمدان ظريف قديس وقال انه لم يشاهد كيفية الاعتداء على المجنى عليه ولايعرف شخصية المعتدين لفراره من مكان الحادث ومن ثم فان اقواله هذة لاتصلح لنسبة الاتهام لاحد معين بالذات •
وحيث انه عما قررته سميحة حافظ السايح من ان نجلى السيد عرنوط كانا من بين المعتدين عليها وعلى نجلها وسرقة ماشيتها •
ففضلا عن انها لم تحدد اسمائهما فانها لم تتعرف على أي من نجلى السيد عرنوط عندما عرضا عليها بمعرفة النيابة العامة فى وقت لاحق هذا علاوة على ماقررته بالمحضر المحرر بمعرفة الملازم اول احمد دياب فى ٥/١/٢٠٠٠عند العثور على جثة اعتقدت انها جثه ابنها أنها لاتعرف المتسبب فى مقتله ولم تتهم احدا معينا بذلك.
ولما كان ذلك فانه لايمكن التعويل على ماقررته كدليل قبل المتهمين ويتعين لذلك طرح أقوالها •
وحيث انه عما قرره مجدى منير موريس فانه يبين للمحكمة علاوة على تناقضه فى اقواله اذ انه يقرر فى بدايتها انه شاهد كل من خلف الجرن وشمبرى ابو القاسم وعبد الله دسوقي وشقيقه حسن وعلى الماحى وابراهيم ابو راس وشقيقه صابر يقفون جميعا امام منزل الاول ويحملون أسلحة نارية ثم اخذوا بعد ذلك مواقع لهم خلف سواتر من اكوام البوص واطلقوا اعيرة نارية صوب قرية الكشح وان احد الماره بالارض الزراعية اصيب من جراء هذا الاطلاق فحملة بعضهم والقوا بة فى كومة بوص مشتعلة ،عاد وقرر فى موضع اخر بالتحقيقات ان من ذكرهم كانوا يسيرون بطريقة عادية بالارض الزراعية ولم يكونوا حاملين اسلحة نارية واضاف بانة شاهد ذلك وهو يقف على سطح منزله •
وحيث انه ثبت بمعاينة النيابة العامة ان المكان الذى قال المذكور انة كان يقف به يبعد عن موقع الاحداث بحوالى كيلو متر وانه يصعب علي من يتواجد مكانه رؤية الاشخاص وتميزهم ومشاهدة الافعال التى يقومون بها•
ولما كان ذلك فانه لا يمكن الاطمئنان لاقواله والتى استبعدتها النيابة العامة ولم تعول عليها فى اسناد الاتهام لاى من ذكرهم فى بداية اقواله.
هذا علاوة على ان سميحة حافظ السايح نفت تواجده على مسرح الاحداث•
وحيث انه عن تحريات الشرطة فى هذة الواقعه فان المحكمة لاتطمئن اليها لما اعتراها من تناقض ولما قرره المقدم محمد كامل نصار من انه استقى تحرياته من اقوال والدة المجنى عليه عاطف عزت زكى بشأن مقتله والتى لم تعول عليها المحكمة لما أسلفته من أسباب وكذا تجلى التناقض فيما قرره النقيب طه عبد الرحمن زهير من أن تحرياته دلت على ان راضى السيد محمد عرنوط كان وقت الاحداث بالمملكة العربية السعودية مع

شقيقه حارث ثم عاد وقرر أنه كان موجودا
هذا علاوة على تناقض ما تقدم مع تحريات العقيد محمد مصطفى بشأن عدد الجناة فبينما يقرر المقدم محمد كامل نصار والنقيب طه عبد الرحمن زهير أن التحريات دلت على ان مرتكبي واقعة مقتل عاطف عزت ذكى هما الجرو السيد محمد عرنوط ومحمود السيد محمد عرنوط يضيف اليها العقيد محمد مصطفى محمد المتهمين راضى السيد محمد عرنوط وجلال عبد الغنى محمد عرنوط ومحسن أحمد حسين وأشخاص آخرين لم تسفر التحريات عن معرفتهم •
وحيث كان كل ما تقدم علاوة على أن هذه التحريات لم تعزز باى دليل تطمئن اليه المحكمة فانه يتعين طرحها وعدم التعويل عليها

ثالث عشر:- واقعة الشروع فى قتل معوض شنودى معوض وعزيز شفيق عطا الله والأشتراك فى تجمهر والمنسوبة للمتهمين الثانى والأربعين والخامس والثمانين والسادس والثمانين •

وحيث أن دليل الثبوت المقدم من النيابة العامة قبل المتهمين جمال عبد المبدى القط وعنتر مدنى عبد المجيد وشهرته عنتر الجزار إنحصر فى أقوال سمير جاب الله سلامة وتحريات الشرطة
حيث أنه بإستعراض أقوال سمير جاب الله سلامة يبين أنه قرر بمشاهدة كل من جمال مبدى ومن يدعى عنتر الذى يعمل قصابا وراضى عبد الشافى يقومون بإنزال ركاب السيارة التى كان يستغلها وكان ضمن ركابها معوض شنودى معوض ويعتدون عليهم جميعا بالضرب وأنه فر هاربا من مكان الواقعة •
وحيث انه ثبت من أقوال معوض شنودي معوض أنه أتهم آخرين بالاعتداء عليه ليس من بينهم من قال بهم سمير جاب الله سلامة، كما قرر الأول بان سمير جاب الله سلامة هرب من مكان الواقعة فور ترجلهم من السيارة وقبل وقوع الاعتداء عليه وعزيز شفيق عطا الله •
هذا علاوة على أن سمير جاب الله سلامة كان قد تقدم ببلاغ فى١٥/١/٢٠٠٠ للسيد المستشار النائب العام قال فيه أنه كان قادما من بلدة أولاد طوق مستقلا سيارة تعرضت للهجوم والضرب والسرقة وعدد المسروقات وقال أن من بينها جاموسة وستة آلاف بيضة ومبلغ ألفين جنيه
وذلك على الطريق عند مقربة من عزبة بطيخ ولم يتهم أحداً معنيا بالاضافة الى انه ثبت أن أحد الذين أتهمهم سمير جاب الله سلامة وهو راضى عبد الشافى طلب عامل بالمعهد الديني الأزهري بقرية الكشح وثبت على وجه رسمى تطمئن إليه المحكمة أنه كان موجودا بمحل عمله وقت الحادث وأستبعدته النيابة العامة من الأتهام وثبت أيضا من أقوال عزيز شفيق عطا الله أنه لم يتعرف على احد من الذين أعتدوا عليه ولما كان ما تقدم وكان المجنى عليه معوض شنودى معوض أتهم بالاعتداء عليه شخصين لم يردا بأمر الأحالة، كما ان المجنى عليه عزيز شفيق عطا الله لم يتهم أحدا معينا بالاعتداء عليه، وسمير جاب الله سلامة قد أنتهت المحكمة الى تناقض أقواله مع أقوال المجنى عليه معوض شنودى معوض علاوة على تناقضه مع نفسه على النحو الذى أسلفته المحكمة، بالاضافة الى عدم معقولية ما أورده فى بلاغه من أن ضمن المسروقات التى سرقت منه أثناء أستقلاله السيارة جاموسة بالاضافة الى ستة آلاف بيضة موضوعة فى أقفاص، فأن المحكمة تطرح أقواله ولا تعول اليها بشأن المتهمين جمال عبد المبدي القط وعنتر مدنى عبد المجيد وشهرته عنتر الجزار •
وحيث أنه عن الدليل قبل المتهم أسعد أبو الوفا السيد فانه مستمد فقط من تحريات الشرطة والتى لم تعزز بأى دليل أخر بل وتناقضت مع أقوال المجنى عليهم بشأن المعتدين عليهم ومن ثم تطرحها المحكمة ولا تعول اليها.

رابع عشر:- واقعة سرقة ماشية ومنقولات صفوت توفيق حبيب بالأكراه وأحراز سلاح نارى بغير ترخيص والأشتراك فى تجمهر والمنسوبه للمتهمين الرابع والستين والسابع والستين والثامن والستين والثالث والسبعين

حيث ان المحكمة لاتطمئن لأقوال صفوت توفيق حبيب والتى جاءت متأخرة أذ انه تقدم ببلاغه فى/١/٢٠٠٠ ١٣فى حين انه قرر أن الواقعة حدثت فى العاشرة من صباح يوم٢/١/٢٠٠٠ علاوة على تناقضه فى أقواله بشأن حمل السلاح فبينما يقرر فى مجمل الأقوال أن الجناة جميعا كانوا يحملون أسلحة نارية يعود ويجزم أن احدهم فقط هو الذى كان يحمل السلاح مخبئا -فما لداعى الى حمله- علاوة على أنه قرر بمشاهدته لماسورة السلاح فقط وانه لم يشاهد كيفية وقوع السرقة وهل أرتكبها أولئك المتهمون أم أخرون، هذا علاوة على أن المحكمة لا تطمئن لقوله الذى حدد فيه ملابس المتهمين، كما لم تقف المحكمة على صحة أمتلاكه للمسروقات المبلغ بها ولم تسفر التحريات عن مصير المسروقات التى قال بها ومن ضمنها ماشية، ولا تطمئن المحكمة أيضا لتحريات الشرطة التى جاءت مرددة بذات أقوال المبلغ فلم تسفر عن كيفية وقوع الحادث ولا وقت أرتكاب الحادث
ولما كان ما تقدم وكانت صغيرة نوح غالي ووجيه مفيد فهيم وعفاف جرجس فوزى قد اتهموا صابر عسران محمد بأقتحام مسكنهم ضمن أخرين فى وقت معاصر للوقت الذى قال به صفوت توفيق حبيب وكذا لوندى عبد الملاك لوندى الذى قرر أنه شاهد صابر عسران محمد وخيرى موسى عبد الله وعبود موسى عبد الله

ضمن أخرين فى وقت معاصر يحاولون أقتحام مسكنـه ، وكذا ماقرره ألفى مترى حبيب من أن شاهد المتهمين سالفى الذكر ضمن أخريـن يحاولون أقتحام مسكنه فى توقيت معاصـر. كل ذلك رغم اختلاف الأماكن فى كل واقعـة الامر الذى يصعب مـعه تصديق أحد من هـؤلاء أذ أنه يترتب عليه تكذيب أخـرين وليس فى الأوراق ما يرشح الأطمئنان الى أقوال أحدهم دون الأخرين ومن ثم فان المحكمة تطرح أقـوال صفوت توفيق حبيب بشأن هذه الواقعة ولا تعول اليها

خامس عشر:- واقعة سرقة أغنام ودابة ومنقولات عدلى لبيب جرجس والأشتراك فى تجمهر والمتهم فيها المتهمين الرابع والستين والسابع والثمانين والثامن والثمانين

حيث ان المحكمة لاتطمئن للدليل الوحيد فى هذه الواقعة المستمدة من أقوال عدلى لبيب جرجس ذلك لأن بلاغه المكتوب والذى جاء متـأخرا فانه خلا من أسناد الاتهام بالسرقة لأحـد معين بالذات ، هذا علاوة على انه لم يقل بمشاهدته للجناة وهم يرتكبون السـرقة ولا بكيفية الفرار بهـا ولا كيفية أقتحـام المسكن علاوة على أتهام ذات المتهمين وأخرين من أخرين بأرتكاب وقائع فى وقت معاصر لتـوقيت هذه الواقعة وفى أماكن مختلفة مثل ذلك ماقالـت به سامية تادرس لاوندى ووجـيه مفيـد فهيم ولاوندى عبـد الملاك لاوندى بشأن واقعة مـقتل تادرس لاوندى تادرس ونجله ناصر حيث قرر هؤلاء بأشتراك المتهمين الماثلين فى تلك الواقعة فى توقيت معاصر ومن كل ما تقدم فـأن المحكمة تطرح هذه الأقوال ولا تعول عليـها وتلحق بها تحريات الشـرطة والتى جاءت مرددة لأقوال المجـنى عليه وشـابهـا القصـور والعوار أذ أنهـا لم تفصح عن كـيفـية حـدوث السرقة ولا الـهروب بالمسروقـات أو مكان أخفائها ومن ثم تبـقى قول مرسل يعبـر عن عقيدة مـجريها ، كم تطرح ما جـاء بمعاينة النيابة بشأن وجود كسر بالضلفة اليمنى الخشبية لأنه لم يثبت بالأوراق مشاهدة محدثها ٠

سادس عشـر:- واقـعـة سـرقـة مـبلغ نقـدى ودابة ومنقـولات ملك سـمـار شـرقـاوى ونيس بالأكـراه والأشتراك فى تجمهر والمنسوبة للمتهم التاسع والثمانين:-

حيث أن مـؤدى أقوال سمـا ر شرقاوى ونيس أن أحـد الأشخاص قـالت أنه نجل محسـن أبو عابدين هو الذى أقتـحم عليهم منزلهم وأعتـدى عليها بعصـا على رأسها وأستولى على بعض منقولات المنزل وهى عـبارة عن أوانى معيشية وتلفاز وغسالة ومسجل ودابة (جاموسة) ومبلغ خمسمائة جنيه .

وأذ عرض عليـه محسن عابدين بمـعرفة النقيب جـمال نشأت مـعاون مباحث دار السـلام بتاريخ/٢/٢٠٠٠ ١٢تعرفت على المتـهم أبراهيم محسن عابدين من بينهم الا أنهـا بجلسة المحاكمـة السابقة فى٣/١٢/ ٢٠٠٠ قررت أن مقتحمى المسكن أشـخاص كثيرون تعدوا عليها وعلى والدتها وأذ عرض عليـها المتهم ابراهيم محسن عابدين نفت أن يكون هو المقصـود وبجلسة٣/٢/٢٠٠٢ قررت أنها لا تعرف أحدا ممن أقتـحموا منزلهم وانها غير متأكدة من اشتراك المتهم ابراهيم محسن عابدين فى هذه الواقعة

ولما كان الجزم واليقين هو مناط الأحكام الجنائية وكانت المجنى عليها لم تجزم ولم تتعرف على المتهم ابراهيم محسن عابدين بجلسة المحاكمة فضلا عمـا قررته من أنها لا تعرف أحدا ممن أقتحموا منزلها وأيدتها فى ذلك والدتها نعمة سليم ابراهيم فانه لا يمكن نسبة الأتهام للمتهم ابرهيم محسن عابدين

ولا يقدح فى ذلك مـا ورد فى تحريات الشرطة أذ أنه لم يعـزز بدليل تطمئن اليه المحكمـة ومن ثم تطرحه ولا تعول اليه

سابع عشـر:- واقـعـة سرقة الدراجـات البـخارية والمنقـولات المملوكة لميـلاد بخيت رزق الله وأخـرين والأشتراك فى تجمهر والمنسوبة للمتهمين التسعين والحادى والتسعين:-

وحيث ان دليل الثبوت الوحيد فى هذه الواقعة المقدم من النيـابة العامة هو تحريات الشرطة فقط فالمجنى عليه ميلاد بخيت رزق الله صاحب ورشة أصلاح وبيع الدراجات البـخارية لم يتهم أحدا بسرقة دراجاته التى كانت بمنزله ومن ثم لا يمكن التعويل على تحريات الشرطة والتى لم تعزز بدليل فى الدعوى بل أنها جاءت متناقضة مع أقوال المجنى عليهما على محمد أحمد عليو (صـاحب دراجة بخارية) ومحمد أحمد سليمان (صاحب دراجة بخارية) والذين نفيا ما جاء بها وقررأنهما عثر على الدراجتيهما بالطريق العمومي بنجع أولاد خلف

ولما كان ذلك فـانه لا يمكن الأسناد الى تحريات الشرطة كـدليل يقوى على حمل الأتهـام قبل المتهـمين ويتعين لذلك طرحها وعدم التعويل عليها.

ثامن عشـر:- واقـعـة أتلاف السيـارتـين رقـمى٥١٢٤٩ نقل سـوهـا ج ومـقطورتهـا. ٤٢٠٣٦نقل القـاهرة ومقطورتها والأشتراك فى تجمهر والمنسوبة للمتهمين الثانى والتسعين والثالث والتسعين

وحيث أن دليل الثبوت المقدم من النيابة العامة فى هذه الواقعة أنحـصر فى ما أستخلصته من اقوال محمد عطا الله عطيه من انه شـاهد كلا من المتهمين أبو العـلا أحمد عبد العـال والفنجرى عبده شـاكر معلاوى والشـهير بالصغير يقفان بجوار السيارتين المحترقتين وألسنة اللهب تتصاعد منهما وقد حمل الأخير أناء (جيركن) أعتقد أنه به مادة بتـروليه، ومن تحريات الشرطة التى انتـهت أن حريق السيارتين حـدث بطريق سكب سائل البنزين

عليهما ثم أشعال النار بهما.
وحيث أنه بأستقراء ما تقدم فانه يبين أن المذكور لم يقل بمشـاهدته للمتهمين وهما يرتكبان الحادث أو يقومان بفعل مـادى صريح فى هذا شـأن ولا يعرف كيـفية أشـعال النيـران بالسيارتين وأنه فـى هذا المجال لا يمكن الأعتماد على التخمين فانه علاوة على أن المحكمة لا تطمئن بانه شاهد المتهمين بداءة بالحالة التى قال بها فانها على فرض حـصول ذلك فانه لايدل بذاته على انهـما مرتكبي الحادث أذ لا يـتصور عقـلا أنهما بعد أذ أشـعلا النيران بالسيـارتين يظلا واقفين يعلنان عن نفسهـما وما أقترفت يديهما من أثم سـيما وأن المكان الذى وقع به الحادث هو طريق عام مطروق للكافة وان المذكور لم يتحرك من مسكنه الا بعد أن شاهد ألسنة النيران تتصاعد من السـيارتين كـذلك مما ينال من أقواله وتـحـريات الشرطة مـا ثبت بتـقرير المعـمل الجنائى من انه ليس من اسبـاب الحـريق سكب سائل البنزين أو أية مـواد بترولية وأنما كـان بواسطة مواد مساعـدة هى أجزاء أطارات كاوتشوك داخلى وقش فضلا عما ثبت أيضا من تقرير المعمل الجنائى من تعرض السيارتين لسرقة محتوياتهما قبل الحريق وهو ما لم يقل محمد عطا الله عطيه أو تحريات الشرطة به
هذا علاوة على أنه بجلسة المحاكمة قرر انه لم يشاهد شيئا وأنه مريض بمرض عقلى وقدم نجله عبد الستار الأوراق الدالة على ذلك والتى سردت المحكمة محتوياتها وهى فى معرض عرضها لوقائع الدعوى
وحيث كان كل ما تقـدم فأن المحكمة لا تطمئن لاقوال ذلك الشخص ولا لتحـريات الشرطة والتى مبناها الظن والتخمين والتناقض مع نفسها ومع الأدلة الفنية ومن ثم تطرحها ولاتعول عليها
وحيث أنه عن جريمة التجـمهر فلما كانت المحكمة قد انتـهت الى خلو أوراق الدعوى من أدلة تقوى على أسناد الاتهام للمتهمين فيهـا وعدم الأطمئنان لأدلة الثبوت المقدمة من النيابة العامة لأسباب التى سـاقتها فانها تنتهى الى ذات النتيـجة بالنسبة لجـريمة التجـمـهر والتى لا تطمئن المحكمة لـنسبتهـا للمتهمين ولذات الأسـباب التى ساقتها فى كل واقعه على حدى وعلى النحو سالف البيان ٠
حيث كان كل ما تقدم وكـانت المحكمة قد محصت الدعوى وأحاطت بها عن بصـر وبصيرة وأنتهت على النحو السالف بيانه تفـصيلا الى عدم الأطمئنان لأدلة الثـبوت التى ساقتها الـنيابة العامة وعدم ثبوت الأتهـامات قبل المتهمين فى الوقائع التى طرحتـها فأنهـا تنتهى الى القضـاء ببرائة المتهـمين من الاول حتى الثالث والتـسعين والسادس والتسعين مما هو منسوب اليهم عداالمتهم الخامس والثلاثين و التى تقضى المحكمة بانقضاء الدعوى الجنائية قبله لوفاته ٠كل ذلك عملا بالمادتين ١٤، ٣٠٤/١ من قانون الأجراءات الجنائية
حـيث انه عن الدعاوى المدنيـة قبل المتـهـمـين من الخامس والاربعين حـتى الحادى والخـمسين ومن الســادس والخمسين حـتى الثامن والخمسين، والثـالث والستين، والرابع والستين، والثامن والسـتين، والرابع والسبعين، ومن التاسع والسبعين حتى الرابع والثمانين
فلما كانت المحكمة قد أنتهت الى براءة المتهمين فى الدعوى الجنائية فانها تقضى برفض الدعاوى المدنية التابعة لها والتى تدور معها وجودا وعدما عملا بنص المادة٣٠٩/١ من قانون الأجراءات الجنائية
ويبقى بعـد كل ما تقدم أن تورد المحكمة الصـورة الصحيـحة لواقعة الدعـوى حسبمـا أستخلصتـها من واقع اوراقهـا وما دار بجلسات المحـاكمة ومن الظروف والملابسـات التى احاطت بها ومما شـهد به كل من الرائد/ خالد عبد الحميد السـيد رئيس نقطة شرطة الكشح وعليه الديب عبد المجيد وأحمد عبـد الغفار حسن والعميد/ مصطفى على سليم مدير أدارة البحث الجنائى بسوهاج واللواء أحمد أحـمد أبو حرب مساعد مدير أمن سوهاج وعصام أبو الفضل أبو القاسم وعنتر وهيب جرجس وحشمت حمـدى محمد وراتب أحمد على وعادل جابر عبد المجيد على من قرية البـلابيش المستجدة وعثمان عبـد الشكور عثمان فكار عمدة البلابيش المستجدة ومعوض شنودى مـعوض وسـمير جـاب الله سـلامة وعزيز شـفيق عـطا الله وأخرين بشـان تجمع أهالى عـزبة بطيخ المجاورة لقرية الكشح وما ثبت بالمحضر المحرر بمعرفة العقيد عادل وشاحى مأمور مركز دار السلام المؤرخ فى٣/١/٢٠٠٠ بشان أصـابة عدد من الاشخـاص فى القرى المجاورة لقـرية الكشح بها وما تضـمنه شريط برنامج أخبـار الناس وكل ما تقـدم على النحو السالف سـرده وهى أنه بعد ظهـر يوم٢٩/١٢/١٩٩٩ وقعت مشادة كلامـية بشارع بورسعيد بقرية الـكشح حيث موقع السوق التجارى الرئيسى بـالقرية بين المدعو راشد فهيم منصور صاحب محل أقمشة وبين فايز عوض أحمد حسين صاحب عربة يد لبيع الخضروات ويقف بذات الشارع وذلك بسبب رفض الأول بيع الاقمشة بالأجل للثانى
الا انه تزامن مع بداية الأحـداث عـصر يوم الجـمـعه الموافق٣١/١٢/ ١٩٩٩وقـوع مـشادة أخرى بين ذات الطرفين على أثر دخول علية الديب عبد المجيد المقيمة بقـرية العقولة المجاورة لقرية الكشح ومعها نجلها أحمد عبد الغـفار حسن الى متجر سوريال جيد أسحق لشراء حذاء لطفلها الصغـير وعندما حاولت تخـفيض الثمن جذب البائع الحذاء من يدها ودفـعها للخارج ولما ذكرته بحسن المعـاملة أحتراما لشهر رمضـان قام بسب شهر رمضان وسب دينها فتدخل فايز عوض احمد حـسين لتأنيب البائع بينما تدخل راشد فهيم منصور ونجله أيمن لمناصرته وتطور الأمر الى مـشاجرة محدودة أنضم اليـها كل من فوزى عوض وعبد النـاصـر عوض لمناصرة شقيقهما ونتج عنها أصابة كل من راشد فهيم منصور ونجله أيمن بأصابات سطحية بسيطة
وكان يمكن الأمر أن يقف عند هذا الحـد بأعتبار ان الأسواق بطبيعتها تحفل بمثل هذه المشـاجرات الا انه يبدو

أنه كان هناك من لم يرد للأمور أن تتوقف عند هذا الحد فقد تجمع على أثر ذلك أكثر من عشرين شخص من المسيحيين رددوا الهتافات العدائية المثيرة للمشاعر وعلى أثرها وصل الى مكان الواقعة الرائد خالد عبد الحميد السيد رئيس نقطة شرطة الكشح وبصحبته النقيب أشرف محسن منصور رئيس مباحث النقطة فقوبلا بذات الهتافات ومحاولة التعرض لهما وفى ذلك التوقيت أزداد عدد المتجمعين من المسيحيين حتى فاق عددهم الخمسمائة شخص وقد تواجد هناك القس بسادة غبريال عبد المسيح راعى كنيسة الملاك بالكشح فطلب منه الاشتراك معه فى تهدئة الموقف ونصح المتجمعين بالأنصراف الا انه لم يستجب واستمرت الهتافات وتطورت الاحداث وزادت الاعداد التى راحت تقذف الأكشاك والمحلات وعربات اليد الموجودة بالسوق والمملوكة للمسلمين بالحجارة وغيرها من الآلات والادوات مما أدى الى أثارة حفيظة المسلمين الذين بدأوا يتجمعون ويبادلوهم قذف الحجارة وأنطلقت من الطرفين أعيرة نارية لم يحدد مصدرها نظرا لحالة الأزدحام والفوضى التى اجتاحت المكان ونتج عن ذلك حدوث تلفيات ببعض المحال والأكشاك وعربات اليد وأصابة بعض الاشخاص وأثبتت النيابة العامة فى معاينتها لموقع الأحداث تلك التلفيات ووجود اوراق من المصحف ممزقة وملقاة على الأرض
وتم نشر قوات الشرطة مساء يوم٣١/١٢/١٩٩٩ وهدأت الامور بعد ان بدأت الشرطة فى محاولة رأب الصدع بين عنصري الأمة فى هذه القرية مستعينين فى ذلك برجال الادارة العامة من تلك القرية والقرى المجاورة وأتفق على عقد لقائين أحدهما يوم السبت الموافق١/١/٢٠٠٠ مع الجانب المسلم والذى تم بنجاح والثانى حدد له يوم الاحد٢/١/٢٠٠٠ مع الجانب المسيحي الا ان قلة مغرضة سربت ما أسفر عنه اللقاء الأول والذى يتمثل فى تعويض المضارين عن التلفيات التى حدثت يوم٣١/١٢/١٩٩٩ ورغبوا فى عدم أنجاح مساعي الصلح وعقد اللقاء الثانى بأن أدعى أحدهم أن شخصا من الجانب المسلم تعدى على يده بعصا واشاع ذلك لجموع المسيحيين التى كانت خارجة لتوها من كنيسة أبو سيفين عقب صلاة الأحد٢/١/٢٠٠٠ مما أثار حفيظتهم وتصادف وجود اللواء أحمد أحمد أبو حرب أثناء مروره من بالقرب من هذا المكان وشاهد هذه الجموع وفحص ما أدعاه ذلك الشخص فتبين له عدم صحته وأستعان بالقس أسحق راعى تلك الكنيسة فى محاولة تفريق هؤلاء المتجمعين الا انه لم يستجب فتولى ذلك بنفسه وحينئذ دقت أجراس كنيسة الملاك القريبة من ذلك المكان دقات جنائزية وأنطلقت أعيرة نارية كثيفة من أسطح المنازل من الجانب الشرقى بالقرية والذى يقطنه أغلبية مسيحية والجانب الغربي حيث يقطنه أغلبية مسلمة وأصابت بعض هذه الاعيرة جدران ونوافذ المعهد الدينى الأزهرى بالقرية وبعض الأشخاص
وتلاحقت الأحداث وسرعان ما طيرت شائعات الى القرى المجاورة بقرية الكشح مفادها ان المسيحيين والذين يشكلون الغالبية العظمى من سكان القرية حطموا محال وأكشاك المسلمين وأحرقوا المعهد الدينى الأزهري الذى تلقى أبناء القرى المجاورة تعليمهم به وأنهم سمموا مياه الشرب وأحرقوا أحد المساجد.
وقد انتشرت هذه الشائعات انتشار النار فى الهشيم ففجرت الغضب الأعمى فى القلوب فهبوا هبة جاهلية لنجدة الاقلية المسلمة بالكشح وتمكنوا من أرتكاب جرائمهم بالزراعات المجاورة بقرية الكشح والمساكن القريبة منها وأطراف القرية بعيدا عن اعين رجال الشرطة الذين كانوا يتمركزون وسط تلك القرية وبمناطق التجمعات بها وفروا هاربين دون أن يتمكن منهم أحد ومن أمثلة ذلك ما وقع لحليم فهمى مقار وأبنائه ومن كان بصحبته بالزراعات بحوض عفيفى والذى يبعد عن قرية الكشح بحوالى ثلاث كيلو مترات، وما وقع بمنازل مهران لبيب شنوده ووهيب جرجس حنا وممدوح نصحى صادق والضبع ميخائيل حبيب وكلها تقع بأطراف القرية وبالمدخل البحرى لها وقد تماثلت معظم هذه الجرائم من حيث نوعيتها وكيفية أرتكابها وأسلوب تنفيذها وقد تأيد ذلك بالتقارير الفنية على النحو الذى أسلفته المحكمة تفصيلا بأسبابها
ويستقر فى يقين المحكمة أن الأسلوب الوحشى الذى أرتكب به هذه الجرائم البشعة من قتل وحرق ونهب لا يتصور عقلا أن يقع من أبناء قرية واحدة جمع بينهما ومن قبلهم أباءهم وأجدادهم السكن والعمل وتاريخ طويل حافل بصور المشاركة والمعايشة بين أبناء القرية الواحدة .
وقد أفصحت الأوراق عن صدق هذه الصورة الواقعية بين الطرفين بما شهد به عاطف غزالى بلامون من انه أستغاث وقت الخطر وأبرام النيران بالمسكن الذى كان به بخليفة رفاعى صادق الذى هرع لنجدته وتمكن من أنقاذه ومن كان بصحبته وأصطحبهم لمنزل والدهم وأحسن وفادتهم •
وبما شهد به عبد الملاك بولس يوسف وأبنته ايمان أنهما وقت الأحداث أحتميا وأسرتهما بمنزل مختار محمود وزيري فأحسن وفادتهم ومكث لديه حتى انتهت الأحداث وهدأت الأمور •
وبما شهد به كلا من ميلاد مريد دميان وصبري أمين صادق وشقيقه عادل وثابت حليم أرمانيوس من انه عندما بدأت الأحداث بقرية الكشح وكانوا فى طريقهم اليها احتموا بمنزل محمد مختار اسماعيل والذى سهل لهم الاتصال بذويهم لطمأنتهم ومكثوا فى ضيافتهم ثلاثة ايام •
وبما شهد به سليم غطاس بانود ونجليه سيفين ويوحنا من انهم أحتموا وأسرهم جميعا وقت الأحداث بمنزل نصر الدين يوسف عبد الرحيم والذى قام ونجله رأفت بأستضافتهم وقد مكثوا لديهما يومين ،وبما شهد به عياد معوض شانودى من أنه عقب الاعتداء الذى وقع على والده بالطريق المؤدى لقرية الكشح فى١/١/٢٠٠٠

٢ أحتمى بمنزل أحد المسلمين والذى ثبت أنه لمعلاوى فهمى معلاوى ومكث لديه حتى صبح اليوم التالي
وبما شهد به تمساح رضا غالى جرجيوس بانه لجأ وأسرته وقت الأحداث الى منزل جارهم شمس الدين عبد المعبود زهران الذى أحسن ضيافته
وما شهد به ناصر عبد الملاك بولس وشقيقته نصرة من انهما أحتميا بمنزل عبد النظير صديق عرنوط وما قرره صموئيل مريد مساك من أنه عقب أحداث يوم١٩٩٩/١٢/٣١ لجأ الى منزل لبراهيم صابر عبد العال وشهرته ابرهيم أبو راس للأحتماء به ٠
وما شهد به أمين صادق يوسف أنه وباقى أفراد أسرته أحتموا وقت الأحداث بمنزل جارهم رفعت أبو حمدى ومكثوا طرفه لمدة ثمانية أيام
وعلى هذا النحو كانت مواقف أهل القرية فى الكرب الذى الم بها فمن المتيقن أن القرية كانت مسرحا لهذه الجرائم الشنعاء الا أنه من المشكوك فيه أن يكون أهلها هم الجناة ٠
لأنه لا يعقل أن ينقذ الجاني ضحيته، التساؤل الذى يطرح نفسه فى هذا المقام ممن كان المجنى عليهم يحتمون؟ وقد آواهم وحماهم أخوانهم وجيرانهم المسلميين على النحو السالف وبعضهم ممن نسب اليهم أرتكاب تلك الجرائم.
فالعقل والمنطق ومجريات الامور تدل على انهم كانوا يحتمون بجيران لهم دفعهم طول حسن الجوار معهم لطلب حمايتهم من الخطر القادم اليهم من خارج أرضهم ٠
الا انه وقد هالهم ما وقع من دمار وقتل وحرق وجرائم تقشعر منها الأبدان وروعتهم جسامة الأحداث وفداحة المصاب راحوا ينسبون ما وقع لهم لجيرانهم المسلمين باعتبارهم معروفيين جيدا لهم ولاعتقادهم أنه كان يتعين عليهم أن يدفعوا عنهم مثل هذا الاعتداء والمحكمة أذ تندد بما أرتكب من جرائم بشعة فى هذه الدعوى على نحو يدمى القلوب ويدمع العيون ويثير فى النفس الأسى والرثاء والرغبة فى القصاص.
الا ان القصاص لا يكون الا من الفاعل الحقيقى الذى تتوافر فى حقه أدلة قطعية جازمة تطمئن اليها المحكمة وتوقع بها الجزاء المناسب فليس من العدل أن يرفع الظلم بظلم أخرين لم تطمئن المحكمة لمشاركتهم فى تلك الأحداث ولان المسئولية الجنائية تتطلب أن يثبت على وجه الجزم واليقين أن شخصا معنيا أرتكب واقعة معينة بذاتها ٠
وبقى أنه رغم ما حدث فان المحكمة أستشعرت من خلال تحقيقاتها ومعايشتها للدعوى ان أهالى قرية الكشح مسلمين ومسيحيين هم نسيج واحد أستحال فصله وتربطهم علاقات عمل وجوار وتعايش وما حدث لن ينال من ذلك لان ما بينهم روابط متشابكة ضارية بجذورها فى حياتهم اكبر واقوى من تلك الاحداث التى تم تجاوزها وعاد الصفاء والوئام للقرية وسيكون المستقبل افضل واكثر اشراقا بعد ان تجرع الجميع مرارة الدمار والمعاناة وعلموا جميعا ان التعصب لا يولد الا تعصبا ولن يجنى احدا منه سوى الخساره وان من يشعل نار الفتنة سيحترق بلهيبها
بما يعنى طى هذه الصفحة
فالجراح قد التأمت ولايجب نكأها وعلى الجميع العمل على تدعيم اواصر الحب والمودة والنظر الى مستقبل افضل لهذة القرية ٠

تاسع عشر :- واقعه مقتل ايمن حشمت حمدي والشروع فى قتل راتب احمد علي واخرين واحراز سلاح ناري وذخائر بدون ترخيص والاشتراك فى تجمهر والمنسوبة لكل من المتهمين الرابع والتسعين مايز امين محمد عبد الرحيم .والخامس والتسعين محمد فوزى شبيب سباق ٠

وحيث ان الواقعه حسبما استقرت في يقين المحكمة واطمئن اليه وجدانها مستخلصة من سائر اوراقها ومادار بجلسة المحاكمة بشانها تتحصل فى انه فى يوم الاحداث التى شهدتها قرية الكشح والموافق٢٠٠٠/١/٢ على الطريق الشرقى (سوهاج - اسوان) وفي مواجهة قرية البلابيش المستجدة وعلى اثر سماع اهل تلك القرية بالاحداث الحاصله بقرية الكشح تجمع عدد كبير منهم يربوا على المائتى شخص على ذلك الطريق لأستطلاع الأمر ومعرفة مايحدث بقرية الكشح وكانوا يستوقفون السيارات المارة على الطريق للكشف عن هوية مستقليها والأعتداء على المسيحيين منهم وحينئذاك مرقت سيارة نصف نقل حمراء محملة بفاكهة الموز ويجلس بجوار قائدها أحد الأشخاص، مخترقة هذا الجمع وفى ذات التوقيت كان هناك سيارة لخرى ربع نقل بيضاء يقودها المتهم محمد فوزى شبيب سباق ويقف بصندوقها الخلفى المتهم مايز أمين محمد عبد الرحيم حاملا سلاحا ناريا (بندقية آلية) وكانت هذه السيارة قادمة من قرية البلابيش المستجدة وبمجرد مشاهدة قائدها ومستقلها للسيارة المارقة الاولى حتى اندفع المتهم محمد فوزى شبيب سباق بالسيارة قيادته دون أحتياط أو تروى رغم سبق علمه بوقوف المتهم مايز أمين محمد عبد الرحيم بسلاحه الناري الآلي محشوا بالنخائر وفى وضع أستعداد لملاحقة السيارة الاولى (الهارية) لأيقافها ومعرفة هوية مستقليها فأختل توازن الأخير حال تصويبه السلاح الناري صوب تلك السيارة نتيجة اندفاع قائد السيارة بها فانطلقت من سلاحه عدة أعيرة نارية أصيب من جرائها المجنى عليه أيمن حشمت حمدى بعيار بمنتصف ذقنه خرج من أعلى يسار وحشية

العنق فاودى بحياته كما أصيب كل من راتب احمد على بفخذه الأيمن وعزت أبراهيم على بصدره وجابر عبد المجيد بفخذه الأيسر والذين كانوا ضمن المتجمعين على الطريق
وحيث أن الواقعة على النحو المتقدم قد قام الدليل على صحتها وثبوتها ونسبتها للمتهمين مايز أمين محمد عبد الرحيم ومحمد فوزى شبيب سباق من شهادة كل من حشمت حمدى محمد، والمقدم عصام الدين مصطفى رمضان وشهرته عصام الحملى وما أطمئنت اليه المحكمة من اعتراف المتهم محمد فوزى شبيب سباق، وما ثبت بتقرير الصفة التشريحية للمجنى عليه أيمن حشمت حمدى محمد والتقارير الطبية للمجنى عليهم راتب احمد على، عزت أبراهيم على، وعادل جابر عبد المجيد، فقد شهد حشمت حمدى محمد بانه يوم/١/٢٠٠٠/ ٢وعلى الطريق العام الشرقى (سوهاج - أسوان) فى مولجهة قرية البلابيش المستجدة وعلى أثر سماع أهالى تلك القرية بالأحداث التى وقعت وتقع بقرية الكشح تجمع عدد كبير منهم على الطريق ومن ضمنهم هو ونجله المجنى عليه أيمن وذلك لاستطلاع الامر والتعرف على ما يحدث وكان هؤلاء يستوقفون السيارات المارة على الطريق لكشف هوية من كان يستقلها وأثناء ذلك فوجئ والمتجمعون على الطريق بسيارة نصف نقل حمراء محملة بفاكهة الموز ويجلس بجوار قائدها شخص أخر تخترق هذا الجمع بسرعة دون توقف وفى ذات التوقيت كانت هناك سيارة اخرى ربع نقل بيضاء يقودها المتهم محمد فوزى شبيب سباق وهو من قرية البلابيش المستجدة كانت قادمة من داخل تلك البلدة وكان يركب بصندوقها مايز أمين محمد عبد الرحيم وهو من ذات البلدة وكان حاملا بيده سلاحا ناريا (بندقية آلية) وما أن شاهد قائد تلك السيارة السيارة الأولى تهرب حتى أندفع مسرعا بسيارته مطاردا أياها فى الوقت الذى كان فيه مايز أمين محمد عبد الرحيم مصوبا السلاح الناري الذى كان يحمله تجاه تلك السيارة الهاربة ونتيجة لهذا الأندفاع المتسرع للسيارة التى كان يقودها محمد فوزى شبيب سباق أختل توازن مايز أمين محمد عبد الرحيم فسقط بصندوق السيارة وعندئذ خرجت من سلاحه الناري الذى كان يحمله عدة طلقات نارية أصاب أحداها نجله أيمن بالأصابة الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتى اودت بحياته، كما أصيب من جرائها كل من راتب أحمد على وعزت أبراهيم على وعادل جابر عبد المجيد والذين كانوا يقفون ضمن المتجمعين على الطريق .
وشهد المقدم/ عصام الدين مصطفى رمضان وشهرته عصام الحملي الضابط بادارة البحث الجنائي بسوهاج بان تحرياته توصلت الى أن مجموعه من اهالى قرية البلابيش المستجدة تجمعوا على الطريق السريع فى مواجهة تلك القرية بقصد الأعتداء على المسيحيين المارين بهذا الطريق
وأعترف المتهم محمد فوزى شبيب سباق بانه كان يقود السيارة النصف نقل البيضاء فى حين كان مايز أمين محمد عبد الرحيم يركب بصندوقها حاملا سلاحا ناريا (بندقية آلية) مصوبا نحو سيارة أخرى كانا يطاردانها على الطريق
وثبت بتقرير الصفة التشريحية للمجنى عليه أيمن حشمت حمدى أن أصاباته نارية وطعنية حيوية حديثة والنارية حدثت من عيار نارى واحد مما يعمر بمقذوف مفرد يتعذر تحديد نوعه أو عياره أصابة بالوجه والعنق باتجاه اساسي من الامام للخلف وبانحراف من اليمين لليسار وبميل خفيف لأسفل فى الوضع الطبيعى القائم للجسم أطلق عليه من مسافة جاوزت مدى الأطلاق القريب
وأصابته الطعنية بأعلى وحشية يسار العنق حدثت من الطعن بنصل آلة حادة مدببة الطرف كسكين أو مطواة أو ماشابهه، وتعزى وفاته لكل من أصابته النارية والطعنية بما أحدثتاه من كسور بالفك السفلى والأسنان وتهتك بالأوعية الدموية والقصبة الهوائية وما صاحب ذلك من نزيف وصدمة
وحيث أنه بسؤال الطبيب/ عبد الحميد عبد الجابر محمد أخصائي الجراحة العامة بمستشفى سوهاج التعليمى بتحقيقات النيابة العامة قرر أنه كان نوبتجيا بالمستشفى المذكور يوم٢/١/٢٠٠٠ وقام بمباشرة حالة المجنى عليه أيمن حشمت حمدى والذى وصل المستشفى مصابا بمقذوف ناري وصدمة عصبية وتبين من الفحص وجود جرح نافذ بالعنق من الجانب الايسر يرجع فى كونه فتحة خروج لمقذوف ناري وأخر بالفك السفلى للجانب الأيسر يرجع فى كونه فتحة دخول لمقذوف نارى وكان فى غيبوبة كاملة والنبض ضعيف والضغط غير محسوس وحالته سيئة للغاية وقد تم عمل أستكشاف لجرح الرقبة من الناحية اليسرى عن طريق جرح أستكشافى فى يسار العنق موازى لفتحة الخروج لأستكشاف الأوعية الدموية المصابة لمحاولة علاجها وذلك بمشرط جراحى نتج عنه جرح قطعى حاد ومنتظم الا أنه خلال تلك الأسعافات توفى نتيجة هبوط حاد فى الدورة الدموية والتنفسية أدت الى شلل مراكز المخ الحيوية واضاف بان الجرح الطعنى الموصوف بتقرير الصفة التشريحية هو ذاته الجرح الأستكشافى الذى قام بإجرائه لأسعاف المجنى عليه وبنفس أوصافه وطوله وشكله وانه تم بألة حادة هى المشرط الجراحى
وبسؤال الطبيب الشرعى/ رفعت حسنى بخيت نائب كبير الأطباء الشرعيين بتحقيقات النيابة العامة قرر أن الجرح الطعنى الذى شاهده بجثة المجنى عليه أيمن حشمت حمدى يماثل تماما الجرح الأستكشافى الذى يحدث فى حالات التدخل الجراحى وهو بهذه الصورة لاحق للأصابة النارية وأن الوفاة مرجعها العيار النارى وما أحدثه من أثار وأن الجرح الطعنى الأستكشافى كان نتيجة التدخل الجراحى ولا علاقة له بالوفاة وأنه لم يشر الى ذلك بتقريره لاغفال أثبات التدخل الجراحى من جانب من قام به باوراق علاج المجنى عليه وقت دخوله

المستشفى •
وثبت بالتقرير الطبى المطول لراتب أحمد على أنه أصيب بجرح ناري متهتك طوله ٢مم بالجهة الوحشية لوسط الفخذ الأيمن يرجح أن يكون فتحة دخول للطلق الناري وأخر متهتك من الناحية الأنسية الخلفية لذات الفخذ ويرجح أن يكون فتحة خروج للطلق الناري سالف الذكر مع وجود كسر مضاعف مفتت بعظمة الفخذ الايمن
وثبت بالتقرير الطبى المطول لعزت ابراهيم على انه مصاب بطلق ناري أدى الى جرح متهتك طوله ١سم من الناحية اليسرى من أسفل القفص الصدى ، وأخر طوله ٢ سم متهتك أسفل الجرح الأول مع أشتباه نزيف فى البطن والصدر
وثبت بالتقرير الطبي المطول لعادل جابر عبد المجيد أنه مصاب بطلق ناري أدى الى جرح بالفخذ اليسر من الامام حوالي ٢سم×١سم
حيث انه باستجواب المتهم مايز أمين محمد عبد الرحيم أنكر ما نسب اليه
وبجلسة المحاكمة مثل المتهمان وأعتصما بالانكار، والمحكمة نبهت بالدفاع للمرافعة فى هذه الواقعة على أساس تهمة إحراز السلاح الناري الآلي والذخائر بغير ترخيص والقتل والأصابة الخطأ والاشتراك فى تجمهر والدفاع طلب القضاء ببراءة المتهمين مما نسبا اليهما تاسيسا على عدم وجود أتفاق بين المتهمين وأن ما أتفقا عليه وهو مطاردة السيارة لا يشكل جريمة وأنه لم يضبط مع المتهم مايز أمين محمد عبد الرحيم سلاح نارى، كما ان وفاة المجنى عليه أيمن حشمت حمدى مردودة الى سببين أولهما للطلق الناري وثانيهما التداخل الجراحي وأن المجنى عليهم المصابين الاخرين لم يذكروا شيئا من المتهم لمايز أمين عبد الرحيم وان المتهم محمد فوزى شبيب سباق قبض عليه قبضا باطلا وأن أعترافه الذى قال به عند مواجهته بعمدة قرية البلابيش المستجدة كان وليد أكراه من الشرطة ووعد من جانب العمدة بالأفراج عنه وأن الاعتراف لم يكن وليد أرادة حرة وانه لم يطابق ماديات الحادث، كم قال الدفاع أن التجمع كان لأستطلاع الامر وليس الغرض منه أرتكاب جرائم وبذلك ينتفى ركن التجمهر، كما أن والد المجنى عليه قرر بان الطلقات خرجت من سلاح المتهم على سبيل الخطأ، كما قال أن هناك خلاف بين تقرير الطب الشرعى بشأن مسار العبارات وأن اصابة العنق بميل خفيف لأسفل بمعنى أن الضارب يقف أسفل المضروب
وحيث أن المحكمة لاتعول على أنكار المتهمين مايز أمين محمد عبد الرحيم، ومحمد فوزي شبيب سباق لافتقارهما لسند بالأوراق ومن ثم يستقر في عقيدة المحكمة أنه انما قصد من الانكار الافلات من العقاب كما أن المحكمة تطمئن للجزء من أعتراف المتهم محمد فوزى شبيب سباق والذى أوردته بحكمها بصدوره عن ارادة حرة غير مشوب بأى أكراه مستقلا عن أى اجراء سابق عليه ولصدوره منه أمام سلطات التحقيق مجردا من أى سلطان عليه فلم يثبت بالأوراق أن أذى أمتد اليه لأكراهه على هذا الاعتراف ولم يثبت أيضا أنه جاء نتيجة وعد أو وعيد وأنما جاء مطابقا لحقيقة الواقع وما أثاره الدفاع حول هذا الاعتراف أنما جاء مجرد أقوال مرسله لم يقم الدليل على صحتها او ثبوتها •
وحيث عما أثاره الدفاع من أن وفاة المجنى عليه أيمن حشمت حمدى مرجعها لسببين هما الطلق النارى والتداخل الجراحى فهو فى غير محله ومردود عليه بما قرره الطبيب الشرعى/ رفعت حسنى بخيت نائب كبير الأطباء الشرعيين من أن الوفاة مرجعها العيار الناري ومااخذته من أثار وأن الجرح الطعنى الاستكشافى كان نتيجة التداخل الجراحى ولاعلاقة له بالوفاة •
وحيث انه عما اثارة الدفاع بشأن مسار العيار النارى الذى اصاب المجنى علية ايمن حشمت حمدى واودى بحياته فمردود عليه بما ثبت بتقرير الصفة التشريحية من انا مسار العيار لاسفل مما يعني انه اطلق من اعلى لاسفل وهذا مايتفق مع الدليل القوى المستمد من اقوال والد المجنى عليه ايمن حشمت حمدى •
وحيث انه عما اثارة الدفاع بشأن التجمهر فى هذة الواقعه وانه كان مجرد تجمعا فضوليا للاهالى لاستطلاع الامر فمردود علية بما اطمئنت الية المحكمه من اقوال المقدم/ عصام الدين مصطفى رمضان وشهرته عصام الحملي من أن تجمع أهالي قرية البلابيش المستجدة على الطريق أنما كان بقصد الاعتداء على المارين من المسيحيين، وما شهد به حشمت حمدى محمد من ان المتجمعين كانوا يستوقفون السيارات للكشف عن هوية مستقليها وما أذا كانوا مسلمين أو مسيحيين ومن تقوم فى حقهم جريمة الأشتراك فى التجمهر المنصوص عليها بالمادة الثانية من القانون رقم ١٠لسنة١٩١٤ بشان التجمهر •
وحيث انه عما أثاره الدفاع من أوجهه دفاع موضوعية فمردود عليها بالأدلة التى أطمئنت اليها المحكمة وساقتها فى حكمها
وحيث أن المحكمة لا تساير النيابة العامة فى تكييفها للواقعة على انها إشتراك فى تجمهر وقع من المشتركين فيه جريمة قتل عمد مع سبق الأصرار والترصد مقترنا بالشروع فيه وذلك لانتفاء نية القتل لما أستخلصته وأطمئنت اليه المحكمة من اقوال حشمت حمدى محمد من أن المتهم مايز امين محمد عبد الرحيم لم يطلق الاعيرة النارية بقصد قتل أى انسان وأنما كان والمتهم محمد فوزى شبيب يطاردا السيارة الهارية من وسط التجمع بقصد أيقافها للتعرف وكشف هوية مستقليها والذين لم تعرف شخصياتهم بعد ولم يكشف عن هويتهم وأن الأعيرة النارية التى أصابت المجنى عليهم وانما أنطلقت من سلاحه الذى كان يحمله محشوا

بالنخيرة ومعدا للأطلاق عندما فقد توازنه وسقط بصندوق السيارة التى يقودها محمد فوزى شبيب والذى أندفع مسرعا وفجأة دون أحتياط رغم علمه بحالة المتهم الأول وذلك لملاحقة السيارة الفارة والتعرف على من بها ، وقد طرحت المحكمة ما عدا ذلك من أقوال لم تطمئن أليها المحكمة فى هذا الشأن ولما كان ذلك وكانت جريمة القتل والأصابة الخطأ مستقلة فى طبيعتها عن الجريمة التى قام التجمهر من أجلها فان المحكمة تنتهى الى أن ما نسبته وانتهت اليه بالنسبة للمتهمين مايز أمين محمد ومحمد فوزى شبيب لم تقع تنفيذا للغرض من التجمهر ، ومن ثم تقف المحكمة بهذا الشأن عند مؤاخذة المتهمين بماهو منصوص عليه بالمادة الثانية من القانون ١٠ لسنـ١٩١٤ـة بشأن التجمهر على النحو الذى أسلفته

وحيث كان كل ما تقدم فانه يستقر فى عقيدة المحكمة أن كلا من

١- مايز أمين محمد عبد الرحيم.

٢- محمد فوزى شبيب سباق

فى يوم٢/١/٢٠٠٠ م بدائرة مركز دار السلام - محافظة سوهاج

أولا:- المتهم الأول:-

(أ) أحرز سلاحا ناريا مششخنا مما لايجوز الترخيص بحيازته أو أحرازه (بندقية آلية)

(ب) أحرز نخائر مما تستعمل على السلاح الناري سالف الذكر حالة كونه مما لايجوز الترخيص بحيازته أو أحرازه

ثانيا:- المتهمان

(أ) تسببا خطأ فى موت أيمن حشمت حمدى محمد وكان ذلك ناشئا عن رعونتهما وعدم أحترازهما وعدم مراعاتهما للقوانين واللوائح بان حمل الأول سلاحا ناريا (بندقية آلية) مما لا يجوز الترخيص بحيازته أو أحرازه محشوا بالنخائر ومعدا للأستعمال ووقف بصندوق السيارة التى كان يقودها المتهم الثانى محمد فوزى شبيب دون تحوط وحذر وبحالة ينجم عنها الخطر فأنطلق من سلاحه سالف الذكر أعيرة نارية حال أندفاع الثانى بالسيارة دون مراعاة حالة المتهم الأول وكونه يحمل سلاحا معدا للأطلاق وعلمه هو بذلك مما أدى الى اختلال توازنه فاصاب أحد هذه الأعيرة المجنى عليه أيمن حشمت حمدى فأحدث به الأصابة الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتى أودت بحياته

(ب) تسببا خطأ فى أصابة كل من راتب أحمد على وعزت أبراهيم على وعادل جابر عبد المجيد بأن كل ذلك ناشئا عن رعونتهما وعدم أحترازهما وعدم مراعاتهما للقوانين واللوائح بان حمل الأول سلاحا ناريا (بندقية آلية) مما لا يجوز الترخيص بحيازته أو أحرازه محشوا بالنخائر ومعدا للأستعمال ووقف بصندوق السيارة التى كان يقودها المتهم الثانى دون تحوط وحذر وبحالة ينجم عنها الخطر فانطلق من سلاحه سالف الذكر أعيرة نارية حال أندفاع الثانى بالسيارة دون مراعاة حالة المتهم الأولى وكونه يحمل سلاحا معدا للأطلاق وعلمه هو بذلك مما أدى الى أختلال توازنه فأصابت الأعيرة المجنى عليهم سالفى الذكر بالأصابات المبينة بالتقارير الطبية ٠

(جـ) أشتركا فى تجمهر مؤلف من أكثر من خمسة أشخاص الغرض منه أرتكاب جريمة وهى الأعتداء على أى من المسيحيين المارين بمكان التجمهر حاله كون الأول حاملا سلاحا ناريا

الأمر المؤثم بالمواد ١/١ ، ٦ ، ٢٦/٥ ،٣من القانون رقم ٣٩٤لسنـ١٩٥٤ـة بشأن الأسلحة والنخائر والبند ب من القسم الثانى من الجدول رقم ٣والملحق به والمادتين٢٣٨/٢٤٤، ١/١ من قانون العقوبات والمادة ٢من القانون١٠لسنـ١٩١٤ ـة م بشأن التجمهر.

وهى ما يتعين أعمالها فى حقهما وأخذهما بمقتضاها عملا بالمادة٣٠٤/٢ من قانون الأجراءات الجنائية مع الزامهما بالمصروفات الجنائية عملا بالمادة ٣١٣منه ٠

وحيث ان الثابت من الأوراق أن ما أرتكبه المتهم الأول من أحراز السلاح النارى والنخائر قد أنتظمة غرض أجرامى واحد فان المحكمة تعمل فى شأنه المادة ٣٢ من قانون العقوبات وتنزل عليه عقوبة الجريمة الأشد موضوع التهمة الأولى ، وتاخذه بقسط من الرأفة أعمالا لنص المادة ١٧من قانون العقوبات وتعمل القاعدة المنصوص عليها فى المادة٣٢ سالفة الذكر بالنسبة لتهمتى القتل والأصابة الخطأ المنسوبين للمتهمين

فلهذه الأسبـــــاب

بعد الأطلاع على المواد سالفة الذكر

حكمت المحكمـــة

أولا :- بانقضاء الدعوى الجنائية بالنسبة ليوسف فوزى حكيم لوفاته ......

ثانيا :- غيابيا لكل مـن فوزى حكيم عبد الشهيد وممدوح مـاهر عبد الله وخلف محمود العـك والفنجرى عبده شاكر معلاوى وشهرته الصغير وحضوريا للباقيين ٠

١- بمعاقبة مايز أمين محـمد عبد الرحـيم بالأشغال الشـاقة لمدة عشر سنوات لمـا نسب اليه بالبند أولا الوارد بأسباب الحكم (تهمتى أحراز السلاح النارى والذخائر بغير ترخيص)
وحبسه مع الشغل لمدة ثلاث سنوات عن تهمتى القتل والأصـابة الخطأ وحبسه مع الشغل لمدة سنتين عن تهمة الأشتراك فى التجمهر والزمته المصاريف الجنائية

٢- بمعاقبة مـحمد فوزى شبيب سـباق بالحبس مع الشغل لمدة ثلاث سنوات عن تهمـتى القتل والأصابة الخطأ وحبسه مع الشغل لمدة ستة أشهر عن تهمة الأشتراك فى التجمهر والزمته المصاريف الجنائية

٣- ببراءة كل من :-

١- كوكو عياد بطرس
٢- بيبو عياد بطرس
٣- رومانى منير شلبى
٤- بهيج محب أسكندر وشهرته صموئيل
٥- عادل بطرس شاكر
٦- سمير لمعى جيد
٧- متى شكرى شنوده
٨- باسليوس كامل لبيب
٩- سمير كامل لبيب
١٠- سمعان مفيد خليل
١١- صموئيل مريد مساك
١٢- ميخائيل بقطر أبو اليمين وشهرته أيمن
١٣- عاطف غبريال عطيه
١٤- فايز سليم شكر الله
١٥- جبرائيل عدلى غبريال
١٦- الفولى جيد الفولى
١٧- جمال عياد بطرس
١٨- جرجس عوض سلوانس
١٩- فوزى حكيم عبد الشهيد وشهرته هطل
٢٠- فيكتور لبيب شنوده
٢١- رفعت الديب أرسل
٢٢- رأفت أديب أرسل
٢٣- جلال رسمى حبشى وشهرته جلال البطلان
٢٤- رمسيس بخيت عبد الملاك
٢٥- سامى شاكر بشاى وشهرته بيبوشاكربشاى
٢٦- سعيد سوريال جرجس سعيد
٢٧- رفعت أديب أرسل وشهرته حمام
٢٨- دميان وليم بشير
٢٩- فوميل سدراك سيفين
٣٠- باسيليوس عبدالملاك سيفين وشهرته بانود
٣١- أيوب ولسن نان
٣٢- ناجح بطرس شاكر
٣٣- النسر ملموص نخنوخ
٣٤- جمال مفيد خليل
٣٥- عاطف فوزى حكيم
٣٦ - نور فوزى حكيم
٣٧ -جمال عزيز منصور
٣٨ - فايز عوض أحمد حسين
٣٩- فوزى عوض أحمد حسين
٤٠- عبد الناصر عوض أحمد حسين
٤١- جمال عبد المبدى القط
٤٢- خالد عبد المبدى القط
٤٣- الضبع عبد الكريم سباق
٤٤ - ياسر شرف الدين يوسف
٤٥- نجم الدين يوسف عبد الرحيم
٤٦- شمس الدين عبد المعبود زهران
٤٧- طارق شرف الدين يوسف
٤٨- عصام نصر الدين يوسف عبد الرحيم
٤٩- محمد جاد السيد زهران
٥٠ - محى الدين يوسف عبد الرحيم
٥١- صابر على عبد العال
٥٢- لطفى أحمد حسن
٥٣- حسن أحمد حسن
٥٤- أيمن السنوسى صديق
٥٥- ممدوح سعد الدين يوسف
٥٦- ممدوح ماهر عبد الله
٥٧- سعد خلف حفنى محمد
٥٨- قصاد حنفى محمد
٥٩ - أحمد قصاد حفنى وشهرته هشام
٦٠- محمد قصاد حفنى وشهرته حماده
٦١- محمد عجور محمد ابراهيم
٦٢- خليفة رفاعى صادق
٦٣- صابر عسران محمد
٦٤- صابر عبد الغنى عبد الله زرزور
٦٥- جابر عبد الغنى عبد الله زرزور
٦٦- خيرى موسى عبد الله
٦٧- أحمد صابر عسران
٦٨- فتوح كمال السمان أحمد

٦٩ - جبريل محمد السيد الأقرع
٧٠- علاء جاد الرب عثمان
٧١- محمد طاهر محمد عبد الله
٧٢- عبود موسى عبد الله
٧٣- معلاوى فهمى معلاوى
٧٤- عز الدين يوسف عبد الرحيم
٧٥- محمد أمين حامد أبو زيد
٧٦- محمود محمد عبد الله وشهرته محمودأبو صبيع
٧٧- على أحمد ماحى
٧٨- خلف محمود العك
٧٩- راضى السيد محمد عرنوط
٨٠- الجرو السيد محمد عرنوط
٨١- محمود السيد محمد عرنوط
٨٢- جلال عبد الغنى محمد عرنوط
٨٣- محسن أحمد حسين
٨٤- عنتر مدنى عبد المجيد وشهرته عنتر الجزار
٨٥- أسعد أبو الوفا السيد
٨٦- أشرف حسيب محمود
٨٧- شريف حسيب محمود
٨٨- ابراهيم محسن عابدين
٨٩- عبيد نظير عبيد
٩٠- أبو الحمد نظير عبيد وشهرته حمدان
٩١- أبو العلا أحمد عبد العال
٩٢- الفنجرى عبده شاكر معلاوى وشهرته الصغير
٩٣- صلاح محمد السيد وشهرته عبد الرحيم الأقرع٠

٤- رفض الدعاوى المدنية وألزام رافعيها بالمصاريف
صدر هذا الحكم وتلى علنا بجلسة الخميس الموافق ٢٦ ذى الحجة سنة ١٤٢٣ هـ
الموافق ٢٧ فبراير سنة ٢٠٠٣ م ٠

أمين السر   رئيس المحكمة

٣٣ - محضر تحقيق نيابة أمن الدولة العليا
مع الدكتور سعد الدين إبراهيم

[illegible]

النيابة العامة - مكتب النائب العام - نيابة أمن الدولة العليا
محضر تحقيق
فتح المحضر اليوم الخميس الموافق ٢٠٠٠/٧/٢٧ الساعة ١ بسراى النيابة
نحن هشام بدوى رئيس النيابة
ونبيل مسعد محمد سلام أمين السر
اسمي سعد الدين محمد إبراهيم رزق ٦١ سنة

س: هل سبق لك تقديم أبحاث وتقارير لجامعة صيفا باسرائيل؟
ج: لا
س: قرر خالد فيما ضمن ونادية عبد النور بالتحقيقات أنه منذ اربع شهور تقريباً كلفت انيس عنانى ودينا هانى رزق بإعداد بحث لجامعة صيفا بإسرائيل بدء وصول الأحزاب المصرية وموقفها من سياسة التطبيع مع اسرائيل وموقف المثقفين المصريين والشخصيات العامة من سياسة التطبيع مع إسرائيل
ج: فى إجابتي السابقة على سؤال تقديم أو عمل دراسات مشتركة مع جامعة صيفا قررت ان الاجابة هى لا أما تكليف باحثين فى المركز عمل أى استطلاعات فهذا أمر وارد فى كل الموضوعات ليس فى موضوع التطبيع فقط، هذا هو نشاطنا اليومى فاسم المركز ونظامه الأساسي ينطوي على القيام بدراسات إنمائية وتشمل التنمية بهذا المعنى كل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية أما أبحاث قدمها المركز لجامعة صيفا فهذا إدعاء كاذب
س: قرر خالد فيما ضمن بالتحقيقات بأنه صدرت منك تعليمات لباحثي المركز فى هذا المشروع إخفاء حقيقة أن جامعة صيفا الإسرائيلية هي التى تمول هذا المشروع عن من يتم مقابلتهم من الشخصيات العامة فى مصر والادعاء بان أحد الجامعات الأمريكية هي التى تتولى تمويل هذا المشروع من خلال مركز بن خلدون
ج: أولاً من حيث المبدأ إذا تعاملنا مع أي جهة فإننا نعلن ذلك وإلا ما تعاملنا معها أى أن كان ؟ وغيره من الباحثين يعلمون ان المركز يعلن عما نفعله ولا نقبل ما لا يمكن اعلانه فشعارنا فى هذا الصدد انه ليس لدينا ما نخافه أو نخفيه إذا كان المركز بهذه الشفافية فهو ليس فى حاجة إلي تستر والكذب على ما يحدث به من دراسات أما ما يفعله أي باحث فردى فى المركز فيسأل عما فعل فأنا لا أصاحب الباحثين فى عملهم اليومي وليس للباحث إلا ضميره العلمي فى مراجعة مثل هذه الأمور
س: ما قولك وقد قرر أيضا بالتحقيقات بأنك توليت صياغة النتيجة التى انتهى اليها هذا البحث وتم ابعاد دينا رزق وانيس عنانى إلي اسرائيل لعرض النتيجة النهائية لهذا البحث منذ شهرين
ج: من هذه الادعاءات من خالد فيما ضمن توحي انه لم يكن مديراً لواحد فقط من مشروعات المركز العديدة ولكنه كان المدير العام لمركز ابن خلدون وهو يدعى أشياء ولا علم لي بها وبالقدر الذى يكون فيها عنصر صحة واحد فالاغلب ان بها تسعة عناصر غير دقيقة فى كل الأحوال يسأل الباحثون الذين ذكرهم خالد فيما ضمن فى هذا الموضوع الذى أرى أنه غير ذي ملائمة لموضوع هذه القضية
س: هل لديك أقوال أخرى
ج: نعم لدى الأقوال التالية : أولاً : مر على بداية هذه التحقيقات شهر كامل تعاونت فيه مع نيابة أمن الدولة العليا تعاوناً كاملاً وصادقاً وان النيابة وجهات التحريات التى اعتمدت عليها أتيحت لهم فرصة تفتيش منزلى وتفتيش مركز ابن خلدون عدة مرات منه يقيني وضميري وبعد هذا كله وبعد أن أصبحت فى حوزتكم بيانات من البنوك التى يتعامل معها المركز والتي تتعامل معها أسرتي فقد وقر فى ضميري أن هذه القضية ليس قضية تلقى أموال من الخارج فحكومتنا هي أكثر متلقي للمنح والهبات والمساعدات من الخارج والقطاع الخاص المصري هو ثاني أكبر متلقي لمثل هذه المنح والهبات والقروض وتأتى فى زيل القائمة منظمات المجتمع المدني ومنها مركز ابن خلدون وما تحصل عليه هذه المنظمات وهى بالمئات بل بالألوف لا تتجاوز ١٪ مما يحصل عليه القطاع الخاص ولا تتجاوز ١٪ مما تحصل عليه الحكومة المصرية من نفس المصادر الخارجية وما يحصل عليه ابن خلدون أو ما تحصل عليه بالفعل فى أي عام من أعوامه الأثني عشر لم يتجاوز ثلاثمائة ألف دولار أي حوالي مليون جنيه سنوي واعتقد أن ما بذلته السلطات المصرية فى هذه القضية من تحريات ومن وقت النيابة العامة ونيابة أمن الدولة خلال الشهور الماضية يفوق هذه الميزانية السنوية المتواضعة لمركز ابن خلدون . ثانياً لا أعتقد أن هذه القضية هي حرص على ضمان أموال الاتحاد الأوروبي أو غيره من الجهات المانحة فهذه الجهات على حد علمي لم تطلب ولن تطلب من جهاز أمن الدولة المصرى ان يصبح أو أن يقوم بمهام جهاز المحاسبات فى القارة الأوروبية فالجهات هذه فترة مع ابن

خلدون ملتزمة بشرط؟ والحسابات بينهـا أن مركز ابن خلدون لم يسطو على أي من بنوك مصر ولم يسرق من شعـبها مليمـاً واحداً ولم يختلس من حكـومتها جنيهـاً واحداً ولم يهـرب أموال إلي خارج حدود مصر والعكس هو الصحيح تماماً فقد كان مركز ابن خلدون والدكتور سعد الدين إبراهيم يأتي بالأموال المتواضعة سنوياً من الخـارج الحدود إلي الداخل المصـري ويوزع الجزء الأكبـر منه كأجـور ومرتبات ومكـافآت على بعض أبناء الشـعب المصري ويودع ما يأتي من الخـارج فى بنوك مصـر ويدفع للخزينة المصـرية ضرائب سنوية فان كان جهاز أمن الدولة المصـرية؟ لتوسيع اختصاصاته ليكون جهاز للمحـاسبات فليبدأ هذه المهام الجـديدة مع من يقـترضـون من بنوك مـصر ولا يـسددون ومع من ينهـبـون أموال الـشعب المصـري أو يختلسون من خزانة حكومتها ويهربون ثم أنني لا أعتقد أن هذه القضية هي للإمساك بمجموعة من الشباب الغشاشين الذين دائماً قاموا فى لحظة طيش وجشع بالنصب على مركز ابن خلدون وفعلوا ذلك لدس بيانات مزورة عن جهود ادعـوها فى تسجيل الناخبين فى لحظة خوف أو هلع من بعض العاملين فى جـهاز مباحث أمن الدولة وان فـعل بعضـهم ذلك فقـد كان مـركز ابن خلدون ورئيس أمـناءه وتراثه العلمي هم الضحـايا الحقيقيين لما فعله هؤلاء الشباب ولم يكن الضحية هو شعب مصر ولا شعب أوروبا ولا أمن الدولة المصرية وعلى فرض أن بعـضهم قد غش أو زور أو أن بعضهم قـد دنس أو خان فأنى أحيلكم علـى تحقيق الأهرام بتاريخ٧/١/٢٠٠٠ التى يتزامن مع فـضيحة القبض على رئيس مـركز ابن خلدون بعنوان من غش فليس منا والذي يعـترف فيـه وزير التربيـة بحوادث الغش الجمـاعي فى مدارس بورسـعيد والحسنية وبخيانة مسئولين تربويين كبـار على القيام بتسريب أمتحـانات الثانوية العامة فى الأسكندرية وبواقعـة مأمور قسم شـرطة الذى حـول ابنه من لجنة فى مـدينة نصـر للجنة تقع فـى دائرة قسمـه حـتى يرسل له الإجـابات النمونجية فى اللجنة مع معـاونيه من جهاز الشرطة كما ذكر الوزير فى نفس التحقـيق واقعة عضو مجلس الشعب الذى حول ابنـه من لجنة فى المعادى إلي لجنة فى الواحات حتى يـستطيع أن يفعل نفس الشيء أي أن يزوده فى إجابات نمونجية فى امتحـان الثانوية العامة كذلك أحيل نيابة أمن الدولة مع ضحـية المستشار محـمود أبو الليل مـحافظ الجـيزة للأهرام العـربى فى١٥/٧/٢٠٠٠ بقوله شـباب الجـيزة خذلونـي ففي مشروع شبـاب الخرجين سلمنا الخريجين محلات ليـبدءوا فيها مشـروعات صغيرة برسوم انـتفاع رمزية وأخذنا عليهم تعهد بعدم التصرف فيها أو تأجـيرها للغير ولكن الذى حدث أنهم تقضوا العهد وأجرها بعض من الباطن واسـتخدمها البـعض الأخر استخدامـا سيئاً للغاية ومنافـياً للأخلاق والآداب كذلك نقـرأ معاً فى مجلة أكتـوبر فى٢٣/٧/٢٠٠٠ عما فعله شـباب آخرون حيث يقول الدكـتور محمد إبراهـيم سليمان وزير الإسكان فى مشـروع مبارك لإسكان الشبـاب توزع الشقق طبقـاً لقواعد محـددة ولكن للأسف تقدم بعض الشباب ببيانات مزورة واكتشفنا ثلاث آلاف حالة مخـالفة زورت البيانات فى طلباتها فقمنا بسحب المساكن منهم ولم يتقدم أحد من هؤلاء بأي شكوى لانه يعرف أنه زور وانه لا يستحق هذه .. هذه عينات لاعترافات ثلاثة وزراء فى شهر واحـد فقط هو شهر التـحقيق فى هذه القضـية وقد وقع الوزراء الثلاثة ضـحية غش وتزوير شـباب مـثل هؤلاء الذين غشـوا مركـز ابن خلدون هذا علمـاً ان مركـز ابن خلدون ليس له سلطات وامكانيات وزير التـربية ووزير الاسكان ومحـافظ الجيزة لمنع الغش والتـدليس كما أننى لا أعتـقد ان هذه القضية هى قضية رشوة دولية بقصد الأساءة لأمن مصـر أو سمعتها تفضلاً من سذاجة وتهافت هذا التهام قانونياً فان مركز ابن خلدون وأمناءه وباحثيه هم فخر لمصر وأقرأو ما قاله اساتذه ومفكرين وصحف عالمية عن تقـديرهم واجـلالهـم لهـذا المركـز من برلين إلي باريس إلي لنـدن إلي (.....) ليس هذه هى الجـهـات الخارجية التى تهم السلطات المصرية اقرأوا ما كتبتـه مجلة الاكونوميست أو صحيفة لندن تايمز ونيويورك تايمز فى١٠/٧/٢٠٠٠ والواشنطن بـوست فى١٦/٧/٢٠٠٠ ان الذى اساء ويسـىء إلي سمـعـة مصر بالخارج هى هذه المطاردة الأمنية لمركز ابن خلدون والقـبض على عالم اجتماع مصرى يجتهـد لخدمة مصر والوطن العربى وق عبر عن نفس المعنى مثقفون مصريون اجلاء فى صحفنا التى سمح فيها بالنشر ومنهم الدكتور سعـد النجار فى١٧/٧/٢٠٠٠ والدكتور عبد المنعم سعـيد فى الاهرام فى١١/٧/٢٠٠٠ والدكتور ابراهيم الدسوقى فى الوفد فى٦/٧/٢٠٠٠ والـدكتور ممدحت خفاجى فى الوفـد فى١٤/٧/٢٠٠٠ فضلاً عن عشرات المقالات التى كتبت فى الصحف العربية خـارج مصر الذى يسىء إلي سمعة مصر هى ان نقول الاجهزة الأمنية المصرية للعالم انه لا يوجـد فى مصر انسان شـريف واحد يعمل من أجل حقـوق الانسان والديمقراطيـة وان من ينشغلون بهـذه القضايا فى مـصر هم عمـلاء واجراء ومرتشـين يحركهم التـمويل الخـارجي ان الذى يسيء إلي سمعة مصر بالخارج هو ان تنقل وكلات الانباء وشبكات التليفزيون العالمية قد قبضت على استـاذ جامعى فى الحلقة السابعة من العـمر فى منتصف الليل ووضعه وراء القضـبان كما لو كان مـجرم عاتيـاً اليس هذا هو نفس السيناريو التـعيس الذى اسـتخدمتـه نفس الأجـهـزة مع الامين العام للمنظمة المصـرية لحقوق الأنسان فـى ديسمبر١٩٩٨ ومـرغت سمعة مـصر فى الطين أمام المجتـمعين فى

باريس للأحتفال بالعيد الخمسين للأعلان العالمى لحقوق الأنسان وحيث كان الامين العام المصرى حافظ أبو سعده هو أحد المكرمين كما أننى لا اعتقد ان هذه القضية هى قضية تخابر مع جهات أجنبية وهى الاسطوانة المشروخة التى لا تمل الاجهزة الامنية ولا تكل عن استخدامها منذ لفقت تهمة مشابهه لعدد ١٠٢شخصية عامة مصرية يوم ٢٢يناير١٩٥٣ان هذه الاجهزة قد تكون قد طورت آليات التصنت وتكنولوجيا التعذيب ولكن من الواضح انها لم تطور تفكيرها ذرة واحدة خلال خمسين عاماً ولم يدرك أن أعداء مصر اليوم ليسوا أعداء الأمس فمن تتهم هذه الاجهزة بن خلدون بالتعامل معهم فى أوروبا والولايات المتحدة الامريكية هم انفسهم اللذين تتعامل معهم الدولة المصرية وتعتمد عليم فى سلاحها وغذاءها ودوائها وتستعد فى الشراكة العامة معهم فى تجارتها واقتصادها بل وتنظم معهم ندوات عسكرية سنوية منتظمة كيف يمكن لمركز خاص مثل ابن خلدون بامكانياته المحدودة والمتواضعة ان يتخابر مع هذا الخارج الذى فتحت له الدولة المصرية ارضها وبحارها وسمائها ألا يقرأ العاملون فى هذه الاجهزة الصحف ألا يدرك هؤلاء أننا فى عصر الانترنت والمعلومائية وأننا فى مئوية جديدة وألفية جديدة؟ ان القضية ليست قضية تخابر وتشويه سمعة مصر بالخارج وليست قضية تمويل أجنبى وليست قضية حفنة من الشباب المشبوه الذى خان الامانة ان ثمة فى هذه القضية والذى لا تستطيع نيابة أمن الدولة العليا التحقيق فيه هو مجهودات مركز ابن خلدون وهيئات مدنية شقيقة للتأكد من سلامة الانتخابات ومحاصرة وتقليص احتمالات الغش والتزوير فيها وهو المجهود الذى قام به المركز وستة هيئات مدنية "....؟"[٢٣] عام١٩٩٥ فى ٨٨دائرة انتخابية سجل ووثق فيها كل المخالفات وكان تقرير اللجنة الاهلية التى قامت بذلك فى حينه هو احد مستندات من طعنوا أمام المحكمة الادارية بعد الجولة الاولى للأنتخابات مباشرة ثم بعد ذلك أمام محكمة النقض والتى قضت ببطلان العملية الانتخابية فى ثمانية من الثمانية والثمانين دائرة التى قمنا فيها بالمراقبة ثمانية من ٨٨".....٦٠؟" فيما قمنا به تتجاوز٩٠٪ فى اعتقادى ان هذا سكوت عنها وما كانت تخشاه الجهات التى لفقت هذه القضية مخافة ان نمارس نفس الدور فى الانتخابات الثانية سنة ٢٠٠٠ كانت هذه الاجهزة على ما يبدو تأمل "... ٦٠؟" وذلك بإظهار أمين عام اللجنة الاهلية لمراقبة الانتخابات والذى هو رئيس مركز ابن خلدون باظهاره كمزور وغشاش ومرتشي وعميل وبه من الرزائل أكثر مما قاله النشا فى الخمر فحتى اذا لم يدينه القضاء سيكون قد تم اغتياله معنوياً هذا هو المسكوت عنه الاول فى هذه القضية انهم يكررون بمكر الله والله اشد الماكرين ان الذى لم يتوقعوه انه فى اليوم الثامن فى القضية ستنفجر المحكمة الدستورية العليا قنبلتها عن بطلان انتخابات المجالس النيابية السابقة اللاحقة والذى لم يشرف القضاء المصرى عليها اشرافاً كاملاً ربما كان هناك مسكوت عنه أخر فى هذه القضية وهو ملف المسألة القبطية التى تصدى لها المركز فى السنوات الخمس الاخيرة بعد ان تزايدت الاحداث الطائفية الدامية من صنبو إلي كفر دميان إلي عزبة الأقباط إلي الكشح١ والكشح٢ لقد كان مركزنا ومراكز شقيقة تنبه وتنذر وكنا نطالب احترام حقوق المواطنة كاملاً لأقباط مصر قولاً وعملاً وكان احترام هذا الحق عملاً يتأتى بأن يشارك أقباط مصر مشاركة كاملة محسوسة وملموسة فى السلطة وخاصة التشريعية لم يكن اجتهادنا فى هذا الصدد على هدى الاجهزة الأمنية لأنها كانت قد درجت على نفس الاسطوانة المشروخة مع كل حادث فتنة طائفية باتهام دوائر خارجية عن كل ما يحدث فى الداخل المصرى ولم تكلف هذه الاجهزة نفسها ان تلاحظ ان الحزب الوطنى الحاكم لم يرشح قبطياً واحداً فى ٢٢٢ دائرة التى تتكون منها مصر المحروسة لا فى انتخابات ٩٥ او ١٩٩٠ ولم تكلف هذه الاجهزة خاطرها لتفحص محتويات التعليم والاعلام المصريين لترى ما يقال او لا يقال عن أقباط مصر هذا المسكوت عنه فى هذه القضية فى اعتقادنا هو من الأسباب الحقيقية للنزعة التلفيقية الانتقامية لدى هذه الاجهزة ولكنهم لو أطلعوا اليوم وبالأحرى فى هذا الشهر (؟) على تفاعلات المسرح السيايسى المصرى فانهم سيرون (؟) فجأة أنه لا توجد صحيفة أو مجلة مصرية هذه الأيام تتحدث عن انتخابات ٢٠٠٠ الا (.....)

(...) وردت فى باب قاضى التحقيق والتي تخول النيابة الموقرة باعتبارها تتمتع بسلطات قاضى التحقيق والقاضي الجزئي أن تتخذ من التدابير ما يحول دون أي تأثير على التحقيق وارجو ألا يغيب على البال أننا بصدد أستاذ جامعي فى المقام الأول وباحث عالمي متميز ومعروف وله مكانته واحترامه فى جميع بلدان العالم وفى الأروقة الدولية وبالتالي فهو جدير بالإفراج عنه حتى نضع حداً لمأساته التى يعيشها ونعيشها معه الأمة بأثرها وصفوة المثقفين فى الدنيا.

٢٣- كلمة غير مقروءة

رئيس النيابة

فتح المحضر يوم السبت الموافق ٢٠٠٠/٨/٥ الساعة ١٠ م بسراى النيابة بالهيئة السابقة

س: ما قولك فيما هو منسوب إليك من اتهامك بالتخابر مع دول أجنبية ومؤسسات تعمل لمصلحة دول اجنبية بقصد الاضرار بمركز مصر الحربى والسياسى والاقتصادى واخذك مبالغ مالية من تلك الجهات بقصد ارتكاب عمل ضار بمصلحة قومية

ج: أولاً : قبل الإجابة على هذا السؤال لابد أن أسجل احتجاجي على الطريقة التى استدعيت بها اليومين الآخرين وعلى وسيلة نقلى من سجن الاستقبال إلي مبنى نيابة أمن الدولة فقد تم استدعائي فى مساء يوم الجمعة بغير استعداد وبغير اخبار لبقية هيئة الدفاع لحضور التحقيق ونقلت فى وسيلة نقل مثلت تهديداً على حياتي فقد كانت أرضية الشاحنة التى نقلت فيها مغطاة بما يقل عن ا سم بالكيروسين وكان جند الحراسة يدخن كل الوقت ولولا رجائي وتنبيهي بأن يلقى طرف السيجارة المشتعل خارج نافذة الشاحنة لاحترقنا جميعاً من جراء حريق محتمل أما اليوم فقد تم استدعائي بعد أن ذهبت إلي الفراش ورجوت المسئولين فى سجن الاستقبال بأن يبلغوا النيابة أنني قد ذهبت للنوم وإرجاء هذا الاستدعاء إلي الغد ولكنهم ادعوا انه لا وسيلة لديهم للاتصال بنيابة أمن الدولة وزيادة فى المهانة والتعسف طلب منى ركوب شاحنة لا تليق بنقل الحيوانات فقد كان أرضيتها مليئة بالمخلفات الآدمية وغير الآدمية وأرجو من النيابة بان تعاين وسيلة النقل هذه وهى موجودة أمام المبنى فلم تكن القذارة هي العامل المهين الوحيد ولكن أيضا عدم وجود أي مقابض أو مماسك للإمساك بها حتى لا أقع على أرض السيارة ولذلك فأنني أسجل أن النيابة باستدعائها هذه الأوقات غير المناسبة وبوسيلة النقل غير مناسبة؟ رد النيابة لطلباتنا المتكررة بالإفراج عنى بكفالة أو بضمان محل إقامتي فإنني من أطلب قاضى تحقيق لاستكمال هذه التحقيقات فما يحدث معي هو تعسف فى استخدام السلطة أما عن السؤال فهو إدعاء باطل كلياً وتماماً فبدون تحديد ما هي هذه الدول وما هي هذه الجهات وما هو طبيعة التخابر وأي أسرار يعنيها السؤال أو أي أضرار ترتبت على مثل هذا التخابر أو يمكن أن تترتب فأنا أدعى أنني لم أتصل بأي دول ليست لها علاقات وثيقة بالدولة المصرية وأدعى أن كل الجهات التى تعامل معها مركز ابن خلدون هي جهات تتعامل معها الدولة المصرية ويوجد بعضها فى مصر بمقتضى اتفاقات تنظم العلاقة بين هذه الجهات والدولة المصرية بما فى ذلك بنود من الاتفاقات التى تعطى هذه الجهات حق عقد اتفاقات مع جهات غير حكومية مثل شركة ابن خلدون للدراسات الانمائية وفى ضوء هذه الخلفية لم نقم إلا بأعمال بحثية مشروعة ومنشورة وليس فيها ما يضير مصر من قريب أو من بعيد

س: ما علاقتك بمعهد الدراسات الاستراتيجية القومية لجامعة الدفاع الوطنى التابعة لوزارة الدفاع الامريكية؟

ج: لا توجد علاقة مؤسسية وإنما دعي لأحد مؤتمرات كلية الدفاع الأمريكية ضمن وفد مصري يضم عدداً من سفراء وجنرالات الجيش المصرى وبعضهم حاليين ومتقاعدين منهم السفير تحسين بشير والوزير الحالى على الدين هلال والدكتور عبد المنعم سعيد مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام واللواء احمد فخر من المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط وآخرون ممن لا أذكر أسمائهم الآن

س: ومتى دعيت لهذا المؤتمر؟

ج: أظن انه كان منذ خمس سنوات ولا أذكر التاريخ تحديداً

س: وما هي كيفية دعوتك حضور هذا المؤتمر؟

ج: المؤتمر على ما أذكر كان تنظيماً مشتركاً بين كلية الدفاع الامريكية والمركز القومى لدراسات الشرق الأوسط التابع للمخابرات المصرية وهو الذى رشح الاعضاء والمعدين اللذين شاركوا فى هذا المؤتمر من بينهم أنا وأنا استلمت دعوة مشتركة من الجهتين المنظمتين الجهة المصرية والجهة الأمريكية.

س: وأين عقد هذا المؤتمر؟

ج: عقد فى المقر بكلية الدفاع الامريكية فى ضواحى مدينة واشنطن العاصمة

س: وفى أي وقت وصلتك الدعوة لحضور هذا المؤتمر قبل انعقاده؟

ج: بحوالي شهر ونصف أو شهرين

س: هل تضمنت دعوة حضورك هذا المؤتمر ثمة موضوعات تقوم بإعدادها قبل القاءك أو تناولت تلك الموضوعات المؤتمر

ج: نعم كان كل مشارك مصري أو أمريكي فى هذا المؤتمر مكلف بتناول موضوع من الموضوعات التى تهم العلاقات المصرية الامريكية أو تؤثر عليها بشكل مباشر أو غير مباشر وعلى ما أذكر أننى كلفت بالحديث

عن ظاهرة التطرف الديني فى مصر والذى كان موضوع الساعة فى ذلك الوقت
س: هل تضمنت دعوة حضورك هذا المؤتمر تحدثك عن ظاهرة التطرف الديني فى مصر فقط أم فى موضوعات أخرى؟
ج: أنا لا أتذكر وعادة فى مثل هذه المؤتمرات يرسل البرنامج المقترح للمؤتمر والمجال فيه مفتوح باختيار موضوع بعينه للكتابة فيه أو المشاركة فى مناقشة أوراق يقدمها آخرون
س: وما الذى قررته فى هذا المؤتمر عن ظاهرة التطرف الديني فى مصر؟
ج: لا أتذكر تحديداً ولكن بشكل عام تناولت الوجوه المتغيرة لظاهرة التطرف الديني فى مصر فى التسعينات مقارنة بما كانت عليه فى الثمانينات والسبعينات وقد نشرت أعمال هذا المؤتمر فى كتاب باللغة الانجليزية فاذا كانت النيابة الموقرة حريصة على معرفة المزيد من التفاصيل سواء عن هذا الموضوع أو غيره من الموضوعات التى طرقت فى هذا المؤتمر المصري الأمريكي فإنه سيسعدني أن أزودكم بنسخة مجانية من هذا الكتاب
س: هل اقتصر ما قمت بإعداده فى هذا المؤتمر من ظاهرة التطرف الديني فى مصر على أجزاء مقارنة بين ما كان يحدث فى مصر فى التسعينات والفترات السابقة عليها أم امتد ما أعدته إلي خلاف تلك المقارنة؟
ج: يرجع للبحث الأصلي وهو موجود فى المركز فلا أتذكر تفاصيل كل ورقة أقدمها لكل مؤتمر ففي المتوسط أحضر ما بين ١٥ إلي ٣٠ مؤتمر سنوياً مصرياً وعربياً ودولياً واقدم منها أوراق فى موضوعات مختلفة ولا تسعفنى الذاكرة بتفاصيل كا منها ولكن لحسن الحظ تكون هذه الأوراق محفوظة على ديسكات كمبيوتر ومنشورة بالفعل فى دوريات علمية وكتب محررة
س: وما هو الغرض من عقد هذا المؤتمر؟
ج: الغرض من عقد أي مؤتمر هو إلقاء مزيد من الاضواء وتحقيق مزيد من الفهم للظاهرة موضوع المؤتمر وقد كان هذا المؤتمر عن العلاقات المصرية الامريكية فى ربع القرن الاخير
س: وما دخل العلاقات المصرية الأمريكية بظاهرة التطرف الديني فى مصر؟
ج: أولاً يسأل فى ذلك منظمو المؤتمر فلابد انهم رأوا حكمة إدراجه ضمن موضوعات المؤتمر أما اذا كان لى ان اجتهد وأخمن (.....) أن أكون مسئولاً عن اجتهاداتي وتخميناتي فهو أن مصر دولة هامة فى الشرق الأوسط والعالم العربي ولاهميتها فان الاستقرار للأوضاع الداخلية فيها يصبح أمراً عاماً للتحالف المصرى الأمريكى شأن ذلك شأن الوضع الاقتصادى والوضع السياسى للدولة المصرية وهى موضوعات تطرق لها المؤتمر
س: وهل أقتصر من حضروا هذا المؤتمر على مصريين فقط أم كان هناك جنسيات أخرى حضروا المؤتمر؟
ج: حضر المؤتمر مصريون وأمريكيون بما فيهم السفير المصري وأركان السفارة المصرية فى واشنطن ولا أذكر انه كان هناك جنسيات أخرى إلي جانب الامريكين انفسهم فقد كانو عددهم كبيراً وكان فيه من مصر عشرة مشاركين إلي جانب عشرة من السفارة المصرية فى واشنطن وحوالي ثلاثين أمريكي من المهتمين والمتخصصين بالعلاقات المصرية الأمريكية سواء من مساعدي الرئيس الأمريكي بالبيت الأبيض أو وزارة الخارجية أو وزارة الدفاع أو الكونجرس الأمريكي

ملحوظة: حضر أثناء إجابة المتهم الماثل على السؤال السابق الأستاذ نجاد البرعى المحامى

تمت الملحوظة

س: عثر من بين مضبوطات مقر مركز ابن خلدون على الاوراق الخاصة بهذا المؤتمر ودعوتك إلي حضوره فهل الاوراق هى التى وصلتك من تلك الجهة بشأن حضورك تلك المؤتمر؟
ج: نعم
س: ورد بأوراق دعوتك لهذا المؤتمر طلب ضرورة اشتراكك فى ورش بحث عن الاستقرار الداخلى فى مصر التى تم عقدها فى جامعة الدفاع الوطنى فى الفترة من ٢٨ إلي ٢٩ ابريل ١٩٩٤
ج: طبقاً للبرنامج الذى رأيته وذكرتني النيابة أمن الدولة بوقائعه فهذا فعلاً ما حدث
س: كما تضمنت أيضاً تلك الأوراق بان الهدف من عقد هذا المؤتمر هو مساعدة الحكومة الأمريكية وخاصة الأوساط المهتمة بالجوانب الأمنية فى صياغة سياساتها تجاه مصر؟
ج: لا شك أن ذلك كان أحد أهداف الجانب الأمريكي فى المؤتمر كما كان أحد أهداف الجانب المصري ومساعدة الدولة المصرية على صياغة سياستها نحو الولايات المتحدة ولذلك كان عدد الرسمين المصريين فى المؤتمر كبيراً س: كما تضمنت تلك الأوراق أيضا مجموعة من الأسئلة تتناول كيفية تأثير الآلية السياسية فى مصر والحركات الإسلامية والاقتصاد على استقرار الأمن فى مصر والعلاقات الأمريكية المصرية وكلفت

بإعداد بحث يتضمن الإجابة على تلك الاسئلة؟

ج: مثل هذه الأسئلة فى مرحلة إعداد المؤتمرات تكون أسئلة استرشادية ولكن لا يلزم بها الباحث بالضرورة فهو صاحب الأمر فى تكييف الموضوع وفى طريقة تناوله الذى قد تغطى وتجيب على بعض هذه الاسئلة أو تغطى وتجيب على اسئلة أخرى يراها أكثر أهمية فهذا مطلوب دائماً من الباحث عملاً لحرية الاكادمية

س: ورد من بين تلك الاسئلة التوجه السياسي المحتمل ان تأخذه مصر فى العقد القادم وعن احتمال ان يصبح النظام المصرى أكثر انفتاحاً ومستجيب للتغير أم سيصبح أكثر انغلاقاً وأكثر تسلطية ورفضاً للتغيير وتصرفات نظامها السياسى

ج: لا أتذكر ما قلته حول هذه الأمور إذا كنت قد قلت عنها شيئاً بالمرة ومرة أخرى إذا كانت النيابة الموقرة حريصة على معرفة اجتهاداتي فى هذا الأمر منذ ستة سنوات فيسعدني تزويدها بالبحث إذ لم تكن قد استولت عليه بالفعل فى أحد حملاتها التفتيشية

س: كما ورد ومن بين الأسئلة التى طلب منك الاجابة عليها العمليات الرسمية وغير الرسمية على المستوى السياسى فى مصر التى تؤثر على انتقالات القيادة فى مصر التى يمكن ان تؤثر عملياً على انتقال السياسة فى مصر والتأثيرات المصاحبة لذلك ومعالم مظاهر الإدارة السياسية لانتقال القيادة وسبل تحسين ذلك؟

ج: فى هذا الجانب من مقترحات تحسين الأداء السياسي والقيادة لا شك انه كان لدى فى ذلك الوقت قائمة طويلة من الينبغيات

س: وما هي أرائك التى تقدمت بها فى هذا المؤتمر عن هذا الأمر

ج: فى قائمة الينبغيات أنها ينبغي أن يكون النظام فى رئاسة حسنى مبارك السالفة وقد كنا فى بدايتها أكثر أنفتاحاً ومشاركة للقوى الاجتماعية المختلفة حتى نشعر بأن لها مصلحة فى استقرار النظام قلنا ينبغى ان تتحول مصر إلي ديمقراطية حقيقية لتلحق بالموجة الثالثة للديمقراطيات فى العالم قلنا انه ينبغي أن تصبح مصر أكثر عدالة فى توزيع الثروة القومية بحيث تقلص من أولئك اللذين يعيشون تحت خط الفقر وخاصة فى العشوائيات التى تحيط بالمدن الكبرى وقلنا ينبغي أن يفتح المجال فى تنظيمات المجتمع المدني حتى تكون شريكة الدولة وللقطاع الخاص فى مواجهة تحديات العصر والاستعداد للألفية الثالثة.

س: وما دخل العلاقات المصرية الامريكية موضوع هذه المؤتمر حسبما قررت بجلسة تحقيق اليوم فيحدثك فيه عن أمور داخلية فى مصر

ج: لقد أصبح تعريف الأمن القومي فى كليات الدفاع سواء أكاديمية ناصر أو كلية الدفاع الأمريكية أصبح هذا المفهوم يشمل الاستقرار الداخلى والتماسك الاجتماعى والقدرة الاقتصادية بقدر ما يشمل الامور تقليدية للدفاع مثل القدرات الحربية والعسكرية ولذلك اعتقد ان الجهتين المنظمتين المصرية والأمريكية رأوا ضمن إدراج هذا الموضوع كما ادرجوا موضوع الاقتصاد والنظام السياسي الداخلي

س: كما ورد من بين تلك الأسئلة الأثر الذى سيكون للعلاقات المصرية الأمريكية فى المجال الامنى وعن السبل الأكثر قدرة على التأثير فى هذا المجال

ج: أظن أن ذلك كان موضوع تناولته أوراق العسكريين المصريين الحاليين أو المتقاعدين فى أوراقهم إذا لم تخونني الذاكرة فقد كان ذلك هو اللواء أحمد فخر الدين كان مديراً المركز القومى لدراسات الشرق الاوسط يشغل حالياً رئيس المجلس المحلى بمحافظة القاهرة وورقة اللواء احمد عبد الحليم نائب مدير المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط

ملحوظة : طلب المتهم الماثل تأجيل استجوابه لجلسة تحقيق باكر لشعوره بالارهاق الشديد

س: هل لديك أقوال أخرى

ج: لا

تمت أقواله ووقع

فتح المحضر اليوم الأحد الموافق٦/٨/٢٠٠٠ الساعة ١٠,٣٠ بسراي النيابة بالهيئة السابقة

....

س: أنت متهم بالتخابر مع دول أجنبية ومؤسسات تعمل لمصلحة دول أجنبية بقصد الإضرار بمركز مصر الحربى والسياسى والاقتصادى وأخذك مبالغ مالية من تلك الجهات بقصد ارتكاب أعمال ضارة بالمصلحة القومية؟

ج: إنني أنفى ذلك نفياً مطلقاً على نحو ما أوضحت إجاباتي خلال جلستي التحقيق السابقتين وأقرر بأننا فى مركز ابن خلدون وبأنني شخصياً لم أتعامل مع جهة أو دولة أجنبية لا تتعامل معها الحكومة المصرية أو كبار المسؤلين بالدولة المصرية وعلى نحو ما أوضحنا فى موضوع كلية الدفاع الوطني الأمريكية فى المؤتمر

الذى عقد فى عام١٩٩٤ وأننا فى مركز ابن خلدون وأنني شخصياً لم أتعامل مع جهة إلا كانت عليها موافقة صريحة أو ضمنية من جهات حكومية مصرية بما في ذلك الدول التي فتحت لها الدولة المصرية أرض مصر وسماءها ومياهها لمناورات عسكرية وخدمات عسكرية مباشرة بما فيها مناورات النجم الساطع وأقرر أنني لم أقم بأي عمل فيه أدنى مساس بأمن مصر أو مصالحها بل على العكس فقد عملت دائماً لما فيه مصلحة مصر وشعبها منذ بداية التصدي للعمل المهني والعمل العام.

.....

س: هل لديك أقوال أخرى

ج: لا

تمت أقواله وتوقع منه

فتح المحضر يوم الخميس الموافق١٠/٨/٢٠٠٠ الساعة ٢ م بسراى النيابة بالهيئة السابقة

س: هل لديك ثمة أقوال فيما نسب إليك من اتهام

ج: نعم أولاً أريد تعبير عن هواجس فى حملة التراشقات الصحفية بين الصحفيين المصريين والصحفيين الأمريكيين فى بداية هذا الاسبوع والذى تزج فيها بأسمى وبقضيتى وهواجسى هو أن احباط الفريقين بفشل كامب ديفيد قد قد تترحم على نفسها فى استخدامى واستخدام مركز ابن خلدون ككبش فداء للتعبير والتنفيس عن هذه الإحباطات مما يؤثر حتماً على الرأي العام وعلى المناخ المحيط بقضيتي والشيء الثاني الذى أيد أثنين وله علاقة بشبهة التخابر مع أطراف أجنبية هو ما ورد فى مجلة الأهرام العربي العدد١٧٦ بتاريخ ٥اغسطس صفحة ١٤،١٥ بعنوان "شرق أوسط جديد جدا إيرانيون وإسرائيليون وعرب فى مفاوضات القاهرة" ويشير التحقيق إلي مؤتمر استضاف المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط وهو نفس المركز الذى كان قد شارك فى مؤتمر مشابه فى عام١٩٩٤ مع نظير أمريكي هو الكلية الأمريكية للدفاع والذي سئلت بشأنه فى جلسة التحقيق السابقة فى تحقيق مجلة الأهرام العربي فى هذا المؤتمر الذى استضاف المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط والذي أرجو أن تتطلع عليه النيابة الموقرة وستدرك كم هي حساسة الموضوعات التى تم تناولها قياساً بما كان قد تم تناوله فى١٩٩٤ وبوجود أطراف كنا حتى الأمس القريب نعتبرها معادية وخطيرة على الأمن القومي الوطني مثل إسرائيل وإيران أخيراً أريد أن أتوجه للنيابة الموقرة بطلب الإفراج عنى بضمان محل إقامتي وبكفالة لأن مصالحي والتزاماتي العامة والمهنية والأسرية قد تعرضت لأضرار جسيمة بالفعل نتيجة حبسي الممتد والتي ستعرض بمزيد من هذه الأضرار باستمرار حبسي خاصة وأنني ممنوع من السفر ولا ضرر منى على الإطلاق فى القيام بأي شئ يهدد سير عدالة التحقيق

س: هل لديك أقوال أخرى

ج: لا

تمت أقواله وتوقع منه

وأقفل المحضر على ذلك وعقب ما تقدم وقررنا الأتى:

أولاً يخلى سبيل المتهم سعد الدين محمد إبراهيم رزق اذا دفع كفالة قدرها عشرة الاف جنيه ما لم يكن مطلوب أو محبوس لسبب أخر وتعرض الاوراق

رئيس النيابة

٣٤ - مذكرة المجلس الملي لرئاسة الجمهورية حول الشأن القبطي

١٩ يوليـــو ١٩٩٨

الاستاذ الدكتور / أسامة الباز

تحيـــة إحتـــرام وتقديـــر وبعـــد ،،،

لقد فوجئنا باستمرار المشاكل التى تعترض صدور تراخيص بناء وترميم الكنائس على نحو يخالف ماسمعناه من سيادتكم اثناء اجتماعنا بكم يوم ١٩٩٨/٦/١٩ .

وتلبيـة لطلبكـــم ، نورد هنا أمثلة من هذه المشاكـــل :-

١ - قيام الاجهزة الأمنية بغلق مقر مملوك لقداسة البابا شنودة تقام فيه الشعائر الدينية لخدمة أقباط منطقة طرة البالغ عددهم أكثر من عشرة الاف . والجدير بالذكر ان غلق المقر قد تم بصورة استفزازية أثارت مشاعر مسلمى المنطقة قبل أقباطها .

٢ - استمرار غلق كنائس مرخصة ، أغلقتها الأجهزة الأمنية لدواعى الأمن منذ أكثر من عشر سنوات فى بعض الحالات ، بالرغم من انتفاء الأسباب التى استدعت غلقها . ومن أمثلة ذلك :-

- كنيسة مارجرجس بعزبة ألكسان - مركز منفلوط (مغلقة)
- كنيسة عزبة الخرمان - مركز أطفيح - الجيزة - (مغلقة)
- كنيسة السيدة العذراء مريم بالمراغة بالشيخ يوسف - سوهاج (موقوف تجديدها)
- كنيسة الانبا برسوم العريان بعزبة عزيز مركز المراغة - سوهاج (موقوف تجديدها)
- كنيسة السيدة العذراء مريم بقصرية الريحان - مصر القديمة (موقوف اعادة بنائها)
- هذا بخلاف كنيستين مغلقتين احداهما بمدينة ملوى والاخرى بمركز سمالوط

٣ - تعثر الموافقات على طلبات ترميم وصيانة الكنائس من قبل لبعض المحافظين والجهات الامنية ومنها على سبيل المثال لا الحصر كنيسة الامير تادرس بجرجا وكنيسة الانبا أثناسيـــوس ببنـــى سويف - الأمر الذى يتنافى مع ما هدف اليه القرار الجمهورى الصادر بنقل اختصاصات رئيس الجمهـورية فى تدعيم وترميم الكنائس الى المحافظين وما حمله هذا القرار من بوادر التيسير .

ونحن اذ نرفع هذا الخطاب لسيادتكم نثق فى حرصكم والقيادة السياسية على معالجة هذه الامور فى اطار الحفاظ على الوحدة الوطنية والمصالح العليا للبلاد .

وتفضلوا سيادتكم بقبول وافر التحيـــة ،،،

مراد محب استينو | منير فخرى عبد النور | يوسف أنطون سيدهم

المجلس الملي العام
للأقباط الأرثوذكس

مذكرة حول الشأن القبطي

الاقباط هم جزء من الكل المصري، ولذلك حرص بعض ولاة الأمور في مصر الإسلامية علي رعاية مصالهم وحماية ممتلكاتهم وصون حرياتهم الدينية وكفالة ممارستهم لعباداتهم، وإن كان ذلك الحرص قد تفاوت إيجابا أو سلبا علي مدي العصور الإسلامية المتتالية لعصر عمر بن الخطاب.
وفي العصر الحديث، صدر بما يعرف بالخط الهمايوني في فبراير ١٨٥٦ متضمنا بعض الإمتيازات المادية والأدبية لغير المسلمين من أهمها:
الا توضع عراقيل أمام أي إنسان يود القيام بفرائض ديانته ولا يلقي من جراء ذلك جورا أو أذية ولا يجبر أحد علي ترك ديانته.
المساواة في الوظائف بين المسلمين والمسيحيين.
يقوم الأب البطريرك بتقديم طلبات بناء الكنائس للباب لعالي وتصدر الترخيصات اللازمة لبنائها.
ولما كان من المسلمات أن العبرة دائما ليست بما تضمنته النصوص الموضوعة، ولكن بكيفية تطبيقها، فإن العديد مما تضمنته نصوص الخط الهمايوني لم يلق التطبيق التطبيق الصحيح وبخاصة موضوع بناء الكنائس وتعميرها وموضوع المساواة في الوظائف بين المسلمين والمسيحيين الأمر الذي يثير العديد من المشاكل التي تلقي بظلالها القاتمة علي وطن يعيش فينا وما ينجم عن ذلك من آثار غير طيبة.
وفي ضوء ما تقدم كله، فقد تدارست اللجنة الشأن القبطي وما يحيط به، وخلصت إلي أن ثمة أمور رئيسية تشغل بال الاقباط ورأت اللجنة أن تجتزئ ثلاثة فقط – حاليا تضعها أمام القيادة السياسية التي تعمل جاهدة لأجل رقي وصلاح وطننا العزيز بكل فئاته.

أولا: فيما يتعلق ببناء كنائس جديدة وإصلاح وترميم كنائس قائمة

يتبين من استقراء التاريخ أنه لا توجد أي قوانين تفصيلية خاصة ببناء الكنائس أو تعميرها، وأن الأداة التشريعية الوحيدة المعروفة في هذا الأمر تتمثل في القرار المعروف بإسم "قرار العزبي باشا" الذي أصدره وكيل وزارة الداخلية في عام١٩٣٤ والذي تضمن شروطا عشرة يجب توافرها للتصريح ببناء الكنائس.
ومن الملاحظ أن القرار المشار إليه غير مستند في صدور إلي أي سند قانوني، ولو جاز القول بأنه يستند إلي ما جاء بالخط الهمايوني إلا أنه في واقع الأمر جاء في تفصيلاته مختلفا عنه بل ومتعارضا معه وخاصة أن ما تضمنه القرار يتعلق بإحدى الحريات التي كفلتها الدساتير المتعاقبة وهي حرية إقامة الشعائر الدينية ومن هنا كان القرار الصادر من وكيل وزارة الداخلية حجر الزاوية في مشكلة تقلق دائما بال الأقباط وتجعلهم يشعرون بالإحباط، فالقرار بحد ذاته يمثل قيدا علي الحرية، وخروجا علي مبادئ الدستور، وأكثر من ذلك تطبيق القرار يضيف علي عسفه عسفا أكبر وتعنتا أشد.
ولذلك فإن مصر التي تخطو خطوات واسعة في مضمار التشريع كأداة فعالة نحو كافة الإصلاحات التي يفرضها التطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، لن تألو جهدا برجالها الأفذاذ الضالعين في العلوم الاجتماعية والعلوم القانونية ففي أن تضع من الأحكام والقواعد التي تنظم بناء دور العبادة بوجه عام وهي قواعد تجد سندا لها في الدستور الذي ينص علي المساواة في الحقوق والحريات لكل المصريين وليس من شك في أن صدور مثل هذا القانون من شأنه أن يعبر عن الوحدة الوطنية في مضمونها الحقيقي وليس في مظهرها فقط، وضيف إلي وجه مصر إضافة جادة تضئ بنورها للعالم كله.
وكم كانت مصر وستظل – عظيمة برجالها فقد سطرت روائع أحكام مجلس الدولة هذا المطلب العادل قبل أن يكون قانونيا حين قالت محكمة القضاء الإداري في حكمها الصادر برئاسة د. عبد الرازق السنهوري باشا رئيس مجلس الدولة بتاريخ ١٦ديسمبر ١٩٥٢ "إنه لينبغي استصدار تشريع ينظم الإجراءات اللازم مراعاتها في إنشاء دور العبادة ويبسط الشروط الواجب توافرها حتي إذا ما استوفيت هذه الشروط وروعيت هذه الإجراءات تعين صدور الترخيص في مدة يعينها التشريع فإذا لم يصدر في هذه المدة كان الطالب في حل من إقامة دار العبادة التي طلب الترخيص في إنشائها".

ثانيا: فيما يتعلق بتواجد الأقباط في المجالس النيابية

في هذا الصدد فقد لاحظت اللجنة أنه ولئن كان صحيحا أن الاقباط ظلوا لفترة – بعد عام ١٩٥٢ – بعيدين عن الحياة السياسية والمؤسسات النيابية سواء علي المستوي القومي أو المستوي المحلي – إلا أن

عدد من المتغيرات طرأت علي الساحة السياسية والاجتماعية في الوقت الحالي ساهمت في دفع حيويتهم وحفز روح المبادرة في نفوسهم فبدأوا يتصدون للعمل العام ويشاركون في عملية الترشيح والانتخاب، إلا أن الجهد الفردي لن يكون كافيا لخوض ذلك، ولعل العديد من الأمثلة تؤكد أن بعضا من الشخصيات القبطية المرموقة في مجال العمل الاجتماعي فشلت في اجتياز الحاجز الذي يقف حائلا دون تواجدهم في المؤسسات النيابية ومرجع ذلك، إما إلي عدم دعمهم- دعما معنويا - من الجهات المنوط بها ذلك، إما إلي عدم إمكانية مجاراتهم لأساليب الدعاية الانتخابية التي تقوم علي أسس دينية وعقائدية وهو الأمر الجد خطير لأنه يفتت عري الوحدة الوطنية ويشيع روح الانقسام والكراهية.

إن تواجد الأقباط في المجالس النيابية عن طريق الانتخاب علي المستويين القومي وامحلي ينمي لديهم روح المشاركة والإيجابية والتعبير عن رؤاهم، ويؤدوي إلي مزيد من التفاعل والتناغم في العمل السياسي والعمل الاجتماعي، ويجهض المحاولات التي تروج باللامبالاة للدور القبطي وعدم أهمية تواجده وليس من شك في أن للحزب الحاكم دورا رئيسيا وأساسيا في هذا الشأن، لأمة من الملاحظ غياب دور الحزب الحاكم في ترشيح الأقباط لانتخابات مجلسي الشعب والشورى وما لذلك من أثر بالغ لأن تغيب دور الأقباط في الحياة السياسية يجعلهم ينزعون للسلبية ويغلب النزعة العنصرية يؤدي إلي سلوك درب اللامشروعية.

ثالثا: فيما يتعلق بالوظائف القيادية والتعيين في الوظائف السيادية

فإنه ولئن كان صحيحا إن العديد من الأقباط يشغلون بعض المناصب في أجهزة الدولة المختلفة علي المستوي التنفيذي إلا أنه صحيح أيضا أنه لا يوجد أي دور للأقباط في المناصب القيادية المسماة بجهة إتخاذ القرار علي سبيل المثال "المحافظون / رؤساء الجامعات / عمداء الكليات / مديرو قطاع المدارس الثانوية / رؤساء شركات قطاع الأعمال العام / .... الخ".

وليس من شك في أن تغييب دور الأقباط عن شغل هذه الوظائف يؤدي إلي عدم فعاليتهم ويولد لديهم الشعور بعدم الانتماء ويثير تساؤلات عديدة حول مدي جدية المواطنة الكاملة والتساوي في الحقوق والواجبات، يل أن ذلك التوجه كفيل بأن يترك الانطباع لدس المواطن العادي في مصر حول حقيقة "الشأن القبطي في مصر" وطبيعة الدور الذي يؤديه الأقباط، والأخطر ممن ذلك ما ينجم عن التوجه من آثار تلقي بظلالها علي شغل الأقباط للوظائف القيادية في المستويات التنفيذية الأقل في التدرج الوظيفي لأن ما يحدث في القمة ينعكس بدوره علي القاعدة.

ومن ناحية أخري فإنه من الملاحظ في الآونة الأخيرة أن التعيين في بداية الدرجات الوظيفية في الوزارات السيادية (الخارجية / التعليم العالي / العدل والهيئات القضائية / الداخلية) يكاد يخلو من الشباب القبطي رغم حصولهم علي مراتب الإمتياز وإجتيازهم الإمتحانات التي تعقد تمهيدا للتعيين، ورغم ما تسفر عنه التحريات عن وطنيتهم وحسن سمعتهم وطيب سيرتهم، مما أصاب الشباب بالإحباط خاصة حين يصل إلي علمهم أن الأدنى منهم في مراتب النجاح والأقل في الكفاية العلمية يتبوءون هذه الوظائف وهو ما يدفع البعض منهم إلي التفكير في البحث عم ذواتهم خارج مصر.

نخلص من ذلك إلي

إن استصدار قانون ينظم قواعد وشروط بناء دور العبادة في مصر أمر يؤكد حكمة القيادة السياسية، ويرسي دعائم الوحدة ويضيف سبقا تاريخيا يدلل علي الدور الحضاري والرائد لمصر، خاصة وأن بعض الدول العربية تطبق مثل هذا القانون (واللجنة لديها دراسات مفصلة تصلح أساسا لمشروع القانون المطلوب) دعم وتأييد الأقباط في الترشيح للمجالس النيابية علي المستوي القومي والمحلي وإظهار الدور الفعال للحزب الحاكم في هذا الشأن من شأنه زيادة الفعالية ففي المجتمع وإبراز الدور القبطي وما لذلك من أثر هائل في تماسك المجتمع وتناغم وانسجام كافة فئاته وطوائفه.

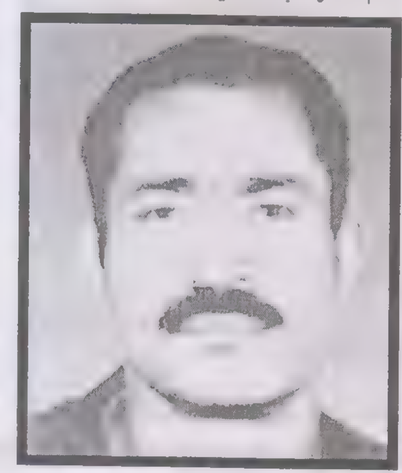
إن إسناد بعض الوظائف القيادية للشخصيات القبطية التي تتوافر فيها السمات اللازمة لشغل هذه الوظائف يمثل ترجمة حقيقة وعملية لما ينص عليه الدستور، ولما يعبر عنه الخطاب الوطني بأن المصريين جميع متساوون في الحقوق والواجبات.

هذا الذي تقدم قليل من كثير لم نشأ أن نورده في هذه المذكرة حرصا منا علي ألا نشغل بال القيادة السياسية يه موقنين تماما أن مشكلة مصر لن تحل إلا داخل مصر.

صور الشهداء

عبد المسيح محروس إسكندر

السن: ٥٥ سنة
الحالة الإجتماعية: متزوج وله ابن وابنه
تم استشهاد ابنته سامية



عادل غطاس فهمى

السن: ٢٢ سنة



الأمير حليم فهمى
ابن الشهيد حليم فهمى

السن: ١٥ سنة



اشرف حليم فهمى

السن: ٢٢ سنة



عاطف عزت لكى

السن: ٢٤ سنة
الحالة الإجتماعية: متزوج حديثاً



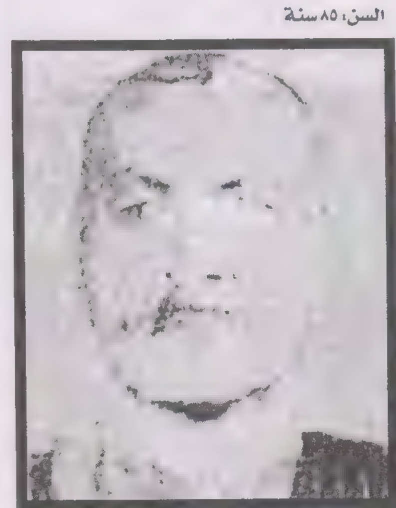
عمدان ظريف قديس

السن: ٢٥ سنة



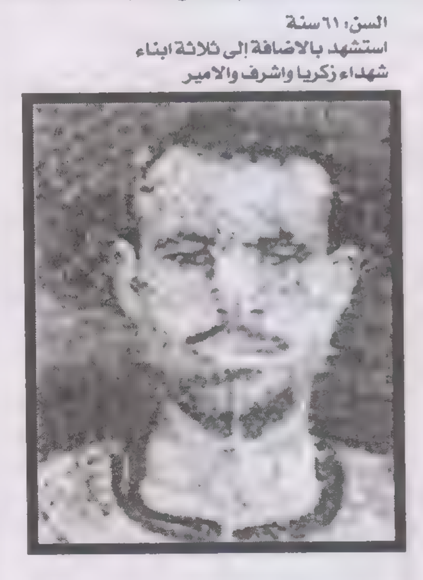
جابر سيدراك سعيد

السن: ٨٥ سنة



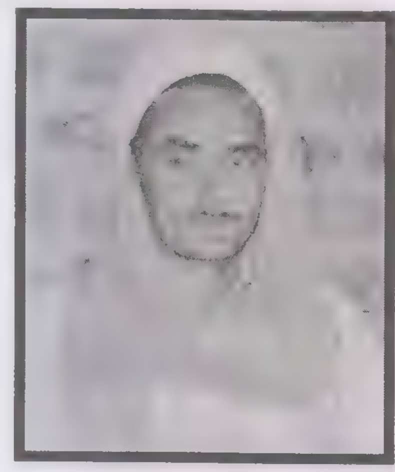
حليم فهمى مقار

السن: ٦١ سنة
استشهد بالاضافة إلى ثلاثة ابناء
شهداء زكريا واشرف والامير



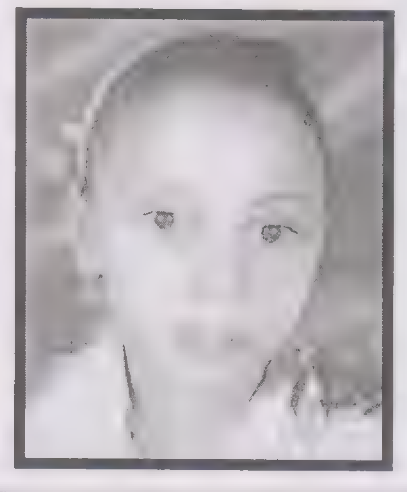
معوض شنوده معوض

السن: ٥٠ سنة
الحالة الإجتماعية: متزوج وله اربعة اولاد



ميسون غطاس فهمى

السن: ١١ سنة
اخت الشهيد عادل



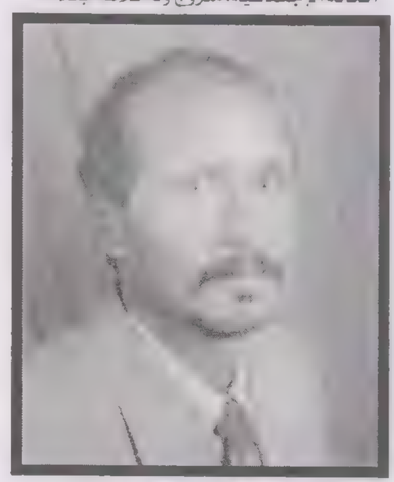
مهران لبيب شنوده

السن: ٤٤ سنة
الحالة الاجتماعية: متزوج وله خمسة ابناء



حليم فهمى مقار

السن: ٣٢ سنة
الحالة الإجتماعية: متزوج وله ثلاثة ابناء



ناصر تادرس لوندى

السن: ٢٦ سنة



بونه القمص جبرائيل عبد المسيح

السن: ٥٠ سنة
لها اربع بنات + ولدين (منهم بنت اصيبت فى الحادثة)



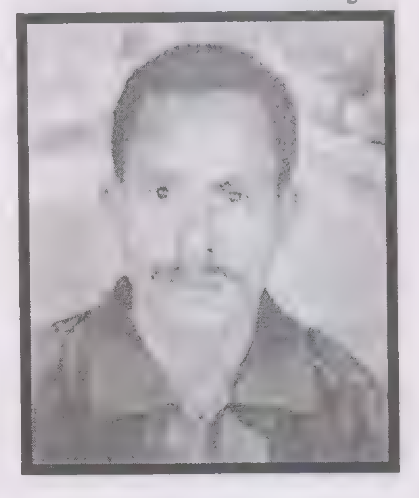
رفعت فايز عوض فهمى

السن: ١٥ سنة



رفعت زغلول جابر سيدراك

السن: ٢٧ سنة



سامية عبد المسيح محروص

السن: ٢١ سنة
ابنة الشهيد عبد المسيح محروص



تادرس لوندى تادرس

السن: ٧٦ سنة
الحالة الإجتماعية: متزوج وله ثلاثة ابناء منهم الشهيد ناصر



وائل الضبع ميخائيل

السن: ١٧ سنة



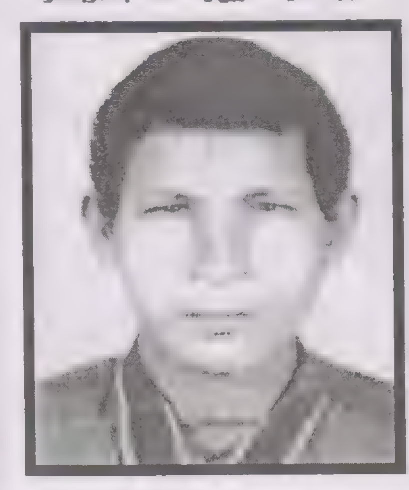
وهيب جرجس حنا

السن: ٥١ سنة
الحالة الإجتماعية: متزوج وله عشرة ابناء



زكريا حليم فهيم

السن: ٢٩ سنة
الحالة الإجتماعية: متزوج وله ثلاثة ابناء وبنت واحدة



صور من الكشح



صورة للطفل امجد حربى الذى انتزع
من يد والدته والقى على الارض



القمص جبرائيل عبد المسيح
راعى كنيسة الملاك جبرائيل بالكشح









الفهرس

مقدمة ٩

الجزء الأول: أحداث الكشح الأولى: التعذيبب ١٧

١- تل أبيب .. فى صعيد مصر ١٩

٢- جريمة قتل عادية ٢٩

الأمن يلجأ للكنيسة بحثا عن قاتل ٢٩

٣- البحث عن قاتل مسيحى ٣١

الحالة الأولي .. بقطر أبو اليمين وعائلته: ٣٣

الحالة الثانية .. شيبوب وليم أرسل: ٣٥

٤- اتصالات الأنبا ويصا ٣٨

٥- حفظ شكوى التعذيب ٤٢

التواطؤ بين النيابة والطب الشرعى: ٤٣

مكافأة الجلادين: ٤٦

٦- العدول عن شهادة الزور ٥١

الشهادة تحت الإكراه: ٥١

العدول عن الشهادة الزور: ٥٣

٧- المواجهة بين الأسقف واللواء ٥٥

٨- شكوى التعذيب .. من الكونجرس إلى الحفظ نهائيا ٦٢

٩- المحكمة بعيدا عن غرفة المداولة ٦٦

الجزء الثاني: أحداث الكشح الثانية: المذبحة ٧٥

١٠- الأكشاك - المحافظ يوقف قرار الإزالة ٧٧

١١- كيف اندلعت الشرارة ؟ ٨٥

وفد الكنيسة بصحبة الأمن : ٨٦

أبو المعالى : ٨٧

رواية الضباط كما وردت فى التحقيقات : ٨٨

رواية من داخل الكشح: ٩٠

كيف اندلعت شرارة المذبحة؟ ٩٥

المذبحة: ٩٨
١٢- من اللحظات الأخيرة قبل الاستشهاد ١٠٣
١٣- "سا الخير يا عم جيد" ١٣٣
١٤- خطف الأنبا يوأنس قبل الصلاة على الشهداء ١٤٤
الأنبا يؤانس والكاميرا: ١٤٥
١٥- سوريال وقضية سب الدين ١٤٧
١٦- الشرطة وطمس معالم الجريمة ١٥١
١٧- المحكمة وفساد الاستدلال ١٥٧
الجزء الثالث: سلوك الدولة تجاه أحداث الكشح الأولى والثانية ١٦٧
١٨- اهتزاز الدولة بعد تقرير الصنداى تليجراف ١٦٩
أولا: التكذيب الرسمي لكل ما حدث: ١٧٠
ثانيا: إصدار بيان "الألفين" باسم الأقباط: ١٧٤
ثالثا: توظيف بعض الشخصيات القبطية: ١٧٦
رابعا: إعلان وزير الداخلية نقل الضباط المتهمين بالتعذيب: ... ١٧٨
خامسا: وزير الداخلية يطالب البابا بإصدار بيان: ١٨٠
سادسا: تنظيم مسيرة شعبية فى الكشح وسوهاج: ١٨٠
سابعا: التمهيد لضرب المنظمة المصرية لحقوق الإنسان: ١٨٢
١٩- السلطة من القاع إلى القمة ١٨٤
الأمن: ١٨٥
وزارة الداخلية: ١٨٨
وزارة الإعلام: ١٩١
وزير التنمية والمحافظ: ١٩٢
٢٠- الكونجرس ومجلس اللوردات يلعبان دور مجلس الشعب ٢٠٥
المحاولة اليتيمة: ٢٠٥
الشاذلى عضوا في لجنة العطيفى: ٢٠٦
المعارضة واللورد: ٢١١
الكونجرس ٢١٥
البرلمان الأوربي: ٢١٩
٢١- القبض على حافظ أبو سعدة ٢٢٣

٢٢- د. سعد الدين إبراهيم .. تخصص أقليّات ٢٣٧

الجزء الرابع: الصحافة: سلوك مهني وتحليل المضمون ٢٤٧

٢٣- أجهزة الإعلام تنتهك قواعد المهنة ٢٤٩

الغياب عن الحدث: ٢٥٠

ترديد الرواية الرسمية فقط: ٢٥١

النشر السلبي: ٢٥٣

النشر الانتقائي فى "شهد شاهد من أهلها": ٢٥٤

الهوية الدينية للضحايا: ٢٥٦

توجيه الاتهام للمجني عليهم بعد المذبحة: ٢٦١

نشر الاتهام فقط دون نشر دفاع المتهم: ٢٦٥

عشوائيات صحفية .. مخلب للأمن: ٢٦٨

٢٤- أكاذيب مزمنة .. فى الملف القبطي ٢٧١

الفتنة الطائفية: ٢٧١

"أم الأكاذيب" المتطرفون من الجانبين: ٢٧٢

المساواة أمام الدستور: ٢٧٤

هوسة تشويه سمعة مصر والمخطط الخارجي: ٢٧٥

التخوين: ٢٨٠

الشأن الداخلي : ٢٨٥

ضرورة عدم تدخل رجال الدين في السياسة: ٢٨٥

الجزء الخامس: الأقباط .. ردود أفعال ٢٨٩

٢٥- أقباط الداخل والخارج: ردود أفعال ٢٩١

أقباط الداخل .. المجتمع المدني: ٢٩١

قيادة الكنيسة... ردود أفعال: ٢٩٣

بين البابا شنودة والرئيس مبارك: ٢٩٤

أقباط الخارج .. ردود أفعال: ٢٩٨

إصدار البيانات ونشر الإعلانات والاتصالات: ٣٠٠

المظاهرات: ٣٠١

٢٦- محاولات للحوار: ٣٠٥

مبادرات من أقباط الداخل: ٣٠٨

٢٧- إرهاصات غير كافية ٣١١
شخصيات قبطية في مسلسلات تلفزيونية: ٣١١
ترميم مسار العائلة المقدسة: ٣١٣
محاولة احتواء الأزمات سريعا: ٣١٤
جائزة التسامح: ٣١٧
٢٨- حتى لا تتكرر الكشح مرة أخرى ٣١٩
تمثيل الأقباط في مجلس الشعب: ٣١٩
الأقباط والسلطة التنفيذية: ٣٢٠
الأقباط والإعلام: ٣٢١
الأقباط والتعليم: ٣٢٣
الخط الهمايوني: ٣٢٤
محاولات جادة لتقنين مطالب الأقباط: ٣٣

فهرس الوثائق

الجزء السادس : وثائق وصور ٣٣٣

ملاحظات عامة ٣٣٥

الوثائق الخاصة بأحداث الكشح الأولي ٣٣٧

١- تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان عن أحداث التعذيب في الكشح عام١٩٨٨ .... ٣٣٧

٢- شكوى الأنبا ويصا إلى المحامي العام لنيابات سوهاج ٣٤٨

٣- تقرير الصنداي تليجراف ٣٥١

٤- الرد الرسمي من الهيئة العامة للاستعلامات على الصنداي تليجراف ٣٥٥

- رد على ما ورد في رد الهيئة العامة للاستعلامات في ٨ نوفمبر١٩٩٨ .... ٣٥٦

٥- بيان قداسة البابا شنودة الثالث بعد نشر تقرير الصنداي تليجراف ٣٥٧

٦- بيان الألفين في الصنداي تليجراف وصحف أوربية وأمريكية وكندية ٣٥٨

٧- محضر تحريات أبو الفضل ثابت حول أسباب قتل سمير وكرم بعد موافقة الشاهدين على الشهادة زورا ضد شيبوب ٣٥٩

٨- محضر النيابة مع العقيد الهابط بشأن تحرياته ضد الأنبا ويصا ٣٦٣

٩- تقرير الأنبا ويصا إلى المجمع المقدس ٣٨٤

١٠- مذكرة النائب العام بشأن إسقاط التهم عن الأنبا ويصا ٣٨٧

١١- خطابات متبادلة بين اللورد ألتون ومسئولين مصريين ٣٩٤

١٢- خطاب د. أيمن نور في ٤ نوفمبر ٣٩٨

- ورد اللورد ألتون عليه في ١٧نوفمبر١٩٩٨ .... ٣٩٨

١٣- مقالا أيمن نور في جريدة الوفد بتاريخ١٢،١٣/١١/١٩٩٨حول زيارته لمجلس اللوردات ٤٠٤

١٤- خطاب اللورد ألتون إلى المحامي أمين فهيم ٤٠٥

١٥- خطابات متبادلة بين أعضاء من الكونجرس والسفير المصري في واشنطن والسفير الأمريكي في القاهرة ٤٠٦

١٦- التحقيق مع حافظ أبو سعدة ومصطفى زيدان ٤٢٠

١٧- بيان نهاد أبو القمصان: حافظ في خطر ٤٢٧

١٨- الحكم الصادر ضد شيبوب وحيثياته ٤٣٨

الوثائق الخاصة بأحداث الكشح الثانية ٤٤٩

١٩- تقرير الأسقفين إلى البابا عقب الأحداث ٤٤٩

٢٠- الكرازة: شهداؤنا فى الكشح ٤٥٢

٢١- خطاب من الأنبا ويصا إلى اللواء مصطفى عبد القادر ٤٥٥

٢٢- رسالة د. فتحى سرور للسيدة نيكول فونتين رئيسة البرلمان الأوربي وقرار البرلمان ٤٥٦

- قرار البرلمان الأوربى بشأن أحداث الكشح الثانية ٤٥٧

٢٣- محضر التحقيق مع الأنبا مرقص أسقف شبرا الخيمة أمام نيابة أمن الدولة العليا ٤٥٨

٢٤- التحقيق مع الأنبا صرابامون فى نيابة أمن الدولة العليا ٤٦٧

٢٥- التحقيق مع القمص جبرائيل عبد المسيح ٤٧٥

٢٦ - موجز عن نتائج بعثة المنظمة المصرية لحقوق الإنسان لتقصى الحقائق بشأن أحداث الكشح الثانية ٤٩٠

٢٧- تقرير أولى لبعثة تقصى الحقائق لأحداث قرية الكشح ٤٩٩

شهود عيان ٥٠٥

القتلى ٥١٨

المصابون ٥٢٦

إتلاف وحريق منازل ٥٣٣

إتلاف وحريق محلات ٥٤٢

٢٨- مرافعة النيابة العامة في قضية الكشح ٥٥٧

٢٩- الكرازة... نستأنف الحكم إلى الله ٥٨٥

٣٠- قضية التخريب بدار السلام ٥٨٦

٣١- حكم محكمة النقض فى ٣٠يوليو٢٠٠١ .... ٥٩٦

٣٢- حكم محكمة جنايات سوهاج بعد نقض الحكم للمرة الأولى ٦٠٨

٣٣ - محضر تحقيق نيابة أمن الدولة العليا مع الدكتور سعد الدين إبراهيم ٦٨٦

وثائق أخرى

٣٤ - مذكرة المجلس الملي لرئاسة الجمهورية حول الشأن القبطي ٦٩٤

مذكرة حول الشأن القبطي ٦٩٥

صور الشهداء وصور من الكشح ٦٩٧

AL KOCHEH
LA VERITE ABSENTE
THE ABSENT TRUTH

الكتاب في سطور :

بقرية الكشح التى تقع بمحافظة سوهاج فى صعيد مصر ، قتل واحد وعشرون قبطيا فى الثانى من يناير ، ٢٠٠٠ ولم يرتكب هذه الجريمة المنظمات أو الجماعات الإرهابية التى استحلت دماء الأقباط وممتلكاتهم فى مصر على مدى عقود مضت ابتداء من السبعينات ، ولكن مواطنون عاديون من بين جيرانهم .

وكان السؤال الأول الذى ألح على المؤلف بشدة هو كيف حدث ما حدث ، ويقدم بعد أربع سنوات من البحث والأستقصاء والمثابرة القصة الكاملة لما حدث فى الكشح عام ١٩٩٨ وفى مستهل عام ٢٠٠٠ ويسلط الضوء على سلوك الأخطبوط الذى أحاط بهذه القضية فى كافة أبعادها السياسية والقضائية والإعلامية .

ويقدم هذا الكتاب عدد من الوثائق الهامة والخطيرة والتى تنشر للمرة الأولى واستند إليها المؤلف في معرض تناوله لهذه القضية في كافة مراحلها وجوانبها . وهذا الكتاب هو صرخة حتى لا يتكرر هذا الكابوس المشؤوم ، ورسالة ، من أجل محمد وحنا اللذين يمثلان الوجه الحقيقى لمصر فى قرية الكشح قبل هذه الأحداث وهو أيضا من أجل هؤلاء اللذين لا يعرفون حتى يعرفوا ، وهؤلاء اللذين يعرفون وضللوا ، أو صمتوا أو برروا ، حتى يدركون فداحة الأخطاء التى وقعوا فيها .

ويأتي هذا الكتاب في النهاية كإسهام متواضع مع محاولة الكثيرين من أبناء هذا الوطن المخلصين له ، حتى يعود وجه مصر للإشراق من جديد وحتى يأتي يوم لا يعذب فيه مصريا ولا تتستر فيه حكومة على جريمة ولا يقدم فيه محقق على إهدار أدلة أو قاضي على اطلاق سراح قتلة او اجهزة إعلام على اغتيال الحقيقة .



المؤلف :

ليسانس الآداب فى الصحافة من كلية الآداب جامعة القاهرة عام ١٩٦٩ .

- درجة الدكتوراه في علوم وفنون الاتصال والتعبير من جامعة السوربون عام ١٩٧٩

- رئيس القسم العربى في إذاعة فرنسا الدولية .

- أنشأ وتولى رئاسة تحرير قسم اللغة العربية في التلفزيون الأوروبى .

- سكرتير عام جمعية الصحافة الأجنبية فى فرنسا لفترتين متواليتن بالانتخاب .

- صحفي بمؤسسة أخبار اليوم ومراسلها في باريس حتى عام ٢٠٠٢ .